

﴿الجزء الاول﴾

من شرح المحقق الجهيد  
الفاضل المرقق سيدي أبي  
عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل  
للإمام أبي الضياء سيدي خليل  
رحمهما الله تعالى  
آمين

— — — — —

﴿وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ﴾  
﴿على العدوى تغمد الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضله فسيح جنته﴾

— — — — —

﴿الطبعة الاولى﴾

(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية)  
(سنة ١٣٠٧ هجرية)

فهرست الجزء الاول من شرح العلامة الخوئي على مختصر سيدى خليل

مختصرة

باب الطهارة	٥٨
فصل في بيان الطاهر والنجس	٨١
فصل في ازالة النجاسة	١٠١
فصل في فرائض الوضوء	١٣٠
فصل في آداب قاضي الحاجة	١٤١
فصل في فوائض الوضوء	١٥١
فصل في الغسل	١٦١
فصل في المسح على الخفين	١٧٦
فصل في التيمم	١٨٤
فصل في الجبيرة	٢٠٠
فصل في الخيط	٢٠٣
باب الوقت المختار	٢١٠
فصل في الاذان وما يتبعه	٢٢٨
فصل في شروط الصلاة	٢٣٧
فصل في حكم ستر العورة وصفة الساتر	٢٤٤
فصل في الكلام على الاستقبال وما يتعلق به	٢٥٥
فصل في فرائض الصلاة	٢٦٤
فصل في بيان حكم القيام وبدله ومرتبهما	٢٩٤
فصل في قضاء الفرائض	٣٠٠
فصل في حكم سجود السهو	٣٠٧
فصل في سجود التلاوة	٣٤٨
فصل في بيان صلاة النافلة وحكمها	٣٥٦
فصل في صلاة الجماعة	٣٧٠
فصل في صلاة الاستخلاف	٤٠٣
فصل في صلاة المسافر	٤١٠
فصل في بيان شروط الجمعة وسننها الخ	٤٢٦
فصل في صلاة الخوف	٤٤٧

﴿الجزء الأول﴾

من شرح المحقق الجليل  
الفاضل المرقق سيدي أبي  
عبد الله محمد الطوسي على المختصر الجليل  
للإمام أبي الصبّا سيدي خليل  
رحمهما الله تعالى  
آمين

﴿وهمامته حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ﴾  
﴿على العدوى تعمد الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضلهم فسيح جنته﴾

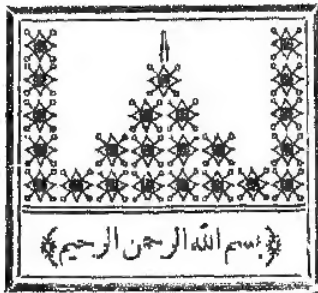
من قلم المطبوعات ومضافات ٦ نوفمبر سنة ١٣٠٧ هـ

مجموعه ٤٤٩٦٩  
مجموعه ٤٥٠٤  
فقه مائتة

طبعة الأولى  
بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر الخيرية  
(سنة ١٣٠٧ هجرية)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكريم الوهاب الملهم للصواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الاجاب وعلى آله والاصحاب وبعدهم فيقول  
الفقيه الى الله تعالى على بن أحمد الصعدي العدوي المالكي لما من الله المولى الكريم عطاية الشرح الصغير للعلامة الامام والقادة  
الهام شيخ المالكية شرفا وغيا قدوة السالكين مجما وعربا مربي المريدين كهف السالكين سيدى أبى عبد الله محمد بن عبد  
الله بن على الخرمي الشهير نسبه ونسب عصيته بالواد صباح الخير انتهت اليه الرياسة في مصر حتى انه لم يبق في مصر أو آخر عمره  
الاطلبة وطلبة طابته كان اماما في العلوم والمعارف متواضعا عفيفا لا يكاد يخلسه بل من مجالسته انتهت اليه الرياسة في العلم ووقفت  
الناس عند قنوبه وكان متقشفا في مأكله وملبسه ومفرشه وكان لا يصلي الصبح صيفا وشتاء الا بالجامع الا زهروا وكان خلقه واسعا اذا  
تجادل عنده الطلبة يشغل هو بالذكري حتى يفرغ جد الهام وكان يقضى بعض مصالحه بيسده من السوق ويحملها ويتعاطى مصالح  
بيته في منزله أيضا وكان كثير الادب والحياة كريم النفس جيل المعاشرة حوالا الكلام وكان كثير الشفاعات عند الامراء وغيرهم وكانوا  
يحبونهم ويحبونهم ويقولون شفاعته وكان مهيب المنظر عليه خفر العلماء العاملين والاولياء الصالحين وكان دائم الطهارة كثير  
الصمت زاهدا ورعا كثيرا الصيام طويل القيام وكان له مسجد عظيم في الليل وكان نهاره كله في طاعة امانى علم أو قراءة قرآن أو ورد  
يقول من عاشره مضطنا عليه قط ساعة هو قيم اغافل عن مصالح دينه أو آخرته وكان يتعمم بشدة بيضاء صوف اذا دخل منزله وله سبعة  
ألف حبة وكانت ثيابه قصيرة على السنة المحمدية وكان كثير الذكر لله تعالى لا يكاد يغفل عن قول لا اله الا الله في حال درسه وفي حال عمله  
وكان لا يسمع منه قط مذاكرة أحد بسوءه وكان النور ينفق على وجهه يدر كذل المؤمنين وكانت الامراء والاكابر يعتقدونه اعتقادا تاما  
وكان اذا ركب حماره ومهر في السوق يقتل الناس عليه لاجل التبرك به وتقبيل يده ومن لا يصل الى يده يتسبح (٣) بدابته أو يظهر الشيخ



يقول

ويسمع بها وجهه وكان قد اشتمر في أقطار الارض كالغرب وبلاد انكرورو والشام والجزائر والروم واليمن  
وصاروا يضربون به المثل وأذن له علماء مصر والخاص منهم والعام وكان دائم الطهارة لا يحدث  
الا وينوضا هكذا قال اصحابه وكان لا يذكر أحد ابغية ولا يحسد أحد من أقرانه على ما آتاه الله  
من علم أو جاه أو اقبال من الناس بل يقول لولا انه يستحق ما أعطاه الله تعالى وما كان قط يرأحم على  
شيء من الدنيا ولا يتردد الى أحد من الولاة الا لضرورة شرعية من شفاعته لطلوم ونحو ذلك وكان  
اذا حضر اليه جماعة ممن يحسدونه يجلبهم ويكرمهم في غيبتهم وحضورهم ولا يؤخذ أحد منهم  
على ما وقع منه في حق بل هو كثير احتمال الاذى بطيبة نفس وكان يغير من كتبه ومن خزانة الوقف الكتب  
الغريبة العزيزة لاطالب بحيث لا يفتش بعد ذلك عنها كائنا ما كان من جميع الفنون فضاء له بذلك جملة من الكتب وكان يعطى من  
الكتب بالكتب من غير عدد أوراق وكان يأتيه الطالب براءة فيها اسم كتاب يطلبه فيخرجه من الخزانة فيعطى له منه من غير معرفة  
اسمه واسم أبيه أو بلده فيقيد بعد ما يتوجه من عنده أخذ من الكتاب القلاني الرجل الطويل أو القصير أو طيبته كبيرة أو صغيرة أو  
أيض أو أسود أو نحول ذلك وكان منه في ذلك العجب العجيب ان يثار الوجهه تعالى وكان لا يأنف في درسه وخارجه من مبتدئ ولا بليد أفتى  
فيه عمره مع ثبته لطوابع العامة والارملة وكان اذا أتى اليه طفل يشكو اليه توجه معه الى مطلوبه فيقضى حاجته لازم القراءة سيما  
بعد شيخه البرهان اللقاني وأبي الضياء على الاجهوري كان يقرأ من صلاة الامام الحنفى في مجلسه بمدرسة الابتغاوية الى الضحى  
الكبيرة قراءة تحفيق وتديق ثم يقوم يصلى الضحى ويتوجه الى بيته وبعامشى بعد شفاعته في أمر الناس أو يصلح بين الناس ثم  
يرجع الى المسجد يصلى الظهر بمجلسه بالابتغاوية ثم يأتي الى الدرس بجوار المنبر بالمقصورة فيقرأ درسه من مختصر خليل ثم يتوجه الى  
مجلسه المذكور أو الى بيته وكان يقسم متن خليل نصفين نصف يقرؤه في مجلسه بالابتغاوية ونصف يقرؤه بعد الظهر عند المنبر وكان  
يمازج الطلبة في درسه ويقول لهم انتم جهلاء ولا يعقلها الا العالمون ويقول لهم انما أقول لكم ذلك لاجل ان تبدلوا همكم بطلب العلم  
ومطالعة وكان في درسه اذا قرأ شرح الصغير بحضرة الطلبة يقول لهم هذا شرح نفيس ما أحسنه لازمه ما ينوف عن عشرين سنة  
في درسه بالمقصورة وخارج الدرس فما أظن ان كاتب الشمال كتب عليه شيئا وان وقع انه عرض لاحد على وجه التفسير فذلك من باب  
النصح اللازمة لا ملاظ نفسه وقد كان الامام البخاري يحترج الرواة كثيرا ويقول أرجو من فضل الله ان لا يطالبني يوم القيامة بغيبه في  
أحد انسى وذلك انه قصد بالتجريح نصرة الدين لا التشفي بذلك لنفسه كما ذكره العارف بالله سيدى عبد الوهاب الشعراني وكان عالما



بالنحو والتصريف فوضيا حساسا بما حقه قالهاله الامامة المطلقة في ذلك جامعاً لاسرائيليين وغيرهم وبالجودة فهو آخر الاثنية المتصرفين التصريف  
 التام بعد المجرورة و آخر ائمة المالكية وكان له في منزله خلوة يتعبد فيها وكان يقرأ بعد الظهر عقبة درس المختصر اذا اتسع الوقت درساً  
 في النحو أو التوحيد أو الفرائض أو الحساب وكان يأتيه الهدايا والسندور من أقصى المغرب ويأخذها لتكرور جميع البلاد فلم يمس منها  
 شيئاً بل كان أكلها به ومعارفة يتصرفون فيها ولولم يكن من الكرامات الا اقبال الناس عليه من سائر الاقطار وعلى كتابة مؤلفاته  
 ومطالعته السكان في ذلك كفاية أخذ العلوم من عدة من العلماء الاعلام منهم العلامة خاتمة الفقهاء أبو الارشاد علي الاجهوري والعلامة  
 خاتمة المحدثين الشيخ ابراهيم اللقاني والفقهاء الشيخ يوسف الفياشي والمحقق الشيخ عبد المعطي البصير والعلامة الشيخ حسين الفياشي  
 والشيخ العلامة المحقق يس الشامي ووالده الشيخ عبد الله النورشي تخرج به جماعة حتى وصل مالازموه المجدون عليه نحو مائة منهم  
 العارف بالله تعالى الشيخ أحمد الملقاني والشيخ الفاضل سيدي محمد الزرقاني والشيخ الفقيه علي اللقاني والشيخ المسمدة شمس الدين  
 اللقاني وأخوه الشيخ داود اللقاني والشيخ الفقيه محمد النوروي وأخوه الشيخ أحمد والشيخ أحمد الشبراخيتي والشيخ أحمد الفيوي  
 والشيخ ابراهيم الفيوي والشيخ أحمد الشرفي والشيخ عبد الباقي القايني والشيخ عبيد والشيخ العلامة علي المجدوني وغالب علماء  
 العصر من المذاهب الاربع في حال قراءته بعد ختم المختصر في شرح البخاري للعلامة القسطلاني \* مات في صبيحة يوم الاحد سابع  
 عشر من شهر ذي الحجة ختام سنة واحد ومائة وألف ودفن مع والده بقرب مدفن الشيخ العارف بالله تعالى محمد الينوقري بوسط تربة  
 الجوارين وقبره مشهور وما رأيت في عمري كله أكثر خلقاً من جنازة الشيخ سلطان المزاحي والشيخ محمد البالي هذا ما انتهى  
 جمعه من المناقب في أواخر شهر صفر الطير سنة مائة وأربعين وألف من الهجرة النبوية جمعه الشيخ محمد الجبالي المغربي رحمه الله تعالى  
 وظهر ببركته كلمات تتعلق بهم ذلك الشرح أحببت ان أجمعها بنفسى ولمن هو قاصر مثلى معتمد على فضل مولانا التكرم بقصر باعى  
 وقلة اطلاعى فيأذا (م) الجود والاعظام والفضل والاكرام جد علينا رحمانك ومن علينا باسعادك لان هذه صفاتك فأقول

يقول العبد الفقير محمد  
 النورشي المالكي الحمد لله  
 المحيط بحفريات الغيوب المطالع  
 على سرائر القلوب المختص

وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم اني حيث قلت قال له فهو اشارة الى ما قاله في شرحه الكبير وحيث  
 قلت عجب فهو اشارة للشيخ الشيوخ على الاجهوري وحيث قلت محشى نت فهو اشارة للشيخ مصطفى  
 المغربي الجزاري (قوله يقول محمد النورشي) كذا بخطه بقاء وراعى شين بدون ألف فتكون نسبة  
 على غير قياس لان بلده يقال لها أبو عراش من البحيرة قرية من أعمال مصر وعرف نفسه لانه من  
 الامور المهمة لما في ذلك من الاقبال على التأليف والافتقار به وفي عدمه جهة التقرب خلاف  
 ذلك وما وقع من بعض المؤلفين من عدم التعريف فاما لا تسلك على بعض تلامذتهم أو لا شتمار نسبة التأليف لهم فان قلت انه يشاركه  
 في ذلك الاسم كثير من أهل تلك القرية قلت نعم الا ان المشهور بذلك اخاهو الشيخ رحمه الله (قوله الحمد لله) يجوز ان يكون مقول القول  
 الحمد لله الى آخر الشرح ولا يصح كون بعضه مقولاً لغيره لانه قاله أيضاً أى حاكمه ويجوز ان يكون مقوله الحمد لله الى آخر الخطبة  
 والخطب سهل (قوله المحيط) يتعين ان تكون ال تعريضة لا موصولة اذا خلاص في كل المطول في ال نه اخله على اسم الفاعل والمفعول  
 هل هي موصولة أو حرف تعريف اغماها اذا أريد به التجدد والحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى  
 الماضي وأما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتنا فاولا يخفى انه ليس المراد  
 هنا الحدوث وذلك لان المراد بالاحاطة يتعلق بالغيوب الخفية وهو تعبير قديم فليس بجاد فاذ علمت ذلك فقول شبه يتعلق عليه  
 بذلك بالاحاطة بالشيء التي هي الاستدارة به بجامع ان متعلق كل صارت تحت القبضة واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاحاطة  
 محبة بمعنى متعلق عليه فهو استعارة تبعية وظهر من ذلك ان الصفة جرت على غير من هي له وقرب ذلك ان صفة المولى لا يقال لها غير  
 كلاً يقال لها عين وهذا ما يقيد ظاهر قوله تعالى احاط بكل شيء علماً وقيل ان الاحاطة والعلم مترادفان فعليه يكون معنى قوله المحيط  
 أى العالم فالصفة جرت على من هي له (قوله بحفريات الغيوب) من اضافة ما كان صفة أى بالغيوب الخفيات أى المستترات عنان عشر  
 الانس أو عشر الثقلين أو عشر الخلوفاً جمع خفية أو رضى أى ذات خفية أو شئ خفى والمراد ذات الشئ أى نفسه كان ذاتاً أو وصفاً  
 والغيوب جمع غيب بمعنى ما غاب فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أى استتر فتكون الخفيات وصفام كذا ويجوز ان يراد بقوله الخفيات  
 ما استند خفاؤه فيكون وصفاً مخصصاً (قوله المطمع) أى المشرف هذا معناه الاصلى ولكن المراد لازمه لان الاشراف على الشئ يستلزم  
 العلم به فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم أى العالم بما في القلوب من السرار فهو وصف جار على من هو له خلاف الاول  
 كما بين (قوله على سرار) جمع سريرة أو سر ما كتبه الانسان من أمر ما و اضافته الى ما بعده على معنى فى أو اللام الاختصاصية (قوله  
 القلوب) جمع قلب وهو لغة مشترك بين كوكب معروف والخاص واللب ومنه قلب الخط ومصدر قلبت الشئ وددته على بدنه أو قلبته  
 على وجهه وقلبته الرجل عن الشئ صرفته عنه ويطلق على المضغة بسرعة الخواطر اليها وتردها عنها كقول

ومسمى الإنسان الانسية ~~ب~~ولا القلب إلا انه يتقلب وهو من ذكر الخاص بعد العام نبيهم على شدة الحفظ من معاصي القلوب شاهد  
ان في الجسد مضغة الخ (قوله بارادته) الباء داخله على المقصور عليه أي كل محبوب وموهور منه أي وغيرهما لان ارادته متعلقة بكل  
يمكن مختص بارادته لا يخرج عنها الى ارادة العبد ولا المقصور والالاء مذهب الاعتزال من انه تعالى لا يريد غير الخير ومن الشرائر  
والقبائح وأشار النشارح رضي الله عنه ونفعنا به الى ان ما أصابك من حسنة فالمطوب مثل ان تلاحظ ان هذا انما هو فضل الله تعالى ولا  
تنسبه الى نفسك بخلاف النسبة فلا تضفها للمولى بل ضفها لنفسك وان كانت في الحقيقة من الله قال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله  
وما أصابك من سيئة فمن نفسك ويجوز ان يراد بارادته رحمة فيكون إشارة لقوله عز وجل يختص برحمته من يشاء أي المختص برحمته أي  
انعامه المحبوب سلامة العاقبة كل شخص محبوب وموهور له فهو من باب الحذف والايصال أي على اللغة الفصحى وأما على غيرها  
من قولك وهبت زيدا أو بإفلا حذف في موهور على هذا الاحتمال فتكون داخله على المقصور (قوله المنة) أي المتزعة (قوله بجلال)  
أي بسبب عظمة صمدية ثم يجوز ان تكون الاضافة حقيقية وان تكون من اضافة ما كان صفة وقوله صمدية أي رفعة أو كونه  
يقصد في الخواص وقوله عن مشابهة متعلق بقوله المتعالى كانت المشابهة في الذات أو الصفة أو الافعال وقوله كل من يوجب يجوز ان  
يكون فاعلا لقوله مشابهة والمفعول محذوف أي المتزعة عن مشابهة كل من يوجب له وان يكون مفعولا أي المتزعة عن كونه يشابه كل  
من يوجب والاول اولى لما وافقه قوله تعالى ليس كمثل شيء ومعنى من يوجب مما لو كافي القاموس أي مخلوق (قوله باري النسم) معناه المنشئ  
من العدم قاله في الجلالين والنسم جمع نسمه وهي الانسان كافي القاموس وفي المصباح النسم نفس الريح والنسمه مثله ثم شبه بها النفس  
بالسكون والجمع نسم مثل قصبة وقصب والله باري النسم أي خالق النفوس انتهى وعليه فالنسم (ع) لا يختص بالانسان بل شامل  
لجميع الحيوان (قوله وخالق الامم) بين خالق وبارئ الترادف وتفنن في التعبير فدعا للثقل

الحاصل من تكرار اللفظ بعينه أن لو عبر ببارئ فيها أو بخالق والامم جمع أمة نطاق على  
كل فرع من الحيوان وعلى أهل كل عصر وكل عصر وله اصطلاحات أخرى لان المناسب  
للمقام ما قلنا (قوله ويجري القلم) أي مصير القلم جاريا في اللوح من غير محسوس وقد انقطع ان  
قلنا بان ما في اللوح لا يقبل التغيير وان قلنا انه يقبل التغيير والتبدل وهو المعجذ فلم ينقطع  
وقوله في القلم ليس المراد به عدم الاولية والالزام ان الجريان قديم وليس كذلك بل هو حادث  
بل المراد بالقلم ما تقدم فيما لا يزال بغاية البعد (قوله بما هو أعلم) أي بما هو عالم به أزال فافعل  
ليس على بابه وهو متعلق بجري وقوله بقدرته متعلق بجري كالأولى الا انها للسببية فهي بمنزلة  
القلم للكتاب والله المثل الأعلى والاولى لله لا بسبب فلا يلزم تعلق حرفي بمر متحدى اللفظ والمعنى  
بما مل واحد (قوله على موافقة ٢) إشارة لما قرر في أصول الدين من أن تأثير القدرة  
فرع تأثير الارادة ثم المراد بقوله بعينه أي مشيئة الاجراء فيعجم في متعلق العلم فيشمل الواجب والمستحيل والممكن بالوفا

غير انه يخرج منه ما يتعلق بالاطلاع على كنه ذاته وصفاته فانه ليس مكتوبا في اللوح (قوله أعطى الخ) جلة استثنائية أشار بها الى  
استقلال الله بالتصرف في كل شيء أو انها تصرف في المعنى على قوله ويجري القلم الخ أي اجري القلم فأعطى ومنع وخفض ورفع ولا يتحقق  
ما فيه من المحسنات البدعية وهو الطابق وهو الجمع بين معنيين متضادين أي حصل منه الاعطاء والمنع أو أعطى قوما ومنع آخرين  
وكذا يقال فيما بعد ثم يجوز ان يراد بها أعطى وما منع خصوص الاعيان وان يراد مطلق معطى (قوله وخفض ورفع) أي خفض  
قوما ورفع آخرين أو وقع منه الخفض ورفع أي بالاعيان والكفر أو مطلقا ثم لا يتحقق ان استعمال الخفض ورفع في ذلك مجاز كما أفاده  
الاساس لانها حقيقة فيما كان محسوسا (قوله فلا مشارك له الخ) تفريع على ما تقدم وقوله في انعامه الاولى في الانعام اذ عبادته  
لا تنفي الا ان يكون منهم آخر مشاركالوا لاننا عز وجل في الانعام المضاف له ولا تنفي أن يكون منهم آخر مشاركالوا في مطلق الانعام  
مع أن المقصود نفي المشارك سواء كان في الانعام المضاف اليه أو لا قدر وكذا نقول في قوله وألوهيته ولا يقال ان ال نائبة عن الضمير  
لأننا نقول ليس ذلك متفقا عليه والانعام من آثار الألوهية فالمناسب تأخيرها عنها الا انه قدمه للشمع (قوله وألوهيته) أي كونه الها أي  
معبود بحق (قوله ولا معاند) أي معارض في المصباح المعاند المعارض بالانقلاب لا بالوافق والمعارض غير الشريك فهو عطف مغاير (قوله  
في أحكامه) الخسنة أو أفضيته (قوله وربوبيته) أي كونه رباً أي مالكاً للعالم (قوله ولا منازع له) مرادف لقوله ولا معاند (قوله في ابرامته)  
جمع ابرام أي تحميمه أي حكمه وقوله وأفضيته جمع قضاء وهو ارادة الله المتعلقة أزال تفصيلا وهو عطف تفسير أو يراد بالابرامات  
تعلقاته التمييزية أزال فيكون من عطف الكل على الجزئي (قوله والزعم عباده المؤمنين) عطف على قوله أعطى أو مستأنفاً أي  
بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ابالعقود وقوله المؤمنين خصهم بذلك لكونهم المتفهمين بذلك والا فالكفار كذلك لانهم مخاطبون  
بفروع الشريعة (٣ قوله على موافقة الذي في نسخ الشارح التي بأيدينا على وفق)

(قوله بالوفاء بالعقود) جمع عقد وهو العهد الموثق شبه بعقد الحبل وتلك العقود ما عقدت على عبادة أي إلزامها إياهم فعاد أو تركا فظهر أن العقود مصدر أي بديه اسم المفعول وقوله وأمرهم في كتابه إشارة إلى ما أمر به في كتابه العزيز وقوله على لسان نبيه إشارة إلى ما أمر به في سنة نبيه قال عز وجل أن هو إلا أوحى نوحى (قوله الموثق) جمع موثق كجلس كفى القاموس والميثاق العهد ذكره فيه أيضا فإنه يكون قوله والعهد بنفسير الله وقال النبي في تفسيره والميثاق العهد المحكم فعليه يكون من عطف العام على الخاص أي أمرهم بحفظ ما عهده إليهم أي أمرهم به أي القيام به فظهر أيضا أنه من إطلاق المصدر لإرادة اسم المفعول فتدبر في نبيه في قوله وأمرهم الخ مساوية بمعنى أقوله والزم عباده الخ (قوله ومدح نفسه) قال تعالى إن الله لا يخلف الميعاد أي الوعد (قوله وكثيرا من خواصه) قد قال في حق اسمعيل أنه كان صادق الوعد (قوله بالوعد) كذلك في نسخة الشارح (قوله بهذا ذلك) أي بالميثاق لذلك وهو عدم الوفاء فالشار إليه الوفاء بالوعد (قوله ابليس) من أبليس أي في القرآن فإذا هم مبلسون وابليس الشيطان ولهذا لا ينصرف للجمعة والعلمية وقيل عربي مشتق من الابلاس وهو البأس ورد بأنه لو كان عربيا لانصرف قال عز وجل في حق ابليس ففسق عن أمر ربك فإن الفسوق عن أمر الرب عدم الوفاء بالعهد (قوله ومن واقفه) فقال تعالى الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه الخ (قوله من ذوى الخ) من يمانية أي من أصحاب البعد عن رحمة الله وأنى بذوى دون أصحاب شيئا وقوله وانظر لا يخفى أن الظرد هو الابداد وهو وصف المولى لا وصف ابليس الخ ويحجب بأنه مصدر والمبني المفعول فيكون وصفا لابليس ومن واقفه فيكون من عطف المراد في غير ذلك فغير بأن المقابلة انما تتم لو كان المراد من العهد الوعد إلا أن يقال إن العهد متضمن للوعد (قوله واستخلص العلماء) أي العهد أي العلماء المعهودين الذين هم جملة الشريعة المطهرة والسنة والتأنيدات للتأكيده أي وخلص العلماء خلاصا تاما (قوله بعنايته) أي اهتمامه أي رحمته أي تحليصا مصورا برحمته أي انعامه وإرادته (قوله وجعل لطفه) أي لطفه الجليل أي رفق الله بهم فهو صفة فعل (قوله من غيايب) متعلق باستخلص وهو جمع غيب وهو الظلمة الشديدة كذكره (هـ) بعض الحواشي للعقائد وإضافته لما بعده من إضافة المشبهة به للمشبهه بجامع التعبير في كل ويجوز أن تكون الإضافة حقيقة أي بالغياب من الجهالات فيكون استعارة الغيايب لما عظم من الجهالات وهذا الإشارة لمذبح العلم وقد ورد ليس منان لم يتعاقب ما علم أي يعتقد أن الله عظمه لا أنه يظهر القهر والكر على العباد فانه مرام (قوله الجهالات) جمع جهالة أي الجهل وإرادته ما يشمل البسيط والمركب (قوله وجهلهم) أي العلماء (قوله أماناهم على الخلق) (قوله بحفظ شريعته) أي أحكامه وحفظها والعمل بها خلقه أي المكلفين وغيرهم لأن الصبيان مكلفون بالندوبات على الأصح (قوله بحفظ شريعته) أي أمانته (قوله الخلق) أي أمانته على خلقه وتبليغها وقوله حتى الخ غاية لقوله يقومون بحفظ شريعته فإذا أدوها سقط عنهم القيام بها تبليغا (قوله الخلق) أي أمانته في محل الإضمار نكتته شدة الاعتناء بتلك التادية حيث لم يقعها على خيرهم بل عليهم (قوله تلك الامانات) أي أمانته في محل الإضمار أيضا أذهي الشريعة المأمور بالقيام بحفظها ونكتته كمال العناية بها وأنى باسم الإشارة البعيدة تنويعا بها بغير شأنها تنزيلا بعد درجتها ورقيتها منزلة بعد المسافة ولم يقل حتى يؤدوا الخلق تلك الشريعة أما القصد الثمان أولاً لأنه لما قاله التصريح بأنها أمانة وهو مقصود صرح به هنا ولم يقل تلك الأمانة كالاتية إشارة إلى حيث العلماء على الحفظ لكونهم في الحقيقة أمانات فكل حكم أمانة ثم لا يخفى أن قوله أماناهم على خلقه يفيد أن الخلق هم نفس الأمانة وقوله يقومون بحفظ شريعته الخ يفيد أن الأمانة نفس الشريعة لا الخلق في العبارة تناف وتكون الجواب يجعل كل من الشريعة والخلق أمانة أما الشريعة فظاهره وأما الخلق فن حيث كون العلماء مأمورين بتعليمهم لأن الأمر بتعليمهم أمر بحفظهم مما يرد بهم في العذاب إلا أنهم فهم أمانة بذلك الاعتبار فأشار أولا إلى إحدى الامانتين وهم الخلق وأشار ثانيا إلى

بالوفاء بالعقود وأمرهم في كتابه وعلى لسان نبيه عليه الصلاة والسلام بحفظ الميثاق والعهد ومدح نفسه وكثيرا من خواصه بالوفاء بالوعد ووصف بعض ذلك بابليس ومن واقفه من ذوى البعد وانظر واستخلص العلماء بعنايته وجعل لطفه من غيايب الجهالات وجعلهم أمانا على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يؤدوا الخلق تلك الامانات فهم مصابيح الارض وخلفاء الانبياء يستغفرون لهم كل شيء خلقه أي المكلفين وغيرهم لأن الصبيان مكلفون بالندوبات على الأصح (قوله بحفظ شريعته) أي أمانته (قوله الخلق) أي أمانته على خلقه وتبليغها وقوله حتى الخ غاية لقوله يقومون بحفظ شريعته فإذا أدوها سقط عنهم القيام بها تبليغا (قوله الخلق) أي أمانته في محل الإضمار نكتته شدة الاعتناء بتلك التادية حيث لم يقعها على خيرهم بل عليهم (قوله تلك الامانات) أي أمانته في محل الإضمار أيضا أذهي الشريعة المأمور بالقيام بحفظها ونكتته كمال العناية بها وأنى باسم الإشارة البعيدة تنويعا بها بغير شأنها تنزيلا بعد درجتها ورقيتها منزلة بعد المسافة ولم يقل حتى يؤدوا الخلق تلك الشريعة أما القصد الثمان أولاً لأنه لما قاله التصريح بأنها أمانة وهو مقصود صرح به هنا ولم يقل تلك الأمانة كالاتية إشارة إلى حيث العلماء على الحفظ لكونهم في الحقيقة أمانات فكل حكم أمانة ثم لا يخفى أن قوله أماناهم على خلقه يفيد أن الخلق هم نفس الأمانة وقوله يقومون بحفظ شريعته الخ يفيد أن الأمانة نفس الشريعة لا الخلق في العبارة تناف وتكون الجواب يجعل كل من الشريعة والخلق أمانة أما الشريعة فظاهره وأما الخلق فن حيث كون العلماء مأمورين بتعليمهم لأن الأمر بتعليمهم أمر بحفظهم مما يرد بهم في العذاب إلا أنهم فهم أمانة بذلك الاعتبار فأشار أولا إلى إحدى الامانتين وهم الخلق وأشار ثانيا إلى

الامانة الثانية وهي الشريعة (قوله فهم الخ) تفرع على ما تقدم من قوله وجهلهم أماناهم الخ (قوله مصابيح) جمع مصباح وهو السراج أي فهم كالمصابيح في الارض بجامع الاهتداء فهو تشبيه بليغ بحذف الاداة ويجوز أن تكون استعارة تصريحية للهداة وكأنه قال فهم الهداة في الارض ولم يقل فهم كالشمع مع أنه أقوى لأنه ليس موجودا عند كل أحد فالمصباح نور عام للفقير والغني وكذلك العلماء ولم يقل كالشمس أو القمر مع عموم نورهما لأن نور العلماء يتيسر الاقباس منه بسهولة لكل وقت كالسراج بخلاف نور الشمس والقمر (قوله وخلفاء الانبياء) المراد الرسل أو انه مر على الترادف ثم أل للاستعراق بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا لم يرد ناسخ وهو مذهب مالكا أو للجنس على مذهب الشافعي لأن مذهبه شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرر هذا الخلاف فانه هو باعتبار الأحكام الفورية لا الأصلية فالامم متفقة في هذا الكله بناء على أن المراد بالعلماء علماء هذه الامة أملا أو يريد ما هو أعم فلا إشكال (قوله يستغفرون لهم) أي يطلب المغفرة لهم أي أن الله يغفر لهم ذنوبهم ولو مما كان حسنة للإبرار كإفيل حسنة الأبرار سيما في المقرين (قوله كل شيء)

أي من كان ذاروح كاندل عليه الغاية ويجوز أن يراد ما يشمل الجادات ولا مانع أن الله عز وجل يخلق فيم الدرا كقائمة فيهم لهم على أن ذلك من جهة التسبيح الزما وقد قال وإن من شيء إلا يسبح بحمده بناء على أن المراد التسبيح بلسان المقال وهو المعقود وقال ابن العربي صرح الحياة ما عندنا في جميع الموجودات (قوله حتى الحياة) جمع حوت والمراد مطلق السمك ثم إن حتى عاطفة على قوله كل شيء وعطف بها ذلك مع دخوله في كل شيء دفعا توهم أنها خارجة من العموم لكونها مستمرة بالماء فلم تكن على ظاهر الأرض كبقية الحيات والوحوش لا سيما أن ما يتوهم أن المستغفر لهم هو ما شاركهم في الظهور وفوق الأرض فالحق بذلك دفعه (قوله ويحجبهم أهل السماء) أي وأهل الأرض كافي الحديث أي أهل كل سماء وأهل كل أرض ومن لازم ذلك استغفارهم لهم وقد دل العلماء ما جاء في فضل العلماء فأما ذلك في العلماء العاملين فإن قلت إذا كان كذلك فما الموجب لاقتصار الشارح على ما ذكر قلت لشدة محبتهم وعظمتهم اذ هم مصفون من التكديرات البشرية الموجبة لتكرامهم ساعة ما أولان محبة أهل الأرض فرج عن محبة أهل السماء وذلك لأن الله إذا أحب عبدا أمر أهل السماء بمحبته فإذا أحبه أهل السماء أحبه أهل الأرض ثم لا يخفى أن أهل في السماء والأرض للاستغفار وإن المراد بعض أهل الأرض لا كلهم لما هو معلوم من بغض أعداء الدين للعلماء العاملين أو أن المحبة هي كوزة في قلوبهم وبالعوض الحاصل منهم كالتسكف لهم ثم من لازم المحبة الدعاء بالفقران وغيره فهو المقصود الأصلي (قوله وأشهد) أي أعترف وأدع عن ادلائع تقديمه إلا أن كانت عن ههيم القلب وأني بذلك حديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالسيد الجرماء (قوله أن لا اله إلا الله الخ) أي لا معبود بحق موجود وأن محضه من الحقيقة لا مفهومة وأسمها ضمير الشأن محذوف ووجه لا اله إلا الله خبرها ووجه حال اختلاف في صاحب أهل هو الله أو الظاهر في الخبر وعلى الأول فهي حال مؤكدة وعلى الثاني فهي مؤسسه (قوله وسده) حال من الله أي متوحد في الذات والصفات وهي حال مؤسسه على ما تقدم وقوله لا شريك له أي في الأفعال وقوله ولا ضد له أي لا مضاد له أي لا منازع له أي يريد أن يحل محله أي يقوم مقامه ولا يريد المشاركة وقوله شهادة مفعول مطلق مبين للنوع لقوله أشهد وقوله استفتح أي أطلب التفتح بعباده أي بعباده من الخير والبركة (قوله أبواب الجنان) الثمانية هي باب الصلاة وباب الزكاة وباب الصيام وباب الجهاد وباب التوبة وباب السكاطين القبيظ والعافين عن الناس وباب الراضين أي عن الله في أحكامه وباب اليعن الذي يدخل فيه من (7) لا حساب عليه من حاشية

حتى أحييتان في البحر ويحجبهم أهل السماء وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له ولا نُسَد له شهادة استفتح بحمدوها أبواب الجنان وأشهد أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وخليفته قطب دائرة الانبياء

مسلم للسيوطي ولا يذكر باب الحج ولعله ليكونه لا يكون إلا لما كان مبرورا وذلك نادرا قد بر فإن قلت قد قلنا من ذلك أصحاب تلك الأبواب وأنهم سم أناس مخصوصون لا كل من فطق بالشهادتين على الوجه الذي لاحظته الشارح رحمه الله قلت المعنى أنما انفتح لها أكرامها ولكن لا يشاء ولا يدخل الأمن الباب الذي هو من أدله كما قالوا في قوله ففتح له أبواب الجنة الثمانية إذا قال آخر الوضوء أشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له الخ وبعضهم يذكرون أنها أبواب الثمانية عشر ولا تنافي لأن الثمانية هي الكبيرة المشهورة ومن داخل كل باب صغار ومن أكمل أفاده بعضهم ثم إن تعبيره بالجنان يفيد أنها أكثر من واحدة وهو الأصح وقيل واحدة وعلى الأول فهي سبع وهو الأصح وقيل أربع وعلى الأول فهي سبع متجاورة أو سطها أو أفضلها الفردوس وهو أعلاها والمرسلين وفوقها عرش الرحمن أي هو سقفها ولهذا كان مسكن الانبياء ومنها تنفتح أبواب الجنة كما جاء في الحديث ووجه المأوى ووجه الظل ووجه النعيم ووجه عدن ودار السلام ودار النال وعبارة أخرى والجنان على ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما سبع جنات الفردوس ووجه عدن ووجه النعيم ودار النال ووجه المأوى ودار السلام وعلين وفي كل واحدة منها من آب ودرجات متفاوتة على حسب تفاوت الأعمال والعامل ثم نقول إن مقابلة الجميع بالجمع تقتضي القسمة على الواحد لكن الظاهر أن لكل جنات الأبواب الثمانية (قوله سيدنا الخ) السيد هو الكامل المحتاج إليه وقيل العن ز الشريك (قوله عبده ورسوله) قدم العبد لما قيل إن العبودية أشرف الصفات وهي الرضا بفعل الرب وامتثال ما في السلي يسترسكن قولوا عبدا لله ورسوله ولأنه أحب الأسماء إلى الله ومن ثم وصفه به في أشرف المقامات فذكره في أنزال القرآن عليه مما نزلنا على عبدا نأوي مقام الدعوة إليه وأنه لما قام عبد الله يدعو وفي مقام الامراء والوحي أميري عبده فأوحى إلى عبده ما أوحى فلو كان العوض أشرف منه لذكره في المقامات العلية وقال ورسوله دون نبينه لأن الرسول أنخص ولأن رسالة النبي أفضل من نبوته (قوله وخليفه) من الخليفة بالفتح وهي الحاجة أي أنه شديد الافتقار إلى مولاه فلم ينظر إلى من سواه وقصر حاجته على مولاه أو من الخليفة بالضم وهي صفاء الهوة قائمته والذي يحب مولاه محبة خالصة صافية لا يخالطها شيء من الاغيار محبة لم توجد في من سواه ولم تفرق ساحة أحد من عباده (قوله قطب دائرة الانبياء الخ) الدائرة هي الخط المحيط الذي في وسطه نقطة تسمى قطبها بحيث أن كل خط يخرج من تلك النقطة واتصل بتلك الدائرة يكون مساويا لمعاداه من الخطوط ولا تخفاه لأنه لا يوجد للدائرة ولا استقامة لها إلا بتلك النقطة المتوسطة بوسطا حقيقة قياسا قلنا فاذن تكون الدائرة مستعارة لمعاصرة ولغظ قطب مستعار لأصل ثم وصف به النبي صلى الله عليه وسلم على حد ما قيل في زيد أسسه على طريقتة سيد الدين ثم يكون إضافة دائرة لما

بعد هذا البيان فيكون المعنى أصح الجاعة الذين هم الأنبياء والمرسلون فكذلك لا وجود لادارة تلك النقطة لا وجود للجماعة المبينين بالأنبياء والمرسلين إلا بالنبي صلى الله عليه وسلم فالأول وجوده سابق لوجوده واما خلق الكون إلا من أجله هذا هو المراد بالاصالة أو أنه من قبيل التشبيه البليغ أي كالتقريب لادارة بالنسبة للأنبياء والمرسلين والمرسلين عطف خاص على عام (قوله وطراز عصاية) الطراز علم الشوب ثم يحوز أن يكون تجوز طراز عن مزين لأنه يلزم من وجود الطراز في الشوب أن يكون مجازاً أمر سلا علقته اللزوم ثم أريد به مزين تجوزاً من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل فهو مجاز على مجاز ثم بعد ذلك وصف به النبي صلى الله عليه وسلم ويكون شبه عصاية أي جماعة أهل الله بشوب فكأن زينة الشوب بطرازه كذلك زينة أهل الله المقربين بالنبي صلى الله عليه وسلم وإن شئت قلت أنه تشبيه بليغ أي أن النبي صلى الله عليه وسلم كالطراز بالنسبة لعصاية أهل الله المقربين وإضافة عصاية لما بعده للبيان فتدبروا المعنى بين اما وصف كاشف أو مخصص بناء على أن رادياهل الله ما شمل الأبرار والمقربين (قوله صلى الله عليه وسلم) جملة خيرية لفظاً انشائية بمعنى (قوله وصحبه) جمع صاحب أو اسم جميع له قولان وسياق ما يتعلق بذلك (قوله وشيعته) أتباعه وأتباعه ويقع على الواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث كافي القاموس (قوله وخبره) جماعة فيكون عين شيعته على ما قلنا (قوله داعين) أي أن الله يصلي عليه صلاة دائمة وسلم عليه كذلك أي يعظمه تعظيماً عاماً ويحببه تحبباً دائمة (قوله متلازمين) أي لا ينقل أحدهما عن الآخر وقوله إلى يوم الدين أي يوم الجزاء لأنه اليوم الذي يحوز الناس فيه على أعمالهم ثم ذلك كناية عن الدوام لا حقيقة لأن المطلوب تعظيمه ولو في القيامة أو الجنة (قوله فإن الاشتغال) الجواب محذوف أي فاقول الخ لأن جواب الشرط لا يكون إلا مستقبلاً (قوله بالعلم) أي العلم الشرعي والآلة (قوله من أفضل الطاعات) أي الطاعة المستدوية بل هو أفضل الطاعات لعدم دفعه وهو أفضل من النفع القاصر خلا الأوقات التي يطلب فيها الرواتب كما يدل عليه كلام بعض أئمة المذهب حيث قال ينبغي لطالب العلم أن يديم على الرواتب والطاعة هي امتثال الأمر عرف المطاع أولاً كالتنظر المؤدى لمعرفته والمعرفة هي ما توقف على معرفة المتقرب إليه وإن لم يتوقف على نية كالتقرب والعبادة ما توقف على معرفة المعبود والنية (قوله وأولى) معطوف على أفضل (قوله نفائس الأوقات) أي الأوقات النفيسة أي المرغوبة فيها باعتبار كونها طاعة الله تعالى أو ما يعين عليها فاذن هو وصف كاشف (٧) وفي الكلام استعارة بالكناية شبه الأوقات بما ينفق من ذهب وفضة واستعار اسم المشبه به للعشبة في النفس والنيات الاتفاق تخييل أو أن إضافة نفائس للأوقات من إضافة المشبه به للمشبه وأراد بالنفائس ما كان مرغوباً فيه من الحسيات كما هو

والمرسلين وطراز عصاية أهل الله المقربين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وشيعته وخبره صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم الدين (أما بعد) فإن الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات وأولى ما انفقت فيه نفائس الأوقات خصوصاً علم الفقه العذب الزلال المتكفل ببيان الحرام من الحلال وقد كان مذهب الامام مالك أهلاً وحقيقاً بذلك وكان أعظم ما صنّف فيه من المختصرات وأعنى عن كثير من المطولات مختصر مولانا أبي الضياء خليل بن اسحق رحمه الله

الحقيقة وربما يظهر ذلك من الاتفاق والاتفاق ترشح للتشبيه (قوله علم الفقه) أي أخص علم الفقه خصوصاً إضافة علم الفقه للبيان لا ببيان لأن شرط البينة أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه تكافؤاً حديد (قوله العذب) العذب الزلال مترادفان على ما في المصباح والمختار وعلى ما في القاموس فالزلال أخص من حيث أنه العذب البارد الصافي السهل السلس ثم يجوز أن يكون من قبيل التشبيه البليغ أي كالماء العذب الزلال أو تجوز به عن المشوغة إليه النفس لعلاقة اللزوم في الجملة لأن الماء العذب يلزمه الشوفاً مل أن كنت ذائلاً مل (قوله المتكفل) أي المشتمل فشيء أشتماله على بيان الحلال والحرام بتشكيل الإنسان لآسان في مال واستعير اسم المشبه به إلى المشبه واشتق من التكفل مشكّل بمعنى المشتمل أو أنه مجاز عقلي (قوله بيان) أي تبين الحلال وأراد به ما لم يشع منه شيء فحريم فيشمل ما عدا الحرام من الأحكام (قوله وقد كان) جملة حالية وقد لتهرب الماضي من الحال أو مستأنفة وقد التحق (قوله وحقيقاً) مرادف لما قبله أي مستحقاً للوصف بذلك فلا يكون قصده اذن تمييز مذهبه بمنزلة لم يوجب جد فيما سواه كما تقول فلان أهل للتدريس فلا ينافي أن غيره ممن انصف بصفته كذلك ويجوز أن يكون مراده ذلك لما تقرّر من أنه لم تضرب أكباد الأبل لأحد مثل ما مضى به فكثير عمله في الاقطار وبث في جميع الامصار وهو في الحلال والحرام فكان بهذا الاعتبار أهلاً وحقيقاً بذلك أولاً علم من كون مذهبه سد الذرائع (قوله أعظم الخ) خبر مقدم وقوله مختصر اسمها مؤخر هذا هو الاظهر وأما أن أعظم اسمها وقوله مختصر خبر بادعاء أن هذا الأعظم أمر مقرر في النفوس مستحضر فيها والمحكوم به هل هو هذا المختصر أو غير ذلك فإنه المختصر (قوله وأعنى) معطوف على كان أي وأخبر بأن مختصر مولانا أبي الضياء أعظم ما صنّف فيه من المختصرات ومن للبيان مشوبة بتبعض وأخبر بأنه أغنى عن كثير من المطولات (قوله كثير من المطولات) فيه إشارة إلى أنه يغني عن الكل وهو كذلك لفوات كثير من المسائل المحتاج إليها الموجودة في بعض الكتب المطولة فلم يكن هذا المختصر مغنياً عنها وأراد بطول المطلب وهو ما كانت الزيادة فيه فائدة لا ما كانت الزيادة فيه غير معينة لغير فائدة كقوله \* وأني قولها كذباً وميناً (قوله مولانا) المولى الناصر كذا في كتب اللغة وأراد به معنى السيد أي الكامل المحتاج إليه أو أنه ناصر نا أي ناصر مذهبنا أو ديننا (قوله رحمه الله) جملة معترضة قصدهم الدعاء



(قوله فكم) تعليل لقوله أعظم وهي خبرية للتكثير أي لانه كشف عن معضلات كثرنا كثيرا (قوله معضلات) قال بس معضلات يفتح  
 انضاد وكسرهما من قولهم أمر معضل لانه يمدى لوجهه اهـ والفتح بمعنى المكسر وفي القاموس في عباراته من نسخة بطن ما العينة بضبط  
 القلم بكسرة تحت الضاد (قوله وأبرد الغليل الخ) الغليل القطش أو شدته أو حرارة الجوف كذا في القاموس فاذا علمت ذلك فيكون  
 في العبارة استعارة تصريحية شبه الصبر والصلابة الذي يقوم بالإنسان حين لا يدرك ما يريد من مسائل العلم الغليل بأي معنى كان  
 والجامع ظاهر واستعار اسم المشبه به للمشبه وقوله أبرد أي صبر مبردا وهو ترشح أو مستعار لا زال تأمل (قوله وقد وضعت) شروع في  
 الاعتماد عن الاشتغال بهذا الشرح مع وجود الشرح الكبير (قوله يحل ألفاظه) أراد به بيان ما يتعلق بالأعراب وبفهم المعنى المراد  
 من اللفظ لا خصوص الأول واستناد الحل للشرح مجاز عقلي لانه حقيقة في استناد الشخص وإيقاع الحل على الألفاظ مجاز عقلي أيضا  
 لانه حقيقة في إيقاعه على عقد الجبل أو شبه الألفاظ بجمل معقد على سبيل الاستعارة بالكناية ويحل قرينه (قوله تقييداته) جمع تقييد  
 بمعنى مقيداته فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل مجاز (قوله وفوائد) جمع فائدة وهي آفة ما حصلته من علم أو مال أو غيرهما وصرفا مصلحته  
 المترتبة على الفعل من حيث آثاره ونتيجته والمراد هنا المعنى المعنوي (قوله على المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من لم يصل إلى تصوير  
 المسئلة والمنوسط من وصل إليه دون استنباط المسائل والمنتهى من وصل لتصوير المسئلة وقد رعى الاستنباط وقوله وغير الممارسين  
 من عطف اللازم أي وغير الممارسين أي الذين كثرت مطالعتهم وقرائتهم (أ) في المتن (قوله أدركني رحمة الضعاف) أي ملقنتني وفي

فكم كشف عن معضلات وأبرد الغليل وقد وضعت عليه شرحا يحل ألفاظه  
 ويحتوي على تقييداته وفوائده بصعب فهمها على المبتدئين وغير الممارسين  
 ثم أدركني رحمة الضعاف فثنى عنان القلم إليهم حب الاسعاف حين طلب  
 مني جماعة من الاخوان وجملة من الخلال شرحا آخر لا يكون قاصرا  
 عن إفادة القاصرين خاليا عن الاطناب وعما يصعب فهمه من الإيجاز  
 عن المبتدئين ليجمع نفعه العباد ويتعاطاه الخصري والباد فأجبتهم

العبارة استعارة بالكناية حيث شبه رفته على الضعاف  
 في العلم بضار من مثا طلب انسا نا لا مر قافأ سمرع اليه  
 وطفه اشارة الى سرعة هذه الرقة فاذن تكون ثم  
 مجردا لترتيب الضعاف جمع ضعيف أي في العلم (قوله  
 فثنى الخ) ثنى الشيء رده بعضه على بعض أي ترجيع  
 بعضه على بعض فأطلقه هنا على نطاق الترجيع فقد  
 ارتكب التوريد (قوله عنان القلم) العنان هو ما تقاد

به الدابة فقد شبه القلم بآلة ذات عنان على طريق الاستعارة بالكناية وثابت العنان تخييل أوايه من انشافة المشبه به إلى  
 للمشبه أي القلم الشبيه بالعنان في مطلق التصرف في كل قدبر (قوله إليهم) أي إلى ما يناسب حالهم مثل هذا الشرح وقوله حب  
 الاسعاف فاعل مجاز عقلي أو استعارة بالكناية والاسعاف تليخ المقصود أي انه بعد ان كان موجه عنان القلم لغيرهم أي  
 لغيرهم رجع حب الاسعاف عنان القلم إليهم أي إلى مرادهم وقوله حين طرف لقوله أدركني لأنك خبر بأن مفاد العبارة  
 حينئذ أدركني حين اطلب شرح في سلكه عليه قوله بعد فاجبتهم الخ كما هو ظاهر للتأمل ويحجب أن ذلك  
 الشئ لما كان كالحق في الوقوع حين الطلب لان مثله لا يجب سائله نزل منزلة الواقع بالفعل على حسد قوله تعالى أتى أمر الله الآية  
 (قوله طاب مني) لم يقل النفس تحبنا بنعمته المولى في انه صار أهلا لان يطلب منه ذلك والاخوان جمع أخ غلب في الاحتجاب دون  
 اخوة النسب بخلاف اخوة فهو غالب فيمن كان من النسب والحاصل ان كلا من اخوان واخوة جمع أخ الا ان اخوان غلب في الاحتجاب  
 واخوة غلب في النسب (قوله وجملة) مرادف لجماعة وفاريد فعلا لثقل الحاصل من تكرار اللفظ (قوله الخلال) بضم الخاء جمع  
 خلل ومصدوق الاخوات مصدوق الخلال فهم موصوفون بأنهم خلل واخوان أو أراد بالخلل معنى أخص من الاخوان وهو  
 من اشتدت محبتهم وان لم يصلوا إلى مرتبة الطلحة التي هي صفاء المودة (قوله لا يكون قاصرا) وصف ثبات الشرح (قوله القاصرين)  
 أي الذين هم عبارة عن المبتدئين أي يخالوه عن الاطناب وعما يصعب فهمه من الإيجاز فقوله خاليا وصف ثبات كالمسئلة للوصف  
 الثاني أو حال من أهم يكون كذلك (قوله الاطناب) الايمان بالكلام الكثير انما ثمة وأما الذي يمكن لفائدة فهو تطويل ان لم يتعين  
 كقوله \* وأتق قولها كذا وميناء \* والا كان حشوا كقوله \* وأعلم علم اليوم والامس قبله \* فقبله حشوا لانه متعين للزيادة  
 بخلاف من قاله معطوف في منزلة المعطوف عليه فلم يتعين للزيادة ثم لا يخفى ان الاطناب من صفة المؤلف لا من صفة الشرح  
 فليؤثر الاطناب باسم المقبول أي الكلام المطنب وكذا يقال في قوله من الإيجاز ومن في قوله من الإيجاز للتبعض لا بيان  
 والا لا يقتضي أن الإيجاز لجميع افراد بصعب فهمه وليس كذلك أو ان من للتعليل أي الإيجاز الخلل (قوله على المبتدئين) أي  
 الذين هم القاصرون (قوله ليجمع نفعه العباد) تعليل لطلب الشرح هل الوصف المذكور لان عموم نفعه بالخلاص عن الامر من معا  
 (قوله العباد) أي المبتدئ وغيره بخلاف الكبير فانه قاصر على المنتهى ثم نفعه المبتدئ ظاهر والمنتهى ومثله المتوسط بالمذاكرة  
 مع الاخوان ونزاد كما قد يغفل عنه (قوله الخصري) خلاف البادي وأراد بالخصري ما يشل القروى (قوله فأجبتهم الخ) أي  
 بانفا اشارة الى أنه أجابهم فوراً

(قوله وانما) حل من التام في اجبت وقوله باقدار أي يكونه يقدرني أي يعطيني قدرة أي لا، وثم اعلم وفهمي (قوله الكريم المسالك) لما كان الاقدار المدكور نعمة وهي لا تكون الا من كرم مالك لا من خلافه من عدم فيه الوصفان، وأحدهما انحصهما بالذكر (قوله رها أنا أمرع الخ) فيه شد وذو حيث أدخلها التنبيه وليس الخبر اسم شارة (قوله راقبا) حل وهو اسم فاعل معجوله من وش أي راقبا علامة الشرح من مختصرة من لفظ الشارح وص مختصرة من لفظ المصنف وانما هو قر، ثم بالمسمى لا بالاسم وفعل ذلك شفقة على فقره المكتبة في عن المداد الاجر (قوله فأقول) مقول القول افتتح ويحل ان معجوله من الخ أي فأقول المصنف قال بسم الله الرحمن الرحيم فالمصنف مبتدأ وخبره مخذوف وقوله ومن الله أي والحال أي استمد من الله أي لأطلب المدد الا من الله وهو الفهم اصائب (قوله على حصول المأمول) أي لأجل حصول المأمول أو ندخمن أسدده معنى اتقوى (قوله بالسهولة) هي في الاصل مصدر يعمل اذا قول بسم الله الا انما صار حقيقة عرفية في بسم الله الرحمن الرحيم (قوله اقتداء) أي لأجل الاقتداء بالكاتب العزيز من حيث انه ابتدى بهم وان لم تكن منه على مذهبا والكتاب هو حقيقة عرفية في اللفظ المخصوصة وهو في الاصل مصدر كتب (قوله العزيز) أي العدم المثال فيكون من أسماء الله أو لقوى العالب لانه يلب كل من يريد معارضته فهو من صفات الجلال (قوله والآثار النبوية) جمع أروا لا أثر بطلق على المروى سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابي كمن هو المذهب المختار كذا قال الشوكي وقوله انبوية نسبة للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة في تنبيهه بقوله والآثار النبوية أي وعلايا والآثار النبوية على حديثها بعبارة ما باردا أي وسبقها اذا والآثار النبوية بناها على لا اقتداء وقوله والاجماع أي وعلايا مقتضى اجماعهم ليعلى (قوله الاقتراح) راجع لقوله اقتداء الخ وقوله ولقوله الخ راجع لقوله والآثار واجمع باعتبار أن تروا قطع وأبداء أو أراد جنس الآثار المتحق في واحد وكان لاولى أن يزيد ما يرجع للاجماع فيقول والاجماع الامه على الاتيان بها (قوله ذي بال الخ) أي حل لم يتم به شرعا أو قلب تشبيها بذي قلب على سبيل الاستعارة المكنية أعني ذكر المشبه وهو هنا الامر وشئ من لوازم المشبه به وهو هنا القلب أو على أن هذا الامر اشرفه كانه ملك قلب صاحبه لا شغاله به فنسب اليه وقال ذي ولم يقل (٩) كل أمر صاحب بال الخ مع انه معناه لان الوصف بذي بأع من الوصف بصاحب فان ذي تضاف للنازع فتكون هي المتبوعة

وصاحب يضاف الى المتبوع فيكون تابعا لقول أبوهريرة صاحب رسول الله ولا تقول رسول الله صاحب أبي هريرة أو ما ذوقته قول ذو المال ودو الفرس فجاء الاقل منبوعا (قوله لا يبدأ فيه) أي لا يبدأ بسم الله فيه قاله الصلة يبدأ وفيه نائب افعال ثم يحتمل أن يكون المراد لا يبدأ فيه بهذا اللفظ وهو الظاهر ويحتمل أن

الى ذلك وانما باقدار الكريم المسالك رها أنا أمرع في المراد راقبا الشرح (ش) ولداصل (ص) فأقول ومن الله أعتمد على حصول المأمول (ص) بسم الله الرحمن الرحيم (ش) افتتح كتابه بالسهولة اقتداء بالكاتب العزيز والآثار النبوية والاجماع لاقتراح الكتاب بها وقوله عليه الصلوة والسلام كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم كما في رواية فهو أثر أو أقطع أو أجلس أي ناقص قبله البركة والثناء فلا يستعانة

(٢ - خشي أول) يكون المراد باسم من أسماء الله فيكون كرواية ذكر الله وأورد على هذا الاحتمال ان النكرة اذا اضيفت الى معرفة تم فيكون المعنى كل أمر لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله وهذا غير جد أو واجب بأن معنى قودهم اشكروا اذا اضيفت الى معرفة تم انها تصلح معوم ادا دل عليه قرينة ههنا قائمة على عدم ذلك اذ العبر منتف عن هذه الامه وقضية كلامه انها ثلاث روايات في بسم الله الرحمن الرحيم زيادة الباء والرحمن الرحيم والفاء والضمير وليس كذلك اما الرواية الاولى التي هي رواية أنرفي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أثر فهي بيس على الحكاية وكذا رواية بعضهم ونسبه للخطيب وأما الرواية الثانية فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع بدون فاء والخمير هكذا في رواية الراوي بضم الراء وأما الرواية الثالثة فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أحد ما لا يترفعه ما كان من دوت الذب ولا ذب له ولا قطع من قطعت يده أو أحدهما والأجند لعم من به الداء المعروف وقيل من قطعت أصابع كفيه وجعل صاحب المصباح مساويا لقطع وأما القاموس فقد فسره عن به الداء المعروف وعن قطعت يده أطلق كل منها في الحديث على ما قلت ركسته كما قال الشارح أو فقدت كما قال ترمذي بهما بهما فقد ذنبه الذي تكمل به خاتمه وعن فقد يديه اللتين يعتمد بهما في البطش ومحاولة التصصيل أو عن فقد أصابعه التي يتوصل بها الى ما يروم تصصيله وحيا عند فهو امان من قبيل التشبيه ابلغ أو الاستعارة انصير بحية ناقص وقيل البركة على حد ما قيل في زيد أسد فقول الشارح أي ناقص وقيل البركة امانا استعاره على الوجه الثاني واصحاب المعنى على الوجه الاول وبعضهم جعله استعارة بالسكينة فقول شبه الذي لا يبدأ فيه بالسهولة بالناقص الخلقه تشبيها بضمير في النفس وأطلق اسم المشبه به على المشبه فيكون استعارة بالكناية ويرد عليه ان فيه جمعا بين الطرفين الآت بلا حظ خصوص الصفة التي هي البتر أو بناء على انه مدلول الوصف الصفة لا الذات مع الصفة (قوله وقبل البركة) عطف تفسير على قوله ناقص أي المراد بشفهانه قلبه بركته وان كمل حسا (قوله وسبأ الله سبحانه) أي فديست ابناء للعبدية ولا لله صاحبة أي ابناء

في كلام المصنف ثم يقول ان الافضل جعلها للمصاحبة على وجه اشهر لا بالاستعانة هي الاله اذ جعل على آله الفعل فهو ككتب بالقلم  
 بجعلها للاستعانة فيما نحن فيه شعر بان اسم الله التغير وهو خلاف الادب على ان من جعلها لا على (قوله متعلقة بمحذوف) اعلم انه  
 اذا جعلت الباء الاستعانة ومثلها المصاحبة تكون متعلقة بمحذوف تقديره اؤلف مستعينا باسم الله ثم اختلف هل الحال هو المحذوف  
 وهو التحقيق والمجروح وهو المشهور فعلى الاول محل البدل والمجروح نصب بالحال المحذوف لا بالفعل المحذوف وعلى الثاني محله نصب من  
 حيث المفعولية بالحال المحذوف ومن حيث المالية الفعل المحذوف اذا قررته تعلم ان قولنا شارح متعلقة بمحذوف تقديره اؤلف  
 لا يظهر الا باعتبار المتعلق باعتبار المالية لا المفعولية على القول المشهور (قوله ونحوه) أي كاستعانة (قوله من أفتخ ونحوه) أي  
 كما يتدلى (قوله لا يصر انبرك) أي ان التعبير بافتخ ونحوه بوجه أي يفتح في الوهم أي الذهن على سبيل الرجحان فصر انبرك  
 لا الطرف المربوح فلا يرد ما يقال انه راجع من التعبير بافتخ لمرجوح (قوله وانما علم على الذات) أي علم شخص لا جنس وضعه سبحانه  
 تعالى على ذاته والعلية التقديرية لا الحقيقة هي واعلم انه قبل دخول الال يطبق على الموجود مطلقا واما بعد دخوله عليه فهو علم بالعلية  
 على الذات العلية لكنه قبل المحذوف والادغام عليه تحقيقية وبعدهما عليه تقديرية والفرق بينهما ان العلية الحقيقية اللفظ فيها  
 أطلق بالفعل على غير ما غاب فيه من فوائده والتقديرية اللفظ فيها يصلح اطلاقه على غير ما غاب فيه من افراده (قوله الواجب الوجود)  
 أي التي اقتضت ذاته وجوده \* فان قلت هذا يقتضي ان الذات غير الوجود وهو خلاف ما عليه الاشعرى من ان وجوده شيء عينه  
 \* اجاب ابن السبكي في منع الموانع بان المراد بذاته المتصورة في الذهن أي بالآيات الدالة عليها ووجوده ذاته انظر بحجة أي التي في  
 الواقع أي ذاته الخافرة في الذهن يكفي تصوره في الحكم بكونها خارجية وهذا ايضا لما يقال اذا كانت الذات سببا للوجود لم  
 تقدمها عليه والفرض سماعه هذه ما كتبه بعضهم على الناصر (وأقول) لا قرب ان معنى قوله الواجب الوجود الذي لا يقبل  
 وجوده الانتفاء فتدبر (قوله فيهم الصفات أيضا) أي كما علم لذات ثم أقول قضيت ان قوله الواجب الوجود من علم الموضوع وهو رأي  
 شيخ الاسلام وهو ضعيف بل الحق انه يجب (١٠) للموضوع له والافراد ان الذات الواجب الوجود كلي فلا يكون الموضوع له

معنا فلا يفيد الاية الاية الواجب  
 وهو خلاف ما جعوا عليه ويمكن  
 الجواب بان عموم الصفات باعتبار  
 أخذها نعيها مدلوله لا باعتبار  
 كونها جزأ منه وإن في الصفات

للمفسس فيصدق بالواحدة اذا أخذت عينا ليس جميع الصفات بل صفة واحدة وهي وجوب الوجود الا ان يريد ولو  
 بالاستلزام كما هو ظاهر فيصدق بها كلها اذ وجوب الوجود في الواقع يستلزم جميع الصفات لان وجوب الوجود لا يكون الا لئله والاله  
 لا يكون الا بصفاته المخررة في الاصول وانظروا ان مراد من يقول بمدلوله الذات والصفات جميع الصفات معان ومعنوية وسلوب  
 وافعال (قوله فيهم) من عموم اللفظ مدلوله (قوله المسمى الخ) فيه اشارة الى ان الرحمن صفة فعل وان فسر عريدا لانعام يكون صفة ذات  
 (قوله كمية) أي كثرة افراد مدلوله تتضمن وعظمته في نفسه ولذلك ورد كما في ابن عبد الحق الرحمن الدنيا والاخرة ورحمه ما فرحن  
 مدلوله تتضمن الرحمة العظيمة كمية وكيفية كالانعام بانفدينارو باعتبار كمية باعتبار الانعام بألف جديد من حيث كونها ألفا  
 وأما من حيث كونه جديد الدنيا ارا يكون حقيقيا كيفية فيكون الانعام به باعتبار كونه مدلول الرحمن تتضمن فلما فهم بدينار واحد  
 فالانعام به من حيث الكيفية وهي الدنيارية مدلول الرحمن تتضمن ومن حيث الكمية وهي كونه واحد فقط مدلول الرحمن تتضمن  
 فلما فهم بجديد واحد فلا شئ ولا رب ان الجديد الواحد صغير كمية وكيفية فالانعام به مدلول الرحمن تتضمن ثم لا يخفى ان العظم في الدنيا  
 والاخرة ظاهر وأما هذه من الخفارة فهو ظاهر في الدنيا ولا يظهر في الاخرة لانها كلها اجسام والجواب ان الخفارة تكون ولو بانية  
 فها أعطى في الجنة لواحد من آحاد الناس ولو عظم هو حقير بالنسبة لما أعطى الاولياء (قوله أو كيفية) أو مانعة عن الخفارة الجمع كالانعام  
 بألف دينار (قوله بقائنها) الضمير عائدا على المقيد وهو انعم بدون قيدها (قوله دلالاته على الذات) التي هي الموصوفة بالرحمة والذات  
 مقدمة تعاقبها على الصفات ولا يخفى ان هذا يفيد ان المدلول للفظ الجلالة الذات فقط الذي هو القول المعتمد فينا في ظاهره تقدم له (قوله  
 ثم الثاني) ثم لجرد الترتيب وقس عليه نظائره (قوله لا اختصاص به) الباء اذ جعلت على المتصور عليه أي ان الرحمن مختص بالله عز وجل  
 لا يتجاوز الى غيره ولا يرد قول جماعة مسيلة له من الياسمة وقولهم سموت بالمجد يا ابن الاكرمين أباه وأنت غيبث الوري لا زلت رحمانا  
 لان ذلك من تعنتهم في كفرهم على أن المختص بالله على التحقيق انما هو المعروف دون المنكر الواقع في كلامهم (قوله ولانه أبلغ من  
 الثالث) أي ان الثاني لكونه أبلغ من الثالث من المبالغة قدم على الثالث وانما كان الرحمن أبلغ لان زيادة البناء يدل على زيادة المعنى



غالباً كما في قطع و قطع تشديد أحدهما وتخفيف الآخر فان القطع المدلول عليه بالمشدد أزيد من القطع المدلول عليه بالتخفيف لزيادة حروف المشدد تشديداً على حروف التخفيف وقلنا غالباً > يشق من جدر وحاذر إلى آخره قالوا لكن قوله بعد تقدم الثاني على الثالث ليكون اثباتاً كاتمة والرديف فييدان لعله غير الإباحية وأن يكون في العبارة مضاربة للمناسب أن يقول وأني بالرحيم ليكون كاتمة والرديف أي التابع كعطشان عطشان فهو أي الرحيم ليس كاتمة ولا تابع ل كاتمة وكاتب واثم لم يكن كاتمة وورد في لفظه لأنه لفظ مفيد حتى آخره وما كان كاتمة أو رديفاً ليس كذلك و غاب في هذه الآية تنبيهاً على أن لكل منه وإن عبادته شملت الخصال فكأنهم وخلصته أنه غاب لم يكن كاتمة وورد في العبارة والاستقلالية وكان كاتمة و تابع لأن المقصود بيان أن الكل منه ولا يأتي ذلك إلا بذكره لا خصوص الأنعم العظيمة كما يتوهم ولم يعكسه بأن يقدم الرحيم على الرحمن لأن الجليل هو الذي يكون مشبوع وغيره تابعا (قوله لرحمة ربه) تناوعه الفقير والمضطرب وأعمل الثاني اذ لو عمل الأول وأضمر في الثاني لكان يقول المضطرب الرحمة ربه واللام بمعنى إلى ولا يجوز أن تكون للتعليل لفساد المعنى لأن الرحمة علة للغي لا للفقر لأن رحمة صفة جال لا يصدر عنها الفقر وأثر اللام على الاختصاص لأن الاضمار والفقر يتعديان إلى أي غاية فقره واضطراره إلى أن يلجأ برحمة ربه أي إرادته أنعامه أو أنعمته ربه والرب في الأصل مصدر بمعنى التربة وهي تبليغ الشيء شيئاً إلى الحد الذي أراد المرء ثم أطلق على المسائل السابقة الذي هو الله عز وجل فافهم (قوله أتبع البسلة) فافقت من انظار ان المؤلف قصد ابتداء كتابه بكل من البسلة والجدلة فوسط الحكاية بينهما وهلا قدمها على البسلة أيضاً فافقت لعله قصد التبرك بالبسلة في الحكاية أيضاً فافقت ل (قوله بالتعريف بنفسه) أي بالاعلام بنفسه في اللام بمعنى البناء (قوله ليعلم ذلك) أي نفسه (قوله فانه من الأمور المهمة) تعليل لقوله أتبع مع علته التي هي قوله ليعلم الخ وإنما كان من الأمور المهمة لأنه إذا لم يعلم اسم صاحب الكتاب صار مجهولاً لا يوثق به وأما إذا علم اسم صاحب الكتاب فيثق من يطالع عليه بما فيه لعله صاحب ربه ونعمته وعلمه ونعمته والاثبات بمن يشير إلى أن هناك أموراً مهمة غير ذلك (١١) وهو كذلك لأنه ساقى ثلثه وجبة وأربعة جائرة فافهم وان كانت جائزة لكنها

والرديف (ص) يقول الفقير المضطرب لرحمة ربه (ش) أتبع البسلة بالتعريف بنفسه ليعلم ذلك من يتف على كتابه فانه من الأمور المهمة التي ينبغي تقديمها وجلة يقول مستأنفة وأصله يقول نقات ضمة عينه إلى فائه والفقر فاعيل صيغة مبالغة أو صفة مشبهة كرفع من فقر ككرم بالضم من انفق أي الحاجة أي المحتاج كثير أو لدا ثم الحاجة لرحمة ربه المضطرب اسم مفعول من اضطر بضم الطاء بالبناء للمفعول وهذا اللفظ مما قصد فيه اسم الفاعل واسم المفعول في

بالحاجة تحصل البركة قد بر قال في ل ومقول يقول اما جلة الحمد وما يتعلق بها أو جلة الحمد مع بقية الطلعة أو بعضها أو جميع الكتاب ولا يضر على هذا كون بعض الحكم ماضياً وبعضه آتياً لأن التعبير بالمضارع بما لا يظن له ماضى لاستحسان الصورة البهيمة انتهى (قوله نقات الخ) أي فسكنت العين كما سكنت في الماضي بأقن صارت أنفاً وحيدة فعلها انقل المشاركة بين الماضي والمضارع لأنها لما سكنت في الماضي سكنت في المضارع لكن في الماضي بعد قلبه أنفاً وفي المضارع مع بقائها من غير قلب وقبل استقامت الضمة على الواو فنقات إلى الساكن قبلها وهو غير مستقيم لأن الضمة على الواو وكذا على أياء إنما تكون تقيسة إذا تحرك ما قبلها وأما عند التسكرين فلا استقامت ولذلك أعرب دلو وطبي بالحركات الظاهرة كذا قيل وقد يقال إنما ظهرت في الاسم لحقته وأما الفعل فتقبل والتقبل لا يحتمل ما فيه قبل فلذلك نقات لضمه لأجل التمثل ل وإنما كان الفعل ثقيلاً لتركب مدلوله من الحدث وزمن والنسبة (قوله كرفع) ناظر للثاني وهو جعله صفة مشبهة فالأولى حينئذ أن يأتي بنظر لصيغة المبالغة حينئذ (قوله من فقر) أي مأخوذ من فقر (قوله بالضم) متعدي فقر وكون كرم بالضم ظاهر واحتاج لذلك إشارة إلى ما ذكره ابن مالك من قوله وأخذها من لازم وانظر هذا مع قول صاحب المصباح الفقرة فاعيل بمعنى فاعل يقال فقر فقر من باب تعب إذا قل ما قل ابن السراج ولم يقولوا فقر بانضم واستغنى عنه باعتقار انتهى (قوله أي الحاجة) نفسه لفقر والحاجة بمعنى الاحتياج لأنه المصدر لا ما يحتاج إليه من أمتعة الدنيا أي لامن الفقر بمعنى استسكى فقارة ظهره وفقارة انظر الحوزة الجمع فقار يحدق الهواء مثل سحابة وسحاب (قوله أي احتياج كثير) أي احتياج كثير أضعف لمفعول مطلق وقوله أو الدائم الحاجة أي الدائم الاحتياج في كل زمن وكل مكان ولا يخفى أن دأب الحاجة أبلغ من المحتاج كثير إلا أنه لا يلزم من الاحتياج كثير ادوام الاحتياج ويلزم من دوام الاحتياج الاحتياج الكثير لأن الاحتياج لا يتكامل إلا أن اتألم أكثر في كثرة الاحتياج لأن دأب الاحتياج قرن عليه فيقل تألمه (قوله من اضطر) أي مأخوذ عنده حينئذ فقوله بضم الطاء بالبناء للمفعول في محله ودائرة الاختراع وكذا ان قدر مشتق وأجرى كلامه على مذهب الكوفيين من أن أصل المشتقات انشغل وأمان أسرى على مذهب البصريين من أن أصلها المصدر وقد روي الكلام مضاف أي من مصدر اضطر فلا يحتاج لقوله بالبناء للمفعول لأن المصدر مشتق منه المبني للفاعل والمفعول معاً وإنما كان بالبناء للمفعول على الأول لأن المضطر اسم مفعول لا ينبغي غالباً إلا من

فعل مبني للمفعول ويجوز بناؤه للفاعل ذكره النحوي كإدراكه شرح الناصر (قوله من الضرورة) أي مشتق من المصدر المجرد  
 لأن المصدر المؤيد المبني لا يضطر أن يظهر من هذا التقدير إن اضطر بإطاء مأخوذ من اضطر بإطاء وهو ضربه بالآلة مأخوذ من  
 الضرورة فتمل (قوله فأصله مضمر) مفرع على قوله ووزنه مفتعل وشار إلى أن فيه ميم أو تاء من حروف الزيادة التي يجمعها قولك  
 من ألتوتنيها (قوله وتاء الافتعال) أي المزيدة (قوله تبدل طاء) أعاقبت طاء لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف واختير الطاء لقرنها  
 من أناء مخرجا (قوله حروف الإطباق) فما سميت بذلك لأن طباق طائفة من اللسان بها على الحنن الأعلى عند النطق بها والمناسب  
 التعبير بأحرف أي جمع قلة لا ما أربعة وهو من الالة عشرة وجمع الكثرة ما فوقها إلى ما لا نهاية له عند القويين وأجيب بأن يستعمل  
 أحد ههنا في آخر مجاز أو بأن السعد صرح بما يفيد اشتراك الجميع من ثلاثة إلى عشرة واختصاص جمع الكثرة بما لا نهاية له (قوله  
 وهي المضاد) نحو مضطر (قوله والصاد) نحو مضطر ويجوز فيه الياء والادغام بقاب الثاني للأول دون عكسه لأن يزل صغير  
 الصاد (قوله والطاء) المهملة نحو طابقت التاء صاء ويجب الادغام حينئذ لا جتماع المثلين نحو المطالب نظم الميم وتشديد الطاء  
 وفتح اللام (قوله والطاء) نحو طاطم فيوز فيه ثلاثة أوجه البيان والادغام أما الأول في الثاني أو عكسه وقد روي بالوجه الثلاثة قول  
 الشاعر هو الجواد الذي يعطيك نائله \* عفوا وازلم احيا نافيظطم (قوله لزوال استبدال المضاد) أي استطائها في الضم لخواصها  
 حتى انتهت بغير ج اللام ولما أدغمت اللام فيها نحو ولا الصائين واستطائها عبارة عن امتداد هذا الحرف في شجره عند النطق  
 به وهو اللسان قبل من أوله إلى آخره ٣ وقيل من أوله إلى ما قبل آخره على خلاف عندهم (قوله ومعهما الميم) أي الشديدة الحاجة  
 الجهد الذي لا يرى لنفسه شيئا من الحول والقوه (١٢) ولا يرى شيئا يعتمد عليه كالغريق في البحر والمضال في الفجر لا يرى لأغاثته

اللفظ دون التقدير وال الحركة الفارقة بينهما بسبب الادغام ووزنه مفتعل من الضرورة  
 ففسله مضمر وتاء الافتعال تبدل طاء بعد أحد حروف الإطباق وهي المضاد والصاد والطاء  
 والطاء ولا يجوز ادغام المضاد في الطاء والزوال استبدال لصاد بالادغام ومعناه الميم الجاء اسم مفعول  
 وهو أخص من الضمير فيكون معناه ويوجد في بعض النسخ يقول لعبد القدير والعبد يقال على  
 ضرب أربعة الأول عبد بحكم الشرع وهو الإنسان الذي يصح بيعه الثاني عبد بالاجتهاد وذلك  
 ليس بالله واية قصده بقوله ان كل من في السموات والارض إلى آتى الرحمن عبدا الثالث عبد  
 بالعبودية وهو المقصود بقوله واذا كرعبدا نأوي ومنه سبحانه الذي أسرى عبده إيليا الرابع  
 عبد الدنيا وأعراضها وهو المستكف على خدمتها واية قصده النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعس

الامواله (قوله اسم مفعول) فهو  
 بضم الميم وسكون اللام وفتح الجيم  
 (قوله وهو أخص من الضمير) أي  
 أقل افرادا كتب بعضهم ما نصه  
 فيه انه لم يشترط أحد من النعت  
 يجب أن يكون أخص من المنعوت  
 أي يكون ما يطلق عليه لفظ  
 النعت أقل افرادا يطلق عليه  
 لفظ المنعوت نعم اذا كانا معقنين

يجب أن يكون الثاني دون الأول في التمر بفت أو مساو ياله فيه ولذلك أشار ابن الحاجب بقوله والموصوف أخص عبد  
 أو مساو والمبني بقوله النعت دون المنعوت أو مساو له أي كقولك جاءني الرجل انما قل وهذا أمثال للمساوي ومثال الدون أكرم  
 هذا الرجل ومثال الأخص الغير الجزائي الرجل هذا هذا حاصل ما قيل (واقول) معنى كلامه أن مفهوم المضطر أخص من مفهوم  
 الضمير ولاشك أن مفهوم النعت أخص من مفهوم المنعوت ولو خصصنا وجهها فصح قوله فيكون معناه فقير (قوله ويوجد في بعض  
 النسخ) على هذه النسخ يجوز بناؤها وجهان وهو أن يكون المضطر معا بعدوان يكون معناه للفقير كما قاله السمين من أن الشيء اذا نعت  
 بنعت واتي بعده نعت أخص جاز أن يكون معناه الأول أو الثاني وعلى النسخة التي ليس فيها ذلك يتعين أن تكون نعتا للفقير وفي  
 التفسير يوجب دلالة إشارة إلى قلة هذه النسخة (قوله والعبد يقال على أربعة أنواع أربعة أولها على جنسها تارة في  
 القاموس خامسا وهو الإنسان ذكرنا أو أنثى (قوله عبد بحكم الشرع) أي رقيقته سبيها حكم الشرع بها أي حكم الشارع (قوله عبد  
 بالاجتهاد) أي رقيقته ومملوكيته ثبتت له بسبب اجتهاده أي اخراجه من اهدم إلى الوجود (قوله عبد بالعبودية) أي رقيقته للمولى أو  
 مملوكيته له ليس سبيها الاجتهاد بل سببها اظهار أدلته له وذلك يكون في الله وغيره (قوله واذا كرعبدا نأوي) أي واذا كرمهاو كناية بسبب  
 عبوديته لئلا يقع المقام مقام مدح لا بسبب اجتهاده لوجودها في الكافر وكذا يقال فيما بعد (قوله عبد الدنيا) أي يضاف فيها تقدم بخلاف  
 هذا فأضاف ووجه ذلك أن ما جعل سبيها في العبدية لا يوصف بالمملوكية إذا ما عاش في الاجتهاد والعبودية لله تعالى والمالك في الرق السيد  
 بخلاف الدنيا فإن من اشتغل بها عن طاعة مولاه تنصف الدنيا بانها مملوكية له فذلك إضافة لها وفيه أن ذلك ممكن في عبد العبودية  
 ويغفر بينهم ما قصده التفسير عن الدنيا وأعراضها الدنيا والدينار والدرهم في هذا المقام وإن كان لها إطلاق على غير ذلك فقل إنها كل  
 المخلوقات وقيل غير ذلك (قوله وأعراضها) أي ما تعرض بهما من التلاهي بسببها (قوله المستكف) أي المواظب على خدمتها ثم لا يخفى  
 أن خدمتها ترجع إلى التلاهي فاذن فالأفضل أن يقتصر الشارح على الدنيا في قول الرابع عبد الدنيا ولا يزيد وأعراضها (قوله تعس)  
 ٣ (قول المشي وقيل من وله الخ) في بعض النسخ بدل هذا القول وقيل من وسطه إلى ما قبل آخره فليجرب

بفتح العين وكسر هاء معناه هلك وسقط كما نقل عن البرماني (قوله اظهر التذلل) أي اظهر أي جزئي من جزئيات التذلل أو اظهر الحفيظة في أي جزئي من جزئياتها فيسحقها اذن الشيخ والوالد وهو هسه وفي التعبير باظهار اشارة الى أن التذلل قلبي ويحتمل ان المراد تحصيل التذلل (قوله أبلغ منها) أي أبلغ من جميع أفرادها معاداة العبادة أخص وخلصته ان العبادة المفرد لا على من اليهودية (قوله لانها غاية التذلل) أي أعلى افراد التذلل ولا يحق ان هذا الا على بالاحظ واحد انوعيا كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله الافضال) أي غاية الاحسان أي اتوع الاعلى من أنواع الاحسان ليس لا كما هو لي تبارك وتعالى و اظا هر ان يراد بانوع الاعلى منه ما لا يمتق به قدرة العبد (قوله ولعل الخ) التبرجي بالنسبة لاحدهما مية وأما - لهما لا بعينه فهو متعين ثم أقول لا يحق ان ارادة عبد اليهودية تنك على قوله المنكسر خاطره لقوة العمل والتقوى فلا تظهر ارادته تأمل و اظا هر حجة ارادة عبد الدنيا تواضعه يجعل نفسه غير قائمة بشكر مولاهما بلاديهما بالذية او حظوظها كما هو شأن الاكابر لانهم يرون أنفسهم مقصرة مستحقة لأن يفعل بهم اكل مكروه (قوله خاطره) فاعل بالمنكسر وسوغ ذلك وقوعه صلة لآل فهم يتخرج لمسوغ فتدبر وقوله أي المتألم قلبه اسناد التألم للقلب مجاز عقلي (قوله فانه أطلق الانكسار الخ) فيه دليل على انه كما تجري الاستعارة في المصدر قبل جريانها في المشتقات كذلك المجاز المرسل الجاري في المشتقات وبذلك صرح علماء المعاني فلذلك عدل عن المنكسر الواقع في المتن الى المصدر أي الانكسار اشارة لذلك (قوله على التألم المتبب عنه) أي في الجملة واعاقدنا في الجملة لان هذا التألم القائم به ليس سببه الانكسار الذي هو تفرق أجزاء ما كان صلبا كالخمر والتألم هو الوجع الناشئ عن الضرب أو الجرح مثلا (قوله وهو الهاجس الخ) فيه نظرفنه فوق الهاجس ولعله أطلقه عليه مجازا لانه مجاوره وهو علم ان ما يقع في النفس من انقباض الأول الهاجس وهو ما يبق في القلب ولا يدوم تردده عليه ولا يؤخذ به اجزاء لانه ليس من فعل العبد وانما هو وارد لا يستطيع دفعه الثاني الناظر وهو بحر يانه في القلب ودوام تردده عليه وهو من فرع أيضا وبالثالث حديث النفس وهو تردده هل يفعل أولا وهو من فرع أيضا وقوله صلى الله (١٣) عليه وسلم ان الله تجاوز عن أمي ما حدثت به

عبد الدنيا فالعبودية اظهر التذلل والعبادة أبلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها الا من له غاية الافضال وهو الله سبحانه وتعالى ولعل الموقوف اراد بانعبد المعنى الثاني أو الثالث (ص) المنكسر خاطره (ش) أي المتألم قلبه فكل منهما مجاز مرسل فانه أطلق الانكسار وهو التفرق على التألم المتبب عنه والناظر وهو الهاجس على انقباض الذي هو محله فالعلاقة السببية والمسببية والمطالبة والمحلية أي في علاقة غير المشابهة فلذلك كان كل منهما من المجاز المرسل ثم

أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل الرابع لهم وهو ترجيح الفعل أو الترك وهذا يفرق فيه الحسنة والسيئة فيؤخذ به في الحسنات دون السيئات الخاتمة العزم وهو قوة القصد والجزم بحيث يصمم

انقلب فيه على الفعل وبما أخذ به في الحسنات والسيئات وهل اذا عمل يكون عليه وزر ان العمل ووزر العزم قطعاً أو يجزئ القولان الاتيات في حديث النفس والهم والظاهر الاول وان كان بعيدا وحرر (قوائد) \* الاولى هل يتنزل العزم على المعصية منزلة المعصية في التكبر والصغر والحقارة والعظم فالعزم على الزنا مثلاً يثم اثم الزاني ولا يتنزل العزم عليها مطلق ذنب وبيئة أخرى وليس هذا الذنب كفعلها المعزوم عليه هكذا تردداً لا قدرى وحزم غيره يانه غير فعل المعزوم عليه وانما هو مطلق سيئة وهو ظاهر (أقول) وظاهر هذا انه صغيرة \* (الثانية) \* قوله في الحديث ما لم تتكلم به أو تعمل أي في تنكابه أو عملت بما حدثت به بنفس في المعصية لم يتجاوز عنه وهل يكتب عليه وزر وحديث النفس ووزر التكلم أو العمل ووجبا يشهد له ظاهر الحديث وانما يكتب عليه وزر واحد وهو وزر الكذب أو العمل فقط قولان والثاني هو ظاهر \* (الثالثة) \* قولنا ان الهم بالسيئة لا يكتب عليه أي ما لم يتكلم بثلثة السيئة أو يعمل فان تكلم أو عمل يكتب عليه بالاولى من المرتبة الثالثة ويجزئ في ذلك القولان \* (الرابعة) \* قولنا في المرتبة الرابعة أيضا ان الهم لا يكتب عليه سيئة أي ثم يظهر ان تركها خوف الناس أو عدم شهوة لم يكتب له حسنة وان تركها خوفا من الله كتبت له حسنة وما قلناه من ان الهم لا يكتب عليه ظاهره ولو في الحرم وقوله تعالى ومن يرد فيه بالخير ادبا لارادة العزم المصمم أو لا ويحتمل على فعل الظلم با فعل وما قلناه من انه هل يتنزل العزم على المعصية الخ رأما العزم على الحسنة فهو كفعلها لكن هل يساوى حيث نذ العزم عليها الهم بها الوارد في خبر ومن هم فاعلم بعملها كتبت له حسنة كاملة \* وفي الواعظ الفتح ان معنى قوله كاملة غير ناقصة أي في عظم القدر لا المتضعيف الى العشر فلم يظهر من ذلك الفرق بين العزم على الحسنة والهم بها انما ثبت ان العزم عليها يكتب عشره افترق مع الهم ويسئل حينئذما التفرق بين العزم عليها وبين فعلها الذي فيه عشر حسنات والحاصل ان العزم على الحسنة وان كتب حسنة واحدة ساوى الهم على الحسنة وان كتب عشره ساوى فعلها وانظر ما هو الصريح في ذلك نقلا (قوله فالعلاقة الخ) اختلاف فقيل العلاقة ما ذكره الشارح وقيل السببية وقيل المسببية والراجح ان العلاقة فيما نحن فيه السببية وصف المتكلم عنه (قوله والمطالبة والمجابة) فيه ما تقدم والراجح ان العلاقة في ذلك المطالبة

فيكون إشارة لها بالمعنى الثالث (قوله

فواهيته) جمع هي بمعنى منبهاة  
(قوله فواهي الخ) أي فسهاك مسهاك  
هضم النفس وكسر هالا مسهاك  
التحدث بالنعمة والعلماء في ذلك  
طريقان فحسم من سهاك المسهاك  
الاول ومن سهاك المسهاك الثاني

(قولهوا لا فعمل له) أي وإن لم نزل الخ فلا يهم لأن عمله وثقوا به قوله الله أي عبادته (قولهوا كان من أهل الكهف الخ) فقد هم

(قوله والافعله) أى وان لم نقل الخ فلا يصح لان عمله وتقواه وقوله دينه أى عبادته (قوله وكان من أهل الكشف الخ) فقد هم بشي  
بين يديه خروف شواء قد داه وأمره بطوحه للسكالب ودفع مبلغا فكان قد رثه وقال لا تعد فضل الشواء عن ذلك فقال اشترته بخمسة  
دراهم فأت من الليل رابس عندي شئ فشيئته ميتا لابعه فكاشفتى وقد ثبت على يديه وكان جنديا بليس زى الغزاة متعشين ولما أراد  
الكفار أخذ سيكندرية فبعث السلطان اليها جند الادفعهم فكان رثه الله من جلتهم (قوله كشيخه) أى الذى هو الشيخ عبد الله المنوفى  
ومكاشفته ظاهره كثيرة منها مكاشفته عليه حين اشغل فى صغره سيرة البطل ونحوه فكاشفته فقال له من أعظم الآفات السهرى  
السلوات (قوله فلا تركوا أنفسكم) أى تركه نخر أو تركه تحدث بالنعمة فيكون اشارة لطريق الاولى طريق الصوفية ويجوز أن يراد فلا  
تركوا أنفسكم تركه نخر لا تركه تحدث بالنعمة فيكون اشارة للطريق الثانية (قوله ويقال من رضى بدون قدره) أى قولا أو فعلا  
فما ضمن فيه من قبل القول وأما فعلا فكان لا يجلس فى اصدر واطال أنه من أهله أى رضى بمرتبة دون المرتبة التى يقتضيهما قدره  
وقوله رفعه الله فوق قدره أى رفعه الله مرتبة فوق المرتبة التى يقتضيهما قدره وحاصل ما أشار له القرطبي ان اتواضع ان كان له أو  
لرسوله أو للشيخ أو لوالد أو للسلطان أو لأهلكم فواجب واساثر انساخ من مذوب ما لم يكن لأجل دنياهم أو ظلمهم فخرام الانخوف (قوله  
خليل) بدل من الفقير أو المضطر أو عطش بيان عليه لان نعمت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هى بدلا أو  
عطش بيان وصار المتبوع تابعا ونعت الشكره اذا تقدم ما يصب على المال كقوله تعالى ولم يكن له كفوا أحد (قوله خليل فعيل)  
أى على وزن فعيل (قوله من الخلة الخ) أى بضم الخاء وأما بفتحها فمعنى الحاجة وقد تقدم بيانه (قوله المودة) أى المحبة الصافية  
أى الخالصه من مشاركة لا غبار (قوله ثم معنى به المؤلف) أى انه فى الاصل صفة مشبهة ثم سمى المؤلف به هذا بحسب الواقع  
وبعد فيوزن فى المقام أمر ان الخ (قوله ثم يجوز) خلاصته انه يجوز ابقائه على علمته ويجوز ان يقصد تنكيره (قوله فى معناه العلى)

أى فى هذه المنسوب لعلم من حيث كونه مدلولاً له فهو من نسبة المدلول لادال (قوله الاشتراك) اللفظى لان خليفته لا يشترط اشتراك  
اللفظيا (قوله امانت تحليل الخ) لا يخفى ان النعت يكون بالمشتق وشبهه كما اشار له ابن مالك بقوله \* وانعت بمشتق كصعب وذريب \*  
الخ ولا يخفى ان ابن ليس واحد من المشتق ولا من شبهه كما يعلم من شرح الاشعري وايضاً ان كونه بيا باقتضى الجود والنعت يقتضى  
الاشتقاق وبينهما تنافى فجعله نعتاً بناء على ملاحظة تأويله بمسوب وان خالف ما تقدم وجعله بيا بناء على عدم تأويله ومن لم يعلم  
ان ما صح ان يكون بيا يصح ان يكون بيا كما هو معلوم فلا يعترض ويقال لاولى ان يزيد أو بدل (قوله ومن خليل) لا بد ان كان  
الاولى ان يقول وابن من خليل لا نقول لا يلزم هذا الاول اريد تعيينه بكونه ابن من ايس كذلك بل المقصد تمييزه بأى شئ كان والتميز  
يجزى لا يمتنع ان يكون السؤال عن ذلك الجزئى (قوله أو حال لازمه) لا يخفى انه لا يظهر ان يكون حالاً لازماً لانه حيث كان لفظ  
خليل مشتقاً كما اشتراكاً لفظياً فلا يكون ضرورة امعق لازمه كما هو ظاهر (قوله ويجوز ان يكون ذكر) أى عدم قصد تنكيره بحيث  
صار المراد به بعد التنكير ذاتاً مسمية بخليل أى مسمى كل واحد من مصدوقاتها بخليل فهو تنكير طار لا أصلى لان الاصله انما هو  
لأصله لا العلية ولا التنكير (قوله وعليه فابن خبر) أى ولا يصح ان يكون أمنا ولا عطف بيا ان يكون شرط موافقة المنعوت للنعت  
والبيان للبيان فى التسمية والتكبير وخليل حيث ذكره ابن اسحق معرفة ثم قول الله اعترض على هذا الاحتمال بان المصنف قصد به  
تعريف نفسه كانه قدم وهو ينافى التنكير ثم قال ولا يقال الوصف بخصه بل به التبعين لانا نقول ما لا يجوز تقديم مرادنا على ما يجوز  
انتهى وانظر صحة كل وان كان الاول اولى لان الوصف لا بد منه فى التمييز سواء جعل علماء أو مما منكر أى قصد تنكيره لانه اذا  
جعل علماء حصل فيه الاشتراك (قوله تخصصه وتعيينه) اعلم ان اشعري (١٥) واتخصص مراداً فان لغة فقد قال الجوهري

و قصد بعباده ازالة ما عارض له من الالهام بالاشتراك وقوله ابن امانت تحليل أو عطف بيان  
أو خبراً بابتداء محذوف أى هو ابن اسحق والجملة اما استئنافاً جواب سؤال مقدر كأنه قيل ومن  
خليل أصل لازمه ويجوز ان يكون منكر أى شخص مسمى بخليل وعليه فابن خبر مبتدأ  
محذوف أى هو ابن اسحق والجملة نعت تحليل والقصد بها تخصيصه وتعيينه (ص) ابن يعقوب  
المالكي (ش) ابن الجوزي نعت لا اسحق ويوجد فى بعض النسخ ابن اسحق بن موسى \* فان قلت  
وعلى كل فان هذه الكنية لا غير لا اشتراكها بينهما وبين بعض الناس \* قلت هذا الالباس مما  
لا يضره لانه ليس المقصود نسبته الى أبيه بل مجرد تمييزه بهذه الكنية وقد غلبت هذه الكنية  
عليه دون غيره ودون نسبته الى غيره كايه وذكر ابن حجر فى الدرر الكامنة انه يكنى بأبى محمد  
ويلقب بضياء الدين انتهى وكان والده حنفياً الارم أباً لعبد الله بن الحاج والشيخ عبد الله المنوفى  
فقتل ولده ما يكافق قوله المالكي ايس نعم انما يضاف اليه لان اسحق بن رواد كان حنفياً المذهب

على انانية (تبيينه) ليست هذه كنية وقول بعضهم ماصدق بن أو بنى فهو مخصوص بالعلام الاجناس كان مرسى أو بنت مرسى  
(قوله لا تميزه) أى ان تلك التى هى ابن يعقوب أو ابن موسى (قوله هذا الالباس) المتاسب هذا الاشتراك وان صح ان يراد باللباس  
المترب على الاشتراك (قوله لانه ليس المقصود الخ) أى ليس المقصود نسبته الى أبيه فى تخصيص التمييز أى ليس العسفة فى التمييز  
نسبته الى أبيه أى أبيه الاعلى والاولى لى جده وقوله بل مجرد أى بل المقصود تمييزه مجرداً عن كون النعت فيه النسبة الى جده لانه قد  
غلبت أى المقصد التمييز والعلية فيه الغلبة لا النسبة المذكرة ثم ان هذا كله لا بأى الاول قال خليل بن يعقوب (قوله وقد غلبت) أى  
لانه قد غلبت وان كان معها اشتراك (قوله دون غيره) محترز قوله عليه وقوله ودون نسبته محترز قوله هذه الكنية أى ان الذى غلب  
عليه انما هو ابن يعقوب دون ابن اسحق (قوله كايه) تمثيل لقوله عبر جده ولعل الاحسن فى الجواب ان قلت وعلى كل فان تلك النسبة  
اتى هى ابن اسحق بن يعقوب أو ابن موسى لا تميز لوجود الاشتراك قلت هذا الاشتراك لا يضره لانه ان تلك النسبة قد غلبت عليه دون  
غيره بحيث اذا أطلق خليل بن اسحق بن يعقوب لا ينصرف الا لهذا الامام نفعنا الله به (قوله ابن حجر) أى لفاظ الذى هو العسفة لاني  
لا الهتمى (قوله فى الدرر الكامنة) أى فى أنا، المائة الثامنة انه سمي محمد او لقب بضياء الدين كذا فى خط المصنف ان اسمه محمد  
وتلقبه بضياء الدين على ما قال ابن حجر وفى نسخة يكنى بأبى محمد ويلقب بضياء الدين ولكن بعد ان عرفت نسخته فلا ينبغي ان يسمى  
بخليل فقط لانه المنقول من أهل مذهبه وهم أعلم بامه من غيرهم (قوله فقتل ولده ما يسكا) أى بالارزمنة حجة هؤلاء العلماء العاملين  
(قوله كان حنفياً المذهب) وذكر المصنف أن والده كان من الاولياء الاخيار وذكروا كونه مكاشفاتاً وذكر عن نفسه انه فى صغره قرأ  
سيرة البطال ثم شمع فى غيرها من الحكايات ولم يطلع عليه أحد من الطلبة فقال له الشيخ عبد الله يا خليل من أعظم الاسواق السور فى

الطوائف قال فعمد ان الشيخ علم محالي وانتهت من ذلك الحين وذكر ابن عازي انه كان مشغولاً بما يعنيه حتى انه اقام عشرين من سنة لم ير النبل وانه جاء منزلاً من شيوخه فوجد الكنيث مفتوحاً ولم يجد الشيخ فقبل له انه شوشه هذا الكنيث فذهب لباقي من ينفية فقال الشيخ خليل أأولى بمقبيته فشر وزل بخاء الشيخ فوجدته على تلك الحال والناس قد خلقوا عليه بحسب من فعله فقال من هذا أولم اخبرك ان سنة عظم ذلك ودعاه عن قرية سادقة فقبل بك ذلك ووسع الله ابرك في عمره (قوله رحمه الله) لم يقل رضى الله لان خليل اسم ظاهر من قبيل بغيبة فاسبب ضمير العائب (قوله له) أي لنفسه (ذكره في مكارم) في معنى من مقدمة من تأخير واستقدير محلاً بالذي يلزم أو شيء يلزم أي يتأكد من الدعاء والثناء للمؤلف حلة كونه ذلك معدوداً من مكارم الاخلاق أي بحسب الاخلاق وهو من اصناف الصفة للموصوف أي الاخلاق المحسنة (قوله من انشاء والدعاء) لا يخفى ان دعاء فقط لا يشاء ويحجب بأنه وان كان دعاء صريحاً فهو ثناء (قوله للمؤلف) اقتداء بالادعاء والثناء ونسكتة الاظهار والتسديد بالنعمة من حيث كونه موصوفاً بالثناء (قوله لا عترافه) أي الدعاء له أي للمؤلف بالفضل أي بالاحسان من تأليف ذلك المحصر الذي هو نعمة ومنه لم تشاء وهاهنا ثم لا يخفى ان هذا يفيد ان جملة رجه الله من وضع بعض الطلبة لانهم من كلامه رجه الله وهو بعيد عن ان يقال انهم من كلامه رجه الله ويصدق بذلك الاشارة الى أن القارئ اذا جاء بتلك الجملة بالاعتناء بالثناء والدعاء (قوله لحديث الرسول بها) أي الذي يدل عليه الفعلية لا ثبوته وهو انه الذي يدل عليه الاممية والامر في ذلك ظاهر فلا حاجة الى الاشارة بالبيان والمؤلف هو الرحمة (قوله تفاؤلاً بالاجابة) أي ترقياً للاجابة أي فكان الرحمة حصلت بانفيل وصار يخبر بها (قوله ونخص الرحمة لانها تجمع كل خير) جواب عما يقال هلا قال غفر الله له وحاصل الجواب انه لو قال مثلاً غفر الله له لكان قاصراً على سؤال محو الذنب فلا يشمل طائفة نعم أخرى من نعم الاشارة أي والرحمة بمعنى الانعام تشمل محو الذنب وغيره فان قلب ان (١٦) الانعام حقيقة في تعلق القدرة بشئ منعم به يثبت له وجود في الخارج فلا يشمل

(ص) رحمه الله (ش) هي جملة خبرية قصد بها الدعاء له عملاً بما يلزم في مكارم الاخلاق من الثناء والدعاء للمؤلف لا عترافاً له بالفضل وأتى بها فعلية لحديث الرسول بها وأتى بها خبرية تفاؤلاً بالاجابة وان كان أصل الدعاء بالمفظ الامر كما غفر لنا ونخص الرحمة لانها تجمع كل خير من رجه الله في ثلث عشر ربيع الاول سنة سبع وستين وسبعمائة وذكروا بعض ان بعض الطلبة رأى المؤلف بعد وفاته وأخبره ان الله غفر له ولين صلى عليه (ص) الحمد لله (ش) لما افتتح بالبسملة فمما حقيقياً افتتح بالجملة افتتاحاً اضافياً وهو ما تقدم على الشروع في المقصود لذات جعابين حديثي البسملة والجملة هو الثناء باللسان

سؤال العفو فلا يظهر قوله تجمع قلت نعم الا ان الرحمة تعودت فيما يشمل محو الذنب فالشعور باعتبار العرف (قوله سبع وستين) سبعين وباء كما هو بخطه رحمه الله خلاف لما يوجد في بعض النسخ من انه بالثناء فانه ليس موجوداً في خط المشرح وكذلك هو موجود في ثب في غيره

وكبيره بتقديم السين وبعدها بام موحدة وقال ابن حجر في الدرر الكامنة سنة تسع بتقديم انشاء على السين ونحوه على الشيخ تقي الدين القاسمي واما شيخ أجد زروق وبعضهم عز ذلك لثب ولعله وقع في نسخه كذلك وفي ابن عازي سنة ست وسبعين ونحوه لابن مزروق فلا حد في ذلك القاضي الفقيه ناصر الدين الاصمعي المصري وهو من أصحاب المصنف ومن حفاظ هذا المختصر كما أشار لذلك محشي ثب (قوله ولين صلى عليه) أي غفر له صلى عليه الذنوب الماضية فقط وبعدها ما معروضون لاصانها أو الماضية قبلية على تقدير وقوعها وفضل الله واسع أو الماضية فقط ويحفظون بعد وقوعها والمراد صلى على جنازته (قوله حقيقياً) نسبة للحقيقة أي حقيقة الافتتاح فهو من نسبة الشيء الى نفسه مباينة أو ان تلك النسبة ليست مرادة والمراد من هذا اللفظ ما هو معلوم من ان المراد به الابتداء الذي لم يسبقه شيء (قوله وهو ما تقدم الخ) فيه اشارة الى ان الابتداء الاضافي أهم أي ان الافتتاح الاضافي هو الافتتاح المتقدم على الافتتاح في المقصود فبان بذلك ظهور كلام المشرح من ان فيه تقديم افتتاح على افتتاح (قوله بالذات) أي قصده جاء له من ذلك من غير بخلاف البسملة والجملة فانه ما وان كانتا مقصودتين الا ان المقصدية لم تحصل لهما من نفسها بل من غيرهما وهو المقصود بالذات (قوله جاء الخ) علة لقوله لما افتتح بالبسملة الخ (قوله بين حديثي) أي بين العمل بحديثي البسملة والجملة فقد تقدم في اشارة حديث البسملة وورود في الجملة كل كلام لا يبدأ فيه بالجملة فهو واجد من راء أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره لانه حاصل ما في ذلك أنه قد تقدم الحديث المتعلق بالابتداء بالبسملة وورود في الجملة كل كلام لا يبدأ فيه بالجملة فهو واجد من راء أبو داود بخاء استعراض فدفع المشرح التعارض بان جعل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي والجملة على الابتداء الاضافي ولم يعكس لموافقة القرآن العزيز ولقوله حديث البسملة على حديث الجملة وهذا أجوبة لا حاجة للاطالة بذكرها (قوله لغة) أي في لغة العرب أي حال كونه معدوداً في اللفظ الموضوع المستعملة للعرب وهو حال من الجملة لانه في الحقيقة مضاف اليه والتقدير وتفسير الجملة حال كونه المعدود فلا يرد ما يقال انه حال من الابتداء وهو قول مصعب (قوله باللسان) بمعنى آلة النطق ولو غير المعهودة في شمل

الثناء المنطوق به بغيرها خرقاً للعادة وخرج به الثناء بغيره كالجد النفسى وحمد الجادان لم يكن لفظياً خرقاً للعادة فليس حمد اللغة حقيقة بل مجاز وان كان ثناء حقيقة بناء على ان ثناء الايمان بما يدل على اتصاف المحمود بصفة الجيلة ولو بغير اللسان وهو الراجح المفهوم من كلام الجوهري وغيره من كرام ابن عبد الحق فلا يكون قيد اللسان مستدركاً (قوله على الجليل الاختيارى) أى لا قبل الفعل الجليل الاختيارى لتعليل لثناء وهذا الفعل الموصوف به كرهو المحمود عليه وأما المحمود به فانه لا يشترط فيه الاختيار وقد دل عليه التعريف باللفظ الثناء فانه كما تقدم الايمان بما يدل على اتصاف المحمود بصفة الجيلة حتى مصر دوفها المحمود به واذا كان المحمود عليه يشترط فيه أن يكون اختيارياً لا يكون الحمد مختصاً بالفعل المختار بخلاف المدح فانه يتم لاختيارى وغيره قاله في ك والمعاد بالجليل الاخر الحسن أعظم من أن يصح كون حسنى حد ذاته وهو ظاهر أو بحسب اعتقاد المحمود كقولنا الذى تصفه بصفة تيسر لكم احسنه في اعتقادك أو اعتقاد مخاطبك أنت كداس وأورد على قيد الاختيارى أنه يلزم عليه عدم صحة حمد الله سبحانه على صفاته الذاتية كما نعم واقسرة والارادة لان تلك الصفات المقدسة ليست بأفعال ولا يوصف بها فعمل بالاختيارى واجب بأنهم لما كانت مبدء الأفعال اختيارية كان الحمد عليهم باعتبار تلك الأفعال المحمود عليه فعل اختياري في المثال انتهى خلاصته أن المراد ما كان اختيارياً بنفسه أو بأثره \* (تنبيه) \* الحمد يشترط على أمور خمسة فهي: ١- أن كان له محمود به ومحمود عليه وحامد ومحمود وصيغة فالمحمود به هو المعنى الذى دل عليه الصيغة كقولنا زيد عالم فالصيغة هي هذا اللفظ ومدلولها وهو ثبوت العلم زيد والمحمود به هو ما كان الوصف بالجميل في مقابله ثم انهما قيدت لفان بالذات كمن أعطاك شيئاً فكان باعثاً لك على وصفك له بالعلم أو بالعلم وقد تحتلفان بالاعتبار بأن يكون شيئاً الواحد محموداً به ومحمود عليه لكن باعتبارين مختلفين وذلك بأن يكون باعث على الوصف بصفة اتصافه بتلك الصفة كمن رأته يفعل فعلاً جيلاً وصار ذلك باعثاً لان ظهوره فتقول هو صلى أو أنهم فلهذه الصفة من حيث انها باعثة على اظهار ذلك اتصافهم بالمحمود عليهم أو من حيث انك تصفته بما أظهورت انهما من صفاته (١٧) محموداً به أو ما اطاعه وهو الوصف الذى يتحقق منه الوصف وأما المحمود فهو الفاعل لختاراً ما حقيقة أو حكماً ليدخل حمد الله على صفاته وأما صيغة فهي اللفظ الذى يدل على المحمود به كما تقدم (قوله على جهة التعظيم) أى حاله كونه مصححاً لجهة التعظيم لا للتعظيم فلا يشترط بل المشترط جهته وهي عدم منافاة القلب والحواس واللسان والحاصل ان الموافقة لا يشترط بل المشترط عدم المنافاة لهما ثم نقول أخرجه اوصف بالجميل ثم كما نحى ذلك أنت العزير الكرم هو مستدرك لانه ليس ثناء بالجميل بل وصف له بكمه بما ليس منه صفاته حقيقة بل مجازاً اما باعتبار ما كان في الدنيا أو باعتباره ضد حاله بكمه فيها (٣ - خرشي أول) لان كونه في النار ينفي عنه العزة والكرم ولم يقل مع التعظيم بل قال على جهة اشارة الى انه لا يشترط موافقة القلب والحواس للسان بل المشترط عدم منافاة للسان كما هو ظاهر وما أفاده الشارح من كونه يحتاج الى قوله على جهة التعظيم فقد ردناه كما هو مبين فيما كتبناه على ابن عبد السلام في اجمع (قوله سواء كان في مقابلة نعمة) أى انعام أم لا هو بمعنى قولهم سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل الأول جمع فضيلة وهي المزية الفاصلة على من صدرت عنه والثانية جمع فاضلة وهي المزية المتعدية كالانعام وفي اعبارة حذف همزة التسوية وهي بمعنى ان الشرطية وقوله سواء خبر مبتدأ محذوف وهو الاشارة والجهة جواب اشترط والتقدير ان كان في مقابلة نعمة أو فالامر ان سواء قال في ك وتخصيص الفضائل بالاتي لا تعدى والفواضل بالاتي تعدى ليس بحسب أصل اللغة لان أصل اللغة لا يفرق بينهما فاعل التخصيص اصطلاح لبعض العلماء أو يعزى لكن لا بحسب أصل اللغة انتهى وخلاصته ان هذا التخصيم تنويع في الجليل الاختيارى ولو قال وسواء كان هذا الجليل نعمة أم لا لكان أوضح \* (تنبيه) \* قد استشكل ما ذكرناه ان أريد تعدى ذوات المالكات فليس شيء من الممتلكات تعدى ذاته وان أريد تعدى أثرها فالعلم والقدرة بتعدى أثرهما للغير والتحقيق في الجواب أن المراد تعدى لا تزول لكن المزية المتعدية ما يتوقف تحققها على تعدى الاثر مثال كونه في مقابلة نعمة أن تحمده على اكرامه للغير الحامد أو غيره ومثال انشائي أن تحمده على حسن خطه مثلاً (قوله ينفي عن تعظيم) أى يشعر في حد ذاته بحيث لو اطاع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى في الشكر الجنب في ولا يقدح فيه الجهل المنهني كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم الاستعمال فاندفع ما يقال لا يصح أن يكون اعتقاد الجنان من أقسام الشكر لعدم الالباء فيه اذ لا معنى لانبا به بالنسبة الى المعتقد أو ما غيره فلا يطلع ولو اطاع قول أو فعل فذلك المطاع به هو شكر لانه المنهني لا الاعتقاد كذا قيل وفي ك وقوله فذلك المطاع الخ ممنوع بل هناك شكر ان أحدهما منهي عن الآخر وكل منهما فاعل ينفي عن التعظيم (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله فعل أي هذا الفعل الموصوف به كذا كرسب كونه منعماً وهذا أحسن من الذي قررنا سابقاً من أنه يجوز تعلقه بغيري وتعلقه بتعظيم مراعى فيه غيره (قوله) سواء كان ذلك الفعل اعتقاداً بالجنان) بأن يعتقداً اتصافه بصفة الكمال والمراد من الاعتقاد التصديق جازماً أو رجحاناً بآثاراً أو قبل

على الجليل الاختيارى على جهة  
التمتع سواء كان في مقابلة نعمة  
أم لا واصطلاحاً فصل ينفي عن تعظيم  
المنعم بسبب كونه متعماً سواء كان  
ذلك الفعل اعتقاداً بالجنان أو قولاً



فإن أراد الجزم وقوله بالجنان فأكيد لان الاعتقاد لا يكون لا بالقوله نظرت بضمري وقوله أو قوله لا باللسان أما أن يجعل كالأول تكون المتبادر القول اللساني أو مخصص بناء على عمومته لفول اللساني واللساني وراى بالفعل مقابل الأفعال فيصدق بان كيد الذي التصديق من أفرادها (قوله أو عمله وخدمة الأركان) أي بهذا الجنس المحدث في واحد ومعناه أن يتعمد نفسه في طاعته واتباعه وقال في ل وعطفه الخدمة على العمل في التعريف إشارة إلى أن العمل أعني يكون شكر إذا كان على جهة الخدمة دون الأجرة كذا قيل وفيه نظر في التعريف ما يدل على أنه في مقابلة الأجرة لا أنه قال بسبب كونه منعما انتهى (أو أقول) إنما قال وخدمته إشارة إلى أن ذلك العمل إنما يكون حقا حقيقة إذا كان على وجه الدل والمسكنة التي هي صفة الخديم وأما لم يكن بتلك الصفة فلا يقال له حقا حقيقة (قوله أي لأفعال ظاهرة) لا يستقيم إلا بتقديره مضاف أي آلات لأفعال الطاعة فيبين الحمد للوعوى والحمد الاصطلاحي للعموم والخصوص الوجهين مجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة نعماء وسفر حمد للوعوى في ثناء بلسان في مقابلة نعماء كأن يقع في مقابلة قراءته قراءة جيدة (قوله والمدح) أي المدح لعمارة اللسان على الجميل سواء كان اختياريا أم لا على جهة التعظيم وعرف فعل من أمادح بني هاشم تعظيم الحمد وحيد على اختصاص الحمد عن غيره ولو كان اختصاصا سببا خرج من الفصل أو القواضل سواء كان ذلك الفعل لئال على ما ذكر باللسان أم بالجنان أم بالأركان (قوله والشكر) الشكر لغة هو الحمد باطلا حافها مترادفان إذ لم تفيد النعمة في الشكر بامتنانها إلى الشاكر والأقبيمها للعموم والخصوص المطلق وعرفا صرف العبد جميع ما أقيم الله عليه إلى ما خلق لأجله (قوله وكذلك) حصله أن ال محمد أن يكون مدحاً عن كماله عز وجل فيكون مفاداً بطلاقة بقية أن كل فرد من أفراد مختص في الحقيقة به أي مقصود عليه لأفرد منه في الحقيقة لغيره وإن كان له في الظاهر إذ ما من محمود عليه إلا وهو منه بوسط أو بغيره وأن تكون للجنس كماله الزمشمري فيكون مفاداً بطلاقة بالانتماء لأن مفاداً بطلاقة بقية جنس الحمد مختص بالله وما ذكر لازم له أن يلزم من اختصاص جنس الحمد بالله (٨) اختصاص كل فرد من أفراد به وباللهم يكن الجنس مختصاً به حقيقة في الأفراد المقدر ووضوئته له هذا تخالف

باللسان أو عمله وخدمة الأركان أي الأفعال الظاهرة والمدح والشكر مذكوران في التشرح الكسيري مع فوائد نفسه وكذلك هل الأداة في الحمد للاستغراق أو الجنس أو للبعد أقوال مبسوطة في الأصل أيضاً ذكر مع الحمد الاسم الكريم الجامع لمعاني الأسماء والصفات إذ يضاف إليه غيره ولا يضاف إلى غيره فيقال الرحمن مثلاً اسم الله ولا يقال الله اسم الرحمن إشارة لاستحقاقه تعالى الحمد لذاته وصفاته (ص) حمدنا وفي ما زاد من النعم (ش) حمدنا

وحكى عن الشيخ أبي العباس مرسى وجه أنه قال قلت لابن النعمان النعمى ما تقول في الألف واللام في الحمد لله أنيسية هي أم تعبدية فقال بسبدي قالوا إنما جنسية

فقلت له لذي أقول إنما تعبدية وذلك أن الله تعالى لما علم بحر خلقه عن كنه حده حمد نفسه بنفسه في الأزل نيابة عن خلقه منصوب قبل أن يحمده ثم أمرهم أن يحمده بذلك الحمد فقال يا سيدى أشهد أنما عهدية فهذا معنى حسن (قوله الاسم الكريم) أي النفس العزيز كإياديه المصباح (قوله الجامع لمعاني الأسماء والصفات) لا يخفى أن ما عدا الاسم الكريم كله صفات أي النقاط دالة على ذات وصفه كالوهاب الفتاح العليم فليس فيها اسم دال على الذات فقط كما هو ظاهر لفظه فلا يخلص إلا بأن يجعل العطف لتفسير شديداً على أنه ليس المراد بالأسماء ما دال على مجرد الذات بل المراد بها ما دال على الذات واصفة وتلك الجمعية من جمعية لدال للمدلول أي دلالة عليه ثم إن يكون ظاهر في المرور على طريقة شيخ الإسلام أن المدلول للفظه الجلالة الذات مع الصفة (قوله أي يضاف إليه غيره) أي إذ يثبت إلى معناه غيره وهو علة لقوله الجامع الخ وقوله ولا يضاف إلى غيره أي ولا ينسب إلى معنى غيره (قوله فيقال الرحمن مثلاً اسم الله) أي اسم مدلول الله فإن قلت مدلول الله الذات وجميع الصفات والرحمن انما يدل على الذات والرحمة فلا يظهر أن كون الرحمن اسم الذات وجميع الصفات ويمكن أن يجاب بأن معنى الأسماء أنه مما يطلق على ذلك باعتبار تحقق مدلوله فيه من تحقق الجز في الكل (قوله ولا يقال الله اسم الرحمن) أي ولا يقال الله اسم الذات مع الرحمة لأن مدلوله أي الله وهو الذات مع كل الصفات ليس متحققاً في مدلول الرحمن بخلاف مدلول الرحمن فهو متحقق في مدلول الله هذا ما ظهر للفقير ولم يره ثم أقول ويمكن جريان هذا على التحقيق المتقدم بتكلف وقد تقدم الإشارة إليه قد بر (قوله إشارة) لتدليل لقوله وذكر الخ (قوله لذاته وصفاته) أي لذاته وكل صفاته ذاتية وفعليه ولوقال الحمد للعليم أو لخالق مثلاً لكان حمد ذاته وبعض صفاته لا ذاته وكل صفاته وخلاصته أنه حيث قل الحمد لله فهو حمد على الذات وجميع الصفات لتكون لفظه الجلالة دالة على ذلك كله بخلاف نحو العالم وبقادر مثلاً يجوز أن يراد بالصفات الذاتية فيكون في العبارة حذف والتقدير الحمد لذاته وصفاته الذاتية كما يستحقه لصفاته افعليه ثم قوله إشارة الخ ظاهر في كون الذات وجميع الصفات محموداً عليه ولا يتم ذلك إلا إذا كانت اللام في لله لانه ليسل وتقديرهم مختص أو مملون أو مستحق بنفسه لأن مفاده أن الذات وكل الصفات محمودة إذا كانت الاختصاص أو الاستحقاق والمثل من حيث كونه محموداً أو حامداً إذا كانت للاختصاص مثلاً من حيث كونه صامداً (قوله من النعم)



بيان لما أي يوافق النعم التي من شأنها الزيادة وعدم الوقوف على حدة فلا حاجة إلى الإطالة بما قبل هنا (قوله فصله عنه باجتنبي) أي وإن كان من فروعها بالابتداء على الصحيح لأن الحمد جهتين جهة ابتدائية وبها يعمل في الخبر وجهة مصدرية وبها يعمل في المفعول المطلق فالو عمل انصب فيما بعد الخبر كان عاملا به ولم فصل معموله أي وهو جند باعتبار جهة وهي جهة المصدرية بمعموله أي وهو الخبر باعتبار جهة الابتدائية تنزيلا لتعابير الجهتين منزلة تغاير الذاتين فتأمل كما أشار إلى ذلك الناصر النقا في لكن ظاهر كلامهم أن الذي يضر الفصل بالاجتنبي المحض الذي لا يكون معمولاً للمصدر أصلاً ويؤيد ذلك أن الفصل بما أضيف إليه المصدر لا يضر مع أنه معمول من حيث عمل الجرفيه باعتبار جهة اضافته لا باعتبار جهة مصدرية فليتأمل وقد يقال لو سلمنا أن اختلاف جهة العمل بمنزلة اختلاف الذات فيقال بأنه منصوب بالحمد المذكور لم يبدل بذلك الفصل لأنه كان الخبر ظرفاً لضعف الفصل به عني أنه يمكن أن يقال أن المبتدأ طاب بها الخبر من الجهة التي طلب بها حمد بحسب المعنى لأنه في المعنى مفعول الحمد انتهى لـ \* (تنبيه) \* مراده بالخبر هو لفظه تنبيهه على أن الجار والمجرور هو الخبر (قوله وبأقربا عليها) تفسير لقوله في ومعنى الاتيان أنه لا يكون فرد من النعم الأولى مقابلته حده فلا تخرج نعمة من كونها في مقابلتها حمد (قوله لا تخصي) أي لا ينتهي بدل عليه التعليل وكذا يقال فيما بعد (قوله آحاد هذا الحمد) فيه أنه حمد جزئي صادر من المصنف فكيف تكون له أفراد ويوجب أن هذا على المبدأة وقوله لأن ما لا ينتهي أي ما لا يقف عند حد لا يبقى به الأشمه أي حمد لا يقف عند حد وليس المراد أن النعم الحمد وعندها الموجودة في الخارج لانها في نفسها لأن ما دخل في الوجود من الطوائف ومتمناه الانكسار بان الحمد لا يكون الأعلى ما دخل في الوجود الآن يكون ذلك كناية عن كثرة النعم الموجودة (١٩) جدا حتى صارت كأنها لا نهاية لها وأنه لا يحظ أن

هذه النعم غير الموجودة لما كانت في قوة الوجود لقوة الرجاء في الله لاخذ أن الحمد واقع في مقابلتها أيضا (قوله فكأنه قال حمد الانهاية له) فديقل أن المعنى وأصغلت بالجسمل وصف الانهاية لسو لا يحسن في ما فيه لان وصفه مستغن ومنه عدم فإين عدم النهاية والجواب أن يقال عدم النهاية

منصوب بفعل مقدر أي أحده حمد إلا بالحمد المذكور لفصله عنه بالخبر وهو اجتنبي كما هو مبين في الشرح الكبير والمعنى أحمد الله حمداني بما زائد من نعم الله وبأقربا عليها ولما كانت النعم لا تخصي لزم من ذلك أن آحاد هذا الحمد لا تخصي إذ لا ينتهي لا يفي به الأمثلة وفي قولنا في به مسامحة لأم أمه الانقضاء وانما المراد عدمه فكأنه قال حمد الانهاية له وجاء يوافق بصيغة المفاعلة لا قاعدة المبالغة بما في الصيغة من المبالغة وما يغالب به يؤتى به على أقوى ما يمكن ذكره الزمخشري في بعض الاحتمالات عند قوله تعالى بحمد عون الله فالنعم ترايدها كأنها أبدا تغلب الحمد والحمد الذي يعالها كأنه يريد أن لا يفوته شيء منها انتهى ولما كانت النعم جمع نعمة والنعمة تطلق على الانعام الذي هو اتصال المنعم به إلى المنعم عليه وهو هنا فعل من أفعال الله وعلى الشيء المنعم به به الطباب بقوله بمعنى انعام أو بمعنى منعم به على جوار إرادة كل منهما وهي

تحييل لا تحقيق (قوله وجا يوافق) كذا في نسخة الشارح وأذن يكون قوله يوافق فاعل جاء (قوله بصيغته المفاعلة) لأن يوافق مأخوذ من الموافاة أي جاء يوافق حال كونه مرتبطا بصيغة المفاعلة وهي حال مؤكدة فإن قلت يلزم عليه ارتباط الشيء بنفسه قلت يلاحظ أن المرتبط بالسادة والمرتبطة به الهيئة (قوله لا فودة المبالغة) أي المبالغة في الوفاء وقوله بما في الصيغة أي سبب ما في الصيغة يوافق من المبالغة وقوله وما يغالب به أي فيه أي وما يقع المبالغة فيه يؤتى به على أقوى ما يمكن مثلا نقصد أن تغلب أناسا في الكرم فأنك تحب أن تأتي بكرم على أقوى ما يمكن وقوله ذكره الزمخشري في بعض الاحتمالات لم يذكره في واحد من الاحتمالات التي ذكرها إلا أن يقال أن المعنى ذكره في عقب بعض الاحتمالات (قوله ترايدها) أي لاجل ترايدها (قوله تغلب الحمد) أي تريد أن تغلب الحمد أي تفوق عليه بأن يوحده من النعم ما يزيد على الحمد (قوله والحمد الذي يغالبها) لا ولي أن يقول والحمد بقوته ومعالجته لها هو أن لا يوجد نعمة إلا ويكون مقابلها الحمد لا أن المراد أن الحمد يزيد على النعم (قوله كأنه يريد الخ) هو معنى مغالبته لها (قوله تطلق على الانعام) رأيت لبعض أن أطلقه على الانعام اصطلاحاً فاذن فهي حقيقة في المنعم به وبجواز في الانعام وإن صار اصطلاحاً فيه (قوله اتصال المنعم به) الاتصال يرجع تعالى القدرة بالمنعم به (قوله وهو هنا) وأما غير ما هنا فهو فعل من أفعال العبد أي صورة والا فلا أفعال كلها لله (قوله وهي الخ) هي مبتدأ أو قوله كل خبر وقوله حقيقة حال من هي وقوله بالمعنى الثاني الباء بمعنى في والتقدير وهي في حال كونها حقيقة في المعنى الثاني كل ملايم وأما في المعنى الأول فهو مجاز ويحتمل أنه المعنى وهي في حالة كونها بالمعنى الثاني حالة كون المعنى الثاني معنى حقيقة أي ما حققه أن يكون نعمة في نفس الأمر كل ملايم فهو صدق وما إذا كان مجازاً فهو مطلق ملايم وإن لم يحمدها بقية والجزاى ما ليس كذلك

بالحاقه ما يأتى بعد وان لم يكن  
مسبباً عنه وقد عرفت ما ردد عليه  
(قوله فهى نعمة) بالاعتناء بـ  
مرداها بعد ذهابه أى من حيث  
تجديدوها وقتها وقتنا الى انقضاء  
مدة الحب ثم ان فى ذلك شيئاً أو لا  
لان عذاب الكفار هو على  
الكفر وتركه الواجبات وفعل  
المحرمات لا على تناوله المساحات

(قوله وقال المعتزلة انها نعمة حقيقة الخ) اذ تعلم ان اهل السنة لا يقولون بطلب الشكر عينا  
وهو بعيد غاية البعد ثم بعد كتيبه... نازا... ان لقاضي ابا بكر موافق للمعتزلة رصوبه لامام لازى لقوله فعلى يابى اس  
اذكروا نعمتي الخ (قوله بترتيب علم الشكر) قال ابن اسسكى وشكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل خلافا للمعتزلة (قوله وال  
شروع في جعل الخلاف لفظيا كما قال بعض المحققين والخلاف غلطى اذ لا خلاف في وصول نعم اليه وانما النزاع في انها اذا حصل  
ذلك الضرر لا بدى هل تسمى في اعراف نعمه أم لا فهو نزاع في مجرد التسمية وهو بعيد كما ذكره بعضهم ولعل وجه البعد ان  
كلام المعتزلة انها نعمة حقيقة لا ضرورة فقط وقضية كلام اهل السنة انها ليست نعمة حقيقة فلا يكون الخلاف لفظيا واخبر  
هل هو منعم عليه في الآخرة أو لا فذهب الى الاول المعتزلة اذ ما من عذاب الا وفي قدرة الله تعالى ما هو أشد منه لكن لا يقل له  
وذهب غيرهم الى الثاني (قوله نعم) أى من حيث انها سبب في بقاءه وهو كافر (قوله نظر الى حقيقةها) أى حاتم الثابتة  
الامر من كونها تؤدى الى الحياة مع الكفر (قوله والمعنى الاول أولى) وهو كون نعمه بمعنى انعام (قوله أمكن) أى أثبت (قوله  
أى بواسطة هي أنه أثر الانعام (قوله انعم) أى الترفه تقول تنعم زيد اذا صار ذرافاهية كأن بأكل المساك كل انفسه ويشرب الماء  
النفيسة ولبس الملابس النفيسة ارفعها البتة (قوله وبالصم السرور) هو الفرح الذي يقوم بالقلب عند وجود سببه يظهر  
الوجه ومثله الحزن والغم يكون في القلب ويظهر أثرهما على الوجه (قوله المنه) أى النعمية بمعنى المنعم به لا بمعنى المن على  
هذموم الامن الله والرسول والشخ والوالد (قوله على ما أولانا) أى أعطانا (قوله أنى على الله) أى فالمراد بالشكر هنا الشاء على  
يليق به من صفات اكمال فاذن يكون قوله والشكر لهجة تجريه لفظا انشائية بمعنى أى وأشكركه أى وانشئ الشكر له أى الى  
يليق به من على الصفات (قوله بما خلقه) أى بسبب ما خلقه عليه قال في المصباح الخلية ما عطيها الانسان غيره من ثياب من

فأذن شبه الكمال البشري بمجاءه بجامع الرتبة على طريقة الاستعارة بالكتابة وإثبات تخليع تخبيل (قوله البشري) أي المنسوب  
 للآدم من حيث كونه لا تقابلهم وقوله من الكمال بيان لما مشوب بتعويض أي من أفراد الكمال البشري (قوله وأعطاءه) عطفاً على  
 تخليعه عطفاً بنفسه وضمير منه لسكّال بشري (قوله على ما يليق به) كذا في نسخة الشارح أي حالة كون ما أعطاه تعالى الوجه الذي  
 يليق به وهو وحل مؤكدة (قوله من ذكوره) أي شيء على الله بسبب جملة ذكره ولم يجعله أنثى وحينئذ لا يحلظ المخلوع عليه ذاتاً مجردة  
 عن وصف الذكورية والأنثوية (قوله ونحوه) كجملة السمع (قوله وعلى ما أعطاه) معطوف على ما قبله وعلى معنى الباء أي وأنتي  
 على الله بسبب ما أعطاه من الصفات (قوله التي يلام عليها) الأفضلية الذي يلام عليه والشارح لاحظ المعنى وهو كون الصفات (قوله  
 ونوايه) أي من المعارف والعلوم والطاعات وإن كانت العلية تفيد تقدير الأول لأن يكون أراد العلماء العاملين ففقد تقديرهم بها  
 (قوله وناهيها الخ) الباء زائدة أي ويكفي ذلك من جهة كونه كمال احسان والمشار إليه ما تقدم من الفضل والكرم أي احساناً كاملاً  
 (قوله وإلى الأول أشار بالفضل الخ) حاصله أن المراد بالفضل ما تفصل به من الصفات الجسمانية والكرم ما تفصل به من الصفات  
 الروحانية ويصح العكس كقوله ويكون تقدير المصنف واشكره على الشيء أولاً وإياه ومن بيان لما والعائد محذوف ويصح جعل  
 ما مصدرية والفضل والكرم باقيا على مصدر يتم ما والتقدير والشكر له على ما أولاً ونا من كذا أو كذا وتكون الباء للتصوير (٣)  
 والمصدر مضاف للمفعول (قوله فالفضل كمال الذات) أراد بها ما يشتمل على الأوصاف الذاتية أي التي شأنها أن تقوم بكل ذات ولا يقال إن  
 صحة البدن وصحة السمع مثلاً من الصفات السكّالة (قوله فصدق) الأولى اسقاط قصد لان الزائدة نفس لقصد والجواب أن يقول قصد  
 بمعنى مقصود والاضافة للبيان (قوله من الحمد) أي من أفراد الحمد أي قصد لها على طريق الاجمال ولذلك فرغ على ذلك بقوله فكانه  
 يقول الخ (قوله هو كما أني الخ) يحتفل أن يكون تأكيداً للضمير في عليه (٢٩) فهو راجع لله تعالى كصير عبده فقوله كما أني على  
 نفسه صفة شيء أي لا أحصى

الكامل البشري وأعطاءه منه على ما يليق به من ذكوره وسلامة أعضائه وصحة بدنه ونحوه وعلى  
 ما أعطاه من الصفات التي يحمد عليها ويحتملها ضد الذي يلام عليها من الاعيان ونوايه إلى أن  
 وصله درجات العلماء وناهيه بذلك كمال احسان وإلى الأول أشار بالفضل وإلى الثاني أشار  
 بالكرم فالفضل كمال الذات والكرم كمال الصفات ويدل على إرادته قصد ما لا يتناهى من الحمد  
 إردافه بجملي (ص) لا أحصى ثناء عليه هو كما أني على نفسه (ش) فكانه يقول وإن أشرت  
 في حمدى إلى أنه لا نهاية له فإن ذلك على سبيل الجملة وليس في قدرتي أن أعد أحاد ما يستحقه عز  
 وجل من الثناء على التفصيل بل ولا أنواعه وكيف ذلك على سبيل الجملة يمكن عد ما لا نهاية له

الله الذي أني على نفسه أو الله مثل على نفسه ويصح رجوعه للثناء وهو مبتدأ خبره كما أيضاً أي الثناء الذي يستحقه مثل الثناء الذي  
 أنشأه على نفسه أو مثل ثناءه على نفسه في كونه قطعاً تفصيلياً غير متناه ومغنى النفس ذات الشيء مطلقاً على ما في الكشف والصحاح  
 فلا يكون إطلاقها عليه تعالى من قوله تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسي محتملاً إلى اعتبار المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم  
 على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التقديرية في تلك الآية غير ظاهر ولا يحتاج إليه أفاده الشنوائى على عميرة (قوله إلى أنه لا نهاية له)  
 أي المفهوم من قوله فيما سبق حمدى إلى أنه لا نهاية له فاعلم هو على سبيل الاجمال لأنه الذى في طاقتي وأما على سبيل التفصيل فلا  
 ونكتة الاظهار كمال العناية بذلك الحمد وقوله وليس الخ تعديل لقوله فإن ذلك الخ (قوله أن أعد الخ) فيه شارة إلى أن الاحصاء معناه  
 المتروك المعنى على سلب العموم مع أن اللفظ من قبيل عموم السلب فاللفظ لا يبطىق المراد بل يضاده وإنما كانت أحاد ما يستحقه عز  
 وجل من الثناء على التفصيل لا يمكن عدّها لكونها واقعة في مقابلة النعم وهي لا تعد أي لا يمكن عدّها بتمامها بشهادة قوله عز وجل  
 وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله بل ولا أنواعه) أي وليس في قدرتي أن أعد ما يستحقه جل وعز من أنواع الثناء بحكم  
 أنواع النعم لا تحصى فأنواع الثناء الواقعة في مقابله لا تحصى وخلاسته أن يراد بأنواع النعم النعم السكّية كالسمع والبصر والكلام وغير  
 ذلك وكلمة نعمة البصر والسمع والشم باعتبار كثرة المتعلقات وكلمة نعمة الكلام باعتبار كثرة بجزئياته وعلى ذلك نفس والحاصل أن  
 نوعية الحمد بنوعية النعمة التي تعاقبها الحمد فالحمد الواقع على نعمة البصر على الاجمال نوع من الحمد الواقع في مقابلة ادراك الزيد مثلاً  
 فرد من ذلك النوع (قوله وكيف) داخل على يمكن وهي مقدمة من تأخير والتقدير وذلك الحمد الذي أخبر عنه بأنه على سبيل الجملة كيف  
 يمكن عد ما لا نهاية لأنواعه فقوله أنواعاً تميز محمول عن المضاف اليه والاستفهام للاستنكار ولكن المعنى كيف يمكن عد أنواعه لا هو  
 كما هو مدلول اللفظ أو أنه تميز عما أضيق إليه عد أي كيف يمكن عد (سفي نسخة وتكون من بمعنى بقاء التصوير وهي ظاهرة)

تظيره في مطلق المخصوص والعموم  
وان امتلأ من وجه آخر (قوله في  
جميع الاحوال) تناوعه اللفظ  
والاعانة وأعمل الثاني وسدق  
معقول الاول أي فيسه وهو ضمير  
الاحوال وجارجه لا لأن الاعانة  
تتعدى على مثل وأعانة عليه قوم  
آخرون وقد يقال ان في معني على  
وهو من استعمال اللفظ في حقيقته  
ومجازه واسبق أن تعدى الاعانة

أعلى (أما هو المستعان عليه وهو محمد وفي هذا تقديره على الأحوال الواقعة في أمان المستعان فيه من ربات  
أومكان فالجدي لها بنى على الأصل تأمل من خط الشيخ رحمه الله (قوله) أو الاستئناف) هذا بناء على أن جملة الحمد خبرية  
العطف لما يلزم عليه من عطف الانشاء على الخبر وأما الوجهل جملة الحمد لله انشائية فتكون الواو عاطفة جملة انشائية على جملة  
(فان قلت) هذا عبر بالاضى البالغ في وقوع السؤال (قلت) خشية اظهار صورة اليأس وقصد الى تشديد الالاحاح في المسئلة كما هو  
فيما (قوله) وانما يشبهه الانسان لنفسه (أى وان كان ثابتا للغير في نفس الامر أى وانما يليق أن يشبهه الانسان لنفسه أى وأما قوله  
الخ ليس فيه اعتراف بالجزر فلذا أتى بالتون (قوله) مقام استعراق) أى لرد انشاء أى أنه لا قدر له على واحد من الشئآت وأنه  
بأن هذا لا يظهر لانه ان نظره من حيث الجزر يرجع للذوق وان نظره من غير ذلك فلا معنى له وقوله ونفى للكثرة أى ونفى لكل  
الأفراد الكثيرة أى نفي للطاقعة على كل فرد من أفراد الحمد اسكتيرة أى فرد يليق بمجمله لانه لا يقدر عليه الا هو فهو من عطف  
خلافاً لما يفهم من ظاهرها العبارة من التنا في حيث ان قوله مقام استعراق يفيد أنه من عموم السلب وقوله ونفى للكثرة بقبسدا  
سلب اعموم (قوله) وانما شئان دعا) فيه أن كون الدعاء مهما كان أهم كان الى الاجابة أقرب معناه بحسب عموم المدعوله لا بد  
الدعى ومفاد كلام الشارح أنه بحسب الداعى بأن يكون الداعى جماعة أجمعوا على ذلك (قوله) ان يعيننا والمسلمين) لا يخفى أن  
عموم في المدعوله لافى الداعى الذى أشار له بقوله ونسأله الخ أى يعيننا والمسلمين كلهم على مهمهما تناولوا على ذلك فليست النون في  
الجماعة بل لامعظم نفسه وهو غير مناسب لمقام الدعاء (قوله) والالطف التوفيق والعصمة) أى والرفق في الامور دينية أو أحوال  
أى شبر التوفيق والعصمة ولا بد من هذا الجملة قوله قلت اللطف اعم والافلاحة لان العصمة هى عين التوفيق فالعصمة من

الرب قال صاحب الجوهرة «وهذه المبارى لكل حقا» (فان قلت) العصمة خاصة بالانبياء والملائكة (قلت) تلك العصمة الواجبة  
 لا الجزئية والمقصود بالدعاء هنا الثاني (فان قلت) قضية تفسير اللطف بما ذكرنا يكون طالبا للتوفيق والعصمة في حال حاله في قبره لان  
 قول وحال الخ معطوف على قوله في جميع الاحوال (قلت) لان لم يثبت له يلاحظ استوزع في الاحوال بحسب الحال المناسب  
 فالتوفيق والعصمة باعتبار رحلة الدنيا والرفق فيما يسم غير التوفيق والعصمة في المطالبين الدنيا والاخرى وبخلاصته أن اللطف الذي  
 ظرقه الدنيا لتوفيق والعصمة والرفق فيما يسم والملاطف الذي ظرقه حل حلول الانسان الرزق فيهم يسهم كسؤال المالكين ونحوه (قوله  
 قصد بالتصريح به) أي بالملاطف أي بسؤاله بقوله ونسأله (قوله الذين أوجبوه) أي أوجبوا اللطف (قوله واجبا عقليا) أي أدرك وجوبه  
 العقل لا الشئ لان المراد ان العقل هو الموجب (قوله كمالا يسأل الموت) انشائية في مطابق عدم اسؤال وذلك لان الموت واجب  
 عاذا وشريعيا لاعقيا (قوله بمعنى) أي والافاظ الثلاثة هي بطله بمعنى واحد من ارتباط الدال بالمندلول أو تلك اللفظ في الثلاثة المجمل  
 هي بطله بمعنى واحد من ارتباط الملج بالمتصل تأمل (قوله والمراد الاشراف) أي الاطلاع لا يحق أن الاشراف من صفات العبد  
 فيقدر مضاف أي والاقدار على الاشراف الذي هو من صفات المولى فذلك يكون قوله والاقدار بمعنى خلق القدرة تفسير وقوله وانظروا  
 أي الاقدار على الظهور أي الاظهار وخلاصته أن قوله والاقدار الخ مضمرة لكل من اللفظين ولذلك قال أي نسأله الاقدار (قوله والاحوال)  
 لا يحق أن هذا ينافي قوله أولا في جميع الاوقات اذ قضيته أن يراد بالاحوال الاوقات لا ما عليه الشخص من المتصلات والاضافيات  
 الخ وهما حالات الاول للناسر والثاني في حقه حل الخطب لانه عرف الحد عما يكون الانسان عليه في الوقت الذي هو فيه انتهى فذا  
 علمت ذلك فنقول ان ما أشار اليه الناصر تفسير باللازم لان الوقت لازم للحد اذ لا يصدر حال الا في وقت ومدد كره الخطب تفسير  
 بالحققة والمباعد للناسر على ما قال ان مدخول في يكون ظرفا (٢٣) (فان قلت) وهل يصح ما أشار اليه الخطب هنا من ابقاء

التوفيق والعصمة فان قلت هلا سأل التوفيق قلت اللطف أهم وقصد  
 بالتصريح به الرد على المعتزلة الذين وجبوه عليه تعالى اذ لو كان واجبا  
 عقليا لم يسأل كمالا يسأل الموت والاعانة والمهونة والمعون بمعنى واحد  
 واستراد الاشراف وانظروا على الامر والاقدار عليه أي نسأله الاقدار  
 على انني نطلبه والاحوال جمع حال ويقال حاله وهي صفات الشئ التي  
 يكون عليها من المتصلات والاضافيات كالزمان والمكان وغيرهما وأل  
 في اللطف والاعانة للحقيقة وفي الاحوال للعموم المضاف وفي الانسان للعهد  
 أو الجنس والاعانة من عطف الخاص على العام لانها من اللطف (ص) وحال

اللفظ على حقيقته (قلت) يصح تقدير مضاف أي  
 في وقت كل حالة أو ينزل الاحوال منزلة الاوقات (قوله  
 وهي صفات الشئ) تفسير للاحوال أو انه نفس بطله  
 باعتبار ارادة الجنس أي جنس صفة الشئ (قوله من  
 المتصلات) أي من الارواص المتصلة بالانسان أي  
 انصاف التي لها قيام به باعتبار نفسه لا باعتبار امر  
 آخر كالعصمة والمرض وقوله والاضافيات أي الاوصاف  
 الانشائية أي التي لا استقرار لها في الشخص بذاتها بل  
 باعتبار شئ آخر (قوله كالزمان والمكان) أي كالأستقرار

في الزمان الخ لان وصف الشخص هو الاستقرار في ذلك لانفس الزمان والمكان وغيرهما هو الوجهة (قوله للحقيقة) أي في ضمن  
 جميع أفرادها اذ لسؤال واقع عليها أو يقصد مضاف أي لأفراد الحقيقة فهي لا استقرار في تلك الافراد (قوله وفي الاحوال للعموم  
 المضاف) أي للعموم المستفاد من المضاف فذلك يكون قوله جميع تأكيد في المعنى أي بهاد فعلها يقع في الوهم أن ال الجنس الذي  
 قد يتحقق ولو في واحد ويجوز أن يكون المصنف لاحظ أن ال للجنس فالانسان بجميع محتاج اليه لا بالعموم لا يستفاد الا منه  
 وظهر مما تقرر أن جعل ال في اللطف للحقيقة وفي الاحوال للعموم تفنن ويجوز أن يراد بقوله المضاف أي المنسوب للاحوال لان  
 العموم وصف الاحوال (قوله وفي الانسان للعهد والجنس) والمعهود هو غيره من اخوانه المسلمين فهو بهذا توفيق لا لشخصي الذي هو  
 خصوص ذات المؤلف فلا يظهر القول بأنها للعهد أو الجنس والخاص لانه ان جعل الضمير في ونسأله لامة تكا به وحده كانت في  
 الانسان للعهد والمعهود واحد مشخص وهو نفسه وان جعل النون له وغيره من اخوانه المسلمين تكون ال أيضا للعهد والمعهود هو  
 وغيره من اخوانه المسلمين فيكون عهدا نوعيا فلم يظهر جعلها للجنس نعم الله به وعلى كل فقوله وحال حلول الانسان من الاظهار في  
 موضع الاضمار أو يقال انه يراد بالعهد ما ذكره من العهد التوحيدي والشخصي بناء على ان النون لامة تكا ومعه غيره عند جعل العهد  
 نوعيا أو المتكامل وحده عند جعله للعهد وهو مشخص ويكون اظهاره في موضع الاضمار كقوله أو للجنس على تقدير جعل النون  
 لامة تكا وحده والدعاء عام بلداعي وغيره من اخوانه المسلمين فلا يكون قوله لاسان من الاظهار في موضع الاضمار ويكون هو الذي  
 وحده لكل انسان بأن يلاطف به الرب في حال حاله في قبره (قوله لانها من اللطف) ظاهر ان خصصت الاعانة بعبادة التوفيق والعصمة  
 من الرزق فيما يسم أما على تفسيره السابق من أن المراد بها الظهور على الامر والاقدار عليه وظاهره دنيا أو آخر وإذا لا يظهر  
 المسموم بل بينهما تاسا (قوله وحال) يصح جزمه عطف على جميع الاحوال ونصبه عطف على محمول في جميع الاحوال أي في محمل

تصيب على الطريقة لا غنة (قوله حاول) فقلت لا فضل وحال مكث الانسان في رسمه انفسه ووالجواب أن اللطف في حالة حاول لطف فيها وفي غيرها وأراد بالحاول المكث (قوله في رسمه) الرسم في الأصل مصدر رسمت لرفع الأرض إذا سترتها بالتراب ثم نقل إلى تراب القبر ثم إلى القبر نفسه وهو المراد هنا انتهى واعلم أي التبر به لا ببر من فيه المبيت أي يغيب فيه كذا في (ل) وتأمل (قوله وفي حال الخ) يأتي على الوجهين المتعلقين بـ (ان) (قوله اللطف اللذني به جل جلاله) وذلك لأن التوفيق الطاعة هو الذي ياتي به لا بعينه (قوله من التوفيق الخ) هذا يفيد أن قوله نسأل الله أي من حيث كونه متعلق بالسؤال قوله جميع الأحوال الخ لا خصوص قوله وحال (قوله والمعصية الخ) لازم الذي قبله (قوله والافتقار الخ) معطوف على التوفيق والخوف في الطاعة والعصية في خصوص الدنيا وقوله والافتقار في الدنيا والآخرة وهو من أقر دار فوق وقوله والرفق به الخ شمه للمفارقة وزيادة وقوله في جميع الخ متعلق بقوله والرفق الخ (قوله في الحيا والممات) يدل من جميع أحواله وكما يقول والرفق به في وقت حيا ووقت موت الذين هم جميع الأحوال بناء على أن المراد بالأحوال الاوقات أو ان المعنى في جميع الأحوال الكائنات في حال الحياة والموت (قوله من عطف الخافس) أي الذي هو حال الحول أي وقت الحول (قوله إشارة الخ) جواب عما يقال ذكر الخافس بعد العام لا يدل على من سكتة (قوله في تلك الحال) أي في ذلك الوقت أي وقت الحول (قوله أشد منها) أي الحاجة أي أشد من نفسها إليه أي اللطف في غيرها أي غير تلك الحال ولو حذف إليه كان أحسن لأن الحاجة قد أضيفت بالصير إذا رجع إليها يعود على الحاجة الموصوفة بكونها مضافة قد ظهر حينئذ ذكر إليه فتدبر (قوله أي استكثرت في حال الحياة) (٣٤) ظهره أن المراد بالأحوال الاوصاف القائمة بالشخص لأنفس الوقت وهو الحل انتهى مع أن المناسب بقوله وحال

حاول لانسان في رسمه (ش) أي ونسأله اللطف والاعانة في جميع الأحوال وفي حل حاول الاتساق في قبره فسأل من الله اللطف اللذني به جل جلاله من التوفيق للطاعة والمعصية والافتقار بالنعم والرفق به في جميع أحواله في الحيا والممات فيكون قوله وحال الخ من عطف الخافس على العام إشارة إلى ان الحاجة إلى اللطف في تلك الحال أشد منها إليه في غيرها أو يريد بجميع الأحوال الخصوص أي الكائنات في حال الحياة فيكون من عطف خاص على خاص إشارة إلى حاجة الانسان إلى لطف مولاه واقتراره إليه في الحياة والممات ولذا عبر بالانسان الخائف ضعيفا ومن ضعف (ص) والصلاة والسلام على محمد (ش) لما أتى على الله سبحانه وشكره على نعمه أداء بعض ما يحب له تعالى اجالا وكان صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد وجميع النعم الواسطة اليهم التي أعظمها الهداية للإسلام انما هي ببركته وعلى يديه أتبع ذلك بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم أداء بعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم وامتننا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعملا

حاول لانسان الخ الحل الاول وهو ان المراد بالأحوال الاوقات وذلك أن المراد بحال الحول وقت الحول (قوله فيكون من عطف خاص على خاص) القصد فيكون من عطف المعنى ولا يطلب فيه تكملة ولو غير بقوله من عطف المغاير لكان أحسن (قوله إشارة) علة لقوله فيكون من عطف خاص على خاص أي تأتي بالمتناطفين إشارة (قوله حجة الانسان) أي احتياج

الانسان (قوله واقتراره) عطف بنفسه (قوله في الحياة والممات) أي في وقت الحياة والموت (قوله ولذا الخ) أي بقوله ولا احتياجه واقتراره (قوله الخائف ضعيفا) أي لا يصبر عن انشاء واشهوات (قوله من ضعف) أي من ماء مهين (قوله والصلاة الخ) أما بالنصب عطف على اللطف أو بالرفع على الاستئناف أو عطف على جملة الحمد والشكر ان كانتا نشأتين أي لانشاء النشاء وأمان كانتا خبرتين أي الاخبار بأنه يستحق النشاء وذلك الاخبار ثناء فلا لأن حلة الصلاة نشاء لا خبر لأن الاخبار بالدعاء ليس بدعاء ولا يصح عطف الانشاء على الخبر (قوله لما أتى) أي لما حمد الله وشكره (قوله أداء بعض ما يجب) أي لأجل قصده أداء ما يحب له كلامه يفيد أن الحمد والشكر واجبان وهو ظاهر فقد قال الشيخ السنوسي حكم الحمد والوجوب مرة في المهر كالجميع وكلتي الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعمله الخطاب والظاهر مساواة الشكر للحمد في الوجوب أي كقولنا قل الشكر لله وذاعلت ذلك فيب هذا كل البعد أن المصنف لم يأت بالحمد والشكر الواجب حتى أتى بهذا تأنيده والجواب أن مراده بقوله يجب أي بشأ كذا (قوله اجالا) أي حالة كون ذلك البعض اجالا وهو الحمد على كل نعمه لا تفصيل لا لأنه ليس في الواسع (قوله وكان) أي والحال (قوله هو) ضمير فصل (قوله وجميع النعم) (قوله الهداية) أي الاهتمام بالخلق الا تهتداه (قوله الواسطة اليهم) أي إلى العباد أي المؤمنين هذا ظاهره ولكن في الواقع أن النعمة الواسطة للنعمة الواسطة له صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى يديه) عطف مغاير لأنه لا يلزم من كونها ببركته أن تكون على يديه ولا جل كونها على يديه فلو أن النبي صلى الله عليه وسلم هو لقاسم على العباد تحف مولاه (قوله أداء بعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم الخ) المراد بالوجوب التام كذا لا الوجوب الحقيقي لأنها تحجب في العمر مرة ويبعد أن المصنف أخرها من التأييد قاله في (قوله صلوا عليه وسلموا تسليما) اغناء كذا السلام دون الصلاة أما لان مصدر صلى وهو التصلية مهجور لا استعماله في الاخراج وأما لان الصلاة لم أضيفت لله ولا مكنته استغنت عن التأكيده بخلاف السلام

(قوله لا يذكر الله فيه) أي انتفى فيه ذكر الله المدين بشيئين (قوله فيبدأ) عطف على يذكر من عطف متصل على يحمل لأن ذكر الله يحمل من حيث أنه يصدق بالبداءة وبغيرها ومن حيث شموله ضعفه وقوله به أي يذكر الله لا يذكر الله المتقدم من معنى الصريح بدليل العطف في العبارة استخدام (قوله معجوق من كل ركة) تفسير لقوله أقطع وحاصله أنه إذا انتفى ذكر الله المدين بالذكر الصريح والضعف فهو لا ركة فيه وإن وجد فيه أحد هما ففيه ابركة لكنها ليست كاملة ويحتمل أن المعنى معجوق ابركة الكاملة (قوله بالحدث المضعف) أي إذا لم يستدضره (قوله في فضائل الأعمال) أي لافي الأحكام لأن العمل في الأحكام إما بالصحيح أو بالحسن (قوله من الخبير) أي من أفراد الخبر (قوله أي أسأل الله أن يصلي الخ) قول لا يحق أنه إذا كان المراد صلاة الله وسلامه يكون المعنى عند جعلها انشائية أشي صلاة الله وسلامه وهذا لا يصح لأنه ليس في القدرة قلب الجواب في المراد بالانشاء الطلب أي أطلب صلاة الله لأن المراد به استحدث (قوله أي برحم) أي نعم والاولى أن يقول أي نعم إماما مقروبا بعظيم أوبة قول أي يغفره (قوله أي يؤمن الخ) حاصله أن السلام إما أن يفسر بالامان أو أمانة أو أمانة الذكرو قوله أو يبقى من الانشاء (قوله خالد في المعنى حل مؤسسه والتقدير أو يبقى الذكرا الجليل في حالة كونه خاصا) (قوله في الجنان) متعلق بالذكركم أقول أعلم أن طرف الانعام الاثمة بجميع أزمانها في البرزخ والقيامة والجنة وظرف الامان فيماعد الجنة فيشمل الموقف وذلك لأن الانبياء بطهيم الخوف كاد كره اهل فيها كان من حساسات الاراسيت المقرين وذلك لوجود أحوال تنسى المعقولة فلا يقال يرد ذلك قوله تعالى لا يغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وظرف الخصبة الاثمة بجميع أزمانها قد ذكر نظرف الذكركم وهو قوله (٢٥) في الجنان على أن القيامة طرف ذكركم أيضا (قوله بنبيه) أي ليسه أو حاله كونه متعلقا بنبيه (قوله ابدع) أي الذي هو وسلامته (قوله أو غيره) أي غير البقاء من معاني السلام أي المتقدمة (قوله وفي الثاني دعاء) بهما لا يحق أن الله بهما أي بالصلاة والسلام هو عين الطلب المذكور (قوله فهو دعاء) مسم وقوله الآية في الاقل طلب الخ لا يحق أنه في كل طالب أن يقول الله الاثنين في قوله عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرة وان جعل السلام اسماء من سم الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرحمة وحفظ الله على محمد \* ومحمد اسم علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبيا عليه الصلاة والسلام بهما به جده عبد المطلب سابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقيل له لم سميت ابنك أي ابن ابنك محمد وليس من سمها آباءنا

(٤ - خرشي اول) أي من حيث أن قوله من صلى على صلاة إشارة لصلاة العبد كالا احتمال الثاني وقوله صلى الله إشارة لصلاة الرب كالا احتمال الاول (قوله وان جعل السلام) أي هما (قوله وحفظ الله) يرجع لامن الذي هو أحد المعاني المتقدمة (قوله اعم) لا كنية ولا لقب وقوله علم لا يذكرو ولا اسم جنس (قوله منقول) أي لا هو تحيل (قوله المضعف) أي المضعف انين بأن تقل المجرى باب التفعيل لا المضعف الذي لم تسلم حروفه الاصول من المضعف كس وظن بالضعف هنا بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي وفي عبارة أخرى منقول لا هو تحيل والعلم بالمقول هو الذي سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها والدر تحيل هو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وقوله المضعف صفة لموصوف محذوف أي لتفعيل المضعف والمراد المضعف اللغوي وهو التكرير أي المكرر عينه وهو جدد بالتشديد (قوله هي - نبينا) أجمع المسمى بالناسية من الخلاف ولما كان الرابع أنه عبد المطلب أفصح عنه بقوله سمها به جده وقوله لسابع أي في سابع ولادته ولعل أخر التسمية لسابع لكونه أراد العن حسه فالعقيقة شريعة قديمة (قوله لموت أبيه) جواب عما يقال التسمية من حق الاب دون الجد (قوله بالهام) هو القاء بمعنى في الروع بطريق التفيض بحيث يفيض له القالب (قوله أي ابن ابنك) كذا في نسخة الشارح رحمه الله وفيه إشارة إلى أن استعمال ابن في ابن الابن مجاز أي اغوى أرا في العبارة حذف مضاف وخلاصته أن الابن حقيقة في ولد المصاحب (قوله وليس من سمها آباءنا) وليس في نسخة الشارح كغيرها من النسخ زيادة قوم مع أنه موجود في غيره من الشراح والظاهر أنه أراد قومه قرش ولعل الأغلب التسمية بأسماء الآباء دون القوم وإن كانت التسمية بكل ولعله أراد بالآباء أي ابراهيم فقط

بقروله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به بالصلاة على فهو قطع معجوق من كل ركة وسنده ضعيف وإن رواه جماعة لكن اتفق العلماء على جواز العمل بالحدث المضعف في فضائل الأعمال ثم يحتمل أن المؤلف يريد وسلامته أي وسلامته أي وسلامته من الله على محمد وهو من الخبر المراد به الانشاء أي أسأل الله أن يصلي عليه أي برحم ويسلم أي يؤمن أو يحبي أو يبقى خالد الذكرا الجليل في الجنان بنبيه محمد فيكون طلب له صلاة الله وسلامه ويحتمل أن يريد صلاته هو وسلامه أي أشي الدعاء لمحمد بالرحمة والبقاء أو غيره من معاني السلام والفرق بين الاحتمالين أنه طالب في الاول صلاة وسلامه وفي الثاني دعاء بهما وعلى كل فهو دعاء من المؤلف للتبني صلى الله عليه وسلم لأنه في الاول طلب أن يقول الله الصلاة على النبي وفي الثاني صلى هو بنفسه والفرق بينهما كالفرق بين الصلاة على النبي عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرة وان جعل السلام اسماء من سم الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرحمة وحفظ الله على محمد \* ومحمد اسم علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبيا عليه الصلاة والسلام بهما به جده عبد المطلب سابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقيل له لم سميت ابنك أي ابن ابنك محمد وليس من سمها آباءنا

الاول بسم الله الرحمن الرحيم والثاني الحمد لله رب  
 العالمين والثالث لا اله الا الله محمد رسول الله طول  
 كل سطر مسموعة النعام قال صدقت يا محمد ذكره  
 الشهاب في شرح الشفاء (قوله ويعتبه ربه مقام  
 محمود) أى يعتبه فيقبحه مقام محمود أو ضمن يعتبه  
 يقبحه والمقام المحمود هو مقام الشفاعة (قوله يحمد  
 فيه) أى بسببه (قوله الاولون) أى من مضى من  
 الامم وقوله والاחרون وهم آتونه من قرن العجالة  
 الى آخر القرون (قوله ويقبح عليه) أى يوبخه بعبادة  
 (قوله بمحمد) جمع خذ أى يا آت (قوله لم يفتحها

فقال رجبون أبا محمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجب وهو أرفع  
من محمود المضافه فهو جليل من جد نفع الخاء وأفضل من جد بضمها  
وهو جسد الخامين والمحمودين ومعناه لواء الجدد ويعثه ربه مقام محمود  
بجده فيه الأولون والآخرون ويقض عليه عيسى مدله بنفع به أعلى أحد  
وأمنه الخادون يمدون الله على السراء والضراء (ص) سيد العرب  
والجهم المنعوت أسائر الأهم (ش) لما شغل صلى الله عليه وسلم على المحامد  
التي كثرت فأتى لم ينلها غيره وصفي بسيادة العرب والهم والسيد قبل الخليل  
وقيل السقي وقيل المقيم العالم والأول أولى لقول ابن عطية من فسر العالم  
بالسودد أحرز أكثر مع العرب بفحش أوضم وسكون جيل من الناس

على أحد) لافي هذا الموقف ولا في حالة الدنيا ودخات نفسه باعتبار حاله الدني (قوله وأمنه الخ) شروع وهم  
في بيان فضل أئمة بهد ان بين فضله (قوله احسانون) أي كسبر والحمد (قوله على السراء) أي ما يسر وما يفسر أي في حاسن ما أو  
باعتبار ما يترتب على الضراء من الاخر أو لان فيه رضا بما يفعل الرحمن أو باعتبار عدم وقوع ما هو أشد من ذلك المضر (قوله سيد  
العرب) يجوز في قوله سيدا نصب على أنه مفعول لمفعول محذوف أي أمدح والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجاء على التبعية لما  
قبله (قوله العرب وانهم) في تقديم المصنف العرب في الذكر شعار بأهم فضل من العجم وهو كذا في الحديث ورد في ذلك (قوله لما  
اشتمل على الله عليه وسلم على المحامد الكثيرة) أي التي أشار إليها اسمه الشريف وهو محمد على ما تقدم باعتبار أن يراد من محامد جمع  
حمد ما معني أكثر حامديه أو محمودية وأراد بالا شتمال التعلق على البناء للفاعل لان كثرة حمد الناس له متعلق به (قوله وصف بسيادة  
العرب والعجم) أي لكونه أكملهم واحتياجهم إليه لم يقبل ان السيد معناه الكامل المحتاج إليه (قوله وقيل التقى) أي بالمعنى الثاني  
أو اشتمل من المعاني الثلاثة من التقوى وقيل هما أي الحليم التقى (قوله وقيل بصفية العالم) كذا في نسخة من العلم أي أن السيد  
معناه من جمع بين الفقه والعلم وراد هنا بالغلم من امتدباعه في العلوم من الفقه وغيره فهو بالغ من لوصف بالصفية فهو من باب  
الترقي (قوله بالسودد) بضم السين هو العزيز والشرف أي ويلزم من تفسير العلم بالسوددان اسودد المأخوذ منه سيد معناه الحلم  
فيكون معنى السيد الحليم فهو دليل باعتبار اللزم (أقول) حاصله أن العلم معنى والسودد أحرز أكثر ذلك المعنى أي أكثر  
معانيه أحرز أكثر سمات معناه وأجزاء معناه ولم يظهر لالكل ولا الأكثر ولا الأقل ولعل العبارة مقبولة والاصل من فسر السودد  
بالعلم فقد أحرز أكثر معناه أي أعظم أسباب معناه وذلك لان الصفة واستر اللذين هما معنى الحلم أعظم أسباب السودد الذي هو  
العزيز والشرف بخلاف التقوى اذ لم يصاحبها حلم أو الفقه والعلم كذلك (قوله جسر) أي طائفة



(قوله المعروف) عامل اليه عن اعر يسه لدفع الدور لانه يأخذ العربية في تعريف العرب اذ لا تعرف اعر يسه حتى تعرف العرب ولا تعرف العرب حتى تعرف العربية فيلزم الدور (قوله محبة) أي سلبية وطبيعية فلا يضره تشككه بعبرها اذ انما هو مشكك في الجهم فاعرب من تشككهم باللغة العربية بطبعه ولا عبرة بتطبعه (قوله سكان الامصار) بالمقابل بعسم أن المتراد بالامصار ما يشبه القرى في شرح المكشاف للقطب أن العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية (قوله واحد اعرابي) قال صاحب المصباح الواحد اعرابي بالفصح وهو الذي يكون صاحب شجعة ورياء للسكالا وقال الكرماني وانسبته الى الاعراب اعرابي لانه لا واحد له انتهى أي فيكون اسم جمع وقوله لا واحد له أي لا مفرد له ينسب اليه فلا ينافي قولنا اشرح واحد اعرابي أي الذي هو منسوب الى الاعراب فاذا علمت ذلك فيكون بين العرب والاعراب التباين وكذلك نقل عن القاضي ويكون بين الجهم والاعراب العموم والخصوص والوجهي يجتمعان في اعراب عجمي وينفرد الاعرابي اذا كان تشككهم باللغة العربية وعربية وينفرد الايجمي في سكن الامصار والذي في النهاية وانما موس وغيرهما أن الاعراب سكان البوادي بقية كونه من العرب فان الاعراب أخص من العرب فهو الراجح ووقع في حواشي شرح تصريف العزى لبعضهم مانصه العرب خلاف الجهم سكنوا البوادي والقرى والاعراب سكان البوادي تشككوا بالعربية أو لا فينهما عموم وخصوص من وجه وقيل غير ذلك (قوله والافصح فتحهما) أي اذا اقترنت لفظ العرب والجهم فالافصح ضمهما معا أو فتحهما معا لمشاكلة ومقابل الافصح فتح أحدهما وضم الآخر في حالة الاقتران كأفاداة الخطاب (قوله فائدة) قال ابن كثير الصحاح المشهور أن العرب كانوا قبل اسمعيل وبقال بهم العرب العاربة وهم قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد اسمعيل وهو أخذ العربية من جرهم وقال لزر كشي في البحر روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن أول من تشكك بالعربية اسمعيل عليه السلام أرادهم اعر يسه قريش التي نزل بها القرآن وأما (٢٧) عربية قحطان ويعرب فكانت قبل اسمعيل (قوله والظاهر أنه أراد الثقلين) أي فلم يكن مبعوثا للملائكة ولكن الذي

وهم من تشككهم باللغة المعروفه محبة سكان الامصار والاعراب واحد اعرابي ساكنو البادية عربيا أو عجمي والجهم في أوله وثنيه من الضبط ما في العرب والافصح فتحهما أو ضمهما معا وهم من تشككهم بغير اللغة العربية انتهى وضمير التثنية في فتحهما الخ عائدا الى العرب والجهم وسائر الامم معناه جميعها كما عليه الجوهرى وغيره والظاهر أنه أراد الثقلين المسككين من الجن والانسان لان من عدد الجن من الانسان داخل في العرب والجهم والامم جميع أمة وهي الجماعة واحد في اللفظ جميع في المعنى وكل جنس من الجن وان أمة ولا يمتزج انكارا لطريي وغيره على الجوهرى ولا دعوى انفراد بان سائر معنى جميع وانما هي بمعنى ابقا لا غير وحكي انما موس ابقولين فقال السائر الباقي لا لجميع كانوا هم جماعات وقد يستعمل له انتهى ويصح حل كلام

والايمان به ودخولهم تحت دعونه شرفه على جميع المرسلين الا أنهم لم يعلموا ما كفوا به بل ذهب بعض محققى المتأخرين الى بعثته بالجمادات فركب فيها دراكلة مؤمن به وتخصص له وان من شيء الا يسبح بحمده باسان المقال على المعقد وسارت بايمانها به آمنة من المسخ والخسف فقد كان يتخفف بما في الامم الماشية بل أرسل باعتباره روحه الشرف به لجميع الامم المتقدمة ولا يبداء نوابه في تليغ الاحكام (قوله المسككين) لا يخفى أن المتعبدان الصبيان مكلفون أي مطالبون بالمدوبات ويترتب عليهم ما هو رتبة رجا نهم فيكون النبي صلى الله عليه وسلم من سلاله صبيان (قوله لان من عدد الجن من الانسان) تعميل لمخدوف والتقدير وانما أتى بقوله المبعوث لسائر الخ لدخول الجن لان الانسان داخل في العرب والجهم الذي هو سيدهم في علم بعثته اليهم لانهم نشأوا في السيادة فان قلت لا يلزم من كونه سيدهم وأشرف منهم أن يكون مبعوثا اليهم ألا ترى أن عيسى أشرف من العرب الذين كانوا في زمنه ولم يكن مرسل اليهم قلت لا نسلم انه سيدهم بالمعنى المتقدم لانه الكامل المحتاج اليه ولا يخفى به اذ لم يكن مرسل الى العرب لا يكونون محتاجين له لانهم لا يكونون محتاجين الى الامم يرسل اليهم كما هو ظاهر قوله من الانسان بيان لان عدد الجن وقوله داخل التعيين بالدخول يقتضي ان الانسان بعض العرب والجهم وان هاتل من العرب والجهم من ليس من الانسان وائس كذلك فلو قال هو عرب والجهم اشكان أفضل الا أن يقال أراد بالانسان المسككين منهم ولا ريب في أنهم بعض العرب والجهم (قوله وهي الجماعة) حتى من غير الناطق لقوله في الحديث لولا ان لسكلا ب أمة من الامم لا هرب بقوله (قوله وكل جنس) أي وكل نوع أو أراد الجنس العورى (قوله على الجوهرى) أي في دعواه ان سائر معنى جميع (قوله انفراد) أي الجوهرى عطف بنفسير (قوله وانما هي) أي سائر معنى الباقي (قوله) سائر اذا كان معنى جميع يكون مأخوذا من سور المدينية وهو حائط محيط بها ومعنى باقى يكون مأخوذا من السور بمعنى البقية وهو الذي عليه الاكثر واخذوا ما هو الباقي مطلقا أو أكثر الباقي الاقل والاول هو الصحيح (قوله وحكي القاموس القولين) لا يظهر بل القاموس معترض على الجوهرى فلم يذكر الاقولا وقوله وقد يستعمل له معناه مجاز بقوله السائر الباقي لا لجميع فانظر هذا الجهم كيف يقال مع هذا انه حاله بقولين (قوله جماعات)

جميع جماعة فأجاب ذلك كثرة القائلين ولو غيرهم ما عدا الفاضل ذلك الخلفه في ثلاثة (فوقه بالنسبة لمن معني) أي شبه بالنسبة لمن  
مضى فاذن يكون المراد بالاهم جميع الطوائف التي هي المقسمة وأما هذا النبي صلى الله عليه وسلم فبقية هذه الطوائف أمة نبينا  
الحاصل ان مصدوق الطائفة التي هي مفردا وطوائف أمة النبي صلى الله عليه وسلم لا يبعد الشاغلين له على الله عليه وسلم ثم  
تقول يردن يقال انه قد تقدم انه أرسل بجميع الانبياء والاهم السابقة واللاحقة في بيده في جميع الاحكام فكيف يصح هذا القول من  
الشارح ويحاج بان الاول باعتبار علم الارواح وهذا باعتبار عالم الاجساد في فائدة في الاهم المسانية قبل أمة النبي صلى الله عليه  
وسلم سبعون أمة بأمة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله صلى الله عليه وسلم) ذكر رواد الصلاة علمت جماعة بين الجنة لاسمية المفيدة للثبات  
وبين الشمية المفيدة للتحديد والحدوث (قوله صلى الله عليه وسلم) اعترض بأنه جمع قوله وتساويته صلى الله عليه وسلم كثير وأوجب بانه اسم عمل جمع  
القبلة في جميع الكثرة مجازا وروى بان ذلك حيث لم يكن هناك جمع كثره شخص وصاحب له جمع كثره شخص وكذا كره الجوهرى ويأتى  
الاعتراض أيضا على قوله وزوجه بأنهن أكثر من عشرة وان توفي عن سبع (قوله صلى الله عليه وسلم) أي الانباع والمرد وقوله لسائر الاهم  
الجماعات أي اطوائف من انس وبن أي وغيرهما على ما تقدم من الخلاف فسقط ما قيل ان في كلامه توافقا بالنسبة في اللفظ  
والمعنى وهو معيب في الجميع كالايطاء في النظم وهو تكرار القافية في كلامه من لحسنات اسديعة الجنس انما كما أفاده الخطاب  
(قوله صلى الله عليه وسلم) أي جريا على القول بجواز الصلوة مقابل ذلك كما يفيد أصل هذه العبارة قولان قول بالمنع وقول بالاكراهة  
وهي عبارة الشيخ سالم فقلها الشارح بطرف ثم بان له عدم صحته اورد على شامش السجدة بعد قوله تبعه او اما مسنة فالالح وأتى قوله  
على جواز قل غيرهم اسمهم مؤذنة بالالف (٢٨) مع ان الصواب كما يفيد محشيت انت الدلالة في جواز الصلاة على  
غير الانبياء تبعه والخراف انما هو

المؤلف عليه لان مسابقة لاهم أي اطوائف بالنسبة لمن مضى قبلها (ص) وعلى آله  
وصحبه وأزواجه وذريته وأمنه أفضل الاهم (ش) هذا عطف على محمد جريا على جوار  
الصلاة على غير الانبياء تبعه وأما مسابقة لاهم في خلاف الاول وقبل عني وثانها تكرهه قال  
الشورى على المعروف وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضا أتباعه وأصله أول فحركات الواو بعد  
فتحة فقلت ألفا وقلت الهاء همزة ثم الهاء زة ألفا والظاهر انها اسم جنس مفرد  
في اللفظ جمع في المعنى وأتى المؤلف على من قوله وعلى آله جريا على مذهب أهل السنة ردا  
على من يقول بكراهة الفصل بينه وبين آله على وهو مذهب الرافضة ولا صاحب جمع صاحب  
بمعنى الصحابي كما عند الاخفش وبه جزم الجوهرى وقال سيبويه اسم جمع صاحب وهو من ينزل  
وبينه مواصلة وان قلت بمعنى الصحابي الذي هو أخص من طائفة الصحابة واعلم بجوهل

استقلالاً (قوله وآل الرجل الخ)  
نقده الخطاب عن الصحاح ثم لا يخفى  
انه يفسد أن به إطلاقين فقط وأنه  
بالمعنى الاول يشهد ان زوجة  
والسرية وأم الولد فعليه ليس هو  
الآل في مقام الزكاة وفي المصباح  
ما يفيد ان له إطلاقاً ثلاثة فقد  
قال والآل أهل اشخاص وهم  
ذوو قرابته وقد أطلق على أهل

بنته وعلى الانباع (تنبه) أراد المصنف بالا لهما المعنى الاول الذي هو أهله وعياله وقوله بعد

وأمنه (قوله وأصله أول) أي ما حقه أن يكون عليه وليس امراد انه كان ينطق بأول كذا ثم غير من آل أول لي كذا جمع قرابة  
أو نحوها (قوله فقلت الهاء همزة) لا يقال هلا فقلت الهاء ابتداءً لأنها لا ينطق بها ولا كذا ثم غير من آل أول لي كذا جمع قرابة  
فشائع وقلت الهاء همزة للتوصل الى ابدائها الفاء هي أخت في نسبته تظهر فائدة الخلاف في التصدير على أهل أو أول وكلاهما  
مسموع (قوله اسم جنس) عبارة غيره اسم جمع لا واحد له من لفظه انتهى فمت وهو الظاهر (قوله وهو مذهب الرافضة) هم فرقة من  
الشيعة تابعوا زيد بن علي ثم قالوا له برأ من الشيخين فأبى وقال كانا وزيري جدى فتركوه ورفضوه فلذلك سموا رافضة ثم استعمل  
هذا اللقب في كل من غلب هذا المذهب وأجازا الطعن في الصحابة كما أفاده صاحب المصباح (قوله بمعنى الصحابي) أي فليس المراد معناه  
اللغوى لان المصاحب في اللغة من ينزل وينزل وينه صحبة وان قلت (قوله كما عند الاخفش) الذي في ابن عبد الحق ان الاخفش يقول ان  
صاحب جمع صاحب (فائدة) روى أبو زرعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبض عن مائة ألف وأربعة عشر ألفا كل منهم صحبه  
وروى عنه وسمع منه وعنه في مرآة الزمان أيضا انه عليه الصلاة والسلام قبض عن مائة ألف وستة وعشرين ألفا من روى عنه  
وسمع منه ورآه فقد احتلف المقل عنه انتهى (قوله وبه جزم الجوهرى) فيه تساهل لم يقل الجوهرى ذلك بل انما قال أصحاب جمع  
صاحب كغيره وفراخ فالأفضل أن يقول وبه جزم النخشي والجوهرى هو الامام أبو نصر سيدي بن حماد الجوهرى رضى الله عنه  
(قوله وقال سيبويه اسم جمع لصاحب) أي ان أصحاب اسم جمع لصاحب انقول عن سيبويه ان أصحاب جمع صاحب فقد صرح بان  
فعل يجمع على أفعال ومن بصاحب وأصحاب وارضاء النخشي والرضي

م قول المحشى قوله صلى الله عليه وسلم في نسخ الشارح التي أبديت كره هذه الجمل فاعلموا به بدت في بعض النسخ

(قوله لان فاعل) صلة لقوله واغالم يجعل الذي هو النفي لا المنفي وقوله فاعل بدون ألف كذا يخطه كعادة المتشددين في الخط من تركهم الألف في مثل هذا المنصوب وقوله كما قاله الجوهرى راجع للمنفى ثم نقول قد علمت ما قاله سيديويه والزمخشري ووافقاه الرضى فالقول بأنه أى أصحاب جمع محب بالنسكون اسم جمع أى صاحب أو بابكسر مخفف صاحب اغماشاً من عدم تصحيح كتاب سيديويه والحاصل ان الراجح ان أصحاب جمع صاحب خلافاً لمنع ذلك (قوله والعجاني عرفا) أى لا العجاني لغة فيه ان العجاني ليس له معنى لغوي ومعنى عرفى بل ماله الامعنى عرفى (قوله من اجتمع مؤمناً) أى بعد البعثة فيخرج من لقيه مؤمناً به سيبعث ولم يدرك البعثة كزيد بن عمرو بن نفيل وعده ابن منده في الصحابة ويخرج من لقيه كافراً ثم أسلم بعد موته كرسول قيسر ولا بد أن يكون قبل وفاته فيخرج من لقيه بعد كفى ذرب خو يلد بن خالد الهذلي لانه أخبر بعرض النبي صلى الله عليه وسلم فسافر نحوه فقبض النبي صلى الله عليه وسلم قبل وصوله المدينة بسير وحضر الصلاة عليه ورآه مسجياً وشهد دفنه ثم نقول يدخل فيه البصري والاعمى وهو كذلك ويدخل فيه المميز وغيره وهو كذلك لان المراد اذ اجتمع بنفسه أو غيره فيدخل من حنكته النبي صلى الله عليه وسلم والمراد الاجتماع العادى وهو الاجتماع بالابدان في ظاهر الملك كما ذكره الغيثى فيخرج الانبياء المجتبعون به ليسهل الاسماء الملائكة الذين اجتمعوا به في السماء لكن يستثنى الخضر عليه الصلاة والسلام فان الظاهر انه اجتمع به في الارض كذا فى ل بل رأيت في بعض الاحاديث التصريح باجتماعه به لكن لا أعرف من تبه وحزم الجلال بعد عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام في الصحابة فانه قد اجتمع به في المطاف لانه ورد أنه عليه الصلاة والسلام لم يطف بغيره شخص فسلم عليه فسئل عن ذلك فقال هذا أخى عيسى انتظرته حتى سلمت عليه ونقل عن بعضهم هذا الخضر والياس منهم ويدخل أيضاً الملائكة الذين اجتمعوا به في الارض وخلاصة ما ذكر ان المراد بالعادى ما كان على ظهر الارض كما أفاده بعضهم وان فرض انه على خلاف العادة كالاجتماع بعيسى والخضر والياس وفي كلام آخرين ما يفيد أنه لا يعد متعارفاً بما (٢٩) كان على وجه الارض مطلقاً بل لا بد أن يكون على وجه العادة أيضاً فيخرج

جعلنا صاحب لان فاعل لا يجمع على أفعال كما قاله الجوهرى والعجاني عرفاً من اجتمع مؤمناً بمحمد في حياته عليه الصلاة والسلام قال بعضهم ومات على ذلك يخرج من اجتمع به مؤمناً ثم اوتد ومات على ردة ورد بان زيادة ذلك تقتضى ان لا يتحقق العصبية لاحد في حياته لان الموت حينئذ قيد فستثنى الحقيقة بانفائه وهو خلاف الاجماع وعدم وصف المرتدين ابعاد الرد لان الردة أحبطتها بعد وجودها كالايان سواء وفي اشعرى أمور مذكورة في الشرح الكبير والازواج جمع زوج أى نسائه وتندرج في ذلك سراريه والذرية التسلسل يقع على الذكور

بشعر واحد بالآخر أولم يروا احدهما الا آخر ومن اجتمع به من وراء ستر رفيق كسوب وعلم به وخاطبه أولاً ومن لقيه ماراً مع مروده أيضاً الى غير جهة من غير مكته عند الوصول اليه وعلم به وخاطبه أولاً ولورآه من كوة في جدار بينهما فهل بعد اجتماعهما فيسه نظره نعم ان خاطبه مع رؤيته من الكوة فينبغى انه اجتماع أو في حكمه فليراجع ذلك ويخرج من رآه عليه الصلاة والسلام من بعد وكلامهم مصرح بأنه محباً وقد تردد فيه ابن السبكي في منع الموانع وذكر ما حاصله انه ان لم يثبت انه محب فلا إشكال وان ثبت التزم صدق الاجتماع مع الرؤية من بعد فليستأمل ويشمل من اجتمع به مؤمناً من الجن ذكره الشنوائى \* بقى شئ آخر هل يدخل في الصحابي من اجتمع به صلى الله عليه وسلم من أولاد الكفار ومات قبل ان يعتبر الكفر فيه لانه ولد على الفطرة أم لا لانه محكوم بكفره تبعاً لكفر أبيه وهو الظاهر ذكره بعض من كتب على الناصر (قوله ثم ارتد الخ) كابن خطل فانه مات مرتداً قال انت والظاهر ان من مات على الاسلام بعد ردة ولم يجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد الاسلام غير صحابي لم يمسأ أى من ان الردة محبطة للعمل بعجزها انتهى (قوله وهو خلاف الاجماع) أجيب عنه بان هذا التعريف لمن يسمى بعد موته صحابياً لا نعرفه لمطلق الصحابي مات على الايمان أولاً فيعمل ان هذا البعض عرف نوعاً خاصاً من الصحابي والجواب يكفى فيه أدنى احتمال قاله الشيخ يوسف (قوله وعدم وصف المرتدين) جواب عما يقال لو كان يسمى صحابياً بوصف المرتدين ابعاد الردة مع انه لا يوصف (قوله وفي التعريف أمور) قد علمتها (قوله جمع زوج) أى لقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ويقال أيضاً زوجة وذكره بعد الصحاب الشامل لهن لمزيد الاعتناء بشأنهن لشدة اتصالهن به صلى الله عليه وسلم (قوله وتندرج في ذلك مراراً) أى بطريق استعليب جمع مربية (قوله والذرية النسل) وضم المذال أشهر من كسر هاقيل من الذروهي صغار النحل لان الله تعالى أخرجه من ظهر أبيهم كالدواشدهم على أنفسهم وقيل من الذر وهو التفريق لان الله ذرهم في الارض أى فرقهم ونشرهم وقيل من ذر الله الخلق لكن تركت الهمزة تخفيفاً لكثر الاستعمال

أنه المصباح ويظهر اسم المصباح (قوله كل من آمن به الخ) بالكل المبحر على لا يخفى لا فائدة أي ولربما هو من خلاصة آية المبراد بقوله  
 آمنه أمة الأجابة ومأمة الدعوة فهي المشار بها بقوله الموت سائر الأعم فلا تروا من المبحر أولًا سائر الأعم (قوله  
 من حين بعث إلى يوم القيامة) أي في يوم القيامة أي الذي رجع منه ثاني قبل النسخة الأولى قد خسر الأوراج الموعودين وأما أرواح  
 الكفار فقد ذهب بالنسخة الأولى (قوله العام على الخاص) في الحقيقة من عطف الكل على السار أي من ذكر الكل بعد الجزاء لأن  
 كلام من الأول والأصحاب وغيرهما من الأعم التي هي عبارة عن مجموع من آمن بقوله من ذكر كل من المعطوف عليه فغاشوا الأول  
 فقط أي هو الأول (قوله شامل) أي الأول وقوله لبعضهم أي لبعض (قوله فيهم) أي باقي الشعب وقوله (ول) أي من الأول (قوله  
 بعد الأصحاب) إشارة إلى أن الأصحاب ليس المعطوف عليه (قوله من عطف الخاص) أي من ذكر الخاص بعد العام لما تقدم (قوله  
 للتخصيص الخ) جواب عما يقال عطف الخاص على العام يحتاج لشكته في ذلك لشكته وأما عطف العام على الخاص لا يحتاج لشكته  
 (قوله على إرادته دخوله) أي الخاص وقوله فيه أي العام أي هو من قوله من يؤمن يخرجهم من الأصحاب إلى العام لا يشعل الأفراد اتصال  
 ظاهر أولئك الأحسن ما أثرنا به سابقا (قوله أو منافع) معطوف على ثواب أي أكثر مما منافع مع متبوعه وانما خرج مع مقبوعه  
 وعطف السكالات نفسه وأومنة خلوها من اجتماع (قوله ولا يلزم من كثرة ثواب أي لا يلزم من أكثر ثواب أكثرية المناقب أي  
 الحصول الجيدة كالكرم والحلم وهم وكثرة الصلاة أو الصوم أو غير ذلك لا يقد يثاب على استقبال الكثير فذلك لا يلزم من أكثرية  
 المناقب أكثرية الثواب فلا يعني أحدهما من (٣٠) لا تتفر ولا يخفى أن أكثرية الثواب حالة أخرى وأكثرية المناقب حالة

والأيات وأما كل من آمن به من حين بعث إلى يوم القيامة وهو من عطف العام على الخاص  
 وعطف الأصحاب على آية شامل ببعضهم لشكها الصلاة بأقرب فيهم ما هموم من وجه فعلي تب في  
 طاب صبي وآل وعلى بن الحسين إل وسلمان الغارسي بالعصا وعطف الأزواج  
 بعد الأصحاب شامل ه من عطف الخاص على العام للتخصيص على إرادته دخوله فيه  
 ووصف أمته المسد كورين بما هو شأنهم بقوله أفضل الأعم أي أكثر ثوابا أو مناقب  
 أي مقاسم وكالات ولا يلزم من كثرة الثواب أكثرية المناقب (فائدة) أول الرسل آدم  
 وأول نبي بعثه الله في الأرض إدريس وأول الرسل نوح وأول أنبياء بني إسرائيل موسى  
 ولا تعارض بين العبارتين أما آدم أرسله الله إلى أولاده ليعلمهم ويمدحهم إلى ما أمر الله به فكان  
 أول رسول وأما نوح فهو أول رسول إلى الكفار وليا أمته على الثلاثة الواجبة  
 التي وردت على الافتتاح بها في الآثار وهو أنهم قنوا الأمور المتقدمة على المقصود  
 بأننا أئف سبعة أشياء ثلاثة واجبة البهولة والجدل والقول للصلاة وأربعة جائزة ممدوح الفن

ديورية (قوله أول الرسل آدم)  
 لا يخفى أن آدم نبي ورسول وجاء بعده  
 شيت نبي ورسول وبعده إدريس  
 نبي ورسول وبعده نوح كذا فقد  
 صرح الشسطاني في حديث  
 الشفعة بأن آدم نبي مرسل  
 وكذا شيت وإدريس وهم قبل  
 نوح فذا علمت ذلك فقوله وأول  
 الرسل آدم أي على الإطلاق وقوله  
 وأول نبي بعثه الله في الأرض أي  
 بعد شيت وأدريس نبي في هذا  
 ورسول في غيره ففهم وقوله في

ونذكر

الأرض ليس احترازا عن غيره من آدم وشيت فانهما مبعوثان في الأرض ولولادة حواء لم يكن إلا  
 في الأرض بل صرح السكالك الهندي في كثر الأعمال أن آدم لم يجتمع امرأته في الجنة حتى هبط منها للخطيئة التي أصابها بأكل الشجرة  
 وكان كل واحد منهما على حدة ينأى أحدهما في المطبخ والأخرى من ناحية أخرى حتى أتاه جبريل فأمره أن يأتي أهله وعلمه كيف يأتيها  
 فلما أتاه جبريل قال له كيف وجدت امرأتك قال صالحة رواه ابن عساکر عن أنس انتهى وقوله وأول الرسل نوح أي بعد إدريس  
 وأما قول الشارح ولا تعارض بين العبارتين فهم أفهمه وذلك لأنه سكت عن إدريس مع أنه نبي ورسول وقد قال فيه وأول نبي بعثه الله في  
 الأرض إدريس وأيضا فقد ذكر المفسرون الطائفة أن إدريس أول من قاتل الكهنة وأما الظاهر أنه عاقل الله هم أكونهم لم  
 يؤمنوا به فاذن يكون مرسلهم فلا يظهر ما قلنا أخذته من قول القسطاني في شأن إدريس وكان إدريس أول نبي أعطي  
 النبوة بعد آدم وشيت وفي شأن نوح وهو أول نبي بعثه الله بعد إدريس أو يقول وأول الرسل نوح أي بحريم السات والعمات والخالات  
 قبله عن الفرطوي روي نوحا كثرة نوحه على نفسه فقبل لدعوة على قومه بإهلاك وقيل لمراجعة ربه في شأن ابنه كنعان واسمه  
 بعد الغفر وقيل يشكر روي إدريس كثرة دراسته للتحف التي أترت عليه واسمه أخنوخ (قوله موسى) وأما يوسف  
 فأنعم كان من بني إسرائيل ورسولا فلم يكن رسولا إليهم بل لغبرهم كاشف السجون أي وآخر أنبياء بني إسرائيل عيسى (قوله  
 الواجبة) أي لما كدة الذي يعاقب المكلف على تركه وثاب عليه ثواب الواجب (قوله وهو الخ) أي والحال ولشأن (قوله على  
 المقصود بالتأليف) أي على المقصود بالجمع أي على المقصود بجمعه أو المقصود من التأليف أي الانفاظ المؤلفة (قوله وأربعة  
 جائزة) أي برهان لا يصلح لبيان الثلاثة (قوله ممدوح الفن) أي ليكون باعنا على تعاطيه والاشتغال به

(قوله وذكر الباعث) أي ليفهم ان هذا لفظ الصادر منه ليس عبثاً فيقولون من محكم ان عبث وكان الاولى له ان يشتغل بغيره  
 (قوله وتسمية الكتاب) لان الاسم رفعه ويعليه ويظهره فيكون داعياً للاعتناء به بخلاف ما اذا لم يسم فانه يصير مجهولاً  
 (قوله وبيان كيفيته) الخ لان بيان الكيفية يسهل المراجعة بان يرجع لكل مسئلة في بابها بخلاف ما اذا ذكرت مشورة وايضا  
 أدى للرغبة في تعاطيه لانه كلما قطع بالآخرة لا تنبعث نفسه للانتقال اليها بعد فيؤدي الى تمام الفائدة بتعامه اذ لا عمل حينئذ بخلاف  
 ما اذا ذكرت مشورة فتدبر (قوله من نبوي باخ) النبوي جعله ثواباً واستفصيل جعله فصلاً وذلك كيفية المؤلف لا كيفية الكتاب  
 فنقول المراد من النبوي كونه مبني بمصدر المبنى للمفعول وكذا يقال فيها بعد الواو في قوله وتفصيل بمعنى أو مانعة خلو نحو زاج  
 الا انك خبير بان المصدر صرحه الله لم يتعرض للمدح الفن وعلم حاله واشتهر مدح حتى صار ذكره بمنزلة العبث ولم يتعرض ايضاً ككيفية من  
 تبويب وتفصيل لان النظر في قوله يفيد معرفة اصطلاحه لان الاصل ان يكون الكتاب كله على منبر واحد ثم قلت ان يقول قد علمت  
 هنية الضنون واشتهرت وقد قامت النظر في مبدأ الكتاب بجزء اصطلاحه فاذن لا حاجة لبيان الاصطلاح ولا المدح الفن بل الاولى عدم  
 الذكرو لم يفي من التطويل (قوله شرع في مقدمة الكتاب الخ) لا يخفى انه حديث قصير الامور المتقدمة على السببية المذكرة كونه يكون  
 ايراد المقصود ما يشتمل المقصود بالذات والمقصود بالواسطة كقائمة الكتاب ومقدمة العلم (قوله ما قدمت) أي ألفاظ قدمت أمام  
 المقصود أي بالذات (قوله لا ارتباط له) أي للمقصود بها أي بدلولها وقوله وانتفاع بها أي بدلولها فيه أي المقصود وهو عطف تفسير  
 على ما قبله (قوله سواء توقف المقصود) أي الشروع في المقصود أو المقصود من حيث الشروع عليه أي على معانيها بان كان معانيها  
 ثلاثة مخصوصة التي هي مقدمة العلم وهي التعرف والموضوع وانها بوقوله أم لا بان كانت معانيها غير مقدمة العلم ومقدمة كتابنا  
 هذا حينئذ من هذا القيسل لانه لم يتعرض لمقدمة العلم (قوله ما يتوقف) أي (٣١) معان ثلاثة مخصوصة وقوله وتوقف عليه  
 أي على ما الواقعة على معان وقوله

وذكر الباعث وتسمية الكتاب وبيان كيفيته من نبوي وتفصيل شرع في مقدمة الكتاب  
 وهي مقدمة امام المقصود لا ارتباط لها وانتفاع بها فيه سواء توقف المقصود عليها أم لا  
 ومقدمة العلم هي ما يتوقف عليه الشروع في مسائله كعرفة حده وغايته وموضوعه  
 فتسمية هذا الكتاب من قوله مشيراً بضم اليه الى قوله والله أسأل فوطاً لها بذكر الباعث  
 وتسمية الكتاب اللذين هما من الامور الجائزة فقال (ص) وبعد (ش) هي طرف مكاب  
 مقطوع عن الاضافة لفظاً لا معنًى ولذا ينبغي على الضم أي بعد السببية والجدلة والصلابة  
 والسياسم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتستعمل في الخطب والكلام القصص

أريد بها القضية بقدر مضاف أي مطلوب بدلولها وضيم مسائله عائد على العلم والاضافة حقيقية ان أريد من العلم الملكية أو الادراك  
 فان أريد القواعد والضوابط فهي عين المسائل أي السكبة فتكون الاضافة للبيان (قوله كعرفة حده وغايته) المعرفة تنقسم الى قسمين  
 تصديق وتصديق فهي في جانب الحد التصوري وفي جانب الغاية والموضوع التصديقي ولا بد من حد في مضاف أي التصديق  
 بموضوعية موضوعه ولا يخفى ان موضوع علم الفقه افعال المسكفين وحده العلم بالحكام الشرعية المكتسب من أدلتها التفصيلية  
 وغايته الفوز بالسعادة الكبرى دنيا وأخرى والسكاف استقصائية لان مقدمة العلم محصورة في الثلاثة (قوله الى قوله والله أسأل) باخراج  
 الغاية (قوله فوطاً لها بذكر الباعث) أي فهدى لها بذكر الباعث ليس المراد ان يبين ثم يتوقف على ذكر الباعث بل المراد انه يبادر بذكر  
 الباعث قبلها ليكون فهمها بدها ثم (قوله وتسمية الكتاب) فيه انه انما يبين انهم سألوه تأليف مختصر وأما كون اسمه الذي يدل عليه لفظ  
 مختصر أو غيره شيء آخر الا ان يقال لم يذكر له اسمها وقد وصفه بذلك الوصف والاصل ان ينطق في تعيينه بما يدل على ذلك الوصف  
 وهو لفظ مختصر فيكون ذلك منه إشارة الى تسميته بذلك الاسم (قوله الجائزة) أي برهان (قوله هي) أي بهد أي نوعها لا شخصها  
 (قوله طرف مكاب) أي باعتبار الرقم وطرف زمان باعتبار اللفظ ولا يخفى ان التحقيق ان سميات الكتب انما هي الالفاظ فالأظهر  
 الالتفات الى كونها طرف زمان ابتداء وجعلها طرف مكان صحيح واحد وان نعتد مخطأ فان اعتدال خطأه كما وقع لبعض اخواننا  
 هو الخطأ فتدبر (قوله ولذا ينبغي على الضم) أي ان علة البناء على الضم انما هو الاحاطة به على ما أفاد الفاعل هي ان المعنى المذكور هو  
 معنى الاضافة الذي هو معنى جرح حقه أن يؤدي بالحرف وأمعنة البناء على الضم فانما هو اتخاها حركتها ببناء حركتي الاعراب  
 لا الاضافة للمعنى كما هو ظاهر الشارح رحمه الله وتقيم الكلام في ذلك في حاشية ابن عبد الحق (قوله وتستعمل في الخطب الخ) أي ندبا  
 بكتابة الجمعية والعبد وغيرهما (قوله والكلام القصص) أي وكل كلام فصيح كان خطبة أو مكاتبات أو غيرهما فهو من عطف العام بعد  
 الخاص وانما ظاهر انه انما يخص الكلام بكونه فصيحاً لكونه هو الاولى في التسليم به والا ففرض ان الكلام غير فصيح فانما هو انه كذلك

أي على ما الواقعة على معان وقوله  
 الشروع أي كمال الشروع لا أصله  
 فانهم (قوله في مسئلة) جميع مسئلة  
 وهي مطلوب خيري يهتدى عليه في  
 ذلك العلم وتطلق المسئلة على القضية  
 وهي نسبتها والبرهنة انما تكون على  
 نسبة وكذلك المطالب فان أريد  
 بالمسئلة النسبة فالأمر ظاهر وان

(قوله لقطع) أي الأداة قطع ما قبلها الخ وقوله قال بعض ومنه ههنا مثله هو كانه لم يقرب على نص صريح في المذهب رآني هذا الكلام  
 دليل لقوله ويستعمل (قوله اقتداء بالمصطفى الخ) أي فقد ثبت كافي من الشرح انه صلى الله عليه وسلم في قوله وكاتبه فيستحب  
 الاتيان بهافي أوائل الخطب والكتب فلهذا بالنسبة صلى الله عليه وسلم (فان قلت) ذكرنا ما قبله في رابعه عن أربعين  
 صحابيا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أما بعد في خطبته وشبهه أي كنهه فإذ ورد قوله أما بعد والمصنف قال وبعد  
 والمناسب اتباع الوارد (والجواب) أن المصنف تابع فيه فقيهه إشارة إلى أنهم فقهه وأما قوله (درا) فلهذا (فقيه) داود  
 عليه السلام وهل هي فصل الخطاب لأدى ترتيبه لأنها حصل بينهما ما وجدناه في المطالب والمواضع أو ما يسهل على المديح  
 واليهن على من أسكر خلافه وقيل أول من تكلم ما يعقوب في غير ذلك لا أرادنا من ذلك ههنا أب يعقوب عليه السلام لمجابهة  
 ملك الموت قال من جهة كلامه أما بعد فإنا أهل بيت موكل بالهداية في أول من تكلمهم أي بقريل قس من بعده الأبدى وقيل  
 كعب بن زريق وقيل يرب بن قحطان وقيل سحباب بن وائل ونظم ذلك رضي الدين العززي فقال حري السلف أما بعد من كان يدنا  
 بها خمسة الأقوال داود أقرب وكانت فصل الخطاب وبعده في قس فلهذا كعب في غير (وهو رتبة عمل مع أمم وأولاد) كذا  
 قال الخطاب قال في كنهه نظر في غيره ابن أبي شريف وغيره والمختار انه لا يجمع بينهما كما قاله البكستاني على شرح عقائد الدسوقي انتهى  
 ثم أقول الظاهر أن هذه الواو واسطة في (قوله) وهم قدم بنسبه في الدعاء الصالح (قوله) له في حكاية عن نوح رب اغفر لي وفي حديث  
 الترمذي كان صلى الله عليه وسلم إذا ذكر داود عليه السلام نفسه (قوله) الغاء عطف من نصب الخ) أو أن الغاء في جواب شرط  
 مقدر غير انه يرد أن جواب الشرط مستعمل (٣٢) وسؤال جماعة ليس بمستعمل بالنسبة لما قبله فكيف يكون جوابا (قلت)

هو جواب على ضرب من المجاز وفي الحقيقة الجواب محذوف أقيم  
 هذا مقامه والتقدير فاني قائل لك  
 قد سألتني (قوله على شمل) أي شمل  
 متعلقه أو محمل باعتبار متعلقه  
 ونخلصه ان المعطوف عليه هو  
 اذكر كروا الجمل اف هو متعلقه  
 الذي هو قوله سبحانه ووجه اجاله  
 ان هذا السبب يحتمل ان يكون  
 سؤال الجماعة أو غيره كماله ان

لقطع ما قبلها الخ وهذا قال بعض الشافعية يستحب الاتيان بهافي الخطاب والمكتابات اقتداء  
 بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وفي أول من نطق بها اختلاف واستعمل مع أمم وأولاد ما عند  
 بعضهم ومع أحدهما دون الأخرى (ص) فقد سألني جماعة أيان النبي ولهم معالم التحقيق  
 (ش) الغاء عطف من نصب الخ وهو العامل في انظر في أي وأذكر بعد خطبتي - بهم  
 قد سألني جماعة الخ فلهذا فيهم الشيطان عنها فأخرجها بما قبله فأخرجها ما مفسر لما أجل  
 قبلها ولا يصح جعلها مسببية لان فاء السببية هي التي يكون ما بعدها مسببا عما قبلها الخوقاب  
 عليه فعلم ذلك وهي هنا على العكس لان الخطبة مسببة عن أسؤال اللهم الاعلى ما زعم  
 القراء من أن ما بعدها مقدر يكون سابقا لدلالة السياق نحو أهلكها فجاءها بأسنا وأباد أي أظهر  
 والمعلم مع فعل من السلامة وهي الامارة على شيء فيجتمعا ان يريد به العلامة نفسها

نفسه أو رتبة منامية ثم فصل هذا الاجاز أي بين المراد من هذا الجمل (قوله نحو فأزلهما الشيطان) حاصله وهو  
 انه قرئ فأزلهما قال الجلال أي اذهبهما ثم قال وفي قراءة فأزلهما أي يحاكما عنها أي الجسة ثم قال في قوله فأخرجهما مما كان فيه أي  
 من النعيم فاذا علمت ذلك تعلم ان اقراءتين معنى وان اعطف من عطف السبب على اسبب لا من عطف مفعول على محتمل فقدر  
 (قوله) قاب عليه) عطف على فتاى آدم الخ وقوله فغفرنا عطف على قوله ونحرا كما (قوله الاعلى ما زعم القراء) أي على ما ذهب  
 اليه القراء وأما غير القراء فيقول معنى أهلكها أردنا أهلكها (قوله لدلالة السياق) لا يخفى أن مجيء البأس هو العذاب ومعلوم  
 أن مجيء العذاب انما يكون قبيل الاهلاك والاهلاك بعد السياق بعد هذا استدلال به فلهذا الأولى ان يقول قد يكون سابقا لدلالة  
 المعنى \* (فائدة) \* قرينة السياق أمر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص  
 المقصود أو متاخرا عنه وقد عبر عنها بدلالة السياق أيضا قيل واستعمال السياق بالمشافة في المتأخر أكثر أماد لالة لسباق بالوحدة  
 فهي دلالة التركيب على معنى سبق أي انهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره الكمال بن أبي شريف (قوله أي أظهر) لا بمعنى فصل  
 هناران كان أبان مشترك بينهما وعليه فاعلم مفعول أول ولهم مفعول ثان وقد علم للاهتمام بشأنه (قوله معلم) سياق أن المعلم هو  
 الاثر الذي يستدل به على الظرف فاذن يكون من افراد العلامة بتفسيره فاذن يكون قوله من العلامة أي مأخوذا لا مشتق لعدم صحته  
 (قوله) وهي الامارة) تفسير العلامة (قوله) فيجتمعا أن يريد به العلامة نفسها أي فردا منها وهو الاثر الذي يستدل به على الظرف بقوله  
 استدلال الاعلى قوله وهو اظاهر قال الجوهرى فاذن يكون في العبارة استعماله بالكناية شبه التحقيق الذي هو اثبات الاحكام بأدلتها  
 بالظرف المسائل كتنبيهها في النفس واستهزا بم المشبهة به للمشبهة في النفس ودل عليه بذلك كشي من ملامات المشبهة به  
 استعماله تنبيهية ويجوز أن يستعار معام للدلالة التي يندى بها شبه الادلة بالاثار الذي يستدل به على الظرف فيجتمعا الاثارة واستعار

أهم المشبه به المشبه استعارة أصريحية ولا يردان هذه وتبني المجتهدين المقلدون وقال المصنف على مذهب مالك فهو مقادير نقول  
 الاجتهاد بذل الوسع في استنباط الأحكام من أدلتها لا يثبت الأحكام بأدلتها ولو سلم أن ما ذكرناه في الجملة فليس مراده ظاهراً  
 وانما مراده أن تحصل له مسائل الفقه على الوجه المقرر كذا أفاده محشي الناصر (قوله ويحتمل أن يريد مكانها) أي مكان العلامة  
 أي ذات المحل الذي يثبت فيه ما يجعل علماء على الطريق فيكون مع علم اسم مكان وظاهره أنه معني غير لغوي فيكون مجازاً مع أن كلام  
 القاموس يفسد أنه يطبق لغة على كل من العلامة ومكانها ويأتي ما تقدم من الاستعارة بالسكينة على هذا الاحتمال أيضاً وقوله وعالم  
 جمع معلم بمعنى مكان العلامة استعارة تشبيهية أي إثباته استعارة على ما هو مقرر مشهور (فان قلت) قد قدرت أنه إذا أريد بالمعلم  
 العلامة يجوز الاستعارة بالكناية وانفك المعلم حقيقة إثباته تخميناً أو أنه استعارة للدلالة وهل إذا أريد من المعلم نفس المكان هل يصح  
 أن يجوز به عن شيء أو يتعين أن يكون حقيقة إثباته تخميناً قرينة المنكسية (قلت) يصح أن يستعار للدلالة أي للامكان التي  
 هي مظنة لوجود الدليل فيمن الكتب المدونة في هذا الفن أو في الأحاديث أو من مسائل علماء المالكية على ما يستلزمها الدليل (قوله  
 إذا يتقنه) أي يقول ذلك إذا يتقنه (قوله وعرفه حق معرفته) عطف على يتقنه عطف بنفسه يراد أن اليقين أخص من المعرفة  
 مع أن المعرفة واليقين شيء واحد ويمكن أن يريد بالمعرفة مجرد الاعتقاد الجازم المطابق وحققها أي انفرد الاعلى منها هو ما كان بالدليل  
 وهو عين اليقين فصح العطف (قوله فصار محققاً) أي متيقناً به يصح كسر القاف الأولى وفصحها الألف مخبر بأن التحقيق بنفسه  
 هذا وهو اليقين لا يأتي على معنى من معني التحقيق المشهورين للذين هم أئمة كماله بل هو الذي هو التحقيق (قوله وضاع)  
 فيكون فعل) أي فيكون ذكر فعل أي استناده لغايله لا قوة الاضافه عنه (٣٣) الضمعي الذي هو التحقيق (قوله وضاع)

معمول سائله أي تأليف المختص  
 (قوله علامة الوقوع) أي علامة  
 الوقوف أراد بالوقوف أدراك  
 الحقيقة وتلك العلامة هي الدليل  
 (قوله على حقيقة العلم) أي على  
 حقيقة هي العلم الذي طبوا الوضع  
 فيه وفائدة تلك الاضافة مع كونها  
 للبيان لا إشارة إلى أن المراد  
 الاطلاع على المسائل التي هي  
 ناشئة في نفس الامر لان حقيقة

وهو الظاهر قال الجوهرى المعلم الاثر يستدل به على الصريح ويحتمل أن يريد مكانها أو التحقيق  
 مصدراً حق الشيء إذا يتقنه وعرفه حق معرفته فصار محققاً فيكون فعل لا تصاف به عنه  
 فهو عدلته أي صيرفه عدلاً لا طلب من الدلالة وسائله وضع المختص المذكور وان ظهر لهم  
 علامة الوقوع على حقيقة العلم الذي طلبوا الوقوع فيه أو علامات التحقيق مطلقاً فيسهل أو في  
 غيره لا يقال الأولى للمؤلف ترك بيان سؤالهم خشية الرياء لا نقول وثق من نفسه بانتفائه  
 فان قلت هذا يرد قبل السؤال لانه فعل خير قلت لعله ظن استغناء الناس عنه وان غيره أهمل  
 في شغل به حتى تحقق الاحتياج اليه بسؤال الجماعة (ص) وسلك بناوهم أنفع طريق (ش)  
 لمسائل الدلالة على التحقيق وكان الشيء الواحد قد يتوصل اليه ويدل عليه بطرق بعضها  
 أشجع من بعض وكان سألوا الأنفع أشجع أي بهذه الجملة الدعاية وأنفع نصب على الظرفية

(٥ - خرشي اول) من حق إذا ثبت لامسائل بظن حقيقة مطابقة للواقع ويكون الذي في الواقع خلافها (قوله  
 وثق من نفسه) أي جزم أو ظن أو قويا وقوله فان قلت سخ أي فإذا كان الامر كذلك فلا يدار (قوله قلت لخ) حاصله أنا نسيم أنه خير  
 ولكن ظن استغناء الناس عنه وان غيره أهمل فيكون أولى بالاشتغال به وقوله حتى يتحقق الاحتياج أي واذن تحقق الاحتياج فيكون  
 أولى من غيره وخلاصته أن المناسب للإنسان أن يسأل عن كتاب ما هو الأولى (قوله وسلك بناوهم) إنما أتى بالخير في سجعاً وفيما مر في  
 قوله في وأهمل مفرداً فنحن في العبارة أو لعظم المسئول هو وانما عدى مؤلفه بالباء ولم يأت بما هو القياس لكنه في الإشارة  
 بأن الله هو المصاحب والمعين لهم لا بالمال صاحب كما قاله بعض (قوله لمسائل الدلالة) أي اظهار الدلالة بمعنى الدليل أو ذي الدلالة  
 (قوله وكان الشيء الواحد) هذا كلي ومن جزئياته التحقيق المقصود في المقام (قوله ويدل عليه) عطف مرادف (قوله أشجع من بعض)  
 أي لان اطرق إلى الحق وان كانت كلها نافعة ففيها الأنفع وهو ما قرب مراده ونيسرت أموره ويختلف ذلك باختلاف الناس فهم  
 من ينفعه العلم ومنهم من ينفعه العبادة ومنهم من ينفعه الودع ومنهم من ينفعه الزهدة ووقع ذلك في كتاب لبعض اخوان حضرة فيسه  
 على التجرد للعبادة ثم قال وما أرى ما أنت فيه خير مما أنت عليه وكلاهما شاء الله على خير أفاده كذا والذي وقع لذلك الامام فقد  
 أرسل له بعض الاخوان يحثه على التجرد للعبادة وترك العلم فأرسل له كلاماً مؤمناً بجلته وما أرى ما أنت فيه خير مما أنت عليه (قوله  
 وكان سألوا الأنفع أشجع) الأفضل ان يقول وكان سألوا الأنفع أي الأنفع أولى (قوله بهذه الجملة الدعاية) أي فقوله وسلك بناوهم  
 خيرة لفظاً تشبیهة بمعنى والمعنى أنهم سلك بناوهم أنفع طريق إذا كان المعنى الحقيقي وهو كون المولى يذهب معهم في الطريق  
 الحسية الأنفع غير مراد لانه مستحيل وانما السكلام من قبيل الاستعارة التصريرية التبعية وتترى به شبهه صرف الله ارادتهم للوجه  
 الأنفع من علم أو غيره بسؤالهم الطريق المستقيم على فرض تحققه وان كان مستحيلاً واستعار اسم المشبه به المشبه واستحق من

السلوك سلك بمعنى اسلك هي اذ به اصرف ارادته اوجه الانفع من ضم أرغب من قوله من إضافة الاعاء الى الاحص (أي لان الانفع في حد ذاته يكونه طويلا وغير طويلا في حد ذاته لا مالا في نفسه وأصل التخصيص من ما سلف فيه صار مصدوره بشرط الانفع من افراد الطريق ثم ان إضافة الأعم الى الاخص ترجع للابادة التي لا ان لا يابسة لان المسايسة من أن يكون بين المصنف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه (قوله رعاية السمع) جواب عما يدل ان اعادة استيفاء الى امور وفه لا في الاصل فأجاب بقوله رعاية السمع أي رارة تكلفه في رعاية السمع (قوله والنفع) مصدر وتعييد في قوله هذا ضمير متعدي الى المضاف لا المضاف اليه والمصدر مصدر ينافيه ويطلق النفع على ما ينفع به من النفع وهو المشار اليه وتكون الاسم بالنفع وتكون به الصبر لضم في المصباح ضم الفقه والفقر ضم لضم لضم وبندها مصدر صريح (قوله وطرائق القوم) أمثالهم اشارة الى تسميات تلك المذاهب وقوله وشرافهم عطفت تفسير وقوله من أي ومن تلك الصيغتان هي طرائق لا بالمعنى المتضمن الذي هو أمثالهم وشرافهم (قوله كذا طرائق) أي ذوي طرق أي مذهب (قوله مختلفة أهواؤها) تفسير لقدر اجمع هذه من قدام مطلع ثم لا يخفى ان قد تارة سفة طرائق أي كذا ذوي مذاهب مختلفة قال بعضهم منهم من جهة ورافضة وغير ذلك ولا يسته أن معنى طرائق مذهب وفه راءه مختلفا فلا حاجة لقول الشارح أهواؤها لان المعنى ظاهر بدونها إلا أن يقال ان اشارة الى لاحظ ان قد راء الى من ضمير كأي كذا ذوي مذاهب في حال كونها مختلفة أهواؤها فاقابل (قوله مختصرا) مقول سأي (قوله أوتنا ليه الخ) أي ان الموقوف اما أن تقرر كلاما أو نالها قال في ذلك لكتبه غلب في الثاني وعلى كل لا بد من تقدير مضاف (٣٤) أي تأليف مختصر (القلت) ما ملحوظ الى تقدير هذا المضاف (قلت) لان

واضافته الى طريق من اضافة الأعم الى الاخص أو اضافة الى الموقوف رعاية لتجميع والاصل طريقا أتبع وانفع ضد الضمير يقال نفعه بكذا يفهده وانفع به والاسم المنفعة والطريق يذكر ويؤنث لغتان فصيحتان في التخصيص الطريق السبيل يذكر ويؤنث واجمع أطرفه وطريق وطرائق القوم أمثالهم وشرافهم ومنه قوله تعالى كذا طرائق قدرا أي كذا طرقا مختلفة أهواؤها لا يقال أنفع ليس بطرف وانما هو اسم تنضميل ليس فيه معنى انظر فقه لان الطرف ما ضمن في باطراد من اسم زمان أو مكان لا نأقول لما أحسب أن فعل الى طرف المسكن فكان بعضا من مضاف اليه فقد آل الامر الى انه طرف حص) مختصرا على مذهب مالك ابن أنس (ش) مختصرا نعت لمخزوف أي كلاما أوتنا ليه مختصرا وهو اسم مفعول من اختصر الكلام اذا أتى بالمعنى الكثيرة في الافاظ القليلة من غير اخلال بالمعنى وعلى مذهب علي - حذف مضافين أي فهم أحكام أو مسائل مذهب مالك أي مذهب اليه من الاحكام

العادة ان لا يستعمل الا فيما كان مقصودا للمسؤول حال السؤال والمختصر بقامه ليس مقصودا اذ ذلك لانها داهية والمقصور وانما هو تأليفه والذي ينبغي تقدير مضاف أي غير هذا بأن يقال أي الشروع في تبيين مختصر لان الشروع هو المقصود له الا ان اعادة فلا ينبغي ان ذلك انما يكون باقتدار الله تعالى (فان قلت) هي جارية تمام التأليف (قلت) نعم لكن كثير

تختلف افعيه كذا ذكره بعض من كتب على الناصر (قوله من اختصر الخ) يأتي هنا ما تقدم في قوله الاجتهادية من اضطر (قوله اذا أتى بالمعنى الكثيرة) اشارة الى تعريف الاختصار وانه لا يسان بالمعنى الكثيرة في الافاظ القليلة لان الكلام كان مطولا ثم اختصره والحق ان المختصر ما قل لفظه كثر معناه أم لا والمطول ما كثر لفظه كثر معناه أم لا فلا راسطة وهي ثابتة عند الشارح ومن تبعه من أن المختصر ما قل لفظه وكثر معناه والمطول ما كثر لفظه ومعناه (قوله من غير اخلال بالمعنى) فيه اشارة الى أن هذا الاختصار لا بد أن يكون غير مخجل يفهم المعنى أي بحيث لا يفهم منه المعنى (أقول) هذا الوصف ظاهر فيما اذا كان مختصرا من كلام مطول فلا يشع ما اذا كان اللفظ من أول الامر قليلا ونحوه معناه كثيرة مع انه يقال له مختصر فتدبر (قوله وعلى مذهب علي حذف مضافين) لاجبة تقدير ذلك لان المضاف الاول وهو فهم من صفات الشخص الفاهم وليس الكتاب مشتملا عليه والاحكام التي هي المسائل نفس المذهب ويجب بأن فهم مصدر المعنى المفعول وهو من اضافة اصفة للموصوف واطافة احكام الى ما بعده لبيان قصد ذلك ان الاحكام هي عين المذهب الا أنك خير كافي لك بأن لا كثر تعديه في فيجعل على أن يكون بعناها نحو على حين فقه وانما اختار على لاجها ما لا يستعمله كان هذا المختصر لضبطه وكثرة جمعه مستعمل ومستعمل على مذهب مالك وقوله أو مسائل تنوع في التعبير والمعنى واحد وقد تقدم أن المسئلة مطاوع خبري يبرهن عليه في ذلك العلم (قوله أي مذهب اليه من الاحكام) فيه اشارة الى ان مذهب في الاصل مصدر ممي أريد منه المفعول وهي الاحكام التي ذهب اليها امام من الافة ولا يصح جملة على المكان لا تعسف لان الاحكام مذهب اليها الا في اوجه صحيحة الحل مع تعسف ان المكان هنا ليس حقيقة وانما هو مجازي فكانه لما يدخل من حكم الى حكم ذاهب في الاحكام الاجتهادية أي المنسوبة الى الاجتهاد وهو بذل الوسع في استخراج الاحكام الشرعية الخ ما قالوا فاذن وجوب الصلاة والزكاة وهما مما أجمعت عليه الامم ليس من الفقه في تنبيهنا في الاول بطلان المذهب عند المتأخرين



من أئمة المذهب على ما به التقوى من إطلاق الشيء على جزئه الأهم كالطبخ عرفة لأن ذلك هو الأهم عند الفقهاء المقتدر في الثاني والمراد  
بمذهبه ما قاله هو وأصحابه على طريقته ونسب إليه مذهب الكوفة يجرى على قواعده وأصله الذي بنى عليه مذهبه وليس المراد ما ذهب  
إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه (قوله الأصح) نعم لمالك وإن كان يصح أن يكون وصفاً لخطين (قوله ط) أي جماعة من  
جميعهم أي أن تلك الجماعة سميت بذلك على اسم أبيها الذي هو جد علي لإمام رضى الله عنه فخلاصته أن ذى أصبح اسم أبيه فسميت  
قبيلته به (قوله وهو من العرب) هكذا في نسخة بالواو والأوضح انتهاء تفرعها على ما قبله (قوله خلقه في قریش) وخلقها بكسر الخاء  
وسكون اللام أي جماعته أي معاقدته ومعاهدته أي معاقدته جسده مع قریش وذلك الجسد هو مالك فقد قول لي عبد الرحمن بن عثمان  
ابن عبد الله أنه سمى ابن أبي صالحه وفتح بطريق مكة يماثل هسل لك إلى مادعانا أبسه غير لفظاً بإنهاء أن يكون دمن دمن وهما هذان  
فأجسته إلى ذلك (قوله في بني تيم الله) أي مع بني تيم الله وخلاصته أن قریشاً فرق من جماعتهم بن مرة وطى أبي بكر الصديق رضى الله  
عنه فأمه هاهنا لم تقع مع كل قریش بل مارقة مع تيم بن مرة احترازاً عن تيم الله بن عبد الله وقبيلة أنما هي تيم لأنهم الله لكن لما كان  
تيم معناه العبد أنصف إلى الله فقير تيم الله فالخامس أن قوله بني تيم الله يدل من قوله في قریش بل بعض من كل بل معنى معاودة جده  
مع ورحم من قریش الذي هو واحد من تيم الله (قوله عند الجمهور) أي خلاصته أن ابن أبي حمزة قاله يقول مولى عنافة ركلامه مردود (قوله  
فهو) أي مالك بن بروت المولود أي لأن جده وهو ذر أصبح ملك من (٣٥) ملوك اليمن (قوله إذا جازا في النسب) لا يخفى أن دور  
لم يقع في النسب إذا النسبة أصبحت  
والأحسن أن يقول لأن العرب  
إذا صدر الاسم بذى يكون  
ذلك إشارة إلى أن المسمى ملك  
والخامس كما أفاده محشى أن  
كلمة ذى في هذا التركيب ونحوه  
من جملة العلم فهي جزء منه لا معنى  
صاحب وهي نسبة أهل اليمن  
يدلونها على أعلامهم ولا يقعون  
ذلك في كل علم بل أعلام ملوكهم  
(قوله واس ما كولا الخ) ما كولا  
بضم الكاف وسكون الواو ثم لام  
أنف قال ابن خلكان لا أعرف  
معناه ولا أدري سبب تسميته بالأمير  
وقال بعض أنه لقب عليه (قوله  
وجعلت به أمه ثلاث سنين) قال بكر بن عبد الله الزبيري والله فضجته الرحم انتهى أي فصار كامل بعقل سيد الرأى (قوله سنة ثلاث  
وتسعين على الأشهر الخ) ومتابله ما قال ابن عبد الحكم سنة أربع وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين (قوله مساجد نبوك) أي  
موضع مسجده مساجد ولم أر ما وجه التسمية بذلك (قوله وكانت وفاته على الأصح الخ) وهو قبله من أنه لعشر مضت منه وقيل لا ربع  
عشرة وقيل لثني عشرة من رجب (قوله وصلى عليه) أي اماماً بالناس (قوله وال) يدون ياء على عادة من تقدم في فائدة الخ مما نقل  
عن الإمام أنه أوصى الشافعي عند فراقه له فقال له لا تسكن إلى يذهب علمك واكتسب الدرهم لا تكن عولة على الناس واتخذ ذلك  
ذخاء ظهر الناس لا تستخف بك العامة ولا تدخل على ذى سلطانة إلا وعنده من يعرفه وإذا جئت عند كبير فكن يندب يندبه  
فسحة ثلاثاً أي إليه من هو أقرب مثله فيه وييسر لك فيحصل في نفسك شيء وتقل عن سخن ونجدت كل شيء يحتاج إليها بخص  
حتى أعلم فلا بد أن يكون له لم ذاه قال بعض الشيوخ وهو كلام صدق وقول حق (قوله الجباب) بضم العين ما جاوز حد العجب (قوله  
مبيناً ما به التقوى) فإن قيل ما من صبيخ معلوم مع أن المؤلف لم يذكر قول به التقوى (قلت) المراد منظم به فتوى بقرينة  
الواقع أو أنه أخبر عن عزم عليه والانساق قد عزم على أمر ولا يتم لما عزم عليه من أسباب أو نحوه (قوله اسم فاعل) يشهد بذلك ما رجوز  
بعض أن يكون بكسر الموحدة وسكون المشاء التسمية أي يظهر (قوله حال من ضمير وانضحه المسؤول) لا يخفى أنه لا يصلح أن يكون حالاً  
من ضمير سألني لأن القاعدة أن الحال لا تصاحب أفيد في مله في لم أن يكون سألهم مفيداً بالبيان المدكور مع أنه ليس مفيداً

الاجتهادية ونسب مالك أبو عبد الله بن أنس بن مالك بن جعفر بن عمرو بن الحرث بن غيثان  
عجسة قشاة نخبة بن خنيل عجمية مفهومة فثلاثة مفقودة فثلاثة نخبة ذكره ابن ماكولا  
الأصحى بفتح الباء نسبة إلى ذى أصبح لطن من حمير وهو من العرب خلقه في قریش في بني  
تيم بن تيم وهو مولى جانب لا مولى عنافة عند الجمهور وهو من بيوت المولود لأن الله عند  
العرب إذا جازا في النسب بذى يكون من ذب وابن ما كولا هو الأمير أبو نصر وحدث بالامام  
أمه ثلاث سنين وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على الأشهر بذى المروعة موضع  
من مساجد نبوك على ثمانية برد من المدينة ولا منافاة بينه وبين قول عياض في المشارق أنه  
مد في الدار والمولد والمنشأ لأن داره من أعمال المدينة وكانت وفاته على الأصح يوم الأحد  
لقيام اثنين وعشرين يوماً من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة وصلى عليه عبد الله بن محمد  
ابن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وكان يومئذ نوال على المدينة أشرفه ودفن  
باب بجمع وقبره مشهور وعليه قببة وبجانبه قبر لنافع قال الصنواي أن نافع أنارى أو مولى ابن  
عمر وانظر مناقب الامام وبقية الأئمة الأربعة في شرح الكبير فإن فيه العجب العجيب  
(ص) مبيناً ما به التقوى (ش) مبيناً اسم فاعل أمحال من ضمير وانضحه المسؤول أي سألتني  
وضع مختصر حال كوني مبيناً لهم فيه أقول الذي فيه التقوى من أقوال المذهب المذكور

بدل هو من جهة المسئول نعم المقيد بذلك وبعبارة المختصر في مناسب الاحتمال الثاني المشار له بنحوه وامامنا في الخ (قوله أو مخرج) أو مانعة خلق (قوله وهو الذي يقضي) أي الذي هو المشهور أو المخرج ثم هذا ظاهر في كذا كان عند راجح فقط أو مشهور فقط فلا يوجد الامر ان وكان ينسب. ناقص بقديم المشهور وكيف مسئلة (قوله ومنه ما عوشت) قد دل مشهور وقوله أو مخرج مخرج مقابل راجح وكذا لا يجوز الفتوى بخبر المشهور والراجح لا يجوز الحكم لا لعدم بهد في المسئلة ولا من مساو وان قيل ان الفتوى بخبر المثل وقيل بمقتضاه أحداه وهو ما جرى به العمل بوجه آخر في غير ذلك من المسئلة في بعض النوازل ويقدم على العمل بالضعيف (قوله سكن اسناد البيهقي الخ) هذا يدل على قراءته بسماها وادى الى ان شرائخه ان يكون اسم مفعول بصفة مختصة صري مؤوضا وعليه فيكون قوله ما بالفتوى متعينا بقوله مختصرا ولا في قوله لمعنى في (قوله كذا كذا) مما ينافيه الخ (أي فهو من اسناد الشيء الى نظيره) (قوله أو ما كثر له) هذا هو المشهور (قوله وقول ابن القاسم في المدرك) لم ير غير هذا الشرح كما أتت به بعض الشيوخ ولعل الاولى روايته ابن القاسم في المدرك وحاصل ما يستفاد من صحيح في باب الجرح عند قول المصنف رحمه الله الخ مع ما أوله بعض الشيوخ ان روايته ابن القاسم في المدرك مقدمة على رواية غيره فيها ورواية غيره انما هي في المدرك مقدمة على قول ابن القاسم في المدرك وتأتي في غيرها وقول مالك الذي رواه عنه ابن القاسم ولو في غير مدركه مقدم على قول ابن القاسم في غير هذا ما قوله فيها فهو مقدم على روايته عن الامام في غيرها (قوله بعد الاستحارة) أي (٣٩) والالهام نهار الا فقد يستغفرونهم انزل (قوله لصداقه) أي قوله بعد الاستحارة

أي لان البعدية نظير من منع بل هي حقيقة في الاتساع فذا اردت التعقيب فيؤدي بعبارة وان البعدية في كل شيء بحسبه والاجابة بالوضع اعلم تكون بعد مدة طويلة ويشهد لذلك ثم اعتذر لذوي الابواب الى آخر المطالبة فانه يقتضي تأخير المطالبة (قوله والافضل له) عطف بنفسه (قوله تركه) الا حسن تركها أي الاجابة (قوله بفتح الفاء وكسر هاء) أي وفتح الياء أي طلب الاختيار أي طلب صرف الهمة لما هو المختار عند الله والاولى (قوله على أصلها من الطلب) أي فالتسليم والتنازل للطلب

لا منها ما هو مشهور أو مخرج وهو الذي يقضي به ومنه ما عوشت وهو جرح لا يقتضي به وامامنا في مختصرا لكن اسناد البيهقي له من الاسناد المجازي كونه مبيها فانه والراجح ما قوى دليله وفي المشهور أقوال ما قوى دليله أو ما كثر له أو قول ابن القاسم في المدرك وعلى الاول يكون المشهور مخرج ادخل الراجح (ص) فأجبت سؤالهم بعد الاستحارة (ش) الفاء للسببية واجابته لسؤالهم ما يوضع جميع التباين ان تخرجت المطالبة عنه أو بان شروعه فيه ان تمت وبعد الاستحارة متعلق بأجبت واس فيه ما يؤيد ان الاجابة بالشرع اصدق مع الاحتمالين والمعنى ان لم يشرع في فعل ما سألوه فيه حتى يطلب من الله ان يختار له الاول به والافضل له من اجابة سؤاله أو تركه فلا استخارة بطلب الخيرة بفتح الخاء وكسر هاء فاستعمل على أصلها من اطلب وطلبها بصلاحتها وتمام الوارد في الصحيحين وغيرهما وان كان النبي سألوه خيرا فقد يكون غيره من الخبرات افضل وابشأ بالاشتغال أولى وأهم وقد يكون استخارة في أصل الفعل خوفا مما يعرض من الرياء والعظمة واستخارة في كفيته ووقته لاهية كافي منسكة ان الاستحارة في الطبع ليست في نفس الطبع لان الاستحارة لا يحصل لها في الواجب والمذكروه والحرام وانما سأل في انه يشتري أو يكتري وهن يرافق فلا تأوغيره انتهى وفي الاستحارة تسليم لاهي الله وخروج من التبدل وتكون بالجد والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام في جميع الامور ثم يقضى لما

الذي هو الاصل لا انما كذا انتهى هو خلاف الاصل (قوله وطلبها) مبني أو قوله بصلاحتها الخ خبر والتقدير وصحبها كائن انشرح بصلاحتها أو دعائها (قوله وان كان الذي سألوه خيرا) من ينطق بقوله طلب من الله ان يختار له الاولى به والافضل الخ على أن الواو والتعليل (قوله أولى) بمعنى افضل فقد تفنن في التعبير (قوله وقد يكون استخارة في أصل الفعل) الفرق بينه وبين ما قبله أن الذي قبل تردد نظره بين التأليف وغيره من الخبرات مستخيرا في الاولى منها غير خائف بطريق الرياء ساجدة وفي هذا تردد نظره بين التأليف وتركه غير ناظر الى جهة فعل من الخبرات خائفا بطريق الرياء ساجدة (قوله واستخارة في كفيته) أي كونه مختصرا كما سألوا أو مطولا (قوله ووقته) أي أو وقته (قوله كافي منسكة) تنظير في أن الاستحارة في أصل الفعل ليست هي اذ وان اختلف الحال فيما نحن فيه مع الخبيث فان الاستحارة فيما نحن فيه في الكيفية أو الوقت وفي الطبع في كونه يرافق فلا تأ (قوله ليست في نفس الطبع) أي في كونه ينجح أو لا ينجح أصلا (قوله لا يحمل لها في الواجب الخ) أي وانما تكون في المندوبات والمباحات وخلاصتها ان الاستحارة في المندوب اذا تعارض فيه أمران ثم ما يبدا به أو وقته من عليه لا في أصله لانه مطلوب أو في أصله خوف من عروض الرياء وأما المباح ففي أصله وهل يستخير في معين أو مطلق اختيار بعضهم الاول وظاهر الحديث لان فيه ان كتب نعم ان هذا الامر الخ واختار ابن عراق الثاني وقال سيدي عبد الوهاب الشعراني وهو أحسن وقد جرتاه فوجدناه صحيحا في تنبيهه على قوله في الواجب لا يؤخذ على إطلاقه فقد يكون في الواجب الخير كما يستحب الخير وفيما كان موسعا كالخبيث في هذا العام (قوله تسليم لاهي الله) واحدا لأمور لا واحد لأمور (قوله وخروج من التدبير) هو في حق المخلوق النظم في عواقب الأمور وهو المراد هنا وما في حق البارئ جل وعز فهو إيقاع الشيء على الوجه المحكم (قوله وتكون بالصلاة الخ)

أي بعد الصلاة وقبل الدعاء بعده كما أفاده القسطلاني (قوله في الأمور كلها) أي غير الواجب المحتم والمكروه والحرام على ما تقدم له  
والحاصل على ما ذكرنا سابقاً أنها تكون في المباح والمستحب خوفاً من حصول الرياء وإذا عارض فيه أمران أي ما يبدأ به أو يقتصر  
عليه وفي الواجب والخير والمستحب والخير وفيما كان موسماً كالطبخ في هذا العام وينال العموم العظيم والخصير (قوله كما يبدأنا  
الخ) التسمية في تحفظ حروفه وترتيب كلماته ونوع الزيادة والنقص منه والدرس له والمحافظة عليه (قوله في خير الدنيا والآخرة  
فيحتاج إلى قرع باب الملك ولا شيء لذلك أجمع ولا أجمع من الصلاة على الدعاء أن المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خير الدنيا والآخرة  
إذا هم أضافوا إذا هم ولم يقل عزم لأنه إذا تمكن الأمر عنده وقويت فيه عزيمته وأرادت فيه بصيرته إليه ميل وحسب فيشئ أن يخفى  
عنه وجه الإرشادية لغلبة ميله إليه ويحتمل أن يكون المراد بالهم العزم لأن الخاطر لا يثبت فلا يستقر إلا على ما يقصده التصميم  
على فعله والالتواستخارة في كل خاطر لا يستخار فيه لا يجب فيه فتصبر عليه أو قل ذكره ابن أبي جرة وقوله في خير جواب إذا المنصرفة  
معنى الشرط ولذا دخلت فيه الفاء (قوله من غير القرية) قال في شرح العباب كافي الشيخ خضر الشافعي وتبين حصولها  
بالدوافل يقتضي أهم الاتصاف بالفرض وهو الموافق للخبر والقياس حصولها به وقوله في الحديث من غير أن يفرضه مجهول على الأكمل  
شرح العباب (قوله ثم يقول اللهم إني أستخيرك الخ) أي بعد السلام كافي الشيخ خضر وكتب الشوري أي بعد الصلاة أو في أثناءها  
في السجود أو بعد التشهد انتهى (قوله أستخيرك) أي أطلب منك الخير ما ينسأ به المرء ويحتمل أن تكون الباء للاستعانة أو القسم  
وقيل الباء لتسبيبه وهو أولى (قوله وأستقدرك) أي أطلب منك أن تفعل لي على ذلك قدرة أو المراد بالتقدير التيسير (قوله بقدرتك)  
أي بسبب ذلك القادر الحقيقي ويحتمل كونها القسم مع الاستعطف وانتدال كافي (٣٧) رب عباد أعمت على شوري وقوله فأنك  
تقدر أي على كل شيء ممكن تعلقت

أنشرح صدره وحصل بما في الصحيحين عن جابر كان الرسول يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كما  
يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول  
اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فإنك تقدر ولا أقدر  
وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إني كنت أعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي  
وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجمله فأقدره لي ويسره لي ثم يركع لي فيه وإن كنت تعلم أن  
هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجمله فأصرفه عني  
واسرفني عنه وأقدر لي الخير حيث كان ثم أَرْضني بقوله ويسمي حاجته وروى ابن السني عن

به إرادتك (قوله وتعلم) أي كل شيء  
ممكن وغيره كشيء وشوري  
(قوله إن كنت تعلم الخ) فيه اشكال  
لأنه لا يجوز تعليق علمه تعالى وأجيب  
عن ذلك بأجوبة أحدها أن يقال  
الشد في متعلق العلم من جهة  
كونه خبيراً أو شراً أو أن المتكلم

مراده تفويض الأمر إلى الله تعالى أو أن بعضه إذا تعليل به فالاجوبة الثلاثة قال القليوبي معترضاً الأخير فيسه نظر لئلا إذا  
كانت بمعنى أن تكون طرفاً معدومة لا قدر وقدرته بالقاء مانع من ذلك لأن ما بعد الفاء لا يعمل في إقبالها إلا بعد افتأمل (قوله ومعاشي)  
بالشأن المحبة وفتح الميم حياتي أو ما يعاش فيه ذكره القسطلاني (قوله أو قال عاجل أمري الخ) أي بدل قوله في ديني ومعاشي وعاقبة  
أمري كإبدال عليه نصي بعض أنشراح ثم يجوز أن يراد بالأمور الحياة أي في حياتي العاجلة وحياتي الآتية أي الحياة الدنيوية  
والحياة الآخروية ويجوز أن يراد به أحوله الدنيوية وأحواله الآخروية وأعلم أن الصواب أن يقال في عاجل أمري الخ بزيادة  
في وكذا يقال فيما بعد كما هو الواقع في الرواية ويس من الجمع بين الحكمتين احتياطاً قال ابن حجر ومنه أو حذفه حسنة وهي أن  
كل ذكر جاء في بعض أنماظه شك من الراوي فيس الجميع بينها كلها الصحيحة لاينات بالوارد انتهى (قوله فأقدره لي) يضم الدال كما  
في القسطلاني وقال الشوري فأقدره لي يضم الدال وكسرهما أي أجعله مقدوراً لي وقيل معناه يسره لي فقوله بعد ويسره لي عطفه  
تفسير (قوله واسرفني عنه) حتى لا يبقى في قلبي بعد صرفه عني تعاقبه (قوله ثم أَرْضني به) بفتح الهمزة وعبارة أخرى قوله ثم أَرْضني  
به بالهمزة وفي رواية ثم رضني بالتضعيف والمعنى على كل أجمع لي راضياً به حتى لا أندم على طبعه ولا على وقوعه انتهى (قوله تنبيه)  
قال ابن حجر ينبغي أن تفتن الحقيقة بفعل غمها ولم أر من نبه عليها وهي أن الواو في المنعطفات التي بعد خبر على ما هو أدنى بعد خبر يعني  
أولاً أن المطلوب تيسره لا بد أن يكون كل من أحواله المذكورة من الدين والدنيا والعاجل والخير والمطلوب من صرفه  
يكفي فيه أن يكون بعض أحواله المذكورة مشروفاً في إبقاء الواو على حالها أي أم أنه لا يطلب صرفه إلا إذا كان جميع أحواله لا بعضها  
مشروفاً وليس مراداً كما هو ظاهر وقوله أو قل شك من الراوي خضر (قوله ويسمي حاجته) أي ينطق بها بعد الدعاء أو يستحضرها قلبه  
عند الدعاء أي فليست مع ما حاجته قسطلاني فيسعي ما عند قوله هذا الأثر وربما يشار من البخاري في باب الأدعية أن يقال  
ويسمي هو جابر فيكون في عاقل



(قوله وبأول الخ) انما يدل صرف اللفظ عن معناه المتبادر منه الى غيره وان أردت الصحيح منه فقط زدت بدليل بصيرته واجزا  
ومر ادنا بلفظ في قولنا انصرف لفظ الخ الظاهر وهو ما احتمل كلا من معنيين له مثله لا على الاخر أحدهما أظهر عند العقل من  
الاخر لكونه الموضوع له اول عبارة العرف للاستعمال فيه كلفظ أسد في رأيت اليوم أسدا في احتمل معنيين وهما الحيوان  
المفترس والرجل الشجاع لكنه ظاهر في الحيوان المفترس لانه المتعين له ولا صارف عنه واحتمل لرجل الشجاع لانه بل بدله لانه  
معنى يحجازى له ولا صارف له اليه ثم ان محمل على المعنى المرجوح معنى مؤ ولا والظاهر هو اللفظ المستعمل في أظهر معنييه والمؤول  
هو اللفظ المستعمل في المرجوح منهما (فابقيات) اذا كان معنى اسأويل ماذكر فكيف يطلقه المصنف على ابقاء اللفظ  
على ظاهره فالجواب ان ذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح كما ذكره الشنواني رحمه الله (قوله وهى التأويل) أى مدة  
التأويل واللفظ اسأويل هية والمراد بالمادة كفى لـ المحروف مع قطع النظر عن الحركات والسكان والتقديم وضمه (قوله  
ليندرج تأويلان) بقى تفسير ان قول بعضهم هى داخلية فى مادة أول من حيث المعنى (قوله فى فهم المراد منها) كذا قال الناصر  
قال فى لـ وانما قال الناصر فى فهم المراد منها لان الفهم انما يتعلق بالمعنى لا باللفظ (قوله وهى النوع) أى هـ النوع الذى هو  
الاختلاف شارحيه فى فهمها وقوله من الاختلاف أى هذا النوع الذى هو اختلاف شارحيه فى فهمها ومن لا يميز لان الاختلاف  
صادق عليه وعلى غيره تكلاف وقولان أو ان من بيانية (قوله انما هو فى جهات محسوسات) لا يحكى ان محسوسات أى مكان أى محمل  
الحمل أى ما يحتمل لفظ الكتاب عليه فصدوقه المعنى واضافة جهات (٣٩) الى ما بعد البيان أى جهات هى محامل

الكتاب (قوله فى آراء) جمع رأى  
(قوله فى الحسل) أى وليس فى آراء  
كائنة فى الحسل من طرفه العاين  
الحصر أو بدل أو فى معنى من وقوله  
على حكم متعلق بالحمل وقوله فتعد  
جواب الدنى أى وليس الاختلاف  
فى آراء فى الحسل على حكم من  
الاحكام يعقب ذلك الاختلاف  
المذكور عدوها أقوالا أى ليس  
ذلك بال لازم وقوله وان كان الواو  
للحال وأراد بالحكم المعنى فيشمل  
تفسير كفى العود (ثم قول) وقوله

المذهب كالفاتحة فى الصلاة تجزئ عن غيرها ولا يجوز غيرهما (ص) وبأول ان اختلاف  
شارحيه فى فهمها (ش) أى مشير الى هذا المختصر أيضا بمادة أول وهى التأويل يندرج فيه  
تأويلان وتأويلات الى اختلاف شارحيه فى الموضوع منها وان لم يصدوا لشرح سائرهما فى فهم  
المراد منها وهذا النوع من الاختلاف انما هو فى جهات محسوسات كالسكان وليس فى آراء فى الحسل  
على حكم من الاحكام فتعد أقوالا وان كان قد تكون التأويلات أقوالا فى المسئلة واختص  
شرح امدونه فى فهمها على ثلاث الاقوال فكل فهمها على قول كقوله وهل هو اعز على الوطاء  
أو مع الامساك تأويلان واختلاف وقد يكون أحدا تأويلات موافقا للمشهور وفيه قدمه ثم  
يعطف انما عليه كقوله كثيرا وتؤلى ايضا على خلافه وتؤلى ايضا على عدم الاكل ان  
قصده أولا كما سترى ذلك بحول الله وقوته فى كلامه ان شاء الله تعالى وقوله وليس فى آراء فى  
الحمل ظاهر لان المراد من هذا اللفظ بمجرد من غير ان يكون هناك خلاف خارجى لا يقتضى  
التخالف وردت على انما طى متعقب كما هو بسوطى الشرح الكبير (ص) وبالاختيار للمعنى

فتعد موطوف على اختلاف بحسب المعنى لان التقدير وليس هناك اختلاف فى آراء فى الحسل على حكم من الاحكام فتعد أقوالا وهى  
العبارة للباسطى واعترضها بت عما حمله ان الشيعون متى اختلفت عند اختلافهم أقوالا وظاهره كانت أقوالا خارجية أو لا فرد  
شارحا عليه بأنه لا بعد أقوالا الا ان كانت أقوالا خارجية ووجه كونها لا تعد أقوالا ان الشارح للفظ الامم انما يحتج على صحة  
مراده بقول ذلك الامام وبقرائن كلامه من عود ضمير وما أشبهه وغيره اشارح من أصحاب الأقوال انما يحتج بقوله بالكتاب والسنة  
أو بغير ذلك من أصول الشريعة فلم يقع بين اضر يقين توارده فلا ينبغي أن تجمع أقوالهم فى المسئلة ونما ينبغى أن يعد الكلام الذى  
شرحوه قولا واحدا والاختلاف انما هو فى تصور معناه (قوله ظاهر) أى صحيح (قوله لان المراد ان هذا اللفظ) أى لفظ تأويل (قوله  
من غير الخ) تفسير بقوله بمجرد أى من غير ملاحظة أن يكون هناك خلاف خارجى (قوله لا يقتضى التخالف) أى لا يقتضى أن هناك  
خلاف خارجيا أى لا يقتضى وجود أقوالا لم علمت منها ترجع قول واحد اختلفا فى تفسيره (قوله وودت الخ) بتقديم بيانه (قوله  
وبالاختيار للمعنى الخ) كان فى المسئلة نص اختار غيره أولا نص فيما جعل كلام المؤلف شاهدا لصورتين فى التعبير بالفعل مع أنه  
يعبر بالاسم فى الصورة الاولى كقوله فى الجهاد والظاهر انه مندوب وكقوله فى الجزية والظاهر آخرها حتى قال بعضهم اما ان يكون  
المؤلف سكنت عن اصطلاحه فى هذا الوقت أو أطلق الخلاف على ما يشمل هذه الصورة تغايبا (قلت) والظاهر انه فى هذين الموضعين  
ونحوهما خالف اصطلاحه امامه أو تخفيفا من النسخ كتعبيره بالفعل فيما فيه خلاف كقوله واختر فى الاخير خلاف الاكثر وغير  
ذلك محشى نت ثمن اللام الداخلة على اشيوخ المذكورين فى كلامه بمعنى الى داخله فى الحقيقة على مصدر محذوف متعلقة  
بشير والتقدير ومشيروا بمادة الاختيار الى اختيار أى الحسن

(قوله لكن ان كان) في العبارة استخدام حيث أطلق الاختيار أو لا امر اذ باللفظة ثم رجع الضمير لاعتبار حقيقة انه النفسانية وقوله بصيغة الفعل أي معبر عنه بصيغة الفعل كذا قيل وأقول لأجاجة بذلك لما تقدم ان الكلام لداخلة على المشايخ يعني الى دخلة على محذوف فيكون الضمير في كان عائدا على ذلك المحذوف هذا ما يقتضيه حل الشارح وضح أن نقول لكن ان كان الاختيار أي تلك المادة آتية بصيغة الفعل الخ (قوله بصيغة الفعل) أي الماضي اذ لم يستعمل الا ذلك (قوله لا اختياره هو) يتحمل أن يكون المصدر في الموضوعين مضافا للفاعل فيكون هو أو كيدا ويحتمل أن يكون مضافا له فيكون هو فاعلا (قوله بصيغة الاسم) أي اسم المفعول قيل خالف هذه القاعدة في قوله واختاره في الاسترخاء لاكثره في التخصي اختاره في القول الاقل ومع ذلك عبر بالفعل وأجيب بأنه أراد بالاكتر الكل (قوله وذلك لا اختياره من الخلاف) أي ثانيا وقديش بر بلاء الخلاف خارج المذهب كقوله والاطهر والاصح لاجل له لانه قول ابن المسيب واختاره بن رشد (قوله اربعي) منسوب لبيعة (قوله ابن بنت النعمي) والنعمي حقيقة أعما هو حده منسوب للنعمي بالبن (قوله لان) (٤٠) انشغل يدل على الحدوث أي بعد العدم في أصل الوضع وعلى التعبد شيئا

قسيما بآقرينة لأن هذا لا يكون الامن المضارع (قوله والوصف يدل على الثبوت) فيه نظولان الذي يدل على الثبوت الجسلة الاسمية والصفة المشبهة وأما اسم الفاعل والمفعول فهما المحدثون قطعا الا أن يريد كون المؤثر قابل انشغل بالاسم مع قطع النظر عن خصوص الوصف كذا ذكره في لئ فاذا علمت ذلك فالمناسب لشارح أن يقول والاسم يدل على الثبوت يدل لوصف وحاصله ان الاسمية تدل على الثبوت باصل الوضع وعلى الدوام بالقرينة (قوله ومناسبة كل لا تخفى) وذلك لانه لما كان ما اختاره في نفسه حادثا ناسب التعبير عنه بما يدل على ذلك ولما كان ما اختاره من الخلاف ثابتا قبل ناسب التعبير عنه بالاسم أي فالتعبير بالاسم بالنظر

لكن ان كان بصيغة الفعل وذلك لا اختياره هو في نفسه وان كان بصيغة الاسم وذلك لا اختياره من الخلاف (ش) أي ومشيير إعادة الاختيار الى اختيار أبي الحسن علي بن محمد الرضي المعروف بالنعمي بماء معجمه وهو ابن بنت النعمي لكن ان كان اختياره من عند نفسه لا من أقوال منصوصة لغيره فيشير الى ذلك بصيغة الفعل الماضي كالخيار وان كان اختياره من أقوال المنصوصة فيشير الى ذلك بصيغة الاسم نحو المختار كذا وانما جعل الفعل الاختيار الاشباح في أنفسهم والاسم لا اختيارهم من الخلاف المنصوص لان الفعل يدل على الحدوث والوصف يدل على الثبوت ومناسبة كل لا تخفى والنعمي المذكور زل مسفاقص ونفقة بابن محرز أبي الفضل ابن بنت خلدون وأبي الطيب وأبي اسحق اشونسي والسبوري وظهري أيامه وطارت فتاويه وكان فقهيا فاسلاد بنا في بعد أحبابه في زياسته أفر يقبه ونفقه به جماعة منهم الامام أبو عبد الله المازري وأبو الفضل الغوري والكلابي وله تعليق محاذي للمدونة سماه التبصرة حسن مقيد توفي رحمة الله سنة ثمان وسبعين وأربع مائة مصفاقص وقبره بها معروف ونقصه عن ذكره عباد الاختيار لانه أجروهم على ذلك (ص) وبالنرجع لابن يونس كذلك (ش) أي ومشيير إعادة الترجيع اترجيع ابن يونس لكن ان كان اختياره من عند نفسه فيشير اليه بصيغة الفعل الماضي كرجع وان كان من الخلاف المنصوص فيشير اليه بصيغة الاسم وهو لا يرجع وهذا معنى قوله كذلك وابن يونس هو الامام أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس قمي سقلى كان فقيها اماما عالما فاضيا حشد عن أبي الحسن الحاصري وصديق ابن افرضى وابن أبي العباس وكان ملازما للجهاد موصوفا بالجدوة توفي في عشر بقين من ربيع الاول سنة احدى وخمسين وأربع مائة وقيل في ربيع الاخير ويعبر عنه ابن عرفة بالصقلى (ص) وبالنظهور لابن رشد كذلك (ش) أي ومشيير إعادة الظهور الى تظهير ابن رشد

المختار لا الاختيار لانه حادث في الموضوعين (قوله صفاقص) ونسخته باصا الا أن الذي في انقساموسين آخره حاصل ما فيه أنها بفتح الصاد أوله ضم القاف والسين آخره هي بلد بقرية على البحر شربهم من الآبار (قوله وطارت فتاويه) أي وانتشرت فتاويه وقلت فتاويه الى البلاد فهو مجاز استعارة أو تجميد مجازا عقليا (قوله وبقي بعد أحبابه) أي أقرانه (قوله والكلابي) بالفتح وتخفيف اللام والعين المهملة نسبة الى كلاع قبيلة من حمير (قوله محاذي للمدونة) أي في التراجم والمعاني (قوله لانه أجروهم على ذلك) أي أكثرهم استعمالا لهذه المادة هذا ما يفيد ظاهرا العبارة الا ان عبارة الخطاب تفيد ان المعنى لانه أسروهم على الاختيار وان كان بغير لفظ الاختيار وسيا في فيحمل كذا م الشارح عليم الا أنه لا يظهر حيث تفسر التعبير بالاختيار الا أن يقال الشأن في ذلك التعبير عنده إعادة الاختير (قوله لكن ان كان اختياره) الاولى ترجيح (قوله صقلى) قال في لئ وجد عندى مانصه الصقلى بفتح الصاد والقاف وكسرهما ويجوز فتح الصاد وكسر القاف انتهى (قوله الحاصري) نسبة الى الحاصري على غير قياس كذا قاله بعض الشيوخ نسبة من حيث بيعها أو هملها (قوله بالجدوة) بكسر النون معناه الشجاعة والشدة كما في المصباح

يكن

لم يكن ان كان لما ظهر له أو رآه أو اختاره من نفسه فيشير إليه بصيغة الفعل الماضي كظهر  
وان كان من الأقوال خلافية فيشير له بصيغة الاسم وهو الاظهر وهذا معنى قوله كذلك وابن  
رشد هو الامام محمد بن أحمد بن رشد يكي بأبي الوليد قرطبي فقيه وقته وتفقه بقطار الاندلس  
والغرب المعروف بصحة النظر ووجود التأليف ودقة الفقه وكان اليه المفرع في المشكلات  
مات ليلة الاحد حادي عشر ذي القعدة سنة عشرين وخمسمائة ودفن بمقبرة العباس وصلى  
عليه ابيه أبو القاسم وكان الثناء عليه جيلا واستفجع عليه جليلا ومولده سنة خمسين  
وأربع مائة (ص) وباقول له مازري كذلك (ش) أي ومشير بعبارة القول لقول المازري لكن  
ان كان لما ظهر له أو رآه أو اختاره من رأي فيشير له بصيغة الفعل الماضي كقال وان كان من  
أقوال المذهب فيشير له بصيغة الاسم وهو لفظ المقول وهذا معنى قوله كذلك لكن لم يتفق  
للمؤلف إطلاق صيغة الفعل على معنى يرجح بل انما يريد بها مجرد سكاية كلام المازري وان ترجح  
ان كان فافهم مما اشتمل عليه لا من لفظ قال تأمل وأما صيغة الاسم فسلم المازري هو  
الامام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التيمي المازري يعرف بالامام أصله من مازرة بفتح الزاي  
وكسر هاء مدينية في جزيرة صقلية نزل المهدية امام بلاد افرقية وما وراءها من المغرب ويحكى  
انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أحق ما دعوتني به فقل له وسع الله صدرك  
للقبيل وكان آخر المشتغلين بافرقية بجمع تحقيق العلم وربنية الاجتهاد ودقة النظر وكان يفرع اليه  
في افتقار في الطب كما يفرع اليه في افتقار في الفقه ويوحى ان سبب اشتغاله في الطب أنه  
مرض فكان يطبه هو وي فقال له اليهودي ياسيدي مثلي يطب مثلكم وأي قرية أجدها  
أقرب مما في ديني مثل ان أقفدكم فبئس قد اشغل بالطب ومن أخذ عنه بالاجازة اقاضي عياض  
فوفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف منه على الثمانين ويقو لنا فيما تقدم عبارة ان ظهور  
أو ان ترجح أو لا اختيار ين دفع ما قيل ان التقسيم الى اسم وفعل لا يصح منساقا المقسم لكونه  
اسما فقط وتخصيصه الشيوخ بهذه اللفاظ مجرد اصطلاح قصد التمييز لأن من نسب اليه  
بعضها يرجح بغيره اذ كثيرا ما يشير بانظروا لقول ابن رشد الاصح يعلم ذلك بتفصيح مسائلهم  
وليعلم ان المراد متى ذكر ذلك فهو اشارة الى ان ترجح لا ان المراد متى رجح بعضهم شيئا أشار اليه  
حتى يعترض بوجود ترجيحات كثيرة ليس لها في ترجيحها ولم يذكرهم المؤلف على ترتيبهم في الوجود  
وأقدمهم ابن يوسف الصقلي بفتح المهملة ثم للذهبي ثم ابن رشد ثم المازري واختار عدد الاربعة

( ٦ - خرمي أول ) كافي المختار أي فانه مكسورة ( قوله من بعدك ) أي بخصوص الظهور أو الترجيح أو القول أو الاختيار ثم لا يخفى أن هذا يخالف ظاهر ما تقدم له في النظمي حيث قال لأنه أجرؤهم على ذلك وعبارة الخطاب أحسن ونصه وخصهم بالتحسين لكونه تصرفهم في الاختيار وبأنه أبا النعمان لأنه أجرؤهم على ذلك ولذلك خصه بمادة الاختيار وخص ابن يونس بالترجيح لأن أكثر اجتهاده في الميل مع بعض أقوال من سبعة وما يختار لنفسه قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتقاده كثير اعني ظاهر الروايات فيقول يأتي على رواية كذا وكذا وظاهره في سماع كذا وكذا وخص المازري بالقول لأنه لم يفت قويت عارضته في العاوم وانصرف فيما انصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه انتهى وبعبارة أخرى غاذر هؤلاء الأربع لأنه لم يقع لاحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب في تحرير المذهب وتذييره وترتيبه ( قوله بفتح المهملة ) نظام أنه يجوز ثلاثه أو جه



(قوله الذين هم الخ) صفة للخالق، الأربعة والأشعة الأربعة والاربعون ما كان ما عليه الخلق، الأربعة هو ما عليه الأربعة الأربعة عدوا كما أنهم هم فلذلك جعلوا أركاناً وبه لا أكثر أي فهو الأربعة أركان مذهب مالك فذلك خصه به وحده لما كان هو الأربعة لقوة قصر فهم أركان المذهب كما أن الأربعة أركان الدين خصهم بالذكر (قوله بنظام الدين) أي لاستقامته الدين أي ليس هم الذين من حيث استقامته (قوله فذلك) أي قولني خلاف فالمشار له متقدم معنى فنقدر (قوله لا اختلاف الخ) أي في غير من تقدم ذكره جوف غير من يأتي ويشير لمن تقدم بمسابق وليس يأتي بصحح أو استحسان فلا اعتراض (قوله نعم شرطه قدر) حذف شرط وهو مهمل لا لئلا يدخل اللفاء في جوابه وفعله وهو وجد لئلا له المعمول وهو حيث عليه لأن المعمول لا بد له من عامل يعمل فيه (قوله أي مهم ما وجد شيء) أي مهم ما وجد شيء في المكان يراد به العبارة التي من أجزائها خلاف كقولهم وفي سكره الرابطة أو تقع خلاف ويراد بها شيء معنى تلك العبارة (قوله خبره محمد زوف) أي غالباً التقدير كره محروفي وجوب غسل الميت لي أن قل خلاف (قوله ولو نصبه الخ) فإن قلت عكس أب يتصب ويراد به إفظه وانقول بنصب المفرد إذا أراد به إفظه ولا يراد به معناه الموهوم قلت يقتضي أنه يتركه منصوصاً بما مع أنه انما يتركه هم فوقه (قوله كقولهم اعتد به عند مالك) أدخلت المكاف وقوله ونصرفه قبل الجرح على الإجارة عند مالك لا ابن أبي عمير فقبل قد شهر كل من هذين القولين فالجواب أن مراده بقوله (ع) للاختلاف في الشهير وتساوي المشهور وفي الرتبة (قوله لا التعل على المكان قبل كما

هنا) أي على هذا الوجه وهو إجراء الظرف مجرى كلمة اشترط (قوله وهو عجيب) أي أمر يتعجب منه (قوله وكل مكان) أي وكل عبارة ذكرت في خلالها لفظ خلاف وإلى ذلك أشار الفقيه في الخاصية حيث قل وجبت مبتدأ وان كانت من الظروف اللازمة التي لا تصرف نظر إلى المعنى المرادف لا اللفظ والمعنى المرادف كل موضع قلت فيه خلاف وقوله فذلك خبر المبتدأ وانما تدخل في خبر المبتدأ إذا كان عام وهذا الاعراب يجري في قوله وحيث ذكرت قولين الخ انتهى (قوله وزعم الانحطش) أقول ويصح إرادة زمان أيضاً والظاهر أنه أراد بالزعم مجرد القول

كان لفظاء الأربعة والأشعة الأربعة والاربعون ما كان ما عليه الخلق، الأربعة هو ما عليه الأربعة الأربعة عدوا كما أنهم هم فلذلك جعلوا أركاناً وبه لا أكثر أي فهو الأربعة أركان مذهب مالك فذلك خصه به وحده لما كان هو الأربعة لقوة قصر فهم أركان المذهب كما أن الأربعة أركان الدين خصهم بالذكر (قوله بنظام الدين) أي لاستقامته الدين أي ليس هم الذين من حيث استقامته (قوله فذلك) أي قولني خلاف فالمشار له متقدم معنى فنقدر (قوله لا اختلاف الخ) أي في غير من تقدم ذكره جوف غير من يأتي ويشير لمن تقدم بمسابق وليس يأتي بصحح أو استحسان فلا اعتراض (قوله نعم شرطه قدر) حذف شرط وهو مهمل لا لئلا يدخل اللفاء في جوابه وفعله وهو وجد لئلا له المعمول وهو حيث عليه لأن المعمول لا بد له من عامل يعمل فيه (قوله أي مهم ما وجد شيء) أي مهم ما وجد شيء في المكان يراد به العبارة التي من أجزائها خلاف كقولهم وفي سكره الرابطة أو تقع خلاف ويراد بها شيء معنى تلك العبارة (قوله خبره محمد زوف) أي غالباً التقدير كره محروفي وجوب غسل الميت لي أن قل خلاف (قوله ولو نصبه الخ) فإن قلت عكس أب يتصب ويراد به إفظه وانقول بنصب المفرد إذا أراد به إفظه ولا يراد به معناه الموهوم قلت يقتضي أنه يتركه منصوصاً بما مع أنه انما يتركه هم فوقه (قوله كقولهم اعتد به عند مالك) أدخلت المكاف وقوله ونصرفه قبل الجرح على الإجارة عند مالك لا ابن أبي عمير فقبل قد شهر كل من هذين القولين فالجواب أن مراده بقوله (ع) للاختلاف في الشهير وتساوي المشهور وفي الرتبة (قوله لا التعل على المكان قبل كما

بمثابة قوله وقال الانحطش ولم يرد به أنه كذب (قوله فانه يقتصر على ما شهره أعلاههم) غير ظاهر ان قد تقي أنه لم يتساو المشهورون مكان في الرتبة ولم يقتصر على الأعلى كقولهم في الذكاة وشهر أيضاً الاكتفاء بنصف الحلقوم ولودجين قوله في الظاهر وشهر أيضاً القطع بالنسيان إلا أن يبنى كلامه على الغالب (قوله فذلك) اسم الإشارة راجع للقولين أو الأقوال (قوله في القوع الخ) الفرع هو الحكم الشرعي المتعلق بكيفية العمل فكيفية أو غير قاي كالزوم كقول الناصر الملق في أو أراد بالحكم النسبة التامة وهي الوقوع واللاقوع أعني وقوع ثبوت المحمول انتهى هو كيفية العمل للموضوع كقولنا النسبة واجبة والحكم هو وقوع ثبوت الوجوب الذي هو كيفية اشية التي هي العمل وقولنا النسبة في الأداة غير واجبة الحكم فيه هو انتفاء ثبوت الوجوب الذي هو كيفية عن النسبة فمضى تعلق الحكم الذي هو وقوع النسبة التامة أنه وقع ثبوت تلك الكيفية لذلك العمل أو لم يقع وهذا ما أودعه بعضهم في يضح أن نقول الحكم هو ثبوت الوجوب الذي هو كيفية العمل الخ وأراد بشرعي لما خوذ من الشرع المبعوث به النبي عليه السلام والاحكامية تشمل الأخذ من صريحه بان يصرح بالنسبة والاختلاف لا استنباط منه فان قلت وهل تخص الكيفية بالاحكام الخمسة الوجوب والنهي والتدب والاباحة والكره أو النسبة تزيد المحرم والفساد ولا فائ لا تختص بذلك أشهرها المصرب في قولك الصبي يضرب على اتصاله عند بلوغ العشر والمنع في قولك الرق مانع من الارث وغير ذلك أفاد ذلك كما في (قوله أي وكل مكان) فيه إشارة إلى ما تقدم من أن حيث في معنى مبتدأ

(قوله قولين) أي لفظ قولين أو لفظ أقوال وقوله وهو الخ إشارة إلى ما كتبه بعضهم فقال فان قلت لم قال أولا وحيث قلت خلاف فقبر بالقول ورفع لفظ خلاف وقال ثانيا وحيث ذكرت قولين أو أقوالا فغير بالذ كرو نصب قولين أو أقوالا قلت لما كان ذكره الأقوال أعم من أن يتلفظ بها أو يقول مثلا وهل كذا أو كذا ثانياها كذا وأرباعها كذا لم يصلح الرفع على الحكاية ولا القول لما نسب لذلك فقول وحيث قلت أقوال بطرح ما لم يتلفظ به بصيغة القول كثنائها وأرباعها بخلاف فان حكايته بعد القول لا يخرج معنى يريد إدخاله فان قلت لا يطر ذلك إلا في الأقوال لا القولين قلت بل هو جار في القولين أيضا كقوله في باب الرهن ورجع صاحبه بقيمة أو بما أدى من غنمه نقلت عليهم ما وخلصته انما حل به الشارح هو عين ذلك الذي كتبه البعض بان يلاحظ انه عميم في قول المصنف وحيث ذكرت قولين أي كان بهذه المادة أو غيرهما والتخصيص بمادة القول في قول الشارح وكل مكان ذكر كذا الخ (قوله وعلم مما قرأنا الخ) أي بطريق التصريح في الجمع والقياس في المتن أي فيما كان بغير مادة القول (قوله وفي كلام الناصر اللقاني هنا نظر) لاجابة لذكره لانه يستدعي طولا (قوله ومثله في كلام المؤلف) هذا الاعتراض أشار له الناصر حيث قال والله غير برحمانية وهي كونه راجعا أظهر لانه يفيد أن المصنف يقتصر على رجائية الراجح الذي يقابله ضعيف وعلى ما كان أرجح من غيره والتعبير بالرجحية كما قال المصنف يقتضي أنه لا يقصر على ما كان أرجح من غيره وأما ما كان راجحا ومقابله ضعيف لا يقتصر عليه ويقتضي عدم التعيين بالقولين أو الأقوال حيث انتفى الرجحية عنهما أو عن أحدهما ولا يكون التعبير بالقولين أو الأقوال إلا إذا رجع كل منهما أو تساوى وليس كذلك ركان التعبير بأظهر المشعر يظهر وتعبير المصنف مع خروج هذه الصورة عنه أعني ما إذا انفرد أحد الجانبين بالراجح وخلا الآخر نظرا إلى أن أرجح خرج بواسطة النسبة عن التفضيل وصار مصدرا لا على الحدث ويكون المعنى وحيث ذكرت قولين أو أقوالا فذلك لكونهما لم يتعلق بواحد رجائية أصلا أو ما لو تعلق بكل واحد رجائية وتساوى به بخلافه تان صورتان وأما ما يتعلق بواحد رجائية دون الآخر يقتصر عليه وكذلك ما يتعلق بواحد رجحية دون الآخر خلاصة ما في المقام أن الاسم إذا دخلت عليه ياء النسبة صار مصدرا لا على الحدث ولا فرق بين المشتق كارجح لانه أفعل (٤٣) تفضيل أو لا كزوج فقول زوجية ومنه قول المؤلف إذا تنازع في الزوجية أي في كون أحد هما زوجا والآخر أملا كأن المصدر إذا زيد عليه ياء النسب صار صفة واحترز بقوله منصوصة مما إذا ظهر له ترجيح أحد الأقوال ولم يرد ذلك منصوصة لانه لا يرجح ما ظهر له نورعامة رجحه الله تعالى ليس بجارحه غيره واضنى هذا المختصر عن أن يجعل فيه ما يدل على ترجيحه بخصوصه بخلاف التوضيح فانه يشير فيه إلى ما ظهر له \* (تمه) \* حكى القرافي الإجماع على تغيير المقلدين قولنا أمه إذا لم يظهر له ترجيح أحد هما أي يختار قول لا يفتى به لانه يجمع بينهما وإذا أفتى بأحد القولين في نازلة ثم حصلت نازلة أخرى مماثلة لتلك فله أن يفتى فيما قول الآخر مع أن النازلة مماثلة وإذا أفتى بأحد القولين اشترط بعضهم أن لا يفتى في غيرهما فاقية تشديد والاضفاء بما فيه تخفيف ونقله الإجماع طريقه ونحو ما ذكر قول ابن عاري ويحمل المستفتى على معين من الأقوال المتساوية جرى العمل وقيل انه يتركه القائلين أو الأقوال وهو يقبل أيهم أحب قال بعضهم وينبغي أن يستأنف ذلك باختلاف الأحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة من ليس كذلك قول وهو ناظر هو عندى وقال القرافي في كتاب الأحكام للعلامة أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد تجزئه عن الترجيح ولا يجوز العمل ولا الفتوى ولا الحكم بالضعيف (فائدة) \* قول عجم في الفتاوى في موضع وإذا حكم الحاكم بالقول الضعيف فلا ينقض حكمه ما لم يشد ضعفه كالحكم بشفعة الجار ومثل مضي حكمه بالنقل الضعيف حيث لم يول على الحكم غير الضعيف كما هو الواقع في قضية مصر وأجاب الاجهوري في موضع آخر بقوله ليس لقاضي زماننا الحكم بالقول الضعيف ولا ينفذ حكمه به ولو علمه وقضاه فان حكم به حكمه باطل لانه اعانق على الحكم بما يجب العمل به والله أعلم انتهى وحاصله أنه إذا كانت توابته انما هي على ما يجب العمل به وهو الرجح أو المشهور وحكم بالقول الضعيف فله ينقض حكمه وان كانت توابته انما هي على العمل بما يقضي به رأيه فلا يجوز له الحكم بالضعيف إذا وقع ونزل به لا ينقض حكمه ويجوز تقليد مذهب الغير في بعض التنازلات ولو بعد الوقوع وهو مقدم على العمل بالضعيف وإذا لم يجد نصا في نازلته ف يرجع لمذهب أبي حنيفة لان مسائل الخلاف التي بين مالك وأبي حنيفة اثنتان وثلاثون مسألة فقط كذا أفتى بعض المتأخرين وفيه نظر بل ظاهر كلام القرافي أنه يتفصل في تلك النازلة لمذهب الشافعي لانه لا يبيد الإمام وقد كان جده عجم إذا سئل في مسألة ولم يرفها نصا يقول للسائل ذهب للشافعي يكتب ثلاث وأتني بالسؤال أكتب لك جوابي كذلك (قوله واعتبر الخ) معنى اعتباره أنه كاشئ المصنف به فإلا لا يرجح به المصنف ويعمل به ويقتي به كالمعصية به فان قيل قد صرح به المصنف في بعض المواضع قلت ان نصيحه به في بعض المواضع لشكته كشيبه غيره به أو فبؤيد كرها (قوله من المفاهيم)

مكان من هذا المختصر ذكرت فيه قولين أو أقوالا وهل كذا وكذا وثالثها كذا وأرباعها كذا وذلك لعدم اطلاعي في الفرع الذي ذكرت فيه ذلك على من رجع أحدهما أو أحدها على الآخر وعلم مما قرأنا لانه لا فرق في القولين أو الأقوال بين التلفظ بصيغة القول أم لا وفي كلام الناصر اللقاني هنا نظر ومثله في كلام المؤلف نظره في شعر حسا الكبير (ص) واعتبر من المفاهيم مفهوم

حال من مفهوم الشرط مقدم أي حال كون مفهوم الشرط بعض المفاهيم ولم يظهر نكتة المفهوم لا يزال الاحتجاج من لا يثبت  
 مستفاد من قوله فقط أو ظرف لغو متعلق باعتباره في ك (قوله جمع مفهوم) أي على غير قياس إذا التماس في وزن دعول أب لا يجمع  
 جمع تكسير استغناء عن تكسيه بجمعه جمع فصيح أن كان صفة مذكرة عاقل كعقوب في معتق لا بأب كان صفة مؤنث عاقل أو صفة  
 مالا يعقل كما هنا فالألف والتاء كعقوبات جمع معتقة وكفهوت جمع مفهوم وشدة من تكسير هذا النوع مباسير وملاعين ومكاسير  
 أشار له ابن جرير (قوله مادل عليه اللفظ) أي معنى دل عليه اللفظ حاله كون ذلك المعنى مظهر وفيه شغل السطوح وأراد بانطق اللفظ  
 وأراد بعله نفس المانوظات قلبت من تفريرك أن اللفظ محل الأمر من المعنى والتمظهر لا يصح ذلك قلب صيغة اللفظ للمعنى بمعنى  
 دلالة اللفظ على ذلك المعنى وعجبة اللفظ للتدليح معنى المطلق فثابه أي المطلق الساقط في قوله تعالى فلا تفلنهما أف وهو مظهر وف  
 في أف من نظرية المدلول في ادال والمطوق كيطوق على استأفيف يطق على حرمة (قوله لا في من انطق) أي مع دل عليه اللفظ  
 حاله كون ذلك المعنى في محل السكوت لافي محل انطق كما ضرب في ولا تفلنهما أف وهو من تفرير المدلول في الدال السكوت بتأمله  
 انطق ومحل السكوت لفظ اضرب في ولا تفلنهما أف وهو بتأمله على انطق مذي هو لفظ أف والحاصل أن من انطق أف ومحل  
 السكوت تضرب (قوله لم يدل عليه الخ) تفسير قوله لافي محل انطق أي لم يدل على انطق وعمل انطق واعمال عليه جمع السكوت (قوله أن  
 يكون حكم المفهوم) الأولى أن يقول هو المفهوم الموافق للمطوق في المحل (قوله وهو قسمان) أي ذو معنى (قوله في الخطاب)  
 فحوى الكلام يعلم بطريق القطع وما كان (قوله) ذلك المفهوم يعرفه من القطع معنى بذلك ولولا الإشارة كما قلنا كان أحسن لأن

الشرط فقط (ش) ادفاهم جمع مفهوم وهو مادل عليه المطلق لافي محل انطق أي لم يدل عليه  
 عنطوقه وهو قسمان مفهوم هو فقه ومفهوم مخالفة فهو موافقه أن يكون حكم المفهوم  
 موافقا لحكم المنطوق وهو قسمان فحوى الخطاب ومحل الخطاب ففحوى الخطاب أن يكون  
 المفهوم أولى بالحكم من المنطوق كتحريم ضرب الوالد الذي الدال عليه نظر اللفظ معنى قوله تعالى  
 ولا تفلنهما أف فهو أولى من تحريم التأفيف المنطوق به لأن الضرب أشد منه في الإذابة  
 والمعتوق ومحل الخطاب أن يكون المفهوم مساويا لحكم المنطوق كتحريم إحراق مال اليتيم  
 الدال عليه نظرا للمعنى قوله تعالى أن الذين يأكلون أموال اليتيم ظلما لنار الجحيم مساو  
 للإحراق في أنلافه على اليتيم ومفهوم مخالفة أن يكون حكم المفهوم مخالفا لحكم المنطوق وهو  
 عشرة أنواع كما قلنا القرافي مفهوم الصفة فهو في انعم السائمة لأن كاهر مفهوم الصلة نحو أعط  
 المسائل لحاجته ومفهوم الشرط نحو من أظهر همت حالته ومفهوم الاستثناء نحو قام يقوم إلا  
 زيدا ومفهوم الغاية نحو أتموا الصيام إلى الليل ومفهوم الحصر نحو أهلك الله ومفهوم الزمان  
 نحو سافرت يوم الجمعة ومفهوم المكان نحو جلست أمامه زيد ومفهوم العدد نحو فاحلدهم ثمانين

الدلالة لا يوصف بها المنطوق (قوله كتحريم الخ) الأولى كضرب والده  
 المفهوم (قوله نظرا للمعنى) أي  
 المحجب للحكم وهو الأيداء في الآية  
 المذكورة (قوله قوله تعالى) فاعل  
 بالادال (قوله المنطوق) صفة تحريم  
 المناسب أن يقول كضرب الوالد  
 فهو أولى من التأفيف المنطوق في  
 التحريم وخلاصته أن المنطوق  
 يطلق على كل من التأفيف وتحريمه  
 والمفهوم يطلق على كل من اضرب  
 وتحريمه والمناسب أن يقول  
 أن يكون المفهوم أولى بالحكم من

المنطوق فالضرب أولى بالتحريم من التأفيف (قوله ولحن الخطاب) لحن الكلام في الأصل معناه راصطح على أن لحن جادة  
 الخطاب هو أن يكون المفهوم مساويا للمنطوق في الحكم (قوله أن يكون المفهوم مساويا الخ) الأولى أن يقول أن يكون المفهوم مساويا  
 للمنطوق في الحكم (قوله كتحريم) الأولى كإحراق (قوله نظرا للمعنى) الذي هو الألف (قوله قوله تعالى) دال بالادال (قوله أن الذين  
 يأكلون الخ) لا يخفى أن الذين يأكلون على ما قلنا محل النطق والمظروف فيه الأكل الذي هو المنطوق والمفهوم الإحراق وهو مظهر وف  
 في يحرقون الذي هو محل السكوت (قوله في أنلافه على اليتيم) أي في حرمة أنلافه على اليتيم (قوله أن يكون حكم المفهوم مخالفا الخ)  
 الأولى أن يقول أن يكون المفهوم مخالفا للمنطوق في الحكم (قوله في انعم السائمة الخ) أي فإن مفهومه أن المعطوفة والعاملة لا ركاة  
 قيم ما وكان حقه أن يعمل به لكن عارضه عند دليل آخر دال عنطوقه على وجوب الركاة فيهما وهو في الأربعين شاة شاة وهو يقدم  
 على المفهوم في ك أن لا ومن البين أنه يستثنى مما ذكره مفهوم الوصف الكائن بالتعريفات فانها فصول أو خواص تؤثر بها الدخول  
 والاختراع (قوله لحاجته) مفهومه إذا لم يكن محتاجا فلا تعطه (قوله من تظهر) مفهومه إذا لم تظهر لا تصح حالته (قوله قام يقوم  
 إلا زيدا) منطوقه قيام غير زيد ومفهومه نفي القيام عن زيد إلا أنه مفهوم قوي (قوله فاحلدهم الصيام إلى الليل) أي غاية الأعيام  
 الليل أي دعو له ففهمه لا أعيام بعد دخوله (قوله أتموا الصيام) مفهومه نفي الصيام عن غيره ثم لا يخفى أن  
 الحصر إثبات الحكم لم يذكر ونفيه بعداده فغايه يكون إضافة مفهوم للحصر من إضافة الجزء للكل فلا يكون من المفهوم ويوجب  
 بأن المعنى مفهوم اللفظ في مقام الحصر (قوله سافرت يوم الجمعة) مفهومه نفي السفر في خلافه (قوله ثمانين) أي لا أقل ولا أكثر

(قوله وهو تعليق الحكم) أي مفهوم اللقب أمر دل عليه تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات لأن المفهوم ليس نفس التعليق وأمراد باللقب عند الأصوليين يشمل أقسام العلم الثلاثة عند النحويين نحو أعط محمد أو أبا بكر أو زين العابدين ويشمل أيضا اسم الجنس الأفراد كرجل وماء والجمعي ككثير وكلام كذا وكذا (قوله وهي) أي مفاهيم المخالفة جهة عند مالمث وبتابعة من العلماء وغيرهم كأبي حنيفة يسكن كل المفاهيم أي مفاهيم المخالفة وإن قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلا مري آخر كفي استقاء الزكاة عن المعلوفة قال الأصل عدم الزكاة وردت في الساقطة فثبتت المعلوفة على الأصل (قوله فقال به الدقاق) أي من الشافعية وقوله وابن خويزمندان من المالكية في التاموس بضمطاء وكسر زاي وفتح الميم وسكون النون والله أعلم أبي بكر المالكي الأصولي اه وفي هج بفتح الميم وكسرها وقد تبدل باء مكسورة وباء مجام الحرف الأخير وهي الدال وأما الأولى ففيها لغتان الإجماع والإهمال اه (قوله إلا أنه قائل) أي لا يملك كرهه إلا في مواضع ثلاثة (قوله لا يأتي معه اختصار) أي لا يأتي مع مراعاة اختصار دون عدم مراعاة أي لا يلو صرح به كان الاختصار موجودا فلا اختصار موجد واعتبره أم لا (قوله وقيل فيه) أي في مفهوم الحصر وهو قليل أيضا فلا يأتى معه اختصار (قوله فنفق عليه) أي على حقيقته (قوله وهو معتبر عندنا الخ) (٤٥) لعدم معنى الاعتبار (قوله إذ غير المميز الخ) علة لقوله معتبر عنده لكن قصبت

جملته ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات نحو في الغنم الر كاه وهي حجة عند مالمث وبتابعة من العلماء لا مفهوم اللقب فقال به الدقاق وابن خويزمندان وبعض الخنابلة وأما خص مفهوم الشرط لأنه أقوا إذا يقول به بعض من لا يقول بغيره إلا الغاية فبه يقول به بعض من لا يقول بمفهوم الشرط إلا أنه قليل لا يأتى معه اختصار فالدال تركه بل جعل بعضهم غاية من المنطوق وفي رتبة الغاية مفهوم الحصر وقيل فيه أنه منطوق ومفهوم الموافقة فتفق عليه وهو معتبر عنده كقوله في باب الحجر وللولي رد تصرف بغير المميز أخرى فعلى أنه من باب النص أو القياس الجلي فلا إشكال وإن قلنا أنه من المفهومات فهو أخرى من مفهوم الشرط فكانه اعتبره في نفس ما نحن بصدده فكانه يقول إذا عتبرت مفهوم الشرط فأخرى مفهوم الموافقة وعلى قياس ما قلناه ابن غازي في مفهوم الموافقة أنه في مفهوم الغاية والحصر انهما معتبران لأنهما أعلى من مفهوم الشرط وكل من قال بالشرط قال بهما والخلاف فيهما ضعيف من الخلاف في غيرهما فكانه قال اعتبر مفهوم الشرط وما هو أعلى منه ومن تتبع كلامه ظهر له أنه يعتبر هذين المفهومين لزوما فمفهوم الغاية كقوله والمبتوتة حتى يولج بالغ وكقوله في حجر الجنون محجور عليه لا فاقته وكقوله أي حفظ ماله ذي الأب ومفهوم الحصر كقوله أغا يجب القسم للزوجات في المبيت لأن ما هو حصص القسم في الزوجات وكقوله في باب الحجر وأما يحكم في الرشد وضده الخ القصة (ص) وأشير بصحح أو استحسن لي أن شيخ غير الذين قدمتهم صحح هذا أو استظهره (ش) لما عاين الأشياخ الأربعة وما صطلح عليه في الدلالة على محنتهم ولم يسعه ترك التنبية على ما صححه غيرهم من الأقوال أو استحسنه منها

وعلى هذا فاللفظ مجاز مرسل من طلاق الإخص على الإعمق وعلاقة الخصوص (قوله أو القياس الجلي) القياس الجلي ما قطع فيه بشي افتراق والعلاقة في ولا تقل لهما أف الأيدى وفي اب الذين يأكلون الاتلاف (قوله فلا إشكال) أي لأن كلامنا في المفاهيم لا في النص ولا في القياس (قوله في نفس الخ) بقطة نفس تأكيده (قوله بصدد) الصدد بفتحين القرب (قوله فهو أخرى الخ) أي أن قلنا بدخوله في المفاهيم فإن خصصناها بالمخالفة فلا يرد كما أفاده بعض الشراح (قوله وعلى قياس ما قلناه ابن غازي) أي من كونه اعتبار مفهوم الموافقة (قوله ومن تتبع الخ) وفي بعض الحواشي أنه يعتبر مفهوم الشرط لزوما وغيره جوارا يظهر ذلك بأمثلة كلامه (قوله والمبتوتة الخ) أي وتحرم المبتوتة حتى يولج بالغ مفهومه لا حرمة بعد الإلاج (قوله وكقوله في الحجر الخ) مفهومه لا حجر على الجنون بعد الإفاقه وقس (قوله للزوجات) أي لا للسراري والأولى أن يريد في قول في الزوجات وفي المبيت أي لا للسراري ولا السكوة والنفقة (قوله وأما يحكم في الرشد وضده القصة) مفهومه لا حكم في ذلك غير القصة (قوله وأشير بصحح أو استحسن) أي في حكم (قوله صحح هذا الخ) أشار بهذا إلى الحكم المقدر أي بقوله أي في حكم (قوله أو استظهره) أي عده ظاهرا أي ظهه ظاهرا أو ألقاه ظاهرا (قوله أو استحسنه الخ) الاتيان بأو باعتبار إعرابه الصادرة من هؤلاء الأشياخ والأقاصي واحد ولا يخفى أن ما ذكر ليس نظير ما يشير إليه بالاهم في اصطلاح الأشياخ الأربعة المتقدمه وأما قلنا ليس نظير الخ لا يشير به إلى المسادين لما استحسنه من الأقوال أو من نفسه

التعابير بفتح ثمانية التعابير بالاسم  
فحيث تقدم ويظهر باستحسن اذا كان  
في المسئلة قوله واستفتح خلافه او  
لم يكن قول أصلا وظهور له شيء في  
المسئلة من قلنا فتفسره فيكون  
التعابير بالاستحسنان شبيها بالانه تعبير  
بافضل وانما كان هذا أقرب لانه  
أبعد من التكرار فان قلت ههنا  
عكس قلت وجه مقالته كما أفاده بعض  
ان التصحيح استلزم وجود مصحح  
قابل للتصحيح والاستحسنان يتبادر  
عنه صدق باعتبار حسن سواء كان  
مضرا أو منشأ فإريد الشان للتمييز  
(قوله مع أحكام القول فيه)

أو بما ظهر له من تلقاء نفسه أخبرهنا أنه يشير إلى مختار غير لاربعة بجميع أو استحسن معنى  
للمفعول لأن رد تعيين ذلك الفعل ولذا قال شيئا متكبيرا وغالما يستعمل مع منة معه عند  
ذكره اصطلاحا لكنه لم يورد في الطول فإن قلت لم يقل أو استحسنه فبعد اللفظة كما فعل  
بصحح أو يقول أولا بصحح أو استظهر قلت أغلما قبله أولا لأنه عين مادة الظهور لا بن رشد وان  
كان غير استعمل كما تقدم لكنه فر من التثنية وأتى به ثانياً بغير المعنى الاستحسان وبعبارة  
أخرى وأغلما قبل أو استحسنه لطابق استحسن إشارة إلى ما تقدم من أنه لا يجب أن يشار إلى  
الترجيح الصادر من المخرج بمادة لفظة المخصوص والأقرب إلى الحقيقة أن التصحيح فيما يصححه  
الشيخ من كلام غيره والاستحسان فيما يراه مع احتمال الشغل فيها وأدخل بعض في قوله  
بصحح أو استحسن بناء على أن مراده كل لفظ دل أو اقتضى الترجيح بأي لفظ كان ما كان  
بلفظ القياس والاستحسان والتصويب وغيرهما كقولنا القياس رد الجميع إن رد بعضهم  
والاستحسان أخذ المخير بالجميع وصوب وقوفه عن الأثر حتى ينال في ثابته ودخل المؤقت  
في قوله شيئا باميل استقرأ كلامه أنه يشير لاستظهار نفسه في بعض المواضع (ص)  
وبالتردد للتردد المتأخرين في الثقل أو لعدم نص المتقدمين (ش) أي وأشير بلفظ التردد

أى يحفل أن يقال ان كلام المصنفين لكل من القسامين التعبير الصحيح تارة أو استحسن أى تارة بحسب ما ينفع كقولى  
(قوله بناء على أن مراده الخ) أى لا على أن مراده مخصوص هاتين المصنفين كما هو مفاد ما تقدم (قوله دل أو اقتضى الخ) أى دل على  
الترجيح أو اقتضاه لا يحفى أنه اذا دل عليه فقد اقتضاه فهو تنويع في العبارة وان كان المعنى واحدا (قوله بأى نلفظ كان) الاولى  
حذف ابناء (قوله والاستحصان) أى بهذه الهيئة لقوله والاستحصان الخ (قوله وان تصوب) أى بهذه المادة لا بهذه الهيئة لقوله  
وصوب وقوفه الخ (قوله وغيرها) أى كهندي أى ودخول محضه أو استحسن أولوى ثم أقول وإذا كان كذلك فذووجه للتعبير بالمادتين  
بل أحدهما يكتفى ويكون كناية إلا أن يقال لو اقتصر على واحدة لتوهم الاختصار عليها لما ذكرنا ثانياه أدن بتوسيع لدائرة (قوله  
ودخل الخ) هذا بعيد لانه لا يعتبر ترجيح نفسه وانما يعتبر الاربعية المنصوصة وحيث أشار لنفسه في بعض المواضع في عماد ذلك نادر  
استطرادى لا يفتق اليه فافائدة اذا قبل الاظهر كان فيه اشعار بأن مقابله فيه ظهور أيضا لا بالاظهور اسم تفصيل يقتضى  
المشارك كوزيادة والمشهور يقابله الغريب وهذا بحسب الاصل ولعصم يقابله الضعيف والاصح يشير بجمعة مقابله لانه اسم تفصيل  
كالاظهر قوله أى وأشير باللفظ) اشادة الى أن قوله وبالتردد عطف على الصحيح فكل من بالتردد ولزدد ولعدم متعلق به إلا أن أشار في  
مثل هذا المقام انما يتعدى إلى قال الجوهرى أشار ابنه باليد أو ما وأشار عليه بار أى انتهى لكن الى اللاتهاء أى انتهت الاشارة  
اليه واللام تحى اللاتهاء ايضا ولذا نعاقبا في نحو الى أجل مسمى فلذا اعداه المؤلف بها وهى أخصر في ثبته في مفاد كلام المصنف انه  
مضى ذكر التردد فهو لتردد المتأخرين وليس مراده انه كلما تردد المتأخرون في نقل أو في حكم بشير له بتردد وجهه في ذكره وعلمه انه أشار  
لذلك بقولان فقال وفي غيره للمتأخرين قولان (قوله باللفظ التردد) أى بالتردد من آل لا بالافتقار انما

(قوله ومن بعده الخ) فيه إشارة إلى أن من قبله متقدمون وآل في المتأخرين للجنس المتحقق ولو في واحد لانه قد يشير بالتردد لتردد واحد كما يأتي (قوله كان ينقلوا) ولو كان واحداً قوله وإن القاسم أي أرباب نظامهم وكذا قوله وغيرهما أي أو غيرهما (قوله أو ينقل بعضهم الخ) وجه مغاير هذا المقابلة أن الجميع اتفقوا في النقل في الموضوعين على خلاف ما نقلوه في الموضوع الآخر في الوجه الأول وفي الثاني نقل بعض عنه خلاف ما نقله البعض الآخر (قوله بأن يكون له قولان) أي بأن يقول شيئاً ثم يرجع عنه إلى غيره ويعرف رجوعه عند أول يعرف أو يكون له قولان بشرطهما وهو اختلاف الوقت أو نحوه فينقل الناقل قولاً في مكان وآخر في غيره أو يقتصر ناقل على قول واحد لا يترك قولاً من قولين قال بعض الشراح مقتضاه أنه يشير بالتردد للرجوع إليه والرجوع عنه وذكر فيها بأن ما يفيد خلافه (قوله لتردد المتأخرين) أي جنس المتأخرين المتحقق ولو في واحد لا يمكن أن كان باعتبار اثنين فكل جازم عما ظهر له من عند نفسه كأن يظهر لابن رشد الوجوب ويجزم به ويظهر لابن يونس الشك مثلاً ويجزم به وإن كان باعتبار واحد فيكون معناه أنه متخير هل الحكم كذا أو كذا (قوله إن المعطوف بأومفسد) أي وتقديره أرفى الحكم أي لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين أو في الحكم لعدم نص المتقدمين أي في إنشاء الحكم والأول في إبقاء الحكم فلا تكرار ولا اعتراض لأن قوله أرفى الحكم لا يعبر في المعنى في النقل حتى يهبط عليه إذا لا اختلاف في النقل لا يعقل (٤٧) إلا إذا كان اختلاف في الحكم (قوله الذي هو التحير) لا يعني أن هذا بنا فيه ما يأتي من أن التردد يستعمل في الجزم مع الاختلاف ويشير بالنظر للتحير به

أن التردد يستعمل في الجزم مع الاختلاف ويشير بالنظر للتحير به ان علمت هذا فكل منهما غير ظاهر والمناسب أن يقال ان كان التردد مستنداً لواحد فالمراد به التعبير وان كان مستنداً لمتعدد فالمراد به الاختلاف مع الجزم (قوله اختلاف طرقتهم) أي أحوالهم (قوله في العزوة) في معنى من أي العزوة للمذهب أي لا عمل المذهب المتقدمين كان يقولوا في موضع قال مالك كذا ثم يقولوا في موضع آخر قال مالك كذا اختلاف الأول وهو بمعنى ترددهم في النقل (قوله وفي كذا طرق) أي نقول وقوله أو طرقتان أي نقلان فيأتي على الوجهين المتقدمين إلا أنه يأتي فيفسر التردد في بعض المواضع بطريقين أحدهما لا يتفق وطريقه تحكي الخلاف كما في قوله

كقولنا وفي كذا تردد أي أحد الأمرين الأول تردد المتأخرين كان أبي زيد ومن بعده في النقل عن المتقدمين كأن ينقلوا عن مالك وابن القاسم وغيرهما في مكان حكم معين في مسئلة ثم ينقلوا عنه في مكان آخر خلاف ذلك الحكم أو ينقل بعضهم عنه حكماً فيقال ينقل آخرون عنه فيها خلافه وبسبب ذلك إما اختلاف قول الامم بأن يكون له قولان وإما الاختلاف في فهم كلام الامم فينسب له كل ما فهم عنه الثاني تردد المتأخرين في الحكم نفسه لعدم نص المتقدمين على حكم المسئلة وما قررنا طاهر ان المعطوف بأومفسد لا قوله لعدم وأن المعطوف عليه قوله في النقل لا قوله لتردد كما هو ظاهر فيهما لأن العطف على مقضى الظاهر يقتضي أنه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وان لم يحصل من المتأخرين تردد وليس كذلك لعدم معنى التردد الذي هو التحير إذا لا تحير مع جزم المتأخرين المقسدي بهم ولا سيما أمثال من تقدم وتردد المتأخرين في النقل اختلاف طرقتهم في العزوة والمذهب فهو كقول غيره وفي كذا طرق أو طرقتان ولم يهبط علامته عيها بين الترددين إلا ان الثاني في كلامه أقل كقوله وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقاً تردد وفي خف عصب تردد وفي رابع تردد وفي اجزاء ما وقع بالبناء تردد وفي جزم من أسلم بجماع تردد ولو قال المؤلف بتردد بالرفع على الحكاية هي كقوله خلاف لكل أوجه لا به لم يشربه إلا كذلك فان قيل قد يشير بالنظر موضع التردد كقوله وفي جعل الخياط الموافقة كالمخالف نظر وقوله فان شق في الاجتماع نظر قلت قال بعض انه يشير بالتردد للمتأخرين إذا جزموا بالحكم واختلفوا بالنظر إذا جعوا ووقفوا وقد وقع له

الوجهين المتقدمين إلا أنه يأتي فيفسر التردد في بعض المواضع بطريقين أحدهما لا يتفق وطريقه تحكي الخلاف كما في قوله الأيسر وتردد وهو لا يأتي على واحد من الوجهين السابقين فيما يتعلق بالنقل إلا أن يجاب بأن المعنى لتردد في النقل ولو باعتبار الفهم قد بر (قوله إلا ان الثاني في كلامه أقل) أي قليل أو ان كلامه ساقط قليل فأفعل على بابه (قوله كقوله وفي اعتبار الخ) المتبادر من عبارته حيث عدد أمثلة واقتصر عليها ان التكاف استقصائية لا تدخل شيئاً (قوله لانه لم يشربه الخ) وقد يقال لو قال تردد بالرفع وحكاية بالقول وقع في التطويل أو بدونه وهو مفرد ارتكب شذوذاً لان حكاية المفرد شذوذاً إلا في بعض المواضع وليس هذا منه أو هو جلة بان يقتصر الخبير المرامي في مواقفه من الكتاب أدى إلى حكاية الجمل بدون القول كذا في بعض الشراح (قوله الا كذلك) أي الامر فوعا لا منصوباً بأي ولفظ المصنف يفيد انه أعم (قوله فان قيل الخ) السؤال وارد على قول المصنف بالتردد بان يقال ظاهر عبارة المصنف ان ذلك المعنى لا يشيره إلا عبادة التردد مع انه يشير به بعبرها وقد يقال لا يرد عليه ذلك لان المراد في متى أثمرت بتردد يكون كذا إلا ان المراد متى كان كذا أثمرت بتردد قوله فان قيل سؤال وارد على هذا انه صوب أي قوله لو قال الخ (قوله اذا جزموا بالحكم) أي بان قال بعضهم الحكم الوجوب وبعضهم قول الشك (قوله وبالنظر اذا جعوا الخ) أي بحسب الغالب وقد يشير بالنظر للاعتراض (قوله ووقفوا) عطف متبعضين ما أثمرنا لابه من أنه يشير بالتردد للتحير فيما إذا كان لواحد وللجزم بالحكم والاختلاف فيه إذا

كان لا كثر فان المؤلف استعمله فيهما (قوله ما يشبه النظر وقد يقال انما ياتي باراد الجواب هو التوقف والتعبر بقوله يشبه  
 مسافيه فالاولى ان يقول ما في النظر في المعنى (قوله ورد نسخ) أي فالأيراد يوقف (قوله قد يقال) أي على المصنف  
 بانه قد يشير بالتردد لغير ما ذكره بفتح الشدة ككثرة الاختلاف وشدة شذبه وإشارته كأي قول في أسرار القصة وفي تمكن الدعوى  
 اغائب بلا وكلة تردد وفي قوله في الشهادات وان شهد ثانياً في أي كنفاء رابطة الاولي تردد ذات التردد في دلتاس من المقامين  
 المذكورين وانما هو لكثرة الخلاف كانه كره الحطاب في بعض ويكن الجواب بان ذكره العاصم أي انما ان أوى المصنف مانعة  
 جمع (قوله كذا يقع في بعض النسخ) أي نسخ هذا المختصر بعد قوله المتقدمين وبأولى خلاف ما هي نسخ ونسخة المساحر ليس فيما ذلك  
 فقيم ما بعد قوله أو بعد نص المتقدمين والله أسأل الخ (قوله أو على ما عطف على ما عطف عليه في المصنفين أو على ما عطف عليه  
 على الأثر (قوله وحققه الاستقراء) جابيه اب المعنى إلى خلاف مسوب المدعوب وهو كره ما دار بعد ما لا في غيره ولكن  
 الاستقراء أهان المراد مذهب الكون نسخة بعض الشراح بعدم التسوية في خلاف وما عطف على الأول الواقع في المذهب ولا يريد  
 إلى خلاف مذهب بعض المغاير مذهب (٤٨) (قوله وانما تعيد مع عطفه بل هو واضح هذا أحد أقوال ثلاثة وماله في رفع الخلف

في الواو الدخلة على اب ولو لو صلية  
 على ثلاثة أقوال كونها المعدل بكونها  
 باعطف وكونها للاعراض كذا كره  
 المولى سعد الدين وهذا يقتضي اب  
 الاغناء موجود مع جعلها للرجال  
 ولا يسم هذا إذا بقي للمبالغة يكون  
 مقبلاً أولى بالحكم عما بعده والى  
 للمحال بخلاف ذلك (قوله فلو قال)  
 شرطية وجوابها قوله فكانت أجل  
 (قوله وان لم يترجم ذلك في ان) أي ان  
 فرض انه انترجم الآية لم يترجم بديل  
 آخر العبارة وهو شرط وجوابه  
 قول والمناسبت يقتل بخلاف لو او  
 (قوله الاغنيائية) معنى الاغنيائية  
 الدالة على غاية الشيء نحو ان شئتني  
 ضرت ولو كنت الامير ومعنى واو  
 الشكائية الاغاظة والمخافة لعمود  
 عليه بل هو الانكاء القهر والاغاظة  
 ووقع في نسخة ابن الفرات وبلو  
 غابا إلى خلاف مذهب فقيدها وهو واضح ان قد يشير بما استعمله في خلاف مذهب الكون (قوله شاهد  
 الاستقراء) أي وشاهد هو الاستقراء فالاضافة للبيان (قوله وان لم يثبت في بعض النسخ) أي هذه الجملة لى هي قوله وبلو إلى خلاف الخ  
 (قوله ولا يطر ذلك في ان) أي الخلاف المذهبي في ان (قوله مع انه كثير في كلامه) والاكثر استعماله خارج المذهب (قوله فائدة)  
 فائده ان ما ذكره يقع في الشروح فارد ان بين المراد منها ومن الفوائد ان عدة المؤلف وغيره غابا ان يريدوا بالروايات أقوال مالك  
 وبالأقوال أقوال أصحابه ومن بعدهم من المتأخرين كابن رشد ونحوه والمراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب وبالإجماع إجماع العلماء  
 وانما قالوا الجهور عنواهم الا نعمة الأربعة كذا في كذا وفي مطرف انه انضم الميم وفتح انطاء المهمة وكسر الراء المشددة وفاء وهو  
 أبو مصعب مطرف عبد الله بن مطرف ابن أخت الامام مالك (قوله سعيد بن المسيب) بفتح ايماء كما هو المشهور عند المحدثين ونظمهم  
 بعض لشعره فقال الاكل من لا يقتدى بأئمة في شتمه ضير عن الحق خارجه فخذهم عبيد الله عروقه قائمهم سعيد أبو بكر  
 سليمان خارجه (قوله والمدينون) أي من اتباع مالك كذا ما يأتي (قوله وابن مسleme) محمد لا عبد الله وان كان كل منهما أخذ عن مالك  
 (قوله ابن الفرج) هكذا ابن من النبوة وفي بعض النسخ من أبي الفرج فغير صحيح

في الواو الدخلة على اب ولو لو صلية  
 على ثلاثة أقوال كونها المعدل بكونها  
 باعطف وكونها للاعراض كذا كره  
 المولى سعد الدين وهذا يقتضي اب  
 الاغناء موجود مع جعلها للرجال  
 ولا يسم هذا إذا بقي للمبالغة يكون  
 مقبلاً أولى بالحكم عما بعده والى  
 للمحال بخلاف ذلك (قوله فلو قال)  
 شرطية وجوابها قوله فكانت أجل  
 (قوله وان لم يترجم ذلك في ان) أي ان  
 فرض انه انترجم الآية لم يترجم بديل  
 آخر العبارة وهو شرط وجوابه  
 قول والمناسبت يقتل بخلاف لو او  
 (قوله الاغنيائية) معنى الاغنيائية  
 الدالة على غاية الشيء نحو ان شئتني  
 ضرت ولو كنت الامير ومعنى واو  
 الشكائية الاغاظة والمخافة لعمود  
 عليه بل هو الانكاء القهر والاغاظة  
 ووقع في نسخة ابن الفرات وبلو  
 غابا إلى خلاف مذهب فقيدها وهو واضح ان قد يشير بما استعمله في خلاف مذهب الكون (قوله شاهد  
 الاستقراء) أي وشاهد هو الاستقراء فالاضافة للبيان (قوله وان لم يثبت في بعض النسخ) أي هذه الجملة لى هي قوله وبلو إلى خلاف الخ  
 (قوله ولا يطر ذلك في ان) أي الخلاف المذهبي في ان (قوله مع انه كثير في كلامه) والاكثر استعماله خارج المذهب (قوله فائدة)  
 فائده ان ما ذكره يقع في الشروح فارد ان بين المراد منها ومن الفوائد ان عدة المؤلف وغيره غابا ان يريدوا بالروايات أقوال مالك  
 وبالأقوال أقوال أصحابه ومن بعدهم من المتأخرين كابن رشد ونحوه والمراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب وبالإجماع إجماع العلماء  
 وانما قالوا الجهور عنواهم الا نعمة الأربعة كذا في كذا وفي مطرف انه انضم الميم وفتح انطاء المهمة وكسر الراء المشددة وفاء وهو  
 أبو مصعب مطرف عبد الله بن مطرف ابن أخت الامام مالك (قوله سعيد بن المسيب) بفتح ايماء كما هو المشهور عند المحدثين ونظمهم  
 بعض لشعره فقال الاكل من لا يقتدى بأئمة في شتمه ضير عن الحق خارجه فخذهم عبيد الله عروقه قائمهم سعيد أبو بكر  
 سليمان خارجه (قوله والمدينون) أي من اتباع مالك كذا ما يأتي (قوله وابن مسleme) محمد لا عبد الله وان كان كل منهما أخذ عن مالك  
 (قوله ابن الفرج) هكذا ابن من النبوة وفي بعض النسخ من أبي الفرج فغير صحيح



وقفاً أرهم وانعراقيون يشار بهم الى القاضي اسمعيل والقاضي أبي الحسن وابن القصار وابن الجلاب والقاضي عيسى الوهاب والقاضي أبي القزح وأبو الشيخ أبي بكر الأبهري ونظائرهم والمغاوية يشار بهم الى الشيخ ابن أبي زيد والقاسبي وابن أسباط والبايجي والنخعي وابن محرز وابن عبيد الله وابن رشيد وابن العربي والقاضي سندو المحزومي وهو المغيرة بن عبد الرحمن المحزومي من أكابر أصحاب مالك وروى عنه البخاري وذكره في المدارك في أول الطبقة الأولى من أصحاب مالك وابن شبلون هو أبو موسى بن منس ذكره عياض في الطبقة السادسة من المدارك وابن شعيان هو صاحب الزاهي وهو ابن ابقري بن ضم القاف وسكون الراء وبعد الراء طاء مهملة مكسورة ثم ياء نسيب (ص) والله أسأل أن ينفع به من كتبه أو قرأه أو حصله

(٧ - خرشي أول) من التطويل في فائدة وجودت في خطه على نسخة مائمه واذ الخلف المصريون والمدينيون قدم المصريون غالباً والمغاربة والعراقيون قدمت المغاربة كذا نقله الفيشي قال عجب تقديم المصريين على من سواهم ظاهر لانهم أعلم المذهب لان مهم ابن وهب وقد علت جلالتهم وابن القاسم وأشهب وكذا تقدم المدينيين على المغاربة اذ منهم الاخوان ويظهر تقديم المغاربة على العراقيين اذ منهم الشيجان (قوله ود كره في المدارك) أي ذكره عياض في المدارك وهو كتاب ذكر فيه علماء المذهب (قوله وابن شبلون) هو عبد الخالق فيرواني توفي سنة احدى وتسعين وقيل سنة تسعين وثلاثمائة وهو جواب عن سؤال مقدر حاصله انما نراهم يقولون ابن شبلون ابن شعبان من هو ابن شبلون من هو ابن شعبيات الألبه يرتد لوجه اختصاص هذين بالذكر (قوله وابن شعبيات الخ) هو محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة كان رأس فقهاء المالكية بمصر في وقته وأحفظهم للمذهب مالك مع التقين في سائر العلوم من الخبر والتاريخ والادب الى الدين والورع وكان يلحن ولم يكن له بصيرة بآعرية مع فزاره علمه وكان واسع الرواية كثيراً الحديث ملج اتأليف شيخ لقنوى حافظ البلد واليه انتهت رواية المالكية بمصر ووافق موته دخول بني عبيد الروافض وكان شديد الذم لهم وكان يدعوا على نفسه بالموت قبل دولتهم يقول اللهم أمتني قبل دخولهم مصر فكان ذلك وألف كتاب الزاوي الشعباني المشهور في الفقه وكتابا في أحكام القرآن وكتاب مختصر ما لبس في المختصر وغير ذلك وتوفي يوم السبت لاربع عشرة بقية من جادى الاولى سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ودفن يوم الاحد ودجا ورسنه ثمانين سنة (قوله وهو ابن القرطبي) كتاب يعرف به وتبين انه مصري لا مغربي ويبنى انعام الفائدة بن كرمي تقع كثيرا فنقول والقرطبي ان أشهب وابن نافع فقرن أشهب مع ابن دفع لعدم بصره والاخوان مطرف وابن المساجشون وسما بذلك لكثرة ما يتفقن عليه من الاحكام وملازمها وانما ضياع ابن القصار وعبد الوهاب والحسدان ابن المواز وابن مضمون واذ اقبل محمد فدهو ابن المواز (قوله أن يضم به) لم يقل المصنف مع كونه أخصرا لان

السؤال محادثة مع المولى والمحادثة مع المولى الكريم ينبغي فيها التطويل والنفع اتصال الخبر أو دفع الضرر وقوله من كتبه الخ أو وقع هذه الأفعال الماضية موضع المستقبل تحقيقه قاله وتنزيله مرة لواقع على تقدير وضع الخطبة قبله ويحتمل أن يكون وضع الخطبة أولاً واستحضره في ذهنه (قوله وابتدأ إلى الله) أي وتضرع كما يشهد المصباح (قوله كتبه لنفسه) أي ولولم يقرأه ولم يفهم ما فيه (قوله أولغيره) أي ولولم يجره (قوله أو حصصه على) صادق بالهبة والصدقة وإشراء ولولم تجارة وإعارة فإدراكه ما يشهد من الذات ومالك المنفعة (قوله أو يحفظ) لا يخفى أنه داخل في قوله أو قرأه لأن القراءة تصديق به وبجهد قراءة بدون حفظ إلا أن يريد بالحفظ حفظاً يحصل بمجرد النظر (قوله أو فهم) أي لمعانيه (قوله أو سمى في شيء منه) أي شيء ينتفع به احتراماً عن كتابة وقراءة كلمة أو كلمتين مثلاً (قوله وهذا أبلغ) أي حسن ثم يقال لا وجه لذلك لأنه يرجع لقوله قبل وهذا يتعلق بواجده الخ ويمكن توجيهه بأن الآية من حيث كونه صريحاً في ذلك المعنى بخلاف الأول فإنه قابل لأن يخص بما عد ذلك الوجه إلا أنه يلزم عليه عدم جريان الضمائر على سنن واحد (قوله سنن الآية) أي طريق الآية (قوله بالانتفاع الخ) أي في الدنيا والآخرة (قوله بالانتفاع) أي الثمرة المصورة بالانتفاع وكذا في قوله بالثواب (قوله وأنظن) مبتدأ بمعنى المظنون وقوله قبول دعوتيه خبر وأنظن في جملة من راضية جيل بما بعده من انتفاع بصفة للموصوف واستقدير وأنظنون من صنع الله الجليل قبول دعوتيه أي الدينونة والآخرة وقوله فإن أسأل الخ أشار إلى قبول الدينونة بالمشاهدة فإن قلت لا وجه للتعبير بأن (هـ) قلت يمكن أنه صير بالظن باعتبار الجوع نظر الثانية الآخرة (قوله الآفاق)

أوسى في شيء منه (ش) هذا دعاء من المؤلف رحمه الله واستدل إلى الله تعالى في أن ينفع بجملة صوره هذا من كتبه لنفسه أو لغيره أو قرأه يدرس أو مقابلة أو طاعة أو حصصه على أو يحفظ أو فهم أو فهم أو فهم أو فهم في شيء منه يحتمل فهمه أن يعود على جملة المختصر لأن الدعاء بما قبل هذا يتعلق به كله وهذا يتعلق ببعضه في واحد من الأمور المذكورة أو في جملة ما يحتمل أن يعود التفسير على واحد من الأمور المذكورة وهذا أبلغ ومن يتبع بعض على كل حال وسئل سنن الآية في الدعاء بالانتفاع تأليفهم تحصل الثمرة عاجلاً بالانتفاع بها في الدنيا والآخرة بالثواب الجزيل وأنظن بجملة صنع الله قبول دعوتيه فإن الله نشر ذكره في الآفاق وجبل قلوب كثير من الخلق على محبته والاشتغال به وهي من علامات القبول وتجميل بشرى المؤمن والآية من أن ينف حسن طوبى ذكره ولم يشغل به والرجاء منه تعالى أن يتم الانعام بالاحسان الآشوري، تنوّل ذلك وقد غفل الجلالة منصوباً بأسأل لأفاده المصراى لأسأل ذلك الأمر إلا من الله تعالى فانه القادر عليه وعلى كل شيء وفيه تبيين على أنه لم يترقب عليه منفعة من مخلوق ولا قصد بتأليفه التوسل إلى التقرب منه كغير من المصنفين لا جرم أن الله بلغه من أمره بحسن نيته والسؤال هذه الطلب واصطلاحاً طلب الأدنى من الأعلى (ص) والله اعلم

جميع أفق بصفتين بمعنى الناحية من الأرض ومن السماء (قوله وجبل) أي فطر أي خلق (قوله وتجميل) معطوف على القبول (قوله ولا فكم الخ) أي وإن لم يقل ذلك من علامات القبول فالأمر مشكل لا توجد ما غير النطوى وهو لم ينظر فإن لم يقل من علامات القبول مخلصات الحسيرة في كون كتابه لم ينطوى كتاب غيره النطوى (قوله والرجاء الخ) إشارة إلى النعمة الآشورية أي والمرجو فإن قلت من الثمرات له قلب لم يشغل به لأن الانتفاع انما هو ثمرة له ولا يخفى أنه

إذا كان يترقب على تأليفه الثمرات فغيره يكون د لا على الخير وقد قال عليه السلام الدال على الخير كذا عليه (قوله تنوّل ذلك) أي مولى ذلك أي عطى ذلك (قوله منصوب بالخ) الأولى أن يكون الله مبتدأ أخبره أسأل بغيره التجدد في السؤال مرة بعد أخرى وقوله سمى الجلالة الاممية تدل على الثبوت ليس على إطلاقه بل مقيد بما إذا كان خبره صاعداً إلى الله كان فعلاً فإنها تدل على التجدد شيئاً بعد شيء (فإن قلت) يلزم على الرفع حذف الأعداد بخلاف لنصب (قلت) حذف الأعداد جائز (فإن قلت) فيقول الاختصاص (قلت) صدور السؤال من الموحدين قاض به كذا قيل (أقول) لفعل المضارع مقيد بالتجدد والحدوث وإن لم يجعل خبره مع أفادة المصير من محققه (قوله ولا قصد الخ) معطوف على ترقب عطف سبب على سبب لأن التوسل للتقرب منه إنما هو لتلك المنفعة ولا زائدة لنا كبد أي لم يترقب ولم يقصد (قوله كعادة كثير من المصنفين) كاسعدهم لوضع المطول ومخصره على تخفيض المفتاح فإنه قصد به التقرب من الملك ليشتد به ذلك عمله ليؤخذ عنه وهو مذنب هكذا يحمل عليه مقاصد العظماء على أنه قد يقال هذا التقرب المتوسل إليه صورة لا حقيقة (فإن قلت) كيف يترك المؤمن المنسند وبهو أولى بفعله (قلت) وجهه الذنب إذ لم يوجد باعث روحاني يحمل على تركه والاعتماد على الله تعالى والافتراض أولى ويعقد على الله تعالى (قوله لا جرم أن الله الخ) قال في المصباح وقوله لا جرم قال الفراء هي في الأصل بمعنى لا بد ولا محالة ثم كثرت فخوات إلى معنى القسم وصارت بمعنى حقا وأهـد التجارب باللام فهو لا جرم لا فعل اهـ ومراده الثمرات أما الدينونة فظاهر وأما الآشورية فالات حصول الدينونة عنوان على حصول الآشورية مخصوصاً والمرجو كرم غاية الكرم (قوله بحسن نيته) أي بسبب حسن نيته (قوله والله) بالرفع ويقال فيه ما قبل في

قوله والله أسأل فهي جملة أممية خبرية لفظاً انشائية معني ولذا تكون معطوفة على الجملة الانشائية الدعائية ولو تجردت للخبر به لم يصح العطف باتفاق عند أهل المعاني وباختلاف عند النحويين (فان قلت) لو نصب الله بأسأل هل يصح عطف والله به معناه على ما تقدم (قلت) يلزم عليه العطف على معمولي عامين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسيبويه يمنع من ذلك (قوله في القول بالعمل) قابل المؤلف القول بالعمل للعرف الشائع وقوله عليه السلام اللهم اني أعوذ بك من النار ومقرب اليها من قول وعمل وان كان العمل قد يطلق على ما يتناول كقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات (قوله ويحفظه) معطوف على بمنعه عطف تفسيراي فالمراد من العصمة الحفظ (قوله لذى هو شبيه) صفة للعدول فهو استعارة مصروفة وتقررها أن تقول شبهه العدول عن الحق بالزلق في الطين والوحل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق التصريح ولا ينافي ذلك قوله فهو كناية لانه أراد به عناية (قوله أو وحل) الوحل بالسكون اسم وجهه وحول مثل فاس وفلوس ويجوز فتحه ليجمع على أحوال مثل سبب وأسباب وهو الطين الزلق كذا في المصباح فهو إذن من عطف الخاص على العام باو فمخلص أن يراد بالطين الثخين فيكون من عطف المعابر (قوله ولذا أردفه) أي لكونه دعاء بالحفظ يكون من باب التخليه بالخاء المعجمة والتخليه يطلب بعدها التخليه بالخاء المعجمة أردفه بطلب التوفيق الخ الذي هو من باب التخليه لانه خلق الطاعة في العبد الا أن هذا ظاهره ولو تأملت لوجدتها تخليية متضمنة لتخليه وكذلك تجد التوفيق تخليية متضمنة لتخليه فهو من عطف المتلازمين (قوله وأفعاله القلبية الخ) أي المشار لها بقوله والعمل (قوله والجوارح حسية) معطوف على القلبية (قوله غير اللسان) انما أخرج اللسان لدفع التكرار وفيه إشارة إلى أن العمل يطلق على فعل اللسان كما ينبتا (قوله أن لا يخلق الله) أي فهي عدم تعلق قدرة الله بوجود ذنب في العبد فظهر أن العصمة أمر عديم لا وجودي وقوله ذنب أي أي ذنب كان صغيراً أو كبيراً ثم ان هذا التعريف نقض لكثير من الصبيان الذين بلغوا وماقوا (٥١) قريب بلوغهم من غير أن يعصوا أي من غير إمكان المعصية وقد صدق معنى العصمة في حقهم مع أنهم ليسوا بمعصومين وكذلك الميوت ومن منعه من المعصية مانع فالأولى ما فسرناه به بعضهم بقوله عدم خلق الله الذنب في العبد مع بقاء القدرة والاختيار إلا أن يجاب بان في الذنب قسرعن مكانه فهو محرر لبقيد القدرة

من الذنب ويوفقنا في القول والعمل (ش) هذا دعاء آخر بان يمنعه الله ويحفظه من العدول عن الحق الذي هو شبيه بالزلق في طين أو وحل فهو كناية عن الخائفة ولذا أردفه بطلب التوفيق إلى الاستقامة في أقواله واللسانية وأفعاله القلبية والجوارح غير اللسان والعصمة عند أهل السنة أن لا يخلق الله في العبد ذنباً وعند الحكماء ملكة تمنع الفجور ويصح تفسيرها على طريق أهل السنة بالملكة المذكورة مع إرادة أنها ملكة أي كيفية يحلقها الله تعالى تمنع الفجور بطريق جرى العادة بحيث تمنع عادة وقوع الفجور معها وأصل زلت زلزل وهو الزلق في الطين أو المنطق أرديه لازمه من النقص لان من زل فقد نقص في العرض أو المال أو الدين

والاختيار (قوله وعند الحكماء) مقابل أهل السنة وهم قوم كفار (قوله ملكة) أي كيفية راسخة في النفس (قوله تمنع الفجور) أي المعاصي عقلاً أي بحيث تكون هي المؤثرة في ذلك (قوله بطريق جرى العادة) هذا هو الفارق بين أهل السنة والحكماء وسكت عن المعتزلة وقد علمت أنهم عصاة وأقول بالمنع العقلي يقتضي الكفر فيظهر أنهم موافقون لأهل السنة ثم اذا علمت ذلك أقول لا مانع من أن يقول تمنع عقلاً والمؤثر هو الله عز وجل ولا يكون ذلك مانعاً من كونه مختاراً بأن يقال ان المولى تعالى ان شاء أبقى الملكة المذكورة فلا تقع المعصية قطعاً وان شاء أزالها فتقع المعصية وخلاصته ان الاختيار في بقاء الملكة والطاعة أو أزالها كما قيل في الجوهر والعرض انه ما متلازمان عقلاً ولا يمنع اختيار المولى تعالى لانه ان شاء أوجدتهما معا وان شاء أعدمهما معا وكما قالوا في التلازم بين النتيجة والقياس على طريقة من يقول من أهل السنة باللازم العقلي بينهما (قوله وأصل زلت الخ) أي انه اذا أسند إلى الضمير يفل من الادغام أي وأصله قبل الاسناد إلى الضمير زل بدون ادغام ٣ (قوله يزل) من باب ضرب كما في المصباح (قوله وهو الزلق في الطين أو المنطق) أي النطق الخ لا يحسن ان ظاهره انه حقيقة فيهما ومحجوز في الزلق في الفعل غير النطق فاذن يكون منافياً للصدر والعبارة من أنه محجوز في النطق وعبارة المصباح زل في منطق أو فعله اه ولا يحسن عليك ان الفعل أعم فهي عبارات ثلاثة متنافية ان كان كلام المصباح مفسراً للحقيقة ووقفت على نسخة في الأساس وقع في ظني ان فيها سقطاً واعياه فتكون مؤيدة للتفسير الأول المصريح بانه حقيقة في الزلق في الطين وحده (قوله أرديه لازمه) أي فهو كناية لجواز إرادة المعنى الحقيقي (قوله في عرض) موضع المدح والذم من الانسان وأرفى ذلك مانعة خلو تجوز الجمع (قوله أو المال) كما هو مشاهد من كون الانسان يتكلم بكلمة يترتب عليها اذهاب ماله بل يترتب ذهاب نفسه ثم لا يحسن ان النقص في العرض يترتب على الزلق في المنطق كما هو معلوم وكذا الزلق في الطين اذا تعاطى أسبابه والنقص في المال ترتبه على الزلق في المنطق ظاهر وكذا في الطين من حيث تلوث ثيابه التي ينقص قيمتها الفسـل ولا بد منه أو يكون معه شيء يسقط في الطين فيمتلف واما الدين فترتبه على الزلق في المنطق ظاهر وكذا في الطين اذا تعاطى أسبابه وترتب عليه فوات طاعة

(قوله أو أقول أو أفعل) أي من زل في منطقته فقد نقص في قوله أو في فعله وقوله أو غير ذلك كعلمه وبيانه ذلك أن التكليم بما لا ينبغي  
 فوجب كسائر الطاعات القولية والفعلية ثم لا يخفى أنه يلزم من النقص في الدين النقص في العرض وكذا يلزم من نقصه في قوله  
 أو فعله النقص في الدين وعليه بالتأمل في بقية أطراف الكلام فبماذا كرهنا فيه على الباقي (قوله فهمي) أي العصية  
 المستفادة من بعضنا (قوله حينئذ) أي حين قلنا أريد به لازمه من النقص لأن من زل فقد الخ (قوله وفيه) أي سؤال المؤلف (قوله  
 لذلك) أي سؤال عصية المطلقة أي لم تقم بذنب مخصوص وإنما كان ذلك دليلا لأن المؤلف من العلماء العاملين الذين يملكون في  
 الأقوال والأفعال ومقابل ذلك عدم جواز سؤال الهالات لعصية انما هي للأنبياء والملائكة والجواب انها في حق الأنبياء والملائكة  
 واجبة وفي حق غيرهم جائزة وسؤال الجائر جائز وإن الذي اخص به الأنبياء وقومهم لطلبها إلا أن الأدب سؤال الحفظ والحفظ في  
 حقنا العصية وقد يكون هذا المراد هـ وبعبارة أخرى والوجه كما قال بعضهم انه ان قصدا شوق من جميع المعاصي والذائل في  
 جميع الأحوال امتنع لأنه سؤال مقام النبوة والحفظ من الشيطان والخص من أفعال السوء فهذا الأبا في به ويدين التكلام حال  
 الإطلاق في بعض المتجه الجواز لعدم تعيينه للحدود واحتماله الوجه الجائر أشار لذلك الشيخ أبو بكر (قوله متوافقه) أي جعل  
 أسباب الشيء محجة ومجابهة أنه تحصيل أسباب الشيء أي شيء كان ولو دنيويا (قوله أو أسعد الخ) يرجع للمعنى الذي قبله لأن  
 تحصيل أسباب الشيء استعدادا لقيام عليه وظهر أن يكون هذا المعنى لغويين وإن كان في عبارة بعض الشراح انه في اللغة  
 التأليف سألناه به تفسيره بما يردن أن المعنيين المذكورين شرعي (قوله جعل الله فعل العبد موافقا الخ) لا يخفى أن ذلك يرجع لمن  
 يفسر بأحد الطائفتين ويرجع لمن يفسر بمقتضى القدرة على الطاعة (فان قلت) القدرة على الطاعة تتحقق في كل مكاف فلا يصح  
 الثاني (قلت) يراد بالقدرة المعرض المقارن (٥٣) للفعل وبعد فالأول أولى لأن التوفيق مبه الوفاق وهو يكون بحلق الطاعة وإن

أو أقول أو أفعل أو غير ذلك فهمي حينئذ عصية منطقته سألها المؤلف  
 وفيه دليل على الجواز لذلك والتوفيق جعل الأسباب متوافقه أو استعداد  
 الإقدام على الشيء وقيل جعل التدفع العبد موافقا لما يحب وبإرضاء وقيل  
 هو الأمر المقرب إلى السعادة الأبدية وإنهم أسمر مديته والهداية هي الدلالة  
 على طريق الوصول إلى المطالب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل  
 وعند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطالب وهذا التوفيق الخذلان وهو خلق  
 قدرة المعصية في العبد والمختص بالتعلم من التوفيق أربعة شدة العناية  
 وذكاء الفريضة ومعلم ذنوبه واستواء الطبيعة أي خلوها من البطل  
 لغير ما يندى إليها فل بعضهم إذا جمع العالم ثلاثا تمت النعمة على المتعلم الصبر

مسبها خلق القدرة عليها (قوله ورضاه) عطف  
 على تحبسه امام مذنب استغنى المحبة والرضا  
 من ورض إلى علم الله تعالى وأما على مذهب الخلف  
 فيرجعان لعسنى واحد وهو الاسم أو إرادة الانعام  
 (قوله هو الأمر المقرب) وهو التوفيق المذكور  
 أو يشترط مضاف واستفد به خلق الأمر المقرب  
 ويراد به الطاعات وذلك لأن التوفيق منتهى المودع تعالى  
 والأمر المقرب على هذا بسفة العبد ولا يصح تفسير  
 الأول بالثاني (قوله السعادة الأبدية) أي المنسوبة  
 للأبد وهو بدهر النظر ليس بمحدود كأي

المعصية باح فانه في السعادة التي لا نهاية لها وهي الخلود في الجنة (قوله وإنهم السرمديه) أي  
 المنسوبين سرمدا وهو الالوام أي انهم الدائمة التي لا تنقضي أي النعم التي يتنعم بها في الجنان وعلى هذا فالنعم غير السعادة إلا أنها أمر  
 لازم في يجوز أن يراد منهم ما واحد وهو الأول في الجنة وما يتبعه من النعم الأخرى يجعلنا الله تعالى والمسلمين منهم يدون سابقه عذاب  
 ولا حسنة ولا عتاب فانه جواد كريم ربي رحيم (قوله جعل الوصول) أي لوصول للمطوب وقوله والاهتداء أي كونه مهديا الذي هو  
 المطوب فهو معيار لما قبله لأن الوصول للشيء غير ذلك الشيء وإن تلازما (قوله وعند المعتزلة الدلالة الموصلة) أي فهي عند المعتزلة  
 أنتم ثم أنتم أن كل من اتهم بغير مقتضى الأول مقتضى بقوله تعالى انك لا تهدي من أحببت وبقوله عليه الصلاة والسلام  
 انهم اهتدوا في غير الطريق ودعاهم إلى الاهتداء والثاني مقتضى بقوله تعالى وأما عود فهديناهم فاستجبوا لله على الهدى  
 فالأولى نفس هدى في كل عمل عبادية (قوله وهو خلق قدرة المعصية) أي أو خلق المعصية لم يأت بأقوال في الخذلان على طبق ما ذكر  
 في التوفيق مع بعده منسجرت في التوفيق من الأقوال يأتي هناك لكن على الضد ولعل اقتضاه ذلك يؤيد ما قلناه من أن المعنيين  
 الأولين في التوفيق فيكون خلاف مرقوم عبارة اشرح من أنهم اسرديان (قوله من التوفيق) أي من آثار التوفيق (قوله شدة  
 العناية) أي الاهتمام (قوله فريضة) أي أن فريضة أول ما يستنبط من البطل ثم نقض لا قل مستنبط من العلم ثم نقض للعقل مجازا  
 هر سأل من قبلي أظن أنكم سألني على الخلق وقوله ومع علم ذنوبه بان يتقن ما قرء من العلوم ويبلغ المقصود على قدر الطاقة (قوله  
 من الميل) أي حال الطبيعة من أن تغلب أن شير ما بقي لها ثم اعلم أن الطبيعة كقوى المصباح مزاج الإنسان المركب من الخلط اه  
 قد يتكلم به سائر الملبس التي يجوز عذلي وذلك لأنه وبعبارة من فلا سناد إلى ما سبق (قوله العصية الخ) أي على الالتفات على أسئلة

الطالبة وأحوالهم التي تقتضي التغيير وقوله والتواضع أي للعبادة والطابة لأن التواضع يشبل عليه للتعليم والاخذ عنه وبالكبرياء نفر الناس منه ومن علمه (قائدة) قيل التواضع الانكسار والتذلل وقيل هو خفض الجناح للخلق ولين الجانب لهم وقال الفضيل يخفض الحق وينفادله ويقبله من قاله صغيراً أو كبيراً أو شريفاً أو ضعيفاً أو عبداً ذكراً أو أنثى (قوله وحسن الخلق) فقد نقل عن محمد بن يحيى ما شئ أشد على الشيطان من عالم معه حلم أن تكلم بكلم يعلم وأن سكنت سكنت بكلم يقول الشيطان أن سكوتك على أشد من كلامه اه ومن ذلك يستفاد أن الأولى للعالم أن يكون قليل الكلام جداً لا فيها يعني ومن حكم امامنا نفسه سبحانه به من صدق في حديثه متع بقوله ولم يصبه ما يصب الناس من الهرم والنزول وقال لا يصلح الرجل حتى يترك ما لا يعنيه ويستعمل بما يعنيه وإذا فعل ذلك نوبت أن يفتح له قلبه وقال كثرة الكلام منجهاً من تدن وتقصصه ومن عمل هذا ذهب جهوده ولا يوجب ذلك إلا في النساء والصبيان وكان يقول نعم الرجل فلان لو لا أنه يتكلم بكلام شهر في يوم وقال طلب الرزق في شبهة خير من الحاجة إلى الناس ولا يخفى أن تواضع العالم لله وصبره وحسن خلقه يحصل نفع الطالب بل حسن الخلق مستلزم للصبر بل ولله تواضع فهو معنى جامع (قوله العقل) أي كمال العقل ومن لوازمه الأدب فحفظ الأدب عليه من عطف اللزوم على الملزوم (قوله والأدب) أي احتشاق بالخلق الخيرة من أمثاله أمر شيخه ورؤيته إياه بعين التعظيم وعدم اعتراضه عليه بقلبه وأسائه ومن اعتقاده صلاح شيخه وإذا رأى ما يخالف ظاهره الشرع أو له تأويل حسن وقد ورد عن الثقات قراط من الأدب خير من أربعة وعشرين ذيراط من العلم واجعل أدبك دقيقاً وعلماً ملها ثم لا يخفى أن حراده بالعقل العقل اسكامل فاذن بين العقل والأدب التلازم (قوله وحسن القهم) أي وألفهم الحسن الحاصل بسهولة الواقف على الحقيقة (قوله فن راد الرفع) أي دنياً وأخرى انتقال قصده ارشاد الناس هو وما لا هل العلم خصوصاً (قوله فليتواضع لله تعالى) في حديث النبي عليه السلام تعلموا العلم وتعلموا العلم (٥٣) السكينة والوقار وقضوهم من تعلمون منه قال المناوي أي تعلمون منه فحذفت إحدى

والتواضع وحسن الخلق وذا جمع المتعلم ثلاثاً تمت النعمة على العالم العقل والأدب وحسن الفهم فن أراد الرفع فليتواضع لله تعالى فإن العزة لا تقع لا قدره ينزل لأن ترى أن الماء لما نزل إلى أصل الشجرة صعد إلى أعلاها فكان سائر الأسماك صعدت ههنا أعنى في رأس الشجرة وأنت قد نزلت في أسفلها فكان لسان حاله يقول من تواضع للدر فرفعه الله (ص) ثم أعذر لذوي الأبواب من التفسير الواقع في هذا الكتاب (ش) لما أعلم بما سأل من الحق سبحانه أعلم بما يريد من الحق وهو أنه أعذر لذوي الأبواب أي أعذار الأقول الراجعة من التفسير الواقع منه في هذا الكتاب ومعنى أعذر ترى أطلب منهم أن يعذروني أي يقبلوا اعتذاري إليهم فيجوزني

الدنيا من حيث دنياهم حرام كما فاده العلماء فاذن قوله لله لا مفهوم له لا به مفهوم نقب أو بحجاب به يلزم من كونه متواضعا لله التواضع لهؤلاء لأن دنياهم لم يتواضع لهم فن لم يتواضع لهم فاذن يكون متواضعا لله فتدبر ويحتمل أن اللام في قوله لله للتعليل أي فليتواضع للعباد ولله لأجل الله (قوله صعد) في المصباح صعد في السلم والدرجة يصعد من باب صعد صعداً اه (قوله من تواضع لله الخ) اللام للتعليل أو للتعبية (قوله ثم أعذر) انما عطف المؤلف هذه الجملة بشم لأنه طلب من الله تعالى وتعاضف في التي قبلها فهو رب من العطف بالواو لما توهمه من التثنية أمثالاً في الصحيح لا يقل أحد ما شاء الله وشاء فلان وإنما كن ما شاء الله ثم ما شاء فلان لما قطعه من تراخي الثاني عن الأول وعطف التي قبلها بالواو لأنها من الله والتي بعده هذه كذلك لأن من العبد لذوي الأبواب ومن التفسير متعلقان بأعذر والظاهر أن اللام لأنهم من لتعليل له (قوله استقصير) هو عدم بدل الوسع في تحصيل المقصود أي من خلل التفسير أو عيبه أو لواحقه فلا بد من تقدير شيء لأن التفسير ان كان وحاشه قائم به لا بأس بالكتاب ثم المراد ما يظن أنه نقصير والأدب يجوز للشخص أن يكتب الخطأ ثم يعتذر عنه وقوله الواقع فيه كل هضم النفس حيث نزل ظن التفسير من جهة الواقع الحق الوقوع قائمة بصودته المبالغة ونقل بعضهم عن الشيخ الفقيه ابن النفل ناصر الدين الأصبهاني المصري وهو من أصحاب المؤلف أن هذا المختصر انما يخص منه في حل حياته إلى النكاح وباقيه وجد في تركه مفروقاً في أوراق مسودة بجمعه أحكامه وضموه إلى ما ليس فكملة ونفع الله به (قوله أي أحجاب) فقلت لم عدل عن أحجاب إلى ذوي قلت انما عمداً إليه لئلا يقع على عظم مدخلها قال الزمخشري في قوله تعالى ان الله ذو فضل على الناس ان ادخل ذوي على تنظيمة فضله وكثر مدحوه لآب الطيب (قوله اعقول الراجعة) اعلم ان صاحب القاموس قسراً للرب العقل ويمكن تمشية المصنف عليه ويكون الوصف بالرجح أخذ من شارح من جعل ال في الأبواب للكمال وصرح كلام المفسرين ان اللب العقل الراجع فهو أخص من مطلق العقل فيكون الوصف بالرجحان من تمام تفسير اللب لا من جعل ال للكمال (قوله فيجوز الخ) لا يخفى ان الذي يشترط على الحق المدكور انما هو لا نشائية لا خبر به المشار لها بقوله والخبر

(قوله أي أسأل قبول العذر) فاعذر ولا اعتذار شيء واحد (قوله أي أثبت) أي أظهر لا يخفى أنه يكون اخبار عن شيء حاصل بهذا اللفظ  
 كقوله أي أنكم مجبر عن ذلك حاصل بهذا اللفظ (قوله وأقول) عطف تفسير (قوله والكرام أهل التقوى) أي بدفع ما يتوهم من  
 أنهم المبالون الدنيا وإن كانوا عصاة (قوله يا أكرمكم عند الله أتقاكم) دليل لقوله والكرام أهل التقوى (قوله وهم) أي أهل التقوى  
 (قوله أولو الألباب) أي أصحاب العقول الراجعة (قوله اغمايئد كراؤلو الألباب) أي هاتين الآيتين دليل على أن أهل التقوى أولو  
 الألباب لأنه أسند المذكرة لأولو الألباب وطالب التقوى منهم ولا يندكر إلا المتقون ولا يحاطب بالتقوى خطباء نافعا إلا أهل التقوى  
 فذن يكون معنى قوله فاتقوا الله بأولو الألباب وهو داعي التقوى أو يزيد وفي التقوى لما عظم في أول الكتاب من أن لها هيئته  
 قدبر (قوله ولا أحد أحب إليه العذر من الله) أحد اسمها وأحب صفته والعذر فاعل بأحب وإليه حل من العذر وأحب بمعنى محبوب  
 ومن معنى يدل نحو أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ أي بدل الآخرة في معنى لا أحد موصوف بان العذر أحب لاشياء إليه بدل الله أي  
 غير الله أي بل الله هو الموصوف بان العذر أشد الاشياء حبا إليه أي محبوبه له فظهر ان من خبر لا (قوله من أجل ذلك) أي من أجل أنه  
 لا أحد أحب ربه بذلك ان المرئي فاعل محتمل المالك للخلق بوجههم وهو عذب الخلق بدون رسال رسل المخلصه لوم لانه المالك الحقيقي  
 يتصرف في ملكه كيف شاء فبعثه الرسل للخلق ولم يعذبهم الا بالخلافه بعد ما قطعها العذرهم مع انه لا عذر لهم ولو يرسل رسلا لتقديم  
 دليل على انه لا أحد أحب من الله لقبول العذر (قوله لانهم) هل الشفقة والرحمة عطف الرحمة على ما قبله فيفسر أي وأهل الشفقة  
 والرحمة يعلمون ان المراهب والمرايا من الله وان مقام العبد حيث أقامه فيستحسن للآفة ولا يتبعون الهوى (قوله وانظر تعريفا العمل  
 ابلغ) قال امام الحرمين في الارشاد هو علوم ضرورية بها يتبين العقل من غيره اذ اتصف به وهو واجب وجوب الواجبات واستحبات المستحبات  
 وجواز الجائزات الى آخر كلامه الطويل وانصر من ذلك كما اشار اليه السوسى انها معرفة الواجب والجائز والمستحيل فالواجب هو  
 الذي لا يقبل الانتفاء والمستحيل هو الذي (٤٤) لا يقبل الثبوت واجب وهو الذي يقبل الثبوت والانتفاء وكل عقل حر كوز في قلبه

أعتذر لانشاء أي أسأل قبول العذر والخبر أي أثبت اعتذارى وأقول  
 لذوى الألباب وقبول العذر من المحدثين شأن كرام الناس وائكرام أهل  
 التقوى ان كرمكم عند الله أتقاكم وهم أولو الألباب اغمايئد كراؤلو  
 الألباب فاتقوا الله يا أولو الألباب ولا أحد أحب إليه العذر من الله  
 من أجل ذلك بعث المحدثين والمبشرين وانما خص ذوى الألباب لانهم  
 أهل الشفقة والرحمة نظر تعريف العقل وما يتعلق بجمع الاشارة في  
 شرحنا الكبير (ص) وأسأل بلسان التضرع والخشوع وخطاب التذلل

ذلك وان عجز عن التعبير وذلك لا يدرك من نفسه  
 ان هناك شيئا لا يقبل الثبوت ولا انتفاء ذلك معنى  
 المستحيل ويدرك من نفسه ان هناك شيئا لا يقبل  
 الانتفاء وذلك معنى الواجب ويعلم ان هناك شيئا يقبلهما  
 وهو الجائز وقيل انه نور روحاني يدرك انفس العلوم  
 الضرورية والظورية وانه بدأ بوجوده عند اجتناب  
 الولد ثم لا يزال يهوى الى أن يكمل عند البلوغ قاله في  
 القاموس في ثلاثين نفسا به بذلك هو الحق قال محشي

تحت اجتناب بطيم والذوق بعد انما شيء حين يكون جنيدا وما ذكره صاحب القاموس من ان كماله عند البلوغ والخضوع  
 خلاف ما عليه الجمهور من ان كماله عند الاربعين ولذلك بعث الانبياء في ذلك الوقت اه (قوله و مرجع الاشارة) لا يخفى انه ذكر في  
 شرحنا الكبير كلاما عجبا يتعلق بذلك الا انه قابل للبحث وفيه تطويل فذكرت اب ما قالوه وذلك لان التحقيق أن معنى الكتب الالفاظ  
 المخصوصة انه لا يتعنى المعاني المخصوصة وهي أعراض تنقضي بمجرد النطق بها فاذا شارة اذن لساقى الذهن تقدمت الخطبة على التأليف  
 أو تأخرت وقد تقرر ان أمما الكتب على المشهور من قبيل علم الجنس مع ان في ذهن المصنف مجزئي شخصي وقد تقرر ايضا ان  
 ما في الذهن مجمل على تقدير تسليمه ومعنى الكتب الامور المفصلة فاذا احتجناج بتقدير مضافين أي مفصل فوع هذه أو نوع مفصل  
 هذه وأما ان أمما الكتب من قبيل علم الشخص فلا يحتاج لتقدير نوع وانما يحتاج لتقدير مفصل فان قلنا ما في الذهن مفصل  
 فيحتاج بتقدير نوع فقط على جعلها من علم الجنس ولا يحتاج لتقدير أسلا على تقدير جعلها من علم الشخص فتدبر (قوله وأسأل الخ)  
 قضية محل اشارة ان يكون وأسأل متعلقا بمفعول معين وهو ضمير ذوى الباب السابق ذكره وحذفه اختصارا أو اقتصارا القرينة  
 فتدبر ذكرهم والاسأل واسأل الهم الا انه يجوز ان لا يعاق بمفعول تزيله منزلة اللازم ليعلم كل من يصلح منه السؤال من الناظرين في  
 كتابه وبعبارة يكون المعنى واسأل الله ان يجعل الناظرين قبسه ينظرونه من بين السكك لان قوله فما كان الخ تقوى ارادته سؤال  
 انما ظهر في كتابه في لاء وأود ايضا ان التضرع والخشوع وانما ذل والخضوع الالفاظ مترادفة أو كالمترادفة (قوله بلسان  
 التضرع الخ) فيه استعارة بالكتابة حيث شبه تضرعه وخشوعه بلسان وانما ذل بلسان فخر في لاء ولا يظهر كبير فرق لاضافة اللسان للتضرع  
 والخشوع أو قول التضرع والخشوع بلسان فخر في لاء ولا يظهر كبير فرق لاضافة اللسان للتضرع  
 والخشوع وخطاب التذلل والخضوع من قريب معاني الالفاظ (قوله وخطاب التذلل) الخطاب مصدر مخاطبة بالكالام مخاطبة

وخطا با وهو عند أصول الفقه المكلام الذي يقصده الافهام وقيل الذي يصلح للافهام وعليهما الخلاف في تسمية استكمال في لازل  
خطا با فاعلى الاول لا يسمى به اذ ليس هناك مخلوق يقصده افهامه وعلى الثاني يسمى به مصلاحيته للافهام بتقدير الوجود لك (قوله ان  
ينظر) أى من ذكر من أولى الالباب (قوله بين الرضا) أى بين ذى الرضا رضى الصواب أو الراضى والمصيب أو استعارة بالكناية  
بتشبيه الرضا والصواب بالسان واثبات العين تخييل أو الاضحية أى لا دنى ملازمة لان الرضا يظهر أثره فى العينين وكذا الصواب  
والرضا ضد السخط الذى هو تصور اطلق صورة الباطل والصواب ضد الخطا وفيه ان الصواب صفة لا شئ الذى يرضى به لصفة  
التنظر كالرضا ويجب ان يتقدير مضاف أى واعتقاد الصواب (قوله فابأل فى تلك الكلمات نائية الخ) أى على أحد القولين وأما على  
القول الآخر فالأصل بعدم النية فيه قدر منه أى التضرع منه (قوله لا بعين السخط) الذى هو ضد الرضا فهو تصور الخلق بصورة الباطل  
وقوله والخطا الذى هو ضد الصواب (قوله من نقص لفظ) أى من لفظ ناقص نقصا يحل بمعنى وقوبه ككلمة أى ككلمة ذلك اللفظ ناقص  
بما ينه وأراد به ما يشمل اسقاط حرف من كلمة كيمعرو وهو ظاهر أو اسقاط كلمة من جملة فأراد باللفظ ما يشمل المفرد والجملة والاصل  
انه ورد على المصنف ان النقص هو انترك وان يكتمل انما يكون للموجود حاصل ما يسبب به ان النقص يطلق تارة على المعنى المصدرى  
وهو ماد كرت وتارة على المذوف وتارة على المذوف منه وهذا المثال هو المراد هنا واطلاق النقص لغيره من اطلاق المصنف على  
المفعول أو الفاعل أى المنقوص أو لنقص أو ذلك الحاصل فى ك (قوله أحكام) جمع حكم بمعنى النسبة الشاملة وقوله ومساائل جمع مسألة  
ان أراد منها القضية فهو من عطف لدال على المدلول وان أراد منها النسبة (٥٥) فهو من عطف المرادف فان المسئلة اطلق على  
القضية وعلى نسبتها (قوله وهو روع)

الخصوع ان ينظر بين الرضا والصواب فما كان من نقص ككلمة ومن خطأ أصحوه (ش)  
معنى ذلك أنه سأل ذوى الالباب بلسان تضرعه وخشوعه وخطاب تذله وخضوعه وان  
أل فى تلك الكلمات نائية عن التفسير أى نظر كناية بين الرضا والصواب لا بعين السخط  
والخطا فاعلى حقيقته من نقص لفظ يحل بالمعنى المقصود كالأول والناقص عما ينه حتى يفهم  
المعنى المراد وليس المراد ما كان من نقص أحكام ومسائل وفروع لم تترك فاذن ذلك لا غاية  
له ولا يقدور بشر على تكميل ذلك النقص وما وجد من خطا فى المعانى والأحكام وفى اعراب  
الالفاظ أصحوه فكأن تامة وفعالها ضمير عائذ على ما هو شرطية مرفوعة بالابتداء  
وجوابها ككلمة ومن لبيان الجنس والمبين فاعلى كان ويحتمل نقصانها وخبرها من نقص ومن  
للابتداء ومن خطأ أصحوه على تقدير وما كان من خطأ أصحوه كالأول وفى كلام بعض  
الشراح ما يقتضى ان ككلمة وأصحوه بكسر الميم واللام على انهما أمران قال لانه أذن فى  
الامرين لذى العقل والذى قال ويجوز فتحهما على الصفة لما قبلهما انتهى وكلا الوجهين

القضا يادعفها على الأحكام من عطف الدال على المدلول ويطبق الفرع على الحكم فيكون من عطف المرادف ويكون مرادفا  
لمسئلة بمعنى الحكم وذكر الشيخ رحمه الله تفسير التمهيد حين ذكر ما تقدم عنه فقال والتمهيد التوطئة للتمهيد يكون فهمها أتم  
انتهى (قوله والأحكام) عطف تفسير باعتبار خصوص ما نحن فيه فجاء يظهر وان كان فى حد ذاته من عطف الخاص على العام (قوله فى  
اعراب الالفاظ) الاولى جعل ذلك من افراد الناقص (قوله فكان تامة الخ) نهر مع على قوله فاعلى وجد منه علمها تامة (قوله والمبين  
فاعل) والتقدير فاعلى شئ وجد فى حال كونه ناقصا أى لفظا ناقصا ككلمة أى أذن انهم فى تكميله قوله من لا ابتداء أى وما كان ناشئا  
من نقص على هذا الوجه راد بالنقص المعنى المصدرى ويراد بالناشئ منه الباقي لانه المكمل وجعله ناشئا من النقص باعتبار ضرورة  
وحده دون المتروك ويجوز أن يراد به المتروك ومعنى ككلمة أن راد به وهذا استوجبه لا يتم فى قوله ومن خطأ الآن يقال انه أراد بالخطا  
الانخطا الذى هو مصدر انخطأ قياسا والناشئ عنه الخطا ثم أقول وانما قدر لشارح وما كان لدفع ما ردى على المصنف وذلك انه ورد  
عليه ان من خطا معطوف على من نقص والعامل فيه كأننا المذوف وأصحوه معطوف على ككلمة والعامل فيه ما قبله عليه العطف  
على معطوفى عاملين مختلفين وهو غير تزوج حاصل جواب المشرح أنه من عطف الجمل لامن عطف المقدرات حتى يلزم ما ذكر لا يقال  
هو مبنى على من جوزه بشرط تقدم الجور ولا نقول هو عند مشروط بعدم إعادة الجور فى الشئ نعم يتوجه على القول بالجور مطلقا  
(قوله ركلا الوجهين لا يصح) أى لان الخطا هو ان ما شرطية مبتدأ والامر لا يكون جواب الشرط الا ذاقرت بالفاء وحسنه فى مثله  
لا يجوز الا فى الشعر وليس قبل جملته ككلمة يصلح أن يكون موصوفا بها ولو سلم على فساد لزم بقاء الشرط من غير جواب والمبتدأ بالخير  
على القول بان الخبر هو الجراء نعم يصح الامر على جعل ماموصولة مفعولة بفعل يفسره ككلمة على انه من باب الاشتغال ويقدر مع ومن  
شدوا وما كان ويعرب كالذى قبله ولا يقال يتنوع لما فيه من حذف الموصول لوروده مثله نحو قولوا آمنا بالذى أرسل اليها وأنزل اليكم

الخصوع ان ينظر بين الرضا والصواب فما كان من نقص ككلمة ومن خطأ أصحوه (ش)  
معنى ذلك أنه سأل ذوى الالباب بلسان تضرعه وخشوعه وخطاب تذله وخضوعه وان  
أل فى تلك الكلمات نائية عن التفسير أى نظر كناية بين الرضا والصواب لا بعين السخط  
والخطا فاعلى حقيقته من نقص لفظ يحل بالمعنى المقصود كالأول والناقص عما ينه حتى يفهم  
المعنى المراد وليس المراد ما كان من نقص أحكام ومسائل وفروع لم تترك فاذن ذلك لا غاية  
له ولا يقدور بشر على تكميل ذلك النقص وما وجد من خطا فى المعانى والأحكام وفى اعراب  
الالفاظ أصحوه فكأن تامة وفعالها ضمير عائذ على ما هو شرطية مرفوعة بالابتداء  
وجوابها ككلمة ومن لبيان الجنس والمبين فاعلى كان ويحتمل نقصانها وخبرها من نقص ومن  
للابتداء ومن خطأ أصحوه على تقدير وما كان من خطأ أصحوه كالأول وفى كلام بعض  
الشراح ما يقتضى ان ككلمة وأصحوه بكسر الميم واللام على انهما أمران قال لانه أذن فى  
الامرين لذى العقل والذى قال ويجوز فتحهما على الصفة لما قبلهما انتهى وكلا الوجهين





وخطأ طريق الصواب مفرد فكيف يكون المفرد معنى الجمع قلت مراده هذه المادة أى مادة هفوة (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل لما تقدم من جعل النفاء في قوله فقل للتعليل مع انه مع هذا الاحتمال هي للتعليل أيضا والمعلل هو قوله ولكني أعلم ان التصنيف منطوقه ذلك فالسؤال والجواب على هذا الاحتمال محذوفان وهى للتعليل فالفارق بين ذلك الاحتمال والذي قبله تصدير السؤال والجواب في هذا دون ما قبله وهى للتعليل على كل حال (قوله والا الخ) أى وان لم تكن عالميا فلا يصح اعتذارك لان من أين لك ذلك (قوله واذا علمته) أى وحيث علمته كاتين بقولنا والا الخ (قوله وتطلب الخ) تفسير لتعذر (قوله بهذا التذلل) أى طلبا لمتساها هذا التذلل أو طلبا مصورا بهذا التذلل (قوله وبعبارة الخ) هو عين الاحتمال الأول (قوله المكسر والقض) فيه ان الهفوة والعشرة من صفات الشخص لا المصنف بقض النون ويحاجب بانه يصح أن يكون صفة للشخص والمعنى الهفوة منه ويصح أن يكون صفة للمصنف والمعنى الهفوة فيه (قوله ثم يحتمل أن تكون ما كفه لعل الخ) والمعنى لانه لا يحصل مصنف كما هو صريح عبارة اشرار (قوله خلاص مصنف) أى لانه قل خلاص مصنف والمعنى على اننى أى لانه لا يحصل الخ اعلم ان حاصل ما قيل في هذا المقام ان قل اذا كانت للآليات ضد كثر فلا بد لها من فاعل مع غير ما وكذا مع ما وهى موصولة اسمية أو حرفية أو موصوفة فان كانت موصولا اسميا أو موصوفة فهى الفاعل والا فالمسببات من الجملة وان كانت للنفي فلها فاعل ان لم تتصل بعلو رفع الفاعل موصوفا بجملة فتقول رجل يحل يقول ذلك أى مارجل بقوله وقل رجلان يقولانه ورجل يقولونه والا كانت ما كفه لها عن (٥٧) طلب الفاعل في الاشهر لاجرام المجرى حرف النفي ولا يتصل بها غيرها أى غير ما الكافة وممثل قبل طال وكثر والحاصل ان هذه الافعال لا فاعل لها اذا اتصلت بها ما الكافة ومثلها الفعل المؤكد فاذا علمت ذلك ظهر ان قول الشارح ويحتمل الخ لا يظهر مع فرض ما لاحظته من أن قل للنفي وانما جعلها للنفي اتوقف بسط عدده على ذلك اذ مع قلة النجاة بطلب منه أن يكون من أهلها (قوله وفديعا) أى وزمنا فديعا أو خوف فديعا فهو اسم زمان أو صفة لمصدر محذوف (قوله سقطة التأليف) أى سقطة منه عبارة عن العثرة وقوله وخافوا الخ عبارة

ولانى مؤلف وكل مؤلف لا ينجو من السقوط في التعريف وهو مراده بالعترات ويحتمل أن يكون قوله فقلما جواب عن سؤال مقدر كأن قال له اعتذارك من التصغير الواقع في كتابك يقتضى انما علم به والا فمن أين لك ذلك حتى تعتذر واذا علمته فاصلمه ولا تعتذر وتطلب من غيرك بهذا التذلل فقال له لم أعلم به على التعيين ولكني أعلم ان التصنيف منطوقه ذلك فقلما الخ وبعبارة أخرى والنفاء في قوله فقلما واقعة موقع لام التعديل أى لانه فقلما يحصل وهو تعديل لقوله اعتذر لذوى الالباب ويجوز في مصنف ومؤلف المكسر والقض ثم يحتمل أن تكون ما كفه لعل عن الطلب للعل وحينئذ يكتب متصلة بقل ويحتمل أن تكون مصدرية فيجوز فيها الاتصال والانفصال والفاعل المصدر المؤول منه ومن الفعل بعد ها وهو يخص مصنف أى خلاص مصنف وقد عاين الساس سقطة التأليف وخافوا زلة التأليف كما ذكر المؤلف حتى قيل من صنف فقد استهدف ومن ألف فقد استغنى ومعنى استهدف جعل نفسه هدفا أى غرضه ان يرميه بالعيب كما روى الغرض بالنيل واستهدف أى طاب أن يستهدف أى يرمى وهو قريب من الاول وكان بعض الشيوخ كثيرا ما يقول من صنف فقد استهدف فان أحسن فقد استعطف وان أساء فقد استغنى قيل معنى استهدف ارفع على أقرانه فان أحسن فيه فقد ميل القلوب اليه واب قصر فقد تعرض للقدح والمعنجان

(٨ - خرشى أول) عن انه موهوب ويجوز ان عكس كما علم ذلك مما تقدم أنه محذور عقلي (قوله حتى قيل) ليس مقصوده التضخيم بل مراده حكاية ما قاله (قوله جعل نفسه هدفا) أى طمب على ان المسين وانما طمب أو على حقيقة ان لم يجعله كذلك (قوله أى غرضا) أى كغرض الذي يرمى بالنيل وأما أسأل بلسان التذلل والاطشوع وخطاب الاحترام والخضوع من المتصفين لهذه الحواشي أن ينظروها بعين الرضا والصواب فما كان من صواب حسنوه وبينوه وما كان من خطأ أزالوه وغيره لانه فقلما يحصل مصنف من هفوة أو ينجو مؤلف من عثرة خصوصا عن الباحثين عن العثرات قال صلى الله عليه وسلم من طلب عثرة أخيه يهتك طلب الله عثرته فيهنك وأنشدوا لا تلتمس من عيوب الناس ما ستروا فيهم تلة الله سترا عن مساويك واذا كرمنا حسن ما فيهم اذا ذكرنا ولا نعبأ بآدم منهم بما فيك (قوله بالنيل) اسهام العريية وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها بل الواحد سهم فهى مفردة اللفظ مجموعة المعنى كما ذكره في المصباح (قوله وهو قريب من الاول) يشبه وجود المغيرة ووجود القرب ووجه المغيرة ظاهر ووجه القرب ان من طلب النقد يلزمه ان يكون جعل نفسه هدفا ومن جعل نفسه هدفا يلزمه ان يطلب أن ينقد (قوله ما) أى كيد المعنى انما كثر أى كان يقول قول كثيرا (قوله ارفع على قرانه) أى انه حين يظهر تأليفه يثبت له ارتفاع على أقرانه فلا ينافى زواله بعد حين يظهر تقصيره ويصير معرضا للنقد (قوله فقد ميل) أى طاب ميل القلوب اليه ان جعلت السبب والتأليف أو ميل بالنيل ان جعلت الزائدتين وكذا يقال في قوله فقد تعرض للقدح (قوله والمعنجان) أى يكون استهدف جعل نفسه هدفا أى غرضا أو ارفع على أقرانه هذا آخر الكلام على

الخطبة والحمد لله الكريم الوهاب وهاب العطايا وسبب الاسباب تتوسل اليك بجاه الطيب ان تبلغ المقاصد عن قريب فانك قريب مجيب **(باب الطهارة)** (قوله باب) قال ابن محمود شارح أبي داود قد استعملت هذه اللفظة زمن التابعين ذكره المناوي (قوله هو في العرف معروف) وهو الجسم المعروف المركب من خشب ومن مسامير وقوله وفي اللغة الخ فاذن الخشب المعروف لا يقال فيه لغة باب (قوله في الاجسام) أي حقيقة لغوية في داخل الاجسام الذي هو الفرجة (قوله مجازي المعاني) مجاز استعارة بان شبه اللفظ من حيث كونه يوصل بها لفهم المعاني بالباب الذي هو الفرجة واستعير اسم المشبه به للمشبه والمقرينة طائفة وأراد بالمعنى مقابل الذات فيصدق باللفظ فانه معنى أي ليس بذات وليس المراد بالمعنى مقابل اللفظ وقوله مجاز أي لغة فلا يناق في انه صار حقيقة عرفية فيها وهو المشار له بقوله وفي الاصطلاح (قوله من المسائل) أراد بها القضايا الخاصة باللفظ على المعاني الخاصة لما تقرر ان المدلول للترجم انما هو اللفظ بالمعنى (قوله مشتركة في حكم) كتاب الموضوعات القضايا الدالة على فراغ الموضوع وسنده ومستحباته ومكروهاته مشتركة في حكم وهو كونه ممتعة بالوضوء والمراد مشترك مدلولها كما ظهر (قوله والباب في كلام المؤلف) أي لا في كل مواضع هذا ظاهره وليس كذلك بل في كل مواضع يأتي ذلك إلا ان الاعتراض يلزم من الابتداء بالنكرة لا يأتي في مثل قول الرسالة باب ما يجب منه الوضوء فتأمل (قوله خبره محذوف) أي في الطهارة باب (قوله خبره محذوف) أي هذا باب (قوله أو منصوب بفعل محذوف) ويقال ويعدده الرسم ويحجب بأنه على لغة ربيعه (قوله أو موقوف على حد ما قيل الخ) أي موقوف لا معروف ولا مبني وقوله على حد ما قيل أي على طريقة هي ما قيل الخ أي من أنها موقوفة وقيل مبني للشبهة الإهمالي وهي اخ لا عامل ولا معمول وأما دعوى انه مبني وكسر آخره لا لتمام السالكين في نحو باب الطهارة (٥٨) ففيه نظر اذ لا وجه لبنائه إلا أن يراعى حاله قبل التركيب والقول بالبناء

حيث لا (قوله وقوع الخبر الخ) في عبارته تنافي وذلك لانه يفيد أولان المسوغ وقوع الخبر جار مجرورا وقوله وحب تقديم الخ يفيد أن التقديم هو المسوغ والتعقيق الاول وهو ان المسوغ انما هو كون الخبر جار مجرورا والتقديم انما يكتب لانه اذا أخرجه وتوهم كونه نعمتا لا ان طلب النكرة فلا بد طلب حديث التخصص (قوله فيما يتبدون) أي مقامهم المتكاثرة في

### (باب)

هو في العرف معروف وفي اللغة فرجة في سائر يتوصل بهما من داخل الى خارج وعكسه حقيقة في الاجسام كتاب الدار مجاز والمعاني كتاب الطهارة وفي الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل مشتركة في حكم والباب في كلام المؤلف اماه فروع مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف أو موقوف على حد ما قيل في الاعداد المسروقة واعتراض الاعراب الاول بأنه يلزم عليه الابتداء بالنكرة ويحجب بأن المسوغ لا لا ابتداء هنا وقوع الخبر جار مجرورا وهو اذ وقع خبرا عن نكرة وحب تقديمه عليها بالمسوغ لا ابتداء بها فهو هنا بقدر مقدما عليها واعلم أنه قد اختلف مقاصد التمهيد في هذا الخبر فاما ما يتبدون به كتبهم بحسب اختلاف أغراضهم فيها فمما يبينه من أحكام الشريعة المتعلقة بأعمال القلوب وهي الاعتقادات المسماة باصول الدين وأعمال الجوارح انظارا هرة المسماة بالفروع

الشيء الذي يتبدون به كتبهم من طريقة انعام في الخاص مقصود ذلك الخاص أو في معنى من (قوله بحسب) أي باعتبار فائدة والبناء السببية متعلق باختلاف الاول (قوله أغراضهم) أي مقاصدهم وقوله فيما قصدوا الخ من طريقة العام في الخاص مقصود ذلك الخاص كما تقدم أو في معنى من (قوله من أحكام الشريعة) من بيان لما للمبني تلك الأحكام اما باعتبار ذاتها أو أصلها أو باعتبارها كلها دون أصلها أو باعتبار بعضها فالاول كالجارى فانه لما أراد التعرض لها وأصلها انما سبب الابتداء بالاصل والثاني كما في أبي زيد فانه لما أرادها كلها دون أصلها يتبد بالاصل وناسب الابتداء باصول الدين لان الفرعية مبنية عليه والثالث تحليل فانه أراد الفرعية فقط فلم يناسب الابتداء بالاصل ولا بادول الدين وناسب الابتداء بما اقتضى المقام عند كل الابتداء به كما بينت فندبروا الاضافة للبيان أي أحكام هي الشريعة (قوله بأعمال القلوب) من تعاق المتعاق بكسر اللام بالمتعلق بقضها وتلك الأحكام النسب التامة (قوله وهي الاعتقادات) نسبة لأفعال القلوب وقد استعمل اللفظ في حقيقة مجاز وهو التصديق على طريقة من يجوز ذلك (قوله المسماة) أي الاعتقادات أي متعلقة وهي الأحكام التامة وخلاصته أن أصول الدين النسب التامة كنسبة قول الله قادر الله هو يد المدعي وغير ذلك راجع قوله وهي أي أحكام الشريعة الاعتقادات أي المعقنات (قوله وأعمال الجوارح) معطوف على أعمال القلوب (قوله الظاهرة) أي الجوارح الموصوفة بكونها ظاهرة احتراز عن الجوارح الباطنة التي هي القلب أو صفة لأعمال أي الأعمال الموصوفة بالظهور احتراز عن الاعتقادات فانها وان كانت أفعالا إلا ان اليبس ظاهرة (قوله المسماة بالفروع) صفة لأعمال أي المسماة تلك الأعمال بالفروع أي المسماة تلك الأعمال بالفروع وخلاصته ان الفروع هي الأحكام وهي النسب التامة وهي أحكام الأعمال أي أحكام متعلقة بالأعمال فتبين الوجوب بحكم متعلق بالوضوء مثلا الذي هو عمل من الأعمال

(قوله ببيان بدء الوحي) أي ابتداء الوحي أي فابتداء البخاري ببيان ابتداء الوحي لغة الاعلام في خفاء وفي اصطلاح الشرع اعلام الله تعالى انبياءه بالشيء ما يكتب أو رسلة ملك أو منام أو إلهام أي تبيين الحال الواقع في ابتداء الوحي كما أشار له البخاري بقوله في إنشاء الحديث بخفاء الملك فقال له اقرأ قال النبي عليه السلام ما أنا بقارئ قل فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ففتح الجيم ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم فراجع بها رسول الله رجف فؤاده فدخل على خديجة بنت خويلد إلى آخر الحديث (قوله أصول الشريعة) أي أصل الشريعة الذي هو الوحي الأول وجميع اعظمه وذلك لأن الوحي الأول أساس الأحكام الفرعية والاصولية وقوله وما بعد من كتاب الإيمان الخ أي المسمى على الشريعة وقوله مبني عليه أي لما علمت أنه أساسها (قوله تقرر) أي ثبتت حقيقة بالوحي الأول وغيره (قوله أحكامها) أي أحكام هي الشريعة قالوا إضافة للبيان ويراد بالأحكام الاصولية الأحكام الاعتقادية (قوله والفرعية) هي الأحكام العقلية والاصولية نسبة للأصول من نسبة الخاص للعام أن أريد بالأصول المنسوب إليها مطلق أصول أو من نسبة الشيء إلى نفسه بقصد المبالغة أن أريد بقواعد المعلومة وقوله والفرعية من نسبة الجزئيات فكليها والفرع هو الحكم المستنبط بالاجتهاد من الدليل التفصيلي وتضمن عنان انقل عن التطويل (قوله وهو) أي بيان أحكامها الاصولية والفرعية (قوله في بدء رسالته) أي من أجل ابتداء رسالته بالكلام الخ أي من أجل جمعه بين الأمرين مبتدئاً بالكلام أي التكميل تأمل (قوله في فروع الدين) أي التي هي الأحكام العقلية أي رأى أن الكلام أي التكميل المحتاج له إنما هو في فروع الدين لأن ذلك إنما كان بعد أن تقرر العقائد أي اعتقدت (٥٩) وجزم بها جزمها مطابفاً للعقود عن دليل فلا حاجة إلى

بيانها وأغاب احتاج لبيان الأحكام الفرعية وقوله الذي هو الواجب الأول أي التقرر بمعنى علمها واعتقادها بالدلائل وإضافة فروع الدين من إضافة الجزئيات إلى الكل لأن الدين مجموع الأحكام الفرعية والاصولية (قوله على اختلاف بين العلماء) فقيل أول واجب معرفة الله قال صاحب الجوهرية وجزم بأن أولها يجب معرفة الخ وهو المشار له بقوله الذي هو الواجب الأول على اختلاف بين العلماء ولا

فابتداء البخاري ببيان بدء الوحي بقصد بيان أصول الشريعة وما ذكره بعده من كتاب الإيمان وغيره مبني عليه وابتداء مسلم بكتاب الإيمان لأنه رأى أن الشريعة تقرر وتتماثل إلى بيان أحكامها الاصولية والفرعية وهو الذي قصد الشيخ أبو محمد في ابتداء رسالته بالكلام في العقائد ومن لم يتسدد ببيان العقائد من الفقهاء والمحدثين رأى أن الكلام إنما هو في فروع الدين وذلك إنما يكون بعد تقرر العقائد الذي هو الواجب الأول على اختلاف بين العلماء ما هو وكل هؤلاء أو جعلهم ابتداء بالكلام في قول أركان الفروع التي بني الإسلام عليها وهو الصلاة المذكورة في الحديث بعد ركن الأصل الأول وهو الشهادتان تبركاً بالحديث ولأنهم من الدين كالرأس من الجسد ثم لا يتحدثون بعد هاهنا في الغالب إلا في بقية الأركان المذكورة في الحديث إلا أن مقاصدهم اختصت هنا أيضاً في ابتداء الكلام في الطهارة وهم الأكثرون رأوا أنها مناصح الصلاة التي به تدخل والكلام في الشرط مقدم على المشروط

يخفى أن معرفة الله يصعد في علمها تفردها لأن معرفة الله تضمن معرفة وجوده ومعرفة قدره ومعرفة بقائه وهكذا وقيل الواجب الأول المظهر وقيل الجزء الأول من النظر وقيل غير ذلك (قوله أو جعلهم) يحتمل أن تكون أول الشئ أو الاضرب (قوله بالكلام) أي التكميل (قوله في أول أركان) أي في أحكام أول الخ (قوله الفروع) أي فالصلاة من أركان الفروع لا يخفى أن الفروع هي الأحكام العقلية وأركانها خمسة قال ركن الأول بعد الشهادتين الصلاة وجعلها أركاناً للفروع من حيث أن ثباتها متوقف على إقامتها (قوله التي بني) صفة أركان الفروع من بناء الكل على معظم أجزائه أريد بالإسلام الإسلام الكامل وهو مجموع الأعمال الشاملة له خمسة وغيرها أو أريد به الناقص وهو الأذان الظاهري المبني على الأذان الباطني (قوله وهي الصلاة) أي أول أركان الفروع الصلاة (قوله بعد ركن الأصل) بالإضافة للبيان أي بعد ركن هو الأصل الأول (قوله تبركاً الخ) عليه لقوله ابتداء الخ (قوله ولأنهم من الدين) أي ولأنهم من جهة الدين كالرأس من الجسد فكذلك لا نظام للجسد بدون الرأس بل يتلف بتداعيل رأس كذا النظام للأحكام الفرعية بدون الصلاة إذ بضياح الصلاة تضيح الأحكام أي فتسفي فلا يعمل بها أو يحفظها تحفظ الأحكام أي لا تنسى فينتفع بالعمل بها أو أراد بالدين ما يتقرب به إلى الله من كل طاعة (قوله ثم لا يتحدثون بعدها) أي الصلاة في الغالب الخ أي ومن غير الغالب لا يتكلم على بقية الأركان وقوله بقية الأركان أي من الزكاة والصوم (قوله هنا أيضاً) أي في الموضع الذي لم يتكلموا فيه في العقائد (قوله من ابتداء بالكلام في الطهارة) أي متعلقات الطهارة وسياق تعريف الطهارة (قوله أيضاً) أي كإقحام الاختلاف الأول المبين بقوله البخاري ابتداء بكلام الخ (قوله التي) أي الصلاة به تدخل أي بالمفتاح أي يدخل فيها ولم كانت المفتاحية عبارة عن الشرطية بينها بقوله والكلام في الشرط مقدم على الكلام في المشروط

بقيل في رمها صفة حكمية  
فوجب لموصوفها كون الملق هو  
فيه نجسا (قوله وعلمنا نقص)  
لا يخفى ان اتمام اقله بذكر  
اباقي فقول الظاهر هو الموصوف  
بصفة حكمية أو جبت له جواز  
استباحة الصلاة أو فيه والتجس  
بكسر الجيم هو الموصوف بصفة  
حكمية أو جبت له منع الصلاة  
أو فيه وحده للضرورة بنقض الطاء  
وهي كما نقل عن ابن العربي من  
خصائص الماء لا تعداه لساير  
المسائعات اجماعا صفة حكمية  
فوجب لموصوفها كونها بحيث يصير  
المزال به شياسته طاهرا وصير به  
يؤدى على الموصوف وصير شياسته

ومن ابتدء الكلام في وقوت الصلاة كفعل الامام في الموطر رأى ان الخطاب بالطهارة  
وغيرها على سبيل الوجوب انما يكون بعد دخول الوقت فقد تم الكلام عليه ثم عاد الى الكلام  
في الطهارة ثم الذين ابتدءوا بالطهارة اؤذروا بعد العشاء اختلف آراؤهم فيها فقدمون من  
أنواعها فتم من ابتدءوا بعمل الوضوء كالمدة وبن الحاسب لانه المنصوص عليه في  
القرآن عند النسيان الى الصلاة ومنهم من ابتداء كمن فاقض الوضوء كالرسالة لانه السابق  
عليه عادة ومنهم من ابتدء كمن يكون به الطهارة وهو الماء في الغالب لانه مما لا يوجد هو ولا  
بدله لا توجد الطهارة فينبغي أن يكون الكلام عليه ما يبقا على الكلام فيها لانه كالإزالة  
واستدعى الكلام فيه الكلام على الطاهر من الاشياء والنجس منها لكي يعلم ما ينجس الذي به  
تكون الطهارة وما لا ينجسه وما يمنع التلبس به من التقرب بالصلاة وما في حكمها كالطواف  
وما لا يمنع من ذلك وهذه طريقة المؤلف ومن سبقه الى ذلك واعلم انه قد جرت عادته في هذا  
الباب ان يتعرضوا لبيان حقائق ستة بل سبعة وهي طهارة والتجاسة والطاهر والتجس  
والطهورية والتطهير والتجسس والترجسة المضاف اليها الباب هنا الطهارة وعليه ان يقتصر على  
بيانها وما لا اختصاصا فنقول الطهارة بفتح الطاء وهي لغة التزاهة والتطافاة من الادناس  
والارسانع وتسهل مجازا في التزيه عن العيوب ورش قال ابن عرفة هي صفة حكمية توجب  
لوصفها جواز استباحة الصلاة به أو فیه أو لفظا ولا لسان من خست والاخرة من حدثت

يعود على آل الموصولة ونحوها ستة أنواع  
والمراد بالبنجاسة هو الثوب مثلاً  
بنجاسته وهو الثوب مثلاً لث الماء  
فيقال هو انقاس النجس بظاهر الماء  
الظاهرة بالكمز فهو من مضاف الى  
عطف تفسير جمع مع ما على الثوب  
بأنه مفعلة في النظافة والنحو  
الذين كفروا أى مفعلة من أدناس  
المشركين بين المؤمنين المذكورين كلاماً  
(الح) فيه اب أو لمزيد أو لمزيد في  
جو أو استباحة الصلاة بالإطلاق  
الطهارة بظاهرة الطهارة وحاصله ان

يورد على الالموصولة بنجاسته نائباً لفاعل وظاهر خبر صار فالموصوف بالطهورية هو الماء وبقاؤها  
والزال بنجاسته هو الثوب مثلاً فظهور به محسنة حكيمية فوجب الموصوف بها الذي هو الماء كون ذلك الماء بحيث يصير المزال  
بنجاسته وهو الثوب مثلاً في ذلك الماء ظاهر أو حادثة التطهير إزالة النجاسة أو رفع مانع الصلاة ومنه يتعقل حد ذاته الذي هو التحجيس  
فيقال هو انقاء النجس بظاهر أو ما الظاهرة بضم الطاء فهي فضلة ما يظهور به ويقال تلك الفضلة طهورية بضم الطاء أيضاً أو ما  
الظاهرة بالكسر فهي ما يضاف الى الماء من صابون أو غسول أو شحومهما (قوله والظافة) عطف مرادف (قوله والابواضاح)  
عطف نفسير جميع وضع على الثوب وغيره من قوله التعهد (قوله وتستعمل مجازاً) أي مجازاً في استعماله فيقع فيه الخطأ واعتراض  
بأنه حقيقة في النظافة والمخلص من الادناس حسية كانت كالانجاس أو معوية كالعيوب قال الله تعالى ومطهروا  
الذين كفروا أي مخلصين من آدناسهم انهم آمنوا بظهور أي بزهون عن العيب وحينئذ فقط الطهارة موضوع للتقدير  
المشتركة بين المعنيين المذكورين كما اختاره ابن رشد وتبعه في ذلك الرماع وفتى شرحه على الجلاب (قوله جواز استباحة الصلاة  
الح) فيه استباحة الصلاة بالترديد أو التريدين في التحديد أو الجيبين أو التريدين في متعلق الحد في الحد في الحد نفسه فيقال ان الصفة الحكيمة أو حكمة  
جواز استباحة الصلاة بالاطلاق ما يشي أو في شيء وبذلك يندفع أيضاً ما يرد من ان فيه جمع حقائق في حد واحد وهو طهارة  
الطهارة وطرارة الطهارة وحاصله ان الجميع في المتعلق أو ان ذلك في قوة تعاريفه ليكون أولاً للتوزيع

(قوله وبها يهمل هذا المعنى) أى وأما لاهل هذا المعنى فلا يقابلها النجاسة بأن أريد من الطهارة رفع الحدث وإزالة النجاسة كما فى قولهم الطهارة واجبة واستظهر المطالب انه حقيقة فى المعنيين فالاحسن التعرض لبيان كل منهما فان اقتصر على أحدهما فالإقتصار على المعنى الثانى أولى لانه الواجب على المكلف والله أعلم (قوله فوجب لموصوفها منع استحبابه الصلاة الخ) أورد على تعريف النجاسة انه غير مانع لشمله الثوب المغصوب والدار المغصوبة لانه يصدق على كل ان به صفة حكمية تمنع الصلاة به أو فيه وأجيب بان أثر الغصب الذى هو مانع من إباحة الصلاة بالشئ المغصوب أو فيه وهو ما لا يلقى حق المسألة به لا يعنى صفة فى اصطلاح الفقهاء (قوله ومعنى قوله حكمية الخ) أى وقوله صفة كالجس يناول جميع الصفات (قوله وبقدرة ما هما) عطفت بنفسى أى فهى أمر اعتبارى أورد على ذلك ان الأمر الاعتبارية لا تكون صفة والجواب انه اصطلاح شرعى وبه يجاب عن جعلها علة مع انعدامية والعلة وجودية على ان العدم المقيد يجوز ان يكون صفة والخلاف فى دليل الوجود بالعدم فى العلة المستتبطة اما المنصوصة فحائز باتفاق كالعدمين (قوله وليست معنى وجوديا) أى ليست صفة وجودية يمكن رؤيتها (قوله لا معنى بها) أراد به الأمر الوجودى الذى يمكن رؤيته لكن لم يجر العادة بالرؤية كالعلم والقدرة والكلام (قوله ولا حسبا) أى كإباض والسواد مما يرى بحاسة البصر واللام فى قوله لموصوفها الشبه الملائك والاستحقاق لا للتعليل لانه يقتضى ان المعنى ان إيجاب استحبابه لأجل الموصوف لا للموصوف والمعنى على جعلها الشبه الملائك والاستحقاق ظاهر أى ان الموصوف صار كالللك لإباحة الصلاة أو مستحقا لها ثم هذا ظاهر ان جعل قوله لموصوفها متعلقا بما بعده من قوله يجوز استحبابه الخ وأما على جعلها متعلقة بتوجب فهى للتعدي (فان قلت) يرد على هذا طهارة الميت فأنما أوجبت استحبابه الصلاة عليه ولم يوجب استحبابه الصلاة له ولا به ولا فيه فكان عليه ان يزيد أو عليه ليدخل (٦١) ذلك ويجرى نحوه فى طهارة الذمبة لزوجهما

وبها يهمل هذا المعنى النجاسة فيقال كما قال ابن عرفة أيضا هي صفة حكمية فوجب لموصوفها منع استحبابه الصلاة به أو فيه انتهى ومعنى قوله حكمية أنه يحكم بما هو بقدر قيامها بمحملها وليست معنى وجوديا فأنما بمحملها لا معنى بها كالعلم لصاحبه ولا حسبا كالسواد واليباض وقوله به أى علاقته فيشمل الثوب والبدن والمكان والماء وكل ما يجوز زلله صلى ملاسته فاندفع أنه لا يتناول طهارة الماء المضاف وقوله فيسه يريده المكان وقوله لير يريده المصلى وهو شامل لطهارة المصلى من الحدث والخبث إلا أن قوله بعد والآخر من حدث يخصه به وقوله فى حد النجاسة فوجب منع الصلاة به أو فيه اقتصر على هذين الأمرين وهما المعبر عنهما بقوله فى حد الطهارة فالأوليات من خبث ولم يقل أوله كفى حد الطهارة لانه لا يقال شرعا لحدث نجاسة ولا لحدث نجس والضمير فى به وفيه وله ما ند على الموصوف من قوله فوجب لموصوفها ومعنى

المسلم أى لو طئها فكان عليه ان يزيد أو لا يمتنع به أيضا وبعد ذلك لا يشمل الوضوء للسلطين والوضوء للسلالة أيضا والجواب ان المراد فوجب له الجواز بشرط توفر الشروط وانتفاء الموانع ولذا لو وجدت الطهارة الكبرى وحصل مانع اعتسفى فلا يقال ان الكبرى ليست طهارة لعدم إيجابها بالإباحة المذكورة بل هى طهارة وعدم إيجابها مانع لا يمتنع بها عن كونها طهارة فظهر الذمبة وما معها طهارة لولا المانع والمنايع هو الموت والكفر وأما الوضوء للدخول على السلطين ونحوه فليس بطهارة شرعية وانما يعرف لها وفيه شئ ظاهر اطلاقهم عليه انه طهارة شرعا وأما لا وضعية المستحبة والغسلات المستسنة والمستحبة التى يصلى بها فأنما توجب جواز الاستباحة لولا وجود مثلها اذا المثلان لا يمتنع معان ولا يرد على الرسم انه صادق على القراءة وسائر الصلاة فأنما صفات توجب لموصوفها مذكرة وليس شئ منها طهارة لانه أوجب بان هذه أفعال لأصناف فلا يصدق عليها مبداء الرسم أو يقال ان الصلاة بدون الأوضعية المستحبة والغسلات المستحبة أو المستسنة مكرهه أو خلاف الأولى فلا تكون مباحة وبها نصير مباحة فصدق التعريف عليها (قوله به أى علاقته) كذا فى نسخة والمناسب علاقته كما هو موجود فى الشراح (قوله والبدن) أى بدن المصلى (قوله والماء) الذى يحمله المصلى لقوله وكذا يجوز للمصلى ملاسته (قوله انه لا يتناول طهارة الماء المضاف) الاحسن ان يقول فاندفع البحث بأنه لا يشمل طهارة الجسد من الخبث وغير ذلك من كل ملاس للمصلى وقوله الماء المضاف لا خصوصية للماء ولا قيد كونه مضافا لالبحث وارد بكل ما يحمله المصلى كان ماء أو غيره كان الماء مضافا أم لا ويراد بقوله علاقته أى مع الاتصال به فلا يرد انه يستغنى عن فيه بتقدير ملاسته (قوله وهو شامل الخ) حاصله ان المصلى يقال منطهر بالنسبة لطهارته من الحدث بالوضوء ومنطهر بالنسبة لطهارته بدنه من الخبث لكن قول ابن عرفة والآخر من حدث قصر المصلى على المصلى على الحدث فلا يقال له منطهر باعتبار طهارة الخبث وانما يقال له منطهر باعتبار الحدث (وأقول) بجمد الله إرادهم البدن وجوابه بأنه داخل فى قوله به دليل على ان المراد بالخص الشخص الروح فقط فلا يقال حينئذ ان قوله له شامل لطهارة المصلى من الحدث والخبث (قوله ولا للمحدث نجس) نقول مسلم انه لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام النجاسة بدنه أى متنجس (قوله والضمير الخ) حاصله ان طهارة الحدث والخبث اشتركا فى ان كلاهما يوجب لموصوفه استحبابه الصلاة

ففي الحثي توجب استحبابه الصلاة لموصوفها وفي موصوفها وفي الحديث توجب الاستباحة لموصوفها فتعبر به وفيه وله كل يعود على الموصوف ولما أهم طهارة الحدث والحديث بين ذلك فقال والاوليان من حيث والآخر من حدث (قوله صحيح) أي سبب لموصوفها الجوزي لم يرد اسم السبب في جواز الصلاة وان شئت قلت في اباحة الصلاة وليس المراد بالاحتياط حقيقة لانه خلاف مذهب أهل السنة (فان قلت) هذا يحتاج ما يقرر من ان شرط نفوذ الاحتالة لانه سبب في اباحة الصلاة وشرط في صحتها ثم ان كلاهما قاصر لانها كما تسبب جواز الصلاة تسبب جواز غيرهما من طواف ومسح ومغفلة وغير ذلك مما هو معلوم (وأجيب) بانه يلزم من جواز الصلاة جواز غيرها الا انه يرد انه لا يكفي بدلالة الالتزام في التعريف فتدبر ثم لا يخفى ان الاحتمالات أربعة لانه ما من يسقط جواز واستباحة أو يذكرك لاول دون الثاني أو بالعكس أو يتركهما معاً أما عدم ذكرهما معاً بان يقول توجب لموصوفها الصلاة فلا يصح سواء أريد من الاحتياط حقيقة أو السبب فتعين تقدير شيء ثم ان ابن عرفة قد ذكر الامرين استحبابه وجوازاً فاعترض بان قيده اضافته الشيء الى نفسه فاجاب الشارح بان ذلك مدفوع بتجعل السين والتاء للطلب (أقول) بجملة الله اعلم اولاً ان اضافته اشياء الى نفسه جائزة عند الكوفيين وهو لم يفتد فلا مانع من ذلك وثانياً ان جعلها للطلب غير ظاهر لانه يقيد ان كل موصوفهم كان ثوباً أو مكملاً أو رخصاً يطلب من الله اباحه ذلك وهذا غير وقع فلا حرج ان تجعل السين والتاء انذاراً لا يرفع الاضافة محكية على مذهب الكوفيين نعم لو حذف ابن عرفة أحد الظنير واكتفى بواحد لكان أحصر وان أردت تمام الكلام في ذلك المقام فراجع عني ولكن في هذا ذكرنا كفاية للقاصرين (قوله فان المكلف الخ) أي الامامان (٦٤) الموصوف أهم من المكلف وفيه ما تقدم (قوله ان يتصور) أي يقدم (قوله المنع)

توجب صحيح ومعنى جواز استحبابه الصلاة أي تصح لموصوفها جواز طلب اباحه الصلاة ومعه ان طلب اباحه الصلاة شرعاً مع المنع كان ممنوعاً وان المكلف لا يجوز له شرعاً طلب اباحه الصلاة من غير مقتضاها وهو انظاره لان من ليس معه مقتضاه لا يجوز له ان يتصور على طلب اباحه الدخول فاذا وجد مقتضاها ثبت جواز طلب اباحه الدخول فليس في قوله جواز اضافته الشيء الى نفسه كما قيل (ص) يرفع الحدث وحكم الطلب بالمطلق (ش) يعني ان الحدث وهو المنع يرتب على أعضاء الوضوء أو الغسل لا يرفعه الا الماء المطلق وكذلك حكم الحدث وهو الباقي بعد زوال العين لا يزال بالمطلق وأما عين التجاسة فتزال بكل قلاع والحدث يقتضيه وجود الشيء بعد ان لم يكن ومثلاً يطلق على الخارج المعتاد وعلى الخروج كافي قوله هم آداب الحدث وعلى الوصف الحكمي المقدور قيامه بالأعضاء قيام الارصاف الحسية كافي قواهم يمنع الحدث كذا وعلى المنع المترتب على الثلاثة كافي قواهم هنا يرفع الحدث ويصح هنا ارادة المعنى الثالث الذي هو الوصف لانها متلازمة فاذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر ولا يصح ارادة المنع من

أي يفسرهم قرآن العباد وقوله المستتر أي المتعلق وليس المراد القائم بالاعضاء لانه صفة المولى جل وعز (ونقلت) انما هو متعلق بالاشخص لا بالأعضاء (قلنا) المعنى انه متعلق بالاشخص باعتبار تلك الاعضاء أو يجوز في ذلك (قوله لا يرفعه الا الماء المطلق) أخذ المحصر اما من قوله فيما يأتي لا يفسر لونا أو طمعا أو بحداد أو بغيره من الماء المضاعف والجساد أو يقال كما قال الخطاب ان تصدير الباب بهذه

الجملة وسبقها ما سبق اليه فبعد المحصر وان لم يكن في الكلام اذ اذ هو فمكانه قال انما يرفع الحدث وحكم الطلب بالماء المطلق الاولين من كل طهارة شرعية من غسل أو وضوء وان لم تكن واجبة فلا يصح شيء من ذلك لا بالماء المطلق أو انه أخذه من مفهوم المطلق تامل (قوله وهو الباقي الخ) ذلك الباقي أمر اعتباري وهو كون الشيء نجساً في الشرع لا بتباح ملاسته في الصلاة والغذاء فلا يرفع الا بالماء المطلق وأما موضع الاستحمار والسبب في التخييل ونحوه اذا مسح والتحقوا نعل اذا كانا من أثقال الدواب وأرواها فالحمل يحكمهم له بالاحتياط وأما في الضرورة فلا يصح ان ذلك الحكم صفة اعتبارية فاعند بالحمل وليس المراد الحكم الشرعي (قوله بكل قلاع) أي بكل شيء يرفعها ويرزقها (قوله وجود الشيء) أي والحدث الموجود بعد اعدام وهل الوجود وجه واعتبار أو حال قولان (قوله كافي قوله آداب الحدث بمعنى الخروج) أي أو الخارج من حيث الخروج (قوله وعلى الوصف الحكمي) أي الذي حكم به الشرع أو المعنى لاحسي فهو اعتباري لا وجودي (قوله قيام) أي كقيام (قوله وعلى المنع المترتب) أي المنسب أي تعلقه لما يأتي وأنت خبر بان هذا المنع في الحقيقة انما هو مقتضى الخروج وانه مقارب للوصف في الترتيب لان الترتيب سابق عليه ويحجب بانه سابق عليه تعقلاً (قوله فاذا ارتفع أحدهما الخ) أي وان ثبت أحدهما ثبت الآخر لا يقل لان اسماً متلازماً فاذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر فان التجمع يرفع المنع لا يستباح الصلاة وتغيرها ولا يرفع الحدث بمعنى الوصف القائم بالأعضاء لان المشهور انه لا يرفع الحدث فلا يلزم بينهما الا مشمول التجمع لا يرفع المنع رفعاً طاهراً وانما هو رخصه فيرفع المنع عما يستباح به على وجه مخصوص وهو عدم الماء فلا تسقيح به الا فريضة واحدة في حال عدم الماء ولو وجد الماء قبل فعل ذلك المستباح عاد المنع ولم يتبع به شيء أقله الخطأ وخلاصته ان معنى تلازمهما انه لا يرفع أحدهما اذا لم يبق الآخر فاعلم بان اذا ارتفع المنع فاعلم هو مفيد بوقت ثم يعود بعد ذلك لوقت ولعل الاحسن ان يقال ان كلا



من الوصف والمنع برفعه فقام قيدا وقوله لا يرفع الحدث أى رفعه مطلقا أي يذهب الحدث أو المنع (قوله لا يتقدم مضاف) أى لا يصح  
 الابتداء مضاف أى حكم الحدث لذى هو الوصف أو المنع ثم نقول ولا فرق بين أن يكون كل ترتب عن حدث أو سبب أو ردة أو شئ  
 (قوله والمنع حكم الله) لأنه تحررهم قربان العبادة (قوله واجب الوجود) أى به دفع الملياتوهم أن المراد بالقديم طويل الزمن فيما مضى  
 (قوله فكيف يتصور الخ) استفهام استكاري (قوله ومجبد) لا دخل له هنا وإن كان صحيحا (قوله باعتبار تعلقه) أى أنه في حد ذاته ليس  
 متجسدا وهو تعالى ماضى ترفع ومجبد بالاعتلاقه (قوله عديم) أى ليس له وجود في الخارج فلا ينافى أنه أمر اعتبارى والوارى قوله  
 والتعلق للتعديل أى لأنه عديم وأما لو كان وجوديا فلا يصح رفعه لأنه يلزم أن يكون قديما على فرض ذلك لأن صفة القديم الوجودية  
 قديمة فتدبر ثم لا يخفى أن هذا بناء على أن التعلق ليس جزأ من معنى الحكم وأما ذلك فأن التعلق جزء من معنى الحكم فيكون  
 الحكم هو كلام الله المتعلق تعلقا تميزيا حاديا بالفعال المكشوف فيكون حادثا لأن المركب من القديم والحادث حادث فلا محذور في كونه  
 يتجدد ويرفع (قوله هو الله أو النبي صلى الله عليه وسلم الخ) الأحسن أن يقال إن الفاعل هو المكلف لأن المراد بفاعل في ذلك المقام  
 من قام به الفعل لا من أوجده فلا رد ما يأتي إذ لو أريد الموجد لما صح استناد فعل إلى أحد غيره حقيقة إلا أنه خير بن قوله بعد أى حكم  
 الخ يؤذن بأن المراد بقوله بفاعله أى بما كره أى بالحاكم به (قوله بواسطة) أى بواسطة هي الأحكام التى أوحاها الله إليه أو بواسطة  
 الإيحاء (قوله الشارع) أى الذى هو الله تعالى حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا (قوله أى حكم بصفة رفع الخ) لا يخفى أن هذا ليس  
 تفسير اللفظ بدلوله فهو بعيد غاية البعد والأقرب ما قلنا والحكم باعتبار (٦٣) استناده إلى الله تعالى وبالنسبة للنبي عليه السلام  
 حادث (قوله نظره إلى حكم

الاولين انه لا يرتفعان الابتداء مضاف أى حكم الحدث فيصح ارادته لا يقال الحدث هو المنع  
 لترتب الخ والمنع هو حكم الله تعالى وحكمه قديم واجب الوجود فكيف يتصور رفع واجب  
 الوجود لا ينافى بقول الحكم مرفع ومتجسدا باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق عديم يمكن  
 الارتفاع وبني المؤخر رفع للمجهول له علم بفاعله وهو الله والنبي عليه الصلاة والسلام بواسطة  
 ما أوحى الله إليه لا يقال قوله رفع الارتفاع فيه التعبير بالماضى لأن هذا أمر ثابت مقرر عن الشارع  
 أى حكم بصفة رفع الحدث وحكم الخطب لا نأقول انما عبر بالمضارع للإشارة إلى أنه نظر فيه إلى  
 حكم القضية بدنى في المستقبل ولو نظر إلى ما ثبت عن الشارع لعبر بالماضى أو أنه عبر بالمضارع عن  
 الماضى على تقدير قوله تعالى أى أمر الله نظرا إلى احضاره هذا الحكم الجيب في ذهن السامع  
 أى احضاره الآن لأن المضارع يستحضر به الأمور الغريبة بخلاف الماضى فإنه لا احضار  
 فيه والثنى قد يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره وعبر بالجملة الفعلية ولم يعبر بالجملة الاسمية  
 فيقول رافع الحدث وحكم الخطب الماء أطلق لأن تقيده بالحدوث والمقصود هنا ذلك  
 ولأن نسبة الرفع إلى الماء مجاز (ص) وهو ماصدق عليه اسماء بالقديم (ش) يعنى أن الماء المطبق  
 هو الذات التى يقال لها هذا ما فيصدق عليه اسم الماء بالقديم نأخذ على ذلك اللفظ ماصدق

معناه (أقول) لا يخفى أنه لو عبر بالماضى وأخبر به السامع فإنه يتصوره في ذهنه قطعاً وهذا احضاره في ذهن السامع فقد حصل  
 الاحضار بالماضى ويمكن الجواب بأن مراده احضار بحيث لا يحظر أنه واقع في الحال لا مطبق احضار (قوله وشئ قد يحمل على تقيضه)  
 كما هنا (قوله كما يحمل على نظيره) كما هو معلوم في باب القياس كعمل الارز على البر في حرمة الريا يجتمع الاقتيات والأدخار وكما هو معلوم  
 في المجازات مثلا استهال السبب في المسبب كقوله وردوه عن العرب في جزئى ويجوز أن يستعمل اسم السبب في جزئى غير ما استعملته  
 العرب لما تقرروا المجاز موصوع بالنوع فتدبر (قوله التجدد والحدوث) أى شئاً بعد شئ الذى يدل عليه المضارع باقرينة لا الوجود  
 بعد عدم الذى يكون في الفعل مطلقا ولا يتوقف على قرينة وأما الجملة الاسمية فتفيد الدوام والثبات بقريته أيضا لكنه ليس مرادا  
 (قوله والمقصود هنا ذلك) فيه أنه قد تقدم له أن الرفع قديم ففرضته أن لا يكون المعنى على التجدد والحدوث فيجيب بأن هذا ناظر لما  
 تقدم من قوله أو نظير الحكم القضية بذلك نعم هذا الكلام نظاهر على ما قلنا أن الرفع المكلف وإفهام (قوله ولأن نسبة الرفع إلى الماء  
 مجاز) أى الذى يأتي على التعبير بالجملة الاسمية وأما الفعلية فلا يأتي ذلك عليه لكن يرد أن المجاز يبلغ من الحقيقة (قوله ماصدق)  
 أى الذى صدق أو شئ صدق أو يقرأ ماضى (قوله صدق) أى حل لأن الصدق في المفردات معناه المحل وفى القضايا بمعنى التحقق  
 أى ماصح أن يحمل عليه أى عرفا كما أنه الخطاب وفى كلام أنت ما يفيد أن المراد ماصح نفسه مثلاما بطبع لا يطلق عليه عرفا  
 من غير قيد على مقال الخطاب وهل يصح إطلاق ذلك عليه فهو المتبادر أن الأصل اختلاف المعنى اللغوى والعرفى وأما على مقال تمت

فلا يصح إطلاق ذلك عليه بغير وجهه هذا فتوقف على ثبوت ذلك انما كذا في كذا قال عجم ثم رأيت في الفتاوى السيوطية ما يوافق ما ذكره  
الخطاب ويرد مذكرة ثم انك خير بان الحمل انما يكون على المفردات التي هي الجزئيات لا على الكلية اني تراد في التعريف  
بأن ما ان بقدر مضاف أي مصدق على افراده أو يوقع ما على افراد لا يجعل تعريفه بالباطن لا يحتمل أن في كلامه الحكم صناعي  
المطلق وكيف يحكم على الشيء بدون تصوره والظهور ان ما هنا من قبيل تقديم الحكم على التصور لا على التصور فافهم (قوله اسم  
ماء) أي اسم هو لفظ ماء أي الذي يكتب في الاخبار عنه بمجرد إطلاق اسم الماء عليه (قوله بالقييد) أي مع عدم ذكر القيد (قوله اني  
يقال هذا ماء) كذا في نسخة نفعنا الله به أي التي يقال في شأنها هذا ماء (قوله فيصدق) أي فيحصل (قوله فيصدق الخ) هذا يدل  
على ان ما هو موصوفة أو نكرة موصوفة لا ماء بالمسند (قوله كالجنس) لان المراد من ما ليس جنسا (قوله لان لفظة ما) أي مدلول لفظة ما  
(قوله عرض) أي لاجنس أي وصف عام خارج عن المساهية وذلك لانه بوصفه به تعالى وقوله عام أي لخاص (قوله كافصص) لم يقل  
فصل لان الفصول انما تكون في الانواع المحتوية على الاجناس (قوله اذ لا يقال) أي اذ لا يحصل (قوله أو وصف الخ) أي كقولك  
هذا ماء مضاف هذا ماء نجس هذا ماء آفاده الخطاب أو هذا ماء مطر أو ما ندى أي مطرور ومذى كما أفاده الشيخ أحمد الزرقاني (قوله أو  
غيرهما) أي كالأشياء واللام التي للعهد كقوله عليه السلام اذ ارات الماء ذلك لان عائشة قالت للنبي عليه السلام هل على المرأة  
اذا هي احتلمت غسل قال عليه السلام نعم اذ ارات الماء فعليها الغسل أو كما قال قال في الماء اخذت على ماء مخصوص وهو المني (قوله  
كقولنا ما ورد الخ) ثم سئل للاضافة (قوله ما اضاقه بيان) الراجع انما للبيان لا بيانية لان الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف  
والمضاف اليه عموم ومخصوص من وجه تكاتم (٦٤) حديد (قوله كماء السماء) أي ان السماء هي الماء والسماء كل ما علاك ومنه

عليه اسم ماء كالجنس لان لفظة ما عندهم عرض عام وبلا قيد كان فصل بحرج ما عدا المطلق  
من أقسام المياه اذ لا يقال في كمال منها ماء الا بزيادة قيد آخر من اضافة أو وصف أو غيرهما  
كقولنا ما ورد وما ربح ولا يكتب في الاقتصار في الاخبار عن ذواتها باسم الماء خاصة من غير  
تقديم شيء كافي المطلق ودخل في تعريف المؤلف للمطلق ما اضافته بيانية كماء المطر وما اضيف  
لعله كماء السماء والآبار والعيون والبحر فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير به ثم انه يستثنى  
من الآبار آبار غود ولا يجوز الوضوء بها ولا الاغتسال به لانه ماء عذاب لا نجاسته وكما  
ينع الوضوء بها يمنع التيمم بأرضها وهي مسيرة خمسة أميال وعلى انقول يمنع الاستعمال  
بالماء المسد كورقان تطهر به وصلى صحت صلاته كذا ينبغي كما قاله الشيخ على الاجهوري  
في شرحه ودخل في حد المطلق الماء العذب ولا خلاف فيه في المذهب ودخل فيه أيضا  
جميع المياه المكروهة الاستبسة (ص) وان جمع من ندى (ش) هذا وما بعده

قبل لسقف البيت سماء فلا يسته  
ان الحمل هنا هو السحاب لانه يقال  
له سماء أو ان الماء نزل من السماء  
ثم نزل الى السحاب فيكون السماء  
الحقيقي محلا أو بما هذا أفاده  
أبو السعود (قوله والآبار) بجزء  
ممدودة بعد اللام الساكنة على  
وزن الامثال جمع شر جمع قلة واذا  
كثرت فهي البئار على وزن  
الفعال (قوله وان يمينون) جمع يمين

هي مشرقة تقع على الباصرة والذهب والشمس والمال والقدور والجاسوس وولد البقر  
الوحشي وخيار الشيء ونفس الشيء وايستبوع وغير ذلك والمراد هنا الاستبوع (قوله والجبر) لا يحتمل ان الجبر هو الماء المتسع فليس ذلك  
من اضافة الشيء الى محله بل هو مثل ماء المطر (قوله فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير به) أي بالاجماع احتاج الى ذلك لانه حكمي  
عن ابن عمر كراهة الوضوء به فقد انعقد الاجماع على خلافه (قوله ثم انه يستثنى) لاجابة لهذا الاستثناء لان الكلام في ما يصح  
التطهير به وما لا في ما يجوز دون ما يحرم وهو يصح التطهير به كما قال (قوله آبار غود) لاختصاصه لا آبار غود بالذكري ومثله آبار قوم  
لوط وكل قوم أهلكتهم الله تعالى (قوله ولا لا تغتسل) أي في عجن أو طبع (قوله لانه ماء عذاب) أي ماء قوم وقع بهم العذاب فرما يحصل  
للمستعمل آثار من ذلك العذاب أو كراهة قبيحهم وبغض الله لان الله أبغضهم (قوله لا نجاسته) أي فهو طهور ونعم بتر الناقة التي كانت  
تردها الامنع فيها (قوله يمنع التيمم بأرضها) هذا أحد قواين ذكرهما الخطاب عن أنس بن مالك قال عجم وذكر في فصل التيمم انه  
صح القول بجواز التيمم على تراب أرض غود (قوله وعلى القول منع الاستعمال) مقابلة القول بالكرهية يعلم من عجم (قوله صحت)  
كذا ينبغي وذكر ان شارح حدود ابن عرفة صرح بطلان الصلاة وكذا د ولم يزد من تقدم من أهل المذهب ولكن لظاهر التعويل  
عليه (قوله ولا خلاف فيه في المذهب) انما حال ذلك رد اعلى ما نقله ابن حجر في فتح الباري عن ابن التين انه نقل عن ابن حبيب منع  
الاستنجاء بالماء لانه مطهر ومقال ح قلت تعمله به بن مطهر بقتضي انه أراد العذب وهذا غير معروف في المذهب اه (قوله وان جمع  
من ندى) أي جمع في بد المتوضئ أو المتغسل وليس المراد جمع في انا لان هذا ليس بشرط كذا في كذا (فان قلت) هل يرد هذا على  
تفسيره الشيخ للمطلق فانه لا يصدق عليه اسم الماء الا مع كونه ماء ندى (قلت) لا يرد عليه ذلك لان التسدي ليس شيء انضاف الى الماء

احوال

واغما هو وصفة للماء كما يقال ماء المطر أي ماء مطور فهو من باب فوالهم صلاة الأولى كذا قال بهرام أي فتكون الاضافة بيانية (قوله أحوال المطلق) أي أنواعه أي من جملة أنواعه لأن قوله لا يسبب معها الخ يدفعه لأن المتبادر ان المراد الاوصاف (قوله أو على أكثرها) أو لتردد (قوله غير ظاهر على ما لا يخفى الخ) لا يخفى ان هذا الكلام يدل على انها ليست من افراد المطلق الا انها ألحقت به في الحكم وكيف يقال انها ليست منه مع الايمان بالغاية المفيدة أهمامنه ويحجب بان المراد تنبيهها على بعدتها من حقيقة المطلق أي بحسب الظاهر وان ألحقت بالمطلق بحسب الظاهر في الحكم وان كانت منه حقيقة والتعريف صادق عليها (قوله عائدة على المطلق) أي وان جيع المطلق أي جعلت افرادها لانها هي الموصوفة بالمجموعة والمخاطبة وغير ذلك (قوله أو على الماء) فيه مسامحة لان ما قد تقدم ان المراد بها القظها وان اضافة اسم اليها بيانية (فان قلت) قوله أو على الماء المذكور في الحديث أي في قوله وهو ما صدق أي شيء صدق عليه الذي هو الماء (قلت) التعريف للماهيات لا للأفراد والمجموع من ندى ليس الماهيات بل الافراد وأيضاً التعريف لا يبالغ عليها فاذا علمت ذلك فالبالغ عليه هو قوله وهو الحديث أي افرادها وكذا قوله وحكم الخبث (قوله والبديل) أي كالذي ينزل على الارض والاشجار آخر الليل وقوله وندى الارض بالالف المقصورة كما فهمته من (٦٥) نسخة من اصحاح يظن بها العجمة (قوله وبالها) عطف تفسير وهذا ما أشار له

الجوهري بالبديل (قوله والظاهر الخ) أي ليس المراد من الندى في كلام المصنف المعنى اللغوي الذي أشار له الجوهري الذي هو المطر بل المراد به ما نعرف عند الناس وهو ما نزل من السماء على الارض والحدردان آخر الليل وقول الشارح ان المراد منه بلل الارض الاولى الايمان بعبارة تفهم المقصود صريحاً بان يقول ان المراد منه ما يقع على الارض والشجر من البلل في آخر الليل (قوله ولا يضرب الخ) قال الشيخ أحمد الزرقاني وينبغي أن يكون مضمراً وان ذلك ليس كالمعبر بقراءته لتدوره اه فاعترض عليه بأن الذي ينبغي انه لا يضرب لانه صار كقصراره فاذا لا يضرب لولون أو الطعم لان التغير باقرار لا يضرب مطلقاً والتفرقة بين

أحوال المطلق لا يسلب معها ما ثبت له من رفع الحدث وحكم الخبث ولما كان صادق حد المطلق عليها أو على أكثرها غير ظاهر على ما لا يخفى أي في صورته الاغيا تنبيهها على بعدتها من حقيقة المطلق الذي ذكر وان ألحقت به في الحكم ومفعول جيع وفاعل ذاب ومعناه تتبع بعد جوده واسم كان ومفعول خوط وفاعل تغير ضمائر عائدة على المطلق أو على الماء المذكور في الحديث وهو ما معني وكذلك الها آت في مغيره وقراءه عائدة على ما ذكره في كلامه يرفع الحديث وحكم الخبث بالمطلق وان جيع ذلك المطلق من ندى والندى قال الجوهري المطر والليل وندى الارض ندراتها وبالها اه والظاهر من عرف الناس اليوم ان المراد منه بلل الارض وما يقع من ذلك على أوراق الشجر ولا يضرب يريح الماء من ورق الشجر حيث جمع من فوقه خلا فالابن بخله (ص) أو ذاب بعد جوده (ش) هو معطوف على جمع وكذا ما بعده فهو في حكم الاغيا أي وان كان ذلك المطلق جامدا ثم ذاب كالبرد والجليد والتليج يذوب وهو بالذال المعجمة قال الجوهري ذاب الشيء يذوب ذوا وذواذ بانقيض جده وذواذ به غيره وذوبه بمعنى واحد وكلام المؤلف شامل للبلع الذائب في غير موضعه وهو ظاهر لانه حينئذ ما بخلاف ما اذا وقع في غيره فانه في حالة الوقوع من جنس الطعام ولذلك ذكر المؤلف فيه الخلاف الآتي ولم يذكر ذلك هنا ولا مفهوم لقوله ذاب أي أو ذوب به مذوب بتسخين بنار أو شمس وإذا وجد داخل البرد إذا ذاب شيء مفارق فانه ينظر له بعد سيب لانه فان غير أحد أو صافه سلب ظهوريته وبعد ذلك حكمه كغيره وان لم يغير أحد أو صافه كان به ورا على حاله (ص) أو كان سور بهجة (ش) يعني وكذلك بقية شراب البهية ظهوره سواء كانت جلالة أم لا ولا يعارض هذا ما يأتي من قوله وما لا يتوقى نجسا لان الكلام هنا في الطهارة وهناك في كونه مكرهاً ومن قبس هذا بما يأتي

(٩ - خرمي اول) الريح وغيره تفرقة من غير فارق (قوله كالبرد الخ) البرد يفتحين شيء ينزل من السحاب يشبه الحصى ويقال له حب السحاب (قوله والجليد) ما سقط على الارض من الندى فيجمد قاله في القاموس (قوله والتليج) هو ما ينزل من السماء ثم ينعقد على وجه الارض ثم يذوب بعد جوده (قوله وأذابه غيره) لفظة غير فاعل اذاب لانها فعل وجدته مضبوطاً في نسخة يظن منها العجمة من الصحاح وكنيت أو لا تردت وخطر بيالى ذلك الضبط ثم وجدته فالحمد لله (قوله ما اذا وقع في غيره) أي وقع ملح في ماء أي قصد الان الخلاف الآتي اغما هو في المطروح قصداً وسيأتي انه ضعيف والمعمدة لا يضرب (قوله ولذلك ذكر المؤلف) والمقابل الذي يقول انه لا يضرب يقول انه ليس من جنس الطعام (قوله ولا مفهوم لقوله ذاب) لا يخفى أنا نقول هذا من مصدوق كلام المصنف لان قوله ذاب شامل لما اذا ذاب بنفسه أو ذوب به غيره (قوله داخل البرد) أي أو غيره من التليج والجليد (قوله أو كان سور) السور يضم السين المهملة وسكون الهمزة وقد تسهل أفاده الخطأ (قوله وكذلك بقية الخ) أي فالمراد بالسور البقية وكذا يقال بقية الطعام سور (قوله سواء كانت جلالة أم لا) أي وسواء كانت مأكولة اللحم أو لا (قوله ومن قبس هذا بما يأتي) أي قيده بسبب ما يأتي أو ينقيض ما يأتي أي فقال أو كان سور بهجة ولم تكن جلالة والمفيدة هو بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني وعبارته وتظاهره كانت تأكل الارواث أو لا وليس كذلك

أد أي فهو فائق بان المصنف يقصد بان لا تأكل الأرواث وانتصر محشبي تمت ثلث بقوله ما قاله سواب لا كلام المؤلف هذا في المطابق من غير كراهة بدليل نه لم يذكر شيئا هنا مما يكرهوا لقوله أو كثير اخلط بنجس وهو كات كلامه عما في المطابق ولو مع كراهة ما قيد بلكثير (قوله أو فضلة) معطوف على سور وقوله طهارتهم بضم الصاد والاضافة بيانية أي فضلة هي طهارتهم الزائدة لا تنجح انكسر ولا يفتح أما الفتح فلان الطهارة بالفتح ما الصفة الحكيمية المعروفة بما تقدم وام مصدا رطهر بفتح الطاء والهاء ووضعه ما ركل لا يصح وإنما انكسر فهو ما ينظرون به من غاسول ونحوه (قوله على المشهور) أي ظهوره على المشهور ومقابلته لا يظهر بفضلة يظهر ما انكسر قال بعض ولا يبعد ان يجري ذلك في فضلة تطهير الجنب (قوله لتلا يصير مكرها) لانه ماء مستعمل في حدث وسبأني ان محل كراهة الماء المستعمل في حدث اذا كان يسيرا (قوله أن الكلام هنا في الطهارة) الاولى الظهورية (قوله أو كثير اخلط بنجس لم يعبر) أي خلا والابن وهب في رواية عنه عن مالك من انه غير ظهور قال اشرح ولعل ابن وهب لا يرى ذلك كثير او الالافى كلام كثيرا خلا خلاف في ظهوره (قوله الزائدة على آية الخ) لوقال المراد بابا كثير (٦٦) ما كان أزيد من آية الغسل لكن في قال اشرح قد اخلف في حدثا قبل من

الماء فقبل لم يكن له حذف بقدر فيه نظر (ص) أو حائض وجنب (ش) هو معطوف على المجرور وهو جملة أي ان فضلة شراب الطائض أو الخنب ظهور وسوا كما مسلمين أو كافرين وسواء كانا شاربين خمر أو لا ونسخة الوارثي لا نه نص على الضرورة الموهمة فأحرى سور أحد هما فلا حاجة الى جعل الوارثي بمعنى أو (ص) أو فضلة طهارتهم ما (ش) أي ان فضلة طهارة الجنب والحناء أي ما فضل مما جاء بعد ان تطهر فانه ظهور ولا أثر لانساقط منهما في الماء على المشهور وسواء زلا في الماء أو اغترفا خلافا لمن قيد ذلك باذعاناف لتلا يصير مكرها والماء علمت ان الكلام هنا في الطهارة والكراهة شيء آخر (ص) أو كثير اخلط بنجس لم يعبر (ش) هو معطوف على خبر كان أي وان الماء أكثر وهو الزائد على آية الوضوء والغسل اذا خولط شيء بنجس وأولى بطاهر ولم يتغير احد وصافه فان وقوع ذلك فيه لا يسلبه الظهورية وقوله خولط وأحرى جوروف فهو مضموم موقوفة وكذلك مفهوم كثير الا ان المصنف لم يعتبر هذا المفهوم لانه ليس مفهوم شرط فصرح به فيما سبأني (ص) أو شئت في مغیره هل يضر (ش) أي انه اذا شئت في مغیر الماء هل حصل من جنس ما يضر وهو ما يضره غالبا كطعام أو لبس من جنس ما يضر كقراة فالاصول بقاؤه على الظهورية ولا يتقل الماء عن أصله حتى يقتضيه ما يؤثر فيه وأما لو علم ان المغیر مضر وقش في طهارته ونجاسته فاما طاهر غير ظهور ومفهوم قوله شك أنه لوطن ان مغیره مما يضر لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك ذا الحكم انه يعمل على انظن فقوله هل يضر بدل من شك أو عطف بيان عليه أو تفسير له بحسب المعنى قوله هل يضر أي هل هو مما يفارقه غالبا أو من قرأه وليس المراد ان يشك في مغیره هل هو طاهر أو نجس فان هذا يحتاج إلى أي والفرق بين قوله أو شئت في مغیره الخ وبين قوله في أي من قوله وشك في حدث والجماع ان كلامه ما شئت في المناع فلا أثر له وقوا مع قوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا الحديث

الماء فقبل لم يكن له حذف بقدر العادة ووقع ما لث ان قال قدر آية الوضوء والغسل (قوله وكذا مفهوم كثير) لا يخفى ان ظاهر المصنف يقتضيه بضم الالف قوله بعد ذلك وسبأني كآية وضوء الخ يفيد انه ظهور ولا شأن ان دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم لكن عليه مواخذة في العذر عن اللفظ الشامل للقليل والكثير الى التقييد باللفظ الكثير لكن قد علمت جوابه (قوله الا ان المصنف الخ) جواب عما قال ان المصنف سبأني بصرح بهذا المفهوم فلم يعتبره وحصل الجواب ان هذا المفهوم ليس من المفاهيم المعبرة عنه الا أنه برأيه تقدم الشرح أن المصنف اعتبر مفهوم الموافقة كما شرط فهذا ينافيه فعل المناسبات تقدم أن يقول وصرح بذلك

المفهوم وان كان يعتبره لما فيه من الخلاف (قوله لوطن ان مغیره مما يضر لا يكون الحكم كذا) وان لم يقول ان كذا في عجب ونبهه عبق (قوله والحكم انه يعمل على انظن) أي سواء كان كثيرا كالبركة أو قليلا كالابار لكن الثاني محل وذوق والاول على ظاهر كلام ابن رشد وأما لو علم ان المغیر مما يضر فانه يضر كثيرا أو قليلا والحاصل انه اذا تغير ما يضره وشعره فان تضرع لوطن ان انه يغير مما يضره أي والطاهر به تقر بها من المراضين ورخاوة أرضها أو غير ذلك فانه يضر وان تضرع انه مما لا يضره وهو ما قال الباجي ان طاهر السماع ولكنه مكره الاستعمال أو هو كالماء القليل فيسلب الظهورية أي والطاهر به يثبت وهو ما قال ابن رشد والاولى كما قال ابن مرزوق ترك استعمال ما شئت في مغیره وحيث ظن المستعمل انه يضر ولم يعاونه فان أهل المعرفة به عمل بظنه قطعاً اظهروا الواجب العمل بظن أهل المعرفة عند التعارض كذا في كره عجب ووجه الله (قوله سبأني) وأما بحسب اللفظ فلا يفسر الا انه لم يأت بأي التفسيرية (أقول) يقال له تفسير على حذف أي (قوله فان هذا يحتاج إلى في العبادات ويستعمل في العبادات (قوله واغترق) مبتدأ (قوله وقوفا) كذا في نسخة بالنصب فيكون الحسب محذوفا وما

والتقدير ظاهر لأجل الوقوف هنا وقوله بعد ذلك وقوفاً لحيل لقوله فلا تبرا الخ (أقول) بحمد الله الحق ان هذا شئت في المانع فقط وذلك لان الشرط محقق للحصول وشئت في الحدث الذي هو مانعه وقواهم الشئ في الشرط مؤثر معناه اذا شئت هل حصله أولاً بعد تبين الحدث وأما لو كان جازماً بانطهارة شئت في حدث لحظة أولاً فهو شئت في المانع ومن ينازع في ذلك فلا يحاطب فإنا حينئذ لا نحض اتباع النص في النقض بالحدث مع كونه شكت في المانع الاول (قوله شرط) أي الذي هو الموضوع (قوله رالذمة عامرة) الذمة وصف قائم بالشخص وقوله عامرة أي يتعدى الحكم أو قوله فلا تبرا أي منه لا يبقين أي من تحصيل ذلك الحكم (قوله أو تغير بمجاورة) أي بدون ملاصقة (قوله تعبير ربحه فقط) بل ولو فرض تغير الطعم واللون لا يضر إلا أنه لا يمكن (قوله بحسب الصورة) أي لا بحسب الحقيقة وهو جواب عما يقال قول المصنف أو تغير بمجاورة لا يصح لقبام الدليس على امتناع انتقال الاعراض ثم ظاهر هذا انه لو تبين حصول التغير في الماء يضر على فرض حصوله وليس كذلك فالمانع أن يحتمل على وجود التغير حقيقة ولا يرد ما تقدم من ان الاعراض لا تنتقل لا ما نقول كما ان الغرض يبقى ببقاء أمثاله على (٦٧) مافيه ينتقل مثله يعنى ان الجبهة لمجاورة الماء

يخلق الله في الهواء الملاصق بسطح الماء كيفية مماثلة لتكيفية الحقيقة ثم يخلق الله في الماء كيفية مثل التكيفية التي في الهواء الملاصق (قوله لان الرائحة في الحقيقة الخ) بل ولو في الماء على ما قلنا (قوله بل وان كان غير المجاورة) أي تغير الرشح بسبب المجاورة الملاصقة وأما تغير الطعم واللون فانه يضر ويحتمل على انه ما زج الماء (قوله ولم يمازجه) وحينئذ فلا يشتمل دفع الدهن عن وجهه الماء عند استعماله ان كان الدهن كثيراً وان كان كالنقطة فالظاهر انه لا يحتاج للقسطه قاله ابن قدام قال بعض القليل الذي لا يحتاج للنطه هو لوما زج الماء لا يغيره (قوله واعترض ابن عرفة على ابن الحاجب) أي في عدم المصنف ضعفه وصار حاصله ان التغير بالمجاورة الملاصق يضر مطلقاً

وأما ما أتى به شئت في الشرط والذمة عامرة فلا تبرا الأبقين وقوفاً مع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فغسلوا وجوهكم الخ أي يقينا (ص) أو تغير بمجاورة (ش) بمجاورة بالهواستاء وعنى كل فالمراد به تعبير ربحه فقط بحسب الصورة برائحة كريهة كالجيفة أو طيبة كنبت بمجاورة فلا يضر ذلك لان الرائحة في الحقيقة أغماهي في الشئ بمجاورة الماء لا في نفسه هذا ان كان المجاور منفصلاً غير ملاصق بل وان كان غير المجاورة (يدهن لاصق) بسطحه ولم يمازجه ولا يضر فعل ماض يقال بالصدوا السين والراي فظهر ان المجاور قسمان لا يستغنى باحدهما عن الآخر وما ذكره من عدم اعتبار التغير في الملاصق أشار اليه ابن عطاء الله وابن بشير وابن راشد واعترض ابن عرفة على ابن الحاجب هذه المستثناة بظاهر الروايات وأقوالهم ان كل تغير بحال معتبر وان لم يمازج وينقل عنه عبد الحق عن ابن عبد الرحمن عن الشيخ والهاشمي ما استقى بدلودهن بزيت غير ظهوره (ص) أو برائحة قطران وعاء مسافر (ش) أي أن الماء اذا تغير برائحة القطران الباقية في الوعاء أو بابقاء جرمه في وعاء مسافر فظهر عليه ولم يتغير لونه ولا طعمه فهو طهور ويجوز الوضوء منه هي اعادة لمطلق الاسم على الارجح عند سند قوله أو برائحة قطران معطوف على يدهن داخل في حيز المبالغة لا على مجاورة اذا القطران من جملة المجاور والعطف يقتضى المعايرة والتقدير وان كانت المجاورة بسبب رائحة قطران وتقييد المؤلف بالمسافر خرج مخرج الغالب فلا يفهم منه بل لا يضر تغير الرشح مطلقاً ويضر تغير اللون والطعم مطلقاً والحاصل كما قال الخطاب ان تغير رشح الماء فقط من القطران فهو من باب التغير بالمجاورة ويجوز استعماله ولا يتقيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر وان تغير لونه أو طعمه فانه يسلب انطهورة ولا يجوز استعماله لافي الخضرة ولا في السفر الا على ظاهر ما نقله ابن راشد عن بعض المتأخرين وتقييد حينئذ بالسفر والضرورة اليه ولا يجوز مع وجود غيره والله أعلم وكلام المؤلف محله ما لم يمكن

لونا وطعمه أو مجا (قوله وينقل عنه عبد الحق الخ) فرق صاحب الجمع بين الدلو والدهن الواقع على سطح الماء بان كل جزء من أجزاء الماء ما زجه جزء من أجزاء الدهن في الدولان الدهن ينشغ من قعر الدلو وأجانبه بحسب اختلاف الدهن الواقع في الماء فانه يطفو على وجهه ويبقى ما تحته سالماً قال الخطاب وصاحب الجمع هذا لم أقف على اسمه وقوله ينشغ بالنون والشين واغين المجهتين أي يرفع (قوله فهو طهور ويجوز الوضوء منه) هي اعادة لمطلق الاسم على الارجح هذا الخلاف انما هو في ابقاء جرمه لافي الرائحة فقط والحاصل هما مسئلتان الاولى لم يبق من جرم القطران في الوعاء شئ قال ح فلا شئ منه من التغير بالمجاورة ولا يسلب الماء انطهورة ولا اشكال في ذلك الثانية ما اذا حصل التغير برائحة قطران مع وجود جرمه في الوعاء قال سند فان راعينا مطلق الاسم فانه يجوز الوضوء به وهو ماء مطلق حتى يتغير لونه وثبت له صفة الاضافة وان راعينا مجرد التغير منعه والاول عندى أرجح (قوله وان كانت المجاورة) أي وان كان تغير الرشح بسبب المجاورة (قوله فلا يفهم منه) أي بل الحاضر والمسافر سواء (قوله مطلقاً) حاصر أو مسافر أو كذا قوله بعدم مطلقاً (قوله ولا يجوز استعماله) أي التغير بالطعم أو اللون (قوله الا على ظاهر ما نقله ابن راشد) قال الخطاب ولو استقط لفظه رائحة أمكن

( ٣ ) أى اما لدفع توهم أو إشارة للخلاف لكن يصير فيه نوع تدافع لأن ما قبل المبالغة وهو تغير المجاورة عام الآن ينظر لما هو الغالب في تغير المجاورة من أنه في الرائحة فقط واللباء في الرائحة للمبالغة وما قبلها للسببية ذكر هذا كله البدر ( قوله ما لم يكن الفطران دباغا ) والظاهر تقييده بما إذا كان الدباغ على قدر الحاجة لا أن كان متفاحشا ومثل التغير برائحة الفطران التغير بما يكون دباغا كما شرط ويحويه والقطران ينفع القاف وكسر الطاء المهملة وكسرها أو بكسر القاف وسكون الطاء ( قوله والخزبان الخ ) معطوف على الطحالب وكذا انضرب الزعلان وقوله ما ينبت أى وهو ما ينبت وقوله حيوان أى وهو حيوان ( قوله والضرب الخ ) ينبت فى القاموس فقال نبات فى الماء الدائم له عروق لا تصل الى الأرض ( قوله ومنه ) أى من المتولد ( قوله قوامه ) ينفع القاف وكسرها أى أجزاءه ( قوله وعن مالك الخ ) لا يخفى أن المقابلة لم تظهر لأن الظهور به لا تنافى الكراهة نعم هذا يؤيد ما تقدم عن محشى أن كلام المصنف فى المطابق المطابق عن الكراهة ( قوله الطرطوشى ) يضم الطاءين هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف نسبة لبلده طرطوشة بالاندلس نشأ بها وتوفى بالاسكندرية فى شهر شعبان سنة ( ٦٨ ) عشرين وخمسمائة وقال الذهبى عاش أبو بكر سبعين سنة وتوفى فى جمادى

القطران دباغا لوعاء الماء فان كان دباغا لوعاء الماء فلا يعتبر التغير به لو با أو طعما أو ريحا وانظر اذا شئت فى كونه دباغا أم لا فإظهاره ان يجرى فيه ما تقدم فى قوله أو شئت فى تغيره هل يضر (ص) أو عتولد منه (ش) هو معطوف على مجاوره أى وان تغير ذلك المطلق بمتولد من الماء كالتغير بالطحالب يضم الطاء واللام وينفع اللام أيضا وهى الخضرة التى تعالو الماء والخزبان الخاء المعجمة والزى ما ينبت فى جوارب الجدران الملاصقة للماء قال اللخمي والضرب يع قال بعض لم أقف على معناه قال سيدى زروق والزعلان حيوان صغير متولد منه ومنه ما ينشأ من طول مكثه بتثليث الميم كاصفراوه وغلط قوامه ودهنيسه تلوه من ذاته كل ذلك لا يسبب الظهور به سواء غيره فى حال اتصاله أو التى فيه بعد انفصاله على المشهور فى الثانى عند ابن بشير وعن مالك الكراهة مع وجود غيره وبعبارة أخرى أو تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو الجميع بمتولد منه كالطحلب ونحوه وقيد الطرطوشى الطحلب بما إذا لم يطبخ فى الماء وقبسه ابن غازى لأنه يمكن الاحتراز منه حيث لا يضر تغير الماء بالسهل أو روثه احتاج الى ذكر وروايات أم لا لأنه ما متولد من الماء أو مما لا ينفك عنه (ص) أو بقراره (ش) أى ان الماء اذا تغير بما لا ينفك عنه غالبا مما هو من قرار الأرض كما لو تغير بطين أو جري على كبريت أو زنج أو ملح أو غير ذلك فإنه لا يضر واحترازنا بقوله غالبا من مثل حبيل السانية كما سيأتى الكلام عليه وظاهر قوله أو بقراره كخ ولوطخه وقال الطحالب ما حاصله أنه اذا طبخ الملح فى الماء فغيره فقال عبد الحق عن بعض شيوخه له حكم الماء المضاف ونحوه غير قلت الجارى على ما تقدم من الطرطوشى فى الطحلب اذا طبخ فى الماء هو القول الاول لأن تغير المطبوخ أقوى اه وفيه نظرا نظروجه فى الشرح الكبير (ص) أو بطروح ولو قصد من تراب أو ملح (ش) يعنى ان

الاولى ( قوله باسمه ) أى الحى فان مات فحكمه كإظهاره قيس تغيره ( قوله أو روثه ) فى شرح عجب خبلافة وأن الروث يضر لأنه ليس بمتولد من الماء ولا من أجزاء الأرض والذى أقول الظاهر أنه لا يضر لأنه لا يضر فكل كالتقار ولا يعطى حكم السهل الميت لذوره وفى كلام عجب آخر إشارة لذلك هكذا ظهر لى سابقا ثم ظهر لى الآن صحة كلام عجب الاول ( قوله احتاج الى ذكر وروايات ) أى كالبياض والقوموط وقوله ولا أى كالتصير وقوله لأنه ما متولد من الماء الذى هو التصير وقوله أو مما لا ينفك عنه كالبياض والقوموط ( قوله لو تغير بطين أو جري على كبريت ) حاصله ان ذلك لا يضر سواء هو الماء عليها أو صنعت

منها أو ان تغيرت بمكثه فيها أو تسخينه كقدور الحمامات وأنى الغضار ولا تخرجها بصنعة ولا كراهه على المشهور ولو ظهر الماء له لم يقدور ولم ينكر أحد ممن مضى الوضوء من اناء الحديد مع سرعة تغيره وانما كان الكبريت وما معه غير مضر للماء ولو نقل ومنع التيم به وما معه حيث نقل لان اسم طهارة ضعيفة في تنبيهه لم يدخل فى القرار الجبر والطفل فقد نص البرزلى فى نوازل على ان الماء اذا تغير بالجبر وصار أصفر فإنه لا يضر ونص أيضا فى محل آخر على ان ماء المطر اذا تغير بالسطح بغير نجاسة لا يضر والجبر كالتقله بعض شيوخنا من بعض شيوخه ( قوله وفيه نظر ) وجه النظر ان الذى يظهر بطبخ الملح فى الماء هو ما يحصل بوضع الملح فى الماء من غير طبخ وأما طبخ الطحلب فى الماء فيحصل منه تغير طعم الماء ولونه وهذا غير التغير الحاصل به قبل طبخه وطبخ الماء بالكبريت ونحوه كطبخه بالمح كذا فى ( قوله ولو قصد ) أى ان لم يكن قصدا كان أفتة فيه الرجح ومثله لو جرى بل ولو طرح قصدا ( قوله من تراب أو ملح ) محل الشرح يقتضى أنه لا خصوصية للتراب والملح بذلك بل الخلاف جارى المتغير والكبريت ونحوهما كالتراب فان يعترض على المصنف وأجيب عنه بأنه اكتفى بذلك كقرب الأشياء الى الماء وهو التراب رأ بعد ما عناه وهو الملح لمكونه جارى غاية حكم ما بينهما كالكبريت والزنج بالقياس عليهما ( ٣ ) قول المحشى قوله بغير المبالغة عليه ليس ذلك فى نسخ الشرح التى يابى بنا

(قوله أو مغرة) بفتح الميم (قوله ولو قصد الخ) خلاصته أن التراب أو غيره لو آلفته الريح مثلاً فإنه لا يضره بخلاف (قوله أن المطروح قصد السلب الخ) وجهه أن الماء ينقل عن هذا الطارئ (قوله والارجح السلب بالمخ) ظاهره أن خلاف ابن يونس إنما هو في المخ فقط والارجحية راجعة للمبالغ عليه فقد قال ابن يونس بعد أن ذكر الخلاف في المخ والصواب أنه لا يجوز الوضوء به لأنه إذا فارق الأرض صار طعاماً لا يجوز اتيمم عليه فقوله لأنه الخ يفيد ما قلنا من أن خلافه إنما هو في المخ فقط والحاصل أن قول ابن يونس ضعيف والارجح قوله قبل أو مخ ثم نقول قوله والارجح السلب بالمخ مطلقاً أي عند من يبقى الأقوال على ظاهرها وإن كان مصنوعاً عند من يجعل القول الثالث تفسيراً للقولين كذا قال القاني <sup>في تنبيهه</sup> قال عجب كلام المصنف أي قوله والارجح الخ فيما طرح قصد إذا المطروح بغير قصد يتفق على عدم سلب الطهورية اهـ بانظرة (قوله وأحسن الخ) فيه إشارة إلى أن هناك تقريراً آخر وهو كذلك ذكره في شرحه الكبير فلا حاجة إلى ذكره (قوله ومهر جمع ذلك إلى ثلاثة أقوال) وجهها أن الالتفات إلى أصله يلحقه بالتراب والالتفات إلى استعماله في الطعام يلحقه بالطعام ووجه التفصيل لأن المعدني لم ينصف إليه زادوا المصنوع قد انضاف إليه زائداً فخرجوه عن بابها فإشار المصنف بالتردد إلى اختلافهم الثاني في رد الأقوال إلى القول بالتفصيل وعدم ردها قال في كـ لكن انظر كيف ملائمة ذكر التردد هنا لاصطلاح المصنف المشار إليه بقوله بالتردد لأن المتأخرين هنا لم يترددوا في النقل عن المتقدمين ولا في الحكم أنفسهم لعدم نص المتقدمين وانما تردوا في بقاء أقوال المتأخرين السابقين عليهم على إطلاقها أو ردها نقول (٦٩) واحد اللهم إلا أن يكون مراد المؤلف في اصطلاحه

الماء لا يضره ما طرح فيه من تراب أو مخ أو مغرة وكبريت وغير ذلك ولو قصد أعلى المشهور قل التغبير أو كثر وقال المازري أن المطروح قصد السلب الطهورية لا نفك كالماء عنه (ص) والارجح السلب بالمخ (ش) أي والارجح عند ابن يونس سلب طهورية الماء بالمخ المطروح قصد المغير لأحد أو صاف الماء وأحسن ما قرر به قول المؤلف وفي الاتفاق على السلب به أن صنع تردد نقل المواق عن ابن بشير ونصه اختلف المتأخرون في المخ هل هو كالتراب فلا ينقل حكم الماء على المشهور من المذهب أو كالطعام فينقله أو المعدني منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاثة طرق واختلف من بعدهم هل ترجع جميع هذه الطرق إلى قول واحد فيكون من جعله كالتراب يرد المعدني ومن جعله كالطعام يرد المصنوع أو من جمع ذلك إلى ثلاث أقوال ثم أن قوله والارجح الخ طريقة لتقاسي واختارها ابن يونس وهي ضعيفة والمذهب عدم السلب بما تغير من المخ المطروح ولو قصد أصنع أم لا (ص) لا يتغير لوناً أو طعماً أو ريحاً بما يفارقه غالباً من طاهر أو نجس (ش) هذا معطوف على المطلق أي لأبواء متغير أحد أو صافه الثلاثة بما يفارقه غالباً من طاهر كلبن وزعفران أو نجس كبول ودم فلا يرفع به حدث ولا حكم خبث وقوله غالباً أي كثيراً فلا يضر تغبيره بما لا يفارقه أصلاً كالماء كثراب بنار وما كان من معدنه حجارة وقوله في الأول يجوز أن يتبع فيه عجب وفيه نظر لأن فيه خلافاً لأنه ضعيف <sup>في تنبيهه</sup> لم يقل المصنف وفي الاتفاق على السلب به أن صنع وعلى عدم السلب به أن لم يصنع لأن الذين يحكون اتفاق المذهب على سلب المصنوع لا يحكونه على عدم سلب المعدني أيضاً وانما يحكونه كالتراب والتراب فيه الخلاف قال ح نعم إلا أن أريد اتفاق الثقلين بأن التراب لا سلب الطهورية فصحيح (قوله لا يتغير) اسم فاعل صفة لموصوف محذوف أي ماء متغير وجاز حذف الموصوف هنا نظرية السياق عليه وقوله لو نامنصوب على التمييز المحول عن الفاعل أو على أنه خبر لكان المحذوف <sup>في تنبيهه</sup> قال الشيخ عبد الباقي لا يتغير تحقيقاً أو غلبة ظن وأما أن لم يغلب الظن فلا يضر انتهى كلامه ثم أقول هذا غير مناسب بل الذي يفيد النقل أن المدار على الظن وإن لم يقو ولا حاجة طلب ما يفيد ذلك (قوله كبول ودم) هذا يقتضي قراءة قول المصنف أو نجس بفتح الجيم فهو عين النجاسة وإن كسرت فهو النجس كما قال النووي ويدخل عين النجاسة والحاصل أنه لا يتعين الفتح من المصنف بل يجوز الأمران كما يفيد الخطاب اتفاقاً في الموضوعين الأولين وعلى مشهور المذهب في الثالث كما قاله كـ وقوله غالباً أي بحسب كل قوم فأهل البوادي لو تغبيرت آيتهم بالدهن فلا يضر انتهى كما قاله ابن راشد حيث جعل الماء المتغير من أواني الأعراب بالسمن ونحوه مما لا ينقل عنه الماء غالباً انظر ح انتهى أي فيغفر ذلك لأهل البوادي دون غيرهم قاله شيخنا الصغير (قوله كالماء الخ) قد يقال إن السهل الخى يفارق قليلاً والمقر بوصف كونه مقر لا يفارق أصلاً كذا قرر شيخنا رحمه الله (أقول) وأهل الشارح قصدان شأن السهل بوصف كونه جماً لا يفارق مستمر الحياة بل يموت وأما المقر فقد يفارق باعتبار زوال الماء عن موضعه أو ببقائه عن موضعه

السابق بالمتقدمين والمتأخرين مطلق من تقدم على غيره ومن تأخر عن غيره وإن كانوا كلهم متأخرين باصطلاح أهل المذهب أن المتقدمين من قبل ابن أبي زيد والمتأخرين من بعده ويراد أيضاً عن المتقدمين ما نسب إليهم ولو بطريق الفهم أو الخل من كلامهم اهـ من كـ وفي الشيخ قصد الباقي الأقسام أربعة وهو مأخوذ من عجب وحاصله أن ما أصله ماء وجسد يجزى اتفاقاً وما أصله من أراك لا يجزى اتفاقاً والخلاف فيما صنع من أجزاء الأرض



ولاداعي الى الالتفات الى كونه مقرا بوصف كونه مقرا (قوله وانما يقل المؤلف الخ) قال شيخنا رحمه الله بعمد غايه البعد اذ مثل المصنف لا يقصد هذه الامور وانما يقصد ما مثل سعد الدين (قوله لما كان متصورا في الازهان) أي لكثرة الاستعمال أو لكونه هو الاصل (قوله نقوة الخلاف فيه) أي ان من يقول بأن اللون لا يضر قوى فاعتنى المصنف بالرد عليه أولا حيث قال لا يمتنع لوزن والذي عند الشيخ عبد الباقي انه متفق عليه وكذا في شرحه اسكب في صدر العبارة وكذا في شرح الشرحي (قوله لان مشهور المذهب الخ) لا يخفى ان هذا التعليل يقتضي ان المشهور ان اللون لا يضر لان معنى كلامه انما ضعف الخلاف في الريح لان المشهور انه يضر رأي وأما اذا كان الخلاف قويا كسنة اللون فلا يكون المشهور انه يضر وليس كذلك (قوله في الغائه مطلقا) سواء كان تغير الريح كثيرا أو قليلا (قوله كدهن) هو كل ما يدهن به من سمن أو زيت أو ودك أو شيرج أو نحو ذلك (قوله خالط الماء) أي ما زججه (قوله أو بخار مصطكي) بفتح الميم وضمها وبلقي الفتح فقط وفي حل الشارح ما يقتضي انه لا خصوصية لبخار المصطكي بل بخار الورد ونحوه كذلك ولهذا لو أدخل الكاف على مصطكي ليدخل غير هال كان أحسن الا أن يقال ان كاف كدهن الدخلة على بخار الدخلة تقدير اعلى المضاف اليه وهو مصطكي كما هو عادة المصنف (قوله انظار المتبادر) أي لان شأن الدهن وبخار المصطكي أن يكون طاهرا (قوله وكذا بخار المصطكي) ضعيف بل المعتمد (٧٠) انظاره فقط (قوله وأما كونها مشبهين الخ) يمكن صحتها بالمعابة

الحق وبما يفارقه قليلا كقوله وأما السهل اذ مات فيه فهو من المفارق كثير اذ يضر التغير به وانما يقل المؤلف بالمتغير ليسوا في المطلق لانه عطف عليه لا نأقول للاشارة الى انه يصح عطف النكرة على المعرفة أو للاشارة الى أن المطلق لما كان متصورا في الازهان صح أن يعرف بخلاف المتغير انما يقدم المؤلف اللون على الطعم لقوة التسلسل فيه والا كان الواجب تقديم الطعم لا اتفاقا عليه وأخر الخ لضعف الخلاف فيه لان مشهور المذهب انه يضر كما صرح به ابن عرفة وغيره خلافا لابن المياحشون في الغائه مطلقا بل قال ابن ناجي انه ظاهر المدونة والرسالة والنسب ابن عرفة اسكنون التفرقة بين كون تغير الريح كثيرا أو خفيفا فلا يضر (ص) كدهن خالط أو بخار مصطكي (ش) مثالان للطاهر المتغير المفارق غالباً هذا هو الظاهر المتبادر ويحتمل أن يكونا مثالين للمتغير المفارق غالباً سواء كان طاهرا أو نجسا فان الدهن قد يكون طاهرا وقد يكون نجسا وكذا بخار المصطكي وأما كونها مشبهين كما ذكره بعض الشراح احتمالا ففيه نظر لانهما من جهة ما تقدم والتشبيه يقتضي المغايرة والمعنى ان الماء اذا تغير أحسن أو صافه بالدهن المجازج له فانه يسلب الطهورية اتفاقا وقول الشارح في الكبير والوسط هو المعروف من المذهب يوههم خلافا وليس مراد ابل مراده الرد على اطلاق قول ابن الحاجب المتغير بالدهن طهورا ذيناول بظاهره الملاصق والمخالط وقد جعله في توضيحه على الملاصق كما تقدم فالاحسن قوله في الصغير وهذا هو المذهب وكذلك يسلب الطهورية عن الماء المتغير بخور عود أو مصطكي أو نحو ذلك ولا فرق في التغير بين البين واليسير والظاهر

بالعموم والخصوص وفي حاشية الشيخ يوسف القيشي انه انما كان تشبيها كما قال ت لانه لا يلزم من مخالطة الدهن للماء تغيره ولو جعل تشبيها اقتضى ان مخالطة الدهن للماء لا تغير الا اذا تغير أحد أو صافه وليس كذلك الا انه سيأتي ما يفيد ضعفه (قوله اذا تغير أحد أو صافه بالدهن المجازج له) لا يخفى ان كلامه للفتاى صريح في أن مجرد المجازجة مضر وقد علمته وكلام هذا الشيخ يفيد ان مجرد المجازجة لا يؤثر ضررا الا اذا تغير الماء أو الماء المتغير وأخرج ذلك الدهن فانه لا يضر وهو المعتمد ولذلك قال ح علم من كلام المصنف ان المعتبر في سلب الطهورية انما هو تغير أحد أو صاف

الماء لا مجرد مخالطة الماء لغيره فلو وقع في الماء جلد أو ثوب وأخرج ولم يتغير الماء لم يضره وقاله في المدونة (قوله وقد حله) والحق في توضيحه على الملاصق أي التغير بالريح فقط (قوله فالاحسن قوله في الصغير الخ) لا يظهر لان تلك العبارة قطعا تفيد ان فيه خلافا لانه تقدم أنهم يطلقون المذهب على القول المعتمد (قوله وكذلك بسبب الخ) اعلم أن المضر في التغير بالبخار أن تضر الاناء فارغة وتنجس البخار حتى تصب عليه الماء وفي نحو الترجمة والورد أن يكون كل منهما ملاصقا للماء لا فيما اذا كانت القلة ناقصة ووضع على نحو شيئا كما هو من التغير بالماء وانتهى قال ح خصص المصنف المتغير بالدهن المخالط والمتغير بخار المصطكي بالذكر لئلا يكتفى أما الاول فلينبه بذلك على مفهوم قوله وان يدهن لاسق وأما المتغير بخار المصطكي فلينبه على الرجوع من الخلاف (قوله والظاهر الخ) انظار هو البين والظني هو السبب فيض الريح التي يغسل فيها النصارى والجانب بكرة استعما لها حيث لم يظهر تغير ومقاله عج عن الخطاب من انه لا يتوضأ منها ولا يجزئ أحد الغسل فيها لانها نجسة قال ابن رشد هذا صحيح لما يغلب على الظن من حصول النجاسة الكثيرة فيه وان لم يتبين تغير أحد أو صافه من ذلك انتهى فأعاد أن غلبة الظن بوجود النجاسة الكثيرة بالماء تنهين تغير أحد أو صافه وان لم يظهر انتهى عج ليس بمناسب لان الخطاب ذكر بعد أن ذلك على مذهب ابن القاسم وأما على قول مالك فانه طهور ويكره استعماله حيث لم يظهر تغيره وقوله ان يدرك التغير فيه أي تحقيقا أو ظاهرا

(قوله وحكمه كغيره) فإن تغير عسكوك في طهارته ونجاسته فهو ظاهر (قوله يصير في الكلام مسامحة) أو يجاب بان المشبه بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه ويحجب بالحسن من ذلك وهو ان الوصف هو النجاسة أو الطهارة اللتان هما الوصفان الاعتباريان وهما متحدان (قوله وهو عين النجاسة) قد تقدم ان النجاسة صفة حكمية الى آخر ما تقدم ويحجب بان النجاسة تستعمل في ادائها الوصف المذكور وتستعمل تارة في ادائها العين المبررة ثم لا يحق انه قد يكون المغير لهما نجسا بكسر هاء فليس كون المغير نجسا بفتحها مطلقا تأمل (قوله وصفه نجس بكسر هاء الخ) أي وأما وصف عين النجاسة فهو نجس بفتحها وأراد بالوصف الاسم (قوله كل منهما) أي التجسس بالفتح والتجسس بالكسر (قوله جواز التناول) أراد به الاذن في شمل الوجوب فتدبر (قوله وحيدة فلا مسامحة) فيه شيء أما أولا فلان جواز التناول وعدمه خروج عما نحن فيه منه ٣ مما يصح به الطهورة وما لا يصح لانه لا يليق الاسباب المباح وثانيا لانه لا يدفع المسامحة لان المتجسس ينتفع به في غير مسجد وأدى (قوله ويضرب بين غير) من (٧١) اضافة الصفة للموصوف واختار هذه العبارة

ليسقط لفظ تنوين بين وبين وليلى تغير (قوله بترسانية) الاضافة للبيان المفهوم من الخطاب صريحان السانبة هي السابقة التي هي غير المتفرقة فالشارح أي ساقية ومثلا البئر لكان أحسن ولها اطلاق آخر فطاق على الغرب أي الرواية والدلو العظم وغير ذلك وهذا الكلام انما هو في الجبل وأما آلة الاستقاء اذا كانت من أجزاء الارض فلا يضرب المغير بها ولو فاحشا وسواء بقيت بها كما كان كانت حديد أو نحاسا أو حجرا أو حرق بالنار كآنية الفخار ولا يضرب تغير القرب بما يصلحها من الدباغ ولو بينا لانه كالمغير بالمقوك ذكره الشيخ زروق عن الشيباني ولكن ذكر الخطاب على سبيل البحث انه كجبل السانبة يجامع ضرورة الاستقاء (قوله انظر لم يقل المؤلف) الاولى ترك هذه لان قوله لتلوم جمع ضميره بوجه أن في عبارة المصنف ضميرا وليس تابا وليس كذلك اذا ضمير

والخطي الاما يأتي بالمغير مجمل السانبة فقول بعض اذا جاز الاناء وظهر أثره ظهورا ينافاه يسامبه مخالف لا إطلاقهم فدل مراده أن يدرك التغير فيه (ص) وحكمه كغيره (ش) هذا جواب من المؤلف لمن سأله اذا قلتم ان التغير بالمفسار سلب الطهورية فحكم الماء بعد تسليمه هل الطهارة أو النجاسة تبرز عليه اباحة تناوله في غير عبادات ومنعه والمعنى ان حكم الماء أي وصفه المحكوم له به شرعا هو الطهارة أو النجاسة كحكم مغيره فهي الطهارة ان كان مغيره طاهرا فيستعمل في العبادات من عجن وطبخ وغسل ثياب من الوسخ أو النجاسة ان كان مغيره نجسا فلا يستعمل في عبادات ولا عادات لكنه ينتفع به في غير مسجد وأدى كإسباقي ثم بعد حمل الحكم على الوصف كما قررنا يصير في الكلام مسامحة لان ما غير ما التجسس بفتح الجيم وهو عين النجاسة وصفه نجس بكسر هاء أو متجسس فليس حكمه أي وصفه وصف مغيره لكن الفقهاء كثير ما يتسامحون باطلاق كل منهما على الآخر وما يصح حمل الحكم في كلام المؤلف على الحكم الشرعي المنقسم الى طلب الفعل والترك أو التخيير فيهما فالمعنى حينئذ وحكمه من جواز التناول ومنعه كحكم مغيره فهو جاز تناول ان كان مغيره طاهرا ومنعه ان كان مغيره متنجسا أو نجسا وهذا أولى وحيدة فلا مسامحة (ص) ويضرب بين غير مجمل سانية (ش) للمبادل اطلاق كلامه على أن مطابق التغير يسلب الطهورية كما قررنا على المعروف السابق بنسبه هنا على ما يضرب فيه التغير البين دون الخطي والمعنى أن التغير لا يحد أوصاف الماء بجبل أو دلو استقاء بترسانية فانه بضم ان كان مغيره بينا أي فاحشا كفي عبارة ابن رشد والمعتبر في كونه فاحشا أو غير فاحش قول أهل المعرفة وانظر لم يقل المؤلف ويضرب بين غير ماء سانية بجبله مع انه الاولى لتلوم جمع ضميره (ص) كغدير بروت ماشية (ش) أي كما يضرب مطلق تغير غدير بروت المشية وأطلق الروث على ما يعم البول والغدير واحد الغدران والغدير كصرد قطع الماء يغادرها السيل سميت به لغديرها أهلها عند شدة حاجتهم لها فاذا تغير أحد أوصافه بروت أو بول المواشي عند دورودها فانه يسلب الطهورية كان تغيرا بينا أم لا على المعروف من الروايتين عند اللخمي ويقيم ان لم يجد غيره وان توضح به أعاد أبدا فالتشبيه

أصلا فلو قال مع انه الاولى ليقيد ان ذلك انما هو في غير الماء بجبل سانية أي لا بجبل غير ما في صر مطلقا بينا أولا وقلنا بوجه لان لك أن تقول وانظر لم يقل المصنف كذا الخ أي لانه عند عدم قوله كذلك لم يكن مرجع الضمير تابا للضمير أي والسانية تصديق بنفي الموضوع (قوله ضميره) أي ضمير ذلك القول أي الضمير الذي فيه أي ليكون مرجع الضمير تابا للضمير أي متصلا به ومفاده أن ضمير بجبله عائد على السانية فيكون التذكير باعتبار كونه ادولابا (قوله وأطلق الروث على ما يعم) اطلاق مجاز لا يحق أن ذلك لا قرينة عليه فالاولى أن يقول ومثله البول (قوله الغدران) بضم الغين لغديرها أي تركها قال أبو الحسن مانصه الغدر جمع غدير وهو مأخوذ من انزل لان السيل تركها الا أن ذلك يارض قوله لغديرها أهلها فالاحسن أن يجعله تغيرا تابا والخاصل أن غدير فاعل اما بمعنى مفعول أو فاعل (قوله على المعروف من الروايتين) والرواية الثانية قال ما يعجبني أن يتوضأ به من غير أن أحرمه

(قوله قلت أي بما الراد على من يشترط الخ) هذا بعد غاية البعد بل ظاهرة كما أفاده الخطاب أنه لا يخسر الاستغناء المبين (قوله وورق) أي ما يورق وقوله ورق متعلق بمحذوف أي تغير (قوله بهما) لا خفاء أن ضمير بهما الورق والتين مع أن العطس باور تقدم عن الرضى في قوله أو فضلة طهارتهم بما يشهد له وإن كان الأصل الأفراد (قوله أو خشب وحشيش) فلا مفهوم لقول المصنف وورق شجر وتين (قوله طويت به) أي طويت البئر بكل من الخشب والحشيش وقوله أو سقط عطفت على طويت وفي العبارة نفسها ونشر لانت طويت واجمع للخشب والحشيش وقوله أو سقط راجع لورق لشجر وقوله تين معطوف على ورق (قوله الأبياني) اسمه عبد الله وهو بكسر الهمزة وتشديد الباء يقال لصواب تخفيفها قوله ابن فرحون (قوله عدم التأني) مفعول اختار (قوله والعدس) عطفت خاص على عام أو مرادف تأمل (قوله ويجاب عن المؤلف الخ) لا يخفى أن الاعتراض متوجه على ظاهره بصنف والا فعارض غايته متوجه على الظاهر ولا شأن في ظهوره (قوله لا مفهوم في كلامه للبئر) لأن الماء المتغير في الأودية والعدس سقط من ورق الشجر الساكنة عليه أو التي جلبتها الرياح كذلك (قوله ولا يقيد كونها في بادية) لأن التي في الحاضرة كذلك كما أفاده ح في نفيه في كان على المصنف التصدير بقول ابن رشد أنه يقتضي أنه مرجوح وليس كذلك لكن ترك المصنف التقييد بكون سقوط كل من التين والورق غالباً ولا بد من أن المداد على تسمى الاعتراض منه ويدل عليه قول الأزهري في قواعد ما إن كانت الشجرة لا تنفصل عن السقوط فالمشهور أنه ملحق بالمتعلق وإذا كان السقوط وقتادون وقت (٧٣) يصح في عباد إذا ساووا بما إذا كان وقت السقوط أكثر وليس بما إذا

كان وقت السقوط أكثر كان بمنزلة في التعبير لا يقيد كونه بينا فإن قلت لا وجه لذلك مؤلف لهذه المسئلة لدخولها تحت قوله لا يتغير لوناً أو طعماً وورقها قلت أي بما الراد على من يشترط في تغير الغدير أن يكون بينا كما رهم فيه بعض الشراح حيث جعل التشبيه تاماً على (ص) أو يورق شجر أو تين والظاهر في بئر بادية بهما الجواز (ش) يعني أن البئر إذا تغير أحد أو صاف ما يورق شجر أو خشب أو حشيش طويت به أو سقط من الرياح أو غيرها فيها أو تين ألقته إلى رياح فيها في سبب الظهور به وهو قول الأبياني اللغوي وهو المعروف من المذهب واختار ابن رشد في بئر بادية والعماري تتعبر بورق الشجر والتين وكذا الحشيش الذي تطوى به البئر لم ير جسد غيره تطوى به غيره التفسير قال في الطراز وهو قول أصحابنا العرييين وأبي حنيفة والشافعي لأنه لا يمكن الاحتراز منه لكن ابن رشد لم يخص الجواز بالبئر بل جعل في حكمها الماء المتغير في الأودية وانغرد ويجاب عن المؤلف بأنه لا مفهوم في كلامه للبئر ولا يقيد كونها في بادية وانما خرج شجر الغالب والمداد على عمر الاحتراز كإدلال عليه كلام ابن رشد وابن عرفة وغيرهما (ص) وفي جعل المخالفة الموافق كالمخالفة نظر (ش) المراد بالمخالفة التقدير لا التصدير ولا الاعتقاد أي أن الماء إذا خالفه أجنبي مما مر من طاهر ونجس موافق له في أوصافه الثلاثة

كان وقت السقوط أكثر كان بمنزلة مستمر السقوط بل ربما يقال أنه إذا تساوى وقت سقوطه ووقت عدمه فإنه يكون بمنزلة مستمر أيضاً عصر الاحتراز منه ويدل له ما يأتي في مسألة السلس من أن تساوى زمن انقطاعه وزمن اتسائه بمنزلة استمراره ونبغي أن يكون ما يتيسر نظمتها بمنزلة ما لا يتيسر الاحتراز منه اهـ (قوله وفي جعل الخ) المعقد لا يجعل كالمخالفة وهو الموافق بقوله عليه السلام بعثت بالحنيفة السمحاء أي السهلة ويدل له أيضاً ما جاء في غير

حديث مما يدل على التيسير والتخفيف وعدم المشقة بقوله المراد بالمخالفة (أي وفي وجوب تقدير الخ وقوله أو لا التصدير أي كافي قولهم بعثت الطين ابريقاً وذلك لأنه لم يجعل المخالف موافقاً بحيث انقلبت صفته وقوله ولا الاعتقاد محو وجع الملائكة الذين هم عباد الرحمن ما لا لأنه لم يقتض أن المخالف موافق كالا اعتقاد المذكور في الآية ثم لا يخفى أنه حيث أريد من الجعل التذير فيكون التكاف في قوله كالمخالفة زائدة وبشره لشارح (قوله من طاهر) أي كماء الورد أو غيره المنقطع إلى النجاسة وقوله أو نجس كالقول المنقطع إلى النجاسة كاعتقاد ابن رشد عبارة عن وفي تقدير المخالطة المطلق قدراً نية غسل ولو لم يمتنع والمخالطة قدراً أو أقل أو أكثر وهو مخالف للمطلق في حقيقته وبطلان عنه غالباً الموافق إلا أنه في أوصافه الثلاثة وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه وتحقق أو نه في أنه لو بقيت أهميت المطلق كقول وماء ياحين انقطع عن النجاسة كل في مقوله لي أن قال واحترزت بقولي لمطلق قدراً نية غسل عما إذا كان المطلق أكثر منها ولا يضره المخالطة المذكور كان قدراً أو أقل أو أكثر وما إذا كان أقل من آنية غسل فيضرها المخالطة المذكور مطلقاً واحترزت بقولي وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه عما إذا كان ذا صفة غير مخالفة لم يطق كما يزعمون أي حطب عنب فلا تضره مخالفة لم يطق قبله أو كما يؤول شخص شرب ماء ونزل حقيقته لضعفه من جهة نخله بماء مطلق مع موافقته لصفته وأما نقض الورد وبشر وجه من غير مستكبح لأنه فني آخر واحترزت بقولي ونحو في أوطن الخ عما إذا تحق في أوطن أنه لو بقيت لم تغير المطلق فانه مظهر وكذا ما في تفسيره لم يثبت فلا يخسر خلافه لحسن الشيخ ما لم يتبع الخ إن ههنا من محل التردد علم مما ذكرنا أن أقسام (قوله تسقط له ما يسقط) ٣

هذه المسئلة تسعة حاصلة من ضرب ثلاث حالات المطلق قدر آنية غسل ودونهم أو أكثر في حالات المخالط بكسر اللام وهي كونه قدر المطلق أو أقل أو أكثر وان محل التردد في ثلاثه هي كون المطلق قدر آنية غسل سواء خائطه مثله أو أقل وكذا أكثر على ما لم يحص وغيره ان المطلق حينئذ غير طهور وقطعا وثلاثة فيها المطلق طهور وقطعا هي كونه أكثر من آنية غسل كان المخالط قدره أو أقل أو أكثر وثلاثة فيها المطلق في الاصل غير طهور الا أن وهي كونه أقل من آنية غسل كان المخالط قدره أو أقل أو أكثر اه الا أنه بشكل عليه ما صرحوا به عند قوله كآنية وضوء من ان ما كان دون آنية الوضوء والغسل اذا حلت له نجاسة ولم تغسره فهو من المطلق وجعله من محل التردد ما اذا كان المخالط دون في الصورة المذكورة هو ما يقيد به ابن فرحون والافكلام ابن العربي يقيد انه مطلق من غير تردد وفي أنه ليس من محل الاتفاق ما اذا شرب الماء ونزل بصفته بل من محل التردد ونصه وأما ان لم يكن له أو صاف ذهب بكاء شربه شخص فنزل منه كاشربه وكما الزرجون بفتح الزاي وسهكون الراء ضم الجيم فانظر ما الذي يعتبره من الاوصاف هل أو صاف أي مخالف أو أو صاف مخالف معين فيعتبر في البول أو صاف بول شخص موافق لصاحبه في المزاج ولكنه صحيح وهذا هو الظاهر بل المتعين لان البول من حيث هو ذو وصف مخالف للماء وتخالفه في ان فرض المذ كور لعله وأما ماء الزرجون فالذي ينبغي الجزم به أنه لا يضر الخ وفي أنه مانصه ثم بعد كلام طويل قال مانصه أي ابن مريزون ثم انما اذا علمت أوصاف المخالط التي ذهبت لتحقيق اعتبارت وكذا اعتبر ما غلب على الظن منها وبقدر الوسط ان جهات أو شئت فيها هذا هو الذي يظهر واعلم أن الصور خمسة وأربعون وذلك أن تضرب الاحوال الخمسة وهي ما اذا ظن أو تحقق التغير على تقدير المخالفة أو شئت فيه (٧٣) أو تحقق أو ظن عدمه في التسعة

المذكورة فجعل التردد ست هي ما اذا كان قدر آنية الغسل والمخالط بأقسامه الثلاثة مضروب فيما اذا تحقق أو ظن التغير والتسعة الباقية وهي ما اذا شئت أو ظن أو تحقق عدمه في أحوال المخالط في الصور المذكورة محل اتفاق في عدم السلب ومثلها الخمس عشرة فيما اذا كان الماء أكثر من آنية الغسل وهي أن تضرب الاحوال الخمسة في أحوال المخالط الثلاثة وما جعل محل التردد في الصورة المذكورة

أو شئت منها ولم يغيره لاجل الموافقة المذكورة ولو قدر مخالفا في أوصافه أو في شيء منها غيره في جميع الاوصاف أو في بعضها فهل بقدر المخالف وينظر في كونه طاهرا أو نجسا والى قسلة الماء وكثرته ويجرى على ما سبق وما يأتي لان الاوصاف الموجودة اغماهي للماء والمخالطه أو لا يقدر مخالفا لان الماء باق على أوصاف خلقته وذلك مما يقتضي استعماله فيه نظرا للنظر في وجوب التقدير وعدمه ولم يبين المؤلف اصطلاحه في النظر لقائله وقال بعض كان الاولى أن يقول تردد وقال بعض ان تردد اذا جزم المتأخرون بالحكم والنظر اذا وقفوا ولم يجزموا ثم التردد في كلام المؤلف اذا كان يحصل التغير بتقدير وجود الاوصاف التي يحصل بها المخالفة وأما اذا كان يشك في حصول التغير بتقديرها فهو طهورا اتفاقا ولا تقدير فالتردد في غير حالة الشك كما يفيد كلام ابن عرفة في اعتراضه على ابن الحاجب وفي كلام الخطاب نظرا نظره في الشرح الكبير (ص) وفي التطهير بما جعل في الفم قولان (ش) يعني أن الماء اذا جعل في الفم فهل يتطهر به أولا في ذلك قولان قول ابن القاسم انه يتطهر به خلافا للشهاب والخلاف في ذلك خلاف في حل وصفه وهي ان الماء هل ينفل عن الريق أم لا فابن القاسم رأي انه ينفل عنه

(١٠ - شرحي أول) محل اتفاق في السلب فيما اذا كان الماء أقل من آنية الغسل والتسعة الباقية محل وفاق في عدمه هذا ما تحصل (قوله أو شئت منها) المناسب اسقاطه ويقصر على قوله موافق له في أوصافه وبحاج بفرضه في ماء ورد مشا لا قليل اختلط بمطلق بحيث ذهب طعمه ولونه بتلك المخالطة وكان له رائحة ذكية ذهبت الا انه لو بقيت لغبرت ريح الماء فهذا لا ينظر فيه الا لمتغير في البعض فقط (قوله والى قسلة الماء وكثرته) لا يخفى انه حيث فرض نجسا فلا داعي الى النظر لذلك نعم لا يجرى على ما تقدم من قوله وحكمه كغيره وما يأتي من قبوله وينتفع بمخمس (قوله والنظر اذا وقفوا والخ) ولذلك قال بعض الشراح ما حاصله ان هذا الموضع مما وقع فيه التردد بين الشخص ونفسه ولكن في عجب خلافة وحاصله انه لتردد المتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين والقول بعدم سلب الطهورية لابن عبد السلام (قوله وفي كلام الخطاب نظر) لانه جعل صورة الشك محل التردد ولذا قال فجعل النظر اذا شئت انتهى (قوله وفي التطهير بما) بالماء والهمز واحد المياه ويصح جعل ما موصولة أو موصوفة وجعل صلة الموصول أوصافه اشكورة والاول أولى لان الثاني يحتاج الى تقدير موصوف كذا في بعض الشراح (قوله جعل) مفهوم جعل في الفم انه لو بصق فيه وهو في اناء لم يضر في التهذيب يجوز الوضوء بالماء يقع فيه البصاق وشبهه أي كماء الفساق وقيد ابن نونس بما اذا لم يكثر حتى يتغير الماء اه (قوله خلاف في حال وصفه) أي مبنى على حال وصفه وعطف الصفة على ما قبله تفسير ولا يخفى أن الخلاف على هذا التقرير لفظي قال في الكبير واعلم انهم هنالم يتعرضوا للتغير ولا عدمه بل اكتفوا في المضرب تحقق المخالط وجهه ذلك أن الماء ما كان يسيرا ورعا كان المخالط أكثر لم ينظر الى التغير انتهى

(قوله أو عدمها الخ) لا يخفى أنه لا يمكن تحقق العدم عند الشك في أن أشبه يرى أنه لا ينفك فكيف يمكن بعد ذلك أن يتحقق عدم الانكسار الآن بحجاف بالفرض والتقدير (قوله وبعبارة أخرى الخ) صاحب هذه العبارة يرى أن الخلاف حقيقي وهو أنها متفقان على أن الماء لا ينفك عن مخاطبة الرقيق لكن ابن الغاسق يعتبر بقا صدق المطلق عليه وأشبه يعتبر بمخاطبة في نفس الأمر كذا في بعض الشراح قال في وقيد بعضهم الخلاف بما إذا لم يكن في القم نجاسة أو بعض وهو ظاهر (قلت) لعل وجه ظهوره أنه يصير حجة الماء قبل الإحاطة بنجاسته وهي تسلبه عند ابن القاسم وإن لم يتغير فيتم في القولان على عدم التغير به وإن بقي الخلاف بعد ذلك في طهارته ونجاسته فشيء آخر قل بعضهم وعلى أن الخلاف حقيقي وإن المخاطبة جعلت قطعا تكون المستحبة عين مقبها ولا يصح قولهم لأن في أو بحجاف لأن الواقع في الأولى موافق في وقوعه المخالف كما لو رد لم يطوع إلا نجاسة فإن وقوعه يؤثر لو كان له راحة بخلاف هذه فإن لم يبق له فوعان موافق ومخالف وهو جواب الشيخ وفسر بعض الأصحاب على الخلاف في حال إحتمال المخاطبة هنا وفرضه هنا قال بعض وهو ظاهر على قول ابن الغاسق لا على قول أشبه إذا لا احتمال عليه بمل اللازم لمخاطبة قال ولا يلزم من اختلاف الشك فيهما تحقق مخاطبته اختلافهم فيما تحققته مخاطبته فلهما مستثنان فلا تكرار والراجح أن الخلاف في حال انتهى وانظر كيف الجمع بين حكايتهما هنا بخلاف أشبه وقولهم الماء القليل إذا دلت بطاهر لم يغيره فلهو اتفاقا وكان الجمع أن ذلك محمول على ما كان شأن المخاطبة أن يظهر كاللبن والعسل فلما لم يغير دل على قلته وحسن موافق لصحته فلا دليل على قلته كذا قال بعض (قوله تغيرا ظاهرا) صادق بما إذا لم يتغير أصلا أو تغيرا غير ظاهر ومفهومة لو كان ظاهرا انصهر هذا ظاهر كلامه والظاهر أن المراد بالظهور يقين (٧٤) أو ظن التغير في فائدة البصاق مستقدروا أن كان طاهرا فإذا اشتد

تكرار ابن الغاسق في الطارئة على من يطبخ صفعات أو راق مصحف أو كتاب ليسهل قلمها فإلا إنا لله على غلبة الجهل المؤدى إلى الكفر وقال ابن الحاج لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالصفاد ويتعين على معلم الصبيان أن يمنعهم من ذلك انتهى من له قال بعض شيئا هنا وهو مجرد زجر لا لا يؤدى إلى الكفر (قوله الماء يسير) وإنما لا يكثر قبل كره وكذا لو صب عليه ماء مطا غير مستعمل فالبص

وأشبه يرى أنه لا ينفك وأما إذا تحقق المخاطبة أو عدمها فإنه يعمل على ذلك وبعبارة أخرى وفي محبة التطهير من حدث أو نجس بماء جعل في القم وأخرج غير متغير بالرقيق تغيرا ظاهرا أو قبل طول مكثه في القم زمنا يتحقق أنه حصل من الرقيق مقدار لو كان من غير الرقيق لغيره فعند حصول هذين الأمرين وهما عدم التغير وعدم طول المكث قولان وقيدنا على الخلاف بقيد عدم التغير ظاهرا وهو ظاهر إذا لو غلبت على يسه القم على الماء لا تنفي الخلاف وعدم طول المكث إذا لو طال مكث الماء في فيه أو حصل منه مضغضة لا تنفي الخلاف الرقيق (ص) وكراهة ماء مستعمل في حدث (من) لما ذكرنا ما يباح التطهير به وما يمنع ذكر ما حكه كراهة المتوسطة بينهما بدلالة كلام والمعنى أن الماء يسير إذا استعمل في رفع حدث بان تقاطر من الأعضاء أو اتصل بها يكره أن يستعمل في حدث

الماء يسير) وإنما لا يكثر قبل كره وكذا لو صب عليه ماء مطا غير مستعمل فالبص عليه مستعمل مثله حتى كثر لم تنقض الكراهة على ما استظهره ابن الامام والمطابق لثبوت الكراهة في شكل جزء حال انفراده واستظهر ابن عبد السلام اتفاقها فلوفرقي حتى صار كثر جزء يسير فهل تعود الكراهة أولا وهو الظاهر لأن الماء لا موجب لعودها انظر في قوله بان تقاطر من الأعضاء أي ثم يجمع في قصرية (قوله أن اتصل بها) مثل صورتي ما اتصل بها واستمر على اتصاله وما اتصل بها وانفصل عنها كافي قصرية فصل عضوه بها وهذا الثاني بقيد يكونه يسير بخلاف الأول فلا يكون إلا يسيرا أي والفرض أنه ذلك في القصرية وأما لو غلبت بها ولم يدلك إلا بعدما أخرجه فالظاهر أنه غير مستعمل كما ظهر في ثم وجدت عجب ذكره ثم ان تقاطر من العضو الذي تتم به الطهارة أو اتصل ماء مستعمل بالاتزاع وأما ما تقاطر من العضو غير الأخير أو اتصل به فإن استعمل به في تمام الطهارة أو استعمل قبل تمام الطهارة فإن قلنا أن الحدث يرفع عن كل عضو بانفراده فكذلك لا فلا كره (قوله يكره أن يستعمل الخ) حاصله أنه يكره استعماله بحيث وجد غيره في كل طهارة لا تفعل إلا بالظهور سواء كانت صلى بها أو لا كالوضوء وكراهة الأولياء ووضوء الجنب للثوم والحاصل أن الكراهة تقيد باليسارة ووجوده مطلق وعدمه مسبب مطلق غير مستعمل وتعمد غسل العضو أن استعمل في بعض الأعضاء وأخرى للبعض الآخر عجب بعد كلام طويل حاصل غضبه ونصه برابط بل أن صور استعمال الماء المستعمل سبب عشرة صورة لأن استعماله أولا ما في حدث وما في حكم نجس وما في طهارة مستحبة أو مستحبة وما في غسل أثناء ونحوه وكل واحدة من هذه إذا استعمل ثانيا فلا بد أن يستعمل في أحد ما إذا استعمل في حدث أو حكم نجس يكره استعماله في أحد هذين وسورة أربع وكذا يكره استعماله في طهارة المستحبة والمستحبة وهاتان صورتان كآية ما يجرى في غسل الكراهة من أنه يختص في ظهوره يشبه ولا يكره في غسل كالآية وهاتان صورتان أيضا والمستعمل

في الطهارة المسنونة والمستحبة يكره استعماله في رفع الحدث وحكم الطهارة المسنونة والمستحبة على أحمد التردد في المسائل الثلاثة لا في غير ذلك والمستعمل في غسل كالإكراه لا يكره استعماله في شيء انتهى المروءة منه <sup>في قوله</sup> ويجذب بعض شيئا في خارج المذهب أن ماء وضوئه عليه السلام وغسله لا يدخل في الماء المستعمل وهو كلام نفيس واطهار أن مذهبا كذلك اه (قوله أو حث) على أحد القولين والقول الثاني لا يكره لأن إزالة نجاسة مستحبة معقولة المعنى وفي كلام صاحب الإرشاد إشارة إليه لاقتصاره على ذكر الوضوء في قوله وإن كان كلامه عبثا بخلافه حيث يقول بعد قوله في حدث وكذا في إزالة حكم حيث فيما يظهر خلافا لا استطهار الشيخ أحمد الزرقاني عدم كراهته (قوله وعلمت الكراهة بعالم الخ) فمن جملة ما عمل به أنه أدبت به عبادة ووجهه ضعفه أنه يلزم مثله في التراب وإن السالم يستعمله ووجه ضعفه أنه لا يلزم من عدم الوجود أن عدم الوجود وأنه ما ذنوب ووجهه ضعفه أن الذنوب معنى من المعاني هذا ما في كراهته كفاية خاصة بالعبادات دون أعيادات خلاف قوله ويسير كآنية وضوءه وما عطف عليه فإن الكراهة عامة في العبادات والعبادات اه واستظهر من أنه لا إعادة على من استعمل هذا المستعمل مع وجود غيره وقال ولا تقتضي الكراهة إعادة في الوقت بل إعادة في الوقت تقتضيها انتهى (قوله وإن اختلف في التقدير الخ) أي فإن أعملت الأول يكون التقدير بعد قوله مستعمل وإن أعملت الثاني يكون قوله هذا وما قاله فيه نظر من وجهين الأول أنه لو عمل الأول بصرح بالأضمار في الثاني مع أنه لم يصرح فدل على أنه لم يعمل الأول الثاني (٧٥) ولا يختص بجعل من باب امتناع بل يأتي على جعله محسنا وفما من الأول للدلالة

وحدث أو وضوء أو غلبت الاستحبة أو مسنونة مع وجود غيره وعلمت الكراهة جعل كلها لا تحاول من ضعف والراجح في الاستعمال مراعاة الخلاف كما قال ابن الحاجب لأن أصح ما قيل بعدم الظهورية وتخصيص المؤلفات الكراهة بالماء يخرج التراب والفرق أن الماء لا بد أن يتعلق به شيء من أيدينا وقوله في حدث يحتل أن يكون متنازعا فيه كل من كرهه ومستعمل ويحتل فيه الخلف من الأول للدلالة الثاني والتقدير على الأول وكرهه مستعمل فيه في حدث ذ أعملت الأول وإن أعملت الثاني كان اللفظ على حله وإن اختلف في التقدير وعلى الثاني وكرهه في حدث ماء مستعمل في حدث وقوله في حدث أي في رفعه فيدخل وضوءه الصبي إذا كان محدثا (ص) وفي غيره تردد (ش) أي وفي كراهة استعمال الماء المستعمل في غير حدث كالمستعمل في الأوضعية والاعتسالات المستحبة والمسنونة ومستعمل الثانية والثالثة في الوضوء وغسل الذميمة من الخيض وضوء التبريد والغسل الرابعة وما غسل به ثوب طاهر سالم من النجس والومع وجوازه تردد للحنأخيرين في النقل واعتقدنا في التعصيم المذكور على ظاهر كلام الشارح في الكبير (ص) ويسير كآنية وضوءه وغسله نجس لم يغير (ش) المعطوف محذوف أي وما يسير وإنما لم يكن معطوفا على مستعمل لأن الماء السابق مخصوص بكونه

مسنونة كغسل الجمعة ومستحبة كغسل العيد ويدخل في الأوضعية المستحبة وضوء التبريد وضوء الخيض للنوم وقال سندي الأول المشهور لا يكره ويكون أشنى بالأولى وكذا كره في الثاني ونحوه من كل ماء لا يصلح به أنه لا يكره استعماله في متوقف على ظهوره طلقا كما غسل به الماء طاهر اه أي ليس من محل التردد وإن محل التردد في غسل جمعة وعيد (قوله ومستعمل الثانية والثالثة) قد ارتضاه عجم أي ارتضى أنه محل التردد وفي ح أنه لا كراهة فيه وقال بعضهم الظاهر كراهته لأن الجميع حكم الطهارة الواحدة فلا فرق بين الأولى وغيرها (قوله وغسل الذميمة من الخيض) كذا في الشيخ أحمد أنه من محل التردد والذي استظهره ح أن ماء غسل الذميمة النجاسة الجسد من الخيض ليطأها زو جها أو ما مكها يكره استعماله في متوقف على الطهارة بالتردد (قوله وضوء التبريد الخ) دخول هذا في محل التردد غير ظاهر فالجواب ما في ك من الخيض من محل التردد والذي فيه وأما ماء الغسل الرابعة وغسل التبريد وغسل الثوب السالم فلا كراهة فيه كما فهم من كلام القرافي وسندي في كلام المصنف في التوضيح إشارة إلى خروجه من الخلاف (أقول) فالواجب أن يقول عليه وإن كان في كلام ابن راشد في شرح ابن الحاجب ما يقتضي دخول الخلاف في ذلك والخلاف كما قال المصنف فحين سلبت أعضاؤه من النجاسة وغيرها من الأوساخ وأما متجسسها فسلمته نجاسة وأما وضوءها فسلمته أوساخ أجزه على ما سبق انتهى أي فإن كانت الأوساخ من أجزاء الأرض لم يضر التغيير بها والأفضى وبقيده كلامه بما إذا وجد غيره كما قيده بما قبله بل هذا أولى بأنه قيده (قوله وإنما لم يكن معطوفا الخ) تبع فيه الشيخ أحمد الزرقاني وهو غير ظاهر بل يصح عطفه على مستعمل إذ لا يقدري المعطوف في نفس المعطوف عليه وقول المتن

آية الخ ج جمع الماء والصواب أن يقول كانا وسواهما هو أخصر قال في الصحاح إلا ما معروف وجعه آية وجع الآنية أو ان انتهى (قوله راكد) وأما الجاري فلا يكره استعماله كالكثير وقوله مع وجود غيره وأما إذا لم يوجد غيره فلا يكره (قوله فوق القطرة) وأما هي فلا يكره استعمال قليل خلت فيه وهو ما نقله ابن ناصر المفاتيح عن البيان وتبعه عليه بعض الشراح والذي يقيده المصنف أن الجنس القطرة ومفوقها أولى وأظهر الرجوع في قدرها للعرف وأما محشى تحت نافذ للنص أن القطرة تؤثر في آنية الوضوء فيصير من المختلف فيه بالكره والنجاسة ولا تؤثر (٧٦) في آنية الغسل وانما يؤثر فيه ما فوقها وذلك كلام المتقدمين الخ (قوله)

فالكاف دالة على عدم الحصر) هذا يحتاج لدليل خصوصاً وقد قال فيه سيأتي وأما لم يكتف بهذا يؤذن بالتعدد في تنبيه كراهة الماء القليل مقيدة بثلاثة قيود أن يجد غيره وأن لا يكون له مادة كبر أو رائحة لا يكون جارياً (قوله) والحكم سلب الطهورية (أي) والظاهرية (قوله) فلا إعادة عليه أصلاً على المشهور (ومقابل به بعيد في الوقت عند ابن القاسم نجاسته من إعادة للخلاف أفاده المصنف) (قوله) ولا على مستعمل الخ) فيه أن قوله مستعمل تقديره يسير مستعمل ووجه التفرقة بين اليسير والكثير وإن كان غسل الأناة بعيداً على المشهور أن اليسير قد يتغير من زوجات ثم الكلب فناسب أن يقال فيه ذلك (تنبيه) كراهة الماء المولوغ فيه إذا وجد غيره (قوله) رفقاها (مبتدأ) وقوله كثر ذلك خبر أي كثرة المولوغ بالضم في العبارة شبه استخدام وذلك أن المشار إليه المولوغ لا بالمعنى المتقدم لأنه بالمعنى المتقدم اللفظ (قوله) ولحس الأناة (أي) ويقال لحس الأناة إذا كان فارغاً فحس فعل ماض (قوله) وسكر كذا فيه شيء ظاهره

مستعمل في الحدث فلا يناسب تقديره هنا أي ذكره استعمال ما يسير راكد مع وجود غيره إذا خلط بنجس فوق القطرة ولم يغير شيئاً من أوصافه وحده اليسير عند مالك كآنية وضوء وآنية غسل وآنية الغسل قليلة وإن استعمال في الوضوء ثم إن الجار والمجرور في قوله كآنية وضوء يصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف كما قرره بعض الشراح وإصحح أن يكون سنده ليسير وعلى كل حال فالكاف دالة على عدم الحصر فيدخل ما كان أقل من ذلك إذا تكرر ذلك فظهر أن قول بعض الشراح ومفهوم كلام المؤلف أن ما دون آنية الوضوء والغسل بنجس لم يغير من نجس غير سديد ومفهوم لم يغير أنه لو غير لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم سلب الطهورية ومفهوم بنجس أنه لو كان بظاهر لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم أنه إذا لم يغير فلا كراهة وإن غير سلب الطهورية وإذا تكرر بأناة القليل المذكور مرة إلى ثلاث إعادة عليه أصلاً على المشهور وأما لم يكتف بالمؤلف بآنية الوضوء عن آنية الغسل أو بالعكس لأنه لو اقتصر على آنية الوضوء توهمن آنية الغسل من الكثير ولو اقتصر على الكثير توهمن أن آنية الوضوء نجسة (ص) أو لوغ فيه كلب (ش) هو معطوف على خالط المقدس قبل قوله بنجس ليصير قيداً للسارعة معتبراً به لا على يسير كما فعله بعض لأنه يلزم عليه أن الكلب إذا ولغ في كثير يكره استعماله لأنه قسمه لأن المعطوف مغاير للمعطوف عليه وليس كذلك ولا على مستعمل ثلاثيهم كراهة الكثير أيضاً والمعنى ذكره استعمال ما يسير بنجس أو لوغ فيه كلب ما دون في اتخاذهم لا بخلاف الكثير والولوغ بضم لاء أو وفقاها كثر ذلك وهو للكلاب والسماع لا لا أدى ولا لطير إلا الذباب واشرب العجس فكل ولوغ شرب ولا عكس ولحس الأناة إذا كان فارغاً يقال ولوغ بفتح اللام فيه ما وحكي كسر هاء في الأول إذا أدخل لسانه وسكر كذا فيه شيء ويفهم منه أنه إذا أدخل لسانه من غير تحريك أنه لا يكره استعماله وكذلك إذا دخل راسه أو سقط من فيه لعاب في الماء وظاهر كلام المؤلف أن كراهة في الماء المولوغ فيه ولو ثبتت سلامة فقه من النجاسة (ص) قال ح فيما يأتي عند قوله ونصب غسل الأناة ماء الخ تنبيه فارق سور الكلب سور غيره من الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة في الأثر يغسل الأناة منه سبعاً وفي أراقته وكراهة الوضوء به وإن علمت طهارته أو ما غيره فإن ثبتت طهارته فلا يراق وإن لم يعلم ذلك فبكره استعماله مع وجود غيره وإن من توضأ بسورة لا إعادة عليه في الوقت (ص) ورا كذا يغسل فيه (ش) أي ذكره استعمال را كذا أي الاغتسال فيه بجملة يغسل فيه تفسير للخصاف المقدس قبل را كذا وهو استعمال را كذا استعمال الرا كذا هو الاغتسال فيه أي ذكره الاغتسال في را كذا ابتداء وسعى إذا تقدم فيه الاغتسال لاصفة لرا كذا لأنه

سواء كان ماء أو طعاماً ونسب أشار في ذلك تحت وفي عبارة المولوغ في الماء وأما في الطعام فيسمى (يعقاً) قوله ولو ثبتت يقتضى سلامة فقه من النجاسة) اندفع بذلك سؤال وارد على المصنف وسورة لم يكتف بهوم قوله وما لا يتوقى نجاسته من ماء وحاصله أنما يخص الكلب بالذكور لا يكتف بهوم قوله بهوم ولا يتوقى لأن سورة مخالفات سور غيره في ذلك (قوله فلا يراق) الأولى لم يكره لأنه يقتضى أنه عند الشك يراق مع أن الأراقه نجاسة بسور الكلب (قوله) وإن من توضأ بسورة معطوف على قوله تنبيه كما يعلم من كلام المصنف (قوله) تفسير للخصاف) فكانت جواب سؤال مقدور كأن قالنا لا فله ما المراد باستعماله فقال المراد استعماله هو الاغتسال فيه (قوله) لا يستعمل را كذا على أنه لو كان مستعمل را كذا فقال المصنف ورا كذا اغتسل فيه بما مضى الدال على أنه وقع الاغتسال فيه فيما مضى



(قوله أمان كانت أعضاؤه نقيّة الخ) وأما لو كان نجسه اغتساله فيه فإنه يجب تركه فإن كان ملكه لم يجب تركه (قوله ما لم يستبجر جدا) ومثل المستبجر جدا ما له مادة وهو كثير فالاستبجر جدا أو البتر بكثرة الماء لا يكره الاغتسال فيه ما أو أما البتر القليل الماء فإنه يكره الاغتسال فيه ما خلاصته أنه ليس المراد بالقليل هنا كون ماؤها قدراً نية الغسل بل كون ماها ليس فيه كثرة نصيره كالاستبجر وكذلك محسّل كراهة القليل ما لم يضطر له فإن اضطر له جاز هذا بقرينه على ما بينوا ثم نقول بقي في كلام الشرح شيء وهو أن ما لا يكره بأنّه يكره الاغتسال مطلقاً سواء كان قليلاً أو كثيراً أي ولم يستبجر ومثّل المستبجر ما له مادة وهو كثير غسل ما به من أذى أم لا لأن النبي الوارد في الاغتسال في الماء الراكد عنده تعبدى وأما عند ابن القاسم فإنه يجوز الاغتسال فيه حيث كان كثيراً مطلقاً أو يسيراً وغسل ما به من الأذى غير الظاهر وكذلك أن لم يكن به ذلك والالم يجوز عنده ومحل الخلاف بينهما حيث كان ما به من الأذى لا بسلب ظهورية الماء ولا فيفقان على أنه لا يغتسل فيه فليس عند ابن القاسم حالة كراهة وظهور من ذلك التلخيص في عبارة الشارح وعدم المناسبة فقوله لا أن ما لا يكره الخ قد علمت أن ما لا يكره الخ أنما يأتي على كلام ابن القاسم وقوله ما لم يستبجر جدا أنما يأتي على كلام مالك وعبارة التوضيح تفيد المراد ونهضه حكى بعضهم الإجماع على نحروجه أي المستبجر وأما معناه فاختلافه في فكره مالك الاغتسال فيه مطلقاً سواء كان كثيراً أو قليلاً غسل ما به من الأذى أم لا وأجاز ابن القاسم إذا غسل ما به من الأذى أو كان الماء كثيراً غسل ما به من الأذى أول سماع ابن القاسم ونقله في التوضيح قال ابن مزيون ويعلم من كلام المصنف أن الكراهة خاصة بغسل فيه دون الوضوء فيه (٧٧) ويعطى نظاهاً أن الشاؤل منه لظهور خارجاً

لا كراهة فيه انتهى وخلاصته أن الجنب الذي يجسده من الأذى ما يسلب الظهورية تحقيقاً وظناً لا شكاً بتقدير اغتساله في الراكد لا يجوز اغتساله فيه حيث بقي الأذى يجسده سواء كان يسلب عنه الظاهرية أيضاً أم لا وأما إذا كان جسده حال اغتساله في الراكد نقياً أو كان الأذى مما لا يسلب الظهورية تحقيقاً ولا ظناً فإنه يكره اغتساله فيه عند مالك مطلقاً سواء كان كثيراً أم لا غسل ما به من الأذى أم لا لأن

يقضي حينئذ لا يكره الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يتقدم فيه الاغتسال وليس كذلك بل يكره الاغتسال فيه ابتداء لأن ما لا يكره عليه بأنه بقدره على من يستعمله بعده أن لا يتخلل من وسخ وعرق في جسده غالباً وإن لم يكن فيه نجاسة والعلة موجودة فيه ابتداء وهذا فحين لم تكن أعضاؤه نقيّة من الأوساخ والأذى أمان كانت أعضاؤه نقيّة من ذلك فلا يكره له أن يغتسل فيه ومحل الكراهة أيضاً ما لم يستبجر جدا كالبتر الكبيرة فإنه لا يكره الاغتسال فيه حينئذ (ص) وسور شارب خمر وما دخل يده فيه (ش) يعني ومما يكره مع وجود غيره سور شارب شارب الخمر وكذلك ما دخل يده فيه إذا لم يتغير لأن قصاره أنه ماء قليل حالته نجاسة ولم تغيره بل النجاسة فيه غير حقيقة ومثّل اليد غيرها كالجل وهذا ما لم يتحقق طهارة اليد فلا كراهة كما قاله صاحب البيان وغيره وذكره في التوضيح بخلاف الماء الذي ولغ فيه الكلب فإنه يكره استعماله ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة كما تقدم (ص) وما لا يتوقى نجاسة من ماء لأن عسر الاحتراز منه أو كان طعاماً (م) ما من قوله لا يتوقى الخ في موضع عطف على المضاف إليه وهو قوله شارب خمر أي وكره سور شارب خمر وسور ما لا يتوقى النجاسة من الماء كالطير والسباع

النهي عنده تعبدى ويجوز عند ابن القاسم حيث كان كثيراً مطلقاً أو يسيراً وغسل ما به من الأذى غير الظاهر وأما إذا كان ما به من الأذى غير ظاهر فإنه لا يجوز اغتساله فيه لأنه يتجسس بذلك عند ابن القاسم فإذا غسّل هذا يقول المصنف وراكد الخ لا يصح غسله على قول ابن القاسم لأنه ليس عنده حالة يكره الاغتسال فيها لأن الاغتسال عنده في الراكد ما جاز أو محتج وأما يصح حله على قول مالك بكرهه لاغتسال في الماء الراكد سواء كان كثيراً أو يسيراً أو سواء كان جسده المغمسل نقياً من الأذى أو به أذى ولكن لا يسلب ظهورية الماء والمراد باليسير الذي لا يجوز الاغتسال فيه عند ابن القاسم مطلقاً ويجوز عند ابن القاسم قبل غسل ما به من الأذى هو قدراً نية الغسل والمراد بالكثير الذي يكره الاغتسال فيه عند مالك مطلقاً ويجوز عند ابن القاسم مطلقاً وما زاد على ذلك ولم يستبجر جدا ومثّل المستبجر جدا ما له مادة وهو كثير (قوله وسور شارب خمر) أي مسلم أو كافراً كثيراً شربه وشربه فيه ووجد غيره وكان الماء يسيراً فلا كراهة في سور شارب غيره ونحوها ولا فحين يتحقق طهارة فيه ولا مع فقد غيره ولا إذا كان الماء كثيراً والمراد بالخمر ما يشبه النبيذ لأن الخمر هو المتخذ من ماء العنب واما من غيره فليس كذلك وبأنه رسائل من تعاطى النجاسات (قوله وهذا ما لم يتحقق طهارة اليد) أي أو الفم والظاهر أن غلبة الظن بل الظن وإن لم يغلب كالتحقق (تنبيه) فإن توفراً شخص بمذكر من السور وما دخل يده فيه مع وجود غيره أعاد الوضوء فقط لما يستقبل (قوله وما لا يتوقى نجاسة من ماء) أي ولم تعمل نجاسة فيه ولا طهارة قال في ذلك وما لا يتوقى نجاسة من غير الأذى حذر من التكرار (قوله أو كان طعاماً) أي ما ذكر من سور شارب خمر وما دخل يده فيه وسور ما لا يتوقى نجاسة (قوله عطف على المضاف إليه) لا يخفى أن هذا ما يارض بقوله عند وحذف سور من هنا فإن قوله وحذف سور من هنا في هذا قوله

وملا يتوقى عطاف على قوله وهو ظاهر لان عطاف قوله وما ادخل يده فيه على سور بعد كونه يعلم عطاف على شارب شر حيث يكون سور مساطع على ملا يتوقى (قوله وملا يتوقى) خلاصته ان في كلام المصنف احتيا كذا فان يكون قوله من بظا اي معني فلا ينافي قوله بعد وحذف الخ (قوله كشمس) أي مسخن بالشمس وسواء كان بوضع واضح فيها أولا وان كان اللفظ ظاهرا في الاول فلو عبر عن شمس لكان أولى (قوله والاقول بالكرهه قوي) وهو المعتمد (قوله بكونه في الاواني الصفر) أي النحاس الاصفر لما حدث من البرص هكذا نقله ابن الامام عن ابن العربي (٧٨) الا ان القرافي قال يخرج من الاواني مثل الهباء بسبب الشمس في النحاس

والى خاص فتمت على بالاجسام فيؤثر  
البرص ولا يكون ذلك في الذهب  
والفضة لصفائهما فاعلم ان  
العربي لا يتوقى على ذلك والا فلا  
وجه للاقتضار على الاواني الصفر  
وخصص بعض اشافيه ذلك  
بخصوص النحاس ولم يخصص  
كونه اسفرا ولا بعبارة اخرى  
وهل الكراهه شرعية وهو  
ما ارتضاه الخطاب او طيبة  
قال ابن فرحون لان الشمس لحدتها  
تفصل من الماء هومة تعول الماء  
فاذا لاقت البدن بسخونها خفي  
ان تقبض عليه فيجس الدم  
فيحصل البرص بخلاف المسخن  
بالنار فان النار تذهب له هومة  
والفرق بينهما ان الكراهه  
الشرعية باب ناركها والتحقيق  
ان الارشاد شرعي والفسق بين  
المنسوب انه لشواب الآخرة  
والارشاد للمسيح الدنيا عجب قال  
ابن فرحون وانظر هل رول  
الكراهه تشبهه أم لا ويرجع  
ذلك للطباء وفي شرح المسيح  
ان برد الماء الكراهه فيه انتهى  
(أقول) وجهه قد رول الكراهه  
بشبهه لا نار جع الشافيه فيها  
لا يصح فيه عسما \* (نبيه) \*  
يكراهه مال الشمس في البدن في

ان لم يعسر الاحترار منه فان عسر أي شق الاحترار منه كالماء والشارب شر حيث كان سور شارب الخرم ومداخل يده وسور ما لا يتوقى نجسا ويمكن منه الاحتراز طعنا ما لم يمتد  
ولا يراى لاجتماع المال وهذا ما لم يمتد نجاسة على فيه وقت استعماله فان ربت على فيه عمل عليها  
كما يأتي وقوله من ماء قيد في امثال الثلاث وحذف من الاول لانه هذا عليه وحذف سور من  
هال دلالة عليه وقوله لان عسر الى آخره المعطوف محذوف والمعطوف عليه سور والمقدر أي  
لا سور حيوان عسر الخ فان قيل المعطوف لا يشترط فيه ان لا يكون ذلك الا في الماء بل في سائر  
جاء القوم لا زيد ولا يتوقى نجسا شامل لما عسر الاحتراز منه ولما عسر فالمعطوف داخل فيها  
قبلها فالجواب ان فيها قبلها حذفتا والتقدير وما لا يتوقى نجسا من ماء اذا لم يعسر الاحتراز منه  
وحينئذ فالمعطوف غير داخل ويصح عطاف جلة لان عسر على الجلة المقدرة لكن على قوله لان  
معطوف لا هنا جلة وهي لا تعطف الا المفردات غالبا (ص) كشمس (ش) هذا مشبه بالخارج  
من الكراهه على ظاهرا اللفظ وعليه حمله أكثر اشراح أي فلا يكره منطهر بالماء المشمس  
عند ابن شعبان وابن الطاجيب وابن عبد الحكم قال بعض ولم أره غيرهم والقول بالكرهه قوي  
وقوله ابن الفران عن مالك واقصر جماعة من أهل المذهب عليه ولذا جواز ابن الفران في  
كلام المؤلف ان يكون شبهه بالكرهه ولا بد من تقييده حيث يكون في الاواني الصفر من  
الملاطحة كما قاله ابن الامام ونقله عن ابن العربي وبذلك قال الشافعي (ص) وان ربت على  
فيه وقت استعماله عمل عليها (ش) هذا جوع من المؤلف لتقييده كراهه سور شارب الخرم  
وما دخل يده وسور ما لا يتوقى نجسا ونسرا الاحتراز منه وعدم كراهه سور ما عسر الاحتراز  
منه أو ما كان في كل ذلك ما هما بما اذا لم تعلم نجاسة ذلك العضو الحال في الماء بقوله وان ربت  
على فيه الخ أي وان علمت على فم الحيوان السابق أو عضو من أعضائه في جميع الصور وقت  
استعماله في الماء أو الطعام أو قبل الاستعمال دون غيبة يمكن روال أثرها عمل عليها فيفرق بين  
قبل المسامو كثره وتغيره وعدمه وبين مائع الطعام وجامده وطول المكث وعدمه فقله يحصل  
عليها أي عمل على مقتضاها كما تقدم وقول شارح وكذلك الطعام عطافا على الماء يقتضي  
مساواة ما وليس كذلك ما تعرف من قول المؤلف ونجس كثير طعام مائع نجس قل وتفسير  
الرؤيا بالعلمية لا البصرية يدفع الاعتراض الذي أشار اليه الخطاب بقوله ولو قال يتقنت على  
فيه لكان أحسن لان النجاسة قد تيقن وان لم تر انتهى وحيث كانت عملية فقله في الاول  
انضمير المستتر انما عن الناعل والثاني هو قوله على فيه وقت استعماله طرف والضمير في  
قوله ربت للنجاسة المفهومة من قوله وما لا يتوقى نجسا ولا مفهومة قوله فيه وانما خصه لانه

وضوء أو غسل مطلوب أولا أو غسل نجاسة في البدن لا في غيره كالشوب ثم يكره شربه أو أكل مما يخرج فيه ان عالج  
الاطباء بضره ولا كراهه في شمس الدن والامار عدم امكان الصيانة وعدم تأثير الشمس فيه (قوله وان ربت) أصله رؤيت  
يشق دم الهمة على البياض فيه قلب مكاني وضع الماء مكان له همة وهي مكان البياض ونقلب كسر الهمة مرة لراه (قوله أو ما كان)  
معطوف على سور (قوله طعاما) حال من فاعل كان والتقدير وعدم كراهه ما وجد في حال كونه طعاما من كل مذكر أي سور شارب  
الخرم وما ادخل يده فيه سور ما لا يتوقى نجسا (قوله عطافا على الماء) أي عطافا على اجلة المتعلقة بالماء انتهى هي قوله فيفرق بين  
الخ (قوله وقد فاعل الخ) قد يقال ان الخطاب قد قال ولو قال كذلك لكان أحسن فأنت تراه غير أحسن المفيد اني حمل الرؤية

على اليقنين إلا أنه غير متبادر (قوله وانظر ما فائدة الخ) أحيب بأن فائدة إعادة هذه المسئلة أنها كالتفصيل لسور شاربه الجهر وما بعده (قوله ويكفي قبله) لان الفضلات خرجت وقت خروج الروح وأما بعد خروج الروح فلا فضلات تخرج إلا أنه يعكز على ذلك قوله ولذا لا ينظر الى طول المكث وقر به ويمكن ان يقال انه بطول المكث بقوى التغيير (٧٩) بما حل من الفضلات في حال خروج الروح (قوله

ويكون النزع الخ) أى فيكثر مع قلة الماء وكبر الدابة ويقال في عكسه ويتوسط في عظمهما وفي صغرها وقلة الماء هذا معنى كلامه (قوله وقال الشيخ) كذا في نسخة الشارح وهذا في الخطاب فكانه تحرفت نسخة عن لفظ الى لفظ الشيخ (قوله ومقاله ابن رشد ظاهر في الطعام) انظر هذا مع أن دره لا ينفك عن التجاسة أصلا (قوله ومقاله غيره ظاهر) أى ظاهر في غير فتواه لان الشراب من الطعام فليس المراد به الماء بل المراد به أحد الاشربة المعروفة فقد كان شراب تفاح (قوله هو ان لا مطلق الشرط) كذا قال الشيخ أحمد الزرقاني واعترض بأنه غير ظاهر لان المراد بالشرط في كلام المؤلف الجلة الاولى من الجلتين كما قاله الشافعي وسواء كانت مهلكة بان أو اذا أو غيرهما انتهى بل يقال انما صرح بمفهوم الشرط لئلا يتوهم أنه أخرى بالنزع (قوله لانه لا يفيده كما لانه حالة على مجهول) أى علق النذب بشئ مجهول وهو النزع بقدرهما (قوله والاحسن الخ) قد يقال ان مقالته الرجاءى هو عين مقالته المصنف ولاجل ذلك حل شبه المصنف بقوله والمراد أن ينزع منه حتى يظن أن ما يخرج من الحيوان مما تعافه النفس قد زال (قوله مسام الحيوان) أى منافذ الحيوان (قوله النجاسة) أى الخلوص (قوله وان زال تعبر) الماء الكثير أو لا مادة له النجس أى المتنجس وهو ما غيره النجس بالفتح فقول الشارح يعنى ان الماء الكثير احترازهما اذا كان الماء يسيرا فباق على التنجيس بالاخلاف قال بعض الشراح وانظر ما حد المكنة (قوله اذا تغير بالنجاسة) احتراز بذلك عما اذا

الغالب وانظر ما فائدة إعادة هذه المسئلة مع امكان الاستغناء عنها بما تقدم من التفصيل في أول الباب (ص) واذا مات برى ذواته نفس سائلة برا كدولم يتغير نذب نزع بقدرهما الا ان وقع ميتا (ش) برى صفة لموصوف محذوف يعنى ان الحيوان البرى الذى له نفس أى دم سائلة أى جارية منه ان نزع أو جرح اذا مات في الماء الى اكد أى غير الجارى سواء ماله مادة كالبشر أو لا كالبهائم والبركة الا ان تكبر جدا ولم يتغير الماء فانه يستحب ان ينزع منه بعد اخراجه الميتة ويكفي قبله ويكون النزع بقدر الماء والدابة لا يجد محدود ولذا ينظر الى طول المكث وقربه وكلما كثيرا انزع كان أحب اليهم وأحوط وأخرج بقوله مات ما اذا وقع الحيوان في الماء وأخرج جبا فانه لا يضرا الا أن يكون بجسده نجاسة والماء قليل فيكون ماء يسير حالته نجاسة وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلب محال طهارة للنجاسة وهو ظاهر كلام ابن رشد أو ما غلب محال طهارة للنجاسة محمول عليها وهو قول سعيد بن جبير في قصره شراب وقعت فيها فأرة فأخرجت جيفة فانه يراق وفي سماع أشهب مثله ومال اليه ابن الامام وقال الشيخ ومقاله ابن رشد أظهر في الطعام ومقاله غيره ظاهر في الماء فيكره مع وجود غيره اذا كان قليلا انتهى وأخرج أيضا بقوله مات ما اذا وقع الحيوان في الماء بعد موته فانه لا يستحب النزع كما قاله المؤلف ولا يقال ان مفهوم اذا مات مفهوم شرط وهو معتبره وما اعتبره وما وجدته فلم صرح بهذا الشرط والجواب ان الشرط الذى يعتبره لم وما هو ان لا مطلق الشرط واحتراز بقوله برى من البحر فانه اذا مات في الماء ولم يتغير منه فلا يستحب النزع واحتراز بقوله ذواته نفس سائلة من الحيوان البرى الذى ليس له نفس سائلة كالخنازير والعقرب فانه اذا مات في الماء ولم يتغيره لا يستحب نزع حبه واحتراز برا كد من الجارى فانه لا يستحب فيه النزع ومثله البرك البكار جدا واحتراز بقوله ولم يتغير مما اذا تغير أحد أوصاف الماء فانه يجب النزع سواء كانت دابة بحرا أو برية نفس سائلة أم لا غير أن ما غير ما بهرى السائل النفس نجس وغيره طاهر واذا وجب نزع المتغير بها لا مادة له ينزع كله ويقبل نفس الجلب بعد ذلك وماله مادة ينزع منه ما يزيل التغيران كان الماء كثيرا وجب نزع ان كان قليلا قاله في التهذيب والام لكن كلامه فيما تغير بالبرى السائل النفس كما هو فرض المسئلة لنجاسته وينبغى أن ينزع في البحر وما لا نفس له سائلة من البرى حتى يزيل التغير فقط من غير تفصيل بين كثير وقليل ولا بين ماله مادة أو لا ولا يفسل منه الجلب لطهارته وما تقدم من استحباب النزع بقدر الماء والميتة كما قاله المؤلف لا يفيده كما لانه حالة على مجهول والاحسن ان يقال كما يفيد عبارة الرجاى بنزع حتى يغلب على الظن ان الفضلات التي خرجت من الميتة قد زالت بحيث يكون الماء الباقي لا تعافه النفس ولذا قالوا انما طلب هذا النزع لجرى العادة الالهية بانفتاح مسام الحيوان وسيالان رطوباته عند خروج روحه ويقض فاه طلبا للنجاسة فيدخل الماء ويخرج الرطوبات التي تعافها النفس ولذا قالوا ينقص النازح الدوائس لا تزول الدهنية من الدلو فتزول فائدة النزع ولزوال هذه النجاسة لم يطلب النزع في وقوعه ميتا أو حيا وأخرج كذلك وما ذكره المؤلف من استحباب النزع مع القيود والمشهور وقبله يجب النزع وعلى المشهور فهو مكروه مع وجود غيره ويعيد من صلى به في الوقت (ص) وان زال تغير النجس لا بكثرة مطلق فاستحسن الطهوية وعدمها الرجح (ش) يعنى ان الماء الكثير اذا تغير بالنجاسة

وان زال تعبر) الماء الكثير أو لا مادة له النجس أى المتنجس وهو ما غيره النجس بالفتح فقول الشارح يعنى ان الماء الكثير احترازهما اذا كان الماء يسيرا فباق على التنجيس بالاخلاف قال بعض الشراح وانظر ما حد المكنة (قوله اذا تغير بالنجاسة) احتراز بذلك عما اذا

كان الماء طهورا وحصل له ما سبب الطهورية بظاهر ثم زال فانه يعود طهورا (قوله ثم زال تغيره الخ) أي تحقيقا أو ظاهرا كما في (قوله أو بقليل مطلق) ذكر تلك الصورة لشمول المصنف لها (قوله بما يعلم بالوقوف عليه) أي فكأنهم ابن يونس فيما أزال عين النجاسة بالماء المضاف فانه قال اختلف في المضاف اذا اتى به عين النجاسة هل يزول حكمها أولا والصواب الثاني (قوله وهو في عهده) أي في ذمته واسترض أيضا بشموله لزواله بكثير طاهر غير مطلق مع أنه طهور وأجيب بأنه أراد بالكثرة المتكاثرة بمعنى الخاطئة وأراد بالمطلق لازمه وهو طاهر فكانه قال لا بكثره أي مخالطة طاهر بأن زال بنفسه وليس مراده بالكثرة مقابل القسلة نعم اعترض على المصنف أيضا بأنه يفيد أن القول الأول هو المذهب (٨٠) لتقديمه له أو انهما على حد سواء وليس كذلك بل المذهب القول الثاني (قوله

ثم زال تغيره لا بكثره ماء مطلق خاط به ولا بالقاء شيء فيه من تراب أو طين بل بنفسه أو بنزع بعضه أو بقليل مطلق خاط به فاختلف في ذلك الماء على قولين فمن رأى أن الحكم بالنجاسة انما هو لاجل التغير وقد زال والحكم بدور مع العلة وجودا وعدمه حكم بطهوريته كالتجريد لخلل ومن رأى أن النجاسة لا تزول إلا بالماء المطلق وليس حاصل الحكم بقاء النجاسة وصوب الأول بعضهم واليه أشار بالاستحسان وصوب ابن يونس الثاني واليه أشار بالترجيح وقد اعترض ابن غازي نسبته هذا ابن يونس بما يعلم بالوقوف عليه وشمل قوله لا بكثره مطلقا مازال تغيره بقليل المطلق كما أشرنا إليه وأنكر البساطي وجود الخلاف فيه وقال لو جعل المؤلف محل النزاع مازال بنفسه سلم من المطالبة بالنقل فيما أزال بقليل المطلق زاد في معنيته وهو في عهده انتهى وكلام ابن الامام يقتضي ثبوت الخلاف فيه وفهم من قوله لا بكثره مطلق ان مازال تغيره بكثره ماء مطلق خاط به طهورا بقاء وهو كذلك قاله في التوضيح وقولنا في قول المؤلف لا بكثره مطلق ولا بشيء ألقى فيه كما قال في الطراز لوزال تغيره بقاء تراب أو طين فان لم يظهر فيه أحد أو صاف ما ألقى فيه وجب أن يظهر وان ظهر أحد أو صاف الملقى احتمل الأمر قال ابن الامام والظاهر النجاسة عملا بالاستصحاب انتهى وفي عبارة بعضهم معلا الطهورية الماء بالقاء شيء فيه حيث لم يظهر أحد أو صاف ما ألقى فيه بقوله لا نأقطع بزوال التغير وسلامة أو صاف الماء من النجاسة وأورد على المؤلف ان الضمير في عدمه يعود على الطهورية وهي أخص من الظاهرية فلا يلزم من نفي الطهورية نفي الظاهرية التي هي أعم مع أن هذا القائل يقول بعدم الظاهرية استحبابا للأصل وقد يقال عود الضمير على الطهورية لا يمنع من الحكم عليه بعدم الظاهرية أيضا لان قرينة الاستصحاب تنفي ارادة الظاهرية وهذا مع وجود غيره والاستعمال من غير كراهة (ص) وقبل خبر الواحدان بين وجهها أو اتفاقا مذهبها والافتقار يستحسن تركه (ش) يعني ان النجاسة تثبت بخبر الواحد الباطل عدل الرواية ذكرنا كان أو أن نفي حرا أو عبدا اذ ابن النخعي بالفتح وجهه النجاسة كقوله تغير ببطل مثالا اذا اختلف مذهب السائل والمخبر لاحتمال أن يعتقد ما ليس نجسا نجسا أو لم يبين وجهها لكن اتفق المخبر والمخبر مذهباً أي والمخبر بالكسر عالما بما ينجس الماء وما لا ينجسه لزوال علة التمييز فان لم يبين وجهه النجاسة التي غيرت الماء مع اختلاف المذهب فقال الامام المازري من عند نفسه يستحب تركه لانه صار بخبره مشتبهاً أي مع وجود غيره (ص) وورد الماء على النجاسة كعكسه (ش) لما قدم المؤلف ان المطلق مالم

احتمل الأمر) ظاهره ولو كان احتمال الزوال مظنوناً ومقابل له موهم إلا ان المقرر ان المظنون كالحق الا انه خير بان هذا انما يكون في الطعم أو اللون وأما الريح فيمكن تحقق أو طين زوال تغيره التمس كما اذا كان تغيره به ثم زال تغيره نكاحاً الرأفة زوالاً محققاً أو مظنوناً فانه يكون طاهر مطلقاً (قوله وفي عبارة الخ) خبر مقدم والمبتدأ محذوف مؤخر والتقدير وفي عبارة بعضهم يبين أي ويدين كائن في عبارة بعضهم حاله كونه معلا الخ (قوله بالقاء) متعلق بطهورية الماء وقوله بقوله متعلق بقوله معلا (قوله وقد أجيب الخ) وأجيب أيضا بأن في العبارة استفهاماً (قوله وهذا مع وجود غيره) أي ان محصل الحكم على ذلك الماء بالنجاسة مع وجود غيره والاستعمال من غير كراهة وفيه ان الراجح الثاني الفائل بانه باق على النجاسة ومقتضى التوضيح وجوب النجاس مع وجوده والخطاب أن معنى الكلام ان الذي يقول بالنجاسة يقول أنا الحكم بالنجاسة

ولا يستعمل اذا وجد غيره فان لم يوجد الا هو فاقول باستعماله مراعاة للقول الاول فاذا علمت ما قررناه فما يتغير كتبه بعض الشيوخ من رجوعه للقول الاول استسكاله خطأ مخالفاً للنقل (قوله يعني ان النجاسة تثبت الخ) بل ومثله اذا أخبر بانه طاهر غير طهور كما قاله بعض اشراخ (قوله عدل الرواية) بأن يكون مسلماً بالغافلاً غير فاسق واستظهر ان الجنب في ذلك كبني آدم وقوله الواحد جري على الغالب والا فلا تثنان والاكثر كذلك قاله انما حصل ولو بلغوا عدد التواتر (واقول) الظاهر أنه انما اقصر على الواحد لبيان أقل ما يتحقق منه الاخبار فلا ينافي ان الاثنين والاكثر كذلك (قوله لكن اتفق المخبر والمخبر مذهباً) أي بأن كان موافقاً في الحكم في تلك المسئلة ولو كان مخالفاً في المذهب كذلك قاله في لزوم تقرير (قوله فقال المازري يستحب تركه) وهل يعيد الصلاة ندباً حيث نؤى منه حيث قد أولاً وظاهر كلامهم ان الثاني (قوله وورد الماء الخ) أي الماء القليل بعينه عندنا فان قيل وورد الماء على النجاسة

هو الأصل وعكسه هو الفرع وهو محل الخلاف بين الأئمة وبعبارة المؤلف تفيد عكس ذلك فقلت جوابه ان الكفاف داخل على المشبه  
كما هو المستفاد من كلامهم وكلام كثير من الفقهاء انتهى وفيه نظر كما قال شيخنا الصغير رجه أنه تعالى فان الكفاف الداخلة على المشبه  
لا تكون إلا بعد تقيم الحكم كقولنا ورود الماء على النجاسة لا يضر كنجسه وهنا ليس الأمر كذلك فالاعتراض باق فالجواب الأحسن  
ان هذا من باب عكس التشبيه كما في قولك لا سدر كزبد مباحة في التشبيه فيكون قصد المباحة في الرد على المخالف خاصة كما قال في له  
وذكر هذه المسئلة غير ضروري لانها مستفاد مما تقدم غير انه ذكرها لقصد التصريح بالرد على المخالف كالشافعي القائل بان ورود  
النجاسة على الماء نجسه حيث كان قليلا انتهى (فصل اطار الخ) (قوله فصل اطار الخ) لم يقدّم له ذلك ولكن سبب ذلك  
انه يكون تقديمه في شرحه التفسير ما يحيل عليه ثم انه في ذلك لشرح حين ختمه منه يذكر لاحقا ولا يذكر المحال عليه الا اننا  
انتم الفائدة فنقول الفصل اطار الخ بين الشافعي واصطلاحا اسم (٨١) لطائفة من المسائل بمعنى القضايا من مسائل الفقه  
منسوبة الى شافعي باب كما عدا

أو كذب وانما سببه ظاهرة لان  
كل فصل حاجز بين مقبل وما بعده  
(قوله ذكر أشياء) المذكور في  
ذلك هو استعمال المذكور المحلى وليس  
الملبوس ولكن الذي يتصف به  
بكونه مذكورا الحرمة واجواز  
لا الاستعمال ولا لبس الملبوس  
(قوله وجاز للمرأة الملبوس) أي  
لبس الملبوس (قوله أن بين الطاهر  
والمباح محسوم وخصوصا مطلقا)  
أي بناء على ان المباح يستلزم  
الطهارة فالمباعدة بالنسبة للمضطر  
مباحة وطاهرة واسم طاهر  
لا مباح فلا عم هو الطاهر والاخص  
هو المباح وقوله بعد ويمكن ان يكون  
بينهما محسوم وخصوص الخ أي  
بناء على ان الاباحية لا تستلزم  
الطهارة فالمباعدة ليست  
بطاهرة وهو الحق والحاصل  
انها مجتهدان في تصور غيب ويغرد  
لمباح بالمباعدة واطاهر بالاسم  
ولكن الاولى التعبير بقوله والحق

يتغير أحد أو صافه فما تغير أحد هاهنا فليس يطلق فكما أن قال اقال له هل العبرة بالوصاف  
سواء وردت النجاسة على الماء أو ورود هو عليها أو هذا فيما ورد على النجاسة لان وردت هي فقال  
لا فرق والمعنى انه لا فرق عندنا في التطهير بين أن يوضع الثوب المتنجس في الماء ثم يصب عليه  
الماء وينفصل طهورا أو الماء في الماء ثم يوضع الثوب المتنجس فيه وينفصل الماء طهورا خلافا  
لشافعي فإنه يفرق في ذلك ويقول ان ورد الماء على النجاسة طهرها وان وردت النجاسة على  
الماء وكانت دون قلنتين تنجس الماء بمجرد ملاقاته النجاسة وان لم يتغير ما لو كان أكثر من قلنتين  
فلا ينجس بمجرد الملاقاته والقناتان بالبعد ادى نجسا ثم رطل والمصري على ما رجحه الرافعي  
أو بمائة رطل واحد وخمسون رطلا وثلاث رطل وثلاث أوقية لا أربعة أخماس أوقية وأما على  
ما صححه النووي فإنهما أربع مائة وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل قاله في شرح الزبد  
(فصل في تقديم معناه لغة واصطلاحا) وجه مناسبة هذا الما قبله هو انه لما قدم ان ما تغير  
من الملبوس طاهر وما تغير نجس متنجس احتاج الى بيان الطاهر والنجس وذكر فيه أشياء  
لا تتصف بذلك كقوله حرم استعمال ذكر محلى ولمرأة الملبوس مطلقا لكونها شاركت ما ذكر  
في الطرمة والجواز والمقصود من هذا الفصل بيان الاعيان الطاهرة من الاعيان النجسة  
والمقصود من باب المباح الا في بيان الاعيان المباحة من غيرها ولا يلزم من الطهارة الاباحية  
ولا من الاباحية الطهارة فليدخل أحدا بين تحت الآخر ذكر الشارح في باب المباح ان بين  
الطاهر والمباح عموم ومطلقا يمكن أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه (ص) الطاهر  
ميت ما لادم له (ش) أي ان الحيوان الذي لادم له كالعقرب والذئب والخنزير والكلب والخنزير والكلب  
وردان والجراد والدود والبق والبعوض وما في معناها وهو مراد أهل المذهب بما لا ينسب له سائلة  
طاهر وان مات حنفاً أنه ومعنى حنفاً أنه خرج روحه من أنفه بنفسه وانما كان  
ما ذكر طاهر لعدم الدم منه الذي هو علة الاستفادار وقوله ما أي حيوان يرى اما  
تفسيرها بحيوان فلا ان الذي يقوم به الموت انما هو الحيوان وأما تفسيرها بغيره فبقرينة قوله  
والبحري لكن الاولى تفسيرها سكرة لا بوصول بليل ذكر الصوف وما بعده من كراو لمراد

(١١ - خرشي أول) بطل قوله ويمكن كما هو ظاهر (قوله كالعقرب) في كبره وفي بعض الحواشي العقرب والعقربة والعقرباء كله  
للاتي والذكر عقربان بضم العين والراء انتهى والخنزير بضم الخاء والمد والاتي خنفساء وفي المحكم الخنفس دويبة  
صغيرة سوداء أصغر من الجحران منسنة الرمح والاتي خنفساء وخنفساء وخنفساء وفي الجميع لغة انتهى واقضى كلامه ان  
الخنفساء من جنس الخنفساء لا يقال الا لله وثبت انتهى (قوله وبنات وردان) دويبة نحو الخنفساء هراء اللون وأكثر ما يكون في الحشرات  
وفي الكنف مصباح (قوله بنفسه) بفتح النون والقائه أي يتابع نفسه وحاصله ان قولهم مات حنفاً أنه مات موت أنفه أي بان  
موتاً منسوباً إلى أنفه من حيث انه خرجت روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه أو مع تتابع نفسه أي ان الذي مات على فراشه تخرج  
روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه وأما الذي يقتل أو يخرج فتخرج من موضع قلبه كذا كانوا يتقيلون (قوله الذي هو علة الخ) الاولى  
ان يقول المسمى هو علة النجاسة (قوله بديل ذكر الخ) فيه أن عطف اشكورة على المعرفة جائز وأيضا فقد عطف المفعول بالقرائة

ونقل ابن عرفة عن عبد الحق عن  
محمّد بن يزيد وقت فيه قلة  
الله يؤكل ونقل الباجي عنه في  
البرص وث ونقل في النوادر عن  
محمّد بن في القملة كذلك وله مبنى  
على ان غسيل التجمسة لا ينصر  
كثير الطعام والايشكل على  
أصل المذهب انتهى ابن مرقوق  
(قوله خلاف صاحب التلفزيون)  
التلفين كتاب في الفقه للفاضل  
عبد الوهاب (قوله ولو طالت  
حياته لم) أي خلاف ابن نافع  
(قوله لفساد المعنى) أي لا خلل  
المعنى المقصود لأن المقصود  
مهاجرة الجسد إلى الله (قوله هو  
الظهور ما) أي انصر المالح عن

بما لادم له الذاتي وميت ما ذكر طاهر لان ما فيه من الدم منقول ونفهم الذاتيه من قوله لادم  
يقول فيه ثم انه لا يلزم من الحكم بطهارة من لادم له ان يؤكل بعيدا كانه لقوله واقترب نحو الجراد  
لها بما عوت به فاذا مات ما لانفس له سائلة في طعام واختلط به وغلب على الطعام لم يؤكل وان  
عين الطعام منه أكل الطعام دونه اذ لا يؤكل الخشاش على الصحيح الا بذكاة كما أشار له القاضي  
عياض رطاهرة ان الطعام اذا كان هو الغالب انه يؤكل والمرد عليه كونه كثيرا والخشاش  
قليل او ما لو كان الطعام على النصف من الخشاش فلا يؤكل بمنزلة الغالب كما هو عند ابن يونس  
خلافه صاحب التبيين والمعول عليه كلام ابن يونس (ص) والبحري ولو طالت حياته ببر  
(ش) هو عطف على محل ما المضاف اليه اميت ويصح رفعه عطفه على ميت لكن حسدق  
المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وميت البحري ولا يصح الرفع دون تقدير انفساد  
المعنى والمعنى ان ميتة الخيوان البحري طاهرة لقوله عليه السلام هو الطهور ماؤه الحل  
ميتته وقوله أكلت لثمة ميتة السمك والجراد وسواهما ميتة انفسه ووجد طافيا أو بسبب  
شيء فعلى به من اصطلاحه مسم أو مجوسى أو أنقى في النار أو دس في طين فأت أو وجد في بطن  
حوت أو طين ميتة أو لافرق بين ان يكون مما لا تطول حياته ببر كالخوت أو تطول حياته كالضفدع  
البحري بقايت أوله وثالثه قاله في القاموس والسمكة البعريه وهى ترس الماء يضم السين

أى هو هو قال جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله أنزلك البحر وشحم  
معنا القدر من الماء فان تروا نابه عطشنا فاستوضأوا بآء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحلال ميتته والطهور  
خاضع الطاء لانه اسم لله الذى يطهر به والطهور بضم الطاء اسم للفعل هذا هو المشهور وبعض يعضهم انطهور بانفتح مصدرا  
والاصل بمعنى الحلال كالحرم بمعنى الحرم والميتة بفتح الميم لان المراد العين الميتة وأما الميتة بكسر الميم فهي هيئة الموت ولا معنى لها  
هذا لا يتكفوفيه أعارب من جهات ان يكون هو مبتدأ أول والطهور مبتدأ ثانى اخبره وماؤه والجملة من هذا الميتة الثانى وخبره  
خبر الاول أو ان هو ضمير الشأن والطهور وماؤه مبتدأ وخبره لا يعنى من هذا تقدم ذكر البحر فى السؤال لانه اذا قصد الاستئناف وعدم  
إعادة الضمير فى قوله هو على البحر صرح هذا الوجه أو يكون هو مبتدأ والطهور خبره وماؤه فاعل لانه قد اعتمد عامة بكونه خبرا  
والبحر المسالخ كان فى الأصل غذاءا للماء من قتل قاييل أخاه هابيل ومن ذلك الوقت تغيرت الاطعمة وحضت القواكه وغير ذلك  
(قوله احل الله لنا ميتتان) ان قلت ان الجراد يحتاج لذكاة كما هو مقرر فى المذهب وهذا الحديث منافى (قلت) لا منافاة لان ذكاة  
الجراد لم يسم تكن كذكاة الممهوردة أطلق على المذكى منه ميتة (قوله وأطير اميتا) الا انه يغسل فى هذه (قوله أو أطول حياته) أى  
خلاف لا ينزاع القائل بأنه اذا كانت تطول حياته بالبر لا يكون ميتة طاهرة (قوله والسحفاء) فى هذا الشارح وفى عب والمناسب  
اليسهول السحفاء بتقديم اللام على الهاء (قوله وهى ترس الماء) كذا فى الخطاب والذى فى ابن عرفة انها غير ترس الماء

(قوله واسم طائ) أي البحري (قوله الاتساع) أي المتسع أو ذو الاتساع أي الواسع فناسب قوله فتسه الخ (قوله لا يجوز وطه آدمي البحر) انما استظهر ولم يجزم بالحرمه كالخبر وغيره الاحتمال ان يقال يجوز وطه كارق من الآدمي فأفاد أنه ملحق بالدواب فلا يكون الملك يجوز الوطئه (قوله وما ذكي وبخرؤه) ان قلنا ما وجدنا فيه صورة الذكاه الشريفة من ذبح أو نحر أو عقر كان قابلا لها كالباح والمكره أو غير قابل لها كالخمر المتفق عليه كالخنزير أو لاختلاف فيه كالخار والكلب كان الاستثناء متصلا أو اساقلا ما ذكي ذكاه شريفة كان الاستثناء منقطعا أي لكن محرم الاكل ليس بظاهر الا أنك تجيب بأن الاصل في الاستثناء الانصال واصله جزء الاستغراق أي جميع أجزائه فهو عام لكنه يخص بقوله ودم مسفوح انتهى من ك وبعبارة أخرى ويدخل في جزئه الجنين ويقتد بغير محرم الاكل وما اذا تم خلقه وابت شعرة فان كان محرمه كوجود خنزير بطن شاة أو جنين لم يتم خلقه أو لم يبت شعرة لم يكن طاهرا ولكن الاستغناء عن هذا التفصيل يرجوع لاستثناء (٨٣) بقوله وبخرؤه أيضا (قوله والخار والبغل والخليل الخ) مشى على طريقه إلا أكثر من أنه

لا تعمل الذكاه فيما اتفق على تحريمه كتكثير أو اختلاف فيه كحمار وطير بقية غيرهم طهارة الاختلاف فيه بالذكاه لكن لا يفرق كل (قوله الا ترى ان الشافعية) فيه بحث لانه يقتضي أن الشافعية يقولون نجاسة الجلدة الحاوية للصفراء أي الماء المر لانها هي التي جز من الحيوان وليس كذلك دكاههم انما هو في نفس المر ويقتضي أيضا ان جرة البعير التي قالوا نجاستها جزء من أجزائه وليس كذلك وانما هي عندهم ما يقضي به البعير من الطعام فيأكله ثانيا فقد ظهر ان كلام من المراءاة جرة البعير المتين قال الشافعية نجاستها ليست واحدة منها جزء مسد كفي كافي شرح عب (قوله ونحن نقول الخ) أي ان المسويج لذلك الجزء اما امر يقول به الشافعية وقد تبين واما

والخاء وسكون اللام بهنخ اللام سكون الخاء المهملة واسم طائ يقتضيان قيل وهي نرس الماء والبحر افعلة الاتساع ومنه فذل بحر أي واسع العطاء والجلود وفس بحر أي واسع الجري والظاهر انه لا يجوز وطه آدمي البحر (ص) وما ذكي وبخرؤه (ش) يريد ان المسد كفي وأجزاء من كبده وعظم وغيرهما طاهر (الاعتراف الاكل) كالخنزير والخار والبغل والخليل فان ذكاه لا تنفع فيه وانما نص على الجزء بسد الكل لانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء الا ترى ان الشافعية يقولون نجاسة مراءاة الباح وبخرؤه ونحن نقول ان الجبل المقتول من شعرات يحمل الاثقال ولا يلزم من الحكم عليه بحمل الاثقال الحكم على كل شعرة بذلك وكذلك كل لرجل يحملون العجزة العظيمة فانه لا يلزم من الحكم على الكل بحمل العجزة العظيمة الحكم على كل فرد بذلك (ص) وصوف وبر وزغب برش وشعر ولون من خنزير ان جزت (ش) يريد ان ذلك طاهر من سائر الحيوانات ولو أخذت بعد الموت لانه مما لا يحل الحياة وما لا يحل الحياة لا ينفس بالموت وأيضا فانه طاهر قبل الموت فبعد كذلك عملا بالاستصحاب والمراد برغب الرش ما يشبه الشعر من الاطراف ولا فرق على مذهب بين صوف المحرم وشعره وبره وبين صوف غيره وشعره وبره لكن الطهارة في ذلك مشروطة ببخرؤه ولو بعد التنفوس يستحب غسلها ان جزت من ميتة كافي المدونة والرسالة ابن رشد ولا معنى له اذا علم انه لم يصيبه آذى وأوجب ابن حبيب غسلها قال ابن الموزان تنف منها فهو غير جائز لما تعلق به من أجزاء الميتة ثم ان قوله وصوف من غنم وبر رشخ الباء نحو حدة من ابن وأرنب ونحوهما وزغب برش لطير وهو من اضافة الجزء للكل لان الرش اسم للقصبة والزغب معا وشعر بفتح العين وسكونها من جميع الدواب معطوف على المستثنى منه والمراد بالبرش كلام المؤلف اعم من أن يكون بحلق أو بنورة معاملة التنف كإبوخذ من كلام ابن عرفة (ص) وابخاد وهو جسم غير حي ومنفصل عنه (ش) الجاد بعينه الأرض التي لم يصيبها مطر والسنة التي لا مطر فيها وعرفه المؤلف عازر والمعنى ان حكم الجمادات وهي ما ليس له روح ولا منفصل عن

أمر بقوله عشر جماعة المائكية والشافعية يوافقون عليه وهو ان الجبل الخ (قوله لا يلزم من الحكم على الكل) أي الكل المجعول لا الجبسي (قوله لكن لا فرق على المذهب) أي على القول المعتمد أي راداه على من يقول ان شعر الخنزير نجس (قوله مشروطة ببخرؤه) وأما ان لم تجز تكون نجسة أي بعض كل منها وهو ما أسس اللحن من محل التنف لاجتماع كل واحد منها (قوله ولا معنى له) أي اذا علم أو اذا ظن أي فيحصل انسداد على حالة المشرك وقوله وأوجب ابن حبيب غسلها أي في حالة المشرك فيخلص ان في حالة المشرك طريقين الوجوب والاستصحاب وهو المعتمد (قوله من غنم) امراد خصوص اثنان (قوله ونحوهما) كغالب (قوله وشعر من جميع الدواب) أي فيكون من عطف العام على الخاص بناء على كلام الصحاح وذكر صاحب القاموس ان الشعر ما ليس بصوف ولا وبر فيكون من عطف المغاير ولعل هذا امر ادخل ولعله قد رده شيخنا رحمه الله تعالى في تنبيهه سئل مالك عن يسع الشعر الذي يخلق من رؤس الناس فكبره فان كانت على بها أفلذلك جواز الاستفاد انتهى (قوله والجاد) معطوف على قوله ميتة ما لا دم له



(قوله وأخرج الميتة) فإن قلت قضية الدهر يقان آدم بهذا الموت جاد لأنه ليس حيا ولا منفصلا عن حي وهو باطل وبجواب بان قوله غير حي أي جسم ليس من شأنه الحياة وليس المراد بالحي بقية الميت حتى يكون آدم جادا ومن المعلوم ان آدم شأنه الحياة وبه تعلم ان الميت خرج بقوله غير حي فلا حاجة لإخراجه بقوله غير منفصل كما فعل شارحنا (قوله إلا أن يريد المنفصل بلا واسطة الخ) الحق أو السمن ليس يجمعونه منفصلا بلا واسطة لأنه يتصل بحمار جال للغناية الأمر لا يميز إلا بعد ذلك أفنده شيخنا الصغير (قوله أرجو هذا كالحشيش) أي على قول المنوفي (قوله وسواء كان من العنب) ويقال له خمر وقوله أو من غيره ويقال له نبيذ (قوله مع نشأة) أي ارتفاع وشهامة (قوله والمفسد) ويراد به المخدر (قوله كعمل البلادر) كذا في مسودة المؤلف تبعا للخطاب وهو بلفظ الدال المهمة المكسورة وقيل الأولى كعب البلادر (قوله كالسيكران) يضم السكاف (قوله على المنع من أكلها) أي الكثير إذا القليل صرح بعضهم بجواز أكله (قوله ولكل (٨٤ دليل الخ) فالقرا في قول في لم أرهم يميلون إلى القتال والنصرة قبل عليهم الذلة والمسكنة

وذكر ما عرض لهم البكاء والمنوفي بقول لا تارأينا من يتعاطاها يبيع أمواله لأجائها قالوا لا إن لهم فيها طرا بالماء فلو ذلك لا نالنا نجد أحدا يبيع داره لياكل بها سكران وهو واضح كذا قال في التوضيح ولا أحد على مسئلة من المفسد والمرقد وأنما فيه ما لا يضر من الزاجر عن الملايسة ولا يحرم منه إلا القدر المغيب للعقل قال البرزلي ومن هنا أجاز بعض أئمتنا كل يسير جورة الطبيب الشخصين الدماغ واشترط بعضهم مخاطبا بالادوية لا وحدها والصواب العسوم كما قال الأول ٥ ويجوز أن يتناول من الأفيون والبنج والسيكران ما لا يصل إلى التأثير في العقل والحواس ٥ وحينئذ فيجوز لمن ابتلى بأكل الأفيون ويخاف من تركه على نفسه الموت استعماله لقليل غير مؤثر في عقله أو حواسه ويسمى في تقليده وقطعه جهلوه ويجب عليه التوبة وإن سدد على ما مضى قال ابن فرحون الظاهر جواز عايش في المرقد شمل عضو ونحوه لأن صرر المرقد مضمون وضرر

ذی روح الطهارة وأخرج الحيوان الحي بقوله غير حي وأخرج الميتة وما نزل عن الحيوان بقوله وغير منفصل عنه أي عن الحي فالمنفصل عنه كالبيض ليس بجادا وكذلك أجزاء الحي وليس المراد أن ما خرج عن الجسدية نجس والانسكان السلي نجسا ودخل في حد الجساد الجامد والمائع من زيت وعسل غير نخل لاية لالجاد يقابل المائع لانا نقول غ يقابل المائع الجامد لا الجساد وقال ح ويدخل في حده السمن وفيه نظر اذ هو منفصل عن حي إلا أن يريد المنفصل بلا واسطة والسجن منفصل عن اللبن المنفصل عن حي تأمل (ص) إلا المسكور (ش) لما كان بعض الجادات مفسدا ومرقد أو مسكرا على ما ستعرفه من انشرف بينهما وكان الحكمي الأولين الطهارة دون الأخير أخرجه المؤلف بما ذكره وسواء كان المسكور مائعا كخمر أو جامدا كالحشيش وسواء كان من العنب أو من غيره على المشهور في فائدة في تنفع الفقيه يعرف بها الفرق بين المسكر والمرقد والمفسد فالمسكر ما غيب العقل دون الحواس مع نشأة وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشأة وفرح كعمل البلادر والمرقد ما غيب العقل والحواس كالسيكران وينسب على الاسكار ثلاثة أحكام دون الأخيرين الحد والملايسة ونحوهم القليل ذات قدرتها فلا متأخرين في الحشيشة قولان هل هي من المسكرات أم من المفسدات مع اتفاقهم على المنع من أكلها فاختار القرافي أنها من المخدرات واختار الشيخ عبد الله المنوفي أنها من المسكرات ولكل دليل انظره في الشرح الكبير وبالفرق المذكور اندفع الاعتراض على قول المؤلف إلا المسكر بأنه يشمل الثبات المغيب للعقل كالبنج والسيكران واندفع بانها مفسدات أو مرققات لا مسكرات والارجح في الحشيشة أنها من المفسدات وقد صرح القرافي بأنه يجوز تناوله ما قل منها كغيرها من المفسدات خلافا لما يفهم من ظاهر عبارة التوضيح من منع تعاطي القليل منها أو الكثير (ص) وحي (ش) القرطبي جمعوا على ان المؤمن الحي طاهر حتى الجبن يخرج وعليه رطوبة انفرج ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج وأما الكافر فذهبنا ومذهب الجمهور أنه كالمسلم في جميع ذلك انظر الأبي وانظر حكم جنين البهية يخرج وعليه رطوبة الفرج كذلك أم لا وسيا في لابن عرفة

ابن فرحون الظاهر جواز عايش في المرقد شمل عضو ونحوه لأن صرر المرقد مضمون وضرر بعضه غير مضمون قال الخطاطب ومقتضى ما تقدم جواز بيع هذه الأشياء من الأفيون والبنج والجوزة ونحوه ولم أرفقه نصا صريحا وإنما هو أن يقال في ذلك يجوز بيعه لمن لا يستعمل منه القدر المغيب للعقل ويؤمن ان يبيعه ممن يستعمل ذلك كما يؤخذ من كلام ابن رشد (قوله كاجع) مثال فمس قوه يفتح الباب بحب يخط بالعقل ويورث الخبال وربما سكر إذا شرب به الإنسان بعدد ذوبه قاله في المصباح (قوله اجعوا على ان المؤمن) وهذا الاجماع بان الأصل نجس ما اتصل به نجس رطب وبعدم وجوده في كتب الاجماع وانقد استوعبه ابن القسطنطين ولم يذكره ثم في قول المصنف ورطوبة فرج وهذا معنى قول الشارح وسبأ في لابن عرفة رد ما هنا (قوله ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج) أي فرج لادمي والمعتقد أنها نجسة (قوله في جميع ذلك) كبيرا أو جنينا في رطوبة الفرج وغيرها هذا غاية ما يفهم (قوله وانظر حكم جنين البهية) أي غير مباحة إلا كل

(قوله رد ما هنا) أي ما تقدم من قوله أجمع وأعلى أن المؤمن الحلي الخ ورد هذا الرديان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وعليه) أي على الرد المذكور (قوله من حجة) أي من بينة غير مباحة الاكل كافي شرحة له رد كراهته يدخل في الحلي الجن وان ميتته نجسة وامميتة الملائكة فهي طاهرة لانهم لادم لهم لانهم اجسام نورانية (قوله نجس) أي متنجس (قوله ولعابه) خرج في بقعة أو فوم ان كان من فيه لان معدته فتجس ويعرف ذلك بانه ان كان رأسه على مخدة من القم والافن المعدة وعلى كل حال فيعني عملا لازم منه وقيل يعرف بنتنه وصفته أي الذي من المعدة (قوله لا مقر لها) أي ليس لها محل (٨٥) مخصوص (قوله تستحيل في الحلي) أي بتغير أصلها

من الماء كسول والمشروب اليها فلا استحالة صفة لأصلها (قوله واغاسخ وجها) مقابل قوله لا مقر لها (قوله لكن انشاقا في هذه) وهو ما إذا كان بعد (قوله لان في المجموع خلافا) أي في البعض خلاف وهو البياض والعرق (قوله أي غالب) ومن غير الغالب لدفع التوهم (قوله وهذا أتم) أي رجوعه للكل وان كان الخلاف اغماها في البعض أتم من ترجيعها لمافيه الخلاف (قوله وانظر تفصيل ذلك) قد علمته وجعل بهرام المبالغة راجعة للبياض فقط ولم يرجعه للعرق قال الخطاب لعل الخلاف في البياض أقوى (قوله الا المذمر) بذال محجمة مكسورة ومثمل المذمر اذا صار اللين دما من الحصى فهو نجس لاماء أصفر أو أبيض فالظاهر انه طاهر فلو كان

رد ما هنا وعليه فالجنين المذكور من بينة أو أدى نجس وبعبارة أخرى ومن اطأها الحلي ولو تولد من العذرة ولو كبا وخزيرا أو مشركا وما في باطنه مالم يتفصل ونصح صلاة حامله وقاله غير واحد (ص) ودعوه وعرقه ولعابه ومخاطه وببضه (ش) نية بهذا على طهارة فضلات لا مقر لها تستحيل في الحلي واغاسخ وجها من البدن على سبيل الشرح والمعنى ان ما ذكر طاهر على المعروف ولو من جسد أوكافر أو سكران حال سكره أو بعده بقرب أو بعد لكن اتفاقا في هذه قال في المسدونة وعرق الدواب وما يخرج من أنفها طاهر ولا فرق في البياض بين تصلبه أم لا من طير أو سباع أو حشرات اذا لم ينجسها أو المصنف الا أن يصدد الطاهر والنجس لا يصدد ما يؤكل وما لا يؤكل فلا ينبغي تقييده بغير بياض الحشرات كما فعل الشارح لكنه تابع في التقييد المذكور لابن رشد على ابن الحاجب وقوله (ولو أكل نجسا) راجع للمجموع لان في المجموع خلافا وبعضه لا خلاف فيه وهو يشير بالوللخلاف أي غالباً وهذا أتم وانظر تفصيل ذلك في الشرح الكبير (ص) الا المذمر (ش) هذا الخارج من عموم الحكم في البياض على طريق الاستثناء المتصل يعني ان البياض المذمر وهو ما فسد بعد انفصاله من الحلي يعفن أو صار دماً أو صار مضغاً أو فرخاً ميتاً نجس ويطلق على ما اختلط صفاره ببياضه لكن هذا الاخير طاهر مالم يحصل فيه عفن وأما ما يوجد من نقطة دم في وسط بياض البياض فتقتضي مراعة السفع في نجاسة الدم الطاهرة في هذه كافي الذخيرة (ص) والخارج بعد الموت (ش) أي ومن الجبس الخارج بعد الموت من دم وعرق ولعاب ومخاط وبياض ومحل نجاسة هذه الامور غير البياض حيث خرجت بعد الموت من حيوان نجس به فان كان من حيوان ميتته طاهرة فلا يكون نجساً وأما البياض الخارج بعد الموت مما ميتته طاهرة فان كان لا يقتصر الى ذكاة كالتمساح والثرس فكذلك وان كان يقتصر لها كالجراد فيجتمل أن يقال بنجاسته كنجس ما ذكر في اذ لم يتم خلقه ولم يثبت شعره ويحتمل أن يقال بطهارته كطهارة ميتته ما خرج منه ولكنه لا يؤكل الا بذكاة أشار لهذا التفصيل بعض (ص) ولبن آدمي الا الميت (ش) أي ومن الطاهر لبن آدمي حتى ذكر أو أنثى مسلم أو كافر مستعمل للنجاسات أم لا لاستحالة الى صلاح ولجواز الرضاع بعد الحيوان لانه لو لم يكن طاهر المنع أما الخارج بعد الموت فهو نجس على المنصوص لنجاسة وعائه بناء على نجاسته بالموت (ص) ولبن غيره تابع (ش) يعني ان لبن غير الا أدى تابع للحمه فان كان الحيوان مباح الاكل فلبنته طاهر ولو أكل نجاسة على المشهور وان كان محرم الاكل فلبنته نجس وان كان مكروه الاكل فلبنته مكروه شرهه وأما الصلاة به فخائرة كما قاله ابن دقيق العيد ولبن الجن كلبن الا أدى لا كلبن البهائم لجواز ما حكمهم وجواز امامتهم ونحو ذلك (ص) ويول وعذرة من مباح الا المتغذي بنجس (ش) يريد أن يول الحيوان المباح الاكل وروثه

الذين روضه دم وبعضه لبن فهو نجس أيضا (قوله وأما ما يؤخذ الخ) أي قبل تلك النقطة طاهرة على ما هو مقتضى عدم السفع كذا طهرني مع بحث القضاة ولم يظهر غيره كذا نقل الخطاب عن القرافي (قوله ويحتمل أن يقال بطهارته) هذا هو المتعين (قوله ولكنه) أي ما خرج منه لا يؤكل الا بذكاة

(قوله لاستحالة الى صلاح) أي لاستحالة أصله وهو الماء كسول والمشروب الى صلاح وهو اللبن (قوله بناء على نجاسته بالموت) والمعتمد انه لا ينجس بالموت فيكون اللبن طاهر ابعده الموت (قوله ولبن غيره تابع) أي للحمه في حال أخذه منه فلا حاجة الى زيادة الا الميت (قوله وأما الصلاة به فخائرة) مشى بعض الشراح على كلام الفقيه على العزيمة على كراهة الصلاة بثوب فيه شيء منه وتعاد في الوقت ورجحه بعض الشراح الا ان شيخنا الصغیر قال ان كلام الفقيه غير منقول واعتد كلام ابن دقيق العيد (قوله لا كلبن البهائم) أي التي لا تؤكل (قوله الا المتغذي بنجس) أكل أو شرب بتحقيقها كاعلمه الخطاب والبساطي وأبو الحسن وكذا ما شأنه ذلك عند الاخوين

(قوله وما احتل أمره) معطوف على قوله ما شأ به أي فهو حيوان شأنه استعمال نجاسة ولكن يحتل أمره أي كالبهيمة التي لم تعرف باستعمال النجاسة (ثم أقول) إن مقتضى ما تقدم من قولنا المحققان قوله ما احتل أمره شامل للشأن واظن غلب أم لا والظاهر أن غلبه الضم كالتحقيق كافي غير هذا الموضع حينئذ يقول المشرح وهو غير ظاهر ظاهر وأما لو كان شأنه استعمال النجاسة كالغفار ولكن احتل أن يجعل أنبها وأن لا يصل فهو ما أشار له عجم وتبسه عيب بقوله وما شأ في وصوله فإذ هو كراهة أكله وفضله نجسة احتياطاً (قوله) الأصل الطهارة وهذا مشتق في المانع فيبقى وما يوجد من لفاف في المركب فيه هذا التفصيل فإن قدرت النجاسة بما أنبى طهارة ما شأ في وصوله للنجاسة (قوله أو مراعاة الخلاف) أي مراعاة لمن يقول أن بول المباح وفضله نجس وإن لم يأكل النجس (قوله وذلك كالتوليد الخ) نقول (٨٦) ذلك عجم عن بعض حديثي شياخه وقد شاهد بعض الناس ذلك قال عجم بعد

صاهران لأن يكون مما يستعمل النجاسة بالمشاهدة أكلاً أو شرباً بقوله وروثه نجس مدة طين بقاء النجاسة في جوفه وقيل لا بالمشاهدة ليخرج ما شأنه استعمال النجاسة ولكنه لا يصل إليه طيبه وما احتل أمره وقيل يحتمل على النجاسة تغليباً وهو غير ظاهر ولوقول المؤلف وروث أو رجيع يدل عذرة لأن أحسن لأن العذرة خاصة بخارج الأذى وخروج المباح المحرم وبمذكوره فإن بولهم مساو وروثهم نجس كما يأتي ويستحب عند مالك غسل بول المباح وعذرة الطاهرة من الثوب ومحوه أو الاستتار أو مراعاة الخلاف وأما ما نقل من المباح وغيره من محرم ومذكوره فهل تكون فضله طاهرة أو نجسة والظاهر أنه يلحق بالأم القولهم كل ذات رحم قولها طاهرة ولذا في ذلك كالتوليد من العقاب والتعقب فذكر العقاب فحمل منه أي التعقب (ص) وفي الإلتعير من الطعام (ش) أي ومن الطهارة في وهو الخارج من الطعام بعد استتاره في المعدة عالم بتغير هيئة الطعام فإن تغير جسمه أو نحوها فهو نجس وإن لم يشابه أحد أوصاف العذرة والنفاس كالقبي على المشهور وفيه فصل فيه بين أن يتغير ولو بجسمه أو بغيره فيحصل فيه تغير فهو طاهر وعلمه بحمل قول مالك في الموطأ رأيت ربيعة بعد المغرب يقلس في المسجد مراراً ثم لا ينصرف حتى يصلي كقوله سندوا نفلس ما تقذه المعدة أو يقذه رجم من ههنا وقد يكون معه طعام وما حكى عن ابن رشد من نساء حامض أي وهو طاهر مبنى على أن البقي لا ينجس إلا بمشابهة أحد أوصاف العذرة أو بمقارنتها وقد علمت ضعفه (ص) وصفراء وبلغم (ش) يعني أن الصفراء وهي ماء أصفر ملتحم يشبه الصبيغ الزعفراني والبلغم وهو شيء منه قد يسقط من الرأس ويطلع من الصدر طاهران وذكرهما عقب مسألة أني أنبى على طهارة غير المتغير منه وإن خالطاه أو أحدهما وبعبارة أخرى ظاهر قوله وصفراء وبلغم سواء كان من آدمي أو غيره لأن المعدة عند طهارة لعلة الحياة لا يقل مقتضى هذه العلة طهارة التي المتغير عن الطعام لا نأقول إنما يكون الخارج من المعدة طهراً حيث خرج بحاله ولا ترد الصفراء لأنه لما كان يسد خروجها صارت بمنزلة ما في بطنه ولا يرد البلغم أيضاً لأن بعضه يكون من الرأس وبعضه من المعدة ولا إشكال في طهارة الأول وأما الثاني فلما كان يسد خروجها أكثر من أني يحكم بطهارة للمشفقة (ص) حرارة مباح (ش) أي ومن الطاهر مرارة حيوان مباح وإنما ذكر المرارة بعد قوله وبخروه لأنهما

واندى في حياة الحيوان للدم يرى أن العقب جبهه التي ويسافده طائر آخر من غير نجسه وقيل أن التعقب يسافده انتهى والمقام قابل لا كلام لأن الأولى الاختصار لمافي من الاختصار (قوله بعد استقراره في المعدة) فيه نظير مع قولهم إن الخط والدرهم ذا وسد لا معدة نجس كذا في (قوله) فإن تعسير الخ) وإذا كان أني أو القلس متغيراً وجب منه غسل القسم والاستحب إلا أن يكون ما يذهب بالبصاق فإنه الباسج (قوله على المشهور) مقابله ما قاله ابن رشد (قوله يقلس في المسجد) من باب ضرب (قوله وقد علمت ضعفه) ذكر مخاطب نقول لا نقيد ضعفه كقائل المشرح ورد مقتضى نت بقوله وبس كذا بل القلس طاهر من غير خلاف وهو الماء الحامض قال ابن يونس فيه والنفس ماء حامض قد تغير عن حال الماء ليس بنجس لو كان نجساً ما قلس ربيعة في المسجد قال ابن يونس وروى ما كان طعاماً كان يسيرا

وأما في سادته غداي ولا شئ عليه وإن كان كثيراً قطع وقصص وأشد الصلاة ورواه ابن تقاسم عن مالك أنت ترى بشأن أنه في المذونة حكمها طهارة مع وحدته بالخوض والتعير عن حال الماء إلى آخر ما قال (قوله الصبيغ الزعفراني) بكسر الصاد (قوله وذكرهما عقب مسألة التي) الخ) بعد كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله لا نأقول) هذا الجواب لا فائدة له لأن حاصل السؤال إن مقتضى العلة الطهارة مطابقة أو لا يخرج بحاله (قوله ولا ترد الصفراء الخ) خلاصته أن أصل الصفراء أو البلغم المأكول والمشروب وقد تغيرا فكان الواجب الحكم بنجاسة لهما فقال أم الصفراف فلما كان يسد خروجها صارت بمنزلة ما في بطنه ولا يرد البلغم أيضاً لأن بعضه يكون من الرأس وبعضه من المعدة ولا إشكال في طهارة الأولى وأما الثاني فلما كان يسد خروجها أكثر من أني يحكم بطهارة للمشفقة (ص) حرارة مباح (ش) أي ومن الطاهر مرارة حيوان مباح وإنما ذكر المرارة بعد قوله وبخروه لأنهما

ان قول المصنف وصفه في حيوان حي (قوله اذ قد قيل الخ) تقدم الكلام فيه (قوله جرة البعير) قال الازهرى على نقل المصباح الجرة بالكسر أى بكسر الجيم ما يخرج منه الابل من كروشها فتجتره فابارة في الاصل المعدة ثم توسعوا فيها حتى أطلقوها على ما في المعدة (أقول) بعد ان علمت مذكروا شارح لم يطلق الجرة على ما في الكرش بل أراد بها اللسمة التي تخرجها الابل وبعد هذا كله فنقول ان النزاع ليس في ذلك الجزء الذي هو الوعاء في الجرة والمرارة (قوله مناسبة) أى حكمية لعله حتى يلزم اطرادها (قوله يفهم منه ان مرارة المسكروه غير طاهرة) أى مع انها طاهرة (قوله ثم ان ذكره للمرارة الخ) قرر شيخنا الصغير ان كان القصد بقوله وصفه وبلغم مرارة مباح من حيوان حي فنقول لا فرق بين المحرم وغيره والآدمي وغيره فلا وجه لتقييد بقوله مباح وان كان المراد بقوله وصفه وبلغم أى من حيوان حي وقوله وهو مرارة مباح أى من ميت مذ (٨٧) كما هو المعنى المرضي في تقريره فلا يعترض ويقال

يستغنى بقوله وصفه وبلغم عن قوله وهو مرارة مباح اذا علمت ذلك فنقول الشارح أولا وانما ذكر المرارة ليقيد ان قوله وهو مرارة مباح في المسكروى وحيث لا وجه لذلك التردد (قوله فهو الصفراء) أى ويخص بحال الحياة وقوله وان أراد وعاء الخ أى ويكون الكلام فيما بعد الموت قد تقدم ان الصفراء هي الماء المنعقد الذي يشبه الصبيغ الزعفراني فاذا حصل كلامه ان الماء الاصفر الخارج من الفم هو عين قول المصنف وصفه وبلغم وهو عين ما تقدم له من انه المتعقد الذي يشبه الصبيغ الزعفراني الذي يخرج في حال الحياة وان هذا الماء الخارج من الفم أى في حال الحياة له موضع مخصوص من البدن بعد مجرى من الحيوان واپس كذلك (قوله يستحيل الى صلاح كاللبن) أى يستحيل أصله (قوله لم يجز) أى فأراد بالصفح الجريان بعدم موجب الخروج وهذا معنى ليس له أصل اذ معناه

بأن ذلك اذ قد قيل بعدم طهارته ولا يقال على هذا الجواب كان ينبغي له أن يذكر جرة البعير أيضا لما فيها من النزاع لانه قول هذه مناسبة وهي لا يلزم اطرادها ثم ان تعبيره بالمباح يفهم منه ان مرارة المسكروه غير طاهرة فلوقال وهو مرارة غير محرم كان أحسن ثم ان ذكره للمرارة لاجابة اليه لانه ان أراد بالمرارة الماء الاصفر الخارج من الفم فهو الصفراء وان أراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وقد مضى التفصيل فيسه بين المدسكى والحقى والميت الذي له نفس سائلة (ص) ودم لم يسفح (ش) لما كانت فضلات الحيوان كما قاله في توضيحه على قسمين مالا مقر له كالدمع وهو محكوم له بالطهارة وقد تقدم وماله مقروء وقسمان مستحيل الى صلاح كاللبن والبيض ومستحيل الى فساد كالدم والعذرة والدم قسمان مسفوح وهو الخارجى نجس اجماعا وسيأتى في كلام المؤلف وغير مسفوح أشار له هنا عاطفة على أنواع الطاهر والمعنى ان الدم غير المسفوح وهو الذي لم يجز بعد موجب خروجه شرعا طهر فخرج الدم القاتم بالحق فانه لا يوصف بشئ ودم الميتة نجاسته جري أم لا ومن فوائد الطهارة انه اذا أصاب الثوب منه أكثر من درهم لا يؤمر بغسله وتجاوز الصلاة به ومن الدم الغير المسفوح الدم الذي يخرج من قلب الشاة اذا شق (ص) ومسل وفارته (ش) لما قيد طهارة الدم بعدم التسفح علم منه ان المسفوح منه نجس وهو اجماع كما سبق وكان بعض أفراد منه مخالفا لذلك وهو المسكت نص عليه عطفه على أنواع الطاهر فقال ومسل الخ والمعنى ان من اظهر المسكت بكسر فسكون وهو دم منعقد استحال الى صلاح وكذا فارته وهي وعاءه الذي يكون فيه من الحيوان المخصوص لانه عليه السلام تطيب بذلك ولو كان نجسا لما تطيب به وبعبارة أخرى المسكت بكسر فسكون فارسي معرب وتسميته العرب المشعوم خراج يتولد من حيوان كالغزال المعروف ولا فرق بينهما الا ان لهذه انيا بانحو الشبر كآنياب الفيلة ورجلاها أطول من يدجائهم يستحيل مسكا وأما المسكت فتخرج فسكون فهو الجلد ومنه قوله في التهذيب في باب انصداد القنطار ملء مسكت ثور ذهاب وجعه مسوك كفلوس ومن قال في الجلد مسكت بفتح الميم والسسين معافوه خطأ صريح وأما الزبد فأتى الشيخ سالم نفعنا الله به بطهارته بعد التوقف حتى أخبره من له معرفة أنه لا يصل الى محل البول وتوقف الشيخ زروق في جواز أكل المسكت وقال لا ينبغي

في الاصل القطع أى لم يقطع محله فاسناده باعتبار ذلك مجاز ثم أراد بالجريان حقيقة أو حكما الاول ظاهر وانما في محل التذكية ويحسد والموجود في بطنها فكلها من المسفوح وغيره ما كان بالعروق فقط (قوله لا يؤمر بغسله) أى وجوبه فلا ينافي انه يؤمر بغسله استحبابا (قوله) هل منع أكل الدم المسفوح تعبد وشهره الشيخ يوسف بن عمر أو معقول المعنى بانه يقسى القلب وأفضل القلوب أرقها وبه قال الجوزي قولان (قوله ومسل وفارته) وظاهره ولو أخذ بعد الموت وانظر ما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحال الى صلاح وعدم استعداده (قوله القنطار الخ) لعل المراد تفسير القنطار الذي في الآية (قوله فقد أتى الخ) وكذا قال صحیح بعد اخبار ثقة له كالشيخ سالم وهو خلاف قول حياة الحيوان في بطنه وفي باطن أنفاده وباطن ذنبه وحوالي دبره فيؤخذ من هذه الاماكن بلعقة صغيرة أو بدرهم رقيق انتهى واقتصر القاموس على انه وسخ يجتمع تحت ذنبه أى ذابته وهي السنور

(قوله وكلام الفقهاء الخ) حاصله ان تجوزهم أكل الطعام الممسك الذي أماته الطبخ دليل على جواز أكل المسك والالما جازاً كل الطعام (قوله تجبر) أي بنفسه أو بفعل فاعل (قوله أو خال) أي بالقائه شيء فيه كالحل والمخ والماء ونحوه (قوله فأنها تظهر) ويظهر الاناء تبعاله بخلاف ما إذا سقط وهو خمر على بدنه أو ثوبه فإنه نجس لا يظهره إلا الغسل لوصوله اليه في حال نجاسته فلا يظهر بالتبعية لكونه ليس مقر له عادة بخلاف الاناء فإنه مقر له عادة قاله في لئ واستظهر عب أنه يظهر الثوب اذا تجبر وهو الظاهر (قوله فان ذهبت الخ) أي فاب ذهبت بالتجبر هذا ما يقتضيه (٨٨) اللفظ وذلك لان تعلق الحكم بمسئق يؤذن بالعلية وقوله بعد امالو كان الخ ينافيه

وان يتوقف في ذلك وجوازه مع اموهم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء في باب الاحرام في أكل الطعام الممسك دليل على ذلك (ص) وزرع نجس (ش) أي ومما هو طاهر الزرع اذا سقى بالماء النجس وان نجس ظاهره والبقل والكرات ونحوه كالزراع ويحتمل أن يريد أن القمح النجس اذا زرع ونبت فإنه طاهر وكذا غير القمح ويحتمل ان يريد ما هو أعم من ذلك أي وزرع ملابس النجاسة وتقدم ان ابن القمام أجاز ان يعلف النحل بالعسل النجس ويسقى الماء النجس الزرع وهو يدل على طهارة ذلك اذ لو نجس به لمباح شيئاً منه انتهى ومنه يؤخذ حكم الاقدام على سقى الزرع بالثوب النجس (ص) وخبر تجبر أو خال (ش) يعني ان الخمر اذا انتقلت من المائعية الى ان تجبرت أو انتقلت من التخمير الى التخليل فإنها تطهر لان النجاسة فيه متعلقة بالشدة المطرية فإذا ذهبت ذهب التنجيس والتحريم والنجاسة تدور مع العلة وجودا وعدما أما لو كان الاسكار باقيا فيه بحيث لو بل وشرب أسكر فليس بطاهر وظاهره تجبر في أوانيه أولا وهو كذلك ولا فرق بين ما تخلل بنفسه أو بفعل فاعل (ص) والنجس ما استثنى (ش) الكلام الآن في بيان الاعيان النجسة بعد ما فرغ من الكلام على الاعيان الطاهرة والمعنى ان الاعيان النجسة ما تقدم استثناءه حقيقة أو حكما ليدخل مفهوم ان جرت أو ما استثنى حقيقة وأما مفهوم ان جرت فهو معلوم من اصطلاح المتقدم من قوله واعتبر من المفاهيم مفهوم الشرط فقط وبعبارة أخرى والنجس يفتح الجيم عين النجاسة أنواع أيضا منه ما استثنى أي أخرج فيما سبق بأداة استثناء كقوله الا يحرم الاكل أو شرط كقوله ان جرت فهو ثمان ومنه ما أشار اليه بقوله وميت غير ما ذكر وهو يرى له نفس سائلة مات حنت أنفه أو بد كاه غير شرعية كدسي بجوسي أو كابي لصحة أو مسلم لم يسم عدا أو محرم أصيد أو حر نداء أو مجنون أو سكران أو مصيد كافر حكم هذه الميتة في هذا كله (ص) ولو قلة وأدميا (ش) يعني ان ميتة القملة نجسة لان لها نفسا سائلة بخلاف نضو البرغوث والبعوض والذباب ونحوها فان ميتتها طاهرة لان دمها منقول على المشهور وأما ميتة الأذى ولو كافر فهي طاهرة على المعتمد ومذهب ابن القاسم وابن شعبان وابن عبد الحكم نجاسة ميتته والى الطهارة ذهب بصنون وابن انصار واختاره القاضي عياض وابن رشد وغيرهما من الاشياخ والى اختيار ابن رشد أشار المؤلف بقوله (والاظهر طهارته) قال عياض لان غسله واكرامه يابى نجسها اذ لا معنى لغسل الميتة التي هي بمنزلة العذرة ولصلاية عليه السلام على سهل بن بيضاء في المسجد ولما ثبت انه عليه السلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجسا لما فعل عليه السلام ذلك الى غير ذلك وقال الخطاب ولم أر تشهير القول المصدر به عند المؤلف ولا من اقتصر عليه بل أكثر

واعترض عجم ذلك بان المسكر بعينه الخاص لا يكون في غير الاشربة وان كان من الجامد مسكرا أي مغييا للعقل فطاهر لانه مفسد وأبضا فقد أطبقوا على جواز بيع الطرطر وهو الخمر الجامد ولريد كروا هذا استقييد (قوله أولا) أي بان تجبر في أوان أخر فاراد بأوانية الاواني الاصليصة التي تخمر فيها (قوله ولا فرق الخ) وان كان كلام المصنف ظاهرا في الثاني والاحسن ان يقال ان في العبارة استبا كما هو انه قد حذف في الاول سحج بالبناء للمفعول اذ كرتظيره في الثاني وحذف في الثاني أو تخلل بالبناء للفاعل اذ كرتظيره في الاول حذف من كل ظهير ما أثبت في الآخر (قوله والنجس ما استثنى) اغنا ذكر ذلك وان علم ليعطف عليه باقي الاعيان النجسة ولا نه لما كان دلالة الاستثناء بطريق المفهوم احتاج للتصریح لئلا يتوهم انه عطل المفهوم والنجس يفتح الجيم عين النجاسة (قوله ما تقدم استثناءه حقيقة) أراد بالاستثناء الاصطلاحي (قوله وبعبارة أخرى) أراد بالاستثناء هنا اللغوي وهو الاخراج فالحاصل ان الواجب ثلاثة

فالأستثناء على الاوabin بالمعنى الاصطلاحي وفي الاخير بالمعنى اللغوي (قوله وميت) بالتخفيف والتشديد وهما لغتان يقالان اهل في الميت وأما الحي ففيه تشديد لا غير وحينئذ تصح قراءته بالاضافة والتثوين (قوله حكم هذه الميتة في هذا كله) كذا في نسخة حكم ميتة وقوله الميتة أي ثبوت كونه ميتة خبر وقوله في هذا كله أتى به دفعا لما يتوهم من ان المشار له الاخير (قوله على المشهور الخ) راجع لقوله فان ميتتها طاهرة أي لان المسئلة ذات خلاف ذكره ح ويصح رجوعه لقوله نجسة لقول المصنف ولو قلة وان كان الاقرب لعبارة الشارح الاول (قوله سهل) بالتصغير كذا في نسخة الشارح \* (فائدة) \* لا يجوز أن كل القملة اجاعا قاله الدميري في ح اذا الجوان (قوله الى غير ذلك) وهو ما روي من مسالة الصحابة على أبي بكر وعمر فيه وقوله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتاكم فان

المؤمن لا نجس حيا ولا ميتا رواه الحاكم (قوله وان أخذ اللغمي الخ) فأخذها اللغمي من قواه ابن المرأة الميتة نجس اذا لموجب  
للنجاسة الا الوعاء انتهى (قوله فقد أخذ عياض الخ) قال في كتاب الجنائز من المدونة أكره ان توضع الجنائز في المسجد ذلوا كان نجسا لم  
يقبل أكرهه ومثله في الاعتكاف (قوله لا يدخل عندى الخ) لم يطلع على المسئلة فقال عندى فهو قصور (قوله وقد قيل الخ) وعلى  
ذلك بعض الشراح بقوله لقبيل الملكين جوفه وقطيره ثم يشهر بوجود الخلاف في المذهب وان يقول بالطهارة ضعيف مع انه لا يصح  
فلذا قال نت وأما ما في انشاء من حكاية ابن سابق قولين عن العلماء في ظهور الخدين منه صلى الله عليه وسلم فليس بصرح أنهم في  
المذهب بل الذي يلوح من هذه العبارة انها خارج المذهب (قوله وفي عبارة أخرى الخ) لما كانت العبارة الاولى قابلة للبحث عنها  
بتلك العبارة الفصيحة (قوله عام في المسلم والكافر) وقيل خاص بالمسلم وأما الكافر فميتة نجسة تماقار حكاية ابن عرفة طريقتين  
وظاهره استواءهما قاله بن مزيون لكن ما استدلل به ابن أبي زيد (٨٩) من الاثر أي وهو لا نجس واما فأنك المؤمن

لا ينجس حيا ولا ميتا رواه الحاكم في  
المستدرک کافی ح انما ينقض  
دليلي ميتة المسلم (قوله آدمي  
أو غيره) ويرتب على ذلك في  
الآدمي بطلان صلاته (فان قلت)  
لم حكم بطهارة ميتته لا آدمي  
ورجعت ذلك وأجرت الخلاف فيه  
أبين منه في حال حياته وحال موته  
وجعلتم الخلاف على حد سواء  
وقلتم هذا على القول بالطهارة  
(قلت) لعل الفرق انه لا يلزم من  
الحكم بالطهارة على النكاح الحكم  
باطهارة على الخبز وكذا لا يلزم  
من نشره في النكاح نشره في الخبز  
قائه بعض شيوخ شيونخا (قوله)  
وحاصل كلام الامام) هذا الحاصل  
ليس حاصل كلام الامام كما قال  
بل حاصل ذكره الخطيب فليراجع  
(قوله وظلف) قال في المصباح  
الظلف من الشاة والبقر وحموه  
كانظف من الانسان والجمع  
أطلاف مثل جل وأحبال انتهى

أهل المذهب يحكمهم ما من غير ترجيح ومنهم من رجح الطهارة وان أخذ اللغمي النجاسة من  
المدونة فقد أخذ عياض منها الطهارة ابن هرون وهذا الخلاف لا يدخل عندى أجساد الانبياء  
بل بحسب الاتفاق على طهارة أجسادهم وقد قيل طهارة اخرج منه عليه الصلاة والسلام  
وكيف بجسده الكريم انتهى وفي عبارة أخرى والخلاف في غير الانبياء وأما هم فاجسادهم  
بل جميع فضلاتهم طاهرة والخلاف في طهارة ميتة الآدمي ونجاسته عام في المسلم والكافر  
(ص) وما أبين من حي وميت (ش) يعني ان الاجزاء المنفصلة حقيقة أو حكميا بان تعاقبت بسير  
لحم أو جلد بحيث لا يعود له ميتته عن الحيوان النجس الميتة نجسة سواء أخذت منه في حال  
الحياة أو بعد الموت آدمي أو غيره ومنه ثوب اشعبان وحاصل كلام الامام ان الخلاف فيما أبين  
من الآدمي في حال حياته وبعد موته كالخلاف في ميتته خصالا لبعضهم ان ما أبين منه حيا  
لا يختلف في نجاسته ابن عبد السلام وادس كذلك ولما كان في لفظ ما عموم وليس مراد بل  
المراد به ما عدا ما سبق من الصوف وما معه ينسب بقوله (من قرن وعظم) وهو جامع عرفان  
ويشمل العظم السن (وظلف) باظاء للبقرة والشاة والظبي (وعاج) وهو عظم الفيل واحسنه  
عاجه (وضفر) باظاء للآدمي والبعير والاوز والدجاج وانعام كذلك في التوضيح والشرح  
وتبعهما من رأيت من الشراح في هذا الدجاج من ذى الظفر وقصبه (وش) وهي التي كتبت فيها  
الشعر وسواء أصلها وطرفها على المشهور وأما الزغب فقد تقدم نه طاهران جز ونسبه المؤلف  
على هذه دون غيرها من لحم وعصب وعروق وأعضاء أصلية للخلاف فيما ذكر دون غيره  
وهذا ينسب دفع ايراد ابن دقيق العبد على ابن الحاجب ثم ان الاضافة في قوله وقصبه ريش من  
اضفة الجزء للكل وشمل قوله وما أبين من حي الخ ما تحت من الرجل بالحجر فانه من الجلد بخلاف  
ما نزل من الرأس عند حلقه لانه موضع متجه لم منعقد (ص) ووجد لودينغ (ش) يعني ان جلد  
الميتة والجلد المأخوذ من الحي نجس ولودينغ على المشهور لم يعلم من قول مالك لا يجوز بيعه  
ولا يصلى عليه قاله ابن رشد ولا يؤثر دغه طهارة في ظاهره ولا باطنه (ص) ورخص فيه مطلعا

(١٢ - غرضي أول) (قوله والدجاج في عدا الدجاج من ذى الظفر نظر كذا في عب وانظر ما ذاق له بعد) (أقول)  
لما منع من عده من ذوى الظفر في ذلك الموضع وان لم يكن منه في باب الذكاة قد دبر (قوله وسواء أصلها وطرفها الخ) ومثاله ان النجس  
ما غاص في اللحم أشار له رام في الوسط (قوله وهذا) أي بقولنا انه للخلاف يدفع اعتراض ابن دقيق العبد على ابن الحاجب أي اني  
هي كعبارة المصنف حيث قال انه لم يتعرض لابانة الاعضاء الاصلية من الحيوان كابلد والرجل حال حياته وانما ينسب بقضبي أنا  
يكون حكم هذا الميان حكم ميتة ما أبين منه فاذا علمت ذلك فاقول كيف يجري الخلاف في العظام وهو من جملة ما ذكر ويكون مشمل  
العصب والعروق متفقا على نجاستهما ثم بعد ذلك رأيت ابا دزد كر خلا فاعن الاطباء فقال اختلاف الاطباء هل العظم له احس فقله  
الحياة أولا وبطل للدول قوله تعالى قل من يحيي العظام وهي رميم قل يحيمها الخ فصح ما قاله ابن دقيق العبد (قوله بخلاف منزل من  
الرأس) قال في لئ لا ترى ان من يكثر دخول الحسام من المترفهين لا ينزل منهم شيء (قوله سلى المشهور) قابل بل المشهور خمسة أقول  
من جلدها ان ادبغ مظهر لجميع ذلك ولو من خنزير فله معشون وابن عسدا الحكم (قوله ورخص فيه) أي على سبيل الجواز وقوله فيه

على حذف مضاف أي في استعماله وقوله في يابس الخ متعلق باستعماله فلم يلزم عليه تعلق حرفي بجزء من اللفظ والمعنى بامل واحد  
(قوله بعدد بغير الخ) متعلق برخص وكذا قوله في يابس وما كذلك ولو قدمهما على الاستثناء استكان طاهر قال في ك وفيهم من قوله بعدد  
دبغه انه قبله لا يجوز الانتفاع به برخصه قال في التوضيح قال ابن هرون وهو المذهب (قوله كان من مينة الخ) إشارة الى تفسير قول  
المصنف مطلقا (قوله ولا يطعن عليها) كذا قوله أبو محمد صالح ونقل ابن عرفة عن ابن حارث انهم اتفقوا على انه يطعن عليها فدل  
من قوته فمأمل (قوله وتبس في غير الصلاة) قال في ك وحكم هذه الفراء من السجاب ونحوه كجلد الميتة في جواز لبسه في غير الصلاة  
كما قال الخطيب لان الدباغ لها غير مستعمل اه قول بجملة الله وهذا التعديل لا يتبع مدعاة لان مذكي استكبابي يحول أكله فهو طاهر  
فإذا كان الدباغ لها كتابا لا ضرر (قوله خلافا لما شهروه ابن الفرس الخ) إلقاء وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم بن أهل غرناطة  
ويعرف بابن النرس ويكنى أبا عبد الله أرف (٩٠) كتاب في أحكام القرآن جميل القدر من أحسن ما وضع في ذلك وكان غني عن الجسيم  
كثيرا يعرفه في مثله يقول بعضهم

إذا كان الغني محسنا المعاني  
فليس يضمره الجسيم التعديل  
براه من ذلك كالحق في جسم  
عليه من توفقه دليل  
(قوله وقال البرزلي في مسائل  
الصلاة كان شيخنا يكره شيخه  
أبو عيسى القبريني (قوله نه  
استعمل في غير الياسات) أي وفي  
غير الماء (قوله ويبنى الخ) هذا  
ظاهر إذا كان يحل شيء من ثياب  
الرجل يخلق بالقميص الذي يعربل  
عليها والأول وجهه (قوله يابس)  
هو سليمان بن خلف بن أسعد  
أبو بن برار القاضى أبو الوليد  
الجبلي نسبة إلى ربيعة بن ربيعة  
بالنسبة التي تدرب أشبهتة وقول  
هو من ربيعة بن ربيعة بن ربيعة  
أربع وجوه من ربيعة ومونده  
سنة ثلاث وأربع مائة وقوله لا  
سنة إلى تقريبه من عمل تونس  
فهم المدونة أقوله ولعل الرواية

الامن خنزير بعدد بغيره في يابس وما (ش) في كثير من النسخ رخص بالياساء لانه فعول وفي بعضها  
لفاعل ابعث على الامام يعني ان الامام رخص في استعمال جلد الميتة بعدد بغيره كان من  
مبشرة مباح كالسقر أو محرم كالخارزجى أم لا في الياسات بان يوجب فيها العبدس والقول  
والجذوب ونحوها والماء لانه قوة يدفع عن نفسه ويعربل عليها ولا يطعن عليها لانه يؤدى الى  
زوال بعض أجزائها فقتل بالدميق ويجلس عليها وتلبس في غير الصلاة ولا تلبس ابن يونس  
أي في الصلاة وأما في غيرها طائر وهذا الترخيص في غير جلد الطير ما هو فلا يرخص فيه لاني  
ياسات ولا في ماء ولا غير ذلك لان لكافة لا تقيد فيه اجاء فكذلك الدباغ خلافا لما شهروه ابن  
الفرس في أحكام القرآن من أنه كغيره ومثله جلد لا تدعى لكرامته وهذا يعلم من وجوب  
دفنه وقال البرزلي في مسائل الصلاة كان شيخنا يقول ان وجد النعال من جلد الميتة فإنه نجس  
الرجل اذا توضأ عليه وفيه طر حوازا استعماله في الماء انتهى واستظهر ح مقاله شيخه لان الماء  
يدفع عن نفسه والرجل اذا لبست ولا فائدة احدق عليه انه استعماله في غير الياسات ويبنى تعييد  
جواز الغريرة على جلود الميتة بما اذا حلت عن الماء وقوله ورخص الخ مستثنى من قوله ويتنفع  
بالتنجس لا نجس في غير مسجد وآتى ابن عرفة روى الباجي الدباغ ما زال الشعر والريح والدمع  
والرطوبة الآية في شرح مسلم لا ينجس عليه ما في اشتراط إزالة الشعر من انظر والاظهر  
ما زال الريح والرطوبة وحفظه من الاستحالة كحفظ الحياة ولعل الرواية في الجلود التي  
انسان فيها روال الشعر التي يصنع منها النعال لا ما يجلس عليه وتضمن منه الا فرقة وانما  
يلزم إزالة الشعر على مذهب الشافعي القائل بان الصوف نجس وان طهارة الجلد بالدباغ  
لا تنعدي الى طهارة الشعر لانه تحمله الحياة فلا بد من زوايه وأما عندنا فلا وقال ح الظاهر  
ما ذكره الابن واقصم ابن ناجي كان عرفة على مذكرة الباجي وقال في النظر ان الظاهر  
لا ينجس في الدباغ آتت وقع في مذبغة طهر وقال الابن وظاهر الحديث افادته دباغ الكافر وفي  
مسلم حديث نص في ذلك (ع) وفيها كراهة العاج (ش) أي وقع في المدونة كراهة عظم القليل

الخ قضية اجمع المذكور من مباح من النعال لا بد فيه من زوال الشعر منه وانه لا يجوز استعمال  
نعال فيه شعر والظاهر عدم جوده ذلك ويمكن أن يقال ان المعنى ان العادة قد جرت بان النعال يزال منها الشعر فالتعديله بحسب العادة  
لا لا فائدة ان ذلك شرعا (قوله الا فرقة) قال الابن في حديث الا فرقة الظاهر ان الا فرقة من جلود تلك الكباش التي ذبحها الجحوس  
ومذكها مينة وشوخلاف مدور الباجي من أن الدباغ إزالة الشعر لا أن يقال ان تلك الا فرقة لا شعرها اه (قوله فان وقع في  
مدونة طهر) أي طهارة موقوفة (قوله كراهة عظم القليل المذكور) لا فرق بين الناب وغيره ولذلك قال ابن مرقوق ولا معنى لاقتصاد  
مذنبه في تركه زوال القليل للمدونة لانه وقع فيها كراهة العظم والماء والقرن والظلف الخ ثم أقول اعترض شيخنا الصغير  
وعنه انه تعالى وسيمع بأنه اذا كان مذكي فلا كراهة وجبت كالسنة فالحاصل اما جل الكراهة على التحريم ويكون ذلك  
بما هو في قوله بن ناجي أي فأتى بذلك تنقوية ما تقدم أو جل الكراهة على بابها كما عراه أبو الحسن لان رشد وابن مرقوق  
اعتمدوا من ابن مرقوق المعتمد لان عروقه ربيعة وابن شهاب أحاروا ان يمتدط بامشاطه ووجه الكراهة تعارض مقتضى  
المدونة وهو مقتضى الظاهر وهو عدم الاستعداد لانها يمتدط في اتخاذها ونقل محشى تمت ان المدونة وشراحها

المذكور



وشراح ابن الحاجب وغير واحد على ان اسكراهة على الشريعة وعدم التحريم والمراد عاج غير المذكي وأجاز ابن وهب يسع العاج لغزوه ومثله يسع المدبوغ من ميتة عنده فان يسع قبل الدغ فيضيقه ولو فات في فائدة في البرزلي عن أبي زيد فيمن توضع على شاطئ بحر وفيه عظم ميتة غطاء الماء والطين أي ثم ظهر فغسل رجله وجعلها على العظم ثم نقلها إلى ثيابه ان ثوبه لا يتنجس قال البرزلي ان كان العظم يابس فواضح وان كان فيه دم وطعم فالصواب ان التجاسة تتعلق برجله الا ان يوقن ان رطوبتها قد ذهبت جبهة ولم يبق الا رطوبة الماء فيكون كالعظم البالي اه (أقول) ومنه يعلم ان النجس لا يتنجس بعجن المرأة وفي يدها العاج (قوله والتوقف في الكيمخت) معطوف على قوله كراهة العاج أي هل هو نجس معفو عنه أو طاهر يستثنى من جلد الميتة المدبوغ الثاني لست والشحج أبي الحسن ورجح في الشامل انه نجس اه عجم قال في لـ وذكر المؤلف هذه المسئلة بعد قوله في يابس وماء حسن لان مفهوم قوله في يابس وماء يقتضي انه لا يصلح عليه فنشأ حيث نسأل وهو ان السيوف التي عليها الكيمخت ما حال الصلاة بها فأجاب بان ما لم يتوقف في ذلك ووجه وقفته ما قد علمت وهذا القدر كافى لطلب المؤلف المسئلة المدونة وهو حسن (قوله فارسي معرب) أي استعملته العرب (قوله وهو جلد الحمار) اعلم انه ذكر في الكيمخت ثلاثة أقوال قال تمت في الكبير ولم يبين المصنف الرابع من هذه التفسير اه لكن قال شيخنا الصغير رحمه الله كلام عياض حسن (قوله ووجه التوقف) أي بين الطهارة والتجاسة كإيدل عليه الاخبار بقوله تعارض الخ (قوله وعمل السلف) معطوف على القياس وفي العبارة حذف والتقدير وعمل السلف المتقضى للطهارة (قوله وهو فيها) العبارة فيها قلب (قوله وقيل الجواز) حاصل ما في ذلك ان المسئلة ذات أقوال أربعة الأول التوقف بناء على انه قول (٩١) والاربع خلافه وأنه لا يعدقولا الثاني الجواز

في السيوف وغيره روى رواية علي الثالث الجواز في السيوف فقط الرابع الكراهة المشار لها بقوله ورأيت تركه أحب إلى فإذا علمت ذلك فالشارح هنا أشار لقولين وترك اثنين فان قلت ما هو الرابع منها قلت الكراهة التي أشار لها بقوله ورأيت تركه أحب إلى (قوله وتعقب المؤلف الخ) أقول اذا تأملت نحكم بانه لا تعقب في ذلك لان كون السرك أحب إليه لا ينافي التوقف في الطهارة والتجاسة (قوله

المذكي وما تقدم من قوله وما بين من عظم ومرت وعاج في فصل لم يذكر (ص) والتوقف في الكيمخت (ش) يعني ان الامام توقف عن الجواب في حكم الكيمخت بفح الكاف والميم وسكون التحتية وانحاء المجمة وبعدها مئة فوقية فارسي معرب وهو جلد الحمار ابن عطاء الله لا يكون الا من جلد الحمار والبغال المدبوغ عياض جلد الفرس وشبهه غير مذكي ووجه التوقف تعارض القياس المتقضى للتجاسة لاسيما من حمار ميت وعمل السلف من صلاتهم بسبيوفهم وهو فيها وظاهر كلام المؤلف ان التوقف في الكيمخت لا فرق فيه بين أن يكون في السيوف أو غيرها وقيل بالجواز في السيوف فقط وتعقب المؤلف ذكر ابن الحاجب التوقف بان ما لم يكالم يستقر عليه بل قال بعده ورأيت تركه أحب إلى ثم ارتكبه هنا وهو هذا على مانسبه لها في توضيحه ويحتمل انه اعتمد على رواية وتركه أحب إلى بأن الراي هو ابن القاسم بل صرح بعضهم به وعليه بالاختلاف اذا صلي به هل يعيد في الوقت أو لا وبعبارة أخرى وهل الكيمخت نجس معفو عنه أو طاهر بالدغ فهو كالمستثنى من قوله ولو دغ وهو طاهر ما نقله تمت ثم ارتكبه هنا) أي ارتكب ذكر التوقف (قوله وهذا) أي التعقب وقوله على مانسبه لها في توضيحه من ان القائل ورأيت تركه أحب إلى مالك (قوله ويحتمل انه اعتمد) شروع في الجواب عن المصنف وحاصله ان اعتراضه على ابن الحاجب كان مبني على ان القائل ورأيت تركه أحب إلى ما لا ثم ظهر له بعد ان القائل ذلك انما هو ابن القاسم أي قال كاستمر على التوقف فلا اعتراض على المصنف (قوله والرائي ٣) أي والحال أن الراي هو ابن القاسم لا مالك وفي الخطاب ما يفيد ذلك الا أنه يخالفه قول المواقص صبر ابن يونس المدونة على ان مالك استحب تركه منها ولم يحرمه اه (قوله وعليه اختلافوا) أي وعلى رواية وتركه أحب إلى ثم نقول الصواب عدم الاعادة لانه لا وجه للاعادة والحاصل كما أفاده بعض الشيوخ أن المعتمد اسكراهة ولا اعادة كان في سيف أو غيره من نعل أو نحوه ويستحب تركه قال في التوضيح عن ابن هرون وأصله لابن يونس في الكيمخت ثلاثة أقوال الأول قوله في المدونة وتركه أحب إلى فيجتمل ان من صلي به يعيد في الوقت أو لا اعادة عليه الثاني الجواز الثالث الجواز في السيف خاصة لابن الموازي ابن حبيب قال ابن حبيب فنز صلي به في غير السيوف كثيرا أو يسيرا أعاد ابدا والله أعلم (قوله وهل الكيمخت الخ) امر ببط بقوله ورأيت تركه أحب إلى وحاصله حيث كانت الصلاة صحيحة مع الكراهة فهل مع تلك الحالة تنجس معفو عنه أو طاهر وليس من بطلان بقول المصنف والتوقف في الكيمخت لانه عين التوقف (قوله وهو) أي ما ذكر من انه طاهر بالدغ ظاهر ما نقله تمت في وجه التوقف الذي ذكره تمت في وجه التوقف هو ما تقدم للشارح من قوله ووجه التوقف (أقول) وحيث كان ما ذكره تمت هو المقدم فلا وجه لكون الطهارة ظاهرا ما ذكره تمت فتأمل ثم أقول بعد وحيث كان عمل السلف ما علمت فلا يناسب مخالفتهم اذ هي خرق للاجماع فاذن الموافق للامة قول اعتمد القول بالجواز امام طائفة أوفى السيوف اقتصارا على فعالهم فتأمل حق التأمل ٣ قول المحشي قوله والرائي في نسخ الشارح التي بأيدينا بأن الراي

(قوله ما يفيد) أي ما يفيد أنه طاهر بالذبح فهو مستثنى من قوله ولودخ والحاصل أن عجم اعتد ذلك فتكون الصلاة به صحيحة (قوله وقد ورد على التعليل الأول) وورد عليه بصان الأصل معفو عن دون درهم منه فكان ينبغي أن يكون الفرع كذلك ولم يقولوه له (قوله فيتعين التجنيس) فيه أن القذارة لا تقتضي التجنيس كالحطاط ويجب أن الأصل اقتضاه التجنيس ويختلف في الحطاط لا تكرور وهو موجب للطهارة كما تقدم في البسم (قوله) ذكر الرأى ما نصه والمضى الذي تخفى منه الولد لا يحكم عليه بنجاسة ولا طهارة لأنه لم ينفصل وكلامه منى سقط على ثوب فان قالوا جنسه يخلق منه الولد قلنا لا نسلم أنه من جنسه لأنه لم ينفصل وقد يتخلى منه ولا يتخلق بخلاف ما انفصل ولو سلمنا أنه من جنسه لم يصح ذلك لأنه قد يكون الشيء طاهراً في نفسه ويكون متولداً من نجس كاللبن متولداً من الدم وقيل أنه دم مادام الولد في الرحم يتقذى به (٩٢) فإذا سقط ايضاً فصار لبناً حتى لا يعافه الجنين اهـ (قوله على الخلاف في قوله)

في شرحه في وجه التوقف في كلام أبو الحسن ما يفيد وكذا في ماد كره ح (ص) ومضى (ش) وهذا معطوف على ما من قوله والتجنس ما استثنى من أن هذه الاشياء الثلاثة نجسة فاما المني فهو من الآدمي والمحرم الاكل نجس بلا اشكال اما لان أصله دم أو لم يرد في مجرى البول ويخرج عليه طهارة منى ما يولد طاهراً من الحيوانات وقد ورد على التعليل الأول أن الفضلات في باطن الحيوانات لا يحكم عليها بشيء فليس أصله نجساً فينبغي أن يقبل العلة الاستقذار بشرط الانفصال وقد حصلت بشرطها فيتعين التجنيس لانهما متماثلان بعد الانفصال واختلاف في معنى المباح والمكروه بناء على التعليل في نجاسة منى الآدمي هل يكون من دم ولا يستعمل الى صلاح فيكون منى هذا نجساً أو لا يكون مجرى في مجرى البول و قول المباح طاهر فيكون منى طاهراً ويختلف في معنى المكروه على الخلاف في قوله وبعبارة أخرى والمشهور أن المني نجس ولو من مباح الاكل وأما المذى والودي فقد حكم بعضهم الإجماع على نجاستهما وتعبه ابن دقيق العيد بنقل رواية عن محمد بطهارة الودي والمذى بفتح فسكون وتخفيف التثنية وكسر المعجمة مع تقبيل التثنية وتحقيقهما ماء رقيق يخرج عند الثوران للشهوة يشترك فيسه الذكروا لا أنثى ومذهبا لا تعالوفرجهما والودي بفتح الواو وسكون المهملة وتخفيف التثنية وكسر المهملة وتشديد التثنية ويقال بالذال المعجمة وهو شاذ وكر ابن فرحون أنه تخفيف ماء أبيض خاز يخرج باثر البول غالباً وظاهر كلام المؤلف نجاسة ما ذكره ولو من مباح الاكل وظاهر كلام ابن ناجي ترجيح ذلك واستظهره الحطاب والخلاف في غير فضلات الانبياء فان طهارة بالخلاف وغسل عائشة رضي الله تعالى عنها المني من ثوبه عليه السلام للتشريع (ص) وقبح وصيد (ش) القبح بفتح القاف وكسر هاء طين وسكون التثنية مدة بكسر الميم لا يحاططها دم من قاح بفتح و الصديد ماء الجرح الرقيق الذي يحاططه دم قبل ان تغلط المدة والمعنى ان القبح والصيد نجسان ومثل الصديد في النجاسة ما يسيل من موضع جلد البسرات وما يرشح من الجلد اذا كشط وما يسيل من نطفة لذار ومن نطفات الجسد في أيام الطهر (ص) ورطوبه فرج (ش) أي ومن النجس رطوبه فرج غير مباح الاكل مما يولد نجس وأما من مباحه فطاهرة ان لم يتعد بنجاسة كبوله والتقيسد المذكور غير

ان كان بوله طاهراً يكون منى طاهراً وان نجساً نجساً (قوله بطهارة الودي) أي فقليل الإجماع في المذى ونظيره أجمع على المذى دون الودي فقد خالف أحمد فيه فينبغي أن يرجع مذهبه في ذلك (قوله والمذى بفتح الخ) ويروى اجمال الدال وانظر هل أتى في الأهمال اللغات الثلاث أم لا ذكره بعض الشراح (قوله ذكر ابن فرحون أنه تخفيف التثنية) أشد من شاذ لأن الشاذ قد يفيد ثوباً في الجملة بخلاف التخفيف ولكن قد صحوا ثبوته لانه بالذال المهملة أكثر وعليه اقتصر الجوهرى ومن ذكره بالذال المعجمة صاحب المطالع والقاضى عياض (قوله يخرج باثر البول غالباً) ومن غير الغالب قد يخرج عند حسن تشيل وعند استعمال المدة (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) لا يخفى انه يقتضى ان غير الآدمي له مذى وودي قال في له وظاهر كلامهم وتوقف فيه ابن الامام (قوله مذكر) أي من

المذى والودي (قوله وغسل عائشة) جواب عما يقال لو كان طاهر ما غسلت عائشة وحاصل الجواب انه لم يغسله بنجاسته بل ضروري للتشريع أي تغيباد غسله مشروع للأمة والأصل الوجوب فيجعل على ذلك لان أصله دم الى آخره تقدم وظاهر أن غسل السيدة عائشة مندوب لان ذلك واجب عليها (قوله مدة بكسر الميم) أي كانت رقيقة أو غليظة كما في شرح شب (قوله من قاح بفتح الخ) أي ما خذاع قال في المصباح الشيخ الايض انما الذي لا يحاططه دم وقاح الجرح قيما من باب باع سال فيه أو نهياً اهـ لا يخفى ان فيه مخالفة لما تقدم من تفسير بفتح ومفاده ان القبح مشترك بين لمصدر والمدة المذكورة (قوله قبل ان تغلط المدة) فاذا غلطت فلا اسم لها الامدة وهي نجسة بالطريق الأولى (قوله من موضع جلد البسرات) جميع برة على وزن قصبة وهي خراج صغير (قوله من نطفة النار) جميع نطفة على وزن كلمة فالجميع على وزن كالم كنبقة ونبي وكذلك نطفات جميع نطفة على وزن كلمة وجاء على وزن رحة (قوله ورطوبه فرج) أي ربة الفرع بفتح على ذلك تجنيس ذكر الواطن أو ادغال أصبع أو خرقة مثلاً فتعلق به أو بها الرطوبة (قوله ان لم يتعد بنجاسة كبوله)

أى ولم تكن ممن تحيض كابل فنجسه عقب حيضه وبعد طهارة لما يأتى فى قوله وان زال عين النجاسة بغير المطلق (قوله فأولى رطوبة فرجه) وقد يقال لا يلزم لمس فى منى المباح مع طهارة بوله (قوله ولومن سمل) أى ويعنى جمادات الدرهم اذا انفصل عنه وهل المراد بدم السمك المسفوح الجارى أول التقطيع أو فى جميع التقطيع وان ظاهر أن المراد ما خرج عند القطع الأول والثانى والثالث وهكذا قاله بعض الشيوخ (قوله وذباب) الذباب كعرب واحد الذباب بالكسر كغربان قال فى المصباح ذبابة تجوحدتين ولا تقل ذبابة بالتون وسعى ذبابا لكثرة حركته واضطرابه وعمره الغالب أربعون ليلة (قوله ولو كان من حيوان البحر) أى فمثل غنما ابن خوفان توهم اختلاف نوعى البحرى والبرى الذى ليس له نفس سائلة (قوله فى رد) أى فى وجهه رد (قوله لعدم اسوداده) تعليل لقوله بل رطوبة (قوله وليس ذلك الخ) لا حاجة لقوله بقوله فلو قال ليس ذلك بمخرج معقول قوله قال ابن الامام لكان أحسن ويمكن أن يكون أراد بقوله قال أى حكم أى حكم ابن الامام فى الرد حكمه مصورا بقوله وليس ذلك بمخرج (قوله ان سلم) (٩٣) أى لان لم انه من كل السمك سلم انه من كل السمك

فأغادلك رطوبات تخاط (قوله لكان سمل) ذكرت ما يرفع الاعتراض فقد قال ما نصه وذباب على ظاهر المدونة ولذا اقتصر عليه والا فقد قال ابن عبد السلام القولان فى دم الذباب والقرد مشهور فيهما ولذا لم يجمعهما ابن الحاجب مع دم السمك (قوله كالدّم العبيط) الكاف للثبيسة أى دم خالص لا خلط فيه (قوله وكدر) أى غير صاف وكان المعنى والله أعلم انها تنوع ثلاثة أنواع اما كالدّم الخالص الذى لا خلط فيه واما غير خالص لان الكدر كما قلنا غير الصافي وعدم الصفاء بالخلط واما أحر لم تشد حركته وخلاصته انها على الاولين مانع أسودا ما خلص من الخلط وهو ما أشار له بقوله كالدّم العبيط واما غير خالص وهو ما أشار له بقوله وكدر واما أحر خالص وظاهر من ذلك التقدير ان قوله وكدر معطوف على قوله

ضرورى لان بوله اذا كان طاهرا فأولى طوبة فرجه (ص) ودم مسفوح ولو من سمل وذباب (ش) يعنى ان الدم المسفوح وهو الجارى نجس من سائر الحيوانات ولو كان من حيوان البحر كالسمك أو من الذباب أو القراد على المشهور عند مالك وذهب القابسي واختاره ابن العربي الى أن الدم طاهر من السمك لانه لو كان نجسا لشرعت ذكاه ورد منع تعليل ذلك لاحتمال أن تكون شرعت لازهاق الروح بمرعة قال ابن الامام فى رد من أنكر كون ما يخرج من السمك دما بل رطوبة تشبهه لعدم اسوداده بالشمس بل يبيض بخلاف سائر الدماء بقوله وليس ذلك بمخرج لان عدم اسوداده ان سلم من كل السمك لما خلطه من رطوبة لانه لا يكون غير دم انتهى واعلم ان الخلاف فى دم السمك انما هو اذا سال وما قبل ذلك فلا يحكم بنجاسته ولا يؤمر بإخراجه فلا بأس بالقائه فى النار حيا كما قاله مالك فى مباح ابن ابي اسلم وفى عبارة والدم المسفوح هو السائل عن مقره فى حال الحياة وبعد الموت من سائر الحيوانات وبعد التذكية من محمل التذكية ولو قال وكذب ليدخل البعوض والقرد والحمل ونحو ذلك لكان أشمل وأما السمك الذى يلمح ويجهل بعضه على بعض بحيث لا يخرج له دم بشره فطاهر والا فنجس (ص) وسوداء (ش) أى ومن النجس السوداء وهى مانع أسود كالدّم العبيط وكدر أو أحر غير قاتنى أى شديد الحرارة وهذه صفة النجاسات قال فى الطراز الدم والسوداء نجسان فاذا خا ط أحدهما النقي أو الفلّس أو عذرة ينقلب لجهة المعدة فنجس انتهى والثاني بهمزة آخره كالقارئ يقال قنأ بقنأ فهو قاتنى والمصدر قنؤ على وزن ركوع وهذا أصله ويجوز تخفيف همزة قال أهل اللغة وهو الذى اشتدت حركته وقال أصحابنا هو الذى اشتدت حركته حتى صار يغلب الى السوداء (ص) وما د نجس ودخانه (ش) أى ومن النجس وما د شئ نجس ودخانه والنجس بفتح الجيم عين النجاسة وبكسرهما المتنجس ويحتملها كلاهما هنا قال المؤلف فى التوضيح فى البيوع قال شيخنا يبنى أن يرخص فى الخبز بالزل عندنا بصراة موم البلى ومراعاة لمن يرى ان النار تظهر وان وما د النجس طاهر وللقول بطهارة زبل الخيل

كالدّم العبيط والواو يعنى أو هكذا ظهر لى والله أعلم بالصواب فعليه بالبحرير بقصر ياعى وقلة اطلاعى لقد كتب المذهب فى بلادنا لبعض شراح هذا الكتاب (قوله أحدهما) مفعول مقدم والنقي أو الفلّس فاعل مؤخر وقوله أو عذرة معطوف على أحدهما والتقدير فاذا خا ط النقي أو الفلّس أحدهما أو عذرة ويجوز أن يكون أحدهما فاعل والنقي أو الفلّس مفعول وقوله أو عذرة بالرفع معطوف على أحدهما وقوله ينقلب لجهة حالية والتقدير فاذا خا ط النقي أو الفلّس أحدهما كفى حال كونه منقلب لجهة المعدة فان المعدة نجس والشارح نفعا الله به وقع منه ذلك فوقع فى الحيرة وعبارة الطراز مستقيمة لاشئ عليها وهى الدم والسوداء نجسان فاذا خا ط النقي أو الفلّس أحدهما أو العذرة ينقلب لجهة المعدة فنجس اه (قوله ورماد نجس) أى رماد وقيد نجس فهو بالاضافة لالتون لانه اذا كان نجسا لا يحكم عليه بأنه نجس لانه تحصيل الحاصل ووقيد يعنى موقود وقال عجي والمذهب طاهرهما أى الرماد والدخان (قوله ويحتملها كلاهما) وان كان كما قال تظاهرا فى الاول محتملا لثاني أيضا ويجوز أن ينظر فيه للمادة فيكون حاملها (قوله ومراعاة لمن يقول ان النار تظهر) أى الذى قد اعتمد عجي (قوله وان رماد النجس طاهر) لازم لما قبله فجموعهما تعليل واحد (قوله وللقول بطهارة زبل الخيل) أى

أحدا قال فحين اضطر إلى أكل الميتة  
وفجأها إنه يجب عليه أن يغسل  
نفسه منها والله استوفيتي وتعقبه  
عج أيضا بقوله قالت دعوا عنه  
لا يجزي ذلك في عدم غسل النظم  
منه ممنوع وإن سلم فغسل  
هذا على مذكرة من أن قوله  
لعموم البلوى عليه تركية من هذه  
الأمور وأما أن جعل كل واحد هذه  
شغل ذلك وجهه في الصلاة أم ولما  
ظاهر أن المعتمد طهارة الرماد  
والدخان حصلت إراحة الكبرى  
فعليه يكون التحيز المخبر بالروث  
النجس طاهر أو لو تعلّق به شيء من  
الرماد وأصح الصلاة قبل غسل  
هـ ويجعل شيء منه (قوله) واشتهور  
بجاسة قوله (كذا في عبارة بهوم  
في وسطه فقال لأخلاف في  
نجاسة عذرتة مطافاً أمأوله

ولقول بكر اهتبه منهم ومن البغال والحمير قل فيضف الامر من ههنا الخلاف والافسح عذر على  
الناس امر معيشتهم غالباً والحمد لله على خلاف العلماء فانه رجس ثلثاس انتهى زاد س في  
شرح ج قلت ظاهر ههنا انه لا يربص الا في الاكل الذي لا يدمنه وتفسد على الناس معيشتهم  
بسببه لا في الجملة في الصلاة ولا في عدم غسل انهم منه فأنامل ذلك فانه كثير ما يسئل عنه ويريد  
من لا تأمل له عذبة الرخصة اليه وليس ذلك بصواب فافهم انتهى وتعبه في بيان علم بالوقوف  
عليه في الشرح الكبير (ص) وبول وعذرة من آدمي ومحرم ومكروه (ش) يعني ان البول  
والعذرة محبان مما ذكره فأنامل الا آدمي غير الانبياء فقد اختلف المذهب فيه والمشهور  
نجاسته ولا فرق بين الصغير والكبير والذكر والاتي أكل الطعام أم لا زالت رائحته أم لا ابن  
ناجي وهو كذلك على ظاهر المذونة فوبه الفتوى اه وسواء كان البول كثيراً أو يسيراً متطابرا  
كروث الاروروى اغتفاره وأما بول محرم الاكل وروثه غير الا آدمي فانه نجس انفقاراً أما بول  
المكروه وروثه وكذلك المباح الذي يصل الى النجاسة فانه نجس على المذهب وقيل لمكروه من  
المكروه وظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب وصاحب النخبة ان ههنا القول هو المذهب  
بتقديمهم له وعطفهم القول بالنجاسة عليه بقيل ووجه النجاسة من المكروه من مقتضى  
القياس أما تكون الارواث والابوال نجسة من كل حيوان كما قال المخالف فلا مستقدار خروج  
المباح بدليل وهو طوافه عليه السلام على بعير ونحوه الصلاة على جرابي الغنم وبقي ما عداه  
على الاصل ويدخل في المحرم حمار الوحش اذا دجن اذ لا يؤكل عند ملأه وأجازه ابن القاسم قل  
بعض في المغني وعليه ما ينبغي حكم بوله انتهى ويدخل في المكروه لو طواط والفأر حيث كان  
يصل الى النجاسة والا كان مباحاً كما يأتي في الاطعمة من أن الخلد مباح الاكل ثم ان اضافة  
ابول للجمع صحيحة وضافة العذرة للجمع على سبيل التغليب (ص) ونجس كثير طعام

فالمشهور أيضا انه نجس وسواء كان صغيرا أو كبيرا الخ كما قال شارحنا هنا وبعبارة وجود الخلاف في المكبر  
ثم بعد ذلك كني هذا رايت تمت في كبره جعل نجاسة بول الكبير اتفاقا والخلاف في البول الذي زالت رائحته وفي بول المويض الذي  
لا يستقر الماء في طهته وينزل بصفته ولا ينوب غسل بول الصبية وينضح بول الغلام وقيل بطهارة بول من لم يأكل اطعام من  
الآدمي (قوله أكل ادعاهم لا) لا يختلف فيما المراد باطعام فأخذ من الاستدراك انه ما دعا وقصر ابن بطال على أن المراد اللبن  
(قوله روى عنه غيره) أي اعتقدها كما هو صريح بعض الشراح (قوله ان هذا) أقول هو المسند ذهب ضعيف (قوله اذا  
تجن) أي أس فالمرحس به أنه فاستظهر بعض الشيوخ طهارة بولته وروثه (قوله قال بعض في المعنى) للبساطين المناسب أن  
يقول قال في المعنى أي قال في كتابه المعنى (قوله ويدخل في المكروه والضوابط) قيل نجاسة عذائه وقيل لا نه ليس من الظير لانه لا يذوق  
يبيض (قوله اطعام) أو مثل ادعاهم الماء المضاف فينجس ببوله نجاسة فيه وان كثر ولم يغيره لانه كالسائغ ولا يدفع عن نفسه وهذا اذا  
حات فيه بعدما صار مضافا كذا هو ظاهر وأما لو حات فيه نجاسة قبل الاضافة ولم يغيره ثم أضيف بظاهر كإن فانه طاهر ونقل الزرقاني  
عن المشاهير ان المضاف ليس كاطعام فاذا ألقته نجاسة ولم يغيره لم ينجس بغيره بل ينجس بمقتضى قوله في قوله منطوقه وينجس بمسئلة ابن القاسم وهي  
من فرغ عشره لال من في زقاق أي جمع زقاق من جلد ثم وجد في قلة منها فارضة فأرسله لا بدري في أي الزقاق فرغها انه يجرم أكل

الزقاق وبيعها قاله انت وليس هذا من نجس الطعام بالشك لانه لما امتنع تعاق النجاسة بواحد بعينه ولو تحريا كان النجاسة تعلقت  
 بالجميع تحقيقا (قوله نجس) يحتمل فتح الجسيم وكسر هاء الاحسن النظر لمادة فيجتمعا الامرين (قوله وقت ملاقة النجاسة) عبارة  
 أخرى وسواء كان مائعا في الاصل أو جامدا ثم انما عاك كدقيق حلقه نجاسة ثم يحتمل أن وقع فيه فارة ثم طعن خلافا للعلماء البيهقي حيث قالوا  
 يغربل الدقيق ويؤكل قال الخطاب ولا فرق بين كون النجاسة الواقعة في المائع مائعة أو يابسة ففي البرزلي عن مسائل ابن قدام إذا  
 وقعت ريشة غير المذكي في طعام مائع طرح أي وسواء كان النجس الواقع فيه يمكن الاحتراز عنه أم لا خلافا لما أفتى به ابن عرفة من  
 طهارة طعام طبخ وفيه روث الفأرة وأكث (قوله وان لم يتغير) وحكي المازوي عدم التنجيس إذا لم يتغير وهو في غاية الشذوذ (قوله لم  
 يتراد من الباقي الخ) زاد الخطاب قال فان تراد فهو مائع (قوله ان أمكن السريان في جميعه) دل على هذا قوله ولا فيجسبه (قوله بأن  
 تكون النجاسة مائعة) لا مفهوم لقوله مائعة فقد قال الخطاب فرع لا فرق بين كون النجاسة الواقعة في الجامد مائعة أو غير مائعة في  
 انه ينظر الى امكان السريان اهـ وعبارة أخرى وسواء كان الواقع فيه مائعا أو غيره لقول البرزلي أفتى شيخنا ابن عرفة في هري زيتون  
 وجدت فيه فارة ميتة بأنه نجس كله لا يقبل التطهير اهـ أقول ويحتمل ذلك على طول المدة بحيث يظن السريان في الجميع (قوله والطعام  
 متحلل) أي كإن جامد وعسل جامد احتراز بذلك عن نحو وقع وظاهره انه لا يقبل التنجيس بحال وفيه نظرا لأنه مخالف لما ذكر عن أبي  
 زيد انه إذا مات في رأس مطهر خنزير ونحوه التي وما حوله وكل ما بقي ولو سرت (٩٥) وأقامت مسددة كثيرة مما يظن انه

يسبق من صديدها لم يؤكل  
 ويحاج بان البناء تكون بمنزلة  
 كاف التمثيل عند بعضهم (قوله  
 اما بأن يكون مضى له زمن يباع  
 فيه الخ) كزمن الحرق وقوله واما بان  
 يكون طال الزمان كزمن الشتاء  
 (قوله وهو تفسير للمذهب الخ) أي  
 كلام معنون تفسير للمذهب أي  
 لا قول مقابل فقيسه ترجع هذا  
 على التفسير المتقدم وحاصله ان  
 عبارة المذهب ان أمكن السريان  
 ثم ان معنونا ذكر أن الطعام  
 الجامد اذا سقطت فيه نجاسة  
 ومضى له زمن يباع فيه أو طال  
 الزمان طولا لا يعلم منه انها مرت

مائع نجس قل (ش) لما بين الامكان الطاهرة والنجسة ذكر ما إذا حل أحدهما في الآخر  
 والمعنى ان الطعام الكثير المائع وقت ملاقة النجاسة له ولو وجد بعد ذلك اذا وقع فيه شيء متنجس  
 أو نجس يمكن تحلله وان قل ولو بما يعني عتبه كدوك الدرهم من الدم فانه ينجس بذلك وان لم  
 يتغير بخلاف الماء لقوة الدفع عن نفسه فقوله نجس أي يحتمل منه شيء تحقيقا أو ظنا لا اشكا  
 اذا لا ينجس الطعام بالشك ومفهوم كثير الطعام وقليل النجاسة أحرقى بالحكم (ص) كجامد  
 ان أمكن السريان والافحسبه (ش) هذا مفهوم قوله مائع والمعنى ان الجامد وهو الذي  
 اذا أخذ منه جزء لم يتراد من الباقي مائلا موضعه على قرب اذا وقعت فيه نجاسة نجس ن  
 أمكن السريان في جميعه بان تكون النجاسة مائعة والطعام متحلل وقال الشارح اما  
 بان يكون مضى له زمن يباع فيه كالمسمن ونحوه واما بان يكون طال الزمان طولا لا يعلم  
 منه انها سرت في جميعه كما قاله معنون وهو تفسير للمذهب وان لم يكن سريان النجاسة  
 لانتفاء الاخرين فيطر من ذلك الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثه افيسه  
 وقصره اهـ أي والباقي طاهر يباع ويؤكل لكن قال الجزولي يسبب ذلك لان النفوس  
 تتدفقه اهـ وقوله ان أمكن السريان تحقيقا أو ظنا لا اشكا كما تقدم ولو قال ان ظن  
 السريان بجميعه لكان أحسن (ص) ولا يطهر زيت خواط والحلم طبخ وزيتون ملح

في جميعه فان ذلك الطعام نجس فقال يرام ان ما ذكره معنون تفسير لعبارة المذهب لا أنه مقابل (قوله وان لم يكن سريان النجاسة)  
 أي في الجميع الخ مفاده ان الاستثناء راجع للقيود المقيدة وهو قوله في جميعه ومفاده ان السريان في شيء لا يطرح شيء وهو مفاد  
 نت حيث قال وفهم من قوله أمكن السريان ان ما لا يمكن سريانه فيه باب أخر بحث من حيث لا ينجس منه شيء أو كان جامدا لا يمكن  
 سريانه فيه اهـ وكذا في صغيرة وقرشينا الصعيران قوله لا فيجسبه راجع لشئين الذي هو قوله أمكن السريان وقوله بجميعه أي  
 والا يمكن بجميعه بل في بعضه فيجسبه أو لم يمكن أصلا فيجسبه أي فيكون الجزء المائعا للنجاسة نجسا وما بعده يؤكل وما قرره شيخنا  
 بهمد (قوله ما سرت فيه النجاسة فقط) أي بأن تطرح وما حوله وما فاربها وليس المراد ما انفك عليها فقط لأنها اذا طرحت وحدها  
 لا تطرح الا بما يلتصق عليها قاله في الطراز نقله الخطاب فالوشن هل وقعت النجاسة في حال الجود أو وقعت فيه وهو مائع فان تحققنا أو ظنا  
 أنها وقعت في حال الجود أو في حال الميعان عملنا على ذلك وان شككنا في ذلك لا يطرح (قوله لكان أحسن) أي لانه نص في المراد  
 (قوله والحلم طبخ) أفهم قوله طبخ ان ما يقبله النساء من انه اذا ذكيت دجاجة أو كرهها وقبل غسل منجعه فتلصقه لاجل زرع ريشته  
 ثم يطبخ بعد ذلك فانه يؤكل خلافا لصاحب المدخل انما قال بأنه سري في جميع اجزائه النجاسة (قوله وزيتون) مثله اللبون وانما رنج  
 والبصل والجزر واللفت والحب قبل أن يتحول ولا يغسل وأكل ما لم يطل بحيث يظن غوص النجاسة فيه (قوله ملح) بتخفيف اللام أي  
 جعله في ملح قد رما يصلحه نجس اما وحده واما مع ماء وقولنا نجس اذا كان قبل طيبه واما بعده فيغسل ويؤكل اذا لم يطل بحيث

تسمى النجاسة في جميع أجزائه وأما بشد الذم فعناه أفقده وذكره ابن أبي جرة في صفة تطهير الملح والمطبوخ إذا أصابته النجاسة بعد طبخه ونصبه أنه يغسل أولاً بماء بارد ثم ثمانية بماء بارد ثم ثلاثة بماء بارد قال السطاط لم يرد هذه الصفة بغيره (قوله ويبيض صلق) شامل لبعض المنعاج لأن غلط قشره لا ينافي أن يكون له مسام يسمى منها الماء وصلقي بالسبين أيضاً ولا فرق بين أن يتغير الماء المصلى في نفسه النجاسة أم لا لأنه لا ينفصل عن الماء بل يعلق به الماء ويعلق به الماء فيبقى عليه قليل النجاسة وإن لم يتغيره وأما لو زلت عليه بعد صلقه فيغسل ويؤكل على ما تقدم (قوله يتعلق بكل واحد) أي مربوط ارتباطاً معنوياً لا اصطلاحياً وذلك لأنه إن جعل من باب التنازع يكون الأخير هو العامل ويظهر في ساعداء بناء على جواز التنازع في أكثر من ثلاثة عوامل فقد أثبت في التمهيد عن بعضهم وأما إذا لم يحصل من باب التنازع بناء على ما قاله أبو حيان من نفسه في أكثر من ثلاثة عوامل يكون أمماً تعاقباً بالآخر وحذف ساعداء (٩٦) دلالة عليه وأما تعاقباً بالاول وحذف ساعداء ذلك (قوله والعامل فيها

ومتصد) أي في موصوفها أو فيها نفسه لأن العامل في الموصوف عامل في الصفة (قوله لما زجرتها الخ) هذا هو الفارق بين الأدهان وغيرها لأن الأدهان يحاطها الماء ثم ينفصل عنها بخلاف غيرها كاللبن يمازجها جميعها (قوله وما في معناه من جميع الأدهان) أي فقول المصنف زيت قصده أي وما في معناه من جميع الأدهان (قوله على المشهور) ومقابلته أنه يظهر وكيفية التطهير على هذا القول أن يؤخذ ناء ويوضع فيه شيء من الزيت ويوضع عليه ماء أكثر منه ويقلب الأدهان من أسفل ويسد بيسده أو غيره ثم يخفض ثم يرفع فيسزل الماء ويبقى الزيت يغسل ذلك مرة بعد مرة حتى ينزل الماء سافياً (قوله فيغسل ما يتعلق به الخ) هذا إذا لم يفسد ما تسرى فيه والالم يؤكل ويشط الطبخ ما إذا طال مكثه نياً في النجاسة حتى تفسد (قوله الفصل بين بداء

الطبخ وانتهائه) فالقول الأول يقول يظهر اللحم بطبخ بماء نجس أو يقع فيه نجاسة لا فرق في بداء الطبخ أو انتهائه الثاني غير لا يظهر بذلك الثالث الذي مشى عليه لمصنف يظهر أن وقعت به طيبة وهو الذي مشى عليه المصنف (قوله لا يشمل ما كان يفعل فاعل الخ) وما قيل كل مهم ما مبنى للمفعول قلت أوجب بأن خواط من المفاعلة فعاد خالطه مخالط فشم ما كان يفعل فاعل وما لم يكن يفعل فاعل بخلاف خط ذعناه خطه شخص فيفيد قصر خطه على فعل شخص فينتبه ما يصح بصيغ نجس فإنه يقبل التطهير بأن يغسل حتى يزول طعمه ولو بقي لونه وريحته به ليل قوله لا لون وريح عسر الخ (قوله ونغار بغواص) ولو بعد الاستعمال لأن الفخار يقبل الغوس دماً فلهذا (قوله ان النجاسة عسر في جميع أجزائها) الظاهر أن ذلك ليس بشرط إذا لم يفسد في بعض بحيث صار نجساً بذاته فالحكم كذلك وقوله ولو أزيلت في الحال يظهر في المستعمل وأما الجدد فلا يقبل التطهير فتدبر (قوله وفيه تفسر الخ) لا نظر لأن بهرام قال كالمعنى وما في معناه والذي في معناه هو ما شابهه مما لا يفوض فيه الماء

(قوله وغير أكل آدمي) فيه إشارة إلى أن كلام المصنف على حذف مضاف ومثل الأكل الشرب (قوله صغير) أي فيجب على ولي الصغير والمحجور منعهما (قوله أو كافر) أي لأن الرأى أن المكفر ومخاطبون بفروع الشريعة (قوله ما لم يكن وقت يعرق فيه) أي والاكره لأنه يكره التضمخ بالنجاسة (قوله كالبول ونحوه الخ) اختلف العلماء في جواز السداوى بالنجس غير النجس وأما هو فلا يجوز السداوى به اتفاقاً ظاهراً وأما طناوذكركر عب وغيره من النجس أموراً يجوز استعمالها فن ذلك قوله والأشحم ميتة لدهن راحة أو ساقية فيجوز رالاً وقد عظم ميتة على طوب أو حجارة فيجوز رالاً جعل عذرة بما لسيق زرع فيجوز وقال شيخنا الصغير ويجوز أن يقاد الشحم النجس إذا كان يحفظ منه (قوله دون غيره) أي دون غير أحد الأمرين من الغسل أو التנקيض ظاهره ولو كان المشتري مصلياً وسياً في الشارح أنه ينقل عن الخطاب أنه يجب تمييزه عند البيع (٩٧) كان الغسل يفسده أو ينقصه أو لا كان المشتري

يصلى أم لا ليساً أم لا وفي تت هناك يجوز بيعه ويجب بيانه أن كان الغسل يفسده أو كان مشترى به مصلياً وسياً في تحقيقه (قوله ولا يؤقذ بزيت الخ) أي يحرم إذا كان الدخان يدخل المسجد أي بناء على أن الدخان نجس فاعل هذا الفرع مشهور مبني على ضعف (قوله ولا يبي الخ) ظاهره التحريم خصوصاً مع عطف المحرم عليه وهو المكث فيه بنجس وكذا يقال في قوله ولا يسقف (قوله ولا يصلى بلباس كافر) أي على طريق التحريم وبني يصلى للمجهول قصد التعميم فيشمل صاحبه إذا أسلم فلا يصلى فيه حتى يغسله كما رواه أشهب عن مالك (قوله ضبلاً) فعلاً بمعنى مفعول (قوله ولا يبياب شارب النحر) هذا إذا ظن نجاسة لباسه وأولى التحقق وأما مع تحقق الطهارة أو ظن أو الشك فيها فيجمل على الطهارة بخلاف لباس الكافر فإنه محمول على النجاسة ولو مع الشك (قوله وهذا بخلاف منسوج الكافر) ولا خصوصية

غير مسجد وفي غير أكل آدمي كبير أو صغير عاقل أو مجنون مسلم أو كافر وإنما قدرنا أكل آدمي إذا أصبح في كل منافع الآدمي لجواز استنصباحه بالزيت وعمله صابوناً وعلفه الطعام المتنجس للدواب والغسل المتنجس للخل وهو من منافعه ولبسه الثوب المتنجس ونومه فيه ما لم يكن وقتاً يعرق فيه قاله في المدونة وأما النجس وهو ما كان عينه نجسة كالبول ونحوه فلا يجوز الانتفاع به وهذا في غير الجلود المخصصة في استعماله في اليابسات والماء ومثل قول المؤلف في غير مسجد وأدمي جواز سائر وجوه الانتفاع فيستصح بالزيت في غير المسجد ويحفظ منه ويعمل صابوناً ويغسل منه الثياب عطلق ويدهن منه الخيل والحمة والتعال والدلاء ويعلف الغسل للخل ويطعم البهائم الطعام والعجين ما كولة اللحم أم لا ويسقي الماء للدواب والزرع والأشجار وأما البيع وإن كان داخل في قوله في غير مسجد فليس بمراد لباسية أي في البيع أن متنجس ما يقبل التطهير كالثوب يجوز بيعه مع البيان أن كان يفسده الغسل أو ينقصه دون غيره ولا يؤقذ بزيت في مسجد ولا يبي بطوب أو طين ولا يكت فيه ثوب متنجس ولا يسقف بنجس متنجس لكن لو بنيت حيطانه بما متنجس فإنه ليس يصلى فيه ولا يهدم ابن رشد وهو الصحيح لا غيره وجدت فيه رواية أولم توجد ثم أن قوله في غير مسجد أي وقيد مسجد هذا إذا كان الدخان يدخل في المسجد وأما أن كان الضوء فيه والدخان خارجة جاز (ص) ولا يصلى بلباس كافر بخلاف نسجه (ش) يعني أنه لا يصلى فرض أو نقل بلباس شخص كافر ذكراً أم أنثى كتابي أو غيره بأشعر جلده أم لا كان مما يلحقه نجاسة في العادة كالذي لا كالعمامة غسلاً أو جديداً ثياباً أو أخفافاً ولا يبياب شارب النحر من المسلمين وهذا بخلاف منسوج الكافر مما لم يصدق نجاسته فإنه يصلى به لا فساداً بالغسل ولا نهم يتوقون فيه بعض التوقي بالفساد عليهم أشغالهم سواء كان مما تؤكل ذبيحته أم لا ثم إن تحليل طهارة ما صنعوه بأنهم يتوقون فيه بعض التوقي الخ يقتضي أن ما صنعته لنفسه وأهله محمول على النجاسة لكن في البرزلى ما يفيد طهارة ذلك أيضاً فلا فرق بين ما صنعته لنفسه ولغيره (ص) ولا ينام فيه مصلى آخر (ش) يعني ولا يصلى بما ينام فيه مصلى آخر حتى يغسله لأن الغالب عليه النجاسة وهذه المسئلة بما قدم فيه الغالب على الأصل وفي بعض العبارات ولا ينام فيه أي مما أعده للنوم أي غير محتاط في طهارته فلا يرد أن الشخص الذي ينام على فراشه وله ثوب للنوم أن فراشه طاهر مع

(١٣ - خرتي أول) للنسج إل سائر الصنائع يحملون فيها على الطهارة خلافاً لابن عرفة (قوله مما لم يصدق) ومثل التحقق المظن في فائدة قال الناصر ما يفعله الخادم والزوجة اللتان لا يصليان من الطعام محمول على الطهارة ويؤكل فهو كمنسوج الكافر (قوله لا نهم يتوقون بعض التوقي) معنى بعض التوقي أي قدر أي يجب عدم زهد الناس فيما صنعته (قوله مصلى آخر) وأما نفسه فهو أدري بحاله أن كان متحفظاً ساغ له الصلاة فيه والأفلا (قوله الغالب) أي الذي هو النجاسة على الأصل وهو الطهارة فإن أخبره صاحب الثوب بطهارته وهو مصلى ثقة صلى به أن بين وجه الطهارة أو اتفقاً لهما (قوله أي مما أعده للنوم) معنى المصنف على ما قرره الخطاب أن إذا وجدت ثوب مصلى ينام فيه لا يسوغ لك أن تصلى به ولم يقيده بقوله أعده للنوم الخ (قوله فلا يرد الخ) قضيته أنه يلزم من كونه ينام في ثوب أن فراشه طاهر وأنه يكون محتاطاً في طهارته وليس كذلك فالظاهر أن فراشه كئوبه فلا يحسن أن يؤخذ المصنف على



ظاهرة كما قلنا أي إذا وجدت ما ينضم فيه مصل فلا يسوغ لك أن تصلي فيه وهو على تقدير إذا كان محتاطا في طهارته في نفس الأمر ان  
 أخبرك بذلك فقد تقدم أنه لا بد أن يبين أو تستفاد مذهباً وإن لم يبين ذلك ففهم على عدم الاحتياط لأن الأصل العدم فقدر (قوله  
 ولا يثياب غير مصل) ظاهره ولو أخبر به بطهارته أو دخل في الثياب الخف وهو ظاهر (قوله أو غلبا) خلاصته ان الرجل إذا كان  
 لا يصلي فلا يصلي شيئا به فاحتفل به يصلي أو لا يصلي يحمل على أنه يصلي وأما النساء فإذا وجد ثوباً أحمر أو أحمرها تحمل على  
 أنها لا تصلي فلا يصلي ثوبها وأما لو عثت أنها تصلي فيصلي بثوبها وقوله وثياب الصبيان المناسب ان يؤخرها ما بعد الاستثناء وهو إشارة  
 إلى مسألة وهو هل ثوب الصبيان محمول على النجاسة أو الطهارة فقبل محمول على الطهارة حتى يتيقن النجاسة وقيل يحمل على  
 النجاسة حتى يتيقن الطهارة وهو المختار (قوله ٩٨) ويصح رجوعه للمسائل الثلاث) يناق ما تقدم له في حل قول المصنف

أنه ما ينضم فيه مصل آخر لا يبعد للثوب غير محتاط في طهارته (ص) ولا يثياب غير مصل إلا  
 كراسته (ش) أي ولا يصلي بثياب غير مصل قطعاً أو غلباً كالنساء وثياب الصبيان إلا ان علم  
 أنها من تصلي وتحمل كونه لا يصلي بثياب غير مصل ما عدا ما منه كراسته من عمامة  
 أو منديل محمول على الطهارة إلا أن يكون من ثياب الخرق فلا يصلي فيه حتى يغسله قاله  
 اللغوي ويصح رجوع الاستثناء للمسائل الثلاث (ص) ولا يثياب غير مصل (ش) أي  
 ولا يصلي بكسراو بل ومثلهما في مقابل من غير حائل فرج دبر أو قبل غير عالم بالاستبراء  
 وقولنا من غير حائل قبل لا بد منه ومفهوم غير عالم جواز الصلاة بخلاف فرج النعالم بالاستبراء  
 وهل يقيد باتفاق المذهب أو لا يقيد بذلك إذا أخبر بالنجاسة كما تقدم في قوله وقيل خبر  
 الواحد ان بين وجهها أو اتقاق مذهباً (ص) وحرم استعمال ذكر محلي (ش) لما كان المحلي  
 من جهة اللباس والذي يحرم لاسه منه لا يصلي فيه فثوبه نجس وكان الماء يحتاج إلى  
 أن يغسله في كل كلام على ما يسوغ تحذره وليس به من على الذهب وانقضت وأوانيهما  
 وأواني الجوهر وما لا يسوغ من ذلك للرجل والنساء فقال وحرم استعمال ذكر محلي مكلف  
 اتفاقاً ولا على الراعي فيحرم على الولي الباسه مسلم أو كافر على المشهور ولخطا هم بفروع  
 الشريعة والمراد بالمحلي ما جعل فيه شيء من ذهب أو فضة متصل كتنج وطراز أو من مصل  
 كزرويه بالمحلي على أحقية المحلي نفسه كاساور وخالخل ومثل الاستعمال الاقتناء وانما  
 يخص الاستعمال بالذكور لا يتوهم جواز الاحتياج إليه (ص) ولو منقطعة وآلة صرب  
 (ش) أي فيحرم تحليته بالمنطقة وهي بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء فرع من الحزم التي  
 يشتمل الوسط وكذلك يحرم تحلية آلة الحرب على المشهور وسواء بقي به كالترس أو يضارب  
 به كالرمح والسكين أو يركب به كاسرج والركاب أو يستعان به على الفرس كالجام (ص) إلا  
 المصحف (ش) هذا أو بعدة مستثنى من يحرم على الذكر استعماله وقدم المصحف لشرقه  
 والمعنى انه يجوز استعماله للمحل طراز تحليته بالفضة وكذلك الذهب على المشهور وفي جلد بهان  
 يجعل ذلك على الجلد من خارج ولا يكتب ولا يجعل له الاغشاش والاحزاب ولا الاغشاش لأن  
 ذلك مكروه كما قاله الجزولي فيجمع ان يحرم في كلام المؤلف بان يقال قوله إلا المصحف أي فلا  
 يحرم تحليته تحريمه ولا يدخله لأنه يخرج من الحرمة وما لا يحرم به المباح والمكروه وأفهم

ولا يصلي بلباس كافر فانما يناسب  
 رجوعه للأخيرتين فقط كافي فت  
 (قوله من غير حائل) قبل لا بد منه  
 زاده ان شاس وهو حسن ذكره  
 في ن والمراد محمل يغسله منه  
 على ان عدم وصول النجاسة  
 لما فوقه (قوله فرج دبر أو قبل)  
 أصله لابن هرون وعترته صاحب  
 الجمع بان طهارته قبل عدم دخول  
 الدبر لان الهة وهي عدم الاستبراء  
 مفقودة فيه راب أو دبر الثوب  
 فضيه فصار تبقى قال بعض الظاهر  
 دخوله لوصول البسائل اليه كذا  
 في (قول) سيأتي يقول  
 المصنف ويجب استبراء استبراء  
 أخبر به فهو حرم في محمول الاستبراء  
 للدبر (قوله وحمل) يتيسر بالفتوى  
 المذهب وهو الذي ينبغي (تقف)\*  
 لما كبر فوط الختام إذا كل  
 لا بد منه إلا المسبلون الذين  
 يتخلطون الماء في الأظفار  
 أو غسل في الأولى غسل الجسد  
 والثوب انتهى ليس عليه قبل  
 الغسل إلا أن يتيقن النجاسة هذا  
 مصل مذكروه من هم (قوله)

وإذا جاء فيه فتر لا تأوي الله وهو النجاسة يحرم استعمالها وأما اقتناءها المذكور أي (قوله فيحرم على الولي) تخصيصه  
 (ص) مذهب مذكروه لولي أن يلبسه الذهب والحرير ويجوز له الباسه الفضة وأما من سقاء خمر أو اطعمه خنزير أو أفعى أو ثور أو غيره من  
 ما عدا ما لا يحل فذلك ما يوجب به خلاف الذهب والفضة (قوله ومثل الاستعمال الاقتناء) يحمل ذلك والله أعلم على ما إذا اقتناه  
 نفسه استعماله أو اقتناءه بتصفه العاقبة أو زوجته أو بنته أو أبنائه فلا حرمه (قوله أي فيحرم تحليته بالمنطقة) بكسر الميم  
 وسكون النون وفتح الطاء أي لا كراسته أو رأه (قوله يحرم تحلية آلة الحرب) أي ولو لامرأة (قوله أي فيحرم) (قوله المصحف)  
 بنائيت المبرم يعمل فيه على الجاه من أراج قال الجزولي يعني في أعلاه انتهى أي على الجلد وعبارة عب غير ظاهرة (قوله ولا يكتب)  
 أي لا يكتب ولا يكتب كراسته مذكوره في البرزلى ما يقيد جواز كتابته بالذهب ومفاد عجم اعتقاده (قوله ولا يجعل له الاغشاش الخ)



(قوله وهل ولو كان) يعني ان عجب قال بعد قول المصنف لا ما بعرضه ذهب الخ أي الذي ظاهره الحرمة والمعتمد انه أي قول المصنف لا ما بعرضه ذهب مكرره وهل ولو كان الذهب أكثر هذا كلام عجب (قوله وانا نقد) فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طهارة وان صحت احلالة (قوله وابقاء المضاف اليه على جره) أي لتقدم نظيره خلوصا من اضافة المصدر الى فاعله والى مفعوله في وقت واحد ثم انه مما

يجب التنبيه له انه يتمتع رفعة مراعاة لمحل المعطوف عليه لا يلزم رفع المفعول وهذا بقيد قول ابن مالك \* ومن راعى في الاتباع المحل حسن \* عجب (قوله أو بالنصب على محلي) لكن يرد ان عطفه على محلي يكون المعنى حرم استعمال ذكر اناه نقد وان لا امرأة وهذا لا يحسن له والجواب اما بان يجعل قوله وان لا امرأة أي وان كان محلا كالامرأة لكن بقوته التنبيه على ما اذا كان المستعمل امرأة أو بالغالة فيبدي بقوله استعمال ذكر لكن بقوته التنبيه على ما اذا كان لا امرأة أي هذا ما يتعلق بالاعراب (قوله ولو من غير استعمال) أي ولو من غير استعمال بالغعل ويحتمل ولو من غير قصد استعمال (قوله لانه ذر بعة الخ) هذا يقتضي منعه ولو للعاقبة وقوله ولو للتجمل يقتضي جوازه للعاقبة والحاصل ان الاقسام أربعة لقصد الاستعمال لقصد العاقبة لقصد التجمل لا لقصد شيء والغاية تقتضي (١٠٠) جوازه للعاقبة أولا لقصد شيء وما قبلها يقتضي عدمه وقال محشي انت وقع لعب

انه قال وحرم اقتناؤه لاستعمال أو لغير قصد أو لتجمل وجاز للعاقبة فلم ان أقسام اقتنائه أربعة ففصل في الاقتناء وفيه نظر اذ من منع الاقتناء منعه مطلقا ومن أجازة كذلك ما عدا اقتنائه للاستعمال فانه متفق عليه هذا ما يظهر من كلامهم ووقع عجب فان له هنا خطا أضربنا عنه صفحا وأما الاقتناء للكسر والفساد اسير فذلك جائز مطلقا وظاهره ان القولين فيما عدا قصد الاستعمال على حد سواء ففي المؤلف في جواز اقتنائه للتجمل قولان كلاهما مرجح ورأيت في كلام بعض الشيوخ ان ارجح المنع (قوله وكذا يحرم الاستئجار الخ) أي في صور التجرم وأما صور الجواز فلا بأس (قوله وانلفه)

(هـ) في شرحه وهل ولو كان الذهب أكثر أو بقيد بما اذا كان تابعا وفي احوال ما يفيد الثاني (ص) وانا نقد (ش) بالجر عطف على ذكر ولا يضر كون الاول من اضافة المصدر الى فاعله والثاني من اضافته للمفعول أو على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره أو بالرفع على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه أو بالنصب على محلي أي ومما يحرم أيضا استعمال اناه نقد وهو الذهب والفضة وانظر ما يتعلق بالاعراب المذكور في الشرح الكبير (ص) واقتناؤه وان لا امرأة (ش) أي ومما يحرم ادخار اناه الذهب أو الفضة ولو من غير استعمال لانه ذر بعة اليه ولو للتجمل وكذلك يحرم الاستئجار على صياغة الاناء من النقيدين ولا ضمان على من كسره وأنلفه اذ لم يتلف من العين شيئا على الاصح ويجوز على ما في المدونة بيعه الا ان عينها تلك اجماعا ولا فرق في حرمة كل من الاستعمال والاقتناء لانا المذكور بين الذكر والانثى ولذا قال وان لا امرأة واللام بمعنى من أي ولو كان كل من الاقتناء والاستعمال حاصل من امرأة (ص) وفي المغشي والمموه والمضرب وذى الخلقة وانا الجوهر قولان (ش) أي وفي حرمة استعمال واقتناء اناه النقد المغشي برصاص ونحوه نظر الى الباطن وباحته نظر الى الظاهر قولان وفي حرمة استعمال واقتناء اناه النحاس ونحوه المموه أي المظلي باحد النقيدين نظر الى الظاهر وباحته نظر الى الباطن قولان وفي حرمة استعمال واقتناء اناه النقود أو الفخار ونحوه المضرب المشعب كسره بخيوط ذهب أو فضة أو المجموع بصفحة من أحدهما وجوازه قولان وفي حرمة استعمال واقتناء ذى الخلقة بسكون اللام من ذهب أو فضة وانا الجوهر كالدر والياقوت ونحوهما والجواز قولان وفي كلام المؤلف نظر لانه أجل في القولين

بمعنى كسره فهو عطوف مرادف إلا أن عدم الضمان انما يظهر في صورة الامتناع ولذلك قل عجب فاذا اقتناه لعاقبة فلا يحرم وعليه فلا يحرم الاستئجار عليه ويلزم من كسره قيمة صياغته لا على ما قبله واذا تنازع ربه ومثله في اقتنائه للاستعمال أو لغيره فان لم تقم قرينة بشئ فالظاهر قبول قول ربه انتهى (قوله يجوز بيعها) أي لمن يكسرها أي أو يفدئ بها اسيرا (قوله لان عينها تلك اجماعا) كذا أطلق الباسجي وغيره وبجئت فيه المصنف بانه لا يلزم من ملك العين جواز البيع بالاتفاق وبجئت ابن دقيق العيد بان كمال لا يقابل الصنعة شيء من العوض فظاهر وان كان مع المقابلة فلا يسلم هذا الحكم للباسجي (قوله والمموه) ظاهره ولو اجتمع منه شيء بانعش على النادر ومذهب الشافعي انه يتفق على المنع فيما يجتمع منه شيء وهو الذي يؤخذ من كلام سنده ومن كلام صاحب الاكمال وهو ان ظاهر كذا في بعض الشراح (قوله وانا الجوهر الخ) الخلاف في ذلك مبنى على الخلاف في علة منع الذهب والفضة فن رأى ان العلة في ذلك لا أجل انصرف كما صرح به في المدونة منع في الجوهر من باب أولى ومن رأى ان المنع لأجل عين الذهب والفضة أجاز في الجوهر انتهى (قوله بخيوط ذهب أو فضة) كبيرة أو صغيرة في موضع الاستعمال أم لا الجأته لذلك حاجة أم لا قال في لزوم رجوع الكبيرة والصغيرة للعرف (قوله بسكون اللام) أي على اللغة الفصحى المشهورة وحكى الجوهرى وغيره فصح اللام أيضا وجهها حلق وحاتمات وعلى لغة الاسكان فجمعها حلق وحلق بكسر الحاء وفتحها انتهى ذكره البسدر (قوله ونحوهما) أي كالزهر والزربرجد

(قوله والحاصل) لا يخفى ما في بعضه من المخالفة للعلل الاول ويجاب بان الحل الاول ناظر للفظ المصنف وان كان الحال الخارج خلافة هذا غاية ما يجاب به عن المتأفة (ثم أقول) وفيه نظر بل القول الثاني في المضرب وذى الحلقة الجواز كما حل به أو لا وقد تبع في تلك العبارة عجم والحاصل ان القولين في كلاهما الجواز والمنع خلافا لعجم القائل بان القولين في المضرب وذى الحلقة المنع والكراهة قوله وكلاهما مرجح لم يعتمد شيئاً في ذلك لان شأن المجهول القلة بخلاف المغشى وكذا المبرج شيئاً يأتي بعد من الخلاف واستظهر الخطاب الاباحة في المجهول والمنع بعيد وان كان قد استظهره في الاكمال وذكر ان الاصح من القولين في المضرب وذى الحلقة المنع كما صرح به ابن الحاجب وابن الفاكهاني وغيرهما انتهى واختار ابن رشد في الاخير الجواز فاذن كان الاولى للشارح ان ينبه على ذلك لبيان الترجيح فيما عدا الاول (قوله وكان حقه التعبير بتردد) فيه نظر اذ لم يلتزم ذلك اذ غاية مراده بقوله وأشير بالتردد الخ انه اذا وقع تردد في كلامي فهو إشارة لتردد المتأخرين في النقل لانهم متى ترددوا في شيء وقصد ان يذكروه بشير له بالتردد اذ لم يلتزم هذا اقرره شيخنا رحمه الله قوله وجاز للمراة الملبوس مطلقاً أي سواء كان ذهباً أو فضة أو حريراً أو غيره ويدخل فيه مسانيد الحرير خلافاً لابن الحاجب كذا قال عجم ويدخل في قوله كسرير الفراش كاللبساط والخضير (قوله كففل الجيب الخ) مثل عبارة أنت فانه قال وكذا ما يجري مجرى اللباس من قفل الجيب أو زرثوب والمتبادر منه المغايرة بين القففل والزرأي فالمراد بالقففل (١٠١) المعروف والزرزوقفل بضم القاف جمع افقال

(قوله ولما انفك الشعور) قال ح والظاهر ان المراد منه ما يلطفن فيه شعورهن لا المشط انتهى (قوله لا يتوهم الخ) ظاهر العبارة انه ليس إشارة لخلاف بل انما هو لرفع التوهم فقط وليس كذلك قال الخطاب وأشار بالخلاف الا ان شأن بهرام في الوسط يحكي المقابل ولم يذكر هنا قسولا مقابلاً فعل عبارة الشارح أحسن من عبارة الخطاب فتدبر (قوله كسرير الخ) انقص الجنس المتحقق ولو في فرد فذلك جمع تارة وأفرد أخرى وقوله وأمرة جمع بينه وبين كسرير المفرد إشارة لما قلنا (قوله وأمرة) يرجع لقوله كسرير فلا داعي الى ذكره (قوله لا كسرير الخ) أي لان

والحاصل ان المغشى فيه قولان في الجواز والمنع والمعتد بالمنع وأما المجهول فالقولان فيه بالجواز والمنع وكلاهما مرجح وأما المضرب وذى الحلقة فالقولان فيهما بالمنع والكراهة وأما اناء الجوهر فالقولان فيه بالجواز والمنع لكن حقه أن يعبر في هذا الاخير بتردد لانه تردد للمتأخرين ولما فرغ من ذكر ما يحرم على الذكور وما يباح لهم وان شاركهم النساء في بعضه كما في استعمال الاواني واقتنائها شرع الا ان يذكروا ما يختص بالنساء فقال (ص) وجاز للمراة الملبوس مطلقاً (ش) والمعنى انه يجوز للمراة اتخاذ ما هو ملبوس لها أو ما يجري مجراه كقفل الجيب وزر الثوب ولما انفك الشعور من التقدين ومحلى بهما قل أو كثر وهو مراده بالاطلاق وانما بالغ على جواز اتخاذ النعل للنساء ومثله القفاب من التقدين بقوله ولولا لئلا يتوهم حرمة ذلك وانه ليس من الملبوس وامام ليس من جنس الملبوس كسرير ومكاحل وهي اياها مرة جمع سرير فلا يجوز للنساء اتخاذ من التقدين رايه أشار بقوله (لا كسرير) وجد عندى مانعه ولا يجوز اتخاذ السرير لرجال ولا النساء من ذهب أو فضة أو محلى باحدهما وكذا من حرير أو ما انفك كالطراريج والخد فيجوز باحسد التقدين للنساء لصدق لفظ الملبوس عليها ولما فرغ المؤلف من الكلام على المظاهر والنجس والمتنجس وكان منه ما يقبل التطهير في ازالة النجاسة عنه شرع في أحكام ازالته وما زال به وما يعنى عنه منها وما لا يعنى عنه وغير ذلك مما يتعلق بها فقال (فصل في ازالة النجاسة عن ثوب مصل) (ش) المراد بان ثوب كل ما هو محمول للمصلى من خف ومسيك وغير ذلك والمراد بالمصلى المراد بالصلاة والمعنى ان العلماء اختلفوا في حكم

السرير ولا يعد ملبوساً انما هو بمثابة الارض التي يجلس عليها (قوله وكذا من حرير) ظاهره ان السرير اذا كان من حرير يحرم على الرجال والنساء والظاهر ان الحرمة على الرجال فقط في تنبيه في يدخل في قوله لا كسرير فقل الصندوق والمروحة وما اتخذ في جدران وسقوف وأخشاب وأعشمة لغير قرآن وفي الخطاب خلافة قال مانعه قال البرزلي وظاهر الرواية عندنا انه يكره تزويق المساجد بالذهب لانه يشغل المصلى فان كانت بحيث لا تشغله فظاهره انه جائز ورأيت ذلك في جامع القسبران وقد مر عليه قرون لم نسمع فيه من ينكره وهو كذلك في جامع الزينة غير أن بعضه بين يدي الامام فقال شيخنا الامام ان الولاية هم الذين وضعوه وجدد في وقت امامته وسكت عنه لكونه والله اعلم مكرها انتهى والظاهر ان هذا هو المعقول عليه (فصل في ازالة النجاسة) قال الخطاب ينبغي اعداد ثوب للتغلا وللجماع ان قدر في معنى من أو من ظرفية العام في الخاص لان التطهير كما يصدق على ازالة النجاسة يصدق على رفع الحدث (قوله وما زال به) أي في قوله بطهور منفصل كذلك (قوله المراد بالصلاة) ارتكب المجاز أي المجاز المرسل أو المجاز بالحذف لا من الاول انه لو أخذ بظاهره لا يقتضي ان يحاط به بالازالة انما تكون اذا تلبس بالصلاة بالفعل وليس كذلك الثاني افادة ان من لا يريد هاله حكم آخر وهو ان أراد الظاهرة اطواف أو مس من معصية وكانت النجاسة في يده فازالتها فرض عين وان لم يرد ذلك فهل يجب ازالته أو به جزم الشيخ زروق وعليه فالتطهير احرام وقيل يستحب وعليه فالتطهير مكره وهو الراجح وهذا كله في غير الخرواها وهو فالتطهير به حرام اتفاقاً والنكارة في سياق الاثبات قد نعم وهو المراد هنا فالمراد كل مصل في تنبيه في تعمد صلاة النافلة بالنجاسة ممنوع

مانع من عقد هاولا تنفي لانهم تجب عليه فاشبه من اقتضاها محمد ناذ كره في ك \* (تنبيه) \* أراد بالمصلي ما يشبه الصبي والخطاب بالنسبة لوليه خطاب تكليف وبالنسبة له خطاب وضع اذ هو شرط فيخاطب به الصغير لاعتبار شروط الصلاة فيه كالبايع (قوله ملق على الارض) قال في ك وتقييد ناطرف العمامة بكونه ملق على الارض يؤخذ من الاغنياء اذ لو لم يكن كذلك لم يحسن الاغنياء لان الطرف المحمول له محل وفاق وهو معطوف على مقدر تقديره كان ذلك الثوب غير طرف عمامته بل ولو كان طرف عمامته تحرك بحركته أم لا (قوله أي ولو كان الثوب طرف الخ) أي ولو كان طرف الثوب طرف عمامته وليس المراد بالثوب الحقيقة المعروفة فاطلق ثوب وأراد به لازمه وهو المحمول كذا قيل أو نقول أطلق الخاص وأراد العام قال في ك فان قيل المؤلف متصور وحكم الازالة في ذهنه فما فائدة الاستفهام يقال باعتبار الواقف على التكالب أو مجرد شخص من نفسه وخاطبه انتهى (قوله ولكل بعد ذلك اسم خاص) نص الابن ان كان في الوسط فازاروان كان على المنكبين فهو رد اعوان كان على الرأس فهو خمار وعمامة (قوله كذا داخل الانف) فاذا دعي فيه فجح الرين حتى انقطع الدم لم يطره بذلك على الاصح (١٠٣) ولا بد من غسله واذا خرج من أنفه دم عاف أو غيره وجب عليه غسل أنفه

واذا أصاب أذنيه نجاسة وجب عليه غسل ماقا وعليه من صماخيه (قوله اذا حفظ ثوبه وفيه أي بالغسل أو صب الخ في آلة أدخلها فيه بحيث ان الخمر ابتداء انصب في الخلق (قوله فان تاب الخ) خلاصته ان المدار على امكان التقايؤ وعدمه فان لم يمكن صحت صلاته والا فلا تاب أم لا نذكر التوبة انما هو لا يكمل هذا المخلص مافي ك والحاصل ان وجوب التقايؤ لا جيل الصلاة لا ينافي انهم لم يصرحوا بوجوب التقايؤ على من شرب خرا (قوله ك صاحب السلس) أي فتصح صلاته ليجزه عن رفع عذره وقوله يعطى من الزكاة أي لقضاء الدين ولا بد من التوبة في هذا والقرض انه عسر عن قضاء دينه وقوله ولانه صار عاجزا هذه العلة حاصل قوله ك صاحب السلس فلا حاجة له (قوله ولانه صار عاجزا) لا يقال هو قد أدخله على نفسه لانه صار معذورا كمن أراق ركبته ونسوه فانه يتيم قال في ك وهل يطلب منه الاعادة في الوقت كعاجز من غير هذا الوجه أولا والاول هو مقتضى جعلها كنجاسة الظاهر وذكري ك ان كلام ابن عرفة يقتضي ان من شرب الخمر اقصه أو ظنه غير او قدر على تعاقبه فلم يفعل وصلى أن صلاته باطلة كمن لا بس النجاسة بظاهره غير معتمد ثم علم ما قبل دخول الصلاة وصلى بها متعمدا فان صلاته باطلة (قوله فالجواب الخ) حاصل ذلك اننا لانسلم ان الادخال علة للابطال لانه يلزم الخ (قوله واعتراض ابن الشاط عليه) أي في قوله انه لم يقف عليه \* (تنبيه) \* ظاهر ما تقدم ان الخلاف في الخمر يشرب شره بغيره أو قلته غير أو كره وانه لم يتقيا مع القدرة عليه وصلى به بطلت صلاته في هذه الثلاثة كمن لا بس النجاسة بظاهره غير معتمد ثم علم ما قبل دخوله في الصلاة وصلى بها متعمدا وقال الماصر لا تبطل صلاته في هذه الثلاثة وكذا في أصل الميتة ضرورة وفي عجم ميل للاول ووجهه ان الضرورة زالت فلا تعدى الصلاة (قوله موضع قيامه) يقتضي صحة صلاة المومي لسجوده بعمل به نجاسة ومن صلى يجنب من يشو به نجاسة فان جلس عليه ساقط بعض أعضائه أو سجد بطلت صلاته والا فلا يصدق قولنا والا فلا يسقط بعض ثوب فحس عليه بحيث لا يعد حاملا له لانه منسوب ومحمول للابسة

ازالة النجاسة غير المعقود عنها الصلاة عما ذكر من محمول المصلي وما بعده قليل واجبة مع الذكرو القدرة وقيل سنة ويأتي فائدة الخلاف (ص) ولو طرف عمامته (ش) يعني ان النجاسة يطلب ازالته عن ثوب المصلي وعن كل ما هو حامل له ولو كان طرف ذلك الثوب أو العمامة أو نحوه ملق على الارض لان المصلي يعد حاملا لذلك بالعرف بخلاف المحصر وبعبارة أخرى ولو كان الثوب طرف عمامته وفي كلام ابن العربي ان الثوب يطلق على ما يلبس في الوسط وعلى الرأس وعلى جميع البدن ولكل بعد ذلك اسم خاص (ص) وبدنه (ش) معطوف على ثوب يعني ان ازالة النجاسة مطلوبة عن بدن المصلي الظاهر وما هو في حكمه كذا داخل الانف والاذن والعين كمن دخل بعرادة خنزير في غسل داخل عينيه وغسل ماقدر عليه من صماخيه بخلاف طهارة الحدث الا صغر والا كبر فان داخل ما ذكر فيهما من الباطن وأما باطن الجسد غير ما ذكر مما قرره المعدة ولم يتدخل بل تولد فيها فلا حكم له الا بعد انقصاله وفيما أدخل فيها كمن شرب خرا أو نجسا رواية محمد بن عيسى شارب قليل الخمر لا يسكره صلاته أي مدة ما يرى بقائه في بطنه والالغاء للتونسي اذا حفظ ثوبه وفيه من النجاسة ونقايه على الاول ان أمكنه فان تاب ولم يمكنه التقايؤ صحته صلاته كصاحب السلس وكمن استدان لنفسه وتاب يعطى من الزكاة ولانه صار عاجزا والعاجز لا تبطل صلاته فان قيل أبطلناها لادخاله ذلك على نفسه لغير علة فالجواب انه يلزم من ذلك ان من وضع على ظاهر جسده مثلاً نجاسة ثم لم يقدر على ازالته ان تكون صلاته باطلة وليس كذلك وكلام ابن عرفة يقتضي ان الراجح رواية محمد وقال القرافي في الفروق انه المشهور واعتراض ابن الشاط عليه هو ردود (ص) ومكانه (ش) معطوف على ثوب يعني ان النجاسة يطلب ازالته عن مكان المصلي أيضا والمعتبر منه موضع قيامه وسجوده وجلسه وموضع كفيه ولا يضر ما كان أمامه أو على يمينه أو شماله أو بين

كصاحب السلس فلا حاجة له (قوله ولانه صار عاجزا) لا يقال هو قد أدخله على نفسه لانه صار معذورا كمن أراق ركبته ونسوه فانه يتيم قال في ك وهل يطلب منه الاعادة في الوقت كعاجز من غير هذا الوجه أولا والاول هو مقتضى جعلها كنجاسة الظاهر وذكري ك ان كلام ابن عرفة يقتضي ان من شرب الخمر اقصه أو ظنه غير او قدر على تعاقبه فلم يفعل وصلى أن صلاته باطلة كمن لا بس النجاسة بظاهره غير معتمد ثم علم ما قبل دخول الصلاة وصلى بها متعمدا فان صلاته باطلة (قوله فالجواب الخ) حاصل ذلك اننا لانسلم ان الادخال علة للابطال لانه يلزم الخ (قوله واعتراض ابن الشاط عليه) أي في قوله انه لم يقف عليه \* (تنبيه) \* ظاهر ما تقدم ان الخلاف في الخمر يشرب شره بغيره أو قلته غير أو كره وانه لم يتقيا مع القدرة عليه وصلى به بطلت صلاته في هذه الثلاثة كمن لا بس النجاسة بظاهره غير معتمد ثم علم ما قبل دخوله في الصلاة وصلى بها متعمدا وقال الماصر لا تبطل صلاته في هذه الثلاثة وكذا في أصل الميتة ضرورة وفي عجم ميل للاول ووجهه ان الضرورة زالت فلا تعدى الصلاة (قوله موضع قيامه) يقتضي صحة صلاة المومي لسجوده بعمل به نجاسة ومن صلى يجنب من يشو به نجاسة فان جلس عليه ساقط بعض أعضائه أو سجد بطلت صلاته والا فلا يصدق قولنا والا فلا يسقط بعض ثوب فحس عليه بحيث لا يعد حاملا له لانه منسوب ومحمول للابسة

(قوله وهذا غير ظاهر) لان الحصري ليس من افراد الثوب (قوله دون المعنى) وهو الثوبية وفيه أن المعنى هو الحكم وهو في المقام طلب الازالة لا الثوب التي هي الموضوع فيتعين تعلق الثوب بالمعطوف فلا يناسب ذلك الجواب (قوله قدرنا في طرف ملابس) لا تقدير أصلا بل اغيار تنكب الاستخدام بان يقال ولو كان الثوب لا بمعنى المحمول بل بمعنى الملابس فيتسلط اذن على المعطوف والمعنى هو طرف حصيره (قوله فلا يصح تحركت بحركته أم لا على المذهب) مقابله التفرقة بين حركتها بحركته فتصير ولا فلا (قوله وهو كذلك على المشهور الخ) مقابله انه اذا كانت في طرفه الآخر السهكى فانها تصير وينبئ على المعتمد المسئلة المشهورة بالهندورة وهي التي تكون النجاسة بأحد وجهيها دون الآخر فصلى على اظهره فعلى المعتمد الذي مشى عليه الشارح ان صلاته صحيحة (قوله والطرف الآخر) لا يخفى انه بالنسبة للسهك والطرف الآخر ما كان ملاصقا له وأما بالنسبة للطول فلا يأتي قوله والطرف الآخر الا اذا كان جالسا على طرف الطول فيكون مصدوق قوله والطرف الآخر بالنسبة اليه ما كان جالسا عليه وأما لو قدر انه جالس بين طرفي الطول بحيث يكون طول خلفه وطول امامه فلا يأتي هما والطرف الآخر وكذا يقال في العرض لا يأتي ما قاله الا لو قدر انه جالس على طرف من طرفي العرض فيكون مصدوق الطرف الآخر بالنسبة اليه ما كان جالسا عليه وأما لو قدر انه جالس في وسط المعرض بحيث يكتسفه طرف العرض فلا يقال فيه والطرف الآخر من كل جانب (قوله أو واجبة) المراد بالوجوب هنا ما يتوقف صحة العبادة عليه وهذا أحد اطلاقين للواجب فيشمل ازالة النجاسة عن ثوب مصلى الفضل وعن ثياب الصبي لما يثاب (١٠٣) على فعله ويعاقب على تركه قاله اللقاني وأقول

والاحسن فيشمل ثياب الصبي وذلك لان البالغ لو صلى النافلة بالنجاسة عامدا ياثم (قوله ان ذكر وقدر) أي بوجود مطلق يزيلها به أو ثوب أو مكان ينتقل اليه طاهرا ومفهومه عدم الوجوب ان لم يكن ذا كرا قدرا والحكم اسنية كاقول الاول فان قلت كيف يتصور التكليف بالسنية أو غيرها مع انسيان والعجز لرفع القلم عن الاول ولكونه مع الثاني من تكليف ما لا يطاق وأقرب ما يقال ان العبادة لما وقع فيها خلل من انامى والعاجز

ركبته أو قد اصابه ومحاذى صدره أو بطنه من ثقب أسفل فيه نجاسة وكثيرا ما يتفق ذلك بالمسجد الحرام من ريش الحمام فيجافي عنه بصدره ويسجد ويصير بين ركبته ووجهه (ص) لا طرف حصيره (ش) اما بالجر عطف على ثوب واما بالنصب عطف على طرف فان قيل على هذا الثاني يكون التقدير لان كان الثوب طرف حصيره وهذا غير ظاهر فالجواب ان لا اغماش ترك في اللفظ دون المعنى وبعبارة أخرى ان قرأناه بالجر لا اشكال وان قرأناه بالنصب قدرنا في طرف ملابس لا ثوب لان الحصري ليس بثوب أي ولو كان ملابس المصلى طرف عمامته لان كان ملابس المصلى طرف حصيره أي فلا يصح تحركت بحركته أو لا على المذهب وطرف حصيره يشمل طرفه الطويل والعرضي والسهكى وهو كذلك على المشهور والطرف الآخر أي جهة كان وقوله (سنة) خبر ازالته ذكره او قدره او لا وشهره ابن رشد وابن يونس وعبد الحق وحكي بعضهم الاتفاق عليه وقوله (أو واجبة) اذ ذكر وقدر (معطوف على الخبر والمراد وجوب شرط بدليل ما يأتي له من قوله شرط لصلاة طهارة حدث وحدث وقصد الذكروا القدرة في الوجوب لافي السنة اذ لا فائدة فيه لانه لا ينقطع عن مرتبة السنية مع العجز والنسيان وانظر غرة الخلاف والرد على الخطاب القائل بان الخلاف لفظي في شرحنا الكبير

لا يطلب تركه لعدم صحة التكليف به فينبغي أن يحذف الطلب فيه بالسنية ابتداء لينتدرك اصلاحها مادام في الوقت (قوله لانه لا ينقطع عن مرتبة السنية مع العجز والنسيان) لانه اذا قدر اوتدكر خطب على وجه السنية بخطاب جديد والاعادة تطلب منه مادام الوقت أي ويعيد أبدأ مع الذكروا القدرة واذا كان الامر كذلك في محل الخلاف وأجاب عنه الخطاب بان الخلاف في التعبير ونصه قلت والذي يظهر لي من نصوص أهل المذهب ان هذا الخلاف اغما هو خلاف في التعبير عن القول الراجح في ازالة النجاسة ولا ينبئ عليه اختلاف في المعنى تظهر فائدة وذلك ان المعتمد في المذهب أن من صلى بالنجاسة متعمدا عالما بحكمها أو جاهلا وهو قادر على ازالتها بعيد صلاته أبدأ ومن صلى بها ناسيا أو غير عالمها أو عاجزا عن ازالتها يعيد في الوقت على قول من قال انها سنة وقول من قال انها واجبة مع الذكروا القدرة يظهر ذلك بذكر كلام ابن رشد الذي نقل عنه المؤلف شهير القول بالسنية وذكر كلام من رافقه من الشيوخ على ترجيح القول بالسنية ثم ذكر ذلك فانظره وهذا الجواب مخالف لاصطلاح المؤلف لانه يشير بخلاف الى اختلاف في الشهير للاختلاف في التعبير وأجيب بان غرة الخلاف مأخوذة من كلام البساطي وذلك لان التأني على القول بالسنية للتلاعب والتهاون والاستخفاف بالسنة وعلى القول بالوجوب لترك الواجب قة ما راغيا لاهمية فيه (أقول) وقولهم للتلاعب الخ فيه شيء اذ التردد عمدا لا يستلزم التلاعب والتهاون والاستخفاف وقال عجم وقول الخطاب بان الخلاف لفظي فيه بحث لان الاعادة على القول بالوجوب واجبة وعلى القول بالسنية مستحبة كما يفيد كلام القاهن كذا في ك والذي في المواق انه قيد فيها لان ابن رشد المشهور بالسنية قيداهما أيضا في البيان المشهور من قول ابن القاسم عن مالك ان رفع النجاسة من الثياب والابدان سنة لا فريضة فمن صلى بثوبه

نجس عنده ناسيا أو جاهلا بانجاسة أو مضطرا إلى الصلاة أو عاديا بعد التركه  
السنة حامدا انتهى ومعنى الجهل الثاني الجهل بالملك وانتصر محشي ثلث لشارحنا واعترض على عب وعج فقال بعد كونه شرطاً في  
سنة تفرعهم على القول بالسنة لإعادة في الوقت مع الجهل والنسيان اذ لو كان شرطاً في سنة أيضاً لا يقتضي انه عند الجهل والنسيان  
ليس سنة ولا وجه حينئذ لا عادة وإطلاق القائلين بالسنة قال ابن رشد المشهور إلى آخر ما تقدم عنه ثم قال ومما قال الخطاب وعبد  
الباقي أي في كونه راجعاً لهما لا مستندله وقول عب لان ابن رشد المشهور للسنة قيد هاجمهما أيضاً كافي المواق فيه نظر اذ لم يقيد  
بهما كما علمت من كلامه وإنما فصل في الإعادة فقط انتهى كلامه (قوله وهو في الظهري) وإذا ذاق الوقت في أحدهما اختص  
الوقت بالآخرية ومثل الظهري الجمعة فتعاد للصفر أو رافعي القول بانها بدل من الظهري فتعاد الجمعة أن أمكن والأفهل تعاد ظهراً أو لاتعاد  
أصلاً ولان وأما على القول بانها فرض يومها فلا تعاد ظهراً قطعا وهل تعاد الجمعة أو لا والثاني هو ظاهر كلام المصنف في شرح المدونة  
(فان قلت) هل العبرة بإدراك الصلاة كلها (١٠٤) أو ركعة منها (قلت) يؤخذ من ابن عرفة الثاني (قوله ولان القياس) أي قلوم

(ص) والأعاد الظهري للصفر (ش) أي وان صلى بالنجاسة ولم يكن ذا كراهية اعتد  
الصلاة ما بان لم يعلم ما أصلا أو علم ونسيه أو صلى بها عاجزا عن إزالتها فانه بعد الصلاة  
في الوقت الضروي وهو في الظهري إلى الأصفر أو في العشاءين إلى الفجر وفي الصبح إلى  
طالع الشمس وربما يفهم من قول المؤلف للأصفر أن لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم أنه  
لا شيء عليه وقد صرح بذلك ابن فروخ في الدرر وإنما خص المؤلف الظهري بالذكر  
تبعاً للمدونة ولان القياس يقتضي أن يعاد إلى الغروب كما أن العشاءين يعادان إلى  
طالع الفجر وقرق ابن يونس بينهما أن الإعادة في الوقت انما هي على طريق الاستحباب  
فأشبهت التنفل فكذلك لا يتنفل إذا صغرت الشمس فكذلك لا يعيد فيه ما يعاد في الوقت  
وكما جاز التنفل في الليل كله جازت الإعادة فيه انتهى واعترض ذلك بأن الإعادة انما هي  
بنسبة الفرض لا النفل وبأن كراهة النافلة ليست خاصة بعباد الأصفر بل تكره النافلة من  
بعد صلاة العصر وبأنه يلزم أن لا يعاد الصبح بعد الأسفار وجزم بهذا القول ابن اسكندوف ولم  
أره لغيره وتقدم أن الصبح تعاد إلى طالع الشمس ويمكن أن يحجب بأنه لا شأن كراهة النافلة  
بعد الأصفر أشد منها قبله بليل جواز الصلاة على الحنابلة وسجود التلاوة قبله وكراهتهما  
بعده والإعادة في الوقت وان كانت بنسبة الفرض إلا أنها لما كانت على جهة الاستحباب أشبهت  
النافلة فنعت في الوقت الذي فيه الكراهة أشد ويفرق بين الظهري والصبح بأن جميع وقت  
الصبح قد قبل فيه أنه وقت مختار للصبح وأنه لا ضرر ورعى له وهو قول قوي في المذهب وقوله  
(خلاف) مبتدأ محذوف الخبر أي في ذلك خلاف في الشهر (ص) وسقوطها في صلاة مبطل  
(ش) يعني أن سقوط النجاسة على المصلي ولو ما موبطل بصلاته ولو نفل لا يرد ولو سقطت  
عنه النجاسة مكانها كافي لرواية وهذا على رواية ابن القاسم وهو المشهور وسواء أمكنه

يدكر ذلك لوهم العمل بما يقتضيه  
القياس (قوله وفي العشاءين  
للفجر) ولو صلى الوتر على ما ينبغي  
لان الإعادة للخلل لم يحصل فيهما  
وقد قالوا في المغرب انما تعاد على  
هذا فأنظر هل يعاد الوتر أم لا وقد  
قال بعض شيوخنا بعد لان الخلل  
النكاح في العشاء سري إليه ذكره  
الشيخ أحمد (قوله بنسبة الفرض)  
وكان القياس أن تكون الإعادة  
للفرض بل أبداً (قوله وبأن  
كراهة النفل ليست خاصة بالخ)  
أي فلو اعتبرت كراهة النفل لما  
أعيدت بعد العصر (قوله بعباد  
الأصفر) أي دخوله (قوله وبأنه  
يلزم أن لا تعاد الصبح بعد الأسفار)  
أي دخوله لانه لا نافلة تفعل بعد  
الأسفار أي بعد دخوله وما قبله  
قد فعل كالورد لنا ثم (قوله وجزم  
بهذا) أي بعدم الإعادة (قوله

النكاح) في محط بعض شيوخنا فجهة على التكاف (قوله وتقدم) تعديل لبطلان الثاني وان تقدير يلزم ان  
لا تعاد الصبح بعد الأسفار وهذا يلزم باطل لانه تعاد بعد الأسفار (قوله بأنه لا شأن الخ) جواب عن الاعتراض الثاني (ثم أقول)  
مسلم ما قاله من أن الكراهة بعد الأصفر أشد لأنه قال فاشبهت النفل أي المؤكد كالصلاة على الحنابلة وسجدة التلاوة (قوله  
يدل الخ) أي والأدلة من قبيل سجدة التلاوة وصلاة الحنابلة في التأكد قد فعل بعد العصر إلى الأصفر (قوله أشبهت النافلة)  
أي المؤكدة (قوله بأن جميع وقت الصبح قد قبل الخ) (أقول) ان الورد لا يفعل بعد الأسفار أي سكن حق كون وقت الصبح مستهرا  
إلى طالع الشمس ان الورد كان يفعل إلى الطلوع كالأعادة إلا أن يفرق قوة الفرض (قوله ولو سقطت عنه النجاسة مكانها) قال  
(٣) واستشكل هذا اعتماداً على سقطت من مكان على يد المصلي وسقطت من حينها كما وقعت على كتفه ولم تثبت على ذلك المحل فان  
المصلي حينئذ غير متعمد للصلاة بالنجاسة بل هو مغلوب فهو كالعاجز عن الإزالة وأجاب بعض شيوخنا بان هذا الفرع مبني على  
اشتراط الطهارة مطلقاً ونقله عن مشايخه انتهى وبحت فيه بأن الشافعية يقولون بوجوب الطهارة من النجاسة من غير شرط الذكر  
والقدرة وقد رواه عنهم بطلان الصلاة بسقوطها على الوجه المذكور انتهى (قوله وهو المشهور) هذه العبارة عبارة الخطاب بالحرف  
٣ قول المحشي قال الخ هكذا في النسخ ولا يدكر القائل في غير



أى ومقابل المشهور أنها لا تبطل الا اذا استقرت وعلى ذلك مشى عب تبحر العج فقال ان المسئلة مفيدة بقيد أن تستقر عليه أو يتعلق به شئ منها وأن لا تكون مما يعنى عنها وأن يجرد لقطع ما يربطها به أو ثوبا آخر يلبسه وأن ينسج الوقت اختياريا أو ضروريا أن يبقى ما يسع بعد ازالتها ركعة فأكثر كفى الذخيرة والاعتمادى ثم اذا تمادى فى الاختيارى فهل يعيدها بعد منزلة ذكرها بعد الصلاة أم لا وإذا قلنا بالعادة فالظاهر ان لا يصفرار والعشا أن للفجر والصبح للطلوع الخامس أن لا يكون ما فيه النجاسة ملبوسا أو محجولا لنفسه والالم تبطل (قوله كذا كرها فيها) ومثل ذكرها فيها عليه بما فيها وان لم يعلمه قبل فلو قال كعلمه بما فيها الشمل المسئلةين وظاهر قوله كذا كرها فيها سواء نسبها بعد الذكرا أم لا إذ مجرد الذكرا تبطل على الأصح (قوله فلا يجوز استخلافه) أى بل الصلاة باطله على الكل (قوله لانه صلى بالنجاسة) فيه أنه لم يصل بالنجاسة عامدا الا أن يقال علم ما مومه كعلمه (قوله بل الجارى على المذهب انه المختار) أى لقولهم فى الرفاع اذا لم يرج انقطاع الدم قبل خروج المختار صلى على حالته ويكون عاجزا فإذا كان يتدبها بالنجاسة اذا خاف خروج الوقت فأولى أن يتمادى فيها ذلك هذا ما ذكره فى شرحه الكبير (١٠٥) والاحسن أن يراد ما هو فيه اختياريا أو غيره

نزعها أولم يمكنه وسواء نزعها أم لا (ص) كذا كرها فيها (ش) يعنى انه اذا ذكر نجاسة غير معفو عنها فى الصلاة ولو نفلها فانه تبطل ولو ما مومسا أو أمكنه نزعها ونزعها أولا ويستخلف الامام فان رآها بعض مأموميه فان كان قريبا منه أراه اياها وان بعد منه كله وتمادى على صلته ويستخلف الامام ولو هذا الذى رآها الا أن يكون رآها قبل ذلك ولم يخبره الا بعد ما صلى بعض صلته فلا يجوز استخلافه لانه صلى بالنجاسة عامدا او البطلان فى كلام المؤلف مقيس بسبعة الوقت وهو أن يبقى منه ما يسع بعد ازالتها ركعة فأكثر فله فى الذخيرة قال بعض ولا شأن المراد بالوقت هنا الضرورى وفيه نظير بل الجارى على المذهب انه المختار وانظر وجهه فى شرحنا الكبير (ص) لا قبلها (ش) يعنى ان من رأى النجاسة قبل الدخول فى الصلاة ونسى عند الدخول فيها حتى فرغ فلا أثر له ويعيد فى الوقت (ص) أو كانت أسفل نعل نخلها (ش) يعنى ان النجاسة اذا كانت تحت النعل وليست متعلقة به فعلم بذلك خلخ النعل وصلى فان صلته صحيحة ولما كانت النعل شديدة الالتصاق بالرجل طلب خلخها فلم تكن كالخصير وانظر هل الخلع لابد أن يكون فورا وهو الذى يهـم من الايمان بالفا وما انظر لولم يخلعها من فرضه الصلاة ايماء هل تصح صلته لانه لم يفعل فعلا بعد حامله فهو كظهر حصير فيه نجاسة أولا تصح لانه حامل للنجاسة بتقدير أن لو سجد بالفعل كوجوب حصر عمامته وانظر هل يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا للنجاسة فى أسفل نعله كإعطيه قول انت أو كانت النجاسة أسفل نعل فنسبها ثم ذكرها فاعلمها أو لا مفهوم لنسبها تأمله (ص) وعسى عما يعسر (ش) لما فرغ من ذكر النجاسة المغاظة شرع فى ذكر المخففة المعفو عنها فذكر انه يعنى عما يعسر

نفيه كذا م ابن مرزوق يشيد أن الراجح عدم البطلان فى كل من السقوط والذكر (قوله ونسى عند الدخول فيها) وظاهره ولو تكرر منه الذكر والنسيان كمن ذكر نجاسة فى الصلاة فقطعها وذهب ليغسلها فنسى وصلى بها ثانية وهو أحد قولين ذكرهما سندواستظهره الخطاب كمن صلى بها ناسيا ابتداء وأما لو ذكر فيها فهم بالقطع ثم نسى فتمادى لبطلان وقيل لا تبطل وهو قول ابن القاسم وهو المعتمد وفى عب ترجيح الاول ولا كمن الظاهر الثانى اعذره وهو المناسب ليسر الدين (قوله فورا) أقول وهو مقتضى قوله لما كانت شديدة الالتصاق الخ

(١٤ - خرشى اول) (قوله هل تصح الخ) مقتضى التعليل عدم العصة (قوله بتقدير أن لو سجد) لا يناسب هذا بعد أن علمت أن النجاسة لم تكن متعلقة بالرجل (قوله كوجوب حصر عمامته) نشبه بما يفهم من قوله أولا تصح وكأنه قال فيجب عليه خلخها كما يجب حصر عمامته (قوله هل يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا الخ) أقول مقتضى العلة أنه يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا بما علم أن هذا الخلق تبع فيه الشيخ أحمد الزرقانى وهو غير مرضى عندهم وحله أيضا ابن قاسم بقوله ان النجاسة اذا كانت أسفل النعل خلخ النعل قبل الصلاة ووقف عليها وصلى فان صلته صحيحة لانها حينئذ كالنجاسة التى بباطن الحصير قال ولا يصح حمله على ما اذا اطلع على ذلك فى أثناء الصلاة فخلخها لانه لا يصح على المشهور لبطلانها بمجرد الذكرا اذا النعل كالثوب به ليس بجواز للمرأة ولو كان محلى كما تقدم وهذا الخلق أيضا ضعيف والصحح الذى يفيد النقل انها كانت متعلقة بالنعل ثم خلخ النعل مالم يحمل النعل برجله فتبطل لانه حامل للنجاسة فأفاد محشى نت انه لا فرق بين كونه ناسيا أم لا خلافا لتت المقيد بالنسيان ومفاده أنه لا يشترط فورىة الخلع فان من فرضه الصلاة ايماء تصح صلته وان لم يخلعها من حيث كونه لم يفعل فعلا بعد حامله واختلاف فيما اذا سركها ولم يحملها فحكم ابن قدامح بالبطلان وغيره بالعصه وهو المعتقد قال ابن ناجي فى الفرق بين النعل بنزعها فلا تبطل صلته والثوب تبطل ولو طرحه أن الثوب حامل له والنعل واقف عليه والنجاسة فى أسفله فهو كالو بسط على النجاسة حائلا كنبضاتها تسمى المراد منه وقوله فهو كالو بسط تنظير فى الجملة نفيه (ش) قال عجب وهذا واضح حيث كان عدم خلخها يوجب حمالها فى الصلاة فان لم يوجبه كمن صلى على

جنازة أو أعياناً فإما فإنه لا يجب عليه نزعها فإبست كسلة الباس والالبطلت صلاته ان دخل الصلاة وهو عالم بها ودخل غير عالم لان وجوب خلعها فرع نذرها انتهى (قوله بعد حصول سببه) وهو الملازمة أساسه عن المشقة (قوله كالأحداث) تعميل لما يعنى عنه بعد حصول سببه لا يخفى ان الأحداث إنما يعنى عنهما مع المشقة فاذن لا حاجة لقوله بعد حصول سببه وقوله رخص هذا النكلى الذى هو قوله عما يعسر (قوله كحدث مستكبح) تسميته حدثاً مع كونه مستكبحاً مجازاً إذ حقيقة الخارج المعتاد في الصحة وعلى ما ذكر في توضيحه عن بعضهم أن بول صاحب السلس حدث وسقوط الموضوع عنه للمشقة فهو حقيقة انتهى (قوله وهذا أسهل من ذلك) والحاصل انه اذا لازم كل يوم مرة فأكثر فلا يجب ولا يسن زواله وغسله وأما نقض الموضوع فيه تفصيل سبباً وهو ان لازم أكثر الزمان أو نصفه وتولى كله لا نقض ولا غسل (قوله ان كثر الرد) المراد بالكثرة أربع مرات فأكثر شيخنا الصغير (قوله وجع بالمقعدة وتورمها) فيه مسامحة لانه ليس نفس الوجع الذى هو الألم ولا التورم ولا الخروج بل هو نفس العرق (قوله هناك) أى الكائنة هناك أى في المقعدة (قوله وهو خروج) في التعبير (١٠٦) بخروج مسامحة بل هو نفس العرق (قوله بالنون) أى فى باسور أى بحيث يؤتى بالنون بدل الباء (قوله انفتاح عروقها) الظاهر ان هذا فيه مسامحة وان المراد العروق المنغصة أى عروق المقعدة كما صرح به الخطاب ثم اسلم ان كلامهم يفيد ان انفتاح العروق وجريان المادة يعنى عنه مطلقاً كما ترد من لم يشك فلا يصح ان يريده المصنف بقوله ان كثر الرد \* (تنبيه) \* يعلم بالتأويل المذكور ان الناسور والباسور شئ واحد وهو العروق الكائنة هناك (قوله أوجسد) فيه إشارة الى أن قول المصنف أو ثوب فرض مسألة ففى ك ومثل الثوب البدن والمكان (قوله كثر الرد أم لا) ولا بد ان يلزم كل يوم مرة أراً أكثر فإذنى ليس

الانفكاك عنه بعد حصول سببه كالأحداث ونم يقل أحداثاً سبباً لانه مقصور على حصول جمع من الأحداث والمراد بالحدث الجنس لانه سائرهما ثم وضع هذا النكلى مجزئاً بقوله (كحدث مستكبح) والمعنى ان الشخص المستكبح يحدث من الأحداث كبول ونحوه يعنى عما أصابه منه ويباح له دخول المسجد مالم يحس تلطئه فيخرج والظاهر ان ضابط المستكبح ما قصره في باب السهو وهو ان ياتيه في كل يوم مرة أو أكثر لا ما يجب منه الوضوء على تفصيله الا فى ذلك من باب الأحداث واذن باب الأخبار وهذا أسهل من ذلك بأمر وقوله وعنى الخ في قوة الاستثناء من قوله عن ثوب مصل وبذنه لا ما يعنى عنه وبناه للمفعول للعلم بقاؤه وهو الشارع والعفو عدم المؤاخذه وقوله مستكبح بكسر الكاف لان الحدث هو انقاهر للشخص والغاب عاينه لا بانفتح لان الشخص ليس قاهر للحدث الا أن يقرأ بالانفاضة أى كحدث شخص مستكبح (ع) و بلل باسور في بدان كثر الرد أو ثوب (ش) أى وعنى عن نجاسة بلل باسور بالمرحضة أى جمع بالمقعدة وتورمها من داخل وخروج التاليل هناك وأما التاليل جمع لؤلؤل فبهم التاليل الثلاثة ثم همزة ساكنة وقد تحذف وهو خروج راس عروق بالنون عرى انفتاح عروقها وجريان مادتها ولعفو عن مصيب ما ذكر في بدان كثر الرد وفى ثوب أوجسد كثر الرد أم لا فقول بعض ثوب معطوف على يد مشارك له فى شرطه فيه نظراً وسواء اضطرر له أو لا خلافاً لبعضه. وصرح بما على الكثرة لتأويلهم رجوعه للبلل المصيب اذا العبرة بكثرة الاصابة لا بكثرة المصيب ان قد يصيب كثيراً في مرة أو مرتين ولا ضرورة في إزالة عفواً والباسور فرض مسألة أى وعنى عن بلل باسور أو دمل أو نحوه ومثل الثوب البدن والمكان والثوب الذى يرد به كأيدي النى يرد بها (ص) وثوب مرضعة

بالنون بدل الباء (قوله انفتاح عروقها) الظاهر ان هذا فيه مسامحة وان المراد العروق المنغصة أى عروق المقعدة كما صرح به الخطاب ثم اسلم ان كلامهم يفيد ان انفتاح العروق وجريان المادة يعنى عنه مطلقاً كما ترد من لم يشك فلا يصح ان يريده المصنف بقوله ان كثر الرد \* (تنبيه) \* يعلم بالتأويل المذكور ان الناسور والباسور شئ واحد وهو العروق الكائنة هناك (قوله أوجسد) فيه إشارة الى أن قول المصنف أو ثوب فرض مسألة ففى ك ومثل الثوب البدن والمكان (قوله كثر الرد أم لا) ولا بد ان يلزم كل يوم مرة أراً أكثر فإذنى ليس

فيجهد

بشرط انما هو الكثرة المتقدمة فقرر شيخنا رحمه الله تعالى وهو قيد معتبر كما يفيد ابن مرزوق وما يأتى عند قوله وأترد مل لم يشك حيث قيد بانصال السبلان أو عدم الانضباط أو الملازمة كل يوم ولو مرة على ما حل به بعض الشراح عند قوله وأترد مل لم يشك (قوله والباسور فرض مسألة) لا يخفى ان الدمل وفحوه ليس مشروطاً فيه الشرط المشار له بقوله ان كثر الرد بل لا يعقل فيه ذلك فتدبر (قوله والثوب الذى يرد به) المراد بالثوب الخرقه فقرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى ثم اذا علمت ما ذكرناه عن شيخنا فلم أره في شراح مما أبدينا ولكن شيخنا رحمه الله تعالى ثقة فلا يمكن ان يفسره بذلك الاتوقى بنقل من سمع مشايخه أو نقل اطلع عليه فلا بقوله من رأيه وفى شرح شب وعب أن المراد بالكثرة فى قول المصنف ان كثر الرد بأن يلزم كل يوم ولو مرة وفى ك والكثرة ما يحصل بها المشقة انتهى ومن المعلوم ان المشقة بالملازمة كل يوم والحاصل انه يعنى عما أصاب البدن كثر الرد بأن يلزم كل يوم مرة وقوله أو ثوب أى أوجسد أى بأن يلزم كل يوم ولو مرة قطه ان الملازمة كل يوم ولو مرة سواء في اليد أو الثوب وبعبارة ابن عابد السلام قيد الكثرة راجع لاصابة البطل لا بد بخلاف ما يصيب الثوب فهو ومثل ما يصيب من الدمل انتهى وقد علمت أن بعض الشراح قيد أترد مل بما اذا كان يشق بأن لم ينضبط أو لازم كل يوم (أقول) واذا كان الحال ما ذكر فلا يظهر تخصيص الشرط بالبدن من حيث الاتحاد بالملازمة كل يوم فى كل على ما قاله شب وعب والاولى ما قاله شيخنا من أن الكثرة أربع مرات

(قوله وكفاف) نازح الكنيف (قوله ان اضطرت) راجع لغير الام وأما الام فلا يشترط بالنسبة لها شيء (قوله ان اضطرت) المراد ان احتاجت لانه لا يشترط الاضطراب بل المداد والحاجة (قوله حال كونها) أيضا تجتهد أي في درء البول كما قال الشارح أي بأن تجعل للصغير خرقا تمنع من وصول بوله اليها أو تمنع عنها حال البول أو تجعل له مكانا يخصه مثلا ثم وأشار الشارح الى أن قوله تجتهد محال ولذا قال في لزوم وأعرضوا تجتهد الامن من مضرة وقالوا تجتهد المحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو يجوز أنه كإهنا وفيه نظر لان معنى كونه يجوز أنه أن يصح حذفه ويستغنى عنه بالمضاف اليه فيكون اتبع ملة ابراهيم حنيفة وعندى لواء عرب صفة سلم من هذا التكلف ومن ابراهيمي المحال من النكرة أشار لذلك المشهور في شرحه (قوله في درء البول) عبارات أهل المذهب تفيد أن هذا في البول وصح ابن الامام بعدم العفو عن الغائط قال ولم أر من تعرض له من أصحابنا (١٠٧) انتهى لكن عبارة غيره لان ثوب المريض لا يخلو

من أصابه بول أو غيره (قوله لا اتصال سبب عذرهم) الاضافة للبيان (قوله دون درهم) أي ولو كان مختلطاً بما عجز عنه كان دون الدرهم فلو كان دون الدرهم مختلطاً بالماء فصارت أكثر من درهم فلا يعني عنه ومعنى دون درهم أي دون مساحة درهم يعني ولا عبرة بالكمية فقد يكون دونه في المساحة وهو قدره أو أكثر في الكمية كنقطة شحينة قاله بعض الشراح (قوله مطلقاً) مصدر منصوب على المفعولية المطلقة لا على الحال لان دم نكرة ومحییء الحال من النكرة من غير مسوغ ضعيف أي أطلق مطلقاً أي أطلق الحكم فيه إطلاقاً دون تقييد ودون منصوب صفة لموصوف محذوف أي عني عن نجس دون درهم (قوله اذا الاثر معفو عنه) الراجح ان الاثر والعين سواء كما نص عليه ابن حزم (قوله من الجسد الخ) الاولى أن يقول من جسده أو خارجه اذا الدم لا يكون الامن الجسد (قوله في ثوبه

تجتهد (ش) هو معطوف على المجرور أي وعني أيضا عن ثوب أو جسد جزار أو كفاف يجتهد وهو صفة ولها أو غيرها ان اضطرت أو لم يقبل غيرها حال كونها أيضا تجتهد في درء البول عنها فاذا تحفظت وأصابها من بوله شيء استحب لها غسله ان تقا حش ولا يجب فالعفو في عدم طلب النقص منها مع الشك في الإصابة وفي عدم وجوب الغسل مع التحق كإعليه المحققون (ص) ونسب لها ثوب للصلاة (ش) أي ونسب للمرضع ومن ألقى بها ثوب للصلاة من غير وجوب ولم يقولوا ذلك في صاحب السلس والدمل وشبههما لا اتصال سبب عذرهم فلا يمكنهم التصون من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في تجديد ثوب بخلافها ولم يوجبوا استعداد الثوب لانه أمر يتكرر فأشبهه حالها حال المستنكح ونقطة أمر إزالة النجاسة (ص) ودون درهم من دم مطلقاً (ش) أي وعني عن دون الدرهم من عين الدم اذا لا أثر معفو عنه ولو فوق الدرهم وسواء كان دم حبس أو نفاس أو ميتة أو خنزير من الجسد أو خارجه في ثوبه أو ثوب غيره أو بدنه في الصلاة أو خارجه أو محل العفو المذکور بالنسبة للصلاة كما هو سياق الكلام لا بالنسبة للطعام فان مادون الدرهم من الدم اذا وقع في طعام نجسه كالتقديم ومفهومة ان ما كان قدر درهم لا يعني عنه وهو كذلك وعدم العفو في الدرهم مقيّد بما سبق من قوله وأثر دمل الخ (ص) وقبح وصدید (ش) أي وعني بمادون درهم من قيح وصدید أو ما مخرج من نطف الجسد من نار أو حر فلا شئ في نجاسته كالتقديم التنبيه عليه لكنه كثر الدمل يعني عن كثيره وقليله اذا لم ينزل وتخصيصه الثلاثة بالذکر مشعر بعدم العفو عن قلبه غيرهما من بول أو غائط أو مني أو مذی وهو المشهور المعروف لا ما نقل عن مالك من اغتفر مثل رؤس الاربع من البول نعم ألقى بعضهم بالمعوضات ما يغلب على الظن من بول الطرقات اذا لم يقبض فلا يجب غسله من ثوب أو جسد أو خف مثل أن تزل الرجل من النعل وهي مبالغة فيصيرها يغلب على الظن مخالطة البول له اذا لا يمكن التبرؤ منه ولان غبار الطريق الاصل فيه الطهارة وانما اخفص العفو بالدم وماءه لان الانسان لا يخلو عنه فالاحتراز عن يسرها عسر دون سائر النجاسات (ص) وبول فرس لغاز بارض عرب (ش) أي وعني عن بول فرس قليلاً كالبول أو كثيراً أصاب ثوبه أو بدنه ولا مفعول لهذه القيود الا بول بل حيث كان السفر بما حيا اضطرا الى ذلك انظر شرحنا الكبير

أو ثوب غيره) ولولم يحتج له وقال ابن العربي أو ثوب غيره ان احتاج له وارتضى شيخنا الصغير الاول وذلك لان الشأن الاحتياج له (قوله ومحل العفو المذکور بالنسبة للصلاة) أي وله دخول المسجد والمكث فيه لا بالنسبة للطعام لانه نجسه كما سبق (قوله وهو كذلك) المعتمد أنه يعني عن الدرهم (قوله وقبح وصدید) نص عليهم وان كان أصلهما دما لانهما أقل فرسهما يوههم عدم العفو فيهما (قوله أصاب ثوبه الخ) قال في لزوم يصيب الثوب الذي عليه لا ثوباً يست عليه (قوله الاول الخ) الاحسن ان يقول ولا مفعول لهذه القيود الا بول حيث كانت الملازمة مباحة يحتاج اليها أو اردب الاضطراب الاحتياج بل لا مفهوم لبول والحاصل انه لا مفهوم لبول ولا نسبة رفضه عن كونه مباحاً ولا بل كل من يلبس الدواب لحاجته يعني عما أصابه من فضله أو بديل له ما ذكر في القصاب والكفاف لكن بشرط الاجتهاد الا أن من وجدت فيه القيود المذكورة في كلام المصنف لا يعتبر فيه الاجتهاد والاحسن ان يبقى كلام المصنف على ظاهره ويقول ولا يعتبر الاجتهاد عند وجود هذه الشروط واذا فقدت في شرط الاجتهاد حيث كانت الملازمة للدواب محتاجاً اليها

(قوله وأثر ذباب) أي عني عن أثر رجله وفيه وأما أن وقع بجملة في نحو بول فانه لا يعني عما أصاب منه حيث زاد على أثر رجله وفيه وهذا واضح في الذباب الصغير وأما الذباب الكبير فوقعه على الأذى نادر كالنمل كذا قاله عجم (قوله وغسل) المراد الغسل المصغر انتهى لا يمكن التحفظ منه بخلاف كبيرة فوافقت عبارة عجم (قوله أو بول الخ) فيه إشارة إلى أنه لا مفهوم لعذرة وكان المصنف إنما نص على المتوهم لانه إذا عني عن العذرة مع إمكان ظهور ما أصاب منها فغيرها مما لا يظهر أثره كالبول أو مما نجاسته مخففة كالدم والقبح أوى \* (تمه) \* إذا تحقق وصول أثر نجاسة بثوب أو بدن وشك هل ذلك من ذباب أو من نحو نبات وردان فالظاهر عدم العفو كمان الظاهر عدمه أيضا في الشك فيما أصاب من الذباب الصغير هل من نفسه أو أرجله أو من وقوعه بجملة في القدر احتياطا وسيم الذباب في الجناح لا يسر لانه يتقي به ودواء ذلك في الأيمن فليغمسه في الأناكلة كافي الحديث (قوله مسح) هذا إذا كان الأثر أكثر من درهم والاولا لا يعتبر في العفو المسح ثم محل العفو مع المسح وجوبا والأعاد في الوقت مطلقا أو يقال كن ترك الغسل (قوله لا الشرطان) أي فقط شيئا ووجدت ما يدل عليه (قوله والأعاد في الوقت) أي الضروري كافي له والاحسن الاختياري في العصر والاختياري وبعض الضروري في الظهور والاختياري (١٠٨) والضروري في العشاء والفجر (قوله ليسارة الدم) أي سهولة أمر الدم أي

لانه يعني عن قلبه (قوله كذا أو بول) يكاف في نسخته وهو بمعنى اللام متعلق بالتعديل أي أن ما قالوه من أنه بعيد أبدا لا يقيده سهولة الدم إذا لو كان سهلا ما أوجبوا فيه الاعادة حين صلى قبل غسل ماعني عنه وكما يرد على التعديل يرد على نفس القول الثاني الخاكم بالاعادة في الوقت مع العمد (قوله وظاهره ولودما) أعلم أن الدم الخارج من قبل الذكر أو من دبره أو من دبر الأنثى أو من قبلها حيث لم يكن حيضا ولا نفاسا فانه بمنزلة أثر الدم إذا لم ينل في عني عنه وهل يعني عنه ولو خرج معه شيء من الحدث وهو الظاهر أو أعيا يعني عنه إذا استنكحه حينئذ نظر للحدث كذا قال في عجم فاذن قوله ولودما غنا يأتي في دم الاستحاضة (ثم أقول) قد علمت أن قوله أثر دم لم ينل

(ص) وأثر ذباب من عذرة (ش) يعني أن الذباب ونحوه مما لا يمكن التحفظ منه كبعوض وغسل لا نبات وردان ونحوه إذا جلس على عذرة أو بول أو نحوهما ثم جلس على ثوب أو جسد فانه يعني عنه للمشفقة ولا حاجة إلى تقييده بموضع يكثر فيه الذباب لأن المعلوم عليه قوله وعني عما يسر والعفو خاص بالصلاة وأما الطعام فلا ويجري على قوله المتقدم وينجس كثير طعام مائع إلى آخره (ص) وموضع حجامه مسح فإذا برئ غسل (ش) أي وعني عن أثر دم موضع حجامه أو قصادة أو قطع عرق حال كون الموضع مسح عنه الدم لمسا يتضرر به المحتجم من وصول الماء إلى ذلك المحل إلا أنه يوجب رخصة في تأخير الغسل لافي سقوطه مطلقا فلهذا قال فإذا برئ غسل أي وجوبا مع الذكر والقدرة أو سنة على الخلاف السابق والمراد بموضع الحجامه ما بين الشرطان لا الشرطان (ص) والأعاد في الوقت وأول بالنسيان بالاطلاق (ش) أي والابتن صلى ولم يغسل أعاد الصلاة في الوقت واختلف الشيوخ في تأويل المدونة فتأولها أبو محمد وابن يونس بالنسيان وأن العامد بعيد أبدا وتأولها أبو عمران بالاطلاق ناسيا أو عامدا ليسارة الدم ومراعاة لمن لا يأمره بغسله واستشكت الاعادة بما تقدم من أن أثر الدم يعني عنه ولوزاد عن درهم مع أن الباقي هنا بعد المسح اغناها الأثر الآن يقال إن هذا مبني على ما صدر به ابن مزيق من أن الأثر والعين سواء ويرد على التعديل يسارة الدم كتأويل أبي عمران بالاطلاق ما قالوه في صاحب السلس أنه بعيد أبدا إذا صلى بعد زوال عذره قبل غسل ماعني عنه لاجل مظاهره ولودما تأمل (ص) وكطين مطر (ش) أي وعني عن طين مطر ومائه وماء وش والكاف داخله على المضاف إليه في الحقيقة كما هو عادة المؤلف حيث أدخلها على المضاف أي وعني عما ذكر يصيب الرجل أو الثوب أو الخلف أو نحو ذلك لمشقة الاحتراز وهو في الغالب لا يخول من النجاسة إلا أن المشقة منعت من وجوب غسله ولا فرق بين أول المطر وغيره ولا بين ما أصاب حين نزول المطر وبعد انقطاعه مادام طينا طريا في الطريق أو ثيابا ولو بعد أيام من نزوله خلافا

يفيد بما إذا لازم كل يوم ولو مرة فلا وجه لقول عجم أو غنا يعني عنه الخ (وأقول) أيضا ولا يرد ذلك كله لأن كلامنا في الأثر لمن وما ذكره من أنه لا يعني عنه ولودما في غير الأثر والله أعلم بالصواب (قوله فالكاف داخله على المضاف إليه) لا يخفى أن المفهوم من هذا التقرير لا يظهر الألقا أي وعني عن طين المطر وطين الرش ولم يقل ذلك بل قوله ومائه يفيد دخولها على المضاف وأما ماء الرش فلا يدخل إلا باعتبار إدخال الكاف على المضاف يفيد إضافته إلى المطر أي مثل الطين يفيد إضافته إلى المطر ماء الرش وخلاصته أنه باعتبار دخولها على خصوص المضاف وحده يدخل ماء المطر وباعتبار دخولها على خصوص المضاف إليه وحده يدخل طين الرش وباعتبار دخولها على المضاف مقيدا بالإضافة دخل ماء الرش (قوله وغيره) أي آخر المطر لا يخفى أن هذا غير قوله وبعد انقطاعه فإن الإصابة بعد الانقطاع بخلاف الأولى فإن الإصابة في آخر النزول فخصت المغيرة في انشق الثاني منه بما (قوله أو الثياب) معطوف على الطريق لا يخفى إذا جفت الطرقات يجب غسل ما بالبدن من الطين وظاهر الشارح أنه لو جفت من الثياب يجب الغسل وإن العفو

مادام طرياني الشبابة والظاهر أن المصدر على كونه طرياني الطرقات فاذن لو يس من الثوب وهو طري في الطرقات فالظاهر العفو  
(قوله وكذا ان جف الخ) اعلم أن هذه الصور الثلاث العفو فيها ادعاء جف الطين في الطرق أولا والتقييد بعدم الجفاف انما هو  
فيها اذا ظن أو تحقق ان به نجاسة ولم يكثر المطر بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة ولا يخفى أن في التعبير بالعفو في الثلاثة المذكورة  
تساويا فلذا كانت الواو في قوله وان اختلطت الحال وحصل الاختلاط على المتيقن والمنظون فاذا علمت ذلك فالمناسب ان يقول بدل  
قوله وكذا ان جف الخ مانصه وهذا كله اذا كان متحققا وجود النجاسة أو ظانا بقاءها وأما اذا جف وغلب على الظن طهارته أو شك  
أو أصاب بعد تكرار المطر على الأرض وظن زوال النجاسة فإنه يكون طاهرا متحققا ولا يحصل للعفو حينئذ (قوله أو أصاب بعد تكرار  
الخ) هذه غير الأولى من الثلاث بحمل الأولى ما ذكره المجل يغلب عليه كثرة النجاسة بحيث يصير المطر ولو لم يتكرر بظن منه زوال  
النجاسة (قوله لكن يجب الغسل هنا) وأما عدم وجوب الغسل مع الجفاف فانما هو عند الشك أو غلبة الظن بالطهارة (قوله ومنتهى)  
بكسر القاف أي من فضلات النبل أي أو المطر أي وظن وجود النجاسة أو تحققها أو الا فلا يحصل للعفو (قوله وقد يقال اغتسال بالغ)  
المناسب ان تكون الواو والحال (قوله لا ان غلبت عينها) أي بأن كانت النجاسة أكثر من الطين ولكن لم تظهر لها عين قائمة وبقيت  
ما قلنا التمثيل (قوله لما قيد به الشيخ الخ) قال فيها ولا بأس بطين المطر المستقع في السكك والطرق يصيب الثوب أو الخف أو النعل  
أو الجسد وفيه العذرة وسائر النجاسات وما زالت الطرق وهذا في ما كانت النجاسة بخوضون ويصلون ولا يغسلونه قال الشيخ ما لم تكن  
النجاسة غالبية أو عينها قائمة ابن شير يحمّل التقييد والخلاف قال أما (١٠٩) لو كانت كذلك وافترق إلى المشي فيه لم يجب

لمن حده بثلاثة أيام من نزوله وكذا ان جف وغلب على الظن طهارته أو شك أو أصاب بعد  
تكرار المطر على الأرض وظن زوال نجاستها ولا خلاف في ذلك كله وانما الخلاف فيما اذا غلب  
على الظن أو تحقق وجود النجاسة فيه واليه أشار بقوله (وان اختلطت العذرة بالمصيب)  
يقينا أو ظنا ولم تظهر عينها لكن يجب غسلها هنا اذا جف الطين عن الطرق كما قيل في صاحب  
السلس اذا برئ لان الغسل حينئذ مرة واحدة بخلاف ماء الرش ومنتهى الطرقات فالعفو دائما  
ولو ابدل العذرة بالنجاسة لكان أشمل وقد يقال اغتسال على العذرة لشدة ما يدخل غيرهما من  
النجاسات بالأولى وأشار بقوله (لان غلبت عينها) على الطين كان يكون طين من حاض في  
موضع فيختلط بطين المطر فيجب غسله لما قيد به الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة وقوله الباقي  
وابن رشد بقوله ما لم تكن النجاسة غالبية أو عينها قائمة وفهمه سند من كلامه أيضا وهو أولى مما  
حمله عليه ابن هرون من أن معنى غالبية أي يغلب على انظر وجودها وجعل الصور أربع  
التساوي في احتمال الوجود وعليه لا يغسل على ما في المدونة ترجيح الوجود يصلي به على ما فيها  
لا على ما عند أبي محمد ترجيح الأصل أو الغالب فيحقق الوجود ولم تظهر لا اختلاطها يصلي به على

ابن هرون وقوله من أن الخ بيان للمعنى وهذا التقرير مناسب في حذانه لفهم الشارح والنتائج بعضها ببعض والذي يؤخذ من  
الخطاب ان الضمير في فهمه عائد على ذلك التقييد بهذا المعنى وقوله من كلامه الأولى أن يقول من كلامها أي المدونة وقوله أيضا  
أي كابن أبي زيد يعني ان سند افهم ذلك التقييد من كلام المدونة كما فهم ابن أبي زيد لكن باعتبار المعنى المتقدم وعلى كل حال هو  
أحسن من فهم كلام ابن هرون بكلام ابن أبي زيد ونسوق لك عبارة الخطاب ونصها بعد قول المصنف لا ان غلبت أي لان  
كانت النجاسة غالبية على الطين وهذا معنى ما قيد به الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة فقال يريد ما لم تكن النجاسة غالبية أو عينها قائمة  
وقوله غير واحد كابن هرون وابن رشد وقيد به المدونة وقال سند قوله في المدونة وان كان فيه النجاسة يريد ان كان يعلم انها لا تنقل عن  
النجاسات ولم يرد ان النجاسة عين قائمة فيصيبه من ذلك أو كان طين من حاض في موضع وقد اختلط بطين المطر هذا يجب غسله  
ولا ضرورة في غسل مثل هذا بخلاف غسل ما يكون من الطين انهم وهذا أولى مما حمل عليه ابن هرون كلام ابن أبي زيد وذكره عنه  
في التوضيح الخ ما ذكر (قوله وجعل الصور أربع) أي ابن هرون (قوله تساوي احتمال الوجود وعدمه) كذا في نسخة الشارح فقوله  
احتمل تفسير لقوله تساوي (قوله لا يغسل على ما في المدونة) أي بدون التفات لكلام ابن أبي زيد (قوله لا ما عند أبي محمد) أي بناء على  
فهم ابن هرون لكلام ابن أبي زيد (قوله ترجيح الأصل) وهو الطهارة هو ناظر لقوله يصلي به على ما فيها وقوله أو الغالب أي وهو النجاسة  
ناظر لقوله لا ما عند أبي محمد

(قوله لا على رأي أبي محمد) أي عني فهم ابن هرون نكلام أبي محمد الذي هو الموضوع (قوله لها عين فائمة) هذا القسم الرابع (قوله ولا تعم فيه خلافا) بعد وجوده (قال في ك) لكن انظر هذا مع ان قول ابن رشد يحتمل التقييد والخلاف عقوب قول الشيخ ما لم تكن النجاسة غالبة أو عين فائمة فيرجع اليها معا (قوله ونحن في مندوحة عنه) أي عن فهم ابن هرون بفهم القاضي سند أي في غنيمته عنه (قوله أبي قولها) أي المدونة أي لم يقيد بها كما قيدها ابن أبي زيد قال الشيخ سالم أشار به أي بقوله وظاهرها إلى قول ابن بشير يحتمل قول أبي محمد الخلاف انتهى (قوله وهذا فيها) أي العذرة وسائر النجاسات (قوله يخوضون في طين المطر ويصلون) قال في ك وخص بعضهم قولها يخوضون في طين المطر ولا يغسلونه بالسجدة المحصب لا المفروش بالحصر لثوبها وبه القنوي باقر بقيمة (قوله وظاهرها العفو) مع غلبتها أيضا وقوله وظاهرها ضعيف (قوله وذيل امرأة) قال في ك ولا عفو عن غبار النجس في غيرهما (قوله مطال) أي ذراعا بزرع اليد وهو شران من عند الأرض وهذا إذا كانت تحتها في الاسترالي ذلك والافلا يزید عما يحتاج اليه فيه (قوله التي ليس من زحالبس الخلف) أي بأن كانت من نساء البدو والافلا عفو (قوله لا بقصد الخلاء) أي أو لانه فيجرم كالرجل ولا عفو حينئذ (قوله وعن متعلق الرجل) لا فرق بين الواحدة والاثنين (قوله نجاسة حقيقة جافة) مفادها ان قول المصنف نجس بفتح الجيم (قوله جافة) لاوطية فانه يجب غسله إلا أن يكون مضافا عنه كالطين (قوله حيث صا) اسناده للرجل ولا ذيل يجوز والحقيقة اسناده للشخص المار (قوله حيث مر على الأرض طاهرة) (١١٠) أي يابسة كافي الرواية وعبارة ابن عرفة كالمصنف أعظم منها الذم ل

ظاهرها لا على رأي أبي محمد وهو حسن فحقيقها لها عين فائمة تغسل ولا تعم فيها خلافا وبعد وجوده انتهى ونحن في مندوحة عنه بفهم سند منهم من أبي قولها وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت اجتماعا يخوضون في طين المطر ويصلون ولا يغسلونه على ظاهرها أي سواء قلبت النجاسة على فطين أم لا وإليه أشار بقوله (وظاهرها العفو) وأشار بقوله (ولان أصاب عينا) لقول ابن أبي زيد ما لم تكن للنجاسة عين فائمة الخ (ص) وذيل امرأة مطال للستر ورجل بنت عمران نجس يدس يطهران بما بعده (ش) أي ويعني عن متعلق ذيل المرأة اليابس التي ليس من زحالبس الخلف والجورب المطال بقصد الخلاء وعن متعلق الرجل المبلول إذا أصاب كل من الذيل والرجل نجاسة حقيقة جافة حيث مر على أرض طاهرة بعد رفعت الرجل بالحضرة أو بعده هلة على تأويل ابن اللباد واقتصر عليه جماعة ويصح في يدس فضع ابا على انه مصدر كافي قوله تعالى طرقي البحر يمسأكن بمعنى اسم الفاعل ويصح فيه كسرهما على انه صفة مشبهة ثم ان قوله يطهران مستأنف استئنافا يابسا وهو كادلة لما قبله كأن فاعلا قال لا شيء يعني عنهم افعال لانهم يطهران بما بعده من طاهر بعده وليس حالا وقوله يطهران حكوا وعرفوا لا حقيقة والافلا معنى العفو (ص) وخف ونعل من روث دواب وبولها ان ذلكا (ش) أي وعني عن مصاب الخف والنعل وسائر ما يشي به من أبوال الدواب

الأرض وغيرها لكن لا بد من كونها طاهرة (قوله رفعت الرجل) أي من فوق النجس (قوله أو بعد طول) أي من وقوعها على النجس أي سواء رفعت الرجل من فوق النجاسة فسورا أو بعد طول وخصص الكلام بالرجل لورود الحديث بذلك (فان قلت) إذا كان الذيل يابس وانجس كذلك فلا يتعلق به شيء منها فلا يحصل للعفو (قلت) قد يتعلق بها عابرها وهو غير مدفوع عنه في غير هذين قال ابن القاسم وأما عابرها في هذين فعفو عنه شققت أصابته أو مثل فيها خلافا لقول الباغي

لا يبي عما شققت أصابة لغبار ذيل المرأة ورجل الرجل ثم العفو في مسألة المصنف لا يختص بأرواث الدواب وأرواثها وأبوالها كمسئلة الخلف (قوله على تأويل ابن اللباد الخ) وغير ابن اللباد يقول ليس هذا الذي أراد مالك وإنما أراد ان الرجل اذا رفعها بالحضرة لم يمنع من تلك النجاسة الاثني لا قدره انتهى أي ليست الطهارة من حيث المرور على طاهر بعد امتساها من ذلك المعنى (قوله ويصح في يدس) ويصح ان تكون فعلا ماضيا (قوله يطهران حكوا وعرفوا حقيقة الخ) جواب عما قال كلام المصنف مشكل تصورا وحكما أما الأول فلا له لأجل العفو حيث كان الذيل والرجل يطهران بما بعده النجس اليابس من الطاهر اليابس الثاني حكمه هنا بأن ما يطهران بطاهر يابس يحذفه ما قدمه من أن الحديث وحكم الحديث يرفعان بالمطلق لا بتغير لونا ولا فرق في المرأة بين الحضرة والامة انظر عيب في تنبيه في جعل الرجل كالذيل بعد لان الرجل مبلول والذيل يابس ولم يظهر في توجيه ذلك الا انها رخصة وتخفيف (قوله وعرفوا) عرفت تفسير ولا يخفى انه يلزم عليه تعليل الشيء بنفسه فالأفضل ان المراد بانطهارة الطهارة اللعوية (قوله وخف ونعل) اجتمع أو انفردا (قوله من روث الخ) ولوروطه قالوا شققت أصابته أو نعله هل هو من أرواث الدواب وأبوالها أو من العذرة فانطهارة تعين الغسل احتياطا (قوله ورثها) في أكثر النسخ بالواو وعليها فافراد الضمير في قوله لا غيره مع عدم العطف باو شاذ الا ان يؤول بالمدكور وفي بعضها يابا وهو أولى (قوله ان ذلكا) استشكل الواو في ان ذلكا في أبول فانه لا يزيل عينا ولا يحكموا بالصواب اما العفو عنه كقول درس الغزالي واما النزاع ولذا استقطها بالطلاب ومثل الدلائل حفا فها مجيب ثم لم يبق شيء يخرج به المصحح (قوله وسائر ما يشي الخ)

أي فلامه هم لقول المصنف ونحوه (قوله وهو رجب غير الآدمي) تفسير للروث في ذاته لأن المراد بالدواب ما شعل  
 النكلب ونحوه لأنه غير الآدمي وخلاصته أن المراد في المصنف بالدواب البغال والخيول والحير فقط (قوله كالاستجمار فيهما) أي في  
 أنه لا بد أن لا يخرج الغسل بعده شيئا ولا يشترط زوال الريح (قوله في المسجد غير المحصر) أي فإن ذلك بقدره وينفسد حصره فيمنع  
 المشي بهما فيه كما قاله ابن الامام وهو ظاهر قاله ح والظاهر أن المباح كالمحصر كذا قال عجم وماسي أي من امتناع مكث نجس في  
 مسجد في غير المعفو عنه والحاصل أن العفو بالنسبة للصلاة وغيرها كدخول المسجد ومكثه به وكذا قاله أن ذلك لا يوجب ما يؤولا أو غيره  
 فلا يضر هذا خلاصته ما ذكرنا ويبحث في ذلك بعد قوله لا يبقى شيء يخرج الغسل إلا لا شئ ولا ريب أن مقتضى ذلك جواز المشي بهما  
 في المسجد ولو محصر أو مبلط لأنه سبيأ أي أنه الذي يخرج الغسل هو الحكم بل ولا محل للعفو حيث لا صواب كلام أنت خصوصا  
 وقد نقل الخطاب كلام سندهما فقال ما في نت والخطاب ثقة في النقل وما قاله آخر إيجاب عنه بأن قوله يخرج المسح أي فيما من  
 شأنه أن يزال بالمسح بل يقال أنه إذا كان ما بقى الحكم والعين زالت (١١١) بالمسح فلا مانع من المشي بهما في المسجد المحصر

والمبطل لأنه لا يتعلق بهما من  
 عين التجاسة ككونه زال \* (تنبيه) \*  
 قيد بعضهم ذلك بأن يكون في  
 موضع يكره فيه الدواب وسكت عنه  
 المصنف لأنه قد علم أن العفو عما هو  
 عند عسر الاحتراز منه وفيه  
 عجز عن الغسل لقول الطراز أن  
 يتسمر له الغسل كأن يجرد الماء  
 عند باب المسجد فإنه يغسله (قوله  
 أن لا يبقى شيء يخرج الغسل)  
 أي من الحكم كما قال الشارح  
 آخر (قوله لا غيره فيخلعه الماسح)  
 أخذ منه تقديم غسل التجاسة  
 على الوضوء في حق من لم يجد من  
 الماء إلا ما يكفي له إحدى الطهارتين  
 وبه جزم ابن رشد وابن العربي  
 وروى عن أبي عمران أنه يتوضأ به  
 ويصلي بالتجاسة (قوله وليس  
 معه من الماء الخ) إشارة إلى  
 أن قول المصنف لا ماء معه  
 يتوضأ به ويربيل التجاسة به

وأرواها وهو رجب غير الآدمي فغلبت ما على الطرق ولمشقة الاحتراز منها ولأن نجاستهما  
 مختلف فيمكن أن يدانكهما بتراب أو خرف أو غيرهما وإن كان الأفضل التراب لقوله  
 عليه الصلاة والسلام إذا وطئ أحدكم نعله الذي فان التراب له ظهور ورواه أبو داود وريد ذلك  
 كل منهما حتى لا يخرج الغسل بعده شيئا ولا يشترط زوال الريح كالاستجمار فيهما وإذا ذلك  
 كذلك جازت الصلاة بهما والمشى بهما في المسجد غير المحصر قال في الطراز شرط الدلك أن  
 لا يبقى بعده شيء يخرج الغسل فقول الثاني عنه يخرج المسح فيه نظر لأن التجاسة قد تحجب  
 فلا يخرجها المسح فيقتضي العفو حيث لا يكون كذلك لأن ما دام شيء من عينها باقيا لا عفو  
 والذي يخرج الغسل هو الحكم (ص) لا غيره فيخلعه الماسح لا ماء معه ويتيمم (ش) يعني أن  
 غير أرواها الدواب وأبوها إذا أصاب الخف أو النعل لا يعني عنه ولا بد من غسله كالدم وبول  
 الآدمي وغيره الكلاب وما أشبهها وإذا قلنا بعدم العفو وقد كان حكمه المسح على الخف وليس  
 معه من الماء ما يربل به التجاسة عن الخف ولا يمكنه جمع ماء أعضائه من غير تغيير ليزيل به  
 التجاسة فإنه ينتقل للتيمم ويطل حكم المسح في حقه ولا يكفيه ذلك لأن الوضوء له بدل وغسل  
 التجاسة لا بدل لها فقوله لا غيره بالجر عطف على دواب والضهير راجع لما تقدم وتأويله  
 بالمذكور هنا أو بما ذكر من روث وبول ولا يصح رجوع الضهير للخف والنعل أي فلا يعني عن  
 غيرهما كالشباب والأبدان لأنه وإن كان الحكم كذلك فإنه لا يلزم قوله فيخلعه الماسح الخ  
 وقوله الماسح أي من حكمه المسح فلا يختص بمن كان على طهارة مسح فيها فيدخل من لم تقدم  
 له مسح لا الماسح بالفعل لأنه لا يختص به والذي حكمه المسح هو من انتقضت طهارته المائية  
 الكاملة تقدم له مسح أم لا لأنه لما انتقضت طهارته صار حكمه المسح (ص) واختار الحاق  
 رجل الفقير وفي غيره للمأخرين قولان (ش) يعني أن التيمم وابن العربي أيضا اختارا في  
 رجل الفقير العاجز عن غسل أنه يعني عن أثر ما يصيب من أرواها الدواب وأبوها إذا دلت

وليس المراد لا ماء معه أصلا والذي يظهر لي أن المصنف صادق بصورتين الأولى أن لا يكون معه ماء أصلا إلا أنه منطهر قد مسح  
 على خفيه وأصابته نجاسة الثانية صورة الشارح بأن يكون انتقض وضوءه وعنده من الماء ما لا يكفي إلا الوضوء والمسح دون إزالة  
 النجاسة ولا يمكنه جمع ماء الوضوء لإزالة النجاسة والحكم فيهما واحد وهو أنه يخلع ويتيمم أمافي الأولى فلأن الوضوء يبطل بمجرد  
 الخلع وأما الثانية فالأمر فيها ظاهر والحاصل أن الأولى أن يجعل المصنف محتملا لصورتين في تنبيهه قال في ك قوله لا ماء معه أمالو  
 كان معه ماء فإن شاء غسلهما ولو أدى إلى إفسادهما وإن شاء نزعهما وكلام المؤلف مشى على القول بأن إزالة النجاسة واجبة لا على  
 أنها سنة وهذا من فرواد الخلاف فدعوى الخطاب أنه لا أثر له ليس كذلك (قوله عطف على دواب) المناسب لما بعد أن يكون معطوفا  
 على روث دواب الخ (قوله العاجز عن غسل) أي أو خف فليس ما لا كالأحدهما ولا ما يشتري به ذلك أو يستأجر قال في ك عن تقرير وانظر  
 لو قدر الفقير على ما يستأجر به حاملا يحمله هل يلزمه ويخرج عن كونه فقيرا أولا ومثل الفقير غني لا يقدر على لبس ذلك لمرض أو  
 لفقده وإذا وجد الفقير من يسلفه هل يخرج عن كونه فقيرا أم لا وهو ظاهر إطلاقهم ويشهد لذلك قوله التيمم



(قوله على مار) أي شخص ما رد كراؤني وكذا على جالس أو قائم مستيقظ أو نائم (قوله من قوم مسلمين) أو مشكوك فيهم حاصله أنه يحمل ما وقع منهم على الطهارة في حال الشك ما لم يتيقن النجاسة أي يغلب على الظن كافي له (قوله فانه يعني عن لزوم الفحص) جواب عن سؤال وهو انه اذا كان مشكوكا فيه يحمل على الطهارة فلا يحمل للعفو وحاصل الجواب ان العفو انما هو عن لزوم الفحص والسؤال (فان قلت) العفو عن لزوم السؤال فرع تعقله (قلت) لما كان الشأن ان الذي ينزل من السقوف النجاسة واشتبه الحال كان من حقه وجوب السؤال لاجل أن يتبين الحال ولا جواب آخر وهو انه لما كان الشأن ان الذي ينزل من السقوف النجاسة كان من حق ذلك الاجتناب فصح حينئذ تعلق العفو به (قوله ان لم يتيقن نجاسته) أي يغلب على الظن نجاسته (قوله ان أخبر بالطهارة) لا يخفى أن الكلام فيما اذا كان نازلا من سقوف المسلمين أو المشكوك فيهم وقد قلنا يحمل على الطهارة ويعني عن لزوم السؤال فالمناسب أن يقول ان أخبر بالنجاسة أي بصدق المسلم ان أخبر بالنجاسة فيما ذكر أي وكان عدل رواية وبين وجه النجاسة أو اتفاقا مذهبيا (قوله لا الكافر) فلا يحمل ما نزل منهم الا على النجاسة الا أن يتيقن الطهارة ومحل كونه يحمل ما نزل منهم على النجاسة ما لم يخبر عدل بالطهارة أي عدل رواية ولا يشترط اتفاق المذهب ولعل الفرق ان الاصل في الماء الطهارة وأما اذا أخبر بما يحمل عليه فلا يشترط اسلام ولا عدالة والاصل ان الصور خمس وعشرون (١١٣) وذلك ان الساقط امام قوم مسلمين تحقيقا أو ظنا أو شكاً أو من كفر تحقيقاً أو ظناً

لا غيرهما وفي رجل غير الفقير وهو الذي بقدر على شراء خف أو نعل قولان للمتاخيرين بالعفو كالفقير وعدمه وجوب الغسل (ص) ووقع على مار وان سأل صدق المسلم (ش) يعني ان ما وقع على المار من سقا ئف وضوحا من قوم مسلمين فانه يعني عن لزوم الفحص عنه ان لم يتيقن نجاسته برائحة أو غيرهما من الامارات فان سأل كما هو المستحب صدق المسلم ان أخبر بالطهارة عدل الرواية لا الكافر بل يحمل ما سقط منهم على النجاسة الا أن يكون عدل من المسلمين قاعدة عندهم ويخبر بالطهارة وليس المراد ما يتبادر من عبارة المؤلف انه معفو عنه مع تيقن نجاسته فذلك حوله عن ذلك الى ما يصح به ويدفع عنه الا اعتراض فقوله صدق المسلم في معنى لا بصدق الا المسلم بشرط أن يكون عدل رواية وهو المسلم البالغ العاقل (ص) وكسيف صقيل لافساده من دم مباح (ش) يعني أنه يعني عما أصاب السيف الصقيل وشبهه من كل ما فيه صلابه كالمدية والمرآة والزجاج وخرج ما لم يكن كذلك ولو كان صقيلا كالثوب والبدن والظفر اذا أصاب ما ذكر دم خاصة مباح كالفحص والصيد للعيش والذكاة الشرعية لئلا يفسد بالغسل سواء مسحه من الدم أم لا فقوله لافساده إشارة الى أن المشهور في تعليل العفو هو الافساد بالغسل لا لانتفائها بالمسح اذ لم يشترط المؤلف المسح وقوله لافساده متعلق بعنى ثم لو قال لفساده كفاه مع كونه أخصر ثم انه صرح بالتعليل هنا لما فيه من الخلاف وبعبارة أخرى أي لاجل رفع افساده لغسله من دم مباح لا لتحصيل افساده فاللزم داخله على محذوف ومن دم مباح متعلق بمحذوف ظرف لغو واحترز المؤلف بالدم عن غيره من النجاسات لان

وفي كل امان تحقق الطهارة أو تحقق النجاسة أو بظن الطهارة أو النجاسة أو بشكها فان تحقق الطهارة أو ظنها فانه يحمل على الطهارة في الصور الخمس وان تحققت النجاسة أو ظنها فانه يحمل على النجاسة في الصور الخمس وان شكنا فانه يحمل على الطهارة في الساقط من المسلمين تحقيقاً أو ظناً أو شكاً ويحمل على النجاسة في الساقط من الكفار تحقيقاً أو ظناً (قوله وهو المسلم البالغ العاقل) الغير الفاسق (قوله من كل ما فيه صلابه) إشارة الى أن الصفاقة وحدها لا تكفي بل لابد من صلابه قال في المصباح شيء صقيل أماس مصمت لا يتخلل الماء أجزائه والاولى

للشارح أن يقول وشبهه من كل ما فيه صفاقة وصلابة والاولى اسقاط المواة لان المرأة يعني عما أصابها من دم غير المباح أيضا تنكرنا نظير في المطلوب دون السيف والمديّة وان فعل بهما واجب (قوله والزجاج) الاول اسقاط الزجاج قال الخطاب خرج بذلك الزجاج فانه وان شابه السيف في الصفاقة والصلابة الا أنه لا يفسده الغسل (قوله ما لم يكن كذلك) أي صليبا ولو كان صقيلا أي وذلك اننا شرطنا زيادة على الصفاقة والصلابة (قوله دم خاصة مباح) فصل بين المضاف والمضاف اليه ويمكن أن يقال ان فيه تلجيبا الى أن قوله من دم امم منون لا مضاف أي من دم مباح محله وخلاسته أن قوله من دم مباح يجوز فيه التنوين أي من دم مباح محله والاضافة أي من دم محله مباح (قوله سواء مسحه أم لا) هذا هو المعتمد وقوله بعد سمع ابن القاسم ضعيف لما فيه من افادة طلب المسح (قوله لا لانتفائها) أي النجاسة بالمسح لم يتقدم لها ذكر الا أن مقصوده ذلك قال تت وخرج بالسيف الثوب الصقيل أو الجسد فلا يعني بما يصيبه ما منه على الاصح ومثار الخلاف هل العلة انتفاء النجاسة أو الافساد ونظيره في الخلاف في الظفر لان النجاسة تنتفي بمسحه والغسل لا يفسده فعلى الاول يكفي المسح دون الثاني (قوله لما فيه من الخلاف) تبين لك من عبارة تت وهو جواب عما يقال شأن المتن أن لا يتعرض للدلالة أي التعايل فأجاب الشارح بأنه انما ذكره لما فيه من الخلاف (قوله متعلق بمحذوف ظرف الخ) ذلك المحذوف هو قوله يغسله (فان قيل) اذا كان المتعلق محذوفاً يكون الجار والمجرور متحملا للضمير (قلت) ذلك في المتعلق العام

الدم هو الذي يحترق منه عذبة وصوله اليه بخلاف غيره من النجاسات والمباح عن دم  
العدوان فإنه لا ينعى عنه وقال الموافق سمع ابن القاسم يكتفى مسخ دم السيف عيسى ان كان في  
جهاد أو صيد لعيشه ابن رشد قول عيسى تفسير انتهى فانظر قول من قال المراد بالمباح غير  
المنوع ليشمل المذكور كصيد الله ومع هذا انص (ص) وأزدد لم يضل (ش) يعني أنه يعنى  
عن ثمر الدمل الذي به والجرب وشو هما من دم رقيق وصديد وماء سائل من نقط بار نصيب  
الثوب أو الجسد لعسر الاحتراز منه اذا حصل نفسه وأمان قشر حال سيلانه فلا يعنى عن أثره  
لأنه أدخله على نفسه حيث كان كثيراً وأما البسيف فهو معفو عنه كافي المدونة ولا يضر نكوه  
قبل السيالات وكلام المؤقفين به دمل واحد أو شوه أو ملو كثرت كالجرب فإنه مضطر الى  
نكته أو يعنى عما أصابه منه ((فائدة)) الدمل بدل مهلة وتشديد فيه وتحقيره كسكر وصرور  
معنى بذلك نقولاً كتمهية الملهكة مغارة والمديح سليماً (ص) وتنبأ ان تفاحش كدم بر عيت  
(ش) أى وتنب غسيل جميع مسبق من المعفوات من ثوب أو جسد ان ناعش بان يستحم  
منه في المجالس أو تغير ريحه لأنه صار الى حالة لا يقبل صاحبها ولا يقرب لابتعدار كاستحمام  
غسل خرا البراغيت من ثوب تفاحش فيه كان في زمن هيئتها ألم لاظهار الرسالة لوجوب  
لكن حلت على الاستحمام وكذلك تحت المدونة أيضاً عر الاستحمام وفي ذلك قولان  
وتفسير فالدم بالخبر تبعاً للحرز في مخرج الدم الذي من جوفها فحكمه حكم ما زال الدم لا يعنى  
الا عن دونه وهم منه ولا يلحق بها البق واقبل على ظاهر المذهب خلافاً لصاحب الحلال لان

(١٥ - ختمى أول) بنفسه إلا أن يتفاحش فيؤمر ندبا كاستحب له درؤه بخوفا ولا يجب لاندب على بهار على هذا يحمل كلام المؤلف لاطلاقه العنبر الثاني أن لا يتصل بخروجه وأمكن لتوقى منه بالمشقة بأن لم يلزم كل يوم فهذا لا يعني عنه ولو وصلت بنفسها فإذا انعمت في اتصاله قطعت ان رجى كنها وغسل الألب يكون يسير فليفتل ويبنى ابن رشد واسب ما يقتضيه الراغب انتهى وابن البرج كنها لنادى (قوله) ندب ان تفاحش يؤمن المذهب مادام المعفو عنه قائما لا واجب العمل (قوله) بأن يستخيا منه في المجالس) هذا لا يأتي في دون الدرهم وفي شرح المدونة أنه يسقط غسل دون الدرهم ومافى حكمه وكلام المصنف لا يشعل ذلك لانه قيد السدب بالتفاحش ودون الدرهم غسبه متفاحش وأجاب الشارح رحمه الله كما قلنا بعض تلامذته بأنه وإن لم يشمله لكن لا ينافى أنه يستحب غسله لانا نقول كلام المصنف فيما يعني عنه من غير تقييد بحسد وأما المذهب من العفو عنه مقيد بحسد لا يصل للتفاحش لانه متى زاد عن دون الدرهم على كلام المصنف فإنه يجب عليه غسله (قوله) ولا يلحق بها البق والقمل) أى بل يستحب مطلقا تفاحش خروجه أم لا وذلك لان الكثرة من البق والقمل متعذرة فلا مشقة في الغسل بخلاف نحر البرغوث فإنه كثير فلو حكمنا بالاستحباب مطلقا لمصل مشقة واعسم أن شارحنا مع ابن سنيورى وقد اعتقد عجز كلام صاحب المطال وما ذكرته رأيت منقولاً عن الشارح ونقل شيخنا عبد الله أن المعصى ان نحر البق والقمل لا يجب غسله ولا ندب بغيره لا غيث فلا يجب ولا يندب

الا اذا اُترقانه يندب انتهى والظاهر الاول (قوله الا في صلاة) لا حاجة لهذا ان لا يتوهم قطع صلاة المندوب قاله في (قوله معفو عنه  
 أو غيره) أي فالطف والنعل من أرواح الدواب وأثرها بعد الدلت والمخرجات والسيف الصقيل وموضع الجمجمة بعد المسح محكوم  
 عليها بالنجاسة ولا يظهر شيء من ذلك الا بغسله وغسل النجاسة من باب التبعيد فلذا لا تزال الا بالمطلق ولم تخرج نجاسة لكونها من باب التروك  
 (قوله وفي عبارة الخ) حاصله أنه اذا جعل متعلقا يظهر تكون الباء بمعنى مع والمعنى محل النجس يظهر مع عدم النية خلافا لمن يقول  
 محل النجس لا يظهر مع عدم النية بل يظهر مع النية وقوله لان الخلاف لبس الخ أي ليس المراد أن بعضهم يقول الطهارة مع النية  
 وبعضهم يقول الطهارة مع عدم النية أي وأولى مع النية بل النزاع في الاشتراط وعدمه هذا حاصله (أقول) انه يلزم منه ذلك (قوله  
 لانه لا يعلم الخ) لا يخفى أنه يعلم منه عدم (١١٤) اشتراط النية غير أنه ليس فيه صريحاً في الشرطية (قوله بغسله) ولو غير

الكثرة هنا معذرة وارجاع الندب مع التماسح لجميع المعفوات أتم فائدة ثم استثنى من  
 المشبه والمثبه به قوله (الا في صلاة) والمعنى ان استعجاب الغسل انما هو اذا اطلع على ما ذكر  
 من جميع ما سبق من المعفوات وعلى ثمر البراغيث في غير الصلاة وأما اذا اطلع على ما ذكر  
 فيها فانه يطلب منه التماسح وعدم الغسل (ص) ويظهر محل النجس بالنية (ش) يعني أن محل  
 النجاسة معفو عنه أو غيره يظهر من غسله من غير احتياج الى نية فقوله بالنية متعلق بيطهر  
 وفي عبارة لا يصح تعلقه بيطهر لان الخلاف ليس في طهارته بنية أو بالنية وانما الخلاف هل  
 تشترط النية أو لا فيعرب حالاً من غسل مقدم عليه وفيه شيء لانه لا يعلم منه حينئذ اشتراط  
 النية ولا عدم اشتراطها عند حصولها فيقدر مضاف أي بالاشتراط نية وحينئذ تصح الحالية  
 ويعلم منه الرد على القائل بالاشتراط والباء في بالنية باء الملازمة وفي بغسله باء الالة (ص)  
 بغسله ان عرف والا في جميع المشكوك فيه (ش) يعني ان محل المتنجس يظهر بغسله ان تعين  
 وعرف وان اشتهر مع تحقق الاصابة فلا يظهر الا بغسل جميع المشكوك فيه من جسد أو ثوب  
 أو مكان والمراد بالاشك عدم اليقين فيدخل الظن كما قاله س في شرحه بحثاً بلفظ ينبغي ولا  
 فرق في غسل جميع المشكوك فيه بين ان تكون النجاسة حصلت في جهة غير متميزة منه كبذنه  
 وهو متفق عليه أو جهتين متميزتين منه ككفيه واليه الاشارة بقوله (ككفيه) ولا يجزم سد  
 فيغسل أحدهما على المذهب (ص) بخلاف ثوبيه فيتحرى (ش) يعني أنه اذا تحقق اصابة  
 النجاسة لاحد ثوبيه وظهارة الآخر واشتبه الطاهر بالمتنجس فانه يتحرى أي يحتمل بعلامة  
 تميزه الطاهر منهما من النجس فإذا اجتهاده الى أنه طاهر صلى به من غير غسل ولا إعادة  
 عليه في وقت ولا غيره على المشهور وصححه ابن العربي وقال ابن المباحثون يصلي بعدد النجس  
 وزيادة ثوب كالأواني والفرق على المشهور بين الأواني والثياب خفة النجاسة بالاختلاف فيها  
 وعدمه في اشتراط المطاق في رفع الحدث (ص) بطهورة منفصل كذلك (ش) وهذا متعلق  
 بغسله كما أن قوله مع زوال طعمه كذلك فلو قدمه وقدم قوله لا لون ورع عصره على قوله ولا  
 يلزم عصره لكان أحسن والمعنى أن محل النجس يظهر بغسله بالماء الطهور بشرط أن ينفصل  
 الماء عن المحل طهوراً باقياً على صفته ولا يضر التغيير بالارواح على المعتمد خلافاً لظاهر  
 كلام المؤلف فلو قال المؤلف منفصل طاهر طهره ولا يضر التغيير بالارواح (قوله كذلك أي طهور من

ذلك ان لم يتوقف زوال العين  
 عليه (قوله ان عرف) أي جزم  
 كما هو مفاد الشارح (قوله فيدخل  
 الظن) لعله مالم يقو على ما قال الشيخ  
 سالم فن ظن في جهة النجاسة وتوهمها  
 في أخرى فيجب عليه غسل الجميع  
 على هذا ولو أعطى الظن حكم  
 التحقق لما طلب بغسل الجهة  
 المتوهمه وبعضهم يدخل الظن  
 تحت المعرفة فاذن لا يدخل تحت  
 والا لا صورة فقط وأما على حل  
 الشارح فيدخل تحت والصورتان  
 قال محشي نف وقد بحث في غسل  
 الموهوم أي الذي ذهب اليه الشيخ  
 سالم فان الوهم في الحدث لا تأثير له  
 فثبت كذلك وأولى فالحق  
 ان الظن كالعلم وان الموهوم  
 لا يغسل اذ لا تأثير له في الحدث كما  
 يأتي عن ابن عرفة فوهم جنابته  
 دون شك لغو (قوله ولا يجزم سد)  
 فيغسل أحدهما على المذهب خلافاً  
 لابن العربي في هذه قياساً لهما على  
 الثوبين ومحل الخلاف في الكمين  
 اذا اتسع الوقت ووجد من الماء  
 ما يكفّرهما فان ضاق الوقت

عن غسلهما معاً ولم يجد من الماء الا ما يكفي أحدهما تحرى أحدهما وغسله اتفاقاً لم يتسع الوقت  
 للتحرى صلى بالنجاسة ولو فصل الكمين صار كالثوبين اتفاقاً (قوله فانه يتحرى) أي يحتمل فيصلى به الا ان وكذا الوقت آخر حيث  
 لم ينس التحرى من المتنجس بغسله ولا يلزمه غسله قبل الصلاة ومحل التحرى اذا اتسع الوقت للتحرى والاصل بأي واحد منهما لانه  
 كما يجوز ولا إعادة عليه قياساً على التحرى لا بوقت ولا بغيره (قوله وان فرق على المشهور) والفرق بين الكمين بغسلان والثوبين يتحرى  
 ان الاصل في كل من الثوبين الطهارة بانفراده فيستند اجتهاده الى الاصل وهذا الاصل قد بطل في الثوب الواحد لتحقيق حصول النجاسة  
 فيه ابن عبد السلام هكذا قالوا ولا يخفى ما فيه (أقول) ولعل الفرق ان الكمين لم ياصلاً صاراً بمثابة الشيء الواحد ولا كذلك الثوبان  
 (قوله بشرط أن ينفصل الماء عن المحل طهوراً) أي خالياً من اعراض النجاسة بدليل قوله ولا يضر التغيير بالارواح

(قوله الأزرق المتنجس) كان نجسه سابقا على الصبغ أو متأخرا عنه (قوله فلا يشترط خلوه من ذلك) ظاهرة لا يشترط خلوه من اعراض النجاسة وليس كذلك بل اذا كان كذلك يشترط خلوه من اعراض النجاسة لا من اعراض الزرقه ونحوها (قوله وكذلك ما صبغ الخ) اشارة لفرع آخر وهو صبغه بشئ نجس فحكمه بخالف الذي قبله من انه لا يشترط خلوه من اعراض النجاسة لانه يكون من افراد قول المصنف لالون وريح عسرا (قوله ولو كانت أجزؤه الخ) هو معنى قوله فلا يشترط خلوه وقوله وهو مشكل راجع لثانية وقد علمت أنه لا اشكال وظهور أنهما مسئلتان حكم أحدهما بخالف حكم الأخرى (تنبيه) مقتضى قول المصنف بظهور أى لا بغيره مطلقا وعليه فلا يكفي الميج في تطهير القم وقد استظهر ذلك ابن العربي ثم ان الفرع الأول ظاهر في طروء النجاسة بعد الصبغ فلوان النجاسة طرأت على الثوب لا يبيض قبل الصبغ فيظهر في ذلك اننا قلنا ان الماء المضاف حكمه حكم الطعام تنجس المصبغة ويكون من افراد قوله وكذلك ما صبغ بشئ نجس فيجبر على حكمه وأما ان قلنا انه كالماء المطلق فلا تنجس المصبغة فيكون حكمه حكم قوله كالثوب الأزرق المتنجس (أقول) بل ويظهر أيضا انه اذا عرض على الثوب المصبوغ نجاسة ووضع في الماء يسقاب مضافا فلا يظهر حينئذ بسبب تلك النجاسة ان في الثوب والحاصل أن ما ذكرناه أولا في معنى كلام (١١٥) الشارح الا لاجل موافقته لما في عب

والاظهار الشارح أن المسائل امثلاث حكمها واحد في التنجيس ويكون قوله فلا يشترط خلوه من ذلك أى من اعراض النجاسة ويكون قوله وهو مشكل راجعا لصورتين وهو الذي ينبغي أن يصار اليه (قوله ولا يلزم عصره) بجهة استثنائية أى المفسول وكذا الارض فلا يلزم عنكم (قوله لالون وريح عسرا) ويصير المحل طاهرا لانجسا معقوا عنه (قوله المزول لجرمه في رأى العين) أى بانظر لرؤية العين وانما قال في رأى العين لاجل قوله مع زوال طعمه وذلك لانه لو زال الجرم في رأى العين وفي نفس الامر لزم منه زوال الطعم فم يشترط مع أنه قد اشترط (قوله متعلق يطهرس) قال في ل

اعراض النجاسة وهي اللون والطعم والريح وأما لو انفصل متغيرا كالثوب الأزرق المتنجس يغسل فلا يشترط خساوه من ذلك وكذلك ما صبغ بشئ نجس ولو كانت أجزأؤه لم ينقطع وهو مشكل على ما تقدم لوجود اعراض النجاسة (ص) ولا يلزم عصره (ش) يعنى ان محل النجس اذا غسل بالظهور انفصل الماء عن المحل طهورا فانه لا يلزم عصره لان الغرض ان الماء انفصل طهورا وابقى في المحل كالمنفصل والمنفصل طاهرا وقوله (مع زوال طعمه لالون وريح عسرا) متعلق بظهور والمعنى أنه يظهر محس النجس بحسبه المزول لجرمه في رأى العين بشرط زوال طعمه ولو عسر ولو به وريحه المتيسر من قبلة شئ من ذلك دليل على بقاء النجاسة في المحل وبتصور الوصول الى معرفة محل النجاسة وان كان لا يجوز ذوقها بأن تكون في القم أو دميت بنسبة أو غلب على الظن زواله بخارزه ذوق المحل استظهارا وان وقع ونزل وأما زوال اللون والريح حيث عسر فلا يشترط في تطهير المحل زوالهما فقولهم مع زوال طعمه متعلق بظهور وقوله لا يريح لون عسرا معطوف على المعنى أى يشترط زوال طعمه لالون وريح عسرا وهذا انقضى العطف وسقط ما يقال من السطر المبين في شرحنا الكبير (ص) والقبلة متغيرة نجسة (ش) الغسالة هي الماء الذي علمت به النجاسة ولا شئ في نجاستها اذا كانت متغيرة سواء كان تغيرها بالطعم أو اللون أو الريح ولو المتعسر من وهذا نمكة انما به هذه المسئلة بعد قوله منفصل كذلك المعنى عنه لكن هذه المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره ولم تقدم ان حكم محل انطب بظهور بالمطابق بين ان عينه تزال بكل مانع قويه (ولو زان عين النجاسة) عن المحل (غير المطابق) من مضاف أو غيره ككل وبقي لله فلا في جافا أو جف ولا في مولا (لم تنجس

هذا هو المتعين وأجازا بساطى ان يتعلق بشئ ولا يلزم عصره وهو بعيد تهي ولا يخفى أنه يخالف لقوله أولا كما أن قوله مع زوال طعمه الخ (قوله استظهارا) أى جازله ذوق الملح لاجل أن يستظهر رأى يطالع على حقيقة الحال من أنه لا يبقا لالون النجاسة (قوله أو ان وقع وزل) أى وان مكب الحرمة زاد في أو شئ هل زال أم لا ومبني على مجرى تقديم على ذوقها وانما الحرمة مادام متيقنا بوجودها أى أوطن وجودها والحاصل أن قول الشارح أو غلب الخ لا مفهوم له (قوله وسقط ما يقال الخ) عبارة لـ وسقط ما يقال ان في كلامه نظرا من وجهين أحدهما أن قوله بظهور مع زوال طعمه لا يقتضى الحصر في ذلك تاريخا ان الذي يفهم من قوله لالون وريح عسرا ان اللون والريح داعس زوالهما ثم زالا أنه لا يظهر بزوالهما مع أى هذا غير صحيح وغير مراد أشارايه الشيخ أحمد الرقاني (قوله وهذا نمكة الخ) يعنى ولا يفهم منه ذلك (قوله لكن هذه المسئلة يستغنى) مراده بالمسئلة قول المصنف والغسالة (قوله ولو زال) مث كل لان الماء المضاف المشهور انه كاطعام نجس علافة نجاسة اللهم الا أن يقال هذا مبني على أن المضاف يس حكمه حكم الطعام وانما حكمه حكم الماء المطلق فهو شهور مبني على تضييق الاثنتن خمسين بأن ذلك الجواب لا يأتي في غير المضاف كالحل فالمناسب لذلك الجواب الاقتصار على المضاف ثم جعله كالحل من عسر المضاف لا يأتي في كل حل اذ من الحل ما يكون مضافا قائل (قوله من مضاف الخ) فيه اشارة الى أن المراد بغير المطلق الظاهر فاذن لو قال المصنف بظهور بدل بغير المطلق كان أنخصر وأحسن الانحصار

ظاهرة وأما الأحسية فلان غير المطلق يصدق بالجنس والمتعجب (قوله والاعراض لا تنتقل) قد يقال ينتقل مماثلها كما تقدم في قوله وان يدهن لاصق (قوله وان شئت في أصابها الثوب الخ) ولا أثر للوهم المراد الموضع الذي شئت فيه منه فان كانت ناحية واحدة رشحها فقط وان كانت ناحيتين رشحهما معاً قوله الفاضل عياض والمراد بالناحيتين الظاهر والباطن (قوله أو ظن ظناً غير غالب) أما لو كان الظن غالباً فإنه يجب الغسل (قوله لا يهر) لعل المناسب ولا يهر تعليل ثان ويحجب أنه تعليل لقوله فإنه يجب مع علته التي هي قوله لأنه الخ (قوله من طول مالم يث) بالثناء أي أقام وهو من باب تعجب وفي بعض النسخ بالسين فيكون بالبناء للمفعول (قوله من أمر الناس) أي شأن الناس أي من الصحابة والتابعين فهو دليل لما قبله (قوله اذا شئت في وصولها) أي أو ظن ظناً غير قوي (قوله كما قيل به في ترك الغسل) وذلك لان عندنا قولان ازالة نجاسة راجحة (١١٦) ولو مع النسيان أي من صلى بالنجاسة ساهياً بعيداً أبداً (قوله تشبيهه بتكميل

الحكم) أي فالحكم هنا ثبوت الاعداد والوجوب كما يشير الى ذلك بقوله راجع للوجوب والاعداد فمن حيث الاول ان الحكم الوجوب وحصل بالتشبيه بتكميل ذلك الحكم بأب ذلك أي الوجوب مع الذكر والقدرة ومن حيث قوله أاعداد الخ فالحكم ثبوت الاعداد وتكميله بكونها أي الاعداد أبداً مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله في باب العبادات) المناسب حذف العبادات قال الجاهل ملحق بالعامد في العبادات وغيرها الا في مسائل مستثناة فتدبر (قوله فيكون وجوب النضح) بيان لقوله وجوب كوجوب الغسل وسكت عن الثاني وهو قوله والاعداد فتنه ول فيها أي الاعداد أبداً مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله فيكون مشهوراً) كما أن مقابله وهو الوجوب مشهوراً أيضاً كما قيل في ازالة النجاسة (قوله الجواب أن يقال) أي ولو وجوب تعبدى (ثم أقول) هذا فهم منه أن النضح

الحكم) أي فالحكم هنا ثبوت الاعداد والوجوب كما يشير الى ذلك بقوله راجع للوجوب والاعداد فمن حيث الاول ان الحكم الوجوب وحصل بالتشبيه بتكميل ذلك الحكم بأب ذلك أي الوجوب مع الذكر والقدرة ومن حيث قوله أاعداد الخ فالحكم ثبوت الاعداد وتكميله بكونها أي الاعداد أبداً مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله في باب العبادات) المناسب حذف العبادات قال الجاهل ملحق بالعامد في العبادات وغيرها الا في مسائل مستثناة فتدبر (قوله فيكون وجوب النضح) بيان لقوله وجوب كوجوب الغسل وسكت عن الثاني وهو قوله والاعداد فتنه ول فيها أي الاعداد أبداً مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والنسيان (قوله فيكون مشهوراً) كما أن مقابله وهو الوجوب مشهوراً أيضاً كما قيل في ازالة النجاسة (قوله الجواب أن يقال) أي ولو وجوب تعبدى (ثم أقول) هذا فهم منه أن النضح

متفق على وجوبه وبأس ذلك في المسئلة أقوال ثلاثة وجوب النضح واستحبابه وجوب الغسل فمن يقول بالوجوب يستدل بأمر عليه الصلاة والسلام بنضح الحصى الذي أسود من طول مالم يث وذلك لحصول التشبيه (قوله وهو رش باليد) لما كان نضح بمعنى رش من باب ضرب ويعني رش كضم الاناء من باب منع كذا في القاموس واحتجاج بين المصنفين المراد منه ما قبله وهو رش (قوله المشهور الخ) ومقابله أنه يقتصر الى نية الظهور والتعبد فيه اذ هو تكبير النجاسة على ما سأل في قوله لان التعبد فيما تقع به الازالة أي ازالة النجاسة أي وأما التعبد في تحصيل الطهارة كفصل اليدين قبل ادخالهما في الاناء فيحتاج الى نية وأيضاً هذا تعبد في غير النفس وهو لا يحتاج الى نية (قوله في المشهور) أي في القول المشهور أي على القول المشهور (قوله ولا يمنع كونه من باب ازالة النجاسة) أي فإنه قد قيل بأنه من باب ازالة النجاسة

الماء

متفق على وجوبه وبأس ذلك في المسئلة أقوال ثلاثة وجوب النضح واستحبابه

(قوله ونيله) أي وصوله (قوله ان لا يتوهم) التوهم منهيب على قوله يشترها (قوله وقد تقدم جوابه) الانصاف أنه جواب بعيد لان الرش المذكور لا يلزم تعمله للمحمل بحيث يظن ان به زلت نجاسة (قوله لانه وصف) أي بقوله بالبدلان المعنى رش كائن بالبدل وفيه أنه يقتضي أن يكون قوله بالانيسة من حقيقة الضح وبس كذلك فالاحسن أن يكون متعلقا بقوله وجب (قوله على المشهور) ومقابلته ما لا ينزاع أنه يجب انضج وعزاء ابن عمر فله رواية ابن القاسم (قوله بل هو من باب قوله وان شئت الخ) كذا استظهر الخطاب الا قوله لان الاصل بقاؤها فلا يأت به الخطاب بل هي زيادة من عند شارحنا (أقول) قضية كون الاصل بقاها أنه يجب الغسل ولا يكفي انضج فالاحسن استقاطها ووجه قول الخطاب بوجوب النضج تلك احتمل ازالة النجاسة وعدمها وأصاب المحل رطبا صار مترددا في كونه هل أصاب المحل نجاسة أم لا وخلصته ان هذا التعميل انما هو ظاهري وجوب غسل المتنجس الذي شئت في ازالة نجاسته لان الاصل بقاؤها وأما الرطب الذي أصابه فإنه يجب نضجه لما تقدم (قوله أو يجب غسله) هذا هو المعتمد (قوله فينبغي عدم النضج) أي هذا بالنسبة للقول الاول وهو ان الجسد كالشوب وأما بالنسبة لمعتمد نقول (١١٧) فينبغي عدم الغسل وكذا يقال في قوله وكذا

لوشئت في نجاسة المصيب وفي الاصابة الخ (قوله واذا اشتبه طهورا) قد بد بثلاثة قيود الفيد الاول ذكره الشارح وهو ان يسع الوقت الذي هو فيه الخ ما قال الشارح الثاني ان لا تكثر الاواني جدا والاخرى واحدا وتوضأ به ان يمكنه الخرى واتسع لوقت له ولا تبهم كل وار بقف كلها أو بقي منها دون عدد المتنجس وزيادة ماء القيد الثالث أن لا يجسد طهورا محققا غير هذه الاواني والاثر كها وتوضأ به فينبغي أطلق المؤلف الاشتباه وأراد الالتباس فحسبه تجوز لان الاشتباه معه دليل والالتباس لا دليل معه (قوله بمتنجس) كما بين تفسير أحدهما بتراب طاهر طرح فيه والاخر بتراب نجس وقوله أو نجس أي كالبول المقطوع الرائحة الموافق لاوصاف الماء ولا نص فيها غير ان القاضي عبد الوهاب خرجها على الاولى ورأى أنه لا فرق (قوله صلى بعدد التجس الخ) ظاهره

الماء عليه ونيله لها والرش غير ملزم لذلك لعدم تعمله للمحمل لانا نقول كثرة قط الماء على سطحه مظنة بيسله لها ان كانت واطن كاف وبعبارة أخرى واعدا بقوله بالانيسة سلايتوهم أن انضج أمر تعبدى مختقرا لها لظهور التعبد فيه اذ هو تكثير النجاسة لا ازالته وقد تقدم جوابه وقوله بالانيسة حال من قوله رش لانه وصف (ص) لان شئت في نجاسة المصيب أو فيه ما (ش) هو موقوف على قوله وان شئت وانما لم يجب انضج في هذه الحالة على المشهور لان الاصل انطهارة وليس من هذا القبيل ما اذ تحققت نجاسة المصيب وشئت في ازالته انما أصاب المحل رطبا غيره بل هو من باب قوله وان شئت في اصابته شوب وجب نضجه لان الاصل بقاؤها كما مر (ص) أو فيه ما (ش) هذا هو الوجه الثالث وهو ان يشئت في الاصابة وفي نجاسة المصيب فالنضج ساقط هنا اتفاقا لان الشئ كما ترى من وجهين فضعف ولو أسقط المؤلف هذا القسم لاستغنى عنه عما قبله فله عدم انضج في هذه الاولى فكسسه ذكره تقيما لاقسام المسئلة (ص) وهل الجسد ككاشوب أو يجب غسله خلاف (ش) أي اذا شئت في اصابة النجاسة للجسد هل ينضج كالشوب وهو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند المسازري والاصح عند ابن الحبيب أو يجب غسله وهو المذهب عند ابن رشد لان انضج على خلاف القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو الحصى والشوب ولو تحققت اصابة الجسد وشئت في نجاسة المصيب فينبغي عدم انضج وكذلك لو شئت في نجاسة المصيب وفي الاصابة فانما خلاف في الجسد راجع لاولي لا لثانية ولا لثالثة لعدم النص فيهما (ص) واذا اشتبه طهور بمتنجس أو نجس صلى بعدد التجس وزيادة ماء (ش) يعني انه اذا اشتبه ما طهور بمتنجس أو نجس كبول فإنه يصلى بوضوءات بعدد التجس أو المتنجس وزيادة ماء ويصلى على الاكثرين شذفيه فاذا كان عدد الطهور اثنين مثلا أو التجس أو المتنجس اثنين برئت ذمته بثلاث صلوات بثلاث وضوءات وثلاث فبأربع أو ربع فبخمسة وهكذا فقله وزيادة ماء أي انه يتوضأ ثم يصلى بأثر كل وضوء صلاة وكلامه يصدق على ما اذ جمع الا وضوءة ثم يصلى بعد ذلك وليس جراد فكان ينبغي الاحتراز عن ذلك بأن يقول مثلا عقب ما ذكره كل صلاة بوضوء ولو

أنه نعم عدده فن لم يعلم ذلك فله حورا لاولي أن لا يعلم عدده ولا عدد مقابله وفي هذه صلى بعدد الا انية كلها الثانية أن يعلم أباحد النوعين عدده كذا والاخر عدده كذا لا يعلم هذان هذان في هذه يجب أن يحاط ويصلى بعدد الاكثر وزيادة ماء ويمكن دخول هذان بصورة في قوله بعدد التجس الثالثة أن يكون عدد الا انية عشرة مثلا فيحقق نجاسة خمسة وطهارة اثنين وشئت في ثلاثة فيصلى في عدم بعدد التجس تحقيقا أو شكوا وزيادة ماء ويمكن دخول هذان بصورة في قوله بعدد التجس أي بعدد التجس ولو حكا اذ مقتضى الاحتياط الحكم بعدم طهارة ما عدا واحد في الصورة الاولى وعدم طهارة ما شئت فيه في ثالثة وخلاصته أن الصورة الخامسة التي ذكرها شارح فيما اذا اشتبه طهورا بظاهرا تاتي ههنا لا فرق بينهما الا بعدد الصلوات هذان الاولى (قوله بأن يقول كل صلاة بوضوء) ولا يقال هذا يصدق بجميع الاوضبة لانه اذا جمع الاوضبة فلم يكن كل صلاة بوضوء بل بوضوءات

(قوله اذا المتنجس كالنجس) أي فقول المصنف صلى بعدد النجس قاصر لا يشمل المتنجس أي وهذا التصويب يفيد الأساوي فيكون أحسن (قوله ومفهوم الخ) ويبقى النظر فيما اذا اشبه طهور بطاهر ومتنجس أو نجس فانظروا أنه كذا الشبهة طهور بنجس احتياطاً واذا اشبه طهور بطاهر واشبه طهور بنجس وانظروا أنه يتوضأ بما اذا اشبهه فيه الطهور بطاهر بعد الطاهر وزيادة اناه ويصلي صلاة واحدة وانظروا ان تقدم ما اشبهه فيه الطهور بالطاهر على ما اشبهه فيه الطهور بالنجس واجب لان ثم من يقول بصحة الطهارة بالطاهر كافي لا (قوله والحكم انه اذا اتحد عددهما) أي الاناء الذي فيه المطلق واحد وكذا الذي فيه الطاهر (قوله غسل اناء ماء) استظهر المؤلف اشتراط الدلت في الغسل لدخوله في حقيقة الغسل وفي كلام ابن العربي ما يدل على عدم الاشتراط على المذهب بل يكفي صب الماء على الاناء لانه ليس هناك شيء زال وقوله ويراق أي الماء المولوغ فيه وهو مرفوع ولا يصح نصبه بان مضمرة عطفاً على المصدر وهو غسل لاقتضائه ان استحباب الغسل مع الاراقة لا مع عدمها كالاستعمال وان الامر بالاراقة مشروط بالغسل وليس كذلك أي يشدب كل من (١١٨) الغسل والاراقة من غير تقييد أحدهما بالآخر ويراق ولو كثر لكن

قال محشي تن تقدم تقييد قال المؤلف واذا اشبهه طهور بغير طاهر صلى بعدده وزيادة اناه لكان أحسن وأخصر اذا المتنجس كالنجس وكلام المؤلف فيما اذا اتسع الوقت والا تحرى واحداً فتوضأ به ان أمكنه التحرى واتسع الوقت للتحرى والاتيهم هكذا وقع في مجلس المذاكرة ثم ظهروا ان هذا يجري فيه الخلاف في قوله وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف اذهداً من افراد موافق أن المعتمد من الخلاف المتول بالتيهم وأنه يعتد بخوف فوات الوقت الذي هو فيه قاله بعض ومفهوم قوله بمتنجس أو نجس أنه اذا اشبهه طاهر بطهور لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انه اذا اتحد عددهما أنه يتوضأ بكل منهما ويصلي صلاة واحدة وان كثر عددهما بحيث تزيد على اثنين فاذا علم عدد الطهور من غيره فيتوضأ بعد الطاهر وزيادة اناه ويصلي صلاة واحدة وما شئت في كونه الطاهر أو الطهور فهو من جملة الطاهر وان لم يعلم عدد واحد منهما يتوضأ بالجميع وصلى صلاة واحدة وان علم ان عدد أحد النوعين خمسة وعدد الآخر أربعة مثلاً ولا يدري ما الذي عدده خمسة ولا ما الذي عدده أربعة فإنه يتوضأ بعدد أكثرهما وزيادة اناه ويصلي صلاة واحدة (ص) ونصب غسل اناء ماء ويراق لاطعام وحوض تعبد اسبغابولوغ كلب مطلقاً لا غيره (ش) يعني أن الكلب سواء كان منهياً عن الشحاذة أو مأذوناً فيه واحداً أو متعدداً اذا ولغ في اناء ماء أي شرب منه فإنه يستحب أن يراق الماء المولوغ فيه ويستحب أن يغسل الاناء سبع مرات تعبد على المشهور لطهارة الكلب وقيل لقذارته وقيل لنجاسته فلو كان المولوغ فيه طعاماً وحوض ماء فلا تستحب الاراقة ولا الغسل لان الغسل اغتياحاً في الاناء فيبقى غيره على الاصل لان أواني الطعام مصانة في العادة بخلاف أواني الماء ينتقل أوانيها غائباً ولان المولوغ مختص بالماء فهو لاطعام وحوض بالجر عطف على ماء وهما مفهوم اناء ماء على النثر المعكوس ونصب تعبد على أنه مفعول لاجله وسبعا على أنه مفعول

قال محشي تن تقدم تقييد أو ولغ فيه كلب بما اذا كان قليلاً أم أكثر فلا يكره استعماله وان كان كذلك فلا وجه لاراقته فان قيل التعبير بالفعل ظاهر في الوجوب فلم كان هنا مجعولاً على الاستحباب فالجواب انه انما حمل على ذلك لما تقدم من ان الماء اذا ولغ فيه كلب انه مكروه فلموافق ان يحمل على النصب والانا فاه قاله الناصر (قوله سواء كان الخ) هذا تفسير للاطلاق بناء على أن اللام في الكلب للعموم لا للمحدد فيختص بالمنهى عنه والمسرد بالكلب المعروف لانه يطلق عليه لفظ كلب لغة (قوله تعبد) ومعنى التعبد كما قال في التوضيح الحكم الذي لا يظهر له حكمه بالنسبة السامع أنا نجسزم انه لا بد من حكمه وذلك لانا استغفرنا

عادة الله فوجدناه جالباً للمصالح دارنا المقاسد (قوله لطهارة الكلب) أي اغتياحاً كما تعبد بطهارته مطلق قلنس تعليلاً لتعبد بل للحكم بالتعبد فلا يرد ما يقال التعبد لا يعمل (قوله وقيل لقذارته) ظاهر العبارة أنه معطوف على قوله لطهارته وليس كذلك بل هو معطوف على تعبد او خلاصته انه اختلاف في سبب مطلوبية غسل الاناء من ولوغ الكلب فقيل تعبد وقيل لقذارته وقيل لنجاسته (قوله فلا تستحب الاراقة) أي بل تحرم في الطعام وقيل يراق الماء والطعام قال في التوضيح بناء على التعليل بالنجاسة وفي المقدمات وعلى القول بانه يغسل سببها تعبد يجوز شربه ولا ينبغي الوضوء به اذا وجد غيره للخلاف في نجاسته وعلى انه لنجاسته لا يجوز شربه انتهى (قوله لان أواني الطعام) الاولى أن يقول ولان بالواو أي فالحديث انما يورد في اناء الماء لانه الذي ينتقل فان قيل قد ورد الامر بالغسل مطلقاً فلو انما بقا عسدة الاصلية أنه اذا ورد مطلق ومقيد في واقعة واحدة فيقيد المطلق (قوله بالجر الخ) لا يعني أنه يشكل في حوض فلا يصح عطفه على ما لانه ليس بمخرز اعما هو مخرز اناء ويحجب بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في التوضيح الغسل مختص بالاناء فلو ولغ في حوض لا يغسل لانه تعبد (قوله مفعول لاجله) فيه انه لم يتجدد الفاعل فالاحسن أنه منصوب على زرع الخافض أي على جهة التعبد



(قوله أي ذاهرات سبع) تفسير لقوله أي ذاهرات سبع إلى أن المراد سبع من الغسلات لأن المراد سبع من الغرفات وقد رُفِعه أولاً أي ذاهرات سبع إشارة إلى أنه ليس الغسل هو نفس السبع لأن السبع اسم لعدد فلا يكون نفس الفعل ولا يعد من السبعة الماء الذي ولغ فيه الكلب (قوله لا خنزير الخ) إشارة إلى تفسير غيره أي فالضمير في غيره عائد على الكلب ويصح ترجيع الضمير للولوغ (قوله عند قصد الاستعمال الخ) قال عجم المراد عند اتصال قصد الاستعمال بالاستعمال على ما يظهر من كلامهم لا عند قصد الاستعمال سواء اتصل بالاستعمال أم لا كما يبادر من كلامه ولا عند قصد الاستعمال وقصد اتصال الغسل بالاستعمال حيث لم ينصل الغسل بالاستعمال ولا فوراً عند الولوغ ولولم يرد استعماله خلافاً لغيره بناءً على أن الأمر لا تراخي الخ (قوله بالانية) لأنه تعبد في الغير كغسل الميت بخلاف ما إذا كان في النفس فيفتقر للنية (قوله بالانية) متعلق بمحذوف أي ويكنى بالانية كما أشار إليه الشارح بقوله ويكنى وتعلقه بندب أو بغسل غير واضح لاقتضائه استحباب عدم النية مع ان لخلاف في الاشتراط وعدمه والظاهر من نفي الاشتراط عدم استحباب عدمه قاله الشيخ أحمد (قوله لأنه لم يثبت في كل الروايات) في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة قال عليه الصلاة والسلام إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليقره فم يغمسه سبع مرات وفي لفظ آخر ظهوراً إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغمسه سبع مرات أولاً هن بالتراب وكذا روايات أخر وتعقب بأن عدم ثبوته في كلها لا يقتضي تركه لأن زيادة (١١٩) العدل مقبولة قال بهرام وفيه نظر لأن محل قبول زيادته ما لم يكن الذي لم يزد أو وثق منه والذي لم يزد أو وثق من كذا ينه السيموطي عن الحافظ ابن حجر فيكون خالفه من هو أولى منه فتكون الزيادة شاذة والشاذ مردود (قوله أولاً لا اضطراب روايته) لأن في بعضها أحداً هن وبعضها أولاً هن وبعضها في آخرها هن (قوله اكتفى بواحد) أي من الموجبات أو اكتفى بموجب واحد (قوله كتمعدنوا قض الوضوء) أي فإن موجباً واحداً يفتح الجيم وهو الوضوء (قوله ولا ينعقد بولوغ كلب) أي بناءً على أن اللفظ واللام في الكلب في قوله عليه الصلاة والسلام إذا ولغ الكلب الخ للجنس

مطلق لغسل وهو صفة لمصدر محذوف والتقدير غسلها أي ذاهرات سبع وقوله بولوغ كلب لا خنزير أو سبع فلا يستحب بغسل ولونشأ ولدمن كلب وغيره فالأحوط الغسل ولا ينعقد تبعيته للام لقوله وكل ذات رحم فولدناها بمنزلة بولوغ الكلب في الإناء من غير ماء لا يستحب غسله (ص) عند قصد الاستعمال بالانية ولا يترتب ولا ينعقد بولوغ كلب أو كلاب (ش) أي أن الأمر بالغسل لا يكون إلا عند قصد استعمال ذلك الإناء على المشهور وعزم ابن عرفة فلا كثر ولو رواية عبد الحق وقيل يؤمر بالغسل بقول الولوغ ويكنى الغسل المذكور بالانية ولا يترتب لأنه لم يثبت في كل الروايات أولاً لا اضطراب روايته ولا ينعقد الغسل المذكور بولوغ كلب مرات في الإناء أو رجاءه كلاب لأن الأسباب إذا تساوت موجباتها اكتفى بواحد كتمعدنوا قض الوضوء ولو قال بولوغ كلب فاكثراً لا ينعقد عن قوله بعد ولا ينعقد بولوغ كلب أو كلاب ولو أدخل يده أو غيرها من الأعضاء أو أسانه من غير تحريك أو سقط لعابه فلا يغسل ولما انتهى الكلام على وسائل الطهارة الثلاث التي هي بيان الماء الذي يحصل به الطهارة وبيان الأشياء الطاهرة والنجسة وبيان حكم إزالة النجاسة وكيفية إزالتها وما يعنى عنه منها أتبع ذلك بالكلام على مقاصد الطهارة وهي الوضوء وقاضه والغسل وقاضه وما هو بدل عنهما وهو التيمم وعن بعض الأعضاء وهو مسح الخف والجبهة وإنما كانت تلك الفصول الثلاثة وسائل لأن يعرفنا يتوصل إلى معرفة صحة الطهارة من الحدث والخبث ووسيلة الشيء

المتحقق ولو في واحد (قوله وسائل) سمي أي أن جعل هذه وسائل باعتبار معرفتها لأن معرفتها يتوصل الخ إلا أن خبره بأن معرفة تلك الأشياء لا تنكفي في معرفة صحة الطهارة إلا من الخبث لا يعرفه صحة الطهارة من الحدث فتوقفها على شيء آخر من تحصيل فرائض الوضوء والغسل على أنه لا دخل للمعفوآت في صحة الطهارة من الخبث والحدث وبحجاب بان المعفوآت في حكم الطاهر فإن قلت وكذا بيان الأشياء الطاهرة والنجسة قلت لأن معرفة الأشياء الطاهرة والنجسة يفيد أن ما تغير بها إما طاهر أو نجس فيجتنب الأول في العبادات والثاني في العادات ثم لا ينبغي أن في عبارته: أفيالأن قوله على مقاصد الطهارة وهي الوضوء يفيد أن المراد بها طهارة الحدث فقط وهذا يناقض قوله بعد لأن معرفته الخ وقوله التي هي بيان الماء أي التي هي الماء المبين الذي يحصل به الطهارة وكذا يقال فيما بعد وقوله وكيفية إزالتها أرادهم ما أشار لها بقوله ويظهر محل النجس الخ وقوله مقاصد الطهارة المقاصد جمع مقصد أي محل يقصد منه الطهارة ويكون سبباً في حصولها إلا أن قوله وهي الوضوء ظاهر في ذلك وقوله ونواقضه بخلاف ذلك وكذا قوله والغسل ونواقضه إلا أن يقال سبب فيها الماء من حيث حصولها أو من حيث عدمها (قوله التي هي بيان الماء) أي الماء المبين الذي يحصل بسببه الطهارة أي بواسطة الوضوء لأن الطهارة هي الصفة الحكيمية المعرفة بما تقدم (قوله إلى معرفة صحة الطهارة) أي أو عدمها بقى شيء وهو أن حكم إزالة النجاسة وسيلة للطهارة أي لتحصيلها لا لغتها أو بحجاب يجعله من إضافة الصفة للموصوف

(قوله لتكرره) لا يخفى ان التكررا غما هو لكونه مطلوب الكل صلاة فلا يكون كل منهما تعبلا المستغلا وظاهرا ان كلامهما تعليل مستقل ويجاب بانه في الاول نظر للتكرر من حيث كونه تكررا للمتحقق ولو مع الطلب الواجب بخلاف الثاني لم ينظر لذلك بل نظر للطلب الواجب والندوب **فصل فرائض الوضوء** (قوله فرائض الخ) لا يخفى ان دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد مطابقة وهو فاسد هنا لانه يكون المعنى كل فرض من فرائض الوضوء غسل ما بين الاذنين وما عطف عليه ولا صحة له ويجاب بان محل ذلك ما لم تقم قرينة على ارادة المجموع كما هنا أو ان القاعدة أغلبية (قوله ويرتب العقاب الخ) لم يقل ويعاقب اشارة ان اللزوم للفرض ترتب العقاب على تركه ويطبق المفروض على ما توقف صحة العبارة عليه وهو المناسب ارادته هنا لشموله وضوء الصبي والوضوء قبل الوقت (قوله ويقال فيه) أي في الامر الذي يثاب الخ (قوله فان قيل فرائض جمع كثرة للعشرة ففوق) الاولى ان يقول لما فوق العشرة الى الاثناية له (قوله استعمل جمع الكثرة) أي صيغة جمع الكثرة (قوله في القلة) أي في نفس القلة لا في صيغتها (قوله بناء الخ) وهذا الجواب على القول الصحيح من اتفاقهما في المبدأ وانما احتملا فهو في الانتهاء (قوله سواء قلنا مبدؤ العشرة) الاولى ما فوق العشرة (قوله لان فعلا لا يجمع على فعال) أي قياسا فلا ينافي جمعه عليه شذوذا (قوله وبفتحها الماء) وقيل بانعكس حكاها (قوله وحكى الضم الخ) مقابل المعروف فهو شاذ كما أفاده نت وجعله الخطأ (١٣٠) ضعيفا (قوله أو بعد كونه مستعملا في العبادات) المناسب

ان يقول أو بعد كونه مستعملا فيه أي الوضوء الذي هو بالمعنى اللغوي لان هذا متعلق باللغة ثم ظاهر الشارح ان هذه احتمالات لأقوال (قوله وهي النظافة) أي الوضوء الخ انما هو ان المشتق من الوضوء مطا بقا بانضم والفتح لكون كل منهما سببا فيها (قوله والحسن) عطف مسبب (قوله وشرعا لم يحدده ابن عرفة) لاشد ان الوضوء الشرعي هو ما كان بانضم فالفتح لم يكن في الفتح بل في الضم فيكون المعنى اللغوي المنقول عنه للمعنى الشرعي هو الفعل ثم الظاهر ان المراد بالفعل في اللغة بحسب مذهبننا نصب

ما يوصل اليه وبدأ من المقاصد بالوضوء لتكرره وانه مطلوب لكل صلاة اما وجوبه بأوندا فقال **فصل فرائض الوضوء** (ش) فرائض جمع فريضة وهو الامر الذي يثاب على فعله وترتب العقاب على تركه ويقال فيه أيضا فرض ويجمع الفرض على فروض فان قيل فرائض جمع كثرة للعشرة ففوق مع ان فرائض الوضوء سبعة يقال استعمل جمع الكثرة في القلة أو بناء على ان مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة وأما تعبيرة بفرائض الصلاة فصح سواء قلنا مبدؤ العشرة أو مبدؤ من الثلاثة وقول نت فرائض جمع فرض فيه نظر لان فعلا لا يجمع على فعال بل هو جمع فريضة بمعنى مفروضة والوضوء بضم الواو الفعل وبفتحها الماء على المعروف في اللغة وحكى الضم والفتح فيهما وهل هو اسم الماء المطلق أو له بعد كونه معد للوضوء أو بعد كونه مستعملا في العبادات مشتق من الوضوء بالمدهوى النظافة باطاء المحبة والحسن وشرعا لم يحدده ابن عرفة لرجوعه للتطهير وهو ازالة العجز وهو رفع مانع الصلاة ويقال فيه قربة فعلية ذات غسل بوجه ويد ورجل ومسح رأس واعلم ان الناس اختلفوا في عد فرائض الوضوء ومحصل ذلك ان منها فرضا باجتماع وهي الاعضاء الاربعة وعلى مشهور المذهب وهو انية والدلك والقور ولا على المذهب وهو الماء المطلق فانه شرط كماله والترتيب والجسد الطاهر لقوله م في باب الغسل اذا غسل مواضع الاذى بنية الجنابة وازالة النجاسة أجزأ على المشهور ولما أراد المؤلف

أما مقام مقامه مع الدلك سواء كان وضوءا شرعيا أم لا كما في قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده (قوله لرجوعه للتطهير) أي من رجوع الخاص للعام أي وقد عرف ابن عرفة التطهير وقد يقال انه بصدد التعاريف المميزة للمفاتيح فلا يكتفى الرجوع لما ذكر (قوله وهو رفع مانع الصلاة) كذا في نسخة لا يخفى ان في غيره من الشراح وموجود في بعض النسخ وهو ازالة العجز أو رفع مانع الصلاة الا ان الطرف الثاني يعني عن الاول ثم بعد ذلك ان هذا الرجوع من رجوع الخاص للعام فيكون تعريفا بالاعم فيكون غير مانع ويجاب بجوازه عند المتقدمين (قوله ويقال فيه قربة) لا يخفى انه لا يشمل جميع اجزاء الوضوء الفرض ولا يشمل السنن فهو تعريف ناقص وعبارة غيره وينبغي ان يقال في تعريفه طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص (قوله وهي الاعضاء الاربعة) أي غسل الاعضاء الاربعة غسل ما عدا الرأس ومسح الرأس \* (فائدة) \* خصت الاعضاء الاربعة بذلك لانها محل اكتساب الخطايا ولان آدم مشى الى الشجرة برجليه وتناول منها بيده وأكل بفمه ومس رأسه ورقها واخص الرأس بالمسح لسنه غالبا كما في نفسه بادن طهارة (قوله ولا على المذهب) أي ولا على المعتمد (قوله وهو الماء المطلق) خلافا لابن رشد فانه عد من فرائضه الماء المطلق ورد بانه خارج الماهية وانما هو آلة يفعل به الوضوء وشرط فيه (قوله والترتيب) زاده ابن رشد أيضا ورد بانه سنة (قوله والجسد الطاهر) فان بعض أهل المذهب كما أفاده الخطأ قال بانه من فرائض الوضوء (قوله وازالة النجاسة) لا يخفى ان نية ازالة النجاسة ليست شرطاً وقصده ان وجود النية لا يضر خوفا من توهم تنافيه ما ووجه الدلالة انه لو كان طهارة الجسد من فرائض الوضوء

لما جعلت اسية مع ازالة التماسية لان التماسية صادقة الجسد غير طاهر مع انهم قالوا بجملة التماسية (قوله المجمع عليها) أي على فعلها غسلا ومبها أي على الفعل فيها الشامل له الفاضل الماء أي أو ما يقوم مقام الفاضل كجس العنق في الماء أو أنه كان مغموسا ثم أراد الوضوء (قوله على المشهور) راجع بقوله وتابها (قوله الاذنان) أي فلا يغسلان قطعا ثم اعلم ان الصدغ كافي للحاج ما بين العين والاذن في ما فوق العظم الذي منه من الرأس يسبح معها ومن اعظم الماتى الى أسفل يغسل والحاصل ان بعض الصدغ من الوجه وهو من العظم اساقى فادونه في بعضه من الرأس وهو ما هو فيه والجميع يصدق عليه هذا الصدغ لانه بين العين والاذن الا ان بعد ان علمت ذلك يرد على المصنف انه شاملا لصدغين اذ هما بين الاذنين فيكونان من الغسل مع انهما من الممسوح كاهو المعتقد واجب بان في العبادة حسنا والتقدير به من وشى الاذنين وبان كل ما في الرأس في تحديق لوجهه واما بعض الاعضاء يجب غسله تارة ومعه أخرى فثنى آخر والحاصل ان ما بين شعري الصدغين من الوجه قطع وشعر الصدغين من الرأس قطعا وما فوق الوتر من البيضاء كذلك ومن لو تدفقت من الوجه فيغسل ويدخل في الوجه الجبينان وهما المحيطان بالجمجمة فيسار شهما (قوله لاحتمال دخول المبدأ) لاحتمال اغماها في الغيبة وما لم يدخل قطعا (١٢١) (قوله أو المتوضئ) معطوف على قوله مرید الصلوة والاولى ان يقول أو مرید الوضوء (قوله الى منتهى الذقن الخ) مقصوده ان قوله ومنابت عطف على الاذنين والذقن عطف على منابت والتقدير يغسل ما بين منابت والذقن وظاهر التماسية يمكن مع تقدير مضاف أي منتهى الذقن ومنتهى ظاهر الجمجمة فاذن يدخل الذقن وظاهر الجمجمة فيغسلان والماسب لتقدير ما بين الخ ان لا يأتي بقوله الى منتهى الذقن والى منتهى الجمجمة الخ بل بقوله ان التقدير ما بين منابت شعر الرأس المعتاد ومنتهى الذقن وأما غسل منابت الشعر فهو من باب ما لا يتم الواجب الا به - وواجب وادع بمنتهى الاتمام لا يخفى ان الانتهاء أمر اعتباري فلا يصح لان يكون غاية وان جهلت الانتهاء الجزاء لاخير لم عليه خروج الجزاء الاخير فالوجه ان يرد بالانتهاء

سأولك طريقة من عددها - عايد أيا لأعضاء المجمع عليها النص عليه السكب والسنة فربما لها على ترتيب الآية باذنا بالكلية على غسل الوجه بقوله (ص) غسل ما بين الاذنين (ش) ولم يصح بالوجه أكفاه مذكرا حده طولا وعرضا والغسل الوضوء الماء على العضو مع مرار ايد بالماء مصاحبا أو تابعا على المشهور وخرج بقوله ما بين الاذنين الاذنان قهرا أو من قول بعضهم من الاذن الى الاذن لاحتمال دخول المبدأ اغاية وقوله يغسل خبير فرائض ويعتبر اعطف سابقا على الاخير فلم يلزم الاخير ما انفرد عن الجميع وغسل ما صدر مضاف لمفعوله حذف فاعله أي غسل مریدا الصلاة أو المتوضئ ما بين الاذنين ولا يقدر المكلف لانه لا ينطبق على وضوء المصلي ثم ذكر حد الوجه طولا فيقال عطف على الاذنين (د) غسل ما بين منابت شعر الرأس المعتاد الى منتهى الذقن في ثني التقدير الى منتهى الجمجمة في حق من له الجمجمة وهو مراد بقوله (والذقن وظاهر الجمجمة) وبعبارة أخرى أي وجب غسل ما بين الاذنين مع غسل الذقن في حق من لا جمجمة له وغسل ظاهر الجمجمة بكسر الهمزة وفتحها فحين الجمجمة وهي ما بين منابت من الشعر على ظاهر الجمجمة وضع الدم وحكي كسرهما في المفرد والتامة وهو فلك الحنك لاسفل والمراد بغسل ظاهرها امر رايد عليها مع الماء وتحريرها كافي المدونة لان شعره ينمو بعضه عن جهن وقد حصل استيعاب جميع ظاهره وهذا الشعر لما خالفت الغسل الا في اذنه اصال الماء الى البشرة (ص) في غسل الوتره واسار برجمته وظاهر شفعية (ش) الوتره بفتح الهمزة والمثناة الفوقية وهي الحاجز بين تقعي لانب والاسار يرجع اسرة وهي شطوط الجمجمة والكف الواحد سرر فوزن عذب والمعنى انه يجب على المتوضئ ان يغسل الوتره

(١٦ - خرشي أول) غاية وان جهلت الانتهاء الجزاء لاخير لم عليه خروج الجزاء الاخير فالوجه ان يرد بالانتهاء مالا يصح الجزاء الاخير من الفراغ \* (تفسيه) \* وصف الشعر بقوله المعتاد ليحل فيما يجب غسله موضع شعر الاغم وهو نبات الشعر في الوجه على غير موضعه المعتاد كالجبهة يقال رجل اغم واهر اغمه وادع بدم به لانه على المبالغة والجلد يخرج موضع الصلع بالصاد المهملة وهو غدا والاسمية وهي مقسم الرأس من الشعر وموضع التزع وهو نحو جانب الجبين منه ويقال له الخلع فالترعتان بفتح الزاي والعين ثنية ترعه بفتحهما وهما باضات على جنبتي الجبينين يكتشفان الماصية ذاهبتان على جنبتي المافوخ وما ينسما الى الصدغين من الرأس (قوله وظاهر الجمجمة) أو ما باطنها فلا يجب غسله وهو ما خاذى الصدغ ومن أسفل الجمجمة وما كان من أسفلها الى جهة العنقا وقال سبدي زروق رأيت شيخ المالكية فورا الذين استهوى يغسل من تحت الذقن فلا أدري لورع أو غيره (قوله وهو فلك الحنك لاسفل) أي عظم الحنك الذي عليه الاسنان وهو من الانسان حيث نبتت اشعر وهو أعلى وأسفل أي رأسه وأعلى وأسفل وانما فلك اللبانات والظواهر انما هي فلكا لان كل واحد من الأعلى والأسفل مذكور من صاحبه وحده (قوله واسار برجمته) المراد بالجمجمة ههنا ما ارتفع عن الحاجبين الى مبد الرأس فيشمل الجبينين بالجمجمة الآية في الصلاة وهي مستدير ما بين الحاجبين الى الناحية والمراد بظاهر الشقطين ما يند ومنهما عند انطباقهما انطباقا طبعيا (قوله الواحد سرر) أي فاسار

جمع الجمع وفي الصحاح جمع أمرار كما عذاب فالأسار يرجع الجمع وفي المفرد لغة أخرى وهي سرار وجمعها أسمره كزمام وأزمة قاله  
 الفسكهاني وقال شيخنا الصنعيني كون الواحد سرار كان معه وعافا ظاهرا لكنه يقتصر على ما ورد لأنه مخالف للقياس والحاصل ان  
 الظاهر ان قول أسار يرجع أسرار بوزن أذنب وهو جمع سرور بوزن عذب وكذا أسار يرجع أسمره بوزن أزمة وهو جمع سرار بوزن  
 زمام (قوله لان الماء الخ) أي ونسبه عليه لان الماء (قوله وما تحت مائه) أي الذي هو الوتر (قوله وهو طرف الانف) تفسير المارن  
 (قوله ويسفل الخ) معصوف على قوله يسفل الوتر وقوله ويسفل ما غار من ظاهر الخ أشار الى قصور عبارة المصنف (قوله ونسبه على  
 ظاهر) وكان الأولى ان يقول أيضا ونسبه على أسار بالجبهة لان الماء قد لا يدخلها (قوله شعر) أي من طينة وشارب وحاجب وعنفقة  
 وهذب (قوله تحته) أي المكان تحته فاطرف حصة لتعيين المقصود وأحوال أي حالة كونها كائنة تحته والآنفس والذام للنفس ويؤخذ  
 من قوله تظهر الخ لو كان بعضه خفيفا وبعضه كثيفا لكان لكل حكمه (قوله يصل الماء البشيرة) لا يصل الماء بظاهر الشعر الذي هو  
 تحريك الكثيفة (قوله وقيل يجب تحليل الكثيفة ١٣٣) أيضا وهل الخلاف في كثيف المرأة كما هو في الرجل والحاصل ان

لان الماء يغسل عن من أملى الانف فلا يصيبها قال في الرسالة وما تحت مائه وطرف الانف  
 ويسفل ما غار من ظاهر أجفانه وأسار بجبهته وظاهر شفقيه وهذه المواضع وان كانت داخلية  
 في تحديد الوجه الا ان الماء يبقو عن نفسه علم اقال الجزولي فيلزم المتوضي ان يحفظ علم ما وان  
 ترك شيئا منها كان كمن لم يتوضأ فنبه على الوتر لان الماء يغسل عنها من أعلى الانف فلا يصيبها  
 ونسبه على ظاهر الشفتين شيئا يتوهم منها من الباطن الذي لا يجب غسله كداخل الانف  
 والفم (ص) بتحليل شعر تظهر البشيرة تحته (ش) الباشرة متعلقة بغسل والتحليل يصل  
 الماء الى البشيرة ومعنى انه يجب غسل ظاهر البشيرة مع اتصال الماء بالبشيرة ان كان اشعر خفيفا  
 بحيث تبين البشيرة أي الجلد تحته فان لم يصل الماء لقلته فلا يجوز بدو بكرة تحليل الشعر  
 الكثيف على ظاهره لسدونة وجزم به ابن عرفة وقيل يجب تحليل الكثيفة أيضا وهو قول  
 مالك في رواية ابن وهب وابن نافع وبعبارة أخرى قوله تظهر البشيرة تحته عند المواجهة وقول  
 من قال عند مخاطب أو عند مجلس الخطاب يقتضي التفصيل فيما تظهر للبشيرة تحته وليس  
 كذلك وخرج بقوله يظهر الخ ما ليس كذلك فلا يجب تحليل طيبته ان كثيفه بل بكرة كافي  
 المدونة خلافا لما رجحه ابن رشد (ص) لاجرح برئ أو خلق غائرا (ش) هذا معطوف على الوتر  
 والمعنى انه لا يجب غسل الجرح اذ برئ غائرا وكذا لا يجب على المكلف غسل ما خلق من  
 وجهه غائرا من أجزائه أو غيرهما فقله غائرا حل من نائب فاعل خلق فيقدر مشهله لفاعل برئ  
 فهو من باب التنازع في الحال وبعبارة أخرى لاجرح معطوف على ما لان محلها نصب أي اثر  
 جرح الأولى ان بقدره فاعل أي لا يغسل جرحا برئ ولا يجعل معطوفا على الوتر لانه يقتضي  
 تهيمه بقسدها وهو الوجه وليس كذلك وقوله غائرا راجع لهما وقوله أو خلق غائرا ليس  
 معطوفا على برئ لقساد المعنى فيجعل معطوفا على جرحا والمعطوف محذوف أي محذوف غائرا

المعتمد ان المرأة كالرجل في وجوب  
 تحليل الخفيفة دون الكثيفة  
 وعلى وجوب تحليل الكثيفة أو  
 نديه وان كانت عفيفين فاختلاف في  
 كيفية غسله فليلد اخل الشرف فقط  
 وقيل لو غلب الماء للبشيرة (قوله يقتضي  
 التفصيل الخ) كان نقول ان  
 ظهرت عند مخاطب أو مجلس  
 الخطاب الذي هو وجهه الكلام  
 الى حاصره وجب تحليلها وان ظهرت  
 عند غير ذلك بان لم يكن مخاطب  
 ولا مجلس مخاطب بل مجرد مواجهة  
 فلا يجب تحليلها هذا امر اذ رقيه  
 شيء لانها لو فرض انها تظهر عند  
 المواجهة بدون مخاطب ومجلسه  
 نقول بالأولى لانه يلزم من ظهورها  
 في تلك الحالة ظهورها عند  
 الخطاب أو مجلس الخطاب فالحق  
 ان عبارة البعض امد كور صواب  
 وانه نص على امتوهم (قوله بل  
 بكرة) غاية الامر انه يجب عليه ان

يجرله لشرايعه المظاهر وهذا غير القول ابدى في الكثيفة الغائل بتحليلها داخل الشعر (قوله هذا معطوف على وقوله  
 الوتر) سبأ في ربه (قوله وكذا لا يجب على المكلف) الأولى حذف المكلف هنا تقدم (قوله فهو من باب التنازع في الحال) لعلمه على  
 طريقتين أو من حيث المعنى لا الاصطلاح لما هو مقرر من ان المهمل يعمل في ضمير المتنازع فيه فيلزم علمه وقوع الضمير حاله وهو باطل  
 بغيره بغير الضمير وزوم تسكين الحال ومنه الجواز على القول به مبني على القول بان ضمير انكسرة تكسرة أو كانه بعض الشيوخ (قوله  
 أي نزع جرح) يقتضي نزع جرح بفتح الجيم ولو قرئ بالضم لما احتج بذلك (قوله والأولى ان يقدره عامل) أي لكونه أظهر لخفا الأولى  
 من حيث انه عطف باعتبار الحال (قوله وليس كذلك) ولاجل ذلك قال عجم انه يعلم من هذا ان من برئ منه جرح غائرا وما خلق كذلك ولم  
 يست فيه الشعر ونبت الشعر حوله وطال بحيث ستره فيه يجب مسحه حيث أمكن مسحه ولا يكتفى بمسحه ما حوله من الشعر الا ان يشق ذلك  
 فيترك مسحه انتهى لكن المراد بها تفهم معاشها لانها من مشمولات كلام المصنف لقوله أي لا يغسل الخ (قوله راجع لهما) أي محذوف  
 مما عطف المعنى فلا ياتي في من باب التنازع أو من باب الحذف من أحدهما دلالة الأولى (قوله لغسل المعنى) لانه يصير المعنى أو جرحا  
 شاقا والواقع ليس كذلك اذ الجرح انما هو أوله لم يتحقق ويمكن ان يقال كما قاله في لئ نقلا عن الزرقاني ان قوله جرح برئ فيه حذف مضاف  
 ولا يبر خلق ما عطفه أي لا يعمل جرح برئ أو خلق الفعل من حيث هو فهو من باب عندى ندمهم ونصفه (قوله فيجعل معطوفا على جرح)

الاولى ان يقول فيجب غسل يديه لموصوف محمد بن موطوف على سرح (قوله وسكن لا بد من اتصال الماء اليه) فان لم يمكن سقط (قوله لا يشترط النقل اليه) فانزل مطر على عضو فغسله انكفى (قوله في شرط النقل اليه) أى اذا اراد المتوضي مسحه وأما أواد غسله فانه لا يجب النقل بل يجزى ان لاقي المطر أو ميزاباً ونحوهما (قوله مقتصر عليه) هذه العبارة تفيد ان المسئلة ذات خلاف وهو كذلك فقد قيل بعدم اشتراط النقل في المصح أيضاً كما هو مبين في لئ (أقول) هذا القول ظاهر وأما لئى مشى عليه انشراح وهو المعتقد فم يظهر على وجهه (قوله مرفقه) ولو تقدير فيها لو خلقت يده كالعصا (قوله أو لا يدي ان قدر) أى فيكون المصنف اقتصر على يديه جرياً على اغايب (قوله ثنية مرفق) كسر الميم وفتح الهمزة وعكسه قرئ بهما (قوله المنص) بفتح لا ح (قوله مستكن على ذراع) لاولى ان يقول مستكنه عليه أى على مرفقه (قوله وبقيته معصم ان قطع) أى بعضه بقية قوله بفتح (١٢٣) وانما قيد بالقطع لاجل قوله بفتح لاني ما خاق فيه ناقصاً لا يقال فيه ذلك ولو قال

وقوله لا جرح أى لا يجب غسله أى ذلك بالماء حيث لا يمكنه ذلك ولكن لا بد من اتصال الماء اليه وسكت المؤلف عن نقل الماء الى العضو ولا يحلوا ما ان يكون لغسله وممسوح فان كان لغسله فلا يشترط النقل اليه الا ان يكون عدم النقل يقتضي المصح فلا بد من النقل وان كان ممسوح في شرط النقل اليه كما نقله الباجي عن ابن القاسم كفى ان توضيح وكان غسله ابن حبيب عن ابن القاسم قاله ابن عرفة مقتصر اعليه عند ذكر مسح الرأس (ص) ويديه مرفقه (ش) يعنى ان المرفضة ثنية غسل يديه أو الأيدي ان قدر مع مرفقه ثنية مرفق اخر عظم الذراع المتصل بالعصا معنى بذلك لان المستكن يرفق به اذا أخذ براحته رأسه مستكن على ذراعه ودخول المرفقين في العسل هو المشهور وقيل للاحتماء على قاعدة ما لا يتوصل للواجب الا به وقوله ويديه عطف على ما من قوله غسل مابين الاذنين (ص) وبقيته معصم ان قطع (ش) هذا بالجر عطف على يديه فالفرض ان يغسل اليدين أو يغسل ببقية المعصم ان سقط بعضه فلا يضر كون كلام المؤلف يدل على انه من المرفقين وأما نصبه عطفاً على الوتره فغير بين لعدم تسبب غسل بقية المعصم عن قوله غسل الى ظاهر اللحية ولا مفهوم المعصم ولا قطع بل كل عضو سقط بعضه تعاقب الحكم ببقية غسلها (ص) ككف بمنكب (ش) انكف اليد وهى مؤنثة والمنكب مجمع العضد والكف والمعنى ان من خلق له كف في منكبه ولم يخلق له عضد ولا ساعد فانه يجب غسل ذلك انكف ومفهوم قوله ككف اخانه لو خلق له قطعة سلم بمنكبه فلا يجب غسلها فلو كشط جلد الذراع وتعلق به أو بالمرفق غسل وان جاوز الى العضد فلا لانه لا تعد من الذراع اعتباراً بجعلها ويكون للذراع جلدة أخرى (ص) بتحليل أصابعه (ش) لما كان في اليد ما قد يغسل عنه كفى في الوجهه به على بعضه بهذا وباء للمعية كفى بجميع النسخ التي رأيناها وهى متعاقب يغسل أى يفرض غسل يديه مع مرفقيه مع تحليل أصابعه وكذا نه عند البساطى بالواو بالرفع عطف على غسل وان نصب على المعية أى مع تحليل أصابعه يرد ومع التحفظ أيضاً على عقد الأصابع من ظاهرها بان يحى المتوضي أصابعه وعلى باطنها ورؤسها بان يجمع رؤس الأصابع ويحكها على الكف (ص) لاجالة خاتمه (ش) هو بالجر عطف على تحليل أى وغسل يديه مع تحليل أصابعه لاعم اجالة أى ادارة وتحرير خاتمه والاضافة فيه بلعه أى الخاتم المأذون في الخاتمه سواء كان

ولم يكن له مرفق لا يغسل ولو اتصلت والظاهر على ما قلناه شيئاً اليه يغسل الخذى لفرض سقط (قوله أو بالمرفق غسل) أى الجلدة المذكور لانه في التحليل لواجب (قوله بتحليل أصابعه) شامل للأصابع الزائدة حس بها أم لا ويحل كل يد بالآخرى والاولى من ظاهرها لانه أمكن لانه من باطنها ان يشبك نه انما يكره في الصلاة وتحليل أصابع الرجلين من أسفل وتغسل في كل غسل من التسلات ثلاث حتى تعد المرفقة غسله (قوله بالرفع عطف على غسل) لا يخفى انه يفيد ان تحليل أصابع اليدين فرض من فرائض الوضوء مستقلة وليس كذلك فالاحسن ان يكون منصوباً على انه مفعول معه (قوله ومع التحفظ على عقد الأصابع) أى وجوباته على ذلك شارح الوغليسية (قوله من ظاهرها) من يعنى على فيكون هى وما عطف عليها الذى هو قوله وعلى باطنها لانه لا من قوله عقد الأصابع ولا فرق فيما بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وتحليل) عطف على سائر

ولم يكن له مرفق لا يغسل ولو اتصلت والظاهر على ما قلناه شيئاً اليه يغسل الخذى لفرض سقط (قوله أو بالمرفق غسل) أى الجلدة المذكور لانه في التحليل لواجب (قوله بتحليل أصابعه) شامل للأصابع الزائدة حس بها أم لا ويحل كل يد بالآخرى والاولى من ظاهرها لانه أمكن لانه من باطنها ان يشبك نه انما يكره في الصلاة وتحليل أصابع الرجلين من أسفل وتغسل في كل غسل من التسلات ثلاث حتى تعد المرفقة غسله (قوله بالرفع عطف على غسل) لا يخفى انه يفيد ان تحليل أصابع اليدين فرض من فرائض الوضوء مستقلة وليس كذلك فالاحسن ان يكون منصوباً على انه مفعول معه (قوله ومع التحفظ على عقد الأصابع) أى وجوباته على ذلك شارح الوغليسية (قوله من ظاهرها) من يعنى على فيكون هى وما عطف عليها الذى هو قوله وعلى باطنها لانه لا من قوله عقد الأصابع ولا فرق فيما بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وتحليل) عطف على سائر

(قوله في مثل المتعدد) أي في حق النساء وهو مخرج به في بعض النسخ قال في له وانظر هل مثل الخاتم الذهب في حق المرأة غيره من أساور ودماد في بعضه فلا يجب إزالة ذلك في وضوء أو غسل كان ذلك مباحا لها كالخاتم الذهب أم لا فيجب نزع ذلك وقد مثل بعض شب وخناع ذلك فاجاب بان الخاتم أمره أخف من هذا كما أشار له ولكن قال في و استنظر لا يحصل له لأن ذلك مباح فهو كالخاتم وحاسله أن أذن في الخذف لا يجب اجتنابه كان ضيقه أو راسعا ولكن يجب عايه إذا نزعها وكانت ضيقا عسا ما يحسنه فان لم يغسله لم يجره إلا أن يتيقن وصول الماء تحتها كما فاده عجم ثم لا يخفى انه يراد أن يقال كيف يجزى مع أن فيه ترك الدلالة والحوار من وجهين الأول أن ذلك مبني على أن له ذلك يس واجبا فهو مشهور مبني على ضعف الثاني أن ذلك لا يشترط فيه مباشرة اليد ذلك من باب الدلالة بالخرقة التي والنسب كما يأتي عن الشيخ محمد (قوله وحديثه فلا يكفي تحريكه) لأنه قد روي ذلك الحل بيده وعلى ما تقدم من الجواب قال يكفي تحريكه لأنه بمثابة ذلك بعد علمه أخرقة (قوله ولغيره فيه راجع إلى المعصم) لا يخفى أن ترجيع الضمير للمعصم يقتضي عطفه على قوله وبقيته معصم لا عطفه على قوله ككتف بمسك (قوله الضمير به راجع للمعصم) هذا الكلام لا يأتي إلا لو فرض عطف قوله ونقص غيره على إجماله فحقه وما (١٣٤) حيث عطفه على قوله ككتف بمسك لا يأتي هذا (قوله ونقص غيره) أي

والعضو الناقص غيره (قوله ولا يتوهم) نقول له لوضع ذلك لما تكلم على مسح الرأس ولا غيرهما من غسل الرجلين لأنه لا يتوهم خلاف ذلك (قوله وهو اسم جنس) أي انظر غيره (قوله فيسدر فيه ما يجعله لرماء) أي ويندرج فيه خاتم الذهب وخاتم الفضة الذي لم يؤذن في اتخاذه وخاتم الحديد ما يخفى كما أشار إلى ذلك بقوله وغسل ذلك وحاصله أن المتأذون في اتخاذه أي الذي ندب إليه أشار لا يطلب نزعها مطلقا ضيقا أو راسعا وأما ما يكره لبسه أو يباح نكاحه الملبس والخاص والخاص والغائب فين أن كان ضيقا أو يكره تحريكه أن كان راسعا فلا فرق فيه بين الرجل والمرأة وأما المحرم فكذلك الذهب وانفضة إذا كان أزيد من درهمين

واسعاعا وضيقا في وضوء أو غسل والمراد بالخاتم الجنس فيشمل المتعدد ولعل من حقوقه الرفع وإن نصب راعى ندبه البساطي من رفع تحصيل ونصبه أما ما لا يباح لبسه فهو داخل في قوله ونقص غيره ومثله فلا يكفي تحريكه وهو ظاهر لأنه قد روي ذلك الحبل بيده (ص) ونقص غيره (ش) هو معطوف على قوله ككتف بمسك والضمير فيه راجع إلى المعصم أي ويجزى غسل بقية المعصم ككتف بمسك ونقص غيره أو مبتدأ خبره محذوف أي ونقص غيره المعصم كذلك أي لا يقي شيء من الفرض وجب غسله والاستطقة نقص بالهذه المذهب لكن هذا الضابط لا فائدة فيه لأن العضو المنقوص أي المأقوط بتمامه لا يتوهم غسله حتى يحتاج لنقص على عدم غسله ولا يتوهم عدم الغسل في الساقط بعضه بل يغسل بقية أجزائه بل بالضاد للجملة مبني للفاعل أو نائب وغيره منصوب أو مرفوع والضمير للخاتم وهو اسم جنس أضيف فيهم أي ونقص غير الخاتم من كل حال من يد أو غيرها فيسدر فيه ما يجعله لرماء وغيرهم في أصابعهم من عظم ونحوه فلا بد من نزعها أن كان ضيقا أو اجاشته أن كان واسعا يدخل الماء تحته وغير ذلك (ص) ومسح ماعلى الجمجمة (ش) هذا عطف على غسل أي ومن فرائض الوضوء مسح ما استقر على الجمجمة من جلد أو شعر على أن على حرف جر أو ما صعد أو ارتفع على الجمجمة على أنها فعل ماضٍ ويطالب أن يكون مسح الرأس بقاء جديدا ويكره بغيره كغسله ببيل طينة لأنه ماء مستعمل في حدث فيكره استعماله في هذا ونحوه وهذا حيث وجد غيره ولا فلا يكره وإذا جفت اليد قبل تمام المسح جدد بخلاف لو جفت في إردفلا (ص) بعظم صدغيه مع المسترخي (ش) أسبغ فيه الماء صبغة أي بغير رأسه مصاحبا لعظم صدغيه مع المسترخي من الشعر عن جدار رأس من رجل أو امرأة كالدلائل على المشهور ونظرا لاصلة كل حكم لما خرج

منه فقال عجم أنه لا بد من نزعها ولو راسعا وقد نقل الخطاب والشيخ سالم بكفي تحريكه إذا كان راسعا وبحث عنه عجم باب ما تحتها ذلك بغير بد مع أمكانها وأجاب بان هذا كالمثل لا يندمج ولا علم أخرقة (وأقول) وينبغي التعويل على هذا إذا كان يكون النقص الذي ذكره من بقاءه وأعلم أن ما قاله الأشار هنا ظاهر فيما قاله الخطاب وهو مبني ما تقدم له في قوله ولا يكفي تحريكه الذي هو ظرفه لثبته عجم (قوله مستلى الجمجمة) فهو بانصب على جعله علافة لا وبالجر على جعلها حرفا والجمجمة عندهم الرأس المستقر على الدماغ وخرج بذلك ما على انقاس الشعر فلا يجب مسحه لأنه تحت الجمجمة انتهى وانما اختص الرأس بالمسح لستره غلبا على كنفه بدنه صوره (قوله لأنه ماء مستعمل في حدث) بناء على أن الحدث يرتفع عن كل عضو بغيره (قوله والا فلا يكره الخ) ومحل كراهة استعماله أو جوارحه حدث لم يتغير وكان يحصل به تعميم المسح والامتنع (قوله بعظم صدغيه) أي مسح نبت عظم ومحل النبت حيث لم يكن كالنبت كان الصلح في الرأس كالشعر قيم وانما قدر نبت لآفة ضائته بدونه أنه يصح الصلح كله وليس كذلك فإنه عجم والصلح بالصاد والسين والساكنة وتضم وقال الشيخ سالم راعى التعبير بالعظم الأعم من الشعر ليدخل فيه البيضاء الذي بين الأذن وشعر الرأس من مقدم الأذن وشعره من خلفها قال ابن فرحون في تركه قد تركه جزءا من الرأس انتهى نقله في له

(قوله ليس بأصل) أي في المسح (قوله ولا ينقض ضفره) - حيث كان مضفورا بنفسه ولو اشتد وفي الفصل ان اشتد نقض والا فلا وان كان مضفورا بخيط أو خيطين فان اشتد نقض والا فلا وان كان مضفورا بخيط كثيرة كشلاثة فافوق فلا بد من نقضه فيهما مطاقتا اشتد أم لا والاضفر قبل الشعر بعضه ببعض والعقد من مضفرونا من كل جانب قاله في التنبهات أي جمع ما مضر بادخال بعضه في بعض حتى يصير كأيضه من الخوص وبالعقد من المضفر من كل جانب قاله في التنبهات أي جمع ما مضر بادخال بعضه منه عدم نقض الضفر بالاولى (قوله نقض) مضفورا فيه إشارة الى ان المصدر وهو ضفر بمعنى اسم المفعول لان الذي ينصف بالانقض انما هو المضفور ونعم لم يجب نقضه لان موضوع المسح التحقيق وفي نقض الشعر عند كل وضوء مثقفة (قوله راجع لما سبق) فيه إشارة الى ان قول المصنف رجل أو امرأة فاعل مسح وبه مضاف للمفعول ويكون في المعنى متقدما ويكون فاعل ينقض ضمير يعود على ذلك الفاعل الذي هو رجل أو امرأة وهذا يعيد بدل الظاهر ان رجل أو امرأة فاعل ينقض الا ان يقال راجع في المعنى فلا ينافي انه فاعل ينقض (قوله أو المضفور الخ) (١٢٥) تقدم بيان المضفور والمعقوص (قوله راجع لما سبق)

بالسنة بعد ذلك) وتكون من اثنين بدأ أو عودا (قوله واستظهر الخ) الظاهر ما قاله ز ويوافقه ظاهر تعبير الشيخ عبد الرحمن ونأويل شارحا بعد في ظاهر اللفظ (قوله وهو أشهر الاقوال) كذا قال ابن عطاء الله واما قولان بقية الاقوال عدم الاجزاء والكراهة فصار حاصل الاقوال اقول الاول الاجزاء الثاني عدم الاجزاء الثالث الكراهة الا بالخبر بان الكراهة لاتنافي الاجزاء فلا تظهر المقابلة لانه في كل واحد من القولين بالاجزاء الذي مشى عليه المصنف يقول بانه خلاف الاول فعليه تظهر المقابلة باعتباره فتدبر (قوله تنبيهة مفصل) أي محل فصل الساق من لعقب وقوله والعرقوب جمع مفصل الساق من القدم أي محل جمع فصل الساق من

عن الحرم وأصله فيه بحكم الحرم فلا يمارض بصيد أو أثر على فرع أصله بالحرم حيث لم يجزوا فيه جزء لان وزان ما طال من الشعر طرف العنصر لا الطائر وقيل لا يجب مسح المسترخى قطرا الى ان شعر الرأس ليس بأصل (ص) ولا ينقض ضفره (ش) أي ولا يجب على رجل ولا امرأة نقض مضفوره. أي شعره. ما المضفور بل ولا يجب وقوله (رجل أو امرأة) راجع الى المسح يعني ويستوي في ذلك أعني مسح الجميع والصدغين والمسترخى وعدم نقض الضفر الرجل والمرأة (ص) ويدخلان فيهما تحتها في رد المسح (ش) أي ان الرجل والمرأة اذا مسح كل الشعر المسدول أو المضفور أو المعقوص فانهما يدخلان فيهما تحتها وجوبا في رد المسح لاجل ما غالب عنهما جاف لا يدخل الذي يحصل به التعميم واجب كفي الشعر الطويل ويحاطب بالسنة بعد ذلك حيث بقي بل من مسح الفرض فقول الشيخ عبد الرحمن ان الرد سنة سواء طال الشعر أو لا يعني بعد حصول التعميم اذ قبله لا يشترط الرد واستظهر الزرعي ان ارد فيما ذكر سنة لان ما تحت الشعر بمثابة الباطن والباطن لا يجب مسحه (ص) وغسله فجز (ش) أي وغسل ما على الخبيصة في وضوء الحدث الاصغر الواجب مسحه فجز عن مسحه لانه مسح وزيادة وهو أشهر الاقوال (ص) وغسل رجله بكعبيه اثنتين بمفصل الساقين (ش) هذه هي الفريضة الاربعة من افرايض الجمع عليها وهي غسل رجله مع الكعبين وهما المرفوعان في مفصلي الساقين ثنية مفصل بفتح الميم وكسر الصاد واحد مفصل الاعضاء وبالعكس اللسان والعرقوب جمع مفصل الساق من القدم والعقب تحتها وانما كان المراد من الكعبين منه كرا لاخذهما من الشكعب وهو اظهر والارتفاع ومنه انكعبه وامرأة كاعب اذا ارتفع ثديها وارباب بعضهم ان عد غسل الرجلين في افرايض مع جواز تركه ومسح الخف فينبغي ان يعد الفرض أحد الأمرين لا الغسل على التعيين مدفوع بان مسح الخفين رخصة لا واجب بدل الواجب الغسل وجوب غسل الرجلين ثابت بالشكيب والسنة والاجماع

القدم أي محل فصل الساق من القدم من تعمد انفاصل فكعبان وان كانا فاصلين الساق من اللعقب يلزم من ذلك فصلهما عن القدم كذلك العرقوب فاصل أيضا للساق من القدم (قوله وارباب) مبتدأ خبره مدفوع واما خبر قوله ان عد قوله فينبغي والافرايض وضمن ينبغي معنى يقتضي (قوله ثابت بالشكيب والسنة) أي ولا يكثر ثبوت يخرج عن ذلك كالأقوال في وجوب المسح وابن جرير اطبري بالخبر بين المسح والغسل به قال داود ونوافذ انصب في الاية ظاهرة فيها لانها معطوفة على الوجه وليدين ولا يضرب فصل بينهما مسح الرأس واما قراءة الجرح فظاهرها يقتضي وجوب المسح لكن لا يمكن حملها عليه لانه لم يرد من قوله بل الله عليه وسلم وفعل أحسنه الا يغسل فيجاب بأنها ليست معطوفة على الرأس وانما هي مخفوضة على الجوار كإذهب إليه سيويه والاختفاء وجعامة من انفسه أو المفسرين وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الالاميين ومبطل للمباعدة ورأوا أن الحمل على ذلك حمل على شاذ يبنى صرف القرآن عنه وقالوا ان الخفض في الآية انما هو بالعطف على لفظ الرأس فقط بل الرجل مغسولة لا مسحودة فأجابوا بين أحدهما أن المسح هنا هو الغسل كما يقال تسحبت



للمصلاة وراى الغسل وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقصد في حب الماء عليهم ما ان يكونهما مظنة للامسح  
 واثاني ان المراد هنا هو المسح على الخفين وقوله النانين تفسير للمكعبين وهو بالهمز والابدال ياء لوقوعها بعد كسرة المرتبة عين من تنأ  
 اذا ارتفع والباء في قوله بمفصل الخ لظرفية قاله في ل (قوله وابقاس) يقال أى حاجة للقياس مع وجود النص وأيضا قد تساوى غسل  
 الرجلين مع غسل اليدين والوجه في المنصب على الغسل فجعل أحدهما أو كليهما أصلا يقاس عليه تحكّم ويمكن الجواب بأن غسل  
 اليدين والوجه لم يقع فيهما خلاف من أحدهما لاف غسل الرجلين فقد وقع فيه خلاف الروايف اذ قد قالوا بوجوب المسح فصح حينئذ  
 أن يقاس الرجلان على اليدين والوجه فتأمل (قوله وندب تحليل الخ) فلوترك التحليل لم يضر اذا وصل الماء الى ما بين الاصابع انتهى  
 ل (قوله أى وندب على المشهور) ومقابلته أنه يجب وقد رجع وان كان ضعيفا (قوله وهو المسمى بالخر) أى تحليل أصابع الرجلين  
 يسمى بالخر وأما تحليل أصابع اليدين فيسمى بالذبح ولعل وجه ذلك أن موضع الذبح أعلى وموضع الخر أسفل فلذلك وقعت التسمية  
 على ذلك وأما تحليل أصابع الرجلين في الغسل فتقولان بالندب والوجوب وهو الراجح (قوله من قلم) بتخفيف اللام مع الواحد وتشديد  
 لاكثر منه (قوله وفي حليته قولان) (١٢٦) ومثل الآية في الخلاف الحديث الذي يفعله المغاربة في العارفين والشوارب قاله

والقياس وقراءة الجري في الآية مجعولة على المسح على الخفين (ص) وندب تحليل أصابعهما  
 (ش) أى وندب على المشهور تحليل أصابع الرجلين من أسفلهما بخصره وورد في حديث آخر  
 بالمسح بادنا بخصر اليمنى خاتما بخصر اليسرى وهو المسمى بالخر وأما رجب تحليل أصابع  
 اليدين دون أصابع الرجلين لعدم شدة اتصال ما بينهما بخلاف أصابع الرجلين فاشبه ما بينهما  
 الباطن أشدة الاتصال فيما بينهما (ص) ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق رأسه وفي حليته قولان  
 (ش) يعنى ان المتوضى اذا قلم ظفره أو حلق شعر رأسه لا يعيد غسل موضع الظفر ولا مسح  
 بشرة الشاهر على المذهب لان الفرض قد سقط بغسله أو مسحه فلا يعود رواله كذا إذا مسح  
 وجهه في التيمم أو غسله في الوضوء ثم قطع أنفه واختلف اذا حلق الشخص رجلا أو أراه حليته  
 أو شارب كالأو بعضا أو سقطت بنفسها هل يجب عليه إعادة غسل موضعها أولا قولان  
 وسواء كانت اللحية خفيفة أو كثيفة كما هو ظاهر كلامهم وذلك لان القائل بالوجوب نظرا الى  
 ستر الشعر للمحل وقد زال في غسل ذلك المحل ومثل من قلم ظفره في عدم الاعادة من حفر على  
 شوكه بعد الوضوء فإنه لا يجب عليه غسل ذلك المحل على أحد قولين نقلهما شارح الوعائيسية  
 عن بعض شراح الرسالة والفرق بينهما وبين زوال الخلف والجبهة ان مسح الخلف بدل فسقط  
 عند حضور مبدله والجبهة مقصودة المسح فزالها زال لما قصد ولما فرغ من الفرائض  
 المجمع عليها أن يعده بالمختلف فيها وبادأ منها بذلك قال (والدلك) أى والفروضة الخامسة لذلك  
 وهو واجب لنفسه وهو المشهور وقول مالك في المدونة بناء على شرطيته في حصول مسمى  
 الغسل للفرق بينهما وبين الانغماس لغة وقيل واجب لنفسه بل لتحقيق اتصال الماء الى  
 البشرة أو بطول المكث فيه مثلا وقيل بل بسن أو يستحب والطلاق في الوضوء والغسل سواء

زروق في شرح القرطبية وانظر  
 همل العنفة كالشوارب أم لا  
 أشار اليه الزرقاني (قوله أظفاره)  
 جمع ظفر يضم الظاء المشالة والفاء  
 على اللغة الفصحى وفيه سكون  
 الفاء مع ضم الظاء وكسرها وفيه  
 أظفورا كعصفور (تبيينه) محل  
 عدم وجوب غسل موضع التيمم  
 ما لم يطل طولاً متفاحاً حيث  
 ينتهي على الأصح فإنه اذا قلته يجب  
 عليه غسل ما تحتها كما يؤخذ من  
 كلام سند ويفهم من كلامه أنه  
 لا يلزمه قله ولو طال وفي ابن عرفة  
 أنه يجب عليه قله اذا طال وظاهره  
 وان لم ينشأ انتهى (قوله على  
 المذهب) وقيل يعيد (قوله واختلف  
 اذا حلق الشخص) والراجح من  
 القوانين عدم الاعادة (قوله وذلك  
 الخ) تعليل للتعميم أى الذى هو قوله

خفيفة أو كثيفة (قوله بدل) عن مسح الرأس و قوله فسقط أى مسح الرأس عند حضور أى عند  
 ظهور محل بدله (قوله مقصودة المسح) أى مقصود مسحها أى ان المسح انما يتعلق بالامام والموضع وأما لو كان المسح المتعلق بالموضع  
 أنه مسح الموضع فلم يحتج للمسح عند سقوطها (قوله وقول مالك) معطوف على قوله المشهور (قوله بناء على شرطيته في حصول مسمى  
 الغسل) أى في قوله تعالى فأغسلوا أى فلا يسمى غسلا الامع وجوده وهو امر اراد على العضو والمراد باليد بباطن الكف ولا يسقط  
 أى الدلك بالنسيان ويكون الامر مقارنا للغسل وهو الافضل وغير مقارن قبل ذهاب الماء عن العضو على الصحيح أى قبل ذهاب  
 وطوبى الماء عنه اذ لا يشترط كون الماء باقيا بل يكفي في ذلك بقاء الرطوبة فقط خلافا للقياسى في اشتراط المقارنة وهو سراج ومشقة  
 في تبيينه وعلى هذا القول وهو أن الدلك واجب لنفسه فلا يكفي الانغماس أو الصب مجردا بل لابد من امر اراد به امر المتوسط  
 ولولم تزل الاوضاع الا أن تكون متجسدة فتكون حائلا كافي ل (قوله أو بطول المكث) لا يصح عطفه على به لفساده وكأنه  
 معطوف على محذوف ونقر به في تحقيق اتصال الماء به أو بطول المكث أجزاء (أقول) برد أن يقال اذا كان دخلا في مسمى الغسل  
 فلا حاجة الى عدم فرضه مستقلا

(قوله في المجاورة) أي وهي حقيقة في المجاورة لغة (قوله والاماكن) عطفت خاص على عام وأراد بها بفتح الأرض كأنه يقول هذه البقعة  
 نلى هذه البقعة ويعد أن يريد بها الاماكن عند أهل الكلام من أنها الفراغات المتوهمة (قوله مجاز في الأفعال) أي مجازا استعارة  
 كأن تقول هذا الفعل بلى هذا الفعل (قوله ومنه) أي ومن الموالاة أخذت هذه الالفاظ الالفة الأولى تقول والى بن الأرض من موالاة  
 وولاء تابع كذا في القاموس وفي المصباح والاولاء من باب قال تابعه (قوله والتوالي) تقول توالي نوالى أي تتابع فاستوى  
 المتتابع وحاصله أن التوالي فعلة لازم وأما الولاء ففعله أي لازم ومتعبدا كما علمت قوله متصلا أي حقيقة أو حكما فقوله من غير  
 تفریق فاحش أي بدون تفریق أصلا أو مع تفریق غير متفاحش واعلم أن الشيخ سألنا كرمنا حاصره أن التفریق اليسير لا يضر  
 ولو جهدا اتفاقا بناء على أن ما قارب الشيء يعطى حكمه وإذا لم يضر فذكره وقيل يمنع وهو ضعيف ولا يحسد هذا اليسير هنا بعد عدم الجفاف  
 كافي حق العاجز بل بأقل من ذلك لعدم ضرره ولا يخفى ما في هذا من عدم إتيان ورده عجب بأن الذي يقبده كلام الشيوخ وهو  
 المعتمد أن الطول في حق العامد كالعاجز (قوله لاقتضائها بطور فيهما بين الاعضاء) أي من التعبير بالمفاعلة المقتضى لتوالي أمور  
 بعضها البعض (قوله من غير تعرض للفعل) الأول في كونه يوالي غيره من (١٢٧) أول الوقت أي بخلاف التعبير بقولهم من

قرائن الوضع، والقول بأنه يقتضى  
 أن يكون الوضع بفعل فور أي  
 من غير تراخ عما قبله أي الذي  
 هو أول الوقت (قوله لا كان يني  
 أيضا) أي مع الطول (قوله ويمكن  
 الخ) أقول لا يخفى أن من صور  
 العجز على ما يأتي ما إذا ظن أن الماء  
 يكفيه قسيتين أنه لا يكفيه أو شك  
 ولا يخفى ما في ذلك من التسامح إذ  
 لا عجز حقيقة نعم من صور العجز الذي  
 فيه التفصيل على أحد القولين  
 ما إذا جزم بأنه يكفيه فهو ريق  
 أو أهرقه غيره أو غصبه وليس في  
 ذلك تفریط (قوله وان عجز) بفتح  
 الجيم أنصح من كسرهما يقال  
 عجزت بفتح الجيم أعجز بكسر هاءه  
 لغة أحرأ وبفتح الهاء بكسر ثم أن  
 ظاهره أن العاجز يني بنية وليس  
 كذلك لأنه إنما يني مع القسرب

(ص) وهل الموالاة واجبة أن ذكر وقد (ش) القرائن السادسة الموالاة وهي حقيقة  
 لغة في المجاورة في الأجسام والاماكن مجاز في الأفعال ومنه الولاء والولاء والتوالي وشرعا  
 عبارة عن الإتيان بأفعال الظاهرة في زمن متصل من غير تفریق فاحش ومنهم من يبرعها  
 بالقول والعبارة الأولى أشد لاقتضائها بطور فيهما بين الاعضاء خاصة من غير تعرض  
 للفعل الأول والثانية تعطى وجوب تقديم الوضع أول الوقت قاله ابن عبد السلام والمعنى  
 أنه اختلف في الموالاة بالنسبة وسبب أني وبالوجوب في المفسر والمفسر سألني والاصل  
 نورا قبل الوقت أو بعده أن ذكره قد ساقط مع العجز والنسبة كما شهره ابن ناجي في شرح  
 المدونة ثم إن مقتضى قوله أن ذكره قد عجز عدم الوجوب أن لم يكن قادرا مع العاجز يني  
 ما لم يطل ومقتضى ذلك أنها في حقه واجبة والا كان يني أيضا ويمكن أن يقال إنما بين  
 وإن قلنا أنها غير واجبة لما عجزه من القسرب بخلاف النسي (ص) وبني بنية أن نسي  
 مطلقا وإن عجز لم يطل بجفاف أعضائه من اعتسلا (ش) يني أن من نسي أعضائه  
 أعضائه أوله من ماله يني على وضوئه المتقدم ويغسل ذلك أعضائه والعضو واجب باطل  
 أول يطل يري ويعد ما بعد ذلك العضو أو تلك للبيعة من أعضائه وضوئه مفرضة كانت  
 أو مسنونة هذا أن ذكره بالقرب قبل جفاف أعضائه وإن ذكر بعد الطول بجفاف أعضائه  
 لم يعد ما بعد ذلك العضو ولا ما بعد ذلك للبيعة واستغنى المؤثر عن هذا التفصيل  
 سيد كره في الكلام من أعاده المنكس وحده من بعد جفافه والافعية مع تابعه لأن حكم  
 المنكس والنسي في الاعادة سواء اعتسلا في القاسم وحكم أعاده ما بعد المنسي السنية لأنه لا أجل  
 حصول الترتيب وشرط البناء المذكور أن يكون بنية هذا الحكم النامي وأما العاجز عن الكمال

فالبنية مستحبة ويمكن الجواب بجعل الأول للاستئناف وجواب الشرط بمحذوف تقديره بني والباء في جفاف متعلقة بتقديره ما لم  
 يطل طولا مقدرا بجفاف أعضائه وكذا قوله بمن أو أنباء بجفاف لما لا بسنة وقوله بمن للظرفية (قوله يعني أن من نسي الخ) تبع في ذلك  
 التقرير الخطاب وفيه نظر لأنه يصير فيه تكرار مع مسباتي وبقوته الكلام على ترك الموالاة بل سورة ترك الموالاة كن غسل وجهه  
 بنية الوضوء ثم يحصل له نسيان فيترك القسرب فيني مطلقا وإن كان عامدا وعاجزا فيني ما لم يطل على المنة (قوله فني يني) أي يباح  
 له البناء ويجوز له أن يتعدى الوضوء من أوله رقرر بعض الشراح السنية ورده شيخنا الصغير بأن الحكم الإباحة فلا يسن البناء بل ولا  
 يندب في تنبيهه في اختلاف هل بعد بالنسبة نسيان خلاف والراجح أنه لا بعد نسيان من نسي ثانيا حكمه حكم العام وهو أنه إذا طال بطل  
 طهارته (قوله مفرضة) الأولى مفرضة أي كان ما بعد ذلك العضو مفرضا أو مسنونا لا يني أن ذلك إنما هو بحكم التسبب للوضوء  
 والافسيات أي أن الترتيب بين القرائن والسنة مستحب وأنه لا بعد لذلك وحكمه أعادة ما بعد المنسي أي مرفقة (قوله وأما العاجز)  
 حاصلا ما في الشراح أن النامي ومثله المنكس على التفریق وانظر بما إذا يكون الإكراه والظاهر أنه كراه على الإطلاق ينيان  
 مطلقا طال أم لا ومن أعاد من الماء لا يكفيه قطعا ومثله طافلا يني طال أم لا ومثله من أعاد التفریق وأما العاجز قصودتان

أن تلك الحالة توجد إذا تم تعديل  
الزواج ولعله نادرا وعلى طريق  
الغرض نعم بقى شيء آخر وهو أعضاء  
الشباب المعتدلة لا تكون كأعضاء  
الشيخ المعتدل أو الكهل المعتدل  
فاعتدال كل شخص بحسبه (قوله  
فقيام البطل) أي في العضو الذي  
وقصاعليه وقوله أثر الموضوع هو  
الطهارة (قوله فيتمتع بالآخر  
بالفعل السابق) أراد بالآخر ما بعد  
الذي كان وقع هذه التركة حاصله  
أنه ما دام البطل موجودا يفسر  
الفصل فهو غسل وجهه ويديه  
وحصل فصل ثم مسح رأسه قبل  
حقاق الدين وبعد حقاق الوجوه

وضوءه فان أعد من الماء ما يكفي فيه فأخر بق عليه أو أهرقه هو غير متعمد أو غصبه أو ظن  
كفايته أو شك فيها فقصصه فإنه يني أيضا على وضوءه المنتهك لم يال بطل وهذا ظاهر المدونة  
عند الباجي وجهه واستظهره انفا كهافي ران كان للغمي حكي الاتفاق وغيره المشهور ان  
البناء فيها اذا أعد من الماء ما يكفي فيه فأخر بق عليه أهرقه هو غير متعمد أو غصبه وان طال  
كالأسي وقرق انفا كهافي بان النسيان يعمد ولا تنفك كال عنه بخلاف الغصب والاهرق فإنه  
نادر وأما من أعد من الماء ما لا يكفي فيه قطعاً فليس من صور العجز ولا يني طال أم لا واطول  
لذلك كون المانع في صور العجز قليل يحد بالعرف وقبل بحسباق الاعضاء المعتدلة في الزمن المعتدل  
وهو المشهور وهو مذاهب المدونة فاعتدال الاعضاء في المراج لا كون الشخص بين الشبوة  
والشبوة وإنما ذلك من صور اعتدال المراج غالباً وعندال الزمن بين الحرارة والبرودة فقيام  
البطل عندهم دليل بقاء أثر الوضوء فيستصل الاخير بأثر الغسل السابق وحكمه الاكره على عدم  
الموااة حكم النسيان بقول المؤلف (أرسته) خلاف وشهره في المقدمات وعليه ان فرق ناسياً  
فلا شئ عليه وان فرق عامداً فعولان لابن عبدالحكم لاشئ عليه وابن القمام بعد الوضوء  
والاصلاة أيضاً أبداً كبراً سنة من سنهما عمد لأنه كاللاعب الممتاوت وهذا يفيد أن الخلاف  
الواقع في كلام المؤلف معنوي لا لفظي وبهذا علم ما في كلام الخطاب (ص) وتمة وقع الحدث

لم يخص (قوله) كثيرا سنة من سقم العمد أي وسيأتي أن من ترك سنة من سنن الصلاة عمدا بطل على أحد القولين عند  
وكذلك هناك من ترك الموالاة عمدا بطل الوضوء على أحد القولين وهذا معنى العبارة تحقيقا (قوله معنوي) أي لأنه ذكر أن انساني  
لا شيء عليه على القول بالسنة وقد علمت أنه على القول بالوجوب يبنى والبناء هو إعادة فعل ما بعد التفريق المحل بالموالاة وحده  
أن حصل التكرار بعد الجفاف وإن حصل قبله فهو إعادة ما بعده أيضا أيضا العامد على القول بالسنة في إعادة خلاف من  
غير ترجيح وإنما على القول بالوجوب فيعيد أبدا حيث حصل الطول اتفاقا كما هو ظاهر كلامهم وأيضا القائل بالوجوب يقول بأنهم العامد  
بترك فعل الواجب وأما القائل بالسنة فاعلموا أنه لا يتركه عيب واطلوا أيضا أن الاثم على القول بالوجوب أعظم من  
الاثم على القول بالسنة وتأمل في قوله لا شيء عليه على القول بالسنة فإن ظاهره أنه لا يكمل الوضوء ولا يصح بل يبنى على ما فعل  
ولو طال (قوله وبديع الخ) أي فإنه قال الخلف لفظي أي أنه اختلف في التعبير عن حكم الموالاة فيه منهم عبر عنه بالوجوب بأشراط الذي  
ذكره المؤلف وبهم عبر عنه بالسنة بالشروط المذكورة انتهى (قوله زينة رفع الحدث) أي بالفرائض والسنن والمستحبات إلا أن  
زينة الفريضة ترفع الحدث أي ترفع من الحدث وتثبت الجمعة وتثبت الجمعة وتبني غير هاتريه أي منع الكمال أي ترفع منع الكمال وتثبت  
الكمال وهذا كله في وضوء المحل بجميع أجزائه فرضا وغديره ووضوء التبديد كذلك والحاصل أن المراد بالحدث ما يشمل منع  
الجمعة ومنع الكمال قبله في ذلك نسبة الوضوء بجميع أجزائه فرضا سنة ومنسدا وبا كان الوضوء فرضا ومنسدا وبالعمل الأحسن

أن يراد بالمنع ما يشعل الحرمة والكرامة وخلاف الأولى والمراد رفع الحدث الأصغر فلنؤي الأكبر من زمة رفع الحدث الأصغر هل يجوز له لا تدراج الجزء تحت الكل أو لا خروجه عن سنن الشرع وفساده لأوضاع الشرعية بالقلب والتعبير فصارت كالعالمات من التوضيح والظاهر الثاني وحرر (قوله أو الفرض) معطوف على قوله رفع الحدث على حذف مضاف أي إذا انقضض والمراد بالفرض هذا السد إطلاقه وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه أي أصلها وكالأمانيات على فعله ويعاقب على تركه وحيداً فيشمل الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها والوضوء للسنن والتوافل ووضوء الصبي والمجدد أو المألوف به ما يعاقب على تركه فلا يشمل الأخير قطعاً إلا أن نجمع في العقاب بحيث يشمل التأديب في الدنيا باعتبار الصبي وكذلك الأولان الآن يراد بالعقاب أن لو تلبس بالعبادة بدونه والظاهر أنه لو لم ينو واحدًا معينا للصحة ولو قبل دخول الوقت لكان كل مكلف يعلم أن صحة العبادة تتوقف على الوضوء وأما بعد دخول الوقت مع اتساعه فيصح إرادة المعنى الثاني وهو ما يعاقب على تركه من حيث أن الوجوب قد حصل بدخول الوقت وإن كان فيه اتساع أفاد ذلك عجم رحمه الله تعالى (قوله أو استباحة ممنوع) أي أونية (١٢٩) استباحة ممنوع كما لا يشمل للوضوء المجدد أو صحة

فيشمل الوضوء الأصلي والمعتبر نسبة المتوضئ دون من يوضئه كما فاده في (قوله وإن مع تبرد) وهو واضح إذا توضأ على ما حصل به التبرد لأجارتوى به التبرد أو عكسه لتلاعبه لكن اغتفر ذلك هنا كما هو ظاهر كلامهم كذا في شرح عب ظاهره ولو نلفظ بنبهه ثم كلامه يشعر بأن المقصود هو

التبرد لأن مع تدخل على المتبوع فلو قال المصنف وإن معه تبرد سكان أحسن (قوله ولأن كثرة تشعباتها) أي تفرعاتها (قوله وهي فرض اتفاقاً) أي كما قال ابن رشد (قوله أو على المشهور) أي كما قال المازري (قوله بقوله تعالى الخ) أي فاذن يكون معنى مخلصين أي نأوين العبادة له لا يخفى أن هذا يفيد أن صلاة المرائي باطلة لأن النسبة بذلك المعنى لم تكن عنده

عند وجهه أو انقضض أو استباحة ممنوع وإن مع تبرد (ش) هذه هي الفريضة السابعة النسبة وكان حقها التقديم كالفعل غير المؤلف لكن أطول الكلام عليها ولأن كثرة تشعباتها أخر الكلام عليها ليتفرغ من غيرها لها وهي فرض اتفاقاً أو على المشهور قوله تعالى وما أمرنا إلا بعبادة الله شافعسين له الذين خلفاء وفي كيفية النية ثلاثة أوجه أحدها أن ينوي رفع الحدث الثاني أن ينوي إذا انقضض أي امتثال أمر الله وتدخل السنن والتوافل بالتبعية ثالثها أن ينوي استباحة ممنوع مما الاستباح بالظاهر أو متى خطر ذكر جميع الثلاثة تلازمت وإن خطر بالية بعضها أجزأ عن جميعها ما لم يقصد عدم حصول الآخر كأن يقول أرفع الحدث لآستبج الصلاة أو العكس فتبطل النية ويكون عدمها للتأني ولو فوى الوضوء الذي أمر الله به ماصح ولعله لا يخرج عن نية الفرض ثم إذا فوى أحده هذه الأوجه ارتفع سنده وإن أمركه مع نية تعليم أو تبرد لأن نية است مضادة للوضوء ولا مؤثرة في نية التطهير من الحدث ولو أدخل السكاف على تبرد ليشمل التدفئ والنظافة فكان أحسن وانما لم يؤثر في نية الوضوء لأن غسل الأعضاء للوضوء يتضمن التبرد فاذنوا لم يكن ذلك مضاداً للوضوء ولا مؤثراً فيه كما هو النية المذكورة باقوا عند أول فرض وهو غسل وجهه إن بدا به لا عند غسل يديه إلى الكوعين وإن استظهره في توضيحه ثلاثاً تعري السنن السابقة للوجه عن نية بل على المشهور ينوي لها نية مفردة كما سيأتي (ص) أو أخرج بعض المستباح (ش) يعني أن المتوضئ إذا فوى أن يصلي بوضوء الظهور دون العصر أو ينس به المتكف دون الصلاة فإنه لا يضره ويباح له فعل المنوى وغيره ليس له مكف أن يقطع مسببات الأسباب الشرعية عنها كقوله أو تروج ولا يحصل الوطء وأولى الوضوء شيئاً ولم يخرج غيره (ص) أو نسي حدث لا أخرجه (ش) يعني أن الشخص إذا أحدث حدثاً فأنوى حدثاً منها نسي غيره فذا كراه

(١٧ - ثم سئى أول) وقد نظرت ذلك الخطاب على الرسالة ثم ظهرا صحة (قوله أي امتثال) أي طاعة أمر الله لا يخفى أن

هذا ليس تفسيراً بالحقيقة بل التفسير بالحقيقة أن ينوي إذا ما يتوقف صحة العبادة عليه وقوله وتدخل السنن أي سنن الوضوء وقوله والنوافل أي مستحباته ثم لا يخفى أنه على ما فسره به تكون داخله قصد الان الله أمرهم (قوله كراخ) المناسب حذف ذكر أي متى طورت الثلاثة وقوله تلازمت أي صار لا ينفك أحدها عن الآخر (قوله ويكون عدماً) أي في كبره عند قوله أو نسي حدثاً لا أخرجه وهذا حيث كان عامداً انتهى (قوله الذي أمر الله) وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه (قوله ولعله لا يخرج الخ) لا يخفى أنه نفس نية الفرض بالمعنى الذي تقدم له جزماً ولعله أتى بالترجي تحريماً للصديق (قوله ولا مؤثرة) عطف تفسير (قوله ثلاث تعري) حلة لاستظهره (قوله بل على المشهور) وهو أنه ينوي عند غسل وجهه وعلى هذا فالوضوء يتألف من نية واحدة وحيدة تدفق قول عند شروعه فويت سنن الوضوء (قوله لا أخرجه) معطوف على محذوف أي أو فوى حدثاً ولم يخرج به لا أخرجه (قوله يعني أن الشخص إذا أحدث أحدًا الخ) ظاهر عبارته أنه فوى نفس الخارج وقوله الأفراد أي أفراد الخارج وقوله المساهية أي المساهية الكنية أي مهيسة الخارج الشاملة لجميع أفرادها مع أن هذا لا يصح فالأحسن أن يراد بالحدث في المصنف المنع أو الوصف من حيث ترتبه على الخارج المخصوص ويكون المعنى أو فوى منها أو وصفاً يرتب على خصوص البول مثلاً وقوله لا أخرجه أي بأن حصل منه بول وغائط مثلاً

وفى المنع أو الوصف المستتر على البول وأخرج المنع أو الوصف المستتر على المغايط ويمكن تصحيح عبارة الشارح بأن يقال فوى  
 حدثنا أى لا من حيث ذاته بل من حيث ما يترتب عليه من الوصف أو المنع وكذا يقال فيما بعد وقوله موجب وشو واحد وهو الوضوء  
 وقوله ناب موجب الخ تصدير (قوله الاقراء) أى افراد الخارج لا من حيث ذاتها بل من حيث ما يترتب عليها (قوله المساهية) أى  
 ماهية الخارج الكلية أى من حيث ما يترتب وهو المنع أو الوصف الكلى المترتب عليه وقول الشارح فإن المراد به المساهية هذا غير  
 لازم فيصح أن يراد به الفرض لا من حيث ذاته بل من حيث ما يترتب عليه من المنع أو الوصف الجزئيين (قوله نسي حدثنا وذ كر غيره)  
 نيقن حصولهما أو شذ فيهما أو نيقن حصول أحدهما وشذ في الآخر وهذا واضح أن حصل الحادثان دفعة أو ترتبا وأخرج الأول  
 وأما لو أخرج الذى حصل ثانيا فوجه البطلان مع أن الإيجاب انما هو بالاول أنه يكون موجبا بتقدير أن لو حصل أولا (قوله مطلق  
 الطهارة الأعم) صفة لمطلق أى فوى هذا الكلى المتحقق في ذلك الفرد وذلك المفرد فقول الأعم من جملة المنزوى وكأنه يقول فويت  
 هذا الكلى المتحقق في أى واحد من (١٣٠) طهارة الحدث أو الطهارة أو ما قوله أما أن قصد الطهارة الخ فلم يقصد ذلك بل خطر به الله

خصوص الامر الكلى لا يقيد  
 فحققه في هذا وهذا ومثله ما إذا  
 قصد الامر الكلى ملاحظا  
 فحققه في ضمن الفردين أو الحدث  
 فإذا يكون انضمامه ملاحظا  
 المساهية على أى وجه كان أو  
 خصوص فحققه فى الخبث (قوله  
 لأنه ان أمكن صرف التسمية الخ)  
 لا يخفى أن هذا التعليق جار فى  
 سورة الاجزاء ويجب أن قوله  
 ان أمكن أى امكان وقوعها كما هو  
 ظاهر من التفسير فتدبر (قوله  
 كراهة ان قرآن ظاهرا) أى بدون  
 المصحف نعم من فوى بقوله قراءة  
 القرآن ظاهرا أجزاء ذلك عن  
 جابته لأنه لا يجوز أن يقرأ  
 سدا ارتفاع حدث الجنابة وأولى  
 منه لو فوى قراءة القرآن في المصحف  
 (قوله كما تضمنه) أى تضمن رفع  
 الحدث وقوله الى ما تجب أى الى

ولم يخرج سواه كان المنزوى هو الذى حصل منه أولا أو آخر أجزاءه لأن الاحداث اذا كان  
 موجبا را حدا واجتمعت تدخل حكمها واناب موجب أحدها عن الآخر ثم ان المراد بالحدث  
 هنا الافراد لانها هى التى توجد بالاعراج بخلافه في قوله ونية رفع الحدث فان المراد به المساهية  
 ولذا أعاده تكررة بعد ذكره معرفة ولو قال المؤلف أو فوى حدثا غير يخرج سواه لمكان  
 أحسن لشؤله من فوى حدثنا وذ كر غيره ولم يخرج سواه وأول كلام المؤلف وآخره متعارضان  
 في هذه الصورة والمعول عليه مفهوم آخره وهو قوله لا أخرجه ولا مفهوم قوله أو نسي بل  
 لو ذكره ولم يخرج سواه فانه لا يضر (ص) أو فوى مطلق الطهارة (ش) يعنى أن المتوضئ اذا فوى  
 طهره مطلق الطهارة الأعم من الحدث والطهارة لا يقيد الا بنية فالأجزاء كما قاله صاحب  
 الخبث لا يرتفع الحدث أما أن قصد الطهارة لا يقيد الا بنية فالأجزاء كما قاله صاحب  
 الطراز لا يرتفع فله تدل على طهارة الحدث ولذا قل فيما من فوضا ليكون على طهر أجزاء  
 (ص) أو استحبابه ما تدبت له (ش) يعنى أن المتوضئ اذا فوى استحبابه فعل ما تدبت له الطهارة  
 كقراءة القرآن ظاهره والنوم وتعليم العلم فانه لا يرتفع الحدث لان الفعل الذى قصده اليه  
 يصح مع بقا الحدث فلم يتغير من القصد اليه القصد لرفع الحدث كما تضمنه القصد الى ما تجب  
 الطهارة منه ولا يقال في قول المؤلف استحبابه مساححة لانها انما تستعمل فيما كان ممنوعا عنه  
 بدون الطهارة وما تدبت له ليس ممنوعا عنه بدونها لا نأقول هو ممنوع منه على جهة الذنب  
 (ص) أو قال ان كنت أحدت فله (ش) أى وكذلك لا يجوز من شذ في الحدث الأصغر  
 أو الأكبر وجب عليه الطهر نية جازمة لا ترد فيه بافتقار وعلق نية ولم يخرجها وقال ان  
 كنت أحدت فله هذا الطهر فلا يجوز له سواء تبين حدثه أو بقى على شكه وهو قول ابن المقاسم  
 وهذا مبني على استحباب وضوء الشك وأما على وجوبه وهو المذهب فيجوز لأنه جازم بالنية

استباحة ما تجب الطهارة (قوله على جهة الذنب) الاولى أن يقول على جهة الكراهة (قوله وجب عليه الطهر نية) فهذا  
 جازمه) أى على ما هو المعتقد لان المعتقد لا يستحب على الشك والوضوء حدث بمعنى الوصف أو المنع فام به تحقيقا فلذلك قلنا وجب عليه  
 الطهر نية بآزمة وقوله وهذا مبني أى ما تقدم من كون هذا الطهر لا يجوز له مطلقا بمعنى على استحباب وضوء الشك فلم يقم به المنع  
 ولا الوصف وقوله وأما على وجوبه الخ أى لما قلنا أن المنع أو الوصف يوجب الطهر نية بالمشك فمحققا وأما اذا قلنا الشك يستحب له الوضوء  
 الذى هو قول ضعيف فلم يقم به المنع ولا الوصف والحاصل أن حكمنا بعدم الاجزاء ليس مبني على المعتقد بل مبني على قول ضعيف  
 مرفى لا يمدح به (قوله لأنه جازم بالنية) لا يسلم أنه جازم بالنية لان فرض المسئلة انه قال أى اعتقد أنه ان كان أحدت فله هذا  
 الوضوء والا فلا تحكم بعدم الاجزاء للتردد الحاصل في النية وانما يجوز وضوء الشك اذا اعتقد ان وضوءه قد يطل بالشك وانه صار  
 محتملا يجب عليه الوضوء مبنى على حيث نذر رفع الحدث حرمة فله لا يجوز له وضوءه تبين حدثه أم لا فقول الشارح فيجوز لا يسلم وخلاصته  
 انه لا يجوز ولو قلنا ان الشك يجب عليه الوضوء فكلام المصنفات على القولين استحباب وضوء الشك وجوب وضوءه هذا المخلص  
 ما قرره الخطاب الآن عجب لم يرضه فقال والحاصل أن الشك ان قال ان كنت أحدت فله فان كان حين تسميته مستحضرا أن

الشك في الحدث ناقض كتحققه كانت نيته جارية لا ترد فيه وان كان لفظه والاعلى التردد واما ان كان غير مستحضر ذلك فانه يكون مترددا فيم اذا ان قلت قد يقال انه وان كان جازما بالنية فالخلل انما جاءه من عدم وجود المعاق عليه ذلك لانه علق طهارته على حصول الحدث ولم يحصل واغما حصل الشك فيه قلت لا نسلم ذلك بل المعاق عليه حصل قطعا لان الحدث ان كان المراد به الماقتضى مطلقا وهو الظاهر فالامر واضح وان كان المراد به الحدث المقابل للسبب فهو مع بعد ارادته الشك فيه كتحققه كما يفيد ما ذكره ابن غازي عن ابن رشد انتهى (أقول) أو يراد بالحدث الوصف أو المنع المترتب على الشئ وهو حاصل قطعا فقد علق هذا الوضوء عليه فلا تردد في النية وان كان تعليقا ظاهريا ولا ضروريا والخاص حصل أن عبارة الشارح ظاهرة كما قلنا وما قاله عجي ومما قلناه أحسن مما قاله الخطاب فليست مسلم (قوله فهو مشهور) أي قول المصنف أو ان كنت أحدثت فله مشهور مبني على ضعفه وهو استحباب وضوء الشاة (قوله فالوضوء الثاني لم يصادف محلا) وفائدته انه اذا تبين أنه محدث فيبطل الوضوء وجوبا (١٣١) (قوله فاشهور أنه لا يجوز له) ومقابلته أنه يجوز له لانه لا يكون على

أكل الحالات وذلك مستلزم وقع الحدث (قوله أو ترك لمعه) اللامعة الموضع لا يصيبه الماء في الوضوء أو الغسل قال عجي وهذا بناء على القول ان نية الفضل يعمل بها بعد فعل الغسلة الاولى وان لم تعم كما يفيد كلام غير واحد وما على ما يفيد كلام سند من أن نية الفضل لا يعمل بها الا اذا عمت الاولى فلا يتأني ان يغسل بنية الفضل \* (قائدة) \* قال الشيخ اذ لم يسبغ في الاولى وأسبغ في الثانية كان بعضها قرضا وهو اسبغ ما يجزئ عنه الاولى وبقية فضة له وهو ما تكرر على الموضع الذي أسبغ أولا ولا ان يأتي بأربعة يحصى بها موضع يجزئ الاولى ولا يعيد فسدخل في الاولى ويعيد المصعة فلا وما بعدها ان قرب والا فلا (قوله أو فرق النية على الاعضاء) وهو الصحيح ومثل ذلك لو فعل ما عدا العضو الاخير وهو رجله اليسرى

فهذا مشهور مبني على ضعف أو يحمل كلام المؤلف على من قوهم أنه أحدث ومعه ظن الطهارة فالوضوء الثاني لم يصادف محلا انظر ابن غازي (ص) أو جرد فبين حدثه (ش) يعني أن من اعتقد أنه على وضوء قنوصاً بنية التحديد ثم بين أنه محدث فالمشهور أنه لا يجوز له لكونه لم يصدف وضوءه رفع الحدث واعا قصده الفضيلة وقوله فبين حدثه خاص بهذه وأما الاولى فلا يجوز له سواء تبين حدثه أو بقي على شكه لتردد نيته (ص) أو ترك لمعة فانفسات بنية الفضل (ش) يعني أن من ترك لمعة من مغسول وضوء في الغسلة الاولى فانفسات في الغسلة الثانية أو اثنائه بنية الفضل فلا يجزئ لان غير الواجب لا يجزئ عنه ولا بد من غسلها بنية الفرض فان أخر جري على الموالاة وهذا اذا أحدث نية الفضل والا فيجزي فالمراد بنية الفضل النية التي أحدثها عند غسل الفضيلة لانية الفضل المتدرجة في نية الوضوء ولا مفهوم لقوله فانفسات ولا لقوله الفضل اذ من ترك لمعة من مسح رأسه فانفسات بنية السنية كذلك (ص) أو فرق النية على الاعضاء والاطهر في الاخير النية (ش) يعني ان التوضي اذا فرق النية على الاعضاء أن يخص كل عضو بنية مع قطع النظر عما بعده فانه لا يجوز له ذلك والاطهر عند ابن رشد قول ابن المقاسم في هذا الفرع الاخير النية فضرورة تفرق النية أن يغسل وجهه بنية رفع الحدث ولا نية له في اتتمام الوضوء ثم يبدو له فيغسل يديه وهكذا الى آخر الوضوء وليس صورتها أن يجعل ربيع نيته لوجهه ورابعها ليدية وهكذا فان هذه تجزئ لان النية لا تجزأ (ص) وعزوها بعده ورفضها معتق (ش) ذكر مستثنين الاولى منها عزوب النية وهو انقطاعها والذهول عنها والضمير في قوله بعده عائدا الى الوجه في قوله عند وجهه والمعنى أن الذهول عن النية بعد الايمان بها في عملها عند غسل الوجه معتق لمشقة استعمالها وان كان هو الاصل والمسئلة الثانية رفض النية وهو لغة الترك والمراد به هذا التقدير بما وجد من العبادات والنية كالمسلم ذكر المؤمن أنه معتق أيضا بعد كمال الوضوء أو في اثنااته اذا رجع وكاله بنية رفع الحدث بالقرب على المشهور لان لم يكمله أو كاله بنية التبرد أو بعد طول الخلع كالوضوء عكس الصلاة والصوم فنرفض النية فيها غير معتق والفرق

بنية فالحكم كذلك (قوله ولا نية له في اتتمام الوضوء) أي بان توى عدم الاتمام أو لا نية له أو لم يوفى اتتمام الوضوء على الفور معتقدا أنه لا يرتفع حدثه ويكمل وضوءه الا بالجمع فليس من هذا أي بل هذا من باب التأكد فلا يضر فعله وظاهر من ذلك لتقرر ان المراد بالنية ايتنس التحقيق في متعدد \* (تنبيه) \* الخلاف الذي ذكره المصنف مبني على أن الحدث هل يرتفع عن كل عضو بانفراد أو لا يرتفع الا بتمام الطهارة وقول بعدم الاجزاء مبني على الثاني والقول بالاجزاء مبني على الاولى (قوله لان انية لا تجزأ الخ) شار لذلك أن استظهارا من عنده قال عجي وقد يبحث فيه بأنه من باب اخراج الامور الشرعية عن موضوعاتها (قوله لمشقة استعمالها) قال في ك وتسمى حيث تدنية حكمه ما لم يحصل مضاد لها من نية الفضيلة كما تقدم فيما إذا أتى بالغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضيلة أو اعتقاد انقضاء الطهارة وكما لها قد ترك بعضها فلا بد من تجديدها (قوله على المشهور) راجع لمصوتين وهما اذا كان الرقص في الاثناء أو بعد الفراغ كما أفاده الخطاب (قوله والجميع كالوضوء الخ) الراجح أن الوضوء والغسل مستويان في رفض كل منهما في الاثناء لا بعد واما الجميع والعبرة فلا يرتفعان مطلقا وقع الرقص في اثناهما أو بعدهما (قوله فان رفض النية فيها غير معتق) أي في اثناهما

وأما بعد الفراغ فقولنا من جاز واستظهر بعض المشيخ أن التيمم والاعتكاف مثل الوضوء في قضاءه لا يشترط إلا بعد الفراغ  
 \* (تبيينه) \* يجوز رفض الوضوء كما يجوز الإقدام على اللبس واستخراج الرميح من غير ضرورة في الحج نظراً لما في الصلاة والصوم فلا  
 كلام في الطهارة وبعض المشيخ فرق بين الرضا ونقض الوضوء بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والوضوء عمل والذي أقوله أن الظاهر  
 أن المراد بالأعمال المقامات لا الوسائل (قوله أن الوضوء معقول المعنى) أي فالوضوء للنظافة (قوله والحج محتو على عطف على  
 قوله الوضوء وقوله ودفع المشقة في الحج معطوف على قوله وان الحج محتو على عمل على الخ) وقالوا بالفرق أن الحج والفرق دفع المشقة  
 في الحج وقوله على تقدير رفضه متعلق بقوله المشقة ويصح أن يكون معطوف على محذوف والتقدير فلم تتأ كدفعهما إليه لم يذكر دفع  
 المشقة في الحج (قوله إذا تقدمت قبل محلها ليس) أي وذهل عن الشروع في الوضوء بحيث لو سئل عند الشروع أي شيء تفعله يقول  
 لا أدري ولا شأن أن هذا مما يبعد وقوعه (قوله على قولين) أي مشهورين والقول بالاجزاء هو الأصح في النظر (قوله اشترطه بالحواش)  
 أي حاسة السمع والذوق والشم والبصر (قوله أعمال الطاعات) أي أعمال هي الطاعات (قوله لساقيها من القوى المدركة) أي التي  
 زعمها الحكماء وهي القوة العقلية والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فأما القوة العاقلة فهي المدركة لكليات والقوة  
 الوهمية هي المدركة للمعاني الجزئية (١٣٢) الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدى إليها من طرق الحواس كالأشياء

أن الوضوء معقول المعنى ولذا قيل بعدم إيجاب النية فيه والحج محتو على عمل مالي وبدني فلم  
 تتأ كدفعهما إليه ودفع المشقة في الحج على تقدير رفضه ولا استواء صحته مع فاسده في التامد  
 فيه ورجعنا ضمير بعده للوجه تبعا لبعضهم ورجعه الآخر إلى في شرحه للوضوء وان الرضا  
 في الائتناء مضمرة ورجحه (ص) وفي تقديمها ليس بخلاف (ش) يعني أنه اختلف في النية إذا  
 تقدمت قبل محلها ليس على قولين وأما أن تقدمت بكثير فلا خلاف في عدم الاجزاء وكذا أن  
 تأخرت عن محلها انحلت المفعول عن النية إلا على ما روي من عدم اشتراط النية في الوضوء كما مر  
 وحده ليس من يخرج الرجل من يده إلى الحمام والمراد بالحمام حمام مثل المدينة المنورة والمراد  
 حمام القرية الصغيرة كالمدينة المنورة ولما تقدم الكلام على الفرائض وبداءتها بالجمع عليه  
 وبداءتها من ذلك الوجه لشرفه بالحواش والنطق ثم اليدين لكثرة من أوله أعمال الطاعات بهما  
 ثم الرأس لما فيها من القوى المدركة والحكمة ثم الرجلين وأكل الكلام عليها يذكر المختص  
 فيها شمرع في سنته وعدهما نية بقوله (ص) وسنته غسل يديه أولاً ثم ثانياً وهذا (ش) يعني أن  
 من سنن الوضوء غسل يديه الطاهرتين ولو جنباً أو مجتهداً أو قوفاً من ثمر أو ناء أو حوض أو منتهن  
 من نوم ليل أو نهار ويكره تركه على المشهور ويكون الغسل لليدين قبل أن يدخلهما في الماء  
 ولو على غير ذلك ظاهر كلام أئمتنا أن قوله أولاً قد في سنة غسل اليدين ثلاثاً للوضوء وبعبارة  
 أخرى وقوله أولاً من جملة ما توقف عليه السنة لكن لا مطابقة بل في بعض المطالبات إذ لا يعتبر  
 في تحققها ذلك حيث كان الماء كثيراً أو جازياً مطبقاً فإن كان الماء كالمهراس ونحوه أو قدراً نية

الشاة معنى في الذنب وقوة الحس  
 المشترك هي القوة التي يجمع فيها  
 صور المحسوسات وتبقى فيما بعد  
 غيبوها عن الحس المشترك وهي  
 انقصة التي تتأدى إليها صور  
 المحسوسات من طرق الحواش  
 الطاهرة والمفكرة لقوة إحدى  
 من شأنها التفصيل والتركيب بين  
 الصور المأخوذة عن الحس  
 المشترك والمعاني المدركة بالوهم  
 بعضها مع بعض وأهل السنة  
 يجوزون هذا التفصيل والتعدد  
 على وجه العادة والجعل من الله  
 تعالى إلى آخر ما ذكرنا (قوله  
 والحكمة) أي بناء على أن العقل  
 في الرأس والراجح أنه في الناصب  
 (قوله غسل يديه) أي المتوضئ أي

الشاعر في الوضوء والذي يرد الوضوء (قوله قوفاً من غير) لا ينبغي أن يغسلهما قبل الإدخال في التمر لا  
 يكون إلا بالتخييل ولا يقرر عجم خلافة وهو ما في العبارة الثانية وتبعه من تبعه (قوله على المشهور) راجع لقوله من سنن أي غسل  
 اليدين سنة على القول المشهور ومقابل ما قيل أنه يجب وزاد بعضهم ثانياً وهو أن كان عهد الماء قريباً فسحب وان كان بعيداً  
 فسنة أو راجع لقوله وكره أي وكره على المشهور ومقابل ما لا شبهة يقال ليس ذلك عليه (قوله ويكون الغسل لليدين الخ) يجوز أن  
 يكون غسل أعراب فهو إشارة إلى أن قوله أولاً لا خير لكان محذوف أي ويكون الغسل المحكوم عليه بالسنة أولاً أي لا تحصل السنة  
 إلا بالغسل قبل الإدخال في الماء وتفسير أولاً بقيل الإدخال اندفع ما يقال كيف يجعل أولاً ثم وقف عليه السنة مع جعل ترتيب  
 السنتين في أنفسهما أمر مع الفرائض مستحباً فإذا تخلص أولاً ثم غسل يديه فغاية ما حصل منه التمسك وهو خلاف المستحب وحاصل  
 الجواب أن ما رده ما أولاً قبل ادخاله ما في الأنا وليس المراد به جعله أول ما يغسل يديه وحينئذ فلا منافاة بين المأين فن غسل يديه  
 قبل ادخاله ما في الأنا، ثلاثاً بطلق ونية فقد أتى بالسنة سواء جعل ذلك أول فعله أو قدم عليه المضمضة لكن إذا قدم المضمضة على  
 غسل يديه فقد أتى بالسنة وترتبه فضيلة الترتيب (قوله أو جازياً مطبقاً) أي كثيراً أو قليلاً (قوله كالمهراس) وهو الحوض الصغير ولا بد  
 من حذف في العبارة أي فإن كان ظرف الماء (قوله ونحوه) أي كقرفة فيها ماء قليل



(قوله ولم يمكن الا فراغ منه) فان كان يمكن الا فراغ منه فلا تحصل السنة الا اذا غسلها ما خرج (قوله فانه يدخل يديه) أي ويغسلهما فيه كما صرح به بعض الشراح (قوله فان أمكنه أن يتوصل) أي بأن يغسل يديه أو يثوب (قوله فانه يدخلها فيه) أي وهل ولو أمكنه التحيل على الماء بشمه أو كفه وهو ظاهر الباسي أو مع عدم إمكان التحيل والا قدمه وهو ظاهر ابن رشد ويمكن حمل ما للباسي عليه فان قلت اذا حمل كلام الباسي على ظاهره يلزم أن يكون الماء مكرها اذا كان قد رآه الغسل قلنا انما يكون مكرها مع وجود غيره ذكره عجم (قوله وظاهر قوله ثلاثا الخ) وقال عجم وظاهر كلام المصنف أنه يتوقف تحقق السنة على تثبت غسلها وهو ظاهر كلام غيره أيضا (قوله تعبد) مفعول لاجله استشكل بان الغسل معال لقوله عليه الصلاة والسلام فانه لا يدري أين باتت يده والتعبد هو الذي لم تعرف علمته وحملت حالة غير النوم على حالة النوم وانظر لمحلوا الغسل في الحديث على السنة دون الوجوب فان ظاهر قوله لا يدري أين باتت يده يدل على أنه شك هل أصاب يده أم لا فكان الواجب الغسل أو الوضع كما قال المؤلف وهل الجسد الخ الا ان يقال سنية الغسل مراعى فيها القول بالتعبد <sup>في فائدة</sup> ظاهر كلام ابن رشد ان التعبدات الاحكام التي لا علة لها بحال وهو قول الفقهاء وأما على قول أكثر الأصوليين فهي الاحكام التي لم يقم على ادراكها علم ادليل لا التي لا علة لها في نفس الامر بل كل حكم له علة في نفس الامر ارتباطها شرعا فضلا لا عقلا ولا وجوبا (قوله مع نية الوضوء) (١٣٣) أي سنة الوضوء (قوله وأحدث) معطوف على نفس الامر ارتباطها شرعا فضلا لا عقلا ولا وجوبا (قوله مع نية الوضوء) (١٣٣) أي سنة الوضوء (قوله وأحدث) معطوف على كان المحدثه مع اسمها بعدد

الوضوء أو الغسل ولم يمكن الا فراغ منه فانه يدخل يديه ان كانتا ظاهرين أو مشكوكا فيهما وان كانتا مخبئتين فان كان الماء يتجسس بدخولهما فيه فان أمكنه أن يتوصل إلى الماء بغير ادخالهما فيه فعمل وان كان لا يمكنه ذلك فانه يتركه ويقيم كعاد الماء وان كان لا يتجسس فانه يدخلهما فيه وظاهر قوله ثلاثا ان السنة لا تحصل الا بها وليس كذلك بل السنة تحصل بالمرة الواحدة وما زاد عليها مستحب بدليل قول المؤلف وشفع غسله وتلبسه انظر أبا الحسن على الرسالة وقوله تعبد مفعول لاجله راجع للغسل (ص) بطلاق ونية ولو تطيقتين أو أحدثت في أثناءه مفترقتين (ش) هذا مما يفرع على كون الغسل تعبدا والمعنى أن غسل اليدين لا بد أن يكون مع نية الوضوء ولو كانتا تطيقتين عند مالك واختاره ابن القاسم أو أحدثت في أثناء الوضوء فيغسلهما أيضا بطلق ونية خلافا لأشهب فيهما ومن شأن التعبد أيضا أن يغسلهما مفترقتين خلافا لابن القاسم (ص) ومضمضة واستنشاق (ش) يعني أن من السنن المضمضة وهي لغة التحويل وشرا قال القاضي عياض هي ادخال الماء فيه فيخضعه ويغسله ثلاثا قال شارحه لفظ الادخال يقتضي أنه لا بد من مسبب في ادخاله وان دخل من غير مسبب فاعل فلا يعد مضمضة وكذلك لا بد من الميج والمضمضة اه وان عدم واحد فلم تقم السنة في المضمضة انتهى ومن السنن الاستنشاق من استنشق وهو لغة الشم وشرعا جذب الماء إلى الأنف بالنفس والشوق والدواء الذي يصب في الأنف ولا بد في المضمضة والاستنشاق من النية بخلاف رد مسح الرأس والاذنين فلا يفتقران إليها ونية الفرض قصص

الوضوء أو الغسل ولم يمكن الا فراغ منه فانه يدخل يديه ان كانتا ظاهرين أو مشكوكا فيهما وان كانتا مخبئتين فان كان الماء يتجسس بدخولهما فيه فان أمكنه أن يتوصل إلى الماء بغير ادخالهما فيه فعمل وان كان لا يمكنه ذلك فانه يتركه ويقيم كعاد الماء وان كان لا يتجسس فانه يدخلهما فيه وظاهر قوله ثلاثا ان السنة لا تحصل الا بها وليس كذلك بل السنة تحصل بالمرة الواحدة وما زاد عليها مستحب بدليل قول المؤلف وشفع غسله وتلبسه انظر أبا الحسن على الرسالة وقوله تعبد مفعول لاجله راجع للغسل (ص) بطلاق ونية ولو تطيقتين أو أحدثت في أثناءه مفترقتين (ش) هذا مما يفرع على كون الغسل تعبدا والمعنى أن غسل اليدين لا بد أن يكون مع نية الوضوء ولو كانتا تطيقتين عند مالك واختاره ابن القاسم أو أحدثت في أثناء الوضوء فيغسلهما أيضا بطلق ونية خلافا لأشهب فيهما ومن شأن التعبد أيضا أن يغسلهما مفترقتين خلافا لابن القاسم (ص) ومضمضة واستنشاق (ش) يعني أن من السنن المضمضة وهي لغة التحويل وشرا قال القاضي عياض هي ادخال الماء فيه فيخضعه ويغسله ثلاثا قال شارحه لفظ الادخال يقتضي أنه لا بد من مسبب في ادخاله وان دخل من غير مسبب فاعل فلا يعد مضمضة وكذلك لا بد من الميج والمضمضة اه وان عدم واحد فلم تقم السنة في المضمضة انتهى ومن السنن الاستنشاق من استنشق وهو لغة الشم وشرعا جذب الماء إلى الأنف بالنفس والشوق والدواء الذي يصب في الأنف ولا بد في المضمضة والاستنشاق من النية بخلاف رد مسح الرأس والاذنين فلا يفتقران إليها ونية الفرض قصص

ثم يفرق ثانيا بين ثالثا ثم يفرق ثالثا بين ثانيا وثالثا في تنبيهه في قول المصنف مفترقتين ليس من تمام السنة بل مستحب الا ان هذا الاستحباب تعبد لا معال (قوله خلافا لابن القاسم) قال المازري ويخرج على القولين صفة غسلها فعمل التعبد يغسل كل يد على حدة لانها صفة التعبد في غسل الاعضاء وعلى التطييف يغسلهما مجتمعتين لانه أبلغ في النظافة اذا تقرر ذلك فان القاسم يقول بان الغسل تعبد وهو نص الخطاب والمناسب أن يقول شارح خلافا لأشهب ثم بعد ذلك وجد ما يفيد صحة قول الشارح وان ابن القاسم خالف أصله (قوله قال عياض) اعلم ان هذا التعريف لا ينسب عرفة الا انه قال قال القاضي ادخال الماء فيه واختلف العلماء في مراد ابن عرفة بالقاضي فالذي عليه الأكثر أن المراد به القاضي عبد الوهاب والذي عليه الأقل أن المراد به القاضي عياض فشا رحننا ذهب الطريقة الأقل (قوله قال شارحه) أي شارح التعريف وهو الرضا شارح تعاريف ابن عرفة وفيه ما يعود على المتوضئ لدلالة السياق (قوله وكذلك لا بد من الميج) فلو ابتلعه لم يمكن أن يابا بالسنة على الراجح من القولين وكذلك لو فقه فانه حتى نزل الماء من غير مج ولا فرق في المضمضة بين أن تكون بقوة الفم أو بالأصبع لكن استحب بعضهم اذا كانت بالأصبع ان تكون اليمنى لا اليسرى لانها مست الاذي وقال الخطاب بعد كلام تقدم له فصل من هذا أن الظاهر من كلام أهل المذهب اشتراط الخفضة كما قال الفاكهاني وليس ثم ما يعارضه الا ما نقله النووي وليس فيه قصص بنسبته ذلك الى مذهبا (قوله وهو الشم) نقول استنشقت الشيء اذا شمته (قوله وشرعا جذب الماء الخ) ظاهره انه لا يشترط ادخال الماء في الأنف وان لم يدخل الماء في الأنف ثم جذب ان ذلك يكفي (قوله ونية الفرض)



(قوله وتجديد ما منهما) أي فلا يكفي مسحهما عابقي من بلل بعد مسح رأسه لأنهما عضوان مستقلان لأم من الرأس ولأن الجسد كما أفاده نت (قوله ما منهما) أي ماء لهما فهو على حذف الجار (قوله ورد مسح الرأس) ومحل كون الرديئة حيث بقي بيده بلل من المسح الواجب واللمس والظاهر أنه إذا بقي بيده لم يكن بعض الرديئة يسبق بقدر البلل فقط لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله من حيث) أي من مقابل جهة البدن من معنى إلى قال الخطيب رد الدين في مسح الرأس إلى المحل الذي بدأ منه (قوله الفودين) تثنية فود جانب الرأس (قوله فالمسوح ثانياً غيره أولاً) هذه العلة ضعيفة لأنها تنجس وجوب الرد وقد يقال تعلمهم بهذا مع الحكم بسنية الرد يؤذن بأن المسح مبيح على التخفيف وإن الفرض أغما (١٣٥) هو الأولى وإن كان الذي يمسح في الرد غير الذي يمسح في البدن

وحية شذفاً الأولى أن يبقى كلام الشيخ عبد الرحمن على إطلاقه فلا يؤول كما أوله عجم وتبعه الشارح (قوله ان رد وهذا امراد الشيخ عبد الرحمن) الظاهر أن ذلك غير مراد له ويدل عليه قوله قبل ولم يكن الرد فضيلة الخ (قوله لأن الله) تعلم لعدم الوجوب الذي هو من لوازم السنة إلا أنه لا ينتج خصوص السنة لاحتمال الاستحباب فإن قلت بل يحتمل الجواز قلت الترتيب اللفظي لا يخلو عن حكمه وأقل ما هناك الاحتمال الاستحباب وقد يقال السند في السنة فعل النبي المسدوم عليه غير أن ذلك ليس مستفاداً من العبارة (قوله فيعاد المنكس) أي الفرض المنكس هو المقدم على موضعه المشروع له عادة فيعيده مع العدم مرة على جهة السنية أي إذا كان ناسياً أو أما إذا كان جاهلاً أو عامداً فيسبأني (قوله والامع) أي وإن لم يحصل بعد بل بالاقرب فيعيد المنكس ثلاثاً استثناءً عما تبعه تدبيرة مرة بإسارة ذلك ولا فرق في هذه الحالة بين الناسي وغيره هكذا قرره عجم وتبعه تلامذته والذي في الشيخ سالم والطحاوي يعاد المنكس مرة مرة

يتوالى تثنيان لوقال وجهي أذنين (ص) وتجديد ما منهما (ش) أي ومن السنن تجديد الماء للذين فاذا مسحهما من غير تجديد أتى بسنة المسح وترك الأخرى وهو التجديد (ص) ورد مسح رأسه (ش) أي ومن السنن رد مسح الرأس من حيث بدأ من المؤخر إلى المقدم أو عكسه أو من أحد الفودين ويكره تكرير الماء للرد وللهذا الوضوء حتى أخذ الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة كالغسل الثانية لأن للشعر وجهين فالمسوح ثانياً غيره أولاً فالباقي من لا شعر له تبع لمن له انتهى وهذا الكلام يدل على أن الرديئة حتى في المسترخى وبعبارة ورد مسح رأسه سنة ولو طال الشعر بعد تعميجه بالمسح فن طال شعره بحيث لا يتم مسحه إلا بإدخال يديه تحته في رد المسح يسن في حقه إذا عم المسح أن يرد وهذا امراد الشيخ عبد الرحمن بأن الرديئة ولو في الشعر الطويل أي بعد التعميم إذا لم يسع أحداً من يقول بوجوب مسح جميع الرأس أن يقول إن الرد قبل التعميم سنة (ص) وترتيب فرائضه (ش) أي ومن السنن ترتيب فرائض الوضوء من غسل وجهه قبل يديه ثم مسح رأسه قبل رجليه لأن الله عدل عن حرفي الترتيب إلى الواو التي لم تطلق الجمع ولقول على رضى الله عنه لا أتلى إذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت (ص) فيعاد المنكس وحده إن بعد يجفاف والامع تابعه (ش) هذا مفرع على قوله وترتيب فرائضه والمعنى أن من نكس وضوءه وقد طال بعد انتهاء الوضوء بأن جفت الأجزاء فإنه يعيد المنكس وحده بدون تابعه إن كان التفريق ساهياً وإن كان عامداً أو جاهلاً فإنه يستحب له إعادة الوضوء فإن لم يحصل طول بل ذكر ذلك بحضرة الماء أعاد المنكس وما بعده شراً لا فعلاً فإذا بدأ بأذنيه ثم وجهه ثم رأسه ثم رجليه وبعد الأمر أعاد ذراعيه فقط ليقعا بعد غسل وجهه فإن لم يبعده الأمر أعاد ذراعيه مع ما بعدهما شراً وهو مسح الرأس وغسل الرجلين فقوله المنكس أي الفرض المنكس لا السنة وقوله إن بعد أي بعد زمن تركه من زمن تذكره أي إن طال ما بين تركه وتذكره وقوله يجفاف تفسير للبعد أي إن بعد بعدا مقدراً يجفاف أعضاء من اعتسلاً أي مع اعتسلاً المكان كما مر وتقدم في الموالاة أن التفريق محسباً لا يحد بالجفاف بل بدونه فينبغي هنا ذلك أي بالجفاف هنا في حق من نكس ناسياً وحكم إعادة المنكس السنية وأغما صرح بقوله والامع تابعه وإن كان مفهوم شرطاً لأنه لا يعتبر مفهوم الشرط إلا إذا كان معيناً معلوماً وهذا ليس كذلك فلذا صرح به (ص) ومن ترك فرضاً أتى به بالصلاة أو سنة فعلها ما يستقبل (ش) لما كان حكم المنسى عند

واعتمده محشئ نت (قوله يستحب له إعادة الوضوء) أي لا الصلاة وهو قول ابن انا سم في المدونة وفي المقدمات لا يعيده ولا الصلاة وقيل يعيد الوضوء والصلاة أبدأ أي تدبأ في الوقت وغيره واقتصر الشارح على الأول لقبول ابن عرفة له ووجه التفرقة أن إعادة الوضوء غير ضيفاً لبدل الأمر بالتجديد بخلاف الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلوا في يوم تين وإن نص ابن حجر على ضعفه (قوله وتقدم الخ) لم يتقدم وقوله بل بدونه صاحب ذلك القول لم يعين ذلك الدون ولكن تقدم أن المعتمد أن التفريق في العامد والعاجز واحد وهو الحد بالجفاف فتدبر (قوله وهذا ليس كذلك) فيه أنه متعين لأنهما قال وحده عند الجفاف يعلم أنه عند عدم الجفاف يعيد مع تابعه وكونه يتوهم عدم إعادته أصلاً لا يصح إلا أن يقال أنه يحتمل أنه يعيد مع تابعه ومع بعض تابعه فأفاده يعيد مع تابعه أي مع كل تابعه (قوله أتى به) ويجوز بآية أكمل الوضوء أن تركه ناسياً مطلقاً كما هو جاهل أو عاجز لم يطل بغير نيته فيهما فإن طال ابتداء

الوضوء كما اذا طال تذكره بعد قيامه ونادى ايمانه بما بعده في الاحوال المتقدمة ان كان عن قرب فان بعد آتى به وحده في التسيان و بطل في سواه و يأتي به في الاطلاق فيه ثلاثا و بما بعده مرة مرة ان كان قد فعله أولا مرة ثانيا او لا تأوا لا فيا يكمل الشك ولا يقال اذا كان فعل ما بعده ثلاثا ففعله الا مرة يدخل في وهل تذكره الرابعة أو غنغ لا نأقول محل الخلاف حيث لا يطلب بها الاجل ان ترتب وهذا طلب بها الاجل في تنبيهه حكم اعادته ما بعده مع اقرب التدبذ كره الفاكهة (قوله غير النية) اما لنية فان تركها أو شئت في تركها أعاد الوضوء مطلقا (قوله أو شككا غير مستقيم) قابل الشك باليقين فيدخل فيه التردد على حد سواء والظن بخلافها في عب (قوله آتى به ثلاثا) سواء قرب أو بعد لانه لم يغسل أصلا بخلاف المنكس فانه قد فعل (قوله وفي استثناءه الوضوء في العمل) أي اذا طال بحيث جفت الاعضاء وقوله وبنائه في السهو طال أم لا وقوله واثمائه بنية أي في السهو وأما العمل والجزء عند البناء فلا نية لان النية الاولى منسوبة (قوله وما فعل بعده) ما مقدمة من تأخير والتقدير وفعل ما بعده واعلم انه لا بد من تقديم وتأخير وتقدير في العبارة حتى يتضح معناها والتقدير و يأتي هنا ما تقدم من حكم الموالاة والتكيس سواء بسواء من استثناءه الوضوء في العمل الخ قوله وفي معنى من يباب قدم على مبيته الذي هو قوله من حكم الموالاة (قوله يقيم أو شككا) بقيد الشك بغير المستقيم (قوله والترتيب) سنة ان ترتب قد منها المصنف مع ما يتعلق (١٣٦) باعادة ما بعده فلا يدخل في كلامه هنا خلافا لابن خزيمة واية تبسغ الشارح وسنة

تجديد الماء للاذنين مما وقع الايمان به في مكرهه فلا ينبغي ذكرها أيضا ولكن تبسغ في ذكرها لابن خزيمة أيضا وهو خلاف ما عند اططاب (قوله فانه يفعلها ان أراد الصلاة) أي بذلك الوضوء لا حاجة لقوله بعد لما يستقبل وهذا الفعل قيل مسنة وقيل فبا والظاهر الاول والظاهران غيرهما بما يتوقف على الطهارة كالطواف ونحوه كذلك وأما لو لم يرد الصلاة بل أراد البقاء على طهارة ولو أراد قراءة القرآن ظاهره وأولى اذا أراد النقص فانه لا يطلب بالاعادة وهذا كله مع الطول بل لم يكن بحضرة الماء وأما اذا كان مسع اقرب أي بحضرة الماء فانه يفعلها اذا أراد البقاء على

ابن القاسم حكم المنكس على ما تقدم آتبعه به والمعنى ان من ترك فرضا من فروض الوضوء أو العمل غير النية يقينا أو شككا غير مستقيم مغسولا أو مسحوا عضوا أو لمسه عمد أو سهوا أو آتى به ثلاثا ان كان مغسولا أو آتى بالصلاة التي كان صلاها بذلك الوضوء كمن لم يصلها وفي استثناءه الوضوء في العمل وبنائه في السهو وبنائه بنية وما فعل بعده باقرب ما تقدم من حكم الموالاة والتكيس سواء بسواء ولهذا لم يتعرض المؤلف لذلك وأما من ترك سنة يقينا أو شككا من سنن الوضوء أو الغسل ولم يعرض محلها ولا يوقع الايمان بها في مكرهه وهي المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين والترتيب وتجديد مائهما في الوضوء ومسح صمماخهما في الغسل عمد أو سهوا فانه يفعلها ان أراد الصلاة بدون الوضوء دون ما بعدها ولوقر بيا لما يستقبل من الصلوات ولا يبعد ماصلي في وقت ولا بعده اتفاقا في السهو وعلى المعروف في العمل لضعف أمر الوضوء لكونه وسيلة على أمر الصلاة كونه مقصدا وأما ما عارض عنه كعسل اليدين الى الكوعين أو أوقع أعادته في مكرهه كرد مسح الرأس بعد أخذ الماء لرجليه والاستئذان اذا لا بد من سبق الاستنشاق فلا يفعل شيئا منها فهد ما يفعل من السنن وما لا يفعل على ما لا ينشئ خلاف الطريق بقية ابن الحاجب القائل بالاثبات بالسنة آتى محلها بعوض أم لا ثم ليس في كلام المؤلف قرينة تجعل انترك على السهو بل هو عام فهو خلاف لما في المدونة لان فيها ان ترك الفرض عمدا أعاد الوضوء ويمكن ان يقال آتى به أي بالفرض وحده أو مع شيء آخر واذا تركه عمدا أو آتى بالوضوء فقد صدق انه آتى به أي بالفرض مع شيء آخر وهو بقية الاعضاء في تنبيهه

الطهارة أراد الصلاة أم لا لان أراد النقص وما يشبههم من عب من ان الطول هو عام ولا الوضوء وعدمه عدم تمام الوضوء فغير ظاهر كما يعلم مما كتبه عليه قليلا ملي وأما اذا كان ترك الترتيب فقد ذكره انه يعاد المنكس ولكن الظاهر انه يقيد بما اذا أراد بقاء الطهارة سواء أراد ان يفعل بها فربة أو ان يقاء عليه وأما اذا أراد نقضها عقب فعله فلا يؤثر بعد ماد ذكره عجم (قوله ولو قريبا) أي بان كان بحضرة الماء انتقال لما هو أهم من الموضوع لان الموضوع مع عدم القرب بقربته قوله ان أراد الصلاة (قوله لما يستقبل من الصلوات) أي يفعلها لما يستقبل ان كان يريد الصلاة (قوله وعلى المعروف في العمل) وقيل يعيد في العمل في الوقت ورجح (قوله بعد أخذ الماء لرجليه) الانسب لاذنبه أي لانه يؤدي الى الرد بما جديده مع ان الرد لا يكون بما جديده وله له انما عمل لذلك لكونه بالانسان لان مسح الاذنين سنة ثم من المعلوم ان رد مسح الرأس بمعاوض عنه غيره فان قلت ما هو المكره قلت التجديد للرد وقوله اذا لا بد من سبق الخ أي فيؤدي لتكرار الاستنشاق وهو مكرهه (قوله فهو خلاف لما في المدونة) وجهه ان المدونة حكمت بانه في الفرض يعيد الوضوء والمصنف حكم بانه يعيد الفرض المتروك فقط وقوله ويمكن جواب عن ذلك الاشكال (قوله آتى به) أي بالنقض وحده كذا في الايمان الواجب لآتي الايمان المستحب فلا ينافي انه في الصور الثلاث يأتي بما بعد المتروك مع القرب والصور الثلاث هي صورة انسيان العمل والجزء مع القرب (قوله واذا تركه عمدا أو آتى بالوضوء) الاولى ان

يقول وإذا أتى بالفروض مع شيء آخر فقد أتى بالوضوء \* (تنبيه) \* إذا غسل وجهه وقد ترك المضضة مثلاً فإن كان نامياً ما قبل يتبادى في فعلها بعد تمام وضوئه وقيل يرجع لفعلها ولا يعيد غسل الوجه وأما لو كان عامداً فإنه يرجع لفعلها ولا يعيد غسل الوجه (قوله مع القرب) أي بان كان بحضرة الماء كما يستفاد من ح (قوله جماع الخ) مفردة جمعة وزان وطبقة ما أخرج من خشب ونحوه (قوله التي يثاب على فعلها) هذا التعريف غير مانع لشموله السنة فهو تعريف بالعام وهو جائز عند الأقدمين وأما لو عرف تعريفها مساوياً لقول وهي ما يطالبه الشارع وخفف أمره ولم يؤكده وأما السنة فهي ما أكد أمره وأعظم قدره (قوله موضع طاهر الخ) أي إيقاعه في موضع طاهر أي طاهر بالفعل وشأنه الطهارة فيخرج محل الخلاء فيكره الوضوء فيه ولو طاهر (قوله الجلوس المتمكن) كذا في نسخة ووصف الجلوس بالمتمكن مجاز لأن المتمكن من صفات الشخص (قوله بالاحد سيلان) أي عن العضو وأما السيلان عليه فلا بد منه لأنه لا بد من إيعاب الماء للشجرة والألوان مع ما هو بسايع للموسوس زيادة على عادة أمثاله وليس الناس في التقابل سواء لاختلاف عاداتهم اذ منهم عظيم الجسم الكثير الشعر (١٣٧) اليابس البشرة ومنهم على العكس من ذلك فالذي بني الثاني لا يكتفي الأول وقوله أو تقطير عطف مغاير لأن التقطير أن ينزل عن العضو قطرة قطرة وأما السيلان عنه فهو أن ينزل عن العضو كالخيط وأتى بذلك رداعلي من يقول لا بد أن يسيل الماء أو يقطر عن العضو ذكره شب (قوله ومنها أن لا يتكلم فيه) أي بغیر ذكراته والظاهر أن الغسل كذلك (قوله راناً) ان فتح لا مفهوم لاء مع قيد الانفتاح اذ الجرح كذلك (قوله وشفع غسله) ولا بد من تخيل في الثانية والثالثة والاليم يكن آتياً بالمستحب وينوي بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد أن ينوي بالأولى فرضه وقيل لا ينوي شيئاً معيناً ويصمم اعتقاده أن ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة واستظهره سند وصححه القرافي وأقول وهو الظاهر (قوله دون الأذنين) أي والتنوين في أعضاء

ولا يعيد ما بعد السنة المتركة مع القرب لأن الترتيب بين السنن أو بينها وبين الفرائض مستحب والزيادة في المغسولات تكره وقيل تحرم وقول المؤلف فعلها أحسن من قول غيره أعادها وإن أحجب بان العود ليس له ابتداء أو لا سبق لحديث الجهنيين عادوا جسدًا ولم يكونوا قبل ذلك ولم يفرغ من الكلام على السنن أتبعه بالكلام على الفضائل جمع فضيلة وهي ما في فعله أجر ولا أثر في تركه فقال (ص) وقضائه موضع طاهر وقوله ماء بالاحد كالغسل (ش) يعني أن فضائل الوضوء أي خصاله وأحواله الفاضلة التي يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها كثيرة منها موضع طاهر فلا يوقع في موضع الخلاء أو غيره من المواضع النجسة خوف الوسوسة ومنها استقبال القبلة ومنها استنشاق النية في جميعه ومنها الجلوس المتمكن ومنها الارتفاع عن الأرض لتلاقطها عليه ما ينزل على الأرض ومنها قلة الماء المستعمل مع الأحكام والتعميم بالاحد سيلان أو تقطير عن العضو ولا الماء المعد للوضوء والألوان كان تاركاً للفضيلة اذ أفضأ من بحر مثلاً وهذا لا يقول أحد والغسل كالوضوء في استحباب كونه في موضع طاهر وتقليل الماء المستعمل ومنها أن لا يتكلم فيه نقله ابن عرفة عن بعض متأخري القرويين ونقله بعض الشيوخ (ص) وتبين أعضائه راناً ان فتح وبدء بمقدم رأسه وشفع غسله وتثنيته (ش) أي ومن فضائل الوضوء البسطة بين أعضائه من اليدين والرجلين والجنبين في الغسل دون الأذنين والخصيتين والفوقين بفتح الفاء وسكون الواو وتثنية قود جانباً الرأس لاستواء ما ذكر في المشافع فلم تقدم اليمنى من ذلك على يسارها ومن الفضائل أن يكون الاء على اليمن المتوضئ أن كان مفتوحاً بحيث يتسع بإدخال اليد فيه كاتشفت لفعله عليه الصلاة والسلام ولأنه أمكن وأما ما كان كالإبريق فيجعل على اليسار ليصب الماء يساره على عينيه ومن الفضائل أن يبدأ المتوضئ في مدح رأسه بمقدمه ولا خصوصية للرأس بهذا الحكم بل جميع أعضائه فلو بدأ بمؤخره أو الذقن أو المرققين أو الكعبين وعظ وقبح عليه أن كان عالماً وعلم الجاهل ولو قال وبدء بأول أعضائه كان أشمل والمراد بالاول الاول عرفاً فأول اليدين عرفاً

(١٨ - خرشي أول) لتعظيم على حد قوله تعالى فإذا هي حية تسمى أي الأعضاء العظيمة المحتاج لها في التصرف من اليدين والرجلين لما في اليد اليمنى من الحرارة الغريزية وفور الخلق والصلاحية للأعمال ما ليس في اليسار وذلك أن نظام يضيق فيها ويتسع في اليسار (قوله فود) بالهمز (قوله لاستواء ما ذكر) مفاده أن الجنبين ليسا متساويين فيما ذكر أي فيعمل على الجنب اليمين ما لا يحمله على اليسار (قوله ان كان مفتوحاً) بحيث يتسع أي ان المراد بالمفتوح الواسع فكأنه قال وانه ان وسع والإفلا بريق مفتوح وفي نفسه بئر الشارح المذكور إشارة إلى ان قوله ففتح المعنى على المضى لا المستقبل المشعر به ان وهذا في المعتاد أو الاضبط أما الاعتسار فضعفه على يساره (قوله بمقدم رأسه) ومؤخره بفتح ثانية وتشديد الدال والخاء هذا هو المعروف وفيه لغة أخرى مقدم ومؤخر مخفف والثالث مكسور نقله الشيخ أبو الحسن (قوله ولا خصوصية للرأس) قال في لئ انما خص المصنف الرأس لأنه رجا يخفى مقدمها وأولاً لاجل الخلاف في المذهب قول بأنه يبدأ من مؤخر رأسه (قوله وقبح عليه) أي ليم عليه (قوله والمراد الاول عرفاً) أي لا لغة (قوله فأول اليدين عرفاً) الظاهر أن أهل اللغة يوافقون على ذلك

(قوله ومن الفضائل الغسل الثانية والثالثة) فيه إشارة إلى أن المحكوم عليه بالاستنجاب كل من الغسل الثانية والثالثة لا المجموع من الأولى والثانية أو الأولى والثالثة كجوههم وفي بعض المصاحف وفي بعض النسخة (قوله أي الوضوء) فهم من إضافة شفع للغسل أن تكرار الوضوء كالأذنين ليس بفضيلة وهو كذلك لأن موضوع المسح التذقية والتكبير يخرج عن موضوعه ويكره تتبع وضوءات الأذنين (قوله فرضية الثانية) أي وسنية الثالثة (قوله وهل لرجلان كذلك) وهو الصحيح فالواجب الإقتصار عليه ويؤخذ اعتقاد الأول من قول الشارح فيه وهو اشتهاور وفي قوله في الثاني وشهوه بعض مشايخنا (قوله أو المطلب الانقاء) أي من التقادورات الغير المتجسدة وأما المتجسدة التي تمنع وسول الماء (١٣٨) البشارة فهي مما يجب إزالتها (قوله والإفطار) عطف من حذف (قوله وحكي المازري عليه

الاجماع) قال في ذلك نقل الاجماع طريفة اه أي فلا يرد أن يقال ينبغي أن يكون هذا هو الرابع (قوله وهل تكره الرابعة الخ) هذا الخلاف جار في الوضوء المجدد قبل فعل شيء بالأول مما توقف على الطهارة كالصلاة إلا أن يكون حصل بالمجدد تمام تليث الأول فلا يصح ولا كراهة (قوله ناحية السرف) الإضافة للميان وإذا حقت النظر تجد القول بالكراهة هو المعتمد وأما القول بالمنع فلا وجه له لأن الوضوء وسيلة على أنه يمكن حل المنع على الكراهة (قوله بعد صلاة نقل الخ) كذلك في تحفته والمناسبات قبل ما سمي في قوله وتجدد وضوءه حتى به قال الشارح ولو أفلت (قوله بقصد التجدد) وانما هو ان عدم القصد رأسا بقصد التجدد (قوله أم القصد إزالة الأوساخ) ومن قال بقصد إزالة الأوساخ قصد التجدد أو التلهيم (قوله وهو على الاستئثار) الظاهر أن الاستنجاب هنا غير ممكن لأنه لا عقل استئثار قبل استئثار (قوله وترتيب سببه) فلو حصل منه تشكيس بين السنن أو بين السنن والفرائض لم تذاب الأداة لترتيب

رؤس الأصابع ومن الفضائل الغسل الثانية والثالثة على مشهور وقيل كلاهما سنة وقيل الثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الزاقي عن أشهر فرضية الثانية (ص) وهل الرجلان كذلك أو المطلب الانقاء (ش) يعني أنه اختلاف في الرجلين غير انقيتين بل هما كبقية الأعضاء المغسولة في أنه يستحب قبهما الشفع والتليث بعد أحكام الأولى كافي الجواب والرسالة وهو المشهور أو المطلب فيهما الانقاء لكنهما محل الأوساخ غالباً والأفطار ولو زاد على الثلاث وشهوه بعض مشايخنا (قوله وحكي المازري عليه) الإجماع أما إذا كانتا نقيتين فكسائر الأعضاء انقاء وهذا يفهم من تعبير المؤلف بالانقاء (ص) وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف (ش) يعني أنه يختلف هل تكره الغسل الرابعة بعد الثلاث الموهبة لأنها من ناحية السرف في الماء وهو نقل ابن رشد خلاف أو تمنع وهو نقل اللغمي وغيره عن المذهب خلاف فقوله خلاف راجع لهما حذف من المسئلة الأولى لدلالة هذا عليه والانساب لوجه في الثانية يرد لأن كل واحد من الشيوخ المذكورين نقل ما ذكره على أنه المذهب ولم يتحدث خلافاً وشهر منه أحد أقوالين فتأمل له ولوقيل الزيادة عوض الرابعة كما قال ابن الحاجب لكان أحسن لشمله لما زاد على الرابعة أيضاً مع أنه مثله في الاختصار وما سمي أي من أن التجدد بعد صلاة نقل به ممنوع مبي على أحد القوين ومحل الخلاف إذا زاد على الثلاثة بقصد التجدد أم لا وقصد إزالة الأوساخ بطار (ص) وترتيب سننه أو مع فرائضه (ش) أي ومن الفضائل ترتيب سنن الوضوء بعضها على بعض بأن يقدم غسل اليدين إلى التكبير وعين على المضمضة وهي على الاستنشاق وهو على الاستئثار وهو على مسح الأذنين ومن الفضائل ترتيب سننه مع فرائضه بأن يقدم السنن الأول على الوجهة والفرائض الثلاث على الأذنين فلو ذكر المضمضة والاستنشاق بعد شروعه في غسل الوجه فهو كمن ترك الجلووس الوسط حتى فارق الأرض يديه وركبتيه ويصايد ويغفلهما بعد فراغه وأما ترتيب فرائض الوضوء فيها بينها فقد مر أنه سنة فقوله أو مع فرائضه عطف على مقدّم حذف للعمية أي مع أنفسها أو مع فرائضه وقول من قال لو قال المؤنّف ومع فرائضه باسقاط همزة أو كان أحسن فيه نظراً لأنه قد يقتضى أن ترتيب السنن في أنفسها والترتيب بينها وبين الفرائض مستحب واحد وليس كذلك إذ كل منهما مستحب بانفراد كما هو مستفاد من العطف بأو (ص) وسوال (ش) أي ومن الفضائل السوال وهو استعمال عود أو نحوه في الأسنان لذهب الصفرة عنها وبسنتك يأتي ويكون قبل

عند أو نحو أو قوله فلو ذكر المضمضة صريح في التامى وتقدم الكلام على العامد (قوله فيه نظر) الوضوء التقادير أن كلام ذلك القاضي صحيح وذلك أن التعبير بأو يفيد أن المستحب أحدهما لا بينهما مع أن كلاهما مستحب والتعويذ ظاهر ذلك أن الكلام في مستحبات قصد بينهما معطوفاً فاعضاهما على بعض الأول وفقوله وترتيب سننه أي مع بعضهما إشارة لصورة وعطف عليه الثانية وهي ترتيب السنن مع الفرائض بقوله ومع فرائضه (قوله وهو استعمال عود أو نحوه) فيه إشارة إلى أن السوال يطلق ويراد به السدرى ويطلق ويراد به الألة كما أفاده صاحب المصباح فأراد به هنا المصدر لأن التكليف أغاياً يعلق بالإفعال وهو مأخوذ من سأل أي ذاك أو غابيل من قولهم جاءت الأبل تسأل أي تقابل في المشي من ضعفها (قوله أو نحوه)

كقطعة جبة (قوله ويتمضمض) الوالتهليل (قوله والاراك) بفتح الهمزة الواحدة أراك (قوله والاخصم) كأنه يقول وأفضل السواك الاراك أخضر أو يابس أو لكس الأخضر الذي يجده لطعماً أفضل للمضطر لكونه أبلغ في الانتفاء كافي مريح شب لا الصائم فيكرهه وعند الشافعية الأولى الاراك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم غيره مما له ربح طيب ثم غير العيدان التي أثمرت قالوا والظاهران مذهبنا لا يخالف في ذلك (قوله وكرهه ابن حبيب الخ) سؤقهم كلام ابن حبيب يفيد أنه يقول عليه وكان مراده أنه ما تعرض لهذا الحكم إلا ابن حبيب فلم يتبع (قوله بعد وجوهول) أي خوفاً من أن يكون من المخذومين منه (قوله يورث الاكلة) يضم الهمزة وسكون الكاف داء في العضو يأكل أي يفتت منه العضو (قوله عرضا في الاسنان) أي سلامة اللثة من التقطع والادماء ولأن الشيطان يستاك فيها ما ولا وكذا من لاسن له يطلب منه الاستيالك (قوله وان باصبع) أي مع المضمضة ليكون ذلك كالدلك قال في لئ وظاهر كلام المؤلف سواء كانت الاصبع لينه أو خشنة وينبغي بالاصبع السبابة وفي بعض نسخ لرسالة الاصبعين ويعني بذلك السبابة والا إجماع (قوله فلا يدخلها الا ناء) أي لعساها (قوله هذا يدل) أي قوله فلا يدخلها الا ناء (١٣٩) وذلك ان التهي عن الدخول فرع عن صحة الدخول ووقوعه وذلك انما يكون

الوضوء ويتمضمض بعده والاراك أفضل وهو شجر معروف والاخصم للمضطر ويحصل بكل عود وأفضلها المتوسط بين الشدة والرخوة وكرهه ابن حبيب بعد الرمان والريحان لحريرتهما عرق الجرام ولا يستاك بعد وجوهول ولا بالحلقا فاقصب الشعير لأن ذلك يورث الاكلة والبرص وينبغي أن يبدأ بالسواك من الجانب الايمن عرضا في الاسنان وطولاً في اللسان ثم المراد بقول المؤلف وسواك الفعل وهو الاستيالك بدليل قوله وان باصبع أي حيث لم يجد غيرها قال الأبي وفي الغيبة ومن لم يجد سوا كافا صعبه تجزئه وان استاك بها فلا يدخلها الا ناء خوف اضافة الماء وهذا يدل على انه باليمنى وكرهه بعضهم بالشمال لانها مست الاذي انتهى ولو كان المراد به الاكلة لقال وان اصبعاً أي وان كانت الاكلة اصبعاً وفي كلام انتائي نظر (عن) كصلاة بعدت منه (ش) أي كاستحبابه لصلاة بعدت من السواك بمعنى الاستيالك لا من الوضوء لانه قد يكون بغير سواك (ص) وتسمية (ش) المشهور وانها من الفضائل وروى الانكار والاباحة ومن الفضائل الدعاء بعد الفراغ منه بأن يقول وهو رافع رأسه أي السجاء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وما يقال عند فعل كل عضو فخذ بثبوت ضعيف جسد ولا يعمل به وقول الاقفهسي انه يستحب فيه نظر (ص) وتشريع في غسل وتيمم وأكل وشرب وكافة وركوب دابة وسفينة ودخول وضده لمنزل ومسجد والنس وغلق باب واطقاء مصباح ووطء وسعود خطيب منبرا وتغميض ميت وخطبه (ش) أي وكما تشريع التسمية تدب في الوضوء وتشريع أيضاً في غسل وتيمم وأكل وشرب ويريد بارك لتأخير زقنا وان كان استاكاً وزدنا منه ويجوز به الاستدراك المقال ويعلم الحاشي وان نسب في أوله قال في الانتاء بسم الله في أوله وآخره وان لم يتذكر حتى فرغ قرأ سورة الاخلاص فان الشيطان يتقيا أما أكله وتشريع وجوباً مع الدكر في ذكابه أنواعها

الذكر واجب بان اتي بواجب وقوع الذكر الخاص في أول العبادات خاصة اما نفس الذكرك فراجع الفعل فعل الاباحة غير محلي المذهب قال بعضهم وكذا رواية الانكار لا توجه للذكر بل لا اعتقاد بجهالة في هذا المحل الخاص (قوله اللهم اجعلني من الخ) التواب هو الذي يذنب ثم يتوب والمتطهر من لم يذنب فيكون المعنى اللهم اجعلني من هؤلاء أو هؤلاء لا يخرجني عنهم (قوله فخذ بثبوت ضعيف جداً) أي وإذا كان ضعيفاً جسد فلا يعمل به لأن العمل انما يكون بالضعيف اذا لم يشد ضعفه (قوله وتشريع في غسل) أي في ابداء غسل ولو من حرام (قوله في أكل وشرب) هي سنة على الراجح في الشرب والاكل والراجح انها سنة عين في الاكل وقبل سنة كفاية وأما في الشرب فهي عين اتفاقاً وهذا هو السر في قول المصنف تشريع لان في بعض ما ذكره واجبه كعند اذبح وسنته كالتسمية عند الاكل والشرب وبعضها مستحب كالباقي (قوله والنس) شوب ازار أو حمامة أو داء (قوله وحده) أي الخاد في قبره أي ارقاده (قوله ويريد بارك) الأفضل ان يقول ويريد اللهم بارك لتأخير زقنا وزدنا من الله أي ولا يقول غير امته ظاهراً انه لا خير من اللين مع ان الوارد عن ابن عباس ان أفضل الادوية اللحم ولبه اللبن ولبه الزيت واهل السر في ذلك مع ما ورد انه يغني عن غيره وغيره لا يغني عنه (قوله قال بسم الله في أوله) اهل الفائدة في ذلك لحوق بركته للدلك فيما تقدم له في الاكل (قوله بتة أي أكله) أي



خرج الانام وفيه اشارة الى ان الشيطان ياكل حقيقة (قوله وعند غلق باب) وسر هادف وسوسة من يريد فتحه من السراق (قوله وهو الذي اقتصر عليه الشراح والمؤلف في التوضيح) وهو المذهب كما قال بعض الشراح (قوله وابتداء صلاة نافلة) أي جائزة في صلاة النافلة كما سيأتي في قوله وجازت كنعوذ بنفل الخ أي فالمراد بالمشروع ما يشمل الجائز (قوله ودخول وضده) أي فالدخول للكتيفة من حيث قضاء الحاجة أمر ذو بال فطلب (١٤٠) التسمية ومن حيث ذاته غير ذي بال فلاجل ذلك قدم الدخول باليسرى فيه قال الشيخ

أحمد فتقوله اعتداده دخول الخلاع بعد الخروج منه (قوله ولا تشرع) في عجب ظاهره انها مكروهه في هذه الامور وهو الظاهر رأى مكروهه عند الاحرام بالحج وعند الاحرام بالعمرة وعند الاذان وعند الدخول وعند الصلاة بفرض وعند الدخول (قوله وصلاة) أي فرض لانها تكرر فيها (قوله الزيادة في المعسول على محل الفرض) هذا لا يتصور الا في البدن والرجلين اذ اليد من الاصابع ليستكبر والرجل منها الى الفخذ ولا تصور في مثل الوجه والرأس لانهما محدودان هذا ما قررنا في قولنا لا يلزم من حدهما عدم كون العمرة تريد على حدهما فها هو ان كان محدودين تفعل الزيادة خارجة عنهما (قوله محمول على انه لم يبلغ الامام) أي ولو بلغه لعمد به فريد ان يقال كيف يرجع قول الامام على قول النبي صلى الله عليه وسلم فهذا مشكل للغاية فالمناسب اسقاط هذا الجواب (قوله أو المراد بالعمرة) أي باطالة العمرة فهو على حذف مضاف وحاصله ان العمرة هي الوضوء واطاها عليه ادامة على الوضوء ولم يعلم عين الحكم وفي ابن مروق انه مكروه (قوله ومسح الرقبة) مكروه (قوله وكراهتهم) أي فلهما قولان والحاصل انما قول الاول يستحب تركه ذلك ولا يلزم من ذلك ان يكون فعله مكروها لحوار كونه خلاف ائمتها

الاول والقول الثاني يقول بكره المسح (قوله في كراهته) قال ابن ناجي وهو الحق (قوله قال كشكة في صوم يوم عرفه) قال في انما ذكرنا صوم وان كان الشك انما هو في اليوم لا في الفائدة في الشك في اليوم لا باعتبار الصوم فيه وعدمه وفي بعض النسخ اسقاط صوم (قوله قال كشكة) وهو غير الاحتكاكية لا لترجيح أي فيكون في المسئلة قولان الكراهة والتدب والمرجح عند المازري ان صومه مستحب فيكون المرجح عنده في السابقة التدب (قوله يوم عرفه) احتمالا (قوله هل هو العيد) بدل من شك أو عطف بيان عليه

(قوله فيكره صومه) رتبة على كون صليحتها العبد فنقول ان مقتضى كون صليحتها العبد حرمة الصوم لا كراهته فالاحسن ان يقال انه اذا تردد في كون الغد العبد فقيل بكره لاحتمال أن يكون الغد العبد وقيل بعدمها لاستصحاب الحال فالموجب للكره احتمال كون الغد العبد لا كونه العبد لان كونه العبد يوجب التحريم (قوله في فعلها) في العبارة حذف والتقدير في فعلها أي في نذب فعلها او كراهته فقوله بناء الخ راجع لقوله في فعلها وقوله وترجيح راجع للمعذوف أي الذي هو كراهة الفعل (قوله وخرج) بالبناء للفعل أي خرج المازري هذا من كلام ابن عرفة في فصل آداب قاضي الحاجة في (قوله آداب الخ) جمع آداب وهو ما يستحسن التحلي به ما فعل وجوبا كقوله ووجب استبرا ما يستفراغ أخبثيه ونذبا كالا اعتماد على الرجل اليسرى وجوازا كقوله وجاز عززل وطاء الخ واما تركه فخرج عما كقوله لا في القضاء وقوله وما معه أي وآداب ما معه من الاستنجاء وقوله وغيره وهو الاستنجاء على ما تقدم واذا تأملت تجد الاستنجاء وما معه داخل في قضاء الحاجة لقول المصنف نذب لقاضي الخ فانه ادخل فيه الاستنجاء بيده اليسرى (قوله وهو) أي الاستنجاء ومثله الاستنجاء أو ما ذكره وقوله فلا يعدم فروع مفرع على قوله عبادة منفردة وقوله أو المكان عطف منزوم على لازم لانه يلزم من التفرقة في المكان التفرقة في الزمان (قوله وانما المقصود منه الخ) كأنه يقول فلا يعد في السنن الخ أي بحيث يكون المقصود منه رفع المنع صحة وكلا وانما المقصود منه انقاء المحل وفيه ان الاستنجاء هو نفس انقاء المحل (قوله ١٤١) لتأضي الحاجة) فيه مجاز أي لم يرد قضاء الحاجة فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المسبب على السبب كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله لم يرد البول (قوله وخواطرها) كرمل أو تراب طاهر (قوله ويجوز له القيام) أي أنه خلاف الأولى (قوله منع الجلوس) أي كرهه (قوله وتعين القيام) أي نذب نذامؤ كذا (قوله فانه لا يجوز له القيام) أي يكره له القيام ومثله بول المرأة والحصى والخثث حيث بال من الفرج الا ان ابن ناجي فهم ان المسرد بعدم الجواز في كلام التوضيح الحرمة لانها المتبادرة فقال صرح بعدم الجواز أي في الغائط خيليل والاقراب انه مكروه اه وبعاقورته من جل عدم الجواز على الكراهة بحصل وفان وهو

الفقهاء خلافا لقاعدة النجاة ان ما بعد الكافي مشبه به والمعنى ان من شئت في صبيحة ليلة هل هو التاسع من ذي الحجة المطلوب صومه تغيرا للحاج فيندب ان يبيت صومه بناء على استحباب الحال أو صليحتها العبد فيكره صومه مخافة الوقوع في المحذور قولان وانص المازري في المسئلة عند ابن عرفة ولوشن في الثالثة في فعلها نقلا المازري عن الشيوخ بناء على اعتبار أصل العدم كركعات الصلاة وترجيح السلامة من ممنوع على تحصيل فضيلة وخرج عليه ما صوم يوم الثلث في كونه عائرا اه في فصل في كراهية آداب قاضي الحاجة وما معه من الاستنجاء وغيره وهو عبادة منفردة يجوز تفرقة عن الوضوء في الزمان والمكان فلا يعد في سننه ولا في فرائضه ولا في مستحباته وانما المقصود منه انقاء المحل من النجاسة خاصة لكن يستحب تقديمه على الوضوء وعن الشافعي يجب تقديمه (ص) نذب لقاضي الحاجة جلوس ومنع رخنو نفس (ش) والمعنى انه يندب لم يرد البول اذا كان المكان رخواطرها الجلوس لانه أقرب للستر ويجوز له القيام اذا أمن الاطلاع وان كان رخواطرها منع الجلوس لئلا يجس ثوبه وتعين القيام حيث أراد البول في ذلك المحل وسأني الكلام على الصلب النجس والظاهر وقوله لم يرد البول احترازا من مريد الغائط فانه لا يجوز له القيام كافي التوضيح وغيره (ص) واعتماد على رجل واستنجاء بيده اليسرى (ش) يعني ان من الآداب ان يعتمد قضاء الحاجة على رجل اليسرى ان يستنجى بيده اليسرى وانما ثنى اليسرى لاجل ذلك لانه أعون على خروج الحدث وظاهره بولا أو غائطا

المتعين والحاصل كافي شرح شب ان المراد بالمنع في هذا المقام الكراهة وبالتعين أو الزوم ان نذب المتأكد اه لفظه (قوله واعتماد على رجل) وهو ان يجعل معظم قوته على رجله اليسرى ويرفع عرقوب رجله اليمنى على صدرها والاستصحاب مصعبه يسرى (قوله واستنجاء) المراد به ان التما في المحل بقاء أو جبر فانه يطبق عليه ما وان كان المتبادر الازالة بالماء (قوله يسرى) نعت ليدور رجل ويتعين قطعه باضمار فعل لا اختلاف العامل ولا يقال نعت النكوة اذا كان واحدا لا يقطع لانا نقول حيث لا يكون لها نعت مقدر قامت عليه قرينة كأنها اذا التقدير يعدمه ورجل منه أو انه على القول بان نعمنا يقطع وان اتحد (قوله لاجل ذلك) أي لاجل رجوعه لليد والرجل وذلك لان الاعتماد على الرجل اليسرى أهون في خروج الحدث وحكمة ذلك ان المعصية في الشئ الايمن فاذا اعتمد على ذلك صار المحل كالزلق لخروج الحدث فهي شبهه الانا الملائن الذي أقعد على جنبه للتفرغ منه بخلاف ما اذا أقعد معتدلا ومن المنسوب أيضا ان يكون الموضع المعدل الحاجة جهة اليمنى أعلى من الجهة اليسرى شيئا يسيرا لان ذلك فيه اعانة على خروج الحدث أيضا واستحب الاستنجاء باليد اليسرى نكوة اليمنى فان فعل بها كرهه الا لقطع أو شلل كما تمطع وغسل باطن القدمين (قوله وظاهره بولا أو غائطا) جالس أو قائما عند اللقائي ومقاد عج ان ذلك في البول والغائط اذا كان جالسا أو اما اذا بال قائما في فرج بين نخديه ويعتدهما وسكت عن الغائط قائما وكلام اللقائي ظاهر فيه لما تقدم من العلة

(قوله بعد الاستنجاء) أي إذا استجمعهم البسداء ثم استنجى أو استنجى بدون استجماع سواء كان بعد بلها أم لا وأما إذا استجمعوا ببسداء  
 بجموع ونحوه ثم استنجى فلا يطلب بذلك (قوله إلى محل خروج الأذى) أي فالضمير في غسله في المصنف راجع لخروج الأذى لا لقاضي  
 الحاجة فيكون ظاهره الأول أن يقال إلى محل ميق فيه الأذى وذلك لأن محل خروج الأذى الدبر والمقصود ظاهره والأحسن من  
 ذلك كله أن يراد غسله دونه من الأرض والضمير عائداً على قاضي الحاجة (قوله فيديته الخ) لا يخفى أن المقصود ظاهره وهو أن يديه إلى  
 دونه من الأرض إلا أن هذا لا يتفرع على ما قبله لأنه إذا كان واقفاً على الحفرة صدق عليه أنه ستر إلى محل لقي الأذى (قوله إذا لم يحش  
 عليه) وظاهره ولو في الكنيف الذي عليه باب والظاهر أن محل ذلك في غير الكنيف أو فيها إلا أن الباب لها أو ما يقوم مقامه ولم يبين  
 حكم الأسباب عند القيام قال الخطاب ولم أفهم فيه على نص للمالكية ورأيت عن الماوردي أي من الشافعية أنه يستحب أسباب  
 الأوب إذا فرغ قبل اتصاله قال وهذا كله إذا لم يحش تجس ثوبه فإن خافه رفع قدر حاجته اهـ (قوله لأنه ربما انشمر الخارج) أي  
 لأنه إذا لم يجد وتحرل لتصل المزيل ربما انشمر الخارج فلا يكتفيه إلا الماء وكان في غنيته عن ذلك أي على تقدير أن لو عند حجر أو ما  
 قوله أو تعدت فهي ظاهرة (قوله من ١٤٣) ثلاث الخ أي فقوله أو تراه أي أعدد المزيل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الجماد

خلاف قول بعضهم في الغائط (ص) وبلها قبل بقى الأذى وغسلها بكثراب بعده (ش) يعني  
 أنه يندب بل باطن البسداء اليسرى قبل ملافاة التجاسة من بول أو غائط ليسهل إزالة ما علق بها  
 من الرائحة لأنها إذا لقيت التجاسة وهي جافة تعلقت الرائحة باليد وتتمكن منها ويندب أيضاً  
 غسل اليد بعد الاستنجاء بتراب أو رمل أو نحو ذلك مما يقع لرائحة وغسلها قال وبلها ولم  
 يقل كابن الحاجب وغسل اليسرى لأنه لا فائدة في الغسل بل البسل كاف لحصول الغرض به  
 (ص) وستر إلى محله وأعداد من يده وتره وتقدم قبله وتفرج تخذه واسترخاؤه وتغطية رأسه  
 وعدم اتفاته (ش) يعني أن من الآداب أن يديم الستر إلى محل خروج الأذى فيديته إلى دونه  
 من الأرض إذا لم يحش على ثيابه والرفع قبله مله أحد والأوجب الستر ومن الآداب  
 أعدد المزيل من مائع أو جامد لأنه ربما انشمر الخارج فلا يجوز له إلا الماء أو تعدت إلى ثوبه  
 أو جسدته ومن الآداب كون المزيل الجماد وتر من ثلاث إلى سبع ثم لا يطلب إلا الانقاء  
 ويحصل فضل الآثار بجمعه لشعب ثلاث خلافاً لابن شعبان وأبي الفرج ومن الآداب  
 تقديم انقاء القبيل استنجاء واستجماراً على دبره خوفاً من أن يلوث لو عكس إلا أن كان يوله يطر  
 عند ملافة الماء لدبره فإنه يغسله أولاً ثم القبيل ومن الآداب تفرج تخذه عند البول  
 والاستنجاء والاستحباب لا يشعر به ومن الآداب استرخاؤه قليلاً  
 كقوله في الرسالة ويترخي قليلاً ضد الانقباض والتكمش ومن الآداب تغطية رأسه  
 ولو بكفه خوفاً من علق الرائحة بأشعر ولأنه أسرع لخروج الحدث ومن الآداب عدم  
 اتفاته بعد قعوده وعدم نظره إلى السماء والعمى يسده وما قبل قعوده فيندب التفاته يمينا  
 وشمالاً خوفاً من شيء يؤذيه أو غملي عن الاتفات بعد قعوده لا يرى ما يؤذيه فيقوم ويقطع

ففيه استخدام لشيء استخدام  
 كافي عيب لأن شبه الاستخدام  
 أن تذكر شيء بمعنى ثم ذكر الاسم  
 الظاهر بمعنى آخر كأن تقول  
 عندى عين فافقت العين حيث  
 تريد بالعين الأولى الجارية وتريد  
 بالثانية الذهب ومثل ندب لوز  
 حيث أتى بأشفع فإن أتى بالوز  
 تعين فلم يثبت الذنب وأما الشارح  
 أنه ليس الواحد دخلاً في الوز  
 فالاثنتان أفضل من الواحد وأما  
 كان الوز أفضل لأن الله وتر (قوله  
 والاستسهال) أي انطلاق البطن  
 وهو معلوم (قوله استرخاؤه قليلاً)  
 أي ليكون أقرب لازالة التجاسة  
 التي في فضوات المحل وذلك لأن  
 المحل ذو عضوب تنقبض عند حس  
 الماء على ما علق به من التجاسة وإذا  
 استرخى تمكن من الانقاء ويكون

ذلك عند الاستجمار والاستنجاء ولا يقال مقتضى ما ذكر من التعليل وجوب الاسترخاء لأننا نقول حصول ما ذكر  
 أمر محقق أقامه عيج (قوله كقائه في الرسالة ويسترخى قليلاً الخ) قال عيج واطاهر أنها كالقائه في الغسل بل هذا أولى لأن  
 الظاهر الذي يجب غسله في التجاسة في الجسد أشد من الظاهر الذي يجب غسله في الجباة ونحوها لا ترى أنه يجب غسل التجاسة التي  
 بداخل اللحم وبدان الالتهاب ولا يجب غسل شيء من هذا في الجباة ونحوها (قوله تغطية رأسه) أي حالة قضاء الحاجة وتعلقها كحال  
 الاستنجاء ونحوه للعدا بال قضاء الحاجة شامل لحال الاستنجاء (قوله ولو بكفه) أي فالمراد أن لا يكون مكشوف الرأس كما يفهم من  
 كلام الأبي وغيره فيكره أن يذهب بخلافه أو أنه فعل أي بكر فأنما كان على سبيل المبالغة بالستر حيث قال وهو يخطب أيم الناس  
 استحيوا من الله إذا دخلتم بي لاذهب إلى حاجتي في الخلاء متقرباً إلى حياء من ربي اهـ ومن المعلوم أن أبكر كان رأسه مستورا  
 (قوله وتفرج تخذه) أي فدمره (أقول) قضية ذلك أن يسترخيته أيضاً مع أن المصنف قال وتغطية رأسه (قوله  
 ولأنه أسرع لخروج الحدث) وذلك لأنه إن لم يعط رأسه أسابه مرض يقال له الأولى يمنع الخارج (قوله لا يرى ما يؤذيه) أي غير قادم  
 عليه يؤذيه من الآداب عدم نظره لفضله وإن لا يشغل بغيره هو فيه قبل من أدام النظر إلى ما ينشج منه ابتلى بصفحة الوجه  
 مستدرب

(قوله غفرانك) بالنصب أى أسألك أو اغفر لى والوجه في سؤال المغفرة أنه جرى منه عليه الصلاة والسلام على عادته أن كان من دأبه الاستغفار في حركاته وسكناته وتقلباته حتى أنه ليعدله في المجلس الواحد مائة مرة وأنه لما كان خروج الأختين بسبب خطبة آدم ومخالفة الأمر حيث جهل مكانه في الأرض وما تامل ذريته فيها عظة للعباد وتذكير لما تولى إليه المعاصي فقد روى أنه حين وجد من نفسه ربح الغناط قال أى رب ما هذا فقال تعالى هذا ربح خطبة ثلث مكان نبينا صلى الله عليه وسلم يقول حين خروجه من الخلاه غفرانك التقا تالى هذا الأصل وتذكير الامته بهذه العظة وقوله أو الحمد لله الخ والاولى الجمع بين هذه الروايات (قوله سرغنيه طيبا) أى أدخله في جوفى طيبا (قوله وأخرجه عنى خبيثا) الحمد لله على مجموع الأمرين خروجه وكونه خبيثا لأن كل من علم من خروجه ومن خروجه غير خبيث حالة ضره (قوله وأذهب عنى مشقة) أى المشقة الخاصة بسبب مكانه (قوله قوته) أى الخاصة التى تقوم بالبدن ولا يكون الخارج من الانسان الا النفل الذى لا منفعة فيه وقد علمت أنهارايات ثلاث فالأحسن الجمع بينها (قوله اذا دخل الخلاه) أى اذا أراد ان يدخل الخلاه بدليل الرواية الأخرى والخلاه بفتح الخاء والمسد المسكان الذى لا أحد فيه نقل لموضع قضاء الحاجة وبالقصر الرطب من الحشيش والخلاه بكسر الخاء والمد فى النون كالخمر فى الخيل (قوله اللهم انى أعوذ بك من الخبث) بضم الموحدة ويروى بسكونها كما نقله الفارابى والفارسي وغيرهما ولا يصح انكار الخطأ بل جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة ذكر ان الشياطين وانماهم وقيل الخبث الكفر والخبائث الشياطين وقيل الخبث الشر والخبائث المعاصي وفى المدخل زيادة (١٤٣)

الرجس النجس الشيطان الرجس ونحوه فى الارشاد وبقرا النجس بكسر التون وسكون الطيم موافقة للرجس زاد فى الزاوى بعد قوله الرجس النجس الضال المضل (قوله ويجمع مع التوءم) قال شيخ بعد كلام فاستفيد من جعل التسمية مستحبا بانفرادها ان الاثنى بها بالذكر أو لاآت مستحبين وكذا انما يشاء فيه ان الوارد ان يعوذ فى الدخول فقط وأما فى الخروج فيقتصر على بسم الله وبأنى بما تقدم من نحو

قوله فينجس ثوبه (ص) وذ كرورد بعده وقبله (ش) أى ومن الأذبان بأنى بالذ كر الوارد بعد الفراغ من قضاء حاجته كقوله عليه الصلاة والسلام اللهم غفرانك أو الحمد لله الذى سرغنيه طيبا وأخرجه عنى خبيثا وفى رواية الذى رزقنى لذته وأذهب عنى مشقة وأبقى فى جسمى قوته ومن الأذبان بأنى بالذ كر الوارد قبله كفى الصبحين وغيرهما من قوله عليه الصلاة والسلام اذا دخل الخلاه وفى رواية اذا أراد ان يدخل الخلاه وفى أخرى الكنيث اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث ويجمع مع التوءم ودخولا وخروجا التسمية كما مر وحكمة تقديم هذا الذ كر ما روى الثرمذى عليه الصلاة والسلام قال ستر بكسر السين أى ما بين أعين الجن وعورات بنى آدم اذا دخل الكنيث ان يقول بسم الله وخص هذا الموضع بالاستعاذة لانه خلاه وللشيطان فيه تسلط وقدرة ليس له فى الخلاه اذ قال عليه الصلاة والسلام الركب شيطان والراكب شيطانان والثلاثة ركب ولانه موضع قد رزقه عنه ذ كر الله فيغتم الشيطان عدم ذكره فاهم بالاستعاذة عصية بينه وبينه حتى يخرج وأسر المؤايف وقوله وقبله ليرتب عليه قوله (ص) فان قلت فضيه ان لم يعد (ش) أى فان قلت ان ذ كر انقبلى فانه يدكره فى المحل ان لم يكن معد القضاء الحاجة ولم يجلس للحدث فان عد كالكنيث أو جالس فى غيره

غفرانك الخ قال ح ويبدأ بالتسمية كما مر به فى الارشاد وقال انه فى حال تقدمه للرجل اليسرى وظاهر كلام ابن الحاجب انه يقدم التوءم قبل ان يدخل رجله ويوافقه قول الدخيرة ويقول ذلك قبل دخوله الى موضع الحدث أو بعد دخوله ان كان لموضع غير معد للحدث اهـ (نبيه) قال عجب وظاهر كلام المصنف فيما سبق ان التسمية لا تندب فى دخول الخلاه ولا فى الخروج منه وهو ظاهر كلام اشرار والموافق رذرت عند قوله السابق ونشع فى غسل ما يوافق كلام اشرار وذ كر هذا انها تندب فى الدخول فقط والخطاب يقول يقال عند الدخول والخروج وهو الذى مشى عليه شارحنا (قوله ستر) خبر مقدم وقوله أن يقول مبتدأ مؤخر وقوله ما بين ما زائدة (قوله ان يقول بسم الله الخ) أى والذ كر (قوله الملا) أى الجماعة (قوله الركب شيطان) أى ذو شيطان أى ذو وسوسة الشيطان لا به وسوسة له أو كالشيطان لانه رعايته نفسه بسوء وليس معه ما يزيحه والراكب شيطانان أى ذو شيطانين أى ذو وسوسة شيطانين لان كل واحد منهما يسوس له أو كالشيطانين لانه رعايته نفسه بكل واحد منهما وفى الاثر بخلاف الثلاثة اذا أراد أسدسوا بأصحابه رعايته اثنان فقوله ركب أى جماعة مؤمنة وقال المنارى ما نصه يعنى ان الاثني والذهب فى الأرض على سبيل الوحدة من فعل الشيطان أى فعل يجعل عليه الشيطان وكذا الراكان وهو حث على اجتماع الرقة فى السفر ذكره ابن الأثير (قوله فضيه ان لم يعد) أى فيذكر فيه جواز اقاله نت وظاهر المصنف التذنب وهو الظاهر وبذلك كنى هذا آيات ان النفس صريح بالاستحباب فلا يعدل عنه ويمكن انه مراد انت بان يكون أراد بلجوازا الاذن فلا يشاقى انه مندوب (قوله أو جالس فى غيره) كذا قال الخطاب ونصه وأما حال الجلوس فلا لان الله عز وجل مشى وع فى نفسه اهـ (أقول) ظاهرة وان لم يكفى عورته

فيكون حاصله انه يقول في حالة قيامه في ذلك المحل لاني حالة جلوسه وان لم يكشف (وأقول) الظاهر انه يقول ما لم يكشف عورته والذي يفهمه اللغوي انه يقوله ما لم يخرج منه الحدث (أقول) ظاهره ولو كشف وما قبله كالجعل بين القولين (قوله واطاهر الاول) وهو قوله فهل هو كذلك (قوله فيجوز لتعود) كذا في نسخة الشارح باللام وانه أشار الى السكاف فمتم أو ان المعنى فيجوز لتسكف لاجل تعود أي تخصين أي عند الاندفاع (قوله كتحذير من حرق) أو خوف تلف مال وقيد الساطي بكونه له بال قال نت وهو خلاف ظاهر إطلاق المصنف رد كماله في ان المل لا يكون مهما الا اذا كان له بال لان المال اذا أطلق انصرف الى ماله بال فالقيسده مأخوذ من كلامه (قوله أو أعني) أي كتحذير أعني (قوله وبالفضاء الخ) معطوف على مقسود هام أي ندب بقاضي الحاجة كذا أو كذا بكل مكان وندب له مع ذلك بالفضاء الخ (قوله ان يستتر عن أعين الناس بكنشجرة) بحيث لا ترى جسده (قوله حتى لا يسمع له صوت) فيسقط فيه طاعة فان خرج عن الحد بان كان له ربح قوي لمرض ويحويه فيبعد بحسابه (قوله ولا يرى له عورة) ان قلت ان ذلك واجب قلت انه امر محتمل فالمراد يبعد بحيث يجوز به انه لا ترى عورته فلو انه جالس فيما يحتمل أن ترى عورته فلا يتعلق به حرمة الا اذا رويت عورته بال فعل فظهر ما قبله رحمه الله (قوله الشئ مستدرا الخ) فيقال له سرب قال الخطاب سحر بضم الجيم وسكوت الحاء وهو الثقب المستدبر ويطبق به المستطيل وبهى السرب بفتح وقال في كذا وانما اقتصر على السحر وان كان السرب كذلك سحر باصلي الغالب قال الشيخ زروق وبعض الشافعية ينبغي ان يعد ما يبول فيه ايدافان لم يكن فلا يبول في مرحاض وفحوة حتى يضرب رجله مرتين أو ثلاثا لتفريق الهواء مخافة ان تؤذي أو نجسه (قوله خوفا من الخ) أي انه اختلج في علة الهوى فقبل لانها مساكن الجن وقيل لانه ربما كان بعض الهواء يمشوش عليه (فان قلت) ان الشياطين يحبسون النجاسات (قلت) نعم الا انهم لا يحبون الناطق بها فانت تحب العسل هل تحب ان تلتطخ به (قوله اتقاء مهاب الرج) اتقاء

فلا يذكره بعبارة أخرى فان أعذ منع أي كره وهذا اذا دخل بجميع بدنه فان أدنسل رجلا واحدة فهل هو كذلك أو ان اعتد عليها أم لا واطاهر الاول (ص) وسكوت الالمهم (ش) أي من الآداب السكوت عند قضاء الحاجة وما يتعلق بها من الاستنجاء والاستبراء والامر مهم فلا يندب السكوت حينئذ فيجوز لتعود ويحجب كتحذير من حرق أو أعني يقع أودابه ومن المهم طلب ما يزيل به الاذى ولذلك طلب منه اعداد المزيل كما هو وانما طلب السكوت وهو على قضاء الحاجة لان ذلك المحل مما يطالب ستره واخفاؤه والمحادثة تقتضي علم ذلك (ص) وبالفضاء استتر وبه (ش) أي وندب لمن أراد قضاء الحاجة في لفضاء ان يستتر عن أعين الناس بكنشجرة وان يبعد حتى لا يسمع له صوت ولا يرى له عورة وما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا أراد قضاء الحاجة يهك يخرج فخو الميادين من مكة يمشي على قصد تعظيم الحرم لا للستر (ص) واتقاء سحر ورجع ومورد وطريق وظل وصاب (ش) يعني ان من الآداب لقاضي الحاجة لا يقيد بالفضاء اتقاء الشئ مستدرا أو مستطبا لا خوفا من خروج الهواء المؤذية منه أو لكونه مساكن الجن ومن الآداب اتقاء مهاب الرج ولو كانت ساكنة ومنه المراحيض التي لها منفذ يدخل الهواء فيها من موضع ويخرج من آخر مخافة من رد الرج بوله عليه وليد في دعاؤه بفرغه أو باقرب من المرحاض ويسبل اليه ولا حاجة الى ما وقع في بعض النسخ من زيادة شئ ان قسم الموردة مما يمكن الورد منه لاجل اتقيد للورد وبعبارة أخرى ومن الآداب اتقاء موضع ورود الماء من الابار والانهار والعيون ولعله استغنى به عن اسط وهو جانب النهر وكذا الحاجة لذكر الماء اذا اذهر أخرى من الموردة والشط ومن الآداب

يجب ان تتلطخ به (قوله اتقاء مهاب الرج) اتقاء

عام في البول والعائط الرقيق قال في كذا وما قبله الشارح جواب عما يقال ظاهر كلام المصنف انه انما يطالب ببقاء الرج وانه لو كانت ساكنة لم يطلب منه اتقاء مهاب مع ان الذي في المدخل اتقاء مهابها (قوله ولا حاجة الى ما وقع الخ) ظاهرا بعبارة ان اسط وان لم يعتمد للورد ولا جرت العادة به بحيث يسهل واطاهر خلافه خصوصا اذا لم يكن بقرب عمارة وبعد كتي هذا رأيت نت قال مانصه والحق به شاطي النهج حيث يقصده الناس اه (أقول) اذا كان يقصده الناس صار من جملة الموردة (قوله ولعله استغنى به عن الشط) أي ان قلنا المراد مكان للورد (قوله اذ هو أخرى من النهر) في حديث مسلم لا يقولون أحدكم في الماء الدائم قال القاضي عياض هو من كراهه وارشاد وهو في القليل أشد لانه يفسده وقيل النبي التحريم لان الماء قد يفسد لكثر البائين ويطن المارانه تفسير من قراره يلحق بالبول فيه المتعوط فيه ومنه التماس اه وقل ابن ناجي في شرح المدونة الجارية على أصل المذهب ان الكراهة على التحريم في القليل اذ لا يغير منه فيطن انه من قراره وعزاه عن بعضهم وأما الكثرة فعلى بابها قال بعض الشافعية ولو قيل بالتحريم لم يمكن بعد اتقاء الخطاب وقوله الكراهة على بابها أي ما لم يكثر جدا كالسبح وكافي التلقين وصرحوا بجوازه في الجارية ذكره في كذا

(قوله اتقاء طريق) هو أنهم يحاسبونه لأن المورد طريق النهر وطريق العين وطريق البئر ولكنه ذكره بتركيب الحديث وينبغي أن يكون الفاظ أشد من البول وبهذا ان علمت هذا فنقول ان قول عياض ينافي قول الشارح ومن الآداب الخ وينافي قول التوادري بكونه ان يتغوط بقارعة الطريق قال عجم وظاهر الحديث التحريم وينبغي الرجوع اليه اذ فاعل المكره لا يلحق وقد قال صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة ابرار في الموارد وقارعة الطريق والغلل والبراز استصوب التوروى كسر موحدته الغايط والملاعن جميع ملغنة وهي انقذلة التي يلحق فاعلمها كأنها مظنة اللعن ومحل له من باب تسمية المكان بما يقع فيه لان الناس يأثرون اليها فيجدون بعده فيلغنون فاعلموا وظاهر كلام أهل المذهب محرم البول والغايط وفي الحديث تحصبه بالغاط قال سيدى زروق ومثل انظر الشمس أيام انشاء أى ونحوها كالفه ر (قوله أى نخل ملتفت) قال الخطاب كأنه لا لافافه بخوش بعضه الى بعض (قوله خوف فعلهم معجدينا) أى لا حيل وأما لو تحققت ذلك أو غاب على الظن ذلك فيجب انزاله (قوله ويكره البول في مخازن الغلة) أى التي فيها الغلة بالفعل أو بصدد الوضع فيه وقوله والا رأى النفيسة أى كالصبي وقوله يحرم في التقدين اما لاهانة ما عزه الله أولا لانه استعمال لهما وهو حرام وهذا أظهر (قوله اتقاء الموضع الصلب النجس) أى جالساً وقائماً قال ابن بشر ان كان صلباً نجساً فينبغي ان يشكوه بقصد غيره لانه ان قام خاف ان يتطير عليه وان جلس خاف ان يتلطف بنجاسة الموضع اهـ ثم لا يحنى انه اذا كان صلباً نجساً لا يحنى التلطف بنجاسة الموضع انما يحنى من رشاش البول (قوله وأما الظاهر في تعين الجالس فيه) أى سداب ندبا كيد قال ابن بشر لانه يأمن من التلطف بالنجاسة ان جلس ولا يأمن ان قام كما أنه في الخطاب (قوله بضم الصاد) مقاده انه ليس فيه فتح الصاد وسكون اللام وهو ما يفيدده الصاح والقاموس ولكن المحفوظ كما قال بعض الشيوخ فتح الصاد وسكون اللام (١٤٥) وبين في المصباح ان الصاب الموضع الغايط الشديد (قوله وبكسيف الخ)

وجه الشارح على ورقة أو درهم أو خاتم فيه ذكر الله وسكنت عن نفس الذكروا والقراءات كتبها وقراءة بعضها وكلاهما حاصل ذلك أنه يجب تنجيس القرآن ويندب تنجيس غيره من الذكروا كتابان يسكت طرفة نظفه فيه بقرآن وكراهته بذكره كتباً وجواباً فيجب تنجيسه كامل معصف ولو مستورا كان ما ذكر من القراءات والكتب

اتقاء طريق وظل يستظل به انشاس ويتخذونه مقبلاً ومناخاً عياض وليس كل ظل يحرم بقدر وعنده لقضاء الحاجة فقد قضاه عليه الصلاة والسلام تحت عائش أى نخل ملتفت ومعه قوم ان له ظلاً ومن الآداب تجنب بيع اليهود وكما أسى النصراني خوف فعلهم ذلك بمساحد ما يكره البول في مخازن الغلة ولا رأى النفيسة ويحرم في التقدين ومن الآداب اتقاء الموضع الصلب النجس وأما الظاهر في تعين الجالس فيه كما مر في الاشارة والصاب بضم الصاد وسكون اللام أو فضها مشددة ونقصها الموضع الشديد (ص) وبكسيف نحي ذكر الله تعالى وتقدريم سمره دخولاً وعينه شروجا عكس مسجد والمزلة عناه سماً (ش) يعنى انه يستحب عند ارادة قضاء الحاجة أن ينحى أى بعد ذلك كراهته ان كان معه ورقة أو درهم أو خاتم ان أمكن وظاهره ولو مستورا وقيد ذلك انظر طي غير المستور ويأتى عند قوله وحزب سائر ما يوافقها ومن الآداب تقديم سمره عند الدخول للكسيف عناه عند الخروج بتركيبها

(١٩ - تحريم أول) حال نزول خبث واستبراء بعد ههنا وقبلها ما من المحرم أيضاً ما اذا أحدث بموضع ليس معد القضاء الحاجة فلما تم حداثته أراد القراءات فهذا ما لم تدع ضرورة من ارتياح أو خوف ضياع فيجوز بركه الدخول في محل الخلاء بشئ فيه قرآن أو ذكر غير مستور ما لم تدع الى ذلك ضرورة كما تقدم ولو غير مستور فلا يوجب ويجوز التحريم بعض قرآن مستورا لا يجمعه فيما يظهر وفي مخرج شب وانظر لو جعل المصنوع كاملاً لا سراً هل يجوز دخوله الصلاة به بالسائر ثم لا ويرجح الخطاب السكراة باستنجاء بيد فإخاتم فيه بسم الله من أقوال ثلاثة الجواز أنكره التحريم والسكراة (فان قلت) سبأى انه يحرم الاستجمار بالمكتوب وهو يرجح القول بحرمه الاستجمار بالخطام المكتوب (قلت) يفرق باب الامتثال في الاستنجاء بالمكتوب أشد من الامتنان بالاستنجاء به وقد علمت ان الدخول ببعض قرآن ليس كالدخول بكلمة انما هو حلال ذلك على خصوصية فيما آيات لا مثل جزء فيه يدعى حكم كله فيما يظهر (قريبه) نقل الخطاب عن ابن الجوزى ان الذكر في حالة قضاء الحاجة والحاج لا يكره بالاجماع (قوله وتقدريم سمره) وبذلكها في حق الاقطع قال بعض ائمة الفقه ويطهى ما به ماء سد قطعهما وعن أبي هريرة ان تقديم الخبيث يورث الفسق وقوله دخولاً ونحوه جامعون على التمييز أى بقصد دخول سمره وما على نزع المفاضى أى في الدخول ولما رأى في المقدور أى خرج من خروجاً داخل دخولاً أو على الحالة مؤويناين باسم يتفاعل أى حالة كونه داخل خارجاً أو به تمييزاً فاسد لاد الدخول والطريق ليس منسوباً باليسرى وإنما هو منسوب للشخص (قوله عكس مسجد) منسوب بفعل محذوف أى وبفعل ذلك عكس فعل مسجد أو مرفوع خير مبتداً محذوف أى وذلك عكس فعل مسجد المنزل مبتداً والمبداً محذوف والباء بمعنى فى أى والمنزل يقدم له بناءً في الدخول والطريق (قوله ما يوافق) أى ما يوافق كلامهم انظر طي (قوله عند الدخول الكسيف) قال الخطاب ظاهر كلام أهل المذهب ان هذا الادب خاص بالكسيف

بل صرح به الساطي وغيره وقال الدميري من الشافعية وهذا الادب لا يختص بابنيان عنده الاكثر بل يقدم البصري اذا بلغ موضع جلوسه من الحجر، فان افرغ قدم اليمنى (قوله وما المنزل فيقدم الخ) هذا ما لم يكن منزل بالمسجد فيقدم يسراه دخولا ويمنه خروجا مراعاة طرفة المسجد ويظهر ان علة تقديم اليمنى في الطرود والدخول تكوثرها بتقديمها (قوله وبالاطلاق) لم يقل وأول بالسائر أيضا اشارة بقوة هذا التأويل (قوله ويستقر قولان) استقر بكسر السين ما يستقر به ويختارها فعل (قوله من المدائن) أفاد انه يأس القصد بقول المصنف منزل المنزل المعروف بل مقابل الغشاء فكأنه يحرم على قول المدونة ولا يكره استقبال القبلة والاستدبارها بالبول أو غائط أو نجاسة الا في الفوات وأما في المدائن والقرى والمراحيض التي على السطوح فلا يأس، فليست من في كلام الشارح لتبعض من يسيئة أفاد ذلك محشي نت رحمه الله تعالى (قوله سواء الطي الى ذلك) بان لا يتأتى له قضاء الحاجة فيه الا مستقبلا أو مستدبرا أو يسرا عليه التحول عن بهمة القبلة (قوله والقبلة) فيه اشارة الى انه كان الاولى أن يقول المصنف بدل بول وفضله شجوها للغائط لانه يتوهم من المصنف عدم ثبوت له لكونه أشد (١٤٦) من البول (قوله كغشاء المدر ومراحيض السطوح) بل كذلك السطوح فان

ومثل الكنيف المصان الذي كالحمام وهو اضع الظلم بخلاف المسجد فيقدم اليمنى في الدخول والبصري في الطرود الألى يضع يسراه على ظاهر نعله ان ليس اليمنى قبلها وفي الدخول يخلع يسراه قبل مناه ويضعها على ظاهر نعله لتجتمع بيناه باليس ثم يجمع بيناه ويقدمها في الدخول وأما المنزل فيقدم عناءه دخولا وخروجا اذا لا ذي ولا عبادة (ص) وجاز عزول وطء وبول مستقبل قبله ومستدبرا هوانا لم ينها وأول بالسائر وبالاطلاق لا في الغشاء ويستقر قولان تحتها هما والمختار الترك (ش) يعني انه يحل في المنازل من المدائن والقرى الوطء والقبلة مستقبل قبله ومستدبرا سواء اضطر الى ذلك كمر احيض المدن التي يسر التحول فيها أو أمكن التحول كغشاء المدن ومراحيض السطوح وأما المدونة فتحال عدم الاجزاء وامكان التحول بالسائر كما هو رأي أبي الحسن وحملها عبدا الحق على ظاهرها من الاطلاق فالألامع لتعقيد عنسدى ولا فرق بين سطوح مستور وغيره ومشكلة لا يجران وأما الاستقبال والاستدبار عبادا كمر من الوطء والقبلة بغير سائر في الغشاء فرام وحلت الذكر اهة في المدونة على التعريم كما عليه ابن عرفة وهى العلة طاب السترم الملازمة المصان وصالحى البن وعلمها لو كان هناك سائر بل لا يوجد السائر أو عظم الجبهة اقبلة وعلمها فالمنع مطابق لوجود اقبلة وهذا قولان تحتها هما المدونة والمختار ومنهما عند النعمى مع السائر الترك حتى في فضاء المنازل تعظيم القبلة وهذا لا يفهم من كلام المؤلف اذ يفهم منه الا ان اختيار النعمى يختص بغشاء الحجرى وعبادة اخرى واعترض على قوله والمختار منهما الترك ليوحيين الاولى ان ظاهره ان اختيار النعمى جار فى الوطء وليس كذلك فان النعمى اختار فى الوطء بطوار مع السائر فى الغشاء وغيره الثانى ظاهره أيضا ان اختيار النعمى خاص بالغشاء مع السائر وليس كذلك بل هو جار فيه وفي غيره مع عدم المراحيض فانه مع السائر يجوز انفاقا مع غيره فليس فيه طرقات وليس النعمى فيه اختيار وتخص ما فى السطوح ان الصور كلها جائزة اما اتفاقا أو على الرابع الصورة واحدة وهى

ظاهر السطوح جرياتها في فعل ما ذكر سطوح كان فيه مرضض أم لا (قوله وأول المدونة) فيه اشارة الى ان قول المصنف وأول بالسائر واجبه للمباغضة انتهى قوله وان لم يلجأ (قوله طاب السترم من الملازمة المصان وصالحى البن) أى المصان لم يقل النعمى واختلاف في تعميل الحديث فقيل ان ذلك في حق من يصلى في الحجرى من الملازمة وغيرهم لانه لا يكشف انهم اسماء (أقول) قضية هذا التعليل انه يحرم قضاء الحاجة في الغشاء الاى جهه كانت لوجود ذلك فيها مع ان طرفة انما هى في خصوص استقبال القبلة ولا استدبار فاذن لا يظهر ذلك التعليل (قوله أو تعظيم الجبهة اقبلة) أقول قضيتا المنع ولو فى فضاء المسد فكلام النعمى له وجه (قوله فان النعمى اختار الخ) انظره مع ان العلة الى ارتضاها وهى عظيم القبلة تقتضى

عدم جواز ذلك أيضا (قوله خاص بالغشاء) أى الحجرى (قوله وفي غيره) وهو قضاء المدن ورد ذلك محشى نت بان الاستقبال بقول ابن النعمان فى المدائن والقرى فقط لا فى الحجرى بل فى الكمال والثابتة لعباد الحق فى التهذيب انه يجوز قبل وقول بعض شيوخنا لا يجوز ورعده انه منصوص موافق لها بعد (قوله ما إذا قطعها) وهى صورة ما اذا كان بمراحض ومعه سائر أو لا قطعها كالصورة الاولى من الصور الاربع (قوله أو على الرابع) فى صور أربع الاولى ما اذا كان بمراحض ولا سائر فالجواز ما يتفق عليه حكاه المازرى فى المعلم أو على الرابع كقوله عبدا الحق انما يسهل اذا كان قبل سائر وهو غير محض كذلك راقى أى شوارعها او داخل المنزل أو سطحه الثالثة فى تلك الحالة بدون سائر انما يقع فى الغشاء مع السائر ولا بد من ذلك ان قوله اما اتفاقا قطعها فى صورة ما اذا كان بمراحض وسائر ولا قطعها فى صورة المراحيض بدون سائر وقوله وعلى الرابع امة قطعها فى الثلاثة صور الأخيرة من الاربع أو لا قطعها فى الصورة الاولى منها ويظهر من ذلك ترجيح التعليل الاول وهو ذهب السترم من الملازمة أو صالحى البن المصان لكن قد علمت ما يرد عليهم والله أعلم والمراد بالجواز خلاف الاولى وذلك لانه



ينبغي للشخص أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها مطلقا الا بضرورة لما في مسند الزاوية صلى الله عليه وسلم قال من جلس يقول بقبال القبلة فذكر فصرف عنها اجلا لا الهام يقيم من محله حتى يغفر الله له ثم قال ابن ناجي لم أقف عندنا على مقدار قدر السترة والنوى هي ثلاث ذراع وبينه وبينها ثلاثة أذرع فنادوا فماذا بينه وبينها على ذلك حرم قال الابن عنهم وأظهروا القولين انه اذا أرخى ذيله بينه وبين القبلة كفى (قوله والمراد انه يجوز) أي خلاف الاولى كما يفيد ابن المعلى والجزولي (قوله بيت المقدس) المراد بيت المقدس الصخرة لانها التي كانت قبلة أفاده تم (قوله لان لا يعطف بها بعد النقي) لا يخفى انه بتقديره الذي قدره سابقا يعلم منه ان المعطوف عليه مقدروا هو للقبلة فيجوز حينئذ تقدير لا يجوز كما يجوز تقدير يحرم \* (فائدة) ذكر السنوسي في شرح عقيدة الجزائر انه ان حرم الشمس وحدها قدر الارض مائة مرة وستا وستين مرة وثلاث مائة وفي طبقات الشيخ عبد الوهاب الشمراني في ترجمة مولى ابن عباس انه كان يقول سنة الشمس سنة الارض واربعة اضعاف الارض وما ذكره كل منهم مخالف لما ذكره التتائي هنا فانه قال والشمس كوكب ذرا شمس في عقب الاصباح وهي في السماء الاربعة ظهرها يلي السماء الدنيا هي قدر الدنيا مائة وعشرين مرة واقمر كوكب من تدى به في قبة الاشهر وهو في السماء الدنيا وهو (١٤٧) قدر الدنيا مائة وعشرين مرة (قوله وللخفة) وفيه نظر بل شمس اخف لسكون ميمها (قوله او ما قام مقامه) أي من الثقبه (قوله ويجب ذلك مع سلت الخ) اشارة الى ان السلت والنسرة واجب ان قال الخطاب وهو الذي يقتضيه كلام غير واحد من اهل المذهب \* (تنبيه) \* ماد كرم من السلت والنسرة حق الرجل وأما المرأة فاما تضع يدها على عاتقها ويقوم لها ذلك مقام النسرة قاله الدميري وأما الخشي المشكل فيعمل ما تفعله المرأة والرجل احتياطا اه وهل اليد اليسرى اولوا اليمنى وبعبارة أخرى وفهم من قوله مع سلت ذكر ان هذا خاص بالبول وأما الغائط فيمكن أن يحس من نفسه انه لم يسق شيء فيه مما هو بصدد

الاستقبال والاستدبار في انفضاء ولا سائر صنوعه قطعاً ولو قال وجاز في غير قضاء استقبال واستدبار بوطء وفضلة كبه سائر والامنع لو في جهدا واستغنى عن قوله بمنزل الى قوله انزل (ص) لا التسمين وبيت المقدس (ش) هذا عطف على مقدراً لا في الفضاء فيحرم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا القمرين فلا يحرم والمراد انه يجوز والافني الحرمة لا يدل على نفي الكراهة وما ذكرناه من ان المقدري يحرم ولم يجعله لا يجوز لان لا يعطف بها بعد النقي ومثل القمرين بيت المقدس لانه ليس قبلة فلا يكره استقباله ولا استدباره بوطء وفضلة وفي قوله القمرين تغليب للاشرف لان القمر مذكور وللخفة (ص) ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه مع سلت ذكر ونسرة خفا (ش) أي ووجب على فاضى الحاجة استبراء باستفراغ أخبثيه أي استخراج البول والغائط من المخرج اعتدالاً او ما قام مقامه ويجب ذلك مع سلت ذكر أي مده ومجبه بأن يجعله بين سبائته واجسام سراه وجرهما من أصله الى الكهفة ونترأى جذب وهو بالتاء المثناة فوق الساكنة والراء ويكون كل من السلت والنسرة خفيفاً فلا يسلته بقوة لانه كان صريح كلسات أعطى التدواة فيسبب عدم التنظيف ولا يستره بقوة فيرخي المثناة أي مستقر البول يفعل ذلك ثلاثاً ويزيد ان احتاج أو ينقص الى حصول الظن بالنقاء حسب عادته ومزاجه وما كاه وزمنه فليس أكل البطيخ ككل الخبز ولا الشاب كالشيخ ولا الحر كالبرد والباقي قوله باستفراغ بقاء الاستعانة كما قاله التتائي وفيه نظر بل هي بالانصوير على ما قاله بعض المتأخرين وهو جواب عن سؤال مقدركا قال قال له ما صورة الاستبراء فقال صورته استفراغ أخبثيه البول والغائط أو مصوره باستفراغ أخبثيه أو بقاء التجريد كما أنه جرد من

الطروج وليس له غسل ما بطن من المخرج بل يحرم عليه شمه بالواط \* (فائدة) انما وجب الاستبراء اتفاقاً لان به يحصل الخلو من الحدث المنافي للطهارة منه التي هي شرط من غير قيد اتفاقاً وأما العجاسة فانها منافية لطهارة الخبث وفي وجوبها المقيسد بالذكر والقدرة خلاف (قوله بان يجعله بين السبابة والاجام) قال بعض اشراج أي أو غيرهما من أصابع سراه وكأنه يشير الى أن ما في الحديث ليس متعيناً انما هو لكونه الاسهل (قوله وجرهما) يضم الياء وكسر الميم (قوله ويكون كل الخ) يوههم أن التري يوصف بكونه خفيفاً وخفيفاً وخفيفاً وليس كذلك بل وصف المتر بالخفة من باب الوصف بالصفة السكافة فقد قال الجوهري المتر بالمثناة الفوقية هو جذب بخفة (قوله المثناة) يضم الميم ويعد هاءاً مثناة ثم ألف ثم فون مخففة ثم هاء (قوله يفعل ذلك الى حصول الظن الخ) فيه اشارة الى أن المقصود حصول الظن بالثبات لا بد من لا يشترط التنشف فلو مكث مدة بحيث تحقق انه لم يبق شيء يخرج منه السلت ان ذلك يكفي وان لم يسل أو ينتر (قوله على ما قال بعض المتأخرين) أي استدبره بعض المتأخرين لانه عربي (قوله أو مصوره الخ) تنويع في التعبير والمعنى واحد (قوله أو بقاء التجريد) فيه أن بقاء التجريد هي الداخلة على الجرد منه كافي قولهم رتب زيد أسداً أي جردت من زيد أسداً والمناسب أن يقول جرد من استفراغ الاخبثين شياً ومما الاستبراء

شيء ما ذكرناه من أن المصير تيب  
 خمس (قوله في معنى) ثم حيث نعين  
 الماء في المني كأول مصنف فلا  
 يجب غسل الذكركه لان غسله  
 كله اما بعد أو معال ينقطع أصل  
 المذكي وكلاهما منتهى في المني  
 خلا لما ذكره الشيخ بركات الخطاب  
 عن والده من وجوب غسله كله  
 بقية (قوله أمانى المني والحيض)  
 أى وأمانى بقية المسائل الآتية  
 من البوب وغيره فلا يقال فيه  
 ما ذكر (قوله أو يخرج) أى أو من  
 خرج منه معطوف على من فرغه  
 التيم ولا شك ان من خرج منه  
 بلا ذك أو غير معاذ فرغه الرنوه  
 (قوله ومن صاحب السلس بكفيه  
 الجبر) أى ان لم ينقض الوضوء  
 والاعتين الماء وعبارته أنه معنى  
 صاحب السلس قائم في وجوب  
 الوضوء فكما بول بكفى فيه الجبر  
 ون أو جب نعين فيه الماء كما قاله  
 الخطاب على سبيل البحث فيه  
 نظير بل لا يحتاج لغيره أيضا حدث

لازم كل يوم نفس الموضوع أم لا وكذا يقال وقوله الآخر والافيد يعني أن يقال إن لم ينقض الموضوع الخ (قوله ويعني أو

عن خديجة بنت خويلد أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امرأة أتت رجلًا فوطئته فماتت من غير أن يوطئها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا بأس بها» قالوا: يا رسول الله! إنما أتته فوطئته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا بأس بها» قالوا: يا رسول الله! إنما أتته فوطئته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا بأس بها» قالوا: يا رسول الله! إنما أتته فوطئته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا بأس بها»

(قوله وهذا يعني الخ) وجه الإغناء أن من أفراد المنتشر من الخرج كثير أبول المرأة والظاهر عدم الإغناء لأن ما ذكر من الحكم ثابت  
 وبعد فيه انتشاراً لا ولولا بالآغناء لاقتضى أن بول المرأة يكفي فيه الجرا إذا قد وقصه عدم الانتشار (قوله بالانعاظ) أي بسبب  
 الانعاظ مع السدة وقوله عند الملاعبة معلق بالانعاظ فافهم والانعاظ ليس شرطاً بل المدار على خروجه بلدة معتادة وإن لم يحصل  
 معها انعاظ (قوله كاه) يقاد من العبارة أنه تدعى فرج المرأة وليس كذلك بل تدعى على غسل الذكر لأن المرأة تغسل محل الذي  
 فقط (قوله أما ما خرج بغيرها) فيه ما تقدم من البحث وخلاصته أنه متى جاء كل يوم فلا يطلب مجزولاً ماء (قوله فهو كغسل التباينات فلا  
 يقتصر لها) حاصله أن القائلين بغسله كله اختلفوا منهم من قال تغسل فيحتاج أن يغسل ومنهم من قال تقطع مادة الذي فلا يشوق على النية  
 هذا حاصله وفيه نظر لأن غسله كله لا يقطع مادة الذي الذي في قصة الذكر فالناسيب أن الذي ذهب إلى غسله كله ذهب إلى أنه تغسل  
 كذا قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وكلام الشارح هو ما في نص الذخيرة (١٤٩) ونصها في الأولى أي القول الأول بوجوب  
 غسل الذكر كله لمحب النية في الغسل

أولاً من ذكر أني أوحى وهذا يعني عن قوله بول المرأة لكن مقصوده التمسك على  
 أعيان المسائل وقوله كثيراً أي انتشاراً كثيراً من حدائيس وهو ما حول الخرج وما قار به مما  
 لا بد منه كقوله القاصي عبد الوهاب يعلم حدائيس أي ومتجاوز عن مخرج تجارزاً كثيراً أي  
 جاوز الخرج وما قرب منه مما لا بد منه أن وصل إلى الاليتين مثلاً (ص) ومدى بغسل ذكره  
 كله (ش) أي وبه من الماء أيضاً في مدى بالمهية وهو ماء أبيض يخرج عند اللذة بالانعاظ  
 عند الملاعبة أو التذكار مع غسل ذكره كله وفرج المرأة كله عند الأكثر ويستحب اتصال  
 الغسل بوضوئه إذا كان تعبداً أشبه بعض أعضاء الوضوء ثم إن كلام المؤلف في المذني  
 الخارج بلدة معتادة أم ما خرج بغيرها فربما أن يجري على حكم المخرج بالبلدة معتادة  
 وإن لم يوجب الوضوء كفي فيه الجرا وأن أوجبه تعين الماء فيه ولما اختلفت في أن اسمها بالذكر  
 بالغسل بعدة فيفتقر لنية أو مغلل تقطع مادة المذني فهو كغسل التباينات لا يقتصر إليها أشار  
 إلى الخلاف في ذلك فقال (ص) في النية وبطلان صلاة تاركها أو تارك كل قولان (ش) يعني  
 أنه اختلف هل تحب نية في غسل الذكر من المذني أو لا تحب فيه وعلى القول بالوجوب لو  
 تركها وغسله كله فهل بطل الصلاة ترك واجب أو لا وكذا لو ترك غسل ذكره كله واقصر  
 على محل الذي هو غسله بنية أم لا فيغسل بطل وقيل لا تبطل مراعاة لعراقيين القائلين  
 بالاكتمال بغسل محل الذي وعليه فيكمل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات قولان  
 الأول الذي يأتي في الفروع الثلاثة ومخالفة في الأول ابن أبي زيد وفي الثاني وأما الثالث فيجيء بن  
 خبر وأما خص الذكر بالذكر وإن كانت المرأة تشارك الرجل في ذلك لأنه يغسل منه جميع الذكر  
 والمرأة تغسل محل الذي فقط ابن حبيب المرأة لها مذني وودي ومذني بلة تعالو فرجها يخرج  
 عند اللذة والظاهر افتقار غسل محل الذي بالنسبة إلى مدى المرأة لنية (ص) ولا يستحب  
 من ريج (ش) هو نفي ومعناه النهي لقوله عليه الصلاة والسلام ليس من آمن استنجى من ريج  
 أي ليس على سمننا ونظيره انتهى على سبيل الكراهة وهو ظاهر أو المنع والرجح طاهر كما  
 صرح به الساجي (ص) وجاز يابس طاهر من غير مؤذ ولا تخمر (ش) أي وجاز الاستجمار

لأنه عبادة لتعديته الغسل محل  
 الذي وقيل لا تحب لأنه من باب  
 إزالة التباينة وتعديته محله معال  
 يقطع أصل المذني اه وهو مشكل  
 كما قلت (قوله في النية قولان)  
 أي في وجوب النية وعدم وجوبها  
 والصحيح الوجوب فكان الأولى  
 للمصنف الإقتصار عليه (قوله  
 وبطلان صلاة تاركها) الرجح عدم  
 البطلان (قوله أولاً) أي لا تبطل  
 وإن كانت واجبة مراعاة لعدم  
 وجوبها (قوله وكذا لو ترك) هاتان  
 صورتان غسل بعضه نية غسل  
 بعضه بالنية قولان في كل منهما  
 على حد سواء (قوله واقصر على  
 محل الذي) لأن العبارة ظاهرة  
 في سلب العموم لافي عموم الساب  
 (قوله مراعاة لعراقيين) فيه  
 إشارة إلى أن القائلين بغسله كله  
 وجوباً اختلفوا في العفة والبطلان  
 لو اقتصر على البعض والذين قالوا  
 بالعفة راعوا من يقول بغسل

البعض وفي الترمذي وأما بعض المتأخرين على أن غسل الجميع واجب أو مستحب (تنبيه) في ظاهر كلام المصنف أن القوانين  
 جارية في ترك النية وفي غسل بعضه سواء كان تركه عمداً سهواً وهو ظاهر لأن ذلك مبني على التعمد وقال القائلين قوله كله علم  
 منه أنه تغسل وكل ما كان تعبداً في النفس لا بد فيه من نية وهنا كذلك فلا يصح تفريع قوله في النية قولان بعد قوله كله وكان ينبغي له  
 القول بوجوب النية لأنه لا يارى على قوله كاه (قوله وعليه فيكمل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات) وهل بعد ذلك في  
 الوقت أو لا إعادة عليه قولان فإن لم يسهل لما يستقبل وعلى أيضاً فيه قولان كما في (قوله والظاهر الخ) الظاهر كما قال عبيد  
 لما تقدم أنها تغسل محل الذي فقط فليس فيه شائبة تغسل (قوله ليس على سمننا) فإن قامت إذا كان الأمر كذلك في التمسك في التعبير  
 بهذا اللفظ الموهوم فالتمسك هي التمسك عن التلبس بتلك الحالة فكأنه يفتت إلى أنه ليس على السنة أصلاً (قوله وجاز الاستجمار)  
 أو أن الصبر عائد على الاستجمار لأن الاستجمار يطلق على إزالة ما في المحل بالماء أو بالابحار فأعاد عليه الصبر باعتبار المعنى الثاني

(قوله وهي نعم) فيه أن الرخصة يقتصر فيها على ما ورد ويجوز أن الجواب بأن المراد رخصة في الفعل لا في المفعول به وحيث كانت رخصة في الفعل فتم وحاصله أن أصبح يخص الاستجمار بالأجارات كما بقاها قوله عليه الصلاة والسلام أو لا يجحد أحدكم ثلاثة أجارقة صرا الاستجمار على ما كان من جنس الأرض لانه رخصة لا يتبدل في ما ورد وقاس المشهور غيرهما من كل جامد على الرخصة الاستجمار لأن الرخصة في الفعل لا في المفعول به أي قول الشارح وهي نعم أي الرخصة حيث كانت في الفعل لا في المفعول به فهي نعم حيثما قد تدبر أي وقوله الاستجمار مفهومه مفهوم قسب وانما ذكر الاجار كونهما أكثر وجودا (قوله ضرورية) أي تستعمل عند الضرورة أي فهي خلاف الأصل فلا بد من عمل بما ورد فيه وظاهر الشارح أن التيمم ليس رخصة بل عزية والمعتد أن التيمم رخصة وحيثما قال في بعضه أن الاستجمار وان كان رخصة إلا أنها ليست ضرورية فلذلك توسع فيه بكل شيء بخلاف التيمم فإنه وإن كان رخصة إلا أنه ضروري فلم يتوسع فيه (قوله وجنس الأرض مطهر) أي لا يفسده (فان قلت) قوله صلى الله عليه وسلم الأرض في قوله جعلت لي الأرض نقيبا ومفهوما لا يتغير (قلت) يحمل (١٥٠) ذلك على ما إذا لم يكن ذلك أتى على خلاف الأصل كما هنا يمكن يقال ان الاستجمار

المفهوم من قوله ونه بجمع ما وجزم ذكر المراد باليابس هذا الجفاف لا ما فيه من الصلاة والفرق بين الاستجمار والتيمم في اختصاصه بما هو من جنس الأرض دون غيره ان الاستجمار رخصة وهي نعم والتيمم طهارة ضرورية فلا تنهم وأيضه المقتضود من الاستجمار والالتيممين وهي تزال بكل جامد بخلاف التيمم فإنه طهارة وهي لا تحصل الا بطهور وجنس الأرض مطهر لقوله عليه الصلاة والسلام جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ولما لم يعتبر الموقف مفهوم غير الشرح لما أخرج مفاهيم الاوصاف من الجوار والمستوى الطرفين فيصدق حكمه فخرج بالمرء والكراهة وينبغي لقائهما في التيمم (ص) لا مبطل ونجس وأملس ومحدد ومحترم من مطهر ومكتوب وذهب وفضة وجدار وروث وعظم (ش) أي لا يستجمر بالمبطل للشبهة الخاصة وأخرى المسامحة وان استجمر به فلا يجزئه ولا بد من غسل المثل بمثل ذلك بالماء وان صلى تامدا قبل غسله أعبأ به وما قيل في المبطل يقال في النجس وكذا لا يستجمر بالملمس كالزجاج الذي ليس بمحرف وأما المحرف منه ومن النجس فيدخل في المحدود وكذا لا يستجمر بالمحترم مما يطعمه أول شرفه أو طين الغدير فالأول كالمطعم ولومن الأدوية والعساقير وغير الخالص من الخلطة والمخ والورق المنشئ والثاني كالكتوب حرمة الحروف ولو باطلا كالاستجمار ولو توراؤه وانجيب الامثلة لما فيهم من أسماء الله تعالى وأسمائه لا تبدل انما الباطل مافي التوراة والانجيل من تحريفها وكذا لا يستجمر بذهب وفضة ويجوز له السرف وكذا لا يستجمر في جدار المسجد أو وقف أو ملكه غيره ويكره بملكه لأهانة المسجد والتصرف في ملك الغير ويكره أن يستجمر في سائط عبيكه لانه قد ينزل المطر عليه أو يصيبه بل فيلحق هو أو غيره بجداره بعد نزول المطر عليه فتصيبه النجاسة وخوفا من أذية عقرب به وكذلك يكره ويمنع الاستجمار بروث وعظم طاهرين لتعلق حق الغير لانه الأول علف دواب الجن والثاني طعامهم

أيضا على خلاف الأصل فتأمل (قوله لزوم) أضافه قد يتغير مفهومه غير الشرط لكن لا لزوما (قوس من الجوار المستوى الطرفين) فيه معنى لانه لا يتخلو ما أن يكون من اده الجمع بين الماء وغيره من الاستجمار فيكون مستدوبا أو مراده الاقتصار فيكون خلاف الأولى (قوله والعقارب) جمع عقارب ففخ العين وتشديد القاف وهو عطف معياران زيد بالادوية المركبة من تلك العقارب ومن غيرها ومنها فقط (قوله طرفة الحروف) قال الثاني اذا كانت مكتوبة بالعربي والافلاحة منها ان تكون من أسماء الله وقال عجم سواء كان المكتوب بالخط العربي أو غيره كما يفيد كلامه ططاب وقوى الداعر الثاني والشيخ آفي ايدس وهو مقتضى ما ذكره الدماميني في حاشية

الجفاري اختصاصا بالحرمة بما فيه اسم من أسماء الله تعالى وفي كلام صاحب المدخل وابن العربي ما يفيدان اما ما فيه اسم نبي كذلك اذا علمت ذلك فقول الشارح ما فيهم من أسماء الله يقتضي ان الحرمة انما هي لأسماء الله في ذلك قوله طرفة الحروف وخلافه أن آخر العبارة مبطل لكلام الدماميني وهو متناقض وهو طرفة الحروف نعم لوقول ولما فيهم ما تناسب ان كلام (قوله وأسمائه لا تبدل) أي ان شأنهم لا يبدلون أسماء الله (قوله الباطل مافي التوراة والانجيل من تحريف) أي انما يحكم عليه بالباطل ما حرقه مما يتعلق بشأن النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) اختلاف علماء أئمة في الورق الذي يجعله السفاوون في الجلود هل يجوز لانه صيغته أولا لا يصار كالألفه وامتهان انتهى (أقول) والثاني هو الظاهر (قوله لسرف) بالسرف (قوله في جدار المسجد أو وقف أو ملكه غيره) كتاب من داخل أو من خارج (قوله ويكره بملكه) ظاهره من داخل أو خارج وهو ظاهر النقل وبعض الاشياخ قصره على ما إذا كان من داخل والاحرم (وأقول) به في التفصيل وهو انه اذا غلب على ظنه التصاق الناس به فصرم والا كره فتدبر (قوله والتصرف في ملك الغير) قال الشيخ عسدد السكا في محل الحرمة في ملك الغير اذا كان بغير دونه وأما ما ذكره فيكره فقط (قوله وكذلك يكره أو يجمع) أو يجمع أو يجمع أو يجمع على من جهة الططاب أو يمنع على ظاهر كلام ابن الحاجب (قوله لان الأول صدف دواب الجن) فيهم الروث شبيه أرونا أو علفا (قوله والثاني طعامهم) لانه يعاد باوفر ما كان أي يعاد أعظم ما كان من اللحم ثم من

المعروف ان الروث يكون طاهرا كروث مباح الاكل ونجسا كروث غيره وهل الذي يعاد تبنا أو غيره خصوص روث المباح أو ما هو أعم  
 (قوله والمراد الاول في الجميع) لا يؤخذ على إطلاقه بل المناسب للتفصيل فيقال اما بالنسبة له محترم من مطهروم مكتوب وذهب  
 وفضة يحرم عليه سواء أراد الاقتصاد عليه أم لا ولكن اذا أتى بجزئى وأما بالنسبة للمعبد فانه اذا آذاه اذاية شديدة وخرج منه دم  
 يحرم عليه ولا يجوز له اذا اقتصر عليه واذالم يؤذ فانه يجوز اذا أتى أوله ينقى واتبعه بالماء والاحرم وما الا لمس فانه اذا اقتصر عليه  
 يحرم ولا فيجوز وأما النجس فانه اذا كان المراد به عين النجاسة ولم يخلل منه شيء وأتق فانه لا يجوز استعماله وأجزأه وان شغل منه فاذا  
 اقتصر عليه يزيد الحرمة ولا فلا يتعلق به الحرمة الاستعمال وأما المتنجس فانه اذا أتبعه بالماء جاز ولا يتعلق به الحرمة لا ابتداء ولا  
 دواما ولا فخرمة من حيث لاقتصار أو اما المتبذل فانه اذا اقتصر عليه يحرم من جهة الاقتصاد ولا فيجوز هذا ما قرره شيخنا الصغير  
 رحمه الله تعالى (قوله وانما كرر المؤلف الخ) لا تكرار كما هو ظاهر (قوله كاليد) أى الاصبع الوسطى من اليسرى ويكره باليمنى  
 ويؤم بغسل النجاسة من يده بعد ذلك لا قبله لئلا تنتشر النجاسة بالرطوبة الا أن يريد ان يمسها بالماء من لئ (قوله كاليد) اذا نقت  
 أى على الاصح أى خلافا لما في الاكال عن بعض شيوخه (١٥١) (قوله ودون) أى فالجزء الواحد يكفي اذا أتى وكذا  
 الاثنان اذا حصل انقاء وأوجب  
 أبو الفرج الثلاث

أما النجس منه ماد اخل فيهما وبعبارة أخرى لا يجوز الاستجمار بواحد من هذه المخرجات  
 وهو صادق بحرمته وكراهته والمراد الاول في الجميع الا الروث والعظم الطاهرين وجدار  
 نفسه فانه يكره الاستجمار به وانما كرر المؤلف قوله ويحتمل ليرتب عليه بيانه (ص) فان أنقت  
 أجزاء كاليد ودون الثلاث (ش) أى فان استجمر بمنى عنه أجزاء فمباح حصص به الانقاء كما  
 ألوانى كاليد ودون الثلاث من الاجاروة ونافيا يحصل به الانقاء استرازا من المتبذل والنجس  
 اذ هما لا يتأتى منهما الانقاء بل ينشران النجاسة وكذا الا لمس ومحل عدم الاجزاء في النجس  
 حيث شغل من شئ والا جرح حيث أتى  
 (فصل في) ذكر فيه نواقض الوضوء فقال (ص) نقض الوضوء (ش) وتسمى موجبات  
 الوضوء أيضا قال في التوضيح وتعبير ابن الحاجب بالنواقض أولى من تعبیر غيره بما  
 يوجب الوضوء لان الناقض لا يكون الامتناع عن الوضوء بخلاف الموجب فانه قد  
 يسبق اه وكان المؤلف لما ذكر هذه بعد الكلام على الوضوء ناسب أن يعبر عنها  
 بالنواقض ولا فانه تعبیر بالموجب أولى فيما يظهر لانه يصدر على السابق وعلى المتأخر  
 وأيضا لتعبير بالنقض قد يتوهم منه بطلان الطهارة السابقة واذا بطلت بطل مفعول  
 بهما من العبادة وهذا قال سنن لا نقول ان الطهارة بطلت بالحدث ولكن انتهى حكمها  
 كما انتهى حكم التسكح بالموت ولهذا اذا توضأ اغمايتوضأ للحدث الثاني لا للحدث الاول  
 واعلم ان نواقض الوضوء أحداث وأسباب فأشار الى الاول بقوله (ص) بحدث وهو الخارج  
 المعتاد في الصحة لانه يودود ولو بيسلة (ش) تقدم ان الحدث على أربعة معان أحدها  
 هو المراد هنا وهو الخارج خرج به الله اخل من حقنة ومغيب حشفة لا يجابه ما هو أعم

\* (فصل في نواقض الوضوء) \*  
 (قوله وتسمى موجبات) لانه يلزم  
 من كونه ناقضا أن يكون موجبا  
 ولا يلزم من كونه موجبا أن يكون  
 ناقضا (قوله بخلاف الموجب  
 فانه قد يسبق) أى كافي بالبلغ  
 وكلا منافيا كان متأخرا لا ما كان  
 متقدما (قوله وكان اسخ) كأنه  
 يقول لأرضى بقول التوضيح  
 والذي أوضي به خلافا فاقول  
 وكأنه لما ذكرها بعد الوضوء  
 ناسب أى فاحالة الموجبة لذكر  
 النقص ذكرها متأخرة ولولا ذلك  
 لكان التعبير بالموجبات أولى الخ  
 (قوله والا فالتعبير بالموجب أولى)  
 لا سلم أنه أولى لان الموجب وان  
 صدق بالمتقدم والمتأخر الا أن

اقصد بان ما كان متأخرا فلم تكن تلك العلة تامة (قوله قد يتوهم) الخ لا يخفى ان النقص قد تعورف في الانتهاء فالنقص بعد هذا  
 انتعارف (قوله ولهذا) أى وليكونها اذا بطلت بطل مفعول لها الخ (قوله انتهى حكمها) حكمها هو بأبادة القدوم على العبادة وصحتها  
 (قوله حكم التسكح) أى من الاستمتاع بالزوجة ولزوم الاتفاق وغير ذلك مما هو من لوازم الزوجة (قوله لا للحدث الاول) أى الذي فعل  
 بعده الطهارة انتهى انتقضت (قوله أحداث وأسباب) أى ولا أحداث ولا أسباب كاشك في الحدث والردة على أنه يقل ان الحدث في  
 الحدث داخل في الأحداث واشك في استداخل في الأسباب بأن يقال ان الحدث ناقض اما من حيث تحقيقه أو اشك فيه (قوله  
 على أربعة معان) أى بطريق الاشتراك اللفظي (قوله يخرج به الداخل) الاولى أن يقول خرج عنه لان بقاؤه من الجلس يقال  
 خرج عنه لا يخرج به (قوله من حقنة) هو الدواء الذي يصب في الدبر بالالة المعروفة قال في لئ وانظر قوله من ان الحقنة لا تنقض  
 الوضوء مع أب الالة التي تدخل في الدبر يخرج منه ور بما صحتها الاذى الا أن يقال انه خارج غير معتاد (قوله ومغيب حشفة) مصدر  
 غابت الحشفة أى وغيبه حشفة أى وحشفة غائبة في الفرج أو ما يغيب بمعنى غائب والاضافة للبيان قوله لا يجابه ما هو أعم لا يخفى  
 أنه لا يصح أن يكون تعليلا لما قبله لان الحشفة خرجت بالخارج سواء أوجب ما هو أعم أو لم يوجب شيئا بل هو تعليل للحدث والتقدير

وإنما صح إخراجها من الحدث لا إيجابها ما هو أعم وفيه أن إيجابها ما هو أعم لا ينافي دخولها في الحدث لأن الطهارة الكبرى لا تنافي  
 الأصغرى (قوله والفرقة) معطوف على قوله الداخل وكانه يقول خرج به ما ليس بخارج من حقنة ومغيب حشفة وهما داخلان وما  
 ليس بخارج ولا داخل كالفرقة والحقن الشديدين فلا ينفضان الوضوء إذا تم معهما الأركان على ما يأتي وقد يقال أراد بالخارج  
 حقيقة أو حكما كالفرقة والحقن ويحمل على ما إذا منعها الأركان أو كان يحصل به ما مشقة بحيث يصير يضم الوركين لعدم صحة الصلاة  
 حينئذ (قوله الحقن) حبس البول ويقال للمدافع الغائط الحاقب (قوله من بول وودي) واعلم أن ودي المرأة يخرج أيضا بأثر البول  
 إلا أنه حينئذ لا حكم له نعم يكون ناقضا فيما إذا خرج بأثر سلس بول أو خرج عند جل شيء ثقيل (قوله ويرج) أي ودم حيض ونفاس  
 ومعنى خارج بلذة معتادة والمخرج الخارج المعتاد المنى بالذلة أو غير معتادة نص عليه في باب الغسل واستثناء التثاني دم الحيض  
 والنفاس واستظهار الشارح في المنى في باب الغسل أنه ليس من موجبات الوضوء مبني على أن الطهارة الكبرى تنافي الطهارة  
 الصغرى وليس كذلك وإنما صح إدراجها فيها لأن المتنافيين لا يدرج أحدهما في الآخر (قوله ولو كان عليهما أذى) أي فالمراد  
 بقول المصنف ولو بذهاب أي مع بقاء الأذى وهو البول في محله والعدرة في محلها أي ولو كانت أكثر منهما ويعني عما خرج معها حيث  
 كان مستسكبا بأن يحصل كل يوم مرة أو أكثر والأفلا بد من إزالته بقاء أو جرح حيث كثر والإعني عنه أي بحسب محله لا بحسب  
 إصابته للثوب والمراد بالحصى المتخلى (١٥٢) في البطن وأما الواسع حصاة وزلت كاهي فتتقض كاه مربه نزل بصفتة ومثمل

الحصى والدرداء ثم واقف أن كانا  
 خالصين من أذى والانتقاض والفرق  
 ان حصول الفضلة مع الحصى  
 والدرداء بغير أي شأنه ذلك بخلاف  
 حصولهما مع دم وقيح (قوله لنوع  
 من الحدث) هذا يقتضي أن الحدث  
 كلي وتلك الأمور الأربعة جزئيات  
 والظاهر أنه مشترك بين الأربعة  
 وكان المصنف قال نقض الوضوء  
 بنوع من الحدث وهو الخ (قوله  
 وينتقض بالخروج الخ) لا يخفى أن  
 النقض بالخارج أعف هو من حيث  
 خروجه لا من حيث ذاته وقوله  
 فتي وجسد انتقض بالخارج يومهم  
 أنه من حيث ذاته وليس كذلك (قوله إذا دخل فيه بوطنه) وكانت اغتسلت بعده أو فوضأت وتوت رفع  
 الأساس  
 الأصغر بل ولو لم تنور رفع الأصغر بل غسلت أعضاء الوضوء ثم أرادت رفع الأكبر فقط أو تنقصر على ماعداء أعضاء الوضوء فينتقض  
 الأصغر بالمنى الذي خرج في هذه الحالة (قوله أي غالبا) أي عند عدم الحمل ومن غير الغالب لا يخرج في تلك الحالة وهو مستبعد  
 (قوله في أقسام السلس) لأنه سبب أي أن أقسامه أربعة وعدم النقض في ثلاثة من تلك الأربعة (قوله لأنه ليس محترزه) وذلك لأن  
 الحدث هو المعروف والاحترازات أغما تكون لاجزاء التعريف لأن بها الإدخال والإخراج لا المعروف لأنه ليس به إدخال ولا إخراج  
 وقد يقال بل المناسب عطفه على حدث وذلك لأن المراد بالحدث نوع منه وهو ما عرف بهذا التعريف ولا يخفى أن الحصى والدرداء  
 محترزه قطعاً تدبر (قوله الأحكام) جمع حكم مراد به المحكوم عليه كقوله وشرط للمعقود عليه عدم نهي الخ فإنه في قوة من الشروط  
 في صحة البيع عدم نهي أي لا وجوده كمنى كلب صيد أي كالتنهي المتعلق بطلب الصيد من حيث بيعه أو نقول كمنى بيع كلب صيد  
 وإن شئت قلت أو المحكوم به بأن نقدر المشروط في صحة البيع عدم نهي وكذا وكذا وظاهر أن الحكم المعطوف مقدر (قوله على  
 محترزاتها) أي مخالفتها تأمل (قوله وبسلس) يفتح اللام بخارج وهو المراد هنا بكسر هاء الشخص الذي قام به السلس وظاهر المصنف  
 أنه ليس يحدث له طهارة عليه وهذا ليس كذلك والجواب أنه عطف خاص على عام في الجملة لأن السلس فيه تفصيل فإن قبل المعطوف  
 مقيد بالمعارضة فهو خاص دائماً بالجواب أن التقييد خارج عن المعطوف ونكتة العطف ذكر التقييد (قوله واستحب الوضوء) ظاهر  
 انه عبارة في جميع الأحوال وليس كذلك والظاهر أنه في غير مسألة الدوام

الحصى والدرداء ثم واقف أن كانا  
 خالصين من أذى والانتقاض والفرق  
 ان حصول الفضلة مع الحصى  
 والدرداء بغير أي شأنه ذلك بخلاف  
 حصولهما مع دم وقيح (قوله لنوع  
 من الحدث) هذا يقتضي أن الحدث  
 كلي وتلك الأمور الأربعة جزئيات  
 والظاهر أنه مشترك بين الأربعة  
 وكان المصنف قال نقض الوضوء  
 بنوع من الحدث وهو الخ (قوله  
 وينتقض بالخروج الخ) لا يخفى أن  
 النقض بالخارج أعف هو من حيث  
 خروجه لا من حيث ذاته وقوله  
 فتي وجسد انتقض بالخارج يومهم

أنه من حيث ذاته وليس كذلك (قوله إذا دخل فيه بوطنه) وكانت اغتسلت بعده أو فوضأت وتوت رفع  
 الأساس  
 الأصغر بل ولو لم تنور رفع الأصغر بل غسلت أعضاء الوضوء ثم أرادت رفع الأكبر فقط أو تنقصر على ماعداء أعضاء الوضوء فينتقض  
 الأصغر بالمنى الذي خرج في هذه الحالة (قوله أي غالبا) أي عند عدم الحمل ومن غير الغالب لا يخرج في تلك الحالة وهو مستبعد  
 (قوله في أقسام السلس) لأنه سبب أي أن أقسامه أربعة وعدم النقض في ثلاثة من تلك الأربعة (قوله لأنه ليس محترزه) وذلك لأن  
 الحدث هو المعروف والاحترازات أغما تكون لاجزاء التعريف لأن بها الإدخال والإخراج لا المعروف لأنه ليس به إدخال ولا إخراج  
 وقد يقال بل المناسب عطفه على حدث وذلك لأن المراد بالحدث نوع منه وهو ما عرف بهذا التعريف ولا يخفى أن الحصى والدرداء  
 محترزه قطعاً تدبر (قوله الأحكام) جمع حكم مراد به المحكوم عليه كقوله وشرط للمعقود عليه عدم نهي الخ فإنه في قوة من الشروط  
 في صحة البيع عدم نهي أي لا وجوده كمنى كلب صيد أي كالتنهي المتعلق بطلب الصيد من حيث بيعه أو نقول كمنى بيع كلب صيد  
 وإن شئت قلت أو المحكوم به بأن نقدر المشروط في صحة البيع عدم نهي وكذا وكذا وظاهر أن الحكم المعطوف مقدر (قوله على  
 محترزاتها) أي مخالفتها تأمل (قوله وبسلس) يفتح اللام بخارج وهو المراد هنا بكسر هاء الشخص الذي قام به السلس وظاهر المصنف  
 أنه ليس يحدث له طهارة عليه وهذا ليس كذلك والجواب أنه عطف خاص على عام في الجملة لأن السلس فيه تفصيل فإن قبل المعطوف  
 مقيد بالمعارضة فهو خاص دائماً بالجواب أن التقييد خارج عن المعطوف ونكتة العطف ذكر التقييد (قوله واستحب الوضوء) ظاهر  
 انه عبارة في جميع الأحوال وليس كذلك والظاهر أنه في غير مسألة الدوام

(قوله ونستفاد الخ) فيه نظر لانه يستفاد منه انه لو لازم نصف الزمان بنقض وليس كذلك (قوله اذا كان به سلس مذي) لامفهوم له ولو حذف المصنف لكان اخصر واشمل اذ كل سلس من مذي أو ودى أو بول أو غائط أو رج له هذا الحكم لكن يستثنى من ذلك المني الخارج على وجه السلس فلا يوجب غسلًا ولو قدر على رفعه لاشترط استحباب الغسل منه خروجه بلدة معتادة وماني تت على الرسالة خلاف المشهور والحاصل ان المذي بغير لذة ناقض لكن لا يجب غسل جميع الذكر بنية الا اذا خرج بلدة معتادة وأما بغيرها فلا يجب ذلك ولكن يتعين المساء (قوله أو تسر أو تداو) ويعتقر له زمن التداوى وزمن شرائه سرية يتداوى بها واستبرأؤها على العادة فانه فيها بمنزلة السلس الذي لا يقدر على رفعه وكذا من طلب التكاح فان وجدها ممن يفيض كل خمس سنين مرة فأنظره هل يغتفر له أيضا أو يلزم بشرائه غيرها (قوله انه كلما نظر أو ذكر أو لمس أم مذي) هذا غير ظاهر (١٥٣) فالمناسب جملة على ما اذا استبرأ به زول المذي كل

الزمن أو جله أو نصفه وكان يقدر على رفع ذلك فينقض وضوءه فان لم يقدر على رفعه فلا ينقض وأما ما صور به فيمنع وضوءه ولو لم يقدر على رفعه (قوله وأولى مع التساوى) بل آكد (قوله فلا يعارض) العبارة توهم ان للمعارض وجهها في الجملة وهو كذلك ويأني ان قوله ونسب ان لازم أكثر ينقض انه اذا لازم انصف لا يندب مع وجود الطلب واذا انتفى الندب وقد وجد الطلب فيكون الوجوب ومرادنا بنسب ما يشمل السنة على طريقة العراقيين فيبني مفهوم قوله ان فارق أكثر من أنه لا يجب عند التساوى وحاصل الجواب ان يقال ان مفهومه وأولى بقرينة ما سبق لا واجب والوجود الثاني والاصل عدمه وانما ندب مخافة أن يحاط ما كان من مرض ما ليس فيه من اجزاء الفضلات التاقضة (قوله ومحل الاستحباب) في الأكثر والمتوسط (قوله يشعر بنفيه) أي نفي الندب في غسل الذكر (قوله

سلس فارق أكثر الزمان على المشهور لان لازم جميعه أو أكثره أو نصفه على ما شهره ابن راشد خلاف استظهار ابن هرون بالنقض في المساوى وينبغي للمؤلف أن يقول ولا سلس لانه محترز الصحة ويقول لازم أكثر بدل فارق أكثر ويستفاد منه الاقسام الاربعه وقوله فارق مفهومه ثلاث صور لا ينقض فيها (ص) كسلس مذي يقدر على رفعه (ش) تشبيه في النقض لافي التفصيل والمعنى ان الشخص اذا كان به سلس مذي وهو قادر على رفعه بتزويج أو تسر أو تداو أو صوم فانه ينتقض وضوءه ومفهوم يقدر على رفعه انه لو لم يقدر على رفعه بما ذكر ليكون كغيره من الاسلاس في التفصيل المتقدم فتجربى فيه الاقسام الاربعه والمراد بسلس المذي انه كلما نظر أو ذكر أو لمس أو باشر أم مذي وليس المراد انه مستقر دائما (ص) ونسب ان لازم أكثر لان شق (ش) لم يدل مفهوم الصفة وهو قوله فارق أكثر على عدم النقض فيها عداها بين ما يستحب فيه الموضوع من ذلك أي وندب الموضوع ان لازم أكثر الزمان وأولى مع التساوى فهو مفهوم موافقه يجب العمل به فلا يعارض مفهوم الصفة السابقة ومحل الاستحباب اذ لم يشق فان شق يبرد ونحوه فلا يندب وكذا ان دام اذ لا فائدة في الموضوع وتخصيص الندب بالموضوع دون غسل الذكر من المذي يشعر بنفيه وهو قول يعنون قال لان التجاسة أخف من الحدث واستحب في الطراز (ص) وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقا تردد (ش) أي وفي قصر اعتبار الملازمة من قلة أو كثرة أو توسط على الموجود من السلس في وقت الصلاة من اليوم والمباعدة فقط ويأتي من طالع الشمس الى الزوالها عن الاعتبار فلا ينظر الى ما فيه وهو قول ابن جماعة ومختار ابن هرون وابن فرحون والشيخ عبد الله المنوفي قائلا ولا ينبغي ان تؤخذ هذه المسئلة على عمومها بل ينبغي أن تقيدها اذا كان الايمان والانتقاط مختلفا غير منضبط فيقدر بذنه أم ما أكثر فيعمل عليه ولو انضبط الايمان بأول الوقت أخرها أو باسرها قدمها أو اعتبار جميع خسارها وليله مطلقا من غير قصر على أوقات الصلوات وهو قول البرزلي ومختار ابن عميد السلام (ص) من مخزجه (ش) هذا متعلق بالخارج والضمير له وهذا مساوي قولهم الخارج المعتاد من المخارج المعتاد للشخص ولا المتوضي لانه يقتضى انه كلما خرج من مخزجه شيء نقض وليس كذلك والضمير آخر وضوءا مقدرا وكونه قال من

(٢٠ - نحو شئ أول) واستحبه أي غسل الذكر في الطراز (قوله وفي قصر الخ) الظاهر من القولين أولهما كما عند ابن عرفة وهذا التردد لعدم نص المتقدمين وعبارة ابن عرفة وفي كون المعتبر فيه المأزوم وقت الصلاة أو اليوم قول لا ينبغي شيوخنا ابن جماعة والبودري والظاهر عدد صلواته وتظهر فائدته فيما اذا فرضنا ان أوقات الصلوات مائتان وستون درجة وغير وقت مائة درجة فانه فيها في مائة من أوقات الصلوات فعلى الاول ينقض لمفارقة أكثر الزمان لا على الثاني للملازمة أكثر فانه عيج في كبره والاحسن ما قرره شيخنا من أن القائنين ان المعتبر أوقات الصلاة اختلافا على فرقين الاولى تقول ينسب ما جاء في وقت الصلاة وغيرها الى وقت الصلاة الثانية ما جاء في وقت الصلاة فقط الى أوقات الصلاة فقط وقول المصنف أو مطلقا المعنى المعتبر الا في وقت الصلاة أو غيرها ينسب الى أوقات الصلوات وغيرها (قوله على أن تؤخذ هذه المسئلة) أي على القول الاول بل وعلى الثاني (قوله وليس كذلك) أي لانه يقتضى نقضه بخروج ريج من ذكر مع أنه لا ينقض (قوله والضمير آخر الخ) لعامل لقوله تساوى الخ



(قوله ولما أروهم الخ) أي أول الكلام (قوله فإذا كانت الخ) لا يخفى أنه ساكت عما إذا كانت في المعدة وجعله بعض الشرع حكما ما إذا كانت فوق المعدة وهو في عهدته ومقادير هذا ان المعدنة نفس السرة وهو قول السوي قال وحكم المنفتح في السرة وما إذا حكم ما فوقها وجعل شارحا محتمل لخلاف ثلاث صور وهي ما إذا كانت فوق المعدة وانسدا أول ينسدا وهي فوق أو تحت وسكت عما إذا انسدا تحتها فوق المعدة أو تحت ولم ينزلوا له كما قال الشيخ سالم وجعله عجب من محل الخلاف قال محشي تمت وهو في عهدته والظاهر أن المعدنة ما فوق السرة إلى منخسف المصدر فأسرة مما تحت المعدنة وتعبيرنا بالظاهر أحسن من تعبير من عبر بالمعتمد لأن المسئلة ليست مخصوصة بالمالكية لأن الدميري قال بعد كلام الذوي والمعروف أن الملكات المنخسفة تحت الصدر إلى السرة كذلك ذكره الفقهاء والأطباء والأفريون اه قال (١٥٤) الخطاب ولم أقف للمالكية في ذلك على شيء والظاهر أنه لا يختلف في ذلك وعبرة

مخرجه المعتادين أو غير المعتادين ان انسدا ولما أروهم ان خروج خارج القبة لا ينقص مطالعهم ان فيه تفصيلا ذكره بقوله (ص) أو نقبة تحت المعدة ان انسدا أو الانقولات (ش) أي وكذا ينقص الخارج من نقبة أي خرق إذا كانت تحت المعدة وانسدا المخرجان فإن كانت فوق المعدة مع انسداد المخرجين أول ينسدا وهي فوقها أو تحتها فوق أو لان ينقص وعنده المراد عما تحت المعدة ما تحت السرة وما فوقها ما فوق السرة وقوله والاراجع إلى انسداد وتحت المعدة أي والايان لم ينسدا أو كانت فوق المعدة انسدا أم لا (ص) وبسببه وهو زوال عقل وان بنوم ثقل ولو قصر لا خف ونذب ان طال (ش) لما كان ما ينقص الوضوء أحدا ما وتخدم الكلام عليها وأسابيا تلك الأحداث مؤدية إليها ولست ناقضة بنفسها كالنوم المؤدى لخروج الريح والتمس والمس المؤديان للمدعى أعقب الكلام على الأسباب والمعنى أن من لا أسباب الناقضة للوضوء استقرار العقل وان كان استناره بنوم فيسبل ولو كان قصيرا على المشهور وعلامة النوم الثقل سقوط شيء من يده أو انحلال حيوته أو سبيلان ريقه أو بعده عن الأصوات المنصرفة به لان خف النوم فلا ينقص لا بقضاء مظنة الحدث ولو مال يكن يندب الوضوء مع الطول ومقتضى قوله وان بنوم ثقل أن غير النوم من الجنون والاعتماد والسكر لا يشترط فيه الاستئصال وهو كذلك وقوله ثقل صفة لنوم وقوله خف صفة لموصوف محذوف هو المعطوف وليس المعطوف حذف أي لا بنوم خف فلا اعتراض وبعبارة أخرى حذف الموصول رآني صلته ولم تعطف إلا مفردا أي لا ما خف أي النوم الذي خف فاندفع الاعتراض أن لا تعطف إلا المفردات وبعبارة أخرى قوله لا خف يحتمل عطفه على ثقل وهو الظاهر لانه مقابل ويحتمل عطفه على قصر ولا يقال لا لا تعطف الجمل لا نأقول لا لا تعطف التي لا محل لها من الاعراب أما التي لها محل من الاعراب فتعطفها فيها فاندفع الاعتراض وصيغة النوم حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الانخسرة المتصاعدة بحيث تقف المشاعر عن الاحساس رأسا وقيل ريج تأتي الإنسان إذا شعثها ذهبت حواسه كما ذهب نخره بعقل شاربه وقيل انعكاس الحواس الظاهرة إلى الباطنة حتى يصح أب يرى الرؤيا والسنة ما تقدم النوم من الفتور وحكمه تدكر النوم بعد السنة في الآية

عج والمراد بالمعدة ما فوق السرة حتى منخسفة الصدر والسرة هي تحتها وهذا هو المعتمد والراجح من الخلاف عدم انقضاء الا أنه محمول على ما إذا انسدا في بعض الاوقات لا دائما ولا ينقص نظير ما إذا خرج من الخلق بصفة من صفاته وهو انه ان تقطع خروجه من محل المعتاد أصلا فاض وأما لو ساوى في الطسروج أو كان أحدهما أكثر فلا ينقص بما خرج من النقص في ذلك وحديثه فالفرق بين ما فوق المعدة وما تحتها انما إذا كانت تحت المعدة وانسدا المخرجين فينقص كان ذلك في بعض الاوقات أودائما وأما إذا كانت فوق المعدة أو فوق فلا ينقص الا إذا انسداد أعما وقرو شفتها ثم من قالوا فرق المعدة فراحدهم نفس المعدة فلا تطور التفرقة المتقدمة في تبيينه المعدة فتخرج الميم وكسر العين ويقال أيضا معدة بكسر الميم وسكون العين قاله في الصحاح (قوله استأثر الخ) إشارة إلى أنه

ليس المراد زوال الحقيقة أو زوال الموضع (قوله سقوط شيء من يده) أي لم يشعر وكذا يقال فيها بعد (قوله حيوته) لدفع أي ولم يشعر طال أم لا نقل عن مالك أن الجمرة يضم الحاء والمراد احتجب يديه بان يجلس فاشتمل لكبتين جامعاً يديه على ركبتيه مشبكاً أسامه أو مسكاً يديه أو ما أو احتجب بجمل أو ثوب أو ما أشبه ذلك من غير أن يمسكه يديه فهذا حكمه حكم المسند الخ (قوله أو سبيلان ريقه) أي ولم يشعر (قوله أو بعده) أي عدم مجامعة (قوله صفة لموصوف محذوف) أي ويكون معطوفاً على بنوم (أقول) يلزم عليه حذف السكره الموصوفة مع عدم شرط وهو أن يكون بعض اسم مجرور بمن كقوله منظره ومن أقام (قوله فلا اعتراض) أي بان لا لا تعطف الجمل (قوله حذف الموصول) أي أو الموصوف (قوله ويحتمل عطفه على قصر) غير ظاهر لانه يصير المعنى ولو قصر انثقل لان كان انثقل خفيفاً وهذا تناف (قوله ولا يقال) مر تبط بالامر ين عطفه على ثقل أو عطفه على قصر كما هو ظاهر (قوله أما التي لها محل) ضمها (قوله المشاعر) أي الحواس (قوله وقيل ريج الخ) أي يصح أن يكون الموصوف بالثقل أثره أو هو نفسه (قوله إلى الباطنة)

ظاهرة الى الخواص الباطنة أى الى أحدها وهو الحس المشترك أو خزائنه أو الى الباطن فالجهر (قوله دفع) اللام زائدة أى دفع وهذا جواب عما يقال اذا كانت السنة لا تأخذ لانها تنقص في حقها فاولى النوم فلا حاجة لذكره وحاصل الجواب تسليم ما ذكره ولكن ذكرنا سكتة أخرى هي أنه أى يدفعها التوهم أن النوم يأخذ من لثقه (قوله عادة) ودخل في المعتاد الامر كما صرح به الشيخ سالم (قوله أو علم حقيقة) كان يمس له يعلم هل هو جسد آدمي أو غيره أو عظم أو لحم (قوله لشمل اللام والملموس) الاولى قصوره على اللامس وأما الملموس فيحصل فيه ان وجد نقض والا فلا فان قصد صار لا ماساقتدبر (قوله ولو كظفر الخ) أى متصلين لانه متصلين ولو التذو هل يجوز النظر الى شئ من محاسن المرأة في حال انفصاله أم لا والاحتياط ان لا ينظر كما لو انفصل شعرها أو فرجها أو شئ من محاسنهما هو عورة لها فانظر لا يجوز لانهم صرحوا بأنه لا يجوز النظر لعورة الميت ولو غرق في فائدة لا يجوز النظر للمصوب ولا للمغزوق ونحوهما (قوله وفي بعضها بالباء) أى ولو كان ملتبسا بظفر في تنبيهه (١٥٥) لا يشترط في اللمس كونه عضو أصلي بل ولو كان زائدا لا احساس له حيث انضم له قصد لذته أو وجدان وهذا بخلاف

لدفن أن النوم أقوى من السنة فيما أخذته تعالى الله عن ذلك (ص) وليس يلتصق صاحبه به عادة (ش) هذا هو السبب الثاني وهو وقوع عطف على زوال والمعنى أن من أسباب نواقض الوضوء اللمس وهو ملاقة جسم لا يخرطاب معنى فيه حرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة أو علم حقيقة واللمس لا قيم سما على أى وجه كان ولذا عبر به في الدكر كالمس بشرط في نقض الوضوء به قصد والمراد بصاحبه من تعاقبه اللمس فيشمل اللامس والملموس واحترز بقوله عادة من المحرم فلا ينقض من جهتين وانما كان اللمس من الأسباب لانه قد يؤدي الى المحذور وهو خروج المذني وحيثما لم يفسد المراهق غير ناقض لوضوئه ووطؤه من جملة اللمس واستحباب الغسل يقتضي استحباب الوضوء من باب أولى (ص) ولو كظفر أو شعر (ش) لما كان المنصوص أنه لا فرق بين الجسم وما اتصل به قال ولو كان الملموس كظفر أو شعر أى متصلين لا منفصلين لعدم الالتئام بينهما إعادة وفي بعض النسخ باللام أى ولو كان من اللامس لظفر وفي بعضها بالباء أو شعر أو مس من غير ملاقة جسم (ص) أو حائل وأقول بالخفي وبالاطلاق (ش) أى أو كان اللمس فوق حائل فانه ينقض وأطلقه ابن القاسم في المسدونة وروى على ان كان خفيفا وان الكثيف لا ينقض اللمس من فوقه وأقول كلام ابن القاسم عند ابن رشد بالخفيف بجهن رواية على نفسه والله وجل ابن الحاجب رواية على علي الخلاف وأقول قول ابن القاسم بالاطلاق كما هو ظاهره في اطلاق التأويل عليه يجوز زجلا انه أو يلين ما لم يحصل مع اللمس ضم أو قبض والانتفاء اتفاقا (ص) ان قصد لذته أو وجدانها لا انتفيا (ش) يعني ان النقض باللمس مقيد بما اذا قصد اللذة أو وجدانها اتفاقا ولم يحددها على المنصوص أو وجدانها فقط من غير قصد ابن رشد اتفاقا أما ان انتفت اللذة مع قصد لها فلا نقض اتفاقا قوله ان قصد أى صاحبه اسابق من لاس وملوس وقوله أو وجدانها أى من غير قصد وانما كان وجدان اللذة هنا ناقضا مع عدم القصد لانه هو المقصود من الطلب وكانت أولى منسبه بالحكم (ص) الا القبلة بهم وان بكره أو استغفل لا لوداع أو رجعة (ش) هذا مستثنى من قوله لا انتفيا أى لا ينقض الوضوء مع انتفاء القصد واللذة اتفاقا الا القبلة على دم ولو من محررم فنقض

زائدا لا احساس له حيث انضم له قصد لذته أو وجدان وهذا بخلاف مس الذكر وهذا ظاهر وأفاده عجز والفرق أنه اعلم بشرط في اللمس كون العضو أصليا أو زائدا له احساس لما انضم له من قصد اللذة أو الوجدان بخلاف مس الذكر لا يشترط فيه ذلك فلذلك كان لابد أن يكون بعضه أصلي أو زائدا له احساس (قوله وأقول بالخفي في الخ) استظهره الخطاب (قوله تجوز) فيه ثمة بل حقيقة بحسب اصطلاحه ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله والا نقض اتفاقا) أى مع القصد والوجدان (قوله ان قصد لذته) رأينا ان قصد اللمس فان وجد نقض والا فلا (قوله أو وجدانها) أى حين اللمس فان وجدها بعد كانت من الفكر الذي لا ينقض (قوله لا انتفيا) أى لا ان انتفيا بخلاف بعض المعطوف لدلالة الأثر (قوله مع قصد لها) أى مع انتفاء قصد لها (قوله من لاس الخ) الاولى الاقتصار على لاس واعلم

أن اللذة بشروج الدواب من المعتاد لا باجسادها أى غير آدمية الماء فيها يظهر بل يجري في تقبيل فها ما في تقبيل فم الانسان (قوله الا القبلة بهم) أى قبلة من يتلذذ به عادة فلا تنقض قبلة صغيرة ولو قصد وحس ولا بد أن يكون المقبل بالعا (قوله لا لوداع) المعطوف محذوف أى لا القبلة لوداع أوقات المعطوف عليه محذوف أى الا القبلة لغير روداع لا لوداع الخ (قوله) قال الجلال السيوطي في كتابه الوشاح ما نصه وفي كتاب الانتساب لشرياري بسنده عن أحمد بن زيد قال حدثني أبي قال قلت لابراهيم النظام ان اللامس ان بعضه العضو لم يكن فيه من اللذة ما اذا قبيل الفم الفم قال لا بل الفم طبع القلب والقلب سكن الحب فاذا انطبق الطبقان سكن ما في القلب من لذة الحب (قوله على فم) فيه إشارة الى أن الباء في فم بمعنى على ولا يظهر بهاؤها على باهم لاسيما الاول أنه يلزم أن يكون وصفها كاشفا والاصل في الوصف أن يكون مخصصا انما أنه يلزم علمه أنه لو قبله على يديه ينقض مطلقا وليس كذلك بل هو جار على الملاسة في تنبيهه لا ينقض في تقبيل شيخ وأولى شاب لشيخ وكذا تقبيل ذى طينة لا يتلذذ به عادة بخلاف تقبيل شيخ لشبهة فينقض ولم يجد

الخطاب نصافي تمثيل المرأة مثلها واستظهر انقض قال الشيخ أحمد الزرقاني وفي استثناء القبة في الفهم دون القبة في الفرج ثم شبه  
بالأخف على الأشد ويشهد له ما سبأني من أن اللذة بفرج الصغيرة ناقض إلا أن ما تقدم عن السبوطي في عدم الأشد به وسبأني  
الكلام في لذة فرج الصغيرة (قوله أي شدة) تفسير لرحمة أي بان كانت امرأتها مريضه والاولى أن يقول أي شفقة بشدة فتفسرها  
بالشدة بتفسير الشيء بسببه (قوله أو نحوها) أي نحو أشدة أي كشدة اشتياق لغيبتها (قوله ما لم يمتد) هذا في غنية عنه لأن الفرض  
انتقاهما أي القصد والوجدان أي ولا يصح أن تقول ما لم يقصد اللذة لأن الفرض أنه قاصد الوداع فلا يكون قاصداً للذة (فان قلت)  
قد يقصد هما (قلت) الظاهر أن هذا لا يقع (١٥٦) عادة أو غالباً (قوله والخلاف في غير الفاسق) كذلك في نسخهته ومعنى كلامه أي

وهذا أي كون الناقض هو الوجدان وحده في غير الفاسق أي وأما الفاسق فالقصد فيه وحده ناقض وهذا بقصد أن الفاسق من سبق منه فسق سابقاً وسبأني في نسخة الشيخ النفراوي والخلاف في غير الفاسق وهو تصليح موافق لما في كبره ولفظه وعليه اقتصر في الإرشاد والخلاف في غير الفاسق (قوله والمراد بالفاسق من مثله الخ) لا يخفى أن هذا يفيد حيث علق القصد بان وقع من فسق أن الفسق سابق على القصد وهذا ظاهر كلام الشيخ عبد الرحمن وعند عجم المراد بالفاسق من يتصف بالفسق لقصد هذا ولذلك قال بعض وسواء كان هذا الفاسق سبق له فسق أو قصد ابتداء اللذة بغيره ولم يسبق له فسق قبل ذلك لأنه صار فاسقاً حينئذ أي حين قصد له الآت ومفاده أنه إذا كان يشرب الخمر ولم يكن مثله يمتد بغيره لا يعد فاسقاً في ذلك الباب والمتعين كلام الشيخ عبد الرحمن من أن الفاسق من ثبت له فسق قبل ذلك القصد (قوله والمراد بالمحرم باعتبار ما عند اللاس) أي أثباتاً ونفيًا فصح التمثيل وهذا انما يظهر في القصد فقط إذا كان من غير ذكره

وضوءهما لأن اللذة لا تنفصل عنها ولا يشترط في النقص بالقبلة طوع ولا علم فمن قبلته زوجته كارها انتقض وضوءه ووضوءها وكذلك لو قبلها مكرهه قال في المجموعة وإذا قبلها في الفهم مكرهه أو طاعة فليست وضوءاً جميعاً ومحل نقض الوضوء من القبلة في الفهم أن كانت لغير وداع أو رجة أما إن كانت لقصد وداع أو رجة أي شدة أو نحوها فلا ينقض ما لم يمتد وجعل المؤلف ذلك في حيز القسم الرابع وهو قوله لا انتفاء دليل على هذا القيد (ص) ولأنه بنظر كانهما أولدة بغيره على الأصح (ش) لا يصح عطف هذا على قوله لا لوداع كما فعل الشارح لأنه من تعلقات القبلة بالفهم وما هنا ليس من تعلقاتها فهو معمول لمقدر أي ولا ينقض الوضوء لذة بنظر على الأصح ولو تكرروا نكحاً انما كان كاملاً ولو كان من عادته ألا مداء عقبه ما لم ينكسر عن مسدئ ولا ينفذ أيضاً بل جسده صغيرة لا تنشئ ولو قصد اللذة أو وجدها أولدة بغيره على الأصح وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن الجلاب خلاف ما نص عليه ابن رشد وعبد الوهاب والمازري من أنه مع اللذة لا فرق بين الزوجة والأجنبية وذوات المحرم قال بعضهم وهو المذهب والحق وعليه اقتصر في الإرشاد والخلاف في غير الفاسق وبعبارة أخرى وما مشى عليه المؤلف من عدم النقص بلذة المحرم خلاف المشهور والمشهور أنه لا فرق مع وجود اللذة بين ذوات المحرم وغيرها ومع القصد فقط من غير الفاسق لا أثر له في المحرم وإذا قال ابن رشد قصد هذا من الفاسق في المحرم ناقض انتهى والمراد بالفاسق من مثله يمتد بغيره والمراد بالمحرم باعتبار ما عند اللاس فالقصد ليسها الظنه أنها أجنبية فظهر أنها محرم انتقض وضوءه وانما يقبل المؤلف ومحرم باسقاط لذة لئلا يتوهم أن الأصح راجع له وبغيره (ص) ومطلق مس ذكره المتصل ولو خشي مشكلاً بيطن أو جنب لمكف أو أصبح وإن زاندا حس (ش) يعني أن من الأسباب الناقضة للوضوء مس ذكر نفسه المتصل من غير حائل عمد أو سهواً قصد اللذة أم لا ولو عينها إلا بأني النساء مسه من الكهنة أو العيب أو خشي مشكلاً تخريجاً على من يقن الطهارة وشئت في الحدث والنقص بحس الذكر مشروط بأن يكون بباطن كفه أو جنبه أو بباطن أو جنب أو رأس أصبح وإن كان الأصح زانداً إن حس وتصرف كاخوته وإن نقص عنها فلا ينقض مسه وضوءه وإن شئت في الإحساس وعدمه نقض مسه الوضوء كن يقن الطهارة وشئت في الحدث على المشهور فقوله ومطلق معطوف على زوال أي ينقض الوضوء بحدث وسببه وهو زوال عقل وليس ومطلق مس

بالمحرم باعتبار ما عند اللاس) أي أثباتاً ونفيًا فصح التمثيل وهذا انما يظهر في القصد فقط إذا كان من غير ذكره فاسق (قوله وانما يقبل المؤلف الخ) هذا خلاف ما يفيد حله الأول من رجوع الأصح حتى لا يولى وكان فيها تقريرين لجمع بينهما (قوله ومطلق مس ذكره) أي من غير حائل أو حائل كعدم (قوله ذكره) أي جنب ذكره فيصدق بما إذا تعدد ذكره كما في (قوله كاخوته) أي حس كاخوته وتصرف كاخوته أي تحقيقاً أو شكاً فالشك في المساواة ينقض قال في الشامل والمختار إن ساوت فغيرها في الإحساس والتصريف النقص لأن لم تساو ونقل عن الشيخ أبي الحسن أنه لا بد من الإحساس في الأصابع الأصلية وعليه فيرجع قوله حس الزائد وغيره (قوله وإن شئت في الإحساس) أي في مساواته وكذلك إن شئت في الإحساس والمساواة وأما لو شئت في الإحساس وجازم بأنه على فرض وجوده لا مساواة فلا ينقض

(قوله يريد عبادة الجنسية) هذا غير ناھض فالظاهر أن هذا يرجع لما تقدم فيه العادة كاللذة بفروج الدواب قد دبر (قوله وردة) ولومن صبي فيها يظهر كاذ كره في ل (قوله على الصحيح) كذا قال ابن العربي في شرح الترمذي وكذا قال بعض الشيوخ أنها تبطل الغسل وهو قول عبد الحق وابن شجبان خلافا لابن جماعة الذي ذهب إليه عجم وخلاصة ما رأيت أن الراجح بطلان الغسل أيضا وكذا كتب شيخنا عبد الله فلا حاجة إلى الإطالة في جواب الكلام (قوله يعني أن من شئت في طريان الحدث) أراد به ما يشل السبب وأما الشك في الردة فلا يبطل الوضوء (قوله بان شئت في كل وضوء) قضيت أنه الشك في الوضوء يضم للشك في الصلاة وليس كذلك بل الشك في الوسائل لا يضم للشك في المقاصد فالشك في الوضوء يضم للشك في الغسل ولا يضم للشك في الصلاة (قوله أو طرأ له كل يوم) وتصور عليه ذلك بحصول ذلك لموافق له في مزاجه واستمر عليه إلى أن مات ورد ذلك بعدم انضباط المزاج غالبا (أقول) والذي يظهر أنه مني علم أن ذلك عادة له فيعول عليه والذي ينبغي كفاي شرح عب أن يجري في الشك هنا ما جرى في السلس فان زاد من آتيانه على زمن انقطاعه أو تساويا فاستسكح وان قل فلا وليس المراد بزمن (١٥٧) آتيانه الوقت الذي يحصل فيه بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته وكذا

ذكره ومعنى الإطلاق سواء مسسه من الكثرة أو العيب كان مسسه له عمدا أو نسيانا واحترز بذلك من ذكر غيره فان مسسه بجرى على حكم الملازمة المأزري وذكر الهمزة كذا ذكر العير ابن عرفة يريد عبادة الجنسية واحترز بقوله المتصل مما لو مسه بعد أن انفصل عنه فإنه لا ينقض وضوءه ولو التذبه (ص) وردة (ش) لما انتهى الكلام على الأحداث والأسباب تسكح على ما ليس منها ما عيدا معاملا وهو شيئا أن هذا أو ما بعده فقوله وردة معطوف على يحدث فهو ليس يحدث لأن العطف يقتضي المفارقة ولا سبب لإعادة العامل أي ونقض الوضوء والغسل أيضا على الصحيح وردة إذا توضأ أو اعتدل ثم ارتد وعاد إلى الإسلام قبل حصول موجب ما تقدمه كافر أصليا لم تقدم منه إسلام وكان وضوءه ونعسه السابقين منه كما حال الكفر فيه عيدا معا بعد الإسلام لأنهما عمل حبط بالردة وذكر الاجتهاد في شرحه أن المذهب أن الغسل لا يبطل بالردة (ص) وبشئت في حدث بعد طهر عزم الاستسكح (ش) يعني أن من شئت في طريان الحدث له بعد علمه بطهر سابق فان وضوءه ينتقض إلا أن يكون مستسكحا بان يشئت في كل وضوء أو صلاة أو يطرأ له في اليوم مرة أو أكثر فلا أثر لشكه (الطاري) بعد علم الطهر ولا يبنى على أول خاطريه على ما اختاره ابن عبد السلام لأن من هذه صفة لا ينضبط له الخاطر الأول من غيره والوجود يشهد لذلك وان كان ابن عرفة اقتصر على بناءه على ذلك وكلام المؤلف فيمن حصل له الشك في طرأ الحدث قبل الدخول في الصلاة بخلاف من شئت في طرأ الحدث في الصلاة أو بعده فلا يخرج منها ولا يعيدها إلا يبين أنه لا يشك طرأ بعده تيقن سلامة العبادة وقوله وبشئت وأولى لو ترجح احتمال الحدث وهو الظن ومع رجحان بقاء الظهارة لا يجب الوضوء بل يستحب وأما عكس فرض المسئلة وهو الشك في الطهر بعد حدث علم كمن اعتقد حدث نفسه ثم شئت في رفعه أو اعتقد عدم غسل عضو ثم شئت في غسله فلا يفرق

يحصل في بعض أوقاته وكذا يقال في زمن انقطاعه أي فإذا أتاه يوما وانقطع يوما كان مغتفرا بمنزلة آتيان السلس نصف الزمن وإذا أتاه يوما بعد يومين فلا (قوله خاطريه) المحفوظ على الأسس ضبط خاطريه بفتح الراء كما قال السبكي فعملوا ما وقع به فكر الإنسان أو لا خاطر أول يوم أو ما وقع بعد هذا الخاطر الأول خاطرا ثانيا باعتماد ما قبله والافئس المستسكح من وقع له خاطران اثنا بل هي خواطر كثيرة تقوم عنده ويجوز أن يقرأ خاطريه بكسر الراء لكنه جمعه جمع مذكر سالم لكونه قائما بالعقل قل تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم جميعا انتهى (قوله وكلام الخ) حاصله أنه يقول ان قول المصنف وشئت في حدث يراه

دقة إذا كان قبل الدخول وأما إذا كان في الانشاء أو بعد الفراغ فلا يعد ناقضا لأنه شئت طرأ بعد سلامة العبادة فلا يخرج منها إذا كان فيها أي وهو على صلاة صحيحة ولو استمر على شك ولا يعيدها إذا كان بعدها لما تقدم ويوافق الطرف الثاني قول المصنف فيها يأتي وأعاد من آخر فومه لكن الكلام في الطرف الأول وهو ما إذا كان في الانشاء ينافي قول المصنف فيها يأتي ولو شئت في صلاته إلا أنه قول ضعيف وما يأتي هو المعتمد ويعلم هذا القول الضعيف من محشئ نت وهناك قول نابت بطلان الصلاة ولا يمتد إلى حكمه الشارح فيما يأتي فإذا علمت ذلك فهذا الحل من اشرار يوجب المنفعة لما يأتي في قوله ولو شئت الخ والمناسب أن يحمل قوله ما ذكرنا على ما إذا كان قبل الدخول وفي الانشاء لا يعدل الفراغ لقول المصنف وأعاد من آخر فومه ويكون حاصله أنه إذا حصل الشك قبل الدخول أو في الانشاء فالوضوء ينتقض إلا أنه أو جنة عليه التمداد في الثانية تخرج جانب العبادة بالدخول فيها ويدل على أن التخصيص موجود أنه لو استمر على شكه يطالب بالإعادة ولذلك الخطاب حل المتن على ما عدا بعد الفراغ الشامل قبل الدخول وفي الانشاء هذا هو التحقيق وقوله فلا يخرج منها راجع لقوله في الصلاة وقوله ولا يعيدها راجع لقوله أو بعده وقوله لأنه شئت طرأ بعد الخ ظاهر باعتبار الثانية وكذا باعتبار الأولى ويراد سلامة العبادة أما كلها بالنظر للثانية أو كلها بالنظر للأولى وأما حاصل أنه متى شئت بعد الفراغ فلا يطالب

بالإعادة إلا إذا ثبت من الحدث أن بني على شك أو يتيقن الطهارة (قوله ويبلغى شكه) تفسير بقوله يطالب باليقين وقوله ويغسله أي  
ويغسل المسترك أما العضو أو كل أعضاء الوضوء فانطبق على الصورتين المشار إليهما بقوله ثم شئت في رفعه أو اعتقد (قوله وبشئت في  
سابقهما) المراد به التردد على حد سواء أو عطلق التردد على ما يفهم من كلام المواق كذا الذي عب الأ أن شيخنا قال بل ظاهر في  
الأول وهو التحقيق فينبغي أن يقتصر عليه فن ظن تأخر الطهارة عن الحدث وتوقع تأخر الحدث عنها فهو على طهارته على الاحتمال  
الأول دون الثاني ومن ظن تأخر الحدث عن الطهارة وتوقع تأخر الطهارة عنه فإن طهارته تنقضي على الاحتمالين ثم يقيد هذا بغير  
المستكح فقد انفك المصنف إلا المستكح من هنالك لالة الأول هذا ما ارتضاه عب وأرضى محشي نت خلافة وهو عدم التقييد  
بقوله إلا المستكح قالوا بتأخير المصنف قوله وبشئت عن قوله إلا المستكح دليل على عدم تقييده بهذا المقيد مستدلا على ذلك  
بكلام عبد الحق قال في تكمته إن لم يقدم به يقين قبل هذا المشكك لا بد أن يتوضأ كان مستكحا أم لا لا يمتنع الوضوء ثم طرأ له  
الشك فإن كان مستكحا فلا شيء عليه (قوله منها مس الدبر) وكذا انقبة عند انسداد المخرجين وجوب التقص بالخارج منها (قوله  
أصل الفخذ) الإضافة لبيان وصارة أت من أعلى الفخذ (١٥٨) (قوله الشرج) بفتح الشين والراء والجم تشبها بالشرج

فيه مستكح من غيره بل يطالب باليقين ويبلغى شكه اتفاقا يغسله اتفاقا قاله التولسي  
وعبد الحق وغيره (ص) وبشئت في سابقهما (ش) أي وتنقض الوضوء بالشك في السابق من  
الطهر والحدث مع تيقنهما وسواء كان الطهر والحدث المتكرك في السابق منهما محققين  
أو مشكوكين أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا فيه فهذه أربع صور (ص) لا يمس دبر أو  
انثيين أو فرج صغيرة وثق (ش) لسفر غ من انواقض اتباعها بما ليس منها على المذهب فقال  
حافظا على مجرد لا يمس الخ المسمى من هذه الأشياء لا تنقض الوضوء منها مس الدبر ومنها  
مس الفخذ بصم الرأوس مكوث الفاء والغبن المحجمة وهو أعلى أصل الفخذ هما إلى الجوف وقيل  
العصب الذي بين الشرج والذكر ومنها مس الانثيين ولا يمس أليته أو أعانه ولو التذني  
اجتمع ومنها مس فرج صغيرة أو صغير مالم يتسدا أو يقصد اللذة وأما غير الفرج ولو التذني فلا  
ينقض لأن هذا لا يلتصق بحبسه عادة ومنها خروج في وقلس خلافا لابي حنيفة (ص) وأكل  
جزور وذبح وحجامة وقهقهة بصلادة ومس امرأة فرجها وأولت أيضا بعدم اللطاف (ش)  
أي ومع لا تنقض الوضوء أكل لحم جزور أي بل خلافا لاجماد ومنها ذبح ومس وثن وقطع سن  
أو ضم مس وأنشاد شعر خلافا لقوم ومنها حجامة من حاجم ومحتجم وفصادة وخروج دم ومنها  
قهقهة بصلادة خلافا لابي حنيفة وبغيرها اتفاقا ومنها مس امرأة فرجها أي قبالتها قبضت  
عليه أو ألاما لم لا يمس عليه أو قالت المدونة لأن فرجها ليس به كفتنا قوله الحديث وروى  
عن مالك أن عليا الوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام من أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ  
وروى عنه النضر فبين أن تطوف فيجب الوضوء أولا فلا يجب والاطاف أن تدخل يديها بين

السفرة وهو محتجمها أو الجمع اشراج  
مثل سبب وأسباب كما أفاده في  
المصباح والشرح حلقة لدر  
(قوله مالم يلتذ) ولو كانت عادة  
عدم اللذة (قوله أو يقصد اللذة)  
كذا في شب ولكن النى ارتضاه  
بعض الاشياخ وهو المفهوم من  
عج ان القصد لا يضر هذا لم يضر  
اعناه وجود اللذة بل قال بعض  
ولو التذني لا يضر وهو ظاهر الحطاب  
فقد قال ولا يمس فرج صغيرة وكذا  
فرج صغير خلافا للشافعي انتهى  
ولم يقيد بشئ وهو ظاهر لان افترض  
فرج صغيرة لا تشبهى والقاعدة  
أن الملموس لا بد أن يكون مما يلتذ  
به عادة وتبين ان التقييد بعدم  
الاتذنا يبدع عج وان ظاهر كلام  
المصنف بمرام وانقرا في عدم

المنقض ولو كان بكذا قال البدر (أقول) والذي ينبغي اتعويل عليه عدم التقييد وتسمية الفرج بالكس  
ليس عربي الأصح (قوله ولو التذني) ولو التذني ولو كانت عادة اللذة (قوله مس وثن) هو الصم (قوله وأنشاد شعر) أي شعر مخصوص  
لا مطلق شعر وقوله خلافا لقوم أي خارج المذهب (قوله وبغيرها اتفاقا) الأولى وبغيرها اتفاقا إلا أن اتفاق المذهب والاتفاق  
اجماع الأمة (قوله وتأوله) بانصب لانه في تب على المنق (قوله الحديث) الذي هو قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره لا من  
أفضى بيده إلى فرجه فليتوضأ لأن هذا يشبهها واشتهر بقول ان المراد بالفرج ذكره بدليل الرواية الثانية (قوله ان تدخل يديها الخ)  
كذا قال حسرام في كسيرة بالتهنية وفي المواق يدها بالافراد في أت وسأل مالك أي ابن أبي أويس فقال ان تدخل الاصبع بين  
الشفرين والظن به رام ردى عن مالك انه فرقة بين ان تلتطف فيجب الوضوء ولا فلا وسأل ابن أبي أويس مالك عن لاطاف فقال أن  
تدخل يديها انتهى إذا سلم ذلك فاعلم ان ابن أبي أويس التناقل عن مالك تفسير اللطاف بما ذكر نقل عنه انها ان الطفت ومثله ما اذا  
قبضت بيدها عليه ينقض (أقول) وحجت كان الامر كذلك فالاحسن رواية الاصبع وذلك لانه اذا كان يقول بالنقض في الاصبع  
فأولى ايدوا اليدان والمائل ان ذكر الاصبع في رواية المنقض أولى وذلك لانه اذا كان الوضوء يتنقض بادخال اصبع فأولى ايدوا اليدان  
وذكره في رواية عدم المنقض أولى وذلك لانه اذا كان لا ينقض بادخال اليدين فأولى الاصبع ولا ترجح رواية يدها بوجه فتدبر

(قوله واختلاف المتأخرون) خلاصته أن الروايات ثلاثة ظاهر المدونة والروايتان الأخيرتان في بعضها يبق الروايات على ظاهرها وهو التأويل الأول الذي يبقى المدونة على إطلاقها وهو المعتقد وبعضهم يقول المدونة بعدم الانطاف وترجع الروايات الثلاثة لقول واحد وهو الذي أشار له المصنف بقوله وأول ما يضاف (قوله غسل فم) الغسل وضع الماء مع التداين والمضمضة مجرد وضع الماء في الفم ويحذفه وان لم يدل ذلك فقول المصنف ونوب غسل فم أي ظاهر الفم لا داخله وإليه أشار الشارح بقوله غسل يد فم أي من خارج وذكر هذه المسئلة هنا لما كان محلها عند إرادة الطهارة بأسبذ كرها هنا (قوله نحو طم) ومثله اللبن (قوله ومس باطن) معطوف على فم أي يستحب غسل اليد من مس باطن وتنه كاهو صريح الخطاب (قوله كبعض) أي كراثة بعض (قوله ومضمضة) تقدم أمّا وضع الماء في الفم وان لم يندك (قوله من نحو لب) ودخل تحتها الأعم ونخلصه أن ما كان من خارج المطالب الغسل وما كان داخل المضمضة تكفي (قوله وقد تضمن) كالإدليل على ما قبله (قوله ١٥٩) السويقي شيء يعمل من الخنطة والشعر وهو معلوم (قوله فيما لا دسم له) أي شيء لا دسم له وقوله ولا ذلك أي في شيء ليس رد كاره عطفه على ما قبله من عطف الموصوف على الصفة لأن الدسومة صفة الودك وفي بعض الشراح ما يدل على أنه من عطف المرادف والمحصل أنه لا يندب غسل فم ولا يدسمه إلا دسم فيه ولا ذلك كالتبر والشئ الخلف إلا أن صراح (قوله ان صلى به) أي ان كان صلى به في الماضي (قوله الصلاة فريضة) أي ومثلها النافذة خلافا للشارح (قوله لا مس معكف) وخلاصته أنه متى فعل به فعلا يتوقف على طهارة ولو مس معكف يندب له التجدد إذا أراد الصلاة فقط فربا أو نقلا وهذا هو المعتقد والمعلوم عليه لأنه يقول الأكثر خلاف ما في العبارة الثانية (قوله فنه أن يحدد الخ) فيه ان هذا التحدد يؤدي إلى إعادة مسح الرأس بما جسد وهو مكروه وأجيب بأنه يمكن أنه أراد بالجواز عدم المنع أي أنه لا يجزى فيه

شئ رجا واختلاف المتأخرون في إبقاء هذه الروايات على ظاهرها أو جعل التخصيص تفسيرا للقولين وان من قال بالنقض فمعمول على ما إذا الطقت ومن قال بعدمه فمعمول على ما إذا لم تلطف والمذهب عدم النقص مطلقا (ص) ونوب غسل فم من لحم ولبن (ش) أي ونوب لكل أحد ويتأكل الصلاة غسل يد وفم من غير نحو طم ومس باطن وتنه وغسل ثوب من روائح مستكرهه كبعض ومضمضة من نحو لب مطلقا وقيل يد يوسف بن عمر بالخليل وقد غضمض النبي صلى الله عليه وسلم من السويقي وهو يسر من اللحم واللبن ومسح عمر يده بباطن قدمه فيما لا دسم له ولا ذلك كالتبر والشئ الخلف الذي يذهب أدنى المسح والعمير يفتح الغنيم والميم الودك ما فيه دسومة وان سكنت الميم ففتح الغنيم الماء الكثير ومع ضحها الرجل ابليل ومع كسرهما الحذف قاله المؤلف في شرح المدونة (ص) وتجدد وضوء ان صلى به (ش) أي ونوب لموضعي تجدد وضوء الصلاة فريضة ان صلى به أولا ولو نافذة أو طاف أو فعل به فعلا يقتضي الطهارة وبعبارة أخرى ان صلى به حقيقة أو حكما كالطواف لا كس المعكف فلا بد ان يفعل به عبادة يطبق عليها في الشروع صلاة ومفهوم ان صلى به أنه ان لم يصل به لا يجسده وهو كذلك وهل يكره أو يمنع خلاف إلا أن يكون توشا أولا واحدة أو واحدة أو اثنين ان اثنين أي فله أن يحدد بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره أو يمنع خلاف وانظر لو نيم هل يمنع من اعادته قبل أن يفعل به ما فاه قياسا على الوضوء أو لا لأن السرف مستف منه أو فيه وانظر ما الذي ينوبه هذا الوضوء المجدد الذي يفهم من عدم الاعتداد بالمجدد اذا تبين عدته أنه ينوب به الفضيلة (ص) ولو شئت في صلاته ثم بان الطهر لم يعد (ش) يعني ان من دخل الصلاة ييقن ثم شئت فيها هل أحدث بعد وضوءه المحقق أم لا وقد أدى فيها وضوءه وجرده عنها أو فيها بان له الطهر لم يعدها عند مالك وابن القاسم ان لم يكن فواها نافذة قال مالك لبقاء الطهارة في نفس الامر خلافا لاشبهب ومحمون فقوله ولو شئت في صلاته أي هل أحدث بعد وضوءه المحقق أم لا وأما الوضوء في وضوءه فانه يقطع ويستخلف ان كان اماما وكلام المؤلف لا يدل على أنه مطاوب بالجمادى مع أنه المراد كما يفهم من كلام ابن رشد في التفریق بين من شئت في الصلاة ومن

القول بالمتع وان كان يكره من تلك الخبيثة وقد أجاب ابن المنبر عن ذلك بأن إعادة مسح الرأس مراعاة للترتيب كما لو نسي عضو ثم تذكره فعلا وما بعده لترتيب (قوله منه أو فيه) تنويح والمعنى واحد (قوله لم يعد) وأما ان لم يتبين له الطهر فانه يجدد وجوب الصلاة المأمورين صحيحة لكونه لم يصل بهم متعمدا للحدث (قوله ييقن) المراد به اعتقاد الطهارة جزمًا وطمان (قوله ثم شئت فيها) أي تردد على حدسوا أو ظن الحدث (قوله هل أحدث بعد وضوءه) أي في الصلاة أو قبل الدخول فيها (قوله بعد وضوءه المحقق) أي بالمعنى الذي قلناه (قوله بان له الطهر) أي بان جزم بالوضوء أو ترجيح عند الوضوء (قوله لبقاء الطهارة في نفس الامر) أي لم يعدها لكونه طاهرا في نفس الامر (قوله خلافا لاشبهب ومحمون) أي اثنان يان الصلاة تبطل كما أفاده (قوله في وضوءه) أي هل توشا أم لا (قوله مع أنه المراد) أي مطاوب بالجمادى وجوبا (قوله في التفریق الخ) فقد قال ابن رشد في بيانه ليس هذا بخلاف لما في المدونة من أيهن بالوضوء وشئت في الحدث ان تنقض وضوءه لان اشد طرا عليه في هذه بعد دخوله في الصلاة فوجب أن لا يصرف عنه إلا بتبين

خبر ان الشيطان يفسو بين ألقى أحدكم اذا كان يصلي فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجدر يحاو مسئلة المدونة طرأ عليه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجب أن لا يدخل فيها الا بطهارة متيقنة وهو فرق بين (أقول) اذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول في التفريق بين المصنف والمدونة انتهى (أقول) بحمد الله الاولى أن يقول ان النقص حاصل ولو بعد الدخول ولكن انما أمرناه بالاستمرار لترجح جانب العبادة بدخوله متيقن الطهارة ومقتضى فرق ابن رشد المذكور أنه كان لا تجب عليه الاعادة ولو استمر على الشك لانه لم ينقص كاهر قضية حل المدونة على ما قبل الدخول مع انه اذا استمر على الشك يجب عليه الوضوء والصلاة وما يجب الوضوء لانه لم ينقصه قبل ذلك فالتجده ان شاء الله بينا (قوله الظن) أي ظن الحدث وأما الوطن الطهارة بعد شكك المستوي فقد بان له الطهر (قوله فالمراد الخ) لا يجوز شموله لصورة وهم الحدث مع أنه لا ينقص فيها (قوله اختلاف أحكامها) أي أوصافها (قوله لا يجوز الخ) كذا في لـ أي لا يجوز ما ذكر (قوله والمراد الخ) المناسب أن يحمل الحدث هنا على الوصف لان المنع هو التحريم فيقول المعنى ومنع المنع ولا صحة له الاعلى المجاز العقلي (قوله وخص بت الحدث الخ) (١٦٠) يقال اذا كان التماثل خاص لهذه العلة فما العدول عن قوله الى التعميم

شك خارجاً ثم المراد بالشك هنا ما يشمل الظن ولو قويا ظن النقص في صلاته فان حكمه حكم من تردد فيه على السواء فالمراد بالشك ما قبل الجزم (ص) ومنع حدث صلاة وطوافاً (ش) يعني أن الطواف ولو نفاً والصلاة كلها على اختلاف أحكامها من فرض وسنة ونفل ومجود القرآن لا يجوز الأبوذوء وأن الحدث مانع من ذلك والمراد بالحدث هنا وفيها تقدم في قوله يرفع الحدث المنع المترتب على الأعضاء سواء كان ناشئاً عن حدث أو سبب أو غيرهما وسواء كان الحدث أصغراً أو كبيراً وخص بت الحدث بالأصغر لانه لا يشكرو مع قوله وتنع الخبايا موانع الاصغر ومن هذا يعلم أن قول الزرقاني واقتصر المؤلف على الحدث أن يكونه الاصل والا فغيره كذلك ليس على ما ينبغي (ص) ومس محض (ش) أي ومنع الحدث مس محض مكنوب بالعربي غير منسوخ لفظه فآية الشيخ والشيخه اذا زينا فارجوهما وآية الرضاع ليس لهما حكم المحض ولو دل على الحكم الشرعي كالأخبار الالهية من الاحاديث وأما ما نسخ حكمه فقط كغيره اجماعاً ولجلده حكمه وأخرى طرف المكتوب وما بين الاسطر وسواء مسه بيد أو غيرهما من الأعضاء ولو نفل خرقه على عضوه وشمل المحض الكامل والجزء والورقة فيها بعض سورة ومشله اللوح والكتف وكتبه كسه الا الآية في الكتاب والبسملة وشياً من القرآن والمواظ على العصبية وما يتعلق على العصبى والحائض والحامل اذا أحرز عليه أو في شمع لادون سائر وخوف عرفه أو حرقه أو يد كافر يبيع مسه (ص) وان بقضيب وجهه وان بعلاقة أو سادة الابامة قصدت وان على كافر (ش) أي وكما يمنع الحدث مس المحض يمنع ماف حكمه كسه يعود أو تقلب أوراقه به وكذا يمنع من حمله بعلاقة أو سادة مثلثة الواو وهى المشكاة لكن اذا منع مسه بقضيب فاولى حمله بعلاقة أو سادة وانما نص عليه ما ليستثنى قوله الابامة قصدت وحدها فيجوز حينئذ حملها للحدث وان حملت على كافر لان المقصود ما فيه المحض

(قوله ومس محض) ولو لنا من (قوله مكتوب بالعربي) ومنه الخط الكوفي لا مكتوب بغير عربي فيجوز ولو لحظ كتوراة وانجيل وزبور لمحدث (قوله غير منسوخ لفظه) وأما المنسوخ لفظه فلا يحرم مسه ولو فرض أن الحكم باق (قوله فآية الشيخ) أي فآية هي الشيخ والشيخه والمراد المحض والمحصنة (قوله وآية الرضاع) عشر رضعات يحرم من قسح خمس مساومات (وأقول) وخمس معلومات منسوخة عندنا أيضاً فذكرها هنا لا يناسب والحاصل أن آية الرضاع منسوخة لفظاً وحكماً عندنا (قوله) وأما ما نسخ حكمه فقط كآية والذين يتسوفون منكم ويذرون أزواجاً صبية لازواجهن (قوله) ولجلده حكمه) هذا ظاهر قبل الانفصال فلما انفصل الجلد منه

هل يجوز مسه حينئذ ولا نظر لما قبل الانفصال والظاهر الاول وحس (قوله وأخرى طرف المكتوب) لا اتلخى عن كانه (فائدة) ذكرها التماثل في الشرح الصغير البصاق طاهر وله كنهه مستفاد ولذا اشتد تكبير ابن العربي على ما طخ صفحات أوراق المحض به وكذا كل كتاب ليسهل قلبها فأن الله على غلبة الجهل المؤدى للكفر وقال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مس لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان منهم من ذلك (قوله والكتف) عبارة بت الكتف المكتوبة أي التمام والحرور انتهى وهذا معنى مرادوا لافه في الاصل العظم الذي للبعير أو اشارة كانوا اذا حنف كتبوا عليه كذا كره السبوطى في الاتقان (قوله الا الآية في الكتاب) أي المكتوب رسالة وهذه مسئلة وقوله والبسملة وشياً الخ مسئلة أخرى والبسملة ليست من القرآن عندنا فجاز المس المحدث منه باعتبار ما فيها من القرآن (قوله وما يتعلق على الصبي الخ) هذا هو الا في قول المصنف وحس بسائر (قوله يبيع مسه) أي بدون وضوء (قوله وان بعلاقة) ان لم تجعل على حرز أو الاجاز على أحد قولين والا أخر المنع ويؤيده تعميل الجواز بأنه مخرج عن هيئة المحض وصرف لجهة أخرى فان هذه العلة لا تنقض في الكامل وظاهر الخطاب استواء القولين (قوله) وهى المشكاة وقال السوادى المراد بالسادة العبدان التي يجعل عليها المحض وهذا أصح (قوله الابامة قصدت وحدها) والدليل على أن المصنف أراد ذلك أنه مستثنى من عموم الاحوال



(قوله أما لو قصد الخ) المراد بقصده فقط أن يكون حل الأمعة لأجل حله فقط ولولا حله ما حلها (قوله على المرتضى) ومقابلها ما لا ين  
الحاجب من الجواز حيث قصد ما جعل عمل المنع إذا كان هذا هو المقصود (قوله هذا مخرج من أصل المسئلة) لا يخفى أن هذا  
يقضي قرأته بالنهيب والرسم عنه فالأحسن أنه معطوف على معصية (قوله إن لم يقصد إلا شيء) المقصود ولو قصد إلا شيء وهذا الشرط  
متعلق بالمباينة التي هي قوله ولو كتفسير ابن عطية (قوله ولو ج) المراد جنس اللوح بالنسبة للمعلم والواحد بالنسبة للمتعلم ومثل  
المعلم المعلم (قوله وإن حائضا) قال في ك وتخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنب وهو ظاهر لأن رفع حدثه يندم ولا يشق كالوضوء  
وقال عجم أي ولو كان حائضا وجنب كما هو ظاهر خلافهم انتهى (أقول) والأظهر كلام الشارح في ك وقال يضافي ك ومثل للمعلم  
الحاجب إلى الكشف عن آية توقف فيها (قوله وما يتعلق به) كمال الذهاب به إلى وضوئه في محله (قوله وإن بلغ) وإن حائضا (قوله ما قابل  
الكامل) لما كان يتوهم منه أنه يشمل ولو تسعة أعشاره مثلا وهذا لا يجوز فأدرك أن المراد بحله بال عرفا كأن يكون خمسة  
أجزاء مثلا والحاصل أنه لو لم يقل مقابل الكامل لتوهم أن المراد به أحد أجزاء الثلاثة وليس من ادفعه ما قابل الكامل ولما كان  
يتوهم شموله تسعة أعشاره مثلا قال لكن حله بال في العرف فلا يشمل ما إذا (١٦١) كان تسعة أعشاره هذا المخلص كلام

الشيخ إبراهيم القفاني وهذا كله  
مرعاة لقول المصنف جزوا لا  
فالمعتمد أنه يجوز من الكامل  
(قوله ثم إن المعتمد الخ) وأما ابن  
مروزيق وإن المعلم كالمتعلم في جواز  
مس الكامل على ما رواه ابن  
القاسم عن مائت (قوله لأن ابن  
بشير) أي فأقل مراتبه أن يكون  
هو الراجح (قوله أو كافر الخ) نقله  
عجم واعترضه بقوله وفيه نظر  
أذ ليس في النص جواز تعليقه على  
الكافر بل على اليهية والجنب  
والحائض وهو واضح لأن تعليقه  
على الكافر يؤدي إلى إمتناعه  
لا سيما إذا كان من القرآن وهذا  
واضح إذا كان الحزب فيه شيء من  
القرآن وغيره وأما إذا كان ما فيه  
من القرآن فقط فإنه يجوز إذا كان  
ما فيه من القرآن يجوز للجنب

لا المحض أما لو قصد المحض فقط بأجل أو مع الأمعة فيجمع حله حيث شئت على المرتضى (ص)  
لأدرهم وتفسير (ش) هذا مخرج من أصل المسئلة أي ومنع حدث كذا وكذا لأدرهم ونحوه  
مكتوب فيه أسماء الله فيصور مسه ولو كافر وكذا يجوز للمحدث مس التفسير ولو كتفسير ابن  
عطية أن لم يقصد إلا شيء كما قاله ابن عرفة أنه ظاهر الروايات (ص) ولوح للمعلم ومتعلم وإن حائضا  
(ش) أي ولا يمنع مس لوح للمعلم أصله ومتعلم صبي أو رجل على غير وضوء وإن امرأة حائضا  
من معلم ومتعلم والمراد بالمعلم من يريد إصلاح اللوح كان جاسا للتعليم أم لا وقوله للمعلم ومتعلم أي  
حال التعلم أو التعليم وما يتعلق بذلك كما هو ظاهر كلام ابن حبيب (ص) وحزب المتعلم وإن بلغ  
(ش) أي وجاز من حزم المتعلم صبي بل ولو بلغ والمراد بالحزب ما قابل الكامل لكن حله بال ثم  
أن المعتد أن للمتعلم مس الكامل لأن ابن بشير حتى لا تنافي على جواز مس الكامل (ص)  
وحزب سائر وإن حائض (ش) يعني أن الحزب يجوز تعليمه على الشخص ولو بالغامسب  
أو كافر أصحها أو مريض أو حائضا أو نساء أو جنبا وكذا على اليهية لعين حصلت لها أو  
تلحق حصولها بشرط أن يكون الحزب سائر بحدوده وبقيته من أن يصل إليه أذى قل  
السنوري ولا ينبغي من غير سائر

فصل في ما انتهى الكلام على الطهارة الصغرى أتبعه بالكلام على موجبات الكبرى أي  
أسبابها التي توجبها واجباتها أي فرائضها وسننها ومنذوما يتعلق بها وهي الغسل بالضم  
بالفعل وبالفتح للماء على الأشهر وبالكسر لما يغسل به من أشنات ونحوه ولم يعرفه ابن عرفة  
وعرفه بعضهم بقوله اتصال الماء بجميع الجسد بنية استباحة الصلاة مع الدلك وعرف ابن  
عرفه موجب الغسل بقوله خروج المني ببلدة ومغيب حشفة غير خفي أو مثلهما من مقطوعها

(٣١ - عرشي أول) قرأته لتعود كذا قال بعض المعاصرين وفيه نظر بل يجوز أكثر من ذلك انتهى (قوله ولا ينبغي) أي لا يجوز  
(قوله الطهارة الصغرى) أراد بالطهارة الصغرى ما تنشأ عنه وهو الوضوء لما تقدم أن الطهارة صفة حكمية وكذا قوله على موجبات  
الكبرى أي ما تنشأ عنه الكبرى أو بناء على أن الطهارة تطلق ويراد بها التطهير (قوله على الأشهر) مقابل الأشهر فلولان العكس والفتح  
فيهما (قوله أشنات) بضم الهمزة والكسرة (قوله ولم يعرفه ابن عرفة) أي شرعا أما تعرفه لغة فهو سيلات الماء على الشيء مطلقا  
كذا آفاده بعض الشراح (قوله اتصال الخ) هذا يقتضي أنه لا بد من معاناة في الوصول فيقتضي أنه لو كان جاسا أنزل عليه مطر كثير  
وتلك لا لا يكفي وليس كذلك وأعله نظر للعالم أنه أراد بالاتصال الوصول إلا أنه مجاز يحتاج لقراءة وقوله مع الدلك يجب دله واجب  
لنفسه لا الاتصال وهو المعتمد (قوله بنية استباحة الصلاة) أي مثلاً لأنه يصح أن ينوي فرض الغسل (قوله وعرف ابن عرفة موجب  
الغسل) فصور لأنه لا يشمل الخيض والنفاس (قوله خروج المني الخ) فلو أنه لا بد من بروزه إلى خارج فريجه أو راد به وصوله إلى محل  
ما تغسله عند الاستنجاء وهو ما يبدو منها عند الجنوس لقضاء الحاجة قاله الخطاب (قوله ببلدة أي بسبب بلدة أي معنادة) (قوله ومغيب)  
أي وتغيبه (قوله أو مثلهما) معطوف على حشفة

(قوله في دبر) بالتسرين أي دبر كان (قوله ولو الخ) ولو كان الدبر أو القبل من جهة ماتت أي هذا إذا لم يكن من جهة بل ولو كان من جهة هذا إذا كانت حية بل ولو ماتت وقوله غير خشي سبأني أن المعتمد وجوب الغسل بدخول الذكر في فرج الخنثى (قوله على من هي الخ) متعلق بمعدون وقد رده وهو موجب أي المغيب موجب ولا يصح أن يكون خبراً عن مغيب لا يصير تصديقاً أو التعريف تصوراً ويظهر من ذلك أنه خارج عن التعريف ونسلم أنه منه ولكن نقول تصديق لم يقصد لذاته بل قصد منه التصور (قوله على من هي الخ) أي على إنسان الحشفة منه (قوله أو غابت فيه) معطوف على هي منه (قوله ولو مكرها) أي ولو كان ما ذكر من الذي هي منه أو غابت فيه مكرهاً أو ذاهباً عقله (قوله من اغابتها) أي الحشفة لا يقيد كونها حشفة الخنثى لقوله أو فيه تأمل (قوله جميع ظاهراً الخ) واستغنى المصنف عن هذا المضامى بإضافة ظاهر إلى الاسم المحلي بالألف واللام لأن المضاف إلى الاسم المحلي بالألف واللام يقيس الاسم فشمس أصابع الرجلين على الأرجح كأصابع اليدين فيجب عليه تحصيل ذلك كله ولم يأخذ العموم من آل في الجسد لأن الأصل أن آل للعنف لا الاستغراق ومعنى العهد غير مراد (١٦٢) وليس من الظاهر داخل الفم والآن في باب إزالة النجاسة عنه وأما

التسكيب التي في الدبر فأنها من الظاهر هنا فيجب على المغسل أن يستترني (قوله انفصالة) أي انفاله عن محله وان ربط بقصبة الذكر أو تعسر بكمصص وأمان وصل للقصبة ولم يخرج بالامانع له من الخروج بان انقطع بنفسه فلا جنابة قاله الخطاب (قوله بلذة معتادة) وبدل على ذلك قول المصنف لا بلذة أو غير معتادة (قوله لأن عادته الخ) وكونها تحمل أولاً فحمل شيء آخر (قوله لا بآلة) ظاهر (قوله ولا بآلة الملايسة الخ) المصاحبة تفيد الاقتران بأن يكون خروج المنى مقارناً للغسل بخلاف الملايسة فهي أعم من المصاحبة تحقها ولو بعد الغسل (قوله لفساد المنى) لأن المنى ليس آله ولا مصاحباً للغسل ولا ملايساً (قوله ومقاله سند خلاف ظاهر المذهب وخلاف ظاهر أقوالهم)

في دبر أو قبل غير خشي ولو من جهة ماتت على من هي منه أو غابت فيه ولو مكرهاً أو ذاهباً عقله انتهى قوله غير خشي قيد في القبل لا في الدبر فلا يراعى فيه ذلك ثم إن استثناء ابن عرفة للخنثى المشكل بخلاف ما قاله المازري وابن العربي من أن يخرج بينهما حشفته وفرجه على أنشك في الحديث فيجب الغسل من اغابتها منه أو فيه حينئذ على المشهور (ص) يجب غسل ظاهر الجسد يعني (ش) أي يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب خروج أي انفصال منى بلذة معتادة ولو لم تقارنه على ما سبأني من رجل أو امرأة وقيل يجب على المرأة الغسل بالاحساس وليس كالرجل لأن عادته يتعكس إلى داخل الرحم ليتخلق منه الولد كما قاله سند وهو ظاهر وبعبارة أخرى الباء للسببية لا بالآلة ولأبناء المصاحبة ولأبناء الملايسة بنفساد المعنى ومقاله سند خلاف ظاهر المذهب وخلاف ظاهر أقوالهم أي بسبب خروج منى والمراد بخروجه انفصاله عن مقره إلى المهل الذي يعد بوصوله إليه خارجاً وذلك بانفصاله عن ذكر الرجل وباحساس المرأة بانفصاله إلى داخل ومحل الخلاف في منى المرأة إذا التذت في البقطة أما إن التذت في النوم فلا غسل عليها حتى يبرز بالخلاف وعليه يحمل قوله عليه الصلاة والسلام اغتسلوا بالماء ثم ينفي المؤلفان يأتي بقوله الآتي وللمنى تدفق راحة طلع أو عجين هنالك تكون العلامة والية لصاحبها إلا أنه أراد أن يذكر الموجبات على حدة من غير فصل ثم يتخلص منها إلى غيرها (ص) وإن بنوم (ش) يعني أنه يجب غسل جميع ظاهر الجسد بسبب خروج منى بلذة معتادة ولو كان خروجه في حالة النوم فإن حصلت اللذة في النوم وخرج المنى معها فلا خلاف في وجوب الغسل وسواء في ذلك الرجل والمرأة وإن حصلت اللذة في النوم ثم استيقظ فلم يجد بلذة فلا غسل عليه فإن خرج المنى بهذا في وجوب الغسل قولان المشهور للوجوب فإن وجد المنى ولم يذكر أنه احتلم ففي وجوب الغسل قولان كما نقلهما

أي فإن ظاهر أقوالهم أن المراد بخروج المنى برونه أي خارج الفرج ولا يكفي في وجوب الغسل الاحساس فإن قلت كيف ابن هذا مع قوله سابقاً وهو ظاهر أي كلام سند ظاهر يقول معناه ظاهر في نفسه فلا ينافي أنه خلاف ظاهر المذهب أي ظاهر من حيث علمه إلا أنه يلزم عليه أن يقول المشهور لا وجه له حيث كان سلم على سندوا الظاهر أنه لا يسلم على سند قوله وهو ظاهر لا وجه له (قوله والمراد بخروجه الخ) هذا آت على كلام سند وقد علمت ضعفه لكن سبأني في قوله لا يعني وصل للفرج أنها إذا حلت وجب عليها الغسل لأنها لا تحمل إلا وقد انفصلت منها عن محله حينئذ فاما أن يقال هذا على قول سند ومن وافقه فهو مشهور مبنى على ضعف أو أن هذا في حكم ما خرج تخلق الولد منه أو أن هذا لما كان يحتمل أن يظهر في الخارج لولا الحمل فأوجب الغسل لأن الشك في وجوب الغسل كتحققه (قوله اغتسلوا بالماء الخ) أي اغتسل بالماء من أجل الماء أي المنى (قوله فإن وجد المنى ولم يذكر أنه احتلم) فحينئذ من رأى أنه خرج منه منى في نوم لم يدعه عقرب أو حدث لم يرب ورتل المنى فإنه يجب لأنه لا يشترط في النوم وجود لذة معتادة انتهى والحاصل أنه إن رأى في نومه أنه لدغ أو حدث لم يرب أو ضرب فامنى فإنه يجب عليه الغسل بخلاف الخطاب والتساقى وكذلك إن رأى منياً ولم يتذكر شيئاً رآه يجب عليه وأما أن لدغ وهو نائم أو ضرب فلم يتبسه من نومه وانما أشعر بذلك كالحلم وخرج منبه من ذلك فإنه لا شيء عليه لأن خروج المنى من الفرجية واللذعة (قوله في وجوب الغسل قولان) المعتمد منها الوجوب

(قوله عند خروج المني) المناسب لاصلاق (قوله بالذلة) بل ساسا فلا يجب منه غسل وظاهره ولو قدر على رفعه بتزوج أو تسير أو بصوم لا يشق وهو ظاهر ابن عرفة وغير واحد ونقل الشيخ أحمد عن تبت بشرح الرسالة أنه إذا قدر على رفعه وجب الغسل على المشهور وأما الوضوء ففيه التفصيل المتقدم (أقول) من حفظ جهة ظاهر المسبر إلى ما قبله تبت (قوله الصفة المقدرة) التي هي بلذة معتادة والموصوف هو المني (قوله كمن حمل الحرب الخ) ومثل ذلك لو هزته دابة فأمضى فانه لا غسل عليه ويصدق هذا إذا لم يحس عبادى اللذة ويستديم ولا فيجب الغسل قال الشيخ سالم ويبنى أن يقاس عليه من نزل في ماء حار أو حدث لحرب فإن أحس بها واستدام فيجب الغسل عليه ولم يسلم له عيج فياسه (قوله فلا أقل) أي (١٦٣) أينني الاق من التأثر في الكبري وهو التأثير في الصغرى أي لا ينفي قطهران المعنى على حذف الهمزة وحذف المفضل عليه وقوله من الصغرى بيان الأقل والاستفهام لانكار (قوله يتوضأ) أي في الصورتين حيث قدر على رفعه أو فارق أكثر الزمن (قوله وعبارة المؤلف تشامها) فيه نظر بل لا تشامها لان المرأة لا تعد بخروج مني الرجل متصفه بخروج منها قال التلمساني وليس على المرأة أن تنظر بالغسل خروج المني من فرجها لان الجنابة قد تم حكمها فغسل فلو جومع مع خارجة ودخس منه فيها ثم خرج لا يجب عليها وضوء ولو ساحت في أخرى ثم دخل ماء احدهما في الأخرى واغتسل لوجوبه عليها ما بخروجه بلذة معتادة لهما ثم خرج ماء احدهما من الأخرى هل يجب عليها الوضوء قياسا على جماعها بفرجها أولا قياسا على جماعها دونه (قوله ويجب) أي

ابن راشد في شرح ابن الحاجب ونقل القرافي الاجماع على وجوب الغسل فيه نظر مع هذا وانما بالغ المؤلف على حالة السوم لدفع متوهم من ان انما لما كان غير مكلف لا يجب عليه الغسل في تلك الحالة في خروج المني فيها (ص) أو بعد ذهاب بلذة الاجماع ولم يغتسل (ش) معطوف على نوم أي يجب الغسل بخروج مني وان كان خروجه غير مقارن للذة بل حصل بعد ذهابها لكن ان كانت اللذة ناشئة عن غير جماع بل بلا عية فيجب الغسل عند خروج المني سواء اغتسل قبل خروجه أم لا لان غسله لم يصادف محلا وان كانت اللذة ناشئة عن جماع بان أعاب الحشفة ولم ينزل ثم أنزل فانه يجب عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا لوجود موجب الغسل فقول المؤلف ولم يغتسل لا مفهوم له بل يجب عليه الغسل عند خروج المني ولو اغتسل أولا قبل الخروج ومفهوم الاجماع انه لو حصلت اللذة بجماع فيجب عليه الغسل عند خروج المني ما لم يكن أولا اغتسل (ص) لا لالذلة أو غير معتادة ويتوضأ (ش) هذا عطف على الصفة المقدرة بعد قوله يعني أي يجب الغسل بسبب خروج مني بلذة معتادة لان خرج باللذة كمن لدغته عقرب فأمنى أو بلذة غير معتادة كمن حمل الحرب أو نزل في ماء حار فأمنى فانه لا يجب عليه الغسل على المشهور بخلاف المحضون واذ لم يجب الغسل لخروج هذا المني يتوضأ لان لذلك الخطار ج تأثير في الكبري فلا أقل من الصغرى (قوله فائدة) اللدغة من العقرب بالدال المهملة والغين الميمية وعكسه من الشارو بالميمتين والمهملةتين متروك (ص) كمن جامع فاغتسل ثم مني (ش) مشبه في عدم وجوب الغسل ووجوب الوضوء والمعنى ان من أعاب حشفته فاغتسل لم يحصل سببه ثم أمضى فلا يغسل عليه لان الجنابة لا يسكر غسلاها وان كان يتوضأ ومثل الرجل المرأة في ان يخرج من فرجها ماء الرجل بعد الغسل يجب عليها الوضوء وعبرة المؤلف تشامها (ص) ولا بعيد الصلاة (ش) يعني لو صلى الملتذ بالاجماع أو به بعد غسله وقبل خروج منيه كله أو بعضه بال أو لا ثم خرج أو بقيته وقلنا يغتسل الاول ويتوضأ الثاني فقط لا بعيد الصلاة السابقة واحدة منهما (ص) وبغيب حشفة بالغ (ش) الموجب الثاني لغسل مغيب الحشفة وهو معطوف على قوله يعني أي ويجب الغسل بسبب مغيب حشفة بالغ على الفاعل والمفعول عياض الحشفة بفتح الشين الكسرة وهي رأس الذكرو كذنت يجب على المرأة اغتسل بذكر البهيمية وبعبارة أخرى ويجب الغسل على المكلف من فاعل أو مفعول غيب جميع حشفة أنسى حتى بالغ غير حائل كحشف لاصعبر ولو راها من الأعلى وطوته الا ان ينزل لا بعضها ولو اشين ولو بلعافه كحشفة ولا ان رأت انسية

كله بصفة الحشفة فهل لابد من تغيبها كلها أو بر عى قدرها من المعتادة وهو الظاهر (قوله بالغ) الظاهر انه لا يغتسل بالواو في دخول ذكر بهيمية كما مر في فرج امرأه ولا فرق بين أن يكون بانشار أم لا طائعا أو مكرها عسدا أم لا ولا غسل أيضا لوجوبه على المفعول بالغ فاذا أخذت المرأة البالغة ذكرنا ثم بالغ وأدخنته في فرجها وجب عليها وعليه الغسل (قوله الكسرة) بفتح الميم (قوله بعيب جميع) لا بعضها ولو الشين والمباغلة على الثنتين تقتضي انه اذا غيب أكثر يجب وليس كذلك (قوله انسى) التقييد بما يأتي من ان المرأة اذا رأت نقطة جنبا طووا لا يجب عليها الغسل (قوله ولو بلعافه كحشفة) أي يجب مع الحشفة والظاهر ان ما حصل معها اللذة وليست بالمدة التي على الحشفة تثابة الخرقه كحشفة فيجب معها الغسل لانه يحصل بها لذة عظيمة بخلاف الخرقه (قوله ولا ان رأت) قال في ك وهو مشكلى لانه انما يأتي على مذهب الفلاسفة القائلين بعدم حقيقة نهم وانما يأتى على مذهب

أهل الاسلام من ان اهل حقيقة لانهم اجسام نارية لها قوة التشكل ولا على مذهب مالك في باب النكاح من يجوز نكاح الجن لكن النص لا غسل عليهما والى ارتضاه عجم موافقا لمدان الرجل والمرأة يجب عليهما الغسل وهو التحقيق وأما لو كان زوجة للانسي فالغسل من غير توقف ولا خلاف وحاصل ما فيه ان المسئلة لم يكن فيها نص من المتقدمين الا ان بعض الحنفية صرح بأنه لا غسل عليهما فانظروا ابن ناجي وزاد الخطاب ان الطاهران الرجل كذلك واعتض البدر على ابن ناجي بان قواعد التوافق مذهب الحنفية لان عندنا انما في الحدث يجب الغسل فلا نسوي الحنفية وارتضى ان الطاهر وجوب الغسل على كل من الرجل والمرأة وقوله في لئلا يكون النص لا غسل عليهما أي نص ابن ناجي الذي قاله استظهره ان لا نص قديم (قوله فلا يجب عليه الغسل) زاد في لئلا ونفي لوجوب لا ينفي النكاح (قوله وان من بهجة) أي وان كان الفرج المغيب فيه من بهجة مطبقة (قوله في فرج) متعلق بهجب ولو لم يكن متعلق حيث غيب حشفته في فرج غيره وأما في فرج نفسه فلا غسل عليه لانه يخرج مالم ينزل (قوله من قبل) أي بشرط الاطاعة وكذا المدبر فان لم تكن اطاعة فلا غسل مالم ينزل (قوله أودبر) معطوف على قبل ولو دبر نفسه ويعزروا لا حد (قوله وفي بهجة الخ) الاور أن يقول كطببق المصنف وان من بهجة (قوله لعدم التكليف) فان قلت هو غير مكلف حين غسله أولا قلت لانه تعبد (قوله وأما المغيب) فاذا كان بهجة لوجب الغسل على (١٦٤) موطوءة وأما لو كان ميتا أي بان أدخلت امرأته كرميت في فرجها فلا يجب

عليها غسل الا أن ينزل وخلاصته ان المصنف كلامه في المغيب فيه (قوله ويستثنى منه الجنى) هذا على ما تقدم له وأما على كلام البدر وعجم فلا استثناء ولك أن تجعل قوله وان مبالغة في حشفته وفي فرج بالنسبة للبهجة وقوله ميت مبالغة في فرج ويكون قول الشارح أو ما استعملته المرأة إشارة لانه ينافي قوله آخر الحمل كلامه على المغيب فيه (قوله ونكاح المراهق) أي أو ما مور بالصلاة وطهيرة بالغة أو ما موراة بالصلاة أو وطهيرة غيره (قوله كصغيرة) فهو بالصلاة كما قاله الشارح وقال في لئلا وجد عندنا مناصبه قوله

من جنى مراهق من انسي من الوطء والمدة والطاهران الرجل كذلك ثم ان حشفة البالغ توجب الغسل ولو من جنى بشكل وقوله في فرج ولو من جنى كما تقدم عن المسازري وابن المبرق (ص) لا مراهق (ش) أي فلا يجب عليه الغسل ولا على موطوءة كما مر (ص) أو قدرها (ش) أي وكذا يجب الغسل بهجب قدر الحشفة من مقطوعها أو من ليحلق له حشفة أو من خلص له وله قطع ونفي ذكره وأدخل منه قدرها وهل يعتبر فيها اذا أدخل غسل بعضه مثنيا طولها لو فرد أو طولها مثنيا واستظهر الاول (ص) في فرج وان من بهجة وميت (ش) يعني ان مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها أو ما استعملته امرأته من ذكر بهجة في فرج من قبل ولو لم يكن بشكل أو دبر أو في بهجة أو ميت يوجب الغسل ولا يعاد غسل الميتة لعدم التكليف فقوله في فرج الخ هو المغيب فيه وأما المغيب فن بهجة لا من ميت فيحمل كلامه على المغيب فيه وأما المغيب ففيه تفصيل وقوله في فرج متعلق بهجب نكاحا أو نكاحا ويستثنى منه الجنى (ص) ونكاح المراهق كصغيرة وطهيرة بالغ (ش) اللام لان الغسل وهو على حذف مضاف أي لاجل وطهيرة فيشمل الفاعل والمفعول لان الوطء لا يكون الا بين اثنين وبعبارة أخرى ونكاح الغسل لكل من الفاعل والمفعول به الاجل وطهيرة كصغيرة أو ما مور بالصلاة وطهيرة بالغ على الاصح لأشبه وابن مهنون قالوا وان صلت بغير غسل أعادت وعن مهنون تعبد بالقرب والصور أربع بالغان بالغ وبغيره صغير وكبيرة صغيران وشمل الاولين قوله وغيب حشفة بالغ وأفاد

كصغيرة أي مطبقة فيجب على البالغ ويستحب لها ان كانت تطيق والا فلا شيء على البالغ ولكن يجب عليه ما شاء اعتد الا رواج ولو ظهر من وطئه المراهق حمل فتؤمر بالغسل من يوم الوطء وتعبد الصلاة فيما بينهما وبين الله لا بحسب انظاهر لا حملها من غيره انتهى (قوله وطئه بالغ) على الاصح وهو قول أشهب ومقابل الاصح لا غسل عليها لانها انما أمرت بالوضوء ليس مرة بالانسي (قوله أعادت) فظاهره أبدأ ولكن يحمل على مقالة مهنون في الاعادة بالقرب كما تقدم من نقل الخطاب (قوله وعن مهنون تعبد بالقرب) فظاهره ولو خرج لوقت أي لم تغسل كالיום كافي بحشيش أنت (قوله والصور أربع الخ) قال الخطاب والصورة العقيدة أربع الاول ان يكونا بالغين الا اشكال في وجوب الغسل الثاني عكسه ان يكونا غير بالغين ولا فرق بين الصغير والمراهق على المشهور قال ابن بشير لا يغسل وقد يؤمر ان به على جهة النكاح الثالث ان يكون الواطئ غير بالغ فلا غسل عليها الا أن ينزل الرابع ان تكون الموطوءة غير بالغة وهي من وطئه بالصلاة قال ابن شاس لا غسل عليها لانها أمرت بالوضوء ليس مرة بالانسي (قوله وطئه بالغ) أي وهو الرابع لا ينبغي ان كلام الخطاب في القسم الثالث يخالف كلام شارحنا حيث قل لاجل وطء مراهق يشمل الفاعل والمفعول واعتقد عجم كلام الخطاب وهو الحق وعليه في فرق بين الصغيرة المأمورة بالصلاة يندب لها الغسل من وطئه بالغ دون التكبير من وطئه المراهق اعلمه طالب قرين الصغيرة على الغسل لانها زوجة أو أمه هكذا يفهم من أطراف عجم (قوله وبهجب حشفة بالغ) فانه شامل لما اذا غيب حشفة بالغ في بالغة أو في صغيرة مع ان الثانية هي عين قول المصنف كصغيرة وطئه

الثالث

بالغ الا ان خبير بان الحكم بالنسبة للبالغ يفهم مما تقدم بالنسبة للموطوء اغايتهم من قوله كصغيرة (قوله ابن بشير يؤمر ان به على جهة الغلب) قال اللقاني كلام ابن بشير غير متقول والحاصل على ما يفيد عرج ان الصغير الذي يؤمر بالصلاة هو اهنا ثم لا ذاوطى مر اهتقة أو بالغة أو صغيرة تؤمر بالصلاة فيندب له ولا يندب لها خلافا لقول شارحنا لاجل مر اهتقة وقوله في آخر العبادة فلا غسل على مقتضى المذهب أى على الاتيين معا فلا ينافى انه يندب له لانهما لا يتصلان بغير المتعلق بكلام ابن بشير بالنسبة للصغيرة فقط (قوله لا يندبى وصل للفرج) أى من وطء خارج المخرج عالم تنزل أو تقبيل وتعيد الصلاة من يوم وصوله لانها لا تقبيل الا بعد انفصال منسبها وأما وجبت على منى رجل في حياضه مثلاً فليس به فرجها فحلت فانه لا يجب عليها الغسل لانها لذة غير معتادة (قوله وبغيره) معطوف على محذوف والتقدير واستحسن القول بوجوب الغسل بنفاس يدم وبغيره أى فى رجل حان متعلق بوجوب الغسل مطلقاً (قوله وعليه اقتصر النسخى) ضعيف بل يجب الغسل (١٦٥) (قوله لم يحجزها) أى اذا قلنا بعدم وجوب الغسل عند

خروج الولد جافا فيكون ماشيا على القول بان الموجب الانقطاع ذكره فى ل (قوله وان النفاس) الواو بمعنى أو وحاصله ان الغسل واجب مطلقا ويراد بالنفاس اما الدم ونظير الصورة النادرة حكم غالبها أو ان المراد بالنفاس تنفس الرحم بالولد (قوله لكن يستحب عند انقطاعه) وندب انصالة بالصلاة ان غسل على انقطاع يعود بعده (قوله فينتق الخ) ويمكن أن يقدر هنا مضاف والتقدير ويرى بانقطاع حيض ونفاس فينبذ يكون ماشيا على القول بان الموجب الانقطاع (قوله والصواب فى تعيل ندب الخ) هذا ظاهر على جعل اللام بمعنى عند وأما على جعل اللام لتعليل فيكون مذكور تعيلا للعلية ولعل مقابل الصواب ما أشرف عليه بت بقوله لانه دم خارج من القبل والغسل لا يزيلها الا خيرا (قوله ويجب غسل كافر) ولم يقل وغسل كافر عطفا على قوله غسل ظاهر المصدخا من يؤمر عطفه على ناسخا فعل ندب ليكون أقرب

الثالث بقوله لا امر اشق ومن قيد البالغ يفهم الرابع وهو لو وطئها صغيرا فلا غسل على مقتضى المذهب ابن بشير يؤمر ان به على جهة الغلب (ص) لا معنى وصل للفرج ولو التذت (ش) يعنى انه لا يجب الغسل ولا الوضوء على من دخل لفرج المرأة ولو التذت الا أن تنزل فيجب عليها حينئذ الغسل وانما لم يوجب الوضوء لانه ليس يحدث ولا سبب ولا غيرهما بما ينقضه (ص) ويحيض ونفاس يدم واستحسن وبغيره لا يستحاضة وندب لانقطاعه (ش) الموجب الثالث والرابع الحيض والنفاس وهما معطوفان على بنى وهما اذان الحيض وهو دم يخرج من قبل معتاد حله والنفاس وأراد به تنفس الرحم بالولد فلذا قيد بقوله يدم معه وقوله لاجله أو بعده من موجبات الغسل ولو أراد به الدم لم يحتج الى التقييد بما ذكره فلو خرج الولد جافا لم يجب الغسل وعليه اقتصر النسخى قال لان اغتسلها للدم لا للولد ولو اغتسلت لخروج الولد لا للدم لم يحجزها وروى عن مالك الوجوب واستظهرها ابن عبد السلام والمؤلف فى التوضيح ولذا قال هنا واستحسن عند ابن عبد السلام والمؤلف من روايتين عن مالك بالوجوب وندب وحكماهما ابن بشير قولين وجوب الغسل فى حال خروج لولد بلا دم أصلا بناء على اعطاء الصورة النادرة حكم غالبها وان النفاس تنفس الرحم وقد وجد على القول بعدم الغسل هل ينقض الوضوء أم لا قولان كما هو وليس من موجبات الغسل دم الاستحاضة خلافا لظاهر الرسالة لكن يستحب عند انقطاعه وبما قرره نعم ان الحيض والنفاس من موجبات الغسل وأما انقطاع دمهما فهو شرط فى كونه كائنا فى اب الحيض فينتفى كلامه هنا مع ما سبأ فى وقوله لا يستحاضة مفهوم حيض صرح به لانه لا يعتبر مفهوم غير الشرط واللام فى لا تقطاعه للتعليل أو بمعنى عندو لصواب فى تعليل ندب الغسل عند انقطاع دم الاستحاضة أن يقال الاحتمال أن يكون سائط الاستحاضة حيض وهى لا تشعر (ص) ويجب غسل كافر بعد الشهادتين كروى قبلها وقد جمع على الاسلام لا الاسلام الا ليجز (ش) يعنى ان الشخص الكافر ذكر كان أو أنثى اذا أسلم ونلفظ بالشهادتين وجب عليه الغسل اذا تقدم له سبب يقتضى وجوب الغسل من جماع أو انزال أو حيض أو نفاس المرأة فان لم يتقدم له شئ من ذلك لم يجب عليه الغسل على المشهور أى ويستحب فقوله بما ذكر أى بسبب حصول ما ذكر سابقا من الموجبات فلو عزم على الاسلام ولم يلفظ بالشهادتين واغتسل من موجب تقدم

مذكور ولا ينافيه قوله بما ذكر لانه قد قيل فيه بالاستصحاب فى هذه الحالة مع انه ضعيف (قوله بما ذكر) أى بسبب ما ذكر (قوله ومع قبلها) أى الشهادة بمعنى الشهادتين لانها صارت علما عيما (قوله لا الاسلام) معطوف على الضمير فى مع أى لا يصح الاسلام قبل النطق بالشهادتين الا ليجز (قوله على المشهور) مقابلة يجب وان لم يتقدم سبب (قوله فلو عزم) تفسير لقول المصنف اجمع المذاهب من النقول المذكورة فى ذلك الموضوع ان المراد بصدق بقوله لانه عازم على التصديق وناره بل مصدق بالفعل خلافا لما يستفاد من عبارة عجم ان المراد ان عزم على التصديق ولم يمكن حاصلا بالفعل أى فلو عزم على النطق بالشهادتين فقوله بالشهادتين اظهر فى موضع الاضمار

(قوله سواء نوى الجنابة) أي نوى رفع الجنابة (قوله أو نوى به الإسلام) لأنه نوى أن يكون وكأنه يقول نويت الإسلام الكامل أي فوب أن أكون على طهارة أي زاهدة من كل قدر كنت فيه كان قدر كفر أو جنابة وقوله وهو يستلزم أي مذ كرم نية الخ يستلزم نية ارتفاع الوصف وهو الجنابة المانع من قربان اصطلاح أي من استلزام الكل لجزئه لأن الوصف قدز من الاقدار (قوله واعتقاد الإسلام) أي واعتقده وعزمه على أنه ينطق بالشهادتين إلا أنه لم ينطق (قوله القريبة به) أي التقرب به أي بذلك الغسل المنوي والإفاقة بنفس الغسل (قوله ولو نوى التنظيم وزوال الأوساخ) مع نية الإسلام (قوله فانه نظر الخ) المراد باله بعض الخطاب ونصه الثاني قال المسمى لو اغتسل للإسلام ولم يوجبه وأما يعتقدها لتنظيف وزوال الأوساخ لم يجزه عن غسل الجنابة اه وانظره مع قول ابن رشد في سماع موسى بن معاوية إذا اعتسل نوى الجنابة فإن لم ينو الجنابة فنوى به الإسلام أجزاء لأنه أراد اظهار من كل ما كان فيه اه والحاصل ان كلام ابن رشد في سماع يقتضي الاجزاء حيث نوى الإسلام بغسله ولو نوى معه التنظيف والحاصل انه نوى الإسلام والتنظيف (قوله وأما الإسلام فلا يحكم له بعزمه عليه) في العبارة استخدم قوله وأما الإسلام بمعنى الوصف انما هو بالمقتضى لدخول اجنبه وهو الانقياد للظاهر والباطني فلا يحكم له بعزمه على الإسلام لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى النطق بالشهادتين (قوله ويصدق) في دعواه الخوف (١٦٦) وقوله وغيره أي جماعة المسلمين وجدت قريته تصديق دعواه الخوف أم لا وقوله وعند

له أجزاء الغسل سواء نوى به الجنابة أو لا إسلام لانه نوى أن يكون على طهارة من كل ما كان منه وهو يستلزم رفع المانع واعتقاد الإسلام الصحيح القريبة به ونية الإسلام كغسله ومقتضى كلام بعضهم لأجزاء ولو نوى التنظيم وزوال الأوساخ فانه طرق قول القاضي بعدم الاجزاء في ذلك بكلام ابن رشد وأما الإسلام فلا يحكم له بعزمه عليه دون نطقه إلا أن يكون عاجزا عن انطق بالشهادتين لخوف أو غرض فيصح إسلامه ويصدق عند المفتي وغيره ان ادعاه بعد زوال عذره وعند القاضي ان قامت بذلك قريته لا يقال هو متمكن من حركة لسانه بالشهادتين عند الخوف فلا يصح جهله عند الانا نقول جعل الخوف من العذر مبنى على من يرى ان حركة اللسان من غير اسماع لا تنفع أو يقال كلام المؤلف في الإسلام الذي يرتب عليه اجراء الاحكام الظاهرة وهو لا يكون إلا باسماع الغير وكلام المؤلف في قوله بما ذكر واقصبره على ما ذكر من موجبات الغسل يقتضي ان الردة لا تبطله وهو المعتقد كما ذكره الخطاب في فصل الوضوء (ص) وان شئت أمهذي أم مني اغتسل (ش) أي وان شئت أحد رجل أو امرأة في لقاء الختانين أو خروج المني اغتسل ما لم يستنجع أو في شئ رآه في ثوبه أمهذي مثلاً أم مني ولم يشك في شئ فان لم يكن بنام فيه أو بنام فيه هو وغيره من يحكم فلا غسل عليه لكن يستحب في الشبهة فان كان بنام فيه دون غيره اغتسل وجوباً واستحب به عن الوضوء على المشهور وهو يخرج من نية فلو نوى ان كان أحبب إليه لم يجزه لعدم جزمه اه والله الموفق

القاضي ان قامت بذلك قريته لانه نوى أن يكون على طهارة من كل ما كان منه وهو يستلزم رفع المانع واعتقاد الإسلام الصحيح القريبة به ونية الإسلام كغسله ومقتضى كلام بعضهم لأجزاء ولو نوى التنظيم وزوال الأوساخ فانه طرق قول القاضي بعدم الاجزاء في ذلك بكلام ابن رشد وأما الإسلام فلا يحكم له بعزمه عليه دون نطقه إلا أن يكون عاجزا عن انطق بالشهادتين لخوف أو غرض فيصح إسلامه ويصدق عند المفتي وغيره ان ادعاه بعد زوال عذره وعند القاضي ان قامت بذلك قريته لا يقال هو متمكن من حركة لسانه بالشهادتين عند الخوف فلا يصح جهله عند الانا نقول جعل الخوف من العذر مبنى على من يرى ان حركة اللسان من غير اسماع لا تنفع أو يقال كلام المؤلف في الإسلام الذي يرتب عليه اجراء الاحكام الظاهرة وهو لا يكون إلا باسماع الغير وكلام المؤلف في قوله بما ذكر واقصبره على ما ذكر من موجبات الغسل يقتضي ان الردة لا تبطله وهو المعتقد كما ذكره الخطاب في فصل الوضوء (ص) وان شئت أمهذي أم مني اغتسل (ش) أي وان شئت أحد رجل أو امرأة في لقاء الختانين أو خروج المني اغتسل ما لم يستنجع أو في شئ رآه في ثوبه أمهذي مثلاً أم مني ولم يشك في شئ فان لم يكن بنام فيه أو بنام فيه هو وغيره من يحكم فلا غسل عليه لكن يستحب في الشبهة فان كان بنام فيه دون غيره اغتسل وجوباً واستحب به عن الوضوء على المشهور وهو يخرج من نية فلو نوى ان كان أحبب إليه لم يجزه لعدم جزمه اه والله الموفق

الظاهرة فالمعنى حينئذ لا يصح الإسلام أي اجراء الاحكام الظاهرة لا الجزئية النطق فنجري وسوء عليه الاحكام الظاهرة وحلته على ذلك الجواب ان غسله وقع في حال اعيانه الذي يخفيه عند الله لا في حال اسلامه المقتضى لاجراء الاحكام الدنيوية عليه وأما على ان تقرير الاول فوقع في حال كفره لانه لم ينطق وانطق عليه لا بد منه في جهة الإسلام إلا ان هذا القول وهو انه لا بد في جهة الإسلام للمعنى من نطق واسماعه غير ملزم في كتب الكلام فانما ظاهر من النفس ان كلام المصنف بقدر بالوجه الاول وهو ان التصديق القلبي لا يكفي في الخلاص عند الله ولا بد من النطق بالشهادتين (والقول) ويجعل الجزئية خصوصاً لخبر من اجل ان يدفع البحث المذكور (قوله كما ذكره الخطاب) لا يعني ان الخطاب ذكر القولين إلا انه صدر به ذكر القول بان الردة لا تبطل الغسل وتصدره وان كان قد بد منه أو رجحته إلا انه محتمل (قوله وان شئت) أي ان من وجد في ثوبه المني بنام فيه وحده فلا وشك في كونه ميا أو ديا أي تردد على حد سواء في يجب عليه الغسل وأولى لو ترجح جانب كونه ميا أو ديا لو ترجح كونه ميا فإنه يفسر ذكره بنية أو كما يجب على كل من شخصين يساؤا ما بنام كل منهما فيه ولم يحتمل بس غيرهما الخشب فإنه يجب على كل منهما الغسل (قوله في التقاء الختانين) هذه صورة خبرية عن المصنف حكمها حكم مسألة المصنف وكذا قوله أو خروج السخ (قوله ولكن يستحب في انابته) أي لكل من الشخصين ان احتمل ان غيره يلبس ولا يجب على كل كما قدمنا (قوله على المشهور) متعلق بالآخرين قوله اغتسل وجوباً وقوله واستثنى ومقابل الاول قوله وعن ابن زياد ولم يذ كر مقابل الثاني

(قوله وسواء ذكر احتلام) أي اغتسل وجوبا وسواء ذكر في بدلت دفع المني وهما أن ما ذكر إذا كانتا كراحتا (قوله وسواء كان ينزعه) أي في مدة اللبس السابقة ثم لا وقوله وقيل بأنه ورق أي بين أن يستقر لا يستقر في عيدين من أول نومة وبين أن ينزعه من آخر نومة وإذا ما ملت في ذلك نجد الصواب أن يقال وبين أن ينزعه من آخر نوبة لا من آخر نومة في ثلث النوبة قدبر (قوله على ما تقدم) أي من آخر نومة مطلقا أي كان ينزعه أيام لبسه أولا (قوله والصوم من أول صامت فيه) قال الشيخ سالم قلت والفرق هو أنه يقال إن كانت فيما قبل حائضا فصلاة ساقطة عنها والافتقار صلواتها والصوم في ذمة الطائفة قضاءه اهـ (أقول) إذا علمت ما قاله الشيخ سالم من قوله إذا كانت فيما قبل حائضا فصلاة ساقطة هذا التام إذا كان ما قبل قدر أيام عاداتها ورتد ما يتحقق أن يكون فيها وأما إذا كان أو بعد من عاداتها أو إذا لم يكن أن يستغرق فلا وجه لقوله فصلاة ساقطة عنها وقوله والصوم من أول يوم صامت فيه ظاهره أيام عاداتها وغير عاداتها فلو طاعت على ذلك أثناء شهر مثلا وكانت عاداتها خمسة أيام كان مفادها أن تعيد خمسة عشر يوما مع أن مقتضى كون ذلك عاداتها أن تعيد خمسة أيام لكن هذا غلط إذا كان هذا الدم الذي رآه يجزئ به يستغرق أيام عاداتها وأما إذا كان نقطة وانقطع مكانها كما هو فرض المسئلة فلا وجه لإعادة ما عدا ذلك اليوم الذي نزلت فيه نقطة الدم لأنها نائمة والناسب ما تقتضيه اليوم واحد حيث كانت نيت كل ليلة ويحجب بحمل كلام الشيخ على ما ذلت فيه واحدة أي فيكون صومها في يوم الطيبض باطلا لوجود الطيبض وفيها بعد باطلا لفقد النية (قوله وقيل ابن حبيب تعيد صوم يوم واحد) أي لأن الدم انقطع مكانه ولو دام لم يحجب وصارت كالجنب وقيل هو أقيس واغترض على ابن حبيب أن الطيبض (١٦٧) يقطع لتتابع ورفع نسبة فقد صامت بالنية فوجب إعادة الجميع وقد يجاب بأنها لما لم تعلم به فإنها على النية الأولى لم ترفعها فلا تبطل المتتابع هذا المحصل ما يتعلق بقوله وشكها في وقت حيض رآته الخ وهو تابع للشيخ سالم نفسه فاعلم الله به وفيما قاله نظر فقد قال ابن القاسم فيمن رأت بشرة حيضا لا تدري وقت أصابته إن كانت لا تسترك ولي جسده أعادت الصلاة مدة لبسه وإن نزعت فدة آخره وتعيد صوم ما تعيد صلاته ما لم تجاوز عاداتها اهـ قال عجي ظاهر قوله فيما إذا لم تنزعه أم تعيد الصلاة

وسواء ذكر احتلام أم لا وعن ابن زياد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل الذكر وأخرجنا بالشيخين المبرجوح فلا غسل ولو اغتسل في ثم تبين جنابته لم يجزه ولو شاف في ثالث بان لم يدرك مذي أم ماء أم مني فلا شيء عليه ولو تردد بين أمرين ليس أحدهما ميا كالموشن مذي أم ماء متلاقا به يجب عليه غسل ذكره بنية (ص) وأعاد من آخر نومة (ش) أي وأعاد من الصلاة الواجبة ماضية في الثوب من آخر نومة نامة فاقية ان صبي بعد تلك النومة تشبها سواء كان ينزعه أم لا وقيل من أول نومة فيها وقيل بالفرق وشكها في وقت حيض رآته في ثوبها كشكها في الجنابة فتغتسل وتعيد الصلاة على ما تقدم من الصوم من أول يوم صامت فيه وقال ابن حبيب تعيد صوم يوم واحد وانظر شرحنا الكبير (ص) كتحققه (ش) الصغير هاتين على المني الأقرب مذكور والتشبيه في إعادة من آخر نومة وسواء كان طريا أو يابساً على المشهور والغسل هنا اتفاقا ومما فرغ من ذكره موجباته شرع في وجباته فقال (ص) وواجبه بنية وموالاته كالوضوء (ش) أي وواجب الغسل أربع اثنان متفق عليه ما أحدهما تعميم الجسد وتقدم هذا أول الباب في قوله يجب غسل طاهر الجسد وبقي له ثمة ثأني وثانيهما نية ومخرج فيها الخلاف من

مدة لبسه وفيما إذا نزعت عنها أنها تعيد صلاتها مدة آخر لبسه شمول ذلك لأيام عادة حيضها وفيه نظر إذا لا يلزمها صلاة ما قبله حيضها وقد ذكر صاحب الذخيرة أنها لا تعيد صلاة أيام عاداتها (ون قلنا) لعل وجه إعادة الصلاة أيام عاداتها في الحيض كما هو ظاهر كلام ابن عرفة أحتمل أن الدم جاء دفعة واحدة ونقطع (قلت) غفيل نذير لزمها قضاء صوم أيام عاداتها وقد يجاب بأنه احتجب طئي البين وبينها أمور الأول محل قضاء صوم أيام عاداتها من الحيض دون غيرها حيث كانت نيت الصوم كل ليلة ونحو ذلك مما يحصل به صوم غير أيام عاداتها بنية صحيحة فإن لم تصفها كذلك وجب عليها قضاء ما صامت به لطلأ النية بالنقطاع المتتابع بالحيض الثاني إنما كانت هذه تعيد الصلاة من يوم لبسه حيث لم تنزعه ومن وجد ميا في ثوبه الذي لا ينزعه يعيد من آخر نومة لأن الحيض ربما يحصل مما لا يشعر به بخلاف المني الثالث محل قضاء صوم أيام عاداتها إذا كان الدم يمكن حصوله في أيام عاداتها وأما إن كان يسيرا بحيث لا يحصل إلا في يوم واحد فاتها تقتضي يوم واحد وكذا يقال في سعة وطول صلاة أيام عاداتها اهـ كلام عجي وقد يقال إن قوله حيث نيت ليس بالزام التيسر لأن النية منسجمة بحكم وقوله وكذا قال الخ لا يظهر لاحتمال أن يقع ذلك في جزء من يوم بحيث لا يقطع عنها شيء أبدا كما هو ظاهر قد برحق التدبر (قوله وسواء كان طريا أو يابساً على المشهور) ومقابل المشهور أنه إن كان يابساً فن أول نومة (قوله والغسل هنا اتفاقا) ويجزى عن الوضوء اتفاقا غفيل نذير كان الأولى لا يؤلف أن يقطع لانه إذا وجب الغسل ووجب عليه إعادة الصلاة مع الشك في تحقق الأولى وقد قال إنما في هذه الثلاث هوهم أنه مع التحقيق يعيد الصلاة من أول نومة (قوله وبقي له ثمة ثأني) هي قوله وتخييل شعر أفاده بعض الشراح (قوله ومخرج فيها الخ) أي أنه تقدم أن النسبة في الوضوء فيها خلاف في بعض العلماء أخرى الخلاف لهذا كور في الغسل أي أن يكون



في النية في الغسل كالاخلاف الذي في النية في الوضوء (قوله وقرئ الخ) أي انه لا يصح هذا التخرج بل نقول ان الغسل يجب فيه النية اتفاقا بخلاف الوضوء اظهروا التعبد هنا دون الوضوء (قوله لكن رجوعه للاول باعتبار الصفة) فقط أي لوجوب النية قطعا لانه متفق عليه (قوله عند أول واجب) ولو مسحوا كن فرضه مسح رأسه له وقوله وكون المنوى الخ ويجزى أيضا وفي تقدمها يسير خلاف (قوله أو ما يغسل له الخ) معطوف على قوله الجنابة والتقدير رفع ما يغسل لاجل كل الجسد كالحديث الا كبر (قوله كل موانعها) أي الممنوعات من مس المصحف ونحوه (قوله من سنة وجوب) بيان الحكم وقوله والبناء الخ راجع للصفة (قوله أو فوى الجنابة والجمعة) ولا يضر تقدم نية هذه الامور أي من الجمعة والعيد وكل غسل غير واجب على نية الجنابة وانظر لم عدل عن صحاح الا ان يقال ان الصلة لا تستلزم الثواب بخلاف ما قال وأما عدوله عن بطلان انتفاء المقابلة بمحصل ذكره في لـ وقال اللقاني أي حصل ثوابها ويخص هذا التقرير بقوله أو فوى الجنابة والجمعة (١٦٨) الخ فتأمل ومثل نية الجنابة في هذا الحيض والنفس في نفسه يخرج من ذلك صحة نية فضل يوم عاشوراء مثلا مع نية صومه قضاء ومال اليه ابن عرفة كافي ابن مزيون ويقوم من ذلك ان من كبر تكبيرة واحدة نأرباها الاحرام والر كوع فانه يجزئه وان سلم تسليمة واحدة نأرباها الفرض والرد فانه يجزئه قاله ابن رشد (قوله تقدم الحيض أو تأخر) مفاد عبارته ان الماء حين حصوله من المرأة فان حصل منها أحدهما فقط وفوت من الآخر نسيانا فهل يجزى غسلها وهو الموافق لما تقدم في الوضوء وربما شمله قوله وواجبه نية أم لا قاله عج وأما عمدا فتلاعبة فلا يجزى قطعا كذا ينبغي وما ذكره المصنف هنا غير ضروري الذ كرم قوله كالوضوء فهو واضح (قوله لكثرة موانع ما فوت) لان الحيض يمنع من الصوم والوط بخلاف الجنابة فان قلت الجنابة تمنع من القراءة بخلاف الحيض قلت لما كان رفع

الوضوء وقرئ بظهور التعبد هنا لتعلق الغسل بجميع البدن والنظافة هناك تتعلق باعضاء الاوساخ والمختلف فيهما أحدهما الموالاة والثاني الدلالة التي وقوله كالوضوء يرجع للنية والموالاة لكن رجوعه للاول باعتبار الصفة من كونها عند أول واجب وكون المنوى رفع الجنابة أو ما يغسل له كل الجسد وجوبا أو نسيانا أو استحبابا كل موانعها أو بعضها ولا يضر اخراج بعض المستباح أو نسيان بعض الاحداث ويضر اخراجه ويجزى في تقدمها وتأخرها ماص عنه ولا يكفي مطلق الطهارة الى غير ذلك مما مر فيه وللتاني باعتبار الصفة والحكم من سنة وجوب مع الذكر والقدرة والبناء مع النسيان مطلقا أو المجز بشرط عدم الطول فوجه الشبه فيهما مختلف (ص) وان فوت الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية للآخر أو فوى الجنابة والجمعة أو نية عن الجمعة حصلا (ش) يعني ان المرأة الحائض الغيب تقدم الحيض أو تأخر اذا فوتهما عند غسلها حصلا مع الاشكال أو فوت أحدهما اما الحيض ناسية للآخر أو الجنابة ناسية للآخر حصلا أيضا في الاولى على المنصوص لابن القمام لكثرة موانع ما فوت والقاعدة جعل ما قل تبع للذكر وفي الثانية على مذهب المدونة خلافا لسهنون ولا مفهوم لقوله ناسية بل الذكر لا يضر اذا لاضر الا اخراج على ما مر أو فوى الشخص الجنابة والجمعة وخطبهما في نية واحدة حصلا لان معنى الطهارة على التداخل أو فوى الواجب منهما وقصد نيابة عن الجمعة حصلا وان فوى الجمعة ونسي الجنابة أو ذكرها لم ينوها لكن قصد نيابة غسل الجمعة عن الجنابة انتفيا أي ما فواه وما نسيه والنائب والمنوب والى هذا أشار بقوله (وان نسي الجنابة أو قصد نيابة عنها انتفيا) ولا مفهوم للجمعة بل كل غسل غير واجب (ص) وتحليل شعروضة مضمرة لا نقضه (ش) يعني انه يجب غسل ظاهر الجسد بسبب خروج منى مع تحليل شعروضة حيث كان مضمرا أو أي ضمه وجهه وتحريكه ولا يكلف مر يد الغسل رجلا أو امرأة بنقض الشعر المضمور حيث كان مرخوفا يدخل الماء وسطه والا فلا بد من حله وتقدم ان التحليل يصل الماء الى البشرة بخلاف التحريك فانه حسه على ظاهر الشعر ونكره ليشمل شعر الرأس وغيرها من حاجب وهذب وإبط وعانة كنيف أو خفيف

الجنابة ممكالة فيمكنه القراءة كان الجنابة لم تكن مانعة (قوله وخطبهما في نية واحدة) أي بان قال في قلبه فويت الجنابة والجمعة واقصد مر على هذه لكونها محل الخلاف والافاضل حكم كذلك لو أفرد كل نية ولا خلاف فيه (قوله أو قصد الجنابة منهما) أي الكائنة من الامر بين الاثنين هما الجنابة والجمعة (قوله أو قصد نيابة عن الجمعة) أي جعل نية الغسل خاصة بالجنابة وعلق بالجمعة نية أخرى وهي نية الجنابة عنها (قوله والنائب والمنوب) عين ما قبله لكن اختلف باعتبار الوصف العنواني (قوله ولا مفهوم للجمعة) وانظروا ان نية الغسل المستسنون والمنسوب معا أو نيابة مستسنون عن مندوب يحصل ان انظر الشرح (قوله مع تحليل شعر) فيه إشارة الى ان الواو بمعنى مع فهي واو المعية لا واو العطف لئلا ينوهم ان تحليل الشعر ليس من غسل ظاهر الجسد وليس كذلك (قوله وجهه) عطف تفسير (قوله حيث كان مرخوفا) حاصله انه اذا كان مخبوط كثيرة ثلاثة فما فوق بنقض مطلقا فوى الشد أو ما اذا كان بنفسه أو مخبوط أو مخيطين فان لم يبقوا الشد فلا ينقض والانقض

(قوله على الأشهر) أي ان تخلييل ما ذكرنا واجب على الأشهر ومقابل ذلك قولان النذب والاباحة كما يعلم من التوضيح (قوله ما لم يشق) مقدم من تأخير واصل العبارة وأخرى الشقوق وما عار من البدن ما لم يشق فيعمل المتيسر من تعميم بدون ذلك ان أمكن التعميم (قوله فلا يلزمه تحريكه كالوضوء) ولو فرض ان الماء ينزل تحتسه (قوله بل يكفي الخ) أفاد بذلك ان قوله ولو بعد مباغاة في مقدر والتقدير يكفي ولو بعد صب الماء واحتاج لذلك لان ظاهر المصنف غير مستقيم وذلك لان معناه الدلك واجب هذا اذا كان مقارنا لصب بل ولو بعد الصب خلاف ما لم يقول انه بعد الصب ليس بواجب ونفي الوجوب يجامع الاجزاء مع ان المردود عليه بلوقال بعدم الاجزاء (قوله وانفصاله) عطف تفسير عبارة نت أحسن ونصه ولو بعد صب الماء وانفصاله عند ابن أبي زيد فالمعية عنده غير مشترطة اهـ ويدل على ذلك ما ذكرناه من انه يكفي الدلك ولو بعد انغمس في الحوض ونخرج منه والحاصل ان مقادير حنا ان انغمس في الحوض ثم خرج منه فصار الماء منفصلا عن الجسد الا انه مبطل فانه لا يكفي مع انه يكفي كما يفيدته عبارة نت وما ذكرناه (قوله ولا يكفي غلبة الظن) هذا نقله الخطاب (١٦٩) عن سيدي أحمد زروق وانظره فانه اذا كان

يكفي غلبة الظن من وصول الماء الذي هو فرض اجزاء فاولى الدلك الذي وقع فيه الخلاف بالاستصحاب والسنة فالظاهر ان غلبة الظن تكفي وقوله بل اليقين أراد به الاعتقاد الجازم لا العلم الذي هو الجزم المطابق للواقع عن دليل الذي هو المعرفة (قوله الا المستنكح) أي ان المستنكح يكفيه غلبة الظن لا يخفى أن المستنكح مخبر فشاؤه التردد على السواء فالظاهر أن المستنكح لا يعمل على شكه ولو كان على حد سواء خلاف ما يستفاد من قوله الا المستنكح فانه يفيد أنه يعمل على شكه المذكور ويطلب بالتدليل والحاصل أن الظاهر أنه يكفي في التدليل غلبة الظن لما قلناه وان اذا كان مستنكحا لا يعمل على التردد على السواء بل بلغيه (قوله

على الأشهر وأخرى الشقوق وما عار من البدن ما لم يشق فيعمله بالماء ويدل عليه وأما الخاتم فلا يلزمه تحريكه كالوضوء كما نص عليه ابن المواز خلافا لابن رشد (ص) وذلك ولو بعد الماء (ش) هذا معطوف على نية يعني انه يجب على من أراد أن يغتسل اثني مما هو أن يدل ذلك جسده ولا يشترط مقارنته للماء بل يكفي ولو بعد صب الماء عند ابن أبي زيد قبل سيلانه وانفصاله عن البدن خلافا للقباسي في اشتراطه المعية وفيه سرح وهو واجب لنفسه وبعد تاركه أبا ولو تحقق وصول الماء الى البشرة لطول مكث وهو داخل في مفهوم الغسل فبقي عنه وذكره لدفع توهم عدم وجوبه كما رواه مروان الظاهري ولا بد من تحقيق الدلك ولا يكفي فيه غلبة الظن بل اليقين الا المستنكح وانما البرأت بالمباغاة المشار اليها بقوله ولو بعد الماء في الوضوء لان الغالب فيه المصاحبة (ص) أو بخرقة أو استنابة (ش) هذا معطوف على الطرف أي ولو كان الدلك بخرقة أو استنابة فانه واجب والمعنى أن الدلك اذا أمكن باليد أو بالخرقة أو بالاستنابة فانه يتعين ولا يسقط وهذا التقرير يظهر أنه ليس في كلام المؤلف ما يستفاد منه التخيير بين هذه الاشياء بل هو ساكت عن ذلك والحكم فيها بالاستنباط مع القدرة باليد عدم الاجزاء على المشهور ولا تجزى الاستنابة مع القدرة بالخرقة ويكفي الدلك بالخرقة مع القدرة على الدلك باليد على الصحيح وتنظير الزرقاني في ذلك فيه نظر ومعنى الدلك بالخرقة أن يجعل شيئا بين يديه ويدلك به كفوطه يجعل طرفها بيده اليمنى والاخر بيده اليسرى ويدلك بوسطها أو أمانا يجعل شيئا بيده وذلك به ككيس يدخله في يده ويدلك به فان الدلك حيثما اغماها باليد (ص) وان تعذر سقط (ش) أي وان تعذر الدلك بكل وجه سقط ويكثر صب الماء عليه وبس من التعذر امكانه بجأط بملكه المغتسل حيث لم يتضرر بالدلك لم يكره حائط حمام فان كانت بغير ملكه أو ملكه ويتضرر بدلكه به أو حائط حمام ولم يضر بملكه بغيره فهو من التعذر (ص)

(٢٢ - خرمي اول) ولو كان الدلك بخرقة أي هذا اذا كان الدلك بيد بل ولو كان الدلك بخرقة (قوله على المشهور) ومقابلها لا يجوز ابتداء ويجزى (قوله على الصحيح) واعلمه شيخنا الصغير ومقابلها لا يجوز وقد نقله جهرام عن معنوع واعتمده عب ورد شيخنا المذكور ذلك الاعتماد (قوله وتنظير في ذلك قصور) ونصه وانظر ما الحكم اذا كان قادرا على الدلك باليد وذلك بالخرقة هل يكفي ذلك أم لا (قوله فان الدلك اغماها باليد) وقيد عجم بما اذا كان خفيفا (أقول) لا حاجة لذلك القيد بل ولو كثيفا لان المعاناة على كل حال باليد تدبر (قوله فان كانت بغير ملكه) أي ان تضرر بدلكه به لا ان يتضرر لما ذكرناه من انه ليس للشخص منع غيره من نفعه بما لا يضر كالاستئلال بحداره واستصباح أو انقاع بنور مصباحه كذا في عب وفيه نظر بل لا يجوز مطلقا كما قررہ شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وذلك لانه مظنة الضرر في تنبيهه ما ذكره المصنف من وجوب الدلك بالخرقة والاستنابة عند تعذره باليد هو ما ذهب اليه معنوع واستظهره في التوضيح وأشار الشارح الى ضعف استظهاره بقوله قيل وهو الظاهر والذي ذهب اليه ابن حبيب انه لا يجب حال ابن رشد هو الصواب مراعاة للخلاف والاشبهه بيسر الدين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام معنوع حيث قال يسقط كما يسقط فرض القراءة عن الاخرس ولا نعلم نقل عن الصحابة اتخاذه خرقه وشعرها فلو كان واجبا لاشاع من فعلهم اهـ

(قوله وسننه) أي الغسل ولو مندوبا (قوله غسل يديه أولا) قال في لئ والظهور هل يطلب بتخليل يديه في غسلهما أولا اه (أقول) الظاهر أنه يطلب وقوله وصماخ أذنيه من فروع عطفا على غسل بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي مسح صماخ أذنيه والقربنة على هذا المحذوف أن هذا الثقب لا يمكن غسله فهو من الباطن هنا لا أنه معطوف على يديه والحاصل أن السنة في الغسل مسح الصماخ فقط من غير مسح الظاهر والباطن بخلاف الوضوء والغسل يسن مسح الظاهر والباطن كالوضوء لانهما غسلان متبادران للوضوء اه (قوله قبل ادخالهما في الأناة) أي أن المراد بالاولية قبل الادخال في الأناة على ما تقدم في فرائض الوضوء من التفصيل (قوله وهذا مصعب السنية الخ) هذا يفيد أنه ينوي رفع حدث الجنابة عند غسل يديه أولا بحيث يقع غسله ما فرضوا وليس كذلك بل النية بعد نظير ما تقدم في باب الوضوء من أن نية الوضوء بعد فعل السنين وإن نية السنة سابقة على نية الفرض قال محشي نت لا يطابق أهل المذهب على أن غسل اليدين قبل ادخالهما في الأناة سنة من سنن الغسل ولو كان كما قال أي نت من أن مصعب السنة على الاولية لكانوا تقديم غسله ما سنة وذلك (قوله مسح صماخ الأذنين) المراد به جميع الثقب الذي في مقعر الأذنين وهو ما يدخل فيه طرف الأصبع هذا هو الذي يسن مسحه لا غسله ولا صب الماء فيه لما في ذلك من الضرر وأما ما عساه رأس الأصبع خارجا عن الثقب المذکور في الظاهر الذي يجب غسله قاله السند (قوله مرة مرة) أي يتمه مخصص مرة ويستثنى مرة (قوله وهو سنة مستقلة) أي والحال أنه سنة مستقلة (قوله لا يستلزام الاستنشاؤه) غير مناسب لأن الاستنشاؤه لا يستلزم الاستنشاق إلا أن يقال أراد الاستلزام عادة أي أن إعادة سبوت أن من يستنشق يستنشق على فرض تسليم الاستلزام له نقول فيفيد أن الملتزم واللازم سنة واحدة مع أن المقصود أن كل واحد سنة على حدة (قوله أو أن الخ) أي (١٧٠) أو يقال إنما سكت عن الاستنشاؤه والحال أنه سنة مستقلة لأن المؤلف

وسننه غسل يديه أولا وصماخ أذنيه ومغضضة واستنشاق (ش) أي وسنن الغسل أربع غسل اليدين قبل ادخالهما الأناة وهذا مصعب السنية وأما الغسل في نفسه فواجب والثانية مسح صماخ الأذنين وهو الثقب الداخل بالصدر والسين والثالثة والرابعة المغمضضة والاستنشاق مرة مرة كإثباتي وسكت عن الاستنشاؤه وهو سنة مستقلة كما هو في الوضوء لا يستلزام الاستنشاق له أو أن المؤلف أطلق الاستنشاق على ما يشتمل السنتين كما هو مذهب بعض الشيعية وراى لم يش عليه في الوضوء وقوله أولا أي قبل إزالة الأذى وعلى هذا فالابتداء هنا حقيق وفي قوله وندب بدء بإزالة الأذى إضافي وهكذا حصل المشهور في كلام غيره ما يدل عليه وجهاً يفيد أن غسل يديه ثم يزيل الأذى ثم يتوضأ بنية الجنابة وضوءاً كاملاً مرة مرة وهذا المقرر يظهر أن المبدئين بغسلان أولاً وإثباتاً المغمضضة والاستنشاق

أطلق الخ نقول له أيضاً وهذا الإطلاق يفيد أن المجموع سنة واحدة مع أن المذهب أن كل واحد سنة مستقلة (قوله ولا) أي قبل إزالة الأذى هذا محل آخر مغاير للغسل الأول المصدر به والتحقيق الأول وهو أن المسرد بالاولية قبل الادخال في الأناة وإن كان قابلاً للبحث من حيثية كونه ادعى أن غسلهما واجب

المفيدة تقدم النية عند غسلهما (قوله وعلى هذا) أي على أن المراد بالاولية قبل إزالة الأذى وهذا جواب عما يقال قولك معنى أولاً قبل إزالة الأذى ماض ماضياً من أنه يشهد البدء بإزالة الأذى وحاصل الجواب أن المراد بالاولية هنا اولية حقيقية وماضياً أي اولية إضافية فلا تعارض (قوله وفي كلام غيره ما يدل عليه) أي ما يدل على أن المراد بالاولية قبل إزالة الأذى وقد تقدم أن التحقيق خلافه لأنه يخالف الحديث في الصحيحين وغيرهما عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت أدبني رسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل كعبه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل يديه في الأناة الخ وشأننا قبل تقدم في الوضوء من أن المراد بالاولية قبل الادخال في الأناة على التفصيل المتقدم أي والحكم واحد في الموضعين وكوننا نقول معناه أي قبل إزالة الأذى أي وقبل الادخال في الأناة بعد من اللفظ ليس فيه ما يدل عليه (قوله ثم يتوضأ بنية الجنابة) أي ثم يتوضأ في مقدمات الوضوء أي ما تقدم على الوضوء من غسل الذكر بنية الجنابة ثم يتوضأ في الحقيقة بنية الجنابة سابقة على ذلك الوضوء لكن هذا في وضوءه لا في وضوءه عليه لعمدة الصلاة وأما على تقدير أنه لم ينو على ذكره وشرع في أعضاء الوضوء وغسلها بنية الجنابة بل أو نية رفع الأصغر واقتصر على باقي الغسل صحيح لكنه لا يصح له الرجوع ثانياً للغسل ذكره فيتمتض وصورة نعم أن مسحه على كعبه يهمل به (قوله وهذا التقدير) أي وهو قولنا وضوءاً كاملاً مرة (قوله بغسلان أولاً) أي ثلاثاً وثانياً أي مرة مرة وقوله وضوءاً كاملاً مرة مرة يفيد أنه مسح رأسه وأذنيه فصدق في ذلك في القول الثانية ثم أن مصعب السنية التكميل غسلاً ومسحاً تكراراً أي لأعضاء الوضوء في مسح رأسه وأذنيه وإن كان يغسلهما بعد ذلك ويقدم الرجلان على المشهور وعلى تأخيرهما ففي ترك مسح الرأس روايتان وجه القول بأن ذلك أنه لا فائدة للمسح لانه يغسل حينئذ وجهه مقابلة أن الأفضل تقديم أعضاء الوضوء وتخيرها عن الرجلان بل في ما عداها على الأصل وقد ذهبهم الخلاف في الرجلين بالغسل الواجب وأما غسل الجماعة مثلاً فمقدم مهملة

لان الوضوء واجب والغسل تابع مندوب فيكون فاصلا لا محلا بالفور وقطع بذلك يوسف بن عمر وقال الشيخ زروق فيه بحث اهـ ولعل وجه البحث ان هذا فصل خفيف لا انحلال فيه بالموالاه الواجبة وقال عجي وعلم ان السنة في الغسل مسح صماخ الاذنين وفي الوضوء مسح ظاهرهما وباطنهما وصماخهما وهذا في غير وضوء الجنابة وما فيه فهل السنة مسح صماخ الاذنين الذي هو سنة الغسل لو بدأ به أو السنة فيه مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما وصماخهما وهو ظاهر قول المؤلف ثم اعضاء وضوئه كاملة مرة وقد قدمنا الإشارة لذلك وعليه فاذا توضع أو أتى بسنن الوضوء اندرج فيها سنن الغسل اهـ المراد منه نقلنا ذلك لاجل أن نقف على ما قيل في ذلك الموضع الصعب ثم نرجع لقول الشارح بطلان أولنا وثانيه محشئاً بقوله وظاهر كلام الأئمة المتقدم انه لا يعيد غسل اليدين في وضوء الجنابة لجعلهم السنة غسلهما قبل ادخالهما الاناء فلا معنى لاعادته بعد حصول السنة ويحمل قوله في الحديث ثم توضع وضوء الصلاة على غير غسل اليدين لتقدمه ولا ينتقض غسلهما من فرجه وعلى هذا يحمل قول الجلاب وصفه غسل الجنابة أن يبدأ بغسل يديه ثم يزيل الأذى ان كان عليه ثم يتوضأ وضوءه كاملاً وقول ابن الحاجب تعالى بن شاس والا كل أن يغسل يديه ثم يزيل الأذى عنه ثم يغسل ذكره ثم يتوضأ وقال الزرقاني وقوله وسننه غسل يديه أولاً أي قبل ازالة الأذى ويغسل يديه ثانياً للوضوء ولا مساعده الا ما يؤخذ من قولهم يتوضأ وضوءه للصلاة (قوله انما يفعلان في هذا الوضوء خاصة) ولا يعيد فعلهما بعد (قوله والا كل الخ) تحته صفة كاملة لا أكل يبدأ بغسل يديه للكوعين ثلاثاً ويرى الأذى ويغسل الذكر ثم تمضمض ويستنشق ويمسح الصماخين ويصب الماء على رأسه ثلاثاً وهكذا وأما الصفة الناقصة فكثيرة (قوله أن يغسل يديه) أي ثلاثاً (قوله ثم يغسل ذكره) أي بنية رفع الجنابة (قوله فيتموقف تحته على كون الغسل بطريقين) أي بنية غسل اليدين المحكوم (١٧١) عليه بأنه سنة لا يحنى ان هذا مما يؤيد ما قلناه

من ان قوله سابقاً وهذا مصب السنة الخ غير مناسب (قوله وكونه ثلاثاً) ولا يعارض سنة التثنية هنا قوله من توضيحه ليس شئ في الغسل يندب فيه التكرار غير الرأس اهـ أي لانه في المندوب كما هو صريحه والتثنية هنا من تمام السنة اهـ (قوله كانت هذه الاشياء الخ) لا يحنى ان من جلة تلك الاشياء مسح الصماخ فيغسل

انما يفعلان في هذا الوضوء خاصة قال ابن الحاجب والا كل أن يغسل يديه أولاً ثم يزيل الأذى عنه ثم يغسل ذكره ثم يتوضأ اهـ وحاصل ما يفعله كلام الشارح هنا وفي شمله وكذلك ابن مرزوق ان سنة غسل اليدين كسنة غسلهما في الوضوء فيتموقف تحته على كون الغسل بطريقين وكونه ثلاثاً وكونه أولاً كما في الوضوء واعلم ان جعل كل من المضمضة والاستنشاق ومسح صماخ الاذنين من سنن الغسل انما هو حيث لم يفعل قبل الوضوء المستحب فان فعله قبله كانت هذه الاشياء من سنن الوضوء لا الغسل كما يفعله كلام الزرقاني (ص) وندب بدءاً بازالة الأذى ثم اعضاء وضوئه كاملة مرة وأعله ومبامنه وتثنية رأسه وقلة الماء بالحد (ش) هذا شروع في مندوبات الغسل وهي كثيرة على ما ذكره غيره منها البداءة قبل هذه السنن بغسل يديه قبل ادخالهما الاناء ثم بازالة الأذى عن محل هو فيه ليتم الغسل على اعضاء ظاهرة

انه لا يمسح أذنيه بل يقتصر على مسح الصماخ وقد تقدم تردد عجي في ذلك وجزم الشارح بفتح الاذنين وقد يقال لا يحنى ان هذا الوضوء قطعة من الغسل فهو وضوء فكيوتها من سنن الوضوء لا يثنى كونها من سنن الغسل باعتبار الحقيقة فتدبر وبعد كتي هذا رأيت شارح التلقيب قال ما نصه وقوله ثم يتوضأ وضوءه اهـ أيضاً انما هو بعض غسل الجنابة فهو واجب والفضيلة انما هي في البداءة بهذه الاعضاء لشرفها اهـ (قوله بدءاً بازالة الأذى) أي التجاسة عن جسده فرجه أو غيره ان لم يغير الماء والاوجب البدء به والا كان الغسل باطلاً كذا في عب ويحت فيه بعدم تسليم الوجوب بل يقال يطالب بصب الماء ثانياً وثالثاً ورباعياً حتى لا يغير الماء (قوله ثم اعضاء وضوئه) بالجر عطف على ازالته في الكلام حذف أي ندب بدءاً بازالة الأذى ثم يغسل اعضاء وضوئه وقد غسل تغليبا له على المسح لان محله أكثر وقد تقدم طهارة فلا تغليب \* (نبيه) \* لا يحنى ان ظاهر تقرير الشارح وغيره ان هذا وضوء صورة لانه لم يكن نية الاصغر (قوله مرة مرة) مفعول مطلق مبين للعدد أي وبمر مرة وقوله وأعله هو بالجر عطف على ازالة أي يندب البدء بذلك قاله فيما كتبه على نسخة لـ (قوله على ما ذكره غيره) أي بناء على ما ذكره غير المصنف أي فالمصنف لم يستغرق المندوبات قوله منها أي المندوبات التي لم يذكرها الخ ولا يحنى انه يندب فيه التسمية ولم يذكرها هنا وانما ظاهر انه يأتي هنا ما تقدم في الوضوء من الموضع الطاهر وغيره مما يمكن جريانه هنا ولعل الشارح أشار بالكثير لذلك (قوله هذه السنن) أي المشار لها بقوله سابقاً وسننه غسل يديه أولاً الخ وفي العبارة حذف مضاف أي قبل بنية السنن لان غسل اليدين سنة أي ان البدء بغسل اليدين قبل ادخال الاناء مندوب وحاصله ان غسل اليدين في حذاته سنة وأما تقديمه على المضمضة والاستنشاق فتدرب فلما أخذ الماء ولا بفيه فتمضمض ثم غسل يديه قبل ادخالهما في الاناء سابق عليه انه أتى بسنة الا أنه أحل مندوب وهو البداءة فلا اعتراض عليها قوله هو أي الأذى فيه

(قوله لب من الخ) هذه العلة ظاهرة فيما إذا كان ذلك المحل فرجا لا غيره فلا تنطبق العلة على الأمرين أي ومالوم يغسله بنية الجنابة وتوضأ لا احتياج إلى أن يغسل ذكره فينقض وضوءه إلا أن هذا ظاهر إذا باشر ذكره بيده بدون حائل والأدلة تقض (قوله على مذهب المدونة) ومقابله عدم الإجزاء كذكره المطالب (قوله ثم بعد إزالة الذي الخ) الأولى أن يقول ثم بعد غسل ذلك المحل فرجا أو غيره أي بالسنن المتقدمة التي هي غسل اليدين مرة على ما قال والمخضضة والاستنشاق (قوله بنية رفع الجنابة) لا حاجة لذلك بعد فرض أنه فري الجنابة عند غسل ذكره فيجمل كلامه هذا على ما ذكره في الجنابة عند غسل ذكره لكن يأتي على ما تقدم من التفصيل (قوله أعلاه بياضه ومياسره) أي يقدم أعلاه المتبس بياضه ومياسره أي الأعلى الذي في الميامن والميامن يقدم على الأسفل فيهما معني أن الأعلى أشق الأيمن يقدم على أسفل الأيمن وأعلى الشق الأيسر يقدم على أسفل الأيسر (قوله وفي أعلاه بجانب المغتسل) لا للمغتسل حاصه أن الضهير في أعلاه بجانب المغتسل وفي ميامنه للمغتسل خلفه أنه يقدم شقه الأيمن يتسامه على الأيسر يتسامه ثم يليه على ما قاله بعض الشراح الظاهر ثم بعده البطن وأصدره والظاهر أن يقول وما بعده الصدر ثم البطن فالصدر مقدم على البطن ولورجع الضهير للمغتسل وقدر مضاف أي جنبه فكان (١٧٢) أحسن ليكون الصهار على وتيرة واحدة وصرح شبان الأعلى بنهني أي

الركبتين ولورجع الضهير في أعلاه للمغتسل كاصغير في ميامنه لا فاد أن الأعلى أيسر وأيمن يقدم على الأسفل أيسر وأيمن وجبته فيغسل أو لا أشق الأيمن إلى الركبتين على ما قررته شيخنا رحمه الله تعالى ثم ينتقل للشق الأيسر إلى الركبة ثم ينتقل للشق الأيمن فيغسل من الركبة للأسفل ثم ينتقل للشق الأيسر فيغسل من الركبة للرجل وانقرير الثاني من ترجيع الضهير للشخص وجهه شيخنا الصغير قال وجهه الله تعالى وعليه فيغسل الأيمن بطما وظهور إلى الركبتين ثم ينتقل إلى الأيسر كذلك ثم يغسل من الركبة اليمنى للأسفل ثم من الركبة اليسرى للأسفل اه (قوله بان جمعها بكل واحدة) هذا ظاهر

ثم يغسل تلك المحل فرجا أو غيره بنية غسل الجنابة ليا من من تنقض الوضوء بمس ذكره بعد ذلك وإن لم يورفع الجنابة عند غسل فرجه فلا بد من غسله ثانيا ليعم جسده وكثير من الناس لا يتوطن لذلك فينوي بعد غسل فرجه ثم لا يمسح حفظا للوضوء فيؤدي لبطلان الغسل لعمرو غسل الفرج عن نية قاله المؤلف في شرحه على المدونة النجوى وإن فري رفع الجنابة في حين إزالة النجاسة عنه وغسل غسل واحد آخر على مذهب المدونة ثم بعد إزالة الذي يأتي بالسنن المتقدمة ويستحب أن يكمل المروء على أعضاء وضوئه مرة مرة بنية رفع الجنابة عنها ولو فري رفع الأصغر آخر أه ولو ذا كرا للذكر ما لم يحجره فنية الجنابة عليهم غير متعين كالوجهه كلام المتأق ومتهان فديم أعلاه بياضه ومياسره وتقدم ميامنه من أعلاه وأسفله على مياسره منهم أو الضهير في ميامنه للمغتسل وفي أعلاه بجانب المغتسل ومنها تثليث غسل رأسه بأن يعمها بكل واحدة ومنها قلة الماء بلا حصر أصابع خلافا لابن شعبان ويعتقر الدرر للموسوس ولا يعتقر لغيره لا تلاته ويكفيه غلبة الظن بخلاف غيره وليس هذا مكرارا مع قوله في باب الوضوء وقلة ماء بالحد كغسل لانه اغتاذ ذكره هناك ليشبه به وهذا باب (ص) كغسل فرج جنب لعمرو بالجاء (ش) هذا تشبيه في الاستحباب يعني أن الشخص إذا أراد أن يعود إلى وطأ زوجته أو أمته فإنه يستحب له أن يغسل فرجه وهو المراد بالوضوء في قوله عليه الصلاة والسلام إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد إجماع فليمتوضأ وفي غسل فوائدتقوى الأعضاء وأعام المدة وإزالة النجاسة وكذلك يستحب للأنثى غسل فرجها كالكفر فقوله كغسل فرج جنب أي ذكر أو أنثى (ص) وضوئه لنوم لا تيم (ش) أي ومن المستحب وضوء الجنب ولو أنثى للنوم

كلامهم به لا تقوى فتكون اثنا وثلاثة مستحبا واحدا ومقابل ذلك من تكون غرفة أن لشق الرأس والثالثة ولو أنرا لأعلاه فعلى الأول معنى المستحب غسله ثلاثا وعلى الثاني جعلها اثلاثا (قوله قلة ماء) أي تقليل ماء أي لانه لا تكليف إلا بفعل (قوله خلافا لابن شعبان) يقول لا يكفي أقل من صاع (قوله ولا يعتقر لغيره) أي سرفا لا يعتقر لغيره وهي حال بحسب المعنى أي حالة كون السرف سرفا لا يعتقر لغيره وأراد به المستحب كقوله ويكفيه أي للموسوس غلبة الظن هذا عين ما تقدم في المستحب ولذلك قلنا أراد به المستحب وقوله بخلاف غيره أي فلا بد من الاعتقاد الجازم تقدم ما فيه (قوله ليشبه به الخ) هذا كلام غير مناسب لانه لا وجه لتكون الغسل مشبها بالوضوء مشبه لانه لم يتقدم للغسل ذكر (فان قلت) حاله معلوم من غير هذا الكتاب (قلت) وحال الوضوء معلوم من غير هذا الكتاب بل المناسب أن يقال أي بالغسل فيما تقدم لعرضه كوضوء ثم أراد أن يذكره في بابه لكونه الباب المنهوم منه ذلك المعنى (قوله وأعام اللذة) ثمة تقوى الأعضاء وظاهره لتدب عادله وطوا أول أو غيره وأخصه بعضهم بالاولى وأما لغيره فافهم غسل فرجه وأهل وجهه ثلاثا دخل فيها نجاسة الغير قاله عب وهذه علة ضعيفة إذ غاية ما يلزم عليه أن يطلع الغير بالنجاسة وهو مكره ولو بالنسبة لغيره إذ رضى بذلك (قوله وكذلك يستحب للأنثى) تبع فيه الزرقاني وفيه نظر فقد قصره على الذكر كإدخال عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد إجماع فليمتوضأ

(قوله من نام على طهارة) أي سواء كان جنباً أو غير جنب فأذن إذا مات طاهر أو هذه طهارة شعر عيسه أمر به الشرع غير الطهارة المعروفة بما تقدم في باب بان التعريف المتقدم للطهارة تعريفاً نوعياً منها (قوله إيماناً على طهارة) وعليه فيطلب منه الوضوء حيث وجد ماء يكفي وضوءه وجد ماء للعسل أولاً (قوله وقيل للنشاط) أي الغسل إلا أن مراده يغسل ولو أتوا للبسل وعلى ذلك لو وجد من الماء ما لا يكفي له غسله فاقبل لا يطلب منه الوضوء والتعجيل الثاني وهو النشاط أرجح لأن الأول لا يناسبه إخراج الحائض لأنها عليه داخلة فالخلاف مبنى على الخلاف في العلة كما أشار لذلك البدر من ابن المطالب فحينئذ في الجمع بين التعجيل بالنوم على طهارة وإخراج الحائض شيء (قوله ويمكن تشيئته على الثاني) فيه نظر لأنه إذا جعلت اللام بمعنى عند لا يفهم منه قصده الأعلى ملاحظة عدوله عن جعلها لتعجيل (قوله لا مطهر) فإن قلت تعريضة بأنه طهارة زارية يقتضي أنه مطهر قلت قد تقدم أن الطهارة تطلق بمعنى أعم (قوله ولم يبطل الاجتماع) مفاده أنه لا يبطل بخروج المني بلذة معتادة ولا يظهر وظاهر أن مرادهم بإجماع حقيقة أو حكماً تكروج المني بلذة معتادة (قوله أي ولم يبطل الخ) ظاهر تلك العبارة أن أجزاها الأولى بطل أصلها بالجماع الثاني وإظهار أنه لم يبطل بل يطلب بوضوء آخر يترتب الثواب عليه واليوم على تركه فعلى تقدير أن المني يأت (١٧٣) بالوضوء الثاني ثواب الأول باق وما أفاده

المصنف من بطلان الوضوء مراده طلب وضوء آخر والحاصل أن الأولى أن الضمير عائداً على الوضوء ولا حذف وإن يقال معنى إطلانه انتهاء حكمه بمعنى أنه يطلب بوضوء آخر (قوله حتى يقال يبطل حكمه) لا مانع من ذلك والحكم في كل شيء بحسبه (قوله للأجر لا للوضوء) لا يخفى أن الأجر لم يتقدم له ذكر بل يتعين أن يكون الضمير عائداً على الوضوء لكن على حذف مضاف أي أجزاها (قوله فيبطل كل ما يبطل غيره) أي من كل ناقض (قوله وانظر مع الخ) لا يخفى أن مفاده أن قول عباس يزيد أنه لا ينتقض بكل ناقض مع أنه يفيد أنه ينتقض بكل ناقض فالخافضة بينهما انتهى من جهة

ولونها أو مؤمل له الحائض بعد انقطاع دمها وكذا غير جنب من كل مراد اليوم لقوله عليه الصلاة والسلام من نام على طهارة محدث روجه تحت العرش ولا يتهم الجنب إذا لم يجد ماء أو وجد ماء لا يكفي له الوضوء واختلف في عدة استحباب الوضوء للجنب فقيل ليسام على طهارة وقيل للنشاط أي عليه يحصل له نشاط للغسل وظاهر كلام المؤلف الأول لأن ظاهره أن اللام في النوم لتعجيل أي وضوئه لأجل نوم أي لأجل أن ينام على طهارة ويمكن تشيئته على الثاني بجعل اللام بمعنى عند أي عند نوم وكور العلة النوم على طهارة أو النشاط شيء آخر وقوله لا يتم مقرر على العتين جميعاً لاختلاف فقرعه على الثانية لأن التيمم مبيح لا مطهر (ص) ولم يبطل الاجتماع (ش) يعني أن وضوء الجنب للنوم لا يبطله شيء من مبطلات الوضوء إلا الاجتماع لأنه لم يشرع لرفع حدث وإنما هو عبادة قد ينقضها الإماءات لأجسده وبعبارة أخرى أي لم يبطل وضوء الجنب إلا الاجتماع دون غيره من مبطلات وضوء غيره لأن هذا الوضوء لم يرفع حدثاً حتى يقال يبطل حكمه فالضمير في قوله ولم يبطل للأجر لا للوضوء وأما وضوء التيمم فيبطله كل ما يبطل غيره كما قاله يوسف بن عمرو وانظر مع قول عباس في شرح الحديث السابق قلت وهذا الوضوء ينقضه الحدث الواقع قبل الاضطرار لا الواقع بعده (ص) وتمنع الجنابة موانع الأصغر والقراءة الإكائية التعوذ ونحوه (ش) يعني أن الجنابة تمنع كل ما تمنعه الأصغر من صلاة وطواف وصوم وحجف وزيد شياً منها القسرة بغير كة اللسان لجعل أو أمرأة الإطاف كباقي ويجعل منع القراءة في غير الآيات والآيتين ونحوهما على وجه التعوذ عند ودع أو نوم

أن مفاد الأول أنه ينتقض بكل ناقض في أي وقت ومفاد عباس أنه لا ينتقض بكل ناقض فيما قبل الاضطجاع لا بعده (قوله ينقضه الحدث) أراد به مطلق الناقض أو خصوص الخارج المعتاد لانه غالب حينئذ فلا ينافي أن غيره مثله ومافله تعالى ذهب إليه بعض السراخ لأنه قال وما وضوء غير الجنب للنوم ينقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع ولا ينقضه الحدث الواقع بعد الاضطجاع (قوله لا الواقع بعده) أي بالنسبة للنوم على طهارة لا بالنسبة للصلاة ونحوها ولكن المعتد كما نقله شيخنا الشيخ عبد الله عن ابن عباس أنه ينتقض بالحدث السابق على الاضطجاع واللاحق له (قوله موانع الأصغر) أي ممنوعات الأصغر (قوله بغير كة لسان) وأولى إذا كان يسمع نفسه والمصنف نص على المتوهم بالخبر عنه القاب أي فلا يمنع من القراءة بقلبه (قوله ومحل منع القراءة الخ) محل مبني أو قوله من غير الخ خبر شيء كأن الخ (قوله ونحوهما) أي وهو الآية الواحدة فالخاصل أن المراد بكلا آيتين ثلاث خصال أدخلت المكاف الآيتين (قوله على وجه التعوذ) ولا يجوز له قصده الآية أو أية الآيتين على وجه التعوذ أي أن الآية والآيتين ونحوهما إذا كان على وجه التعوذ فلا حرم قرأته هذا مفاده (أقول) لا يخفى أن هذا يقتضي أنه في حال التعوذ بعد قرائته لا يعد قارئاً ولذلك ذكر في الاستئذان في المصنف منقطع لقوله في توضيحه لا يباح ذلك على معنى القراءة بل على معنى التعوذ والاستئذان ونحو المشقة (قوله عند ودع) أي خوف (قوله أو نوم الخ) أو ما ذكروا يجوز بالجمع

(قوله أو على وجه الرق الخ) قال عجم والظاهر أن من الرقي ما يقال عند ركوب الدابة مما يدفع عنها مشقة الحمل لأن ما يحصل به من جملة ما يقصد بالرقية اهـ وقوله والاستدلال كآية الدين لمن احتاج إلى استكمال الدين وهي من يأتيا إلى علم (قوله لمشقة المبع) أي يحصل المنع في كذا وكذا مشقة المنع على الإطلاق (قوله ولا يعذرنا) ويرتب على كونه لا يعذرنا أنه لا يطلب منه أن يقول أعوذ بالله من اشتغال الرجب لأجل القراءة (قوله ولا له ثواب القراءة) عدل عجم كونه ليس له ثواب القراءة بأن الثواب منوط بقصد اعتداله لا بد عليه أن التعوذ مأثور به فيحصل بقصد الاعتدال بقراءته التعوذ فقول لأنه ليس قارئاً لما تقدم لسكان أحسن فاذن يكون له ثواب عند قصد التعوذ إذا تعوذ أمثاله أو إذا تعوذ مطبق فهل له ثواب من حيث أتى بالمأثور به وهو الظاهر وكذا يفتح على إمام وقف في فتحة وجوبه بغير ظهور وهل كذا يفتح في سورة سبعة أو لا وهو الظاهر (قوله وفي كلام المؤلف بحث) لا يخفى أن البحث إنما يوجه عليه إذا كان مبتكر الدلالة المعنى وأما إذا كان تابعاً لغيره من الدواوين فلا الألب يقال توجه البحث عليه من حيث ارتضائه (قوله قرأة المعوذتين) بكسر الواو أي المحصنات أي اللذين هما أحد عشر حرفاً (قوله تعوذاً) أي قرأ لأجل التعوذ (قوله بل ربما يشغل كلامه قرأة قل أومى) بأن يراد البسالة النفسية ولما كانت البسالة تنصرف إلى البسالة في النفس أتى بملحوظ بما و الظاهر عدم الشغل (تعبه) عجم ولا بد في بشر التعوذ أب يكون مما يعذبه لا نحو آية الدين وكذا يجري نحوه فيما رقى به أو يستدل (قوله لا يسيراً) لا يسيراً (يدخل) (١٧٤) تحت استكاف أيضاً التبرك فقد قال الساجي تعوذاً أو تبركاً أو أن يكرر عند

تكرار الرق والخسوف والرقى أو التبرك (قوله لمكان أخضر وأحسن) الإحصائية ظاهرة لكونه يحدق ونحوه والاحتمالية من حيث شموله بقرأة قل أومى قد بر (قوله ولو مسجد بينه) أي وهو المعقد أي ولو مخصصاً بالصفة الجامعة فيه على الرجب (قوله ومستأجر) أي لأنه لا يشترط في الوقف أن يكون على جهة الذابيد (قوله ولو عابراً) أي ولو بجنازة مقابلة ما أشار به بقوله وقيل المراد الخ (قوله وتاب السبيل الخ) جواب عما قال الآية تنافي ما ذكر من أن العابر

أوعلى وجه الرقي والاستدلال لمشقة المنع على الإطلاق ولا يعذرنا ولا له ثواب القراءة وفي كلام المؤلف بحث اذ يجوز للمعذب قراءة المعوذتين بل ظاهر كلام الساجي أن له أن يقرأ المعوذتين وآية الكرسي معاً بقوله يقرأ ليس ير ولا حذيفة تعوذاً بل ربما يشغل كلامه قرأة قل أومى فلو قال المؤلف لا يسيراً استعوز لمكان أخضر وأحسن (ص) ودخول مسجد ولو بجنازة (ش) أي وكذا يمنع الجنب من دخول المسجد ولو لمسجد بينه أو مستأجر يرجع بعد مدة الإجارة طافوا ولو عابراً على المشهور وعابر السبيل في الآية المسافر أي لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل فبالتيمم وقيل المراد لا تقربوا مواضع الصلاة لا يجتازين وهو وجه القول بالجواز (ص) ككافروا أن ذن مسم (ش) هذا تشبيه في منع دخول المسجد والمعنى أنه يحرم على الكافر أن يدخل أي مسجد كان وان أذن له المسم فيه خلاف الشافعية لحق الله تعالى فلا يسقطه اذنه ما لم تدع ضرورة كسبناه واستحب أن يدخل الكافر للعمارة من جهة عملهم (ص) ولم يندقق وراثة طلع أو يجين (ش) هذا شروع منه في ذكر علامات المي المميعة عنه غيره واعلم أن المي إذا كان رطباً من صحيح المزاج فرائحه كرائحة الطابع بالعين المهجمة وفيه لغة بالخاء المهملة

يجوز له بدون غسل (قوله ولا جنباً الخ) منصوب على الحال أي ولا تقربوا الصلاة في حال كونكم جنباً بالإجماع وهو أو انزال يقل رجل جنب وأمره أن يجنب ورجال وساء جنب لأنه يجري مجرى المصدر لا أنه مصدر بل هو اسم مصدر لأنه لم يستوف حروف الفعل لأن فعله أجنب فصدره اجنباً بالاجنباء البعد وهي جنباً لأنه تجنب موضع الصلاة أو بجانبته الناس وهذه عنهم حتى يغتسل (قوله لا عابري سبيل فبالتيمم) أي أن المسافر إذا كان جنباً يسوغ له أن يتلبس بالصلاة لكن مع التيمم فالسبيل الطريق والمسافر عابرها أي يجتاز فيها وفي هذا دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث لأنه عابرها بقوله حتى تغتسلوا (قوله وقيل المراد الخ) وبه قال الشافعي رضي الله عنه ووفقه من أئمتنا ابن مسلة (تنبه) ليس للجميع الطاهر أن يتيمم ويدخل إلا أن لا يجحد الماء إلا في جوفه أو ينجي إلى الميتة أو يكون منه داخله وأما المريض والمسافر فلهما دخوله بالتيمم (قوله والمعنى أنه يحرم على الكافر الخ) أي لأن الكافر مخاطب بغير شعيرة ويحرم على المسلم أن يأذن له في ذلك (قوله كسباء) بأن لم يوجد غير الكافر والظاهر أن من ذلك ما إذا كان الكافر هو الذي يحسن البناء من المسلم وهل من ذلك إذا كان أخذ جرة أقل والظاهر أنه إذا كانت قلة خفيفة لا يباح لأن كثرت وظاهراً أن كثرة تعبر في نفسها (قوله وسحب مالك) هكذا نسخة شارح استعجب ببناء واحاء أي غيب أي ليس الدخول من جهة علمهم بواجب (قوله تدفق) قرر شيخنا أن التدفق هو ما وفي بعض اشروح أن منى المرأة يسبل ولا تدفق (قوله أو يجين) قال المرواني يقرب من رائحة الطلع والجمين فأوفى كلام المصنف معنى أن لا بد فيه مما من تدبيره عجم أي قريب رائحة طلع الخ وبعبارة أخرى قوله أو يجين أي في حال رطوبته وإذا ليس كان كرائحة الببض (قوله من صحيح المزاج) بكسر الميم أي



الطبيعية (قوله وهو أول غسل الخلل) اعلم أنهم قالوا راحة مني الرجل كراحة طلع الذكر والآن كراحة الأنثى ولكن الغبار انما يسقط  
 عن طلع الذكر لا عن طلع الأنثى خلاصته ان طلع الذكر يشأ عنه غبار أي شيء كالدقيق وذلك الغبار هو الذي يطرح على الأنثى  
 حتى يصح غيرها (قوله أشبهه شيء) أي أشبهه بفصوص البيض من أي شيء وإن أعني أشبهه شيء ميمنا ذلك الشيء بفصوص البيض  
 أي من فصوص البيض ومن يمانية أو ان الباء لله تصوير أي أنه اذا طار أو أزيل عند يسسه يشبهه فص ابيض أي القطعة من  
 البياض لا ما تشبهه فص الخاتم (قوله لانه الموجود في بلادهم) كأنه يقول وانما تشبهه به بمعالجته بذلك لانه الموجود في بلادهم  
 أي المدينة أي أكثر وجودهم أقول ان هذا ظاهرا لو اقتصرت المصنف عليه مع أنه قال يدق راحة طلع أو يحجن \* (فائدة) \*  
 معنى المرأة ماء أصفر رقيق ومعنى الرجل أبيض ثخين وماء الرجل هو ماء المرأة صلح (قوله وقيل غير ذلك) لانه قد قيل ان الانسان  
 يشبه الثمرة لان له سبع درجات طلع واغريض وبلخ وزهر وسم وورطب وقر والآن كذلك قال الله تعالى واقد خلقنا الانسان  
 من سلاله من طين الآية (قوله ويجزئ) وان كان خلاف الأولى كما يشعر به قوله ويجزئ في هذه المسئلة كما يستفاد من الشارح  
 أبغزت نية الأكبر عن نية الأصغر عكس الآية ودل قوله تبين أنه معقد بالنسبة بالأكبر فتواه وهو كذلك فان تحقق عدم الأكبر  
 ونواه بدلا عن نية الأصغر الذي لزمه فإظهار أنه لا يجزئ لخروجه عن سنن أشعري وفساده الاوضاع لشرعية (قوله على الغسل  
 دون الوضوء) أي الوضوء المتقدم كان يغسل يديه ولا قبل ادخاله في الاناء ثم يزيل الاذى ثم يغسل ذكره بنية ثم يمسح بغيره ثم  
 يستنشق ويستنثر ثم يمسح صمغ أذنيه ثم يفيض الماء الخ ولم يمس ذكره بعد ان مسح في أعضاء الوضوء ولا في آخر غسله فهذا يجزئ عن  
 الوضوء فلما انتقض بعد فراغ غسله لطلب بالوضوء قطعا بنية فلما انتقض في أثناء (١٧٥) وضوئه أو بعد تمام وضوئه وقبل فراغ غسله

فوفق القاسبي وابن أبي زيد  
 لا يصلي به الا بعد ان يمر على أعضاء  
 الوضوء بالماء الا أن بينهما فرقا من  
 جهة أخرى وهي ان ابن أبي زيد  
 يقول لا بد من نية الوضوء وهو  
 المعتمد بناء على أن الحدث يرتفع  
 عن كل عضو بافراده والقاسبي  
 يقول لا يحتاج لنية بناء على أن  
 الحدث لا يرتفع الا بعد تمام الوضوء  
 (قوله وانما لم يقل الخ) فيه إشارة إلى  
 أن المراد بالوضوء الذي وصف

وهو أول حل الخل ويسقط عنه غباره وتقييد نية طيبا احترازا من اليابس فانه أشبهه شيء  
 بفصوص البيض ويصح المزاج احترازا لما اذا كان من يضاف له بغير منية وتختلف راحته  
 وفائدة ذلك لو أشبهه فوجد بالاد كراحة الطلع علم أنه مني وانما يشبهه بذلك وان كان يشبهه غيره  
 لانه الموجود في بلادهم وقيل غير ذلك (ص) ويجزئ عن الوضوء وان تبين عدم جنباته (ش)  
 أي ويجزئ نية الغسل الأكبر من جنباته أو حيض أو نفاس عن نية الأصغر ان كان جنباته في  
 نفس الامر بل وان تبين بعد اغتساله عدم جنباته قال في الرسالة فان اقتصرت المصنف على  
 الغسل دون الوضوء أبغز أو وهذا في الغسل الواجب اما غيره فلا يجزئ عن الوضوء ولا بد من  
 الوضوء اذا أراد الصلاة وانما لم يقل المؤلف ويغني عن الوضوء للإشارة إلى ان الأفضل الوضوء  
 وتقدم هذا في قوله ثم أعضاء وضوئه كاملة (ص) وغسل الوضوء عن غسل محله ولو ناسيا  
 جنباته (ش) أي ويجزئ الغسل بنية الوضوء عن الغسل بنية الجنابة ومعنى ذلك انه اذا غسل

الغسل نكرو به يعني الوضوء المتقدم على الغسل لا انه بعد ان اغتسل الغسل الذي يصلي به يطلب اب يأتي بعد ذلك بوضوء اذا علمت  
 هذا لك أن تقول لا يخفى انه ضرورة وضوء حدث بعد نية الجنابة وتقدم أنه ليس له نية مخصوصة هي نية الحدث الأصغر فهو اذا قطع  
 من الغسل فلا يظهر معنى لقول المصنف ويجزئ عن الوضوء المتقدم فلا يظهر أن معنى قول المصنف ويجزئ عن الوضوء ان الانسان  
 اذا اغتسل لا يطلب بعد بالوضوء بل يصلي به دفعا لما يتوهم أنه مرفع الا الجنابة فقط أعني من أن يكون وضوءا قبل ذلك ولا نعم ما كان  
 يتم ذلك الا لو فرض أنه وضوء حقيقة بنية مخصوصة لا بد منها وليس الا هي كذلك فتدبر (قوله وغسل الوضوء) أي وغسل محل  
 الوضوء الخ في الابغز أي بنية عن غسل محله في الأكبر أي الغسل الابغز احترازا عن غسل الرأس في الوضوء فلا يجزئ عن غسل  
 الرأس في الغسل لان غسله في الوضوء ليس بواجب بل ما حرام أو مكروه أو خلاف الأولى فلم ينب وجب عن واجب (قوله ولو ناسيا  
 جنباته) أي اذا كان طالبا بنية بل وان كان ومبالغة على النسيان فبدا أنه عند العلم أولوى وذلك لانه في حالة العلم بحدث  
 الجنابة كأنه ناوله معنى وان لم يكن ناولها حقيقة خلاف صورة النسيان فاندلس فاندلس أعضاء الجنابة (قوله ومعنى  
 ذلك الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وغسل الوضوء السابق على الغسل ويكون حينئذ ناسيا كاعتن الوضوء المتأخر عن  
 الغسل مع كونه يكفي أيضا لانه لا يراد به ما هو أعم وحينئذ فبدا معنى قوله كلمة منها وان عن جبهة فان قلت ما المخرج لجعله عاما  
 مع الاستغناء عن قوله كلمة الخ قلت لو قصر المصنف على ما قاله الشارح رحمه الله لا وهم قوله كلمة من حيث اقتضاه عليها أنه  
 لا يجزئ الوضوء المتأخر مع أنه يجزئ لكن لا يخفى انك خبير بان المبالغة صالحة للصورتين وأما قبل المسألة لا يظهر الا في الوضوء  
 المتقدم ولا يظهر في المتأخر لانه في حالة التأخر كان قد سبق له نية رفع الجنابة فكيف يعقل هذا اذا كان متعمدا بجنباته

(قوله بخلاف تيمم الخ) هذا أحد محترزات المصنف اذ بقي من محترزاته ثلاث صور بحسب القسمة العقلية لا بحسب القسمة الشرعية اذ هو صورتان فقط الاولى مسح الوضوء عن مسح محله كمن به زلته في رأسه ولا يقدر على غسله في الغسل فانه يمسحه فان مسح في الوضوء فيجزئ ذلك عن مسح محله في الغسل عند ابن عبد السلام دون أشياخه قلت وكلامه هو الظاهر الثانية مسح الوضوء عن غسل محله فلا يجوز قطعا كمن يوضأ ومسح رأسه فلا يجوز عن غسل الرأس في الغسل وهاتان محكمتان شرعا الثالثة اعتقالية فقط غسل الوضوء عن مسح محله أي أن يكون المسح متأسلا في الغسل دون الوضوء هذه لا وجود لها في الشرع (قوله وان عن جديرة) المناسب أن يقول كلمة وان في صحيح لانه لا شئ أن المبالغ عليه هو المتوهم ولا شئ أن نيابة غسل الوضوء عن غسل الجنابة في عضو صحيح يتوهم فيه عدم ذلك أكثر مما يتوهم (١٧٦) عدم ذلك في عضو مريض فتدبر (قوله لان الفعل فيهما واحد) وهو الغسل الخ

أعضاء الوضوء بنية الوضوء ثم أراد أن يقتصر على ذلك ولا يغسلها بنية الجنابة فان ذلك يجوز له لان نيابة الوضوء تجزئ عن الغسل قاله للخصم بخلاف تيمم الوضوء لا يجوز عن تيمم الغسل والفرق ان الغسل فيه نيابة أصل عن أصل والتيمم فيه نيابة بدل عن بدل واطلاق الوضوء على غسل أعضائه في الظاهرة الكبرى مجاز لا شئ فيه اذ هو صورة وضوء وهو في الحقيقة جزء من الغسل الاكبر وانظر شرحنا الكبير (ص) كلمة منها وان عن جديرة (ش) يعني ان من ترك لمعة من الجنابة في أعضاء الوضوء ثم غلبت في الوضوء بنية فان ذلك يجوز له ولو كانت الملمعة التي في أعضاء الوضوء عن جديرة مسح عليها في غسله ثم سقطت أو برئت فغسلت في الوضوء بنية وانما اجر غسل الوضوء عن غسل الجنابة لان الفعل فيهما واحد وهو افترسان فاجزا أحدهما عن الآخر بخلاف من تيمم للوضوء ناسيا الجنابة فانه لا يجوز له لان التيمم للوضوء نائب عن غسل أعضاء الوضوء وتيمم الجنابة نائب عن غسل جميع الجسد فلا يجوز في ما ناب عن غسل بعض الجسد عما ينوب عن جميعه وما فرغ من الكلام على الظاهرة الاصلية صغرى وكبرى شرعا في الكلام على نائب الصغرى وهو خاص ببعض الأعضاء وهو مسح الخلف ولم يحذره ابن عرفة قال شارح الحدود ويؤخذ من كلامه ان حده امرار اليد الممسوحة في الوضوء على خفين ملبوسين على طاهر وضوء بدلا عن غسل الرجلين قال وانما قيدنا بطهر الوضوء مع ان طهر الغسل صحيح المسح احتراز اعمالا وغسل الجنابة ثم أحدث الحدث الا صغره فانه لا يصح له المسح مع ان هذه الصورة تدخل لو أسقط لفظ وضوء اذ يصدق على الحدث حدثا أصغرانه لهما على طهر وهو الطهر الاكبر فان حجت هذه الصورة بقولنا على طهر وضوء انتهى وفيه نظر لانه اذا قصد اخراج هذه خرجت صورة أخرى وهي من تطهر للأكبر ولم يحدث قلبهما مع صحة المسح فيما أي فخرج أيضا ان قيدنا بالوضوء مع انه يصح فيه المسح كذا كرجه الحد ما نابعه صغرى غير جامع فاقول ملبوسين على غير حدث كان جامعاعا

**فصل في ص رخص (ش)** هذا بيان لحكم المسح بمعنى رخص أجمع وجوزة لخصه هنا مباحة للمسح مباح والغسل أفضل منه عند الجمهور فاقول كيف يكون مباحا مع ان ابن ناجي صرح بانه ينوي به الفرض بخلاف ذلك يقتضي الوجوب وهل يكون الشئ واجبا

أي مع كونهما فرضين أصليين فالجوع علة واحدة بخلاف ما اذا لم يتعد الفعل أو يتعد ولم يكونا فرضين بان كان أحدهما فرضا والآخر سنة أو مستحبا ثم ان ذلك يقتضي أن هذا الم يكن موجودا في التيمم مع أنه موجود في التيمم فلذلك أعرض عن ذلك وانفتت أقوله لان التيمم الخ فلم يكن مجزا العبارة على نسق صدرها لا يخفى أن التعليل المتقدم أحسن (قوله ويؤخذ من كلامه) أي من المسح على الخفين في كتابه الفقهي (قوله وفيه نظر) أقول لا يخفى أن النظر من وجبه عليه حيث أتى بقوله وانما قيدنا الخ أي ان المراد بطهر الوضوء الطهر الثاني عن وضوء لا عن غسل والافلو قال ومما أدى بطهر الوضوء الطهر الذي صحيح الصلاة سواء كان عن وضوء أو غسل لما ورد في فصل المسح على الخفين (قوله رخص الخ) الرخصة في اللغة التيسير والسهولة وشرحا حكم شرعي سهل انقل اليه من حكم شرعي صعب لعذر مع قيام السبب للحكم الاصل

فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح والحكم السهل جواز المسح لعذر وهو مشقة النزاع والابتن مباحا والسبب للحكم الاصل كون المحل قابلا للغسل وممكنه احترازهما اذا سقط (قوله أجمع) أي لا واجب ولا غيره وذلك لان الرخصة تارة تكون رجوبا كرجوب أكمل الميتة للمضطر وتارة تكون نهييا كندب القصر في السفر وتارة تكون خلاف الاولى كخلاف أولوية فطر مسافر في رمضان وتارة تكون اباحة كإباحة السلم والرخصة هنا من ذلك القبيل (قوله فالرخصة هنا مباحة) لا يخفى ان الخبر عنسه بالرخصة نفس المسح وليس هنا الرخصة بالمعنى المعروف لانها باعتبارها بالحكم فالاولى أن يقول فالرخصة هنا اباحة ويجاب بان العبارة على حدائق مضاف أي فتعلق الرخصة (قوله والغسل أفضل الخ) لا يخفى أن الإباحة اذا ذكرت في شأن الرخصة فالمراد بها استواء الطرفين مع أن قوله أفضل يؤذن بان المسح خلاف الاولى كقطر المسافر فالأفضل أن يقول فالمسح خلاف الاولى (قوله عند الجمهور) ومقابل المسح أفضل (قوله ينوي به الفرض) أي ينوي بالمسح الفرض أي ينوي الواجب أي أدا الواجب (قوله وذلك يقتضي)

أى لانه اذا كان ينوي به أداء الواجب عليه يلزم أن يكون واجبا عليه الا انك خبر بانہ يقتضى أنه لو مسح الخفين ولم يقصد  
 الا مجرد المسح ان ذلك لا يكفي وانما هو أنه يكفي ولا يشترط أن يقصدنية القرصية (قوله كفى الوضوء الخ) فنقول هذا المسح مباح  
 من حيث ان له فله وله تركه والفعل وواجب من حيث انه أدبت به عبادة كفى الوضوء قبل الوقت (قوله وما يقال الخ) جواب عما  
 يقال لا حاجة لذلك لان محل الإباحة غير محل الوجوب وحاصل الجواب ان ذلك لا يصح لان الذى يتصف بالإباحة وغيرهما من الأحكام  
 انما هو المفعول هكذا قاله شارحنا تبارك وتعالى الشيخ أحمد الزرقاني ثم ان الاشياخ قد عارضوا بعبارة تلك العبارة ويقولون انصواب أن يقول  
 انما هو الفعل لقول ابن السبكي لا تكليف الا بفعل أى والانتقال ليس بفعل للمكلف (وأقول) تقرر عندهم أن الفعل تارة  
 يطلق بالمعنى المصدرى وتارة بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو جمع الاول الى تعلق القدرة بالحادث بالمقدور وان شئت قلت الى مقارنة  
 القدرة بالحادث بالمقدور كالطرد كذا وهو جمع الثانى الى الحركة كطرد كذا هو الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وهى المكلف به على ما قرر فى  
 محله وهذا ليس بعمل تحقيق لذلك والفعل بذلك المعنى مفعول العبادة حقيقة لانه متعلق بقدرة وارادته وكل ما كان كذلك فهو مفعول  
 فصدق ان شارح رحمه الله فى قوله انما هو المفعول ولا ينافى ما قاله ابن السبكي لما قلنا فافهم فالتعبير بتلك العبارة يدل على دقة الشارح  
 ودقة من تبعه (قوله أسبابه) أى من الحر والبرد ونحوهما أى (١٧٧) يضطر الى أسبابه وفى عبارة تبيين الأسباب بقوله

من شغل وخوف وفوات رفقة (قوله  
 نص هنا على التعميم) أى لدفع ذلك  
 التوهم وتوطئة فقوله وتوطئة  
 معطوف على ذلك المحذوف (قوله  
 فيشمل المكلف وغيره) لا يخفى  
 ان الشمول للمكلف ظاهر وأما غيره  
 فبناء على ان الأمر بالأمر بالشئ  
 أمر بذلك الشئ (قوله ملازمة الدم)  
 مبتدأ وقوله أكثر خبر وبالجملة حاله  
 (قوله لا يشترط) على أنه معلل وهو  
 التخصيص على التعميم مع علته  
 وهى التوطئة أى علته المعطوفة  
 (قوله لا نطاهرة) على أنه معلل  
 فوضيحه ان المستحاضة فى تلك  
 الاحوال الثلاثة لا يكون دم  
 المستحاضة ناقض للوضوء فهى  
 طاهرة بذلك الاعتبار من ذلك الدم

مباحا والجواب ان المسح هنا مباح وواجب ولا مانع من ذلك اذ الشئ الواحد قد يكون له جهتان  
 يتصف بالإباحة من جهة وبالوجوب من جهة كفى الوضوء قبل الوقت فإنه يتصف بالإباحة  
 لفعله قبل الوجوب وبالوجوب لكونه يؤدى به العبادة المخصوصة فقد رقع واجبا وما يقال من  
 ان المباح انما هو الانتقال فقد يقال عليه الذى يتصف بالإباحة وغيرها انما هو المفعول كما  
 قررناه ولما كان توهمهم رخصة المسح على الرجل لانه الذى يضطر الى أسبابه غالباً نص  
 هنا على التعميم فقال (ص) لرجل وامرأة (ش) أى الذكر وأنشئ فيشمل المكلف وغيره وتوطئة  
 لقوله (وان مستحاضه) ملازمة الدم لها أكثر أو مستوية أو دافعة لا يشترط عدم الجمع بين  
 الرخصتين لانها ظاهرة حكماء المعروف جواز المسح بحضور أو سفر كما أشار اليه بقوله (بحضر أو  
 سفر) وقيل بالسفر خاصة وانما قدم المؤلف الحضر على السفر المتفق عليه اهتماماً بشأنه لانه  
 اختلف فيه قول مالك دون السفر وكان مقتضى بقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين  
 فقدم الله الوصية على الدين وان كان آكد منها اهتماماً بأمرها لانها لم تكن معهودة فى الشرع  
 بخلاف الدين لانه معلوم عند كل أحد وهنالك يختلف قول مالك فى السفر كالدين المعلوم عند  
 كل أحد وقوله بحضور مخ متعلق برخص أو بمسح وهذا أولى (ص) مسح جورب جلد طاهره  
 وباطنه (ش) هذا نائب فاعل رخص بتضمينه ينج أو أجزوا لا فرخص انما يتعدى اليه بنى  
 وبعبارة أخرى لان المرخص فيه يتعدى اليه بنى والمرخص له يتعدى باللام كقوله رخصت  
 لزيدى كذا أى رخص فى مسح جورب وهو ما كان على شكل الخف من قطن أو نحوه

(٢٣ - خرشى اول) الانطاطاهرة غير حقيقية بل حكمية فاذن تكون صلاتها بالدم رخصة ولو كانت طاهرة حقيقة لانتفت  
 الرخصة فلو انما لها مسح الخفين وهو رخصة لا يقع لها الرخصتان فيتوهم عدم الجمع فبالنقد لدفع ذلك التوهم وانه يسوغ لها الجمع هذا  
 والمعتد أم طاهرة حقيقة فاعلم والرخصة متعينة عليه كما هو ظاهر ان تأمل قال الشيخ فيما كتبه على ل رأملو كان ملازمته لها قول  
 في نقض الوضوء ولا رخصة وتكون كغيرها لم يجمع فيها رخصتان انتهى أقول بحمد الله وبهقل وجود الرخصتين باعتبار طلب  
 الصلاة معاً ووجود الدم الذى من شأنه لو كان حياً ان يجمع الصلاة وغيرها (قوله لانها لم تكن معهودة فى الشرع) لم يرد بالشرع  
 شرع نبي صلى الله عليه وسلم بل أراد به نطاق الشرع وكأنه يقول لم تكن معهودة فى الشرائع المتقدمة لانها من خصائص هذه الامة  
 أى فلم تكن بهذا الاعتبار معلومة عند أحد أى من الأمم بخلاف الدين فانه معهود فى الشرائع المتقدمة فهو معلوم عند كل أحد  
 فظهر ان فى العبارة احتساباً كقتدير (قوله وهذا أولى) اعلم ان أولى لان الترخيص الصادر منه صلى الله عليه وسلم أى تجوز ذلك لم  
 يكن فى الأمرين معاً بل كان فى أحدهما فانطاطاهرة الطهر فان قلت قضية ذلك أن يكون ذلك متعينا لاولى قلت يصح تعلقه برخص  
 باعتبار ما هو المقصود منه وذلك لان المقصود ان اشروع سهل لانه انسان سواء كان فى الحضر أو فى السفر ان مسح (قوله وبعبارة  
 أخرى الخ) لما كانت العبارة الثانية أهم فائدة من الاولى ذكرها

وخفف ولا يخفى انه حينئذ يكون  
 الحورب باقسامه الثلاثة فيه  
 الخلاف لانه اذا كان وحده فيه  
 الخلاف فالولى اذا انضم غيره له  
 مع انه يمكن ان يجعل الاربع من  
 هذه الست داخله فيما قبل المبالغة  
 فيكون قبل المبالغة ست صور  
 (قوله في المسح على الخفين  
 والمسح على الجنبه كل منهما لا يرفع  
 الحديث على المذهب كقوله عجم  
 (قوله بالاحمال) أى على الخف وأما  
 الحائسل الذى على الرجل فتح  
 الخف من طين أو غيره فلا يضر  
 لان المقصود المسح على الخف  
 بطريق المباشرة وذلك حاصل  
 (قوله كطين) مثل به لانه جعل  
 لوقوم المسامحة فيه وهل يدخل  
 تحت الكاف شعر الجلد ونظائر  
 قوله شعر طحال الخ يشدل ما به شعر

ونفيهما ولا يكتم بعد فحينئذ كثر شهره كالغصم والمعز فان مسح فوق الطين فكأن زلا مسح أسفله ان كان الطين أسفله وأعله ان فرض ان كان الطين أعلى (قوله حال من خفف) فيه ان خفف بكثرة إفقاده في الخلف يقال للأفرادتين فهو مشى في المعنى مفرد في اللفظ ولا يقال شغلان الا باعتبار الأفراد فدين (قوله الا المهمان) هذا في مهماله اتساع بحيث يكون - ان البعض الخفف لاشوكة فلا أثر لها ولا بد ان يكون مأثورا في اتخاذها لا ذهب أو فضة ومغشى بماء وقع في بعض النقا يبداه لا بد ان يكون محتاجا به وهو ظاهر وفي شرح عيب ثم من كان ومن ركوبه عابا يمسح عليه ركبا بال فعل أولا ومن زمن ركوبه نادرا يمسح عليه ان ركبا لا سلم ركبا ويبيح ما ذا استوى الامر ان فلم يتعرضوا له والاصل ان الشرط ان بعد السفر وكونه مباحا وراكب ومحتاج له (قوله كان بمحض) فيه نظر بل هو قاصر على السفر (قوله ان يمسح مسحا مصحبا الخ) لا يخفى ان في عبارة تافيا وذلك لانه قول أولا متعلق بمسح ثم قال بعد أي ان يمسح مسحا مصحبا فينتهي الى ان الباء بمعنى مع وعنده يكون متعلقا بكائن وعند التأمل يجد ان الثاني هو التحقيق (قوله لا حال) أي كما هو في الحال الاول لكونه لازم على الاول ثبوت الحال من الذكر إفقاده في عن مالك لا بأس بنفس البداية حتى يدميها أي لاجل سرعة السير ونقل ابن قرحون في التمهيد ان من استأجر دابة لا بأس ان يفتحها ان حركت عند السير ولو لم يستأذن ربها (قوله بشرط الخ) الباء بمعنى مع أي مع شرط الشارع جلدا ويصح أن تكون الاضافة للبيان وشرط على الاول بمعنى اشتراط وعلى الثاني مشروط (قوله طاهر) اعترضه

محشى تت بما حاصله ان مفاد النقل انه لا ينبغي عند ذلك شرط الاله لا بعد شرط الاماكان خاصا بالباب وذلك لان الطهارة شرط في كل ما يوس مع الذكرو القدرة فانهما يجري على ذلك فيما يفيد الاشتراط من ان المسح على غير الطاهر باطل ولو مع النسيان لا يعول عليه (قوله ولوديع) أى الا الكيمعنت على القول بطهارته (قوله ولا متنجسا) يستثنى منه ما كان معفو عنه كما تقدم في قوله وخف ونعل الخ (قوله للسنة) ذكر تلك العلة هنا دون بقية الشروط لظهور العلة في تلك الشروط ولما لم تظهر العلة في ذلك لم يواز أن يقال أى مانع من لصق الخف برسراس ونحوه فقال للسنة (أقول) ان العلة قد يقال انها ظاهرة لان اللصق برسراس بصدد الزوال فظهور الرجل من قرب فيمل ذلك الخف حينئذ بمنزلة العدم (قوله لا مانع عنه) أى لا مانع من بقاءه فيدخل ما ينزل عن محل الفرض لثقل خياطته بسروال ويمكن تتابع المشى به مع ستره اصل الخلع فيه فرفع حال المسح عليه وبصح أفق به عجم (قوله بحيث لا يمكن من لبسه) أى الإبتعاضة شديدة نقل في لما ملخصه ان الشرط انما هو عدم وسعه وأما انتفاء ضيقه فليس بشرط ففى أمكن لبسه مسح والا فلا وارتضاء شيخنا رحمه الله في تنبيهه في المراد بتتابع المشى به عادة بالنسبة (١٧٩) لذوى المروآت فان لم يمكن تتابع المشى به عادة لذوى

المروآت فلا يصح عليه ذو المروأة ولا غيره (قوله متعلق برخص) عليه نقول ان شرط معناه اشتراط أى رخص ترخيصا مصاحبا لاشتراط الخ (قوله وفي بحضور للظرفية) فلا يلزم عليه تعلق حرفي بحر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد أى بناء على انه متعلق برخص (قوله حال من قوله جلد الخ) أى حال من مضمون قوله جلد ظاهره وباطنه أى حالة كون التجليد المذكور لطهارة ماء الخ (قوله حال أيضا) أى من هذه الأمور لا ينبغي ان يلبس الا واحد وهو التجليد والاحسن أن يقول حال من قوله بشرط جلد الخ ثم الأولى للمصنف أن يقول وطهارة ماء متطوف على ما تقدم لانها شرط في المسح لان المصنف لم يقل الا رخص مسح الخ فلا يقال

الفرض وأمكن تتابع المشى به (ش) يعنى انه يشترط في الخف الذي يصح عليه خمسة شروط منها أن يكون جلد الاماكن على هيئته من قطن ونحوه ومنها أن يكون طاهرا لا نجسا كجلد ميتة ولوديع على المشهور ولا متنجسا ومنها أن يكون نحرز لا مانع على هيئته بخروج رساس للسنة ومنها أن يكون ساترا محل الفرض وهو الكعبان لا مانع عنه لانه ان اقتصر عليه في المسح نقص البذل عن مبدله والاصل المساواة وان جمع معه الغسل جمع بين البذل والمبذل منه وهو لا يجوز ومنها أن يتمكن من المشى به بحيث لا يكون واسعا ولا ضيقا جدا بحيث لا يتمكن من لبسه فلا يصح حينئذ ثم ان قوله بشرط الخ متعلق برخص والباء هنا للمعية وفي بحضور للظرفية وقوله بطهارة حال من قوله جلد ظاهره وباطنه أى حال كون هذه الأمور مصاحبة لطهارة ماء كملت وقوله بالترفة حال أيضا (ص) بطهارة ماء كملت بالترفة وعصيان بلبسه أو سفره (ش) لما قدم شروط المسح أخذ يتكلم على شروط المسح وهي خمسة أيضا منها أن يلبسه على طهارة فلا يصح لبسه على حدث ومنها ان تكون طهارة مائة ولو غسلا فلا يصح لبسه على طهارة ترابية ومنها أن يكون لبسه بعد كمال الطهارة حسابا أن تم أعضاء وضوئه قبل لبسه احترازا عما اذا غسل رجله فلبسه ثم كمل أو رجلا فادخلها كما يأتي ومعنى بان كان يسباحها الصلاة احترازا عما لو قصد دخول السوق ونحوه ومنها ان يكون لبسه لا بقصد ترفه أو بآتي مفهومه ومنها أن يكون لبسه خاليا عن عصيان اما ان وجد العصيان فلا يصح سواء كان العصيان بلبسه كرجل محرم أو سفره كما بقى حتى يتوب ثم ان قوله بطهارة ماء متعلق برخص ان علق بشرط جلد الخ به والباء بمعنى مع أو بمعنى ان علق بشرط جلد الخ به والباء للسببية ولا يصح تعلقها برخص أو بمعنى مع اتحاد معنى الباء

انما عاير لان ما تقدم شروط المسح وهذا شرط المسح (قوله قصد دخول السوق الخ) أى لان دخول السوق بظنه أن يصاب بشئ من الحوادث المضرة فبالوضوء يحصل صون من ذلك وقوله ونحوه أى كدخول على سلطان أو ارادة القراءة طاهرا أو زيارة صالح أو دخول مسجد (قوله أو سفره) العجم ان العاصي بسفره يصح على خفه واقتصر عليه المواق وصاحب الذخيرة لان هذه الرخصة لا تنقيد بالسفر بل تكون في الحضر وخلاصته ان العصيان بالسفر والمراد به السفر الذي هو معصية انما يؤثري رخصة تختص بالسفر كقصر الصلاة أو اما الرخصة التي تكون فيه وفي الحضر ككل الميتة المضطرو والمسح على الخفين فلا أثر للعصيان بالسفر فيها وأما المعصية بعبر السفر كلبس خف محرم فتنتع رخصته التي تكون في السفر والحضر كان كرهه وغيره (قوله والباء بمعنى مع) أى الباء في قوله بشرط لانه السابق وان صح أن المراد الباء في طهارة ويوافق ما سبق له من قوله سابق ثم ان قوله بشرط الخ متعلق برخص والباء هنا للمعية الا انك اذا عقلت الباء في بشرط برخص مع كون الباء بمعنى مع فقول شرط بشرط أى رخص مع اشتراط جلد أى والباء في قوله بطهارة سببية ولا يصح أن تكون الباء في بشرط للسببية مع تأويل شرط باشتراط وصحة الباء في طهارة للسببية ظاهرة وأما اذا جعلت شرط بمعنى مشروط وتكون الاضافة للبيان فيصح العكس (قوله أو يصح ان علق الخ) أى والباء في باشتراط للسببية لانها سابقة كما تقدم أى والباء في طهارة للمعية أى رخص المسح بسبب شرط أى مشروط هو طهارة وهذا أقرب ما يقال الا انك تخير بانه

على تقدير تعلفهم ما يصح العكس يجعل الباء في بشرط للمعية وفي طهارة السبيحة والمدار على التغير في تنبيهه هذا غلطنا  
 تقدم له من ان طهارة حال من قوله جلد ظاهره الخ (قوله فلا يصح واسع) أي لا يستقر جميع القدم أو رجلاها في محله من الخلف قاله عجم  
 (قوله ومخروق قدر ثلث القدم) المراد ثلث محل المسح في فوق الكعبين من الخرق لا يمنع المسح ولو كثر (قوله كثيرا) كذا في كذا بالكاف  
 والياء والياء قدر ثلث القدم المناسب لقوله قدر ثلث القدم أن يقول كبير لأن حرجه الكيفية والكثرة ترجع للكيفية في تنبيهه  
 ما ذكره المصنف من قوله قدر ثلث القدم نحوه (١٨٠) لابن بشر وهو مخالف لما في المدونة وابن الحاجب وابن عسكرو وغيرهم من

أن الكعبين هو ما يظهر منه جل القدم  
 وعبر عنه ابن الحاجب بالنصوص  
 (قوله كان من أعلاه أو أسفله) ولا  
 يجري على قوله وبطلان أن ترك  
 أعلاه لا أسفله لا يجعل من  
 شرط المسح ستر محل الفرض  
 ومفاد الخرق الكثير قد انتفى فيه  
 هذا الشرط والشرط يسلم من  
 عدمه العدم (قوله وان بشرط الخ)  
 قال عجم وانظر هل المراد بانك  
 هناك طاق التردد لأنه شاك في محل  
 الرخصة أو أن الوهم يلغى ولو في  
 محل الرخصة على أن هذا شاك  
 في المانع وهو لا يؤثر مطلقا واستظهر  
 بعض الشراح أنه التردد على حد  
 سواء فيلغى الوهم قال في ك وجد  
 هذا في مانعه لا يقال قدر تقدم  
 في نواقض الوضوء أن الشك في  
 المانع لا يؤثر فغياؤه هنا في قوله  
 وان بشرط منافي لما تقدم لانا  
 نقول لما كان المسح رخصة ضعيفة  
 يقتصر فيها على ما ورد سابقا لها  
 الشك ولو تعدد الخرق في الخلف لفق  
 (قوله ان التصق الخ) أي بعضه  
 ببعض عند المشي به وعدمه فلو علم  
 أنه لا ينقطع وانفق انفطاحه به  
 ما صح عليه ثم التصق فسك الجيرة  
 إذا دارت لا يبطل مسحه (قوله

لا لا يصح تعلق حرفي جرم قصدي اللفظ والمعنى بعامل واحد (ص) فلا يصح واسع (ش) لما  
 أكمل الشرط ترك الكلام على مفهوم الواضح منه أو شكك على ما سواه قد ذكر أن بسبب  
 اشتراط تنابع المشي لا يصح خفف واسع لعدم إمكانه فيه بسهولة ثانيا وكان الأولى أن يذكر  
 المحذورات على الترتيب السابق لكن عطفها من غير ترتيب اتكالا على ذهن السامع اللبيب  
 (ص) ومخروق قدر ثلث القدم (ش) أي وبسبب اشتراط ستره لعل الفرض لا يصح مخروق كثيرا  
 قدر ثلث القدم لا ثلث جميع الخلف سواء ظهر منه تقدم أم لا سواء كان من أعلاه أو أسفله ثم  
 بالغ على أن الثلث يمنع المسح بقوله (وان بشرط) هل بلغ ثلث أم لا لأن القسمل أصل والشك في  
 الرخصة يبطلها ثم يوجد في بعض النسخ وان بشرط ان التصق وفي بعضها بل دونه ان التصق  
 أي الثالث وفي بعضها لا دونه ان التصق وفي بعضها الأقل ان التصق ومعنى الاربعة واحد  
 وعلى كل فهو راجع للمفهوم أي مفهوم قوله قدر ثلث القدم أي أنه يصح على الخرق الذي  
 يكون أقل من الثلث ان كان ملتصقا ببعضه ببعض كاشق وقوله (كم تنقص صغير) يحتمل  
 أن يكون مشبها بقوله بل دونه ان التصق فيكون التثنية بالجواز وهو الذي حل عليه  
 الشارح ويحتمل الصغر على ما إذا كان لا يصل بل اليلد في المسح اليه ويحتمل أن يكون  
 مشبها بمفهوم الشرط في قوله ان التصق أي فان لم يلتصق فلا يصح كمن ينقص فيكون التثنية  
 في عدم جواز المسح وهو الذي حل عليه البساطي وعليه يحتمل ما إذا كان يصل بل اليلد  
 في المسح اليه وما حل عليه الشارح مثله في كلام ابن رشد (ص) أو غسل رجله فليس بها  
 ثم كل أو رجلا فادخلها حتى يتخلع الملبوس قبل الكمال (ش) أفاد مفهوم قوله سابقا كليات  
 بها بين الصورتين والمعنى ان من تنكس وضوءه فغسل رجله أو لا وبسبب ما تم كمال وضوءه  
 أول ينكس إلا أنه لا يغسل رجلا من رجله أدخل فيها الخلف قبل غسل الأخرى فلا يصح  
 إذا أحدث لأنه صدق أنه لبس الخفين قبل طهارة ماء غير كاملة ومثلها ما إذا لبس الخفين  
 بعد كمال الطهارة ثم ذكر كماله فاقى بها فلو لم يحدث وخلع الملبوس قبل الكمال وهو الرجلان أو  
 أحدهما لم يلبس ما خلعه فان لم يحدث إذا أحدث أن يصح على خفيه لأنه صدق عليه أنه  
 لبسهما بعد الكمال فقوله أو غسل الخصة لم يرد في فاعل الخذف وهذه الجملة معطوفة على  
 جملة فلا يصح واسع أي ولا يصح من غسل رجله فلبسها الخ ثم ان لبس بكسر الموحدة من  
 لبس بلبس لبسا وعكسه من لبس الأخر إذا اختلط مثل قوله تعالى وللبنات عليهم ما يلبسون  
 (ص) ولا محرم لم يضطر (ش) أفاد مفهوم قوله في سابق وعصيان والمعنى أن الرجل  
 المحرم إذا لبس خفان غير ضرورية لا يباح له المسح عليه لعمدة أنه بلبسه فان لبسه لضرورية

وعلى كل الخ) رذالك لأن قوله وان بشرط ان التصق أصله لا دونه ان التصق ومثله بل دونه أي بل يصح دونه ان التصق فانه  
 فقوله فهو أي الشرط ولعل بل أولى لان العطف بلا بعد النفي يمنع إلا ان يحجب بانه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع (قوله ويحتمل  
 الصغر الخ) قال بعض الشراح وظاهر كلامه أنه يصح على المنفخ ان يصغر ولو تعدد بحيث لو جمع وضمن بعضه لبعض لكان ثلثا انتهى  
 لكن قد علمت ما تقدم في ك (قوله فلبسهما) فني باعتبار فرد في الخلف ولو أفرد لكان أنخصر لان الخلف أهم للفردين معا (قوله  
 حتى يتخلع الملبوس) هذا راجع للصورتين غسل الرجلين أو رجل واحدة لا يقال في الأخيرة في أنه فضيلة البدء باليمين في اللبس إذا كانت  
 هي المدخلة قبل الكمال لانه قد حصل أولا البدء بها وانزع الضرورة فاشبهه زرع اليمنى لأجل عود في خفه ونحوه (قوله قبل الكمال)

متعلق بالمبوس لا يصلح لتساقط المعنى (قوله وفي خف غصب تردد) أي تردد في الحكم لعدم نص المتقدمين (قوله فهل يجوز مسحه أو  
 بمنع) وهو الظاهر وعلى القول بالمنع لو صلى بعد ما مسح عليه هل أصبح صلاته أو لا استظهر بعض الشراح الوجه الأول أن حل نت وفي  
 أجزاءه وعدمه وعلى هذا الحل فظاهر أيضاً الأول وهو الإجزاء قياساً على الماء المغموس فإن قلت ما الظاهر من الحلين قلت حل  
 شارحنا ووجه الإجزاء على حل نت أن الغاصب ما ذوق في المسح في الجسلة والمنع عارض أدركه من جهة الغصب فاشبهه غاصب ماء  
 الوضوء ومذبة الذبح وكب الصبغ فيثبوت ويصح فعلهم وجعل فلا يقاس على المحرم لأنه لم يشرع له المسح البتة كما أشار له القرافي في  
 فوائده ورده ابن عرفة بما حاسده أن المسح رخصة ضعيفة لا تبقى مع المعصية وتلك المسائل عزائم تجماع المعصية ووجه الثاني  
 القياس على المحرم ورده ابن عرفة أيضاً بان حق الله أكد وجد عند ذي على قوله بان حق الله أكد ما نصه فيه نظر لأن الغصب فيه  
 حق لله ولا دعى أيضاً فهو أولى بالقياس صحيح قاله في ك قال البدر تبيينه أنظر الخلف المسروق هل يجري فيه الخلاف أو يتفق على  
 عدم الإجزاء ستكون الغصب له شبهة في الجسلة بالنسبة للمسروق من حيث أن الغاصب يملك المغموس بالقيمة في الجسلة لضمائنه  
 بالاستيلاء كذا في بعض الحواشي (قوله أو نظوف العقارب) فيه نظر لأنه يمسح لأنه أولى من الطرو البرد (قوله أو لينام) ظاهر العبارة  
 أنه مغاير لقوله لجرد المسح وليس كذلك وذلك أنه إن لبسه لينام فيه وإذا قام نزع (١٨١) وغسل رجله فهذا ليس الكلام فيه وإن

كان لبسه لينام فيه خوفاً من شيء  
 يؤذيه فهذا هو الذي يباح له المسح  
 المحدث عنه في الباب وإذا كان  
 لبسه وإذا قام مسحه فهذا ليس  
 لجرد المسح أفاده في ك وأجيب بأنه  
 معطوف على محذوف أي لخفاء  
 أولينام أو تقول من عطف الخاص  
 على العام مع أنه لا ضرورة تدعو  
 إلى ذلك قال ابن عرفة لبسه للمسح  
 كالمراة للحناء والجل لينام والذي  
 يطهران قول المصنف لجرد المسح  
 أي خوفاً من مشقة الغسل وقوله  
 أولينام أي لبسه لينام أي لاجل  
 تحصيل النوم خوفاً من أكل  
 براغيث فلعطف مغاير (قوله وجل  
 ابن رشد الكراهة الخ) وظاهر  
 المصنف اعتماد الأول (قوله على

فانه مسح عليه كالمراة وإن لم تضطر لأن إحرامها في وجهها وكفها فقط (ص) وفي خف غصب  
 تردد (ش) يعني أن الشخص إذا غصب خفاً ولم يمسح عليه فهل يجوز مسحه عليه أو يمنع الأول للقرافي  
 والثاني لابن عطاء الله ثم إن التردد في جواز المسح وعدمه لا ينافي الاتفاق على منع لبسه ومحل  
 التردد حيث وقع المسح على الخلف المغموس أما إن وقع على خف أعلى مما لو كان للمسح فيجوز  
 حينئذ قولاً واحداً (ص) ولا لبس لجرد المسح أولينام وفيها يكره (ش) أفاد مسحه مضموم قوله  
 سابقاً وترفعه والمعنى أن من لبس خفاً لجرد المسح كراهة مشقة الغسل فقط أو لخناء في رجله  
 أو نظوف عقارب أو لبسه لينام فانه لا يصح عليه لوجود انترفة فإن فعل لم يجز على المشهور  
 ويعيد أبداً وجل ابن رشد المدونة على ظاهرها على الكراهة في صورتين وفهم من قوله  
 لجرد المسح أنه لو لبسه لدفع ضرورة حر أو برد وفارنه قصد المسح وغيره لا يضروا نظراً للسئلة  
 والاجابة فيما يتعلق بكلام المؤلف في شرحنا الكبير (ص) ذكره غسله (ش) هذا شروخ  
 في الكلام على مكروهات المسح على الخفين ومبطلانه بعد أن أنهى الكلام على شروطه  
 وبعض مقاهمه والمعنى أنه يكره لللبس الخلف غسله ثلاثاً بفسده ولأن المسح أول مراتب  
 الغسل فيقع المأمور به تبعاً أو الأصل كونه مقصوداً ويجزى إن غسله بنية الوضوء يستحب له  
 المسح لما يستقبل إياها بالأصل مقصوداً بخلاف لو غسله أو مسحه لطينة أو يمسحها في الوضوء  
 فتنسى صلى فانه لا يجزى عنه ويمسحه ويعيد ولو فوى بفسله إزالة النجاسة أو الطين ورفع الحدث  
 جميعاً أجزاء (ص) وتكراره وتبعية غرضه (ش) أي وبما يكره لللبس الخلف تكرار المسح

ظاهرها) لأنها قالت لا يعجزني فقول أشار على الكراهة بدل من قوله على ظاهرها فقول المصنف وفيها يكره أي على ما هو المتبادر  
 من اللفظ (قوله وفارنه قصد المسح) أفاد بذلك أن قول المصنف ولا لبس لجرد المسح معناه ولا لبس للمسح المجرد فهو من إضافة  
 الصفة للموصوف والصفة مخصصة احتراز به عن لبسه ضرورة بان لبسه لدفع ضرورة الحر والبرد وفارنه قصد المسح بنية  
 أيضاً من اعتماد لبسه أوليه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانظر الاسئلة الخ) قد تقدم ما يتعلق بشئ مما ذكر (قوله فيقع  
 المأمور به) كأنه يقول ولأن المسح أول جز يقع من الغسل أي فن حيث كونه جزءاً من الغسل فقد وقع المأمور به تبعاً أي في القصد  
 لا في الوجود فلا ينافي أن المسح سابق في الوجود (قوله ويجزى إن غسله بنية الوضوء) أي أو بنية رفع الحدث أو قصد يغسله مسحه وأما  
 أن غسله لا شئ أصلاً قط هو كلام المواق أنه لا يجزى به هكذا قاله بعض الشراح ولا نسلم له أنه ظاهر كلام المواق والظاهر أنه إذا غسله  
 واقتصصر عليه فهو ناول للمسح ضمناً وأما أن مسحه فإن مسحه بنية الوضوء أو بنية رفع الحدث أجزاء سواء انضم لذلك نية إزالة النجاسة  
 أم لا وإذا مسحه بنية إزالة الطين فقط أو النجاسة التي يعني عنها إذا ذكرت لم يجز وإذا مسحه بلباسه أصلاً قط هو كلامهم أنه يجزى به لأنه  
 الأصل (قوله تكرار المسح) وهو تكرار التاء أي فالضهير عائد على المسح لا على الخلف لئلا ينافي قوله وخف ولو على خف في وقت واحد  
 لا في أوقات لتدبير عارض وتب نزع كل جمعة وبطل غسل وجب وهو ظاهر



(قوله بما جديد) وأما بدونه فلا فوجفت يد الماسح أثناء المسح لم يجد دوكل العضو الذي حصل فيه الجفاف سواء كان الأول أو الثاني ثم ان كان الثاني فظاهر وان كان الأول بلها الثاني والفرق بين التجديد في مسح الرأس الفرض اذا جفت فيعيد وبين عدم التجديد هنا الرجل الواحدة ان المطهر الرجل والخف ليس المطهر والصاله ولا يشترط نقل الماء اليه (قوله ولكن ليس هذا حقيقة البطلان) يجاب بأنه صا حقيقه عرقه في ذلك (قوله ولو أتى بالي) الافضل ان يأتي بقاء التفريع أي فلواتي ويحذف قوله وبطل (قوله أي وبطل بموجب الخ) عرقه ذلك تظهور في وضوء الجنب للنوم (قوله وتقدم حده) وهو الثلث ومثل ذلك ما في حكمه كالأقل منه المنفخ الذي لم يصفر جدا فان خبط الخف وورد الرجل (١٨٢) مكانه اقورا أعاد المسح (قوله لحل ساق الخف) الاضافة للبيان أي لحل هو

ساق الخف (قوله تحت القدم) المناسب تحت أكثر القدم (قوله) وكلام الجلاب تفسير أي مبين للمقصود أي بان تقول ومثل الكل الاكثر ثم أنت خبير بان هذا مبني على ما شهده صاحب المعتمد إلا ان المعتمدان مفهوم المدونة مقدم على تفسير صاحب المعتمد (قوله وأولى استزاع) غير مناسب بل هما متساويان في القصد قال في الصحاح نزعتة قلعتة وحولته وانزعتة مثله على انه لو لم ينظر لكلام الصحاح لكان الذي يفهم ان الاستزاع مطاوع نزع فلا تظهور تلك الاولوية الاعلى فرض ان المصنف يعبر بان استزاع فيقال وأولى نزع (قوله لانه فاسد) لانه يصير التقدير وينزع أكثر رجل ساق خفه لا أكثر العقب فيقتضي انه اذا خرج العقب فانه يبطل وليس كذلك الآن في جعله فاسدا تسحها لانا نقول لانه محقق لان يكون مفهوم موافقة (قوله وان نزعهما) أي الخفين المنفردين ولو قال نزعه بالافراد أي الخف

بما جديد لخالفه السنة وما يكرهه أيضا أن يتبعض غصون خفه بالمسح أي تجديدها لمناقاة التحفيف والتضمير في تكراره للمسح وكلام المؤلف يوهم عوده للغسل فكان ينبغي تقدمه على قوله وغسله أي يكون الضمير على المسح (ص) وبطل يغسل وجب (ش) أي انتهى حكمه كذا قيل ولكن ليس هذا حقيقة البطلان ولو أتى بالي ليكون غاية للمسح كان أحسن أي غاية المسح إلى غسل واجب وظاهر كلامه ان المسح لا يبطله الا الغسل بالفعل وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول وبطل وجوب غسل أي سواء اغتسل أم لا (ص) وبخرقه كثيرا (ش) يعني انه اذا طرأ على الخف خرق كثير وتقدم حده فانه ينزع خفيه معا ويغسل رجله ولا يعيد الوضوء وان كان في صلاة قطعهما فلا يقال يغني عن هذا ما سبق في قوله وبخرق قدر الثلث لان ذلك في الابتداء وهذا في الدوام (ص) وينزع أكثر رجل ساق خفه لا العقب (ش) أي وبطل المسح ينزع أكثر قدم رجله كما في الجلاب لحل ساق خفه بان صار ساق الخف تحت القدم وأخرى كلها كما في المدونة وكلام الجلاب تفسير لاهل ان شرط المسح كون الرجل في الخف وأما نزع العقب والقدم كما هي في الخف فلا يضر لان الأقل تبع للأكثر سواء نزع العقب بقصد أن ينزع الخف ثم بدله فردم أو من حركة المشي وقوله وينزع وأولى استزاع وحكم نزع النصف من القدم بحكم العقب اعتبارا بفهوم قوله أكثر رجل ثم انه أطلق الرجل هنا على القدم وقوله لا العقب معطوف على أكثر على رجل لانه فاسد (ص) واذا نزعهما أو أعليه أو أحدهما بادر للاسفل كالموالة (ش) يعني ان اللابس الخفين اذا مسح عليهما منفردين ثم نزعهما أو على من زوجين ثم نزع عليهما جميعا أو نزع أحدهما منفردين أو أحدهما المزوجين وأبقى الآخر وجب عليه في المسائل الأربع المبادرة إلى غسل الرجلين في الأولى والثالثة ويجب نزع المفردة الأخرى عند ابن القاسم لئلا يجمع بين الغسل والمسح وإلى مسح الأسفلين في الثانية وأحدهما فقط في الرابعة ولا يجب فيها نزع الأعلى الا نحو خالها لابن حبيب ومضمون والفرق بينهما وبين الثالثة بقاء البدلية هنا وبطلانها هناك ولو أعاد لبس الأعلى بعد المسح على الأسفل جازله اذا أحدث أن يمسح عليه ومفهوم قوله بادر لآخر الغسل أو المسح بنى أو استأنف كالتفصيل السابق في الموالة من نسيان وعجز ومحدود ويحذف الجفاف وعدمه ويقدر بمن لو كان هذا الممسوح مغسولا (ص) وان نزع رجلا وعسرت الأخرى وضاق الوقت في نيمه أو مسحه عليه أو ان كثرت قيمته والآخر اقوال (ش) يعني ان

كفاه (قوله أو أعليه) أي أعلى الشخص أو أعلى جنس الخف (قوله عند ابن القاسم) وعند غيره لا ينزع اللابس وهو خلاف المشهور (قوله والفرق بينهما) كذا في بعض النسخ والمناسب بينهما بالافراد أي الرابعة (قوله وان نزع رجلا) أي جميعا أو الجلي (قوله وعسرت الأخرى) أي عسر عليه نزعه بنفسه أو بغيره ولا بد من هذا (قوله أو مسحه عليه) ثم اذا قلنا به واحتاج لطهارة أخرى أي قبل نقض الطهارة الأخرى هل يلبس المنزوعة ويمسح عليها أو ينزع التي عسرت وظاهر كلام ابن القاسم الأول قاله النخعي (قوله وان كثرت قيمته) راجع للقول الثاني ولكنه خلاف قاعدة وقاعدة ابن الحاجب وابن عرفة ومن وافقهم من أن الثالث هو الأول بزيادة قيد ولو جرى على القاعدة المذكورة لقال في مسحه عليه أو نيمه أو ان كثرت واستظهره المصنف في توضيحه وهي قاعدة أغلبية والافسياني في اختلاف المتبايعين ان المصنف يقول والأفهل يقبل الدفع أو فيما هو الشأن أولا أقوال (قوله مزق)

ولو كان غيره وغرم قيمته (قوله خروج الوقت المختار) المعتقد أن نقول الذي هو فيه اختيارياً أو ضرورياً (قوله إذا التقدير ثلاثة أقوال) فإن قلت إن ظاهر المصنف أن كل واحد من هذه الأمور فيه ثلاثة أقوال لكونه عطف بأو وليس الأمر كذلك فالجواب أن أربعمائة (قوله وينبغي) هذا كلام الشيخ سالم والذي ارتضاه عجم أن بقلة والكثرة بالنظر لحال الخلف (قوله لأجل غسلها) يطالب به من يطالب بالجمعة ولو نادى كما قاله الجيزي ثم ظاهر التعليل قصر الندب على من أراد الغسل بالفعل ويحتمل ندب نزعه مطلقاً فلا أقل من أن يكون الوضوء عرياً عن الرخصة قاله زروق (فإن قلت) لم يسن نزعه كل جمعة (١٨٣) لمن يسن له غسلها لأن الوضوء مطلقاً يحكم

مقصدها (قلت) سنية الغسل لمن لم يكن لا يستخفوا بالندب لكن هذا يتوقف على نقل (قوله ويستحب نزعه كل أسبوع) أي ولو لم يكن يوم الجمعة أي على فرض أنه لم يكن نزعه يوم الجمعة وأما الوضوء يوم الجمعة فلا يطالب بنزعه تمام الأسبوع من لبسه (قوله وروضع عنه الخ) أشعر ندب ما ذكر أجزاء المسح بالصبيح واحدة أن عم كراسه (قوله ويمرهما) من أمر فهو يضم الياء وكسر الميم (قوله وهل اليسرى كذلك) هذا تأويل ابن شبلون وقوله واليسرى فوفقه أنه ابن أبي زيد وغديره قال الشيخ الفيشي واختار سند تأويل ابن أبي زيد ورجمه بأنه مروي عن مالك وروهم ابن شبلون في تأويله فعلم أن التأويل الثاني أرجح (قوله من العقب) أي من جهة العقب (قوله ومسح أعلاه وأسفله) والظاهر أن أجناب الرجاين كالاعلى لأن الأبواب التي يختلف فيها الظاهر وهو المعبر عنه هنا بالأعلى يلحق فيها الأجناب بالأعلى كاجناب اللحية وكاجناب الأصابع من ذلك أن ما قارب الأسفل يعطى حكمه وما عداه يعطى حكم الأعلى ولا فرق في

اللا بد من الخفين إذا نزع أحدهما من رجله من فردة الخلف وعسر نزع الأخرى وخشى خروج الوقت المختار فهل يقيم إعطاء لباث الأجزاء حكم ما تحت الخلف وتعدى بعض الأجزاء كاعتدال جميعها نقله عبد الحق عن بعض البغداديين أو يغسل التي خرج منها الخلف ويمسح الأخرى قياساً على الجبيرة بجامع تعذر ما تحت الحائل من غير عزيق حفظاً للمالية قلت قيمته أو كثرت أو عجزه احتياطاً للعبادة ن قلت قيمته ويمسح عليه إن كثرت ثلاثة أقوال فأضهر المخرج وروى على راجع إلى الخلف الذي تعدى دخله من إحدى الرجلين ولا إشكال في غسل المروعة ولذلك سكنت عنها فقوله أقوال هو مفسر له قوله في كذا أو حذف المصنف وهو ثلاثة دلالة السبق إذا التقدير ثلاثة أقوال ومفهوم ضاق الوقت أنه إذا اتسع الوقت فلا بد من نزع كاسر وينبغي أن قلنا القيمة وكثرتها بحسب الشخص ويحتمل تحديدها بما يلزم شراء الماء به في التيم وقيل القلة والكثرة بالنظر لحال الخلف (ص) وندب نزعه كل جمعة (ش) أي وندب ثلاثين الخلف نزعه كل يوم جمعة لأجل غسلها ويستحب نزعه كل أسبوع أيضاً حر إمامة لا حذر كان يوم جمعة أم لا (ص) ووضع عنه على أطراف أصابعه ويسرا تحتها ويمرهما بالكعبين (ش) أي وندب أيضاً وضع يده على طرف أصابعه من ظاهر قدمه اليمنى ووضع اليسرى تحت أصابعه من باطن خفيه فيمرهما إلى حد الوضوء واختلاف في مسح رجله اليسرى هل يضع يده اليسرى تحت أصابعها أو فوقها لأنه أمكن وإلى ذلك أشار بقوله (ص) وهل اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها تأويلان (ش) وقيل يبدآن الرجلين من الكعبين وقيل اليسرى اليمنى من الأصابع واليسرى من العقب ويمرهما مختلفين وهل يأتي فيهما من الخلف في وضع اليسرى فعلى إتيانه يتحصل ست صفات وهو معنى قول ابن عرفة وفي صفته يحدز والطينه ست السكا في وكيفما مسح أجزاء (ص) ومسح أعلاه وأسفله (ش) أي وندب مسح أعلاه مع أسفله يعني أن الجمع بينهما مندوب كافي الجلاب والتقيين والمهونة قال الشيباني وهو المشهور وجوب مسح الأعلى يؤخذ من قوله (وطلبت أن ترك أعلاه لأسفله في الوقت) أي وبطلت صلاة المسامح أن اقتصر على مسح أسفل خفه وصلى لأن اقتصر على مسح أعلاه وترك مسح أسفله فلا تبطل صلاته وإن كان يستحب إعادة ما دام الوقت المختار ويستحب أن يعيد الوضوء والصلاة وترك بعض الأعلى أو الأسفل أكثر ككراهة وأما استحباب إعادة الصلاة بقوة الخلاف في مسح الأسفل بالوجوب وعدمه وأما استحباب إعادة الوضوء لقول المؤلف وتحديد وضوءه أن صلى بهو بعضهم علل إعادة الوضوء بأنه لما ترك مسح الأسفل جاهلاً لا حتى طال كان فيه خرم الموالاة المشتركة وهو مشكل ولابد كراهية الماشية بقسمها صغير وكبير وما ينوب عن بعض الأعضاء في

المبطلان أي عند ترك مسح الأعلى تركه عمداً أو سهواً أو جهلاً أو عجزاً ثم لم يبق له البناء في أنسيان مطلقاً وفي العمداً والعجز والجهل إذا لم يطل وأما إذا طال فابتدئ الوضوء من أوله (قوله أن يعيد الوضوء) أي حيث ترك مسح الأسفل جهلاً أو عمداً أو عجزاً وطال فإن لم يطل مسح الأسفل فقط وكذا إن كان الترك سهواً طال أم لا (قوله والصلاة) أي ما دام الوقت (قوله وأما استحباب إعادة الوضوء لقول المؤلف) ونجدد الخ لا يخفى أن التجديد لا يخص بذلك الباب فذكره غير ضروري المذكور (قوله وهو مشكل) وجهه أن الموالاة المشتركة وجوباً إنما تكون في فرائض ومسح الأسفل ليس بفرض وقد يقال أراد بالمسح وطاً ما توقف جملة العبادة عليه فلا يتقيد بالواجب أو أن مراده كان فيه خرم الموالاة المشتركة أي ما يحى فيه القول بالوجوب

(قوله ومسح الجبار) معطوف على التيميم وأراد بالجميع الكل أو لا أكثر فالكل بالنظر للتيميم والأكثر بالنسبة للجبار لقول المصنف فيما يأتي إن صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله وقولنا أكثر بالنظر للجبار رأي باعتبار بعض الصور وعطفه على ما ينوب بعيدا لأن الحديث في النائب **فصل التيميم** (قوله لما كان جليلا أحده) أن أراد الهيئة المشاهدة فسلم وإن أراد الحقيقة فلا (قوله وقال في توضيحه) أي المصنف قال في توضيحه كما يستفاد من الخطاب (قوله طهارة) لم يرد بالطهارة الصفة الحكمية بل أراد بها الهيئة المحتوية على مسح ونية وهو من قبيل اشتغال الكل على بعض أجزائه وهذا إطلاق مجازي يفيد بعض حواشي التعرير (قوله زاد ابن ناجي الخ) أعلم أن ابن ناجي لم يعرف بهذا التعريف الذي ذكره المصنف في التوضيح بل قال في تعريفه طهارة تستعمل عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله وزاد التادلي بعد قولنا طهارة ترايبه ضرورة وتبعه شيخنا الشيباني ولا حاجة لقولهما ترايبه الخ فقوله اه أي كلام ابن ناجي فإذا علمت كلام ابن ناجي ظهرت لك هذه العبارة فمفسر شيخنا لا ابن ناجي لأن الشيباني شيخ ابن ناجي والضمير في قولنا أي معشر أهل المذهب لأن التعريف مسبق به ابن ناجي والحاصل أن قوله زاد الشافعي فعل ماض مفعوله لفظتين ترايبه ضرورة وقوله ولا حاجة لقولهما أي التادلي والشيباني (١٨٤) وكذا قوله بعد ولا يحتاج لقولهما الخ يتبادر من الشارح أن المزيد عليه

كلام التوضيح مع أنه ليس كذلك بل المزيد عليه التعريف القديم وهو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وأما زاد الأول فالمزيد عليه لفظ طهارة فقط وهو ليس التعريف القديم بل هو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة فالأولى أن يقول وقال ابن ناجي عن المتقدمين طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعمال الماء (قوله والمراد بالتراب جنس الأرض) شروع في جواب الاعتراض الأول (قوله على هذه الهيئة) هذا يقتضي أن لهم صلاة على الجنائز لكن لا على هذه الهيئة وكلام غير واحد كال توضيح ينافيه فقد قال وهو أي التيميم من خصائص

المصنف في شرح في الكلام على ما ينوب عن جميعها فهم أو هو التيميم ومسح الجبار فقال **فصل في مطلقات التيميم** من أعمار ناقلة إليه وتيميم عليه وغير ذلك وهو لغة القصد ولم يحده ابن عرفة شرعا ونقل بعض تلامذته عنه أنه قال لما كان جليلا أحده اه وقال في توضيحه طهارة ترايبه تشمل على مسح الوجه واليدين زاد ابن ناجي تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وزاد التادلي بعد قوله طهارة ترايبه ضرورة وتبعه شيخنا الشيباني ولا حاجة لقولهما ترايبه لأن المشهور أنه يتيمم على الجير وغيره مع وجود التراب ولا يحتاج لقولهما كان بشير وابن محرز ضرورة لأن ما بعده يعني عنه أهو قوله على الجير يريد قبل طبعه كما يأتي والمراد بالتراب جنس الأرض وذلك أعم لا خصوص التراب فلا اعتراض عليهم والتيميم من خصائص هذه الأمة كالمسلاة على الجنائز على هذه الهيئة وقسم الغنائم والوصية بالثلث والوضوء على ما هو السواء لقوله عليه الصلاة والسلام هذا سواكم وسواء الانبياء من قبلي والصحوة وتجهيل الفطر والاكل والشرب والوطء إسالة إلى طلوع الفجر وكان يحرم ذلك على من كان قبلنا بعد النوم وكذا في صدر الإسلام ثم نسخ بقوله تعالى وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر وبدأ المؤلف باب الأعداد المبيحة للتيميم معبرا بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب فقال (ص) يتيمم ذوهرض وسفرا بجمع لغرض ونقل (ش) والمعنى أنه يباح التيميم للمريض والمساقر سفر جازا ولو قصر للفريضة والنافلة استقلا ولا تبعاً ويتيمم ما ناء البحر الذي لا يمسك نفسه للوضوء ولا يجحد من يوضئه وكذا من خشي المرض من صحح مقبم وكذا من عظمت بطنه حتى لا يستطيع تناول الماء ولا يجحد

هذه الأمة كالغرة والتجهيل في الوضوء وكذا الغسل والصلاة على الميت والغنائم في كونه من خصائص هذه الأمة كالمسلاة على الجنائز وقسم الخ فهذا ينافيه فإظهار إسقاط قوله على هذه الهيئة لايها ما هو وإن كان يمكن تهيئتها بانصباب القاعدة على المقيد بقيد لا على المقيد فقط كما هو الغالب (قوله وقسم الغنائم) قد كانت الغنائم لا يحل لمن قبلنا تناولها ولا الاتقاع بها بل إن قبلت تزلت ناراً فحرقها ولا بقيت إلى أن تذهب وتبلى (وقوله الوصية بالثلث) لما فيه من استدراك الطاعة (قوله والوضوء على ما هو) أي من الخلاف فإن الشارح رحمه الله ذكر الخلاف في باب الوضوء في شرحه الكبير قائلاً والصحيح اختصاص هذه الأمة بالفرة والتجهيل بالوضوء إلى آخر ما قال في كونه (قوله وسواء الانبياء) أي لا أهمهم (قوله والصحوة الخ) أي وتبى الصحوة وتجهيل الفطر (قوله والاكل) أي وجوز الاكل ومن خصائص هذه الأمة الغسل فإنه كان للأنبياء السابقين لا لأمتها (قوله والمعنى أنه يباح) أي يجب وجوباً عزمياً أو وجوباً تراخيصياً فالتيميم واجب والخلاف هل هو واجب وجوب العزائم أو وجوب الرخص اه والراجع أنه يجب وجوباً تراخيصياً هذا ما اقتضاه قول الشارح معبراً بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب والحق أن مراده بالباحة الأذن الشامل للوجوب وغيره كما يتبين من الشارح فيسألي (قوله ولو قصر) أي ولو كان السفر قصيراً لم تقصر فيه الصلاة (قوله وكذا من خشي المرض الخ) يمكن دخول هذه في قول المصنف فقد قال بعض وعدول المؤلف عن هيئتي الاختصاص إلى قوله ذوهرض يشتمل

ما نص عليه ابن فرحون من جواز تيمم الحاضر الواجد للماء الصحيح الخائف المرض للفرض والنفل فقوله ذو مرض حاصل أو يتوقع  
والإضافة تأتي لأدنى ملائمة والحاصل أن ما ندد الجرح ومن عظم بطنه ومن خشى المرض داخل في قوله ذو مرض (قوله ويخرج  
المحرم الخ) أي من السفر وأما المرض في تيمم له ولو كان غير مباح باعتبار تشاغله ولعل الفرق بينهما تيسر زوال المرض دون السفر (قوله  
ويستتاب الخ) ظاهره أن الاستتابة لا تكون إلا إذا بقي مقدار ركعة ولا يستتاب قبل ذلك ولا ظهور له ولا حسن ما ذكره الشيخ أحمد  
بقوله فيومر بالتوبة فإن لم ينب فالظاهر أنه يؤخر بقاء ركعة بسجدة يها من الضرورى ويقتل حيثئذ اهـ (قوله على المشهور) هذا  
ضعيف والراجح تيممه كما نص عليه سنده والقرطبي وابن مروزق (قوله كراهة التيمم) لا يخفى أنه إذا كان العاصي يتيمم كما قد افترقوا في  
المكروه (قوله بمعنى أن الله لا يثيبه) أي لا يعنى أن تيممه مكروه بل بمعنى أن الله لا يثيبه وإن كان التيمم واجبا عليه لعدم الماء  
الأنث خير بأنه إذا كان المراد إفادة الحكم بالوجوب أو الأذن على ما تقدم فلا أولى أن يراد بالإباحة ما قبل التحريم فيصدق بالمكروه  
وبعد كتبى هذا معتقدا على بعض النقول رأيت الشيخ أحمد الزرقاني قال (١٨٥) وينبغي أن يكون المراد بالإباحة هنا الجواز

ليدخل المكروه والمطأوب أيضا  
(قوله وخاف فوات الوقت) الواو  
بمعنى أو (قوله وحاضر صح لجنازة  
الخ) كلام المؤلف مبني على القول  
بان الصلاة على الجنائز فرض  
كفاية أما على القول بانها سنة  
كفاية فلا يتيمم لها عند عدم غيره  
لانها تصير سنة عين أصالة وهو قد  
قال لاسنة وتدفن بغير صلاة فإن  
وجد الماء صلى على القبر (قوله  
يقدر على استعمال الماء) أما إذا  
كان يخاف من استعماله الضرر  
فانه بمنزلة المريض يتيمم لها (قوله  
فوات وقت) بان خشى الاستسفار  
أو الاستغفار (قوله بان لا يوجد  
متوضي الخ) الصواب ما في الشارح  
وتت بان لم يوجد مصل غيره وقد  
تبين في ذلك الخطأ وفيه نظر  
لاقتضائه أنه إذا وجد حاضر صحيح  
فاقد للماء ومريض أو مسافر في تيمم  
لها الحاضر الصحيح وليس كذلك

موضئا والمراد بالمباح ما قبل المحرم والمكروه فيدخل فيه المباح كسفر التجرى لما هو مستغن  
عن تحصيله والواجب كالسفر طلع الفريضة ويخرج المحرم كالسفر العصىة والمكروه كسفر  
الله والحكم في العاصي بالسفر أنه يؤخر بقاء ركعة بسجدة يها من الضرورى ويستتاب فإن  
تاب والاقتل فإن تيمم قبل التوبة وصلى فيعيد صلاته أبدا على المشهور وفي السفر المكروه  
كراهة التيمم بمعنى أن الله لا يثيبه على هذا التيمم فإن قيل الحاضر الصحيح مثلا إذا عدم الماء  
وخاف فوات الوقت يباح له التيمم ولو كان عاقلا والديه فلم يرجع للمسافر في هذه الحالة فالجواب  
أن السفر لما كان له دخل في عدم الماء أو خوف الفوات وهو عاص به لم يرجع له التيمم لذلك  
وهو إذا المؤلف بالنفل ما لم يكن فرضا فوشمل السنة وشمل الفرض الجمعة في تيمم لها المرض  
والمسافر إذا حضرها (ص) وحاضر صح لجنازة إن تعينت (ش) يعنى أن الحاضر الذى ليس  
بمسافر وهو صحيح يقدر على استعمال الماء وعدم الماء أو خشى تشاغله فوات وقت يتيمم  
للجنازة إن تعينت بأن لا يوجد متوضي يصلى عابها ولا يمكن تأخيرها حتى يحصل الماء أو يعصى  
إليه (ص) وفرض غير جمعة (ش) يعنى أن الحاضر الصحيح إنما يتيمم للجنازة المتعينة كما هو  
وللفرائض الخمس غير الجمعة أما هي فلا يتيمم لها إذا خشى فواتها على ظاهر المذهب وإن  
فعل لم يجز بناء على بدليتها عن الظهور وهي لا تقوت بفواتها أو في تيمم لها بناء على أنها فرض  
يومها أو نقل أن القصار عن بعض الأصحاب وهو انقياس (ص) ولا يبعد (ش) أي إذا تيمم  
الحاضر الصحيح وصلى ثم وجد الماء لا يبعد وإن تبين خلاف ظنه على المشهور وبعبارة أخرى  
أي يحرم على الصحيح إعادة ماصلا بالتيمم عماله أن يصلي به (ص) لاسنة (ش) معطوف على  
جنازة وصرح بمفهوم العصىة لانه لا يتيمم بمفهومها والمعنى أن الحاضر الصحيح لا يتيمم لاسنة  
عصىة كالوتر والعبد ين أو كفاية كالصلاة على الجنازة على القول بسايتها أو أرباب السنة ما  
يشمل الفضيلة كالراتب وما يشمل الرعية كالقصور (ص) ان عدم مواماة كافيا (ش) الضمير

(٢٤ - خرشى أول) وانتصر محشى تت لما في الشارح بأنه الذى في عبارة سند وعبد الحق وغيرهما (قوله وفرض  
غير جمعة) ويشعل بدله بالتيمم ولو في أول الوقت لان فرضه حينئذ الظاهر (قوله يعنى أن الحاضر الصحيح) أي الذى عدم الماء أما إذا كان  
يخاف من استعماله المرض فانه بمنزلة المريض يتيمم للجمعة والسنة (قوله على ظاهر المذهب) وهو المشهور (قوله وهو نقل) يعنى  
وأما هو فقوله كما يقول المشهور وعلى نقله فيجد الظاهر (قوله وهو القياس) وأما الأول وإن كان مشهورا إلا أنه خلاف القياس لان  
مقتضى البدلية أن يتيمم لها كما يتيمم للظهور والحاصل أن قوله وهو انقياس أي بالنظر للأول أي قياسا على ما هي بدل عنه وأما على أنها  
فرض يومها فلا يقال قياس (قوله على المشهور) ومما قبل المشهور ما قاله ابن عبد الحكم يعيد أبا ابن حبيب والمبني رجع مالك (قوله  
إعادة ماصلا) أي بوقت أو غيره (قوله مفهوم العصىة) التي هي فرض لان قوله فرض في معنى صلاة مفروضة (قوله ان عدموا) من  
أفراد عدم الماء الحقيقي ما إذا وجدوا ماء غير طلق أو مالح كالغدير أو... للشرب خاصة ومثله ما إذا التمس المسبل للشرب بغيره  
في تنبيهه (قوله ان عدموا) قال عجم بجزأ وطننا أو شكأ أو وهما كما يفيد كلام المصنف الآتى اهـ المراد منه والصواب أن المراد

ان عدم اجزاء أرضنا في ثمة في المراد بالكفاية ما يكفي لفروض القروانية ولا تظر للسنة فاذا وجد ما يكفي للقرائن انية وجب عليه أن يتوضأ ولا يتيم واذا وجد ما يكفي الوجه واذا جعه كفي اليدين والرأس والرجلين وجب ذلك (قوله من زلة) بفتح النون كها هو مضبوط في نسخة صحيحة من اللغة (قوله أو خبر صادق بالطلب) وظاهره ولو كافر أو يوافق قول المصنف وقبل للتعد غير عدول وان مشركين والظاهر انه اذا فقد ذلك كهذه الازمنة يؤول على غلبة ظنه (قوله في حق المريض الخ) لا يخفى انه اذا حمل على ذلك يكون مكررا مع قوله أو خاف زيادته أو تأخر برء وذلك لان عدم القدرة على الاستعمال ترجع لذلك وان حمل على انه عادم الماء وله قدرة على استعمال الماء فهذا بمثابة الصحيح (قوله أو عطش) اعتقد أن وطن العطش والمتعلق امامرت أو مرض ينشأ عنه أذى شديد أو خفيف في الاذنين يجب وفي الاخير يجوز فالاقسام (١٨٦) سنة وأما اذا كان لا ينشأ عن العطش المتيقن أو المظنون واحد من الثلاثة فلا

يجوز التيمم وأما اذا شئت في العطش أو توهم فلا يجوز التيمم في واحد من الاقسام والحاصل ان الاقسام ستة عشر وذلك لان ادراكها جزم أو ظن أو شك أو توهم ومنعها اما اهلا أو مرض معه أذى شديد أو خفيف أو مجرد مشقة خفيفة بدون مرض وأما اذا كان متلبسا بالعطش بالفعل فالتخوف المتعلق به مطلق التردد وان منعها المرض أو التلبس أو فاده عجز حاصلها ثمانية عشر وذلك ان ادراكها جزم أو ظن أو شك أو توهم والمتعلق اما اهلا أو شديد أذى أو مرض خفيف فهي اثنا عشر من صرب أربعة في ثلاثة باثني عشر وأما اذا لم يترتب واحد من الثلاثة فلا يتيمم وهذه أربعة تضم في الجملة ستة عشر تنبيه في اذا تلبس بالعطش فلا يحتاج الى أن يستند في خوفه الى قول حكيم أو تخبر به بخلافه اذا لم يتلبس فلا بد من ذلك عجز (قوله انكسب غير المأذون) ومثله الخنزير اذا كان يقد على قتلها ما والارث

في عدم مواعيد الى المسافر والمريض والحاضر الصحيح ويصرف في بقية المسائل في كل مسألة الى ما يليق به ويعني ان شرط جواز التيمم لهم أمور الاوّل منها عدم الماء الكافي لما يجب تظهيره بان لم يجد له أصلا أو وجد المحدث حداً أو أصغرها لا يكفي أعضاء وضوئه الواجبة أو أكبرها لا يكفي جميع بدنه ولو كفي وضوءه ولا يجب استعمال دون الكافي مع التيمم وقالوا لا يخيصة وخلافاً للشافعي (ص) أو خافوا باستعماله مرضاً أو زيادته أو تأخر برء (ش) يعني ان الحاضر الصحيح أو المسافر اذا خاف كل من استعمال الماء مرضاً من زلة أو حصى واستند في خوفه الى سبب كجربة في نفسه أو غيره من مقاربه في المزاج أو خبر صادق بالطب يتيمم للفرض والنفل وكذا يتيمم المريض اذا خاف من استعمال الماء زيادة مرض أو تأخر برء ودوام علته والحاصل ان الضمير في عدم مواعيد على الثلاثة لكن لعدم اختلاف في حق المريض عدم القدرة على استعمال الماء وفي خافوا على المسافر والحاضر الصحيح وجعه باعتبار الافراد وقوله أو زيادته مفعول لفعل محذوف ويقدر مفرداً أو بالجملة معطوفة على الجملة وليس معطوفة على مرضاً أي أو خاف المريض زيادته أو تأخر برء فالتيمم الاوّل عائد على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد والمراد بالتخوف هنا العلم والظن ولا عبرة بالشك والوهم خلا والمأخذ عليه بعض الشراح (ص) أو عطش محترم معه (ش) يعني ان من قدر على استعمال الماء اذا خاف باستعماله عطش نفسه أو حيوان محترم معه في رفقته من آدمي أو بهيمة مملوكة أو ملك غير بحيث يهلك المخوف عليه أو يتضرر مرضاً يشبه الموت يجب عليه التيمم أو يتحشى مرضه فيجوز وعطش خفيف لا يتحشى ما قبله لغو ويخرج بالمحترم اسكيب غدير المأذون في اتخاذها وأما القرد والذب فلا يخرج وابكار في الفرد قول بجرمة أكله (ص) أو بطلبه تلف مال (ش) أي وبما ينقل للتيمم أن يخاف القادر على استعماله الماء بطلبه تلف مال أو نفس والمال كثير وهو ما زاد على ما يلزمه بذله في شراء الماء وهذا اذا تحقق وجوده أو غلب على ظنه اماناً شكاً فانه يتيمم سواء كان المال قليلاً أو كثيراً (ص) أو خروج وقت (ش) معطوف على قوله تلف مال يعني انه اذا خاف خروج الوقت الذي هو فيه اختيارياً أو ضرورياً ان تشاغل بطلب الماء فانه يبسط له التيمم وهذا ليس خاصاً بذلك بل كل من أوجب له التيمم فلا بد وان يتحشى فوات الوقت قبل حتمه

ان

الماء له ما ولا يعذب بالعطش والحاصل ان غير المحترم يقدم عليه استعمال الماء في الوضوء الا ان

يكون في الوضوء بالماء تعذيب له بالعطش آدمياً أو غير حيث تعدد قسسه عاجلاً ام لماتع مبرح كالاقتيات على الامام في نحو المرتد والزاني المحصر في قوم مقام الامم نائيه وجاعه المسلمين يقومون مقامهم اعند عدم هذا أو عادي كعدم القدرة على قتل الكلب والخنزير (قوله وان كان في الفرد قول) بانع على ذلك دفعاً لما يتوهم من أنه لا يعد محترماً باعتبار ذلك القول لانه صار حينئذ لا انتفاع به رأساً وأما على التول بكرامه أكله ففيه منفعة من حيث أكله لانه لا حرمة فيه (قوله ان يخاف القادر على استعماله تلف مال) والتخوف لا اعتقاد أو الظن فيما يظهر كما تقدم (قوله وجوده) أي الماء (قوله اماناً شكاً) سكنت عن الظن الغير القوي وحكمه كالغالب فيما يظهر ولا فرق في ذلك بين أن يكون المال له أو لغيره مما يجب حفظه (قوله وهذا ليس الخ) سيما في نسبة هذا للخطاب في العبارة الثانية وپرد (قوله ليس خاصاً بذلك) أي الذي تشاغل بطلب الماء الخ لا يخفى انه قصد بذلك دفع ما يتبادر من ظاهر المصنف من أن

خوف قوات الوقت اغما هو في الذي يشاغل بطلب الماء وما قبله وما بعده مما يطلب فيه التيم لا يشترط فيه خوف قوات الوقت فاذا ان  
خوف قوات الوقت لا بد منه في كل متيم ومن ذلك من لا يقدور على استعماله بارد الماء وخاف من تسخينه خروج الوقت (قوله أو آله)  
أي عدم آله وشمل ما لو عدت حقيقة وهو واضح أو حكما كما اذا كانت من ذهب أو فضة أو كانت للغير وعلم منه عدم رضاه باستعمالها  
والمدوم شرعا كالمعدوم حسا (قوله لضيقه) أي خاف قوات الوقت لأجل ضيق الوقت وقوله أو لتأخر الحجى به أي أو لم يكن خوف  
القوات لضيقه بل لتأخر الحجى به وهكذا ثم لا يخفى ان خوف قوات الوقت بتأخر الحجى الخ ليس للتشاغل بالاستعمال بل للاستعمال  
ولا انتظار فيه مدد وطوف وكأنه قال متى خاف بالاستعمال بالاستعمال أو بانتظار الماء قوات الوقت وقوله لضيقه ناظر للادول وقوله  
أو لتأخر الحجى به ناظر لما بعده (قوله والرشاء) أي الحبل (قوله واعلم ان عدم الماء الخ) مبروح في تصحيح ظاهر المصنف ودفع  
ما اعترض به الخطاب كما تقدم (أقول) لا يخفى ان هذا مناسبا لتسوية الكفاف في قوله كعدم مناوول أو لتأمرأ على نسخة لعدم فلا  
يظهر ذلك من المصنف بل لا يظهر منه الا كون عدم المناوول أو آله انما يتيم اذا خاف قوات الوقت (قوله وان لم يخف خروج الوقت)  
لا يخفى انما اذا نظرت لهذا اللفظ الذي تقدم له الذي هو كلام الخطاب الذي رده بهذا المجردة صوابا وذلك لان كل متيم هو في نفس  
الامر اغما يقدم على التيم ليكون يخاف خروج الوقت أي قبل قدرته (١٨٧) على الماء ألا ترى أن الاتيس يتيم أوله ويصدق  
عليه انه ما شاغل التيم أوله الا

ليكونه يخاف خروج الوقت قبل  
قدرته على الماء والحاصل ان الذي  
يخاف خروج الوقت قبل قدرته  
على الماء ينقسم الى آيس وغيره  
ولفظ الخطاب قوله كعدم مناوول  
أو آله أي وكذا ايباح التيم مع وجود  
الماء لمن يخرج عن تناوله ولم يجد من  
بناوله اياه أو لم يجد آله يتناولها  
وخاف قوات الوقت ان اشتغل  
برفعه من البئر كما تقدم عن المدونة  
وهو داخل في قول المصنف أو لا  
ويطابقه خروج وقت وقوله أو لتأخر  
الحجى به وان لم تبعد المسافة وقوله  
أو لبعده المسافة الذي يلزم منه  
تأخر الحجى به (قوله وهل ان خاف  
قواته) أي ظن قواته واعتقد

ان كان مريضا وقبل وجود الماء ان كان صحيحا والمراد بخروج الوقت ان لا يدرك فيه من  
الصلاة ركعة (ص) كعدم مناوول أو آله (ش) قال في الرسالة وقد يجب التيم مع وجود الماء  
اذا لم يجد من بناوله اياه اه وقال في التلخيص يجوز التيم اذا خاف متى تشاغل باستعمال الماء  
قوات الوقت لضيقه أو لتأخر الحجى به أو لبعده المسافة في الوصول اليه أو لعدم الآلة التي  
توصله اليه كالذلول والرشاء واعلم ان عدم الآلة أو المناوول يتيم وان لم يخف خروج الوقت بمنزلة  
عدم الماء فيحصل فيه فالراجح يتيم آخره والآيس أوله والمتردد وسطه وما في الخطاب من انه  
فيما اذا خاف خروج الوقت يتيم خلاف النقل (ص) وهل ان خاف قواته باستعماله خلاف  
(ش) أي وهل يتيم الحادث ولو أكبر الواجد للماء بين يديه المقادر على استعماله اذا خاف قوات  
الوقت الذي هو فيه باستعماله وان تيم ادركه وهو الذي رواه الابهرى واختاره التوتسي  
وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللخمي وعياض من المدونة أو يتوشأ ولو فاته  
الوقت وحكى عبد الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا أقل من أن يكون مشهورا  
فلذا قال خلاف (ص) وجاز جنازة وسنة ومس محض وقراءة وطواف وركعاه يتيم فرض أو  
نفل ان تأخرت (ش) يعني ان الشخص اذا تيم لفرض أو نفل وأخرى لسنة جازان يستبيح به  
صلاة الجنازة غير المتعمية ولو تعددت والسنة كالوتر ونحوه وأخرى غير السنة ومس المحض  
وقراءة القرآن والطواف غير الواجب وركعتيه ويشترط في صحة الفرض المتيم له ان تأخر  
هذه الاشياء عنه فلو تقدم منها شيء عليه صح في نفسه وأعاد تيمه للفرض ولو كان المقدم

(قوله الوقت الذي هو فيه) أي سواء كان اختياريا أو ضروريا (قوله وهو الذي رواه الخ) وهو الراجح والخلاف جار في المحدث حدثا  
أكبر في تنبيهه على ان تبين له بقاء الوقت أو خروجه بعد ان شرع في الصلاة ولو لم يعقد ركعة فله لا يقطع ويتم صلاة ولا إعادة عليه لدخوله  
بوجه جائز وأولى اذا تبين بعد الفراغ أول يتيم شيء وأما ان تبين قبل الدخول في الصلاة فيتوشأ قطعا (قوله فلا أقل) أي أقل أقل  
والاستفهام لا انكار أي ينبغي الأقل من الاتفاق وذلك الأقل هو كونه مشهورا فبين ان المفضل عليه محذوف وان من كلامه  
بيان للادول من المنفق عليه (قوله وأخرى لسنة) فديقال مقابلة النقل بالفرض تؤذت بانه أراد بالنفل ما عدا الفرض فيصعد بالسنة  
(قوله غير معينة) فيه نظر بل الجنازة على القول بانها سنة يصليها سواء كانت سنة معينة أم لا وعلى القول بانها فرض فلا سواء كانت  
م معينة أم لا (قوله قراءة القرآن) أي فيما يتوشأ على طهارة كقراءة جنب في تنبيهه على عيب والحاصل انه اذا تيم لواحد من  
مس المحض أو الجنازة أو القراءة أو الطواف هل يفعل به باقيها والنفل أم لا وانما يتيمه لركعتي الطواف فهو مما يشمله  
قول المصنف يتيم فرض أو نفل وانظر اذا تيم لفرض وصلى به المفضل فهل يفعل باقيها والنفل أم لا وانما يتيمه لركعتي الطواف  
تيم لواحد منها أو يخرج غيره هل يجزئ تيمه أو يخرج بعض المستباح أم لا اه وانما الجريان (قوله فلو تقدم الخ) ظاهره ولو كان  
افاضل مس محض أو قراءة جنب ولو كآية وانظر ما حكم اقدامه على فعلها قبل الفرض يتيمه هل يكره أو يجوز وانما ظاهره خلاف

الاولى والله أعلم (قوله فهنا قيدان) أى مفيدان أى حكايان مفيدان الا انك خبير بان المقيدان هما الصحة فقط ولو غير محكان كان أحسن (قوله الذى استلزمه الجواز) فيه أن هذا ظاهر لو اتحد المحل وأما هنا فلم يتحد المحل لان الجواز محله النقل والصحة محله الفرض كما هو ظاهر (قوله ومفهومة بالنسبة للفعل مفهوم موافقة) لا يخفى ان هذا لا يتم الا لو كان تقدير المصنف وصح الفرض والنقل ان تأخرت ولم يكن ذلك (قوله الاتصال) هل المراد أن تكون متتابعة بعضها ببعض أو لو حصل تفرق يسير وهو الظاهر والمراد بالاتصال اتصالها بالفرض ولا مانع من أن يكون مراده الامر بن معا والحاصل انه اذا فصل به بطول أو خروج من مسجد أعاد نيته ويسير الفصل مفتقر ومنه آية الكرمى والمعربات (قوله ولزم موالاته) أى بالنظر لقولنا أى مع ما فعل له (قوله وهذا الشرط) أى شرط نية النافذة عند الفريضة (قوله ١٨٨) فالعذر للخطاب الخ حاصله ان الخطاب ذكر عن ابن غازى انه قال ان

ابن رشد نص على المسئلة فقال ما حاصله انى سبرت كتب ابن رشد فلم أجده ذكر القيد مع انه فى الواقع ذكره فاجاب الشارح عن الخطاب بان مقصوده فشت فى مظنة ذلك فلم أجده وهو قد صلتى بهذا الاعتبار لان ابن رشد اذا ذكره فى المسح على الخفين والخطاب لم يقبل فى مظنة ذلك بل المراد ان هذا امراده وكأنه قال والعذر للخطاب فى قوله أى باعتبار المظنة (قوله وبطل الثانى) ذكره باعتبار كونه فرضا وقال مشتركة نظرا لكونها صلاة وهو بكسر الراء لان الصلاتين اشتركت فى الوقت وأراد الثانى فى الفعل فى الفوائت وفى المشروعية فى الحاضرة الا أن يكون صلى الثانية ناسيا للاولى وقد نيم بقصد هما وهو ناس للادنى عند فعل الثانية ثم فعل الاولى بعد الثانية فتمتطل الثانية فى الفعل وهى الظهر والمغرب أما لو نيم بقصد صلاة فتذكر ان عليه ما قبلها فانه يعيد التيمم قال فى

ركعتي القبر فلا بد من اعادته للصبح وتقييد الطواف والجنابة بغير الواجب مستفاد من قوله لا فرض آخر ولا يشترط تأخر النقل عن النقل المنوى بخصوصه ويصلى السنة بتيمم النقل وعكسه من غير ترتيب قال فى المجموعه من نيم للوتر بعد القبر فله ان يركع به ركعتي القبر وان نيم لتأذنه فله ان يوتر به فقوله ان تأخرت أى وجازت هذه الامور بتيمم فرض وصح الفرض ان تأخرت فى الفعل لان تقدمت فلا يصح الفرض ويصح فى نفسها فهنا قيدان أحدهما مخرج به وهو الجواز والا تخوضنى وهو صحة الفرض الذى استلزمه الجواز لانه استلزم الصحة فقوله ان تأخرت شرط فى القيد الضمنى ففهو مه بالنسبة لتيمم الفرض مفهوم مخالفه أى بالنسبة للفرض فى نفسه فهو شرط فى صحة ايقاع الفرض بتيممه ومفهومة بالنسبة للنقل مفهوم موافقة وأما شرط نية النافذة عند تيمم الفريضة فضعيف وفى شرط الاتصال قولان والمأخوذ من قول المؤلف ولزم موالاته اشتراطه وهذا الشرط مذكور فى كلام ابن رشد فى البيان والتصيل مثل ما هو مذكور فى ابن غازى وابتوضح لكنه لم يذكره فى باب التيمم واغذا ذكره فى باب المسح على الخفين فالعذر للخطاب فى قوله فى مظنة ذلك لان مظنته التيمم وأما شرط أن لا يصح تكرارها فيؤخذ من قولهم جدا ان مجرد الكثرة لا تضر والكثرة بالعرف وما حاسبه الشافعية الكثرة بان لا يدخل وقت الفريضة الثانية لا يجرى على مذهبا (ص) لا فرض آخر وان قصدا وبطل الثانى ولو مشتركة (ش) يعنى انه لا يجوز فرضان تيمم واحدا وان قصدا معا عند التيمم واذا وقع بطل الثانى ولو لم يرض لا يقدر على مس الماء أو أحدهما مندورة أو فائتة أو مشتركة مع الاخرى فى الوقت كظهرين وعشاءين وأعادها أبدا على المشهور وقال أصبح يعيد فى الوقت ثانية المشتركة تين وغيرها أبدا وصح الاول (ص) لا تيمم المستحب (ش) هذا معطوف على فرض آخر من عطف الجمل واللام مقحمة أى لا يفعل فرض آخر بتيمم فرض ولا يفعل شئ مما تقدم أو غيره بتيمم مستحب كاتيمم لقراءة القرآن أو لزوم الجنب على القول الضعيف بانه تيمم أو نحو ذلك ولنا ان يجعل اللام أصلية وزيد بالمستحب ما لا يتوقف حكمه على الطهارة كقراءة القرآن ظاهرا وبالنقل السابق فى قوله تيمم فرض أو نقل ما يتوقف حكمه على الطهارة ولا منافاة (ص) ولزم موالاته (ش) أى ما فعل له ويستلزم الموالاته بين أفعاله

المقدمات ولا يصح صلاة تيمم فواء لقبرها اه (قوله أو مشتركة مع الاخرى) هذا يفيد قراءة المصنف مشتركة بكسر الراء يصح الفتح لان كل واحدة شاركت الاخرى (قوله هذا معطوف على فرض) أى على معنى فرض أى لان معناه لا يفعل فرض آخر (قوله فلا منافاة) حاصله انه يتوهم المنافاة على الحل الثانى ويبيانه ان المستحب على الحل الثانى نفس النافذة مع انه تقدم ان الجنابة والسنة ومس المحض وغير ذلك ففعل بتيمم النافذة والحل الاول أولى من الثانى وذلك لان الاول يدخل فيه تيمم الجنب (قوله ولزم موالاته) لم يقل واجبه كفى الغسل ولا فرائضه كل وضوء لا دخاله هنا ما ليس بدخل فى ماهيته كاخذه بمن اعتيد (قوله ويستلزم الموالاته بين أفعاله) أى ان الموالاته بينه وبين ما فعل له تستلزم الموالاته بين أفعاله بخلاف العكس وذلك لانه لو لم يوال بين أفعاله لم تكن الموالاته بين التيمم وما فعل له بل الموالاته بين الجزء الاخير مثلا وما فعل له فتدبر ويحوز أن تكون تلك الصورة داخلة فى المصنف أيضا



(قوله فلاجل ذلك) أي فلاجل لزوم موالاته مع ما فعل له (قوله ولا بعده) أي بعد دخول الوقت وقوله متراخي أي بين أجزاءه أي وبينه وبين ما فعل له فالتفريع صحيح (قوله ولما كان اتصاله بما فعل له شرطاً) أي اتصاله بما فعل له واتصال أجزائه ببعضها بعض وقوله شرطاً كان ذا كراً قادراً أم لا (قوله فلذلك لم يشبهه بالوضوء) أي يجب بان التشبيه بالنظر لحالة العامد والواجز لا التامس (قوله ما لم يتحقق المنية) أي يجزئها كذا ذكره الخطاب عن المقرئ والظاهر أن مثل ذلك الظن لأن الظن في تلك الأبواب يعطى حكم التحقق أي ما لم يظن المنية أو يجزئها بقرينة قامت عنده كأن يكون مثلاً (١٨٩) بمحل له قيمة وحور (قوله أما راجع للماء) لا يخفى أنه إذا رجع للماء يكون صورة

مفهومة بالأولى من قوله هبة ماء لان القرض لا منية فيه كالهبة وبعد كتي هذا رأيت الخطاب ذكر ما نصه لانه إذا لم يزمه قبوله أي الماء على وجه الهبة فاحرى على وجه القرض ولا يقال ان فيه تعبير الذمة لان هذا امر قريب اه (قوله لم يحتج له) انظر ما المراد بالاحتياج هل ما يحتاج لقيام بنيته أو لفنقته المعتادة غير مرف ولو كانت أكثر مما يقوم بنيته لشمول النفقة المكسوة أو ما يحتاج له ولو كان سرفاً والظاهر الوسط وقول الشارح لنفقة سفره تسع فيسه بهرام وهي مطلقة ثم ظاهره ان النفقة تعبر حالاً أي في حالة السفر أي لا بعد ولو كان محتاجاً له (قوله بان زاد على ثلث الثمن) لا يخفى أن مراده بالثمن ما اعتيدان تباع القسرية به كما هو ظاهره وبعد فلا يظهر كون هذا تفسير الغير المعتاد لان غير المعتاد يصدق ولو بدرهم واحد والمأخوذ من كلام أشهب أنه متى زاد على المعتاد لا يلزمه ولو بدرهم واحد وهو المعتاد وشارحنا تبع الجلاب وعبد الحق

فلاجل ذلك اشترط اتصال النافذة بالقرضة وفعله في الوقت لا قبله ولا بعده متراخي ولما كان اتصاله بما فعل له شرطاً كان ضرره ولو ناسى ما لم يطل إلا من جهة الموالاة كالوضوء بل من جهة عدم الاتصال المختص به التيمم كما قاله في توضيحه فالذم يشبه بالوضوء كما فعل ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما (ص) وقبول هبة ماء لا ثمن (ش) أي ولزم أيضاً فاقد الماء قبول هبة الماء بخلاف ثمن الماء فلا يلزم قبوله بقوة المنية هناك دون الأول ولو عبر المؤلف باتباعه فقال ولزم موالاته واتهاب ماء كان أحسن ويكون قبول الهبة من باب أولى لان الاتهاب طلب الهبة وهذا ما لم يتحقق المنية والأفلا يلزمه قبوله وان لم يكن بمن وهذا اذا كانت المنية يظهر لها أثر وأما التافه فيلزمه قبوله (ص) أو قرضه (ش) الضمير في قرضه أما راجع للماء أو الثمن وفي كل ام امر فوع عطفاً على قبول أو مجرد وعطفاً على هبة وبصح عطفه على ثمن أي لا يلزمه قبول الثمن ولا قرضه وهو صحيح حيث لم يكن ملياً ببلده والالزمة قرضه وقبول قرضه ولا يخفى ان هذا فيما إذا رجع ضمير قرضه للثمن ان رجوعه للماء لا يصح لانه يلزمه قرضه وقبول قرضه من غير اعتبار ما اعتيد المذكور (ص) وأخذه ثمن اعتيد لم يحتج له (ش) معطوف على موالاته أي ولزم من فقد الماء ووجدته يباع أخذه ان يبيع ثمن اعتيد في موضعه وما قارب به حيث لم يحتج للثمن لنفقة سفره ونحوه ولما جرت العادة بانقسام البيع الى محلي وموحد فلا معنى لانحصاره في أحدهما قال (وان بذمته) لانه مع القدرة على الوفاء أشبهه واجد الثمن وهو آخرى من لزوم القرض لماسفقه من المشاحة وفي القرض من المنية فالبيع بغير المعتاد بان زاد على ثلث الثمن لم يلزمه ولو كثرت دراهمه كما وضعتنا في شرحنا الكبير وبعبارة أخرى واستشكل كون قوله وان بذمته مبالغة في قوله لم يحتج له لان عدم الاحتياج فرع الوجود وما في ذمته غير موجود واجيب بان قوله وان بذمته مبالغة في قوله اعتيد أي بأخذه ثمن اعتيد وان بذمته لم يحتج له حيث كان معه واعماله يقدم قوله وان بذمته على لم يحتج له لانه صفة الثمن (ص) وطلبه لكل صلاة وان توجهه لا يتحقق عدمه (ش) هذا معطوف على قوله ولزم موالاته أي ولزم مرئيد التيمم طلب الماء لكل صلاة بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن يستأجره باجرة تساوى الثمن الذي يلزمه الشراء به وان توجههم وجود الماء وأولى اذا ظنه أو شك في الوجود لانه اذا لم يزمه الطلب مع التوهم الذي هو ضعف المراتب الثلاث فلا يلزمه الطلب في غيره من باب أولى أما مع تحقق العدم فلا يلزمه الطلب اذا فائدة في الطلب (ص) طلباً لا بشق به (ش) هو مفعول مطلق عام له المصدر أي طلبه طلباً لا بشق به فليس الرجل والضعيف كالمراة والقوى ولا يدخل في كلام المؤلف اذا كان على ميالين فانه لا يلزمه وان كان لا يشق عليه لانه مظنة

والحاصل أن المصنف موافق للمدونة وأنه متى زاد على المعتاد لا يلزمه فاقاله الشارح ضعيف كما أفاده بعض شيوخنا وكذا يلزمه شراء التراب ثمن اعتيد (مسئلة) الماء اذا كان ملك عبده استظهر بعضهم أنه لا يجب انتزاعه وتيمم قياساً على الزكاة (قوله لان عدم الاحتياج فرع الوجود) لا يظهر لانه يكون الشخص ليس عنده الشيء ولا يحتاج له كما هو معلوم عادة (قوله وان توجهه) هذا اذا كان التوهم قبل الطلب بالكلية وأما لو تحقق وطلب ثم توجه بعد ذلك فإظهاره أنه لا يطلب (قوله لا يتحقق عدمه) المراد بالتحقق الاعتقاد الجازم لا التحقق في نفس الامر (قوله بعد دخول الوقت) لكن محمل الطلب حيث كان موضع غير الأول أو فيه وحدث ما يقتضي الطلب (قوله وان توجههم وجود الماء) هذا على خلاف ما عليه ابن رشد فذكر أن المتوهم لا يلزمه الطلب قال ابن مريزوق

تقدم وأما على طريقة ابن رشد  
فلا عسيرة باله وهم فقط شرار حنا  
حيث لم يذكر صورة التوهم الميل  
لاين رشد (قوله نية استباحة  
الصلاة) أى أو من المحض  
أو غيره مما الظاهرة شرطية قاله  
البدري (قوله وأفرضاها) معطوف  
على الصلاة أى استباحة فرض  
الصلاة أى مفروض هو الصلاة  
والإضافة للبيان ولا يلزم أن ينوى  
استباحة الصلاة من الحدث  
الاصغر فالوجه أنه رتب له أن ينسب  
لم ينسب نعم يستحب له نية استباحة  
الصلاة من الحدث الأصغر (قوله)

أومع فيه الحدث الأكبر ولو تركها فمعية باطل كان الترتل عامدا أو ساهيا فنوى الأكبر ثم نسي أنه ليس عليه الصلاة  
وأتم عليه الصلاة فانه يجزئ به جمعة وأما لو نسي ذلك فلا يجزئ به ولو نوى رفع الحدث فمعية باطل لأنه لا يرفع الحدث كما يأتي وظاهر  
مما قاله ولو نوى رفعه عمدا \* (فتاويه) \* هذا كله مالم يفرض التيمم فيجزيه ولو لم يتعرض لنية الأكبر (قوله ولو تكررت الصلاة) بعيد  
والأقرب ترجيح الضمير لظاهر الترابية أو أنه عائد على النية أي ولو تكررت نية التيمم (قوله عند الضرورة الأولى) هذا ظاهر كلام  
صاحب المع وقال زروق غسل النية الوجه بالأخلاف أي والضرورة الأولى بمنزلة نقل الماء للضرورة أن الصعيدا ظاهر بمثابة الماء في  
الضرورة واستظهره ابن عمر بقوله وهذا الظاهر لأن التيمم بدل عن الوضوء والوضوء كذلك ولا يصح تقديم النية في التيمم بسبب لضعفه  
عن الوضوء والغسل الجبر فيهما كما قاله شارح المع (قوله من فرض أو نفل) أي كان يقصد به صلاة الظهر مثلا أو صلاة الوتر  
مثلا فالعين شخصي لأنه نوى مطلق صلاة فرض أو مطلق صلاة نفل فانه وإن كان اللفظ محتملا له إلا أن التعمين إذا أطلق  
ينصرف للشخصي وأيضا فإن عباراتهم تدل عليه (قوله أو هما على العموم) أي الشمول أي أن ينوى الظهر أو نوافل التابعة له مثلا  
فنوى به استحباحة صلاة بعضها من الفرائض لم يصل به غيرهما من الفرائض وأما لو نوى استحباحة صلاة الفرض من غير تعيين له بكونه  
ظهرا أم لا صلى به ما عليه من ظهر أو نضر ولا يصلح به ما خرج وقته (قوله لا استحباحة مطلق الصلاة) عبر بمطلق إشارة إلى أنه لو نوى  
استحباحة الصلاة بدون أن يلاحظ مطلق فانه يصلح به الفرض قاله الشيخ أحمد فأقبل الصلاة تشمل الفريضة والثافلة فكان الظاهر  
أن هذه التهمة لا تنكفي مع الإطلاق فالجواب أن الفريضة أقوى من الثافلة مع أنها المتبادرة فلذلك انصرفت التهمة إليها

(قوله لان الفرض يحتاج لنية تخصه) أراد بالخصوص الاضافي أي ما عدا نية الصلاة بملاحظة العموم البدلي فلا ينافي انه يصح  
الفرض عند نية الصلاة بدون ملاحظة المطلق المتحقق في الفرض والنفل خلاصته أن المنفي ملاحظة العموم البدلي لا غير (قوله  
وعليه الخ) اقتصر الشارح في العبارة والاحسن ما ذكره الخطاب، فقل وفائدة رفع الحدث عند الاحتجاب أربعة أحكام ووطء  
الطائض إذا ظهرت به وليس الخفين به وعدم وجوب الوضوء إذا وجد الماء بعده، وأما التيمم للمتوضئين من غير كراهة زاد ابن شاس  
والتيمم قبل الوقت فيكون خمسة (قوله فيهما) يبين لأجمال لا (قوله قال القرافي) شروع في الجمع بين القولين (قوله ونحوه للمازري)  
لا يخفى أن ما تقدم من قوله وقيل برفعه الخ مبني على أن الخلاف حقيقي ولذلك رتب عليه الثمرة واقتضاه هنا على المازري ولم يذكر  
ابن العربي إشارة إلى أن ابن العربي لا يقول بذلك بل يقول أن الخلاف حقيقي وهو كذلك كما علم من نت وعلم أن حدائق أهل  
المذهب على ما قاله القرافي والخاصل أن من الشيوخ من قال الخلاف في الفظلي ومنهم من قال حقيقي وهو الأقرب لأنهم أجروا على  
ذلك مسائل انتهى ذكر ذلك كله المذكور وكذلك ذكر شيخنا عبد الله عن (١٩١) شيخه ابن عباد التحقيق أن الخلاف معنوي وحينئذ  
فالجواب اللائق أن يقال فلا منافاة

بين وجود المانع والاباحة لأن  
التيمم رخصة كما صحت الصلاة  
لمن استجبر بالجماعة مع المانع  
وهو وجود حكم التجاسه لأجل  
الرخصة انتهى (أقول) بحمد الله  
التحقيق أن المناقاة موجودة لأن  
الحدث بمعنى المانع وهو الحرمه  
وهي تنافي الاباحة (قوله فالجواب  
ان عليا) في العبارة حذف  
واستقير لا يلزم من كونه برفعه  
أن يصلي به أكثر من فرض  
لأن مولانا عليا كان يرى الخ لا  
التمخيير بأن قضية تكون برفعه  
وفعلا مطلقا عند ابن العربي أن  
يصلي به أكثر من فرض (قوله  
وتعميم وجهه) لم يقيد المصنف  
تعميم وجهه بعمومه بل يديه جميعا  
فالوضع بيد واحدة أجزاء بل  
ولو باصبعين قاله سند ثم ذكر أن  
من ربط يديه لم يجد من يديه

الصالحه للفرض والنفل لان الفرض يحتاج الى نية تخصه فيكون كمن قوى النفل فلا يصلي  
بذلك التيمم الفرض قاله ابن فرحون ويفهم منه أن نية صحيح وبفعل بذلك التيمم غير الفرض  
(ص) ولا يرفع الحدث (ش) بعد أن التيمم لا يرفع الحدث بل يبيح العبادة وقيل برفعه وعليه  
عدم كراهة امامة المتيمم للمتوضئين وفعله قبل الوقت وعلى المشهور لا فيهما واختار ابن العربي  
والمازري والقرافي أنه رافع للحدث قال القرافي وقولهم لا يرفع الحدث أي لا يرفعه مطلقا بل  
الى غاية ثلاثي التيمم ان احدث المانع والاباحة حاصلة متحققة اجماعا فالخلاف لفظي  
ونحوه للمازري فان قيل لو كان يرفعه لكان يصلي به أكثر من فرض فالجواب ان عليا رضى  
الله عنه كان يرى الوضوء كذلك وهو يرفع الحدث اجماعا (ص) وتعميم وجهه وكفيه لكونه  
(ش) أي ولزم التيمم تعميم ما ذكر ابن شعبان ولا يتبع غرضون الوجه ويراعى الوتره وحجاج  
العين والعنفقة ما لم يكن عليا شعروا غير يديه على شمس رطبه الطويلة ويطعنهم حيث يبلغ  
بهما في غسل الوجه وما لا يجزيه في الوضوء لا يجزيه في التيمم (ص) وزعم خاتمه (ش) أي ولزم  
التيمم زعم خاتمه ولو ما ذونا في لبسه أو منسعه الان التراب لا يدخل تحته فان لم ينزعه فلا يجزيه  
تيممه (ص) وصحيد ظهر كثراب (ش) أي ومن لوازم التيمم الصعبد وهو ما صعد على وجه  
الارض من اجرائها وقد اختلف في الطيب من قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا فقيس المراد به  
المنبت وهو التراب لا ما لا ينبت نباتا كالرمل والسباح وقبل المراد به الطاهر وهو الصحيح في التيمم  
بكل ما يذكر المؤلف مع وجود التراب وعدمه خلافا لابن شعبان في تخصيص التراب كالشاذلي  
ولابن حبيب في اشتراط عدم التراب وان كان ظاهرا المدونة وشمل التراب تراب ثور وهو الذي  
يخففه القرطبي في تفسير سورة الحجر واستثناهما ابن العربي من قوله عليه الصلاة والسلام  
جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وتيممه ابن فرحون في آغازه انتهى وصحى البساطي  
هذه الكافي المستقصية لاستقصائها جميع أنواع الصعبد من حجر ورمل ونحوهما

يكفيه قرين وجهه وذراعيه وان لم يستوعب محل الفرض (قوله وكفيه) الأفضل أن يقول يديه (قوله ويراعى الوتره) مثبت كما هو  
صريح كلام البدر وهو معطوف على لا يتبع غرضون (قوله وحجاج العدين) بفتح الحاء وكسر هاء العضو المستدير بالعين مصباح (قوله  
وما لا يجزيه) أي من جهة التعميم لا من حيث تخليد البعية ولا من حيث تتبع الاساري اذ لا يطلبان في التيمم بخلاف الوضوء لا بد منهما  
فيه أهاده شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى (قوله فان التراب لا يدخل تحته) هذه العلة ضعيفة فيرد عليه ان الماء لا يدخل تحت الخاتم الضيق  
مع ان الوضوء يصح (قوله وان لم يرفعه) أراد بالرفع ما شمل ما نقله عن موضعه ومسح ما شتمه ثم رده ومسح غيره (قوله واستثناهما) ابن  
العربي الخ) كلام نت يفسد ضعف كلام ابن العربي فانه قال ويدخل في كلامه تراب ديار ثمود وان كان ابن العربي قال لا يتيمم عليه  
واستثناهما من الخبر السابق كما حكاه عنه القرطبي في سورة الحجر ونحوه خلافاً ويذهب في تقييد كلام ابن العربي بما إذا لم يخف خروج الوقت  
وكان لا يجد غيره قال الخطاب وانظر التيمم على تراب المسجد هل يجوز أم لا لم أر نصا صريحا وأجمع العلماء على أن التيمم على مقبرة المشركين  
إذا كان الموضع طيبا طاهرا نظيفا جائزا (قوله لاستقصائها جميع أنواع الصعبد) هذا خلاف ما هو المعروف ان الكافي الاستقصائية

لأنه دخل شيئا وقد أدخلت هنا غير التراب من الحجر ويحجب بأنه لاحظ الاستقصاء لغة ولم ينظر لاصطلاحهم (قوله لأنه حجر) أي غاية  
 الأحرار أنه حجر ثم ما قاله غير مسلم بل ليس بحجر لأنه لو وضع في الماء لذاب (قوله لأنه طعام) فيه تطرأ أن الطعام ما غاب اتخاذه لا كل آدمي  
 أو شربه والماء ليس بطعام لأنه لا يكون لغير آدمي وقوله وتربان بكسر الميم وسكون الراء على ما رأيت مضبوطا بقلم من نسخة يظن بها  
 الصحة من القاموس (قوله وخضخاض) هو الطين اللين جدا قاله ت (قوله أو جبل) هو الحجر كافي محشى ت (قوله وهو ظاهر المدونة)  
 فقد قال فيها إذا وجد الطين وعدم التراب وضع يديه عليه وخفف ما استطاع ونيم به (قوله مبني على أن ما ذكر ليس من أجزاء الأرض)  
 يقال عليه إذا لم يكن من أجزاء الأرض كيف (١٩٢) يصح التيمم عليه إلا أن هذه العلة إنما تظهر في الثلج ولا تظهر في الخضخاض

وشمل قوله وصعيد طهر ما احتقر من باطن الأرض كالطفل الذي تأكله النساء على  
 المشهور لأنه حجر لم يشد فصله وليس هو شيئا مدفونا بالأرض وقيل لا يتيمم عليه لأنه طعام قال  
 النووي التراب اسم جنس لا يثنى ولا يجمع على الصحيح وقال الجوهرى جمعه أثره وتربان  
 وتراب ومن أسماء الرغام يفض الرغام والغين المحمصة ومنه أرغم الله أنفه بالغام ولما ثبت  
 للتراب حكم الجواز أثبت له حكما آخر وهو كونه أفضل مع وجود غيره لا متعين كأنه قدم بقوله  
 (وهو الأفضل) ثم بالغ على الحكم الأول وهو الجواز بقوله (ولو نقل) دون الثاني وهو  
 كونه أفضل من غيره إذا لاقا قال به أذ مع النقل يكون غيره من أجزاء الأرض أفضل منه ومثل  
 التراب في النقل السباح والرمال والحجر والمغرة والمراد بالنقل هنا أن يجعل حائلا بينه وبين  
 الأرض لا بان ينقل من موضع لا تحترق هذا ليس بنقل هنا وسيأتي معنى النقل في الشب  
 وضوء وأشار بالمبالغة في قول ابن بكير القائل بعدم جواز التيمم عليه حيث نقل كما نقله في  
 التوضيح (ص) وثلج وخضخاض (ش) أي وجاز التيمم على الثلج ولو وجد غيره وكذلك التيمم على  
 طين خضخاض ونحوه مما ليس بماء إذا لم يجد غيره من تراب أو جبل قاله في الشامل وهو  
 ظاهر المدونة وقول ابن الحاجب وقيل وإن وجد التراب أنكره ابن راشد وقال ابن عرفة  
 لا أعرفه وتقديرنا العامل مبني على أن ما ذكر ليس من أجزاء الأرض وليس من أفراد  
 الصعيد (ص) وفيه ما حفف يديه روى بجيم وناء (ش) قال مالك فيها يتيمم على الخضخاض مما  
 ليس بماء ويخفف وضع يديه روى بجاء وروى بالجيم وفي مختصر ابن عسجد الحكم الكبير يخفف  
 وضع يديه ويخففه صا قليلا لجمع بينهما (ص) وحصل لم يطبخ (ش) يعني أن التيمم جائز على حجارة  
 الجير ونحوه حيث لم يشووا إلا فلا ذل بشي يخرج عن ماهية الصعيد وظاهره ولو لم يجد غيره  
 وضاق الوقت وهو ما في سنده كلام المازري فراد المؤلف بالطحخ الشيء لأن الجص لا يطبخ وإنما  
 يشوي (ص) ومعدن (ش) عطف على تراب وفي بعض النسخ بناء جارة فهي متعلقة بمعدن  
 أي وجاز التيمم بمعدن أو لزوم التيمم به ثم يحتمل أن تكون الجملة مستأنفة وإن تكون معطوفة  
 على قوله ولزم موالاته أي ولزم موالاته وجاز التيمم بمعدن أو معطوفة على تراب عطف الجمل  
 أيضا فكانه قال يتيمم بالتراب والمعدن ثم وصف المؤلف المعدن بصفات ثلاث سلبية دل على  
 الأول بقوله (غير نقد) كغير ذهب ونقارضة فيمنع به التيمم وعلى الثاني بقوله (وجوهر) أي  
 وغير جوهر مما لا يقع به نواضع كياقوت ونحوه وعلى الثالث بقوله (ومنقول) أي وغير منقول  
 أما ما نقل وأبين عن موضعه وبقي في أيدي الناس كالعقار فلا يتيمم عليها لأنها معدة لمنافع

لأنه من أجزاء الأرض قطعاً فإن  
 يقال ما وجه كون الذي من أجزاء  
 الأرض لا يتيمم عليه إلا إذا فقد  
 غيره وهو الخضخاض والذي ليس  
 من أجزاء الأرض يتيمم عليه قطعاً  
 ثم بعد ذلك وجدت شيخنا أفاض  
 الثلج يشابه التراب بجموده بخلاف  
 الخضخاض وبعبارة أخرى ولا يقال  
 هو ليس من أجزاء الأرض لا نقول  
 لما جدد عليها الحق بالجرائم (قوله  
 روى بجيم وناء) الظاهر أن كلا  
 من سدوب ولذلك قال عيب وعلى  
 رواية الخاء لا بد من التخييف بالجيم  
 وكان الفصل بعده لا بطل الموالاة  
 للضرورة انتهى وقوله روى بالجيم  
 انظر كيف يصح ذلك ويحجب بان  
 قوله وضع يديه من إضافة الصفة  
 للموصوف أي يخفف يديه  
 الموضوعين (قوله وحصل) بكسر  
 الجيم وفتحها والكسر أكثر واطلاق  
 الجص عليه قبل الشيء مجاز الأول  
 كذلك في بعض الشروح وبعبارة الشيخ  
 أحمد والجلبس هي الحجارة التي إذا  
 شويت صارت جيرا انتهى وعلى  
 كلامه أن إطلاق الجص عليه بعد  
 الشيء مجاز فهو يخالف ما قبله  
 وذهب الجيزي لما أفاده الشيخ أحمد

(قوله ونحوه) قال الشيخ أحمد وأما أفراد الجص بالذكور عن غيره من أنواع الحجارة لأنه الذي يخرج به الطبخ  
 عن ماهية الصعيد انتهى (قوله وإن تكون معطوفة) الأصل العطف (قوله أو معطوفة على تراب عطف الجبل أيضا) فيه شيء وذلك  
 أن تقديره المذكور يظهر أنه ليس من عطف الجبل بل من عطف المفردات (قوله بأوصاف ثلاث) لا يخفى أنها صفة واحدة لأن  
 غير ماسة على الثلاثة فهي صفة واحدة وحاصل الجواب أن الشارح لاحظ تسلط غير على كل واحدة فحصل تعدد في الصفة  
 (قوله مما لا يقع) الأولى أن يقول وغير جوهر ونحوه مما لا يقع به نواضع وجه ذلك التقصير أن الذي لم يتصف بتلك الأوصاف لم يباين  
 أجزاء الأرض فباع التيمم عليه وما انفك تلك الصفات بآين أجزاء الأرض فلم يجز التيمم عليه (قوله لأنها معدة لمنافع الناس) أي

نخرجت بذلك عن كونها من أجزاء الأرض والذهب والجواهر يخرج بسبب كونها في غاية الشرف (قوله ليحق بمهما ما شابهها) لا ينفك  
 أنه لم يذكر إلا ما شابه الأول فقط وهو الذي لم يخرج عن جنس الأرض وهو الشب وقد ذكرنا الشرح ما شابهه بقوله ونحو ما شابه أي وأما  
 الثاني وهو الملح فلم يذكر له مشابه ومثل الملح النطرون فلا وجه للتوقف فيه لأنه كالمخ والشب فليتهم عليه في محله شيئاً (قوله على اللب  
 والنشر) أي المرتب أي في كلام المصنف مع كلام الشارح فقوله كشب مثال للملح لم يخرج عن جنس الأرض وقوله ولمح مثال لما يخرج  
 (قوله ومضوع) أي من غير حلفاء بل من تراب أو ماء وجد كذا في عب وهو استظهار من عند نفسه وهو بعيد فالأولى ببقاء اللفظ على  
 محموله وذلك لأن ابن عرفة ذكر أقوالاً أربعة أشار لها بقوله في الملح ثالثها المعدني ورابعها أن كان بارضة وضاق الوقت عن غيره  
 انتهى إذا علمت ذلك فقوله الشارح وهو ظاهر نقل ابن عرفة أي على أحد الأقوال وهو القول الأول منها القول بالتفرقة بين المعدني  
 والمضوع ظاهر (قوله وجعله كالجواهر) أي نخرج بذلك عن كونها من أجزاء الأرض وهو به بعض أي وأما الأول فلم يجعله كالجواهر  
 النفسية (قوله يفصل بين مادخلته صنعة الخ) أي كالنشر والصقل أي لا يطبخ ويرجح ذلك بقول لا اتفاق قوانين على المنع في المصنوع  
 واتفاق قوانين على الجواز فيه كذا ذكرنا ولم يظهر وجه المنع في المصنوع لأنها صنعة لم تخرج عن كونها من أجزاء الأرض كالطبخ  
 ولذلك قال الشارح في تعليقه لا اتفاق قوانين على المنع ولم يقل لا يكون الصنعة أخرجه (١٩٣) عن أجزاء الأرض لأن الصنعة التي في

الرخام ليست الطبخ في تيميمه بخلاف  
 المصنف أنه لا يقيم على معدن  
 انقصد والاولو والجواهر ولو ضاق  
 الوقت ولم يجد سواها وهو ما يفيد  
 كلام ابن يونس والمأزري وذكر  
 اللخمي وسند أنه يقيم عليها بعدد  
 إذا ضاق الوقت ولم يجد غيرها وقال  
 ابن عرفة يقيم على النقود والجواهر  
 حيث لم يجد غيره وضاق الوقت ولم  
 يقيس ذلك بكونه معدن (قوله  
 وأريض حائط لبن أو حجر) خلاصة  
 كلام شب أنه إذا خلط بتن فيض  
 إذا كان أغلب لأن كان مساوياً  
 أو أقل وأما أن خلط نجس فيض  
 كان كثيراً ولم يبين حد الكثرة  
 وأما ظاهر أنها الثلث فأكثروا عبارة

الناس ثم مثل المؤلفين لم يخرج عن جنس الأرض وبما خرج عنها إلى الطعمية ليحق بمهما  
 ما شابهها فقال على اللب والنشر (كشب) ونحو ما شابهه (كشب) وحيد وصرار وزئبق وكبريت وكل  
 (وملح) معدني ومضوع وجد غيره أم لا وهو ظاهر نقل ابن عرفة وأما الرخام فيجوز التيميم  
 عليه مطلقاً وقال ابن يونس عن مطلقاً وجعله كالجواهر النفسية وبعضهم يفصل بين مادخلته  
 صنعة وغير مادخلته صنعة والمراد بنقل الشب والملح ونحوهما أن يبين عن الأرض وتصير في  
 أيدي الناس كالعقار فيجوز التيميم على ما ذكرنا حيث لم ينفك ولو مع وجود غيرها أو ما إذا تقلت  
 فلا يجوز التيميم عليها (ص) وأريض حائط لبن أو حجر (ش) يعني أن للمريض وكذلك الصحيح إذا  
 فقد الماء أن يقيم على حائط لبن أو حجر لم يغيره الحرق فيصير حياً أو جرساً أو أجراً أو يكون به  
 حائل يمنع من مباشرته فتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للاختصاص (ص) لا يخصص خشب  
 (ش) أي ويجوز التيميم بما ذكرنا لا يخصص ولا يسلط إلا أن يكثر ما عليه من التراب فيتناوله  
 الصعيد وخشب وحشيش على المشهور أمكن قلعه أم لا وجده غيره أم لا ويعيد أدا  
 (ص) وقعه في الوقت (ش) أي ولزم فعله في الوقت ومنه يفهم اتصاله بما فعل له وقت القائه  
 ذكرها وصلاته الجنائز الفراغ من غسله أو تيميمه فلا يقيم لها قبل ذلك (ص) فالأيسر أول  
 المختار والمتردد في طهارة أو وجوده وسطه والراجح آخره (ش) يعني أن الوقت يختلف  
 باختلاف التيميم فالأيسر من وجود الماء أو طهارة أو زوال ما يمنع استعماله ولو بغلبة الظن

(٢٥ - خرشي أول) عب ولم يخلط بنجس أو طاهر كتب والالم يقيم عليه انتهى وعبارة عجب تفيد النجس بالكثير  
 (قوله فتقديم الجار والمجرور الخ) مر تب على قوله وكذلك الصحيح أي فتقديم الجار والمجرور على حائط وذلك لأن الأصل وحائط لبن أو حجر  
 لمريض فتقديم لا بد له من مكانة فيتوجه أن التقديم للعصر فلا يصح ذلك للصحيح فاجاب بقوله التقديم للاهتمام للعصر (قوله  
 على المشهور أمكن قلعه أم لا) ومقابله أنه يجوز التيميم عليه إذا لم يمكن قلعه ولم يجد غيره وضاق الوقت والحاصل أن عب جعل  
 المشهور وعدم التيميم مطلقاً كشارحنا وإن كلام المقابل ضعيف وله أن الذي اعتمد عجب التيميم إذا ضاق الوقت ولم يجد غيره (قوله  
 ومنه يفهم اتصاله بما فعل له) وجه ذلك أن اشتراط ذلك إنما هو على ملاحظة عدم الفصل بينه وبين ما فعل له فينتقل منه إلى أنه إذا فعل بعد  
 الوقت لا يفصل عما فعل له (قوله فلا يقيم لها قبل ذلك) أي ويكون انقضاء الصلاة في الحال وهذا كله في الفراغ وأما التوافق  
 فيتميمها أو لو قبل وقت الصلاة يصلي الفجر والوتر تيميم الوتر قبل الفجر قول شيخنا وأعله إذا طلع الفجر عقب سلامه من الوتر ثم إن ما تقدم  
 ذكره عجب وفي الشيخ سالم عند قوله وجازت جنازة أن يحمل ذلك إذا صلى الوتر بعد الفجر وذكره عن نص فانظر سند عجب فيما قاله ونص  
 الشيخ سالم هال قال في المجموع من تيميم الوتر بعد الفجر فله أن يركع ركعتي الفجر (قوله ولو بغلبة الظن) هذا يفيد أن الأيسر صورتان  
 من يجوز يعلم الوجود أو يظن طناً قوياً أو يفسر الراجح بأنه الذي يجوز الوجود أو يغلب على ظنه الوجود فيكون أيضاً صورتين الجزم  
 بالوجود أو يظن طناً قوياً بالوجود فيكون المأزود على هذا من تردد في الوجود وعدمه على حد سواء ومن يظن الوجود طناً غير قوي أو  
 يظن عدمه طناً غير قوي فيكون صورته ثلاثاً فجعله الصور سبعة في الوجود وقيل مثله في اللجوج وأما ظاهر أن الظن وإن لم يعطى

حكم القوى فيكون جملته الصور أربعة عشر ويكون المتردد من تردد بين الحق وعدمه أو الوجود وعدمه على حد سواء فصوره اثنان  
 وصوره اثنان بسبب ستة بيانها جازم بعدم الوجود أو بالحق غالب على ظنه ذلك مع الغلبة غالب على ظنه ذلك بدون غلبة وقل مثلها في  
 الراجح وبعد كتبى هذا رأيت الشيخ أسجد الزرقاني قال قوله والراجح الخ عبارة التهذيب وان كان على يقين قال المصنف في شرحه عليها  
 غير باليقين وكذلك اختصرها اللخمي واختصرها حديس وهو بطبع وفي الملبس وطافان كان يظن ابن محرز وهو أصوب مما في المدونة  
 لإعادة في الوقت فان مع العلم بعيد أيد انتهى قلله الحد (قوله الخائف الخ) ظاهر العبارة ان ما ذكر وهو الخائف من لصوص والمريض  
 الذي لا يجد الخ يقيم ان سطره ولو مع اليأس قال شيخنا الصغير ان كان الفقه هكذا فسلم والا فلا يظهر الجريان بين اليأس وغيره  
 وحاصل مراد الشارح ان المتردد من الحق به يتجهان وسط الوقت أي ندبا فاذا قدم مواعين وسطه أعاد في الوقت (قوله ان التأخير  
 مستحب) أي تأخير المتردد لوسط الوقت مستحب (قوله في الراجح الآتي) أي المشار له بقول المصنف والراجح آخره وكان آتيا باعتبار  
 ما قبلها في لفظ المصنف أي في ندب له ان يقيم آخره فان صلى قبله أعاد في الوقت ان وجد ماء عند ابن القاسم ولا فرق بين مسافر وحاضر  
 (قوله وهو خلاف ما يذكره المؤلف الخ) نقول له (١٩٤) لا يخالف ما يأتي لان هناك مسائل وجدنا الاعادة في الوقت فيها مع مخالفة

يتيم استجابا بأول المحتار ويجوز فضيلة أوله اذا فاته فضيلة الماء والمتردد في طوقه مع يقين  
 وجوده أو في وجوده للجهل به وسطه بحيث يوقعان الصلاة في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت  
 ثلاثا في وقتها الفضيلتان ومثلها الخائف من لصوص ونحوها والمريض الذي لا يجد مناو لا  
 المسجون وظاهر كلام المازري أن التأخير مستحب ونص عليه صاحب الكافي في الراجح  
 الآتي قال بعضهم وهو خلاف ما يذكره المؤلف من إعادة الخائف في الوقت فان ظاهره  
 الوجوب (ص) وفيها تأخير المغرب للشفق (ش) أي وفي المدونة تأخير الراجح المغرب للشفق  
 وذكر مسألة المدونة لان ظاهرها كالنقض لما تقدم من أن التأخير انما يكون الى آخر الوقت  
 المختار لا الضروري ووقت المغرب مقدر بالفراغ منها بعد تحصيل شرطها وما بعد ذلك  
 ضروري فتأخير الصلاة اليه لا جليل ادراك الماء يوجب أن يؤخر الظهر والعصر مثلا الى  
 الغروب وهذه المسئلة مبنية على أن الوقت الاختياري تمتد الى مغيب الشفق وهو الظاهر  
 وسيأتي في بابها وهذا التفصيل بين الآيس وغيره انما هو في الوقت المختار أما لو كان في  
 الوقت الضروري فيتم حينئذ من غير تفصيل بين آيس وغيره وهو ظاهر (ص) وسن ترتيبه  
 الى المرفقين ونجدد ضرر به ليس به (ش) لما فرغ من واجبات النهم شرع في سنته وذكر منها  
 ثلاثا الترتيب بان يبدأ بالوجه قبل اليدين كل وضوء وكونه الى المرفقين وتجدد الضرر به الثانية  
 ليده وقد صرح في المقدمات بترجيح القول بسنته ما واقتصر عليه القاضي عياض في قواعده  
 فسقط اعتراض البساطي وبنى على المرافقة سنة رابعة وهي نقل ما يتعلق بها من الغبار فان  
 مسح بها على شيء قبل أن يمسح بها على وجهه ويديه صح نيمه على الاظهر قاله في توضيحه  
 أي ولم يأت بالسنة فالمراد بقوله نقل ما يتعلق بها من الغبار ترك مسح ما يتعلق بها من الغبار

النسب (قوله كالتقص) قال  
 كالتقص ولم يقل تقص كالتقص لما  
 سيأتي للشارح ان هذا مبني على  
 ضعف وهو ان وقت المغرب المختار  
 ممتد لمغيب الشفق وخلاصته ان  
 الاول مبني على ما يأتي للمصنف  
 وما هذا مبني على خلافه فهو نقص  
 بحسب الظاهر وهو كالتقص في  
 السلفية (قوله وهذه المسئلة) تعاليل  
 لحدوف والتقدير وهذا كالتقص  
 أي وليس بنقص لان هذه المسئلة  
 مبنية الخ وعبارة شب بعد لفظ  
 المصنف وهو ان كان خلاف  
 المشهور الا ان له قوة في باب النهم  
 وكذا في الجمع العمودي وقوله وفيها  
 ضعيف (قوله وسن ترتيبه) فان نكس  
 أعاد المكس وسده مع القرب ولا  
 يتصور هنا بعد لانه مبني على  
 التخفيف وتقدم ان عدم الموالاة

مبطل له ثم عمل اعادته ان لم يكن بلى به والا أخره وأعاده استجابا بنهاية ما يستقبل من النوافل (قوله فلا  
 والى المرفقين) هو نائب الفاعل الا أنه على حذف باعتبار المعنى والتقدير وسن مسح الزائد على الكوعين الى المرفقين (قوله وتجدد  
 ضرر به ليده) جنبا أم لا نهم على تراب أو حجر كان التراب كثيرا أو قليلا (قوله فسقط اعتراض البساطي) أي بقوله ناصح في المقدمات  
 بكذا الخ حاشا له أن البساطي تعجب كلام المصنف في اقتصاره على الكوعين أن مشهور المذهب وجوب المسح للمرفقين وانما الخلاف  
 اذا اقتصر على الكوعين رضي فالمشهور بعيد في الوقت وحاصل الجواب ان ما قاله المصنف قد صرح به في المقدمات الخ اذا علمت ذلك  
 فقول الشارح بترجيح القول بسنته ما أي سنية المسح للكوعين والضرر به الثانية غير ظاهر لان فضيلة ان اعتراض البساطي متوجه في  
 الامر وليس كذلك بل انما هو متوجه في واحدة وهي مسألة المسح الى الكوعين فقط (قوله وقد بقي على المؤلف سنة رابعة الخ) هذا  
 نكتة تعبير اشار به قوله وذكر منها (قوله صح نيمه) أي ولو كان المسح قويا في نيمه كما هو ظاهر اطلاقهم ويستأنس له بحجة  
 المسح على الخرفاق عيب من أنه لم يكن المسح قويا في بطل نيمه كافي فيشي على اعز به ضعيف (قوله والمراد بقوله نقل ترك) تفسير  
 بالذم وذلك لان تفسيره المطابق رفته الى الوجه ويزام من نقله الى الوجه عدم مسحه اذ لو مسحه لم ينقله الى الوجه

(قوله نفذه) أي ندباً (قوله والمراد بالضرب الوضع) وهو مجاز من إطلاق اسم المذموم على اللازم وهمل لا بد منه ولا يكفي القاء الرمح فيه مائراً بسترهما أو بالتيقن أو يكفي ذلك وناظر الأول والحاصل أن الذي استظهره عجب أنه لا بد من وضع اليدين على الأرض (قوله وندب تسمية) لما تقدم أنهم غير مبينة الحكم في باب الوضوء فلذا أعادها هنا ويجري فيها الخلاف فيه من الإقتصار على بسم الله وعدمه (قوله ففتح له أبواب الجنة الخ) في حاشية أبي الحسن ما يتعلق بذلك فراجع (قوله لوجوب الموالاة الخ) أي الامانة تأتي من المعقبات بين الفرض والنفل فالواقع وذكره فظاهر الصحة (قوله وبدء) أي يجعل أصابعه فقط دون باطن كفه على ظاهر يمينه ثم في عوده على باطن الذراع يمسح بباطن الكف كذا في خط بعض شيوخنا وانظره (قوله إلى المرفق) أي منتهياً إلى المرفق (قوله ثم مسح الباطن) معطوف على قوله بدء أو معطوف على بظاهروا البدء باعتبار ما مضى أو معطوف على المرفقين لكن الأول فيه شيء لأنه يلزم عليه أن يكون ذلك مستحباً مستقلاً مع أن الاستحباب منصب على المجموع والحاصل أن المحفوظ فيه الجرك كما قاله البدري (قوله والباء الثانية للذات) ويكون التقدير حينئذ بدء بظاهروا يمينه ما مضى لا يسره (١٩٥) فيجعل باطن أصابع يده اليسرى فوق ظاهر

أصابع يده اليمنى ويمرهما منتهياً إلى المرفق ويجوز كون الأولى للأصان (قوله بالقدم) بالفاف المفتوحة والدال المضمومة المخففة (قوله فلا اعتراض) أي بأن فيه تعلق حرفي بحر متخذي اللفظ والمعنى بعامل واحد الذي هو بدء أي حيث قلنا إن الباء الأولى بمعنى من والباء الثانية للذات (قوله) وكون المندوب الهيئة الاجتماعية الخ لا يخفى أن الهيئة الاجتماعية مائتر كمن أفراد هي أجزاء تلك الهيئة الاجتماعية ولوعدهم بالأجزاء بدل الأفراد كان أظهر لأن الأفراد للكل لا للكل وقوله فروض أي بعضها فروض وبعضها سنة وبعضها مستحب أو مسح للمرفقين سنة وإلى أسكوعين فرض وتقديم ظاهر اليمين على الباطن مندوب فالاستحباب قد توجه لذلك

فلا ينافي قول صاحب الرسالة وإن تعلق بهما شيء نفذه نفذا حقيقياً والمراد بالضرب الوضع وقال ليدبره رداعلي القائل بأنه يمسح بالثانية الوجه أيضاً مع اليسدين وعلى المشهور يمسح بالضربة الثانية يديه فقط لا يقال كيف يمسح الواجب بغيره سنة لا نقول أثر الواجب باقي من الضربة الأولى مضافاً إليه الضربة الثانية بدليل أنه لو تركها وفعل الوجه واليسدين مع الأولى أجزاء (ص) وندب تسمية (ش) زاد في المدخل في فضائله السؤال والصمت وذكر أنه تعالى والاستقبال للقبلة ولا يأتي ما تقدم من أنه يرفع المتوضئ رأسه إلى السماء بعد انقراع من الوضوء فيقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ففتح له أبواب الجنة الثانية يدخل من أيها شاء لوجوب الموالاة بينه وبين ما يفعل به دون الوضوء ولا يستحب أن يكون في موضع ظاهره فقد العلة المتقدمة في الوضوء وهي انتظار (ص) وبدء بظاهروا يمينه يسره إلى المرفق ثم مسح الباطن لآخر الأصابع ثم يسره كذلك (ش) الباء الأولى بمعنى من التي لا ابتداء العاية على حسد قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله أي منها وفي الكلام مضاف مقدر أي وندب بدء من مقدم ظاهر يمينه والباء الثانية بباء الآلة كقوله كتبت بالقلم ونجرت بالقلم وقطعت بالسكين لأن اليسرى آلة المسح ويعكس معنى الباء في قوله ثم يسره كذلك فتصير باء اليمين باء الآلة وباء اليسرى بمعنى من التي لا ابتداء الغاية فلا اعتراض وكون المندوب الهيئة الاجتماعية لا يقدح فيه كون الأفراد فروضاً (ص) وبطل عطل الوضوء بوجود الماء قبل الصلاة لا فيها إلا ناسية (ش) يعني أن التيمم يبطله ما يبطل الوضوء السابق في فوائده وسواء كان ذلك التيمم للحدث الأصغر أو للحدث الأكبر ويعود جنباً على المشهور ويبطل التيمم أيضاً بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة إذا اتسع الوقت المختار لأدراك ركعة بعد استعماله على ما يدل عليه الآثار من خفة وضوئه عليه الصلاة

الهيئة الاجتماعية مع أن بعضها فرض كما تقدم فقوله والأفراد فرض أي بعض الأفراد فرض وأنت خبير بأنه لم ينصب التذنب على الهيئة الاجتماعية المذكورة إنما تعلق بالترتيب من كونه بدء من مقدم ظاهر اليمين منتهياً إلى المرفق ثم من المرفق منتهياً إلى الأصابع وكذا في اليسرى فلم يتعلق بالتذنب بذات المسح بل ذات المسح تقدم حكمها من وجوب وسنة فافهم \* (تبيينه) \* لعل الموافق ترك التعرض للزوم التغاير لانه لا يرى ذلك ولذلك تبرأ منه ابن الحاجب بقوله ولو لم يحل أصابعه (قوله الاناسية) غير منصوب لأن الاستثناء مفرغ لعدم ذكره استثنى منه والأصل لا عالماً في الاناسية (قوله ويعود جنباً على المشهور) وغرته أنه ينوي التيمم بعد ذلك من الحدث الأكبر ولو قلنا أنه لا يعود جنباً ينوي التيمم من الحدث الأصغر وترتب على ذلك أيضاً أنه إذا عاد جنباً لا يقرأ القرآن ظاهراً وإن قلنا لا يعود يشرؤه ظاهراً (قوله اتسع الوقت المختار) كذا قال الخطيب وعليه لا يبطل التيمم في الضرورى مع وجود الماء قبل الصلاة ويستفاد منه أن من أتى في الوقت الضرورى وكان متسعاً لا يجوز تأخيرها بل يجب عليه المبادرة بفعلها (قوله من خفة الخ) أي أن خفة وضوئه على الله عليه وسلم مرغوبة في الاعتماد عليها من حيث هو أعاد ترك الوضوء لانه يعتبر بمنافاة لا إحدا مشاهير ما كان النبي صلى الله عليه وسلم توضحاً فيه



(قوله تغليباً لما مضى الخ) هذا إذا مرع آتياً من الماء فان تيمم وهو يرجوه فلا يبعد أن يقال يقطع لان صلاته بنيت على تخمين تيممه فساداً وقوله يستند بحمل الايام في كلام سند على ما عد الرجا في شغل الشك الذي هو ان ترد على حد سواء وانظرا هرا بقاء النقل على ظاهره ولو دخل راجياً فلا يقطع لتلبسه بآفة صديقه لم يعلم ذلك مما تقدم من أن الرأى يتبدل له التأخير ولا يجب (قوله كما هو ظاهر اطلاقهم) وينبغي الجزم بهذا القول (قوله فلا تبطله الردة) أي ومن المعلوم أنها تبطل الوضوء فان يحتاج لتيمم يصلي به ويكتفي فيه بنية الحدث الاضغرو يسوغ أن يقرأ انقرا بظاهر أو أماً على الاول فلا والحاصل انه لا يصلي بهذا التيمم قطعاً ولو على القول بعدم البطلان لانه اذا اغتسل ثم اردت فوضوه يبطل وغسله لا (قوله ومثل وجود الماء الخ) ومثله أيضاً وجود رفقة معهم ما قال الشيخ سالم ولو تيمم فطلع عليه ركب قبل شروعه في الصلاة فان معهم الماء فساداً لم يجد معهم أعاد تيممه لان الطلب لما وجب كان مبطل للتيمم ولا اشتراط اتصاله بالصلاة فمن فرق بينهما فقامت فاحشاً لم يجزه (قوله ولو وجد الماء بعد تيممه فرأى ما نال الخ) كذا في نسخة الشارح وليس فيها فافقه هذه وهي ملحقة في بعض النسخ وموجودة (١٩٦) في الخطاب فقد قال وكذا لو رأى ماء فقصده لخال دونه مانع نقله سند عن الشافعي قال وهو موافق للمذهب

والسلام لا على ما يكون من تراخ ووسوسة وان ضاق صلى به وأما لو وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فان ذلك لا يبطل تيممه ولو اتسع الوقت كما صرح به اللغوي وغير واحد ويحرم عليه القطع تغليباً لما مضى منها ولو قل وحكمه حكم من وجد الماء بعد ما لا يستحب له الاعادة الآن يكون الماء في رحله في تيممه ويدخل في الصلاة ثم يذكره فيها فانه يقطع ان اتسع الوقت بمنزلة وجوده قبل الدخول فيها ثم ان قوله يبطل الوضوء شامل للثالث في الحدث ويجري فيه ولو شئت في صلاته ثم بان الظاهر لم يعد وانظر لو تيمم بنية الاكبر هل يبطل بالردة كما هو ظاهر اطلاقهم من أنه يبطل بطل الوضوء أو يعطى حكم ما ناب عنه فلا تبطله الردة كما أنها لا تبطل الغسل ووجود رفقة معهم الماء كوجود الماء ومثل وجود الماء القدرة على استعماله بعد التيمم للعابر عنه ولو وجد الماء بعد تيممه فرأى ما نال من سبع ونحوه بطل تيممه ولو كان المانع قبل رؤيته للماء فلا يبطل تيممه (ص) ويعيد المقصر في الوقت (ش) هذه رتبة وكيفية باب اعادة المقصر في الوقت وآل في المقصر للاستغراق أي كل مقصر وقوله (وصحت ان لم يعد) أي ولو عاد انصرح بما علم انرا ما لان من طلبت منه الاعادة في الوقت تصح صلاته ان لم يعد ولورد صريحاً على ابن حبيب القائل بان ناسي الاعادة في الوقت يعيد أبدأ انتهى ولعل وجهه انه صار كالخالف لما أمر به فعوقب بطلب الاعادة أبدأ ولم ير المنسيان عند راسطة عنه التفریط والمعاد بالوقت المتقدم في قوله فلا بأس أو المختار فلذلك عرفه ما عدا الميعد لتيممه على مصاب بول والتيمم لاعادة الحاضرة المتقدمة على يسير المنسيات ولو عدا من قدم احدى الحاضرتين على الاخرى ناسياً والميعد لصلاته لتجاسة فان الوقت في حق هؤلاء الضروري وكل من أمر بالاعادة فانه يعيد بالوضوء الا المقصر على كونه أو على مصاب بول فانه يعيد بتيمم وفي مسائل أخرى انظرها في شرحنا الكبير (ص) كواجده بقره أو رده (ش) هذا تمثيل للمقصر لا تشبيه والمعنى أن من تيمم صلى بعد ان طلب الماء طلباً لا يشق به فلم يجده ثم وجد

ما نال فان اطلب اذا وجب كانت شرطاً في صحة التيمم ولا يصح التيمم الا بعد الطلب انتهى (أقول) يؤخذ من علمه ان المقصد ليس شرطاً (قوله ويعيد المقصر في الوقت) أي المقصر عن الطلب المأمور به في قوله المتقدم طلباً لا يشق به (قوله ان لم يعد) سهواً كما عدا فانيا يظهر (قوله يعيد أبدأ) أي وجوباً (قوله انه صار كالخالف) (أقول) ويكون العامداً ولو لا (أقول) مفاده أن ابن حبيب يحكم بالعفة على تقدير الاعادة في الوقت فان لم يعد فيطلب بالاعادة وجوباً ولم من ذلك بطلان الاولى ولا يخفى بعده غاية وبعد كتي هذا وجدت الطغصني ذكر ان التوضيح قال في قول ابن حبيب نظر اذا افترض أن الصلاة مستوفاة الشرطوط والاركان وانما التمسك في بعض كالأخامر

ياستندوا كه في الوقت فلو أمر بالاعادة أبدأ لزم انقلب النقل فوضوا كما يراه بقربه  
لما أمر بالاعادة وترك صار كالخالف لما أمر به انتهى (أقول) بحمد الله الاشكال قوى (قوله والتيمم لاعادة الخ) الظاهر اسقاط قوله والتيمم بل ولو كان متواتراً (قوله المتقدمة على يسير المنسيات) أي ولو عدا (قوله احدى الحاضرتين) أي سهواً (قوله والميعد لصلاته) أي سهواً (قوله في مسائل أخرى) نزلت المسائل الاخرى هي بقية الاربعة المتقدمة واثنتان أخريان من يعيد في جماعة ومن نكس تيممه فالحاصل أنها مسائل سبعة (قوله ورجله الخ) قال عجب شامل ان نسيه ولمن جهله كما اذا وضعت زوجته في رحله ولم يعلم بذلك وقد جعل الشارح كلامه هداً ملائماً وأشار الى أنهم في المدونة (وأقول) وليس هذا تكرار مع قوله وناس ذكره عدا بالنسبة لصورة المنسيات لان هذا في طلب وقصر في الطلب فلم يفت على عين الموضوع الذي وضع فيه وماسباً ان لم يحصل منه الطلب أبدأ انما ذكر بعد الفراع (قوله بعد ان طلب الماء) فان لم يطلبه وتيمم على أعاد أبدأ والحاصل أن في كل من مسئلة قربة ورجله ثلاث صور وهي ان لم يطلب الماء ورجله وتيمم على أعاد أبدأ وان طلبه فلم يجده ثم وجد أعاد في الوقت فان وجد غيره فلاعادة وقول الشارح طلباً لا يشق

به يقتضي أنه قيد فيه يد أنه إذا طلبه طلبا يشق فلا إعادة رأسا فالصورة أربع غير أن جميع قد قال والمراد بوجوده بقوله أنه يجده بالمحصل الذي يطلبه فيه. بالمشقة على ما تقدم في قوله وطلبه لكل صلاة طلبا لا يشق به انتهى فقاده أنه موضوع المسئلة فلا يكون قيد فلا تكون الصورة أربعاً والذي يظهر أن إلهامه فهو ما يقتضيه أن يعالج بعين ويفسر قوله لا يشق به أي طلبه طلبا ما هو أقل من الطلب المطلوب منه المشار به بقوله المصنف طلبا لا يشق به لأن كلامه في أفراد المقصر (قوله وهذا لا يتكرر) لا يخفى أنه لم يتكلم فيما حل على أنه متعمد فاذن لا يظهر قوله لأن النسيان لا يتكرر مع العمد وجوابه أنه يؤخذ من قوله وجد الماء الذي طلبه أنه عالم به نعم هو ظاهر على ما قررناه الثاني فقد قال كواجده بقوله أي وهو لم يبق وقد طلبه فلم يجده ثم وجد الماء بعد الصلاة فلا يتكرر مسألة النسيان الآية مع هذه لأن النسيان لا يتكرر مع العمد (قوله يعني أن من يتيقن الماء الخ) أي وجوده أو لحوقه هذا قيد وقوله تتكاثف تسامح أي جزأ أو غلبة ظن وينبغي أن يكون الظن مثله كما تقدم قيد ثان وقوله وجد الماء الذي كان الخ قيد ثالث (قوله بأن زال المانع) الأفضل أن يقول وتبين عدم ما خافه قيد رابع وقوله فلو لم يتيقن مفهوم الأول وقوله أو وجد مفهوم (١٩٧) قوله وجد الماء وسكت عن مفهوم اثنين

ونبينه فتقول ومفهوم قوله وتبين عدم المانع وأما إذا تبين وجود المانع أولم تبين شيئا فلا إعادة أصلا أو كان خوفه شكاً أو وهماً فبعد أن بدأ لا يخفى أن قوله فلو لم يتيقن صادق بغلبة الظن أو باطن وبالشك ومفاده أن غلبة الظن هنا لا تعطي هنا حكم اليقين والظاهر أنها تعطي حكم اليقين والمراد به الاعتقاد الجازم واستشكل كون الخائف مما ذكره مقصرا مع أنه لا يجوز التغير برنفسه وأجيب بأنه لما تبين عدم ما خافه وكان خوفه كلاً خوفي فعنده تقصير في عدم تيقنه وإن شئت هل كان تيممه لحوف لص أو سبع أو قصير ككسل أعاد أبداً كما قال ابن فرحون (قوله يريد) أي بقوله وكذلك المريض أي مالك أو ابن القاسم (قوله والخائف الذي يعرف الماء) معطوف على المريض

بقوله أي وجد الماء الذي طلبه فإنه يعيد في الوقت ولو وجد غيره لم يعيد والمراد بوجوده بقوله أنه يجده بالحصل الذي يطلبه فيه. بالمشقة وهذا التقرير لا يتكرر مسألة النسيان الآية مع هذه لأن النسيان لا يتكرر مع العمد (ص) لأن ذهب رحمه (ش) يعني أن من ضل رحله في الحال وبالغ في طلبه حتى خاف فوات الوقت فإنه يتيمم ولا إعادة عليه في وقت ولا في غيره لعدم تقصيره (ص) وخائف لص أو سبع (ش) يعني أن من يتيقن الماء الممنوع من الوصول إليه تتكاثف تسامح أن دخل النهر وخائف لص أو سبع إذا نيم وصل إلى وجود الماء الذي كان ممنوعاً عنه بأن زال المانع فإنه يعيد في الوقت استحباباً فلو لم يتيقن الماء أو وجد غير الماء الممنوع منه فلا إعادة عليه (ص) ومريض عدم مناولا (ش) فيها الخائف من لصوص أو سبعاء على الماء يتيمم في وسطه لكل صلاة وكذلك المريض ابن يونس يريد الذي يجده الماء ولا يجده من يناوله أياه والخائف الذي يعرف موضع الماء ويحاف أن لا يبلغه ثم أن وجد يعني هو لا اشلالة الماء في الوقت أعادوا ابن يونس والاصوب أنه الوقت المختار وكلام المؤلف مقيد بمريض لا يتكرر عليه الدخول عدم في وقت الصلاة مناولا أو لا تكرر عليه الدخول فليس بقصر (ص) وراجع قدم وتردد في لحوقه (ش) يعني أن الراجح للما إذا تيمم أول المختار ثم وجد الماء الذي كان يرجوه فإنه يعيد استحباباً أو لا وجد غيره فلا إعادة عليه وأما المتردد في لحوقه مع انقطع وجوده وتيمم في الوقت المقدر له وهو الوسط ثم وجد الماء فيعبد في الوقت وأخرى إذا قدم عن وقته المقدر له بخلاف المتردد في وجوده فلا إعادة عليه مطلقاً أي سواء تيمم في وقته أو قدم لأنه استند إلى الأصل وهو عدم (ص) وناس ذكر بعدها (ش) تقدم أن النامى للماء إذا علم به في الصلاة قطع فإن علم به بعدها أعاد في الوقت ومثل ناسبه لو طلبه من رفقة فسوء فتيهم وصلى ثم تركوه وطنهم لو علموا لم يتبعوه ولو ظن أنهم لو علموا منعوه لم يعيد ومثل النامى الجاهل لكونه في ملكه كالجاهل زوجته أو رفقة

لفظ المدونة وتيمم المريض الذي يجده الماء ولا يجده من يناوله أياه والخائف الذي يعلم موضعه ويحاف أن لا يبلغه وكذلك الخائف من سبع أو لصوص في وسط كل صلاة ثم أن وجد الماء في الوقت أعاد اه نقول أراد بالخائف الذي يعلم موضع الماء المتردد في اللحق وقوله ويحاف أن لا يبلغه بيان مله الخوف (قوله ثم أن وجد) هذا اللفظ الشارح في شرحه فاذن الأفضل أن يقول يعني ماذا كمن هذه الثلاثة (قوله وكلام المؤلف متيد الخ) ولا حاجة لبيان لأن كلام المصنف في المقصر (قوله وراجع قدم) فيه أنه ترك منسبوا ولا إعادة فيه وأجيب بأن الإعادة مرعاة أن يقول بوجوب تأخر الراجح (قوله بخلاف المتردد في وجوده) والفرق بين المتردد في اللحق وبين المتردد في الوجود أن ذلك عند فوج تقصير فلذا اطلب بالاعادة ولو بسلي في الوقت المطلوب بالأخير فيه بخلاف المتردد في الوجود فإنه استند إلى الأصل وهو عدم وفي عب أن المتردد في الوجود إذا قدم بعيد ومافاه الشارح من كون المتردد في الوجود لا إعادة عليه مطلقاً تبع فيه التوضيح والشامل وأرضى كلامهما الخطاب ومافاه عب تبع فيه ابن فرحون ورأيت تضعيف كلام ابن فرحون (قوله ومثل النامى الجاهل) فديقال هو معذور وقد يجاب بأن وضع زوجته كوضع من جهة أن شأن المرأة أن تقوم بشأنه (قوله لكونه في ملكه)

أى لم يعلم بكونه فى ملكه والواقع أنه فى ملكه وقد صرح فى المدونة بالمستأنى واقتصر المصنف على الناسى لا يقتضى ان الجاهل كذلك لان الناسى عنده نوع تقصير بخلاف الجاهل الذى كور (قوله على كوعيه) أى على مسح كوعيه (قوله مصاب بول) اسم مكان أى على موضع أصابه بول قاله اللقانى (قوله بول أو غيره) أى فلا يفهم أقوله بول ولم يقل لارض متنجسة لاختصار وانما يخص البول بآد كراستمالك عينه (قوله لى اثنين منها الخ) مفاده ان هناك غير هذين التأويلين وهو كذلك فقد اعتذر بان المتوضئ ينتقل لما هو ظاهر حقيقة لانه يدرك معرفته بالمشاهدة والتيمم انما يتقيد لآراب آخر انما يعرف بالاجتهاد فلهذا اقتبس الماء ينتقل منه اظهر يقينا والصعيد ينتقل منه اظهر فانه قاله أبو بكر القفال وبان الارض تسمى عليها الرياح التراب فيختلط الطاهر بالنجس وغير ذلك (قوله بالمشكوك فى اصابتها) أى والاصل العدم لا يخفى ان هذا بعيد غاية البعد (قوله لا عاد أبدا كالوضوء) لا يخفى ان تنجس الماء فى الوضوء ليس بمجرد الاصابة كما هو ظاهر اللفظ (قوله وأولها عياض بحقق الاصابة) أى فلا إعادة مع الشك كفى الشيخ أحمد الزرقانى (قوله وهو الحسن) أى البصرى وقوله محمد بن الحنفية هو ابن سبید ناعلى وأمه من سبى بنى حنيفة فلذا قيل محمد بن الحنفية وهما مجتمعات ووافقهما محمد بن الحسن من أصحاب أبى حنيفة وقد أخذ عن مالك الموطأ وأقام عنده ثلاث سنين وكان فى اليوم الذى يقرأ فيه حديث مالك تردح الناس عنه دون غيره قال أت وقد يقال فى هذه المسئلة اشكال وذلك ان انقائين بطهارة الارض بالجلفاف اختلفوا فذهب منهم من قال يجوز ان يتم عليها (١٩٨) كالمسألة ومنهم من قال تجوز الصلاة عليها دون التيمم لان طهارتها أثبت بطريق ظنى

وطهارة التراب التيمم عليه ثبتت بطريق قطعى وما ثبت بطريق ظنى لا يقوم مع ما ثبت بدليل قطعى والجواب ان كلام المصنف مبنى على أحد القولين ولعلنا قال للفقهاء (قوله وعنه انه حصل الخ) أقول لا وجه لذلك لان اليقين الحاصل بعد التيمم وقبل الدخول بمثابة الذى قبل التيمم فالجواب ما ذهب اليه غير الشارح من انه يفهم يقين الاصابة ولو قبل الدخول وفى كلام عجم ما يفيد ذلك ولذا قال ابن عطاء الله طاهر الكتاب جواز الاقدام على ذلك وشارحنا تبع الطائفتين وضعف

فى رحله (ص) كقتصر على كوعيه لا على ضربة (ش) يعنى ان من تيمم واقتصر فيه على كوعيه وصل على أعاد ما دام فى الوقت لقوة القبائل بوجوب المسح الى المرفقين بخلاف لو اقتصر على ضربة واحدة عم بها وجهه ويذهب الى حرقيقه فلا إعادة عليه لافى وقت ولا غيره اضعف أقول بوجوب الثانية (ص) وكتميم على مصاب بول وأقول بالمشكوك وبالحقق واقتصر على الوقت للقبائل بطهارة الارض بالجلفاف (ش) يعنى ان من تيمم على صعيد متنجس بول أو غيره وصل على فانه يهتدى فى الوقت واستشكل بتقصير الطيب بالطاهر وبان من توضع ماء نجس يعيد أبدا واعتذر واصله بأمر وشارح المؤلف الى اثنين منها بان ابن حبيب وأصبغ أو لا قولها تيمم على موضع نجس فلهذا ما كان فى الوقت بالمشكوك فى اصابتها ولو تحققه لا إعادة أبدا كالوضوء وأقروا عياض بحقق الاصابة كما هو ظاهر هارغا فارق بين التيمم والوضوء واقتصر فى التيمم على الوقت دون الوضوء مراعاة للقبائل من الأئمة وهو الحسن ومحمد بن الحنفية بطهارة الارض بالجلفاف قال بعضهم ومعنى ذلك ان اليقين حصل له بعد التيمم أما لو تيمم متيقن الاصابة لا إعادة أبدا اهـ (ص) ومنع مع عدم ما تقبل متوض وجاع معتدل الاطول (ش) يعنى انه يمنع الرجل المتوضئ أن يقبل زوجته وتقع المرأة أن تقبل زوجها وهى متوضئة وكذا غير

\*) (تأنيده) \* محمل كلام المصنف ان وجد طاهر غيره واتسع الوقت ولم يجد غيره وضائق الوقت المتقيد

وجوب توجه به ولا إعادة عليه فيه \*) (تأنيده) \* ماؤله الشارح من ان التأويل الاول لا يصح وابن حبيب ليس كذلك فليس له ما تأويل انما له ما طريقة خارجة عن التأويلين فقد قال فى اختصار الواضحة ومن تيمم بصعيد نجس عالما بنجاسته أعاد أبدا وهو كمن لم يتيمم ومن تيمم به وهو لا يعلم انه نجس فان علم فى الوقت أعاد وان لم يعلم حتى خرج الوقت فلا إعادة عليه وانما التأويل الاول لا يفرج فقد قال ان المدونة مجمعة على ان النجاسة لم تكن ظاهرة ولو كانت ظاهرة كانت كالماء المتخير بنجاسة تعاد منه أبدا أو أما عياض فيقبل مقابل أبى الفرج ما اذا كانت النجاسة ظاهرة فتخلص انه ليس لابن حبيب وأصبغ أو يل وانما هو قول مقابل لما فيها وان التأويل الاول والثانى متفقان على تحقق الاصابة بعين ان الاول يقول ليست بظاهرة وهو معنى المشكوك والثانى يقول انها ظاهرة قالو الفرج يقول كانت نجاستها كنهها لم تظهر فذكر كون كالماء الواقع فيه نجاسة ولم تغيره وقد عبروا عن الماء المذكور بانه مشكوك فكذلك آراب قول شخصي أنت حين اؤد ما قلت اذ ان قلت هل يقيد قوله بالاعادة فى الوقت عما اذا كان غير عال بالنجاسة حال التيمم كما قول بعضهم أم لا قلت بل يبنى على اطلاقه كما أتلفه عياض وغيره وجعلوا قول ابن حبيب وأصبغ بخلاف الكتاب (قوله وجاع معتدل) المراد من هو حال المعتدل اعتدل بافعلى أم لا كصبي بالغ ولم يلزمه غسل (قوله الاطول) راجع لقوله وجاع معتدل لا لما قبله لانه لا يتضرر بتركه التقيد وأيضا الجماع يحصل به اذكاء شهوته ويسكن ما عساه به بخلاف المتقيد ونحوه فانه يزيد نجاسته وتغير ين شهوته ولو غير يتضرر بتركه طول فقال الاتصمى كان أولى

(قوله لا تفسد الصلاة بها) أي بان لم يلزم عليها الخلل ركن من أركان الصلاة سقيمة أو حكا أو ما لم يلزم يفتى بان لم يلزم عليها عدم تكميل  
 أركان الصلاة أو تكميلها مع مشقة كان صار يصح تركه ونحو ذلك فإنه يجب عليه امتحان الخلل (قوله فهو عاص) هذا على أن المنع  
 على التحريم والمعتد أن المنع على الكراهة (قوله أو يخشى العنت) ولو بدون طول وإذا قلنا لو قيل لا ينقص ركبا أولى (قوله أي يمنع  
 الرجل الخ) هذا بيان لإضافته إلى الفاعل وكان المصنف يقول ومنع تقبيل شخص متوض غير هذا كما كان أو أنني ولم يبين إضافته إلى  
 المفعل ونريد ما قلنا ومنع تقبيل إنسان غير متوض متوض فيحرم على المقبيل كسر راياء وإن لم يكن متوضا أو المقبل إن لم يكن من  
 التقبيل (قوله لا صار للأكبر) فإن قلب الصفة واحدة قلت نعم إلا أن العلم لا يفرق بين من أبغض والتبجيل للأكبر ناب عن الكل  
 فقيه زيادة طهارة (قوله والباسي) معطوف على أبو عمرو والباسي هو الإمام صاحب السبائك أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن  
 أيوب أصله من مدينة طابوس وانتقل بعده إلى مدينة بجة أي قريبا من شيبلي (١٩٩) ونسب إليه أبو قبل هو من بابغة القير وان التي

يسب إليها أبو محمد الباسي الحافظ  
 مات سنة أربع وربع وربعين وأربع مائة  
 ذكره الشيخ في حاشية استفتاء  
 (قوله ترك متوض عليه قبل حصوله)  
 وهو الطهارة المائية في المستقبل  
 التي كان يمكن له بحصولها أي سقره  
 في طريقها الماء أو بعدم سقره  
 رأسا وقوله المنع منه بعده أي بعد  
 الحصول وهي الطهارة المائية  
 الشخص أي مسخه من وطء وجهه  
 وأطال له في كل خلوة عن طهاره  
 لا أنه يساهج في الخلوة عن قبل حصولها  
 كسبها له أو لا يساهج في الخلوة  
 عن بعد حصولها كسبها له التي  
 من مسخه وهو لا يظن أن ترك  
 السبب المخصص للدرهم فلا يلزم  
 بخلاف من تعاطى السبب وحصله  
 ورماه في الصرف لا موقوف عن  
 الدرهم موجود في الأسماء إلا أنه  
 في الأول خلوة قبل الحصول فلا يلزم  
 وفي الثاني خلوة بعد الحصول فلا يلزم  
 (قوله المنع على السبب) الأقص أن  
 يقول على الكراهة وهذا القول على

التقبيل مما لا قدرة على تركه كالبول إذ خفت خفته لا تفسد الصلاة بها ولا يذف أنه إذا  
 فعل ذلك يتيم وكذلك إذا كان معه ماء فدخل الوقت وأهراقه فهو عاص ويحوز له التيمم وكذلك  
 يمنع كل من الزوجين مع عدم الماء إذا كانت طاهره من الجباع فلا يجوز الزوج ذلك ولا يجوز  
 للمرأة حينئذ أن تمكّن من نفسها إلا لطول بصره في بدنه أو يخشى العنت يجوز في مثل ذلك  
 يطأها أو لا، إن تمكّن به وبنته قل أن اتيمم لا يجوز وشهوة النفس وقوله تقبيل متوض مفسد ومضاف  
 لفاعله أو لفعله أي ومنع الرجل المتوض أن يقبل زوجته وقمع هي أن يقبل زوجته أو هي  
 متوضه وكذا قوله وجاع مفسد وظاهره ولو كان يصلي في الأصل باتيمم لا صار للأكبر  
 بعد أن كان للأكبر ولا منافاة بين منع ذكر وجواز السفر في طريقه يتيقن فيه عدم الماء  
 طلبا للماء يورع المواشي كما قال أبو عمرو والباسي لوجود الفسوق بين تجوز تركه من مسخه عليه  
 قبل حصوله والمنع منه ثم إن المنع على التذنب وقيل على التحريم (ص) وإن نسي إحدى  
 الخمس تيمم خسا (ش) يعني أنه إذا نسي صلاة من الخمس لا يذكر ما نسيه حتى ياتى بصلى خمس صلوات  
 تيممهن خمس مرات بكل صلاة تيمم (ص) وقدم ذمها من حيث وجوبها لا خوف عطش  
 ككونه لها أو من حيث نسيه (ش) يعني إذا نسي صاحب الماء أو معه شخص حتى يحدث بسبب أو غيره  
 فإن الميسر بعدم على المحدث أي الحقيقة ذلك إلا أن يخاف على الحي العطش وبه يكون  
 حينئذ أحق من صاحبه ويقيم الميت حفظ النفس ويضمن قيمته للورثة أو المال كان الماء مشركا  
 بين الميت والحي يقدم الحي ولو لم يخف عطشه ترجح جانبه بالشركة ويضمن قيمة نصيب الميت  
 قوله وقدم أي في ماله ولا مفر من لقوله ومعه يجب خلوة قال وقدم ذمها من حيث وجوبها لا خوف  
 لكان ينصرف وأتمم وقوله ككونه لها أي تيمم في تقديم الحي لا يقبل خوف العطش وقوله  
 ونضمن قيمته راجع لهما أي ضمن المقدم في الأولى بفساده قيمة كل الماء وفي الثانية قيمة نصيب  
 الميت أو رتبته مما راعى فيها الزمان والمكان والحال من كثرة النفقة وقتها وكثرة المال رافعا  
 ضمن قيمته الماء من كراهة من المائيات التي راعى فيها ضمانات مثل لا بالوضوء مثله لفساده

كون التقبيل ونحوه مكروها والمعتد الثاني ضيف قدره (قوله وإن نسي إحدى الخمس أي نسي إحدى المائيات تسلي ثلاثا  
 وإن نسي إحدى المائيتين صلى اثنتين وذكره وإن استفاده من قوله لا فرض آخر لا يتوهم أن المراد الفرض إذا قلنا لا لا حياط (قوله  
 ذمها من) أي في ماله لا في غيره بقرينة قوله ككونه لها (قوله لا لا خوف عطش) استثناء منقطع ويقتضي أن يكون مطلق  
 الحاجة من عجز وطبخ مثل العطش لا (قوله رضمن قيمته) ولا يرد على هذا قول المصنف في مسئلة ما عطره الشئ أن وجد لآن  
 ذمها من عجز وطبخ مثل العطش لا (قوله لا لا يخاف على الحي العطش) أي أدى أو غيره محترم فيقدم من حيث عناية العطش (قوله لكان  
 أنصرف وأتمم أي لشموله الخاض والمفسد والمحدث ذمها من كراهة أو أكثر سواء فقد المنع وتقدم ما  
 أو بأحد أو أهما إلا خصصية فلم يظهر ويمكن الجواب بان المعنى لكان أنصرف أي على فرض أن لو قال ومعه يجب وغيره (قوله والحال  
 من كثرة النفقة) لا يخفى أنه إذا نظر إلى القيمة في ذلك المكان لا يتفقت على كثرة النفقة ولا إلى قلة أو بمر من ذلك مما راعى كثرة  
 الطلأ وقلة (قوله لا بالوضوء الخ) حاشية أنه يقول إن غدا غدا القيمة ولم يفتنه دليل الذي هو الأصل لا بالوضوء دليل ما يضمنه

في جعله وذلك من جهة عليه بايصاله الى ذلك المثل وما في موضع التماثل أي عند القيد والمقدم بل قد يكون ذلك من جهة لا نه  
 قد لا يكون له قيمة هناك هذا من جهة والافاضة من جهة في موضع التماثل أي في الموضوع الذي أخذ فيه ولكن حصل غرم القيمة ان طلب  
 بها بعد الرجوع أو في المثل المذكور وتغير الحال وأما لو لم يتغير في غرم المثل وحصل غرم القيمة أيضا إذا كان له في محل الأخذ قيمة والا غرم  
 المثل إذا تقرر ذلك فالأولى حذف قوله وأيضا لأنه يشترط في غرم المثل مع أنه فرق واحد (قوله) أو فوق شجرة الخ قال شحشي نت تعقب بان  
 المعتمد التيم على الحشيش أو الحشيش عند عدم غيره كذا كرهه في قوله لا يجبر ويخشى حتى قيد بعضهم الشجرة بعدم إمكان التيم عليها  
 اه (قوله) وكذا بعدم القدرة (يكن) ذكرها في كلام المصنف بان يقال قول المصنف بعدم ماء وصعيد أي حقيقة أو حكما بأن كان عاجزا  
 عن استعماله (قوله) وظاهره (رد على ما نقل عن القاضي) قولنا خامسا وهو أن المربوط يوجب التيم للأرض بوجهه ويديه كإيمانه اليها  
 للوجود (قوله) لان الطهارة شرط (تعليل لقوله) وسقط عنه أيضا فضاءها ثم إذا علمت ما قاله مالك فمقول قال ابن القاسم يؤدي ويقضي  
 احتياطا وهو مذهب الشافعي وقال أنه يوجب يؤدي ولا يقضي وأصيح يقضي ولا يؤدي وتظم بعضهم الاربع الاقوال فقال  
 ومن لم يجدها ولا يمتنعها فاربعة الاقوال يحكمين من بينها (٣٠٠) يصلي ويقضي عكس ما قال مالك وأصيح يقضي والاداء لا شهما

موضع التماثل كما وقد لا يكون له قيمة هناك أو قيمة قليلة فيكون ذلك غيبا لورثة الميت وأيضا  
 لو أخذ منه المتسلي سكان في موضع السلف وذلك غاية الحرج والمشقة لان الاحتياج الى الماء  
 انما يكون في موضع يبعد عن الوصول اليه غالبا في كل وقت (ص) وتقطع صلاة وقضاؤها بعدم  
 ما وصي به (ش) يعني ان من عدم الماء والصعيد كراكب سفينة أو مصلوب لا يصل الى الماء  
 أو فوق شجرة فتحتم ما منع من الماء أو مريض لا يجسد منا ولا فان الصلاة تسقط عنه في الوقت  
 ويسقط عنه أيضا وقضاؤها بعد عنه عند مالك وكذا بعدم القدرة على استعمالهما وظاهره  
 أمكنه ان يوجب الى الأرض أم لا لان الطهارة شرط أداءه وقد عدم وشرط القضاء تعلق الاداء  
 بالقاضي ولما كانت النظائر التي لا ترفع الحدث ثلاثة وترجع الى ما ينوب عن الكل وهو التيم  
 وعن البعض وهو مسح الخلف الجائر وفرغ من الكلام على الارلين ختم بالثالث وفصله عن  
 الخلف مع اشتراكهما في ما يذكرون التيم ليجمع معه في العذر المباح لهما وهو قوله فيما يأتي ان  
 حيف غسل يجرح كالتيم فيه صير حوالته على ما علم بخلاف لو قدمه على التيم فيه صير حوالته على  
 مجهول وجهه ابن الحاجب مع الخلف نظرا الى الاشتراك المذكور فقال  
 (فصل) (ص) ان شيف غسل يجرح كالتيم مسح ثم عصابته (ش) يعني ان  
 من كان في أعضاء وضوءه ان كان محمدا واحدا أو صفرا وفي جسده ان كان محمدا واحدا أو كبر  
 موضع ما لو لم يمسح ونسبه فان قدر على غسل ذلك الموضع من غير ضرر وجب غسله في  
 الوضوء والغسل وان خاف من غسله بالماء خوفا كالخوف المتقدم ذكره في التيم في قوله  
 ان خافوا باستعماله من دنا أو زيادة أو تأخير به فله ان يمسح على ذلك الموضع المألوم مباشرة  
 فان خاف من وصول البلل اليه في المسح ضررا كما هو فانه يجعل عليه جبهة ثم يمسح عليها

وذلك الثاني هذا الخامس بقوله  
 وللقاضي ذوالربط يوجب لأرضه  
 بأيد ووجه للتيم مطلبها  
 وما ذهب اليه مالك هو المعتمد  
 (تنبيه) يختلف أهل الأصول  
 هل من شرط القضاء تعلق الاداء  
 بالقاضي أو تعلقه في الجلة والمشهور  
 مبني على الاول وقول أصح  
 على الثاني وقول ابن القاسم على  
 الاحتياط في جانب الاداء وقول  
 الساطي أضعفها قول أشهب فيه  
 نظرا لانه الذي عليه الاكثر ولعل  
 وجهه قول أشهب بان المأمور به  
 يفعل الممكن منه والمكلف مأمور  
 بالامسالة والطهارة وتيسر  
 الطهارة فيفعل العمالة وعلى كلام  
 أشهب لا تبطل بسبق الحدث  
 ونسبها (قوله) ولما كانت النظائر  
 التي لا ترفع الخ أي ان كل واحدة

منها نظيرة الاخرى وقرة عدم رفع الحدث انها لو أزيلت لطيف الشخص طهارة ما تحته كما هو بين (قوله) ويستوعبها  
 وجهه ابن الحاجب مع الخلف) ولم يقدم الخلف بل أخر الخلف عن التيم وذكر بعد الخلف الجائر ولم يقع منه احالة كالمصنف لك أن تقول  
 لو قدم المصنف التيم على الخلف ثم ذكر بعد الخلف الجائر لاحتج بالجمع (فصل الجبهة) (قوله) جرح) بالضم الاسم وبالفتح  
 المصدر والمراد هنا الاول لان المصدر لا يجمع (قوله) ثم عصابته (فتح العين) كانت بطنه محشى نت ووجهه بما يعلم بالوقوف عليه (قوله)  
 من جرح أو غيره) كاشجة والحاصل ان الشفر ينالحاصل في البدن ان كان في الرأس قيل شجة وفي الجلد خدش أي وبجش وفيه  
 وفي اللحم جرح والقريب اليه لم يقع خراج يورث غراب وما قبح قرح وفي العظم كسر وفي العصب عرضا بقر وطولاشق وما يتعدد كثيرا  
 شلخ وفي الاوراد واشرايين أي العروق الضواري (قوله) كالخوف الذي في التيم) المشقة هنا لا تكفي ولا يكفي مجرد الخوف  
 بل لابد من اخبار طبيب حاذق أو تجربة ان سبقت له بنفسه أو اخبار من هو قريب له في المزاج (قوله) فله ان يمسح أي فعلية ان  
 يمسح ويؤان خاف هلاكا أو شديدا أو يرب بان خاف اذى غير شديد (قوله) مسح أي مرة واحدة وان كان في محل غسل ثلاثا ولا بد  
 ان يمسح والالم يخرجه بخلاف الخلف (قوله) فانه يجعل عليه جبهة (قال اللقاني الجبهة ما يطيب به الجرح كان ذروا وراودا أو غير ذلك

(قوله أو خاف من حل العصابة) المناسب أن يقول فان خاف من المسح على الجبيرة مسح على العصابة فان خاف من حل العصابة مسح على عصابة أخرى الخ (قوله ما يسمى في العرف جرحا) الأولى أن يقول على ما يسمى في العرف فصدا أي أن الفصد يشبه الجرح في المسح بقيوده المتقدمة والظاهر أنه تشبيه لأن المتبادر من الجرح عادة غير انفساده (قوله لأن فصد مصدر الخ) يريد عليه أن المحل الذي للفصد ذات الفاعل فالمناسب أن يقول أثر فصد (قوله ومراوة) وعبرة غيره ومراوة من مباح ومكروه كحرم وتعذر قلعها وانما نص على المرارة وإن كانت داخلية تحت الجبيرة لأنه يتوهم أنه لا مسح عليها إلا أن بعض الأئمة يرى أنها من المباح بخسة (قوله وفرطاس) بضم القاف وكسرهما (قوله عمامة خفيف بنزعها الخ) الظاهر أن الخوف هنا كالتيه أي من خوف المرض أو زيادته أو تأخر البرء وحاصله أنه إذا قدر على مسح بعض الرأس مسح ويكفيه فان تعذر مسح على (٢٠١) العرقية والأفعلى الزوجة والأفعلى العمامة

كذا ينبغي قرينة العمامة متأخرة هذا أن لم يشق عليه نقض العمامة وعودها لما كانت عليه فان شق وكان لسه لها على هذه الحالة الضرر فهل له المسح عليها وهو ما لعزى أم لا وهو ما لغيره وهذا حيث لا يضره بنقضها وعودها والامسح قطعا (قوله هذا معطوف على جبيرة) لا يخفى أنه يفيد أن المرارة ليست من الجبيرة مع أنها منها (قوله ظاهره ولو من غير مباح) ظاهره وان وجد المباح (قوله ولا يستحب له المسح على العمامة) أي ولا يستحب له التكميل على نقل الطبخي عن الطراز (قوله ونقل بعض الاستحباب) أي استحباب التكميل على العمامة وهو صاحب الطراز على نقل الشاذلي ونقل الطبخي عنه أي عن الطراز عدم الاستحباب واعترض عليه بأنه قد عكس النقل وقال بعض ينبغي أن يقال إن معنى كلام الطبخي لا يمسح على عمامته لا يمسح على موضع عمامته المقابل

ويستوعبها بالمسح والالم بحزانه فان خاف من المسح على الجبيرة مأمرا أو خاف من حل العصابة المربوطة على الجبيرة أو تعذر حلها فله أن يمسح على العصابة المربوطة على الجبيرة وهكذا لو كثرت العصاب فانه يمسح عليها إذا لم يحسب المسح على ما تحتها عبدا لخلق من كثرت عصابه وأمكنه مسح أسافلها لم يحز به على ما فوقه (ص) كفصد (ش) يحتمل أنه تمثيل ويحتمل أنه تشبيه أي وكذلك يمسح على ما يسمى في العرف جرحا أي يشبهه في المسح بقيوده السابقة والمراد محل الفصد لأن فصد مصدر وهو لا يمسح (ص) ومرارة وفرطاس صدغ وعمامة خفيف بنزعها (ش) هذا معطوف على جبيرة أي ويمسح على المرارة فجعل على الظفر وظاهره ولو من غير مباح لأنه محل ضرورة وكذلك يمسح على القراطس يلصق على الصدغ لصداع وكذلك يمسح على عمامته إذا خاف بنزعها ضررا أو يدخل في عصابته الأرمدة يمسح على عينيه فان لم يقدر ففعل القطنه أو على العصابة ولا يتيم فلما أمكنه مسح بعض رأسه فعل ولا يستحب له المسح على العمامة ونقل بعض الاستحباب (ص) وان يغسل أو بلا ظهر وانتشرت (ش) يريد أن المسح وترتيبه السابق جار يغسل ويجب من حلال أو حرام لأن المعصية قد انقطعت فوقع الغسل المورخص فيه وهو غير مناسب بالمعصية ولا داخل فيها فلا تقاس على مسألة العاصي بسفوره فلا يضر ولا يطرر وكذلك يجوز المسح وان وضعت الجبائر بلا ظهر وان انتشرت العصاب وجاوزت محل الالم لأن ذلك من ضروريات الشد بخلاف الخلف المشروط لسهه على طهارة لا يضطراره لشد بخلاف الخلف (ص) ان صج جل جسده أو أقله ولم يضر غسله والافقرضه التيمم كان قل جدا كيد (ش) أشار بهذا إلى أن مأمرا من جواز المسح على المألوم وغسل ماسواه مشروط بأن يكون جل جسده صحيحا والمراد بالجسد جميعه في الغسل وأعضاء الوضوء في الوضوء والمعتبر من لا أعضاء الفرض أو يكون أقل الجسد صحيحا أي وهو أكثر من يده أو رجل بدليل ما بعده والحال ان غسل الصحيح في الصورتين لا يضر الجرح الملوحت الجراح وتعذر الغسل أو ضرر غسل الصحيح الجرح ففرضه التيمم أي الفرض له لا الفرض عليه بدليل قوله وان غسل أجزا كانا يتيمم إذا قل الصحيح جدا كيد أو رجل ولو لم يضر غسله الجرح وزل المؤرخ الواسطة وهو ما لم يكن بدلا ولا أقل كأنه نصف وينبغي أن يكون حكمه حكم ما إذا مسح

(٢١ - خشي أول)

لما مسح من رأسه وأما بقية العمامة فينبغي مسحه وفي كلام القرطبي ما يفيد أن التكميل على العمامة واجب فالأقوال ثلاثة وكلام القرطبي موافق للقواعد فهو التحقيق (قوله فوقع الغسل المورخص فيه) أي من حيث احتواؤه على المسح (قوله وجاوزت) معطوف على ما قبله تفسير (قوله لا يضطراره لشد ها) أي بلا طهارة ولو تأخر لتعصبلها لحصل ضرر قال بعض الشراح وظاهره ولو لم يكن في حلها مشقة تكن بشرط أن يحصل له بفكها الضرر (قوله كيد) أي بالنظر للعالم فلو خلق لشخص وجهه ورأسه ويد واحدة وكانت هي الصحيحة لكان حكمه التيمم قاله الشيخ أحمد والمراد باليد في الوضوء ما يجب غسله وأما في الغسل فانظر هل من طرف الاصابع إلى الأبط أو إلى المرفقين والظاهر الأول وكذا انظر ما المراد بالحل هل ما يجب غسله في الوضوء وهو الظاهر هذا في الوضوء وهل الغسل كذلك أو إلى الكتفين وهو الظاهر (قوله وينبغي الخ) هذا لا يحتاج إليه إلا على جعل القيد راجعا للشأنية فقط كقوله البعض كبراهم ويكون الحكم محتملا أو أهما على جعله قيدا فيهما فغير محتاج إليه والمعمد أنه قيد فيهما هذا معاد

ما ذكرنا (وأقول) لعل كلامهم ان الشأن ان الضرر وعدمه انما يسيطر له فيما اذا كان الاقل صحيحا وما اذا كان الاكثر صحيحا فاشان عدم الضرر فكلامه بالنظر للشأن فقط لا لافادة ان الحكم يختلف في تنبيهه في محل كونه فرضه التيمم عند الضرر اذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح يضر بالجرح وما اذا كان بعض الصحيح اذا غسل لا يضر فانه يمسح ويغسل مالا يضر ا قوله وان غسل أجزا أي في غير القليل جدا أو أمتلوا نصف فرضه في القليل جدا بان غسل القليل جدا مسموح الجرح فانه لا يجوز له ان يمسح بالاصل ولا بالمسح كافي الارشاد وأما لو غسل الجميع في هذه فانه يجوز له كما أفاده الشارح (قوله تركها ونقضا) أي ان أمكن الوضوء، وأما ان لم يمكن التمسك بالماء أو لعدم القدرة على استعماله فهل تسقط عنه الصلاة أو يأتي التيمم ناقص قال ابن فرحون يأتي تيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة (قوله اذا لم يستطع الخ) أي أو استطاع بمشقة (قوله يمسح ما فرضه الغسل) أي كل جرحين وما فرضه المسح كالأس (قوله والمرقان) أع في الخطأ وضيقه عجم واعتمده لا لكونه عين تابع لبعض الشارحين مستند لا على ذلك بانه ذكر ان المصحح للتيمم عدم الماء الكافي للفرائض ولا يعتبر المسن فان (٢٠٢) وجد كافيا للفرائض فلا يتيمم وكذا ينبغي في المسح هنا انتهى (أقول) وفيه شيء

بل المتعين كلام الخطاب وذلك لان سائر الوضوء المتفق على سببها وأما المسح للمرفقين في التيمم فالقول بانه يضر قوي كما تقدم (قوله ومفهوم تعذر) انظر لم يضر مواهنا بانه اذا أمكن مسحها بالتراب يتيمم وعملوه بان الطهارة الترابية الكاملة أولى من المائية الناقصة وحكموا فيها اذا لم تكن الجراح في أعضاء التيمم أربعة أقوال وكان اقباس أن يتيمم فقط لان العلة مستوية وهي ترابية كاملة أولى من مائية ناقصة (قوله بناء على ان الاقل تبع للاكثر) فيه اشارة الى أن المراد بكثرة الجرح أن يكون أكثر من الصحيح لا كثيرا في نفسه وان لم يكن أكثر من الصحيح وسكت عن صورة التساوي ومقتضى ابن عرفة ان حكمه حكم ما اذا كان الجرح أكثر ويمكن أن يكون هذا من المصنف بأن

جل جسده لانه لما قبل الحل بالاقل علم ان النصف اذا غسل فيه (ص) وان غسل أجزا (ش) أي وان تكلف من فرضه الجرح بين المسح والغسل في الاولين أو التيمم فيما عداها وغسل الجميع المألوف وغيره أجزا لا يتبناه بالاصل كصلاة من أبيع له الجلوس قائما (ص) وان تعذر مسحها وهي باعضاء تيمم تركها ونقضا (ش) التيمم في مسحها على الجراح يعني ان الجراح اذا لم يستطع ان يمسحها وجهه وهي باعضاء تيمم كالوجه واليدين فانه يتركها لا يغسل ولا يمسح كعضو قطع وغسل ماسواها لا يلو يتيمم تركها أيضا ولا شئ ان الوضوء الناقص أولى من التيمم الناقص ولو قال وغسل ماسواها كل من الحاجب شمل الظهريين الا صغيرا والا كبر وقد يقال انما عدل عن كلام ابن الحاجب ليعلم ما فرضه الغسل وما فرضه المسح وأما مسألة الغسل فتعلم بالمقايضة ومن قوله وان يغسل والمراد باعضاء التيمم الوجه والمرقان لانه المطلوب ولانه اذا ترك من التيمم عن المرفقين بعد في الوقت كقوله الجبري ومفهوم تعذر أنه لو أمكن مسحها بالتراب فانه يتيمم عليها ولو من فوق حائل (ص) والافئال انها يتيمم ان كثروا بها يحجمها (ش) أي وان كان الجراح المتعذر مسحها في غير أعضاء التيمم بان كانت باعضاء الوضوء فأقوال أربعة الاول يتيمم كثر الجراح أو قلت ليأتي بطهارة كاملة والثاني يغسل ما صح ويسقط محل الجراح لان التيمم انما يكون مع عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله والثالث يتيمم ان كثر الجراح بناء على ان الاقل تابع للثاني وان قل غسل ما عداه والرابع يجمع بين الماء والتيمم بان يغسل الصحيح ويتيمم للبرئ وهو أحوط وعزا ابن عرفة الاول لعبس الدوالي والثاني لغيره والثالث لتقليد ابن شبيب والرابع لبعض شيوخ عبد الحق ومفهوم ان كثر ان كان قل غسل ما عداه وهو القول الثاني فصدر الثالث وهو الاول ومفهوم يحجزه هو الثاني (ص) وان ترعه الدواء أو سقطت وان بصلالة قطع ورد هارم (ش) يعني ان من ترع الامور الحادثة بعد المسح عليه في وضوء أو غسل من جيرة وهو ردة قسطاس وعمامة اختيارا أو دواء أو سقطت به فمسحها ورد هارم مسح

يكون أراد كثيرا في نفسه وتفسير المصنف فاكتر (قوله ليجرح) أي لاجل الجرح وتقدم المائية على الترابية وان نلاحظ الفصل بين الترابية وبين ما يضر بها وانظر على القول الرابع لو كان يحشى من الوضوء المرض وضوء هل تسقط عنه الصلاة كعاد الماء والصعيد أو يكفي التيمم ويجري هذا في القول الثاني لكن في ابن فرحون ما يفيد أن هذا يتيمم ويصلي قطعها وانظر أيضا على هذا القول هل يحجمها الكل صلاة أو لا صلاة الاولى فقط اذا أراد ان يصلي أخرى تيمم فقط حيث كان الوضوء باقيا وانما اظهر الاول لان الطهارة عند سجدة وضوءه ماء كل واحد منهم ما جاز له اقاله عجم (قوله فصدر الثالث) أي الذي هو قوله تيمم في ذاته قطع النظر عن القيد ولا ثالث له الاول لان الاول التيمم مطلقا (قوله ومفهوم يحجزه هو الثاني) لانه مقهور ان كثر أنه اذا كان أقل فالواجب العمل هذا الفصل بقطع النظر عن قيده فصدر الثاني (قوله وان ترعه الدواء) شرط جواز محذوف تقديره رد هارم مسح وأما قوله قطع الخ جواب ان في قوله وان بصلالة ويحتمل أن يكون قوله قطع جواب ان الاول باعتبار قوله وان بصلالة يمسحها التمسك بقوله ورد هارم مسح جواب له باعتبار ما قبله بصلالة وما بعدها (في تنبيهه) يتيمم من المصنف ان الجيرة ولو دارت لا يكون حكمها كذلك والحكم انما يبق على طهارته قاله عجم



(قوله وان صح غسل) وكذا ينبغي ان يقال ان صار يستطيع المسح على نفس الجرح مباشرة بعد ان كان يمسح على الجبيرة فيجب ان يتقل المسح نفس الجرح أو كان يمسح على عصا به وصار يستطيع المسح على الجبيرة يتقل (قوله) كما اذا كان عن جنبه (قوله) تميل لقوله رأساً (قوله ومصح الرأس) أي كما اذا كان اغتسل ومصح على العرقية ثم قدر على مسح الرأس دون الغسل فانه يمسح الرأس فهذه سورة لم يكن الماسح متوضئاً بل مستلماً نعم هذا ليس بظاهر قول المصنف وان صح لان المتبادر من كلام المصنف انه صح صحة تامة ويراد الاصل ولو نسبنا (قوله الذي لا يقدر على غسلها) الصواب غسله لان الرأس مذكر لا غير الا ان يقال أنت باعتبار الهامة أو البضعة (قوله من مدة) لا يحكي انه لم يذ كر لاستحاضه مدة ولم يذ كر للتنفاس والاستحاضة علامة في الانتهاء عند ذكر العلامة في الانتهاء في الحيض (قوله علامة وجود) لا يحكي انه لم يذ كر العلامة من حيث الوجود (٢٠٣) نعم ذكر العلامة من حيث الانتهاء (قوله وغير ذلك) ما قيل انه مأخوذ من الاجتماع

لان الحيض والحيض مجتمع ادم  
فصل الحيض (قوله طهر  
فصل) أي بينا وبين حيض فلو  
فرض ان المرأة حاضت مثلاً في  
عشرها ثلاث حيضات فكل منها  
يقال له حيض واما حيضة فلا يقال  
الا للمستوسط (قوله والطبيعة)  
عطف مرادف (قوله كصفرة أو  
كدرة الخ) وبني الترية بتشديد  
الفوقية وكسر الراء وتشديد  
التيبة وهي الماء المتغير دون  
الصفرة والظاهر انه ما سكنت عن  
الترية مع ان مذهب ابن القاسم  
انها حيض الادخولها في قوله  
كصفرة أو كدرة لان الترية دم  
فيه غيرة تشبه لون التراب فان  
اصفر دخل في قوله كصفرة وان لم  
يصفر ونكد دخل في قوله أو كدرة  
(قوله قال ابن القاسم الخ) هو  
المشهور ومقابلة قولان قبل انهما  
لغو وقيل ان كانت في أيام الحيض  
فحيض والا فهي استحاضة والمراد  
بأيام الحيض زمن اتيان الحيض

وان كان البسقوط في صلاة بطأت ورد لها ومصح وان آخر المسح جرى على الموالاة المتقدمة  
في الوضوء من قوله وبني بنسبه ان نسي مطقة وان عجز ما لم يطل بجفاف أعضاء على تقدير ان  
لو كان منسولاً وانما بطأت الصلاة لان بسقوطها تعلق الحدث بذلك المحل فلم يبق شرط  
الصلاة بالنسبة لما بقي منها وانما عبر بقطع تبعاً للرواية والافتحيرة بان بطلان البقي ولا مفهوم  
لقوله وانزعهما لدواء بل لوزعهما عمداً كذلك فانه يرد لها ويمصح (ص) وان صح غسل ومصح  
متوضئ رأسه (ش) يعني ان من أبعج له المسح ذ صرح جرحه غسله اذا كان في الاصل مغسولاً  
رأساً كان أو غيره كما اذا كان عن جنبه أو مسحه اذا كان في الاصل مسحاً أو رأساً أو غيره  
كالأذن كما اذا كان عن وضوء وانما اقتصر على ذكر الرأس لكونه فرضاً ولو قال وان صح فعل  
الاصل لكان أخصر وشمل الأذنين ومسح الرأس للمقتل الذي لا يقدر على غسلها ولو صح  
في الصلاة قطع ومصح ولما أنهى الكلام على الطهارة الكبرى والصغرى وفأبهم ما كلاً  
وبعضاً وتقدم له أن الحيض وانفاس من موجبات الكبري دون الاستحاضة تشرع في  
الكلام على حقيقة كل من الثلاثة وما يتعلق به من مدة وعلامة وجود وانتهاء وغيب ذلك  
وبدأ بالحيض لكثر تكرر ذكره دون الأخيرين فقال

فصل في الحيض (ش) الحيض أعم من الحيضة لانها انما تطاق على ما اذا تقدم لها طهر  
فصل وتأخرها طهر فاصل وهو لغة السبلان من قولهم حاض الوادي اذا سال وغير ذلك مما هو  
مذكور في المطولات ثم ان أل في الحيض للحقيقة والطبيعة أي حقيقة الحيض وطبيعته  
وأشار بقوله (كصفرة أو كدرة) الى انهما حيض كالدم قال ابن القاسم واذا رأيت صفرة  
أو كدرة في أيام حيضها أو في غيرهما فهو حيض وان لم تر معه دم قال امام الحرمين الصفرة شيء  
كالصديد تعلقه صفرة وليس على شيء من ألوان الدماء القويقة والضعيفة والكدرة بضم  
الكاف شيء قد ذرأيس على ألوان الدماء لا يقال كان الاولى للأنف أن يقول الحيض صفرة  
أو كدرة كدوم فيشبهه المختلف فيه بالمتفق عليه لا نأقول انه سلك مسلك المبالغة في التشبيه  
للازدعي من يقول ان الصفرة والكدرة ليسا حيضاً (ص) خرج بنفسه من قبل من شغل  
عادة (ش) يعني ان من شرط الدم ومامعة ان يخرج بنفسه لا بسبب ولادة ولا علاج وان

المعتاد والمراد بغير أيامه من انقطاع الحيض المعتاد فاذن لو كانت عادتها أربعة أيام من أول الشهر ثم جاءها الصفرة أو الكدرة في  
تلك الأيام الأربع بدل الحيض فهو حيض فلو أتت بعد الأربع من أول الشهر فهو حيض أيضاً وعرفت انما تستظهر بثلاثة أيام وما بعد  
يكون استحاضة وكذا لو أتت صفرة أو كدرة بعد نصف شهر من الأيام الأربع فهي حيض مع انها في غير زمن حيضها (قوله شيء  
قد راجح) من بآيها خاص ولا سود خاص (قوله لا نأقول ذلك الخ) لا حاجة لذلك لان الكاف عند انقضاء داخله على المشبه (قوله  
خرج بنفسه) اي بالاعتدالية أو متعلقة بمحذوف أي خروجاً متباسباً بنفسه أي من غير سبب خروج التماس والاستحاضة لان  
التماس سببه الولادة والاستحاضة سببها انقطاع عرق هنالك (قوله ولا علاج) أي قبل أو انه وما لو استعملت دواء لا يات به في زمانه  
أو استعملت دواء يأتي بعد ان آخرها طهر فيها حيض واما الاولى وهي ما اذا كانت قبل أو انه سئل عنها المنوي فقد سئل عن  
امرأة عالجت دم الحيض قبل أو انه هل نبرأ من العدة ولا فأجاب بان الظاهر انها لا تفعل وتوقف عن ترك الصلاة والصوم قال المصنف

وظاهر على بحسبه انه لا ينزل الصلاة والصوم قال الحطاب قلت لا يلزم من الغائبة في باب العدة الغائبة في باب العبادات والفرق بين البابين ان المقصود في العدة براءة الرحم واذا جعل له دواء لم يدل على البراءة لاحتمال انه لم يأت الا بالدواء وأما في باب العبادات فيجوز ان لا يلزم لان استحالة لا يخرج من كونه دم حيض كاسهال البطن ويحتمل أن يلحقه لانه لم يخرج بنفسه وقيل عجز وانما ترك الصلاة والصوم لاحتمال كونه حيضا وتقصيه الاحتمال عدمه واستظهر أن الطلاق اذن ليس كالطلاق في الحيض وما قلناه من المنوفى صحيح لا اعتبار عليه خلافا للعج وتليذه صب فانهم اقدر داء على المنوفى وجعلوا المسئلة منصوصة وان توقف المنوفى في قصور واداء قول الحق مع المنوفى والنص الذي رداه على المنوفى انما هو في موضوع آخر وهو ما اذا فعلت دواء نفسه فانها تصير طاهرا قال به على المنوفى في ذلك المقام وهو ما اذا فعلت دواء مله لا يظهر وبقي ما اذا استعملت ما يرفع به بأسكليه أو يقله والحقكم الكراهة ان لم يستأنس قطع النسل أو قلته والاحتمال (قوله أو ثقبه) ظاهر ولو كانت تحت العدة وانسد المخرجان ولعل الفرق بينه وبين الحدث امكان عدم الحيض رأسا بخلاف الحدث خروجه كثير (قوله لا صغيرة الخ) الذي يلخص ان دم بنت قل من تسع ليس بحيض قطعا رأيا من كانت بنت تسع انما يجوز انسابه (٣٠٤) حيض أو شككن فهو حيض والافانيس بحيض وهل العبرة بأول التسع أو وسطها أو

آخرها أقوال وكذا ثبت من سبب ليس بحيض وبنت خمسين يسئل النساء فان جرم من بانه حيض أو شككن فهو سيئ والافلا والمراهقة وما بعدها للخمسين يحكم بانه حيض ولا سؤال والمرجع في ذلك ان يعرف والعبادة واب قول المصنف من تحمّل عادته والحمل عادة يختلف باختلاف البلدان فلذا قال لشافعي أعجل النساء حيضا نساءهمامة فانهن يحضن تسع سنين هكذا سمعت ورايت جسد لها الحسد وعشرون سنة قالوا يجب ان يرجع في ذلك الى معرفة النساء فمن على الفروج مؤقنات وان شككن أخذت بالاحوط انتهى (قوله لا حد لأقل الحيض بالزمان) ولا كثره

يكون من قبل لا من دبر أو ثقبه وأن يكون خروج من تحمّل عادة لا صغيرة ولا آمنة كسبعين سنة ويسئل النساء في خمسين (ص) وان دفعة (ش) لما كان المذهب لاحد لأقل الحيض بالزمان بين أقله بالمقدار وهي دفعة بضم الدال وهي من المطر وغيره والدفعة بفتح الدال المرة وكلاهما صحيح فهي حيض تحرم به الصلاة وبقية العبادات ويجب انقطاعها الغسل وليست حيضة تحسب بها في العدة والاستبراء وقال أبو حنيفة أقله ثلاثة أيام والشافعي يوم وليلة (ص) وأكثره ملبتدة نصف شهر (ش) لما كانت النساء مستوين في أقله ومترقين في أكثره من مبتدأة وحامل بين مالكل واحدة فبدا بالمبتدأة وهي التي لم تقدم لها حيض قيل ذلك فان عمادي بها الدم فالمشهور انها تمكث خمسة عشر يوما وهو مراده بنصف شهر أخذنا بالاحوط وكلام المؤلف حيث لم تكن حاملا لا يدل ما بعده وليس المراد بقاديه استغراقه النهار وليله بل لو رأت من الدم في يوم أو ليلة قطرة سببت ذلك اليوم أو ليلة تلك الليلة يوم دم (ص) كأقل الطهر (ش) يريدان أقل الطهر خمسة عشر يوما على المشهور وقيل عشرة أيام وقيل خمسة أيام وتظهر فائدة التحديد لأقل الطهر فيما لو حاضت بمبتدأة وانقطع عنها دون خمسة عشر يوما ثم عاودها قبل تمام طهر فتضم هذا الثاني للأول لتتم منه خمسة عشر يوما عما بدأه من طهر ثم عاودها بعد تمام الطهر فهو حيض مؤنث (ص) ولمدة ثلاثة أشهر استظهرنا على أكثر عاداتها ما لم تجاوزه ثم هي طاهر (ش)

حدا بعبارة الزمان فاب قلت الدفعة تستأنس زمانا قريبا أقل زمن الحيض والحيض انهم لم يأنسوا بذلك

لا يستأنس عنه بالدفعة التي هي أقل باعتبار المقدار واعلم ان الدفعة بمعنى المرة تصدق بالاستمرار فقوله وكلاهما صحيح لا يظهر ويحجب بان الاصل العدم أي الاصل عدم الاستمرار (قوله بين أقله بالمقدار) ولا حد لا كثره باعتبارها وماذا الطهر فله أقل وهو خمسة عشر يوما ولا حد باعتبار أكثره بل هو ان لا تحيض في عمرها (قوله وبفتح الدال) أي من المطر وغيره المرة (قوله وأكثره ملبتدة) لأنه لمبتدأة حال اما من المبتدأة على مذهب سيبويه أو من الخبر على مذهب الجمهور (قوله فالمشهور الخ) حاصل ذلك ان المبتدأة اذا انقضت مهال العدة لها وهن أربع امدوات اسما أو دون ذلك دهرت وان عمادي بها فالمشهور انها تمكث خمسة عشر يوما ومقابلها قولان قيل تعطل مكانها وقيل تستظهر بثلاثة أيام لم تجاوز خمسة عشر يوما (قوله حسب الخ) أي وان كانت الصلاة لم تنقطع عنها رأسا فاداء كان أي كل يوم نقطة دم في وقت الطهر مثلا وانقطع الدم رأسا فاستظهر وتصل على الطهر وغيره من بقية المداوات وتحسب بذلك اليوم يوم حيض وثمرة ان ما زاد على خمسة عشر يوما يكون دم علة وفساد ومثل ذلك ما لو نزل عليها قطرة دم قبل طلوع الفجر فتسببه ذلك يوم حيض واب صامنه (قوله فيما لو حاضت بمبتدأة) أي مثلا فقد قال الشيخ سالم من فوائد تحديد أقل الطهر في العدة والعبادة لعموم الدم انما انقلبه من بالغت أكثر حيضها من مبتدأة وغيرها وحكم طهرها فلا تترك له العبادات واعتباره بعده فتركتها وفي العدة والاستبراء عدم الاعتداد به وطهرها فلا تتول لزوجه ولا تستأنس عاودها عنده قبل مضى أقله من طهرها عند الباء لا ساقته الثاني للأول فالجميع حيضة واحدة وكذا يجبر على الرجعة مطلقا فلا يطلقه (قوله ولمدة) معطوف على ولبتدأة وثلاثة معطوف

على نصف فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين فلهذا المصنف ما مش على القول بالجواز مطلقا واستظهارا بغير محمول على حد  
إتلاف الماء أو حال عند من يجوز محشي، الحال من النكحة من غير موجب إلا أن يجاب بأن بقدر مبدء أقدره وأكثره معناده (قوله  
ثلاثة استظهارا) ولو علمت عقب بعضها الدم استحضار بان ميزت بخلاف المستحضرة (قوله على أكثر عاداتها) فإذا كان لها عادة واحدة  
استظهرت عليها رصا والاستظهار عدة لها وحصل الاستظهار على الأكثر ما لم يبطل ذلك إلا أكثر (قوله ما لم تجاوز) أي مدة الاستظهار  
نصف شهر فيسقط الزائد وكذا إذا زاد جميع مدة الاستظهار (قوله ثم هي طاهر) (٢٠٥) أي المعنادة التي استظهرت فيها بان

الاستظهار ونظام الحصة عشر وقوله  
طاهر أي حقيقة وهو مذهب  
المدة (قوله وتكون المرأة بعد  
أيام الخ) أي طاهر حقيقة (قوله  
بل يستحبان) أي مراعاة أن يقول  
إنها طاهر شيئا وعلى ذلك القول  
يتبع وطؤها وطلاقها ويجوز طلقها  
على الرجعة ونصوم وتصل وتغتسل  
بعد الحصة عشر ونقض الصوم  
وجوبا وتبدئي إعادة ولا تقضي  
إحصاءه لا وجوبا ولا ندبا لأنها إن  
كانت طاهرا فقد صلتها أو حاضا  
فلم تخاطب بها (قوله وقياسه أنه  
يستحب) أي بعد أيام الاستظهار  
وقبل تمام الحصة عشر يوما (قوله  
بعد ثلاثة أشهر) أي بعد دخول  
ثالث الثلاثة أشهر والدخول  
يتحقق بالجزء الأول (قوله هل  
ما قبل الثلاثة) أي ما قبل دخول  
ثالث الثلاثة (قوله كما بعد هذا) أي  
ما بعد الثلاثة أي ما بعد دخول  
ثالث الثلاثة (قوله أو كالمعتادة)  
الأولى أن يقول أو كالحائض أي  
ليست بحامل قال بعض الشيوخ  
ينبغي ترجيح الأول وفي كلام ابن  
عرفه ما يشعر بترجيح الثاني (قوله  
أوسمة) تبع الشارح عجم كغيره  
فجعلوا السنة حكم الثلاثة وفيه  
نظر لأن هذا تأويل ابن شبلون

أي وأكثره معناده غير حامل سبق لها حيض ولو مرة ثلاثة استظهارا على أكثر عاداتها  
أي ما لا وقوفان اختلفت بان كانت قارة ثلاثة أو قارة أو بها وقارة خمسة أو الثلاثة والأربعة  
أكثر وقوعا استظهرت على الحصة لأنها أكثرها أياما وحمل الاستظهار ما لم تجاوز نصف شهر  
فإن تجاوز زته طهرت حينئذ فحسب يظهر بثلاثة أيام إذا كانت عاداتها ثني عشر يوما ويومين  
إذا كانت عاداتها ثلاثة عشر يوما ويومين كانت عاداتها أربعة عشر يوما فإن كانت عاداتها  
خمس عشر يوما فلا استظهار وتكون المرأة بعد أيام الاستظهار وقبل تمام الحصة عشر يوما  
طاهرا فتصوم وتطوف فيما بينهما وتصل وقوطا ولا يجزئ طهرها على الرجعة وتبدئي  
العدة من الآن ولا يجب عليها غسل بعد الحصة عشر يوما ولا قضاء الصوم بل يستحبان  
وقياسه أنه يستحبان وجهها عدم اتساقها (ص) وحامل بعد ثلاثة أشهر النصف ونحوه وفي سنة  
فأكثر عشر وثلاثة عشر يوما وحمل ما قبل الثلاثة كما بعد هذا أو كالمعتادة قولان (ش) لما كان  
الحامل عندنا فيحيض خلاف الحنفية ودلالة الحيض على براءة لرحم ظنية اكتفى بها الشارع  
رفقا بالنساء وقال مالك ليس أول الحمل كآخره بذلك كثرت الدماء بكثرة أشهر الحمل لأنه كلما  
عظم الحمل كثرت الدم والمعنى أن الحمل في ثلاثة أشهر أو أربعة أو خمسة أو ستة تمكث عشرين  
يوما وفي سبعة أشهر إلى غاية حملها تمكث ثلاثين يوما ثم هي مستحضرة واختلاف إذا رأت دم  
في شهر أو شهرين من حملها وتعدى بها هل تمكث النصف ونحوه كما إذا كانت حاملا في ثلاثة  
أشهر أو ستة وهو قول الأيماني أو كغير الحامل لعدم ظهور الحمل في الشهرين فتمكث  
المعتادة عاداتها والاستظهار والمعتادة التي حلت من غير تقديم حيض نصف شهر فقط وهو  
اختيار ابن يونس فإن قيل إذا كان الحمل لا يظهر إلا في ثلاثة أشهر فكيف يقال على القول  
الأول إنها تمكث خمسة عشر يوما ونحوها مع أنه غير ظاهر فالجواب أن فائدة هذا تظهر فيما  
إذا صامت بعد الحصة عشر يوما حيث كانت مبدءا أو قبل ذلك حيث تمكث عاداتها  
واستظهرت فإنه إذا ظهر الحمل تقضى الصوم لأنه وقع في أيام الحيض فهو كعدمه أو يقول  
الأول معنى على أنه يلزمها بالزمن الحامل بعلمها بالحمل بقرينة كالوجع المعروف عند النساء ظهور  
الحمل والثاني معنى على أنه انما يلزمها بالزمن الحامل إذا ظهر الحمل وهو انما يظهر في اثبات  
وما بعده وعلى هذا الجواب في القوانين مختلفة (ص) وإن تقطع طهر نفقت أيام الدم فقط  
على تعجيلها (ش) يعني أن المرأة إذا اتاها الحيض في رقتة وانقطع بعد يوم أو يومين أو ساعة  
وأنها بعد ذلك قبل طهر تام فإنها تلتقي أيام الدم بعضها إلى بعض على تفصيلها السابق فإن  
كانت معتادة فتلتقي عاداتها واستظهارها وإن كانت مبدءا لنفقت نصف شهر وإن كانت

ورجع إلى ما عليه جماعة شيوخ فريضة أن السنة كما بعد هذا لأن الحمل إذا بلغت ستة أشهر سارت في أحكامها كالمریضة  
وقوى محشي تم ذلك واعتبر على عجم (قوله تمكث ثلاثين يوما) أي فحسب العشر من الثلاثين وقبل الحصة والعشرون (قوله  
والاستظهار) هذا نص ابن يونس الذي ذهب للقول الثاني فاشي عليه عجم ونحوه عجم وردا على تم غير مرضى بل المعتمد  
مقاله شارحنا كما أفاده محشي تم (قوله أو قول الأول) لا يخفى أن الجواب الأول انما هو على القول الأول رر على قولهم العبارة أنه  
لم يكن على القول الأول فالأول أو يقول أو يقال الخ (قوله مبني القولين مختلف) أي من أول الأمر فلا يعترض أن مبني القوانين  
مختلف حتى على الأول فتدبر في تنبيه إعادة ثبت عندنا مرة كما شافى وراجع عجم (قوله فإن كانت معتادة الخ) فلو كانت  
لها عادة واستمرت بمادة عادم أو قلت أو كثرت ثم انقطع وعاد دها هل تكون مستحضرة كالمبدء إذا عدا بها الحيض نصف شهر ثم

افطع ثم انما قبل طهر تام أو يقال فحتاج لاستظهار بمثابة ما ذهبت به من قطع وانما الثاني وسرر (قوله على المشهور) ومقابلته ان أيام الطهر اذا سوت أو كانت أكثر تكون حاضيا يوم الحيض وظاهر اليوم الطهر حقيقة ولو أقامت على ذلك بقية عمرها (قوله قلت لاشك الخ) هذا يشكك على قوله حسن إضافة التقطيع الخ (قوله وتغتسل كلما انقطع) أي في أيام التلقيق (قوله وتبرأ) أي من الصوم كما في الشيخ سالم (قوله على المعروف) أي خلافا لصاحب الارشاد القائل بانها لا تقطأ (قوله ولو علمت ان الدم يعود اليها) مفادها انها اذا جازمت بهدم انبائه أو ظننت أو شككت عدم انبائه فانها تصلي وتصوم وتؤمر بالاغتسال وقوله لم تؤمر بالاغتسال حاصله ان كانت في الاختيارى وعلمت أي أو ظننت أنه يعود فيه (٣٠٦) لا تطالب وكذا ان كانت في الضرورى وعلمت أنه يعود فيه لا تطالب أو ان كانت

في الوقت الاختيارى وعلمت انه يعود في الضرورى فتطالب فان اغتسلت في هذه الحالة أي حائض لم يعود جهلا أو محمدا ولم يأتها في وقت الصلاة فهل تعتد بهذه الصلاة لكشف الغيب انما اصلها وهي مطلوبة بما لم لا نظر الى انها صحتها وهي لم تكن مطلوبة بها باعتبار الظاهر وهذا اذا جازمت بانبيته فان ترددت لم يعتد بها (قوله في وقت الصلاة) بيان للقرب (قوله ثم) لاحاجة له الا ان يدل أنى بدفعها لما يتوهم ان المراد الظاهر الأعلى (قوله فالمميز من الدم) احقر بذلك من المميز من الصفرة والكدرة فلا يخرج بهما عن كونها مستحاضة اذا لا أثر لهما كما قال الشيخ أحمد وقطاهره ولو ميزت أيهما حبض أي فقول المصنف والمميز معناه والدم المميز كايته عليه اشارة (قوله وفي العادة على المشهور) ومقابلته ما لا يشوب وابن المباحثون من انه لا يعتبر في باب العدة (قوله ولا تستظهر الخ) لان الاستظهار لا فائدة فيه لان الاستظهار في غيرهما رجاء أن ينقطع الدم وقد

حاصل في ثلاثة أشهر فأكثرت لفتت نصف شهر ونحوه وبعد ستة أشهر لفتت عشرين يوما ونحوها وفي الشهر الاول والثاني لفتت ما لم يزلها على خلاف المتقدم وألفت في الجيع أيام الطهر ان نقصت عن أيام الدم انصافا لا يكون الطهر أقل من أيام الحيض أصلا وكذا ان سوت أو زادت على المشهور وقد علمت مما مر أن المراد بآيام الدم ما حصل فيه الدم أو في ايله ولو قطرة لا استيهاب جميعه ولما كان الحيض لا حصد لا قله ولا قل الطهر حصد حسن إضافة التقطيع اليه دون الدم فان قيل ماذا كره هنا من نسبة التقطيع للطهر ينافي قوله فيما يأتي وتقطعه ومنعه كالحيض فانه يفيد نسبة التقطيع للحيض قلت لاشك ان كلاما من الطهر والحيض تقطع بالاخر فأشار المؤلف الى ذلك (ص) ثم هي مستحاضة وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلي وتوطأ (ش) أي ثم ان حصل من ضم أيام الدم بعضها الى بعض ما يحكم بأنه أكثر الحيض على ما مر تفصيله صارت بعد ذلك مستحاضة وتغتسل كلما انقطع لانها لا تدرى هل يعود هادم أم لا وتصوم وتبرأ وتصلي وتوطأ على المعروف ولو علمت ان الدم يعود اليها لم تؤمر بالاغتسال حيث يعود اليها بالقرب في وقت الصلاة فلو قال المؤلف عقب قوله كلما انقطع الا ان تعلم انبائه قبل انقضاء وقت الصلاة التي هي به لا فاد ذلك (ص) والمميز بعد طهر ثم حبض (ش) المستحاضة ان لم تميز بين الدمين فلا اشكال انها على حكم الطاهر ولو أقامت طول عمرها وتعد عدة المراتبة وان كانت تميز فالمميز من الدم اما أن يكون قبل طهر تام ولا يحكم له اربا بعد طهر تام من يوم حكم لها بالاستحاضة فالمميز حبض في العبادة اتفاقا وفي العدة على المشهور وقوله والمميز ينفع اليسا بصفة الوصف محذوف أي والدم المميز راحة أولون أو رقة أو شجن لا بكثرة أو قلة لانها تابعان للذكل والشرب والحرارة والبرودة ومفهوم قوله لم يميز لم يميز فهو مستحاضة ومفهوم بعد طهر ان المميز قبل طهر ثم استحاضة (ص) ولا تستظهر على الاصح (ش) أي اذا ثبت ان الدم المميز بعد طهر ثم حبض واستمر بها فانها تمسك أكثر عاداتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التمييز ولا تحتاج لاستظهار ولا بدقبت لها حكم الاستحاضة وهو قول ابن القاسم ومالك وكلام المؤلف مقيد بما اذا دام ما ميزته بعد أيام عادتها لا بصفة الحيض أما ان دام بصفة الحيض المميز فما تستظهر بعده ففي عادتها على المعتمد كافي المواق وغيره (ص) والطهر يجفوف أو قصة (ش) هذا شروع من المؤلف في الكلام على عدم انتها الحيض بعد ان فرغ من استكلام على ابتدائه والمعنى ان الطهر من الحيض الذي أوله دم ثم صفرة ثم تربة ثم كدرة

غلب على الظن استمراره ومقابلته لابس المباحثون (قوله لا بصفة الحيض الخ) أي بل تغير بعد أيام عادتها واحاصل انها دام بصفة واحدة من يوم ميزته فانها تستظهر وأما في تغير الذي ميزته بعد تمام عادتها فانها لا تستظهر والحاصل ان المستحاضة لا تستظهر حيث تغير ملاحظة أم لا معادة أم لا وغير المستحاضة تستظهر ملاحظة أم لا كان بصفة طيخ أم لا وانفرق بين المستحاضة وغيره ان المستحاضة لما تقدم لها دم الاستحاضة ثم بعد ما ميزت به حبض عاردها بعد تمام عادتها دم يشبه الاول أقوى باناب الاستحاضة بخلاف سببها (في فائدة) يستحب الحائض أن تفسد تطيب فرجها ثلاثا فقل هو تعدد أو عقول المعنى لنسب الفرج بالدم أو لخواصة الفرج بالدم أو قال بان تأخذ قطعة منوف أو قطن ممسكة وتضع في فرجها (قوله ثم صفرة ثم تربة الخ) لعل فلتا باعتبار بعض النساء والافضل تقدم ان هذه أنواع للحيض (قوله تربة) يفتح التاء وكسر الراء ويشد الياء الخمية ثم يشبه غسله

يعرف

الاسم (قوله من القصة) أي مشبهة اشتقاقاً أكبر (قوله قال بعضهم) وهو ابن هرون (قوله واسنانهم) الواو بمعنى أو وكذا فيما بعد  
(قوله الآن الذي يذكره الخ) هذا كلام القصة سند (قوله عند ابن القاسم) ومقاله قولان الأول أن الجفوف بلغ وهو لا بن عبد  
الحكيم الثاني هما سواء ولد اودى ونحو ذلك الخلاف تنظاراً لا قوياً انظر أنت (قوله فتتظار القصة الخ) أي بدأ (قوله إذا لا تنتظر المذكور)  
هذا يقتضي أن لا اعتراض على المصنف من جهة أنه ترك معادة الجفوف (٣٠٧) فقط لافيه ولا في معادته ما به، وبما به صدر

يعرف بأحدى علامتين الجفوف أو القصة ومعنى الأول أن يخرج الظرف جافة من الدم وما  
معه ولا يضر بها غير ذلك من رطوبات الفرج إذا لا يحول عنها إلى بار بمعنى الثانية أن يخرج  
من فرج المرأة ماء كالخبر فالقصة من القصة وهو الخبر لا تهاه يشبهه وقبل يشبه الخبز وقيل  
شيء كالخيط الأبيض وروى ابن القاسم كالقول وعلى كالمخى قال بعضهم يحتمل اختلافها  
باعتبار النساء وأسسهن والفصول والبلدان الآن الذي يذكره بعض النساء يشبهه المخى  
(ص) وهي أن بلغ معادتها فتتظرها لا تسرا المختار (ش) يعني أن القصة تبلغ أي أقطع للشئ  
وأن حصل باليتين في الظهور من الجفوف لا بد لا يوجد به فادوم الجفوف قد يوجد به فادوم  
القصة لا تشبه عند ابن القاسم معادتها فقط بل هي أن بلغ من الجفوف معادتها ولعنادتها  
ولم تده الجفوف فقط لكن إذا أت معادة القصة فقط أو مع الجفوف الجفوف فتتظرو  
القصة لا تسرا الوقت المختار وأما خارجة فلا تستغرق المختار لا تنظار بل تقع الصلاة في  
شبهة منه بحيث يطاق فرائعها لا آخره ومعنى البلغية القصة مع معادة الجفوف فقط أنها تظهر  
برؤيتها قبله ولا تنتظره لأنها تنتظر القصة إذا أتت من عنادات أحداها فقط إذا أتت  
عاداتها ظهرت اتفاقاً ولا تنتظر شيئاً فلا مفهوم لتعيينها مؤلفاً بالبلغية القصة مع معادتها لكن إنما  
يبدى بذلك ليرتب عليه ثمرته من قوله فتتظرها أي استجباً بالآخر المختار إذا لا تنظار المذكور  
أما يشئ في معادتها فقط أو مع الجفوف كما قررنا في معادة الجفوف فقط لا لا حترار عن  
معادتها أو مع معادة الجفوف فقط بل بالبلغية طلبة كاس (س) وفي المبتدأ تردد (ش)  
أي وفي علامة ظهراً مبتدأة تردد قبل لا تظهر إلا بالجفوف وقيل هما سواء لافي بالبلغية علامة  
ظهور مبتدأة تردد فإن الباسي نقل عن ابن القاسم أنها لا تظهر إلا بالجفوف ونقل عنه المازري  
أنها إذا أتت الجفوف أو القصة ظهرت فعلى نقل الباسي لا تظهر إلا بالجفوف وعلى نقل  
المازري الجفوف وقصة سواء (ص) وليس عليها نظر ظهورها قبل الفجر بل عند النوم  
والصبح (ش) أي وليس على الحائض في أيام عادتها ما بعد ما ظهر ظهرها قبل الفجر لا وجوباً  
ولا بدلاً بل يكره ذلك بل يجب عليها النظر عند النوم وعند كل صلاة من الصلوات لكن وجوب  
موسماً إلى أبي يفي من الوقت قدر ما تنسل وتصل فيجب وجوباً مضيق ثم إذا شككت هل  
ظهرت قبل الفجر أو بعده سقطت عنها الصبح ووجب عليها في الصوم الأمسك بالقضاء كما  
يأتي في قول المؤلف في باب الصوم ومع القضاء شككت وترقب الحائض ما منع من أداء  
الصلاة وقضاه وهو حاصل وموجب القضاء وهو الظاهر مشكوك فيه وأما الصوم فاعدا  
تبع من أدائه لا من قضائه (ص) ومنع صحة صلاة وصوم وجوباً (ش) الضمير في مع عاد  
على ما يفيض أي ومنع الحائض صحة صلاة وصوم فريضة أو فلا أداء وقصود ومنع أيضاً وجوب  
الصلاة اتفاقاً وجوب الصوم على المشهور وقضاؤه دون الصلاة باسمه لعدم تكرره وخفة  
مشقته بامر جديد (ص) وطالفاً (ش) معطوف على صحة فهو صحيح أن وقع وأن لم يجر

العبارة فإنه يقتضي أن لا اعتراض  
منوجه من جهة أنه في سند نص  
اللقية على معادة القصة فقط  
لا في معادة الجفوف ولا في  
اعتادتها معها (قوله وفي المبتدأة  
تردد) والراجح أنهما على حد سواء  
الآن القول بأما لا تظهر إلا  
بجفوف مشكوك مع كون القصة  
بلغ مطلقاً على المعتمد (قوله عند  
النوم) لتعلم حكم صلاة الليل والاصل  
استمرار ما كان عليه عند النوم  
(قوله أو بعده) أي بحيث يبقى من  
الوقت ما لا يسع الصبح ولا يجزئ عليها  
صلاة الصبح هكذا أولوا العبارة  
وهو تأويل بعد أن كيف يعقل  
أنها تشئ في ظهرها قبل الفجر أو  
بعده في آخره وهذا تأويل ما  
أوجبه الأقول اشرح الصبح  
والأفانص بس فيه الصبح فالمعنى  
عليه تسقط عنها صلاة الليل (قوله  
وهو الظاهر مشكوك فيه) يقتضي  
أن الحائض مشكوك فيه فيما في  
قوله وهو حاصل فيجب بأنه حاصل  
استصحاباً وهو يحكم الشئ (قوله  
وأما الصوم فغائب عنه) فيه نظر لأنه  
يقال والذي حاصل لا استحباب  
ولا إيجاب منه أمساكاً وقوله  
وقضاؤه مبتدأ وقوله باسمه خبر  
وقوله لعدم تكرره عبارة لقوله  
وقضاؤه دون الصلاة والأولى أن  
يقدّمه على الخبر (قوله بامر جديد)  
بدل من قوله بالسنه الخ وهو

جواب عما يقال إذا كان الحائض يسقط وجوب الصوم فأوجبه وجوب القضاء وحاصله أن إذا قلنا أن الحائض يمتنع من وجوب  
الصوم فإلزاماً بامر جديد وهو أمر الزارع بالقضاء لأن الوجوب الأول المكلف به يسقط بالحائض وإن قلنا الوجوب مقرر عليها لم  
يسقط الأول لم يصح منها الفعل بالقضاء لأنه لم يزل متوجهاً إليها مخشيت (قوله معطوف على صحة) أي وجوباً لا يكون  
استعس المصنف المنع في الصحة معني الرفيع في الإطلاق بمعنى التحريم فاستعمل اللفظ في حقيقة ريجازه وهو جائز عند مالك والشافعي

أى رفع حجة صلافة وموجرم طلاقاً (قوله ولولمعادة الدم لما يضاف فيه الأول) أى فى زمن يضاف الدم فيه للدم الأول أى أن من تقطع طهرها وقبضت تلقى ثم طلقها فى يوم الطهر فإنه يمنع لأن أيام التلقيح تعد أيام حيض ولو باعتبار يوم الطهر وأما المتوفى عنها زوجها فالحائض فتعصب الأربعة أشهر وعشراً من يوم الوفاة (قوله لأن الأقراء هى الاطهار) علة لقوله يكون مبدؤها من الطهر الذى به دخل (أقول) لا يعنى أنه إذا كان الأقراء عند زوال الطهر وقطع قطعاً من ذلك أنها لا يتبدى العدة من يوم الطلاق فأى فائدة بقول المصنف ومنع الحيض ابتداء عدة (قوله لمسله) أى كان الوطء فى مسله أو كتابية (قوله ويجبرهن) أى المسلمة والكتانية أى فإذا امتنعت المسلمة والكتانية والمجنونة يجبرهن ولو باقائهن فى المساء قهره لهن ويسوغ له الوطء بذلك (قوله لأنه للسمية الخ) حاصله أنه استشكل جبرها على الغسل بأنه لا يصح الإتيان به ولا يصح منها وحاصل الجواب أن الغسل من الحيض فيه خطابان خطاب وضع من جهة أنه شرط فى إباحة الوطء وخطاب تكليف من حيث أنه عبادة وعدم التيمم به فى الثاني دون الأول وهو ظاهر وهذا الجواب للقرافى وقال ابن رشد لأنه تعالى فى النور لا يصح لنسبة (٢٠٨) ولذلك لا تصلى بذلك الغسل المسلمة ولا الكتانية إذا أسلمت ولا المجنونة إذا أفاق

حتى يغتسلن لرفع حدث الحيض به  
ابتداءً ولذلك لم يجزه عطفها على صلاة ثلاثية تنفى عدم الحجة أن وقع وليس كذلك والمعنى  
أن الطلاق فى الحيض بعد الدخول وهى غير حامل حرام لتطويل العدة على المرأة لعدم  
اعتدادها بهذا الحيض بل بالطهر بعده وقيل للتبديد ويقع الطلاق ويجبر على الرجعة أن كان  
ربها ولو لمعاداة الدم لما يضاف فيه الأول كما يأتى بسطه فى طلاق السنة (ص) وبه عدة  
(ش) أى ومنع الحيض به أى ابتداء عدة فمن تعمد بالأقراء فلا تحتسب أيام الحيض منها  
بل يكون مبدؤها من الطهر الذى بعد الحيض كما يأتى لأن الأقراء هى الاطهار (ص) ووطء  
فرج (ش) أى وكذا يمنع الحيض الوطء اجتماعاً ويجب منه التوبة لمسلمة أو كتابية أو مجنونة  
ويجبرهن الزوج على الغسل لمصلحة الوطء ويحل وطؤهن بذلك الغسل ولو لم تنوه لاه لمصلحة  
الوطء من باب خطاب الوضع والصلاة من باب خطاب التكليف (ص) أو تحت أزار ولو  
بعد نقاء وتيمم (ش) المعطوف محذوف أى ما تحت أزار أى ومنع الاستمتاع بما تحت أزار  
وهو ما بين السرة والركبة وهما خارجان ويجوز عاقبته لقوله عليه الصلاة والسلام الحائض  
تشد أزارها وشأنه بإعلاها قال ابن القاسم شأنه بإعلاها أى يحجامها فى أعكاسها وبطنها  
أو ما شاء مما هو أعلاها اهـ ويؤخذ من هذا جواز استئناثه فى يدها ولا شئ فيه ويستقر المنع  
لما ذكره لو حصل النقاء من الحيض أو التيمم المحل له صلاة لأنه وإن حلت به الصلاة لا يرفع  
الحديث على المشهور وأنه تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن أى يرين الطهر فإذا تطهرن  
أى بالماء (ص) ورفع حدثها ولو بجنابة (ش) يريدان الحائض إذا تطهرت فى حال حيضها  
لرفع حدثها فإنه لا يرتفع ما حدثت الحيض أو الأضغ فلا خلاف فى عدم الرفع وأما حدث  
الجنابة سواء تقدمت على الحيض أو تأخرت فكذلك على المشهور لأن حدث الحيض جنابة

يجوز التمتع به فوق الأزار ونحوه فوطء به غير فقهه أربعة و بإباح التمتع بما فوق الأزار أى ما زاد عن السرة والركبة بدليل  
بما فوق السرة أو أسفل من الركبة ونظراً أو غيره بدائل أو غيره فاصور عثمان أى وأما النظر فقط لما تحت الأزار فلا يحرم (قوله  
أعكاسها) جمع عكسة أى البطن من اليمن والجمع عكس كعرفة وعرف ورعا ذيل أعكاس أفاده فى المصباح (قوله أو ما شاء) أى  
سواء كان عكسة أم لا (قوله ولو حصل النقاء من الحيض) رده على ابن نافع القائل بالجواز بعد النقاء وعلى ابن بكير القائل بالكراهة  
(قوله أو التيمم) رده على ابن شعبان القائل بالجواز بعد التيمم إذا كان تيمم بعد هذا كله ما لم يحصل طول بضره والأقوله وطؤها بعد  
أن تيمم استحباباً (قوله أما حدث الحيض) أى الذى هو الوطء وكذا أقوله وأما حدث الجنابة أى حدث هو الجنابة فالجنابة اسم للوصف  
الذى يترتب عليه عدم القراءة والاطواف وغير ذلك قد بد (قوله فكذلك على المشهور الخ) كذا قال بهرام ففاده أن المسئلة ذات  
خلاف وقال البساطى بالغ على الجنابة ثلاثاً سواء هم خروجه أو ثمة خلاف مع القراءة أن قلنا لا ترتفع والأفلا هكذا قال لكن الذى  
صدر به ابن رشد فى مقدمته وسبق به أنه انقرا أن لم تغسل ثلاثاً لا يحكم الجنابة يرتفع مع الحيض وهو الصواب قاله عيسى نت (قوله  
لأن حدث الحيض جنابة) أى حدث هو جنابة بمعنى الوضوء (قوله بدليل الخ) أى أن الدليل على أن حدث الحيض جنابة أنه لو طهرت  
منه قد يقال مقتضاه أن يمنع من القراءة ولو لم تقطع لأنه قد سكت بأنه جنابة فقلنا أجنابها الأقراء له ذرو وهو خوف النسيان مع عدم

القدرة على الوقوع وإذا قطع مسار وقادد على الوقوع فلا ينعى له أن الحيض والجنابة شيء واحد ولا يصح فيه رفع أحدهما مع وجود الثاني للثاني (قوله بإسقاط طهرت منه من القراءة) أو نفي ذلك لاطلاق وعمله اقتصر من فروع وغر واحد أي وأبغى لها حالة الحيض خوف النسب وإراعى عجم قول أبي حنيفة أنها تقرأ (قوله وإذا كان حدثه جنابة) أي بمعنى الوضوء المباح من القراءة وقوله ذهب أي الجنابة وحديث الطيف كالبول والحيض أي كالحديث الثاني عن البول والغائط وقوله فذهب أي وجود أحدهما يمنع رفع الآخر في وجود الوضوء من أحدهما مع استمرار ذلك لا يحدث مع رفع الآخر أي رفع الوضوء المترتب على الآخر وقوله ونية واحدة أي نية واحدة بالوضوء من أحدهما عند عدم إتمامه تكفي عن نية متعمدة بالوضوء مع المداينين عنهما (قوله ويندرج فيه الاعتكاف) أي ويندرج في الدخول للمسجد للعتكاف والوقوف أو يندرج في المكيك المكث الاعتكاف والوقوف وقوله فلا يعتكف ولا يطوف أي فلا تدخل الاعتكاف (٩-٢) أو طواف وقوله لا نهما أي الدخول للاعتكاف والطواف (قوله الاعتكاف والطواف) (قوله

بإسقاط طهرت منه من القراءة وإذا كان حدثه جنابة فلا ترفع الجنابة مع قيامه ذهبا كالبول والغائط فاحذر من منع الاستحبابية واحدة تجزئ عنهما (ص) ودخول مسجد (ش) أي ويجمع الحيض دخول المسجد لمكث أو مرور ويندرج فيه الاعتكاف والطواف ولذلك قال (ولا يعتكف ولا يطوف) لأنهما سبب في الاعتكاف لا في المسجد وإنما به عليه ما لم يكف عنهما منع دخول المسجد لأنه قد رخص له في دخول المسجد بعد ركعتين أو ركعة واحدة وهم أنها تعتكف وطوف مدة أقامتها (ص) ومسح معصفتيها (ش) أي من الحيض يمنع مسح المعصفتين ولا يمنع من القراءة طاهرا أو في المعصفتين من خافت النسب إن شاء الله لا لعدم تكتمها من الفضل ولذا يمنع من الوضوء والنوم فلو طهرت منعت من القراءة ولا تنم حين تنوضأ كالجنب (ص) والنكاح من دم خرج للولادة (ش) لما أنهى الكلام على الحيض أتبعه بالكلام على النفاس لأشراكهما في أكثر الأحكام وهو أهية ولادة المرأة لا نفس الدم ولذا يقل دم النفاس والشيء لا يضاف لنفسه وشعره دم أو ماني حكمه كالصفرة والكبد رة خرج للولادة بعد هذا اتفاقا معه، على قول الأكثر قبلها لا قبلها على أحد قولين لا يشيخ حكاها عن عياض في توضيحه فإن قيل مافائدة الخلاف في دم الخارج عند الولادة لا قبلها أو الخارج معها أو الطواب إن فائدة تظهر في استدراك من النفاس فعلى قول الأكثر فانه نفاس يكون أوله من استدراك وجهه فحسب سببين يوما من ذلك ليوم وعلى القول الآخر فانه حيض لا يكون ابتداء النفاس إلا بعد خروج أوله (ص) ولو بين توأمين (ش) التوأمين هما الولدان في بطن واحد أو اللذان بين وضعهما أقل من ستة أشهر والنفاس أن الدم الذي بين استواء من نفاس وقيل حيض رافق لآخر في المدة وعلى الأول فتخلص أقصى أمد النفاس وعلى أنه حيض فتخرج كل فتخلص الحمل في آخره لها عشرين يوما ونحوها على ما هو في جميع نفاسا واحدا واليه ذهب أبو محمد والبرادعي وبعبارة أخرى وما ذهب إليه أبو محمد والبرادعي موافق لمنهوج قول المؤلف فإن تحللها أي لا أكثر نفاسا

بإسقاط طهرت منه من القراءة وإذا كان حدثه جنابة فلا ترفع الجنابة مع قيامه ذهبا كالبول والغائط فاحذر من منع الاستحبابية واحدة تجزئ عنهما (ص) ودخول مسجد (ش) أي ويجمع الحيض دخول المسجد لمكث أو مرور ويندرج فيه الاعتكاف والطواف ولذلك قال (ولا يعتكف ولا يطوف) لأنهما سبب في الاعتكاف لا في المسجد وإنما به عليه ما لم يكف عنهما منع دخول المسجد لأنه قد رخص له في دخول المسجد بعد ركعتين أو ركعة واحدة وهم أنها تعتكف وطوف مدة أقامتها (ص) ومسح معصفتيها (ش) أي من الحيض يمنع مسح المعصفتين ولا يمنع من القراءة طاهرا أو في المعصفتين من خافت النسب إن شاء الله لا لعدم تكتمها من الفضل ولذا يمنع من الوضوء والنوم فلو طهرت منعت من القراءة ولا تنم حين تنوضأ كالجنب (ص) والنكاح من دم خرج للولادة (ش) لما أنهى الكلام على الحيض أتبعه بالكلام على النفاس لأشراكهما في أكثر الأحكام وهو أهية ولادة المرأة لا نفس الدم ولذا يقل دم النفاس والشيء لا يضاف لنفسه وشعره دم أو ماني حكمه كالصفرة والكبد رة خرج للولادة بعد هذا اتفاقا معه، على قول الأكثر قبلها لا قبلها على أحد قولين لا يشيخ حكاها عن عياض في توضيحه فإن قيل مافائدة الخلاف في دم الخارج عند الولادة لا قبلها أو الخارج معها أو الطواب إن فائدة تظهر في استدراك من النفاس فعلى قول الأكثر فانه نفاس يكون أوله من استدراك وجهه فحسب سببين يوما من ذلك ليوم وعلى القول الآخر فانه حيض لا يكون ابتداء النفاس إلا بعد خروج أوله (ص) ولو بين توأمين (ش) التوأمين هما الولدان في بطن واحد أو اللذان بين وضعهما أقل من ستة أشهر والنفاس أن الدم الذي بين استواء من نفاس وقيل حيض رافق لآخر في المدة وعلى الأول فتخلص أقصى أمد النفاس وعلى أنه حيض فتخرج كل فتخلص الحمل في آخره لها عشرين يوما ونحوها على ما هو في جميع نفاسا واحدا واليه ذهب أبو محمد والبرادعي وبعبارة أخرى وما ذهب إليه أبو محمد والبرادعي موافق لمنهوج قول المؤلف فإن تحللها أي لا أكثر نفاسا

(٢٧ - خرشي أول) مضافا خافت النسيان أم لا كانت جنب أم لا وهذا قطع عنه قراء أيضا إلا أن تكون جنبا فلا تقرأ والنفس كالطافن واعلمه بعض الشيوخ (قوله والشيء لا يضاف لنفسه) أي لأن الشيء لا يصف في الخ هذا مذهب أبي حنيفة ومنه ذهب الكوفيون أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظ وهو المعتمد كما قرره شيخنا الصافي (قوله وقوله لا يجمعها) أي يجمع الحيض (قوله أو اللذان) هذا تنبيه في التعبير والمسال واحد (قوله ويصير الجميع نفاسا واحدا) مرتبط بالقول الأول أن الذي بين التوأمين نفاس فإد علمت ذلك فتقول إذا وضعت الثاني بعد أن جلست للولادة أقصى أمد النفاس فلا خلاف أنها أم نفاسا مستقلة وأما إذا وضعت قبل ذلك كالموضوعة بعد أربعين من الأول مثلا فوقع خلاف بين الذين يقولون أنه نفاس أبو محمد والبرادعي إلى أنها انضم الدم الذي يأتي بعد الولد الثاني للدم الذي بينهما فبعد كمال سبعين من وضع الأول قبل وهذا المبدأ طهرت فام هذا الدم الأول وقبل وضع الشيء والا كان للثاني نفاس مستقل وذهب أبو حنيفة إلى أنها أم نفاسا مستقلة في النفاسات وهو لا يظهر وإن كان هو الأقوى خلافاً ما يبادر من عبارة الشارح



(قوله فاعلم الخ) أي ففاد ما دام يكن مستوف فجميع نفاس واحد ولا استئناف (قوله ولا أحد لاقله) أي باعتبار الزمان بدليل قوله خلافاً لابي يوسف وقوله وان دفعه معناه هذا ان لم يكن دفعه بل وان دفعه (قوله على المشهور) ومقابلته قيل أربعون وقيل يستعمل النساء (قوله خلافاً لما في الارشاد) أي يقول تعول على عادتكم (قوله وظاهره ولو وضعت الخ) قال في له يعني ان الحكم الوضع قبل تمام المستين من ولادة الاول باربعة أيام فقل كحكم ولادتها بعد تمام المستين فتستأنف للثاني نفاساً في تلييه به إذا كان بين الولدين ستة أشهر فأكثرهما جاز ان تنقض العدة بوضع الاول وان كان أقل من ذلك فهو وحل واحد فلا تنقض العدة الا بوضع الثاني وقائدة انقضت العدة بوضع الاول مع ان العدة عليها (٢١٠) مع شغل البطن احرام عدم طوق الثاني عن خلق به الاول (قوله قبله في حق) محل التلخيص

فاعلم في الاستئناف أن يكون بينهما مستون يوماً لا أقل (ص) وأكثره ستون (ش) لا حداً لقل النفاس كالحيض وان دفعه عندنا وعند أكثر الفقهاء خلافاً لابي يوسف وأما أكثر منهن إذا تبادى متصلان أو منفطهات مستون يوماً على المشهور ثم هي مستحاضة ولا تستنظف على الستين كبلوغ الحيض خمسة عشر وظاهره أنها لا تعول على عادتكم خلافاً لما في الارشاد (ص) فان تحللها ما فتفاسان (ش) القاعل المستر للستين والمفعول البارز للتوأمين أي فان تحلل ستون أو توأمين فتفاسان فتستأنف للثاني نفاساً مستقلاً كالأول ولدت ولد أو بني في بطنها آخر فلم تضعه الا بعد شهرين فلا ولد الثاني نفاس آخر أما ان تحللها ما أقل من ستين يوماً فنفس واحد فتبني بعد وضع الثاني على ما مضى من الاول وظاهره ولو وضعت الثاني قبل الستين يبسر ثم ان هذا ظاهر حيث لم يحصل لها النقاء خمسة عشر يوماً فان حصل لها النقاء خمسة عشر يوماً ثم أتت بولاً فأنما تستأنف به نفاساً لا نقطاع حكم النفاس غرض المدة المذكورة (ص) ونقطعه ومنعه كالحيض (ش) يعني ان تقطع أيام دم النفاس قبل طهر تمام كقطع أيام دم الحيض فتلق في من أيام الدم ستين يوماً يعني أيام الا نقطاع ونقض كمال النقطع وتصوم وتصلي وتوطأ ويتبع صحة صلاة وسوم الى آخره مسبق لقراءة وقول ابن الحاجب ولا تقرأ أربع فيه ابن جماعة التونسي في كتابه فرض العين وهو خلاف المهر وفي (ص) ووجب وصويهاً (ش) يعني ان المهادي ينقض الوضوء وهو ماء أيضاً يخرج من السائل يجمع في وعاء عند وضع الولد أو السقط كما قال الشارح قال البساطي هو الوعاء الذي يكون فيه الولد وسواء كان أول الحمل أو وسطه أو آخره لا يبرى لانه بمنزلة البول اه المراد منه وقيل لا ينقض الوضوء لانه لا يخرج الا غلبة فهو في حكم السلس وعن مالك في وعاء غريس هو شيء وأرى ان تصلي به ابن رشد وهو الاحد بكونه غير معتاد والله أشار بقوله والا طاهر فيه أي نقي الوضوء منه وعلى كل من القولين فهو صحيح فان لازم المرأة وخافت خروج الوقت صلت به

\*(باب)\*

لما ذكر الكلام على كتاب الطهارة الذي أوقع الباب موقعه اذهى أكد شروط الصلاة أتبع ذلك بالكلام على بقية شروطها وأركانها واستتمها ومنه وباتحاد مبطلاتها وترجم عن هذه الاحكام بباب مكان ترجمة غيره عنها بكتاب وسخط المترجم له المضاف اليه الباب فلم يقل باب الصلاة كقول غيره كتاب الصلاة اختصاراً والصلاة لغة الدعاء ومعنى البركة والاستعانة

ما لم يحس الدم بعد طهر تام فانه معاً قد يكون حيضاً (قوله التونسي) بدل من ابن جماعة (قوله وهو سلاف) أي فالمعتداتها اقراء (فان قلت) ما الفرق بين الطائفتين والنساء على القول الضعيف (قلت) تكرار الحيض وتعدد النفاس (قوله ووجب وضوءه) هو وهو المعتبر لانه رواية ابن القاسم وأشهب عن مالك وسمع المصنف يقتضي ذلك (قوله هو الوعاء) أي الوعاء الذي في البطن (قوله سواء كان أول الحمل) كغيره عند سبب ربه عاقبة فباجده الا ان فيه بأن الذي في الاوليه أو الوسط لا يكون الا سقطاً ولا متافه بين كلام البساطي وكلام بهرام (قوله وقيل لا ينقض الوضوء الخ) كذا ذكر صاحب الطراز (قوله في حكم السلس) لا يعني ان السلس مشروط بان لا يلزم أقبل الزمن وكأته أشار لذلك بقوله في حكم السلس أي انه في حكمه في الجسل ولم يقل فهو من السلس لانه غير معتاد أي خارج غير معتاد أي لم يجزه إعادة المستمرة المتكررة كل وقت

كالدول ومخوده لا يفي ان معتاداً على (قوله فان لازم المرأة) أي ساعة رولته \*(باب الوقت المختار)\* وشرباً (قوله لما أكل الكلام على كتاب الخ) فيه إشارة الى ان أبي التعبير بكتاب ما لانه طريقة الاوائل فتتبع واما لانه لما كان كل باب يعمد لذلك حيث يصح أن يفرد على مدة تناسب التعبير عنه بكتاب (قوله اذهى أكد شروط الصلاة) علة لقوله أكل بملاحظة قيد الآية وكما يقول لما أكل الكلام على (قوله وأركانها) معطوف على بقية (قوله عن هذه الاحكام) أي عن دال هذه الاحكام وهي النضاب لان معنى الاجم الانفاط (قوله والصلاة لغة الدعاء) أي ومعنى البركة وان شئت قلت أو الرحمة ان سدرت من الله تعالى هذا إشارة الى ما قبل بعضهم ونستعمل الصلاة بمعنى الاستغفار ومنه قوله صلى الله عليه وسلم بعثت الى أهل البقيع لأصلي عليهم فافهمه في الرواية الاخرى فقال أمرت بالاستغفار له قال ونستعمل بمعنى البركة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي

أوفى أي أوفى نفسه قال زادوه بمعنى الله كافي قوله صلى عليه أي ادع لهم وقوله أوفى أي أوفى ما عطفها على ذات وتكون تحذوا طاعة على إجماع والاول ظهور وقوله فقط كلمة قد كررل انتهاء عن الزيادة وهي اسم فعل أي انتبه عن الزيادة على لفظ السجود واقتصر عليه ودخول إجماع عليه لانها جوا ب شرط متقدروا ما زائدة وأما طاعة (فان قلت) لم لم يرد وحده (قلت) كلمة فقط أنحصر (قوله قد دخل سجود الثلاثة) أي من قوله أو سجود فقط وقوله وسلسلة الجارية في قوله ذات إجماع وسلام ثم لا يخفى ان أو ليست للثلاث الممتنع كونها في أحد رد بل هي لتتويع وقوله ذات إجماع الخ لا ينافي انها ذات شئ آخر كما قد أتى يقال به ليس بشامل لان صلاة الجارية ذات عاء أيضا ثم يقول أراد بدم الإجماع في سجود الثلاثة ليس له تكبيره وانما تكبيره الهوى والا فاشية لانه منها كانس عليه الاقالي على نسل انقضى وتكبيره الهوى لابد منها يعني أنها مطلوبة (فان قلت) من لاقدرة على الصلاة الابدية أو انه اسرع عن النطق بعلمه وقرئ ما صلا ولم يجلد خاصة المحدث (قلت) انصوب ان أراد أو ما يقرب مقامهما واعتبر انصبا به غير مانع منه على من أحرم بالحج لا شتمه على ركعتي الطواف وأجيب عن التعرض بالحواس المذمومة والسلام في الصلاة لأزم وفي الحج غير لازم بان الركعتين ليستا من حقيقة (قوله وهو ظاهر) وغير غيره بالتحجيج أي يصدق حد السبب عليه أي سبب في وجوب وشرط في صحة وشرط يلزم من عدمه العلم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه (فائدة) هو الصلاة قال النووي الأشهر الاظهر انها من الصلوات بفتح الصاد واللام (٣١١) وهو اعرفان في الردف عن يعين بنسب رشماله

نحسب ان في الركوع وسجود وسلك كعب في المحدث بالوار وفصل انها مأخوذة من قولهم سالت لعود اذا فومته لان الصلوة تحصل على الاستقامة وزد عن المصنعة قال تعالى ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وقيل انها مأخوذة من الصلاة لان تصل بين العبد وخالقه بمعنى انها ذم من رخصه ونقصه منها (قوله حتى يحقق) أي يحزم بدخوله أي ان قال فرض عين معناه لا يدخل في الصلاة الا اذا حزم بدخوله ولو من اختيار غير الا ان اختيار المحدث ان الظن الغالب يكفي في معرفته الوقت ويأتي بهذا الكلام (قوله الوقت شرعي) أي

وشرعاً قال ابن عرفة قربة فعلية ذات إجماع وسلام أو سجود فقط فيدخل سجود الثلاثة وصلاة الجارية اهـ واقتض الموثق كتاب الصلاة بوقتها لا بما شرط في صحتها ووجوبها كما قال بعضهم أو سبب يلزم من وجوده وجود خطاب المكلف بالصلاة ويلزم من عدمه عدم خطاب المكلف بها كما قال القرافي وهو الظاهر وهو مأخوذ من كلام المؤلف لتأخيرها الشرط عنه لانه ذكره ثم كررات الأذات سنة ثم ذكر شرط بعد ذلك فقال شرط بصلاة طهارة حدث وخبت ومع الاسن استقبال عين المكلف هل ستر عورتها الخ ولو كان عليه شرط لصريح بشرطية كما مر مع به في البور في معرفته فرض كفاية عند المؤلف في يجوز نقليه وفرض عين عند صاحب المدخل ووق فيهم ما يحصل كلام صاحب المدخل على انه لا يجوز له شخص لدخول في الصلاة حتى يحقق دخول الوقت (ص) الوقت المختار لظاهر من زوال الشمس لا آخر القامة (ش) بدأ المؤلف ببيان الوقت الشرعي وبه أمته باختيار يدور أمن الصلاة الظاهر لانها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم صليحة ليلة الإسراء والمعنى ان أول وقت الظهر من ميل قرص الشمس عن وسط السماء الى جهة المغرب سات بقام عود مستقيم وقت تنامي الظل في النقصان وشرعي في الزيادة فذلك وقت الزوال وينتهي آخر وقت الظهر المختار لا آخر القامة وقامة الإنسان سبعة أقدام يقدم نفسه أو أربعة أذرع بذراعه (ص) فيرطل

المقدر للعبادات لا المقدرة لغيرها من أكل أو شرب أو معاملة فأنها وقت أدى واعلم ان الوقت مأخوذ من التوقيت وهو التقدير وهو أنص من الزمان فكل وقت زمان وليس كل زمن وقار الزمان لعة المادة من ليل ونهار واصطلاحاً زمانة متجددة من هو سجود وسلام ازالة لدهام وقال المنازلي اذا اقترن خفي بجلي سمى الجلي زماناً نحو جاز بد طالع الشمس وقيل الزمان مقدار حركة الظل في الساعة فهو قدر الذي يقع بين طلوع الشمس وغروبها أو ما لا يقل فهو المقدار الذي يقع بين غروب الشمس وطلوعها (قوله لانها أول صلاة صلاها جبريل الخ) وبعبارة أخرى لانها أول صلاة ظهرت قبل بعض الحقيقة يمكن أن يكون من حكمه الأولية احتياجه عليه السلام الى تعليم جبريل فكيف يتم أو التعليم في أظهر الاوقات أظهر الخ اهـ (قوله بان يقام عود الخ) كان يقول ويصور ذلك (قوله وشرعي في الزيادة) ولا بد ان تكون الزيادة بيته وصحته انه كلما ارتفعت الشمس نقص الظل فذا وصلت وسط السماء وهي حالة الاستواء كل نقصانها بقيت منه بقية وقد لا تبقى وذلك بمكة وزيسمرتين في يومين أحدهما أطول أيام السنة والاخر قبله بستة وعشرين يوماً والمدينة اشهر بقد يوم في السنة وهو أطول يوم فيها فاذا رأت الشمس بجانب المغرب حدث لني من جانب المشرق ان لم تكن وزاد ان كاد وتحول بالجهة المشرق فقدره أو زيادته هو الزوال وقوله فيرطل الزوال سابعة تصديق بنى الموضوع عديد من الأعمام الذي لا ظل فيه لزوال كالأفام الذي في خط الاستواء (قوله المختار) أي الذي أوقع الصلاة فيه الى خيرة المكلف أي ان المكلف مخير في اتباع الصلاة في أي حين منه مع التوسعة من غير تحجير عليه (قوله سبعة أقدام) هذا هو اليهود وقيل ستة أقدام وثلاثة أقدام وقيل ستة

أقدم وصف (قوله مفردا عن الزيادة) الاوضح أن يقول مفردا عما زالت عليه الشمس (قوله حال من الضمير في الظهور) ناظر له بعد حذف المتعلق وتحميل الظهور والمجرور الضمير وأما قوله حال من ضمير متعلق بالخبر فناظر له قبل حذف المتعلق إلا أن المتعلق قد حذف فما يكون إلا كونه حالاً من الضمير في الخبر لا غير ثم ظاهر قول الشارح متعلق بما يتعلق به الخبر يؤذن بتجاذع متعلق من زوال ولا تنخر القامة وعند البيان تبين منه أن ما يتعلق به لا تنخر القامة غير متعلق به من زوال الشمس لأنه قال كائن من زوال الشمس ثم قال كائن لا تنخر القامة وكما لما اتحد اللفظان صار اجتماعاً بلفظ واحد يتعلق به المجروران والحاصل أن الخبر مجموع الكائنين لا بد الذي تتم به الفائدة وهناك حيل أسهل وهو أن يظهر متعلق بالوقت أو المختار وهو أولى وقوله من زوال الشمس متعلق بمحذوف أي ابتداءه من زوال الشمس وتكره الإقامة قبل انقراض من الأذن وقوله لا تنخر القامة متعلق بمحذوف أي وانتهائه لا تنخر القامة وهو على حذف مضاف أي لا تنخر ظل الإقامة فاللام بمعنى إلى لأن من انتهى لا ابتداء الغاية يقابلها إلى التي لا انتهاء الغاية داخله وأل في الإقامة الجنس أي لا تنخر جنس كل قامة تفرض (قوله كذا يسمى في الخ) معنى انقل الستر ومنه قوله بأني ظلال ومنه ظل الجنة وانما سمى ما بعد الزوال فياً لأنه ظل فاء من جانب إلى جانب أي دمج (٢١٤) وأني الرجوع ومقابلها ما الرضا انورى انهما معياران فما كان قبل الزوال فهو ظل وما بعده فهو في فقط (قوله)

الزوال (ش) يعني ان الظل الذي زالت عليه الشمس لا اعتداده في الإقامة بل يعتبر ظل الإقامة مفردا عن الزيادة فقط قوله بالظهور حال من الضمير في الخبر ولا تنخر متعلق بما يتعلق به الخبر وبغير حال من ضمير متعلق بالخبر أي الوقت المختار كائن من زوال الشمس حال كونه كائناً للظهور كائن لا تنخر الإقامة حال كونه كائناً بغير ظل الزوال وافهم قول المؤلف بغير ظل الزوال ان ما بعد الزوال يسمى ظلاً وهو من تضي النورى وغيره كما يسمى فياً وما قبله ظل فقط (ص) وهو أول وقت العصر للاصفرار (ش) يعني ان آخر الإقامة بعينه أول وقت العصر المختار إلى الاصفرار في الأرض والجدر وهو وقت التظليل أي ميل الشمس لغروب ومنه طفل الليل بالتشديد أي أقبل ظلامه لا في عين الشمس اذ لا تزال نهيضة حتى تعرب (ص) واشتركا بقدر احدهما وهن في آخر الإقامة الاولى أو اول الثانية خلاف (ش) أي وإذا كان آخر الإقامة هو أول وقت العصر لم قطع حصول الاشتراك بينهما لكن اختلاف بعد ذلك في المشركتين هي منهما هل للعصر في آخر الإقامة الاولى بقدرها واحتاره ابن رشد وابن عطاء الله وابن راشد أو للظهور في أول الإقامة الثانية بقدرها وشهره سندوه ومقتضى كلام ابن الحاجب خلاف وفائدته تظهر في الاثم وعدمه فيما لو وقع الظهور في أول الإقامة وفي الصحة وعدمها فيما لو وقع العصر في آخر الإقامة الاولى ثم في قوله واشتركا بقدر احدهما اشعار بان الوقت المختار انما يدرك باقاع جميع الصلاة فيه وهو ما عليه ابن رشد وابن عبد السلام وتبعهما الشرح كما يفيد ما ذكره عند قوله واشتركا بقدره وبأنى عند قوله وللمغرب من غروب الشمس ما وافقه ومختار المؤلف أنه يدرك بركعة كالتصوري (ص) وللمغرب غروب الشمس بقدر بقاعها بعد

يعنى ان آخر الإقامة) لا يخفى ان هذا يدل على ان العصر داخل على الظهور فيكون فيه اجماع الى ترجيح ذلك القول ولذلك أفاد بعض شيوخنا فقال هو الرابع كما يفهم من اقتصار المصنف عليه أولاً ومن عبارة الموائع وغيره ثم حكى الخلاف بعد ذلك ولم يعلم من ذلك وقت الاشتراك فلذا أبناه بعد بقوله واشتركا (قوله واشتركا بقدر احدهما) أي بقدر فعل احدهما ان سفرتين فسفرتين وان حضرين فسفرتين (قوله يمكن اختلاف الخ) لا يخفى ان هذا اللفظ يدل على ان مقوله يحتمل القولين مع ان قوله وإذا كان آخر الإقامة نص في احدهما وهو دخول العصر على

شروطها

الظهور (قوله في المشاركة) بفتح الزاء أي الاشتراك أي يمكن اختلاف بعد ذلك في

المشاركة أي لم يمس منها وقتاً ولا هل للعصر بدل من قوله لمن هي منهما (قوله هل للعصر في آخر الإقامة الاولى) وعلى هذا فهذا الوقت ضروري للعصر فندم على اختيارها وهل غرة كونه ضرورياً لأنه يحرم باقاع الصلاة فيه وانظر على هذا ما شره كونه ضرورياً (قوله أو الظهور الخ) وعلى ذلك يكون أول الإقامة الثانية اختيارياً للظهور إلى ما قلنا يشير الشارح الى ذلك بقوله وفائدته تظهر الخ (قوله أو اشعار الخ) لم تبين ذلك الاشعار لان غاية ان آخر الإقامة الاولى أو أول الثانية وقت لكل منهما وصادق بان وقوع فيه كلها أو بعضها من آخر (قوله ما ذكره) أي اشاره فقد قال ما نصه يعني ان من أوقع الصلاة في الوقت الضروري أو شيئاً منها فإنه يكون آثم (قوله أنه) أي الاختيارى يدرك بركعة في نفسه في هذا الخلاف يجري نحوه في العشاء على القول بامتداد وقت المغرب للشفق وهو باطل بركعات قبل الشفق ان قلنا ان العشاء تدخل على المغرب وأما اذا قلنا ان المغرب تدخل على العشاء فيكون بمقدار ثلاث ركعات من أول وقت العشاء (قوله وللمغرب) معطوف على قوله للظهور وقوله غروب معطوف على قوله من زوال والمعنى الوقت المختار للمغرب من غروب فرص الشمس الى انتهاء وقت بحصاها وشروطها وقوله بقدر حال اشارة الى انتهاء الوقت اذ غروب الشمس صادق بهذا وبأزيد منه

(قوله عن في رؤس الجبال) أي بحيث أن من في رؤس الجبال لا يراها (قوله في العين الحنسة) متعلق بغير رب أي غروب جميع  
القرص في العين الحنسة أي ذات الحنسة وهي الطين السوداء أي في رأي العين والأفسي أعظم من الأرض فهي قدرها ما نعرفه وستة  
وستين مرة وثلاث (قوله ولا عبرة بغيرها) أي لا يعول ولا يعتمد من في الأرض على مغيبها خلف الجبال بل لا يعتمد الا على اقبال الظلمة من  
جهة المشرق (قوله من ههنا) وأشار الى جهة المشرق قوله وأدبر النهار من ههنا وأشار الى جهة المغرب (قوله فقد أظفر الصائم)  
أي فقد دخل قطره (قوله حدث كبرى وصغرى) وكذا انصهر صبح وصغرى وكبرى في كلام الخطاب وجميع فاذن الواو بمعنى أو أي أو  
صغرى فإذا كانت الكبرى قائمة به يقدر له بحسبها وكذلك الصغرى وإذا كان من أهل التراب يقدر له بحسب التراب إلا أنه إذا كان  
متوسطا مغتسلا يقدر له بمقدار الكبرى ولو كان مغتسلا غير متوسط يقدر له بمقدار الصغرى كما قررنا فان قلت يقدر له بمقدار  
الكبرى لجواز أن تكون عليه قسما لو قدر ناله بمقدار الكبرى لا يستغنى عن مقدار الصغرى لاندراجها فيه كيف وقد صرح بقوله  
صغرى وكبرى فأفاد ان المراد صغرى أو كبرى فان قلت بل يقدر ههما معا لا تساع الزمن فلما لا وجه لذلك مع كون الكبرى تغنى عن  
الصغرى فاذن الوقت يختلف باختلاف المصلين هذا ما يقتضيه النظر في هذه العبارة والمخلص ما يقتضيه لفظ ابن عرفة والى اعتبار  
الظاهرة الكبرى مطلقا كان محددا أصغر أو أكبر كان فونه الموضوع (٢١٣) أو الغسل أو التيمم فالوقت لا يختلف باختلاف

المصلين ولفظ ابن عرفة وفي كون  
آخر وقتها آخر ما يسعه بغسلها  
ولفظ الابن وعلى المشهور انه لا يعتمد  
فإن عني قد مر ما يسعهها مقدار  
الغسل لان الغسل واجب ولا يجب  
قبل الوقت اه المراد منه وانظروا  
انه المعول عليه واعلم ان ما ذكر من  
اعتبار طهارة الحدث والنجاسة  
هو باعتبار المقدار لا بالناس  
فلا يستتير تطويل موسوس ولا  
تخفيف مسرع لان ذلك نادر كذا  
استظهر الخطاب قال عجي وبرأى  
قدر الاستبراء المعتاد حيث احتج  
له فانه واجب ثم ان من عادته ان  
يطول استبرأؤه بحيث لو بال عند  
دخول الوقت لم يتم استبرأؤه حتى

شروطها (ش) يعني ان ابتداء المختار لا مغرب غروب جميع قرص الشمس عن رؤس  
الجبال في العين الحنسة ويقبل السواد من المشرق ولا عبرة بغيرها عن في الأرض خلف الجبال  
بل المعتقد بل لا على غيبوها اقبال الظلمة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أقبل الليل من  
ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أظفر الصائم ولا يصح ثرا الحرة ولا بقا شعاعها في الجدران  
ويتمى مختار المغرب بقدر ما يسع ثلاث ركعات ويسع شروطها من طهارتي نجست وحدث كبرى  
وصغرى ما تيسر وتراية وستر وعورة واستقبال قبله وبراد على شروطها الاذان والاقامة ويجوز  
لمحصل الشروط التأخير بقدر تحصيلها ان لو كان غير محصل لها لو قال وللمغرب قدر ما يسع  
فعلها وشروطها أو اذا نوا إقامة بعد الغروب لكان أظهر في إقادة ان المحصل للشروط له التأخير  
بقدر تحصيلها ولو لم يكن محصلا لها وأنه يعتبر قدر الاذان والاقامة (ص) وللعشاء من غروب  
حجرة الشفق للثالث الاول (ش) يعني أن أول الوقت المختار للعشاء من غروب الحرة الباقية من  
قيا يشعاع الشمس ممتدا الى ثلث الليل الاول على المشهور وقيل الى التصف ولا ينظر الى  
البياض الباقي في ناحية الغروب خلافا لابي حنيفة القائل ان الشفق هو البياض وهو متأخر  
عن غروب حرة الشفق ابن ناجي ونقل ابن هارون عن ابن القاسم نحو ما لا في حنيفة  
لا أعرفه (ص) وللصبح من الفجر الصادق للسادس افعلى (ش) يعني ان أول الوقت المختار  
للصبح من حين طلوع الفجر الصادق ممتدا الى الاسفار الاعلى وهو الذي يترأى فيه اوجوه

يخرج الوقت فان كان لا يقدر على الايمان باركان الصلاة أو بعضها مع الحقق فانه يجب عليه ان يقول ويستبرئ وان كان يقدر  
على الايمان بالصلاة مع مدافعة الحدث ولكن لا باقى مع ذلك بغير فراغها فانه لا يعتبر قدر الاستبراء مع حرمته بوله حينئذ اه  
ومقاد عجي حيث قال احتج له ان الوقت يختلف باختلاف المستكفين والظاهر اسقاطها وانما يعتبر ولو لم يتح له كان الطهارة معتبرة  
ولو لم يتح لها (تنبيهات) الاول قول المصنف غروب الشمس الخ انما هو بالنسبة للمكفيين وأما المفسرون فلا بأس أن يعدوا الليل  
وشكره ثم يزلون وبصائر كافي المدونة \* اشأى ما ذكر من وقتها انما هو وقت افتتاحها نقول سند ما وقت امتدادها فانفقوا على  
بحوزا امتدادها الى مغرب الشفق ولا يكون تطويل بقراءتها بعد الشفق اجزاء يجوز ما دام الشفق اجزاء مقتضاه انه لا يجوز  
التطويل في قراءة غيرهما من الصلوات حتى يخرج الوقت المختار \* الثالث يندب تقديم شروط المغرب على وقتها في الصلاة  
المغرب دون الباقي عند الغروب (قوله والعشاء) اشأى انها من العشى وهو نصف البصر لوجود ذلك حينئذ (قوله حرة الشفق) قال  
في الطراز لا يختلف ان مبدأ وقت العشاء لا اختيارى لا يكون قبل مغيب الشفق الذي هو الحرة اه فافاد ان اضافة حرة لما بعده  
للبيان وفي ش من اضافة الصفة لمعروف (قوله للثالث) أي لانتهائه (قوله وللصبح) سميت بذلك من الصباح وهو أول النهار وأو من  
الحرة التي فيه كصباحة الوجه لحرة فيه (قوله للاسفار) أي لدخول الاسفار الاعلى والعالية خارجة (قوله وهو الذي يترأى فيه  
الوجوه) والظاهر انه يترأى في ذلك البصر المتوسط في محل لا ينفذ فيه ولا غطاء كما قال عجي

(قوله والاسفار الظهور لا يخفى انه يكون معنى قول المصنف للاسفار الاعلى للظهور البين الواضح أى للظهور الظاهر ولا صحته له  
 فالاحسن أن يقول والاسفار انضواء فكون المعنى للضوء البين الواضح أى الذى لا يخفى (قوله لتغير به) تعديل بقوله الكاذب (قوله كبد)  
 أى وسط (قوله كهية انطيسان) أى فى الطول (قوله الذئب والاسد) أى فىكون السرحان مشتركين الذئب والاسد (قوله ظلمة لونه)  
 أى الفجر الكاذب ظاهر عبارته أنه سحر مظلم يمدد له ذنب وظاهره أسود وباطنه أبيض وان ذنب السرحان أسود وآخر باطنه أبيض  
 وان الاسود والذئب كاهما على تلك الحالة أو عالمها والظاهر ليس كذلك وانه نفس البياض الممدد فى ظلمة الليل الذى ليس له اتساع  
 (قوله وتسميه العرب المحلف) أى لانه يسمي الناس على الخلف (قوله الوسطى الخ) لتعليل لقوله وهو المشهور (قوله والافضل) عطف  
 تفسير فيكون قوله الوسطى بمعنى يفتنى (قوله وقد تفضل) أى ولا غرابة لانه قد تفضل (قوله وليس المراد) الاولى فليس المراد (قوله  
 أو بمعنى) معطوف على قوله بمعنى المختار وكان قد حافظوا على المتوسطة أى لأجل فضلها ونسخة الشارح أو بمعنى المتوسط والمناسب  
 أن يقول المتوسط بالميم (قوله وهو صحيح من جهة الاحاديث) وقال ابن حبيب من أفعال بنييه وهو مذنب الشافى بحسب ما أسس من  
 المقواعد فقد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي (٢١٤) وقد صح الحديث انها العصر قصار مذهبها انها العصر فذهبها الذى نص عليه

والاصح الا ان لا يتغير به اذا صح  
 الحديث بياها العدد من كلف هذا  
 مع قوله ومعلوم فصل الصبح فان  
 مفادها من فضل الصبح الذى عبرت  
 به عن غيرها الا ان فيه ولا يسكره  
 ومقتضى صحة الحديث باب العصر  
 انه ليس معلوما بذلك المتأخر بل العصر  
 أفضل وأعظم وعلى ان العصر  
 هى الوسطى فان ذلكا معنى التفضل  
 فالاصح ما عرفت ان المتوسطة  
 فلا تم توسط بين غاريتين وليست  
 (قوله وما من صلاة) أى فرض  
 أو نفل أو غيرها كاصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد قيل  
 ان الظهور وقيل المغرب وقيل العشاء  
 وقيل الصلوات الخمس وقيل مبهمة  
 وقيل الصبح والعصر وقيل الجمعة  
 وقيل العشاء والصبح وقيل صلاة  
 الجماعة في جميع الصلاة وقيل صلاة  
 الخوف وقيل صلاة عيد الأضحى

والاصح ان لا يتغير به اذا صح  
 الحديث بياها العدد من كلف هذا  
 مع قوله ومعلوم فصل الصبح فان  
 مفادها من فضل الصبح الذى عبرت  
 به عن غيرها الا ان فيه ولا يسكره  
 ومقتضى صحة الحديث باب العصر  
 انه ليس معلوما بذلك المتأخر بل العصر  
 أفضل وأعظم وعلى ان العصر  
 هى الوسطى فان ذلكا معنى التفضل  
 فالاصح ما عرفت ان المتوسطة  
 فلا تم توسط بين غاريتين وليست  
 (قوله وما من صلاة) أى فرض  
 أو نفل أو غيرها كاصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد قيل  
 ان الظهور وقيل المغرب وقيل العشاء  
 وقيل الصلوات الخمس وقيل مبهمة  
 وقيل الصبح والعصر وقيل الجمعة  
 وقيل العشاء والصبح وقيل صلاة  
 الجماعة في جميع الصلاة وقيل صلاة  
 الخوف وقيل صلاة عيد الأضحى

وقيل صلاة عيد الأضحى وقيل الوتر وقيل صلاة الضحى وقيل صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل غير ذلك وظاهر  
 (قوله وان مات وسط الوقت الخ) ولا يشترط اعز على الاداء على الرابع (قوله الا أن يظن الموت) يقتضى ان الظن وان لم يغلب يوجب  
 الاثم وهو كذلك كفى المواقف خلافا لما ذهبوا له عجم (قوله فانه ياثم) أى اثم كبيرة لكونه ترك صلاة من افرائض (قوله قاله  
 السنهورى) أى الشيخ على أى الذى هو شيخ أبي الحسن شارح الرسالة وشيخ ت وأما الشيخ سالم فيشير اليه بس (قوله ويفهم منه  
 الخ) أى لان المصنف قال وادامت بفعل الموت وع الموت (قوله لكم اداء عند الجهور) ويترتب على كونها اداء ايدى صبح أن يكون  
 اماما لعامة من شارك في تلك الصلاة ومقابل الجهور والقاضى فانه قال قضاء نظر الماقتضى الضميق (قوله فالمراد بالوسط الاثناء)  
 تقرير على قوله اذا دخل عليه وقت الصلاة ومات أى وليس المراد بالوسط حقيقة والائناء شامل لان المراد به الخلال والظاهر انه  
 يتوهم في الاثناء المتوسط فلهذا السبب بالخلال أولى قوله على المصاحب القاموس أفهم ان غير مخالفه وهو كذلك ان يترتب  
 على ما في الصحاح على ما افاده صحيح وفيه نظر لان صاحب الصحاح نص على الامر من السكون والنقص وحاصل ما في ذلك المقام ان وسط  
 بالسكون ظرف وباندر بل اسم ومعنى الاول ان طرف الملازم السكون لا ينصرف ومعنى الثاني ان طرف متصرف وبقرتان من

جهة ان الاول وهو انظر في منفصل الاخرى كجاءت بين القوم واما المتحرك فيكون في متصل الاجزاء كالدار والوقت فان ذلك  
يقرأ المثنى بالتحريل لا غير كما افاده محشى تمت (قوله وظاهر الخ) استظهر عجب ان ظن باقي الموانع التي طروها بسقط كالحض كذلك  
ولا يحالف ما يأتي من أن من علمت بجيء الحيز وأخرت الصلاة عامة فإناها الحيز بحيث تسقط به الصلاة أنها لا تقضى لان  
عدم القضاء لا ينافي الاثر والمذهب مما قاله شارحنا من ان ظن باقي الموانع ليس كظن الموت كما ذكره بعض الاشياخ عن بعض شيوخه  
وهو الذي كان ظهري (قوله الى لا تنتظر الخ) واما التي تنتظر غيرها فهو ما أشار له المصنف بقوله بعد والجماعة بتقديم الخ وعلى هذا  
التقرير فقول المصنف تقديمها بمعنى التقديم الحقيقي لا النسبي وقوله ثم ظاهر كلام المصنف هذا ينافي حله الاول وذلك لان هذا الحل  
قاض بان معنى قول المصنف تقديمها أي تقديمها نسبيا فلا ينافي انه يطلب من المنفرد وغيره التفضل قبل الصلاة وبعد الاذان فلا فضل  
لشارح ان يأتي به على انه وجهه تحريفه المغيرة بين هذا ومقتله والحاصل ان عجب ارتضى قول المصنف بالافضل لتقديمها  
معناه تقديمها تقديم حقيقيا فلا يتفضل أصلا قبل الظهر والعصر وما ورد في الحديث من تأكد التفضل قبل الظهر والعصر محمول  
على من ينتظر الجماعة سواء كان اماما أم لا والخطاب ارتضى انه تقديم نسبي فلا ينافي في نسب تقديم النقل على الظهر والعصر (قوله من  
غير مبادر جدا لانه من فعل الخوارج) أي الذين يعتقدون ان تأخير (٢١٥) الصلاة عن أول وقتها لا يجوز كما افاده الخطاب

(قوله أمر نسبي) أي مع تخصيصه  
بالظهر والعصر لانهم المثلان يتفضل  
قبلهما دون المغرب لكرهه  
التفضل قبل صلاته ودون الصبح  
لانه لا يصلي قبلها الا الفجر والورد  
بشرطه والشفع والوتر ودون  
العشاء لانه لم يرد شيء بخصوصية  
التفضل قبلها وقد تقدم ان هذا  
مريض الخطاب (قوله كما نقله)  
المناسب كما افاده أبو الحسن على  
الرسالة فانه لم ينقله (قوله وعلى  
جماعة آخره) استشكل بان  
التفضل على الجماعة مطلوب  
الأنزى ان الجميع شرع للفضل  
الجماعة في جميع العشاء لله طر فاذا

وظاهر كلام أهل مذهبنا ان ظن باقي الموانع من حض وبنون ونفاس ليس كظن الموت  
والفرق ان غير الموت قد يرد في الوقت بحيث يترك وقت الصلاة فيجوز التأخير ولو لم يظنه  
ولا ينافي ذلك مع الموت (ص) والافضل لتقديمها طلقا (ش) يعني ان تقديم الصلوات  
سببا أو ظاهرا أو غيرهما في حسيب أو شتا في أول الاوقات بعد تحقق دخوله وتكتمه أفضل  
في حق المنفرد ومن ألحق به من الجماعات التي لا تنتظر غيرها كاهل الرط من غير مبادرة جدا  
لانه من فصل الخوارج لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ومن المحافظة  
عليها الا ينافيها أول وقتها ثم ان ظاهر كلام المؤنف ان الافضل تقديم الصلاة أول وقتها الفذ  
ولو على التفضل المطلوب وهو خلاف ظاهر الاحاديث الدالة على المبادرة على ربيع قبل الظهر  
وأربع قبل العصر وفعل هذه الصلوات قبل الفرض لا يحرجه عن أول الوقت اذا باخر بفعله من  
غير قوات فالمراد بالوقت في حديث افضل الاعمال الصلاة أول وقتها أمر نسبي لا حقيقي  
هذا ما ظهر لي كما نقله أبو الحسن على الرسالة (ص) وعلى جماعة آخره (ش) معطوف على  
مقدرا شعر به الكلام السابق أي والافضل تقديمها على تأخيرها مفراد على تأخيرها  
جماعة يربوها آخره وفي نسخة وعلى جمعه بالفظ المصدر مضاف الى ضمير الفذ ولا مانع من  
انه اذا وجد جماعة آخر الوقت ان يعيدها معها لانه بالتقديم حصل به فضله وبقي عليه تمصيل  
ففضل الجماعة خلافا للبساطي في مقبلة انظر فيه في الشرح الكبير (ص) وللجماعة تقديم

كان يصلي ما لم يدخل وقته لفضل الجماعة فلا ينحر ما لم يخرج وقته المختار بفضلها أولى وأخرى أيضا الصلاة اول لوقت فضيلة وفي  
الجماعة سنة ولذلك قال ابن العربي لو اتفق أهل حصن على ترك الصلاة أول الوقت لم يقاتلوا ولم يقاتلوا على ترك الجماعة قوتوا ولذلك  
قيل ان كلام المصنف خاص بالصبح وهو ان صلاة الصبح قبل الاسفار للمنفرد افضل من صلاتها جماعة بعده كافي المواق (أقول)  
لا يخفى ان معنى قوله بعده أي بعد الاسفار أي بعد دخوله مع ان الاسفار وقت ضروري للصبح والصلاة فيه حرام فكيف يصح قوله  
أفضل بل تكون صلاتها قبل الاسفار واجبة والجواب ان يقال هذا مشهور ومتى على ضعيف وهو ان وقت الاختيارى عند اللطوع  
والافعال محشى تمت أطاقي المراتب والرواية انما هي في صلاة الصبح كافي ان عرفة وغيره وقد اعترض ابن مروق كلام المؤلف وردده وعلى  
تسليم كلام المصنف فيعيد عباد المبرزين مرجح التأخير كرماء المساء والقصة ايضا وموجبه كذا في جماعة يربوها عن بدنه  
ونوبه ومن به مانع القيام بحوزرانه في لوقت قاله الشيخ سالم (قوله ولا مانع من انه الخ) أي فصلاته لا ربي صحيحة ولا مانع أي فيكون  
محصلا للفضيلة من بخلاف ما لو لم يصل فلم يكن محصلا للفضيلة واحدة ثم ان هذا يقيد بعباد الله الاولى جزئيا بانها فرضه والا فلا  
يصح (قوله خلافا لبساطي في معنيه) أي حيث قال لا يتولد من هذا انه اذا صلى وحده لا يبعد في جماعة اه (قوله وللجماعة) معطوف  
على الفذ والعامل فيه الافضل وتقديم معطوف على تقديم والعامل فيه المبدأ ففضله العطى على معطوي اثنين مختلفين بناء على ان  
التفاير بالاعتبار ينزل منزلة التفافر بالذات

(قوله لربيع القمامة) قال الشيخ أحمد والذي ينبغي أن يعتبر قمامة الوسط من الناس (قوله لشدة الحر) أي لاجل دفع شدة الحر (قوله تقديم العصر) لا ينبغي أن تقديم المغرب والعشاء والصبح ليس المراد تقديمها على النفل لأنه لا نفل قبلها المسأ تقدم بل المراد أن المبادرة بها أول الوقت أفضل من تأخيرها عن أوله وأما تقديم العصر فهذا المعنى وبمعنى عدم تقدم النفل عليها بناء على أن الامام لا يرى طلب النفل مع حضور الجماعة كما أفاده عجب هذا كله على غير مفاد أبي الحسن والحطاب وأما على ما أفاده فيراد بتقديم بالنسبة للعصر لكونه يتنفل قبلها التقديم النسبي أي بعد النفل أو طوبى وهو الأولى والحاصل أن التقديم في الفداء الذي مثله الجماعة التي لا تنتظر غيرها والتقديم في الجماعة التي تنتظر غيرها معنى الحقيقي على ما أفاده عجب بناء على أن الامام لا يرى طلب النفل مع حضور الجماعة وما ورد من الحث على النفل فيجمل على مفردا تنتظر جماعة بالنسبة لقوله والافضل ليدفع على من يرى طلب النفل مع حضور الجماعة بالنسبة لقوله وللجماعة تقديم غير الظهور وبمعنى النسبي على ما أفاده الحطاب وأبو الحسن وإن هذا كله في العصر مطلقا وفي الظهر بالنسبة للفداء وما بالنظر للجماعة التي تطلب غيرها فيدخل قبله قطعاً لأنهم يؤخرون لربيع القمامة باتفاق الحطاب وعجب ثم لا ينبغي أن وقت المغرب مضيق بمعنى أفضلية تقديم المغرب تقديم شروطه على الترويض في أول وقتها (قوله والعشاء) في شرح شب تقديم غير الظهور مغرباً باتفاقاً أو عشاء أو غيره أو صيفاً برضاء أو غيره اه المراد منه اه ونقل عن الدرر لابن فرحون يشدب تأخير العشاء الأخيرة في شهر رمضان عن الوقت المعتاد (٣١٦) لا غيره توسعة على الناس في الطهور (قوله لا يراد) أي إلى غاية وهي الإبراد

غير الظهور وتأخيرها لربيع القمامة ويراد شدة الحر (ش) يعني أن الأفضل للجماعة المنتظرة غيرها تقديم العصر والمغرب والعشاء والصبح والجمعة لا المنفرد وتأخير الظهور إلى ربيع القمامة يريد به دخول الزوال لاجتماع الناس صيفاً وشتاء وذراع الإنسان ربيع قمامته ويراد على ذلك للإبراد شدة الحر لقوله عليه الصلاة والسلام إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ومعنى الإبرادها إيقاعها في وقت البرد والمراد بفتح جهنم تنفسها وأما حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة فظاهره عدم الإبراد وكذلك حديث نسيب بن شريك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا أي لم يرنا شكواً فقال التوروي حديث التميمي منسوخ حديث الإبراد وقيل انهم لم يول على أنهم طردوا وأخبروا أن هذا على قدر الإبراد (ص) وفيه يشدب تأخير العشاء قليلاً (ش) أي وفي المدونة ما يحذف ما سبق من أن الجماعة لا يؤخرون غير الظهور وهو أنه يشدب لاهل القبائل تأخير العشاء بعد الشفق قليلاً لاجتماع الناس وأجيب بجهل ما مر على غير مساجد القبائل والحرس وما هنا على مساجد القبائل والحرس كما هو نصها والقبائل هي الأديان والحرس بضم الحاء والراء هم المرابطون وأجيب المجارس (ص) وإن شد في دخول

أي دخول الإبراد وقوله لشدة الحر أي أن تلك الزيادة غماهي لاجل شدة الحر أي لما فيه من ترك الخشوع كذا عبد الملك في نقل الفاشي وأقول زيادة ولما فيه من المشقة الخاصة بالذهاب للمجد وظاهر المصنف أن شدة البرد ليست كذلك مع أن في بترك الخشوع وكأنه لأن البرد إذا كان موجوداً اذنا لا يزول (قوله ويراد شدة الحر) الباسي نحو الذراعين من حبيب فوقهما يسير ابن عبد السلام أن لا يخبر بها عن وقتها وأما الحطاب أن الأولى تأخيرها إلى ما أخر إليه

النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسط الوقت ولا ينبغي أن يدخل عنه (قوله الدخول في وقت البرد) أي كأنهم وأخذوا مع الوقت وأما إذا دخل خمامة وتجدد في الصبح والمساء فعمل لظهور تأخير أحد هما لاجل الجماعة والآخر لا يراد كذا في التنبية (قوله في ل) وهذا يخص بالجماعة لأن العلة وهي اذهاب الخشوع مستفيدة في الفداء لا قد يصلي في بيته ولا يصيبه الحر فلا يشدب خشوعه خلاف الشارح في ادراجه إياه في عبارة المؤلف وهو بخلاف لقوله والافضل ليدفع على من يرى طلب النفل مع حضور الجماعة بالنسبة للعصر لكونه يتنفل قبلها التقديم النسبي أي بعد النفل أو طوبى وهو الأولى والحاصل أن التقديم في الفداء الذي مثله الجماعة التي لا تنتظر غيرها والتقديم في الجماعة التي تنتظر غيرها معنى الحقيقي على ما أفاده عجب بناء على أن الامام لا يرى طلب النفل مع حضور الجماعة وما ورد من الحث على النفل فيجمل على مفردا تنتظر جماعة بالنسبة لقوله والافضل ليدفع على من يرى طلب النفل مع حضور الجماعة بالنسبة لقوله وللجماعة تقديم غير الظهور وبمعنى النسبي على ما أفاده الحطاب وأبو الحسن وإن هذا كله في العصر مطلقا وفي الظهر بالنسبة للفداء وما بالنظر للجماعة التي تطلب غيرها فيدخل قبله قطعاً لأنهم يؤخرون لربيع القمامة باتفاق الحطاب وعجب ثم لا ينبغي أن وقت المغرب مضيق بمعنى أفضلية تقديم المغرب تقديم شروطه على الترويض في أول وقتها (قوله والعشاء) في شرح شب تقديم غير الظهور مغرباً باتفاقاً أو عشاء أو غيره أو صيفاً برضاء أو غيره اه المراد منه اه ونقل عن الدرر لابن فرحون يشدب تأخير العشاء الأخيرة في شهر رمضان عن الوقت المعتاد (٣١٦) لا غيره توسعة على الناس في الطهور (قوله لا يراد) أي إلى غاية وهي الإبراد



والاشهر انه بفتح الحاء والراء فاذهب اليه خلاف الاشهر وان روى بكل (قوله كوجوبها) أي كما هو شرط في وجوبها الا ان المعتمد ان سبب كانه مقدم وقوله بان الصلاة أي بحكمه بان الصلاة (قوله وعدم تبين براءة الذمة) بمعنى ما قبله (قوله مع حرمة ذلك) منقطع بقوله لا تجزى (قوله فلا يضربا) تبين وقوع الاحرام منه بعد الوقت (كافي قوله وان شئت في صلاته ثم بان الظاهر لم يعد كافي السوداني هذا بقية كلامه في ك (أقول) وحيث قال كذلك فيعلم منه انه اذا شئت بعد الخروج من الصلاة حكمه اذا شئت فيها من انه اذا تبين وقوع الاحرام منه بعد دخول الوقت فلا يضرب وقال عجي ما حاصله انه اذا شئت قبل أو في الاثناء يضرب طبقا باقسام الشئ الثلاثة الظن والشك والوهم تبين الفعل خارج الوقت او داخله أو لم تبين شي فهو ثلث عشرة صورة وأما اذا شئت بعد الخروج من الصلاة باقسامه الثلاثة فان تبين انه فعل في الوقت فلا يضرب وان لم تبين شي أو تبين خلافه فيضرب فلهذه تسعة والحاصل ان شارحنا وعجي يتفقان فيما اذا حصل الشك قبل الدخول أو بعد تمام الصلاة فيقرآن فيما اذا حصل الشك في أثناء الصلاة وقد تبين لك الحكم وشارحنا تبسع السوداني واعترضه عجي قائلا وليس هذا كمن شك في الوضوء في أثناءها لان الشك في الشرط ليس كالشك في السبب ألا ترى ان المراد بالشك فيه مطلق التردد وانما كان السبب مخالفا للشرط لقوته على الشرط اذ يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والشرط انما يلزم من عدمه العدم فنقول عدم دخوله وظن دخوله لا يصح بخلاف الشرط فان من توهم عدم الوضوء وظن الوضوء يصح وايضا الشك في الوضوء لا يؤثر عند جهور العلما بخلاف السبب ثم قال واذ اعلمت هذا فقياس الشك في الوقت في أثناءها على مسألة الشك في الشرط في أثناءها المشار اليها بقول المؤلف ولو شك في صلاته ثم بان الظاهر لم يعد كافي السوداني شارحه فيه نظرا انتهى المراد منه واذ اعلمت هذا كله من كلام عجي وشارحن فقد درده محشى نت واب العبرة بالظن القائل بل كلام البساطي بعيد انه يكتفي بمطلق الظن ونص محشى نت ومقاله البساطي هو ان ظاهر الموافق لكلامهم في (٣١٧) الجواهر من اشتبه عليه الوقت فيجهد ويعمل بما

غلب على ظنه دخوله وان خفي عليه ضوء الشمس فليست بدل بالاوراد وأعمال أرباب الصنائع وشبه ذلك ويحتمل ان انتهى وتبعه في الشامل قال ومن شك في دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه واستدل بما يفسد على ظنه من الاوراد وعمل الصنائع وقال في الارشاد من شك في دخول الوقت لم تجز

الوقت لم تجز ولو وقعت فيه (ش) لما كان دخول الوقت شرطا في صحة الصلاة كوجوبها أشار الى هذا المؤلف بان الصلاة لا تجزى من صلاتها وهو شاك في دخول الوقت ولو تبين انها وقعت فيه لتردد النية وعدم تبين براءة الذمة مع حرمة ذلك ابن فرحون مراد الفقهاء باشك حيث أطلقوه مطلق التردد انتهى فيشمل الظن والوهم على المذهب ولا بد من دخول الوقت بالتحقيق ولا يكفي غلبة الظن خلافا لصاحب الارشاد وكلام المؤلف محمول على ما اذا شك في الوقت عند تكبيرة الاحرام اما لو طرأ له الشك في دخوله وعدم دخوله بعد الاحرام بنية جازمة فلا يضرب اذا تبين وقوع الاحرام منه بعد الوقت (ص) والاضروري بعد المختار للطالع في الصبح والغروب في الظهرين وللقصر في العشاءين (ش) المراد بالبعدي هنا التلوي والعقب وفي الكلام حذف

(٣٨ - خرشي أول) ولو وقعت فيه واستدل بما يغلب على ظنه دخوله فاب تبين الوقوع قبله أعاد قوله شارحه زروق وما ذكره من العمل على غلبة الظن لم ينف عليه لغيره لكن مسألهم على اعتبار الظن الذي في معنى انقطع وفي الجواهر ما يدل عليه انتهى المراد من كلام محشى نت ولم يكمل كلام زروق وبقيته كلامه بعد قوله وفي الجواهر ما يدل عليه ثم مع التحقيق وما في معناه فان كشف العيب على خلافه بطالب كما اذا حصل على شاكا ولو صادف انتهى وأفيدك ان القول انما يدل على الاكتفاء بالظن الغالب وكلام البساطي يقتضي كما يعلم من شرحه ان مطلق الظن يكفي كما تقدم فقول محشى نت ومقاله البساطي هو ان الظاهر الخ لا يسع تسقيما وانما ذكرنا تلك العبارة بطولها وان كان يمكن الاختصار بشي قليل لاجل ان نطلع على التصريح فيحصل لك طمأنينة في تنبيهه فقد علمت ما اذا شك في دخول الوقت وأما اذا شك في خروجه فيجوز الاداء كافي عجي لان الاصل البقاء وقال القاني عصره لا ينوي أداء ولا قضاء لانه غير مطلوب مع المبادرة الى الفعل حرصا على الوقت ولو نوى الاداء اظنه بقاء الوقت ثم تبين خروجه صحت صلاته اتفاقا كما صرح به ابن عطاء الله وانما ظاهر ان حكمه مثله (قوله والاضروري) مبدأ أو قوله بعد المختار خبر والمراد بالاضرورية هنا الحاجة وان لم فصل الى الاضطرار (قوله للطالع) أي أول جزء منه في الاق (قوله للغروب) لا ير بدما يعطيه ظاهره من امتداد وقت الظهر للغروب لانه خلاف المعروف اذا المعروف اختصاص الوقت بالاخيرة اذا ضاق عن ادراكها كذا ويجزى مثله في العشاءين والحاصل ان المسئلة ذات خلاف فقيل العصر لا يخص باربع قبل الغروب وهو رواية عيسى وأصح عن ابن القمام رواية يحيى عنه تختص ذكره ابن رشد ويجزى ذلك في قوله وللغروب في العشاءين قاله الشيخ سالم وقد علمت المعروف منها (قوله المراد بالبعدي هنا الخ) لما كانت بعد ظروفا متساوية فاذا قلت آتيتك بعد العصر والمعنى آتيتك بعد العصر لكن عهلة قال أردت القرب قلت بعيدا بالصعب كما أفاد ذلك المصنف اذ علمت ذلك فقول المصنف بعد المختار ونوهم ان بين الضروري والاختياري مدة منتهية مع انه ملاصق له وحاصل جوابه انها

هناك تستعمل في معناها الحقيقي بل معنى مجازي وهو التلو والعقب (قوله أي رابتداء الضم وري) فقوله للطاوع ليس متعلقا بابتداء  
 المحدث بل هو حال من الضم وري أي حالة كون الضم وري تمتد للطاوع أي إلى أول جزء منه كما تقدم (قوله أو المختار) أي في حق كل  
 واحد غير معذور ومسافر يجمع تقديمه وقيل مختار الثانية بهما أو بعد دخول مختار الأولى لا قبله أيضا فالمعذور هو ما أشار له المصنف  
 بقوله وقدم خائف لا غمما والمسافر هو ما أشار له المصنف بقوله ورخص الخ (قوله من دخول مختار العصر الخ) هذا بناء على أن العصر  
 داخل على الظهر (قوله أو بعد مضي) معطوف على قوله دخول الخ والمعنى من دخول مختار العصر أو من بعد مضي الخ أي على أن الظهر  
 داخل على العصر ولو حذف بعد كان أوضح ويكون المعنى وعند ضم وري الظهر من دخول مختار العصر أو من مضي أربع ركعات  
 الاشتراك أي مضي زمن أربع ركعات وقوله منها أي من القامة الثانية وهو متعلق بمضي (قوله إلى الأصفرار) متعلق بتمتد أي إلى  
 دخول الأصفرار والغاية خارجة وقوله ثم يحصل منه أي من دخول الأصفرار (قوله كذلك) أي امتدادا مشابها لامتداد ضم وري  
 الظهر أفرادا واجتماعا وقوله من مضي متعلق بتمتد (قوله إلى مضي الثالث الأول) أي إلى فراغه وفراغه بفراغ الجزء الأخير وانقضائه  
 فتكون الغاية خارجة (قوله ثم يحصل منه) أي من المضي (قوله بركة) أي بسجدتها مع قراءة فاتحة على الراجح قراءة معتدلة ومع  
 طما بنية تركوع ورفعه منه ومتعدد بين معدتين (٢١٨) ومع اعتدال على القول بوجوده لا على سنيته كالفاتحة بناء على أن المختار

مضاف أي وابتداء الضم وري أو المختار سمي بذلك لاختصاصه بجواز انتأخير إليه باب  
 الضرورات واشتم غيرهم وإن كان الجميع مؤدبين فيتمد الضروري من الأصفرار الأعلى للطاوع في  
 الصبح ويمتد ضم وري الظهر الخاص بضم وريته بهما من دخول مختار العصر وهو أول القامة  
 الثانية أو بعد مضي أربع ركعات الاشتراك منها إلى الأصفرار منتهى مختار العصر ثم يحصل  
 منه الاشتراك في الضم وري للغروب في الظهرين ويمتد ضم وري المغرب كذلك من مضي  
 مقدار ما يسبغها بعد تحصيل شرطه إلى مضي الثالث الأول منتهى مختار العشاء ثم يحصل منه  
 الاشتراك في الضم وري للفرق في العشاء بين (ص) وتذكر فيه الصبح بركعة لا أقل (ش) يعني  
 أن الوقت الضم وري بركعة في آخره بعد أن يسبغها عند ابن القاسم بعد الظهر كما يأتي وفائدته  
 أن المذكر في الوقت وخارجته أداء لا قضاء كما يأتي وكذلك يذكر الوقت الاختياري بركعة على  
 ما استظهره المصنف وغيره لكن لا يأتي في الاختياري بفضل ركعة عن الأولى كما يأتي في  
 الضم وري لأنهما لا يشتركان في الاختياري وعلى إدراك الاختياري بركعة كان ضروري  
 فن أدرك ركعة فيه وباقيها في الضروري بغير عسر ولا يأثم وانما صرح المؤلف بقوله لا أقل  
 للمبالغة في الرد على المخالف وهو أشبه القائل بأدراك الصبح للوقت بالركوع فقط والتنبية  
 على ما يتوهم ولأنه لا يعتبر مفهوم غير الشرط وانما خص الصبح بالركعة لأن غيرهما يؤخذ  
 مما يأتي من قوله بفضل ركعة عن الأولى أن كانت متعددة والأفركعة (ص) والكل أداء

الافي الجدل وينبغي على هذا أن  
 تؤخر القراءة لأن ما لا يتوصل  
 إلى الواجب إلا به فهو واجب وأما  
 الصورة فيجب تركها على من تحقق  
 أو غلب على ظنه خروج الوقت  
 بقراءة ثم في ركعة انظر عتب (قوله  
 عند ابن القاسم) أي وأما أشبه  
 فيقول تذكر بالركوع وحده وسياق  
 (قوله وكذلك يذكر الاختياري الخ)  
 قال عجب وينبغي أن يكون هو لراجح  
 دلالة القول بأنه يذكر بالأحرام  
 عليه لا اتفاق قوبل عليه بخلاف  
 القول بأنه لا يذكر إلا بشئ يسجد  
 الصلاة فيه وعليه فخير فيه للوقت  
 لا بقيد كونه ضروريا على إحداه  
 كان يذكر الضم وري بركعة مع  
 أن ما عداها فله في غير الوقت

فالوقت الاختياري إذا فعل ما عدا الركعة فيه واقع في وقت الصلاة وإن كان ضروريا قوله لأنهما لا يشتركان  
 في الاختياري أي لا يشتركان في الوقت الاختياري بحيث يسعهما أو يسع واحدة وركعة من الأخرى فلا يراد أنهما يشتركان في  
 الاختياري بناء على أن الظهر داخل على العصر إذا لاشئ ولا ريب أن وقت الاشتراك المذكور اختياري لهما معا إلا أنه لا يسع كلنا  
 (قوله للمبالغة) أي وأما أصل الرد فقد حصل بقوله ركعة (قوله وللتنبية على ما يتوهم) أي من أن المراد بالركعة الركوع كما أطلق  
 ذلك في كلامهم كذا ذكر شب (أقول) إذا كان تطلق الركعة على الركوع عندهم فلا تنبيه على ما يتوهم لأنه لا يدعي أن المعنى لا أقل  
 أي من الركوع (قوله ولا لا يعتبر الخ) لا يخفى أن المعنى حينئذ وانما صرح بذلك لأنه لا يعتبر الخ ولا ظهور له لأن عدم الاعتبار لا يصح  
 أن يكون علته ما صرح فيها باب المعنى وانما صرح الضم وري فيكون استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه بناء على مذهب مالك والشافعي  
 (قوله وانما خص الخ) جواب عما يقال لا مفهوم لقول المصنف وتذكر الصبح بركعة لأن غيره مثله في كلام المصنف قصور وحاصل  
 الجواب انما خص الصبح لأن غيرها الخ (قوله أن كانت متعددة والأفركعة) لا يخفى أن المصنف ليس فيسه تصرع بذلك إذ غاية ما قال  
 بفضل ركعة عن الأولى وقوله أن كانت متعددة والأفركعة لا يفهمه من الجائز أن يقال إذا كانت متعددة الحكم كما قال وأما إذا لم تكن  
 متعددة فيجوز أن يقال بها كالأصغر مع قصر الركعة على الصبح كما تنبيه على كون الوقت لا يذكر بأقل من ركعة لا ينافي  
 ما قدمه من أن الوقت تمتد للطاوع والغروب والضرب لا وقت الصلاة أمر معيار لا درا كهذا فلا يلزم من وجوده وجوده (قوله والكل أداء)

أي مؤدى فهو مصدر بمعنى إمام المفعول (قوله وهي قضاء فعلا) الأولى حقيقة لا يخفى أنه على هذا القول لو حاضت في الركعة الثانية أو أغنى عليه فيها يجب القضاء ويصح الاقتداء به فيها فهو قضاء خلف قضاء حقيقة فإن قلت ماثرة كون الأداء حكما قلت رفع الاشتراط وورد على كلام ابن قدامح اشكال وهو أن نية الإمام مخالفة لنية المأموم الذي دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لأن الإمام ناو الأداء والمأموم ناو القضاء وأوجب بأن نية القضاء تنوب عن نية الأداء وعكسه على ما قال البرزلي أنه المذهب وظاهره فعل ذلك محمد امتلا عبا أو سهوا الأعلى ما يأتي في قوله أو الأداء أو ضده مما يفيد خلافا ثم على كلام ابن قدامح يجوز له الدخول ولو شك هل هو في الركعة الأولى أو الثانية وعلى كلام غيره لا يجوز له الدخول حالة الشك وكذا إذا تحقق أنها الثانية والاصل أن المأثور في الشارح ذكر الطريقتين فالطريقة الأولى تحكم بأن الكل أداء حقيقة وهي ظاهر كلام الفقهاء ابن الشارح عليها ما تقدم له من كونها إذا حاضت في الركعة الثانية أو أغنى عليه فيها سقط ومن أنه لا يصح أن يقتدى به فيها (٢١٩) لأن الإمام ود حقيقة والمأموم لكونه دخل معه بعد الوقت فأغنى حقيقة

والطريقة الثانية طريقة ابن قدامح ومن وافقه أن الكل أداء حكما لا حقيقة فيصح الاقتداء به في الركعة الثانية لأنه قضاء خلف قضاء حقيقة وينبغي عليه أيضا قضاء الركعة الثانية لمن حاضت أو أغنى عليه فيها وهي طريقة بعض الأصوليين فإذا علمت ذلك فقول الشارح وهو الراجح لأن الركعة الثانية أداء حكما يقتضي أنه وفاق وأنه طريقة فقهية يرد به على الأول الذي يقول بعدم صحة الاقتداء وسقوط القضاء وليس كذلك فإذا كان الراجح هو الأول لأن الفقهية مقدمة على الأصولية فإن قلت ما ذكرت من القولين في قضاء الحائض هل للقدماء فيه نص أو لا قلت نعم فقد روى ابن سحنون عن أبيه وجوب القضاء وقال أصبغ لا قضاء قال في المتقى والأول أظهر وذكر القولين في مسائل ابن قدامح وقال انظار

(ش) يعني أنه إذا صلى من الصلاة ركعة قبل خروج الوقت وكل الباقي بعد خروج الوقت فإن الكل أداء وعلى هذا لو حاضت امرأة في الركعة الثانية مشلا سقطت عنها تلك الصلاة لأنما حاضت في وقتها وكذلك لو أغنى على شخص فيها وكذلك لو اقتضى شخص به في الركعة التي بعد الوقت فلا يصح الاقتداء لانا شرط الموافقة في الأداء والقضاء فصلاة الإمام كلها أداء عكس المأموم وحرم ابن فرحون في الغارزة بعبء دخول المأموم معه بنية القضاء ونحوه لابي على بن قدامح وهو الراجح لأن الركعة الثانية أداء حكما وهي قضاء فعلا (ص) والظاهر أن والعشاء أن بفضل ركعة عن الأولى لا الأخيرة (ش) أي وتذكر المشركتان وهما الظهران والعشاء في الوقت الضروري بفضل ركعة عن الصلاة الأولى عند مالك وابن القاسم وأصبغ لأنه لما وجب تقديمها على الأخرى فعلا وجب التقديم بها وعند ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن مسلمة ومحمون أنه يقدر بالثانية بفضل عن الأولى ركعة لأنه لما كان الوقت إذا ضاقت وجبت عليه الأخيرة اتفاقا وجب التقديم بها وتظهر فائدة الخلاف في شخص حائض حاضر سافر فظهر ثلاث قبل الفجر فعلى المذهب الأول تذكر الأخيرة وعلى الثاني تذكرهما بفضل ركعة عن العشاء المفصولة ولا ربع أو اثنين حصل الوفاق وقادم طهر أيضا الأربع قبل الفجر فعلى الأول تذكرهما بفضل ركعة عن المغرب للعشاء وعلى الثاني تذكر العشاء فقط وتسقط المغرب إذ لم بفضل لها في التقديم شيء وجمس أدركتهما وثلاث سقطت الأولى اتفاقا فيما ولو حاضت كل منهما من ذلك سقط مدرك كما يأتي فتشيل المؤلف لما ذكره بقوله (كنا سفر) فإفرو قدامح) مشكل إذا لا يظهر فيه للتقدير بالأولى أو بالثانية فائدة إذا المسافر ولا ربع قبل الفجر يصلي العشاء سفره على كلا القولين وكذا الأقل لا يختص الوقت بالأخيرة والقدم لا ربع قبله يصلي العشاء حضره على كلا القولين وكذا الأقل كما هو هذا في الصلاة الليلية وأما النهارية فلا يظهر للتقدير بالأولى أو بالثانية فائدة تساوي الصلاةين لأنه إذا سافر قبل المغرب ولو بر ركعة قصر العصر باتفاق أو قدم قبل المغرب ولو بر ركعة أتمها كذلك فكان المناسب التقديم بما نصحته كن طهرت أو حاضت كما قاله الزرقاني

تقضى انتهى (أقول) كلام أصبغ جار على طريقة الفقهاء وكلام سحنون جار على طريقة بعض الأصوليين ومفاد كلام المنتقى ترجيح ما جاء على طريقة الأصوليين وقد اعتمد الشارح (قوله والظاهر أن) معطوف على الصحيح (قوله في شخص حائض حاضر سافر) هذا جواب عن الاشكال الذي أشار له الشارح قوله فتشيل المواضع المذكورة بقوله كما صرح سافر الخ مشكل وحاصل الجواب أن قول المصنف ككنا سفر الخ يحصل على أنسان حائض سافر وقادم طهرت من ذلك الخيض إلا أن الخبير بأن المدار على الظاهر والحيث لا على السفر والقدم فقول الشارح مشكل أي بدون ذلك الجواب أقوله هذا في الصلاة الليلية والحاصل أنه لا تظهر ثمرة في النهار بين حضرا وسفرا كان عندنا لا فائدة أرح وكذا لليلتين إذا لم يكن عند سفر أو حضر أفهده سورتان وأما إذا كان عند ركعتين فقط ظهره الثمرة حضرا وسفرا فالصورتان سنة لا يظهر له ثمرة واثنان تظهر لهما ثمرة (قوله أرحاضت) الأولى إسقاطه لأنه سبأ في قوله وأسقط عند حصول غير نوم الخ ويمكن الجواب بأن المعنى يقول كذا ويختلف قوله وأسقط عند حصول الخ

(قوله وأثم الاعتذر) قال الشيخ سالم والمختار وعند البايع وغيره جواز التأخير عن أوله لا بشرط العزم بخلافه عند الوهاب (قوله العذر) أي الأجل عذر (قوله بكفر) أي بسبب كفر سوا قلنا بخطابهم بالفرع أم لا لأن الإسلام يجب ما قبله خلافاً لما لو لم يخصص ذلك بخطابهم بها (قوله وسبباً) فإذا بلغ في الضرورى ولو بادر الكركعة صلاها ولا ثم عليه ويجب عليه ولو كان صلاها قبل على المشهور ولو لم يدر حين صلاها صلياً الفرض بحسب زعمه خلافاً للشيخ عبد السكافى إذا لا ينوب تطوع عن واجب في مثل هذا فإذا بلغ في أثناءها بكائبات وإن كان بعيداً كلها نافذة ثم صلاها فرضا إن اتسع الوقت والأقطع وأبداها ولا بعد الوضوء قطعه حيث لم ينتقض لأن المبالغة بكائبات ليس من فوائضه (قوله ونوم) قال عجم يجوز للإنسان أن ينام بالليل وإن جاوز أي اعتقد أو ظن أن نومه يبقى حتى يخرج وقت صلاة الصبح إذا لا يترك أمر الجائر الذي لم يجب عليه كما نقله البايع عن الأصحاب وأما النوم بعد دخول الوقت فإن علم أن نومه يبقى حتى يخرج الوقت فإنه لا يجوز انتهى أي ما لم يترك من يوقظه ممن يشق به ومفاده أنه لو شرب في الخروج فإنه يجوز له وهى لم يجب إيقافه النائم لأن نص صريح في المذهب إلا أن القروطى قد قال لا بعد أن يقال إنه واجب في الواجب ومندوب في المندوب لأن النائم وإن لم يكن مكلفاً لكن مانعه من سريع الزوال (٢٣٠) فهو كالغافل وتنبهه بغافل واجب انتهى (قوله لا سكر) ومثله ما يشبهه من

كل من زل له قبل (قوله ومنها الصبا) بفتح الصاد والميم بكسر هاء الفرس قاله في الصحاح (قوله أي النسيان) أراد به ما يشغل السهول في اللغة غفل عنه أي سهاه والنسيان زوال الشيء من المذاكرة والحفاظة والسهو زوال الشيء من المذاكرة لا من الحفاظة (قوله أو النسيان) وسكت المصنف عنه لتأخيه مع الحيف في الأحكام لأن السكافى مدخله لأنها تشبهه (قوله فكالمجنون) كذا في البيع والطلاق فتسقط عنه صلاة ذلك الوقت متى استغفره بنومه (قوله في الحقيقة المباح الخ) أتى بإشارة إلى أن قول المصنف الاعتذر بكفر المفيد أن العلة في الإسقاط السكافى لا يؤخذ بظاهره بحسب الحقيقة لأن العلة

(ص) وأثم الاعتذر بكفر وإن ردة وصبا وانغماء وجنون ونوم وغفلة كحيف لا سكر (ش) يعني أن من أوقع الصلاة كلها في وقت الضرورة من غير عذر من الاعتذار الآتى بها فإنه يكون آثماً وإن كان مؤدياً عن الاعتذار الكفر الأصلي أو الطارىء ردة ومنها الصبا ومنها الانغماء والجنون والنوم والغفلة أي النسيان ومنها الحيف والنسيان فإذا أسلم السكافى أو بلغ الصبي أو أفاق المنفى أو المجنون أو استيقظ النائم أو التامى أو تطهرت الحائض أو التفساء في الوقت الضروري أدوا الصلاة فيه من غير آثم لعدم نسب المكلف في غالبها وهو ما عدا السكفر وكذا لا يعتذر عما هو من سببه كالسكران فإنه إذا أفاق في الوقت الضروري يؤدي الصلاة فيه مع الآثم أما إذا دخل عليه السكر غلبه كغير العالم فكالمجنون وانغماء عذر الشارع السكافى في الإسلام في الحقيقة المانع من الآثم ليس الكفر بل الإسلام الذي عقبه لقوله تعالى قل للذين كفروا إنهم يعترفون بما قدسلف (ص) والمعتذر غير كافر بقدره الطهر (ش) يعني أن ما يقع به الإدراك في حق أبواب الاعتذار بقدره حصول الظاهرة الأولى حق السكافى لا يتفاء عذره بتركه الإسلام مع تمكنه منه قبل زمه ما أدرك وقته من حين يسلم وما به الإدراك تقدم في قوله وتذكر الصبح فيه بركعة لا أقل والظاهر أن والعشا آن بفضل ركعة عن الأولى فسكانه قال والركعة التي بها الإدراك بعد تسعة الوقت لها مع تقدير الطهر الذي عذر غير كافر وأما السكفر فلا يقدر فيه طهر وفائدة التقدير السقوط وعدمه والإدراك وعدمه (ص) وإن ظن أدراكهما فركع فخرج الوقت قضى الأخيرة (ش) يعني أن صاحب العذر المستقط عذره إذا زال عذره وظن أدراكه لصلاحي الطهر والعصر مثلاً بان

في الإسقاط في الحقيقة انغماء في الترغيب في الإسلام (قوله بقدره الطهر) أي بالماء حيث لم يكن من أهل التيمم والقدرة له الطهر بالتراب سواء أظهر ثم لا أي طهر شخص وسطوا انغماء الطهر بالماء مع أنه إذا خشي شخص باستعمال الماء خرج الوقت تيمم لأن هذا لم يتحقق هل يحاطب بشئ من الصلاة أم لا وإذا تحقق له ذلك بان قدر أنه أن طهر بالماء لم يترك الصلاة وإن تيمم أدركها فإنه يتيمم قاله عجم (قوله مقدر بعد حصول الظاهرة) أي من الحدث الأصغر والأكبر لأن الحديث عن ثوبه أو بدنه أو مكانه لأنها لا تعتبر مع سبق الوقت ولا يقدر له سرعة ولا استقبال ولا استبراء واجب أن لو كان يحتاج له كذا قاله عجم (قوله والإدراك) ناظر لقوله وعدمه أي عدم السقوط أي وإذا كان لا يثبت فقط لب الإدراك وقوله وعدمه ناظر لقوله والسقوط أي وإذا كان يسقط فلا يطالب بالإدراك إلا أن المطالبة ليست عين عدم السقوط فالأخبار فيها بالفاء ظاهر بخلاف السقوط فهو عين عدم المطالبة فإذا كان يكون فلا يطالب المقصود منه التقدير لا التفرع بخلاف الأول (قوله وإن ظن أدراكهما) مفهومه لو ظن أدراك الثانية وشك في الإدراك الأولى أو شك في أدراكهما معاً أنه لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والظاهر أنه في الأولى يحاطب بالثانية فإذا علمها وإن أنه يحاطب بالأولى أي بها ولا ثم عليه حيث أتى بها بعد خروج الوقت لأنه معذور وبه في الثانية لا يحاطب بشئ بل يصبر حتى يبين له شئ ولو بعد خروج الوقت فبعمل عليه ولا ثم عليه إن تبين بعد خروجه أنه يلزمه شئ لأنه معذور فأفاده عجم

(قوله وكذا لو خرج الوقت الخ) أي فالمدار على ظن ادراكهما فإن أن المدرك الثانية فية غيبها فقط فهو مفهوم منه بالاولى لانه اذا قضى الاخيرة بمجرد ركعة من الاولى فأولى مع صلاحها بقسمها أو قدرها ولو علم قبل خروج الوقت انه ان كل ما هو فيه خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية (قوله وتكون نافلة) فان قلت التنقل بأربع مكروه في المذهب قلت اذا كان مدخولا عليه وماهيا ليس مدخولا عليه (قوله أو عمدا) الاولى اسقاطه لان المسئلة ذات خلاف كما يفيد آخر العبارة ومحل الخلاف حيث كان غلبه أو نسيانا وأما اذا كان عمدا فبا اتفاق يلزمه القضاء (قوله بأن تبين كونه مضافا ونجسا) أراد بالنجس ما يشمل المتنجس ونجس العين كالبول اذ عدم الظهورية صادق بكل ذلك وبقي ثالث يفصل وهو أنه اذا تبين أنه مضاف (٣٢١) فالقضاء واذا تبين أنه نجس أو غيرهما كان

فانه بقدره الطهر والفرق ان النجس وكذا النجس اللين لم يسل أحد يجوز التطهير بهما بخلاف ما سلب الظهورية عندنا كما الورود فظهر من النقل ان هنالك قولين بالتفصيل (قوله وظن فيه ما اتسع الوقت) فيه شيء وهو أن العبارة بتقدير الطهارة لا باعتبار حصوها بالافضل (قوله وفاقا لابن القاسم في الطرفين) فقابله في الاول ما حكاه المازري قولا بسقوط القضاء ومقابله في الطرف الثاني لا قضاء عليه (قوله أسقطه) أي أسقط الوقت المدرك هذا معناه فجعل مصدق المدرك الوقت ولا حسن أن يراد به القرض أي أسقط عذر حاصل غير نوم ونسيان الفرض المدرك أي نوم ونسيان الفرض المدرك أي المدرك وقته قال عجم والمذهب أنه بقدر الطهر في جانب الاسقاط والصواب أنه لا بقدر لانه استحسن من الاعمى انه رد به عن الاعمى راجع محشى ات (قوله بها) أي بصلاة الفرض سيأتي ان يجوز التلاوة لا يطالب الا من البائع والظاهر ان صلاة الخنازة والنافلة كذلك قاله في ك (قول) الذي سيأتي ان الصبي لا يطالب بسجود التلاوة

قدر خمس ركعات قبل الغروب فصلى ركعة بسجدة بها من الظهر فغربت الشمس فانه يقضى العصر ويضيق الى هذه الركعة أخرى وتكون نافلة وكذا لو خرج الوقت بعد أن صلى ثلاث ركعات فانه ياتي برابعة وتكون نافلة لانه قد تبين أنه انما يجب عليه الثانية دون الاولى (ص) وان تطهر فأحدث أو تبين عدم طهورية الماء أو ذكر ما يرتب بالقضاء (ش) لما قدم أن المحدث بقدره الطهر كان مظنة سؤال وهو هل يقدر ولو تكرر فاجاب انه لا مصور اذ ذلك بصورته من زال عذره وظن ادراك الصلاتين أو احداهما وتطهر فأحدث غلبه أو نسيانا أو عمدا قبل فعل ما ظنه أو تبين له عدم طهورية الماء بان تبين كونه مضافا ونجسا فظن فيه ما اتسع الوقت للصلاة طهارة ثانية مائة أو أربعة فم يتم له ظنه فخرج الوقت بالقضاء واجب عليه على حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من طهارة ثانية وجمع معها صورة ثالثة نشار كهما في الحكم وهي ما اذا ذكر من الفوائت ما يجب تقديمه على الحاضرة فأتى به فخرج وقت الحاضرة فانه يجب عليه القضاء أيضا على حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من الفوائت وفاقا لابن القاسم في الطرفين وخلافه ووفقا للسحنون ونجس ابن الحاجب في الوسطى والمقابل لما صححه ابن الحاجب بقول يعيد الطهارة وينظر لما بقي من الوقت ويعمل عليه وذكر القولين في الشامل بغير ترجيح (ص) وأسقط عذر حاصل غير نوم ونسيان المدرك (ش) يعني ان العذر المسقط اذا طرأ في الوقت المدرك لمن زال عذره أسقطه فكذلك المدرك الحائض مثلا انظر بين والعشاء بين بطهرها نجس وان نسيه فقط بطهرها لدون ذلك كذلك يسقطان اذا حصل الحيض لخمس قبل الغروب أو تسقط الثانية فقط وتتألف الاولى عليها ان حاضت لدون ذلك ولو أخرت الصلاة فامدة كرامة صلا الصلاة المسافر ولو أخرها فامدة ونحوه لابن عرفة عن ابن بشير ومثل الحيض الاغصا والجنون وأما الصبي فلا يأتى لانه لا يطرا وأخرج النائم والناسي فلا يسقطان المدرك لكن يسقطان الاثم كاهن ولما أتى السكالك على الاوقات وعلى اثم المؤخر عن الاختباري فغير عذر الى الضرورى وأدى عنهما وكان الاثم فرع التكليف كان مظنة سؤال سائل هذا حكم المكاف فحكم غيره فاجاب بقوله (ص) وأمر صبي بها السبع وضرب لعشر (ش) يعني ان الصبي ذكر أو أنثى وأمر نذبا كالولى على الصحيح بالصلاة اذا دخل في سبع سنين وهو من الاتقار أي نزع الاسنان لا ابتاعها مع انه يقال أنعر الصبي اذا سقطت أسنانه واذا ابتت والمراد هذا الاول واذا دخل في عشر سنين ولم يمتثل بالقول ضرب ضربا خفيفا وما حيث علم أفادته والصواب اعتبار الضرب بحال الصبيان

سنه فلا يأتى أنه يطالب به كصبي أي التضييع عليه فإذ يطالب بالنافلة نذبا ويذل عليه ما سيأتي قريبا من أنه يخاطب بالمنذور والمكروه (قوله لسبع) أي للدخول فيها كقوله الشارح (قوله لعشر) أي للدخول فيها وان كانت العبارة محتملة لغير ذلك (قوله على الصحيح) راجع لقوله يؤمر نذبا (قوله اذا دخل في سبع سنين) أي لا آخرها ولا وسطها (قوله مع الخ) نهى ل لا ينام أي انما يجب لقولى لا ينام لانه يطلق بالمعنيين فلولم ينف هذا الرعناوهم محتملة لانه يقال بالمعنيين (قوله خفيفا) أي غير مبرح وهو الذي لا يكسر عظما ولا يمشي ولا يشين جوارحه (قوله حيث علم أفادته) فقد في الضرب قال عجم واذا علم ان الضرب لا يفيد فانه لا يفعله اذ الوسيلة اذ لم يرتب عليه ما قصد هذا الا شرع اه (أقول) مقتضاه أن الامر اذا علم عدم أفادته لا يشرع (قوله والصواب اعتبار الضرب في أي لا ما فله

الجزولي من كونه يصرب على الظهور من فوق الثوب أو تحت القدم عريانا ثلاثا أي ثلاثة أسواط فإن زاد عليها كان قصاصا فإن نشأ عن ذلك شين بوجه جاز فلا شيء عليه والالزमे (قوله نذير أي داود الخ) هذا بناء على أن الأمر بالأمر بالشئ أمر بذات الشئ وهذا أقول ابن رشد والقرافي وخلاصته أن الصبي مأثور من الشارع ومقابلته أن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمر بذات الشئ فيكون المصبي مأثورا من وليه لا من الشارع (قوله مأثوران) لازم لقوله مندوبان (قوله وأغما أمره بالعبادة) أي وأغما أمره الولي بالعبادة لأجل الإصلاح فإضافة سبيل لمابعده للبيان (قوله كرياضة الدابة) أي تذيبها وتخلصها ما هذا لأن المعنى الحقيقي لرياضة تذيبها أي يجعلها سهلة الاتقياد وهو عين الإصلاح فلا يظهر أن يقال كرياضة الدابة لأجل إصلاحها كما هو ظاهر النقط وأغما الذي يظهر كضرب الدابة لأجل إصلاحها الذي هو بذلها أي كونها سهلة الاتقياد (قوله الحديث رفع الخ) تعليل لقوله وقيل المأثور الولي فقط وفيه أن الحديث أغما يدل على رفع الائم لا على عدم اثواب الذي هو مقتضى الأمر إلا أن يجاب بأن الأصل تساوي ما في الكتب وعدمه (قوله وعليه) أي وعلى أن المأثور الولي فقط (قوله فقبل ثوابه) الأولى حذف قيل ويقول وعليه فتوابه لو أريد قيل الخ (قوله والصحيح الخ) رجوع لعمدة المثار له بقوله والصواب الخ (٢٢٢) فعدم كتب السيات متفق عليه والبراع في كتب الحسنات فكتب الحسنات

قوله وتكتب له الحسنات قال في ك وثاب الصبي على المندوبات وعلى ترك المسكروحات ورفع القلم عن الصبي في الواجب والحرام والمراد بالولي ما يشمل الأب والوصي والمخاضن والمخاضنة (قوله لا على الخ) استثناء منقطع يفهم ما قبل الاستثناء أنه يكفي ثوب واحد وهو قول في المذهب فإذا كان أحدهم لا يثابوا بكفي يفهم ما بعده أنه لا بد لكل واحد من ثوب وهو قول آخر وقوله وعند اللغوي هذا قول ثالث وفي المواق ما يقتضي اعتقاده كأفاده عيج وانظره (قوله يفرش لكل واحد فراش) قال عيج يقتضي أن يكون لكل واحد غطاء ولا حسن أن الأقوال يستلزم حال ولي الطفل من غنى وفقر فإذا كان متعاقبا قول اللغوي والأقول غيره بحسب

والأمر للصبي بالفعل ولو أيسر بالأمر بها من الشارع نذير أي داود عري أو لادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع والصواب أن الصبي والولي مندوبان مأثوران وقيل المأثور الولي فقط ولا ثواب للصبي على فعله وأغما أمره بالعبادة على سبيل الإصلاح كرياضة الدابة الحديث رفع القلم عن ثلاث وعليه فقبل ثوابه لو أريد قيل على السواء وقيل ثلثه للأمر بالصحيح أن الصغير لا تكتب عليه السيات وتكتب له الحسنات والصواب رواية ابن وهب أن التفرقة في المضاجع لعشر لا عند الاثغار خلافا لابن القاسم ومعنى التفرقة عند ابن حبيب أنه لا يجزأ أحد منهم مع أبويه ولا مع غيره إلا على كل واحد منهم ثوب حائل وعند اللغوي يفرش لكل واحد فراش على حدة سواء كانوا ذكورا أو إناثا أو مختلفين وقد علمت أن حكم التفرقة الاستصحاب فإذا لم تحصل التفرقة وتلاصقا بعورتهم ما من غير حائل بينهما فإنه مكروه والمخاطب بذلك الولي وظاهره ولو وقع قصد اللذة ووجودها أو ما سلاسة البالعين لعورتهم ما من غير حائل بينهما ما فرام وأما بغيرها من قصد ما فمكروه فإن تلاصقا بالفتان بعورتهم ما مع وجود حائل بينهما فمكروه أي ولم يحصل قصد اللذة أو وجودها لا حرم وإن تلاصق بالغ وغيره بعورتهم ما من غير حائل أو بجائل فإنه يجري الحكم في السانغ على ما حره ولا حرمه على غيره وأغما بكروه ذلك أن كان بمن يؤمر بالتفرقة والمرأتان كالرجلين قياسا (ص) ومنع نفل عند طلوع الشمس وغروبها وخبطة جعة (ش) لما كان كل ما قدمه من أول الأوقات إلى هنا خاصا بفرضه الوقتية وكان يجوز إيقاعها في كل وقت كما يأتي في باب قضائها أخذ الا أن يتكلم على الوقت بالنسبة إلى النافذة المقابلة للفرائض الخمسة ليشمل الجنائز وقضاء النفل المفسد والنفل المندور عيالا صله وذكر أنه يجوز إيقاع

الحال (قوله وتلاصقا بعورتها) هذا يرجح الأول وهو الأسعد سهولة الشرع خصوصاً والفقراء أكثر الناس (قوله والمخاطب بذلك الولي) بل وهما أيضا على ما تقدم (قوله وأما ملاسقة الخ) يؤخذ منه اجتماع رجلين تحت كساء حيث لا يحصل تماس ولا رؤية (قوله فمكروه) أي إلا لفصل لذة أو وجدان والحاصل كأفاده بعض شيوخنا أن الصورة ست عشرة ثلاث عشرة ممنوعة وبورثان مكروهتان بصورة جائزة وبيان ذلك متى كان مع قصد لذة أو وجدان أو ههما معاً حرم كان تلاصقهما بعورتهم ما أو بغيرهما بجائل وبغيره ثلاثة في أربعة يأتي عشر وإذا عدم ما ذكر فإن تلاصقا بعورتهم ما بلا حائل حرم وبجائل كره وإن تلاصقا بغيرهما أن كان بلا حائل كره وإن كان بجائل جاز (قوله على ما حره) أي الحرمة في عورة البالغ عند عدم الحائل وكعدم وجود الحائل عند قصد لذة أو وجدان أو ههما فمكروه الكراهة هذا كله في العورة وبغيرها مع قصد اللذة يحرم مطلقا وبدونها بكروه مع عدم الحائل ويجوز مع الحائل (قوله وأغما بكروه ذلك الخ) لا يخفى أن هذا يقتضي أنه بكروه لولي أن يجلس البالغ من أن يصدق ذكره بغيره الغير البالغ الذي تشبهه بنفسه ويطاهر أن حرم على الولي أن يجلس البالغ من أن يصدق ذكره بغيره الغير محذومين استئرا عن فريضة غير وقتية كصلاة الجنائز على القول بما فرض كفاية (قوله رعيه الأسهل) راجع لقوله وقضاء النفل

المفسد والنفل المنذور (قوله النفل المدخول عليه) احتراز بذلك عما إذا كان غير مدخول عليه كمن ذكر بعد ركعة من عصره أنه صلاه قائم يشفعها لأنه لم يستمد فلا يسده (قوله لا تتعروا) بفتح الراء (قوله بقرني شيطان الخ) الباء بمعنى على (قوله وقيل معنى القرن القوة) فيكون التثنية للدلالة على قوة تلك القوة كأنها قوتان واستعمال القرن في القوة من استعمال اعم السبب في المسبب لأنه يتسبب عن القرن القوة والراجح الاول لان الاصل ابقاء اللفظ على ظاهره الاداع ولا داعي هنا (قوله لها) أي عندها (قوله خوفا من الاشتغال عن سماعها الواجب) أي عن استماعها الواجب وأراد به السكوت فلورفعه كبريدن كلام حتى لم يسمع ما قال الامام فلا أشهر ارجع باب الجمعة واحتراز خطبة الجمعة عن خطبة غيرهما فالصلاة وقتها مكروهة كما استظهره عيج (قوله بل وقت جلوسه) وكذلك عند صعوده أي المعتاد فلوجا في غير الوقت المعتاد بان يادري غير الوقت المعتاد فيما يظهر (قوله في جمع النظائر) ظاهره أنه لا يجمع لا نظائر تكون متوافقة على الاتفاق على الحكم فيها ولا يسلم أي فسكونه عن وقت الجلوس والصعود من المختلف فيه مع ان السيوري يقول الركون للداخل وقت خطبة الجمعة أولى (قوله لعدم اختصاص النفل به) (٢٣٣) أي بالحرمه والباء داخله على المقصور أي ان

الحرمه ليست مفصولة على النفل بل الفرض كذلك وذلك كونها بمعنى المنع أي كما يحرم النفل يحرم غيره (قوله لعدم اختصاصه بوقت) أي ان تحريم النفل وقت الإقامة ليس مهيئاً في زمن مخصوص كما يكون عقب الزوال مثلاً بحيث يكون تحريمه لذات الوقت وذلك لان الإقامة ليس لها من مخصوص (قوله وانما هو لوجوب الاشتغال بالإقامة) أي بذات الإقامة أو أراد بالإقامة المقامة أي الصلاة المقامة ثم بعد ذلك وجدت في الشيخ سالم المقامة (قوله وانما هو) أي التحريم (قوله يطعن) يضم العين (قوله ولا يقال النفل) أي حرمة النفل (قوله لانها لما كانت منضبطة بوقت) أي وهو بعد الزوال وتكرري كل اسبوع واختص التحريم فيها بالنفل شابهت أي شابه وقتها الوقت

النفل المدخول عليه عند ثلاثه أوقات اجاباً أحدها عند طلوع الشمس أي ظهور حاجبها من الأفق جراً الى بياضها بارتفاع جميعها أو ثابته عند غروبها أي استتار طرفها الموالي للأفق الى ذهاب جميعها الخبر لا تتروا بصلانكم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بقرني شيطان أو على قرني شيطان فصيل قرناه جانباً رأسه وقيل معنى القرن القوة أي تطلع حين قوة الشيطان والراجح كونه على ظاهره وهو أن المراد جانباً رأسه ومعناه أنه يذني رأسه الى الشمس في هذه الاوقات ليصير الساجد لها كاساجد له وثابته عند خطبة الجمعة خوفاً من الاشتغال عن سماعها الواجب وسواء الداخل والجالس ولا مفهوم لقوله عند خطبة الجمعة بل وقت جلوسه وكذلك عند صعوده للغير وانما اقتصر على المتفق عليه جرياً على عادته في جمع النظائر وانكالا على ما يحرمه في باب الجمعة ولم يذكر المؤاخذ حرمة النفل حين إقامة الصلاة لعدم اختصاص النفل به وعدم اختصاصه بوقت وانما هو لوجوب الاشتغال بالمقامة والملايين في الامام فهو لاهر آخر كشف من غشي خروج وقت انقضاء ومن عليه فوائد ولا يقال النفل عند الخطبة أيضاً ليس لمخصوص الوقت بل لاهر آخر هو السماع لانها لما كانت منضبطة بوقت وتكرري كل اسبوع واختص التحريم فيها بالنفل شابهت الوقت المختص بذلك (ص) وكره بعد فرض عصره الى أن ترفع فيدبر مخ رتصلى المغرب (ن) يعني انه يكره صلاة النفل المقابل للصلاة الخمس بعد طلوع الفجر الصادق وبعد أداء فرض العصر وظاهره ولو قدمتم على الوقت كافي جمع التقديم ولا بأس به بعد العصر لمن لم يصليه وقد صلاه غيره لان النهي ليس لذات الوقت بل امامحابة التطرف الى الصلاة وقت الطلوع والغروب أو حقاً لفرضين ليكون ما بعدهما مشغولاً بما يتبعهما من دعا ونحوه على قوانين حكاها المازري وابن رشد ومع ابن القاسم يشفع من ذكر بعد ركعة من صلاة العصر أنه صلاه لان لم يستعمل بعد العصر وهذا الخبر تقييداً أو لا النفل المدخول عليه وعند كراهه أسفل بعد الفجر

المحدد والمختص بذلك أي تحريم النفل فكان التحريم لذات الوقت ولا ينافي أن يكون لاهر آخر هو السماع أي دون الفرض فالمختص اضافي فلا يرد أنه يحرم غير النفل والباء داخله على المقصور عليه (قوله لو كره بعد فجر) ولولا دخل مسجد قوله وفرض عصره لا بعد أدائه وقبل صلاته وهذا حكمه قوله وفرض عصره دون وعصر (قوله فيدبر مخ) أي فدرج مع رده من أرماع العرب وقدره اثنا عشر شهراً أي بالشهر المتوسط (قوله أو حقا للفرضين الخ) فيه أمران الاول انه كما يتبعه ادعاء غيره من تبيين وتحميد وتكبير يتبع غيرهما الثاني ان النفل بعد فرض حكمته كونه جباراً للفرض وان كان المصلي لا يقصده فهذه تبيهة تؤكده طلبه أعظم من الدعا وغيره الا أن يقال ان تأكد الدعا وغيره بعدهما آكد وأزيد من نفسه بعد غيرهما (قوله على قولين الخ) أي في العلة وظاهره ان كلام المازري وابن رشد كرهين القوانين غير أن الابن كافي الخطاب ذكر عن ابن رشد التعليل الاول فقط (قوله من ذكر بعد ركعة) ولو ذكر قبل ركوعه قال ابن رشد الاظهر قطعه ولو ذكر بعد احرامه فيما يجوز النفل بعده جرى على قول ابن ابي عمير وأذهب في وجوب التمام من أصبح صائماً فضاء فذكرانه لا شيء عليه



(قوله المنان) جمع قنانه وهي الرمح فإضافة الأرماع للقنن إضافة للبيان (قوله فتعود الكراهة الخ) استشكل بأن وقت المغرب مضيق لانه  
 يقدر بفعلها بعد شروطها وأجيب بأنه تصور فين كان محصلا لشروطها أنه يجوز له التأخير بقدر تحصيل الشرط (قوله فلنأثم عنه  
 خاصة) هذا شرط أول وكان من عادته شرط ثان وان لا يخاف فوات جماعة وهذا يؤخذ من الشارح بعد وان لا يخاف دخول اسفار  
 (قوله الناعس) هو غير النائم أي من قام به سنة النوم أي مبدأ النوم (قوله لم يصله على المشهور) أي خلافا للعلا في الحاقه بالنائم  
 (قوله قبل اسفار واصفرار) كلام الشارح (٢٢٤) يقتضي رجوع ذلك الجنازة وسجود التلاوة فقط ولكن المعتمد رجوعه للورد

أن أن يطلع حاجب الشمس فيحرم إلى أن يتكامل جميع قرصها فتعود الكراهة إلى أن ترتفع  
 عن الأفق فيسدر رخ طويل من أرماع القنن والقيد بكسر القاف القنن وطول الرمح اثناعشر  
 شبرا من الأسفار المتوسطة وقد كراهة النفل بعد اداء العصر إلى غروب طرف الشمس فيحرم  
 إلى استئجار جميعها فتعود الكراهة إلى أن تصل إلى المغرب وبما قورناه اندفع الاعتراض بدخول  
 وقتي المنع في محرم وقتي الكراهة ولم ينسبه المؤلف على ذلك لقرب العهد بوقت المنع فلا يفسد  
 عنه فقوله إلى أن ترتفع فيسدر رخ راجع لمسئلة الفجر وقوله وتصل إلى المغرب راجع لقوله وفرض  
 عصر من باب التمسك والشر وظاهر قوله وتصل إلى المغرب ولو في الرجوع من عرفة للمزدلفة  
 (ص) الأركعتي الفجر والورد قبل الفرض لنأثم عنه (ش) هذا مستثنى من قوله بعد فجر أي إلا  
 ركعتي الفجر والورد اليلبي فلا بأس بإحداهما بعد الفجر قبل صلاة الفرض فان صلى الفرض  
 فأتى الورد وأخر الفجر إلى حل النافذة ومثل الفجر الشفع والوتر من غير شرط وأما جواز الورد  
 فلنأثم عنه خاصة وكان من عادته الانتباه آخر الليل فغلبته عيناه ومثله الناعس والساهي فلو  
 أخره عمدا إلى طلوع الفجر لم يصله على المشهور وكذا الوحشي يتشاغله به فوات فضل الجماعة  
 وظاهره البداية به للمنفرد على الفرض ولو أدى إلى تأخير عن أول وقته المختار خلافا لصاحب  
 الارشاد في أنه يبادر لفرضه ولا يفعله إلا من أصبح ينتظر جماعة ولم يستثن الشفع والوتر ذكره  
 لهما في باب النفل ولا صلاة الحسوف لكونها لا تصل إلى بعد الفجر (ص) وجنازة وسجود تلاوة  
 قبل اسفار واصفرار (ش) هذا مستثنى من وقتي الكراهة أي ان الجنازة التي لم يحش تغيرها  
 وسجود التلاوة فعل كل منهما قبل الاسفار بعد الفجر وقبل الاصفرار بعد العصر ومفهوم  
 قوله قبل أن فعلهما في الاسفار والاصفرار غير جائز أي جوازهما مستثنى الطريقين إذ فعلهما  
 حينئذ مكمم وهو لا يمتنع خلافا لما في الشامل وانما يمتنع فعلهما عند الطلوع والغروب لان  
 حكمهما فيما ذكر حكم النفل فلو صليت في وقت المنع أعيدت ما لم تدفن قاله ابن القاسم وقال  
 أشهب لا تعاد ولو لم تدفن وهذا مع عدم الخوف عليها وأما لو صليت في وقت الكراهة فظاهر  
 انها لا تعاد بحال (ص) وقطع محرم بوقت نهي (ش) يعني ان من دخل في سموات صلاة نافلة  
 في وقت من الاوقات الممنوع عن الصلاة فيها قطع وجوبا في وقت المنع وتباني وقت الكراهة  
 اذ لا يتقرب إلى الله بمنى عنه ولا قضاء عليه لانه مغلوب على القطع وظاهر قوله قطع ولو بعد  
 ركعته وهو الجاري على تعليمهم السابق وأما بعد تمام الركعتين فلا ينبغي شموله لخلفية  
 الامر بالسلام والامر بالقطع مشعرا بعقاده لان النهي عن الصلاة في الاوقات المذكورة  
 لا ذات الوقت ولا معنى في ذات العبادة يمنع من انعقاده بل لمعنى خارج عن الذات فلا يمنع  
 الانعقاد كالصلاة في الارض المنصوبة ولذلك قال وقطع ولم يقل بطلت بخلاف لو كان النهي

أيضا لانه لا يفعل بعد الاسفار وقال  
 في ك وجد صدى عانته وجنازة  
 وسجود التلاوة قبل اسفار واصفرار  
 أي بعد العصر قبل الاصفرار كما  
 في انت وعنه هو لم يصل العصر  
 يصل على الجنازة ما لم يحش خروج  
 الاصفرار أي وما لم يحش التغير  
 (قوله لم تدفن) أي ما لم توضع في  
 القبر ولو لم يسو التراب أو بشرط  
 تسوية التراب ولو لم تمكمل أو  
 بشرط التكامل والظاهر الوسط  
 (قوله وقال أشهب لا تعاد ولو لم  
 تدفن) كانه قال لا تعاد دفنت أولا  
 وابن القاسم يفصل فهذه أربع  
 صور عند عدم الخوف عاميان  
 التغير وحاصلها انها لا تعاد في وقت  
 الكراهة دفنت أم لا وأما وقت المنع  
 فتعاد ما لم تدفن واقتصر في الطراز  
 على قول أشهب فأنه أبين من  
 قول ابن القاسم (قوله وهذا مع  
 عدم الخوف عليها أي محل المنع  
 والكراهة ما لم يخف عليها ولا  
 فيصل على ولا إعادة دفنت أم لا  
 كان الوقت وقت منع أو كراهة  
 فظهر ان الصور ثمان قال في ك  
 وما ذكره المؤلف من عدم الصلاة  
 على الجنازة بعد الاصفرار أو  
 الاسفار مبني على القول بسنية  
 الصلاة الا انه على ذلك القول

كان ينبغي أن لا تصلي وقت المنع ولو خيف انه غير ولسل ذلك مراعاة للقول بالفرض (قوله وقطع  
 محرم بوقت نهي) أحرم عمدا أو سهوا أو جهلا لا من دخل ولا امام يحط يوم الجمعة وأحرم سهوا أو جهلا فانه لا يقطع بقوة الخلاف  
 في أمر الداخل والامام يحط بانقل بخلاف غير الجمعة (قوله وهو الجاري على تعليمهم السابق) وهو أنه لا يتقرب إلى الله بمنى عنه  
 أقول لا ينبغي أن هذا ما في ما تقدم له من قوله وسمع ابن القاسم الخ فان قلت ما تقدم دخل ابتداء فادفنا ما هنا فاصدا فقلت  
 آل الامر إلى أنه نفل وأي فرق بين من أحرم بفرض ثم بين أنه لم يكن عليه ومن يحرم بنفل ساهيا (قوله يشعرا بعقاده) أو الشيخ يحيى  
 الشاوي حكم بالطلان وهو الظاهر المتعين (قوله بل لمعنى خارج) هو الاستئصال عن سماح الطلقة في الجمعة ولدنو الشيطان قورنه

من الشمس (قوله كالنهي عن صوم زمن الخبيث) راجع للنهي عن ذات العبادة وقوله والليل راجع للنهي لذات الوقت وقوله وكذا صوم يوم العيد راجع للنهي لذات اليوم وان كان من جملة افراد الوقت ثم رجع لقوله المعنى في ذات العبادة فنقول من ظرفية العام في الخصاص مراد ذلك الخصاص واصله ذات العبادة للبيان وكان قد قال بخلاف ما لو كان النهي للعبادة وبعد كتي هذا رأيت شرح جمع الجوامع يفيد ما قلنا من ان النهي لذات العبادة (قوله وهو الاغراض) فيه شيء لان الاغراض أمر لازم لذات الصوم في اليوم فلم يكن النهي لذات اليوم ويمكن الجواب بان المعنى أو كان النهي للزم ذات اليوم وهو الاغراض فهو لازم لذات اليوم أي لصيام ذات اليوم لكن أي فرق بينه وبين النهي عن الصلاة وقت الطلوع والغروب فان النهي عنها للزم لها وهو وقتها والظاهر أنه لا فرق وبعد كتي هذا رأيت كتابة قد عرفت ان المراد بالقطع البطلان بالنسبة إلى التحريم ورأيت المحلى سوى بين صوم التحريم والوقت فقال بعد الحكم على النهي بانه يقتضي الفساد سواء رجع النهي فيما ذكرنا على نفسه كفساد الحائض وصومها أم لا فإنه كصوم التحريم لا عراض به عن ضيافة الله تعالى كما تقدم وكالصلاة في الاوقات المذكورة لفساد الاوقات اللازمة لها بفعلها فيها ولهذا افرق صحة الصلاة في المكان النهي عنه لانه ليس بالامر لها بفعلها فيه بل هو ازارتفاع النهي عنه قبل فعلها فيه كان جعل الحمام مسجدًا ولا يضر زوال الاسم لان المسكن باق بجعله مع ان الوقت المطلق لازم للصحة الصلاة في الجلة لان الشارع أقيم به بخلاف المسكن شيخ الاسلام (قوله في حرمت الخ) جمع حرمة بمعنى محترمة أي دخل في الصلاة المحترمة أي الموقرة المعظمة بعدم التمس بخلافها (قوله قل لكل ذي حافر) أي لموضع بول كل ذي حافر وللسماع أي وللغنى (قوله ودله في الثاني) أي الذي هو الغنى (٢٣٥) لان المصنف قال وجازت برض قراءتهم (قوله شرعاً ونسبة) فمعه ان كلام

الصعب جار على أسلوب اللغة العربية فيستدل بكلامهم على أن هذا معنى لغوي وحيث كان يستدل بكلامهم على أنه معنى لغوي فكيف يقال الدليل اثنان الشرع واللغة (قوله مزاج) يضم الميم وقصها محل قبل أوله الغنى ومبنيها وأما بانكسر فواضع للمرور وانفرد كذلك كتب بعضهم وقال عجب وما ذكره في المصباح من ان المرء يزاد مجلس هو المطابق لما ذكره من انه من باب ضرب يضرب فان اسم الزمان والمسكن

المعنى في ذات العبادة أو لذات الوقت أو اليوم كالنهي عن صوم زمن الخبيث والليل وكذا الصوم يوم العيد فيمنع من انعقادها فان النهي عن صوم يوم العيد لذات اليوم وهو الاغراض عن ضيافة الله تعالى وجملة قوله محرم بان المراد من دخل في حرمت الصلاة لا من كبر تكبيرة الاحرام ليشمل سجوداً وسلاة في وقت نهى (ص) وجازت برض قراءتهم (ش) يعني ان الصلاة بمرايض البقر والغنم جائزة من غير تكرار هسه والمريض اسم مكان الرخوض بمعنى البرك يوزن مقبعل كقوله ووجهه أرباض ومرايض يقال لكل ذي حافر وللسماع ورأى البطن ما يلي الارض من البقر والشاة ودله في الثاني شرعاً ونسبة حديث العجوة بن كان عليه الصلاة والسلام صلى في مرايض الغنم فقوله بعضهم المستعمل للغنم المراح مردود (ص) كفسه ولو لم يشر إلى مسلة ومجزرة ومجبة ان أمنت من الخبيث والافلا إعادة على الاحسن ان لم تحقق (ش) هذا تشبيه في الجواز والمعنى ان الصلاة تجوز في المقبرة عامرة أو دارسة يقيم نساها أو شاة فيه جعل بينه وبينها حائل أم لا كانت مسلم أو مشرك ولو كان القبر بين يديه على المشهور في الجبيع لانه عليه الصلاة والسلام أمر بنش مقبرتهم

(٢٣٩ - شرحي اول) مما صار عليه على يفعل مكور العين يوزن مجلس وفي تت ما يحالف ذلك فانه قال استعمال لها على البقر والغنم مرايض كقوله ومجلس ابن دريد ويقال ذلك لكل حفر وللسماع اه (قوله مقبرة) بثلاث الموحدة المحل الذي دفن فيه بالفعول وأما المحل المعدل لدفن ولم يدفن فيه فليس من محل الخلاف (قوله مزاج) يفتح الميم وتضم باؤها وتفتح موضع طراح الربل (قوله ومجزرة) يفتح الميم وكسر الزاي موضع الجزر قاله ابن ابي عمير وفي تسميتها بكسر الميم ويضع زائها ونكسر (قوله ان أمنت) كموضع بها عال لا يصل له نجاسة أي تحققت لها رتبا كافي شب ومثله فيما يظهر الظن والمراد البقعة التي صلى فيها لا جميع الموانع (قوله والافلا إعادة) أي أيدية هذا في غير محجة الطريق اذا صلى فيها الضيق المسجد فان الصلاة فيها جائز ولا إعادة ذكره في (قوله تجوز في المقبرة) كيف هذا مع ان القبر حبس لا يمشى عليه ولا ينش والصلاة تستلزم المشي الا ان يقال الكلام نهى في الصلاة مع قطع النظر عن المشي أو كان القبر غير مستعمل بطريق دونة قاله في (قوله ولو كان القبر بين يديه) قال المازري مشهور المذهب بجوارها ولو كان القبر بين يديه أي خلافاً بقوله تجوز اذا كان على يمينه أو يساره لا ان كان بين يديه فلا يجوز كما نقلناه من الشبهة من بعد غير الله وكان القبر معبوده فعلى هذا تجوز الصلاة على القبر عند صاحب هذا القول وحرره (قوله على المشهور في الجميع) أي وقال المشهور في التعميم الاول ما قاله ابن حبيب ان صلى في منابر الكفار فان كانت عامرة أعاد أبدأ أو دارسة فلا إعادة وفي مقابر المسلمين لا إعادة مطلقا ومقابل التعميم الثاني ما قاله عبد الوهاب ذكره في الجديد من منابر المسلمين وفي القديمة ان كانت مسجودة لم يجعل لله فيها حصير أو نكروه في منابر المشركين ومقابل التعميم الثالث قول عبد الوهاب حيث قال يجعل بينه وبينها حصير أو مقابل التعميم الرابع

مقاله الخطاب ونصه وقيل يجوز بمقام المسلمين وتكرمه بمقام المشركين اه فاذا كان كذلك فساو قال كان القبر بين يديه أو لا كان أحسن لأجل أن يكون النظام واحداً (قوله ترجيح الاصل) هو اظهاره وقوله على الغالب الذي هو النجاسة لا يحق أن هذا لا يناسب ذكره هنا انما يناسب قوله والا فلا اعادة لان فرض المصنف هنا في تحقق الطهر أي وأما عند اشك فلا اعادة أبدية ترجيحاً للاصل على الغالب وأما لو نظر بالغالب فيعيد أبداً والماصل انه عند الشك فيعيد في الوقت على المشهور ومقابلته قول ابن حبيب فيعيد العامد والجاهل أبداً والاول راجع الاصل وابن حبيب راجع الغالب (قوله وان شققت) أي أو ظننت (قوله خالفنا لما يظهر من كلام ابن رشد) لا يحق أن الذي يظهر من كلام ابن رشد مخالف للقواعد كيف نعمل الكراهة مع وجود الضرورة (قوله فيحمل كلامه على الدراسة مطلقاً) بخلافه ان الدراسة تكره الصلاة (٣٢٦) فيها ولا اعادة للصورة التي فيها (قوله وذكراً أنه ظاهر المذهب) لا نقول ان علمنا

بالصور لا يؤمر بالاعادة وهو ظاهر المذهب وان علم بالنجاسة قال يحنون بعيد في الوقت وعلى قول ابن حبيب فيعيد أبداً في العمد والجاهل اه والتعليل بالنجاسة أظهر اه ولا جيل ذلك لعقد الشارح ظاهر المذهب (قوله أي موضع مباركها عند المساء) لتشرب عليها وهو اشرب الثاني بعد دخول وهو اشرب الاول اه قاله انت وظاهر الخطاب اعتماده خلاف تقييد ابن الكاتب فيه قال انما نهى عن المعاطن التي من عادة الابل تعدو وتروح اليها وأما لو باتت في بعض المناهل لحازت الصلاة لا بد صلى الله عليه وسلم صلى الى غيره في السفر اه وقوله وأما لو باتت الخ يشتمل على ما لو باتت ليلة أو أكثر وعلمه بالكره في محل النزول في العقبه ونحوها ثم ان تقييد ابن الكاتب حارفي تفسير المعطن عمل روكها مطلقاً سواء كان بين ممرها عللاً ونهلاً أو غير ذلك قاله عيج (قوله ولو لم يجد غيره) انظره مع أن سبلاته في تلك الحالة

وجعل مسجده موضعاً ربهاء مالك على ترجيح الاصل على ابن حبيب وحل مالك حديث لا تجلسوا على القبور على جالس فصاء الحاجة ويجوز الصلاة في المنزل بموضع طرح الزبل ويجوز أيضاً في الجزيرة موضع الجرز وهو الذبح والنهر أي المحل المسمى للذبح فيعدل عن محل الذبح ويصلي والمؤلف قال ان أمنت من النجس والمحل بتمامه أي المحل المسمى للذبح النجس يقتضي عن محل الدم ويصلي المحل تليق اللحم كما قال بعضهم لانه لا نجاسة فيه لانه انما فيه دم غير مسفوح ويجوز أيضاً الصلاة في شجرة الطريق وهي وسط الطريق وقارعة الطريق أعلاه أي جانبه والحكم فيهما واحد وانما نص على المتوهم ومحل الجواز ان أمنت اسقاع الاربعه من النجس وان شئت في النجاسة أعاد في الوقت وان شققت أعاد العامد والجاهل أبداً والناسي في الوقت فقوله والأي بان لم يؤمن نجاستها بان شك فيها فلا اعادة أي أبدية فلا ينافي الاعادة في الوقت (ص) وكرهت بكنيسة ولم تعد (ش) أي وكرهت الصلاة بكنيسة أو غيرها مما هو معتبد الكفرة سواء كانت عامرة أو دارسه وهذا حيث لم يضطر للزول بها كبرد ونحوه فانما اضطر لذلك فلا كراهة في الدراسة وكذلك في العامرة على ما يفهم من المدونة خالفنا لما يظهر من كلام ابن رشد من ان الكراهة في العامرة ولو اضطر للزول بها ثم ان حمل قول المؤلف لم تعد على نفي الاعادة مطلقاً فيحمل كلامه على الدراسة مطلقاً وعلى العامرة حيث انظر لابل بها أو زلها اختياراً أو صلى على فراش طاهر فان حل على نفي الاعادة الا بدية فقط فلا ينافي الاعادة في الوقت ويحمل كلامه على من زل بالعامرة اختياراً صلى بارضها وعلى فراشها بغير الطاهر ومقرناً به كلام المؤلف هو المستفاد من كلام المؤلف والزواني وابن غزوي يظهر من كلامهم انه المعتمد وهو خلاف ما ذكره سند من عدم الاعادة مطلقاً وذكراً أنه ظاهر المذهب (ص) ويعظن ابل ولو آمن وفي الاعادة قولان (ش) أي تكره الصلاة بمعطن الا مل أي موضع مباركها عند المساء قاله المازري ولو بسط عليه شيئاً طاهرًا ولو لم يجد غيره ولو آمن من نجاسته ويفهم منه ان موضع مبيتها ليس يعظن ولا تكره الصلاة فيه وهل الكراهة تعبد وهو المختار أو أشد تفارها فلا يخرج عليها البقر نعم يخرج عليها المازري الجواز بعد انصرفها وإذا وقع ونزل صلى في معاطن الابل فهل يبعد في الوقت سواء كان عامداً أو جاهلاً أو ناسياً أو الاعادة في الوقت خاصة بالناسي وأما العامد والجاهل بالحكم فيعيد أبداً

واحبة قضاء عن أن يكون مكروهة ولم توجد في غيره (قوله ويفهم منه أن موضع الخ) هكذا قال الخطاب واقتصر فيفيد قولان اعتماده وفي شب ولا خصوصية لذلك بل وكذلك محل مبيتها وقيل لو لم يوجد في غير ذلك لم يكره (قوله فلا يخرج) أي اذا لم ياب معال شدة الفرد لا يخرج فذلك قاله وتخرج عن التعليل بنفارها البقر (أقول) وأولى ان يخرج عن التعبد وقيل في اعملة غير ذلك فقبل اعملة كثرة زرائها وقيل ومنعها لأنها تعصد السهول فتجمع النجاسة فيها وقبل سوء رائحتها وقيل غير ذلك (قوله فهل يبعد في الوقت) استظهر بعض الشيوخ أن المراد بالوقت الضرورة وان علمنا انهم أمروا الشياطين أو لم يروا تحتها أو تعبدوا نظر المراد بالوقت (قوله فيعيد أبداً) مقتضى قوله بناء الخ ان الاعادة الا بدية وجوباً الا أنه لا يناسب ما تقدم من قوله ولو بسط الخ فالمناسب لما تقدم أن تحمل الا بدية على وجه الاستحباب كما حملها عليه بعضهم

القول بأنه جسم انتهى وفي تفسير  
بعض الأشياخ ترجيح الأول وهو  
أنه لا بد من تقدير بظاهره أنه  
الذي هو ظاهر المصنف وهو الظاهر  
(قوله وقيل بالسيوف) أي أن  
كان ماء أو صفة والاضلاله  
لا يبالغ بها حيث أن (قوله وأقر  
بشروعيته) أشار إلى أصح ما في  
مصنف وهو قولهم في أي  
"قر بشروعيته" بدليل قوله بعد  
والجحد كافر (قوله بل يحد)  
أي بالقتل (قوله ولا طمأئده) أي  
ولا اعتدال (قوله فسر بعتقه)  
لأنه يفتن سلافاً والبعض أجمع بتأني  
أنه يفتن بالسيوف حتى يصلي

تولان بناء على تعارض الامسل والهاب فتنبهوا في الاعادة اخرى في مسد الاعدة او كيفيته، أو  
منهاها قولان هل تجدد بالوقت مطلقاً أو تجدد بالوقت في الساسي لافي غيره (ص) ومن ترك  
فرونا آخر لقاء ركعة يسجد بهما من الضروري وقتل باله يقف سجد اول قول أنا أقفل (ش) يعني  
أن من امتنع من أداء صلاة فرض وقرب عشر وعيته فإنه لا يقرب على ذلك بل سجد ويضرب  
ولم يزل معه كذلك الى أن يتي من الوقت الضروري مقدار ركعة كاملة يسجد بهما من غير  
اعتبار قراءة فاتحة ولا طمأنينة للعلاف فاقام للفعل لم يقتل والاقتل بالسيف في السبال  
يضرب عنقه سجد الاكثر عند ملكة خلا فالابن حبيب ولو قال أنا أقفل معاً ديه على الترك  
ولم يشعر لانه يتم على التأخير حتى يصير فاتته فلا يقتل بهاد لا فرق على المذهب ان أن يتجمع  
قولا وقتلا أو يتجمع فعلا كالأو وعدهم ولم يفعلوا لان عدم امتناعه بالقول لا اثر له وعده يقتل  
لاجل الترك والترك تحقق منه فبلحق بما قبله وقول ابن حبيب داول أنا أقفل لا يقتل ويبالع  
في ذنبه (ص) وصلى عليه غير وضل ولا يلزم قبره (ش) يعني انه لا يترتب على قتله حد  
لا كفره اصاله عليه وعدم اخفاء قبره بل يستم كغيره من عبور المسلمين فعسى المذهب انه  
يصلى عليه غير أهل الفضل والصالح وزنه ورثته وأوكل بدعيه ويدفن في مقابر المسلمين من  
غير اخفاء قبره وعلى مقابله عدم الجتمع (ص) لان ائمة على الاصح (ش) يصح جرحه عطفاً على

أو يموت (قوله د) بردائه لو كان حد السقط نوبته قبل إقامه أحد عليه كقبض الحدود و يمكن الجواب بأن ما نصناه انما جاء من  
زل الفعل فتوبته انما تكون بالشرع في الفعل لا من مجرد قوله ثبت وهو لم يشرع في الفعل (قوله د) فالأب حبيب) فانه يقول يقتل  
كقرا (قوله لانه) ثم على اننا نخير الخ) هذا يقتضي انه اذا وجب قبله فعل لوان حتى يخرج الوقت بالاعتس وهو تسجد من مصروص  
انه يقتل ولا يقال لا يقتل لانها فائتة الى لا يقتل بها فائتة لم يحصل بها طيب في رقها (قوله د) صلى عليه غير فائتة) أي يكره  
للفاضل ان يصلي عليه زجر لا مثاله (قوله د) لا يطهر من فيه) أي يكره فيه يظهر (قوله د) على المذهب) أي يفتن على المذهب أي المعتمد  
من كونه مسلما غير كافرا (قوله لانه) أي فائتة لم يلبس بها في الوقت والأدب الى أن لا يقتل أحد لانه يؤخر الى أن يبقى مقدار ركعة ثم  
يظهر بعبث الوقت فتقول لا قبل بافائتة فكذلك اقرر بعض الشيوخ وهو ظاهره وافق لظاهر قول المصنف أخر قاعركه بعد ذلك من  
انه لا يعتبر تقدير الظهور وبالمذهب وهذا عين ذلك علمت بعد ظهور قول عجم ان الركعة الاولى التي بها المصلي فائتة وطأ بيته  
ومحو ذلك لا يدرلج في الوقت وبالمذهب انه ما كان لا يعتبر به الظهور ومن المعلوم انه لا بد من الظهور فاذا انظر بالمذهب ان يكون فرضه مثلا  
وت الوقت وحيث ثبت الوقت في يصح الأتصال الصلاة كلها بتمامه واعتدل وشوؤت (قوله د) على الأصح لوقال على المقول  
بأن على الأصح لكان أولى لان ترجيح هذا القول هو ما صار في الأتصال يقال أو فائتة استتم حيث أشربا يقول للسمازري  
والترجيح لاس بواس وبما يظهر لا بد من رشدنا الاختيار للجمعي ولم ينتم أي متى وجد قول لا هو لا بأس بشيئ له بعدة من هذه المؤد كقوله الخ  
(قوله يصح جرحه د) فالخ) التقدير عليه وقتل في الغرض لاني الفائتة ولا يخفى ما فيه فائتة فائتة من افراد افرس فلا يظهر ان يعطى

ألا يرى إلى قوله في وجهه المصعب عطفًا على فرض الخ (قوله ونصبه عطفًا على فرض باعتبار وصفه) أي أنه معطوف على فرض باعتبار  
تقييده بكونه حاضرًا أو الأحسن أن يقول معطوف على صفة فرض أي فرضًا حاضرًا (قوله ورفع عطفًا على المعنى) أي عطف جمل  
وفيه أن لا تعطف الجمل بل المفردات (قوله حديث عهد بالاسلام) أي حديث علم بالانصاف بالاسلام أو بالاسلامه (قوله كالمرتد)  
أي ثلاثة أيام وقوله كالمرتد أي غيره فلا ينافي أحد من أفراد المرتد (قوله معنى أربع الروايات) أي على الامم ثم يجوز أن يكون على  
حذف العاصف أي وعلى أربع الروايات ويجوز أن يكون حال أي حالة كون ذلك آية على أربع الروايات (في فصل الاذان في الاذان  
اسم مصدر أذن يقال أذن المؤذن للصلاة أو أذن بالفتح أي أذن من فعل بالتشديد مثل ودع وداعا وسلم سلاما ركاعا كلاما  
وزوجا جازجا زجها راقاله في المصباح (في فائدة الاذان شرع في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية وقيل بقوله تعالى اذا  
نودي للصلاة أذنيه وعليه مسمع وعيته بانقرآن وقيل في مكة ليلة لاسرا (في فائدة أخرى في الاذان أذن العصر بل أذن بالعصر قاله  
المبدر (قوله وما يتبعه) أي من الإقامة (قوله الاعلام الخ) أي فيكون اسم المصدر بمعنى المصدر (قوله بأي شيء كان) وأما اصطلاحا  
فهو الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة على وجه مخصوص (في فائدة) حاصل ما ارتضاه عجب أن الامامة أفضل من  
الاذان والاقامة وبلى الامامة الاذان ثم الاقامة ولا بد فيه من نية أي نية الفعل ولا يشترط فيه نية التقرب فلو بدأ بذكر الله تعالى ثم  
بداله أن يؤذن ابتداء التكبير ولا يبنى على التكبير (٣٣٨) الاول وقوعه بلا نية كما ذكره الطخيني (قوله مشتق) أراد به الاشتقاق

الضمير، قد مر مع جاره بعد قوله وقيل أي فيه لافائنة ونصبه عطفًا على فرض باعتبار وصفه  
أي فرضًا حاضرًا لافائنة والدليل على تقديره ضمرا قوله أخرا فاعركم الخ ورفع عطفًا على  
المعنى أي الفرض الحاضر يقتل تاركه لافائنة فلا يقتل تاركها (ص) والجاحد كافر (ش) أي  
والتارك الجاحد لمشر وعية الفرض أو مشر وعية ركوع أو نحوه أو وضوءه وليس حديث عهد  
بالاسلام كافر اتفاقا بل اجماعا ويستتاب كالمرتد عند الأكثر على أربع الروايات ولما تسكلم  
على الوقت شرع بتسكلم على ما يعلم بدخوله فقال  
(في فصل) في الاذان وما يتبعه \* وهو لغة الاعلام بأي شيء كان مشتق من الاذن بفختين  
وهو الاستماع أو من الاذن بانضم كانه أودع معله اذن ساجده رادن بالفتح والتشديد اعلم  
واذن بفتح وبكسر أباح واستمع ومنه حديث ما أذن الله لشيء كاذبه شيء يعني بقراءته وفي  
الاذان لغة ثانية الاذن (ص) من الاذان الجماعة طلبت غيرها في فرض وفي (ش) يعني  
أن الاذان في المصرو وفي كل مسجد سنة على المشهور للجماعة لا لفرادي طلب غيرها في فرض  
لا غيره وفي أداني اختياري ولو حكايتي شريجه فخرج بقيد الاداء الفائنة فيكره  
الاذان لها بالاولى اذ هو وقتي لقوله عليه الصلاة والسلام لا رقت لها الا ذلك وبالاختياري  
الضروري فلا يؤذن فيه وكذا لو نسي به خروج الوقت ودخل بقولنا ولو حكا الصلاة المجموعة

الاكبر قوله كانه أودع) فجيده  
لاخذ من الاذان ولما كان توجيها  
أخذه من الاستماع ظاهرالم  
يتكلم عليه (قوله وأذن بالفتح  
والتشديد) أي الذي هو فعل  
الاذان (قوله رادن بفتح وكسر)  
قصد استيفاء تصرف تلك المسادة  
(قوله أباح) هذا المعنى على حديثه  
وقوله واستمع معنى آخر على حديثه  
ويأتي أيضا بمعنى علم ومنه فأنوا  
بحرب من الله ورسوله (قوله ومنه)  
أي ومن كونه بمعنى استمع (قوله  
ما أذن الله) بكسر اللال شيء أي  
ما استمع قال الهروي معناه ما استمع  
والله لا يشغله سمع عن سمع أو أدبه

لازمه من القول وارضا (قوله كاذبه) بفتح الدال (قوله تعني بالقرآن) قال الأزهري أخبرني عبد الملك  
عن الربيع عن الشافعي أن معناه تحرير القرآن وتزويقها وتحقيق ذلك في الحديث الآخر زينو القرآن بأصواتكم وهذا بناء على  
أن القراءه لا طان جازة وهو مذهب الشافعي وأما عندنا فيكره فعلى مذهبهما يفسر بفتح ي يستعني لانه قد جاء تفسير التثني  
بالاستغناء وقوله في الحديث زينو القرآن بأصواتكم مقلوب أي زينو أصواتكم بالقرآن (قوله الاذن) بفتح الهمزة وكسر الدال  
(قوله وفي كل مسجد) فالصحيح المسجد أن أو تقاربا أو أحدهما فوق الآخر ومثل ذلك المسجد الذي قسمه أهله ولا يجوز لهم ذلك انقسم  
ابتداء لأن ملكهم قد ارتفع عنهم بالتبليس (قوله سنة على المشهور) راجع للامم من خلاف ما ينقول أنه فرض كفاية في البلد وفي  
كل مسجد والراجح أنه سنة باعتبار كل مسجد أي باعتبار المساجد وأما في المصنف فواجب على الكفاية يها نون لتركه (قوله لا للقد) فيكره  
(قوله التي تطلب غيرها) في حضر أو سفر وأما التي لا تطلب غيرها فيكره لها الاذان (قوله في فرض) احتزبه من السنن والنوافل  
فالاذان لها مكره (قوله وفي) خرجت الجارة فيكره الاذان لها قال عجب والظاهر أن الاذان في الضروري كالاذان للفوائت  
لكن برده عليه الاذان في الجسع كان جمع تقديم أو تأخير فانه أذان في غير اختياري مع أنه مشروع على سبيل السنة وسيأتي الجواب  
بانه اختياري حكما (قوله اذ هو وقتي) أي اذا فرض اذ كانت وقتي أي ذوقت وهو وقت ذكرها (قوله فلا يؤذن) أي بكره (قوله  
وكذا لو نسي حرج الوقت) بان فن خروج الوقت به فيعزم بقى ما اذا شئنا وانظروا أنه يكره وفي مسائل الشيخ ابن هلال من المتأخرين

لا بأس بالأذان ما لم يخرج الوقت المستحب وأول الوقت أولى انتهى (قوله كما استظهر) راجع للمشبه أي قوله أي يكره أي يكره على  
 الظاهر (قوله أن المشهور أن الأذان سنة الخ) مقابله ما قال ابن عبد السلام من وجوب الأذان ثلثي فعلا وإن كان الأول مشروعية  
 قطاهن العبارة من أن الخلاف في الأذانين معا غير مسلم (قوله يعني أن الأذان) أي لا بالمعنى المتقدم إذ المراد به أولا الفعل وترجيح  
 الأخير عليه باعتبار النكاحات (قوله باعتبار رجله) أي وأما باعتبار كماله فهي ثمان وستون كلمة في غير الصبح وستون وبها في أذان  
 الصبح وهذا هو الصواب خلافا لمن قال وكلماته ثمان وستون (قوله فلا يقتضي الخ) فيه نظر لأن الأخير راسع لكل كلمة وكل  
 واحد منها قد كثر من ثمان وستون فربما جاءه الرجال مثنى أي اثنين اثنين وما يشبهه في الترجيع لو عاد الصبح على التكبير فقط وليس  
 كذلك في نية الخ لو أوتر الأذان أو شفع الإقامة ولو عطل المصنوع والظاهر أن ورا كثره كوترجيحه وانظر لو أوتر منه هل يكون كذلك  
 وهو الظاهر وثيقه كوتر أقله ويجزئ مثل هذا الصبح في شفع الإقامة (قوله صدر منه صلى الله عليه وسلم أي حيث قالها بأذن  
 فأمره جميعا أن ينادي بالصبح لا من عمر (قوله قول عمر بن الخطاب) جواب ص (٣٣٩) يقال من المشروعة من عمر (قوله أنكره على

المؤذن) أي لا ينبغي له أن يجهر  
 في نداء الصبح بحيث يكون هو  
 المشرع (قوله مرجع الخ) بفتح  
 طبع خبر أن أي وهو مرجع ويصح  
 أن يكون منصوب باسم فاعل على  
 أنه محل من فعل الأذان المستفاد  
 من قوله ليس الأذان أي حاله كون  
 المؤذن مرجع الشهادتين أي الفاعل  
 المفوض اليه في جعله حالاً لا شيئاً  
 لأن المكان يندى عاملاً في نية  
 أن الدعوة مقيدة بآثار جميع وليس  
 كذلك قوله بعض الفضلاء قال بعض  
 ثم كلام المصنف ظاهر في أن  
 ترجيع الشهادتين بعد الأذان  
 بالشهادتين ولا مرجع الأولى قبل  
 الثانية بالنية ثم يرجع الثانية بعد  
 الأولى (قوله برفع الخ)  
 مرجع في أي برفع ولا وهو كذلك  
 لكنه دون رفعه بالتكبير يرفع  
 أرفع أعلى من الأذان وهو ظاهر

تدعيماً وتأخيراً فيؤذن لها ولا يؤذن بفرض استكثارية أي يكره كالأذان المستحب كما استظهر  
 وأشار بقوله (ولو جع) إلى أن المشهور أن الأذان سنة فيها كغيرها من الصلوات (ص) وهو  
 مثنى (ش) يعني أن الأذان باعتبار رجله السبع عشرة أو التسع عشرة في الصبح مثنى ضم ففتح  
 فشد من استثنائه ساعد الجمله الأخيرة فأنما مفردة لا بفتح فسكوناً فتعريفاً بعدول عن  
 اثنين اثنين لا يقتضي الزيادة على اثنين ويدل على رجوعه جميع الكلمات قول المؤلف (و)  
 الصلاة خير من النوم المشروعة في نداء الصبح خاصة فائتها على مذهب المدونة وهو المشهور  
 خلافاً لابن وهب في إفرادها وقد صرح في التوضيح على أن مشرعها في الصبح صادر منه صلى  
 الله عليه وسلم كما ذكره صاحب الاستبصار كلوه غيره وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 أجعلها في نداء الصبح حين جاء يؤذنه بالصلاة فوجدته نائماً فقال الصلاة خير من النوم أنكر  
 على المؤذن أن يستعمل شيئا من ألفاظ الأذان في غير محله كما كره مالك تنبيهه في غير الخ  
 انتهى وإن كل المؤلف على شهرة اختصاصها بندااء الصبح فمربطه عليه فقوله ولو الصلاة خير  
 مبتدأ وخبر والجمله محكمة في محل نصب خبر كان المحذوفه أي ولو كان اللفظ الذي يأتي بهذا  
 اللفظ (ص) مرجع الشهادتين برفع من صوته أولا (ش) يعني أنه ليس للمؤذن أن يرجع  
 الشهادتين بأعلى من صوته بالشهادتين أولا ويكون صوته في الترجيع مساوياً لصوته في التكبير  
 هذا هو المقصود بمقتضى أنه يرجع الشهادتين بأعلى من صوته في التكبير فقوله ولا يجوز  
 الشهادتين ويجوز التكبير وعلى هذا القول يكون صوته في التكبير مساوياً لصوته في الشهادتين  
 قبل الترجيع ثم لا بد من استماع الناس لها إما بما يحصل به الإعلام وإلا لم يكن تبايناً  
 وانما طلب الترجيع لعل أهل المدينة والقرى الذين صلى الله عليه وسلم به بمحذورة وكما  
 ذلك إضافة الكفار أو لأن بالمحذورة انتهى وثمة ما جاء من قوله لم كان عليه من شدة

لا من الرفعة وهي الرقة لأنه يقتضي خفض صوت وليس كذلك (قوله يعني أنه من الخ) أي فلا يطن الأذان بتركه فقول الأبي فقتضى  
 ذهبنا كونه ركناً يبطل الأذان بتركه فظهر (قوله من يرجع الخ) أي أن الترجيع سنة ولو من المؤذن المدفوع فظاهره أن الترجيع  
 أهم له من الشهادتين وهو مرجع ابن الحاجب وكلام الأصحاب ظاهر فيه ويحصل أنه مما لا ينبغي وأول المدعى وهو ظاهر فله  
 الخطاب (قوله ليس يكون صوته الخ) أي أو أعلى أي يرفع أو لا يرفع بالتكبير ثم يرفع به بالشهادتين دون التكبير بحيث  
 ليس ثم رفع صوته بما يجب يساوي رفعه بالتكبير أو أعلى كقول (قوله بمقتضى أن يرجع الخ) ظاهره أنه يجوز احتفال لا قول  
 وقوله هذا هو المقصد يقتضي بقول وهو الحق بل هما قولان بمقتضى المصنف ولكن الأول هو المشهور (قوله ثم لا بد من سماع  
 الناس) أي بالشهادتين قبل الترجيع (قوله يحصل به الإعلام) المناسب أن يقول يحصل به العلم وإلا لم يكن تبايناً أي لا بد من ترجيع  
 يكون من جهة حقيقة الأذان فيسبب عن الذي أخفاه أولاً فلا يكون آتياً سنة الترجيع برفعه أنه كيف يكفي مع الإعلام أنه ليس  
 من أصل الأذان بل من كماله وكان به من حيث الحقيقة لا ضرر في كون سنة من حقيقة الأذان وأما ما أشير عليه من ذلك القول  
 المأزى ورد ما عطل بعض النوازل من المؤذن يعني صوته حتى لا يسمع وهذا عطل انتهى (قوله إضافة الكفار أي باظهار نوحه جلد الله

وانفراد بالعبودية ورسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ساكنها) تفسير بقوله موقوف الجمل (قوله وعليه سكنت) من عطف  
 اللازم لان الوقف يقتضي السكوت (قوله اختار شيوخ الخ) قضية ذلك ان الخلاف في جميع جملة ونحوه ابن رشد الخلاف بالنسبة بين  
 الاوليين قال واما غيرهما من أفاضله فلم ينفل عن أحد من السلف والخلف أنه نطق به الامم وقفا انتهى (قوله والجسم جاز)  
 أي وكل من الاعراب ومنه جاز أي لا يحتل بتركه الاذان فلا ينافي ما تقدم من أن الاولى كون الجمل في الاذان ساكنة (قوله  
 الواجبة) أي التي يحتل الاذان بتركها (قوله مثل الصفات السابقة) أي جنس الصفات لانه لم تقدم الاصفة واحدة وهي قوله  
 منتهى وقوله والملاحقة كقوله بلا فصل (٣٣٠) الخ على ما بين (قوله أي يكره ذلك) ظاهره ولو طال الفصل وبطل الاذان أي

فليس الاذان كاصلاة المفالة في  
 حرمة قطعها (قوله أي ويرد بعد  
 فراغه) وجوابا لم يكن المسلم  
 حاضر أو سمعه ان حضر ولا يكتفى  
 بإشارة في حالة الاذان والمأبى كالمؤذن  
 في جميع ما ذكر كيقول اشترح  
 ويبحث فيه بان الفصل في الاذان  
 اذا طال يبطل بخلاف التلبسة  
 وأيضا التلبسة استمرارها بعد  
 الايمان بها ليس بواجب بل  
 رد السلام فانه واجب انتهى وتأمل  
 ولارد على قاضي حاشية وشجاع  
 ولو بنى المسلم لانها جازا وشاركا  
 الملبى والمؤذن في كراهة السلام  
 عليهم لما لم يجب عليهم الرد بعد  
 الفراغ لانهم في حالة تنافي الذكر  
 (قوله حيث أصبح الرد) أي اذن  
 فلا ينافي أنه مطلوب (قوله ليس  
 لها وقع في النفس) أي تأثر في  
 النفس ليكون قطعها ليس بحرام  
 (قوله والصلاة الخ) كانت فرضا  
 أو نفلا (قوله لا اعتقاده أنه غير  
 اذان) يعلم منه أن الطول ما يحصل  
 به للسامع اعتقاده أنه غير اذان  
 وأما لو مات في بدئ شربه ولا يبي

نقضه لنبي صلى الله عليه وسلم فلهذا عليه الصلاة والسلام وعرك اذنه وأمره بالترحم ولا  
 يتقى هذا بانتهاء سببه كالرمي في الطح (ص) تجزوم (ش) أي موقوف الجمل ساكنها قال  
 الطبري جزم الحرف أسكنه وعليه سكنت المازري اختار شيوخ صقلية جزمه وشيوخ  
 انقروين اعرابه والجميع جازا انتهى فليس الجزم من الصفات الواجبة مثل الصفات السابقة  
 والملاحقة كالمؤذن كلام المؤقف وانما جعل الاذان مبنيا لا متدا الصوت فيه واعربت  
 الاقامة لانها لا تحتاج لرفع صوت لا اجتماع عند هذا والسلامة من اللحن في الاذان مستحب  
 (ص) بلا فصل ولو بإشارة اكسلا (ش) يعني أن الفصل بين كلماته يخرج عن نظامه فلا  
 يفصل بينها سلام ولا رد ولا بإشارة سلام أو غيره ولا بغير ذلك أي يكره ذلك ولم يأت المؤقف  
 بهذا الوصف صريحاً بأن يقول مثلاً متصلاً على وتيرة الاوصاف قبله لمناسبة قوله ولو بإشارة  
 اكسلا أو حاجه أي ويرد بعد فراغه كما رد المسبوق على الامام اذا فرغ من صلاته ولو لم يكن  
 الامام حاضرا والفرق بين الاذان والصلاة حيث أصبح الرد بإشارة في الصلاة دون الاذان هو  
 أن الاذان عبادة ليس لها وقع في النفس فلو أجبر فيه الرد بالإشارة لتطرق الى الكلام لفظا  
 والصلاة لفظها في النفس لا يتطرق فيها من الإشارة الى الكلام والمأبى ملحق بالمؤذن  
 (ص) وبنى ان لم يطل (ش) أي وان حصل شيء مما سبق أو غيره محسدا أو هو وان لم يطل  
 فان طل ابتداء الاذان لا دخاله بنظام الاذان وتخليطه على السامع لا اعتقاده أنه غير اذان  
 ولا يكره من كلام المؤقف عين الحكم في فصل كلمات الاذان من كراهة أو حرمة قال سنده  
 أما كلامه فمكره ولا يحنث فيه وانظر الحكم في غير الكلام من أكل أو شرب والظاهر أنه  
 كذلك وقوله في العدة أو منع الأكل والشرب والكلام رد السلام ينبغي أن يكون مراده  
 بالمنع الكراهة (ص) غير مقدم على الوقت الا الصبح فبدس الليل (ش) يعني أنه يشترط في  
 الاذان أن لا يكون مندما على الوقت اجمالا لقوات فأنه تدهو الاعلام بدخوله فيعاده بعده  
 ليعلم من قد صلى من أهل الدور أن الاذان الاول قبل الوقت الا الصبح يستحب تقديم اذانها  
 بدس الليل الاخير كقوله الجزولي وقيل ان الاذان المتقدم هو السنة وهو ما يفيد كلام  
 سنده وأما تقديمه فمستحب ومقتضى كلام سنده أنه لا يؤذن لها اذان ثان عند طلوع الفجر وهو  
 مقتضى كلام المؤقف وكلام صاحب المدخل فيمد أنه يطلب لها اذان ثان عند طلوع الفجر  
 بل فيسده مساو لا في المشروع وعينه وانما خرجت الصبح عن أصل المشروع لانه اذان

على اذان الاول ولو قرب والاقامة مثل الاذان فأذا ذلك كله عجز (قوله والظاهر أنه كذلك) بدليل  
 أي يكرهه فانه أب ان فصل بكل من الكلام أو الأكل أو الشرب يكره ولا حرمة ما لم يخف على صبي أو أحمى أردابة أن يقع في شر  
 وشبهه أو نسي تلف مال له أو غيره فليس يكلم ويبنى ان قرب ويبتدئ ان بعد (قوله غير مقدم الخ) خبر لم يمتدحذوف أو حال (قوله  
 الا الصبح) يجوز وقعه على ابدية من الضمير المستتر وهو المختار والصب لانه مستثنى من منتهى (قوله يعني أنه يشترط في الاذان  
 الخ) أي فقهه قبل الوقت حرام كما صرح به عجز (قوله كقوله الجزولي) حاصل ذلك أنه ليس لها الاذان واحد تقدم على موضعها  
 (قوله وما تقدمه فمستحب) في عبارة مضاربة وذلك لان قوله المتقدم يفيد أن سنده يقول بان لها اذانين الاول هو السنة  
 والثاني مستحب وقوله وأما تقدمه يؤذن بأنه اذان واحد الا أن تقدمه مستحب (قوله أنه مساو الاول في المشروع) المناسب أن



يقول في السنة لان المسمى وحيد يتحقق بجهل الاول سنة والثاني مستحب بل أقول كلام صاحب المدخل يفيد تعدد الاذان في سبب السبل الاخير فانه قال والسنة المتقدمة في الاذان يؤذن واحد بعد واحد في الصلوات التي أوقاتها اقتد فيؤذن في الظهر من العشرة الى خمسة عشر وفي العصر من الثلاثة الى الخمسة وفي العشاء كذلك والصحيح يؤذن لها على المشهور من سبب السبل الاخير الى طلوع الفجر وفي كل ذلك يؤذن واحد بعد واحد ثم ذكر ان مؤذن الاخير يؤذن عند طلوع الفجر انتهى في قول المشرح يطلب لها اذان ثان لا مفرق له كما عرفت وقال عجي الذي ينبغي ان كل واحد من الاذان سنة كما في اذان الجمعة وينبغي ان الثاني كد من الاول (قول) وهو يرجع لكلام صاحب المدخل وان خالفه في زيادة ينبغي ان يؤذن في الاول مستحب والثاني هو اسمه والذي يفيد التعليل كما أفاده محشي انت اب الاول هو اسنة فقط وأما الثاني فهو مستحب لاسنة وذلك لانه لو كان كل منهما سنة لكان اذان الصبح حاصلا في وقتها كما ان الاول حاسل في وقته ولم يقلوا اذان الصبح يقدم على وقتها مع انهم قد قالوا ذلك ولما كانوا على ذلك أي على ان كل منهما سنة فذات المقالات أربعة ليس لها الاذان واحد يقدم له اذان تكل منهما سنة الاول سنة والثاني مستحب وعكسه وقد علمت ما ارتضاه محشي انت من كون الاول سنة والثاني مستحب وقد علمت عزاء بعضهم بسنة يؤذن من كلام الخطاب قوته وشارحنا عن الخلافه حيث قال ومقتضى كلام سند الخرج اذان واحد (وأقول) وهو المتبادر من لفظ سندنا فالأفاده الخطاب بل في شرحنا لاشارة الى لا هي من فقوله ان الاذان المتقدم اسنة المفيد ان اذاننا ثانياً أي على فهم الخطاب وقوله ومقتضى الخ أي على المتبادر من لفظه وقد تقدم انه فهم (٢٢١) المقامى وورد ما يفيد مشروعية الاذانين

فانما ثبت هذا كلامه فانفس أميل لما قاله محشي انت قدس سر (قوله به ليل) وهو قوله صلى الله عليه وسلم اني باللائمة الذي لميل فكانوا وشربوا حتى يادى ابن أم مكتوم (قوله ولا ياتوا بالخير) معطوف على قوله به ليل (قوله انما) الاسناد (قوله وفرضية انفس) أي نقله أي اصله في الظاهر (قول على حصة الاذان الخ) أقول هذا أدركوا ما تقدم في شروطه بما ينزل ويحتمل به عدم تقدم على الوقت وكذا ركنا اخره وسأورد

بدليل فبق ما عداها على الاصل ولا يخفى انك انتاس وهم ينام فيجب جوت الى التائب وادراك فضيلة الجماعة وفرضية انفس لا يفسد في خلاف غيرهما من الصلوات فانما تذكرهم منصرفين في أشغالهم فلا يجنبون أي أكثر من الاعلام يدخل لوقت ولم يفرغ من التكلام على صفة الاذان التي يحل عدمها بالجمعة وقد لا يحل شرع في شرطه التي يلزم من عدمها العلم بموله (ص) وصحته بالاسلام وعقل وكورة والوع (ش) أي وشروط صحة الاذان أن يكون فاسداً مستمرا فلا بد كراهية ان لا يصح من كافر اذا لا يقتضى بحسبه وتشهده له ولا يكون مسلمة وقل ابن عطاء الله يكون مسلماً وارتضاء بعضهم وعلى انه يكون مسلماً بالورج عمن الاسلام يكون مرتداً وقف على الدائم والافلا ولا يصح الاذان من يعمون وسكران وصبي لا مبر له ولا يصح من امرأه ولا حتى مشكل وعدم محتمل من الصبي المميز ولو لم يوجد غيره وهو مذهب المذنب وقوله وقيل صح مطلقا وقيل ان كان مع نسائه في موضع لا يوجد غيره فيه وقيل ان كان ضابطا اذن بغيره بالغ وعاد الاخير عزاء ابن عرفة للخجى قال الخطاب قلت لا ينبغي ان يختلف فيه انتهى ويجرى مثله في الإقامة فانه يشترط فيها ما يشترط في الاذان

قال شيوخ فيما تقدم يعني انه يشترط الخ (قوله مستمرا الخ) فالأول بعد الاذان فانه ما روي كمال الوقت باقيا وان خرج الوقت فلا إعادة نعم بطل ثوابه كذا قال عجي (أقول) لا يخفى سقرته خصائص وهي الاعلام ومقابل ذلك ما نقله الخطاب عن شيوخهم انهم ان أعادوا الاذان حسن وان جازوا به لا يبرأهم انتهى ووجهه ظاهر ان كان نقل عجي يفيد سقرته (قوله هو قال ابن عطاء الله) هو الراي وهو نفي عجي قائلا فلما اذن الكافر كان أدانه من عدم ابن عطاء الله وغيره وكلام المخرج يقتضي ان فيه سقرته وليس كذلك (قوله ان وقف على الدائم) أي عرف أركاب الاسلام من وجوب صلاة وصوم وزكاة (قوله والافلا) أي واب لم يوتف على الدائم لا يكون مرتدا نعم ان ادعى عذرا وقام عليه دليل قبل منه والافلا (قوله وهو مذهب) الظاهر حذف الواو ويكون خبر عدم (قوله وقيل صح مطلقا) أي وجبا غيره أم لا - واكل مع نسائه في موضع لا يوجد غيره أم لا - كمالنا أم لا - اذن يناسب الخ أم لا (فان قلت) كيف يصح أدانه مع عدم الضبط ومع عدم سقرته لاذن غيره كما هو قضيته الا لا في ذلك نقول (قلت) لعل الجملة تكون وان لم يكن ضابطا وافق ما في نفس الامر (قول) لا يخفى بعد هذا بقول وانما ابن عرفة وفي محتمل من الصبي المميز انما لم يوجد غيره وكان ضابطا بغيره بالغ (قوله وقيل ان كان ضابطا) أي للاوقات كافي الخطاب (أقول) انفقوا على ثمانية العبارة وظاهرها أنه لا بد من الامر من كونه ضابطا للاوقات ويؤذن بغيره لاذن بالغ (أقول) هو مشكل لانه اذا اذن بغيره وعلم منه ذلك والظاهر الا كراهية حيث لم يحل بشئ من أركان الاذان الا ان يقال الواو بمعنى أو أي أو اذن بغيره أي بغيره بالغ غيره أو بغيره بغيره (فان قلت) الحكم ظاهر في الطرف الثاني وهو من كان بالغ بالغ وأما الطرف الاول أعنى كونه ضابطا فكيف يصح تنبيهه مع كونه غير بالغ (قلت)

الفرض أنه ضابط وعلم بالصديق فلا مانع حينئذ من تعليل هذه الظاهر والله أعلم وهو الموفق للصواب (قوله حيث لم يتحقق حصول  
الاذنان) أي تحقق دخول الوقت (قوله وان لم يمتد الخ) أي بحيث يعرف الوقت بأقامته ثم هذا من كل وهو ان إقامة الصبي مستحبة  
واقامة البالغين سنة فكيف يجوز الاستحباب عن السنة (قوله ولم يكن ضابطا) أي وان لم يكن ضابطا حيث لم يأت فيها بخلاف (قوله  
منظهر) أي أظهر من مظهر وفيه مجاز الاول (قوله فيكون كالمعالم الخ) تفرع على قوله منظهر من الحدث الاصغر الخ (قوله انتفع  
الناس بعلمه) أي فان أظهر من الحدثين وأذن تبادر الناس الى الصلاة (قوله بخلاف الاذان) فلا يكره بل ارتكب بخلاف الاولى (قوله  
في ثياب من شعر) الاولى في ثياب من شعر لانه الذي في الخطاب واللبان بالضم والتشديد سر والى صغير مقدار شبر يسر العورة المفاضة  
فقط يكون للفلاحين مختار (قوله أو سراويل) معطوف على ثياب وهو من عطف العام على الخاص أو (قوله لا ثواب فيه) أي في فعله  
وقوله ولا عقاب فيه أي في فعله (قوله قلت لعل فائدة) ترمي نحو ما شيا من الجزم وشدة تورع والاولى من بذل ما ضمه (قوله لمسا تقرر)  
كذا في نسخة فالدلالة أن أي ما تقرر (قوله أي حسن الصوت الخ) جعل الشارح صينا مفسرا بأمر من الحسن والارتفاع وقصره  
الخطاب على الارتفاع وجعل الحسن (٢٣٣) زائدا على كلام المصنف في فرع كونه يجوز المكلام المؤذن يؤذن وقد كانت الصحابة

تفعله قبله البدر (قوله انه يرجع  
فيه لاهل المعرفة) الحالة على جهالة  
(قوله تطبيع الصوت) أي تديده  
وعطيطة وقال بعضهم التطريب  
سدا المقصور وقصر غيره (قوله  
وترعيده) أي ان يحصل فيه  
اضطراب (قوله أصله) أي أصل  
التطريب (قوله خفة) أي نسا من  
خفة أو ان المعنى الأصلي له خفة  
قال في المصباح طرب طربا فهو  
طرب من باب تعب وطروب مباغة  
وهو خفة تصببه أشد حزن  
أو سرور والعامية تحببه بالسرور  
وطرب في صوته وجهه ومسه  
(قوله من الاضطراب) أي أن  
التطريب مأخوذ أي مشتق  
الاشتقاق الأكبر من الاضطراب  
الذي هو تعدي التطريب (قوله  
أو الطربة) أي أو مأخوذ من الطربة  
كانت مصدر اضطرب مبيعا على  
النساء لانه واسدة الاضطراب  
(قوله يستحب أن لا يكون لحاما)

وهذا حيث لم يتحقق حصول الاذان والاقامته صحيحة وان لم يعتمد على اقامة من تعبر  
اقامته ولم يكن ضابطا (من) ويندب منظهر حيث من تقع قائم الاذن مستقبلا للاسماع  
(ش) أي ويندب أن يؤذن منظهر من الحدث الأكبر والاصغر لا نداع الى الصلاة  
فيبادر اليها فيكون كالمعالم الخ اذا تكلم انتفع الناس بعلمه بخلاف غير المنظهر واستحباب  
ذلك للمقيم أكدها ويكره لتركها بخلاف الاذان ويكره أذان الجنب في غير المسجد  
والكرهية للمقيم أشد ويستحب المؤذن والمقيم حسن الهيئة فلا يفعلان في ثياب من شعر كما  
في الخطاب أو سراويل وانظر لفائدة شدة الكراهية في الإقامة مع ما تقرر أن المكروه  
لا ثواب فيه ولا عقاب قلت لعل فائدة ما تقرر أن ما شئت كراهته يكون الثواب في تركه  
أكثر من الثواب في ترك ما لم تشئت كراهته فله أو ان المعاتبه على ما شئت كراهته أكد  
من المعاتبه على ما دونه ويندب أن يكون صينا أي حسن الصوت من تقهه لكن بغير تطريب  
فانه مكروه لمناقاة الشروع والوقار ابن راشد كان من مصر والكرهية على ما علمت فيقاس  
فيجوز التثاقف وانظر ما جسد التفاحش وانظروا أنه يرجع فيه لاهل المعرفة والتطريب هو  
تطبيع الصوت وترعيده أصله خفة تصبب المرء من شدة الفرح والحزن من الاضطراب أو  
الطربة كما قل سددو يستحب أن لا يكون لحاما أو كونه يقوم بامور المسجد ويرأى الغرباء ولا  
ينصب على من أدن موضع أو يجلس فيه سادق القول حافظا لخلق من ابتلاع الحرام فحسبها  
أذانه وشاب أن يكون من رضاء على حاله أو ممكن ويستحب أن يكون قريبا من البيوت  
ويندب أن يكون قريبا من الأذن من مرض وشهوة وانما طلب القيام لمسا عليه السلف لانه أقرب  
الى السوايح وأبلغ في السماع وأجاز في السدونة أذان الرأكب لانه في معنى القائم بل أبلغ في  
السماع وقال الزرقاني وقوله الاذن أي يؤذن لنفسه لا لغيره يدل عليه ما في المدونة وصرح  
به اللخمي فقال مالك يكره أذان القاعد إلا أن يكون من مرض أو غيره فيؤذن  
نفسه للناس اهـ ويندب أن يكون مستقلا قبل القبلة فلا يلتفت الا لسماع الناس فيدور

للعن الخطأ في الاعراب ويقال ولان لسان أي يخطئ قلبه في المختار فيظهر منه أن المعنى يستحب ان لا يلحن فليست مباغة ويؤذن  
مقصودة حتى يفيد ان الذب منصب على عدم المباغة فيه فقط (قوله ويرأى العرب) أصل العبارة ليسوف بن عمر ونقلها الخطاب  
وهي رؤى العرب من المؤاساة (قوله تحتها اذان) أي قاصدا لأجره على الله وانظروا ان مثل ذلك أخذ أجره من وقف المسجد  
أو من بيت المال لكن بشرط أن يكون على تقدير ان لم يعط من بيت المال أو الوقف لا يترك الاذان فيكون المختار منه أخذ أجره  
من المصالحين أو من الوقف أو بيت المال وكان اذا لم يعط من ذلك يترك الاذان (قوله ويندب أن يكون قائما) فأذا نهج سائر غير  
مكروه (قوله في السماع) كذا في نسخة فادع الاسماع (قوله أذان الرأكب) هذا يكون في السفر (قوله الا لسماع الناس فيدور)  
أي جوازا وظاهر كلام ابن شبر استحبابه لقوله ان قصد به المباغة في الاسماع فهو مشروع وقد يقال المشروع تسمعه فيما هو

عن من المطالب كالمسمع والابارة نقله بعض الشراح (الذي أقول) انه اذا كان ياتفت الذم مع يكون مندوبا ولا يحتاج لتعدد (قوله جواز الدوران) المذابة الاذن كما تقدم (قوله وهو كذلك) فيه اشارة الى ترجيح هذا القول واب الذي أتى بعده من (قوله وجاز ان يندى الخ) الظاهر انه اراد به انه ليس بمكروه فلا يفي ائمة الا في الاولى ففهم بذلك انه يجوز الاذان في غير المذابة بخلاف قول المصنفه مستقبلا فيكون قصدا ان خلاف ذلك المذهب بخلاف الاولى لا مكروه (قوله اساميه) أي بالواسا او بالاسطة كأن سمع الحاسي للاذان وفهم منه ان غير السامع لا يشدب له الحكاية وان أخبر بالاذان أو رأى المؤذن وعلم انه مؤذن ولو كان عدم صحته اضر كونه واذا اذنا المؤذن فانها يحكي الاول ان ترتب الاذان والاسكى اذاب واجحدو يندب اليه اسكى من اذنا المؤذن فان لم يمت بهه أتى بمصعب وهو الحكاية وترك آخر وقوله السامع يفهم انه لا يحكي اذاب نفسه ويعض أنه يحكيه لا يسمع نفسه وهل يحكي المؤذن مؤذنا آخر سمعه أولا فلا نولان وعلى الاول فيحكيه بعد راعه (قوله فقروا مثل ما يقول) ظاهر في حكمه كسل الاذان وجيب بان لمثلية تصديق بالشبهين عند العرب بالمثلية في الكل وفي (٣٣٣) البعض فالمثل المذكور في الاذان ان جعل على أعلى الراب فان مثل ما يقول أو آخر

الاذان أو على أدنى الراب كفي الشبهة فانه وهو مشهور مذهب مالك أهاده البدر (قوله المكتب اسنة الخازي ومسلم والترمذي والسنائي وأبو ارد وابن ماجة (قوله وانتم ليل رابته) أي المثلثة بقوله أشهد اذ هو ثم ليل بالنظر بقوله لا اله الا الله وشهد بالنظر بقوله شهد (قوله لا اله الا الله) أي قطا يم ناطر بقوله شهد (قوله وشهد) أي افراد الاله تعالى بالوحدة ايسة باط رافوه شهدت لا اله الا الله (قوله دعا الى الصلاة) أي في قوله صلى على الصلاة والاولى أن يريد بالفلاح أي ودعا الى الفلاح أي الفوز بالمصائب فكان الدعاء الى الصلاة دعا الى التوسل بجميع لطالب وفعلا على وجهها ساد في الفوز بجميع السارب في تدين كقول

ويؤذن كيث تيسر عايسه وظاهرها كالمؤلف جواز الدوران في الاذان وهو كذلك وقيل بعد الفراغ للكلية والله ان كان لم يمت من صوته فالاول والا فاشي وراها لا يدور الا عند الحاجة قال التوسعي وحاز ان يندى اذاب في القيلة (ص) وحكاية السامع لم يمتي الشهادتين (ش) أي يندب حكاية الاذان اساميه بن يقول مثل ما يقول المؤذن لطبار اساميه المؤذن فقروا مثل ما يقول خريجه أصحاب المكتب الستة وظهر الامر الحسوب ونقله ابن بشير وابن زرقون عندنا لكن القرينة الصارفة عنه فيه القول الحاسي بقوله المحكي الذي هو الاذان قلنا ان هذا البر والتابعة على المشهور لم يمتي فقط لشهادتين لان التكبير والتليل را تشهد فقط هو في عينه قرية لانه ففهمد وفوجد والحكمة في دعاه الى الصلاة والسامع يس بداع اليها ومقل المشهور طاب حكاية الاذان جميعه وروى عن مالك واختاره الساجزي واستظهره في فواتحه لوروده في جميع الجارية وغيره وعائيه في دل عن الحية لم يمتي الخوقه بن أي يدرس على الفلاح بقوله لا حول ولا قوة الا بالله في توصيحه اهلي العنبر وكبر الخوقه "ر" على عدد الحية وبتحكي مانه ساد ذلك والحكمة في الابدال ان ضم الحية لمن الفاظه ذكر فوجد حكاية اشواب كالمؤذن والحكمة دعا الى الصلاة والفلاح لا يحصل الاجرة الا بالاسم وذلك للمؤذن دون الحاسي فامر الحاسي بتدويرها بالحقوقلة التي يوفق لها اعمانها أو احسانها ولذا يتهاذء المؤذن فان معناه التسبى من الحول والنفوة على ايات الصلاة والفلاح لا يقول الله وقوه هي كافي في جميع عنه عايسه الصلاة والسلام انهم كثر من كنوز الجنة أي أبحرهم مدخراتها كابدخر السكنز وفي خبرنا قالها الله قل الله أسلم عبدى واستلموا طوقه منقوشة منها والماء والوومن الحول واخاف من اقوة واللام من اسم الله تعالى (ص) مثنى (ش) أي صل كون موط

(٣٠ - حرقى اول) على هذا القول هل ترك الحكاية في بقية قول أو بارة في حرقى لا ما يفيد الاول (قوله مقابل المشهور) قال بعضهم لم أقف لاهل المذهب على ما يقوله الحاسي عند قول المؤذن في صلاة الصبح الصلاة شير من انوم على مقابل المشهور وحكي النووي فيه قولين فقال يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من انوم (قوله زاد في توصيحه المعنى العظيم) قال الخطيب قات لم أر ذيادة قوله اعظم في كلام أحد وطاهر كلامهم انه يجوز ان يرفع مرات وعوطا هو وصح بذلك النووي (قوله الحول واقوه) عن ابن مسعود قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لا حول ولا قوة الا بالله فقال صلى الله عليه وسلم لم يدرى ما نفسي ها قلب لا قال لا حول عن مصيبة الله لا عفة الله ولا قوة على طاعة الله الا بهون الله ثم ضرب يده على منكبي وقال هكذا أخبرني ببرال عليه السلام وقيل معنى الحول المركة أي لا حركة ولا استعانة الله وكذا قال أهل طبر وآخرون وكلام سادسك انما على الوجه - (قوله كثر من كنوز الجنة) قال خطيب بن قول الله صلى الله عليه وسلم كثر من كنوز الجنة اشارة الى عظم اشواب الذي يحصل بانوافاته والافعة مع اشواب مدخر في الآخرة (ذات) يقول الشارح أي آخرها مدخر لافها كابدخر الكثرية - (قوله اعظم ذلك الاجر) قوله أسلم عبدى أي الله عبدى ولم يزل الامر وقوله

وسنسلم فسمي في المختار بانقاد فيكون بمعنى ما قبله الا ان الاولى ان يفسره بما هو اخص لان زيادة البناء يدل على زيادة المعنى في الجملة  
اولا ان الفائدة فيه انتم أي باعتبار المقام يقال ورد في الاقياد لامي (قوله لحصول المثلية) فيه ان المثلية انما هي ظاهرة في  
حكاية الترجيع ايضا (قوله لا مفرضا) معطوف على متغلا فهو داخل تحت المباعدة اذا خلا في جاري القسمين فقوله اشارح خلافا لخالج  
الاولى ان يزيد في قول و... في قول يحكي في الفرض (فان قلت) جعل ل لا مفرضا خلافا في المباعدة يورث ركة ظاهرة كما يظهر  
(قلت) يعترف في ذلك مع لا يفتقر في المتبوع (قوله ولا يصوزا الشهادتين) أي وان قلنا ان الحكاية في غير الصلاة الى آخر الاذان قاله  
الطباطبائي كقولنا لا يفتقر في ذلك وقال في انه وجد عندى مانعه ولو هلل وكبر أو حرك أو شكر في صلاته لا تبطل وهو جازي ولو قال ثبت  
الى ان فلا شيء عليه ولو قال ولا حول ولا قوة الا بالله فلا تبطل صلاته وقيل تبطل صلاته اه قال في الطراز وهل يحكيه بعد فرائعه من  
الصلاة أي الفريضة الظاهر ان يحكيه (٢٣٤) كما رد المؤذن السلام بعد فرائعه اه وحزمه في الأخيرة ناسبا للطراز (قوله السفر

الشري أي الذي هو مسافة  
أربعة برد الذي نقص فيه الصلاة  
(قوله بارض صلاة) فوزن صلاة  
لا مفرضا ارجع قد كتبه في وجع  
الحج أهله مثل سبب وأسباب قول  
صلى عن عينه ملك الخ) يحتمل  
أنهم المأذنان واذ ذلك مكانهما  
من المكلف في الصلاة وغيرها  
ويحتمل ان هذا الحكم يختص بالملائكة  
وحكم الأدميين بخلاف ذلك فانه  
لوصلى به وجب الاذان فادرا ويحتمل  
ان المراد بقوله صلى عن عينه  
انه لم يخ له ان يمكن وراة لان  
أحدهما مائل لجهة العين والآخر  
لجهة اليسار وفي السبوطي هذا  
الحديث مرسل له حكم الرفع وقدر  
موسولا زمر فواتخرج الناس  
من طريق داود بن أبي هاشم عن  
أبي عثمان النهدي عن سلمان  
الفارسي قال قال النبي صلى الله  
عليه وسلم اذا كان الرجل في أرس  
فأقام الصلاة صلى خلفه من كان  
فاذا أذن وأقام صلى خلفه من  
الملائكة ما لا يراه طرفاه يركعون

الشهادتين متى لم يجمع فلا يحكي اترجيع فيصير بذلك مرجعا لحصول المثلية في قوله  
عليه الصلاة والسلام من ما يقول بالشهادتين الاول ولان اترجيع انما هو للاسماع والحق في  
غير مسجع والظاهر ان من لم يسمع الشهادتين الاول يحكي في اترجيع وفي كلام النعماني ما يدل عليه  
قوله بعضهم (ص) ولو متغلا لاه فترسا (ش) يريد ان الطحاكية مستحبة لمن صلى التامة ويكره  
ان يصلى الفريضة على المشهور وخلافه لمن يقول ان المصلي فرضا أو نفلا لا يحكيه ولا يتجاوز  
الشهادتين فان تجاوزهما فلا بد ان يدل الحية من بين الحروف فلهذا لا تبطل صلاته ان فعل ذلك  
عمدا أو جهلا لا يسهو الا انه حكم فيه بما لم يشرع خارجها فاعلم ان لا يشرع فيها وشبهه قوله  
لا مفرضا افرض الاصل والحمد لله ويحكيه بعد فرائعه كذا في السلام وهو انما يفتل ما قبل  
الفرض (ص) وأدب فدان سفر (ش) هذا محترز قوله الجماعة طلبت غيرهما والمعنى أنه يندب  
الاذان للفدان ما فرغ من الحاضرة أي ان كان بضلالة من الأرض فليس المراد بالسفر السفر  
الشري بل بالفرق بين الموطأ عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بارض فلا صلى عن  
جمعة ملك وعن جماعة من قذا أدب وأقام صلى خلفه من الملائكة أمثال الجبال ولا مفهوم  
لفظ وكذا اجابته ان لم يطلب غيرها فندب بهم الاذان في السفر وأما ان طلعت غير هاتين  
في حقهم الاذان (ص) لا جماعة لم يطلب غيرها على اختيار (ش) يعني ان الجماعة الحاضرة من  
الذين لم يطلب غيرها كاهل الرط ونزوا لا يندب في حقهم أدان وكذلك انما الحاضر على  
المختار عند المعنى قوله في قول ما لا أحب الاذان لفندا الحاضر والجماعة المنفردة هو  
المصوب ومقابلته الاستصحاب لقول جماعة من العلماء في حقهم ان ادوا ففسن واختاره ابن شبر قال  
لانه ذكر ولا ينبغي عن الذكر من أراد ان يجعل قوله الاول على معنى لا يؤمر به كما هو مر به  
الا في مساجد الجماعات ه وأما ان كانت الجماعة مسافرة فانه يجب لها الاذان كما استحب  
للفرد كما هي (ص) وجازي (ش) هذا مشروح منه فيما استوى طرفاه بين الصحة والكمال  
بعد ان فرغ من طوطا الصحة والكمال والمعنى انه يجوز ان الرجل الا يجمع كما تجوز امامته  
اذا كان ثقة مأمو ولو يكون تباعضا به أو يعرفه ثقة وفضله أشبه في الاذان والامامة على

بركوعه واستجدوا بعبود مو يؤمنون على دعائه ذكره شارح الموطأ (قوله لا جماعة لم يطلب غيرها) قال الطباطبائي  
مكرهه أو مباح ظاهر كلامهم ان الاولى تركه (قوله وكذا انما الحاضر الخ) فكلام النعماني جري في صورتين كما أفاده الطباطبائي خلافا لظاهر  
المصنف (قوله ويجعل الخ) أي متى لا يحصل تعارض بين كذا في الامام الموجب للتوقف (قوله لا يؤمر بالخ) أي على طريق المسنة  
(قوله وحرا ش) وظاهره ان لا يرخي ذات البصير على الاعنى (قوله بين الصحة والكمال) أي حال كونه آتيا بين الصحة والكمال أي  
منوطا بين الصحة والكمال وذلك ان صحة تحقق ولو مع عدم الجوارح بالاعبار بالمدكور اما المستوى الطرفين مرتبة فوق الصحة  
وتحت الكمال أي فوق الصحة لا مطلقا بل الصحة بالجماعة فلا كراهة والحكمة وخلاف الاول (قوله اذا كان ثقة) أي ان يكون من أهل  
العدالة والضبط حيث اذا سمع الاذان من اسباب أو أخبره أحد بالوقت بضبطه أي بيقينه في صدوره ولا يشكك (قوله ويكون تابعا غيره)  
ناسبا مع ان غيره (قوله أو يعرفه ثقة) أي بالوقت بان يحبره اسبابا بالوقت خذ قال ابن ناجي في شرح المدونة بعد ان ذكر قول

ظاهر المصنف أن الترتيب والجمع  
مستويان (قوله من الحجة إلى  
البشارة) قصره العدد على ذلك  
المقدار في هذه الأوقات نظرا لكونه  
لا يخل بكونه يؤدى للخروج عن  
الوقت الأفضل وهو أول الوقت  
(قوله إلا المغرب فلا يؤذن لها إلا  
واحد) أى ولا يجوز تزيمه أبداً  
تخرج وقت الاختيارى ومثل  
المغرب غيرها إذا خرج وقتها  
المختار وأما إذا لم يؤد المستحب إلى  
خروج وقت المغرب الوقت المختار  
ففيه بكرة وكذلك بكرة ترتيب الأذان  
في غيره إذا أدى إلى تأخير  
المسألة عن وقتها المستحب قوله  
الحداب والمضارب المراد بالاول  
الوقت هو المشرقة في الحديث "ول  
الوقت رضوان الله وانظر ما قدره  
من الوقت فيه" مع (تيسره) إذا  
اختل في الأذان في المغرب أو  
غيرها قدم الأذرع ثم حسن الصوت  
فإن استسوا اقترعوا ذكره في  
حاشية الفقيه (قوله وهل كذلكه  
إذا كره) قول وهو انما هو ثم  
به مسكبي عدا رأيت مع قال  
ما نصحه وحكاية أى الأذان  
الواجب أو السنة أو المندوب لا  
المكره والحرام فلا يمتكن وانظر

العبء ثم العبد الرضى على الاعرابي ثم هو على ولد لزا (ص) وتعدده (ش) يعني انه يجوز تعدد المؤذن في المكان الواحد مسجد أو مركبا أو محرا ساجرا أو براسفرا أو حضرا قال قيل المسجد لا يتأني في اسفرو ولا في البحر وأجيب بان اراد به ما بعد اصداء الجماعة فيسأني فيما ذكر ويدخل في كلامه تعدده من مؤذن واحد وهران في المسجد قاله بعضهم لكن نص سند على كراهته ويحتمل عود ضمير تعدده للمؤذن أي وجاز تعدد الاذان في ابتداء بعدد مساجده المتباعدة أو المتقاربة والمترابكة بالعلو والسفل ورجح الحمل الاول قوله (وترتهم) أي وتعدد المؤذنون في موضع واحد جاز بترتهم فيه واحدا بعد واحد وهو أفضل من جمعهم الا ترى وكون على حسب سعة الوقت من خمسة الى العشرة في الصبح والمظفر والعشاء وفي العصر من الثلاثة الى الخمسة (الا المغرب) فلا يؤذن لها الا واحدة وجماعة ولو على امتداد وقتها احتياطا قاله ابن هرون في شرح المداوينة وكذا الوخيتص بالترتيب خروج وقت غيرهما القاضل قاله في التوضيح ويستحب في المغرب وحدهم الاقامة بالاذان وتأخيرها عنه في غيرهما لا انتظار اناس ومن ركة لرتيب وسكنته في غير المغرب اذ رالك حكاية المؤذن اشافي مثلا لمن قاله الاول اهذو أو غفلة وغوهم افيحصل له مثل أجزامؤذن كافي المحدث اذ لو كان واحدا أو جماعة دفعة فانه ذلك (ص) وجمعهم كل على اذانه (ش) أي يجوز ان يجتهدوا في الاذان دفعة واحدة في المغرب وغيرهما لكن كل واحد على اذانه نفسه والا كره ذلك وهذا اذالم يؤدى الى تنطبع اسم الله واسم نبيه والامتنع وحيثما لا يحكى ولا يكره للباس عند التخلل وهبل كذلك اذا كره أم لا وفي المدخل ما يقع من المؤذنين الا ان لا يكون على سبيل السنة ولا يحكى اذهم من سنة ورجعوا يمنع فانه قول والسنة المتقدمة في الاذان ان يؤذنوا واحدا بعد واحد ثم قال وادانهم جماعة على صوت واحد من البدع المكرهه والاتباع في لاداب وغيره متعين وفي الاذان أكثر لانه من اكبر اعلام الدين وفي الاذان جماعة مفاسد مخافة السنة ومن كان منهم صبينا حسن الصوت وهو المطلوب في الاذان خفي أمره فلا يسمع رايه في السامع ما يقولون والمعالب على بعضهم انه لا يأتي بالاذان كله لانه لا بد ان يتنفس ويجد غيره فله سبحة فيحتاج الى أبي يني على صوت من تقدمه فيترك ما قبله وأول من أحدث الاذان جماعة هشام بن عبد المطلب اه (ص) واقامه غير من اذن (ش) أي يجوز لكن المطلوب أن يكون المؤذن هو الذي يقيم (ص) وسكايته قبله (ش) أي يجوز سامع الاذان اذا سمع المؤذن ابتداء أن يحكيه قبل أبي ينطق بباقي كلامه رسوا كان ذلك ضاحجة أم لا لان المقصود منه الذكروا خميد وهو اصل بسبقه ولعل بل يتوهم فقله قبله أي قبل الاذان أي قبل ان ينطق بما بعد الذكير أو قبل المؤذن أي

محکم الہی (قوله وفي المدخل الخ) لا يخفى ان ظاهر المصنف القدير بين اسرتيب والجمع وهو ظاهر انشاد وعن ابن حبيب وقد هر  
كلام صاحب المدخل المتألف لما ذكره (قوله ولا يخفى اذا هم من سعة) لم ينهاها صاحب المدخل (قوله ورجعنا عن  
أي الاذان (قوله ولا يباع) أي اتباع السلف الصالح (قوله متخلفة السنة) هذه مفسدة أولى (قوله ومن كان الخ) مفسدة ثانية  
(قوله ولا يقيم السامع ما يقولون) مفسدة ثالثة (قوله والغالب على بعضهم) مفسدة رابعة (قوله يمكن المطر) أي فالمراد بالجو  
بالنسبة له خلاف الاولى (قوله وحكاية قبله) أي يجوز اسامع الاذان حكايته بمعنى خلاف الاولى اذا المتابعة متعبة جدا ما ظهر لي  
مما تقدم (قوله كان ذلك الحاجة أم لا) كان المؤدب طيافا (قوله والعمل بقويه) أي الجوزا رأى عمل أهل المدينة فيما يظهر

(قوله فلا بد من اطلاق المؤذن به الخ) والالم يكن آتيا عند ويتهافيا يظهر كافي عب في نبيه لا تفوت الحكاة بفراغ المؤذن فيمكن ولواتى المؤذن (قوله من باب اطلاق ما للجزء) أى أو من باب مجاز الاول (قوله وعلى الإقامة وحدها) أى أو عليه ما معافاته جائز (قوله أو على أحدهما مع الصلاة) أى أوهما مع الصلاة أى وكان الاجراء واقع على الاذان والإقامة والقيام بالمسجد لا على الصلاة قاله في المدونة (قوله وهو في المكتوبة عندى أشد كراهة) ووجهه ابن رشد بان النص يضمنه وان كانت تلزمه لافى مسجد بعينه فيلزمه من حرادة أو قاتها وحدودها ما يحشى (٣٣٦) أن يكون لولا الاجرة انقصر في بعضه أو النافذة لا تلزمه أصلا وكانت الاجرة

عليها أخف لان الاجرة على فعل ما لا يلزم الاجرة جائزة وان كان في ذات ثوبه (قوله ومنهها ابن حبيب) أى منسج الاجرة على الصلاة كالاذان قال الخطاب وظاهر كلام ابن حبيب أن المنسج على الترخيم انتهى (قوله يريد انه يكره السلام على الملبى) أى ان قول المصنف كذب معناه انه يكره السلام على الملبى ويصح أن يكون المعنى أى كما يكره السلام على الملبى يكره السلام منه وعليه (قوله ذريعة الى رده) أى فى الاذان وقوله بخلاف السلام على المصلى فلا يكره ومثله المتطهر والمتوضئ (قوله وعقل دابته الخ) تعليل بالمظنة فلا يرد من كان عنده خادم (قوله سواء اذن لها أم لا) أى وقع اذان لها منه أو من غسليه أو لا والاولى ان يزيد فيقول رسوا أراد عاداتها أم لا أى شذافا ظاهرا المصنف ويكون هو محط انقادة ويجاب بان مراد المصنف بالمعيد من يطلب بالاعادة والحاصل ان كل من برئت ذمته من صلاة يكره له أن يؤذن لها أو يقم سواء أراد اعادتها أم لا (قوله ويجوز اذانه) أى فى مسجد آخر لان هذا المسجد اذن لها فيه وقوله وكذا الوأذن لها أى فيؤذن بموضع

قبل نطق المؤذن بباقيه فلا بد من نطق المؤذن به على كلا الاحتمالين واطلاق الحكاة على ما لم يأت من باب اطلاق ما للجزء لذلك لان الجزء يحكى (ص) وأجرة عليه أو مع صلاة (ش) أى يجوز أخذ الاجرة على الاذان وحده أو على الإقامة وحدها أو على أحدهما مع الصلاة فريضة أو نافلة وسواء كانت الاجرة من بيت المال كما فعل عمر أو من آحاد الناس على المشهور ومنهها ابن حبيب من آحاد الناس على الاذان (ص) وكره عليها (ش) يعنى انه يكره أخذ الاجرة على الصلاة أى امامتها مفردة فرضا أو نفلا على مذهب المدونة ابن القاسم وهو في المكتوبة عندى أشد كراهية وان وقعت تحت وحكمها كالأجارة على الحج وأجارها ابن عبد الحكم ومنهها ابن حبيب كالاذان وتجوز الصلاة خلف من يأخذ الاجرة من غير كراهة قاله في سماع أشهب ومحمل الكراهة اذا كانت الاجرة تؤخذ من المصلين وأما اذا أخذت من بيت المال أو من وقف مسجد فلا كراهة لانه من باب الاعانة لامن باب الاجارة كما قاله ابن عرفة (ص) والسلام عليه كالمب (ش) يريد أنه يكره السلام على الملبى والمؤذن لان ذلك دريعة الى رده بخلاف السلام على المصلى فلا يكره كما مر (ص) وإقامة راكب (ش) قال فى المدونة ويؤذن راكبا ولا يقيم الا نازلا وانما كره لتزوله بعد ما عقل دابته وهو طول والسنة اتصال الإقامة بالصلاة فن فعل وأحرم من غير كبير شغل أجزاءه (ص) أو معيد الصلاة كذا به (ش) يعنى أنه يكره إقامة المعيد الصلاة وكذلك اذانه والمراد ان من برئت ذمته من صلاة يكره له أن يقيم لها أو يؤذن لها سواء اذن لها أو لا مالوتين بطلانها فانه يستأنف لها الإقامة ولو قربت على ظاهرها ويجوز اذانه ركذا الوأذن لها ولم يصلها (ص) وتسن إقامة مفردة وثني تكبيرها لفرض وان قضاء (ش) يعنى ان الإقامة للفرض ولو قضاء سنة للجماعة والمنفرد وتكون مفردة الا التكبير الاول والاخير فثنى لكن للجماعة سنة على وجه الكفاية وللمنفرد على وجه العينة فلو شفعها غلط لم تجزه على المشهور ويستحب للامام تأخير الاحرام قليلا بعد الإقامة بقدر تنوية الصفوف وهى إحدى المسائل التى يعرف بها فقه الامام والثانية خطفه الاحرام والسلام أى امرأه هما التلا بشار كما لم يؤم فيهما أو فى احدهما والثالثة تقصير الجلوس الوسطى (ص) وصحت ولو تركت عمدا (ش) أى وصحت صلاة من ترك الإقامة ولو عمد أو لا إعادة عاينه فى الوقت ولا غيره على المشهور ولا بأسنة متفصلة لا تفسد الصلاة بفسادها فكذا ذلك بتركها ولان ما لا يوجب سهوه مجبورا لا يوجب عمده إعادة ومقابلته بعيد أبدا وقيل فى الوقت ولما قوى القول بطلان صلاة تارك الإقامة اعتنى المؤلف برده أو لم يفعل مثله فى الاذان لان القول بالطلان لتركه غير معروف فى المذهب وان كان هو ويا عن مالك (ص) وان أقامت المرأة سرا فحسن (ش) أى وان أقامت المرأة سرا حال انفرادها

فحسن

آخر (قوله لفرض) أى عيني لا كفاي ولا السنة ولوراءه كالور

واعبددين (قوله وللمنفرد) أى المنفرد عن جمعة الرجال فيصلى بالمصلى وحده ومن يؤم النساء فقط ولو كانوا كوراوا نانا لسنن فى حق الرجال (قوله ولو تركت عمدا) أى هذا اذا تركت سهوا أو اتفاقا بل ولو تركت عمدا (قوله ولا إعادة عليه) أى وله كن يستغفر الله العامد كما قال فى المدونة لان العبد يحرم التقرب بالطاعات عقوبة له على ذنوب سلفت منه ويهان عليها بطاعته (قوله ولا بأسنة الاولى حذف الواو

(قوله راجع للمقيد بقيدته) فالإقامة بوصفها السرية مندوب واعد وعليه بعض الشراح وفي أبي الحسن على السالمة يفيدان كلا من الإقامة والسرية مستحب على هذه كلها اذا صلت وحدها وأما اذا صلت مع جماعة فتشكك في إقامتهم (قوله لأن صوتها عورة) ضعيف والمعتمد أن صوتها ليس بعورة في المعاصيات وغيرهما لم ير عرس وجب التحريم شيخنا والحاصل أن بعضهم يقول أن صوتها عورة وجاز شرؤها والإقامة الضرورية وقال بعضهم أن المعنى على صوتها (٢٣٧) عورة وقد عرفت ما قاله شيخنا (قوله بل المستحب

لكل منفرد) فالذكر المنفرد اذا أقام سرا آتى بسنة ومستحب وأما المرأة فتأتي بغيره أو ما تيسر كما تقدم (قوله وحضور) عطف على الإعلام (قوله فليقيم) أي نداء (قوله بقدر الطاقة) أي قدرته على مخالفة أبي حنيفة فإنه يقول يقوم عند سحر على الفلاح وقول سعيد يقوم عند قوله وأما الله أكبر (قوله الظاهر عود الضمير في معها) أقوله قد قامت الصلاة) نقول لم يتقدم لفظ قد قامت الصلاة (قوله وما به الإعلام) وهو الأذان وأراد بالإعلام العلم والاقالات هو الإعلام المخصوص (قوله بين عدد بعضهم الوقت شرط) فناسب ذكره لشرط بعد الوقت إلا أن قوله شرع بناء على ما قبله لا صواب

في فصل شرط الصلاة (قوله طهارة حدث وخمسة) الإضافة على معنى الإلام أي طهارة منسوبة لحدث وخمسة كقوله غلام زيد أي غلام منسوب لزيد وأما كونه على أي جهة منسوبة له فشيء آخر (قوله يمكن لا يعلم منه لمشروط) أي المشروط له فقد حذف ما يتعلق أو أنه من باب الحذف والإعمال فأنتم تقول أكرمتم لأجل زيد ويجوز أن يكون المكرم انسان آخر غير زيد فلهذا شرط لأجل

نحن أي يستحب بها الإقامة عند ابن القاسم وكره له أشهب الإقامة فالحسن راجع إلى المقيد بقيدته لا إلى نيته فقط وهو السرية ألا يعلم منه جهة من حكمه المقيد في نفسه وليس مما رده أن الظاهر الحسن بل ترجيح مكروه أو خلاف الأولى وقيدنا بحسن إقامتها بحال أفرادها لا يجوز أن تكون مقية للجماعة ولا تحصل السنية باقيتها لهم كالأذان لأن صوتها عورة وتقيده الأمر بالمرأة غير معتبر بل المستحب لكل منفرد ولو رجسا لا سرا وعالم بطلب المرأة بترك الإقامة كالأذان لأن مشروعيته لا إعلام به دخول الوقت وحضور الجماعة ومشرعيتهما لا إعلام النفس بالتأهب للصلاة فطلبت من الجميع ولو صبيا قال ابن القاسم من ماله في المجموعة وإذا صلى الضمير لنفسه فليقيم (ص) قوله فليقيم أو بعدها بقدر الطاقة (ش) يعني أنه لا تفيد في وقت قيام المصلين الصلاة حال الإقامة كما يقول غير أولئك على قدر طاقة الإنسان منهم القوي ومنهم الضعيف وقول البساطي الظاهر عود الضمير في معها لقوله قد قامت الصلاة بدليل قوله أو بعدها بعدد والقرين بقوله يصبح أن يرجع للإقامة الخفية ولما انتهى الكلام على أوقات الصلاة وما به الإعلام وحسب كان الدخول فيها كما يتوقف على دخول وقتها يتوقف على وجود شرطها بل عدد بعضهم الوقت شرط من شرط التكليف عليه والمرق يشه وبين الفرض المعبر عنه بالركن خروجه عن المأهية ودخول الفرض فيما أفقال

فصل في شرط الصلاة طهارة حدث وخمسة (ش) اللام تعني في وهو على حذف مصاف أي في صلاة أي في صحة صلاة ويحتمل أن اللام بتعليل أي لأجل صلاته لا يعلم منه المشروط ولأن العلة تغاير المعلول فتجوز إلام بمعنى في أي شرط في صحة صلاة فرض أو بل حاضرة أو فائتة ذات ركوع وسجود أم لا اتفاقا طهارة حدث أصغرا وكبيرا أو بدله من يقيم ومسح ابتداء ودوامي كل واحد من الذكر والقدرة وعدمهما فلو صلى سجدا أو طرأ حدثه فيها ولو هو أو غلبه بطلت الصلاة في طهارة الحدث فليست شرط في الصحة إلا في حال الذكر والقدرة على المشهور ابتداء ودواما فمفقوطها في صلاة مبطل كذا كراهيها إطلاقه هنا في طهارة الحدث الشرطية مقيد بما سبق في الطهارة من الذكر والقدرة والوجوب المذكور في الظهارة مقيد بما سبق المذكور هنا فإلا أقول إن كفايل ودفن بين الواجب الشرط والواجب غير الشرط أن الواجب بشرط يلزم من عدمه العدم بخلاف الواجب غير الشرط وما ذكر أن من شروط الصلاة طهارة الحدث وكان الرعايا منافي لذلك وله أحكام تخصه تتعلق بالصلاة شرع بيننا في هذا الفصل فقال (ص) وإن رغبتم قبلها ودام آخر لا خير الاختيارى وصلى (ش) قال في التمهيدات يقال وعبر عن بفتح الماضي وضم المنقلب وهي اللغة لفصحى وقيل بالضم فهو أصل اشتقاقه من السبق السابق الدم أن أنه ومنه رغب فلان التليل إذا تقدمها وقال من الظهور أنه فهم يدكر الالعين وعبر عن كسر

صلاة طهارة حدث وخمسة محتمل لأن يكون طهارة الحدث والنجس شرط في شيء آخر غير الصلاة والعلة في الشرطية الصلاة لأن الظاهر والمتبادر أن المشروط له الصلاة لا شيء آخر فقدر (قوله ولأن العلة تغاير المعلول) مفاده أنه إذا جعلت للتعليل لا تكون العلة معيارا للمعلول وليس كذلك بل العلة مغايرة للمعلول بل لا ريب (قوله على المشهور) وقيل واجبة مطلقا كذهب الشافعي (قوله مبين بالشرطية) نقول أنه قد بين كونه واجبا بشرط بقوله وسقط طهارة في صلاة مبطل الخ (قوله واسل اشتقاقه) انضمير عائدا على مفهوم معنى وهو الرعايا (قوله من السابق) أي من الرغب في الظهور (قوله من الظهور) أي من الرغب في الظهور



(قوله بضم الراء الخ) هو وان كان مبنيا للمفعول لفظا لكنه مبنى للفاعل حقيقة والى ذلك يشير المشرح بقوله عني أى وذلك أى ما ذكر من اللغات بمعنى (قوله ودام بالفعل) أى لأن المراد ظن الدوام (قوله ان رجاء انقطاعه) أى اعتقد أو ظن الخ فقوله المصنف لا آخر الاختيارى معناه أخره وجوب ان اعتقد أو ظن أنه ينقطع (قوله أخر لا آخر الاختيارى) ظاهره ولو جمعة كقوله (قوله وان لم ينقطع الخ) كأنه يقول فان انقطع في آخر الوقت فلا هو ظاهر وان لم ينقطع وخشى خروجه الخ (قوله بحيث يبقى) تصويروا خشية الخروج (قوله صلى على حالته) أى في آخر الوقت فقوله المصنف لا آخر الاختيارى أى المقارب آخره بحيث يدرك فيه ركعة فالمراد الآخر ولو حكما (قوله اذا لم يرج انقطاعه) بان اعتقد عدم الانقطاع أو ظن عدم الانقطاع أو شك فيه كذا لابن بشير وذكر بعض المشايخ نقلا عن ابن بشير ان السائل يؤمن بكن رجاء انقطاعه (قوله من غير تأخير) أى عن أول الوقت بل يصلى أول الوقت والحاصل انه ان رجع قبلها ودام فصوره خمس عشرة صورة وذلك أنه إما أن يعتقد انقطاعه أو يظنه أو يشك فيه أو يعتقد عدم انقطاعه أو يظنه والدم في كل امساك أو قاطرا أو راسخ فان اعتقد أو ظن انقطاعه آخر الوقت أو رجاء انقطاعه في آخر الوقت فلا هو ظاهر وان لم ينقطع آخر الوقت صلى على حالته وان اعتقد عدم الانقطاع (٢٣٨) أو ظنه أو شك فيه صلى من غير تأخير أسلا (قوله وحيث صلى على حالته) اما

ينصروا عرف يعرف ككريم بكرم وذكر في الصحاح لغات ثلاثا التي ذكرها القراني وهي فتح العين في الماضي وضمها وقطعها في المستقبل والشاذ هافيم ما رز كرها في القاموس أيضا وزاد عرف يعرف كسبح سمع ورجع بضم الراء وكسر العين بمعنى ثم ان المؤلف قسمه الى قسمين مشيرا الى الاول بقوله وان رجع الخ والمعنى ان من بدأ الصلاة اذا رجع قبل الدخول فيها ودام بالفعل فان رجاء انقطاعه آخر وجوبا لا آخر الاختيارى فان لم ينقطع وخشى خروجه بحيث لم يبق منه ما يسع ركعة منها أو كلها على الخلاف المتقدم من أن الوقت الاختيارى يدرك ركعة أو بالجمع على ما تقدم ويعتبر له مقدار الطهارة صلى على حالته كما يصلى على حالته اذا لم يرج انقطاعه من غير تأخير اذا لا فائدة فيه وحيث صلى على حالته ولم يقدر على الركوع أو السجود لغس ربه أو خشية تلطخ أو ما شئت ان انقطع دمه في بقية من الوقت لم تجب الاعادة (ص) أو فيها وان عيدا وجنزة وظن دوامه له أتم لم تلطخ فرش مسجد (ش) هذا هو القسم الثاني وهو قسم قوله قبلها يعني انه اذا حصل الرعاف في الصلاة فلا يحل ما أن يظن دوامه لا آخر الوقت الاختيارى أو لا يظن ذلك فان لم يظن الدوام له فسيأتى وان ظن دوامه له في فرض العين ونحوه فوات غيره من عيدا وجنزة أتم الصلاة على حالته التي هو عليها الآن المحافظة على الاختيارى ولو مع التجاسة أولى من المحافظة على الطهارة بعده وصلاة العبد والجنزة مع الرعاف أولى من تركها بخلاف عدم الماء فلا يتيم لها لعدم مشروعية لها في الحضر وكذا الورأى تجاسة في خوف فواتها باصرافه لنفسه له أتمها بل ويتيمها كذلك ومحل الانعام المذكور أن يكون في بيته أو معه ما يفرشه على فراش المسجد المحصب

في آخر الوقت ان كان رجاء الانقطاع أو لا ثم لم ينقطع واما في أوله اذا لم يرج الانقطاع على ما تقدم (قوله أو خشى تلطخ) أى تلطخ ثوبه الذي يفسده الغسل لاجسده ولا المسجد لانه اذا كان يخشى تلطخ جسده فيصلى ركوع وسجودا وكان يخشى تلطخ المسجد فانه يقطع ولو شاق الوقت ولو باقل من درهم (قوله ثم اذا انقطع الخ) هذا انما يأتي فيما اذا كان اعتقد أو ظن عدم الانقطاع أول الوقت أو شك فيه وقلا يصلى في أول الوقت (تنبيه) قول المصنف لا آخر الاختيارى يفيد انه ان رجع قبل دخوله لصلاة عيدا أو جنزة فانه يستركها وهو كذلك عند ابن المواز خاف فواتها أم لا ويصل على

اعتماده عدم ذكر المصنف لهما في هذا القسم وقال أشهب يدخل ان خاف فواتها (قوله لم تجب الاعادة أو الخ) وفيه لا ينفى استحبابه ولكن انما هو عدمه (قوله أو فيها) محصاه ست صور وذلك أن الدم امساك أو قاطرا أو راسخ وهو في كل اما أن يعتقد الدوام أو يظنه وسيأتى مقابل ذلك (قوله ان لم يلطخ فرش مسجد) ولو بدون درهم غاب خشى تلطخه بذلك قطع ونخرج منه سيما لا لان الطهارة شرط حتى يتقيد بالزبادة عن الدرهم ولو خشى خروج الوقت اذا لا يباح تلطخه بضيقه وكفرشه بلاطه أو أنه فرش حكما (قوله ونحوه فوات غيره من عيدا وجنزة) قال عجم ونص ما في بعض التقارير انما هو المراد بخوف فواتها مع الامام خوف ان لا يدرك معه ركعة من العبد وأن لا يدرك معه تكبيرة غير الاولى من الجنزة فن أدرك معه ركعة من العبد خرج الغسل الدم وكذا من أدرك معه التكبيرة الثانية من الجنزة وأمان لم يدرك ما ذكره خوف ان يخرج غسل الدم لا يدرك معه ركعة من العبد ولا تكبيرة أخرى من الجنزة فانه لا يخرج غسل الدم ويتيمم مع الامام والحاصل انه يخرج الغسل الدم ان حصل له الرعاف بعد ركعة من العبد أو بعد تكبيرة من الجنزة ركعة ان حصل له الرعاف قبل ذلك وظن انه بعد غسل الدم يدرك مع الامام ركعة من العبد وتكبيرة من الجنزة غير الاولى اه (قوله بل ويتيممها كذلك) أى يدخل فيها ان خاف الفوات هذا على قول أشهب وأما على كلام ابن المواز فلا يدخل خاف فوات أم لا (قوله ان يكون في بيته) أو في مسجد غير فرش بان كان محصيا أو من باب مثلها الى

الدم عن فرش المسجد بغير قفة (قوله فان كان في مسجد مفروش) ويدخل في الفرش البساط (قوله وظن في العيد الخ) أي وقال في العيد وظن الخ لان كلام المصنف انما هو في القرض والحاصل انه تارة يحصل له الرعاف قبل الدخول في العيد والجنائز فواره يحصل له الرعاف فيهما واذ حصل له الرعاف قبل الدخول فيهما فعند ابن الموار لا يدخل فيه. وعلى حاله من التماس بارصاف خاف الفوات أم لا وما عند أشهب فيدخل فيه ما على حاله ان خاف الفوات لان لم يحذف ذلك فلا يدخل على حاله وما يدخل بعد غسل الدم وأما من حصل له الرعاف فيهما فإنه عند ابن الموار يخرج غسل الدم خاف الفوات أم لا وعند أشهب الأول له ان يكون سج غسل الدم ان لم يحذف الفوات فان خاف الفوات فالأولى له ان لا يخرج غسل الدم على حاله (قوله يعني ان الرعاف الخ) والفرع ان نفس دوام الدم لا يخرج الاختيارى وقوله لا يجده أي فيصلي بالدم ركوع وسجود لان الجسد لا يفسده الغسل ولو زاد على درهم خلافاً ذهب وشب بجمع (قوله وما ألهما) الا ان الإجماع واجب مع طن أو بجزء أدى شديد وأولى هذا كدومد وبمع شكه وكذا جزم أولن أو شئت أدى غير شديد فله يظهر وقد كرر بعض الشيوخ استنفاً اراه يجب عليه الإجماع في حالة الشك بما قلناه على صوت النفس وفل في شرح شب والطاهر ان المعتمد بها مطلق الخوف وان لم يستند التجربة من نفسه أولن يقار به أو يقول عارف أو معن فوجهه فيجوز حمل الجواز وعدمه ولا إعادة عليه بوقت حيث وما ثم ان رفع الدم عنه بعد الصلاة (٢٣٩) (قوله أو ما ألهما) يناسب الأولى وكذا قوله لكن

الركوع الخ وقوله وان قدر على الركوع الخ ما صار قوله أو أحدهما (قوله فتبني بامل يسراه) ان كان يذهب الغسل قل أو كثر وظهوره ان الغسل واجب فلا يجوز له قطع الصلاة وقت قطع أسد عليه وعلمهم (قوله فان زاد عن درهم) جعله لدرهم منه من حيز السبيل وفي المصنفات من حيز الكثير والراجح في اب بين اب الدرهم من سبيل السبيل كافي شب (قوله أي بطلت) رده يحشى نت فقل فوجه قطع هكذا عبر ابن الجب وابن شاس وان رشد قال في المفدمات فبقطع ويتبدل لانه صدر بذلك حاصل بخاتمة وكذا الساقى والخمى

أو المترب فان كان في مسجد مفروش يحشى ثوبه قطع ولا يتهاجها كما قيل فتدورامه له راجع لما قبله المبالغة وظن في العيد والجسرة درامه للفراغ منها وقوله ان لم يطلخ بمسند في الإجماع وكلام الشرح في الوسط غير ظاهر فانه قال واحترز قوله ان لم يطلخ فرش مسجد عما اذا خشى ذلك فانه يوثق للركوع والسجود الخ والعواب ما قلناه في الصغير من أنه يخرج حجباً ولا يتهاجها وكلامه في الكثير حسن (ص) أو ما أطوف أذنيه أو يطلخ ثوبه لا يجده (ش) يعني ان الرعاف في الصلاة ان خشى ضرراً بجسده بالركوع أو السجود أو بأحد هما أو ما ألهما لكن الركوع من قبل هو السجود من جلوس وان قدر على الركوع أو السجود من جلوس وان قدر على السجود أو الركوع من قيام وكذا أي على ما ذكرنا ان خشى به ما ألهما يتطوع بيا به أي يغسل وان خشى تلفح جسده بالدم لم يوجب له محض ضرراً (ص) وان لم يظن ورشح قطه بانامل يسراه (ش) هذا قسم قوله وظن درامه فيساقى تدمع في ان الرعاف في الصلاة اذا لم يظن دوام الدم لا يخرج المختار فلا يلزم أن يكون الدم شيئاً أي يروى بالغسل أو لا يلزم به أن يكون قاطراً أو سائلاً فان كان رشحاً فلا يقطع ويقتله بانامل يده شمس والأولى أن تكون بانامل يده اليسرى فان تجاوز الأنا من السائل الأول وحصل في الأنا من الوسطى زيد من درهم بطلت الصلاة ولا يعتبر في الأنا من الأول ولو زاد ما فيها عن درهم فقوله (فان زاد عن درهم قطع) أي فان زاد ما في الأنا من الوسطى عن درهم قطع أي بطلت وانما عبر بالقطع لاجل ما بعده لانه مع خوف التلفح لا يطل (ص) كأن اطاعه

بل جسيم هل المذهب يعبرون بالقطع اذ يطلخ بغير المعفو عنه وهو الدرهم أو دراهم انتقالية لا زمل لوسطى وكذلك السائل والقطر وتعبيرهم بالقطع إشارة لعمتها وهذا هو القياس الموافق للمذهب في العلم بالنجاسة في الصلاة وانما النجاسة من المدونة وغيرها عبروا في ذلك بما قطع وتقدم هل تحمل على وجوب القطع أو استحبابه فكذلك يقال هنا بل من باب أولى لا ضرورة ونفسهم ان تعبیر المؤلف بالاطلاق مستدرك وأما هنا فاصواب وما ذكره من أن ما هنا مبني على حكم العلم بالنجاسة في الصلاة بل أولى وهو المتعين وهو الذي يفهم من كلامه نصوص أهل المذهب وهو واضح الى آخر ما قال (قوله كأن يطعمه) حله شارحنا على ما دلحشى لطفه بما لا يعني عنه أي وكال الوقت متسماً وبعض الشراح حله على ما دلحشى بطلت بغير فعل عاراد عن درهم ولم يخفى الوقت وهذا في السائل والقطر عند عدم طن الدوام فيشكك فيكون القطع مستهلاً في الاطلاق بالنسبة لهذه وحقيقة بالنسبة لقوله أو خشى نأوت مسجد وقول شارحنا وان لم يرضح ظاهره ان قوله كأن يطعمه ليس في السائل والقطر مع انه فيسببه كما فاده بعض الشراح فانما سبب ان يقول أي وان لم يطلخ بالفعل ولم يحش نأوت المسجد فله القطع الخ والحاصل انه اذا لم يظن الدم وكان في او لا يحل ما أن يكون معتقداً لا قطعاً أو قلته أو يشك في كل امارا شخ أو سائل أو قطرة هذه تسعة ورشح باقسامه هو قول المصنف ورشح السائل والقطر اقسامهم ستة هو ما أشار به بقوله كأن يطعمه الخ والاشخ هو الذي ينبع من الانعاب مثل العرق والسائل هو الذي ينزل منه مثل المنط والقطر هو

الذي يقطر قطرة بعد قطرة مثل ماء المطر ولا مفهوم قوله رشح اذا انطا طرا اذا كان شحنا كذلك لانه ينأى فيسه القتل واما السائل فلا ينأى فيه ذلك لانه المستعمل وكذا انطا طرا الرقيق والرشح اذا كثر بحيث لا يدغمه القتل بل يقال بدل قوله ورشح وأمكنه قتله لكان أولى (قوله أو ششى تلوث مسجد) أى ولو ششى خروج الوقت وكان ذلك المسجد غير محصب ولا مترب واما المحصب أو المترب غير المفروش فيقتل حتى ينزل المقتول في خلال الحصباء (قوله وهو انقطع) أى ندب القطع والواصل ان ابن القاسم وما كانا اتفقا على جواز القطع غير ان مالك يقول بنى البناء رابن القاسم ندب انقطع فقدر (قوله يوجب النظر) أى الضمير وقوله والقياس الظاهر انه ليس المراد به جعل مجهول على معلوم في حكمه له صلة موجودة في المقيس بل مراده القاعدة فيقتل بكون عطف القياس على النظر تفسيره وبين ذلك نت بقوله لان شأن الصلاة اتصالهما من غير تحلهما بشغل ولا انصراف عن القبلة يمكن انظر كيف يدل ابن القاسم عن هل السجدة وانما يعين (قوله جعلت أنفه) ليس مسكته شرطان البناء أعلاه وار شاد ما يعينه على تقابل النجاسة لان كثرت اجتماع من ابناء ومن عده شرط الا يريده بخصه بل الشرط عده التخط من النجاسة ولو لم يمسكه (قوله لا ينجس الدم) أى فلا يخرج أصلا أى لانه لو مسكه من أسفل لنجس الدم (٢٤٠) (قوله بصدقه الخ) حاصل هذه المسئلة على التحقيق بعد من اجبة النصوص المفيدة

للوقوف على الحق ان ابن الحبيب أو ششى تلوث مسجد (ش) تشبيه في القطع يعني ان الراعي في الصلاة اذا ششى بصاديه ناطقه عبالا يعني عته من الدم أو ششى تلوث المسجد ولو عبا يعني عنه فانه يقطع صلاته ولا يجوز له التمسك (ص) والاقله انقطع وندب البناء (ش) أى وان لم يرشح بل سال أو قطر ولم يصبغ به فله ان يقطع صلاته ويعمل ولكن ندب له البناء لان عليه عمل العمارة وانما يعين ويجهز أفعال مالك وأما ان ابن القاسم بقوله لا يمسكه وهو انقطع ورشح لانه الذي يوجب النظر والقياس (ص) فخرج بمسئلته أنه لفصل ان لم يجاوز اقرب مكان يمكن قرب ويستند بقبلة بالاعتراف وبطأ نجسوا يشككم ولو سهوا (ش) يعني انه اذا فعل ما هو المطلوب وهو البناء فخرج بمسئلته أنه من أسفله أو من أعلاه وهو الاولى للابحس الدم فيغسل الدم ويبنى على ما تقدم من صلاته بشرط اربعة الاول ان لا يجد الماء في موضع فيجاوزه لانه متى جاوزه مع الامكان بطأت صلاته وانما بقرب مع قرب لصدقه على قرب غيره اقرب منه وعلى غير غيره قرب منه واحترز بقوله يمكن من غير الماء كمن كان شحا وزنه لا يصر في البناء الشرط الثاني ان لا يستدبر القبلة من غير عذر فان استدبره من غير عذر بطلت واذا استدبرها طالع الماء لم يطل لثالث ان لا يلبس نجاسة فان وطئ نجسا او طبا او لبس بطلت أى حيث علم بها فيها لا بد حال لكن يبعد في الوقت لكن يستثنى أرواث الدواب وأبو الهول ولو رطبة اذا لم يكن له مندوحة واعلم انك كنت عساه بصدقه في المندوحات الرابع ان لا يتكلم بها بعد اوعاده فان تكلم بطأت انصافا فله في امة سدات واختفقوا اذا تكلم ناسيا فهل يطل أيضا أم لا والمشهور المطالان ولا فرق بين أن يكون الكلام في ذهابه أو عوده (ص) ان كان يجمعه واستخلف الامام وفي بناء التلاذف (ش) يعني ان البناء اعلى يكون لمن صلى مع جماعة اما كان أو

عبر باقرب فاعترض عليه لا يجوز له صوريين احدهما مارة والثانية غير مارة وذلك ان اقرب بحسب المسرف يصدق مكانين بعدد من راحدهما اقرب من الآخر يصدق مكانين فريين واحد هما اقرب من الآخر في الوجه الاول لا يصح البناء لانه لا بد من وجود القرب في نفسه فاحتاج المصنف لقرب اشارة الى أنه بشرط طمع الاقربية اقرب فاذا وجد الماء عدلوا كانت هذه القرية فانه يصر وقتلا بحسب العرف واما بحسب اللغة فبعض الماشرك في القرب في نفسه قول اشرح لصدقه أى صدق اقرب والوضح أن يقول لشارح وأتى بقرب مع اقرب لان قرب يصدق بصورين

احدهما مارة والثانية غير مارة فاذا أتى بقرب ليكون صافي المرادة (قوله لكن يستثنى الخ) حاصله انه اذا ما موما علم بها فيها اذا كانت غير أرواث الدواب وطئ الها فطل مطلقا كان له مندوحة أو لا وأما ان كانت أرواث الدواب أو أبو الهول فطل ان كان له مندوحة والا فلا وأما اذا علم بعد الصلاة فيعدي الوقت وظاهره مطلقا قوله لكن يستثنى الخ راجع لما اذا علم بها فيها قال ع مع ما حله ان وطئ نجاسة فلا يجوز له تارة يكون عالما بحدوث تارة يكون عالما بحدوث تارة يكون ناسيا فاما الاول فطل مطلقا وأرواث دواب أو غيرهما من النجاسات ولو كانت أرواث الدواب نجاسة وان كان انثى لعمومه وانتشاره في الطريق وان صلاته صحيحة حيث كانت أرواث دواب وأبو الهول ولو رطبا ولا اعادة عليه به ان كان كانت غير أرواث الدواب وأبو الهول فطل أيضا وينبغي أن يعدي الوقت بمنزلة من صلى بالنجاسة عاجزا أو غافا روث الدواب ينجس من غير هالاهم الماء كما بما يعني عه ما في مثل هذا كانه في حكم الطاهر فان وطئ ناسيا فان كان من أرواث الدواب وأبو الهول فلا اعادة عليه مطلقا وان كان من غيرهما فان ذكر بعد الصلاة أعاد في الوقت وان ذكرها وقد عان به شئ مما اطلعت على ان يكون له شئ بحرى على الخلاف بين ابن عرفة وغيره فمن رأى مدروعه من السجود وهو في الصلاة جعل سجدة فقد قال ابن عرفة يطل صلاته وقال غيره لا يطل (قوله يعني ان البناء الخ)

فيه اشارة الى انه شرط في البناء من أصله لا في ندب البناء (قوله لكن ان كان اماما يستخاف استحبابا) الا انه انما يستخلف بغير الكلام فان تكلم بطلت عليه دونهم ان كان سهوا وعليه وعليهم في العمد والجهل كافي التوضيح (قوله والا استخفوا وان شأوا) أي ندبا (قوله والا وجب الاستخلاف عليهم) أي لا على الامام (قوله قد شئت بسجديها) لا يخفى ان السجالات لا يكون بالسجدين فقط بل تمام الركعة بالجلوس ان كان يقوم منه بالجلوس ويكون بالقيام ان كان يقوم منه للقيام فلور كعب وسجد السجدين ثم قبل الجلوس أو القيام وعرف فلا يعتد بتلك الركعة (قوله ولكن يبنى على الاحرام) هذا قاصر على الركعة الاولى وأما لو قدر انه كان شاعرا في الركعة الثانية ففعل بعضها فنقول يبنى على الركعة الاولى وهكذا (قوله وأتم مكانه) أي وجوبا (قوله ان ظن فراغ امامه) وأولى اذا اعتقد فراغ امامه أو أراد به ما يشمل الاعتقاد وذلك اما بتقدير واجتهاد او باخبار عدل (قوله والا بطلت) أي وان لم يتم مكانه أو في الاقرب اليه (قوله ورجع ان ظن) أي يرجع الى اقرب موضع يصح فيه الاقتداء امامه الخ فان تعدى الموضع اندي يصح الاقتداء به بأن يجمع أقوال المبطلين أو يرى أفعال المأمومين بطلت صلاته وأولى لو اعتقد (٢٤١) (قوله ولو بتشهد) متعلق بقاء أي ولو كان باقيا بتشهد بل ولو لم يحصل معه التشهد وظن انه يحصل معه السلام فقط فانه يرجع أيضا (قوله أتم في مكان غسل الدم) جعل قول المصنف مكانه على مكان غسل الدم ومثل ذلك لو رجع لظن بقاءه فغسل في أثناء المسافة انه فرغ فانه يتم في مكان عمله فان تعداه مع الامكان بطلت (قوله ولو تبين بعد ذلك بقاء الامام) اعترض ياه قد سلم قبل امامه وأجيب بان هذا مبني على ان الراعي يخرج عن حكم الامام بمجرد لغيره حتى يرجع اليه واذا علم المأموم ان الامام باق ولكنه بفرغ من الصلاة قبل وصول المأموم اليه فانه يتم ولو سبق الامام بالفسل والاسلام (قوله مطامعا) أي سواء ظن بقاء الامام أو ظن فراغه في الاحوال كلها (قوله لاول الجامع) أي لاول جزء من أجزاء الجامع الذي ابتدأها فيه فالألف واللام فيه للعهد أي

ما مومالكن ان كان اماما يستخاف استحبابا والاستخفوا ان شأوا وان شأوا اصلوا اذا في غير الجمعة والا وجب الاستخلاف عليهم وأما الغد فهل له البناء وهو قول مالك وظاهر المدونة عند جماعة أوليس له البناء فيقطع وهو قول ابن حبيب وشهره الباجي بخلاف منشؤه هل رخصة البناء طرمة الصلاة لمنع من ابطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فيبني على الاول دون الثاني (ص) واذا بنى لم يعتد بالركعة كملت (ش) يعني انه اذا بنى لم يعتد بالركعة قد تمت بسجديها فيعتد بها ويتدى من أول التي تليها فيشرع في القراءة ولا يرجع لمحل السجود واذا لم يتم ركعة بسجديها فلا يعتد باجزائها الركعة ولكن يبنى على الاحرام ويتدى القراءة (ص) وأتم مكانه ان ظن فراغ امامه وأمكن ولا فالا قرب اليه والابطلت ورجع ان ظن بقاءه أو شئت ولو بتشهد (ش) يعني ان الراعي اذا خرج لغسل الدم في غير الجمعة له حالتان احدهما ان يظن فراغ امامه والاخرى ان يظن بقاءه أو يشك فان ظن فراغه أتم في مكان غسل الدم ان أمكن وان لم يمكن فاقرب المواضع الممكنة اليه يريد وتصح صلاته ولو تبين بعد ذلك بقاء الامام لانه فعل ما هو مطالب به ولا يكلف بغيره وان ظن بقاء الامام أو شك فيه رجع ولو كان ظنه أو شكه انه في تشهد على المشهور وقال ابن شبيب ان لم يرجع ادرك ركعة أتم مكانه وانما لزمه الرجوع مع الشك لان الاصل لزوم متابعتة الامام فلا يخرج عنه الا بعلم أو ظن وهذا التفسير بالنسبة الى المأموم والامام يستخلف ويصير مأموما يلزمه من الرجوع ما يلزم المأموم وأما القديتم مكانه (ص) وفي الجمعة مطلق الاول الجامع والابطلت وان لم يتم ركعة في الجمعة ابتداء ظهر باحرام (ش) ما تقدم من اعتبار فراغ الامام وعدم فراغه في غير صلاة الجمعة وأما هي اذا عرف بعد ان صلى ركعة مع الامام فيلزم بالرجوع الى الجامع الاول ولو ظن فراغه ليصلي ما بقى عليه لانه شرط في صحتها فان أتم مكانه في غير الجمعة مع ظنه بقاء الامام أو شكه أو في الجمعة ولو مع ظن الفراغ بطلت فالضهير في بطلتها راجع الى مسئلة الجمعة ومسئلة ما اذا ظن بقاء الامام أو شك في غير الجمعة هذا كله اذا حصل له لرأى بعد كمال ركعة من الجمعة كما مر

(٣١ - خرمي اول) ويتعين عليه الصلاة في أول جزء ممكنة الصلاة فيه ولا يتقلل لداخل الا اذا عجز عن الصلاة خارجا ولا يكتفى رجوعه لرحله وطرفه المتصلة به ولو ابتدأها بالاضيق حيث أمكنه الرجوع للجامع والحاصل انه لا بد من الرجوع للجامع مع الامكان حتى لو حال بينه وبين الجامع حائل أضاف ركعة الى ماضيه وابتدأ ظهر باحرام (قوله وان لم يتم ركعة في الجمعة) أي وظن عدم ادراك ركعتي الثانية أو ظن ادراكها وتختلف طمسه قطع وابتداء ولا يبنى على احرامه على المشهور ولو ببنى على احرامه وبسلي أو بغيره قال الخطاب الظاهر الجمعة ولم أره منه موصا (قوله ابتداء ظهر باحرام) أي في أي مكان بناء على أن نية الجمعة لا تنوب عن نية انظر (قوله الى الجامع الاول) يفيد ان قول المصنف لاول الجامع من اضافة الصفة الى الموصوف أي الجامع الاول الذي صلى فيه الجمعة آخر ازا عن الذي لم يصل فيه غير ان يصدق بالصلاة في غير أول الجامع الذي صلى فيه مع انه لا يصح فالاولى أن يجعل الاندوة حقيقة والمعنى كقولنا (قوله هذا كله اذا حصل الخ) أي أو ظن انه يدرك معه ركعة بعد رجوعه والا فلا يرجع ويقطع ويتدى ظهر

بإحرام والحاصل أنه لا يرجع في الجمعة للجامع إلا إذا كان حصل مع الإمام ركعة أو يظن إدراك ركعة (قوله وسلم وانصرف) أي نطفة  
سلامه بالنجاسة على خروجه والاستخفاف فيما ذكر يدل على أن الخروج لغسل الدم هو الأصل وعلى هذا فقوله وسلم ليس على جهة  
الطلب فإن قلت ما فائدة قوله وانصرف قلت الرد على ابن حبيب الناقل بأنه يسلم ويذهب لغسل الدم ثم يعود فيشهد ويسلم ثم ينصرف  
(قوله فيجاس ويتشهد الخ) أي بعد أن تشهد ولو كان فعله قبل ذلك ووجه اعتدائه حقه أن يتصل بالسلام وقد حصل فصل كثير بينهما  
فاس باعدته ثانياً ليصل بالسلام (قوله قبل انصرافه) انظر ما المراد بالانصراف هل هو التحول عن محل جلوسه وتوجهه لغير القبلة  
أو مجرد قيامه أو ما يحصل منه فعل يبطل الصلاة كاستدبار أو مشي كثير وقضية ذلك أنه لو سلم بعد انصرافه لا يسلم إلا أن السوادني  
يقول لو انصرف لغسله وجوز الصلوة والثلاثة فسمع الإمام سلم فانه يسلم ويذهب (قوله وحله الشيوخ الخ) أي أن الشيوخ جملوا كلام ابن  
يونس على التقييد لكلام ابن القاسم أي لا على الخلاف (قوله بمقدار السنة من التشهد فانه يسلم) ولو مع الدم فانه أحق من المشي  
لغسل الدم ثم نقول هذا اللفظ يقتضيه السنة (٢٤٣) فتحصل بعضه وإن هذا البعض له حد محدد ومع أنه يخالفه ما في لسانه قول

وإن لم يتم مع الإمام ركعة تسجدتيم في الجمعة ابتدأ ظهر بإحرام جديد أي مكان شاء (ص)  
وسلم وانصرف إن رجع بعد سلام امامه (ش) قل فيها وإن سلم الإمام ثم رجع المأموم وسلم  
وأجزأته صلاته وأشار بقوله لا قبله إلى ما رواه ابن القاسم عن مالك ومن رجع بعد التشهد  
قبل سلام الإمام انصرف فغسل الدم ثم رجع غير تكبير فيجاس ويتشهد ويسلم اه وهذا  
ما لم يسلم الإمام فغسل رعاقة قبل انصرافه والاسلم من غير انصراف كمن رجع بعد سلام امامه  
قاله ابن يونس وغيره وحله الشيوخ على التفسير في تنبيهه قال الخطاب وهذا حكم المأموم  
وانظر ما الحكم لو رجع الإمام قبل سلامه أو ألقه على القول ببناءه ولم أرفه ناصوا انظاراً أن  
يقال إنه ان حصل الرعاقة بعد أن أتى بمقدار السنة من التشهد فانه يسلم والإمام وانفذ في ذلك  
سواء وإن رجع قبل ذلك فإن الإمام يستخلف بهم من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم  
ويذهب حكمه حكم المأموم وأما الفسد فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (ص) ولا يني غيره (ش)  
يعني أن من حصل له شيء مما ينافي الصلاة من سبق حدث أو ذكره أو سقوط نجاسة أو  
تذكرها أو غير ذلك مما يبطل الصلاة فإنه لا يني على ما مضى من صلاته بل يقطعها ويستأنفها  
خلافاً لابن حنيفة في البناء مع الحدث اغياب ولا شهيد في بناء من رأى في ثوبه أو جسده نجاسة  
أو أصابه ذلك في الصلاة وهو إذا المؤقف البناء بعد حصول المنافي فلا يرد عليه المرحوم  
والناقص حتى يسلم الإمام فانه ما يبينان على ما مضى من صلاتهما (ص) كظنه فخرج  
فظهر نفيه (ش) يعني أنه إذا ظن أنه رجع فخرج ثم تبين عدم الرعاقة فغسل ما لا يني لأنه  
مفطر وتبطل صلاته وعند سحون يني لأنه لم يعمل ما يجوز له والضمائر الثلاثة راجعة إلى  
الرعاقة وقاعل خرج هو المصلي فقوله كظنه مصدر مضاف لمفعوله حذف فاعله أي كظن  
المصلي الرعاقة فخرج فظهر نفيه فان صلاته تبطل ولو كان اماماً ما تبطل صلاة المأمومين أيضاً  
على الراجح من أقوال الثلاثة (ص) ومن ذرعه في علم تبطل صلاته (ش) ذرعه بذلك مبهمة  
أي غلبه والمعنى أن من ذرعه في أو قل أو بلغه يسير طاهر ولم يرد منه شيئاً بعد انفصاله

المصنف وحل لفظ التشهد سنة  
حيث قال وعظا هر كلاه عديم  
حصول السنة ببعض التشهد خلافاً  
لابن ناجي في كفاية بعضه قياساً  
على السورة اه (أقول) الآن  
الذي يكفي من السورة أقله آية  
لأبعضها إلا أن يكون نه بال بعض  
آية الدين فأنظر أن يقال هناك  
يأتي ببعض له بال على ما قال ابن  
ناجي قياساً على السورة (قوله  
ويصير حكمه حكم المأموم) ويأتي  
فيه قول المصنف ورجع أن ظن  
بقائه أرسل الخ ووجه أن انقياس أن  
لا يستخلف الإمام ولو رجع قبل  
أن يأتي بمقدار السنة من التشهد  
نطفة سلامه بالنجاسة على خروجه  
لغسل الدم سكتة المنافي لكن روي  
القول بطلان الصلاة بتعدد ترك  
السنة فله بعض الفضل  
عج قلت قد علمت أن التشهد كما  
هو سنة في حق الإمام والقدر هو  
سنة في حق المأموم وقد دل ما تقدم

في قوله وسلم وانصرف الخ أنه يسلم ويترك التشهد والفسد والإمام كذلك قال بعض الشيوخ وقد يشرق بين  
الإمام والقدر والمأموم بأن المأموم يحل عنه الإمام التشهد بخلاف الإمام والقدر (قوله فانه سبأ يبين الخ) أي لأنهم لم يحصل منهما  
منافي من حدث وضوء أي وأما التعاس والأزدحام فغير منافي لأن التعاس خفيف لا ينقض الوضوء والاولى أن يقول الشارح  
والمراد بالعبير ما كان منافياً فلا يرد الخ (قوله والضمائر الثلاثة) ضمير بغيره وضمير ظهه وضمير نفيه (قوله من أقوال الثلاثة الخ) قد  
عرفت قولاً واحداً يقولان الباقين أقول بانها لا تبطل عليهم مطلقاً والقول باستفصائل أن كان معذوراً بان كان في ليل لم تبطل عليهم  
والأبطل قوله يسير طاهر هذا ان القيدان ظاهران في التي والقاس فصلاً وحاصله ان عدم البطلان مقيد بقيود ثلاثة القلة  
والغلبة والظهور فانه متى فقد واحد من هذه الثلاثة بطلت الصلاة وليس بظاهرين في الباطن لا يكون الا طاهر او اظاهر  
أن كثره بحيث لا يتعدا أخرجه لا نفس (قوله ولم يرد) أي ولم يرجع منه شيئاً بعد ما كان طارحه ظاهر في التي والقاس وأما الباطن

فقد علمت من باب الصوم أنه لا يضرب بثلاثة على المعتد ولو أمكن طرحه والظاهر أن الصلاة كذلك (قوله وهو المشهور) أي لقول ابن رشد المشهور أن من ذرعه القى أو أفلس فلم يرده فلا شيء عليه في صلاته ولا في صيامه اهـ ومقابلته ما في المدونة ففيها ومن يقبأ في الصلاة عامدا أو غير عامدا بتدأ الصلاة (قوله قول ابن القاسم) إلا أن القولين على حد سواء في العلة وأما في النسيان فالراجح صحة هذا في الصلاة وأما الصوم فالراجح من القولين القول بالقضاء فيه ما يقول المصنف في باب الصوم وقضى في الفرض مطلقا (قوله إلا أنه يتمادي) المستثنى منه محدوف تقديره لم يستثن قول إلا أن يتمادي (قوله إلا إذا شبه أحد أو صاف العذرة) أي والراجح خلافه وأنه ينحس بمجرد التغير وإن لم يشبه أحد أو صاف العذرة أفاده بعض الشيوخ إلا أن الأخير بان قوله وانفلس كالقبي في أي في التفصيل المتقدم من أنه إذا غلبه شيء منه وكان يسيرا طاهرا فان صلاته لا تبطل وإن كان كثيرا (٢٤٣) أو نجسا بطلت وكون النجاسة بصفة معينة

أمر آخر فيمكن جريانه على قول ابن رشد وغيره فاذن لا يظهر قوله وقوله الخ فإنه يفيده بحسب ظاهره أن الأول جار على كلام غيره وقد مات ما قبلنا (قوله عبارة عمادات المسبوق فعله مع الامام) لا يخفى أن هذا لا يشمل ما إذا أدرك حاضرا ثانية صلاة مسافرا لا يعرف الشامل أن يقال ابنا ما بقى على المسدرك والقضاء ما بقى عليه المدرك ويجاب بان المعنى لم يجامع فعله فعل الامام (قوله فالبناء لبنا) أي فالسكنة التي فيها البناء وهي البناء أي للكلمة التي فيها البناء وهي القوات بعد الدخول (قوله والقاف للقاف) أي والكلمة التي فيها القاف وهي القضاء للكلمة التي فيها القاف وهي أن يفوته قبل الدخول (قوله وإن المشهور تقديم البناء) ووجه تقديم البناء على القضاء أنه سبب حكم المأمومية عليه في مكان أولى بالتقديم منه (قوله وقال ممنون بتقديم القضاء)

إلى محل يمكن طرحه لم تبطل صلاته عند ابن القاسم وهو المشهور فإن تعمد القى أو أفلس أو رده بعد انفصاله طاهرا بطلت صلاته وصيامه ولم يحتج ابن رشد فيه خلافا وفي فساد صلاته وصيامه لا بثلاثة سهوا أو غلبة قول ابن القاسم ولم يحتج ابن يونس في النسيان إلا أنه يتمادي ويسجد بعد السلام ولو كثر أبطل ولو كان طاهرا أو أفلس كاقى بقول ابن رشد أفلس ما حاض طاهرا تزدقه المعدة ولا يفسد الصلاة مبنى على مذهبه في أفلس من أنه لا يكون نجسا إلا إذا شبه أحد أو صاف العذرة (ص) وإذا اجتمع بناء وقضاء لرأف أدرك الوسيطين أو أحدهما أو لحاضرا أدرك ثانية صلاة مسافرا وخوف بحضور قدم البناء وجلس في آخره الامام ولو لم تكن ثابته (ش) اعلم أن البناء كما قاله الأشياخ عبارة عمادات المسبوق فعله مع الامام بعد الدخول معه والقضاء عبارة عما يأتي به عوضا عما فات قبل دخوله مع الامام فالبناء للبناء والقاف للقاف وذكر المؤلف لاجتماع البناء والقضاء خمس صور واثبت المشهور بتقديم البناء وهو مذهب ابن القاسم وقال ممنون يقدم القضاء الأولي أن يدرك الثانية والثالثة معا وهو هو رده بالوسيطين ويعني به أن الامام سبق الماء ومركبة من الرباعية وأدرك معه الوسيطين ورعف في الرابعة فلما خرج لغسل الدم فأنته الرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركة بام القرآن سمر ويجلس على المشهور قبل النهوض لحياتها فعل الامام لا خمارا بعته وإن كانت بالنسبة إلى المأموم ثلاثة ولأن القضاء سنته أن يكون عقب جلوس ثم يأتي بركة بام القرآن وسورة يجهران كانت جهرية ونقيب بام الجاحدين لثقل طوفها بام القرآن وسورة وعند ممنون يأتي بركة بام القرآن وسورة من غير جلوس ثم بركة البناء بام القرآن فقط الثانية أن تفوته الأولى والثانية ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة بالرأف فعند ابن القاسم يأتي بركة بام القرآن فقط ويجلس انقافا ثم بركة القضاء بام القرآن وسورة ولا يجلس في وسطهما وعند ممنون يأتي بركة بام القرآن وسورة ويجلس لأنها ثابته ثم بركة بام القرآن فقط ونسب الجلي على هذا يدل وسطها بانقراء الثالثة أن تفوته الأولى ويدرك الثانية وتفوته الثالثة والرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركة بام القرآن فقط ويجلس لأنها ثابته نغلبا لحكم نفسه ثم بركة بام القرآن فقط ويجلس على المشهور لأنها آخره أمامه

لأن القضاء فعل أول ركعات الصلاة فهو أولى بالتقديم حاصله أن تقديم البناء هو أن يفعل أولا مثل ما فعل الامام من قراءة وجلوس فيحياكي الامام وتقدم القضاء أن يفعل أولا ما فات قبل الدخول على صفة ما فعل الامام فما كان من سورة مع القاحلة أتى به كذلك وما جلس فيه الامام يجلس فيه ولو لم يكن محلا جلوس له وما لم يجلس فيه الامام لا يجلس فيه المأموم إلا أن يكون محل جلوس له كأن تكون ثانية له فانه يجلس ولو لم يكن أمامه مجلس فيها رجاها الجانب نفسه (قوله ويجلس على المشهور) لا يخفى أنه يقتضى أنه وقع الخلاف على قول ابن القاسم وفيه المشهور وغيره وهو كذلك قال ابن الحاجب وعلى تقديم البناء في جلوسه في آخره أمامه قولنا فاشار المصنف بقوله ولو لم تكن ثانية لدقول ابن حبيب بعدم الجلوس إذا لم تكن ثابته (قوله ولأن القضاء) أي لركعة التي فاتته قبل الدخول (قوله ثم بركة بام القرآن وسورة ويجلس) المناسب أن يقول ولا يجلس (قوله ثم بركة بام القرآن فقط ويجلس على المشهور) فيه ما تقدم

(قوله ثم ركعتين بام القرآن فقط) ظاهره انه لا يجلس بينهما في تنبيهه ذكرت هنا صور الاختلاف فيما بالبناء والقضاء من جعلهما أن يدرك الأولى ويركعتين في الثانية ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة فلا أشكال ان الرابعة بناء واختلف في الثالثة بكونها بناء أو قضاء (قوله ثم ركعتين بام القرآن فقط وهاتان الصورتان الخ) ظاهره انه لم يقل بالجلوس بينهما وانظر هل هو كذلك شيخنا عبد الله وانظر كذلك (قوله الرابعة أن يدرك الحاضر من صلاة المسافر الركعة الخ) وأما لو أدرك الأولى فليس معه البناء فقط وأما لو أدرك الثانية صلاة حاضر فهو قوله أو أحدهما ويصدق عليه تفسير (٢٤٤) البناء بأنه ما فات المأموم بعد الدخول سواء كان معه أو لا أم لا لا تفسيره

بما فسره الشارح كما تقدم  
في فصل ستر العورة (قوله في الثغر)  
الثغر الموضع الذي يحجاب منه  
هجوم العدو (قوله وغيره) معطوف  
على الثغر كالتل في الدار (قوله)  
وما يتوقع منه ضرر وفساد عطف  
عام على خاص كالمرأة عورة (قوله)  
ومنه عور المكان أي ومن الذي  
يتوقع منه ضرر وفساد قولهم عور  
المكان من باب تعب إذا صار يتوقع  
منه ضرر وفساد قوله والمرأة  
عورة لتوقع الفساد من رؤيتها  
ظاهره أن ذلك من جملة الأصل  
وان قوله وما يتوقع منه ضرر وفساد  
ولو شرعياً فيرد أن يقال إذا كان  
ذلك من الأصل فإين خلاف  
الأصل فأقول الظاهر أن خلاف  
الأصل ما بين المرأة والركبة  
بالخصوص حيث يراد بهما ما يشمل  
الخفيفة والمغاطة والسواك  
حيث يراد بالمغاطة (قوله لا من  
العور) معطوف على محذوف  
وكانه يقول والمرأة عورة من العور  
بمعنى توقع الفساد من رؤيتها الخ  
(قوله وقد يقال الخ) فيه أن هذا  
الاخذ منطوقه العلة لا للشرع  
(قوله هل ستر عورته) وحكم ستر  
بعض العورة يحكم سترها كلها

ثم ركعة بام القرآن وسورة وعند سجدتين يأتي ركعة بام القرآن وسورة ويجلس لانها ثابته  
ثم ركعتين بام القرآن فقط وهاتان الصورتان داخلتان تحت قوله أو أحدهما الرابعة أن  
يدرك الحاضر من صلاة المسافر الركعة الثانية وتفوته الأولى قبل دخوله معه وهذه الصورة  
حكمها حكم ما قبلها على قول ابن القاسم وسجدون لان الأولى التي فاته أو لا قضاء والاخيرتين  
بناء لان الحاضر إذا صلى خلف المسافر لا يقصر وكذلك حكم الصورة الخامسة وهي ان الامام  
إذا صلى صلاة الخوف فانه يقسم القوم طائفتين فيصلي بالطائفة الأولى ركعتين ثم ينصرفون  
تجاه العدو ثم يصلي الثانية الركعتين الباقيتين كما يأتي في باب صلاة الخوف فإذا أدرك مع الأولى  
الركعة الثانية فانه ينصرف معهم فقد فاتته ركعة قبل الدخول وركعتان بعد الدخول مع الامام  
فالركعة الأولى قضاء لفواتها قبل الدخول والاخيرتان بناء لفواتهما بعد الدخول قوله لراعف  
وكذا الناعس وهو حرم فلو قال لكر اغضب المكان أشمل ولما أشمل الكلام على ما قصده من  
الشرطين المذكورين شرع في الكلام على الثالث فقال  
في فصل في حكم ستر العورة وصفه السائر \* وهي في الأصل الخال في الثغر وغيره وما  
يتوقع منه ضرر وفساد ومنه عور المكان وقوله تعالى ان يوتنا عورة أي خالصة يتوقع فيها  
الفساد والمرأة عورة لتوقع الفساد من رؤيتها أو سمع كلامها من العور بمعنى القبح لعدم  
تحققه في الجسلة من النساء ليل النفوس اليها الخ وقد يقال المراد بالقبح ما يستقبح شرعاً وان  
ميل اليه طبعاً (ص) هل ستر عورته بكثيف (ش) افتتح المؤلف بالاستفهام على لسان سائل  
وجوابه قوله خلاف أي في ذلك خلاف وستر مبتدأ وخبره قوله شرط وقوله لا صلاة متعلق  
بستر أي هل ستر عورة المكاف للصلاة شرط أو ليس بشرط وانما هو واجب فقط فلا خلاف  
في الوجوب وانما الخلاف في الشرطية وعدمها وسأتى فائده والمراد بالكثيف ما لا يشف  
البدن أي ما لا يظهر منه لون الجسد فالشاف كالعدم قال في توضيحه كالبندقي الرقيق وتبع  
المؤلف ابن الحاجب التابع لابن بشير في ان الشاف كالعدم وفرق بينه وبين الواصف إلا في  
في قوله وذكره محمد لا يرجع مع ابن رشد عز الابن القاسم النسوية بينهما في الاعادة في  
الوقت فلا صفراروه مثله للباجي عن مالك ونقله في توضيحه عن الدوادري قال ابن عرفة قول  
ابن بشير وتأبعه ما يشف كالعدم وما يصف لرقته بكرة وهم لخالفته لرواية الباجي النسوية  
بينهما أي في الاعادة في الوقت ووفق بعضهم بينهما بقوله الكثيف الضعيف أي بساتر كثيف  
أي ضقيق واحترزه عن الشاف الذي أبعد ومنه العورة من غير تأمل وعليه يحمل قول من  
قال ان الشاف كالعدم وأما الشاف الذي لا تبعد ومنه العورة الا بتأمل هو محمل قول من

(قوله المكاف) أي لان الصبي إذا صلى عرياناً بعيد في الوقت فان سلى بالوضوء فلا شبه بعيد أي ندبا  
ولسجدون بعيداً بالقرب لا بعد يومين وثلاثة (قوله والمراد بالكثيف الخ) لا يخفى أن هذا تفسير مرادوا لا الظاهر المناسب للمقام  
الضعيف ولو غير كثيف (قوله وتأبعه) بصيغة التثنية والتابع لابن بشير ابن شاس وابن الحاجب قاله ابن عب (قوله ووفق الخ) فيه  
تظلاله يقتضي انه قول ثالث مع انه ليس في المذهب الا قولان الاول على ما زعمه المصنف وتبع فيه ابن الحاجب والقول الثاني لابن  
القاسم انه لاعادة عليه مع كونه يشف ولو كانت العورة تظهر لغير المتأمل فضلاً عن المتأمل ولو صلبت المرأة في ثوب مشوش فصلاتها  
صحبة وهو المذهب قاله ابن عب على ما نقله شيخنا عبد الله



(قوله لقلة المائية الخ) أفاد ذلك أنه لزمه قبوله ولو تحقق المنية والفرق بينهما وبين ما صرح في التيمم أن الماء له بدل وأنه يقبل بالاستعمال  
و يصبر مستعمداً وتعاقبه النفوس بخلاف الثوب (قوله وطلبه) معطوف على قبوله إلا أنه لم يقدم ما يفرغ هذا عليه فيجاب بأنه يقتصر  
في التابع ما لا يقتصر في المتبوع (قوله كالتيمم) أفاد أنه يشتر به ثبوت معتاد لم يحتاج له وإن بذمته وأنه يطلبه لكل صلاة ومن رفقة قليلة أو  
حوله من كثرة والظاهر أنه لا يلزمه قبول هبة الذات لوجود المائية القوية في ذلك (قوله وإن باعارة) أي وإن كان المستعمل باعارة  
من غير طلب أفاد بذلك دفع ما يرد على المصنف من أن فيه عطف العام على الخاص بأوصافه من عطف المتغير (قوله حتى  
يعطف عليه) كما هو المتبادر (قوله محققاً في التجسس) من تحقق العام في الخاص والمنظور له ذلك الخاص بدليل قوله وإن كان الخ (قوله على  
ظاهر المذهب) فيه إشارة إلى أن ظاهر المذهب جواز الستر بالثوب التجسس الذات لكن انظر نص تن قال في الذخيرة لو وجد جلد كلب  
أو خنزير أو ميتة فظاهر المذهب الستر به في غير الصلاة الخ ما نقله تن عن الذخيرة فإذا علمت ذلك فلا يس ظاهر المذهب فيما يتعلق  
بالصلاة (قوله أو حشيشاً أو طيناً) معطوف على قوله نجس أي وإن كان الكتيبة حشيشاً أو طيناً أي الآن في الطين قولين أحدهما  
ما ذكره الشارح والآخر لا يستتر به لأنه مظنة بيسه وظاهره فيكشف وهما إذا لم يجد غيره كما يفيد الشارح وفي عبارة شب  
واما الاستتار بالماء لمن فرضه الأعيان كوعاء سجودا فالظاهر أنه كالطين أي وأما لو لم يكن فرضه الأعيان كان قادراً على الركوع  
والسجود فإنه يصلي عرياناً كما سجدنا (٣٤٥) (قوله والمتجسس أولى) أي إذا كان يصلي بالتجسس فأولى المتجسس وأما إذا

اجتمعا في تقديم المتجسس فقد قال  
بعض الشراح وهل يقدم المتجسس  
على التجسس وهو الظاهر لأن  
تقليل التجسس مطلوب مع  
الامكان أو هما سواء ونظير ذلك  
ما قالوا فيمن أكره على الزنا جرمه  
أو باعنيبة من تقديم الاجنيبة  
لأن حرمة عارضة تزول بعقد صحيح  
بخلاف المحرم لاصالة حرمة بقاء  
على نعلق الاكره بالزا (قوله  
وكذا إن لم يجد الاقوال الخ) أي  
فيكون تشبيهاً في الجواز والعصية  
فهو تشبيه في المقيد بقيدته  
وكلامه الآتي في قوله وعصى  
وصحت في العصية فقط فيكون

قال إن الشاف تصح فيه الصلاة وبه يجمع بين كلام ابن عرفة وكلام ابن الحاجب (ص) وإن  
باعارة أو طلب (ش) يعني أن الستر مطلوب وإن كان ما يستر به غيره وأما قوله من غير طلب  
ففيجب عليه قبوله كهيئة الماء للوضوء لقلة المائية وطلبه باستنارة ممن جهل بخلقه به أو مشراً  
كما في التيمم وقوله وإن باعارة أي من غير طلب والافهم ما بعده (ص) أو تجسس وحده (ش) هذا  
ليس مغايراً للكثيف حتى يعطف عليه وإنما هو مما الغسه فيه أي وإن كان الكثيف نجس أي  
وإن كان الكثيف محققاً في التجسس أي وإن كان الكثيف نجساً في ذاته كما ذكرنا أو خنزير على  
ظاهر المذهب أن لم يجد غيره ولا يصلي عرياناً أو حشيشاً أو طيناً والمتجسس أولى (ص) تكرير  
وهو مقدم (ش) يعني وكذا إن لم يجد الاقوال بالحرير فإنه يصلي به وهو المشهور وإذا اجتمع مع  
التجسس أو المتجسس قدم الحرير على المشهور وهو قول ابن القاسم لأنه لا منافاة بين الحرير  
والصلاة بخلاف التجاسة ولأن لبسه يجوز للضرورة وقال أصبح يقدم التجسس لأن الحرير يمنع  
لبسه مطلقاً والتجسس إنما يمنع في الصلاة والممنوع في حالة أولى من الممنوع مطلقاً (ص)  
شرط أن ذكر وقدروا أن بخلة للصلاة خلاف (ش) هذا خبر المبتدأ وهو متري يعني أنه اختلف  
في ستر العورة للصلاة بخلة أو خلوة في ضوء أو ظلام هل هو شرط في صحتها أن ذكر وقدروا  
المعروف من المذهب لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقيل المراد بالزينة الأربعة

تشبيهاً في المقيد بدون قيدته وأما الجواز وعدمه فما يأتي (قوله وهو المشهور) ومقابلته ما في سماع ابن القاسم أنه يصلي عرياناً ولا يصلي  
بالحرير (قوله لأنه لا منافاة بين الحرير والصلاة) أي لأن الحرير طاهر وشأنه طاهر أن يصلي به دون التجسس (قوله ولأن لبسه  
يجوز للضرورة) يعارض ذلك أن التجسس يلبس في غير أوقات الصلاة من غير حرمة (قوله وقيل أصبح يقدم التجسس) ضعیف اعلم  
أن حاصل ما قيل أن الثوب التجسس يصلي به اتفاقاً في الحرير بخلاف ذلك لأن الثوب التجسس جائز لبسه في جميع الأوقات إلا في حالة  
الصلاة بخلاف الحرير إلا أنه إذا اجتمع يقدم الحرير مقتضى ما ذكرنا العكس والجواب أنه إذا صلى بالتجسس مع وجود غيره تبطل وأما  
الحرير فلا بطلان (قوله أن ذكر وقدروا) قال محشي تن ثم ما ذكره المؤلف من قبح ذلك كروا بقدره تبع فيه ابن عطاء الله كما ذكره  
عنه في توضيحه من أنه شرط في الصلاة مع ذلك كروا بقدره ولم يقيد به بالذ كروا بظاهره فيعيد التامني أبداً على القول بالشرطية  
كما صرح به الجزولي فإن السترة فرض من فرائض الصلاة فمن صلى عرياناً بغير ثوب ولا متر وهو قادر على ستره ناسباً كان أو جاهلاً أو  
متعمداً أعاد أبداً أه وهو الجاري على قواعد المذهب ولم يعدوا هذه المسائل التي تسقط بالسيان وذلك يدل على عدم اعتباره  
والله أعلم أه (قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد) لا يخفى أن هذا الدليل إنما يدل على الوجوب فقط دون الشرطية الذي هو  
المدعى الآن يقال الأصل في كل واجب أن يحصل الاختلال بتركه ومعنى الآية على هذا ستر العورة واجب عند كل صلاة (قوله وقيل  
المراد بالزينة الأربعة) فعله يكون الأمر ندباً

(قوله والمساجد الصلوات) من قبيل اسم المحل على الحال راجع للقوانين وأما قوله أو الصلاة في المساجد فلا يصح إلا الثاني فقط وعلى هذا فلا يندب الرداء إلا على ما في المساجد فقط بخلافه على الذي قبله فيفيد الإطلاق (قوله وقيل زلت رد الماء كانوا يفعلونه من الطواف عراء) أقول وعلى هذا فقوله عند كل مسجد أي عند كل طواف (قوله أو واجب غير شرط) هذا القول غير مقيد بالذكور والقدرة وإن الاعادة في الوقت مطلقا بخلاف القول بالشرطية فيعيد أبا مع الذكور والقدرة لا مع عدمهما في الوقت (قوله السوأتان) سميتا بالسوأتين لأن كشفهما يسيء بصاحبهما ويدخل عليه كدور وحرنا (قوله ومن الدبر) أي المؤخر (قوله ما بين الاليتين) أي الذي هو فهم الدبر (قوله لا يعيد لكشف الفخذ) أي ولو تعدد في الوقت ولا في غيره ولا يعيد لكشف الحصى أليتيه أو بعضهما أوهما أو كشف عانة وما فوقها السرة أبدا فيما يظهر بل في الوقت كذا قرر وفيه بحث قاله عجم ولم يبين ذلك البحث وحاصل ذلك التقرير أن من العانة وما حاذى ذلك من المؤخر إلى ما قبل السرة من الخلف يعيد فيه الرجل في الوقت والسرة وما حاذاه من الخلف خارجان وقد علمت أن في السوأتين إلا أنه أبدا ولا اعادة في الفخذ ولعل وجه البحث الذي أشار له عجم أن ما فوق العانة ينبغي أن يلحق بالفخذ فلا اعادة فيه (قوله وأما الأمانة الخ) حاصلة أن الملاحظة من مؤخر الأمانة الاليتان ومن مقدمهما فجهها وما والا كذا ينبغي وعلى ما تقدم من التقرير في الرجل (٢٤٦) أن تقول إلى السرة ويكون من خلفها ما قبل ذلك (قوله في كشف صدرها

أو بعضه) ومثل ذلك ما حاذاه من الظهر (قوله وإنما يعيد صدرها) ذلك أبدا قل عب والملاحظة لحرة بطنها وساقها وما بينهما وما حاذى ذلك خلفها كما يفيد قول ابن عرفة أن يدا صدرها وأرضها عرافة أو قدما ما أعدت في الوقت والأيدي

والمساجد الصلوات أو الصلاة في المساجد وقيل زلت رد الماء كانوا يفعلونه من الطواف عراء أو واجب غير شرط وشهر وهو هذا مطوى في كلام المؤلف ولا يصح أن يرد به القول بالسنية أو الندب لأنه لم يشهر وينبغي عليه ما وصلى مكشوف العورة فعلى الشرطية يعيد أبدا وعلى نفيها يعيد في الوقت أي مع العصيان (تنبيه) الخلاف المذكور في العورة الملاحظة وقوله بعد وهي من رجل وأمانة بين سرة وركبة في العورة المشاملة للملاحظة والمخففة ثم إن العورة الملاحظة من الرجل هي السوأتان وهما كما قال البرزلي عن ابن عرفة من المقدم الذكر والائتبان ومن الدبر ما بين الاليتين وهذا في حق الرجل وسيأتي أنه لا يعيد لكشف الفخذ وظاهره ولو تعدد وأما لأمته فذكر المؤلف أنها تعيد في الوقت لكشف الفخذ وينبغي أن تعيد لكشف الفخذين كذلك في الوقت وإن تعيد أبدا في كشف بعض الاليتين ويأتي ما يعيد الرجل فيه في الوقت وأما المرأة فسيأتي أنها تعيد في الوقت في كشف صدرها أو بعضه أو أطرافها أو بعضها أو في مجموع ذلك في الوقت وإنها تعيد في كشف ما هو فوق المنخر في الوقت كما يفيد قوله مكبيرة أن تركها انقضاء وإنها تعيد فيما عدا ذلك أبدا كما يفيد كلام المؤلف فيما يأتي ونحوه للتأني (سر) وهي من رجل وأمانة وبشابة وحرمة مع امرأة ما بين سرة وركبة (ش) يعني أن عورة الرجل مع مثله أو مع أمانة ولو بشابة من أمانة ولد فعدوهم مع رجل أو امرأة بالنسبة للرؤية والصلاة ما بين السرة والركبة وعورة الحرة مع سرة أو أمانة ولو كافرة بالنسبة للرؤية ما بين السرة والركبة وهما خارجان وبعبارة أخرى وهي أي العورة المشاملة

ابن عرفة بل نقل الشيخ عن أشهب أنه إن بدأ بعض رأسها أو ذراعها أو بطنها أو  
لخذيها أعادت في الوقت إلا أنه خلاف ما في أنها لا تكشف البطن أبدا \* (تنبيه) \* النظر للعورة مستورة جائز وجسها من فوق  
سائر لا يجوز قاله عجم وقوله لا يجوز أي ما دامت متصلة وأملوا انفصلت فلا يجرم جسها خلافا للشافعية كما أشار إليه الشيخ سالم (قوله  
عورة الرجل الخ) أي الشخص الذكر فعلى هذا فالجن عورته ما بين السرة والركبة وأما المرأة فلا تصح إرادتهم هذا لأنهم لا يوصفون  
بذكورة ولا أنوثه بل ولا علم لما في قبضتهم قاله اللقاني (قوله بالنسبة للرؤية والصلاة) الأحسن قصره على الرؤية لأن الصلاة الحالة  
فيها واحد فلا يقال فيها مع مثله ولا يقال فيها مع رجل الخ (قوله ما بين السرة والركبة الخ) أي عورة الرجل مع مثله ما بين السرة  
والركبة وهو موافق لما هو بين الفطن من حرمة النظر بعد الرجل وشعره في المدخل الكرامة وإظهار أن النظر انعقاد الأمانة حرام  
بلا نزاع شب وأما مع المرأة فعدا الوجه والأطراف فما خلف عورة الرجل مع مثله ومع المرأة هذا بالنسبة للرؤية وأما بالنسبة  
للمسلاة فما بين السرة والركبة وعورة الأمانة بالنسبة للصلاة كذلك وانما قلنا الأولى قصره على الرؤية وإن كان الحكم كذلك في  
الصلاة لأن المعية ما ظهر إلا في الرؤية (قوله ولو كافرة) أي وإن حرم على حرة مسلمة كشف شيء من بدنها إلا وجهها وأطرافها بين  
يدي حرة كافرة ألا يلزم من حرمة الكشف كون ذلك عورة

(قوله مع غير أجنبية) أي مع غير أمي أنه أجنبية كانت الأجنبية حرة أو أمة وهذا أحسن من قوله أول العبارة مع رجل فإنه فاهس والخاص ان عورة الرجل مع مثله أو مع امرأة محرم ما بين سرته وركبته وأما مع الأجنبية فباعد الوجه والاطراف فالأجنبية ولو أمة لا ترى منه الا ما يراه الرجل مع محرمه وهو ينظر منها ما عدا ما بين السرة والركبة والفرق قوة داعيتها للرجل وضعف داعيتها اليها والخاص ان عورة الحرة المسلمة مع الكافرة غير أمي أجمع جسدها لوجهها وكفيها وأما عورتها مع أميها الكافرة فكعورتها مع امرأته مسلمة جميع ما بين سرتها وركبتها كذلك أهاذه بعض المشيوخة يمكن الا حسن أن يقال ان عورتها مع الكافرة كعورتها مع المسلمة غير أنه يحرم عليها أن تكشفها أو يزيد من الوجه والكفين لأنه لا يلزم من حرمة الكشف كون عورة (قوله فان قلت الخ) علما سؤال وارد على قوله وانما قلنا الخ كأنه يقول لا حاجة لذلك كله لان اسكلام في الرؤية بالنسبة للصلاة (قوله قلت يرد الخ) أي ويصح ما قلنا من أنه بالنسبة للرؤية والصلاة هذا مقادير أول كلامه إلا أن قوله في العورة التي لا ترى يقصره على الرؤية (قوله وانظر الاعتراض الخ) وانصحه واعترض على قول المؤلف بين سرته وركبته من وجهين أحدهما أنه لا يصح عربية لأن ابن لا تقع خبر الانها لا تصرف لانها من انظروا في اللزوم والاشتراف ان كلامه لا يصح بالاعتراض (٢٤٧) والبرهان حقيقة الأجنبية الوسط يقول دار

زيد بن دارمخروبي يعني وسطها ويمكن الجواب عن الاول بان بين فيها الفقه انها متصرفه وعليها جاء قوله تعالى لقد قطعناكم باليمنى بالرفع فاته انها لغة قليلة وعن الثاني بان هذه صفة أو صله لموصول أو موصوف محدوف وان تقدير ما بين سرته ولوزاد لفظه ما اندفع الاعتراضان فتجعل خبرا ويشمل ما لم يشمل بين لان ما من صبيغ اعموم وعلى حسدها وما لا يختصا يجوز أن يقدر قال ابن مالك

للمقلظة والمخففة من رجل مع غير أجنبية ما بين سرته وركبته وانما قلنا مع غير أجنبية لما يأتي ان الأجنبية انما ترى من الأجنبي الوجه والاطراف فان قلت هذا بيان للعورة التي يجب سترها في الصلاة لانها وللعورة التي لا ترى قلت يرد قوله وسعة مع امرأته فانه في العورة التي لا ترى اذ عورة الحرة في الصلاة جميع جسدها ما عدا وجهها وكفيها كما يأتي وانظر الاعتراض والجواب عما في كلام المؤلف من جهة العربية وغيره في شرحنا الكبير (ص) ومع أجنبي غير الوجه والكفين (ش) معطوف على امرأته والمعنى ان عورة الحرة مع الرجل الأجنبي جميع بدنها حتى دلائها وقصبتها ما عدا الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما فيجوز النظر لهما بما لا يذلة ولا خشية فتنة من غير عذر ولو شابه وقال مالك تأكل المراء مع غير ذي محرم ومع غلامها وقد نأكل مع زوجها وغيره من يؤاكله ابن القطن فيه اباحة أبداء المرأة ووجهها ويدين الأجنبي اذا بصور الاكل الا هكذا اه وأهل هذا لا يعارض منع أكل الزوج مع مطلقته الرجعية لاحتمال كون المتع خاصا بالمطلق لعدم احترامه لها لما بينهما من المودة والافتقار سابقا فشد عليه ما لم يشد على الأجنبي (ص) واعادت لصدورها واطرافها بوقت (ش) لما كانت عورة السرة تنقسم كأنقسام عورة الرجل الى مقلظة كالبطن والظاهر ومخففة وهو ما أشار اليه مع حكمها بقوله وأعادت لصدورها واطرافها بوقت يعني ان السرة اذا صلت بادية الصدر فقط أو الاطراف فقط أو هما فاقام تعيد تلك الصلاة في الوقت الآتي بيا نه ومثل السرة أم الولد في أنها تعيد لصدورها واطرافها في الوقت كما ذكره المواق وسواء حصل مما اكتشف ذلك عمدا أو جهلا أو نسيانا والمراد اطرافها ظهور قدميها وكوعها وشعرها وظهور بعض هذه كظهور كاهل أو في الأبي

ومما من المدحوت والمعت عقل يجوز حذفه والتقرينة هما موجودة وهوان المراد جميع ما بين السرة والركبة اه ورد ذلك محشى ثبت بان ابن مالك من مع تسهيله بان بين من انظروا المتصرفه ومثل شرايه لذلك بقوله تعالى لقد قطع بينكم بالرفع وقوله تعالى هذا فرق بين وبينك بالرفع ولم يرد كواخلافا في ذلك ولا جملوه لغة قليلة على انه انما يحتاج للجواب الاول اذا تعرب بين بالرفع وهو غير لازم لاحتمال أن يعرب بالنصب على انظرية على جهة الخبر بالظرف وهو الموجود في النسخ (أقول) برادان جعل بين صلة لمحدوف لا يرفع لأنه يفيد العموم في أجزاء الوسطة تدبر (قوله والمعنى ان عورة الحرة مع الرجل الأجنبي) كأن حرا أو عبدا مسلما أو كافرا ولا يلزم من حرمة كشفها الكفر أن تكون عورة خلافا لمعبر الحاصل أنه لا يجوز للعورة المسلمة أن تبدي شيئا من جسدها ولو وجهها أو بد الكافران لم يكن عورة فالأولى التعميم كقوله شيخنا الصغير رحمه الله تعالى (قوله حسبي دلائها) قال بعض اشراح وانما ظهر أن المراجع في كون ما ذكر عورة شرط اتصاله لا كما يقول الشافعية من انه عورة ولو انفصل من شرح شبوي يذهب أن يكون عورة المسلمة مع عبدها الكافر كعورتها مع الأجنبي (قوله ولا خشية فتنة) فمصر المصباح الفتية بالنسبة والابتلاء والمراد بها ابتلاء خاص وهو الابتلاء بالذلة (قوله وأعادت لصدورها واطرافها) الصدور ليس من الاطراف بل دليل تغير المصنف بينهما (قوله بوقت) هو في الظاهر ان لا صفرا وفي انعشأ بن الليل كله والصحح لظهور قد منها ان يظنون قد منها لا تعيد له وان كان من عورتها (قوله وكوعها) الاولى وكوعها بالرفع عطف على ظهور وكوعها تعيد في الوقت اذا صلت بادية المكشف وغيره مما يقال الصدور في الوقت خلافا لما يقتضيه كلام ابن عرفة

(قوله اذ كفها الكوعين) يفيد ذلك ان الكوعين ليسا من عورة المرأة (قوله ككشف أمه) ظاهره ان كشفه من حجة تعبد أبدأ والام  
 يمكن تعصبه باعادة الامه في الوقت معنى (قوله فلا عدة عليه على المشهور) ومقابلها يعيد في الوقت (قوله وان قد مان) عطف على  
 ما فوق المنحر أي ظهر او بطننا الخالف الاطراف هنا الاطراف المتقدمة (قوله والذراعان) من المتكبد الى طرف الاصبع الوسطي  
 يخالفه ما قاله في جامع الكافي ونصه ولا بأس أن ينظر الى وجهه أم امرأته وشعرها وكفها وكذا زوجة أبيه وزوجة ابنه ولا ينظر ممن  
 الى معصم ولا ساق ولا جسد (قوله تنبيهه) لا يجوز تردد النظر وادامته الى امرأته شابة من محارمه أو غيرهن الا عند الحاجة اليه  
 والضرورة في الشهادة وشعرها وعليه في قيد كلام المصنف بغير تردد النظر وادامته ومفهوم الشابة أنه يجوز ذلك في المتجالة ذكره  
 الخطاب (قوله ومن المحرم) ظاهره انه شامل للنسب والرضاع والمصاهرة ولو كافرا قاله في (قوله قوة داعيتها) أي غير أن  
 الدنيا يتبع من التسلط على ذلك الفعل فالذكر أكثر تسلطها من أن لم يكن مثله في الداعية لانه ليس عنده حياة مثله (قوله غير أم الولد)  
 أنت خير بان أم الولد الا في ذكرها (٢٣٨) انما هو بالنسبة لخصوص الصلاة فينبذ يكون قوله ولا تطلب أمه مقصورا على

ذراعيها بدل كوعين وهو الظاهر اذ كفها الكوعين ليسا من عورتها (ص) ككشف أمه  
 نخذل الرجل (ش) تشبيهه في الاعادة في الوقت والمعنى أن الامه ولو بشاببة اذا صلبت بايديه  
 الفخذ فاحس تعبد في الوقت استحبابا بخلاف الرجل فلا اعادة عليه على المشهور لانه منها أعاظ  
 وسواء كان الكشف في جامعها أو بجهل أو نسيان أو اظهار أن الفخذين كالفخذين هما (ص)  
 ومع محرم غير الوجه والاطراف (ش) يعني ان عورة الحرة مع الرجل المحرم من نسب أو  
 رضاع أو مصاهرة جميع بدن الا الوجه والاطراف وهي ما فوق المنحر وهو شامل لشعر الرأس  
 والقدمان والذراعان فليس له أن يرى ثديها وصدورها وساقها والعبد الوغد مع سيده كالحر  
 يرى منها الوجه والاطراف المتقدمة وترى منه ما تراه من محرمها كحسياء (ص) وترى من  
 الاجنبى ما يراه من محرمه ومن المحرم كرجل مع مثله (ش) يعني ان الحرة يجوز لها أن تنظر  
 من الاجنبى الوجه والاطراف المتقدمة التي يراها المحرم من محرمه اذ ما ذكر ليس بعورة  
 بالنسبة اليه وترى من محرمها ما يراه الرجل من مثله وهو جميع البدن ما عدا ما بين السرة  
 والركبة ثم ان قوله وترى من الاجنبى أي وترى المرأة ولو أمه كما هو ظاهر نقل الخطاب  
 والمواق خلافا لما في (ص) من قصره على الحرة وعلى ما قاله المواق والخطاب فالامه ترى من  
 الاجنبى الوجه والاطراف ولا ترى منه غير ذلك ويرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة  
 ولعل الفرق وان كان القياس العكس قوة داعيتها للرجل وضعف داعيتها لها (ص) ولا تطلب  
 امه بتغطية رأس (ش) لما قدم تحديد عورة الامه الواجب سترها أشار بحكم ما عداها والمعنى  
 أن الامه ومن فيها بقية رقى من مكاتبه ومبعضه غير أم الولد بليل ما يأتي لا تطلب لا وجوبا  
 ولا نديا بتغطية رأس بخلاف ستر جميع الجسد فطوبى لها (ص) ونسب سترها بخلاف (ش) يعني  
 أنه يستحب ستر العورة المغلظة في الخلو لغير الصلاة عن الملائكة وبكره التجرد لغير حاجة

خصوص الصلاة ولذلك قال  
 ولا تطلب أمه بتغطية رأس في  
 صلاتها نديا فيجوز لها أن لا تغطي  
 كالرجل واذا صلبت بغيره لم تعد الخ  
 (قوله فطوبى لها) أي نديا فيجوز لها  
 ما بين السرة والركبة وحاصل ما  
 في المقام ان أم الولد وغيرها مشتركة  
 في وجوب ستر ما بين السرة والركبة  
 وفي نديا ما زاد على ذلك الا الرأس  
 واختلاف في الرأس فأم الولد يندب  
 لها رغيرها أقوال ثلاثة بالجواز  
 وندب التغطية وندب عدمها  
 أفاده عجب رحمه الله والحاصل أن  
 المعتمد ما قلنا كما أفاده شيخنا قال  
 عيب الصواب نديا بتغطية في  
 الصلاة لانها أولى من الرجل ولا  
 ينبغي اليوم ان تكشف مطلقا العموم  
 الفساد في أكثر الناس فلو سرت  
 جارية مكشوفة الرأس في الاسواق  
 والازقة لوجب على الامام ان

يجمع من ذلك ويأمر الاماء بهيئة غيرهن من الطرائر وبعض الشراح جعل كلام المصنف عاما  
 فقال ولا تطلب أمه لا وجوبا ولا نديا بل تندب عدم التغطية كما صرح به ابن ناجي وقد كان يحرم رضى الله عنه يضرب من تغطي  
 رأسها من الاماء ثلاثين بالطرار وحبس الجواز كما نقله أبو سعيد لان غايتها أن تكون كالرجل فاذا لم يستجب له كشف رأسه  
 بل يجوز في الامه أولى (قوله المغلظة) قال عجب الذي عليه معظم أشياخي ان المراد بها العورة المغلظة وهي ما عدا الصلاة  
 لكشفه أبدأ على تفصيلها المتقدم ولم أرفقه مستندا فسرهما اللعمى بالسواطين خاصة وظاهره شهوة للعورة وغيرها في ابن عبد السلام  
 العورة في هذا الفرع والله أعلم السواطين وما والاها خاصة ولا يدخل في ذلك الفخذ من الرجل اه فراد ابن عبد السلام على ما عند  
 اللعمى ما الى السواطين وهو ظاهر ثم ان كلام اللعمى يدل على ان الفخذ من الرجل والمرأة وكذلك البطن من المرأة خارج من هذا  
 الحكم بخلاف ابن عبد السلام وله لم يقصد الحصر في ذكره من الفخذ للرجل أفاده الشيخ أحمد الزرقاني قال عجب وقد اقتصر أبو الحسن  
 على كلام اللعمى ولم يرد عليه شيئا (قلت) مقتضى قوله ولا يدخل أن ذلك من الامه يدخل وعلى هذا فالعورة هنا ليس المراد بها العورة  
 المغلظة فقط ولا ما شملها ويشمل المحففة وانما المراد بها عورة خاصة انتهى فالقالات أربع والذي رحمه شيخنا الصغير كلام ابن عبد

(ص)

السلام ان المراد بها السوء ان وما قاربهما في مطلق شخص (قوله وصغيرة ستروا واجب) ومثل الصغيرة الصغيرة في أنه يشدب له الستروا واجب على الرجل (قوله وان لم تراها حق الخ) حاصل المصنف على هذا ان الصغيرة التي تؤمر بالصلاة يستحب لها الستروا واجب على الطهارة وان لم تراها حق وأما الاعادة عند ترك القناع فشرطه أن تكون هي اهلقة هذا تقرير المصنف بحسب ما اقتضاه كلامه الا أنه فيه شيء وذلك لان أشهب يقول بأن من يؤمر بالصلاة تعيد فلا وجه للتقديم بالمراةقة قال أشهب واذا صلت الصبية التي لم تبلغ الحيض بغير قناع وهي ممن تؤمر بالصلاة فتعيد في الوقت وأما المدونة فلم تذكر الاعادة وانما قالت والحرة المراهقة ومن يؤمر منهن بالصلاة في الستركا بالغة انتهى فان أخذنا الاعادة من التشبيه بالبالغة فلا فرق بين المراهقة وغيرها وفي ابن يونس قال ابن القاسم في الجارية التي لم تبلغ الحيض ومثلها قد أمرت بالصلاة وقد بلغت اثنتي عشرة سنة أو إحدى (٢٤٩) عشرة سنة تؤمر بان تستر من نفسها في الصلاة

ما تستر الحرة البالغة فلم يذكر أيضا الاعادة الا ما يؤخذ من التشبيه فان كان هذا معتقدا كما يظهر من توضيحه فيقيد أيضا قوله وصغيرة بالمراهقة فيكون محالفا للمدونة ويكون بخرجه بالاعادة لا دليل فيه الا ما يؤخذ من التشبيه وانما ظهر من توضيحه أنه اعتمد قول أشهب الا أنه لم ينفه عنه على وجهه بل نقله على أنه في المراهقة بخبري على ذلك في مختصره وليس كذلك كما علمت وقد نقله الشارح والموافق مقلدين له وقد علمت وجهه وابتدأ التوفيق قاله محشي تب روجه الله (قوله يستر ظهور القدمين) هذا يتخالف ما تقدم له من ان عورتها ماعدا الوجه والكفين فيدخل بطون القدمين فالعبارة التي بعدها تتخالفها وهي الموافقة لما تقدم الا أن في عب نسبة العبارة الاولى هنا للمدونة فإنه قال كذلك في المدونة غير ان شيئا السبب ان ينادى بطون القدمين من الواجب سترة غير انه لا اعادة فيه ونقله عن بعض العلماء وهو الموافق لما تقدم (قوله يستر عورتها) أي عورة الطهارة الصغيرة

(ص) ولا ثم ولد وصغيرة ستروا واجب على الحرة (ش) هذا عطف على سترها أي ونادى الطهارة صغيرة تؤمر بالصلاة وان لم تراها حق ولا ثم ولد دون غيرها ممن فيه سببية حرية الستروا واجب على الحرة البالغة من قناع ودرع يستر ظهور القدمين وعبارة أخرى أي سترا رائد على القدر المشترك بينهما في الوجوب وهو ما عدا ما بين السرة والركبة هذا هو المراد والافترع عورتها ما واجب وقوله الواجب على الحرة في الصلاة وهو جميع بدنها (ص) واعدت ان راهقت للاصفرار ككبيرة ان تركا القناع (ش) يعني ان الصغيرة اذا راهقت كبت احدي عشرة سنة والكبيرة الحرة وأم الولد اذا تركت كل القناع وصلت بادية الشرف فذلك ككلام من العشاءين للفقير والصبي للشمس وانظر من الاصفرار اللحي وان كانت الحرة تحت ثمان كان أمرها أخف وتقدم توجيهه ابن رشد وابن يونس لاعادة الطهرين للاصفرار لا للغروب بأن الاعادة مسجبة فهي كالنافلة ولا تنصلي نافلة عند الاصفرار لو قال كام ولد لكان أنسب للاختصار ولانه نص المدونة لانه تقدم حكم الكبيرة انها تعيد لصدرها وأطرافها بوقت (ص) كحصل بحرير وان انفرد (ش) تشبيه في الاعادة في الوقت يعني ان من صلى بحرير أو يذهب لبسها كل فانه يعيد في الوقت وان انفرد باللبس مع وجود غيره خلافا لابن حبيب القائل باعادةه أبدا ويحتمل وان انفرد في الوجود أي لم يوجد غيره حتى صلى به خلافا لصبيغ القائل بعدم الاعادة وأما من صلى حامل له في كنه أو في جيبه أو في فمه فلا اعادة عليه ولا اثم عليه (ص) أو نجس بغير (ش) أي وكذلك يعيد الى الاصفرار اذا صلى بثوب نجس ذاتا أو عارضا لالبسه أو حامله يعيد في شيء طاهر غير بحرير اذا لافائدة في الاعادة بشيء نجس أو حرير وكذلك لا يعيد في الاستر اذا صلى بأحدهما والباقي بحرير ونجس وبغير لاظرية وحذف المضاف مع غير اختصار او ذلك جائز أي يعيد في غير النجس وفي غير الحرير وقوله بغير متعلق باعادة المدلول عليه بما تقدم (ص) أو بوجود مظهر (ش) أي وكذلك يعيد في الوقت حيث وجد ما يظهر به الثوب الذي صلى فيه فقوله بغير راجع للحرير والنجس وقوله أو بوجود مظهر راجع للنجس أي المتنجس (ص) وان ظن عدم صلاته صلى بطاهر (ش) يريد ان من صلى بثوب نجس أو حرير ثم ظن انه لم يصل فصلى بثوب طاهر ثم ذكر انه صلى بثوب نجس أو حرير فانه يعيد بها ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جارية الاولى فيأتي ثلثة لله بغير فقوله وان ظن الخ ما عتبه في الاعادة في الوقت

(٣٢ - خرشي اول)

وعورة أم الولد التي هي بين السرة والركبة والوجوب بالنسبة للصغيرة باعتبار ولها (قوله ان ترك القناع) ذكر باعتبار كونها شخصين (قوله والكبيرة الحرة وأم الولد) الا أن الاولى ان يحمل المصنف على أم الولد لان الحرة الكبيرة تقدم اسكلاما عليها (قوله للاختصار) لا اختصار ان كان ذلك الشرط (قوله ولا نه نص المدونة) أي ان المدونة صرحت بأم الولد (قوله ويعيد في طهر) الا أن في الحرير مطاوعا في النجس اذا كان غير أناسيا وهذا كلام مستأنف متعلق بالطرفين (قوله والباقي الخ) أي وأما الباء في قوله أو بوجود مظهر فهي لسببية (قوله فصلى بثوب طاهر ثم ذكر انه صلى بثوب نجس أو حرير) أشار الى أن المصنف حذف التقدير صلى بطاهر أو غير بحرير لاجل أن يرجع للمسئلتين أو أشار الى أن مثل مسألة النجس مسألة الحر غير ان الاولى أن يقول الشارح ثم ظن أنه لم يصل فصلى بثوب طاهر أو غير بحرير



انكشف ابتداء الآية. يقال وان  
كان بمبدأ فيفترض لتكملة  
سائر الجوع ابدن محيط بالبدن  
وليس هناك سائر ومع لا يلو بأشهر  
كجوع محيط محيط المحصول انكشف  
وخلصته أنه اذا لم يكن هناك  
سائر محصول الانكشاف عند  
محصول بمباشرة الارض الذي هو  
المطلوب فالذلك منع في أنه يكون  
لمنع عند حصول الاخر المطلوب  
لا محظا (قوله وبعبارة أخرى)  
هذه العبارة هي الف الاورد وذلك  
لأن الاولى تفيد ان الثوب محيط به  
من كل جانب سائر له به معا وهذه  
العبارة هي تحسنة في عدم اشتغال  
الثوب على اليسر مع ميل على  
احدها او على قدر اذا عدم السائر

كشفتها بعد علاه وأعماله متلا. نصاب - بن العيث وأغالب انما يقصد ههنا التلذذ بحل المكشف  
على قصد ذلك وان المكشف نظمه ابتداء بحسب الالاف لظهورها من غير كشف وأما جسه باليه  
شراوه ويقع في بعض النسخ كقول ابراهيم ككشفه سدل بال مشترط وصوابه سدل من  
سدل ثلاثا لا لم يسمع سدل أى ككشافه سدل شخص كشف صدره أو راقه في حال سدل  
ردته وفي بعض النسخ ككشفه سدل بضم الميم وسكون المهملة وكسرات أى بكره من كان  
مستترا أب بكشف في اصله صدرا أو سدا (ص) وصفا. ستر والامتناع (ش) أى وكره في  
الاصلا لا الاشتغال بالصفاء ان كانت مع ستر فخر من متر أو ثوب لانه في معنى المربوط فلا يمكن  
من اتمام الركوع والسجود أو لانه لا يأمرك بالارض بسد أو نياشس كما انك كشفت عورتك دون  
عدم استراعت لمصول المكشف حينئذ وبعبارة أخرى أى ركرك في الصلاة شغال الصفاء  
وهى عند تقفها أن يشغل ثوب ببقية على منكبيه فخر جده يسرى من تحته ثم فخرها  
استدى يديه من تحته وهذا الشى ظاهر الرسالة فوالله كره لانه يسر معه جده فهو كمن سلى  
بثوب ليس على اتكافه منه شى لا ب كشف البعض ككشف الخلل والاول فهو ما كره ان يشارح  
عن ان يونس وفسر أول كلامه الصفاء بالانطباع فانه قال في قوله وصفا. بسستر أى وبكره  
اشتغال الصفاء اذا كان مع - تر غير هو معنى دلالتنا بتردى الرجل فيسدى كفسه الا عين  
وبسدل الطرف لا يسرى بخارى الى عرذلتها كان مكروها لانه في معنى المربوط

[illegible]



نوباً فلا بد من كسب الاثمين و يعمل ذلك على ما اذا كان المضطرب مع به في الاعلى فقط وأما لو كان على جميع البسطن كراء كبير يستمر  
 الصورة فلا حرج منه عند عدم السائر تحته ثم نقول ان الكراهة حصلت بدون الالتفات لذلك لان كفه الايمن مكشوف (قوله ثم قال قال  
 ابن يوسف الخ) هذا هو التفسير بالقبلة (قوله ان يستعمل بالثوب على منكبيه) أي بحيث يكون مضطرباً من كل جانب (قوله وليس  
 عليه منديل) لا يخفى أنه جليله ورتبه وهو ما بين السرة والى كية مكشوفة والمنع لا يخفى وقوله منديل ولا ثوب ولا لباس (قوله ثم كرهه)  
 أي فهو المعجود فلذا ذهب اليه المصنف (قوله قال ابن القاسم) مراد بالاجبية الوجوب (قوله وليس بضيق) أي ليس بحرمان وعدم  
 الحرجة صادف بالحواروا كراهة فيأتي على قول مالك الاول والثاني وليس بينهما من أضافه كون موافقاً لقول مالك الاول (قوله  
 أريدني) أي برداء مع كافي له (قوله ان كسب جنبه) لا يخفى عليه أنه لم يعمل هذا بل بط كإعمال به سابقاً وان الكراهة أعاجبات  
 من كسب جانب (قوله فهو جائز) أي لان كل من استغنى عن مسطور وجنب مسطور (قوله جاز كاشوش) ظاهر عبارة محدثي  
 اطرافين وفيه نسي أنه محتمل للصور والكراهة (قوله ادارة الخاس) من اضافة المصدر للفاعل وقوله ثم بعد فقول به أي يجعل الخاس  
 نوبه محبباً ظهره وقوله وركبناه مبدأ (٢٠٢) وقوله الى صدره خبر أي والحال ان كتيبه مضمومتان لصدره وهذا لا يكون في

ولا يمكن من الر كويج والمجود المندوب ثم قال قال ابن يوسف قال في التعبد واشتغال الصفا  
 المن من نفسه ان يستعمل بالثوب على منكبيه ويحرج به اليسرى من نفسه وليس عليه منديل  
 وأجازة مالان كان معه سائر ثم كرهه قال ابن القاسم وتر كدأ سب الى اللحد وثوب ليس بضيق  
 اذا كانت مؤثر ز قال مالك الاضطباع ان يرتدي ويخرج له من تحت يده اليمنى قال ابن القاسم  
 وهو من ناحية اصفااء أي أي لانه اذا أخرج يده المسترة بالازار ان كسب جنبه وأما الشوش  
 وهو تخذ أحد طرفيه من تحت يده اليمنى المضطرب على كفه اليسرى وأخذ الطرف الاخر من  
 تحت اليسرى ليضعه على كفه اليمنى المضطرب على كفه اليسرى وأخذ الطرف الاخر من  
 ان التشبيه فمجاهاً والاهو المنع حيث لا ستر معه ولا جاز كاشوش كما هو الاحتياط كما قال ابن  
 عرفة هو ادارة الخاس يظهره وركبناه الى صدره ثم بعد عليه وأجاز البساطي وجها آخر  
 وهو انه راجع الى ما قبل والا يكون المعنى ان الاحتياط الذي لا ستر معه مكرهه اذا كان ثوب  
 المحتجب بسائر العورة خوف سقوطه فيؤدى الى انكشاف فرجه وظاهره انه لا كراهة  
 مع وجود سائر والفرق على هذا بينه ظاهر (نسي) وعصى وتحت ان ليس حريم (ش) يعني  
 ان المصلي الذكر اذا لم يحرمه من رداءه صامع وهو غير مكره فان صلاته تصح مع عصيانه لاجماع أهل  
 العلم كما قال ابن رشد على حرمه ليس خالصه عن الرجال ثم في المشهور المنع لحكمة أو جهاد  
 خلافاً لابن الجاشون وكذا الاقران لا راد مانع به عنه وإجازة ابن القاسم وابن حبيب  
 نفيهما ستر كالبشعاب حيث لا يستدل بها الرجل لان الغاية ليس لباسه به من الخيطان  
 ولابن يوسف ادوا عرضت حكايه صاحب المدخل مع ذلك ابن عرفة أجاز الدخول على خط العلم

ثوب من الخوا في العتيق بل في مثل  
 حلقه من الاوطاس بل يقر به برام  
 أنه اذا كان هناك سائر تحت ذل  
 كتابا من جاز والامنت احل  
 السائر لهورة (أقول) فاطمة اذن  
 لا يتوهم - فلا هو ليس اطل يقول  
 لا حرمه بل الكراهة أي حيث لم  
 يكن سائر كتابا أي ويجعل  
 الحيرة سائر بنفها وهذا أقرب  
 قال قلت هذا لاجتماع كلام برام  
 حرمه وجواز افما اذا كانت  
 الحيرة سائر وتكون الحريم عند  
 عدم السائر طويلاً سقوطاً الحيرة  
 قلت منع من ذلك ظاهراً تقرير  
 (نسيه) هذا الاحتياط كره  
 في غير صلاة أي بخضوع جماعة  
 وفي صلاة في بعض أعمالها كالتشهد  
 والاضع تقريره الى ما قبل بعض

الشرح وكون الاحتياط بالثوب هو العاد والافيداه كالثوب (قوله نهجا) أي بين الثوب والحيرة وقد  
 يقال ان الفرق بينهما اظهر حتى على الاول الذي هو كلام برام لان مع السائر في الحيرة على الاول الحيرة لا الكراهة كما هيده قوله  
 كاشوش (قوله والمشهور بالمنع لحكمة) صلم تعين طريقاً للدواء والاجاز (قوله خلافاً لابن الماجشون) معلل له بان فيه المباحة  
 والارهاب في الطرب وبانه بقي عند انقضاء من النبل (قوله والارفاق) أي كالاتحاد اسم (قوله كالبشعاب) يضم اباء البشعابة  
 هي الناموسية في عرف مصر وقول الشارح لانها اعماهي ستر لباسه به من الحيطان لا يظهر (قوله قول ابن رشد) الاولى ثم يقول  
 قوله ابن رشد بالتعبد العادلي ما تقدم لاد الاعتراض من اضطراب وانه رخصت سبب سبب قول (قوله خطا علم) الاضافة للبيان أي خط  
 هو العلم قل بن حبيب ولا نسي العلم بطريق الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة فيه والاضافة وقيل أربعة صابغ وقيل ثلاثة  
 وقيل اربعة وقيل اربعة وأما الصابغ فيجب في الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة فيه والاضافة وقيل أربعة صابغ وقيل ثلاثة  
 في غلب المسائل ثم يرشح بعض شيوخ الزواني وافرق بينهما أن العلم انما تصال بالثوب وبهذه قياس الصابغ على خط العلم  
 فلهذا لم يفرق الشرح أحدهما ستر يرى حرمه ما راد على أربعة صابغ وقيل اربعة صابغ في حيط السجدة ورأيت نصراً بجوارزه وأما  
 اذهب فلم يجوزوا منه شيئاً ولو قل وأما ما يجعل في أربعة صابغ من جعل الحيرة وخواه على الجمال خصوصاً الجاهل هل يجوز أم لا

الظاهر المنع كذا قررنا ونظروا وبصور خط العلم في الحبكة التي تجعل في القوطة مثلاً (قوله والخياطة به) أي بالحرير (قوله والرابة) أي رابة الحرب وأما التي للمشايع فلا يجوز لأنهم يقصدون به الفخر كذا نقل عن بعض الشيوخ (قوله واللبنة) بكسر اللام وسكون الباء وقع النون في القاموس لبنة القميص وهي المعروفة الآن بالنيفق (قوله وأما الخراخ) قل في ك وأما لبنته حرير وسدا وبر ونحوه فخرام وقرره شيخنا الصغير في بعض شراح الرسالة انكر اهـ (قوله أظهر الأقوال) اعلم أن الخزعبارة هما كان سدا من حرير واللبنة من الور فقط وأما إذا ألجم بغيره من قطن أو كان فلا يقال فيه خزع في الجميع أربعة أقوال أولها لبنتها جاز من قبيل المباح من لبسها ثم يلبسها ومن تركها لم يؤجر على تركها الثاني أن لباسها غير جائز فمن لبسها أثم ومن تركها المباح الثالث أن لباسه مكروه فمن لبسها لم يثم ومن تركها أجرو هذا هو أظهر الأقوال وأولها بالصواب الرابع الفرق بين ثياب الخزع وثار الثياب فيجوز لباس الخزع ولا يجوز لباس سواه واللبنة ذهب ابن حبيب وهو أضعف الأقوال كذا في لمقدمات حذف بعض إذا علمت ذلك فقول الشارح وما في معناه أي وما في معنى الخزع أي فالخزع صريح على نوع مخصوص وهو ما كان (٢٥٣) سدا من حرير ولبنته من وبر (قوله كساء البرسيم) يجوز فتح السين وضمها الأبرسيم

والخياطة به ابن رشد والراية وبعض أصحاب المازري والطوق واللبنة ومنع ابن حبيب الجيب والز قال ابن عرفة لا أعرف أباحه تبعية الزوج لزوجته وجزم تليد ابن ناجي بالمنع هذا حكم خالصه وأما الخزع وهو ما سدا من حرير ولبنته وبر وفيه من الثياب التي طمسها قطن أو كان فقال ابن رشد أظهر الأقوال وأولها بالصواب أن لبسها مكروه يؤجر على تركه ولا يثم في فعله لأنه من المشتبهات المتكافئة أدلة حلقها وحرمها التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتقاه فقد استبرأ لدينه وعرضه وعليه يأني ما سكت عن لباس مالك كساء ابراهيم كساء أبيه هرون الرشيد انتهى وأول لبس المسلمين الحرير في زمن علي وأول من لبس الخزع عبد الله بن عامر بن كرز (ص) أو ذهباً أو سرق أو نظر محرماً فيها (ش) يعني أن المصلي إذا لبس ذهباً خاتماً أو غيره أو سرق في صلاته أو نظر فيها إلى محرم فلا تبطل صلاته وإن كان عاصياً وتنازع الأفعال الثلاثة قوله فيها ويعيد في الحرير والذهب في الوقت كما هو المعروف خلاف قول من قال يعيد من صلى بثوب مفصوب أو في دار معصوبة قاله المازري وقول أبو بكر بن عبد الرحمن الصلاة في أراضي المسلمين بغير إذنهم جائزة بالأخلاف ما لم يحرم الغصاب بناءً وحوزاً انتهى ويستثنى من قوله نظر محرماً فيها من نظر عورة نفسه أو عورة أمه فإن صلاته تبطل وإن نظر عورة غيره لم تبطل ما لم يشغله ذلك أو ينل ذنبه ذكره ابن عرفة وغيره ولعل المراد بالاستغفال لاشتغال الذي يتصنع خلافاً بركن من أركان الصلاة لكن محل بطلان صلاة من نظر عورة نفسه أو عورة أمه حيث كان النظر عمداً وإنه يكوّن في صلاة بالنظر لعورة أمه وأما بالنظر لعورة نفسه فلا يدمر الصلاة مع علمه أنه في صلاة (ص) وإن لم يجد إلا سراً لا حرجية فبأشياء يحسب (ش) يعني أنه إذا وجد العريان سائراً لا يكفي إلا أحد الفوجين القبيل أو الدرفل يستتر القبيل أشد غشيه أو الدبر لأنه أشد عوراً خصوصاً عند الركوع والسجود أو يورى أمه ما شاء وما لم يكن في ذلك مشهور ولا قول مرجح

ما كان سدا من حرير ولبنته من قطن (فائدة) يذكروا أنه ينبغي للإنسان أن يلبس أحسن الملبوس خصوصاً في حال صلته وأفضله البياض غير الخلق فيكره كما كرم مالك لبس الصوف خوف الشهرة لأن في غيره من القطن ونحوه ما يغشى عنه وقالوا ينبغي للعالم أن يلبس ما يميزه عن غيره وأجاز مالك والشافعي لبس الأحمر والمعصفر والمرعوف قاله البرزلي وقال النووي في شرح مسلم مذهب مالك جواز لبس المعصفر والأول تركه (قوله ما لم يحرم الغصاب بناء الخ) حاصله أن الأرض المفصوبة الطائفة من البناء تجوز الصلاة فيها ما لم ينهها الغصاب فإذا بناها حرمت الصلاة فيها ثم يؤخذ منه أن الصلاة في الدوا والمفصوبة لا تجوز وهو كذلك وإن وقع وزل صحت قال بعضهم

ومنه يؤخذ منع البيع والشراء في الأسواق المفصوبة بسل ولا يجوز الدخول في الدور المفصوبة (قوله من نظر عورة نفسه) فإن قلت أي فرق بين هذين وغيرهما من المحرم قلت المحرم المنع بذهاب الصلاة يبطلها كما ذكرنا وفي قصداً للكبر العاوية أو بالأمامة (قوله أو بتلذذ) قال في ك وهل يقيد البطلان بتعمد النظر وهو ظاهر أو ولو كان ناسياً (قوله حيث كان النظر عمداً وإنه يكوّن في صلاة الخ) وإن قلت أي فرق بين النظر لعورة أمه والنظر لعورته هو قلت الفرق أن نظره بعورة غيره لا يجوز بخلاف عورة نفسه مع ملاحظة شدة ارتباطه بصلاة أمه وأرد على الفرق ما لو كان الزوج أمام زوجته فيبطل صلاته إن تعمدت نظر عورته مع أنه لا يحرم عليها النظر عورة زوجها وأوجب أنه لما كان نظرها لعورة مفصولة تلذذها واشتغالها زل منزل أمام غير زوج وأما النظر لعورة نفسه خارج الصلاة فليس من المروءة ونقل عن أنه متى الحكيم رضى الله عنه أن من داوم عليه استل بالزنا (قوله لشدة غشيه) لا يخفى أن المعنى على التفضيل أي تكون به أشد غشياً (قوله لا به أشد عوراً) أي أشد غشياً فكان القائل بكل منهما إلا يسلم لصاحبه غشيه (قوله خصوصاً الخ) قد يقال في غير الحائضين مستور باللبنة فاعل الأظهر القول بستر القبيل لأن الدرغما يظهر في حالتين فقط (قوله أو يورى أمه ما شاء) كآته استوى عنده الأمران في نهيته في محل الأقوال إذا سادى كشف كل كشف الآخر

الذي لم يبق من معاشدته على السوء  
وابطلت عن بعضه وانقرضت  
هو الهدم الزينة - ترتب عليها  
الحكمة - يعني غير مستند لا  
لكون ذلك بمنزلة السائر وسائر  
وتقبل انما اظهر الاعداء في الوقت  
وبدل ذلك قوله لا ريب في  
المسورة فيها مع فضايل  
ونأمل (قوله كشوفه رأسه) أي  
مشاكله عليه شريح (قوله  
أو وجد عريان) هو كسار به  
قد نسيه أو لا يلاحظ المتعجب  
البناء في اعداده (قوله استبرأت  
وجوبا) فهو لا اعداء أي سا  
ولا مساواة يجب كون لا  
واجبا اعداء واعداء اعداء  
الاعادة فقط لا استبرأت لا اعداء  
لا يتضمن أي وجوب اعداء  
كما في ترتب اعداء فالف  
ابتداء وكما في مشية كشد لاوها  
الخط (قوله فعددت انجبت اما  
أعدت) أي أعدت اما أعدت  
(قوله كاصفين ولا سباني

[illegible]

فخرج منه ولا الذي أتتدا انتمه، فوله ان لم يجد شيئا لمخ) حاصل دور الشارح ان  
 مع  
 فقهوم قول المصنف ان عرف ادور من ان يكون انور بعيدا، ولم يجد سارا سارا ولا يصحق على الصوابين قول المصنف والا  
 لان المعنى وان لم يكن اساتقروا باللمكن مودو اسلا او موجودا مع انفعالات اربعة من شتى المود روح ادايا سبعة كدائمة  
 واعيانا سبعة بعرض مثل روح مودود صور واحد وهو مال فان بعيدا راما لم يجد سارا، أصلا فلا إعادة فترق بين  
 المستلزم وشارح حنائج الحاد ان دور ووجدان اخرى قوله الا ان هذا اصل من ان اول في الاول في ذلك فله ان الاعادة  
 فمما في الشربوم الحاد ان دور من ان الماسير انتم فله في الاعادة في دور من دور ورا سبعة سبعة فاستلم  
 فبعد من ثاولها احادرا ولا سلت الهم ما ان دور في احدوم بأسده أحد في الرف والفتا ميريان بعد ثول ان يونس وجهه  
 قول ابن الفاسم انها حدثت في الصلاة بما يجوزها لم يجب عليها إعادة قال ويستحب الى الحار في نفسه ثم انما لا يافدرت الى استقام



(قوله الوحي) أي الإيحاء أي القبلة المطاعة بسبب إيحاء الله جبريل أي فيكون المولى قال جبريل قل لمحمد صلى الله عليه وسلم ضعها في ذلك الموضع وسيأتي ما في ذلك (قوله لا اجتماع العكابة) فقد وقع على جامع عمر وشافون من العكابة (قوله من غاب عن البيت) أي والفرص أنه في مكة أو المدينة (قوله وقبلة عيان الخ) لا يخفى أن قبلة العيان بالمعنى الذي فسرناه به تشبيل قبلة الاستئثار ويؤي عليه قبلة انقياد وهي المشار لها بقوله وقوله غيره (قوله ومع الأمن) يهتج أن تكون الواو للعطف أي وشرط مع الأمن استقبال عين الكعبة الجليلة معطوفة على جملة شرط الصلاة طهارة حدث ونجس وأن تكون الاستئناف وهو أولى لما قاله ابن هشام من أن الواو الداخلة في أول القصائد وفصول المصنفين الأولى أن تكون للاستئناف قاله اللغاني (قوله ومع الأمن) أي والقدرة كإزاده الشارح خرج بالأمن المسابقة حال الاتهام وكذا الخائف من سبع وخرج بقوله والقدرة المريض الذي لا يمكنه التحويل والمروط ومن تحت الهدم فالشرط في حتى هؤلاء الاستقبال (٢٥٦) (قوله استقبال عين الخ) وفهم من قوله عين أنه لا يصلي في سرب أو مطمر تحتها

يقابلها أو تقابلها وهي أقسام قبلة تحقيق وهي قبلة الوحي كقبلة عليه الصلاة والسلام وقبلة الاجتماع وهي قبلة جامع عمر ومن العاص لا اجتماع العكابة عليه أو قبلة استئثار وهي قبلة من غاب عن البيت من أهل مكة أو عن مسجده عليه الصلاة والسلام وقبلة اجتihad وهي قبلة من لم يكن في الحرمين وقبلة بدل وهي الآتية في قوله وصوب مسفر قصر الخ وقبلة تحجير وهي الآتية في قوله فان لم يجد أو تحجير محتمل تحجير وقبلة عيان وهو ما أشار إليه الآن بقوله عاطفا له على طهارة حدث بقوله (ص) ومع الأمن استقبال عين الكعبة لمن بمكة كان شق في الاجتهاد نظر (ش) أي وشرط لفرض ونفل مع الأمن من عدو ونحوه ومع القدرة مسامحة بناء ذات الكعبة بيقينا بجميع بدنه لمن هو بمكة آتيا فاولا يكتفي الاجتهاد ولا يجتهد الا بالقدرة على المقيمين غنم الاجتهاد المرض الخطأ فلو صنف صف مع جائلها فصلاة الخارج عنها ولو ببعض بدنه باطلة فيصالحون دائرة أو قوسا والعاجز عن ذلك المرض ونحوه كعادم الماء فيصلي الآيس أول المختار والراجي آخره ولكن يهتد بكل منهما في الوقت كجميع ليس بمكة أخطأ ولو صلى إلى غيرهما مع قدرته على التحويل أو القبول أعاد أبدا قاله ابن يونس أي ويصلي المسترد وسطه كغيره التشبيه فان لم يقدر على المسامحة بوجه استدلال بالمطالع والمقارب كن بغيرها وان أمكنه ولكن شق عليه فتحصيلها لكونه أيضا أو شيئا يحتاج لصعود سطح ونحوه مما فيه حرج في جواز الاجتهاد له بالمطالع ونحوها كن بغيرها لا تنفاه الحرج من الدين ومنعه منه نظر إلى القدرة ابن راشد وهو الصواب نظر أي تردد كما قاله ابن شاس تردد المتأخرون في ذلك (ص) والافلا تظهر وجهتها اجتهدا (ش) أي وان لم يكن بمكة ولا بالمدينة ولم يكن مسافرا فان الواجب عليه استقبال الجهة لا السميت خلافا لابن القصار وينبغي عليه سماع الاجتهاد خطأ فملى المذهب بعيد في الوقت استقبالا وعلى مقابلة أبدا كما هو مذهب الشافعي ووجه ابن رشد في قواعد الكبرى الاول بأنه مبنى على تقدير محذوف في قوله تعالى قول وجهك لشر المسجد الحرام أي جهسة شرطه دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ما بين المشرق والمغرب قبلة اذا

وهو كذلك قاله في الطراز (قوله لمن بمكة) أي ومن كان بجوارها لمن يمكنه المسامحة بيقينا (قوله في الاجتهاد نظر) أرجح القولين أنه لا بد من المسامحة بيقينا (قوله ونحوه) أي كسباج (قوله بيقينا) بالمشاهدة لمن كان بالمسجد الحرام والمراد بالمشاهدة الاحساس فدخل الإحصى (قوله بجميع بدنه) فلو خرج منه عضو عن الكعبة بطلت صلاته نقله المطالب عن ابن المعلى (قوله أو قوسا) نصف الدائرة (قوله والعاجز عن ذلك المرض) أي والحال أنه في مكة (قوله ولكن بعيد كل منهما في الوقت) إذا صلى في وقته المقدرة فلو صلى المتردد قبل الوسط فالظاهر كذلك نذب الاعادة وقوله والراجي آخره هذا لا يأتي فمن كان آخره آخر الوقت بحيث وافق فراغه منها دخول الوقت الثاني (قوله ولو صلى إلى غيرهما) أي صلى المريض والحاصل ان الاول

مريض عاجز لا يقدر على التحويل ولا التحويل وهذا مريض يقدر على أحدهما فتدبر (قوله على التحويل) أي تحويله بنفسه وقوله والتحويل أي كون الغير يحوله (قوله فان لم يقدر على المسامحة) والصورة أنه في مكة أي تعذر عليه ذلك لكونه لا يمكنه أن يطاع على سطح أو نحو ذلك (قوله استدلال بالمطالع) أي بالكواكب الطالعة والغاربة على سمت الكعبة (قوله كن بغيرها) أي يستدل على الجهة فلم يكن التشبيه تاما (قوله ولكن شق عليه) أي فلم تعد رالا استقبال والمراد المشقة الشديدة وليست هي خوف المرض ولا زيادته (قوله في جواز الاجتهاد) أي على العسير لا على الجهة والمعتد أنه لا بد من المسامحة بيقينا (فان قلت) سيأتي ان وجوب القيام بسقط بالمشقة مع انه وكن قلنا قد يفوق الشرط الركن في القوة كما هنا وكالا استقبال فانه شرط في القرينة والنافلة والقيام اغاييب في القرينة في نبيه في كان حقه أن يقول تردد (قوله كن بغيرها) التشبيه ليس بتمام لان الذي فيها يجتهد على العين والذي بغيرها يجتهد على الجهة لا على العين (قوله اجتهدا) غير يحول عن الفاعل أي ويحصل ذلك الاجتهاد أو يحول عن الخبر أي فالظاهر الاجتهاد في الجهة أو منصوب بنزع الخافض أي بالاجتهاد

(قوله ولم يكن مسافرا) احقره به مما اذا كان مسافرا فانه يصلي بجهة سفره أي في النافلة (قوله وليس المراد انهم الخ) فان ذلك من تكليف ما لا يطاق حاصل كلامه انه يقول كل واحد من المصنفين الطويل يقدر انه مسامت ومقابل وان لم يكن كذلك في الحقيقة لانه يستحيل أن يكون الكل مسامتين (أقول) قضية ذلك انه على المشهور لا يقدر المسامته بل يقول يكفي ان القبلة في تلك الجهة وان فرض على تقدير رجوع الارض لا يكون مسامتا وإذا قال شيخنا عسا الله وأما على المشهور فلو اوجب على المصلي اعتقاد ان القبلة هي الجهة التي هي امامه ولو لم يقدر انهما مقابلة بدليل صحة المصنف الطويل جدا فانه يستحيل ان كل واحد منهما بلها الا انه يرد على ذلك ما قالوه من ان الجسم الصغير اذا بعد تحصيل له مسامته الجلالة الكثيرة ولو أزيد من ألف (قوله طولها خمسة وعشرون) المعتد أن طولها سبعة وعشرون والمراد طولها من الارض الى السماء (قوله فانه يستدل بحجراته) أي ولا يجوز الاجتهاد بقول بل وكذا في قبلة مصر لا يجوز الاجتهاد نعم الفرق يظهر في الانحراف اليسير والصلاة ناسبا (قوله اما لانه باجتهاده) هذا التردد ينافي ما تقدم الا ان خير بيان هذا يقتضي انه صلى الله عليه وسلم يخطئ الا أنه لا يقر عليه والتحقيق (٢٥٧) أنه لا يقع في اجتهاده خطأ ما فضلا عن وقوعه ولا يقر عليه شيخنا مريد (قوله هذا)

استظهار) أي استعماله من ابن رشد أي ذواته استعلاء أي دليل يفيد استعماله وقوة على من يقول لا بد من مسامته العين (قوله ولهذا قال ش في شرحه الخ) لا يخفى ان هذا خارج عن قاعدة الفقهاء من أن الكافي داخل على المشبه ويوجب أن يكون هذا الحكم معلوما وليس المقصد الافادة بمضمونه وانما المقصد الالحاق به وهذا بعيد (قوله وأما ان بقى منها أي الخ) هذا يدل على أنه اذا كان في مكة عند انقضاء يجتهد في الجهة ولذلك كتب شيخنا على قوله فانه يصلي الى جهتها اجتهادا أي من كان بمكة وأولى غيرها الا أنه يخالفه ما في شرح ع ب من أنه اذا كان بمكة يستقبل القبلة باجتهاد واذا كان خارجا عنها يستقبل الجهة اجتهادا في الخارج عن مكة الذي قبلته اجتهاد (قوله التي أرى اجتهاده اليها) أشار الى أن كلام

توجه نحو البيت اه ولا يحتاج الى هذا التقدير اذا فسر الشطر بالجهة كما مر والمراد بسمت عينها عند ابن القصار أن يقدر انهم أي لهم لو كانت بحيث ترى وان الرائي يتوهم المقابلة والمحاذاة وان لم يكن كذلك في الحقيقة وليس المراد انهم وان كثروا فكلهم بمحاذي بناء الكعبة فان ذلك تكليف ما لا يطاق وأيضا فانه يلزم على ذلك عدم صحة صلاة المصنف الطويل فان الكعبة طولها خمسة وعشرون ذراعا وعرضها عشرة ذراعا والاجماع على خلافه وقولنا ولا بالمدينة احترازا من في المدينة فانه يستدل بحجراته عليه الصلاة والسلام لانه قطعي أي ثبت بالتواتر ان هذا المحراب الذي كان يصلي اليه وهو مسامت قطعاً اما لانه باجتهاده وهو لا يقر على خطأ أولانه فوجي أو باقامة جبريل (ص) كأن نقضت (ش) هذا الاستظهار من ابن رشد على من قال الواجب اتقن استقبال العين أي كما يجب استقبال الجهة اذا نقضت اتفاقا فهذه المسئلة دليل على قبلتها ولهذا قال ش في شرحه ثم شبه بمقتضى عليه فقال كأن نقضت الكعبة والعياذ بالله ولم يبق لها أثر فانه يصلي الى جهتها اجتهادا أو أمان بقى منها شيء وعرف البقعة بامارة فانه يستقبلها أي على وجه المسامته (ص) وبطلت ان خالفها (ش) يريد أن من انحراف عن الجهة التي أداها اجتهاده اليها وصلي الى غيرها متعمدا فان صلاته تبطل (وان صادف) القبلة في الجهة المخالف اليها ويعمد أبداً أما لو صلي الى جهة اجتهاده ثم تبين خطؤه فان كان شخص به مع ظهور العلامات أعاد في الوقت ان استندبر أي أو شرق أو غرب وان كان مع عدم ظهورها فلا إعادة الباعجي وما ذكرناه من حمل كلام المؤلف على العمدة نحوه للتماشي والزرقاتي وزادوا ما لو خالفها نسياناً أو صدقها فانظر هل هو كذلك أم لا وما يأتي في النسيان حيث أخطأ اه أي فلا يقال انه يجزى فيه ما جرى في الناسي من الخلاف (ص) وصوب سفر قصر لراكب دابة فقط وان يعمل بدل في نفل وان وزا (ش) يعني ان جهة السفر والمسافر عوض له عن توجهه الى الكعبة في النوافل وان وثرا فعله عليه الصلاة والسلام ذلك وأخرى ركعتا الفجر وسجود تسلية بشرط أن يكون سفره قصر وأن يكون لراكب دابة فلا

(٣٣ - خرشي اول) المصنف في قبلة الاجتهاد لا في قبلة القطع ولا الاجماع والافيق قطع من غير تفصيل بعيد أبداً (قوله أي أو شرق أو غرب) هذا بعيد أن التوجه للشرق والغرب من الانحراف الكثير وهو ما في المدونة واقضت عليه وفي بعض الشروح ما يفيد أنه من الانحراف اليسير الا أنه قد علمت أنه مخالف لمدونة فعله له تعجب (قوله وان كان مع عدم ظهورها الخ) أي وهو المختصر (قوله حيث أخطأ) أي وهذا ناسي وصادف والظاهر الاجزاء المصادفة (قوله وصوب) ويعمل في صلاته عليها ما لا يستغني عنه من مسائل عنان وضرب بسوط ونحوه بل لا يترك ولا يلتفت (قوله دابة) عرفا كوا يا معتاد ان يخرج بقولنا عرفا لا أدى لكن مقتضى جعلهم السفينة والناسي مخترا لدابة تشمل دابة العمل والادنى وهو الظاهر لان العلة كانت قد انقضت من قوله لا سفينة عدم تسهيل الركوع والسجود وخروج الركوب متلوياً أو يجب (قوله يعني أن) فيه إشارة الى أن صوب مبتدأ أو قوله بدل بمعنى عوض خبر عن صوب وقدم متعلقه عليه وهو قوله لراكب ليجمع القبول مع بعضها مع بعض (قوله وان وزا) ولكن الأفضل ان يصلي وتره بالارض ولو كانت يته أن يشقل على دابته قاله في المدونة (قوله بشرط أن يكون سفره الخ) وهل يعتبر ذلك من محل ابتداء القصر أو من حين خروجه من منزله

و ينبغي على ذلك صلاة النافلة فيما بين خروجه من منزله وابتدائه محل القصر حيثما توجهت به الدابة هل يجوز أو لا انظر في ذلك (قوله)  
 والمحمل كالدابة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه وسكون المهملة هكذا قال نت واعترضه محشيته فقال فظاهره أن العكس جائز  
 في المحمل الذي يركب عليه وليس كذلك بل العكس خاص بالعلاقة السيف كفي القاموس (قوله ونحوه) كشقة أو موهية أو مقبب وهل  
 يدخل فيه المحفة أو هي كالسفينة والظاهر الاول لان المحمل ما يحمله ولو كان على أكثر من دابة إلا أن بعض الاشياخ قرأ أنها تكون  
 كالسفينة فاقدر على الصلابة فيها بجميع فروضها من غير نقص في تنبيهه في قول المصنف وصوب الخ أي والفرض أنه يومئ ولا يستعد  
 على الدابة ويومئ أي لنحية الارض وإذا قلنا (٢٥٨) يومئ لناحية الارض في السجود فلا يشترط أن تكون الارض طاهرة لا نجاسة

فيها لانه لا يشترط طهارة البقعة  
 الا اذا كانت الاعضاء تماسها وما  
 قلنا من كون الاعماء للارض هو  
 الصواب ولو صلى على الدابة قائما  
 وراكعا وساجدا من غير نقص أجره  
 على المذهب قاله صاحب الطراز  
 وقال «ممنون لا يجوز له دخوله على  
 الغرر وقول صاحب الطراز هو  
 الرابع (قوله وان سهل الابتداء لها)  
 أي بعد الوقوع والنزول فلا ينافي  
 أنه يستحب التوجه للقبلة ابتداء  
 (قوله راعيا وساجدا) أي  
 ومستقبلا (قوله للصحيح) أي الخاضع  
 (قوله لبسارته) أصل العبارة لانه  
 عازم على السير وهو التعليل المشار له  
 بقوله وبشعر التعليل (أقول)  
 التعليل المذكور لا يشعر بما قال بل  
 يشعر بان المراد لا إقامة إقامة  
 تقطع حكم السفر وذلك لان الذي  
 نوى إقامة تقطع حكم السفر فيجب  
 عليه الجمعة ويعطى حكم المقيمين  
 ولا يتصف حمة تذكره عازما  
 على السفر لان الذي يتصف حمة  
 بكونه عازما على السفر أن ينزل  
 مثلاً زما قليلا ويشعر في السير

يرخص في ذلك في حضر ولا في ابدون مسافة القصر أو سفر غير مباح ولو إلى القبلة ولا لباش ولا  
 لراكب سفينة والمحمل كالدابة وهو ما يركب فيه من شقذ وغيره وإذا استوفى هذه الشروط  
 له أن يتدنى شفه إلى جهة سفره ولا يجب عليه أن يتدنى إلى جهة القبلة (وان سهل الابتداء  
 لها) بان كانت الدابة مقطورة أو واقفة خلافاً لابن حبيب في إيجابه الابتداء مستقبلاً حينئذ  
 ولو انحرف بعد إحرامه إلى غير جهة سفره عامداً للغرض ضرورة بطلت إلا أن يكون إلى القبلة  
 فلا شيء عليه لأنها الأصل وان كان ضرورة كظنه أنها طريقه أو غلبته دابته فلا شيء عليه ولو  
 وصل منزل إقامة وهو في الصلاة نزل عنها وأتم بالارض راعيا وساجدا الأعلى من يجوز الابعاء  
 في النفل للصحيح فيتم عليها وان لم يكن نزل إقامة خفف القراءة وأتم عليها لبسارته وهل المراد  
 بنزل الإقامة ما يقيم به إقامة تقطع حكم السفر أو محل سكنه وبشعر التعليل (ص) لا سفينة  
 فيسددور معها ان أمكن (ش) هذا نص صحيح يفهم القيد الرابع على ما فيه من الخلاف أي  
 ان راعيا السفينة يمنع تنفله صوب سفره كالفرض لا يسر استقباله بدورانه بطهارة القبلة  
 اذا دارت عنها امكانه والأصل في ما حيث توجهت كالدابة بجميع المشقة لكن لا يصلي ابعاء  
 والفرض والنفل في هذا سواء والضمير في معها للقبلة كما قال البساطي ولا اشكال أولاً للسفينة  
 كما قال الشارح أي يدور مع دورانها أي يصاحبه دورانه دورانها الا ان السفينة تدور لغير  
 القبلة وهو لا يدور إلا إلى القبلة وفيه تكلف فالأولى عود الضمير على القبلة أي فيسددور لجهة  
 القبلة اذا دارت عنها على نسخة اسقاط معها (ص) وهل ان أو ما أو مطلقاً أي أو ما أعود أو ما (ش) أي  
 وهل يمنع النفل في السفينة حيث توجهت به مع تركه الدوران الممكن له كأن يصلي ابعاء أعود  
 اقتضى صلاته ابعاء لارض ونحوه وأما ان كان يركع ويسجد فيصلي حيث توجهت به ولو أمكنه  
 الدوران أو منع النفل في السفينة حيث توجهت به مع ترك الدوران الممكن له مطلقاً  
 تأويلان في سبب منع النفل في السفينة حيث توجهت مع امكان الدوران هل كونه يصلي  
 ابعاء أو كونه يصلي حيث توجهت به ولا يريد المؤلفان ابعاءاً جزئياً في السفينة لغير مرض  
 أو عذر يبيحه كما قد يتبادر من كلامه وقوره عليه بعضهم ولا قائل به (ص) ولا يقلد مجتهدي غيره  
 ولا شعرا بالامس (ش) يعني ان المجتهد وهو من يعرف الأدلة لا يسوغ له أن يقلد غيره مع  
 اتساع الوقت وظهور الأدلة لان قدرته على الاجتهاد مانعة من تقليده اذ التقليد فرع عن

(قوله أي فيدور) هكذا في نسخة الشارح والمناسب أو فيدور (قوله هل كونه يصلي ابعاء) أي لما  
 فيه من زيادة الرخصة في تنبيهه قد علمت حال النفل وأما الفرض فيصلي به بالسفينة ويدور ان أمكن مطلقاً أي أو ما أعود أو ما لم يمتنع  
 فان لم يمكن صلاتها حيث توجهت به وان اتسع الوقت كما هو ظاهر المدونة وقيدت بالضيق ولعله للتدب (قوله ان ابعاءاً جائزاً) المناسب  
 أن يقول ولا يريد المؤلف بقوله وهل الخ أن محل المنع ان أو ما لغير مرض أو عذر أي بل يحتمل على ان المراد وهل محل المنع ان أو ما  
 أعود هذا حاصله والصواب مع ذلك القول قاله محشي نت فانه إذا كان كلام المصنف في الصحيح الذي يقدر على الركوع والسجود  
 وان التأويل الاول يقول على المنع حيث توجهت به الا بعاذا كان يركع ويسجد فيجوز له الصلاة فيما حيث توجهت به والثاني يقول  
 سلة المسع كونه لغير القبلة فهو كان يصلي للقبلة ابعاءاً فيجوز ولو كان محصياً والثاني لابن أبي زيد والاول لابن التبان (قوله اذ التقليد الخ)  
 على لقوله ما منه الخ أي ولا يعدل للفرع الا اذا لم يمكن الأصل وانما كان التقليد فرعاً عن الاجتهاد لانه لا يوجد الا اذا كان هناك مجتهد



فالمجتهد أصل والمقلد فرع (قوله بان كان في كل وقت محل) أي متباعد لا ان كان قريبا فلا يلزم منه اختلاف الأدلة (قوله وان خفيت عليه الأدلة سأل غيره من المجتهدين) أي عن كيفية الاجتهاد (فإن قلت) اذا خفيت عليه الأدلة بان كانت غيب مثلا فخير وسيأتي أن المجتهد اذا تخير يتخير ولا يقيد وأجيب بحمل مناسباً في على ما اذا لم يجتهد بمحل مناسباً في ما يتعلق بذلك (قوله بان كان البلد الذي فيه محراباً) أي مع جعل ناصب محرابه وأولى اذا علم خطوؤه وأما لو كان الناصب له امام المسلمين أو اجتمع أهل البلد على نصبه وتكررت فيه الصلاة فهو كالعاصي والحاصل ان العاصي والخالفين له الحكم فيهما مستو كما علمت مما لم يقطع بخلافه ولا يفتقد ولا فرق في البلدين أن تكون مضافاً أو لا فتقول الشارح أمالو كان البلد عاصي الخ اشيرة الى انه المراد من قوله الامصر كما قاله الشارح وانه ليس المراد خصوص المصير كدل على ذلك النص وكلام الأئمة ونص ذلك ما نقل عن ابن القصار وهو يجوز تقليد محراب البلد انما تكثرت صلواتهم ونصبها الأئمة اه فهو كما نرى مطابق صادق بكون البلد عاصي أو خدو به مصر أو غيرها (قوله يشكر فيهم الصلاة) وأما اذا لم تشكروهم الصلاة فلا تقلد لان عدم التكرير يؤذن باختلال فيها (٢٥٩) (قوله امام المسلمين) أي الذي شأنه الاعتناء بالدين

(قوله أو جتمع أهل البلد) أي الذي يظن بهم المعرفة وانهم لا يصدون قوله الا عن معرفة (قوله وهو معنى قوله الامصر) أي فليس المراد خصوص المصير وبالله التوفيق (قوله وهو العاصي عنه بالفعل والقوة) لواقصر على القوة فكفاه لانه يلزم من كونه عاجزاً بالقوة أن يكون عاجزاً بالفعل ولا انعكس كالأعمى الذي خفيت عليه الأدلة فانه عاجز بالفعل لا بالقوة فاذا لم يكن عاجزاً بالقوة فلا يشك في ان يكون عاجزاً بالفعل بل العاصي بالادلة فان كان بحيث لو اطاع على وجه الاجتهاد لهدى له السؤل ولا يقلد وان لم يكن بحيث يهتدى لزمه التقليد اه (قوله وان لم يكن من محراب مصر) قال البساطي وظاهر

الاجتهاد ويستأنف الاجتهاد لكل صلاة ان كان الوقت يتجدد فيهما الأدلة بان كان في كل وقت محل ولا خلاف ان ظهرت له الأدلة وضاق الوقت عن الاستدلال بما قلده مجتهدا غيره وان خفيت عليه الأدلة سأل غيره من المجتهدين فالتباعد له صواب اجتهاده اتبعه والا فتظهر ظهور الأدلة ما لم يخف خروج الوقت فانه يقلده ولا يقاد أيضاً مجتهدا يريده ان كان البلد الذي هو فيه شرباً أمالو كان البلد عاصي يشكر فيه الصلاة ويعلم أن امام المسلمين قد نصب محرابه أو اجتمع أهل البلد على نصبه فانه يجب أن يقلده وهو معنى قوله الامصر ولا يجوز له الاجتهاد حينئذ (ص) وان أعمى وسأل عن الأدلة (ش) يعني ان المجتهد لا يقلد غيره وان كان أعمى ولكن يسأل المكلف العارف العدل الى رواية عن الأدلة كسؤاله عن لقطب في أي جهة أو عن الكوكب الفلاني (ص) وقوله غيره مكلف عارفاً أو محراباً (ش) يعني ان غير المتأهل للاجتهاد وهو العاصي عنه بالفعل والقوة يصير أعمى يقلد محراباً وان لم يكن من محراب مصر أو مكلفاً بالنسبة لعارفاً بطريق القبلية لاجاهل دار ابن الخياط مستطافاً في توضيحه ويقضي ان يزداد عدلاً اه أي عدل روايته فكان على المؤلف ان يعبر به بمكلف عدل رواية لان الصلاة تستلزم التكليف وتستلزم الاسلام أيضاً ولا تستلزم الحرية وأولى أو محراباً مانعة غلوا مانعة جمع فلو اجتمعوا ماضى وقوله مكلفاً مسؤولاً لقوله قلاد وحديثه مثله من قوله وسأل عن لادنية لدلالة هذا عليه على ما عليه في توضيحه ولم يرتفع قول ابن عسداً سلام بالتعميم (ص) قال لم يجسد أو تخير مجتهد بخير (ش) يعني ان العاصي اذا لم يجسد من ياله ولم يجسد من يقلده ولا محراباً فانه يتخير لوجه من جهات الاربع ويصلي اليها مرة واحدة قاله ابن عسداً الحكم وعزاه سند الكفاة ومثله اذا تخير المجتهد بان خفيت عليه الأدلة اجبت أو ظله أو حجاب منعه

المصنف بالتخير والظاهر انه يقدم المجتهد على محراب بقرينة صغيرة وشواب المصير على المجتهد اه (قوله زاد ابن الخياط مسلماً) يجعل كلام المصنف موصوفه مسلماً (قوله ينبغي أن يراعى ذلك لاجابة تلك الزيادة لان من المعلوم انه لا يقبل الا عدل او رواية (قوله بالتعميم) أي فان ابن عسداً سلام قال في قول ابن الخياط وسأل عن الأدلة قال ولا يجتاز هنا أن يسأل مكلفاً (قوله يعني ان العاصي اذا لم يجسد من يسأله) هو الأعمى المتقدم في قوله وان أعمى وقوله ولم يجسد من يقلده هو العاصي الذي لم يجسد مقلده ولا محراباً أي الذي لم يكن مجتهداً اولاً قال بهرام بن زيد فان لم يجسد الأعمى العاصي والبصير الجاهل من يقلده أو لم يستلزم الامارة على المجتهد فخير فانه يختار جهة ويصلي اليها ما دامت ذلك فالاولى للشارح أن يقول أو البصير الجاهل الذي لم يجسد (قوله فانه يتخير لوجه من جهات الاربع) ويندب بأخيره لا آخر الوقت رجاء زوال المانع وظاهر المصنف انه يصلي لاي جهة شاء من غير ركوع نفسه لجهة وفي الأخيرة يتخير لجهة تركن اليها نفسه ويصلي اليها واحدة (قوله وعزاه سند الكفاة) وهو المعتمد (قوله بان خفيت عليه الأدلة) محل البساطي كلام المصنف على من التمس عليه الأدلة مع ظهورها وقال قبله ولا يؤخذ من كلام المصنف حكم المجتهد بخير منه لادلة ونقل في توضيحه عن ابن القصار أنه يقاد أي محراب كان بل تقدم للشارح أن من خفيت عليه الأدلة يقلد غيره من المجتهدين والحاصل ان كلام الشارح هنا يبعد أن من خفيت عليه الأدلة يتخير ولا يقاد لانه جعل القول بالتقليد مقابلاً

يسلا المنحرف كثيرا في الوقت  
الافى قبلة الاستناد والتقليد  
واما الذى فى قبلة التخيير بفسحه  
فلا اعاده عليه أصلا كذا قال  
عج تبعا للشيخ سام واعترضه  
محشى نت بان الحكم فيهما  
كذلك أى الاعادة فى الوقت (قوله  
فانهما يستعملان القبلة) فان  
لم يحصل استعجال منهما فالصلاة  
صححة فى الاعمال مطلعا وفى البصير  
المنحرف بسا كذا فى كتاب  
والمقاصد فى الانحراف اليسير  
فيهما الان الانحراف الكثير يبطل  
مع الاعمال بعد العلم وحكم الاقدام  
على الانحراف اليسير اطروحة فلا  
نظر (قوله مادام الوقت) فالتعائن  
للفجر والصبح لطاوع والظهور  
للاصفرار خلافا لظاهر المصنف  
(قوله كظهور الخطاى الى ايسل)  
هذا يظهر فى المذهب القاضى بحكم  
شئ بمقتضى ما ظهر له من الادلة ثم

فبينما نحن بهذا الحد الحكيما فقد انقضت الا  
ملكه التي ترجع في تذبذب في ذكر ان نصر  
وبطن انها القبلية وعلم في الصلاة قضية  
علم وهو في الصلاة انه استدبر القبلة  
يحمد لم يأت ايا الناسي الذي  
مطالبة الاستقبال اى سها بأ  
فقط ومثله يقال في قوله اونسى ونه  
المراد لاقا ابوه ومثله على اللقب  
في هذه الصلاة انه لا يسهو في الصلاة

بين الخطأ بعد الحكم فقد انقضت الأثر وأما إذا تبين الخطأ قبل الحكم فلا يحكم وبأنى ذلك في المقدادى اعطى ابن  
هذه الترجيح في تنبيهه في ذلك نص المدونة تعلم منه ان من شرط أو غيب فقد انصرف كثير وانصه من استدر أو شرف أو غيب  
ويظن أنها القبلة وتعلم في الصلاة قطع وأبدا الصلاة بإقامة وان علم بذلك بعد الصلاة أعاد في الوقتين عارضا جهرا قال في المدونة من  
تعلم وهو في الصلاة أنه استدر القبلة أو شرف أو غيب قطع وان علم في الصلاة أنه انحراف يسير فبغيره لا تقبله ويبنى اهـ (قوله وهل  
يعيد لمى أبدا) أى التامى الذى تبين بعد الفراغ من الصلاة أنه خطأ أو تبين فيها لا بطلها وهو الانحراف الكثير (قوله لى  
مطلوبة الاستقبال) أى سهبا أن زال من مدرسته وكان باقيا في حافظته لا انزال من الطائفة والا كان جاهلا بالحكم الاستقبال  
فبطل ومثله يقال في قوله أو نسي وخلسته انه علم بالحكم وسهوا عليه الا أنه غفل واعتقد أنه ليس بواجب وصلى لغير القبلة فهذا هو  
المراد بخلاف ما يتوهم منها انه صلى للقبلة وليس كذلك (قوله لا يشترط فيها عيم المكف) أى ان الشأن فيها ذلك ألا ترى ان الوضوء بشرط  
في صحة الصلاة فلو نسي فاستد مع النسيان وظاهر أن هذا في من وطئ الأرض بشرط فيها العلم والقدرة كالزلة المتجاسة

(قوله ابن رشد وهو المشهور في المذهب) لا يخفى أنه انما شهر هذا القول ولم يشهر الاول فجعله مشهور الاول والثاني غير مناسب (قوله من غير تعين) كذا في نسخة تعين بالتاء والعين والصواب يقين بياء وقاف أي انه اداء اجتهاده الى أن هذه الجهة جهة القبلة فليس ذلك يقينا بل غلبة ظن (قوله ومحل في صلاة الفرض) ومحل أيضا اذا تبين ذلك بعد الفراغ وأما لو تبين له ذلك فيها فأنها تبطل ويعيد أبدا كقافي شب وانظر مع قول المصنف قطع غير أعني الخ (قوله وفي قبلة الاجتهاد والتحيز) كذا في نسخة ومشرح شب والمناسب أن يقول والتقليد لانه تقدم للشارح أنه حل قوله قطع غير أعني على قبلة الاجتهاد والتقليد أي وأما قبلة التحيز فلا إعادة بعدها وأما شب فقد تقدم له في حل قول المصنف قطع غير أعني أنه قال وأما لو تبين له الخطأ بعدها في قبلة التحيز فإنه لا إعادة لانه دخل بحجوز ذلك اهـ (قوله ومثل الناسي الجاهل) لا يخفى انك قد علمت أن الناسي على قسمين وبقي قسمان منه الاول ناسي عين الأدلة ويعلم كيفية الاستدلال فان قدر على معرفتها بسؤال أو غيره وتركت بطلت لانه جتهد صلى لغير القبلة متعمدا وان لم يقدر فجتهد تحيز وتقدم انه لا إعادة عليه بعدها الثاني عالم بالأدلة الا أنه ناس ككيفية الاستدلال فهو مملو وتقدم التفصيل فيسهل بين أن يظهر في الصلاة فيقطع أو بعدها فيعيد في الوقت (قوله أي جهتها) لا يخفى أنه يقال اذا كان مع وجود من يقلده أو محجوزا فقد ترك (٢٦١) الواجب عليه فهو مجتنب من صلى لغير القبلة متعمدا فاقبال قياس البطالان حرما

نظير المجتهد وان لم يكن مع وجود من يقلده فهو متحيز بخير وتقدم انه لا إعادة بعدها أو إعادة في الوقت الا الخلاف المذكور وان كان جاهلا بخطأ بعدها وأما الجاهل بالحكم فقد علمت من كلامه أنه يعيد أبدا الا أن يحمل على الاول وتجعل هذه المسئلة مما اختلف فيها الحكم الجاهل والعامد وبقي من أقسام الجاهل قسمان الاول جاهل عين الأدلة ويعلم كيفية الاستدلال الثاني عكسه والحكم فيهما كقافي الناسي وقد تقدم وان شاء الله بين اسكلام في هذه الاقسام في حاشية عمب (قوله اعلم أن المشهور منع النقل الخ) المتبادر من المنع الحرمة ويدل عليه كلامه في لا وقد ذكر بعض الشراح قولين بالحرمة

ابن رشد وهو المشهور في المذهب من أجل أنه يرجع الى اجتهاد من غير تعين خلاف في التشهير ومحل في صلاة الفرض وأما النقل فلا إعادة وفي قبلة الاجتهاد والتحيز ومثل الناسي الجاهل للقبلة أي جهتها وأما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد أبدا قول واحد (ص) وجازت سنة فيها وفي الجوز لا وجه لا فرض فيعاد في الوقت وأول بالنسب ان بالاطلاق (ش) اعلم ان المشهور منع النقل المؤكدها ابتداء اذا وقع صحيح كقافي الفجور وكقافي الطواف الواجب والسنة وما عدا ذلك من النقل غير المؤكده فلا بأس به فيها بل ينذب لصلاته عليه الصلاة والسلام فيها بين العمودين البائنين وكذلك النقل غير المؤكده في الجواز فيها ركوع الطواف غير الواجب نص عليه في المدونة وأجاز جميع ذلك أشهب وابن عبد الحكم ويجوز لمن صلى في الكعبة أن يصلي لاى جهة ولو لم يطمع بابها مفتوحا وأما حكم الصلاة المفروضة في الكعبة فلا يجوز ايقاعها فيها ولا في الجوز وتعاد في الوقت سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكرها على الإقامة هناك فقول المؤلف وجازت سنة فيها اما أن يحمل على حقيقة السنة وأخرى غيرها أو يكون ماشيا على ما لا شهب وابن عبد الحكم لكنه خلاف المشهور واما أن يريد بالجواز الكعبة بعد الوقوع والتزول ولو عبر بها السلم من الاعتراض فان قلت لو عبر بها لم يصح قوله لا فرض فيعاد في الوقت ويأباه انه عطف على فاعل صحت المقضى لعدم الكعبة في قوله لا فرض وهو منافي لقوله فيعاد في الوقت قامت لانسلم المناقاة وذلك لان المراد بالكعبة المدلول عليها بصحت الكعبة التامة التي لا إعادة معها وهي الكعبة المذكورة صادق بعدم الكعبة بالسكية وبالكعبة التي معها الإعادة وهذا الثاني هو المراد بديل قوله فيعاد في الوقت واما أن يحمل قوله وجزت على معنى نفذت وقوله لاى جهة راجع للكعبة دون الجوز لانه لو رجع له أيضا لا وهم جواز الصلاة فيه ولو استدير الكعبة أو شرق أو غرب

والكراهة وان المذهب الكراهة فاذا كان المذهب الكراهة في الفرض فالتقل المؤكده من باب أولى في عدم الحرمة فليكن الحكم الكراهة أيضا (قوله بل ينذب للصلاة الخ) قد يقال ان صلاته صلى الله عليه وسلم النافذة غير المؤكده اذن في مطلق صلاة لانه لما صلى فيها علم ان استقبال حائط منها يكفي لاجلته او اذا كنى استقبال حائط في صلاة من الصلوات فليكن الباقي كذلك (قوله وأجاز جميع ذلك أشهب) قلت وهو ظاهر (قوله وأما صلاة الفرض فلا يجوز ايقاعها الخ) المتبادر والحرمة وقد تقدم أن فيها القولين والراجح الكراهة فيعيد في الوقت مطلقا أي في الصلاة التي هي فرض عين وأما الكفائي كالجنازة فعلى الضرورية يعاد وعلى السنة لا يعاد وعلى كل حال لا يجوز فعله فيهما (قوله واما أن يريد بالجواز الكعبة) أي من باب اطلاق المزموم وإرادة اللازم (قوله والتزول) عطف بنفسه (قوله ولو عبر بها السلم من الاعتراض) أي قبل الجواب بأنه أراد بالجواز الكعبة وأما بعد الجواب فلا اعتراض أي بأنه ما شر على الضعيف وهذا بناء على أن المراد يدفع الإراد (قوله اني لا إعادة معها) تفسير لقوله التامة أي ان المراد بالتام انه لا إعادة معها فلا ينافي أن ذلك مكروه أو حرام (قوله واما أن يحمل قوله وجزت على معنى نفذت) عطف على قوله واما ان يريد بالجواز الكعبة لا يخفى انه يرجع للكعبة (قوله أو شرق أو غرب) ظاهر عبارته انه اذا شرق أو غرب أي استقبال اشرق أو الغرب لا يكون مستدير الكعبة بل اما على جهة عينه

أو بساره وهو كذلك (قوله قال ح ولم أره منصوصاً الخ) رده محشئ نت بقوله وقد يقال لا وجه لعدم ظهوره وعدم صحته وجوازه  
لنص المالكية كابن عمر وغيره على أن حكم الصلاة فيه كالبيت وقد نصوا على الجواز في البيت ولو لم يثبت به مقتوحاً وهو في هذه الحالة غير  
مستقبل شيء أفكذا يقال في الجرح على ما يقتضيه التشبيه اهـ (قوله أدالله) أي أن الدين به أي أن عباده الله وقوله واعتقده عطف  
تفسير قال الخطاب وداعلى بعض المالكية في زمنه صلى مستقبلاً الجرح مستدبر البيت كما أفاده البساطي من أن قوله لا وجه متعلق  
بالجرح (قوله أو يستقبل الشرق أو الغرب) ظاهر عبارته أنه في حالة استقباله الشرق أو الغرب لا يكون مستدبراً للكعبة ولا عن عينه  
ولا عن شماله كما هو مقتضى العطف مع أن الذي عن عينه أو عن شماله لا يخرج عن كونه مستقبلاً للشرق أو الغرب فلهذا أو بمعنى  
الوارد على العطف التفسير (قوله على المشهور الخ) ومقابلته ما نقله ابن الحاجب وابن شاس في نقلهما أن قطعة من سطحها يجوفها  
ثم إن ابن عرفة رد ما ذكره ابن الحاجب وابن شاس بأن ذلك انما هو عن أبي حنيفة (قوله في اعتبار الهواء الخ) هذا يشعر بالنافاة فإن  
القول باعتبار الهواء مطلق ولو لم يكن هناك قطعة من سطحها والقول بأنه يكتفي بقطعة من سطحها لا يثبت للهواء وكان عبارة المشرح  
ملقطة من قواين فإن بعض الشراح نقل عن أبي حنيفة أنه يقول بأكثفائه بقطعة من سطحها وظاهر ذلك أن مجرد الهواء لا يكفي  
وبعضهم ينقل أن أبا حنيفة يقول بأكثفائه (٢٦٣) بالهواء أي فلا يثبت بقطعة من سطحها (قوله صحة ما عداه) أي بناء على

عنه قال الخطاب ولم أر ذلك منصوصاً أو الظاهر أنه لا يصح ولا يجوز والذي أدب الله به واعتقده  
أنه لا يجوز لأحد أن يستدبر الكعبة ويستقبل الشام أو يجعلها عن عينه أو شماله أو يستقبل  
الشرق أو الغرب ويحرم عليه ذلك وينهى عنه من فعله فإن عاد أدب (ص) وبطل فرض على  
ظورها (ش) يعني أن من صلى فرضاً على ظهرها فإنه يبطل ويعيده أداً على المشهور ولو كان  
بين يديه قطعة من سطحها بناء على ما مر من أن المأمور به جلة البناء لا بعضه ولا الهواء خلافاً  
لأبي حنيفة في اعتبار الهواء أو أكثفائه بقطعة من سطحها ومن لازم البطلان على ظهرها المنع  
ويفهم من تخصيص الفرض بالبطلان صحة ما عداه وهو كذلك وفقاً للجلاب قال لا بأس بتمثله  
عليها اهـ لكن نص القاضي في الدين القاسمي في تاريخه شفاء الغرام على عدم صحة السنن  
والنافلة المتأكدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب على سطح الكعبة قائلاً على  
المشهور اهـ فانظر هل هو مقابل لا لاطلاق الجلاب أو مخصص له وأما الصلاة تحت الكعبة  
كالوحفرة فحتماً فإنها تبطل ولو نقل كما هو مقتضى كلام سند (ص) كالراكب (ش) يعني  
أن الموقع للفرض على الدابة بعيداً بحيث كان صحيحاً آمناً بدليل قوله (ص) إلا الاتهام أو  
خوف من كسب معصية وان غيها (ش) أي إلا لاجل الاتهام في قتال عدو كافر وغيره من كل قتال  
جائر النيب به عن نفس أو مال أو حریم أو هزيمة جائزة أو لاجل خوف من اقتراض سبع أو اصوص  
ان نزل عن الدابة فيصليان عليها أي بالقبلة ان قدر ان نذر التوجه إليها صلوا لغيرها واحترز  
بقوله إلا الاتهام من صلاة النجاسة فإن الاستقبال فيها شرط (ص) وان أمن أعاد الخائف بوقت

اعتبار الهواء أو أكثفائه بقطعة  
من سطحها (قوله وفقاً للجلاب الخ)  
قد يقال المتبادر من قوله لا بأس  
الخ أن المراد به ما كان غير مؤكداً  
والظاهر القول بصحة ما عدا  
الفرض مؤكداً وغيره لأن الفرض  
قوة ليست لغيره فتدبر (قوله لكن  
نص الخ) لكن ربما يتوهم أن  
مقابل ذلك من ضعف لا الثقات له  
وجه فافاد أنه قول قوي بقوله على  
المشهور (قوله هل هو مقابل  
لا لاطلاق الجلاب) وهو الظاهر  
وبعد كتبى هذا وجدت في  
شرح عبوح أنه أن المعتمد منع  
ما عدا الفرض لأنه الذي اقتصر  
عليه في توضيحه وسد به ابن عرفة  
فقال والفرض على ظهرها ممنوع

ابن حبيب والنقل الجلاب لا بأس بفعله عليه (قوله أو مخصص له) بأن نقول ما أفاده إطلاق الجلاب من الصحة فيما (ش)  
عدا الفرض يخرج منه السنن والنوافل المؤكدة فيبقى النوافل الغير المؤكدة فهي التي تصح فقط (قوله وأما الصلاة الخ) لما فرغ من  
الكلام على الصلاة في الكعبة وعلى الكعبة وإلى جهة الكعبة طفق يسكلم على الصلاة تحت الكعبة وأفاد أنها باطله ولا تصح بحال  
فيجوز للجنب أن يدخل تحت الكعبة والحاصل أن المسجد يعطى أعلاه حكمه في التشريف والتعظيم وأما ما كان من تحت فلا يبطى  
حكمه بحال (قوله كالراكب الخ) أي أن الفرض على الدابة باطل إذا كان يؤدي إلى الصلاة بالأيام أو بركوع وسجود جالس أو أماناً  
كان يؤدي الصلاة على الدابة كاملة بعبادتها فهي صحيحة على ما أفاده سند وهو الراجح فقول الشارح بعيداً أي بالقبلة المذكور  
(قوله حيث كان صحيحاً) أي لقوله فيما يأتي والمرض لا يطبق النزول به وقوله آمناً لقوله إلا الاتهام فقول الشارح بدليل قوله إلا الاتهام  
أي في آخر العبارة (قوله من كل قتال) بيان للغير (قوله لجائر الذب) بالذال المجهية لا بالذال المهملة يقال ذب عن حريمه ذباً من باب قتل  
سجى ودفع (قوله أو هزيمة جائزة) معطوف على قوله كل قتال أو من هزيمة جائزة كما إذا كانت تعرف لقتال أو تخيلاً في قتال أي فيصلى  
على الدابة أي ما في حال تحرفه وتغيره (قوله فيصليان عليها أياماً) أي إلى الأرض أي أياماً إلى الأرض لا إلى قبريوسها (قوله فإن  
الاستقبال فيها شرط) كذا في نت وظاهره أنه لو أمكنهم القسم بدون الاستقبال أنهم لا يقسمون

(قوله فانه ينسب اليه الاعادة مادام الخ) فظاهره سواء تبين عدم ماخافه أو لا وليس كذلك بل محل الاعادة اذا تبين عدم ماخافه فان تبين ماخافه أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه (قوله على ما مر الخ) وقد تقدم أن ظاهر اللفظ ليس هو إلا أنه يعيد في الظاهرين للأصفرار وفي العشائين للفجر وفي الصبح للطلوع (قوله وقته للغروب) أي ينتمى للغروب فالغروب مخرج للمعنى أنه يفعل في الأصفرار بخلاف القول الذي قبله فانه لا يفعل عليه في الأصفرار (قوله لله تعالى فان خفت الخ) قال المفسرون فان خفت من العدو أو غيره فوجلا أي صلوا واجلبن جمع راجل وقوله أو ركبنا أو حدا بنا أي إذا أمنت زال خوفكم فاذا كروا لله صلوا صلاة الأمن حاصل الاستدلال بذلك أنه لما ورد النص المصرح بالامر بالصلاة على تلك الحالة ولم يذكر معه اعادة دل على أنه لا اعادة بخلاف ما لم يذكر فيه النص وهو انما نص من سبع أولص فلم يرد نص مصرح بالصلاة على الدابة إيماء إلا أن الامام أداها جهادة بالصلاة فيهما إيماء فاحتبط بالاعادة على تقدير الأمن لاحتمال أن يكون الثابت في نفس الأمر عدم طلب الصلاة فيهما في تلك الحالة (قوله ولو استويا) أي الخوف في العدو والخطوف فيما عداه (قوله لا تاعدوا من أده الخ) علة لعدم الاعادة في الخوف دون غيره (٣٦٣) ولو استويا (قوله وهو إذا نص الخ) زاد بعض

الشراح والسباع وربما تفرقت وزهبت عنه وربما قدر على الاختراف عن موضعها ولا تتبعه والعقد ليس كذلك غالباً فكان حكمه أشد (قوله والاقتضاض) هو الطين المختلط بما لا يغمره من الماء ومثل الاقتضاض الماء وحده في النزول وعدمه له (قوله وخاف خروج الوقت المختار) هذا فيما كان في آخر الوقت وأما لو كان في أوله طوى عليه حكم الآيس والمتردد والراجح المتقدم في التيمم وكذلك انما نص من سباع أولصوص كما قاله الشيخ أبو الحسن (قوله يوجب للسجود أخفض من الركوع) أي اذا كان لا يقدر على الركوع والأركع وذلك قال بهرام بن ابن حبيب ركع من قيام ويؤمى بالسجود انتهى (قوله انظر النص في شرحنا الكبير) أي النص المصرح بكون الخوف من

(ش) يعني ان الخائف من السبع أو أده اذا حصل له الأمن بعد ان صلى فانه ينسب اليه الاعادة مادام الوقت المختار على ما مر في قوله وبعد أدها أعاد في الوقت المختار ونقل عبد الحق في التهذيب وقته الغروب لا وقت الصلاة المفروضة وليس ذلك كالوقت في مسائل التيمم نقل أبو الحسن وأما ما نص من العدو فلا اعادة عليه بدليل ما يأتي في صلاة الخوف وبهذه الاعادة لقوله تعالى فان خفت من العدو أو ركبنا أو حدا بنا وما وقع في نفسه النص أقوى من غيره وظاهره كظاهر ما لو استويا في تيمم الخوف لأن العدو في هذه النفس وهو إذا نص المال غالباً فيهما وحرمة النفس أعلى من حرمة المال فأمر العدو أشد (ص) والاقتضاض لا يطبق النزول به (ش) يعني ان المأخوذ أو المسافر اذا أخذ الوقت في طين خضخاض ولا يجد أين يصلي وخاف خروج الوقت المختار فلا ينزل عن دابته ويصلي فيه قائماً يؤمى بالسجود أخفض من الركوع وان لم يقدر ان ينزل فيه صلى على دابته إيماء إلى القبلة وعدم القدرة على النزول بكونه يخاف الغرق وأما خشية تلوث الثياب فلا توجب محبة الصلاة على الدابة وإعماهي مبيحة للصلاة إيماء في الأرض وفي كلام الخطاب والشيخ سابق في شرحه نظر حيث جعل أن خشية تلوث الثياب مبيحة للصلاة على الدابة وانظر النص في شرحنا الكبير وفرض الرسالة المسئلة في المسافر خروج مخير الغالب فلا يتقيد به كما أشرنا له في تقرير (ص) أو مرض ويؤدعها كالارض قلها (ش) يعني ان المريض الذي يطبق النزول عن الدابة يجوز له ان يصلي على الدابة إلى جهة نفسه بعد ان توقفه اذا كانت حاله مستوية بان كان اذ نزل للارض يؤمى كما اذا صلى على الدابة ويؤمى للارض بالسجود لا إلى كسر والاحسن ومفهوم التسوية منعها على الدابة أن كانت بالارض أتم وهو كذلك وأما لو كان لا يطبق النزول به فانه يصلي عليها ولا يتعين في هذه الحالة كونه يؤدعها كالارض بل لا يتصور فيها ذلك عادة وكون حكمه حكم ما قبله من مستوية

حيث الفرق ونصه وعدم القدرة على النزول لكونه يخاف الغرق كما فسر به ابن عمر قول الرسالة وان لم يقدر أن ينزل فيه أي الاقتضاض صلى على دابته إيماء إلى القبلة وقد فسر الناصر الفاني قول المؤلف لا يطبق النزول به بما فسر به ابن عمر انتهى (ثم أقول) لا يخفى ان الذي قاله الخطاب نقله عن ابن ناجي وادعى فيه أنه المشهور ونصه قال ابن ناجي في شرح قول الرسالة والمسافر يأخذ الوقت المختار كان انما يخشى على ثيابه فقط وهو قول مالك وهو المشهور وقال ابن عبيد الحكم ورواه أشهب وابن نافع بسجودان تلغيت ثيابه انتهى فكيف يعدل عما قاله الخطاب أنه المشهور فانصواب مقال الخطاب وبين لك ان الصواب معه أنه في المسئلة الآتية لما استوى الإيماء بالارض مع الإيماء على الدابة جوز الأيماء على الدابة في فرق وعنى ذلك هل تقيد ثياب بفسادها بالغسل أو لا الثاني نقله ابن حرفة نصاً والاول نقله تحريراً وهو في موضعته انتهى عجم (قوله يؤدعها كالارض) أي يشبهه مقابوب والأسفل ويؤدعها على الارض كما يمد أي وهو يؤدعها (قوله قلها) أي القبلة راجع لصوري الخفض والمرض لا (قوله اذا كانت حاله مستوية) ليس بشرط بل ولو كان يقدر على الركوع والسجود على الدابة قائماً أو جالساً فانما يجوز له أن يصلي إيماء على الدابة حيث كان اذا نزل على الارض لا يصلي الإيماء انظر عيب ونحوق ذلك في حاشية عتب ان شاء الله تعالى

(قوله وانظر الاعتراض على المؤلف) لفظ المدونة والشديد المرض الذي لا يقدر ان يجلس لا يعجبني ان يصلي المكتوبة في الجمل  
 لكن في الارض فعملها الله في وما زرى على الكراهة كما صنع المؤلف وابن رشد والتونسي على المنع وتأولها ابن يونس على من صلى  
 على الدابة حيثما توجهت ولو استقبل القبلة جاز وعزاه لابن أبي زيد فالحلاف في حال انتهى فيرد على المؤلف ان لفظ المدونة لا يعجبني  
 واختلف في حملها على الكراهة والمنع ولم يرجع واحد منهم بل مقتضى عز والمنع لابن رشد والتونسي قوته على تأويل الكراهة فلو  
 قال المؤلف وفيها في الاخير لا يعجبني سلم من ذلك انتهى (فصل قرائن الصلاة) (قوله تكبيرة الاحرام) (فروع) من صلى  
 وحده ثم شئني تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل ان يركع كبر بغير سلام ثم استأنف اقرأه وان كان بعد ان ركع فقال ابن القاسم  
 يقطع وينادي واذن ذكر بعد شكه انه كان أحرم جرى على من شئني صلاته ثم بان الطهروان كان لثالث اماما فقال سمعون يعصى في  
 صلاته واذ سلم سألهم فان قالوا أحرمت (٣٦٤) رجع الى قولهم وان شكوا أأعاجبه هم ذكره اللقاني انتهى (قوله وفاقا) أي

الخصاض وقول المتأني تبعاً للشرح أو لم يرض لا يطيق النزول به غير ظاهر (ص) وفيها  
 كراهة الاخير (ش) يعني في المدونة كراهة صلاة المريض على الدابة وهو المراد بالاخير أي  
 من الفروع الاربعة المذكورة هنا والظاهر الاعتراض على المؤلف في شمر هذا التكبير ولا انتهى  
 الكلام على ما أراد من شروط الصلاة الخارجية من ما هيته اصرع في الكلام على قرائنها  
 اظهر عنها بالاركان الداخلية في ما هيته ما لا بد كرسيتها ومقدورها وما يعلق بذلك فقال  
 (فصل) (ص) قرائن الصلاة تكبيرة الاحرام (ش) يعني ان قرائن الصلاة وفاقا  
 وخلافا خمسة عشر أوها تكبيرة الاحرام متفق عليها الكل مصل ولو ما مؤذلا فعملها عنه  
 امامه كما يحمل الفاتحة والمراد بالصلاة ولو نفا وأماما يختص بالفرض فسيأتي في قوله يجب  
 بفرض قيام وفرائض جمع في رخصة بمعنى مفروضة أي مفروضة الصلاة لا جمع فرض لان جمع  
 فعل على فاعل غير مسهوع واضافة فرض للصلاة من اضافة البعض لـكل لان الفرائض  
 بعض الصلاة واضافة التكبير للاحرام من اضافة الجزئ لـكل كيد زيد قلنا ان الاحرام  
 مركب من التكبير والتسبيح والاستقبال لانه عبارة عن الدخول في الحرمات ولا يحصل  
 الدخول في الحرمات الا بالاستلثة ومن اضافة المصاحب لمصاحب مثل طيلسان البردان  
 قلنا ان الاحرام البسة والتوجه الى الصلاة وليست بياضة خلافا لبعضهم (ص) وقيام لها  
 (ش) ثابها القيام لتكبيرة الاحرام في الفرض لقادر غير المسبوق فلا يجوز ابقاؤها  
 جالسا أو مختصيا بآثار العجل وقيدنا بالفرض بدليل قوله يجب بفرض قيام وغير المسبوق  
 بدليل قوله (ص) الاستبوق قتا ولان (ش) يعني ان القيام لتكبيرة الاحرام هل هو  
 واجب مطلقا أو يجب في حق غير المسبوق وأما القيام في حقه فلا يجب عليه فاذا فعل بعض  
 تكبيرة الاحرام في حال قيامه وأقده في حال فطاطه أو بعده من غير فصل بين أجزائه فهل  
 يعتد بتلك الركعة بن على القول الثاني أو لا يعتد بها بنا على القول الاول وصلاته صحيحة  
 على كل حال والتاويان جاريان فمن نوى تكبيرة العقد أو فراه والركوع أو لم ينوهما

تتكبيرة الاحرام وقوله وخلافا أي  
 كالطهارة البسة والاستقبال (قوله  
 والمراد بالصلاة ولو نفا) ويصرف  
 كل فرض الى ما يليق به بقسام  
 للفاتحة وتكبيرة الاحرام واجب  
 في الفرض غير واجب في النقل  
 (قوله وفرائض جميع فريضة)  
 والمراد بالفريضة ما توقف صحة  
 العبادة عليه لا بصل أن يشمل  
 صلاة الصبح لا بباب على فعله  
 ويعاقب على تركه والاضطرب  
 صلاة الصبح (قوله ان قلنا ان  
 الاحرام الخ) جهله زروق هو التحقيق  
 (قوله والاستقبال) في عباده  
 الاستقبال بحث اذا الاستقبال  
 شرط من شروط الصلاة (قوله لانه  
 عبارة الخ) هذا لا يتبع ادعى لانه  
 اغايتن توقف الاحرام عليها لانه  
 عبارة عن الدخول في الحرمات أي  
 التلبس بالحرمات أي الدخول في  
 ذي الحرمات التي هي الصلاة  
 والحرمات جمع سرية ومن المعام

ان الله اذ ان حرمة لانها يحرم فيها التكلم ونحوه (قوله طيلسان البردان) لان الطيلسان  
 يصاحب البردة أي لبسه والطيلسان اسم للشال الذي يغطي به الرأس (قوله وتوجه) عطف صراف (قوله وليست بياضة) أي للبيان  
 خلافا لبعضهم وان قلنا للبيان لان الاضافة المباشرة ان يكون بين اعضاء والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه نحو خاتم نديد  
 (قوله من غير فصل) وأمامه فبطل (قوله لعند) أي عقد الصلاة أي الدخول فيها (قوله أو فراه والركوع) أي قصد تكبيرة الامر من  
 بها (قوله أو لم ينوهما) أي لانه نال من نوهما يشترط لـكل وهو العقد وترك الثلاث من الصلاة صحيحة في اثنين وباطلة في واحدة  
 وهي أي الثلاث اذا كبر في حال الانططاط وأقده في حال الانططاط أو بعده بلا فصل أو مع فصل أي ملو بل فهي صحيحة في الاولين  
 باطلة في الثالثة قلده ان الضرورة باطلة في اثنين وصحيحة في اثنين مع القطع بعد اجراء الركعة وصحيحة في اثنين مع الخلاف في  
 الاعتدال بتلك الركعة وعدمه (فان قلت) كيف تصح الصلاة دون الركعة اما تنافا أو على أحد القولين مع عدم الاعتدال بهما  
 ولعل للواقع في الاحرام كان الواجب عدم صحة الصلاة باستل الواقع في احرامها بترك القيام فالجواب انه لما حصل القيام في الركعة

(ص)

(قوله طيلسان البردان) لان الطيلسان

(ص) وانما يحزى الله كبر (ش) لما كان معنى التكبير التعظيم فيسوقهم ابعزاء كل واحد الى  
على ذلك بين انحصار الجزى منه والمعنى ان المصلى لا يحزى به من كل لفظ يدل على التعظيم  
الالفاظ الله كبر لا غير من عند اجل أو اعظم أو الكبير أو الاكبر للعلم والجل محل توقيف  
خلاف الاي حقيقه والشافعي ولو اسقط حرفا أو اشبع الباء أو أتى مجردا في ذلك من لغة أو  
بعضين فكذلك أي أكبر لم يحز قل في التفسيره وقول العامة الله وكبره مدخل في الجواز بطوار  
قلب الهزرة وار اذا اوليت ضمة انتهى ونقل ابن جزى في قوانينه لا يقيد الهمة فقال من قال  
الله أكبر يا مسلم يحزى وان قال الله وكبر يا بدال الهمة وارجاز انتهى وكذلك لا تبطل  
وجمع بين الهمة والواقف قال الله أكبر (ص) فان يجوز سقط (ش) يعني ان المصلى اذا يحز  
عن النطق بالتكبيره كامة فخر من أو يحججه ولو قدر على نفسه أو مرادها من غير العربية  
بانه اسقط عنه النطق ويكتفى عنه بانيسه ولا يلزمه الايمان بالمراد فلا بالبعض انقاد  
عليه كقطوع اللسان المستطبع النطق بالباء كافي شرح الشيخ سالم وفي كلام غيره به يسقط  
منه النطق ولا يلزمه الايمان بما قدر عليه حيث كانت قدرته على نحو ابناء من اطرواف  
المفردة فان قدر على النطق بأكثر من حرف فان كان ما قدر على الايمان به بعد تكبيره عند  
غيره لم يمتد انتطيق به وان كان ليس كذلك فهل يلزمه ان ينطق به ان دل على معني لا يطل  
الصلاة كان يدل على رات الله وصفته لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أمرتكم بأمر فاقوا أمره  
استطيعتم أم لا واتدل على معنى يبط الصلاة لم ينطق به (ص) ونية الصلاة المعينة (ش)  
الثمانية الصلاة المعينة يكونها ظهور أو عصر أو وتر أو غيرا أو كسوف أو فلكي فيه مطلق

(۳۴ - سُرُتِیِ اَوَّل)

(٣٤ - سرشي اول)

اذا قال الله كبار الصلاة صحيحة وقال أيضا انظر هو أنه لا يضر التشديد لأنه سمع الموقف مع التصحيح في لغة العرب (قوله بين المهمة والوارخ) كما قال الفيلسوف على العشماوية لأنه قال لو جمع بين المهمة والوارخ فصار له صحة ونظر بعض الاشباح في ذلك بأنه لم يره وتعايهم يقتضي البطالة فافاد هو أنه بحمله ولم يره في شرح المختصر وقال أيضا أي فرق بينه وبين كبار بالذات أن كبار كل يومهم أجمع كبر بقول وأكبر يومهم أكل الدواشي كما عطف عليه وتظهر محذوف بقدره مثلاً موجود في وأيضاً قد تقدم عدم صحة الايمان بوار قبل الجلالة مع أنه لا يحل بالمعنى فأول في عدم الصحة في يادة الوارخ متوسطة (قوله فان يجوز سقط) وسقط اقيام له على ما استظهره ابن ناجي وفي شرح الشيخ عبد الباقي فان يجوز سقط طلبه ودنس بالنسبة لا يجوز دفعه عليه ولا يجوز دفعه من لغة فان أي عبادته من لغة اطلعت صلاته انتهى قال بعض شيوخنا رحمه الله رحمة واسعة والذي يظهر عدم البطالة قياساً على الدعاء بحججه وكذا قال شيخ بعض شيوخنا رحمه الله تعالى ثم لا يخفى ان قول اشراح ولا يلزمه الايمان بالمرادف ما قد يقتضي الدعاء والافكان يقول وبطل الايمان بالمرادف (قوله هو كلام غيره) وهو الذي ينبغي اعتدائه (قوله بعد تكبير اعمد العرب) أي كما اذا سقط الراء (قوله فهل يلزمه أن ينطق به) أي وهو ظاهر أو المتعين للعديد (قوله على ذم الله وجهته) أي كبر (قوله وان دل على معنى بطل الصلاة) أي كبر مثلاً (قوله يكون ظاهر أو عصى الخ) أشار إلى أن قول المصنف ونية الصلاة المعينة خاص بالشرائط



منه مني واسع غير محقق فيها؛ وهو به  
كان يقول أصلي فسر في الظاهر  
أو نويت أصلي الظاهر أو نحو ذلك  
ثم سماه اللفظ وعده على حد  
سواء (قوله فاعقل) أي فاعبر بما  
عقده أي فاعيدل على ذلك قول  
المشارح فيه سيرة بانية الخ (قوله  
للخلاف في الشبهة) كذا في نسخة  
من الاشتب هو الأولى أن تقول  
للخلاف واشبهة كذا في زروق  
على الإرشاد أي أن بعضهم حكم  
بعدم الصحة مع انسيان أيضا (قوله  
وهذا التعديل يقتضي الخ الإيجاز  
أن هذا التعديل لا يقتضي هذا  
التعديل (قوله واطاعة النية الخ)  
مباشره مع اعتداده بالفعل من  
الركعات ورعايدل عليه قول

المهتصب فامقد ويحتفل بأعادة انية  
المتعبين في كلام الارشاد لانه كالآلة  
والقرن البنية موافقة لم عليه و  
نية تخايبه عن مخالفة فقهه بصدق بالنية  
اذا ابتدأ الصلاة من أو لها فمقد  
الصلاة قد تمت وأعان في مسألتها فم  
على المتعبين والاساسي و ناهي  
الصلاة ويعيد رها بها وانتهى الا  
وهو الذي رجمه سنده) وهو الم  
والقيم وما السج واحدة فلا يرفع  
من سجات ٢ (قوله المحذ

المصنف فانه قد ويحتمل إعادة اتيه مع عدم اعتداده بما فعل من الركعات قبل وهو اظاهر بل  
 المتعين في كلام الارشاد لانه كالاخر ارباب من قول المصنف فانه قد يتبعه وهو الاحوط ولهذا المراد إعادة اللفظ موافقا للنية والا  
 والقرض اتيه موافقا لم عليه ولخالفة في اللفظ فقط كذا في سب (أقول) لا يحكي اساقفة شيخنا عن ذلك فالاحسن ان المراد إعادة  
 نية خاصة عن مخالفة قه صدق بالنية وحدها بدون تلفظ حاصله أن معنى الاحتمال ثانيا أنه يتبدى الصلاة من أولها (هنا قلت) انه  
 اذا ابتدأ الصلاة من أولها فقد أعاد الصلاة فلا تصح مقابلة لقوله أعاد الصلاة الخ (قلت) الا لان التعبير بقوله أعاد الصلاة يفيد أن  
 الصلاة قد تمت وأما في مسألتنا فلم يتم ذلك قال عدة النية كناية عن كونه يتبدى الصلاة (قلت) وكنت عن ابطاله لانه انما تكلم  
 على المتعمد والاساسي وظاهر ان لم يلحق بالعمد وان لم يلحق به في بعض المسائل والاحسن للمسألة الثاني في زلة الفاحصة ان المراد يتم  
 الصلاة ويعيدها بعد وانتهى الاول من معانها انتهى كلامه زروق وانتهى الثاني انتهى كلامه من تكلم على كلام زروق وطمع عجم (قوله  
 وهو الذي رجمه سديد) وهو المصنف قاله بعض شيوخنا صاحب له أن الوضوء ركن في الانشاء على الراجح ومنه انفسل والاعتكاف  
 والتميم ومما يلج واجرة فلا يرتفعان لاقى الانشاء ولا بعد الفراع وأما الصلاة والصوم فغير تفصان في الانشاء وبعد الفراع ولان  
 من جهات ٢ (قوله المحشى وكان المطاوب حقا له حيث كذا ما مش فستحة)

(قوله كسلام) أي تحقق السلام بدليل قوله أو طئه أي كتحقق سلام مع سهوه عن عدم اكتمال الصلاة فهو سهو غير سهو أي سهو عن عدم اكتمال الصلاة غير سهو باعتبار صدور السلام فتقول الشارح سلم ساهي أي عن الانعام فلا ينافي أنه تحقق السلام (قوله فأتم بنقل) ينبغي تقييده بما إذا كان يتحقق قبل انقضاء الصلاة التي بطلت فإن لم يتحقق قبلها كعرب لم يفته كذا إذا كان يصلي العصر بعد دخول وقت المغرب ولا مفهوماً لقوله بنقل بل وكذا الوأتم يفرض (قوله بان يخرج من الفاتحة) أي يخرج منها فوافق قول اللقاني وطول تمام الفاتحة وجعل عجب قراءة الفاتحة ليست بطول ولذا قال المبداه (٢٦٧) عجب أي طالت قراءته فيما مر فيه مما أراد على

الفاتحة أذهى ليست طولا كما يفهم من أبي الحسن ويحتمل خروج منها أي غيرها فيخالف كلام اللقاني وعج واطن أنه لا يحالفهما إلا أن كلامه قريب لما راد اللقاني والظاهر أن المدار على المدخول في غيرها (قوله ولا يقال الركوع يستلزم الطول) أي فلا حاجة لقول المصنف أن طالت (قوله أتم النفل الخ) لا يخفى أنه يتم النفل في ثلاث صور وبشفع في الفرض وفي واحدة والفرق بين الفرض والنفل أن الفرض يقضى والنافلة لا تقضى (قوله ما على أن الخ) وهو واضح كما أفاده بعض شيوخنا (قوله أو عزبت) معطوف على لم يظنه الخ أي وكان عزبت (قوله ولم ينو الركعات) أي لم ينص على ذلك والافتقار قوي ما ذكره منافي قوله ونية الصلاة المعينة لكن الأكمل في ذلك (قوله ويجزئ ما فعله في هذه نية النافلة) هذا على أحد القولين فترجح عندنا شرح هذا القول ونظير ذلك من ظن أنه في العصر فأتى ذلك ثم تبين أنه في الظهر فقال أشهب تجزئ به صلاته وقال يحيى بن عمرو لا تجزئ به فلهذا ذهبنا (قوله أداء أو قضاء) أشبه وأشهر ولكن لا يفضل تعيين الأداء والقضاء

واللهي وظاهر كلام القرافي ترجيح القول بتأثيره (ص) كسلام أو طئه فأتى بنقل أن طالت أو ركع والأفلا (ش) هذا تشبيه في البطلان والمعنى أن من سلم ساهي من اثنين من رابعة مثلاً طائفاً بالانعام ولا انعام في نفس الأمر أو طن السلام لظنه الانعام ولم يكن منه شيء في نفس الأمر ثم قام كل منهما إلى نافلة أحرم بها أو فرض فإن صلاته التي خرج منها بقينا أو طائفاً بطل عند ابن القاسم أن طالت قراءته في الصلاة المشروعة بها بأن خرج من الفاتحة أو ركع فيها بالانحطاط ولو لم يطل ولا يقال ركوع يستلزم الطول لانه قول لا نسلم ذلك إذ قد يكون القراءة مساقطة عنه ويجزئ عنها وإنما يندب الفصل بين تكبيره وركوعه وإذا حكم ببطلان الصلاة التي خرج منها أتم النفل الذي هو فيه وقطع غيره وهو الفرض وندب الاشفاق أن عقد ركعة كما يأتي في قوله في باب السهو فن فرض أن أقال القراءة أو ركع بطلت وأتم النفل وقطع غيره الخ ثم إن تمام النفل مقيد بما إذا انسح الوقت أو عقد ركعة أسجد بها وإن ضاق الوقت وقوله فيما يأتي وأتم بنفل مقيد بما إذا انسح الوقت فإن ضاق قطعها وهذا ما لم يعقد ركعة فإن عقد ما أتته وإن ضاق الوقت وأما الفرض فإنه لا يشقه أن عقد ركعة إلا إذا انسح الوقت وقوله فيما يأتي وندب الاشفاق الخ خاص بالفرض وإن لم يحصل طول ولا انحصاء فلا بطلان لما خرج منه ولكن ينبغي ما عمله نية النافلة ويرجع للعدالة التي فارق الصلاة فيها فيجلب ثم يقوم بناء على أن الحر كذا لو كان مقصودة كما هو وظاهر إطلاقهم هنا ويسجد بعد السلام وقوله فأتم بنقل أي شرع في نفل لكن لما كان إحرامه بالنافلة وشروعه فيها انما بالصلاة في الصورة عبر عنه بالانعام ولو عبر بشرع لكان أظهر (ص) كما أن لم يظنه أو عزبت أو لم ينو الركعات أو الأداء أو ضده (ش) هذا التشبيه في عدم البطلان والمعنى أن من لم يظن المسلم بل ظن أنه في نافلة وتحولت نيته إليها فإن صلاته صحيحة كافي التي قبلها ويجزئ في هذه ما فعل بنية النافلة والفرق بين هذه والمستلذين قبلها أنه فيها قصد الخروج من الفرض حين علم السلام أو طئه وفي هذه لم يوجد منه قصد ذلك وكذلك تصح صلاة من عزبت نيته بأن غفل عنها بعد الاتيان بها في محلها الذي استعجاب استشفة وسواء كان الشاغل عنها ذنباً أو آخر أو ما متقدماً على الصلاة أو طارئاً مع كراهة التفكير بذيوبى وكذا تصح صلاة من لم يسوء عدد الركعات اتفاقاً عند ابن رشد وعلى الأصح عند غيره لأن كل صلاة تستلزم عدد ركعاتها وعلى هذا ينفع قوله فيما بعد وجاز له دخول على ما أحرم به الإمام وكذلك تصح صلاة من لم ينو في الطائفة أو الفاتحة أداء أو قضاء لاستلزام الوقت الأداء وعدمه والقضاء لكن لا يشوب نية القضاء عن الأداء ولا عكسه لقوله في الصوم لو في الأسيرين يتحرى في صوم رمضان شهراً أو بصوم ثم يبين له أنه صام فله لم يحزه ولا يكون رمضان عام قضاء عن رمضان

كذا رأيت بخط بعض الفضلاء (قوله لكن لا يشوب الخ) ومثله للمعنى فيمن نوى صلى الظهر فبطل الزوال أياماً فإنه بعد ظهر جميع الأيام ولا يحتجب ظهراً اليوم الثاني عن الأول انتهى لأنه فعلها في وقتها بحسب اعتقاده ولم يكن هو في الواقع نعم لو نوى القضاء لظنه شروج الوقت فظهر أنه فيه فصح وكذا عكسه بخلاف لو نوى أحدهما بعد الآخر وهو غيبه فلا يصح وبطلان صلاة (ونقلت) أي فرق بين المستلذين (قلت) أن مسئلتى الأجزاء المتحد الموصوفى بالأداء والقضاء والصلاة التي أتت أداءً تبين الصلاة التي تبين أنها قضاء عنده وبالعكس بخلاف مسئلتى عدم الأجزاء فليست الصلاة التي اعتقد أنها أداء عين الصلاة التي تبين أنها قضاء بل هي غيرها

(قوله بالنسبة للاقتداء) أي تبعية المأموم لإمامه في جزء من صلاته في شمس عيب بعد قوله وهذا جلي من كلامهم وفيه شيء ناقلا له عن  
 ثم قال ولعل وجه الشيء أن الجهة والحيثية واحدة أذهى نية الاقتداء والشيء الواحد انما يختلف الاعتبار فيه باعتبار الحيثية  
 ولا اختلاف هنا مع مراعاة المضاف والمضاف إليه انتهى كلام عيب وادعاه بعض شيوخنا بأن ما هنا كذلك فإنها ركن بالنسبة للصلاة  
 فلا يصح دعواؤها بشرط بالنظر للاقتداء فلا يصح أيضا دعواؤها انتهى (وأقول) إذا تأملت لا تجد لسؤال ورود الالاف وشروط الاقتداء  
 فيه شرط في الاقتداء لا في الصلاة وأجيب بحجاب آخر بأنه أشار إلى قولين بالكنية والشرطية (قوله خصصه بهذا) التخصيص  
 ليس بظاهر في الأولى لأن المأموم داخل على الصلاة المعينة من ظهر أو عصر والمجهول له أعلاه وصفة الصلاة التي تلبس بها الإمام  
 (قوله ولا يدري أهو مسافر أو مقيم) أي ولا يدري جواب أهو لا يخفى حاله أنه داخل هنا على أنها صلاة الظهر أو العصر غير أنه لا يدري  
 أنها حضرية أو سفريه فهو ناو الصلاة المعينة بكونها ظهرا أو عصر فكيف يكون ذلك مستثنى (قوله وكذلك الخ) أي مما يحل به  
 المصنف (قوله ويجزى كذا الخ) الإجزاء ظاهر بالنسبة للمأموم المسافر إذا تبين كونها حضرية أو سفريه وكذا بالنسبة للمقيم إذا  
 تبين أنها حضرية وأما باعتبار تبين أنها (٢٦٨) سفريه فن حيث الاعتداد بما فعل مع إمامه (قوله على أنها أحدهما بعينها) أي

دخل على أنها جمعة فتبين أنها ظهر  
 (قوله في الوجهين) أراد بها ما إذا  
 ظن أنها جمعة وعكسه لأن كلام  
 أشهب في ذلك لا ما يتبادر من العبارة  
 أن الوجهين أنها مسئلة ما إذا ظن  
 أن ظهر جمعة وعكسه ومسئلة  
 ما إذا ظن أن الإمام مسافر وعكسه  
 وتبين خلاف ما ظن في المسئلةين  
 (قوله لكن تقدم) استدراك على  
 قوله فلا تجزئه عند أشهب في  
 الوجهين بأنه قد تقدم أن المعتد  
 أنه إذا ظن أن ظهر جمعة ونوى  
 الجمعة فإنها تصح لأن شروط الجمعة  
 أنخص من شروط الظهر (قوله  
 ويأتي في كلام المؤلف) معطوف  
 على قوله تقدم فهو من جملة  
 الاستدراك الآن المستدرك عليه  
 باعتبار هذا المعطوف لم تقدم فلو  
 قال فيما تقدم فلا تجزئه في الأولى  
 وكذا الثانية في الوجهين عند أشهب

قبله على المشهور وكما لا يلزم نية أداء ولا قضاء لا يلزم نية الإيام اتفاقا وسيأتي في قضاء الفوائت  
 عند قوله أي المؤلف وان علمه أدون يومها صلاها ناوله ما يخرج منه خلافا في ذلك (ص)  
 ونية قضاء المأموم (ش) رابعها نية اقتداء المأموم بصلاة إمامه فإن لم ينو ذلك بطلت صلاته  
 قاله في الجواهر وأما الإمام فلا يجب عليه أن ينوي الإمامة إلا في مسائل تأتي وقال التتائي  
 قل بعض مشايخي قد استشكل على بعض مشايخنا الجمع بين هذا وذلك أي قوله لا في وشروط  
 الاقتداء ينسب لمقتضى له كيف يجزى نية الاقتداء تارة ركنها تارة شرطها والركن داخل  
 المسئلة والشرط خارجها وأجاب بأنه لا إشكال لاختلاف الجهة وذلك لأن ركنها مأخوذة  
 بالنسبة للصلاة وشرطيتها بالنسبة للاقتداء وهذا جلي من كلامهم انتهى (ص) وجاز له دخول  
 على ما أحرم به الإمام (ش) لما كان قوله ونية الصلاة المعينة عاما خصصه بهذا والمعنى أن  
 المأموم المسافر أو المقيم إذا وجد إماما ولا يدري أهو مسافر أو مقيم فإنه يجزئه أن يدخل معه  
 ويحرم على ما أحرم به ويجزئه ما صاف من ذلك من حضرية أو سفريه وكذلك من دخل جامعا  
 ووجد إمامه محروما ولا يدري أحرم بجمعة أو بظهر يوم الخميس فإنه يجزئه أن يدخل على ما أحرم  
 به الإمام ويجزئه ما صاف من ظهر أو جمعة ويجزى كلاً من المسافر والمقيم ما تبين من سفريه  
 أو حضريه وان خالف حاله حال الإمام لسكن يتم المقيم بعد الإمام المسافر ويتم المسافر مع  
 الإمام المقيم انتهى بخلاف لو دخل على أنها أحدهما بعينها فصادف الأخرى فلا تجزئه عند  
 أشهب في الوجهين قاله في النوادر لكن تقدم ما لا ينحجب فيمن ظن الظهر جمعة وعكسها  
 ويأتي في كلام المؤلف من ظن القوم سفرًا فظهر خلافه وعكسه والفرق بين من نوى ما أحرم  
 به الإمام ومن عساه شيئا فظهر خلافه أن الأول غير مخالف لإمامه في نية بخلاف الثاني  
 وحلنا كلام المؤلف على خصوص هاتين المسئلةين تبعاً للمنفقول خلافاً لعم (ص) وبطلت

لكن أحسن فالأولى هي ما أشار لها الشارح بقوله والمعنى أن المأموم المسافر أو المقيم الخ وإثباته هي المشار لها بسبقها  
 بقوله وكذلك من دخل جامعا الخ والشاهد في مفهوم قوله أن كان مسافرا وذلك أن المصنف قال وان ظنهم سفرًا فظهر خلافه أعاد أبدا  
 أن كان مسافرا كعكسه إذ مفهوم مسافر الوكان حاضر لا تبطل فالشاهد في هذا المفهوم (قوله خلافاً لعم) وهو عج فزاد ثالثة  
 وهي أن سهل هو في الظهر أو في العصر فإن تبين أن الذي كان يصلي فيه هو الذي على المأموم من ظهر أو عصر فظاهر وان تبين  
 مخالفته له فصلاة المأموم نافذة له أن كان قد صلى الظهر مفرداً أو جماعاً حيث الإمام في الظهر ولو صلاها بعد أذان العصر ولا يتوهم  
 سقوط العصر عن المأموم حينئذ لما ياتي من اشتراط مساواة المأموم للإمام في الصلاة وما هنا كله على جواز الاقتداء على الدخول وأما  
 الإجزاء وعدمه فقد رآه آخر فإن كان الإمام يصلي العصر ولم يصل المأموم الظهر فاحرم على إمامه وإذا هو في العصر فصلاة المأموم  
 صحيحة ولو تبين له ذلك في أثناء تأمل على عليه أو يعيد في الوقت فقط بعد صلاة الظهر التي عليه ويستثنى هذه من كون ترتيب الحاضرين  
 المشترك في الوقت واجبا شرطاً ابتداءً ودواماً فاستبطل بالجملة خلاف من صلى العصر وتذكر وهو فيها أن عليه الظهر فإن العصر تبطل

ولو كان خلف الامام (قوله بسبقها) يجوز أن يكون قول المؤلف بسبقها من إضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف والضمير عائد على النية أي بسبقها أيها أي سبق النية الصلاة وان يكون من إضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف والضمير عائد على الصلاة أي سبق الصلاة النية وكلاهما نصيح شائع هذا اذا ذكر أحدهما دون الآخر وأما ذكرهما معاً شائع المصنف إضافة الفاعل وأما أن أنصفته إلى المفعول ثم جئت بالفاعل فضعيف عند أهل اللسان وقال بعضهم أنه ضرورة (قوله والانحلاف) والراجح الإجزاء كما يفيد به رامي في وسطه (قوله وكذا ان تأخرت) أي بكثير أو قليل خلاصته ان النية أحوال المقارنة والمقدم يسير أو بكثير والتأخر كذلك قطب في ثلاثة اتفاقا وهي التأخر سواء كان يسيراً أو كثيراً والسبق اذا كان بكثيراً والمصنف يحكم عليهم انطوقاً ومفهوماً المقارنة فهي حال الصحة والكمال اتفاقاً قال في توضيحه والذي يظهر لي ان قول المتأخرين تشترط المقارنة معناه أنه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير لانه يشترط أن تكون مصاحبة له (قوله ثم تذهب عنه) (٢٦٩) النية حين تبسه بالتكبير أي فقط أي وتأتي بعد التلبس وقوله أو بعد ذلك أي

بسبقها ان كثرة الانحلاف (ش) يعني ان النية اذا سبقت أي تقدمت على تكبيرة الاحرام فان الصلاة تبطل ان بعد السبق اتفاقاً وكذا ان تأخرت النية عن تكبيرة الاحرام مطلقاً فان لم يبعد سبق النية لتكبيرة الاحرام بل تقدمت عنها يسيراً فحلاف البطلان لا ين الحجاب وتليذه عند الوهاب فيشترط المقارنة وعدمه لا ين ويشد حيث قال تقدم النية قبل الاحرام يسيراً جاز كالوضوء والفعل عندنا والصوم عند الجميع في تنبيه في السير أن ينوي في بيته ثم تذهب عنه النية حين يتلبس بالتكبير لها في المسجد أو بعد ذلك الصادق بعد الفراغ منها وهذا يفيد قول ابن عبد البر حاصل مذهب مالك لا يضر عزوياً بعد قصده المسجد لها ما لم يصر فيها غيره (ص) وفاتحة بركة لسان على امام وقذفوا لم يسمع نفسه (ش) خامسها قراءة أم القرآن ولو بركة لسانه وان لم يسمع نفسه على الامام والمنفرد في القرض والفعل لا على المأموم ظهر قراءة الامام قراءة المأموم وسواء السرية والظهرية فكان الامام يسكت بين القراءة والتكبير أم لا الا أنه يستحب له القراءة خلف الامام في السرية ورد بقوله وان لم يسمع على الشافعية لكن الاولى أن يسمع أدنيه خروجاً من الخلاف فقوله وفاتحة أي وقراءة فاتحة بدل قوله بركة لسان لان فاتحة جامدة فلا يتعلق بها الجار والمجرور وهل تجب قراءة أم القرآن ولو على من يلحن فيها أم لا وينبغي أن يقال ان قلنا ان اللحن لا يبطل الصلاة تجب اذهى حينئذ بمنزلة ما لا يلحن فيها أو على مقابلة لا يقرؤه وعليه فان كان يلحن في بعض دون بعض فانه يجب أن يقرأ ما لا يلحن فيه ويترك ما يلحن فيه وهذا اذا كان ما يلحن فيه متوالياً ولا يظهرونه بترك الكل كما في شرح الاجهوري (ص) وقام لها (ش) سادسها القيام لفراءة الفاتحة لأنفسه في حق الامام والنفذ فان عجز عنها سقط القيام ولو قدر في أثناءها وجب القيام وقيل القيام واجب مستعمل فلا يسقط القيام عن عجز عن قراءتها أو المأموم فلا يجب عليه القيام لها ابن يونس لما جاوز والترك القراءة خلف الامام جازلة ترك القيام أه أي جازلة ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه وان بطلت عليه صلواته من حيث مخالفة الامامه وقوله وقيام لها أي للفاتحة في صلاة الفرض (ص) فيجب تعلمها ان أمكن والا اثم (ش) الفاء للسببية أي فيجب

بسبقها ان كثرة الانحلاف (ش) يعني ان النية اذا سبقت أي تقدمت على تكبيرة الاحرام فان الصلاة تبطل ان بعد السبق اتفاقاً وكذا ان تأخرت النية عن تكبيرة الاحرام مطلقاً فان لم يبعد سبق النية لتكبيرة الاحرام بل تقدمت عنها يسيراً فحلاف البطلان لا ين الحجاب وتليذه عند الوهاب فيشترط المقارنة وعدمه لا ين ويشد حيث قال تقدم النية قبل الاحرام يسيراً جاز كالوضوء والفعل عندنا والصوم عند الجميع في تنبيه في السير أن ينوي في بيته ثم تذهب عنه النية حين يتلبس بالتكبير لها في المسجد أو بعد ذلك الصادق بعد الفراغ منها وهذا يفيد قول ابن عبد البر حاصل مذهب مالك لا يضر عزوياً بعد قصده المسجد لها ما لم يصر فيها غيره (ص) وفاتحة بركة لسان على امام وقذفوا لم يسمع نفسه (ش) خامسها قراءة أم القرآن ولو بركة لسانه وان لم يسمع نفسه على الامام والمنفرد في القرض والفعل لا على المأموم ظهر قراءة الامام قراءة المأموم وسواء السرية والظهرية فكان الامام يسكت بين القراءة والتكبير أم لا الا أنه يستحب له القراءة خلف الامام في السرية ورد بقوله وان لم يسمع على الشافعية لكن الاولى أن يسمع أدنيه خروجاً من الخلاف فقوله وفاتحة أي وقراءة فاتحة بدل قوله بركة لسان لان فاتحة جامدة فلا يتعلق بها الجار والمجرور وهل تجب قراءة أم القرآن ولو على من يلحن فيها أم لا وينبغي أن يقال ان قلنا ان اللحن لا يبطل الصلاة تجب اذهى حينئذ بمنزلة ما لا يلحن فيها أو على مقابلة لا يقرؤه وعليه فان كان يلحن في بعض دون بعض فانه يجب أن يقرأ ما لا يلحن فيه ويترك ما يلحن فيه وهذا اذا كان ما يلحن فيه متوالياً ولا يظهرونه بترك الكل كما في شرح الاجهوري (ص) وقام لها (ش) سادسها القيام لفراءة الفاتحة لأنفسه في حق الامام والنفذ فان عجز عنها سقط القيام ولو قدر في أثناءها وجب القيام وقيل القيام واجب مستعمل فلا يسقط القيام عن عجز عن قراءتها أو المأموم فلا يجب عليه القيام لها ابن يونس لما جاوز والترك القراءة خلف الامام جازلة ترك القيام أه أي جازلة ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه وان بطلت عليه صلواته من حيث مخالفة الامامه وقوله وقيام لها أي للفاتحة في صلاة الفرض (ص) فيجب تعلمها ان أمكن والا اثم (ش) الفاء للسببية أي فيجب

له بالسرية (قوله كان الامام يسكت الخ) أي خلافاً لرواية ابن نافع قروها ان كان ممن يسكت (قوله على الشافعية) هذا يقتضي ان الخلاف ليس مذهبياً مع أن الخلاف فيها مذهبي أيضاً فكان الاولى الايمان بابو (قوله بدليل الخ) فيه أنه يمكن أن يجعل متعلقاً محذوف أي كأننا بركة لسان ولا حسن أن يقال انه انما يقصد قراءة لان الحكم انما يتعلق بالافعال (قوله فلو قدر في أثناءها الخ) فان عجز عن القيام لبعضها فهل يسقط عنه القيام بما يقدر عليه ويأتي بها كلها من جلوس أو يأتي بما يقدر عليه وأما ويجلس في غيره فوالان المشهور منهما الثاني كانه عليه الخطأ فيما سأتى (قوله من حيث عدم وجوب القراءة) ظاهر عبارته انه لا يظهر لذلك ثمة خارجية وليس كذلك بل تظهر ثمرته في صورة وهي ما اذا استند في حال قراءته الى عمود بحيث لو أزيل البناء لسقط فان صلاة المأموم لو استند ذلك الاستناد صحه لا باطله كما يترجم من الشارح (قوله فيجب تعلمها) ولو بأجرة وانتظر ما قدر الواجب منها وسأتى للشارح أن يقول ولم يتعرض الخ \* (فائدة) \* لا يجب من العالم اشعاع الابداع المطلوب وهو الصحيح عند ابن العربي وغيره خلافاً

الطراطوني ومن وافقه زروق (قوله ان اتسع الوقت الخ) قصده بيان امكان التعليم فهو يقتضي ان العاجز الخرس ونحوه لا يجب عليه ان يأتي وهو كذلك وذلك لان امكان شيء ونفيه انما يكونان فيما يقبل ذلك وأما الاخرس فلا يقبل ذلك فاذا لم يكن الا تمام في حقه واجبا (قوله لا افواجب موسع) الاولى ان يقول والا فواجب موسع أو كفاي لنفسه من تب (قوله الابه) أي الا بالا تمام وان قراءة الفاتحة اما باعتبار الصدور عن (٢٧٠) المصلي أو الحمل عنه كما هنا وهذا التعليل يجري في قوله وجب ان يعلم (قوله يجب

بسبب وجوبها تعلمها ان اتسع الوقت الذي هو فيه وقبل التعليم ووجد من يعلمه فان فرط في التعليم قضى من الصلوات ما صلى في ذلك بعد مضي قدر ما يتعلم فيه قاله اللخمي قال بعض ولم يتعرض لوجوب التعليم فانظر هل يستلزمه وجوب التعلم أم لا اه و ينبغي ان يفصل فان ضايق الوقت ولم يجد غيره وجب ان يعلمه والا فواجب موسع فان لم يمكن التعلم لعدم ما تقدم انتم عن محسنات ان وجده وجوبه بالان قراءتها واجبة ولا يتوصل للواجب حينئذ الابه فان صلى في ذلك بطلت (ص) فان لم يمكنها فاختار سقوطهما (ش) يعني انه اذا لم يمكن التعلم بما تقدم ولم يمكن الا تمام لعدم مقتضى به فاختار اللخمي قول عبد الوهاب بسقوط القيام وبطل الفاتحة من ذكر ونحوه ومقابل قول مضمون يجب قيامه بقدر ما يسر من الذكر ولو طرأ على الامي قارئ أو طرأ عليه العلم بها في الصلاة بان سمع من قراءها فاعتقت بحفظه من مجرد السماع لم يقطع ويقتطعها كما جاز عن القيام قدر عليه انهاءها فالصحيح المتيقن في قوله فان لم يمكنها للتعلم والالتزام ولو أسقط ضمير التثنية لم يكن به بأس بل قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم الصواب التعبير بالافراد وذلك لان الضمير المستتر حينئذ يكون عائدا على الالتزام المترتب على عدم امكان التعلم فقد استفيد عدم امكان الشيتين ورجعنا ضمير سقوطهما للقيام وبطل الفاتحة لا للفاتحة لان مقابل القول المختار لا يقول بعدم سقوطها اذا قلنا بل به لان الموضوع انه لم يمكن تعلمها (ص) وندب فصل بين تكبيره وركوعه (ش) أي وعلى القول بسقوط وجوب بدل الفاتحة على من لا يمكنه الا بتمامها يندب له ان يفصل بين تكبيره وركوعه بوقوف ما وأما على القول بوجوب بدلها فالفصل موجود قطعا فلا يتصور رندينه وقوله فصل صادق بالسكوت والتسبيح ولكن ينبغي حمله على التسبيح ولما وقع الخلاف في المذهب في وجوب الفاتحة وعدمه فقل لا تجب في شيء من الركعات لحل الامام لها وهو لا يحمل فرضا قاله ابن شبلون وروى الواقدى عن مالك نحوه فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا إعادة عليه وعلى وجوبها فاختلف في مقدار ما تجب فيه من الركعات على أقوال حكى ابن الحاجب منها ثلاثة أشواك المؤلف الى المشهور ومنها بقوله (ص) وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو لا تجل خلافا (ش) الاول لمالك في المدونة وشهره ابن شاس وابن الحاجب وعبد الوهاب وابن عبد البر لم يبرم من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج خداج خداج أي غير تمام بناء على ان المراد بالصلاة كل ركعة لانه الظاهر من السياق ان قراءة من الصلاة كل قيام فهو كاقبل كل صلاة لم يركع فيها أو لم يسجد وقيل تجب في الجل وتسب في الاقل والبس رجوع مالك وشهره صاحب الارشاد وهو ابن عسكر القرافي وهو ظاهر المذهب وان ضعفه في توضيحه بما يعلم بالوقوف عليه وقيل يكفي بها في ركعة وهو قول المغيرة لا يقال كيف يقول المؤلف خلافا مع أنه ضعف القول الثاني لانا نقول هو متعبد بالتشهير الموجود ولا هل المذهب ولا يقول على ما يظهر له وعلى القولين ان ركعها سهوا ولم يمكن تلافيها

قيامه بقدر ما يسر من الذكر) أي مع وجوب الذكر لا كإعطيه ظاهرة العبارة (قوله ونيتها) أي بقراءة (قوله عبد الرحمن بن قاسم) أي المالكي (قوله وندب فصل الخ) لتلايل تبس تكبير القيام بتكبير الركوع قاله في لـ \* (فائدة) \* الا عصى لا يقرأ بالاعجمية والظاهر بطلان الصلاة قاله الجيزي نقله عن البدر القرافي (قوله ولكن ينبغي حمله على التسبيح) الاولى ان يقول وينبغي ان يسبح بسبقه ان الفصل مستحب والتسبيح مستحب وعبارة تفيد أنهم امسحوا واحدا (قوله حكى ابن الحاجب فيها ثلاثة) وهي الوجوب في الشكل والوجوب في الجمل والوجوب في ركعة وقول الشارح منها يقتضي ان هناك شيئا غير ذلك وهو كذلك فقيس عليها تجب في انصاف وعلى القول بأنها تجب في الجمل تكون في الزائد سنة كما ذكره الشارح (قوله أي غير تمام) أي فهي فاسدة وكره لتأكيد الفساد فاعتادوا عدمه عدم الكمال مع العصة (قوله لانه الظاهر من السياق) أي من ظاهر مسيات الحديث وقوله اذ حمل القسرة الخ لا يخفى ان مقتضى هذه العلة ان يقول لانه الظاهر من

المعنى (قوله اذ حمل القراءة من الصلاة كل قيام) أي فالمنظور له كل قيام وهو الركعة (قوله فهو كاقبل بطلت كل صلاة) فيه اشارة الى كون المراد بالصلاة الركعة أمر متفق عليه لالتفاق على ان المراد بكل صلاة كل ركعة (قوله وان ضعفه في توضيحه بما يعلم بالوقوف عليه) ونصه وهو ضعف أي من جهة الدليل لان قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج يحتمل أن المراد بها كل ركعة ويحتمل كما هو ظاهر اللفظ الصلاة بتمامها فيكتفي بها في ركعة كقول المغيرة والقول بالوجوب في الاكثر لم يأخذ بأحد الاحتمالين ووجهه على ضعفه ان الحكم لا كثر في الغالب (قوله وعلى القولين) أي وعلى أحد

القولين وهو انها واجبة في النكل (قوله والثاني فصل) صدق الشارح فلا حاجة الى الاستفاضة اليه وذكره (قوله وان تركها سهواً وسجد قبل السلام) لا يعني أن هذا المباحين تعديراً أحدهما فيما تقدم وقيل على القول بوجودها في الجبل يسجد في العدد تركها كلها في ركعة أو بعضها أو ما على القول بوجودها في النكل فتبطل الصلاة بترك بعضها مع عدم قطعها (قوله على أنه) أي لكنه لأنها تأتي له ذاتها في (قوله وثانيهما) أنه ينبغي تحريم القول بالسجود عند من يقول بالغاء ما سقطت فيه الفاتحة من الركعات أنه إذا تركها من أول الركعة أو ما قبلها بسجد قبل السلام لا انقلاب الركعات في حقه وان تركها في الثانية والاربعه من أجزائها أو من أحدها يسجد بعد السلام وهذا القولان مقرران على قول المغيرة كما يفهم من عجم (قوله لكن الذي في التوضيح) استدراك على كلام تمت لبيان أنه ناقص (قوله وان ترك آية) أي أو بعض آية وبصدق المؤلف عن إذا تركها في أكثر من ركعة وهل وجهه مراعاة القول بوجودها في كل ركعة بل قال عجم ولو قال المؤلف وان ترك بعضها أو كلها ولو في جبل صلاته لطلب ما في التوضيح من أن من تركها في صلاته يسجد ومراعاة الفاتحة في من أن المشهور أن من تركها في جبل صلاته يسجد ويرجع ابن راشد البطلان فيما شهور فيه التوضيح السجود والمطل أن الصور أربع ترك بعضها ترك كلها أو سهواً أو إهمالاً (٢٧١) سهواً فيه السجود قبل السلام مطبقاً ترك بعضها أو كلها في ركعة أو ركعتين في

بطلت تلك الركعة وان أمكن تلافيها وإلغاؤها صححت وان لم يتسلافاً أو تركت سجداً بطلت الصلاة كلها أو بعضها فصل الذي ذكره المؤلف في التوضيح عن ابن رشد مع طولها ضيق والمطلوع عليه قوله بترك ركن وطالب وبنى أن من يسلم ولم يقدر ركوعاً وجبت الثانية أو في بطلانها نفذ ما مضى وقوله أو الجبل أي وتسكن في الأقل لكن لا تكفي السكت فان تركها سجداً بطلت صلاتها بتفاق كل من القولين لأن هذه سنة شهرت فرضيتها وان تركها سهواً وسجد قبل السلام فان لم يسجد بطلت صلاته وان لم يكن عن ثلاث سنين لأن هذه سنة شهرت فرضيتها وقال التتائي وفهم من قوله الجبل أن المتركون منها القراءة ثلاثية أو رباعية وإليه لور كها في ركعة من ثمانية أو في اثنتين من رباعية لم يكن الحكم كذلك على أنه سكت في توضيحه في ذلك قولين بن عطاء أنه أشهرهما يتبادر ويسجد قبل السلام ويعيد وهو مذهب المدونة وثانيهما لا يصح وابن عبيد الحكم يعني صرت منه قراءة الفاتحة ويسجد بعد السلام اهـ لكن الذي في التوضيح أنه يتبادر ويسجد قبل السلام ويعيد احتياطاً اهـ (ص) وان ترك آية منها سجد (ش) يتكفل أنه مفرع على قوله أو الجبل والأظهر أنه مفرع على القولين السابقين أي وان ترك من الفاتحة آية سهواً ولم يكن التلافي بأكثر من ركعة يسجد قبل السلام فان أمكنه تلافيها إلا في إمامان تركها سجداً بطلت صلاته على القولين لأن ما كان سنة في الأقل على القول بوجودها في الجبل أسكنه سنة شهر فرضيتها وجزء السنة سنة (ص) ور كوع تقرب راحته فيه من ركبته (ش) سابعها الركوع وهو أغنى أشتها الظهور وإما مفرعاً فله الذي لا يسمى ركوعاً إلا به كما قال ابن شعبان أشتها مع وضع يديه على أشر فخذه بحيث تقرب بطناً كفنه من ركبته فلو قصر لم يرد على تسوية ظاهره ولو قطعت أقدامه أو شغل الأخرى على ركبتها قاله في الطرار وقوله واحداً

نت بأن غير صحيح بل المراد أنه يكمل صلاته ويعيد أي أو جوباً بأفهمه بالسجود قبل السلام لا احتمال أنها واجبة في الصلاة في الجملة لاني كل ركعة ويعيد لا احتمال أنها واجبة في كل ركعة ويبقى انظر فيما إذا ترك الآتية المذكورة في كل ركعات الصلاة فظاهر أنه يجري على مسئلة من ترك ركعاً سهواً وهذا كله في ترك الفاتحة سهواً كما أفاده الشارح (قوله مفرع على القولين) أي مراعاة القول بأنها واجبة في ركعة فذهب الى ذلك الاحتمال أنت (قوله فاقوله الذي لا يسمى ركوعاً إلا به) هذا يفيد أن موضع اليدين واجب وأنه لو سجد لها من غير وضع اليدين فسد الركعة وان ناجى استحب وضع اليدين فلو سجد لها لم يضع اليدين ففسد ركعاً لاني من وجوب أو الواجب وهو راجع كما أورد في سابع مدني وهو كذا في الأول ويمكن جعله على الثاني بأن يراد بقوله تقرب أي أن لو وضعنا (قوله تقرب الخ) نظره هل يفسد أو يقرب أن يكون أطراف الأصابع على الركبتين أم لا وهو هنا مسئلة وهي ما إذا حرم لمسبوق خاف الامام وليس إلا بعد رفع الإمام فقام من لم يسم لا بعد بركعة الركعة ولكن يجوز ساجداً ولا يرفع فان رفع مع الإمام فإم صلاته لا يطل ولا يقال هو قاض في صواب الإمام لا ينافي أن يقول إماماً بعد قايماً إذا كان ما يفعله بنفسه وهذه الركعة ليست كذلك كذا أفاده (قوله تسوية ظهره) نظر المأهول الأكل وهو التسوية قال أشهب لا يرفع رأسه ولا يسكت به وأمسكه اعتدال ظهره

(قوله والجمع) أي جمع المفرد وهو راحة لا جمع المثني كما قد يتوهم (قوله محمولة على السكال) أي فقد ورد في كيفية ركوعه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ركع وطأ ظهره حتى لو وضع على ظهره كوز من ماء لم يهرق منه شيء تأمل (قوله معتدلتين) حال من المضاف إليه في قوله استواءهما مؤكدة (قوله فلا يبرزهما) أعلم أن ابن فرحون قد قال يقيمهما معتدلتين أي بدون ابراز وقال البساطي يبرزهما قليلا مستويتين أي يمكن وضع كفيه عليهما وضع كلام البساطي فإذا علمت ذلك فلا يناسب تفريع أحد القولين على الآخر (قوله والديج المناسب التدبير في المختار ديج الرجل تدبيره إذا بسط ظهره وطأ رأسه فيكون رأسه أشد انخفاضا من اليدين اه فيقرأ بالذال المهملة لا غير فانظر كلام الشارح مع هذا (قوله تنكيس الرأس ورفع العجرة) أي شمعهم والامر ين هو الديج (قوله بذال مجسمة أو مهملة) الصواب أن قراءته بالمهملة لا غير (قوله أعاد صلاته) أي حيث كان عهدا والآخرى تلك الركعة قاله في ل (قوله من سطوح غرفة الخ) والمراد بسطوح الغرفة بطواهر الفردة (٢٧٢) المضجعة بعضها بالصلح بعض وقوله أو سير أي سطوح سير ثم أقول ومفاده أن يكون

والجمع راجح بلا نا في نفسه فإن لم تقرب راحته من ركبتيه لم يكن ركوعا وانما هو إيماء وهذه الكيفية خلاف الأولى وأكله تمكنهما منهما وبينهما كيفية فوق الأولى ودون الثانية وهي وضع يديه على ركبتيه وكيفية ركوعه عليه الصلاة والسلام محمولة عندنا على السكال ورفع العجرة سنة (ص) ونسب تمكنهما منهما ونصبهما (ش) أي ونسب تمكن راحتيه من ركبتيه ونصب ركبتيه أي استواءهما معتدلتين فلا يبرزهما الا قدوماً يمكن وضع كفيه عليهما ولا يذبح برأسه ولا يرفعه والديج بذال مجسمة أو مهملة تنكيس الرأس ورفع العجرة بل يجعل الظهر مستويا (ص) ورفع منه (ش) تأمنا الرفع من الركوع على المشهور ابن عرفة قد بطل بتعدي تركه ويرجع محدودا في السجود يسجد بعد السلام إلا المأموم فيصلي الإمام فان لم يرجع محدودا ويرجع قائما أعاد صلاته قاله ابن المأوذ (ص) وسجد على جبهته (ش) تأمنا السجود وهو لفظة الانخفاض إلى الأرض سجدت الخلة مالت وأما شرفا فقله الواجب الصديق بالارض أو ما اتصل بها من سطوح غرفة أو سير خشب أو شريط للهر يرض العاجز عن النزول إلى الأرض كأنه ذلك المصروف على أدنى جزء جبهته وهي مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية ويستحب الصاقها على الأرض ما يمكنه بحيث تستقر منبسطة وكره مالك شد الجبهة بالارض وأنكره أبو سعيد الخدري على من ظهر أثره فيها (ص) وأعاد ترك أنفه بوقت (ش) يعني ان المصلي لو ترك السجود على الأنف واقتص على الجبهة فإنه يستحب له الاعادة مادام الوقت الضموري لان السجود على الأنف واجب خفيف فإن قلت لا يتركه إلا بطالب من جبهته فروج بالسجود على الأنف بل طاب بالإيماء وجري في صلاته نزاع حيث سجد على الأنف كما يأتي مع ان السجود عليه واجب قلت لان السجود على الأنف انما هو مطلوب بطريق التبيهة للجبهة لا بطريق الاستقلال كما يدل على ذلك مسألة الأعيان ورجع بعضهم ان السجود على الأنف مستحب والاعادة مراعاة لمن يقول بوجوبه لان المستحب لا يطلب الاعادة لتركه وظاهر كلام المؤلف ان عليه الاعادة ولو ترك السجود عليه في سجدة واحدة من رباعية (ص) وسن على أطراف قدميه وركبتيه كمدية

مقاساة الجبهة من سطح محل المصلي الخ فهو بمعنى قول ابن عرفة مس الأرض أو ما اتصل بهما من سطح محل المصلي كالسير بالجبهة فإذا لم يصح السجود على كرسى أو حجر حفرة في الأرض حفرة ووضعها فيها بحيث صار مساويا للأرض وأولى لو كان من نفعها ولا على مفتاح ونحو ذلك والستر من بعضهم ذلك كما قاله شارح تعاريف ابن عرفة إلا أن ذلك الشارح قال وفي ذلك بحث وذكر عيب في شرحه أن تعريف ابن عرفة يحصل تعريف الماهية الكاملة وذكر شب أنه لو حذف سطح لكان أولى بمفاد ذلك أنه يصح السجود على ما ذكره وحاصله أن تعريف شارحنا حيث قال في نفسه وأقله الواجب يقتضي بطلان الصلاة فيلزم تعريف ابن عرفة كذلك ان لم يحصل تعريف الماهية الكاملة فذا جعل تعريفنا

للماهية الكاملة كما ذكرنا فيقيد الفحة خصوصا وقد قال شب لو حذف سطح الخ (قوله أو شريط للمريض) أي لا للصح ك (ش) يقيده ما نقله الخطاب أي ويجعل على أن ذلك المريض لا يقدر أن ينزل على الأرض وحينئذ تكون صلاة العجيج أو المريض الذي يقدر أن ينزل على الأرض على الشريط باطلة وانظر هل ذلك مسلم وحرر (قوله على أدنى جزء جبهته) أي فلا يشترط تمكين جميعها فبعضها يكفي (قوله مستدير ما بين الحاجبين) فهو سجد على ما فوق الحاجب فلا يكفي (قوله إلى الناصية) هي شعر مقدم الرأس (قوله وأعاد ترك أنفه بوقت) ظاهره عهد أو رسم أو هو واضح في الثاني وأما الأول فقد جرى خلاف في تارك السنة عمدا فلا أقل أن يكون كنار السنة لكن قد علمت أن الاشكال لا يدفع الا يقال أي وظاهر النقل ان فيه السجود مطلقا (قوله ورجع بعض) وهو عجب أي وان المراد بالوقت الاختياري (وأقول) انما ظاهر المراد به الاختياري في العصر وإلى الاصفرار في الظهر والفجر في العشاءين والطلوع في الصبح (قوله وسن على أطراف قدميه) انظر هل ما ذكره المصنف سنة في جميع الصلاة أو في كل ركعة أو في كل سجدة كما انظر عجب وقال الشيخ أحمد بن يحيى ان يكون كل ما ذكر سنة في كل ركعة وان يكون من السنن غير الخفيفة وينبغي في ترك أحد أطراف القدمين أو إحدى



الركبتين أو البدين عدم السجود لان المتروك بعض سنة (قوله وأشار بقوله على الاصح في الاولين الخ) صريح في رجوع على الاصح  
للاثلاث مسائل الا انه خلاف قاعدته رحمه الله تعالى فالاحسن رجوعه لما به سد الكاف كما هو القاعدة (قوله يقول ابن القصار) لا  
يحتج أن كلام ابن القصار يدل على أن مجموع السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة لكل واحد سنة وهو خلاف ما يقع في  
الذهن من أن كل واحد سنة ويمكن حل كلام ابن القصار عليه ويكون قوله سنة أي كل واحد سنة على أنه إذا كان سند المصنف قول  
ابن القصار فيمنع فرض على المتن بأن ابن القصار عراقي وعندهم السنة والمستحب شيء واحد والمغاربة يفرقون بين السنة والمستحب  
والمصنف قد سلك طريقهم (قوله أي لان الاصل الخ) حاصله أنه يقول ان السجود على البدين ليس بفرض مطلقا وقد حكم بان ترك  
السجود عليه الاعادة أي في الوقت ولا اعادة في المستحب فليكن السجود على ذلك سنة على الاصح فاذا علمت ذلك فقول ان عبارة  
سند الاصح عدم الاعادة أي فلا تكون الاعادة واجبة بل سنة لان الاقرب للفرض السنة (ثم أقول) سيما أن من ترك سنة من  
سنة الصلاة عمدا أو جهلا فليس تبطل صلاته وقيل نصح ويستغفر الله تعالى ولم يقلوا بالاعادة أصلا فذكر الاعادة في ذلك المقام  
مشكك (قوله ورفع منه) قال عب وفي اجزاء صلاة من لم رفع يديه بين (٢٧٣) السجدين مع الرفع الفرض قولان المشهور الاجزاء

اه أي ان المسئلة ذات قولين  
والمشهور الاجزاء الا ان شيخنا رحمه  
الله رد ذلك وقال المشهور عدم  
الاجزاء (قوله وما قبله سنة الخ)  
هذا بناء على أنه سلم عقب التشهد  
أو عقب الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم ان قلنا بأنها سنة وأما  
لو قدر أنه سلم بعد ان صلى على النبي  
صلى الله عليه وسلم ودعا فقبل  
السلام من الجلوس مندوب لان  
الطرف تابع للمضطروب (قوله ولا  
بد من السلام عليكم) فلا يجوز  
ما قولن سواء مع الدعاء أو بدونه  
و بعضهم يحكم بالجمعة وعلى  
الفاكهاني البطالان بختمه قال نت  
وينبغي اجراءه على الأبحاث اه  
ومثل آل أم في نفسه خبر ولو قدم  
عليكم لم يجر كما إذا سقط الميم من  
أحد اللفظين (قوله ولا تنكفي السنة

(ش) يعني انه يسن السجود على أطراف القدمين بأن يباشر بأصابعهما الارض ويجعل  
كعبيه أعلى واحترزيه من السجود على ظهورهما وعلى الركبتين كما يسن السجود على البدين  
على الارض وأشار بقوله (على الاصح) في الاولين لقول ابن القصار الذي يقوى في نفسه ان  
السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة اه وفي الثالث أقول سند الاصح اعادة من  
ترك السجود على يديه اه أي لان الاصل ما يعاد لتركه من غير انقراض الا السن كما يأتي  
في قوله وعن سنة يعيد في الوقت (ص) ورفع منه (ش) عاشرها الرفع من السجود لان السجدة  
وان طالت لا تنصوّر سجدين فالبد من فصل السجدين حتى يكونا اثنين ولم يذكر المؤلف  
فرضية الجلوس بين السجدين ولعل المؤلف رأى ان الجلوس بينهما هو الاعتدال من رفع  
السجود فاستغنى المؤلف عنه بذكر الاعتدال في جميع الاركان (ص) وجلوس السلام (ش)  
حادي عشر تم الجلوس لاجل ايقاع السلام فالجزء الاخير من الجلوس الذي يقع فيه السلام  
فرض وما قبله سنة فالبد يلزم ايقاع فرض في سنة بل في فرض فالرفع رأسه من السجود واعتدل  
جالسا وسلم كاد ذلك الجلوس هو الواجب وفاته السنة ولو جلس ثم تشهد كان آتيا بفرض  
والسنة (ص) وسلام عرف بال (ش) ثاني عشر تم السلام المعروف بل بالاضافة كإلا  
أو سلام الله ولا بد من قول السلام عليكم ولا تنكفي السنة لا تقدر ولا يقوم مقامه شيء من  
الاضداد وسواء كان المصلي اماما أو مأموما أو فدا اذا لم يحل من معصوب أقامهم لحفظه ولا يضر  
زيادة روحه الله وبركاته لانها خارجة من الصلاة وظاهر كلام أهل المذهب أنها ليست بسنة  
وان ثبت بها الحديث لانه لم يصح عمل أهل المدينة كالسجدة الثانية للامام والافضل لا بد في  
السلام ان يكون بالعربية فان قدر على الانيان بغير العربية فلا يأتي به وان قدر على الانيان

(٣٥٥ - نحو شئ أول) للسار أي بخلاف ما عاخر فيجب عليه الخروج بالنية قطع فيما يظهر ولا يجزى فيه انطلاق الا على المصنف  
لانه قیده بقوله (قوله ولا يقوم مقامه شئ من الانداد) أي خلافا لما حكى الباسجي عن ابن القاسم ان من سبقه الحدث في آخر صلاته  
أجزأته صلاته وأنكر استيناف ابن القاسم على هذا الوجه انظر سرام (قوله اذا لم يحل من معصوب) فوجبه لان بيان بالجمع في قوله عليكم  
وأراد جنس المعصوب المتخفف في اثنين أو أكثر بناء على ان أقل الجمع اثنان والمراد معصوب من الملائكة كما أوضح به حيث قال اد  
لا يجوز لالانسان من معصوب من الملائكة أقامهم الحنطة الذين لا يفارقونه وبعبارة أخرى ويدخل في خطابه الملائكة أي الحنطة ومن  
صلى معه كما قال صلى الله عليه وسلم فاذا ذن وأقام صلى معه من الملائكة أمثال الجبال (ثم أقول) الظاهر أن النية المشتركة أغاها  
من حيث الخروج من الصلاة فقط لا من حيث السلام على الملائكة ولا على المؤمنين وحكي الزنا في قولانه محسب المسلم عليه من  
افراد وثنية وجمع وثبت كبرية أثبت (قوله ولا يضر الخ) وانظر هل هو مكروه أو خلاف الاولى والظاهر أنه خلاف الاولى (قوله لم يضره)  
أي لم يضره صلاته ولم يجرم ويعد محتمل لتكراره وخلاف الاولى كما أفاده بعض السراخ (قوله فان قدر على الانيان بغير العربية فلا  
يأتي به) فلو أتى به بالجمية فما كرم في تقريره البطالان ويقدم عنه نظرية في تكبيره الاحرام والذي يظهر لبعض شيوخنا الجمعة

قياسا على الداء بالتحية لقادر على العربية (قوله وكان له معنى ليس بجنبى الخ) كالسلام أو سلام (قوله عن نفسه) أى عن غيره من أفراد جنسه كالسلام الواقع تحية (قوله لا استحباب النية الأولى فيه أن النية الأولى نية مدخلة ولا يناسب السلام الذى به الطروج الآية مخروجة (قوله المشهور عدم الاشتراط أى بل يستحب فقط (قوله والسلام على الملائكة) ظاهره ولو كانوا على يساره أو خلفه ولم يقل وعلى المؤمنين الذين على عينه مع أن ذلك مطلوب كظاهر من كلامه فيما يأتى (قوله وبالثانية الرد) أى على الإمام أى وبالثانية الرد على من على يساره (أقول) (٢٧٤) الظاهر أن نيته السلام على الملائكة والمؤمنين لا يتقيد بالقول بالاشتراط

كما هو قضيه الففظ والظاهر أيضا أن ذلك على سبيل الاستحباب (قوله والملائكة) المحظية وغيرهم من صلى معه منهم (قوله يعنى ان الأولى الخ) أخذه من تعبیر المصنف بإجزاء (قوله على الأصح عند ابن المطالب) مقابلة قولان قبل سنة وقيل فضيلة (قوله وترتيب أداء) أى مؤدى وبالزم منه ترتيب الأداء (قوله لا تبطل صلاته بتأية الأهر الخ) ثم هو محتسب للأجزاء وعدمه (قوله أعدد) أى السورة (قوله ولو فات محصل التلاني) أى بأن انقضى (قوله على القول بمرور الترتيب) أى لا تصح سنة السورة إلا إذا كانت بعد الفاتحة راجع بقوله لا عادم ما بعده (قوله في فصل الأركان) أى التصل بين الأركان كما يدل عليه نت فهى فاحلة مثلا بين ركوع و السجود (قوله فاعثا أو ساجدا) المناسبات جالسا بدل قوله ساجدا (قوله والأكثر على نفسه) هو الراجح كما يستفاد من الخطاب الآن في شرح شمس المصنف وهو ظاهر صريح المصنف (قوله سورة) لا اثنتين أو سورة وبعض أخرى فانه مكرره والسنة حصلت بالأولى والكرهية تعاقبت بآثانية وجوز الباسي وما زرى

بعضه وكان له معنى ليس بأجنبى من الصلاة أى به على نحو ما تقدم في تكبيرة الإحرام (ص) وفي اشتراط نية الطروج به خلاف (ش) أى وهل يشترط تجديد نية الطروج من الصلاة بالسلام تميزه عن جنسه كاستقرار تكبيرة الإحرام أنها تميزها عن غيرها قال سند وهو ظاهر المذهب فلو سلم بغير نية لم يجزه وعدم اشتراط ذلك لا استحباب النية الأولى قال ابن الفكاكي المشهور وعدم الاشتراط وكلام ابن عرفة يفيد أنه المعتقد وعلى الاشتراط ينوى الإمام بسلامه الطروج من الصلاة والسلام على المؤمنين والملائكة والمؤمنين ينوى به الطروج من الصلاة والسلام على الملائكة وبالثانية الرد أو أفاد ينوى به التحليل والملائكة وعلى عدم الاشتراط ما الفرق بينه وبين تكبيرة الإحرام فإنه لا عدمها من نية الصلاة بل لا راع فيل الفرق بينهما أن التكبير لما وجد في الصلاة بغير الإحرام لم يكن بذاته كافيا بخلاف السلام فإنه لم يوجد في الصلاة إلا في هذا المحلل صاردا لا بآثانية على التحلل (ص) وأجزاء تسليمة الرسول عليكم وعليكم السلام (ش) يعنى ان الأولى أن يكون تسليمة غير التحليل كالتحليل فلو وقعت تسليمة رد على الإمام أو على من باليسار بقوله سلام عليكم أو عليكم أو عليكم السلام فيجزي (ص) وطما نية (ش) ثالث عشرتها الطما ينفه في جميع الأركان على الأصح عند ابن المطالب وهى استقرار الأعضاء من شأنها زيادة على ما يخص به الواجب من اعتدال وانحناء وأما الاعتدال فبأن لا يكون مخيفا فينمى ما هو موصوف من وجهه (ص) وترتيب أداء (ش) رابع عشرتها ترتيب الأداء لا قواها وأفعالها بأن يقدم الإحرام على القراءة والقراءة على الركوع وهو على السجود والمراد ترتيب القرائن في نفسها وأما ترتيب السنن في أنفسهم أو مع الفرائض فليس بواجب لأنه لو قدم السجدة على الفاتحة لا تبطل صلاته غايته انه مكرره وقال الزرقاني فرع في لزوم ترتيب الفاتحة مع السجدة قولان فلو قرأ السجدة قبل الفاتحة أعاد ولو فات عمل التلاني فكاسما طهما على القول بمرور الترتيب اه من شرح الوغليسية (ص) واعتدال على الأصح والأكثر على نفسه (ش) خامس عشرتها الاعتدال في فصل الأركان وقال ابن رشد الأكثر على نفي فرضية الاعتدال وهو أنه يدل عليه قول ابن اناهم من رفع رأسه من الركوع أو السجود فمما يدل فاعثا أو ساجدا حتى سجدا استقر الله ولا يعمد ويجمع الاعتدال مع الطما نية يرجع الأصح لهم خشية رجوع قوله والأكثر على نفيه لهما أيضا وعلى أنه سنة فإن سها عنه سجد لسموه انظر أبا الحسن (ص) وسنها سورة بعد الفاتحة في الأولى والثانية (ش) لما انقضى كلامه على الفرائض وكان منها ما يعم الفرض وغيره وما يخصه دون غيره كالتقيام وكانت السنن كذلك شرع فيها الآن والمعنى ان قراءة شئ ما ولو آية بعد أم القرآن في كل ركعة من الأولى والثانية في صلاة الفرض الوقتي المنسعة وقته سنة وإكمال السجدة مستحب بدليل انه لا سجود عليه إذا

في السابعة ثمانية من غير كراهة تركه ذلك سكر يرقل هو الله أحد في ركعة انظر ع (قوله بعد الفاتحة) قرأ أى ان كان يحفظ الفاتحة والأقراء بدين شمة وظاهره أن كونها بعد الفاتحة شرط لاسنة مستقلة (قوله ولو قصيرة كذا هاتين وأند أن كاد أول من آية لا يكتفى إلا أن تكون الآية طوية كآية الدس فيكتفى بعضها الذى لدبال ولو أعاد الفاتحة فلا تحصل السنة وذكر ابن عرفة كراهة تكرار السجدة في الركعة الثانية وقيل خلاف الأولى ويحترى وانظر هل يجوز مثل ذلك في النافذة أم لا (قوله وكال السجدة) أى وزلا كمالها مكرره (قوله بدليل الخ) فيه ثبوت ذلك لأنه يقال انما لا سجدة تركه لانه سنة

خفيفة وكرة قراءة السورة في ثلاثة ثلاثية وأخيرة رابعة (قوله فلا يجوز قراءة سورة فيه ولا يكره تخصيص صلاته بسورة فيما يظهر وفي كلام بعض ما يفيد أنه قوله إلا أنهم لم يسلوا ابن عرفة) بحجاب عنه بان المراد أنه لا يجوز له أن يجلس في قراءتها لأنه لو فعل ذلك أبطلت صلاته لأنه فعل كثير فيها وقوله فلا يستند تفريع على كلام ابن عرفة لأنه منه (قوله أقله أن يسمع نفسه) وظاهر المصنف أن الجهر جميعه في محله سنة واحدة وكذا السر وعليه حل المواق ومن وافقه لأن كل واحد منهما في كل ركعة سنة ولا يرد على الأول أنه يسجد لترك الجهر أو السر في ركعة مع أنه لا يسجد لترك بعض سنة وأجيب بأن ترك البعض الذي له بالترك الكل (قوله أقله حركة اسان) هذا اصطلاح الفقهاء والافاق تحقيق أن أعلى السر هو أقواه (٢٧٥) أي غايته وهو أن يبايع فيه جدا وأدناه عدم

المبايعه فيه (قوله فإن لم يحرك لسانه) أي بان قراءته قلبه (قوله أي مع سر الرجل) حاصله إفادة تنويه بين أمرين الأول سرها أي أعلى سرها وجهها الثاني سر الرجل إذا أعلاه فقط ولا مع سر الرجل معناه إذا أعلاه بديل اليمين واليمين على هذا فكان يكفي بملاحظه المساواة بين أعلى سرها وجهها فتدبر (قوله لان صوتها عورة) المعتمد كما أفاده انما صر اللقائي في قناتويه وشيخنا الصغير أنه ليس بعورة ونص الدار صر رفع صوت المرأة التي تحشى التلذذ سماعه لا يجوز من هذه الحيثية لافي الجنائز ولا في الاعراس سواء كان زغاريت أم لا ورؤية من يحشى منها الفتنة حرام وأما القواعد من النساء فلا يحرم سماع أصواتهن وأما صلاته المرأة لغير المحرم فلا يجوز والله أعلم (قوله فحمله على قول ابن القاسم متعين) قال المؤلف في شرح المدونة والذي نقطع به أن مذهب المدونة أن كل تكبير سنة سنة ولذا أمر بالسجود في الأثنين ولو كان مجموع التكبير هو السنة

قرأ ولو آية وخرج بالقرآن ما عداه فإن قراءه ما زاد على أم القرآن مستحب وبالوقت ما لا وقت له كالجنازة فلا فائده فيها فضلا عن السورة بالمستمع وقته ما لا يسمع وقته فلا سورة فيه خشية خروج الوقت وله سورة فيه تجوز لما علمت أن السنة ما زاد على ألفا تحته ولو آية (ص) وقيام إلهام (ش) يعني أن القيام للسورة في كل ركعة سنة لأنفسه لأنه وسيلة لقراءة السورة وهي سنة فهو كذلك فيركع من غير أن السورة أثر الفاتحة ولا يقوم قدرها وبعبارة أخرى وفائدة كون القيام للسورة سنة أنه لو استند في حال قراءتها بحيث لو أزيل العماد لاسقط صحت صلاته على كلام المؤلف وظاهر كلام ابن عرفة أن القيام لها واجب فلا يستند في حال قراءتها بطلت صلاته إلا أنهم لم يسلوا ابن عرفة في هذا (ص) وجهه أقله أن يسمع نفسه ومن يليه ومن بعدهما (ش) يعني أن من سنن الصلاة الجهر فيها يجهر فيه كأولى المغرب والعشاء والصبح والسر فيما يسمع فيه كالأظهر والعصر وأخير في العشاء وأعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقراءة وإن لم يحرك لسانه لم يجزه لأنه لا يسمع قراءته بدليل جوازها للجنب وأعلاه أن يسمع نفسه فقط وأدنى الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه وأعلاه لاحتله والمرأة دون الرجل في الجهر بان يسمع نفسه فقط فيكون أعلى جهرها وأدناه واحد أو على هذا يستوى في حقها السر الجهر وأي مع سر الرجل إذا أعلاه كما مر أن يسمع نفسه فقط لان صوتها عورة وربما كان فتنة ولذلك لا تؤذن أنفا قوا محل مطاوعة الجهر إن كان وحده أو مالمو كان قريبا منه مصل آخر فحكمه في جهره حكم المرأة وهذا في حق غير الماء وأما هو فيبالغ في رفع صوته بقدر ما يسمع من خلفه (ص) وكل تكبيرة إلا الإحرام (ش) يعني أن كل تكبير من تكبير الصلاة سنة سوى تكبيرة الإحرام فانها فرض كما مر ثم يحتمل أن المراد الكل الجعي أي كل فرد من أفراد التكبير فيكون ماشيا على قول ابن القاسم ويحتمل أن المراد الكل الجعي فيكون ماشيا على قول الأبري واختاره الشارح لأنه يرد على الكل المجوع قوله إلا الإحرام لان الاستثناء إنما يكون من الجيع لا من المجموع فحمله على قول ابن القاسم متعين (ص) وسمع الله لمن حمده لا مأمرا وقد (ش) أي وكل لفظ سمع الله لمن حمده عند رفع الركوع لا مأمرا بقرعة تصير عليها وقد يريد استحبابا بارئنا ولك الحمد لان المراد بها الحث على التمجيد بخلاف الامام مأمومه ولا يجاب للقد بخواب نفسه وأما قول الماء ومربنا ولك الحمد فمذهب كياقي والأصل في مشروعية سمع الله لمن حمده أن الصدوق رضي الله عنه لم يفته صلاة خلف الرسول صلى الله عليه وسلم بخاء يوما

لم تأمره بالسجود وقوله متعين قد يقال كلام المصنف على الاستثناء المذموم فكل مع الله لمن حمده (فيه إشارة إلى أن سمع الله لمن حمده معطوف على تكبيرة وهو ماش على أن كل سمعة سنة مستقلة ويمكن حمله على المقابل وهو أن المجموع سنة) قوله لان المراد ما الحث على التمجيد أي أن المراد به الترغيب في التمجيد والحث عليه وكما يحض نفسه على الحمد إن كان منفردا أو من خلفه من المؤمنين إن كان اماما واليه مل الحث الذي كذا قيل عن بعض الاشياخ إذا علمت ذلك فأقول إن حقيقة اللفظ سمع الله من حمده فتكون اللام زائدة وهذا المعنى ليس بمراد قطعا فليكن المراد من الهماع الاستجابة من السبب في المسبب أي أن الله استحباب دعاء من حمده لان الحامد مطالب بحمده المزيده من ربه ثم يحتمل أن يكون هذا المعنى مقصودا الاخبار به فتكون الجملة خبرية لفظا ومعنى ويحتمل أن يكون المقصود طلب الحمد لأنه لا يوجب عن استحباب الدعاء فهو مجاز على مجاز ويحتمل أن المعنى إلهام اسم لمن

جداك أي استجب له (قوله وهو رول) أي لا خيب (قوله مكبر في الركوع) وانظر هل أدرك ركوع الأولى أو غيرهما فان قلت الرفع بالتكبير ذكر أيضا قلت لا يهاذ كرو حث على التعميد وشكره يقتضي الزيادة كذا في عب أي بخلاف الله أكبر فانه ذكر وليس فيها حث على التعميد وقوله وشكر الخ لا يخفى ان كل ذكر شكر فستكون هزيمة التجميع بكونه حثا على التعميد فقط (قوله وكل تشهد سنة) قال في ك وجده عندى مانصه ويكره الجهر بالشهد ويدخل في قوله وكل تشهد سجود السهو لـ (قوله على مشهورة ابن بريزة) ومقابله وجوب الاخير وذكر النعمى قولنا وجوب الاول ولا فرق بين كون المصلي فذا أو اماما أو مأموما إلا أنه قد يسقط طلبه في حق المأموم في بعض الاحوال كنيان له حتى قام الامام فليقم (٢٧٦) ولا يشهد وكفسيانه حتى سلم الامام وانفصل عن محله بخلاف ما اذا لم ينفصل عنه ولو تحول فيه يسيرا (قوله والجلوس الاول) سنة تاسعة والزائد سنة حاشرة (قوله ان الجلوس جميعه) أي كل واحد من الجلوس الاخير وغيره سنة وهو من أوله الخ سنة فاستعمل اللفظ في الاخرين معا والاستثناء ناظر للثنائي غير أنه لا يخفى أنه شامل للجلوس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وللدعاء قبل السلام الامام بعده وللدعاء على الامام وعلى من على يساره مع انه قال في التوضيح ان حكم الظرف حكم المظروف وهو يفيد ان الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه بالسنة والفضيلة والجلوس للدعاء قبل السلام الامام مستحب وله بعده مكروه وللدعاء على الامام وعلى من على يساره سنة اعطاء للظرف حكم المظروف (قوله من الاخير) فيه اشارة الى أنه أراد بالثنائي الاخير فيشمل ما فيه تشهدان وأكثر (قوله وليس محله الا الجلوس) أي بحسب ما ثبت في الشريعة (قوله وما لا يستم الفرض المطلق الخ) احتريزه عن الفرض المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالركعة وجوبها متوقف على ملك انصاب فلا يخاطب

وقفت صلاة العصر فظن أنها فاتته معه عليه الصلاة والسلام فاغتم لذلك وهو رول ودخل المسجد فوجده صلى الله عليه وسلم مكبر في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلف الرسول فنزل جبريل والنبي في الركوع فقال يا محمد سمع الله من حمده فقل سمع الله من حمده فقالوا عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصار سنة من ذلك الوقت ببركة أبي بكر (ص) وكل تشهد (ش) يعني ان كل تشهد سنة على مشهورة ابن بريزة وسواء كان بعد هذه الالفاظ التي وردت عن عمر أم بغيرها دليل ما يأتي في قوله وهل لفظ التشهد سنة أو فضيلة خلاف وسواء التشهد الاول والثالث والرابع كما يتصور في مسائل اجتماع القضاء والبناء فهو أتم فائدة من قول غيره والتشهد الاول والثاني قصوره (ص) والجلوس الاول والزائد على قدر السلام من الثاني (ش) والمعنى ان الجلوس جميعه سنة الا قدر ما يقع فيه السلام من الاخير فانه فرض اذا السلام فرض لا بد له من محل وليس محله الا الجلوس اجبا عما لا يتم الفرض المطلق الا به من مقدار المكاف فهو واجب (ص) وعلى الطمأنينة (ش) أي والزائد على مقدار الطمأنينة سنة وانظر ما قدره هذا الزائد في حق الفذر المأموم والامام وهل هو مستوفى بما يطلب فيه التطويل وفي غيره أم لا كما في الرفع من الركوع ومن السجدة الاولى وكلام المؤلف يقتضي استواءه في جميع ما ذكر (ص) ورد مقتضى على امامه ثم يساره وبه أحد (ش) يعني ان رد المأموم بعد تسليمة التحليل على امامه الذي أدرك معه ركعة فأكثرتخصه بها مشير بها اليه بقلبه لا برأسه ولو كان امامه ثم من على يساره ان كان به أحد سنة وفهم من تقييدنا بركعة عدم رد من أدرك دونها على أحد من امام ولا غيره بل يسلم سلام الفذ فانه محذور لان من لم يدرك معه ركعة ليس امام له ولذا لا يسجد بسهوه وانما هي تسليم المقتدى على امامه ردا لان الامام يقصد سلامه الخروج من الصلاة والملائكة ومن معه من المأمومين فسلامهم عليه ردا لسلامه عليهم والفذ يقصد الخروج والملائكة وانما يمكن الرد على الامام فرضا كالرد في غير الصلاة لان المقصود من سلام المصلي الخروج من الصلاة والتحية تبع ولذا يطلب الرد من المأمومين على امامهم وعلى من على يسارهم ولو لم يقصدوا أحد منهما السلام عليهم وقوله على امامه سواء بقي في مكانه أو انصرف منه عند قيام المأموم المسبوق لقضاء ما عليه وقوله ثم يساره فيه مسامحة لان اليسار لا يسلم عليه أي ثم رده على من في يساره أو على من على يساره والوارث في قوله وبه أحد وارطال أي وارطال كونه به أي في يساره أحد من المأمومين في الجزء الذي أدركه هذا المأموم مع الامام ولو لم يشاركه في صفة صلاته كالصبي وسواء بقي ذلك

بمحصوله (قوله كالرفع) تثبيل لقوله وفي غيره (قوله وكلام المصنف يقتضي الخ) فلو أطل فيه جدا وأفرط بحيث لا حد يعتد بالناظر انه ليس في صلاة فانه يكره كقول ابن عمر لكن مقالة في الامام والفذر أو المأموم فهو في حقه محدود بان لا يتلبس الامام بفعل بعد الفعل الذي هو فيه كما يفيد ما يأتي عند قوله لكن سبقه ممنوع والظاهر بالجلوس كذا في عجم (قوله ورد مقتضى امامه) سنة (قوله ثم يساره الخ) أي ثم رده على من على يساره كما اشار له الشارح (قوله والاحمال كونه به) أي في يساره أحد من المأمومين وظاهره مسامحته له لا تقدمه عنه وظاهره أيضا قرب منه أو بعد رطاهره أيضا حال بينهما حائل كرجل يصلي أو كرسى أولا (قوله في الجزء الذي الخ) محترزه ما اذا أدرك مع الامام في الركعة الثانية في صلاة الخوف فهل يسلم على من على يساره نظرا لاشترائكهما

في الصلاة أو لا تظر إلى أن كل طائفة بمنزلة من صلى بامام مستقل أو يقال ان المسلم من الطائفة الثانية اذا سلم وعلى يساره أحد من الطائفة الأولى سلم عليه بخلاف من سلم من الطائفة الأولى فإنه لا يسلم على من كان من الطائفة الثانية لأن السهو المترتب مع الأولى يترتب على الثانية بخلاف العكس كذا تردد عجم (أقول) بل قول الشارح المذكور يقتضي أنه لو أدرك الإمام في الركعة الأخيرة من الظهر مثلاً وكانت تلك الركعة فانت انسا بالرفع مثلاً أنه لا يسلم عليه (قوله ان ينتظر تسليمة رده) هكذا في نسخة باضافة تسليم الى الضمير وقوله رده مفعول ينتظر لا انك خير بان المناسب حذف في رده ويقول ان ينتظر تسليمة سلامه الا ان يقال ان الشارح تساهل بعدم كتب السقطتين فتكون تسليمة مضافة لرده وقوله في سلامه لفظ في زائد وسلامه مفعول ينتظر (قوله فليس المراد الخ) مفعول على قوله والحال كونه به أي في يساره أحد من المؤمنين (قوله وليس المراد) عطف على قوله فليس الخ والمعطوف على المفعول مفعول فاما المعطوف عليه فقد علمت فيه المفعول عليه وأما هذا المعطوف فالمفعول عليه قوله ولا يطلب من على يمينه (قوله التأكيد والاهتمام) لان تسليمة الرد ليست بواجبة بل سنة (قوله بتسليمة التحليل) وأما الجهر بتكبيره الاحرام فهو مندوب وأما غيرهما من التكبير فيندب للإمام دون المأموم فالأفضل له السر والافتد مثله (٣٧٧) كما يشعر به كلام زروق راعيل الفرق بين تكبيرة الاحرام حيث ندب الجهر وتسلية التحليل حيث سب الجهر ان الأولى صاحبتها النية الواجبة بخبرها بخلاف الثانية في وجوب النية معها بخلاف وأيضاً انضم الى تكبيرة الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة مما يدل على الدخول في الصلاة (قوله يعلم الخ) ظاهر في الامام وقوله ولا يستدعي بها الرد ظاهر في الامام والمأموم (قوله فلا يسب الجهر به) والا فضل اسرار (قوله فاني لم أراه منقولا) أقول الظاهر انه كالامام لانه قابل ان يقتدى به آخر فاعلة الأولى ظاهرة فيه (قوله في حق الرجل الذي لم يحصل بجهره التخليط عليه) هذا بتصوري في حق الرجل يكون مسبقاً فيقوم ليقتضى ما عليه (قوله

الأحد أو انصرف كان مسبقاً أو الراد أو لا سبق على واحد منهما وسواء سبق من على اليسار بالسلام أو تأخر فلا بد من سلامه ولا يطلب من على يمينه ان ينتظر تسليمة رده في سلامه فليس المراد من قوله به أحد مطلق أحد على يساره ولو لم يكن مأموماً وليس المراد من كونه بقاءه الى حين الرد عليه كما هو المرجوع عنه بل لو كان مسبقاً وقام قضاء ما عليه فلم يفرغ منه حتى ذهب من على يساره فإنه رد عليه على ما رجع اليه مالمك واختاره ابن القاسم قال اللخمي لان السلام يتخذ دعاء وهو تحية تقصد منهم يجب ردها انتهى ومراعاة الوجوب التأكيد والاهتمام (ص) وجهر بتسليمة التحليل فقط (ش) أي ومن السنن جهر المصلي اماماً كان أو مأموماً بتسليمة التحليل ليعلم بخروجه من الصلاة لا لا يقتدى به ولا يستدعي بها بخلاف السلام الثاني لانه رد فلا يستدعيه فلا يسب الجهر به وانظر ما حكاه الفقيه في الخطاب فاني لم أراه الا أن منقولاً فاحترز بقوله فقط عن الجهر في تسليم غيرها وانما يتصور ذلك في المأموم ثم ما ذكره المؤلف في حق الرجل الذي ليس معه من يحصل بجهره التخليط عليه وأما المرأة فجهرها أن تسمع نفسها فقول الثاني ظاهره نسو به الرجال والنساء انتهى أي في العود أي عود السلام لافي الجهرية (ص) وان سلم على اليسار ثم تكلم لم يبطل (ش) يعني ان من سلم من امام أو فذ على اليسار عمد أقاصداً التحليل ثم تكلم لم يبطل صلاته لانه اغتارك التيام وهو فضيلة وكذا لو سلم المأموم عن الأولى وهو يعتقد الخروج بالثانية وأما ان سلم المأموم عن اليسار لفضل عامل اونيته العود للأولى أو ساهياً بطن انه سلم الأولى وهو مع ذلك يرى أن تسليمة اليسار فضيلة لا تخرج من الصلاة فطال الامر قبل عوده لتسليمة التحليل بطلت قاله اللخمي ومقتضى

أي عود السلام أي الاسرار في عود السلام هذا هو الذي يقتضيه كلام أتت وخلاصته ان يسوية في كون الرد تكون مرة الى نفس العود (قوله ثم تكلم لم يبطل صلاته) لا يحق انه اذا قصد التحليل فقد خرج من الصلاة فسواء تكلم أو لا فلا يتوهم بطلان حتى ينص عليه قال عيب وأولى ان لم تكلم لم يبطل والأولى لا يظهر ولها هنا (قوله وهو يعتقد الخروج) الأولى أن يقول وهو ناو الخروج بالثانية لان الاعتقاد هو العلم باصطلاح انقضاءها وليس مراداً (قوله ويثبت العود للأولى) فاني لم ينو العود بطلت صلاته بمجرد السلام (قوله لظن أنه سلم) أي يعتقد أنه سلم وقوله وهو مع ذلك يرى أي يعتقد وأما لو ظن أنه سلم الأولى أي اعتقد أنه سلم الأولى وكان يرى أن تسليمة اليسار واجبة تخرج من الصلاة فان صلاته صحيحة وان لم يرجع للأولى وحاصل ما في ذلك المقام ان المصنف قال وان سلم الخ قصد به الرد على ابن شعبان القائل بالبطلان وفصل اللخمي ذلك التفصيل فقال ابن بشير انه جمع بين القولين أي فن قال بعدم البطلان فمفعول على وجهه ومن قال بالبطلان فمفعول على وجهه وقد ارتقى كلام اللخمي التوضيح والشارح والثاني وحل الخطاب كلام المصنف بوجه آخر فقال وان سلم على اليسار الخ يريد انه سلم قصد التحليل وأما ان قصد به الفضيلة فيبطل كما صرح به ابن عرفة ٨١ أي ولم يرض ابن عرفة كلام اللخمي (قوله طال الامر) فان لم يبطل الامر بان قرب لم يبطل وليس التسليم الثاني للفضيلة على اليسار كما سلك الام الجنب قبل تسليمة التحليل لانه لما فعله مع قصد الاتيان بتسليمة التحليل عقبه بما ركن قدم فضيلة على درن وان كان قد عجب

عجج بان القواعد تقتضي بطلان صلاته بقصد به الفضيحة (قوله ثم ان تفصيل اللغوي الخ) لا يحتمل ان هذا لا يظهر فيما ذكره من  
 الصورتين الاخيرتين نعم لا يأتي الا اذا كان خالي الذهن في حال سلامه على يساره ويمكن ان يجاب بان قوله وهو يرى الخ أي يعتقد في  
 نفس الامر وهو الا تخاف الذهن قال عجج وان لم يقصد به سلامه فليس الاول اذ ان قلنا باشتراط نية الخروج به فانه يصير  
 بمنزلة من سلم للفضيلة فيجري فيه ما جرى فيه على ما قدمناه وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فهو بمنزلة من سلم للتدليل (قوله أي الاستتار)  
 انما أول المسترة الاستتار لانه لا تكليف الا بعمل واثارة الى ان قوله بظاهره متعلق به لا أنه متعلق بمحذوف أي كاشه لانه يأتي على  
 كون ستره بمعنى الذات المستتر بها (قوله ولو في النقص) أي أو في مجرى سهو أو تلو أو لان كلا صلاه (قوله تسنن اللسان والغلة) هذا  
 ضيق والمفهوم ان المسترة مستحبة وفادتها قبض الطوارق عن الانتشار وكشف النفس عن الاستتار حتى يكون العبد محجبه بالمحاجة  
 وبه (قوله ان خشى كل المرور) أي ظن أو شكالا وهما فلا يطلب كإتمامها لا تطالب حيث لم يحس كل المرور بان كان بهجرا لا يجزئها أحد  
 أو يمكن من نفع والمرور في أسفلته تن (قوله ٢٧٨) لان الامام ستره لمن خلفه كما قاله مالك (وهذا القول هو الراجح) قوله بن الصنف

الذي خلفه) أي خلف الامام (قوله  
 وبين ما قبله) المناسب ان يقول  
 وبين ما بعده لان المصنف يعتبر  
 صدفهما من المصنف الذي يلي الامام  
 (فان قلت) المشي بين الصنف  
 الثاني مثلا وبين ستره سواء قلنا  
 انها الامام أو ستره الامام مشي بين  
 المصنف وبين ستره وقد قلتم بجوازه  
 فاجاب بان المسترة لمن يليه ستره  
 له يساوي حكمه لمن يليه وبينها حاجز  
 مسترة حكمها لاحساب الذي يتبع فيه  
 المرور وهو الاول دون الثاني وفي  
 الخطاب ما فيه هذا (قوله هذا  
 متعلق بستره) أي لما تقدم ان  
 ستره بمعنى الاستتار (قوله في غلط  
 ربح الخ) أي ان أقل ما تكون ان  
 تكون في غلط ربح الخ وأولى اذا  
 كان أغلط فان كان أدنى من غلط  
 ربح فلا يحسب بل به المطالب وقوله  
 وطول ذراع وأولى أطول من  
 ذلك فان كان أدنى من ذلك فلا

كلام التوضيح والمشارح والتناهي اعتمد كلام اللغوي ثم ان تفصيل اللغوي خاص بالمأموم  
 الذي على يساره غيره كما قاله الخطاب وهو ظاهر لانه اذا لم يكن على يساره أحد فاصلا صحبة  
 لان الغالب انه لا يقصد به الا الخروج من الصلاة (ص) وستره الامام وفذان خشيا من وراء (ش)  
 والمفهوم ان المسترة أي الاستتار ولو في النقص تسنن للامام والغلة خشى كل المرور بين أيديهما  
 وان لم يخشيا فلا يطالب بالستره وعوضه الامام وفذان المأموم لا يطالب بالستره لان الامام ستره  
 لمن خلفه كما قاله مالك في المدونة أو لان ستره الامام ستره لمن خلفه كما قاله عبد الوهاب واختلف  
 هل منهما هما واحد في كلام مالك حديث مضاف والتقدير ان ستره الامام ستره لمن خلفه أو  
 مختلف في كل ما كان على ظاهره وعليه فيتنوع على قول مالك المرور بين الامام وبين المصنف  
 الذي خلفه كما يتبع المرور بينه وبين ستره لانه مرور بين المصنف وبين ستره فيهما ويجوز  
 المرور بين المصنف الذي خلفه وبين ما قبله لانه ليس عروور بين المسترة والمصنف وان كان  
 المسترة ستره لا يفترق كلهم لانه قد حال بينهما حائل وأما على قول عبد الوهاب من ان ستره  
 الامام ستره لهم فيجوز المرور بين المصنف الاول وبين الامام لان ستره المصنف الاول انما هي  
 ستره الامام لا الامام نفسه وقد حال بين المصنف الاول وبين ستره الامام (ص) بظاهر ثابت  
 فغير مشغل (ش) هذا متعلق بستره وأشار به الى سبقه وأشار الى قدرها بقوله (في غلط  
 ربح وطول ذراع) واحترز بظاهر من الجنس كهذا البول ونحوها ومثلهما أشار اليه المؤلف  
 بقوله (لا دابة) بناء على ان المراد بها البغل ونحوه مما يوليه نجس ويحتمل أنه محترز ثابت  
 ويحتمل أنه محترزهما معا ويكره الاستتار بالبحر الواحدان وجد غيره لانه يشبه عبدة الاوثان  
 واليه أشار بقوله (وهو واحد) وأما الاحراز فزوان لم يجد غير البحر الواحد فله عن عينه  
 أو عن يساره ولا يصح صمدا وكذا كل ستره كافي الارشاد واحترز بظاهر من السوط الجلد  
 ونحوه فانه يستطاع على الارض كالخط في الارض طولاً أو عرضاً واليه أشار بقوله (وخط)

يحصى اللذ (قوله كقناة البول) أي جعل ستره قناة بول مرتفعة قدر طول  
 ذراع فبعضها بين طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى اه وانظر هذا مع ما تقدم في فصل قضاء الحاجة من ان المسترة قدر  
 مؤخرة الرجل وهي ثلث ذراع (قوله ونحوه) وهو الفرس والجار خلاصته انه أراد بالدابة دابة عرفها وهي الفرس والبغل والجار لانه  
 لم يأتى انه يجوز الاستتار بظهر الرجل وخلق بالدابة عرفا كل ما رجع به نجس كالكلب ونحوه وفي العنية لا يستتر بالخيول والبغال  
 والجر لان أبوابها ممتدة بالابل والعم الخ مائل (قوله ويحتمل انه محترز ثابت) حد دلي فرض ان لا تربط الدابة (قوله لانه أشبه  
 بعبدة الاوثان) أي لان المستر به يشبه عبدة الاوثان أي لانهم انما كانوا يجاهدون وثمنهم هو واحد واليه أشار بقوله ويجزئ الخ الا  
 انما خبر باب الذي جعل محترز دابة مذكور فقتضاه ان يكون ما بعده مثله ولم ينفذ ما يكون البحر الواحد محترز الا انما يجعل من  
 افراد المتقل من بحيث كونه أشبه بعبدة الاوثان (قوله ولا يصح) من باب نصر أي ولا  
 يجعله قباهاه وقوله ونحوه أي تكثرة (قوله كالخط في الارض طولاً أو عرضاً) كما مر أواد بطولاً ما ذابحه من القبلة ليدبرها أواد

ومثله

بالعرض ما كان من المشرق للمغرب وعبارته في لُ ونط بان يخط الانسان من المشرق للمغرب أو من القبلة إلى دبر القبلة وهو  
 محتر زنايت (قوله رمثله) أي في عدم الاستئذان في عدم الشبان والحلقها به مع ان اها ثباتا نظرا للمشابهة لها من حيث ان الارتفاع  
 اها (قوله الوادي) الموضع المنخفض من الارض كالبركة (قوله كنتم) أي فهو مشغل باعتبار ما عرض له من خروج شيء منه بشوش  
 على المصلي أو كشف عورته كما نقل عن الامام (قوله وخلق المحرثين) قال في المختار الحلقه بالتسكين حلقه الباب وحلقه القوم والجمع  
 اسطر بفتحين على غير قياس قال الاصمعي حلقه كبدرة وبروقصة وقصع اه المراد منه أي خلق المحرثين في فقه وغيره لا اشتغال  
 باله فهو مشغول كقوله سالكين يستريحون ولذا ذكرنا انما طي انه يجوز الاستئذان بالخلق اذا كان أهلهما سكوتا أي اذا لم يكن وجود بعضهم  
 اليه والا فهو مشغول وقال ابن شعبان ولا بأس بالستره بالمحذنين مالم يكونوا متعلقين (قوله ومأبون) أي في دره كافي نت أي فعل به  
 في دبره ومثله اسكاف (قوله وكذا زوجته وأنته) يدل على انه أراد بالاجنبية ما عدا الزوجة والامه وقوله وأراد ما عدا ما عداه الا ان يجعل  
 الوادي بمعنى أو (قوله والصبي الذي ثبت مثله) أي اذا لم يكن جديلا ولا فهو أشد من المرأة لما ورد ان مع المرأة شيطان واحد ومع الجليل  
 شيطانان (قوله وان كان لا يحفظ من الوضوء) كذا في لُ والا حسن (٢٧٩) ما قبله عجم وانصه والصبي الذي ثبت مثله وان

ومثله الوادي والحفرة والماء والنار ولا يصلي لمشغل كاسم وخلق المحرثين ومأبون ولا الى من  
 يواجهه ولا الى ظهر امرأة أجنبية وكذا زوجته وأنته وإليه أشار بقوله (وأجنبية) أراد بها  
 ما عدا المحرم ولا بأس بالاستئذان بظهر الرجل اذا رضى ان يثبت له والمصلي الذي ثبت مثله وان  
 كان لا يحفظ من الوضوء واختار أبو مهدي ان الرداء الذي جرت العادة به كونه يعمل ستر الباب  
 يكفي في السترة وكذا الزرع ان كان بعضه مترا كما على بعض وقيد بعدم الاستئذان بالاجنبية  
 بالظهر لان الاستئذان بالوجه لا خصوصية لها به بل الرجل لا يستتر بوجهه لانه من المشغل  
 واختلف هل يجوز الاستئذان بظهر المحرم أو بكره وإليه أشار بقوله (وفي المحرم قولان) أي  
 بالجواز والكراهة وأما بوجهها فلا خصوصية لها في منع الاستئذان به وأيضه هو قد دخل في  
 المشغل وظاهره يشمل المحرم بنسب أو صهر أو مدح (ص) وأتم ما له مندوحة ومصل  
 تعرض (ش) يعني أن المار اذا كان له سهقة في ترك المرور بين يدي المصلي وعرفانه بأثم كان بين  
 يدي المصلي سترة أم لا تعرض المصلي أم لا فان كان لا مندوحة له والمصلي هو الذي تعرض  
 للمرور بين يدي الغير سترة بعمل يحشى به المرور وهو قادر عليها أو على الاستئذان إلى شيء فلا اثم على  
 المار وأثم المصلي فقط حيث حصل المرور في المحل المذكور كالأثم على واحد منهما بمرور  
 من لا مندوحة له ولا تعرض فاصور أربع يأثم المار وعكسه يأثم المار لا المصلي وعكسه ولا منافاة  
 بين كون السترة مندوبة وبين الاثم بتركها اذا شدد متعلق فعلها بالاثم بالمرور وهما منفيران  
 قوله وأثم ماري غير متصل وطائف لان مري واطائفين وسوكة متصل آخر وهو لا نفس بين  
 يدي المصلي والحاصل أنه يجوز المرور بين يدي المصلي لسترة وانغيرها ان كان المار مهابيا ولو  
 كان له مندوحة وبكره ان كان اطرانها وله مندوحة وأما ان كان المار غير متصل ولا طائف

أحد القولين ولا يكون طولها ذراعا للختلاف في ذلك وعليه في تقديره مجموع قوله جاهر وقوله وطول ذراع فله شيف اه عجم (قوله)  
 وكذلك الزرع الخ) هذا كله من كلام أبي مهدي قال ابن ناجي وما قوله في الزرع ظاهر وأما الرداء وشبهه فظاهر كالأثم منهم خلافا لرقته اه  
 (قوله اذا كان مترا كما بالميم كأي نسخة الخطاب) قوله وفي المحرم أي الاثنى خاصة وأما المحرم من الرجال يستتر به ان كان بظهره وكذا  
 يقال في المرأة هل تستتر بغيرها كما بها وأخيهما وابنها أي بظهره (أقول) والظاهر من القولين الجواز والظاهر ان الاستئذان بالاجنبية  
 كان الاجنبى لا يستتر بها والظاهر (قوله وأثم مار الخ) وكذلك ما ناول آخر شيئا ومكالم آخر بين يدي مصل (قوله صلى استرة) أي بان كان  
 بموضع نظن فيه المرور صلى استره وقوله أو لا أي أو لم يصل لستره أي بان كان لم يطا مسجها أو قصر فيها (قوله تعرض المصلي الخ) بان  
 مصل بموضع يحشى فيه المرور بدون سترة وقوله أم لا أي لم يتعرض أي بان مصل بموضع لا يحشى فيه المرور أو بموضع يحشى فيه  
 المرور صلى لستره ولا يحشى ان أحد التعجبين يكفي ولا يقتصر على أحدهما لكفاه بل ربما أوهم ان التعجبين يتحقق ولو وسع السترة في ذاتي  
 ما بعده من قوله صلى لغير سترة تفسير التعرض (قوله وبين الاثم بتركها) أي مع تركها فاستتالها للبيبة لان التزلزل بسببها في الاثم  
 بل السبب في الاثم بالمرور معها بتركها (قوله انه يجوز المرور بين يدي المصلي الخ) هذه صور أربع (قوله وبكره ان كان المار طائفا)



أي وإطال ان المصلي صلى لسترته أي وأما غير ستره فيجوز ولو كان الطائف مندوحة ولا حرجة على ذلك المصلي وصورة أو رسم وعادها  
انه اذا لم تكن له مندوحة فيجوز مطلقا صلى لسترته أم لا وما اذا كان له مندوحة فيكفره اذا صلى لسترته وما اذا صلى لغير ستره فيجوز (قوله  
لم يحرم المرور) بل يجوز المرور وذلك لانه لا يلزم من نفي الحرجة الجواز مع انه المقصود ولا يجوز ذلك للمصلي لانه صلى لغير ستره  
وخلاصه ان المصلي اذا صلى بغير ستره في المسجد الحرام فلا يحرم المرور بين يديه بل يجوز كان المارطا نفا أو غيره وليس له مصلي  
الدرة فلم يحرم على المصلي ان كان المار غير طائف لان كان طائفا نفا وهذا كله حيث كان لغير ستره والمقرر بين الطائفين وغيرهم من  
المارين بين يديه في اجازة الصلاة اليهم ان الطائفين مصطلون لان الطواف بالبيت صلاة وان جاز فيه اسكلام ألا ترى أنه لا يكون  
الا على طهارة أو ما اذا صلى لسترته أي في المسجد الحرام قصرهم على غير الطائفين وعلى غير المصلين المرورو ويكره للطائفة ان كان له  
مندوحة ويجوز للمصلي فان قامت في صورة كراهة مرور الطائفة على المصلي ان يدركه أو لا قلنا المفهوم من كلام ابن رشد انه يدركه  
والطائف ان الصورة اثناعشر أو أربعة في المار الطائف وأربعة في المار المصلي وأربعة في المار غير المصلي والطائفة وأربعة في كان  
لا مندوحة له فيجوز ما مطلقا وكذلك مندوحة (٣٨٠) وكان في المسجد الحرام وصلى لغير ستره والاب لا يمكن بالمسجد الحرام صلى فيجوز

مطلقا كما اذا كان بالمسجد الحرام  
فجوز مرور ان كان له مندوحة بين يدي المصلي بغير المسجد الحرام مطلقا وبان صلى لسترته  
فان صلى لغير ستره لم يحرم المرور بين يديه وان كان للمار مندوحة فقول المؤلف واثم ما راجع أي  
ما رجع مصل ولا طائف وهذا ما لم يمكن المرور بين يدي مصل في المسجد الحرام من غير ستره فانه  
لا يحرم المرور بين يديه ولو كان له مندوحة (ص) وانصت مقتد (ش) يريد ان الانصات  
للإمام فيما يجهر فيه سنة في الفاتحة وغيره أو يكره فرائه مع قراءة الإمام أم لا على المشهور  
من وجوب انصات من لا يسمع الخطبة قاله البرزلي والميه أشار بقوله (ولو سكنت امامه) بين  
الكبير وانصت أو بعدهما القول بسند المهرق اذا سكنت امامه لا يقرأ أو قيل يقرأ (ص)  
ويدبت ان أسر (ش) أي وتدبت بقراءة من الفاتحة أو السورة في محلها بفهمه من قوله  
وانصات مقتد ان أسرا الإمام أي ان كانت صلاته سرية ولو قال وتدبت في السر كان اقلد لانه  
قد يجهر في السرية ثم هذا أو نسبنا مثالا (ص) كرفع يديه مع اسرامه حين سره (ش) تشبه  
في التدب والمعنى انه يتدب للمصلي ورفع يديه عند اسرامه حين يشرع في التكبير بمحاذاي هما  
منكبيه قائمتين رؤس أصابعهما على اسماء علي صورة لسان الشئ لا على صورة الراهب بأن  
يجعل ظهورهما على الأرض ولا الراحب بأن تكون البدان قائمتين  
بمحاذاي كفاه منكبيه وأصابعه أدنيه وجعل الأجهوري في سرجه كون الرفع على صورة  
الراهب هو المذهب وانما كان الرفع حين المشرق في تكبيرة الاحرام لا قبله ولا بعده لثلاث  
تفاوت فائدة الرفع وحكمته وهو ان التكبير شمع في الصلاة مقر ونجس كات أن كانوا والمسلم يكن  
مع تكبيرة الاحرام ركوع شمع معها حركة اليدين وقيل لان المناهقين كانت تحمل الاصنام  
تحت أياطها فأمر المصلي بالرفع اليدين فهو مما زال سببه وبقي حكمه كالمرل في طواف القدوم

مطلقا كما اذا كان بالمسجد الحرام  
وصلى لسترته (قوله وهذا) الحسن  
أن يقول فقول المؤلف واحتمل  
الخط فبعد ما اذا يكن المرور بين  
يدي مصل بالمسجد الحرام وأما  
اذا كان المرور بين يدي مصل  
بالمسجد الحرام وإطال تحصى لغير  
ستره فانه لا يحرم المرور بين يديه  
كان المار مصل أو طائفا أو لا  
فتدب في تشبه في تدب الدنومن  
الستره قيل شبر وقيل ذراع وقيل  
قدر ممر الشاة وفي كون حريم المصلي  
بغيرها قدر رمية حو أو سهم أو رمح  
أو قدر مضارب السيف أو قدر  
ركوعه ومجوده وهو الاوفق ليس  
الدين إقوال ويدفع المصلي المار  
دفعاً خفيفاً لا يشغله فان كثيراً بطل  
ولو دفعه فسقط منه دينه أو انخرق  
نوبه ضمن ولو دفعه ما أذناه فانه

ابن عرفة ولو مات كانت دينه على العاقلة عند أهل المذهب قوله الاقنوس وذلك لانه لما كان مأذونا فانه في  
الجنة كان كالمخطأ فلهذا لم يفتل فيه وكانت الدية على العاقلة (قوله انصت مقتد ليس امراد بالانصات السكوت مع الاستماع لان في  
المبالغة حينئذ شياً اذا الاستماع مع سكوت الامام بل المراد به السكوت وجبته فالعاقلة ظاهرة ويندرج من يسمع قاله الشيخ أحمد  
(قوله على المشهور) أي بناء على المشهور ومن وجوب انصات الخ أي وأما على مقابله فقرأ فقد قال ابن فرحون في اعازة يقرأ اذا  
كان في موضع لا يسمع الامام (قوله الاقنوس أي القراءة للفاتحة أو ان من يمانية لمخدوف والتقدير القراءة انشئ من الفاتحة  
(قوله بمحاذاي هما منكبيه قائمتين) أي بحيث يكون بطونهما الخلف وظهورهما الامام كذا قرر شيخنا المصنف رحمه الله تعالى أي وهو  
المناسب (قضية ان عقل لان الشخص اذا نبت شياً شأ به أن يكون هكذا (قوله بمحاذاي كفاه) المتبادر بطون كفاه فيرجع لصورة الشاهد  
المتقدمة وان كانت العبارة تحمل له طس والظهر كما هو ظاهر والا حسن ما في عبارة شب ونصه وقيل يرفعهما بمسوطتين وبطونهما  
على اسماء وظهورهما على الأرض وهذه صفة لراغب وقد فسهم ما قوله تعالى يدعون ثانياً ورجعاً ومثله في عيب (قوله  
وحكمته) عطفت تفسير (قوله مع تكبيرة الاحرام ركوع) المناسب أن يقول حركة ركع (قوله كالمرل في الحج) بان حكمته قول  
المشركين ان المؤمنين قد وهنتهم حتى يثربوا مر وبالمرل تكديهم لهم

(قوله للإشارة إلى أن المصلي رفض الدنيا) هذا يكون على صورة التابذ (قوله وتطويل قراءة صبح الخ) فإن ابتداء سورة قصيرة قطعها وشرع في طويلة الاضرورة سفر أو خوف خروج وقت ونحوه (قوله قيل من الجرات) وهو الراجح (قوله إلى عيسى) الغاية خارجة (قوله لكثرة فصل سورة) أي أن الفصل بين السور كثير بكثرة السور (قوله أو أقله منسوخه) أي أقله المنسوخ فيه وظاهره أن فيه منسوخا إلا أنه قليل ولعل المراد بالقلة العدم وقوله والظاهر تليها أي فيقرأ في الصبح من طول المفصل وفي الظهر من قصار طول الله اه شب (قوله إذا طلبت منه الجماعة التطويل) أي وكافوا محصورين وعلم قدرتهم قال علم عذرهم أو جهله أو كانوا غير معينين فالتخفيف أحسن كذا مفاد عب والظاهر أن قول إذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهمه منهم وكافوا محصورين ولم يعلم عذرهم فهم عند الجهل مع الطلب أو أفهمهم يحملون على القدرة خلافا لمفاد عب (٢٨١) (قوله في المغرب والعصر) لا يعلم منه أن المغرب أطول أو

العصر أطول أو هما سواء والمشهور كما قال زروق أنهم سواء وهو قول مالك وقيل العصر أطول من المغرب وهو ظاهر في نفسه وقيل العصر دون المغرب (قوله انتهى) كذا في لـ أي انتهى ما نقلته من بعض الشرح ولم يعين قائله لكونه ظاهرا لا يتوهم في قبوله (قوله تقصير قراءة ركعة) أو قدان المراد بقوله وتقصيرها أي تقصير نفس القراءة لا تقصير الزمن فعلى ما قرر به الشارح لو قرأ في الثانية قراءة أكثر من الأولى ولكنه نذر في قراءة الركعة الأولى فأطال القيام الأول أكثر من الثانية لم يكن آتيا بالمسحب وفي التوضيح أن المراد تقصير الثانية عن الأولى في الزمن أي وإن كانت القراءة في الثانية أكثر من القراءة في الأولى بان رتل في الأولى وهو الظاهر وكلام المصنف هنا يمكن حمله عليه كافي (قوله وانظر المساواة) أي انظر هل هي مكرهه أو خلاف الأولى هذا معناه تحقيقا (قوله وجاوس أول) أو ما نصير السجدة الثانية

أولا إشارة إلى أن المصلي رفض الدنيا وما فيها وأقبل على الله عز وجل (ص) وتطويل قراءة صبح والظاهر تليها (ش) يعني أنه يستحب للفتن أن يقرأ في صلاة الصبح سورة من طول المفصل والظاهر تليها في الطول عند مالك وعند أشهب مثلها وطوال المفصل قيل من الجرات وقيل من شوري إلى عيسى بالمفصل لكثرة فصل سورة أو أقله منسوخه ومثل القذف استحباب تطويل ما ذكره الامام إذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهم منهم ذلك والا فالمطوب منه التقصير (ص) وتقصيرها في المغرب وعصر كتوسط بعشاء (ش) أي وكذلك يستحب تقصير القراءة في المغرب والعصر وأولها من الضحى إلى الآخر كما يستحب أن يقرأ في العشاء عبا بين الطول والقصر وأوله من عيسى إلى الضحى وهذا مع الاختيار وأما الضرورة كسفر أو اضطرار فالتخفيف على حسب الامكان انتهى (ص) وثانية عن أولى (ش) معطوف على الصبر المحرور بالمضاف وهو الهاء من تقصيرها من غير إعادة الجار كما عند ابن مالك حيث قال وليس عندى لازما أي ونذب في الفرض تقصير قراءة ركعة ثانية عن أولى ونكروه المبالة في تقصيرها عنها فالأقلية بنقص الربع أو أقل منه وله الفقيه واشد ويكره كون الثانية أطول من الأولى قاله يوسف بن عمر وانظر المساواة قاله الأذهبي وله أن يطول قراءة الثانية في النافلة إذا وجد الخلاوة (ص) ووجاوس أول (ش) أي وينذب تقصير الجاوس الأول عن الثاني فهو عطف على ثانية والمراد بالأول ما عدا الجاوس الأخير (ص) وقول مقتدر بن الوليد الحمد (ش) أي وينذب في الصلاة قول الحمد المأمور بنائول الحمد وتقدم أن المؤلف قال في سنن الصلاة وسمع الله من جده لا مام وقد ذكر الفقهنا وهذا يعلم منه أنه مخاطب بقوله سمع الله من جده على سبيل السنية ومخاطب بقوله بنائول الحمد على سبيل الاستحباب فقه أن يقولها مع ما يأتي بالسنة والمندوب وانظر حكم الترتيب والظاهر أنه مستحب فقول بعضهم أنه لا يعلم من كلام المؤلف أن الفذ يجمع بينهما فيه نظر والأولى أن يأتي بالواو في ذلك الحمد لأن الكلام بدونهما جملتان جلة التداء لأن المندوب مفعول به لعله محذوف وجلة لك الحمد ومع الواو ثلاث جمل جلة التداء وجلة لك الحمد وجلة محذوفة هي جواب التداء والواو منبهة عليها أي بنائول الحمد وانظر الاعتراض على الشارح والجواب عنه في شرحنا الكبير (ص) وتسبيح ركوع وسجود (ش) أي وينذب تسبيح ركوع نحو سجدتان رب العظم

(٣٦ - ثم روى أول) عن الأولى فقال الأذهبي نقلنا عن الجزولي لا أعرف فيه نصا (قوله جلة جواب التداء) لأن قوله ربنا في قوة أقبل ربنا استحباب وقوله والواو منبهة عليها أي لكون الواو عاطفة فتؤذن بأن هناك شيئا معطوفا عليه والحاصل أن الروايات مختلفة في إثبات الواو وحذفها وأكثر الروايات على إثباتها وعليه فلهذا سمع الله من جده لا مام وقد ذكر الفقهنا وهذا يعلم منه أنه مخاطب بقوله سمع الله من جده على سبيل السنية ومخاطب بقوله بنائول الحمد على سبيل الاستحباب فقه أن يقولها مع ما يأتي بالسنة والمندوب وانظر حكم الترتيب والظاهر أنه مستحب فقول بعضهم أنه لا يعلم من كلام المؤلف أن الفذ يجمع بينهما فيه نظر والأولى أن يأتي بالواو في ذلك الحمد لأن الكلام بدونهما جملتان جلة التداء لأن المندوب مفعول به لعله محذوف وجلة لك الحمد ومع الواو ثلاث جمل جلة التداء وجلة لك الحمد وجلة محذوفة هي جواب التداء والواو منبهة عليها أي بنائول الحمد وانظر الاعتراض على الشارح والجواب عنه في شرحنا الكبير (ص) وتسبيح ركوع وسجود (ش) أي وينذب تسبيح ركوع نحو سجدتان رب العظم

خلافاً لمن يقول أقله ثلاث (قوله وجمعه) خبر ابتدائي حذف وتقديره وذلك بجمعه أي بسبب توفيقه وأما أنه على التسليم من إطلاق  
 اسم المسبب على السبب وقيل ابتداء يعني الانصب واللام وتقدراً سكالاً من سبحان ربي العظيم والحمد لله وهو قول لا نظير له كذا ذكره شب  
 (قوله فاغفر لي) هذا هو ولا ضرر فيه لأنه يندب في السجود والحمد لله في الدعاء في السجود مستحب فاغفره على أحد ما يغفون  
 المندوب الآخر (قوله ولادعاء مخصوصاً) عطف خاص على عام وذلك لأن قوله مد شامل للتسبيح والثناء (فإن قلت) كلاً منافي  
 بالتسبيح فلا وجه لقوله ولادعاء (قلت) المقول في السجود كما بين لك تفهيم التسبيح والثناء (قوله وأذكره) هذا تم اسكلام أي أن الإمام  
 أنكر ذلك وقوله ابن رشد كلاً من مستأنف ولا صفة أن ابن رشد قال معنى اسكاراً للإمام ذلك اسكاراً تهنيه وأنه قد لا يتعمد فلا ينافي  
 أن الأول ذلك أي فالأفضل أن يقول في السجود سبحان ربي الأعلى وفي الركوع سبحان ربي العظيم وجه ذلك أن السجود أشرف  
 من الركوع وسبحان ربي الأعلى أشرف من سبحان ربي العظيم فقط على الأشرف لا شرف وغيره (قوله لأنه من السنن) أراد بها  
 الطريقة لأن ذلك مستحب (قوله يندب على (٦٨٢) مذهب) مقابلة أنه سنة (قوله ولا يندب للإمام) أي بل يكره وهو لا ينال مقامهم

و يجمعه وسجود نحو سبحان ربي ظلمت نفسي وعلمت سواً فاغفر لي ولم يحدد ذلك في ذلك عهداً  
 ولادعاء مخصوصاً أو هذا معنى قوله في المدونة لأعرف قول الناس في الركوع سبحان ربي العظيم  
 وفي السجود سبحان ربي الأعلى وأما كرهه بن رشد أي أنكر وجوهه وأنه لا تركه أسنن  
 من قوله لأنه من السنن التي استحب العمل بها عند الجميع (ص) وتأمن قدمه طمأنينة وأما ما  
 وما موم أسر أو جهران سمعه على الأظهر وأما ما موم به (ش) أي أنه يندب على المذهب تأمين  
 التمسك أي قوله آمين عقب ولا الضامين في قراءة تسواء كانت قراءة الصلاة سرا أو جهرًا كما  
 يندب للإمام التأمين على قراءة في السرية وكذا ما موم به وأما في الجهرية فلا يندب للإمام  
 ويندب للأمام أن سمع قراءة الإمام لأنه مؤمن من حيث أنه على دعائه فإن لم يسمعه فلا على  
 الأظهر عند ابن رشد لأنه لا بأس معه دعاء يؤمن عليه لا بنفسه لأنه لا يقرأ ولا الإمامه لعدم  
 معناه والتأمين بجاهه وهي فرع السماع فلو جهرى كما قاله ابن عبدوس لم يقرأ نفسه في غير  
 موضعه وعبادى آية عذاب وكل من طلب منه التأمين أماماً كان أو غيره يستحب له  
 الإصرار به لأن الدعاء والأصل فيه الإخفاء والضمير في أن سمعه للجهر أي أن سمع جهر الإمام  
 بالتعريفاتحة ولا يرفع عود الضمير على التأمين لأن الإمام لا يؤمن (ص) وقنوت سرا  
 بصريح فقط وقبل الركوع (ش) هو أيضاً مطوف على الحرور أي رندب بقنوت على المشهور  
 وهو آية الطاعة والعبادة إبراهيم كان أمية فاستلذ وأسسكوت وقوموا لله فانتبهين  
 وإنعام في الصلاة قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت والدعاء بخير  
 وهو المراد هنا ويندب أيضاً أن يكون سرا ويندب أيضاً أن يكون في الصبح لاقتران ولأن  
 سائر الصلوات عند الحاجة له بخلاف ذلك ذهب إلى ذلك لكن لو وقع لا تبطل الصلاة قاله  
 بسند والظاهر أن حكم القنوت في غير الصبح الكراهية يستحب أيضاً أن يكون قبل الركوع  
 لما فيه من رفق بالله موقوف وعدم التفصيل به من ركعتي الصلاة ولو نسي القنوت حتى انتهى

أو يجوز وهو اجبداً الملك أو بخير  
 وهو لا ينكر (قوله فإن لم يسمعه  
 فلا على الأظهر) أي فلا يلزم من  
 على الأظهر رفيه إشارة إلى أن  
 قول المصنف على الأظهر ليس  
 واجباً لمنطوقاً لأنه إذا سمعه يؤمن  
 بالتأمين اتفاقاً كما قاله ابن يونس  
 فيتمعين وجوعه سمعه يوم أي  
 لأن لم يسمعه على الأظهر لكن فيه  
 نظر من جهة أخرى وذلك لأن  
 ظاهره أنه إذا لم يسمعه لا يؤمن  
 بالتأمين سمعه أنه مأثور به دمه  
 كما أورد الشيخ أحمد والظاهر  
 استجاباؤه بذكره التأمين (قوله  
 وعبادى آية عذاب) أي  
 متعلقة بالمؤمنين أي أو باسكانين  
 من حيث ترحى إيمانهم (قوله أي  
 أن سمع جهر الإمام بآخراتها) أي  
 أي الذي هو ولا الضامين ويصح  
 وجوعه للإمام أي أن سمع الإمام  
 في آخراتها قال عبد الوهاب الفرق

بينه وبين قوله في تكبير العيد وسجود مؤتم لم يسمعه فإن سمع نأمن مأموم فهل لا يؤمن وقوماً مع ظاهر الخبر لم  
 ويجعل ابن عرفة العري مقابلاً ويؤمن لأنهم نواب الإمام ولأن (قوله وقنوت) هو سجود مطوف على الحرور والسابق (قوله على  
 المشهور) وقيل سنة (قوله مع الطاعة والعبادة) هما معني وهو لا يشهدان بالذم أو أي وأما اصطلاحاً فقال بعضهم إن العبادة  
 أخذت وذلك لأن الطاعة أشمل الأمر مطعوا والعبادة ما تؤلف على التيسر ومعرفة المعبود فتتفردا طاعة في النظر الموصول لمعرفة  
 الله تعالى وظاهر كلامه أنه ليس له معان لغوية إلا ما ذكره وليس كذلك إذ من معانيه التقوية الإقرار بالعبودية والصحة والخشوع  
 (قوله والسكوت وقوموا لله فانتبهين) لحديث يدين أروم كانت تكلم في الصلاة حتى نزلت فأمر بابا سكوت ونهي عن الكلام رواه  
 الشيخان (قوله والدعاء بخير) فيه شيء وذلك لأنه يقال لا بد بخير أو أمر يقال فتنه له وعليه إلا أن المراد هنا الدعاء بخير (قوله بين ركعتي  
 الصلاة) أي أن بعض شيئين أو ثلاثاً المراد بهما الركوع والسجود ولم يظفر به لأنه ليس بينهما على ركعتيه (قوله حتى انتهى) أي شرع في  
 الانتهاء أو حتى ولم يظفر به في الركوع والبطالان وأما لو انتهى وأطمان فيكون من باب الاتيان به بعد الركوع فالصلاة صحيحة أن لم

ركع ثانياً فان ركع بطلت صلاته (قوله فلور جمع له بطلت) حاصله انه اذا نسي القنوت قبل الركوع فانه يقنئ به بعده ولا يرجع له من الركوع اذا تذكره فان رجوع فسدت صلاته لانه يرجع من فرض المستحب (قوله بطلت صلاته) أي لانه يلزم من ترك الجلوس ترك ثلاث سنن ومن ترك السجود المترتب على ثلاث سنن بطلت (قوله سجد من الرياء) لا يخفى انه اذا طالب من كل مصل في تلك الصلاة ببعض خوف الرياء لان الرياء انما يظهر عند الافراد بشئ لا يشارك فيه كل الناس (قوله صفة ذاتية) فيه شئ فان كونه صفة اعتبارية وكذا كونه قبل الركوع وكذا كونه بصح وجعل صفة وجودية يؤدي لقبام المعنى بالمعنى (قوله واقام الحائلية الخ) في الحائلية شئ لان الحال قيد لها مظهرها وصف لها حيزا في القنوت بقيد كونه صفة مندوب أو ان النذب منصب على السرية فلا يعلم حكم القنوت في حد ذاته مع انه مندوب مطلقا (قوله لا في مندوب) أي من حيث انه أي بطلت قنوت في ضمن الفرد الذي أتى به فلا ينافي انه يأتي باكثر بالنظر لصفة ذاته سرامشلا (قوله هذا هو المستحب الرابع) بل المستحب الخامس لان القنوت في ذاته مستحب وكونه صفة مستحب ثان وكونه بصح مستحب ثالث وكونه قبل الركوع مستحب رابع وكونه بهذا اللفظ مستحب خامس ولعل صاحب هذه العبارة يرى ان مجموع القنوت وكونه صفة مستحب واحد وهو غير مناسب (قوله رواه مالك) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحب أو التابعين وظاهره أنه لم يرو غيره وهو بعيد ولعل الاولى ان يقال انما اختاره (٣١٣) لما قاله بعضهم اب اسئلة سور تاني في مصنف ابن

لم يرجع له وبقنت بعد دفعه فلور جمع له بطلت لا يقال بعدم البطان قياسا على الرجوع للجلوس لان الجلوس أشد منه ألا ترى انه لو ترك السجود للجلوس بطلت صلاته بخلاف القنوت فقوله صرا أي ونذب كونه صرا لانه دعاء وهو نذب الاسرار به حذر من الرياء وقوله وقبل الركوع لما كان الصفة ذاتية للقنوت لم يعطه بالواو اقام الحائلية مقامه وبك كان كونه قبل الركوع ليس صفة ذاتية له عطفه بالواو (ص) واظنه اللهم انا نستعينك الى آخره (ش) أي ومن المندوب كون القنوت بهذا اللفظ فلور دعاء غيره مثل اللهم اهدنا الى آخره لاني عندوب وأخل بالآخر وبعبارة أخرى هذا هو المستحب الرابع ولفظه الوارد فيه الذي رواه مالك تقدما لرواية صاحب المذهب وثوقا به وان لم يكن هناك دليل على خصوصه لان القنوت ورد فيه نحو عشرين رواية لكن قدم مار واهمالك لما هو وأصل اللهم يا الله حذف الياء وعوض عنها الميم وهو مبنى على ضمة مقدرة على الميم انا نستعينك أي نطلب منك العون وحذف متعلقه ليعلم ولما كان مشهورا شهرة تفتي عن ذكره قال المؤلف لا آخره ونستعفرك أي نطلب مغفرتك أي استررك على معاصينا وترك مؤاخذتنا والمتعلق محذوف للتعميم ونؤمن بك أي نصدق بما تظهر من آياتك وتوكل عليك أي نفوض أمورنا اليك ونجمع أي نخضع ونذل لك ونخلع أي الادب لك والوحيد انيتك وترك من يكفرك أي ترك موالاته من يجحد نعمتك اللهم اياك نعبد أي لا نعبد الا اياك فقد دم المعول للتخصيص وكذا في قوله ولك نصلي ونسجد واليك نسبي ونخضع أي لا نصلي ولا نسجد ولا نسبي أي نبادر في طاعتك وعبادتك الا لك

مسعود رضى الله تعالى عنه فن قوله اللهم انا نستعينك الى قوله ونترك من يكفرك سورة وباقيه سورة راجع لك (قوله مبسب على ضمة مقدرة على الميم) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الادغام وكانت فحصة للتخفيف ووجه تصديرها على الميم ان الميم لما زيدت كاتم انقطعت من لفظ الجلالة ولما كان حرف السد في صورة حرفين عوض عنه حرف مشدد بحرفين (قوله نطلب منك العون) اعم مصدر لا عن أي نطلب منك الاعانة وفيه اشارة الى ان السنين والثناء للطلب (قوله وترك مؤاخذتنا الخ) عطفت نفسه على قوله ستر أي ان المراد بالستر ترك المؤاخذة وان كانت موجودة في التخفيف وفيه

اظهاره فصل الله تعالى بالاحسن ان يراد به المحو (قوله والمتع في محذوف) لا يخفى ان السترا غما هو متعلق بالمعصية وقديته الشارح سواء حذف أو ذكر فهو غير متفاوت والجواب انه لو ذكر وقال على معاصينا الوقع في الوهم ان المراد معاصيهم هو عودهم عند الحذف فلا يأتي ذلك فما نقرر عندهم من احتمال العهد وغيره اغما هو عند الذكروا ما عند الحذف فلا احتمال كما نص عليه الا كابر (قوله نصدق بما تظهر من آياتك) يجوز ان المراد بها الآيات القرآنية والمعنى عليها ظاهر ومن للبيان ويجوز ان يراد بها العلامات الدالة على وجوده وحياته. ويتحتاج لتقدير مضاف أي نصدق بدلول ما ظهر أو المراد نصدق بها من حيث انه ادفع على وجوده وصفاته فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله نؤمن بك) أي ومن شأن اسكريم اتقوى اذ قوض الامور انه أن تأتي على أحسن وجه (قوله ونذل لك) أي نذل لك (قوله ونخلع) أي نخلعها من أصنافها تشبه الاديان قبل لا نرم للعنق استعارة بالسكينة (قوله لوحدانيتك) أي لكونك واحدا في الألوهية لا مشارك لك فيها (قوله من يجحد نعمتك) أي لا يشكرها ولو مؤمنا غما فيليس المراد بال كفر حقيقة بل حمد النعمة بالمعنى المذكور أو اراد النعمة العظمى وهي بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم فام النعمة العظمى فاجلجده على حقيقة قوله تعالى لا تشعبد قوميا يؤمنون بالله الآية ولا يرد جواز كاح الكفاية مع ان في شكها ميم لانها لان السكاح من باب المعاملات والمراد اغما هو بغض الدين (قوله وعبادتك) عطف مرادف (قوله لك) أي فاستننا قاصدين بطاعتك وعبادتك رياء وسمعة

العذاب بهم وقوله وصلح بهم  
الله وان فيكون من اطلق المتعدى  
وكذا جعله اسم مفعول (قوله  
وزاد في المتقين) كتاب في انفعه  
صغير اعبد الوهاب بعد محمد ظاهره  
انه لا يقول ربك ورب الناس  
اهلنا الخ) أى وصلنا الى محبوب مع  
من هديتني بمعنى مع وكذا ما بعد  
وأثر التعبير بنى إشارة الى قوة  
ارتباط هديته بهدائهم التي  
تفيد الاذونية أو ان المراد اهلهما  
حالة كوننا اخلايين في جملة من  
هديت وهو ابلغ وكذا يقال في  
قوله وعافوا وحصل ذلك طلب

وخص السجود وان كان داخل في عموم الصلاة اشرفه اذا قرب ما يكون السجود من ربه وهو  
ساجد ومعنى شخصه بكسر الهمزة وقفها أي خضع ونابذوا إلى طاعته وعبادته ومنه معنى الخدم  
هذه تلمس اعترافهم ولذا برهنهم على الخسار وجور حجتك لان أهملة الاني بشكروك مثقالها  
معها الأجر وحجتك ونحوها عندا بل أي خسر عبادك فحينئذ جاءوا لخلقى لان شأن اقدار  
أن يرجع فصله ويحاف عذابه الجدد بكسر الجيم على المشهور والحق ضد الهزل أو الثابت أو الدائم  
ان عند بل بالكاثر من الملقى بكسر الميم أي لاسحقهم أو ملحق بهم الهوان وبفتحها اسم  
مفعول والفعل هو الله أو الملائكة رزاقى التلقين بسند فخذ اللهم هذا نافي هديت وعذا  
فحين عافيت وقنا شمر ما قضيت الله ففضى ولا يقضى عليك انه لا يدل من واليت ولا يبرهن  
عديت تبارك تبارك ربنا ونعاليت (ص) ونكسبه في الشروع الا في قيامه من اثنتين فلا استقلاله  
(ش) لما مر ان كل تكبيرة وتحميدة سنة بين فعل التكبير الاولى به وقس عليه التحميد والمعنى  
انه يستحب لكل مصل أن يكون تكبيرة واحدة حميدة واتصافى حال الشروع في الاركان من  
ركوع وسجود وقيام مع ربه الركن من أوله لا آخره الا أن يكون قيامه اثنتي عشرة ركعة أو غيره  
فيستحب أن لا يكبر حتى يستقم قائما للركن أولا به كفتح صلاة ودأقيل بضرر الصلاة ركعتين

العاقبة في الاثارة وفي الدين وقدم الاول لانه اهم (قوله وقولنا من ماضيت) معناه ان الله قد مر المتكروه بعدم دعائه وحمل  
العبيد المستجب فاذا استجاب دعاءهم يقع القضاء لفوات شرطه وليس حورود القضاء المبرم أو اراد بهما شمل القضاء المبرم والمقصود  
من الدعاء تخفيف نفسه ومنه صلة الرحم ترطبق الله والرزق وفي قول المصنف الخ إشارة إلى أن بعضه غير كاف في الخروج عن الطلب كما  
ذكره في ك (قوله انه تقضى الخ) انما اشران التعميل ليس مقصود بل المقصد وصف المولى تبارك وتعالى بذلك على طريق التأكيد  
والتحقق لاجل أن يندفع اعجاب سواه ويالجئ اليه النعماء غيره شوب بعينه (قوله تقضى) أى تحكم على من تريد من صوابك بما  
تريده (قوله ولا تقضى علينا) أى غيرك لا يمكن أن يقضى علينا لا بما حذرنا ولا بما لم نذكر له (قوله لا يذل من واليت) أى لا يذل من  
فتاها من مذهب غيره (قوله ولا يذل من) أى لا يحصل له العز من القوة والعافية (قوله عايت) أى لم تقم بما عهدت وتدينه (قوله من عاديت) أى  
بجذلائك (قوله تباركت) أى تعاطت بالصفات الثبوتية والسلبية (قوله وتعاليت) أى تزهت عن كل ما لا يليق بك فهو من عطف  
الحاصل على العزم في أنه في لو صلى مائة الف صلاة في يومه بانه نوت قست معه سرا في نفسه (قوله فلا يستغله) فلو كبر قبل استقلاله  
ففي عادته بعده قولان والافضل للمأموم تأخير قيامه الى انصاف امامه وقوله من اثنين ولو بالفسحة للإمام قسهل ما حصل  
المأموم الركعة الثانية في تنبيه في لو كان الامام شافعيًا يكبر حال اقيامه والظاهر بسبب المأموم لتكبيره حتى يستقل بعده قائمًا (قوله  
وتحميده) أى جمع المثلين حمده (قوله يا معمر به الركن) لان فصل الصلاة كعظام وادرك كحدها ولا عبرة بعظم ليس فيه مخ (قوله اماما  
أو غيره) فيه نظر لانه يصدق بما اذا أدرك مأموم الركعة الثانية فيقضى انه اذا قام نشأته يكبر بعد أن يستقل وليس كذلكه والمراد  
لنشأته بانسبة الإمام كانت للمأموم ثانية أو ثلثة فتأمل وقد اشرنا عليه (قوله للعمل) أى عمل أهل المدينة

(قوله وحمل قيام الثلاثية على الرباعية) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله أولاً كمنه مع أنه لا يظهر في المغرب مع أن الحكم فيها كذلك واعلم أن المأموم إذا أدرك ركعتين فإنه يؤخر إلى أن يستعمل (قوله والجلوس كله) معطوف على نائب فاعل نصب وقوله وهيئة إشارة إلى أن في عبارة حذفاً وعلى هذا فالبناء في قول المصنف بإفضاء للتصوير أي مصورة تلك الهيئة بكذا أو كذا ويحتمل أن لا يقدر وتكون البناء بمعنى مع أي حال كون الجلوس مقارناً لهذه الهيئة فإن لم يكن مقارناً حصل السنة وفات الاستعجاب وأما طلب منه هذه الهيئة حتى يكون مستقبلاً لجميع أعضائه للقبلة ومن هنا يكره أن ترد أنه وثابته في حال الصلاة حتى تكون مصلية فيحصل لها ركعة الصلاة (قوله وفي التشهدين) أي خلافاً لابن العربي في اختياره في تشهد غير الأخير كون اليثية على رجله اليسرى (قوله وركب الرجل اليسرى) فيه إشارة إلى حذف في العبارة (قوله واليثة) أي إحدى اليثية وهذا إشارة إلى أن الأولى للمصنف ذكر هذه والافقوله بإفضاء اليسرى للأرض يحتمل وليثاه عليها أو على الأرض والثاني هو المراد كذا في عب وبحث فيه لأنه متى كان ساق اليمنى فوق قدم اليسرى لا تكون اليثاه الأعلى الأرض (قوله جانب) (٢٨٥) الأولى حذف جاب وقدم ويقول ويجعل ساق اليمنى عليها وفيه إشارة إلى

أن قوله واليمنى مفعول بفعل محذوف وليس ذلك بالزم إذ يحتمل عطفه على إفضاء والتقدير ويجعل اليمنى عليها ويجوز أن تكون للرجال (قوله عليها) أي على الرجل اليسرى بدون تقدير وركب والمراد جعل ساق اليمنى على قدم اليسرى فيكون قدم اليسرى تحت ساقه الأيمن وهو ما نقله الأقفهسي عن عبد الوهاب وقيل بجعله تحت فخذه الأيمن وقيل بين فخذه (أقول) والاول أقرب واعلم أن التفرش وهو كون اليثية على رجله اليسرى خلاف الأولى وقوله ويفضي هذا يفيد أن قوله رابهاها معطوف على اليسرى أي ويفضي بإهاها إلى الأرض لكن فيه شيء من حث الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه على حل الشارح والحاصل

وحمل قيام الثلاثية على قيام الرباعية (ص) والجلوس كله بإفضاء اليسرى للأرض واليمنى عليها وإهاها للأرض (ش) هذه الإشارة لبيان ما يستحب في صفة الجلوس إذ قدم بيان حكمه أي وهيئة الجلوس كله بين السجدين وفي التشهدين بأن يفضي أي يوصل وركب الرجل اليسرى واليثة للأرض وينصب جانب قدم الرجل اليمنى عليها بحيث يصير الورك الأيمن مرتفعاً عن الأرض ويفضي بإطرافها إلى الأرض وأما بعد الأرض فيصير رجلاه إلى الجانب الأيمن وقعوده على طرف الورك الأيسر (ص) ووضع يديه على ركبتيه بركوعه (ش) أي ونصب يديه على ركبتيه بركوعه مجافاً لجنبه عن جنبه ولا يضمهما ولا يفترش ذراعيه وهذا تكرار مع قوله ونصب يديهما على بعض النسخ إسقاط لفظ ركوع وجفاف وضع عطفاً على قوله بإفضاء اليسرى فهو من أتمام صفة الجلوس كما أشار له ابن عازي وفي عبارة وليس قوله ووضع يديه على ركبتيه بركوعه تكراراً مع قوله ونصب يديهما على ركبتيه بركوعه لا ذلك مستحب آخر أعلى من هذا والحاصل أن الكيفيات ثلاثة واحدة خلاف الأولى وهي قوله تقرب راحته فيه من ركبتيه واثنان مستحبان وهما قوله ونصب يديهما على ركبتيه بركوعه ووضع يديه الخ لكن الأولى أعلى من الثانية وقوله على ركبتيه أي فوق ركبتيه أي على العضو الذي فوق ركبتيه والعضو الذي فوق ركبتيه هماراً ساخديه على هنا معنى فوق فلا يلزم أن المؤلف يقول أعلى ركبتيه (ص) ووضعهما أحذ وأذنيه أو قريبهما بسجود (ش) فيها لما لا يتوجه بيده إلى القبلة ولم يحد أين يضعهما الرسالة تجعل يديه حذو أذنيه أو دون ذلك اه وظاهر كلام المؤلف كل رسالة تساوي الحائتين ولم يعلم من كلامهما مقدار القرب الذي يقوم مقام المحاذاة في الندب فإنه يحتمل أن يكون بحيث تكون أطراف أصابعه محاذية لهما ويحتمل غير ذلك (ص) ومحاذاة رجل فيه بطنه فخذه ومرفقيه ركبتيه (ش) يريد أن الرجل يستحب له أن

أن العبارة فيها ثلاثة إضافات مقصورة وهي هيئة وورك وباطن وموصوف وهو الرجل ومعطوف وهو اليثية ويقدر معطوف آخر وهو نفر يجنح فخذه ويقدر عاملاً على مقتضى كلامه وانظر ما قدرناه من (قوله مجافاً) هذا مستحب آخر وقوله ولا يضمهما بيان لما قبله (قوله ولا يفترش ذراعيه) لا يخفى أن هذا التماساً لحال الجلوس (قوله وهذا تكرار) سيأتي الجواب عنه بعد (قوله عطفاً على قوله بإفضاء) أي على إفضاء من قوله إفضاء (قوله فهو من أتمام) أي ذكره من أتمام الخ (قوله وقوله ووضع يديه الخ) هذا متعلق بما في بعض النسخ (قوله فلا يلزم الخ) حاشه به حيث كان ذلك جارياً على بعض النسخ من إسقاط قوله بركوعه فلم يلم المصنف أن يقول أعلى ركبتيه أي يضع يديه في أعلى الركبتين أي في المكان المرتفع على ركبتيه هذا مراده الآب اللفظ لا يؤديه لأن أعلى الركبتين هو الجزء الأعلى منهما الذي ليس فوقه جزء أعلى له ألا ترى أن أعلى الدار والجزء الأعلى الذي يس فوقه جزء أعلى الركبتين من الركبتين والقصد خلاف ذلك كما تبين (ثم أقول) وهذا التبريل بعيد عن اللفظ (قوله تساوي الحائتين) أي فتكون أو للتعبير في لزوم شب أن أو تنوعاً إشارة أقول آخر (قوله ويحتمل غير ذلك) باب تكون أطراف الأصابع أنزل منها (قوله ومرفقيه ركبتيه) مرفقيه معطوف على بطنه وركبتيه معطوف على فخذه وهو من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جازو المحاذاة المباعدة

(قوله يفرق بين بطنه ونفسه) هذا من قول المصنف ومخافة رجل فيه بطنه (قوله يفرق بين بطنه ونفسه) صورة خروجه وكذا بين ركبته الا ان المخافة بين المرتقين واجتنبين تؤخذ من زمان ومكان المخافة للمرتقين اذا جعل المرتقين في حال المخافة لركبتين محاذين للركبتين فمذهبنا والصورة الثانية من المصنف هي ما اشارنا بقوله مخافة من فقه الخ فالاولى ان يبينها كما فعل في الاولى ثم يقول ومخافة كذا تسلم كذا (قوله نفيد) كذا في كذا وهذا اذا كانت لمساعدة بينهم بحيث يكون المرتقان محاذين للركبتين (قوله بطنه بالحر بدل) هذا لا يوافق الساطي جعله القاني فاسد الان بطنه به فاعلام انه مفعول ونفسه تشبيهة بطنه بالحر بدل ما بين الركبة والورك وهو مؤنة وفيها اربع (٢٨٦) لغات فتح الداء وكسر الفاء مع سكوت انشاء وفتح الفاء وكسر الخاء والقاف (قوله يفرق بين بطنه ونفسه حذف عامدين

بطنه الخ) فقيهه حذف عامدين (اقول) ويصح ان يكون بطنه مفعول مخافة وقوله نفسية على نزع الخافض أي يخاف في الرجل بطنه عن نفسه وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا يعضهما أي المرتقين الخ) هذا لازم لمخافة المرتقين للركبتين حيث تكسور المخافة المذكورة مع المسامحة (قوله في حق كل مصل) أي الا المسافر (قوله اكلاها) أي أكثر ما ثوبا (قوله قال ابن رشد الخ) سكت عن صلاة المؤمن في صلاة الجمعة والعباد في الدار والقضاء وانما هو انه فوق المقدود والامام ويحتل ان يقال انه كانه قاله جميع (قوله وأما في سياقي الخ) لا يخفى ان ما سيأتي فاحصر على الامام فيعلم منه ان خلافه الاول في حق غيره (قوله هو الثوب أو البرد الخ) قال في المختار البرد من الثياب جهة برود وبرد كساء اسود مع انه فعلية يكون من عطف الخاص على العام (قوله عاتقيه) قال لما بين المكعب والحق عاتق وهو موضع الرداء والمكعب كالجلس مجمع عظم بعضه والكعب فلي هذا قولنا وبين

بفرق بين بطنه ونفسه وبين ركبته ومخافة من فقيهه وجنبه وبين ركبته ومخافة من فقيهه كنبه نفيد مخافة من ركبته ونفسه ثم ان هذا في المربعة والنسابة التي لم يطول فيها رله أب يضع في راعيه على نفسه ليطول السجود في السواقل وبطنه بالحر بدل أي مخافة بطن رجل ونفسه مفعول مخافة بالنصب مفعول المحذوف كانه ما قال مخافة رجل فيه قيل له عامتي مخافة فقال يجعل بطنه مخافة فغضب ففنه بمخافة النفس والمذلول عليه بمخافة ولوجها في قوله ومخافة ركبته أي ركبته أيضا بمخافة من فقيهه ركبته ولا يعضهما ولا دواعيه على نفسه واستمر في ذكر الرجل عن امرأة فاما ان يكون في صلاحها منه من تزويجه وقيل هي كالرجل في ذلك (ص) والرداء (ش) أي يستحب الرداء في حق كل مصل كما هو ظاهر كانه كفه وطاهره فانه أرفق بفضة قال أبو الحسن الاستحباب في الرداء على من اب أو به كدها صلاة الاغنة في مساجد الجماعات بالارضية أو ما في معناها من استقار وابتدأ وبها في الاستحباب صلاة المفرد في مساجد الجماعات ومساجد القبايل الرداء أو ما في معناها وبها ذلك في الاستحباب صلاة الامام في داره أو فناءه بالرداء أو ما في معناها وبها ذلك صلاة المفرد في داره أو فناءه بالرداء أو ما في معناها ومما يقرر من مائة وهو أدنى من تبة الاستحباب قال ابن رشد انه وقد أجاد المؤلف هنا طلبه ابتداء وأفاد فيها شيئا من قوله وأما من يجب بالرداء الحكم ما إذا نزل والرداء في النهاية في عرب الحديث هو الثوب أو ما يرد بفضه على عاتقيه وبين كفيه فوق ثيابه وضوء في المدخل وزادوه أربعة أذرع ونصف ويحرمون أن يغطي به رأسه فان غطاها به ورد طرفه على أحد كتفيه صارت قناعا وهو مكرره للرجل لانه من سنة النساء الامن ضرورة سر أو برد (ص) وسئل به (ش) أي يتدب لكل مصل على المشهور وسئل أي ارسال يديه إلى جنبه من حين كبره لا حرم ظاهره في الفرض وانفسل ويكره انقبض في الفرض (ص) وهل يجوز انقبض في النفل أو ن طاول ومن كراهه في الفرض لا اعتقاد أو خيفه اعتقاد وجوبه أو اظهاره شعاع أو يلات (ش) يعني انه وقع خلاف هل يجوز انقبض لكونه يده أي مكرره بسده اليمنى واليسرى بها تحت الصدر وفوق السرة في النفل من غير قيد طول كما هو مذهب المدونة عند غير ابن تومر والارواز الاستحباب فيه من غير ضرورة أو ان طول فيه ويكره ان قصر كما عند ابن رشد وهما تأويلان وأما سبب كراهه انقبض بأي صفة كانت في الفرض ففيه ثلاث تأويلات قيل لا اعتقاد انه شبهة بالستند وهو القاضى عبد الوهاب فلو فعل لا لئلا بل نال يكره وأخذ منه جواز في النفل لارواز لا اعتقاد فيه من غير ضرورة وقيل خيفة

كتفيه الاولى بقول وعلى كتفيه وبين محمد كره ان يماشي والكتف واحد (قوله وهو أربعة أذرع ان ونصف أي طوله لأب المتقول من اثنتان طوله ستة أذرع وعرضه ثلاثة أذرع هكذا قيل عجم أي فكلام صاحب المدخل ليس هو المفعول عن اعتقاد (قوله وهو مكرره لطريق) أي في الصلاة (قوله طاهره في الفرض والنفل) أي وهو كذلك كما أفاده الساطي (قوله ويكره انقبض في الفرض) وأما النفل فلا يكره بل هو خلاف الاول (قوله هل يجوز انقبض) أي في خلاف الاول (قوله بل تسالم يكره الخ) هذا يفيد انه خلاف السنة ربي الكراهه صادق بطوار ولا استحباب وحيث كان أصل في السنة فهو مستحب بقي اذا لم يقصد شيئا لا اعتقاد ولا تسامرا وانما ظاهر جملة على التمسك لانه حيث ورد في السنة فعمل خالي لانه عليه فالاحوال ثلاثة قصده الاعتقاد



البعير على الفاعل أن يكون  
 الفاعل متخذاً الوجوب والمعنى  
 محتلف وكلاهما صحيح والحاصل  
 أن المعنى محل ظروف الاعتقاد أي  
 محل الظن الاعتقادي فغير منظمة  
 بوضع ظن بمانه الأمر أنه غير عن  
 الظن بالخصوص فيكون لظروف  
 أعم من الظن لأنه يشمل الشئ  
 وليس في عبارة على هذا التبريد  
 (قوله أي إذا هو أي) أي لأن قوله  
 في مجرده متخيل لأن يكون في رده  
 من مجرده (قوله) وتأخيرهما عند  
 القيام عكس ركني البعير في زواله  
 وقيامه أي عكس ركني البعير  
 اللذين في يديه فإنه يقوم على ما  
 ولكن يفهم في ركنه بوجوب جليبه  
 عند القيام قبل أن عليه القيام  
 في كونه مؤسراً في القيام  
 والإنسان ركنه مقدمته وفي

أن يعتقد وجود الجهال وهو الباطني وابن رشد ضعف هذا التأويل بفرقه فيها بين الفرض  
وانسل مع تدنيته الى كراهه كل المندوبات وقيل خيفة اظهار مشوع ليس في الباطن وقد  
نهوذا النبي صلى الله عليه وسلم منه وهو ليسا من عليه فلا تختص الكراهة بالفرض قاله بعض  
اشراح ونحوه في استأني وعليه التعميل الاول ليس تعليل بالمظنة فاما استأني الاعتبار عند  
انقال به لا يكره وأما التعميل الثاني فالمظنة أي أنه مظنة اظهار المشوع وأما التعميل الثاني  
فيحتمل أن يكون بالمظنة ويحتمل أن يكون كالأول وعلى أنه تعليل بالمظنة فهل المراءاة مظنة  
اعتقاد الوجوب أو مظنة خوف اعتقاد الوجوب وفهم محققان ان التخصيص في فرض مكره  
أي سفة كانت وان التي فيه اختلاف في العمل اقتضت منه خاصة كاهر وأما على غير ذلك  
فحكمه الجواز مطلقا وليس فيه اختلاف المتقدم (ع) وتقدم يدين في مجوده (ش) يعني أنه  
يستحب في اهله تقديم اليدين في المصود أي اذا هوى له بدل عليه قوله (وآخره) عند  
القيام) أي ويندب تسمية هما عند القيام (ص) وعند دعائه الثلاث في تشهد بعد السبابة  
والا بهام (ش) أي ونسب المصلي أن يصدق في شهادته واحد أو أكثر الوسطى واليسرى  
والمنه من اليد اليمنى عاد السبابة والايهام تحت السبابة ولا يقبض شيأ من أصابع اليسرى  
ولو قطعت اليمنى ثم قبضه اجاز بعد ذلك لان مد السبابة والايهام هو صورة عشرين ثم يحفل  
أن يقبض الثلاث منه وهو بها على طرف الكف فيصير تسعة وعشرين كما قال ابن  
الطاجب ويحفل بهاها وسط الكف وهو ستة ثلاث وعشرين ويحفل بهاها وسط الكف مع  
وضع الايها على أغص الوسطى وهي ستة ثلاث وعشرين وبشارة أنشأ ليس في كلام المؤلف  
كيفية وضع الثلاث ولا كيفية حال الايام مع السبابة وقول لا كثرانه على هيئة عدد التاسع

حالة انزول رتبة الانساب وخرتاب وركبتا العبرية فقد عرفت ان هذا الحسب من محاسن عيب وفضله عكس اليه في قوله وفيما هو قال عير  
الاسماء امرد له فظاهروا فيما به فثبت عكس ركني العبري في قوله قيامهم ما وان كان عكس ركني رجلية (قوله الثلاث) بدل بعض  
من عناه مفرد وفيه ان يراد بعض النكاح أي ابايهم الثلاث لا وفي قوله بدل كل من كل أي عقده بعض عناه الثلاث والثلاث  
بدل من بعض و بدل الكل من الكل لا يشترط فيه عير (قوله ما من السبابه) عير بثلاث لان العرب كانت تسميهم بالسبابه (قوله  
والا مام قصص السبابه) أي الى جانب اولادهم من عير قصص عن السبابه كما قال الخطيب رحمه الله تعالى ولا يخفى انه اذا كان  
كذلك لا يكون محذورة على الواسطى فيوافقا عبارة التابيه لان مد السبابه والاهام أي بالمعنى المتقدم (قوله وهو عهده ثلاثه)  
الافضل وهو عهده ثلاثه وتكون ثلاثه وعشرين (قوله وهي سبعة ثلاث وخمسين) لا يخفى ان وضع الثلاثة الاسابع سبعة فهو يكون  
وسمى الابهام على ثلاثة واسطى مع مد السبابه خمسين هذا مقاربه الا انه ما في لما قبله العبارة ثابيه التي هي ما عاها عاها واقعة الثلاث  
لان عفاذ العبارة ثابيه ان ذلك كله شمس الالهة من والجواب ان قوله مع وضع الابهام أي رأس الابهام على العدة التي سطر بحيث  
تكون الابهام عهده فكذا جابلي منه كبره العسا العار فون وحده فون فون هذا السبابه والاهام صفه عشرين أي دورا بعداء

(فوله والموافق لما ذكره في علته تحريكها) العلة أن الله ذكر حوال الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهو وانما اختصت بالإشارة دون غيرها لان عروقه امتصته بنفاد القلب واذا حركت انزعج القلب فيتنبه لذلك والحاصل ان الرجح انه يحركها الى السلام جهة اليمن واليسار لا فوق وتحت كما قيل به أفاده بعض شيوخنا (قوله ولو طال الشهاد من المناسب ولو طال الجلوس) (قوله ولكن الاول الخ) (لا حاجة لذلك) (قوله وظاهر المدونة) هذا هو المعتمد (قوله ودعاء بنسب مدنان) مراده تشهد السلام وان كان ثانيا أو رابعا ويدخل في الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافا لما في عب (قوله يعني ان الشاهد) الموافق للنقل كما أفاده محشي تب ان اختلافهم بالسنية والفضيلة انما هو في أصل الشاهد وأما كونها لفظ الزائد فهو مستحب لا غير وذكر النقل المؤيد لذلك راجعه (قوله والظاهر به بدعة) أي فهو مكروه (قوله ولكن الأفضل ما في الظاهر كما يأتي) (٣٨٨) وعده ولم يذكره وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم اللهم اجعل محمد مجيدا كذا في عب تبعا للشيخ سالم قال ابن عب وبيه نظير بل في البخاري ذكر الاول في المحسنين في بعض الروايات وفي بعضها مساقطة قال ابن حجر هذا تفهيم من الرواة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بالآل في المحامين لانه لما زلت الآية قالت له صلى الله عليه وسلم العجوبة نحن أمرنا الله بالصلاة والسلام أما السلام فقد عرفناه وما الصلاة فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين الله جسد مجيد اه (قوله يتم بذلك) أي كونها في الشاهد الأخير (قوله الالفاظ الدالة على الملك) كقوله له ملك السموات والارض (قوله مستحقة) بالبناء لا فاعول أي يستحق اهول أن يتصفوا بلوها (قوله وهي الاعمال الصالحة) أي ناموا بها (قوله ته) أي لا ينبغي أن تكون الاله (قوله وما والا) ناسه كما هو معروف وحى عن منكر (قوله وقيل كل الصلوات) علينا

والعشر من فيكون الخنصر والخنصر والوسطى اطرافهن على النعمة التي تحت الاجسام وبسط المستعفة ويحصل جنسها الى السماء وبعد الاجام بجانبها على الوسطى (س) وتحريكها دائما (ش) أي وتندب تحريك السجدة بيمينها لا بيمينها لانه سببا في وجهه كالمدينة دائما من أول الشهود لا تحركه وهو أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله والموافق لما ذكره في علته تحريكها أن يتم الى السلام ولو طال الشاهد (س) ويساهن بالسلام (ش) أي ويحب يستحب في الصلاة التيامن بالسلام ابن عرفة سلام غير المأموم قبلاته متباعدة قليلا عيبا من قول بعضهم ان المأموم كذلك وظاهر المدونة انه اسم عن عيشة وقاله الجاهل وعبد الله اه وحاصله أن لهذا والامام يسلم قبلاته متباعدة قليلا وأما المأموم فقبل كذلك وقيل بداءته بالسلام عن عيشة قال أبو محمد صالح ويكون تيامن عند المطلق بالكاف والميم من عليكم (س) ودعاء بنسب مدنان (ش) يعني ان الدعاء يستحب في الشاهد الثاني وتحله بعد الشاهد ويلزم منه طول الجلوس الثاني على الاول ان لا يزيد فيه على الشاهد (ص) وهل لفظ الشاهد والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام سنة أو فضيلة خلاف (ش) يعني ان الشاهد بأي لفظ كان سنة كما هو ذكره في الخلاف في أن الشاهد باللفظ الوارد عن عمر رضي الله عنه لا في بيانه الذي علمه الناس على المنبر بمحضر الصحابة سنة فبصير الا في آياتها مستثنى أو فضيلة أو سنة مطلق لفظ يسلم وعلى كل يستحب اسرارها بالظهر به بدعة وجهل بالخلاف واختلاف أيضا هل الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بأي لفظ سنة في الشاهد الأخير وسكن الأفضل ما في الخبر كما يأتي أو فضيلة كما شهده ابن عطاء الله خلاف وعمله بعد الشاهد وقبل الدعاء يدل على ان الصلاة على النبي انما هي في الشاهد الأخير مرأى التصريح به من كراهة الدعاء في الشاهد الاول والصلاة على النبي دعاء وهو العلم ان كلام المؤلف غير محتاج لان يتم بذلك لفظ الشاهد المختار لملك هو المحجرات أي الالفاظ الدالة على الملك كقوله له ملك السموات والارض (قوله مستحقة) بالبناء لا فاعول أي يستحق اهول أن يتصفوا بلوها (قوله وهي الاعمال الصالحة) أي ناموا بها (قوله ته) أي لا ينبغي أن تكون الاله (قوله وما والا) ناسه كما هو معروف وحى عن منكر (قوله وقيل كل الصلوات) علينا

رضاء أو نفلا (قوله وقيل الصلوات كلها) فيدخل الزكاة والصوم فيكون من اطلاق اسم البعض على الكل (قوله عليه) متعلق بحفظه وراض أماته لانه راض ظاهر لان على تأتي بمعنى عن كقول الشاعر \* اذا رضيت على بسوء شير \* وأما تعلقه بحفظه فلا يظهر الا بجهل على بعض اللام وحفظه مباعدة أي حفظا من الشيطان وسوسته أو من المضاررة الحسية والمعنوية (قوله أي النبي) يلاحظ كما به يحاطب النبي صلى الله عليه وسلم فادن لاحظا الروضة الشريفة (قوله نفعات حسنة) قال في المصباح النفع العظيمة وقال في المختار نفعات الرخ هبت وكان المصحة اسم للعظيمة التي بها الرياح القلوب كارتياحها بالريح الطيبة واصافة نفعات للحسان من انصافه امتنع بفتح اللام للمعتق بكسر اللام (قوله انما زيادة) أي لا أخذة في الزيادة في كل وقت والظاهر (قوله المحشي قوله ولكن الاول الخ) يس ذلك موجودا في نسخ اشراج اه

أن يكون عطف وبركاته على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله علينا الخ) يرد أن المولى إذا شهد بالآيمان فهي شهادة لنا لا علينا لأن الشهادة علينا مضمرة والجواب أن وجهه الايمان على اشارة الى أن الله قريب علينا في جميع الاحوال (قوله أي أمان الله علينا) أي تأمينه مسجل علينا فلا يتطرق اليها اختلاف حال (قوله المراد بهم هنا المؤمنون الخ) احتراز عن اصحاب الجن في غير هذا المجل فليس شامل للامانة كقوله تعالى ولقد اسطفيناها في الدنيا وأنه في الآخرة لمن الصالحين قال المفسر أي الذين لهم الدرجات (قوله من الانس والجن) من التبعية بالنسبة للانس والجن والبيان بالنسبة للملائكة (قوله معبود بحق) تفسير لاله لا أنه الخبر بل الخبر محمد ذوق أي موجود والتقدير لا معبود بحق موجود الا الله (قوله في أفعاله) ليست من جملة المفعول بل من التفسير أي في أفعاله وتفسير الشهادة بالتحقق قصور فانه لا يكون الا بالقلب فالأفضل أن يقول أي أقرب لسانى وأتقنى بقلبي الخ (قوله لا مطلقا) أي في الفرض والنفل أي لاها تجوز في النفل وحيث لا معنى انه نكروه البسمة في الفرض فهو عين قوله وكراهها بفرض (قوله ورجعه البساطي للصلاة المعهودة) أي المعهودة خارجا ذكر في قوله فرائض الصلاة الخ وقد تقدم أن المراد بها ما يشمل الفرض والنفل وحيث قد قوله فالتنفي الخ ظاهر وذلك لان في هذا الجامع الجواز الذي في النفل والكراهة التي في الفرض ثم بعد كتي هذا وجدت البساطي بقيد فانه الحمد والمنة جعل الله ذلك خالصا لوجهه الكريم وفوز المديح بجنات التعميم (٢٥٩) (قوله وعلى هذا) أي وأما على فيه العائد على التعميد فليس المعنى هكذا بل المراد بذكره

قوله فظهر اختلاف المعنى على النسختين قدس برحق التدبر (قوله وجازت) أي البسمة جواز مستوى الطرفين في الفاتحة وغيرها (قوله وهو ظاهر المدونة) أي أن هذا التعميم في الجهر ظاهر المدونة ومقابلته في ما في المتن من كراهة الجهر به أي بالتعويذ ومقادير شبه ترجحه (قوله في الفاتحة وغيرها) كذا في الشيخ أحمد فان قال رروق المشهور أن السورة كالفاتحة في الكراهة اه (قوله وتخصيل مذهبه) معطوف على المشهور أي وهو تخصيل مذهبه أي ذو تخصيل مذهبه أو أراد بالتخصيل أثره وكأنه قال مائل مذهبه (قوله بمرها) أي مع كونه يدع نفسه فاه إذا لم يسمع نفسه لا يكتفي عند

علينا أنا قد آمننا بالرب تعالى وقيل المراد به هنا الايمان أي أمان الله علينا وعلى عباد الله الصالحين والمراد بهم هنا المؤمنون من الانس والجن والملائكة أشهد أي أتصدق أن لا اله معبود بحق الا الله وزاد في بعض الروايات وحسده لا شريك له في أفعاله وأشهد أي أتصدق أن محمد اعلمه ورسوله (ص) ولا بسمة فيه (ش) أي ولا بسمة في الشهادة أي بكم ولو تشهد قبل وأما حكم البسمة في الصلاة فهو ما ذكره بعد بقوله وجازت كتعويذ بنفل وكراهها بفرض ويوجد في بعض النسخ لا بسمة فيها بضمير المؤنث المائدة على الفاتحة كما قرر به الشارح أي في صلاة الفرض لا مطلقا ورجعه البساطي للصلاة المعهودة قال وعلى هذا فالتنفي للوجوب والسنة والاستحباب اه ويشمل الفاتحة والسورة التي بعدها كما في الرسالة على كلام البساطي وهو حسن (ص) وجازت كتعويذ بنفل (ش) أي وجازت البسمة في النفل كما يجوز فيه التعويذ وظاهره قبل الفاتحة أو بعد ها وقبل السورة جهرًا أو سرًا وهو ظاهر المدونة (ص) وكراهها بفرض (ش) أي ذكره البسمة والتعويذ في الفرض لا امام وغيره سرًا وجهرًا في الفاتحة وغيرها ابن عبد البر وهو المشهور عند مالك وتخصيل مذهبه عند أصحابه وقيل بالإباحة والندب والوجوب لكن من الورع الخروج من الخلاف بالبسمة قول الفاتحة ويسرها ويكرهها الجهر بها ولا يقال قولهم يكره الايمان بها في الفريضة ياتي قولهم يستحب الايمان بها للخروج من الخلاف لانا نقول متعلق الكراهة الايمان بها على وجه أنها فرض أو على أن صحة الصلاة تتوقف عليها ومتعلق الاستحباب الايمان بها دوننية الفريضة والسلفية فلا تنافي بينهما (ص) كعادته قبل قراءة بعد فاتحة وأنشأها رأس السورة وكوع وقبل تشهد

(٣٧ - خرشي اول) الشافعي قال الخطاب هذه المسئلة تتعلق بثلاثة أطراف الاول ان البسمة ليست عندنا من الحمد ولا من سائر القرآن الا من سورة الدال الثاني ان قرأتها في الصلاة غير مستحبة والاولى أن يستغنى بالحمد انما إذا قرأها لم يجهر بها فان جهر بها فذلك مكروه اه (قوله الايمان بها على أنها فرض) أي سواء قصد الخروج من الخلاف أولا (قوله أو على أن صحة الخ) يرجع للذي قبله في المعنى (قوله ومتعلق الاستحباب الايمان بها الخ) أي ملاحظة الخروج من خلاف وسلامة انية الخروج من الخلاف التي ليست معها كراهة ان يأتي بها ولا يقصد فريضة ولا غيرها لانه لو قصد الفريضة دكن آتيا بكمروه ولو قصد السلفية لم يصح عند الشافعي فلا يقال له انه مراع للخروج من الخلاف وانما هو أن الكراهة حادثة بنية انتفاضة فلا فهو لقوله على أنها فرض أو على أن الصلاة الخ وكذا يكرهها بظاهر الدال وفرض ولا نقلا ولا يقصد الخروج من الخلاف (قوله وبها فاتحة) هكذا نقل المصنف الكراهة في ذلك عن بعضهم وعال ذلك بأنه مشغل عن قراءة السورة وهي سنة بماليس بسنة وبخالفه ما في الظاهر قد قال فيه ويدعو به الفراغ من الفاتحة ان أحسب قبل السورة وقد دعا بها الخون اه قال الخطاب وهو الظاهر وبوافق ما في الظاهر ما ذكره البساطي في شرح الخطاب فانه ذكر ان الدعاء هذا الفاتحة وقبل السورة مباح ولا يكرهه وكذلك في أنشأ السورة في انشأه وكذا بعد السورة

وقبل الركوع وبعد الرفع من الركوع وبه أخذ من كلام صاحب الطراز (قوله بعد سلام امام) ولو بقي في مكانه بخلاف التشهد فإنه بعده بعد سلام امامه ان بقي في مكانه أو تحوّل نحو لا يبرأ (قوله فلا يكره بعد القراءة وقبل الركوع) أي وقول المصنف وبعد فاتحة أي وقبل سورة بابل ما هو قد علمت سابقه (قوله وفي الرفع من السجدة الثانية) لم تكن موجودة في المطاب ولعل عدم ذكرها يكون المشغل مشغولاً بالتكبير مع الشاهد إذا كان بعد السجدة الثانية تشهد وبالتكبير إذا كان يقيم قياماً مع ربه الركبي من أقرب إلى آخره إلا أن كلام المطاب ربما يفيد أنه قال ولا بأس بالدعاء في أركان الصلاة كلها سوى الركوع فإنه يكره الدعاء فيه (قوله لكن منه ما هو جائز) وهو ما قبل الركوع ومنه ما هو مندوب بماض كالرفع من الركوع فإنه خص برباؤك الحد أي لأن المطامير به طاب منه المزيدي شيء كان كالجود بين السجدة كذا في عب (أقول) كون الدعاء جائزاً مستوي الطرفين بعيداً وذلك لأن الدعاء مع العبادة فانظر أن ما وقع في كلامهم من كونه مأجوراً جزاءً القصد أنه مأذون فيه فلا ينافي التدب لاه مستوي الطرفين كما هو ظاهر الشارح أو يقال ان الأباة من (٣٩٠) حيث كونه في هذا الموضع فلا ينافي أنه في ذاته مندوب وقول عب مندوب بخص

أي وهو ربنا ولك الحمد كذا في عبج  
ذاكر ما فيه وفي شرح الجلاب  
ما ظاهره الله يوم (قوله مما هو  
يمكن) أي عدة وشعر عابد ليل ما بعد  
(قوله فيه يحرم الدعاء بذلك) أي  
بالمستع شرعاً أو عادة الأولى فيما  
إذا كان مستعمداً وفي عب وانظر  
هـ لـ بطل الصلاة مطلقاً أو  
المستع شرعاً لعادة (أقول)  
واظهار صحة الصلاة مطلقاً سواء  
كان مستعمداً فلا كالجمع بين الضدين  
أربعة أو شرعاً أو عادة قبيحة  
وكذا أسلم وقوله لا بأس بالدعاء  
المأثورة لم ينفى الله ما كرهها  
(قوله عصبية) خص العين قبيحة  
(قوله طيان) بفتح الهمزة قبيحة (قوله  
ورعاً) بفتح الهمزة ورواها  
ورعاً بفتح الهمزة وفي رواية  
ذكرها مسلم عن أنس بن مالك قال  
دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم

وبعد سلام امام ونشهد أول (ش) يعني أنه يكره في هذه المواضع الدعاء كما يكره السجدة  
والله في القرض لكن قوله وتثامن أو ثامن سورة هو في الغرض وأما في الفضل بقا ترخص  
عليه سند وفيه كلام توضيحاً وتلخيصاً في شرح الجلاب قاله المطاب وما بعد هذه  
المواضع الثمانية لا يكره الدعاء فيه فلا يكره بعد القراءة وقبل الركوع ولا بعد الرفع منه وقبل  
السجود ولا في السجود ولا بين السجدة (ص) لا بين سجدة (ش) أي فلا يكره الدعاء بين  
سجدة (ش) والحكم به مستحب كاستحبابه بعد التشهد الأخير ولو قال المؤلف لا يغيرها لتشمل  
الدعاء بين السجدة (ص) وهذا قراءة وقبل الركوع وفي حال الرفع من الركوع وفي السجود وفي  
الرفع من السجدة الثانية لكن أحسن أي أن الدعاء لا يكره في واحد مما ذكر لكن منه ما هو  
جائز ومنه ما هو مستحب (ص) ودعائهم أحب وإن الدنيا (ش) أي وحيث جاز الدعاء دعا  
الشخص المصلي بما أحب مما هو ممكن من أمر آخره أو دنياه أو وسعته رزقاً وزوجة حسنة  
وقولنا ما هو ممكن احترازاً من الممتنع شرعاً أو عادة فإنه يجوز الدعاء بذلك (ص) وسوى من  
أحب (ش) أي وله حتى أن يدعو من أحب الدعاء الله أو عليه فقد دعا عليه الصلاة والسلام  
للوليين المعيرة وسماه وقال بعد دفعه من الركوع غفر الله له وأسلم سألها الله ودعا  
على آخرين فقال وعصية عصمت الله وسوله اللهم العن أبي لحيان والعن رعلان وذكوان ثم  
سجد كما في صحيح مسلم (ص) ولو قيل يا فلان فعل الله لك كذا لم يطل (ش) هذا إذا قاله لغائب  
أو حاضر لم يفسد مكانته ولا بطلت صلاته كما في شرح الشيخ سالم (ص) وكره سجود على ثوب  
لا حصر وتركه أحسن (ش) أي وكره لغير حر وبرد أو خشونة الأرض لكل هـ لـ ولو أمرأة  
السجود بالجمعة والكفان تبع لها على ثوب متفصل عنه من فطن ونحوه من كل ما فيه رفاهة  
ممتثلته الأرض كحجر السماء ونحوها بلذق السجود على الطير المطافئ أو الأديم ونحوه

على الذين قتلوا أصحاب بدر معونة ثلاثين ساجداً عور على رجلي ولحيان وعصية عصمت الله ورسوله في تلك الروايتين فلا  
أصريح بدعائه على عصبية وعصاة المذبح ليس فيه نص يرجح دعائه على عصبية إلا أنه قد يقال ان الأخبار صحتها بالعصبية ان تضمن  
الدعاء عليه أو فيه بعد في حوز الدعاء على الظالم هو له كان ظالمه أو غيره والأولى عدم الدعاء على من لم يعم ظلمه فان عم ظالمه  
الدعاء ونهين عن الدعاء عليه بهذا باب أولاد هو ظلمه أو بالوقوع في معصية لأن إرادة المعصية معصية وبمؤلفات شخصه له فوق  
ما يستحقه في جواز الدعاء بسوء الطاعة قولان الراجح كما قاله ابن ناجي وغيره المنع من الدعاء للبرزلي (قوله وتركه أحسن) أي ان الأولى  
تسألها أي لم ينفى تركه من التواضع ومن هنا علم ان المسألة بفرق بين المكره وخلاف الأولى (قوله والكفان تبع لها) أفراد لأنه  
مستند فلا يقال ان الأولى باعانها أو مقتضى الشبهة أنه لا يتعلق بالبدن كراهة استقلالاً فقطضاء لوسجود على الأرض به منته  
درسيه لا كراهة ونظائر النقل التكرار وأما إذا كان متصلاً فسيأتي في قوله وطرف كم (قوله مما أنبتة الأرض) قصور بل كل عصبية  
رفاهية أي نعم من كنان أو سوف أو نحو ذلك كذا (قوله كحجر السماء) كذا في نسخة أي دسر المعروف (قوله أو الأديم) كذا في  
نسخة يعني الجلود الذي في شب الدوم وقيد فيها عبد الله فقال لعالمها أولى لان الأديم أولى في التكرار من غيره وتأمله (قوله ونحوها)

أى كسباً لم يسجد في صف أول والألم يكره كان من الوافق أو من ربيع وقفه أو من أجنبى وقفه ليفرش بصف أول  
 لزوم وقفه ان جار أو كره لان التزام على الصف الأول مطلوب ويفهم منه ان ما فرش في غير الصف الأول يكره السجود عليه  
 وأشعر قوله بسجود بانه لو وقف وجلس عليه وسجد على غيره فلا كراهة (قوله ورفع أو نصب الخ) لا يخفى ان الرفع ليس فيه اتصال  
 بالارض بخلاف النصب ففيه اتصال فحيث كان فيه اتصال فيكون سجوداً حقيقة فلا يرجع حينئذ قوله وهذا إذا نوى الخ له بل  
 لا يرجع الا إذا رفع حجر أو يدون اتصال بخلاف ما في عب ولا يشترط في السجود ارتفاع أسافه على أعاليه خالفاً لما في ثمة ثم يقال أيضاً انه اذا  
 كان رقعته بقصد السجود فلا يظهر قوله وهذا إذا نوى بإيمانه الارض والفظ المدونة وان رفع شيئاً أى بقصد السجود كما هو سباق كلامها  
 وجهل فلا علة عليه وهذا التقيد انما هو للشمى وقد ظهر عدم التمامه قوله لا يجره عن السجود (أو كان عامداً أو جاهلاً والذى حكمه  
 الشيخ أحمد عن بعض شيوخه انكر اهـ مع الصحة ولم يفصل بين جاهل وغيره والذى ارتضاه الشيخ سالم وغيره ونسبها للمدونة صحة  
 صلته ان كان عامداً لا جاهلاً والذى ارتضاه عجم بطلان صلاة الصحيح بفعل ذلك مطلقاً جاهلاً كان ذلك أو عامداً (قوله أى طافات  
 عمامته) المقصود الخس بدليل قوله بعد وهذا اذا كان قد راخ والطاقة التخصيبية المجتمعة من طيات كما هو معروف (قوله وان كان)  
 أى الكور كناية لم يقل وان كان كثير المطابق لقوله قدر الطافتين لشوله (٢٩١) اذا كان الطافتان كسفتين ففيه الاعادة ثم  
 ظاهره الاعادة أبداً وليس كذلك

ان المراد الاعادة في الوقت والفرض  
 اهم شديدة على الجبهة والافتقار  
 ففي ابن يونس وغيره الاعادة في  
 الوقت وصرح بذلك في كبره  
 وقال ابن عرفة ابن حبيب وابن عبد  
 الحكم اذا كان قدر الطافتين وان  
 كان كسفاً أعاد في الوقت ان من  
 انفسه الارض والحاصل ان ذلك  
 فيما شدد على الجبهة وأما ما برزها  
 حتى منع لصوقها بالارض فلا يجرى  
 قطعاً وقوله تفبر أى ان كلام ابن  
 حبيب تقييد للمدونة لا لخلاف  
 (قوله وكذا) يكره السجود على  
 طرف كم الخ أى الا للضرورة  
 أو ردى كتاب ابن بشر ويكره ستر  
 اليدين بالكمين في السجود الا ان

فلا يكره لكن ترك السجود على ذلك أحسن (ص) ورفع موم يسجد عليه (ش) هذا موقوف  
 على سجود أى وكره سجود على ثوب ورفع أو نصب مصل موم لم يجزه عن السجود شيئاً الى جبهته  
 بسجد عليه فان فعل لم يعد وهذا إذا نوى بإيمانه الارض فان نوى به ما رقعته دون الارض لم يجزه  
 كما قاله اللخمي (ص) وسجد على كور عمامته أو طرف كم ونقل حصياً من ظل له يسجد  
 وقراءة ركوع أو سجود (ش) أى وكره لغبر سر أو برد أيضاً السجود على كور أى طافات عمامته  
 ولا اعادة عليه ابن حبيب هذا اذا كان قدر الطافتين وان كان كثيراً أعاد التوسمى هو تفسير  
 وكذا يكره السجود على طرف كم أو غيره من ملبوسه فالمراد بالكم شئ متصل بالمصلى وكذا  
 يكره للمصلى في المسجد ان ينقل حصياً أو تراباً من موضع ظل في المسجد لاجل السجود عليه  
 في موضع منس لتغيره واذا به المسمى والمصلى فيه ولا كراهة في فعل ذلك في غير المسجد وكذا  
 تكره القراءة في الركوع أو الشهادتين أو السجود فغير نيت أن أفتر القرآن راكعاً أو ساجداً واما  
 الركوع فعظم واقبه الرب وأما السجود فاجنب واقبه بالدعاء فممن ان يستجاب لكم لانهم احاسنا  
 ذل لخصت بالدكر فذكره الجمع بين كلام الخالق والمخلوق في موضع واحد للتفسير في له راجع  
 للسجود أى وكره نقل الحصيا من موضع الظل لاجل السجود فلا بد للمصلى ان يعلل لكن ما أدى  
 للتفسير مكرره وسواء كان للسجود أو غيره وكلام المؤلف يوجههم الخصوص الا ان يقال ان  
 كراهة نقله لغبر الصلاة مفهوم من كلامه بالاولى (ص) ودعا خاص (ش) أى وكره ان  
 يدعو المصلى بدعاء لا يدعو غيره في ركوع أو سجود لان أسماء تعانى كبره ومساها واحد سمى

تدعو الى ذلك ضرورة سر أو برد اهـ (قوله تفسيره) أى ان كراهة لتفسيره فان لم يؤد للتفسير فلا كراهة (قوله فاما الركوع فعظم واقبه  
 الرب) أى بالتسبيح فهو سبحانه ربي اعظم وأما السجود فظاهر الحديث انه لا يسجد في السجود مع انه يتدب التسبيح فيه أيضاً والحاصل  
 انه يتدب في السجود التسبيح والدعاء (قوله فممن) أى تحقيق (قوله لانهم) تعليل للحدوف أى وعاطل طلب التعظيم والدعاء لانهم احاسنا  
 ذل وقوله لخصت بالدكر أى والى كراهة في العبارة حذف الواو وما عطف (قوله لخصت بالدكر) تفرع على قوله حالنا ذل أى والقرآن ينبغي  
 ترفعه حساً ومعنى وايسر في الركوع والسجود ورفع له حساً وابعاداً شدة على المقصود عليه أى انها خاصستان بالدكر لا يجاوزانه الى  
 القرآن لانهم احاسنا ذل والقرآن ينبغي ترفعه والحاصل ان الذكر يناسب الذل بانخفاض الحال والقرآن بالعكس (قوله فذكره) أى وحديث  
 خصت بالدكر حكم بكره انما الجمع بين كلام الخالق والمخلوق وكان يقال تكره قراءة القرآن اتصالاً هو المطلوب الا ان تفسيره بان تعلق الحكم  
 بمشتق يؤذن بامانة الاشتقاق وكان يقال حكم بكره اجمع بين كلام الخالق والمخلوق للقيمة والمخوف وهو يتخاضع لله من  
 ان اهله كون الركوع والسجود حالاً وكان الشارح لم يفتقد لثباته في الجملة (قوله لكن ما أدى لتفسير مكرره) فان لم يؤد  
 للتفسير فلا كراهة كما هو مصرح به (قوله لغبر الصلاة) الاحسن ان يقول لغبر السجود (قوله المصلى) بل ويكره لغبر المصلى (قوله في  
 ركوع أو سجود) الاولى حذف ركوع لانه ليس محل دعاء (قوله لان أسماء كثيرة ومساها واحد) حاشا له ان يكره ان يدعو بشئ

خاص كرزاق فيسألته بالبرق وعالم فين. يتعلق. ولم يهكذا (أقول) ان كان المسمى شيئا واحدا فقد تناقض مجال الداعين لان الاتساع اغما يكون اذا تعدد مسميها او ايضا في الواقع ان مسميها مختلفة لان عالم ذات ثبت لها العلم وروهاب ذات ثبت لها كثرة الهبة وهكذا والجواب ان المعنى أن جميع مسميها الى ذات واحدة تصنف بصفتها متعددة فلا تساع من حيث الصفات المتعددة فتدبر (قوله ليسمع) مسميها لا يكون به معنى نفسه بتلك الاسماء الكثيرة (قوله مجال الداعين) أي محل جولانهم أي محل دعائهم أي ما يدعون به من أسمائه تعالى (قوله كالأبواب) أي فهي للداعين كالأبواب والطرق الموصلة لهم فتصود أي الأبواب الحسية (قوله اذ قد يكون بعضها أقرب من بعض) على أنه أي اسمي نفسه بتلك الاسماء الكثيرة لا جعل الاتساع اذ قد يكون الخ فلو لم تكن كسيرة لا دى للضيق والاطهر أن يقول وقد يكون بعضها أقرب الخ (قوله جاذ في خاصيته) وان لم يكن يخص بذلك أو بعينه أحد ذلك وخلالته ان خصوص المدعو به بخصوص الاسم المتعلق بذلك المعنى والمنظور وله خصوص ذلك المعنى حقيقة شديد خل في المكروه ما لو كان يدعو بشئ معين ولو بالاسم الجامع للصفات كما نقله الجلاله فالزم نفسه على الدعاء بشئ معين فلا كراهة ولو بالاسم الجامع كان دعاء فقال يا الله ارزقني يا الله فور قلبي يا نعم وهكذا وحاصله انه لا كراهة بدعوات متعددة باسم الجلالة فقط أو بأسماء مسببة وان لم يكن بعامة الناس نعم التعميم أفضل كما فاده عب قائل ولعل كراهة المخاص الذي لا يدعو بغيره مالم يكن متعلقة عاما كعبادة الدارين مع كفاية همه بها فإلا كراهة في ملازمة ذلك كما شاهدت عجب يدعوه اه (قوله لقا في شأنه) أي شأن ذلك الاسم أي حاله أي خاصيته وقوله ضعيف في أحواله أي ذلك الاسم والمراد به خواصه فهو بمعنى مقابلة (قوله ويحتمل ان يكون المعنى الخ) ونسأ كذا كراهته في حق الامام أي يكره للامام أن يخص نفسه وقد ورد في الحديث ان (٢٩٢) ذلك خيانة لما مومنين قاله في المدخل ويحتمل الصورين معا (قوله دعاء في

المصلاة الخ) مفهومه الطوار خارجها وهو كذا لانه (قوله واسرار) ظاهره اسرار الصلاة مع انه تقدم انه يشترط أن تكون تكبيرة الاسرار بالبرية وانها تفضل بالعجبة فلعن المسئلة ذات قولين فها هنا على قول ومما تقدم على قول ولذلك قال بعض الشراح وانظر هذا أي قول المصنف أو بعجبة تقاد مع في الذخيرة

بها نفسه ليسع مجال الداعين بها وتنفخ لهم أبواب الخيرات كالأبواب اذ قد يكون بعضها أقرب من بعض لا اختلافها باختلاف أحوال الداعين فربما يصلح الدعاء ببعضها لشخص دون آخر لكونه جاذ في خاصيته لا يصلح ادعاء به لقا في شأنه ضعيف في أحواله ويحتمل أن يكون المعنى أنه يكره أن يخص نفسه دون عموم المسلمين فان الدعاء بكلام نفع (ص) أو بعجبة لقادر (ش) أي وكره كافي المدونة دعاء في الصلاة واحرام وحلف بعجبة تقاد على البرية ولا بأس أن يدعو بها في غير الصلاة ومفهومه الطوار للخ (ص) واستفاد (ش) أي وكره للمصلي التفات بالاحاجة لانه اختلاس يختصه الشيطان من صلاة العبد كافي الحديث (ص) وتشديد أصابع وفرقتها (ش) أي وكره في الصلاة خاصة ولو في غير المسجد تشديد أصابع ولا بأس به في غيرها ولو في المسجد ومثل التشديد انفرقة لاصابع ووقع في الخطاب ما يفيد ان مالتكاو اس اقام

من الطراز من بطلان صلاة من دعا أو سجع أو كبر بالعجبة ولو غير قادر ولم يحل فيه خلافا اه ذكره الخطاب فهذا مما يفيد وجود الخلاف وحل اسرار في عبارة المدونة على الخج وان أمكن بعيد (قوله وحلف بعجبة) رأيت في بعض التفائيد انه لا يعتقد اليقين اذ لم يكن بالبرية (أقول) وهو ظاهر ما في باب اليقين والفرق بين ما هنا وبين عدم دخوله في تكبيرة الاسرار بعجبة انه متفق عليها بالصيغة العربية الواردة من عب (قوله ولا بأس ان يدعو بها في غير الصلاة) ظاهره ولو في المسجد وليس كذلك فليقيد بغير المسجد فيكره انكلام أيضا بالعجبة في المسجد لمن كان قادرا على العربية انتهى عمرو من رطانة الاعاجم وقال انها خيب أي مكر وخديعة ابن يونس بن عمرو اعما هو في المسجد وقبل اعما هو محضرة من لا يفهم لانه من تاجي اثنين دون ثالث قال المقراني ونكره محظا لظنهم لانها وسيلة الى ذلك اه (قوله التفات) ولو يحجم جسده حيث بقيت رجلاه الى القبلة بلا حاجة كما قال الشارح ومما التصحح عينا وشما لا يحده في الجلاب لا بأس به وكذا ظاهر كلام صاحب الطراز الا ان الخطاب قال والظاهر ان ذلك اعما هو للضرورة وأما غير ضرورة فهو من الالتفات الخ واذا كان من الالتفات فهو بالحد أخف من لى العنق وللى العنق أخف من الصدر واصد وأخف من لى البدن كله (قوله لانه اختلاس) أي استلاب كافي المختار أي ان الالتفات سلب قوى فالسين والتالتا كيدولا به من تدبير مضاف أي ذوا استلاب (قوله من صلاة العبد) أي خشوعا أو كالأوثا يا من صلاة العبد والضمير في قوله لانه واقع موقع المصدر والتقدير لانه اختلاس يختصه الشيطان من صلاة العبد كالأوثا وخشوعا ذلك الاختلاس فهو مصدر مؤكد (قوله ولا بأس به في غيرها) ظاهره انه أراد به ليس مكروه بل هو خلاف الاولى لما رأيت مما يفيد ذلك لما فيه من التفاضل باشتباك الامور الا انه صح في حد يشد لى الدين تشيكة صلى الله عليه وسلم بين أصابعه في المسجد كذا كره ابن رشد الا ان يقال ان هذا بيان للجواز فلا ينسأ في خلاف الاولى (قوله وكذلك انفرقة) التشبيه تام أي في الكراهة في الصلاة وخلاف الاولى في غيرها (قوله ووقع في الخطاب ما يفيد

ونصفه وأما فرقة الأصابع فتكروه عند مالك رحمه الله تعالى في المسجد وغيره وخص ابن القاسم الكرخي كراهة بالمسجد نفسه ابن عرفة وصاحب التوضيح وغيرهما والله أعلم اهـ (قوله ولا يقول عليه) حاصله أنه لا كراهة في الفرقة والتشبه في غير الصلاة ولو في المسجد (قوله ولا يقول عليه) انظر كيف هذا مع نقل ابن عرفة وغيره مما ذكر (قوله وهو أن يرجع على صدوقه) قل شيخنا رحمه الله تعالى المراد بالصدوق ما والى أصابع الرجلين من فوق بمقدار خمس قراريط قبتي الأصابع والية للارض ويقضى باليتية على عقبيه (قوله الخاصرة) أراد بها بسط الانسان (قوله لأن هيئته تنافي هيئة الصلاة) وقيل بالتشبيه لليهود لأنهم يفعلونه في صلاتهم سم (قوله ومن ذلك) أي ومن الذي يشوشه خوف والاولى حذف خوف ولا شك ان نظره إلى ما يحرم يشوشه أي يضره أخرى والحاصل ان المراد بالتشوش الضرر ديني أو أخروي (قوله وكذلك يكره رفعه إلى السماء) لأنه اعراض عن الجهة التي أمر بها في فائدة يجوز ألا يرفع البصر إلى السماء في الدعاء وكرهه الطبري والقاضي شرح وجه الاول ان السماء قبة الدعاء ووجه ثاني إمام الجهة (قوله ويكره أن يضع بصره في موضع سجوده فقط) خلافا لمن يقول يضع بصره موضع سجوده فقط قال مالك ينظر امامه فانه إذا أخفى رأسه ذهب بعض القيام المفروض عليه في الرأس وهو أشرف الاعضاء وان أقام رأسه وتكلف النظر ببعض بصره إلى الارض فذلك مشقة عظيمة وخرج وانما أمرنا ان نستقبل جهة الكعبة وخالف في ذلك ابن العربي فقال قال (٩٣٣) العلماء ان المصلي يجعل بصره إلى موضع سجوده به

قال الشافعي والصوفية بآبصرهم فانه أحضر للقلب واجمع للفكر اهـ (قوله انما المعنى) أي الكراهة (قوله لان البصر اسم للرؤية) أي الرؤية بانه أي فاطلق اسم الحال على المحل مجازا مرسل (قوله ورفع رجلاه ووضع قدمه على الأخرى) أي الاطول قيام أو شبهة فلا يكره (قوله وهو الصفد) بالدال المهملة لا بالتون وهو تقطع الصناد وسكون الفاء المنهى عنه (أقول) عبارة الخطاب وكره مالك في المدونة أن يقرن رجله ويصعد عليه ما وهو الصفد المنهى عنه اهـ المراد منه فإشارحة أسقط بعدد عليهما مع ان المعنى لا يتم إلا به (قوله هو)

انفقا على كراهة فرقة الأصابع في المسجد في غير الصلاة ولا يقول عليه (ص) واقعه (ش) أي وكره واقعه في التشهد وبين السجدين ولمن صلى جالساً وهو أن يرجع على صدوقه (ص) وتخصر وتغميض بصره ورفع رجلاه أو وضع قدمه على أخرى وإفراخ ما (ش) يعني ان التخصر وهو وضع اليد على الخاصرة في القيام مكره لان هيئته تنافي هيئة الصلاة وكذلك يكره تغميض البصر خوفاً اعتقاد وجوبه إلا أن يكون فتحه يشوشه ومن ذلك خوف نظره إلى ما يحرم وكذلك يكره رفعه إلى السماء وتقدم أنه يضع بصره امامه ويكره أن يضع بصره في موضع سجوده فقط قال الأبي وكان الشيخ يقول انما المعنى إذا رفع بصره بغير الاعتبار فاما للاعتبار فلا بأس به ثم الأولى أن يقول وتغميض عينه لان البصر اسم للرؤية وكذلك يكره رفعه رجلاه ويعتمد على الأخرى وكذلك وضع قدمه على الأخرى لانه من العبث وكذلك إفران رجله وهو الصفد المنهى عنه عياض هو ضم القدمين كالتمكيد أو تمجيد بان يجعل حظه من القيام سواء ابتداءً أو باري أنه لا بد من ذلك في جميع الصلاة ولو كان متى شاء روح واحدة وقام على الأخرى فإنا نأخذ المواقف وهذا يفيد أنه يعتبر في الكراهة أنه يرى أنه لا بد من ذلك في جميعها ابن يونس انما كره ذلك ثلاثاً هل به عن الصلاة (ص) وتفكر بدنيوي (ش) يعني أنه يكره التفكير بدنيوي لأنه يؤدي إلى عدم الضبط وقلة الخشوع وما كان مشغلاً بحيث لا يدري ما صلى فظاهر المذهب أنه يعيد أبدأ ذكره الخطاب وأما تفكر ما خروي غير متعلق بالصلاة

أي الإفران كما هو السابق أو الصفد والحاصل على ما يفيد من عيب وشباب الكراهة مقيدة بثلاثة قيود ضمها كالتمكيد والاعتماد عليهما دائماً واعتقاد أنه لا بد من ذلك في الصلاة أي اعتقاد أنه انسه كما شرح بذلك اللقاني وانما كرهه لا يشتغل بذلك فان لم يعتقد ذلك لم يكره كما إذا ورجح بان اعتد على واحدة تارة وعلى أخرى أخرى أو عليهما لا دائماً فيجوز وقال عجم ثم ان الظاهر أن توسعهما على خلاف المعتاد كقراهم ما فكره (قوله كالمكبل) أي المقيد لا يخفى ان كلام عياض عين الذي قبله الا انك بعد ان علمت الاسقاط يكون هذا أعم من الذي قبله (قوله أبو محمد) كلام أبي محمد هذا تفسير للاعتماد المحذوف في كلام الشاويح (قوله دائماً) تفسير لاتباع (قوله بديري الخ) يشير إلى أنه لو اتفق ذلك ولم يعتقد أنه يكره (قوله وتفكر بدنيوي) أي بسبب دنيوي أو في دنيوي (قوله بحيث لا يدري ما صلى) أن لا تأم أو بما أم أقل أم أكثر فلا ينبغي على التيسر لان تفكره كذلك عملة الأفعال الكثيرة أو ما شغل به زائداً على المعتاد ويدري ما صلى فتدب له الاعادة في الوقت وأما ان شغل على ثلاثاً أم أو بعافظ فانه ينبغي على اليقين وبأن يماثل فيه (قوله) وأما تفكره ما خروي غير متعلق بالصلاة فلا يكره أيضاً ولا يجزى فيه القيد فينبغي على التيسر في الصورة المستخدمة المحكوم فيها بالطلاب والاحاصل كما ظهر لي ان التفكير في الأخرى لا يكره سواء كان متعلقاً بالصلاة أم لا غير انه إذا كان يتعلق بالصلاة بحيث صار لا يدري أصلي واحدة أو اثنين أو ثلاثاً أو أربعاً فانه ينبغي على واحدة فان تردد في واحدة أو أقل في على الاحرام وان التفكير بدنيوي مكره



ما لم ينظر انه يجزئ الى انه لا يدري فانه يحرم عليه وان كان يفتقد انه لا يجزئ لذلك لكن وقع وزل وجرحه فالبطالان ولا حرمته والظاهر ايضا انه يحرم عليه اذا ظن ان الاخرى مطلقا يجزئ الى انه صار لا يدري كم صلى فالتعلق بغير الصلاة كأن يفكر في فجأة من حبش والمتعلق بالصلاة كأن يفكر في أركانها مثلهذا كله ظهر لي والله أعلم (قوله وكه محشو بخبز أو غيره) أي والفرض انه لا يعنه ركنا من أركان الصلاة (قوله كره مالك أن يصلي وفيه درهم) أي حيث لا يعنه اخراج حروف قراءة (قوله من يمنعه) أي خزا (قوله ومنهم من لا يعنه) أي تحقيق عدم المنع فن خشى تجنبه أي شئت تجنبه أي تنبأ وكره له فعله وأما لو ظن فيجب (قوله في حله المدونة) أي الطائفة بالكراهة (قوله على من يشوش عليه) أي بحيث يشك في ذلك وأما لو كان يمنعه تحقيقا لكره بل يحرم هذا هو المطابق لسياق الكلام والا فيمكن ان يفسر التشويش بحيث يمنع الكمال (٢٩٤) (قوله بغير النجس) أقول بل وبالنجس لما تقدم ان النار تظهر (قوله موضع الفاء)

أي قرب موضع الفاء وهو ما كان قبل الفاء بلصق الفاء (قوله وتزويق قبلة) بذهب أو غيره وكذا كتابة بالقلم وتزويق المسجد بذهب أو غيره لا تحسين بناءه وتخصيصه فلا يكره بل يستحب ان (قوله اذا ساء الخ) ساء لفظ موضوع للذم ولا ذم في المكروه بل لو لم فكأنه تجوزيه عن اللوم الشديد (قوله لعدد الركعات) أي يعلم كم صلى ومن ذلك القليل عند تكبير صلاة الجنائز باصابعه كأن بعدد اصبعه عند تكبيرة الاحرام ثم بعدد غيره عند التكبيرة الثانية لاجل معرفة العدد وهكذا (قوله زواياه) أي أركانه فائدة في الصلاة في المساجد المبينة بالمال الحرام مكروهه وكذلك الموقوفات المبينة بالحرام مكروهه قاله في الذخيرة وقوله قولان أي بغير ترجيح (قوله لم يعلم مما سبق) المتبادر لم يعلم البديل مما سبق والمناسب أن يقول ولم يعلم ذلك أي الذي هو المخصوص بصلاة الفرض وكون القيام هو الرب وكونه له بدل وأطلق الجمع

فظاهر كلام المؤلف انه غير مكروه (ص) وحمل شيء كم أو قم (ش) الباء للظرفية أي ويكره ان يجعل في شيء شيئا وهو في صلاته فيها كره مالك أن يصلي وفيه درهم أو دينار أو شيء من الاشياء ابن القاسم فان فعل فلا إعادة قال سنن من الناس من يمنعه الدرهم بخارج الحروف ومنهم من لا يمنعه فن خشى تجنبه ومثله للشيباني حله المدونة على من يشوش عليه دون غيره اهـ ويحمل قول المدونة في الخبر على المخبر بغير نجس وأصل أشياء شيئا على وزن فعلاء كهمراء كرهوا الاجتماع همزتين بينهما ألف فقلعوا اللام وهي الهوزة الاولى الى موضع الفاء فقالوا أشياء على وزن فعلاء فهو غير منصرف لان التانيث وان كان اسم جمع لاجمالته (ص) وتزويق قبلة (ش) أي ويكره تزويق قبلة المصلي لتلايشه وقد ورد انه عليه الصلاة والسلام قال اذا ساء عمل قوم زخرفوا مساجدهم (ص) وتعهد محقق فيه ليصلي له (ش) الضمير في فيه راجع للمعرب أو للمسجد المفهوم من السياق والضمير في له راجع للمحقق واللام بمعنى الى أي وكره جعل المصلي في المحراب محققا ليصلي اليه أي الى جهته وان كان ذلك موضعه فلا بأس به وأما حكم القراءة في المحقق في الصلاة فهو ما أشار له المؤلف في فصل ندب نفل بقوله ونظر محقق في فرض أو ثناء نفل لا أوله (ص) وعبت بليته أو غيرها (ش) أي يكره ذلك وليس من العيب تحويل خاتمه من اصبع لا تختر له عدد الركعات خوف السهولات فعمل ذلك لا صلاح الصلاة (ص) كبناء مسجد غير محقق (ش) أي كما يكره بناء مسجد غير محقق لعدم تسوية الصفوف فيه ولهذا اختلف في الصلاة فيه بالكراهة والجواز ولذا قال وفي كره الصلاة به قولان ومثل غير المر يع ما اذا كان محققا لكن قبلته في بعض زواياه فلو قال كبناء مسجد لم تستوف فيه الصفوف اسكان أشمل ولما قدم أن بعض فرائض الصلاة يجب فيه القيام وكان ذلك خاصا بصلاة الفرض دون غيرها وكان لذلك القيام من انبؤله بدل لم يعلم مما سبق عقد لذلك ترجمة فقال

فصل في بيان حكم القيام وبدله وهو انهما (ص) يجب بفرض قيام المشقة أو لخوفه به فيها أو قبل ضررا كالتميم (ش) يعني انه يجب القيام للفرض كالفاتحة وقيام الهوى للركون وولولهما موم وتكبيرة الاحرام غير المسبوق في صلاة الفرض المشقة وأراد به ما فوق الواحد كما تبين ذلك مما يأتي (قوله ترجمة) أي فصلا فصل يجب بفرض في المراد به ما يتوقف صحة فادحة العبادة عليه فيدخل في ذلك صلاة الصبي والباء للسبيبة (قوله قيام) أي مستقل بدليل ما يأتي والنعت اذا علم يجوز حذفه ولولم يكن معه طمأنينة واعتدال لان القيام فرض مستقل ولولم يكن معه طمأنينة واعتدال فان عجز عنهما وجب عليه أن يأتي به وان قدر عليهما وجب ان يأتي بهما (قوله وقيام الهوى للركون) فيه إشارة الى أن الفرض في كلام المصنف أعظم مما سبق لأنه فيها سبق خاص بشرطين وهما القيام لتكبيرة الاحرام والقيام للفاتحة وهذا أعظم منهما فيشملهما ويشمل القيام لغيرهما كالركوع فلا تكرار سلطنة فتقول ذكره نوطنة لقوله المشقة بقي ان الاولى حذف قيام وهوى لان الهوى التحذير اني أشغل وهو الركون لانه الانقضاء (قوله في صلاة الفرض) إشارة الى أن قول المصنف يجب بفرض ليس المراد به في أي صلاة كانت فرضا أو نفلا بل المراد به يجب بفرض في صلاة فرض وهذا اذا حلت الفرض في كلام المصنف على الاجزاء الفرضية أي التي تتوقف عليها صحة العبادة كالفاتحة

ولو كانت الصلاة نافذة كما هو المستفاد من شرح شب وهو الذي أراده اشرار كائين ويحتمل أن يكون المصنف أراد بقوله بفرض  
 العبادة المقرضة كالأصوات الخمس والفرض المندوزان نذريه القيام والكفائي كالخاتمة على القول بفرضها الأعلى سنيتهما فيندب  
 القيام ولكن يحتاج للتقييد بقولنا في الفرض أي كالفاتحة لا السورة وهو الذي ذهب إليه صب (قوله فادحة) كذا فيدها ابن  
 فرحون لكن محله إذا كان مريضاً أو أماً الصحيح فلا يسقط عنه القيام بالمسقة كما قاله ابن عبد السلام وهو الراسخ وهي غير خوف المرض  
 أو زيادته لكرهه بعد وليس حصول الدوخة أو السقوط أو الانغماء من المشقة الفادحة بل من المرض (قوله أو كراه الخ) انظر  
 الأكره هنا يكون بما إذا اظهر أنه يخوف القتل قاله عب والذي أقول اظهر أنه يخوف القتل أو الضرب المؤلم فإنه مثل المرض  
 (قوله فلو عبر بالقدرة) أي بان يقول يجب بفرض قيام مع القدرة (قوله كما في التيمم) فيه إشارة إلى أن قول المصنف كالتيمم معناه  
 كالضرب والموجب للتيمم وهو خوف المرض أو زيادته أو تأخر البرء واليه ذهب نت وقال عجم يرجع لقوله أو خوفه وقوله ضرراً فلا بد  
 أن يكون الخوف مستنداً لاختبار عارف إلى آخر ما تقدم (قوله بما ذكر) الأولى أن يقول لما ذكر باللام التي للتقوية أي سواء حصل  
 الخوف للمرض أو زيادته أو الانغماء على أن الانغماء من أفراد المرض (٢٩٥) وظاهر الشارح خلافه وقوله بسبب القيام إشارة إلى

أن الباء في قول المصنف به للسببية  
 وقوله في الصلاة متعلق بقوله حصل  
 الخ (قوله بتجربة العادة) أي في  
 نفسه أو في مقارب له في المزاج  
 ومثل ذلك اخبار الطبيب العارف  
 وقد يقال اعتبار الخوف على هذا  
 الوجه يشق في الصلاة فيعتبر  
 مطلق الخوف الحاصل كذا في  
 عب (قوله والعلم به) اللام زائدة  
 وهو معطوف على تقدم وقوله  
 فيعيد الخ أي يعيد قوله بفرض أي  
 الصلاة فرض أي ما عدا السورة  
 (قوله يرجع قائماً) أي يأتي بالركوع  
 من قيام (قوله في كل الصلوات)  
 فرضاً أو فلا (قوله في الجملة) أي  
 كالقيام لانه إنما يكون واجباً في صلاة  
 الفرض (قوله وبهذا) أي بقولنا

فادحة أو كراهية فيسقط حينئذ فلو عبر بالقدرة لكان أشمل وكذا يسقط القيام لو خاف المصلي  
 بالقيام ضرراً كاختفاء أو مرض أو زيادته أو تأخر البرء كما في التيمم سواء بسواء وسواء حصل الخوف  
 بما ذكر بسبب القيام في الصلاة أو قبل دخوله فيها بتجربة العادة وحملنا الفرض في كلامه على  
 الفاتحة وما معها أي في صلاة الفرض ولم نحمله على صلاة الفرض لئلا يشمل غير المراد فان  
 القيام لصلاة الفرض يشمل القيام للسورة مع أن القيام لها سنة وقد يقال غلب الشمول تقدم  
 الحكم بالسنية بقيام السورة وللعلم به من قوله فان عجز عن فاتحة قائماً جالس فيعيد ما هنا به  
 وحينئذ فيعيد كلامه وجوب القيام للركوع الذي لم يعلم حكمه في فرائض الصلاة ويدل على  
 وجوبه قولهم من ترك الركوع يرجع قائماً (ص) تكروج ريج ش) هو راجع إلى المستثنى  
 والمعنى أنه يجب بفرض قيام السورة أو المشقة أو خوف ضرر أو خروج ريج بالقيام والامن من ذلك  
 بالعود فيصلي قاعداً قاله ابن عبد الحكم إذا حافظه على الشرط الواجب في كل العبادة أولى من  
 المحافظة على الركن الواجب في الجملة وهذا يسقط قول سند لم لا يصلي قائماً ويعتبر له خروج  
 الرجوع ويصير كالسلس فلا يترك الركن لأجله كالعريان يصلي قائماً بادي العورة (ص)  
 ثم استند لا لطيب وحائض ولهما أعاد بوقت (ش) هذه هي المرتبة الثانية وهي القيام  
 مستنداً عند الخروج من قيامه مستقلاً بمحافظته على صورة الأصل ما أمكن ويستند لكل شيء من  
 جاد وحيوان لا لزوجة وأمة وأجنبية ولا جنب من محرم أو رجل أو حائض وإذا خالف واستند  
 لهما أعاد الصلاة في الوقت ان وجد من يستند عليه غيرهما أو إذا أعاد لأن الاستناد

إذا حافظه الخ (قوله لم يصلي قائماً) ظاهر العبارة أنه مجرد بحث من سند وفي ك وشب وذهب سند إلى أنه لا يجلس بقدره للركن على  
 الشرط (قوله لا يترك الركن لأجله) نقول له أنه بما به سلس بقدره على رفعه واستند أن يقول انه لا يقدر على رفعه لأنه لا يقدر على رفعه  
 إلا بالجلوس وهو ممنوع منه شرعاً والممنوع شرعاً كالمعدوم حساً (قوله كالعريان) الأولى أن يجعل نظيراً ثانياً فيقول ولأنه كالعريان  
 يجامع المحافظة على الركن وترك الشرط والجواب الفرق بين الشرطين فستر العورة قيل غير شرطواظهاره شرط قطعاً (قوله استند)  
 عطف على قيام مع مراعاة محذوف ومضاف دل عليه ما الكلام أي قيام مستقل وهذا هو المحذوف ثم ذواستند وهذا هو المضاف (قوله  
 لكل شيء الخ) يشير إلى أن المعطوف عليه وهو كل شيء أي يستند لكل شيء من جاد لا جنب الخ وفيه أن المعطوف عليه بلا يجب أن  
 يكون مخالفاً لما قبله لا دخلا فيه وبجواب أنه يقدر صفة أي ويستند لكل شيء يجوز الاستناد إليه ولا يقدر لا يصح فيساقبه قوله ولهما أعاد  
 بوقت (قوله لا لزوجة وأمة الخ) هذا إذا تحقق حصول اللذة أو الاشتغال الذي نفسه الصلاة سواء وجد غيرهن أم لا وإن لم يتحقق  
 ذلك بل تحقق خلافه أو تردد في ذلك فإنه يستند إلى ويصلي ولا إعادة عليه وجد غيرهن أم لا والامر بمثل الزوجة فإذا علمت ذلك  
 فالأولى حذف ذكر الزوجة والأمة وبذكره على حديثه بتفصيله المذكور (قوله أو حائض) أي محرم أعلم أن كلام الشارح فاصره على  
 ما إذا كان المصلي رجلاً أو أماً إذا كان المصلي امرأة فتقول لا جنب من ذكر من محارمها أو امرأة مطلقاً أي من محارمها أم لا أو  
 حائض كذلك (قوله أعاد الخ) أي بعدهما عن الصلاة أي مع الكراهة

(قوله بوقت) هو في العشاءين للفجر والطلوع في المصبح واللاصفرا في الظهرين (قوله وتربع) الاول الاستئناف وسعى المتربع متر بها لا تبعد نفسه ارباعا الفخذان والساقان أي جعل نفسه ارباعا على الارض (قوله تحت ركبته اليسرى) أي أو تحت وركبه اليسرى أو تحت ساقه أو بين ساقه ووركه وكذا يقال في طرف الاخر كذلك في بعض الشراح وما ذكره الشارح هو الاصل (قوله لان حكمه يعلم من خارج) يقال وكذا حكم المتربع يعلم من خارج فلا حسن أن السكاف داخل على المشيبه كما هو قاعدة الفقهاء (قوله ورفعه كذلك) أي متر بها (قوله بكسر الجيم) لان المراد الهبة لا المرة حتى يكون بفتح الجيم (قوله استحبابا) فيه نظرا لان التغيير في حال السجود سنة لقول المصنف وسن على أطراف قدميه (٢٩٦) (قوله بان يثنى ربه) نفسه ليعبر الا أن هذا انما هو فيما بين السجدين لا في حال

عليه ما يجب ان لا واجب (ص) ثم جلوس كذلك (ش) أي ثم بعد العجز عن الاستناد يجب جلوس كذلك أي كالقيام بحالته وبقيته أحكامه مستقلة مستقلة الجانب وحائض ولهما أعاد بوقت وظاهر كلام المؤلف كان شاس وابن الحاحب وجوب الترتيب بين الاستناد قائما والجلوس مستقلا والذي ذكره غيره أن ترتيبهما مستحب كذا ذكره ابن ناجي والشيخ زروق وهو الأرجح انظر المواق (ص) وتربع كالتنفل وغير جالسته بين سجديته (ش) أي حيث قلنا يصلي الفرض جالسا على أي حال فيستحب الترتيب بجلوس المتنفل فيخالف بين رجله فيجعل رجله اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته اليمنى ولما كان تغييره بالفعل يؤهم وجوب الترتيب قال كالتنفل لان المتنفل لا يجب عليه الترتيب لان حكمه يعلم من المذهب والا فالمراد يعلم بذكره فيقرأ متر بها ويركع كذلك راضعا يديه على ركبته ويرفع كذلك ثم يغير جالسته بكسر الجيم استحبابا أي هيئته اذا أراد أن يسجد بان يثنى رجه اليسرى في سجوده وبين سجديته ويفعل في السجدة الثانية وفي الرفع منها كذلك ثم يرجع متر بها للقراءة ثم يفعل في الركعة الثانية كما فعل في الاولى ويجلس للشهادة بجلوس القادر فاذا كل تشهد رجوع متر بها قبل التكبير الذي ينوي به القيام للثالثة كما انه لو صلى قائما لا يكبر حتى يستوي قائما فتربعه بدل قيامه فقد ظهر لك انه لا خصوصية لما بين السجدين بتغيير الجلوس وانما اقتصر على التغيير بين السجدين ثلثين ثلثين ثم يركع متر بها أو أما تغييره في السجود فقد تقدم ما يفهم منه وهو سنة السجود على أطراف قدميه (ص) ولو سقط قادر برزوال عمدا بطلت والا كره (ش) يعني ان القادر على القيام أو الجلوس مستقلا اذا استند الى شيء عمدا أو جهلا بحيث لو أزيل ما استند اليه سقطت الصلاة بطلت ويجب عليه اعادة ما ومن باب أولى لو سقط بالفعل وان استند فهو اقلان تلك الركعة تبطل وتجزئه صلاته هذا في قيام الفاقحة وأما قيام السورة فلا شيء عليه لان قيامها سنة لا شيء عليه في تركه كما قاله ابن ناجي ولو كان المفعول فيه الاستناد نافله فلا شيء عليه لجواز الاعتماد فيها من غير عذر ولو كان الاستناد حقيقيا بحيث لو ازيل المستند اليه لا يسقط صاحبه لم تبطل صلاته لكن يكره له ذلك وبعد في الوقت الضموري (ص) ثم نذب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر (ش) هذا عطف على قوله جلوس من قوله ثم جلوس أي ان من عجز عن اطالات الاربع وفرد على حالات الاستلقاء الثلاث ينسحب له البداءة بالصلاة على شقه الايمن ووجهه الى القبلة كما يفعل به في طهته ثم على شقه الايسر فان لم يفعل المندوبين المذكورين جازله الصلاة على ظهره ورجلاه الى القبلة وانظر الكلام على عطف

السجود (قوله في سجوده) متعلق بيثني لانه تفسير ليغير اذا أراد ان يسجد (قوله وبين سجديته) معطوف على قوله اذا أراد أن يسجد (قوله وفي الرفع منها الخ) لم يتقدم ما يتعلق بالرفع من السجدة حتى يقول كذلك (قوله لا مفهوم لما بين السجدين الخ) أي بل يفسر في حال التشهد وفي حال السجود والحاصل أنه يفسر جلسته بين سجديته وفي حال سجوده وأنشده ~~الكن~~ الاستحباب في جلوسه بين السجدين والتشهد والسنة في حال السجود (قوله وانما قصر الخ) يقال عليه انه قد علم حكم الجلوس بين السجدين والتشهد من قوله والجلوس كله فتدبر (قوله لجواز الاعتماد) أراد به خلاف الاولى (قوله في الوقت الضموري الخ) لا يؤخذ على اطلاقه بل الضموري في العشاءين والفجر وبعض الضموري في الظهرين والاختباري فقط في الغمسه لانه بعيد في الظهرين للاصفرا (قوله ثم نذب على أيمن) قال اللقاني كان ينبغي أن يقول كذلك أي مستقلا ثم مستند الجانب وحائض ولهما

أعاد بوقت والتدب منصب على التقدم والافادح حالات الثلاث واجب لابعينه (قوله عطف على قوله جلوس) فيه مسامحة بل المعطوف محذوف مع عطف محذوف والتقدير ثم اضطجاع ونسب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر (قوله ثم على شقه الايسر) أي ووجهه للقبلة والابطال (قوله جازله الصلاة على ظهره) لان الترتيب بين البطن وحالات الاضطجاع الثلاث واجب فظهر ان قول المصنف ثم ظهر من عطف الجمل أي ثم جازله الصلاة على ظهره أو ثم صلى على ظهره ولو جعل من عطف المفردات لا تقتضي ان تقدم الظهر على البطن مندوب مع انه واجب واذا صلى على البطن فانه يصلي ورأسه للقبلة كما ساجد عكس الظهر اذا عجز عن صلاته على ظهره والابطال (في تنبيهه) قال عجم والحاصل ان صور الترتيب بين هذه الامور عشر صور فصور الترتيب بين

القيام مستقلا وبين كل واحد من الاربع بعده أربعة والترتيب بين القيام مستندا وبين كل واحد من الثلاثة بعده صورة ثلاث  
والترتيب بين الجلوس مستقلا والاثنين بعده صورة اثنان والترتيب بين الجلوس مستندا وبين الاضطجاع صورة واحدة وكلاهما عدا  
الترتيب بين القيام مستندا والجلوس مستقلا واجب وأما بينهما فمستحب (قوله الاعن القيام) أي استقلا لا واستنادا (قوله أو ما  
للجود) أي وجودا فان لم يفعل بطلت صلاته (قوله ويؤمى للجلود) أي السجدة وهل يشترط فيه ان هذا الاعمال للجلود أو لا ركوع  
مثلا أولا يشترط ذلك بل فيه الصلاة المعينة أولا كافيته هكذا نظر عجم خلافا لما في عجب وسكت عن حال اليدين هل يؤمى بها  
للارض اذا كان لا يقدر على الوضع للارض ويضعهما على الارض اذا كان يقدر مع انه مطلوب منه ذلك على أحد القولين الاتيين  
وهو الموافق لما تقدم في حالة الاعمال للركوع (قوله معطوف على لفظ وحده) أي مع كون الور بمعنى أو والمعطوف محذوف لان  
التقدير أو هو مع الجلوس (قوله مسلط على المعطوف) فيكون المعنى والعجز (٢٩٧) عن كل شيء الاعن القيام مع الجلوس يؤمى  
للسجود مع جلوس وهذا بالنسبة

للمعطوف (قوله انتني) أي الاشكال  
(قوله ايهام انه يؤمى من قيام مطلقا)  
أي سواء يجز عن كل شيء الاعن  
القيام أو يجز عن كل شيء الاعن  
القيام والجلوس ثم انظر كيف اصح  
ذلك مع قوله للجلود منه وتسليط  
أو ما الاول عليه ويكون المعنى  
والعجز عن كل شيء الاعن القيام  
وحده أي القيام استقلا لا واستنادا  
أو هو مع الجلوس يؤمى لكن الاول  
يؤمى من قيام مطلقا والثاني يؤمى  
للركوع من قيام وللسجود من  
جلوس (قوله وحل الشارح غير  
مقول) أي لانه قال يريد ان العجز  
يباح له الاعمال في كل حال الا عند  
العجز عن القيام فقط فانه لا يباح له  
ذلك بل يصلي الصلاة جالسا  
بركوعها وسجودها اه (قوله  
ويجزى) أي بناء على الوفاق أي  
أو لا يجزى بناء على الخلاف اعتبارا  
بكلام ابن القاسم طارحنا كلام  
أشهب وجعله بعضهم المعتمد (قوله

قوله ثم ظهر في الشرح الكبير (ص) وأما عجز الاعن القيام مع الجلوس أو ما للجلود منه  
(ش) يعني ان العجز عن جميع الاركان الاعن القيام فقد ارسله فعل صلاته كلها من قيام  
ويؤمى للجلود أخفض من الركوع فان قدر على القيام مع الجلوس أيضا أو ما للركوع من  
قيام وعنده يدبر كتيه في اعنائه ويجلس ويؤمى للسجدة الاولى والثانية من جلوس ثم ان  
الاستثناء من منه ان عجزا للمعنى أو ما عجز عن كل شيء الاعن القيام وحده فليس عجزا عنه  
وقوله ومع الجلوس معطوف على لفظ وحده المقدر له كن يلزم على هذا الاستثناء عن قوله  
أو ما الثاني لان أو ما الاول مسلط على المعطوف وان قدر شرط انتني أي وان قدر عليه مع  
الجلوس أو ما للجلود منه وأجاب بعض شيوخنا عن الاشكال المذكور بأن نكتة التصريح  
بقوله أو ما الثاني ان ايهام انه يؤمى من قيام مطلقا كما أشار له الزرقاني وحل الشارح غير معقول  
(ص) وهل يجب فيه الوسخ ويجزى ان سجد على أنفه أو بالان (ش) ذكر المؤلف  
مسئلة في كل منهما تأويلان الاول هل يجب على من صلى ايماء من قيام أو جلوس أن يأتي  
منه بوسعه بحيث لا يطبق زاندا عليه حتى لو قصر عن طاقته فسدت صلاته وهو ظاهر ما في  
رواية ابن شعبان في مختصره واستظهر لانه أقرب للاصل أو يكتفي بما يسمى ايماء مع القدرة على  
أكثريته ولا يشترط أن يأتي بهايه وسعه وأخذ اللغوي والمأزري من المدونة المسئلة الثانية  
من يجبهه قروح غنعه من السجود فلا يسجد على أنفه وانما يؤمى كما قاله ابن القاسم في المدونة  
فان وقع وزل وسجد على أنفه فقال أشهب يجز به لانه زائد على الاعمال واختلاف المتأخرين في  
مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كما قاله أشهب أم لا فقال بعضهم وحكاة عن ابن القصار  
وهو خلاف قول أشهب وقال غيره من الاشياخ هو موافق لأشهب لان الاعمال لا يختص بسجد  
ينتهي اليه ولو قارب المؤمى الارض أجزاء اتفاقا فزيادة أساس الارض بالانف لا تؤثر مع ان  
لايما رخصة وتخفيف ومن ترك الرخصة وركب المشقة فانه بعد عاقل كتمم أبعج له التيمم  
لعدو فتحمل المشقة وغسل بالما فانه يجزئه والى هذا الخلاف ومثله أشار بالتأويلين  
(ص) وهل يؤمى يسديه أو يضعهما على الارض وهو المختار كما عر عماله منه بسجود تأويلان

(٣٨ - خرشي اول) بحيث لا يطبق زاندا أي ولا يمالى عساواة الاعمال للركوع ولا الاعمال في السجود وعدم تغيير أحدهما عن الآخر حتى  
لو قصر عنه بطلت صلاته اذ فعل ذلك عمدا أو جهلا لا سهوا هكذا ينبغي كما أفاده بعض الفضلاء (قوله أو يكتفي ما يسمى ايماء) ولا يجب  
أن يسدل وسعه وعليه فلا بد من غير الركوع عن السجود أي يبقى في وسعه ما يحصل به تدبير أحدهما عن الآخر (قوله وسعه) أي  
طاقته (قوله كما قال ابن القاسم) فمن يجبهه قروح غنعه السجود عليها أي فانه مأثور بالاعمال ولا يسجد على الانف (قوله ومن ترك  
الرخصة وركب المشقة) أي تركها ولو في الجملة لتدخل تلك الصورة لانه هنالم يسجد يجبهه الى الارض واعلم ان المختصف لو قال ولا يسجد  
على أنفه عند ابن القاسم وقال أشهب بالاجزاء وهل وفاق تأويلان لكن أظهر (قوله وهل يؤمى يسديه الخ) لا يعني كما أفاده شارح ان  
ذلك انما هو في حالة الاعمال للجلود أو ما للركوع من قيام أو جلوس فانه في حالة الاعمال يسجد يسديه كتيه وفي حالة الجلوس يضعهما  
على ركبته وهل ذلك واجب قال عجم وفي كلام شارح اشار له (قوله أو يضعهما) المناسب الواو (قوله كسر عمة منه الخ) اشترط

أولا يفعل بالدين شيئا حاصله  
 من التأويل الثاني محمد زوف وأما  
 قوله وهل يوجب يديه فيما إذا أوما  
 للمجرب من تمام وقوله ويضهضا  
 فيما إذا أوما من جداول ونهر  
 من ذلك أن أوف قوله أو بضهما  
 يعنى الواو لانه لا معنى لارفى ذلك  
 الموضع ورد ذلك محشى تب بأن  
 انما وبين مفروضان من يصلى  
 جالسا أحدهما مذ كورده وان  
 ان كان بقدران يستعملهما مع  
 والا أوما والثاني تأويل محمد زوف  
 وهو انه لا يفعل بهما شيئا وكلامه  
 ظاهر كيعلم من النقل (قوله وان  
 محمد) أى وان جلس ومحمد  
 لا يفض (قوله ثم جلس) أى استمر  
 بالسا (قوله الا انه ذا جلس)  
 زان شب ومحمد فهو بشر الى ان  
 فى العبارة اضمارا والتقدير وان  
 جلس ومحمد لا يفض واقترن  
 شارحا على ان كورجلس وليشكر  
 وسجا كفاعل شب وهل السرى  
 تفسير محمد بيجلس ان ظاهر  
 المصنف من كونه اذا محمد  
 لا يفض من السجود بل يستمر  
 واحد غير مراد بل المراد بالسجود

(ش) ما ذكره المؤلف بيان لاحد التاويلين في معنى السجود وهو ان الموحى للسجود اذا  
 قوما له من قيام او ما يديه وان اومأ له من جلوس وضعهما على الارض كما يفعل الساجد غير  
 الموحى وهذا هو المختار عند المحققين وبعض القرويين كما يجب عليه ان يرفعهما منه عن جهته  
 اتفاقا كما يفعل الساجد غير الموحى والابطح صلاة الا ان يكون خفيقا كاطافة واطافتين  
 في كل ركعة وتاويل الثاني مطوى تقديره اولا يوحى ثم ما في حال قيامه ولا يضعهما على  
 الارض في حال جلوسه بل يضعهما على ركبتيه حيث اومأ للسجود من جلوس لا سيما بان  
 الجسم في السجود وحسن السجود وهذا قول ابن نافع وتاويل ابي عمران مع بعض القرويين  
 والى ما ذكره وطواها اشار بقوله تأويلان اذا انقروا علم ان محل التأويلين مسئلة الالاف  
 للسجود فتقوله سجود يتأخره العوامل الثلاثة أي وهل يوحى مع ايمانه بظهوره ورأسه للسجود  
 يديه أيضا ان يصلي قائما ويضعهما ان يصلي جالسا على الارض في أي حال للسجود ان قدر  
 يحسن عمامته عن جهته في ايمانه له أي ولا يفعل المدين شيئا مما ذكر من ايمانه او وضع  
 يدهما جالسا بل يضعهما على ركبتيه وقوله تأويلان راجع لما قبل التشبيه (ص) وان قدر  
 على الكل وان محذورا ينقض أثر ركعة ثم جلوس (ش) يعني ان المصلي اذا كان يقدر على  
 جميع أركان الصلاة من قيام وقراءة وذكر وعرج وسجود ورفع يدهما او الجلوس الا انه اذا  
 جلس لا يقدر على التوضؤ للقيام فانه يصلي الاولى قائما بكمالها ويقيم الثانية جالسا واليه  
 مال بعض النواصب والنواصب وابن عباس وقيل يصلي جهته لانه قائما ابتداء الا اخيرة فانه يركع  
 ويسجد فيها (ص) وان خفف معدورا نقل اللاعلى (ش) أي وان خفف في الصلاة فمعدور عن  
 حالة يجز من ان يطاع او جلوس أو ايماء، انقل وجوبه عن حالته تلك اللاعلى منها من جلوس  
 وقيام، تمام ولا يجوز ان تمامها على حالته الاولى وقيد ما بقوله في الصلاة يخرج من خف  
 هذا فلا يعد كافي (ص) وان عجز عن فاتحه قائما جلوس (ش) يعني اذا عجز  
 المصلي عن قراءة الفاتحة كذا أو بعضها في حال القيام ولا يجوز ان ذلك جالسا قاله بعض  
 ريق الفاتحة بعد قيامه تكبيرة الاحرام وقد رما يطبق من الفاتحة وبأنها يجزئ عنه منها  
 جالسا على القول بوجوبها في كل ركعة وعلى القول انما القائل بوجوبها في ركعة يقوم  
 بقدر ما يمكنه ويستطاع منه مجزؤه الا في الاخيرة فيجاس وبأنها القرآن أو بعضها واحترز  
 قوله فاتحة عما لو عجز عن السورة وسجد فانه يركعها او يصلي قائما يركع اثنى عشرة الفاتحة

الجائوس اشخاص له وغيره من احوال الاشخاص (قوله انقل وجوب الخ) أي أوند با فيها ترتيب فيه وأخرى  
من تدوير بالمناصب بشارح تزيده (قوله من الجائوس) أي اذا كان يصلي مضطجعا وقوله أو قيام اذا كان يصلي من الجائوس وقوله  
أو انعام أي اذا كان يصلي وتما لا ب، ثم قدر على الركوع واستجود فأتى بها هكذا معني الانعام (قوله وان يجز عن فاضحه قائما  
جالسا) وأما تكبيره الاضراء فن قيام أي يجز له ونه أو غيرها سواء قدر على القيام من غير قراءة أو لم يقدر عليه أيضا ومثل المصنف  
من يجز عنها جالا أو قدر عليها مضطجعا فإنه مضطجع ويؤتي في كلام المصنف من يمكن حافظا أو لا يقدر على قراءة في مصنف  
جالسا (قوله ويؤتي بام ان قرأ أو مضطجعا الخ) المناصب لقوله يقوم بقدر ما يمكنه أن يقول فيجاس ويأتي به مصنفه أو اللان الاتيان  
بأنه يمكن لا يكون الا ان لم يقدر على شي منهما وهو قائم

(قوله بطرف) انظر الى العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر فيكون واحدا وجمع قال الله تعالى لا يرتد اليهم طر ففهم قايه في المختار (قوله أو غيرهما) أي كرجل أو رأس (أقول) في هذا اتجهيم نظر اذ هذا ليس محل توقف وذلك لان المسئلة الثانية انما هي للمازري وقد قصرها على الطرفين والحاجب ونصه في شرح التلخيص اذ لم يستطع المريض أن يولي برأسه للركوع والسجود فقتضى المذهب فيما يظهر من انه يولي بطرفه وحجبه ويكون مصليا مع النية اه (قوله وذلك) أي قوله وهو أحوط يتضمن ان الخ لا يسلم ان قوله وهو أحوط يتضمن أن مقتضى المذهب الوجوب لسيأتي ان ابن بشير أقر بان يجز عن دليل يقتضيه وحديث أقر بذلك ولا مقتضى في المذهب له (قوله وقطع ابن بشير في اثنائية بذهب الشافعي) أي قاطعا بالحكم بها في المذهب موافقا لشافعي (قوله وبه يستقط الخ) حاصدها انه يقرب ان المازري تكلم على الذي يقدر على الایاء بطرف أو حاجب مع النية ولم يصح بنى وجوده في المذهب بحجة بل مقتضى المذهب الوجوب وابن بشير صرح بأن القادر على الایاء بطرف أو حاجب أو غيره لا خلاف في أي المذهب انه يصلي ويولي وانما في النص عن ابن جاز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب ولم يقل مقتضى المذهب الوجوب بل أقر بان يجز عن (٢٩٩) دليل يقتضى ذلك فثبت كاستل منهما انكسار

على مسئلة وجوابها مختلفان فكيف ينسب كلاً من المسئلتين لكل من الشيخين هذا ما اعترض به ابن غاري والجلوب عنه من وجهين الاول انما في ان كلام المازري وابن بشير قال لا نص ومقتضى المذهب الوجوب وانهم في القول فنقول هو أصح من اصراحه ولصحة واعتراضه بابن غازی نادى الى القول صراحة انتهى ان في الكلام تفاوتا مشروشا الا جواب الاول أولى من الجواب الثاني لما فيه من زيادة الفائدة فادعيت ذلك فقوله وبه أي غازی كمن الجوابين (قوله بالنظر للقول والمقول) انقال هو المازري وغيره والمقول الذي هو النص الخ فالنص واجمع لقوله وغيره ومقتضى المذهب الوجوب واجمع لقوله فقال (قوله ومروا) أي ومروا بالنظر للتمهيد

وأخرى ملوحي عن طول السورة (ص) وان لم يقدر الا على نية أو مع ايماء بطرف فقال وغيره لان مقتضى المذهب الوجوب (ش) يعني ان المصلي اذا لم يقدر على شيء من الاقوال والافعال الا على نية أو قد روي في بعض الاما مع الایاء بطرف أريد أو غيرهما من سائر الایاء فقال ابن بشير في الاولى لان مقتضى الشافعي القصد الى الصلاة وهو أحوط وذلك يتضمن ان مقتضى المذهب الوجوب عنده وقال المازري في اثنائية مقتضى المذهب الوجوب وذلك يتضمن لان مقتضى ابن بشير في اثنائية بذهب الشافعي كما عدم انما في فيه والمجازري أن لا يسلم له ذلك فقوله فقال وغيره لان نص راجع للمسئلتين أي فقال كل واحد منهما في مسئلته لان مقتضى المذهب الوجوب لكن ابن بشير قال في مسئلته لان مقتضى صريحها ومقتضى المذهب الوجوب ضمنا والمجازري قال في مسئلته لان مقتضى المذهب الوجوب صريحا وهذا أولى من جعله لغا وشرا وشوش وبه يستطاعت اعتراض ابن غازی وغيره على المؤلف أي لغا وشرا مشوشا بالنظر للقول والمقول ومروا بالنظر للتمهيد والمقول والمروا بغيره هو ابن بشير (ص) وجاز قدح عين أدى الجلوس لا استلقاء فيجب ابدأ (ش) يريد ان اخراج الماء من العين لوجع صداع ونحوه ان علم انه يؤدي الى الجلوس جائز لا خلاف وفي جواره هو اذ بصاره فقط ولذا كذا ومنعه وجوب قيامه وان ذهب عينا روايتا ابن وهب وابن القاسم وأما ان علم انه يؤدي الى الاستلقاء امتنع وان فعل وحصل أعاد أبدأ وظاهره طال زمنه أو قل وعاله بعضهم يتردد ان يجز وأجيب بأن المشاهدة حصوله وجوبه أشهب انونى وهو الاشبه بكواز انه ادى فيجوز الانتقال الى لا ينقطع كما يجوز بانقضاء الانتقال من العسل الى مسح موضع الفرض وما يلبه مما لا بد من ربطه ابن ناجي وبه الفتوى باقرية وجمعه ابن الحاجب وايضا أشار قوله (وصحح عذره أيضا) كسدر الجالس وفرن في رواية ابن حبيب ابن اخطب عه يومها ونحوه فيجوز وأرجح يومها ونحوه (ص) وليس

الذي هو قوله وان لم يقدر الا على نية أو مع ايماء بطرف وقد عرفت المشو (قوله وجاز قدح عين) أي اخراج ماء من العين هو اداء عيني ولا خصوصية للعين بل مداواة سائر الجسد كذلك (قوله في جواره لهودا بصاره) الاول محل المصنف على هذه الصورة وهي القدح لا بصارا لان القدح لذهب الوجع جائز بلا خلاف ولو أدى الى الاستلقاء فهذا ما يفيد الخطأ بوجه الله تعالى والاساطي والبرزلي (قوله وبسلته كذلك) أي جاسا (قوله روايتا ابن وهب الخ) لغا وشرا من تفان وهب راجع لقوله وفي جواره ابن القاسم راجع لقوله ومنعه (قوله يتردد الجميع) أي النفع أي لم يقطع حصول النفع (قوله وأجيب) بجواب المنع (قوله كعند الجالس) في العبارة حذفت نقطة أي التقدير كعند الجالس فهو بيان لمعنى أيضا (قوله وفرن الخ) كالجمع بين القولين (قوله ونحوها) لا يعني اما اذا كان المراد بالتمهيد الزائد فلا فائدة فيه وان أراد به ما كان قل فنظيره فائدة ولا يعني ما في الانساع بين اليوم ونحوه والثلاثين في علم حكمه ويمكن أن يقال أراد بنحو اليوم الاثنى عشر فاف وأراد بنحو الاربعين ما راد على ذلك وحرر (قوله ولمروا) مقتضى مقتضى دل عليه ما تقدم والتقدير ويجوز لمروا لا لم يصلي لام العلة لكن بشرط في المشر وش على الجنس أو لا يكون قاطعة من ثوب المصلي وأن

يكون كذا في السكن تقدم في قوله أو كانت أسفل نزل ثقلها ما يقتضي الصحة فيما إذا كان المفروض طهارة من ثوب المصلي وقدم مال إليه شيخ بعض شيوخنا في شرح الرسالة (قوله كالصحيح على الأرجح) أي إلا أنه مكروه لأن المطلوب من الصحيح تنظيها بما به وما بعدهما عن التحاسة وبذلك هو مكانه ومقابل الأرجح أنه لا يجوز للصحيح لأنه يصير محو كالتحاسة (قوله على فراش نجس) أي أو أرض منجسة (قوله لأنه شدة حرمة الخ) هذا إذا وجد مكانا يصلي فيه غير المفروض بطريق أو أمان لم يجد سواه صار محل ضرورية فيجوز بالستر عند القدرة عليه ومن غير الستر عند البخر عنه (قوله أي يجوز للمستقل) المراد خلاف الأول والافضل انقيام الأفي السنة فإن الجلوس فيها مكروه كذا في صحيح ومما ظهره لا فرق بين الوتر وغيره ويوافق ما نقل عن ابن عبد السلام (قوله مع قدرته على انقيام) أي والاستناد أسرى وقوله والمستقل جلوس وأولى عكسه لأنه استقال للعلو وظاهر كلامهم أنه يجوز في الدافلة تكرار انقيام والجلوس وهل يقيد بما إذا لم يكن من الأفعال فكثيره ثم لا لأن هذا مشرووع فيها واستظهره بعض وقال بعض شيوخنا ينبغي ما لم يخرج إلى هذا اللعب (قوله أن نذكر ذلك باللفظ) بأن قال نذكر على صلاة ركعتين من قيام فإنه يجب عليه انقيام وأمان قال نذكر على صلاة ركعتين من غير أن يتلفظ بقيام فإنه لا يجب انقيام ونبرأ من منعه بفعله بالسمع وعدم الاثر والافضل الفعل من قيام لما ورد من أن صلاة الجالس في أسفل على النصف من صلاة القائم (قوله وأمانه ذلك) أي أنه المقدر فاعلم أن التمكن في وجوب انقيام إذا نذر به بالخصوص كقوله على صلاة ركعتين من قيام (قوله ولا يجوز أن يتفعل (٣٠٠) مصططعا بل لا تصح في هذه الحالة كذا قرره بعض الشيوخ رحمه الله تعالى

ستر نجس بطاهر يصلي كالصحيح على الأرجح (ش) يعني أنه يجوز للمريض وكذا الصحيح أن يصلي على فراش نجس إذا سبط عليه ثوبا طاهرا كتييفا وأما الطريق فلا يجوز للجلوس عليه ولو ستر بكتان أو قطن لأنه أشد حرمة من النجس لكن هذا يختلف لما مر من أن الطريق مقدم على النجس وقد قال ما هنا في حال الضرورة وما هنا في حال عدمها (من) والمستقل جلوس ولو في أثنائها لم يدخل على الاقسام لأن طهره وان أولا (ش) أي ويجوز له أن يتفعل الجلوس مع القدرة على القيام ولو في أثناء الصلاة كالوضوء ركعة قائما أو أراد أن يجلس في أثنائها لم يدخل أولا لمستمز انقيام بأن نذكر ذلك باللفظ وأمانه ذلك فلا تنكفي كقولها المراضى وان خالف وأتم جالساً بعد انقضاء الاقسام قائما أو لا يزال حاله كذا ينبغي ولا يجوز له أن يتفعل مصططعا مع القدرة على ما فوقه وأدخل على ذلك أولا وأما انقضاء الصلاة فيجوز للمريض \* والمافرغ من الكلام على فرائض الصلاة وما يتعلق بها شرع قصدا في الكلام على حكم قضاء الصلاة الفائتة وترتيبها ونفسها ومع غيرها وبيان كيفية ما يفضل عند اشتداد في الأثباتها أو في عينها أو في ترتيبها وانجز به الكلام إلى بيان حكم ترتيب الصلاة من فتنال مشير إليكم إمام بقوله

فصل في وجوب قضاء الفائتة مطلقا (ش) يعني أن الصلاة الفائتة يجب على المكلف قضاؤها فوراً سواء تركها عمدا أو سهواً وسواء تركها في بدو الإسلام أو الحرب والمؤلف

(قوله وما هنا من) أي بغير ثوب الصلاة أي من سنن ومستحبات وغير ذلك (قوله شرع قصدا الخ) فيه إشارة إلى أن هذا شيئاً شرع فيه غير مقصود وهو ما أشار له بقوله بعد وانجز به الكلام الخ (قوله عند اشتداد في الأثباتها الخ) لا ينبغي أن المصنف والشارح لم يتكلموا على ذلك ونحن نبينه فنقول ان الشخص إذا تحقق أو ظن صلاة عليه فيجب عليه أن يأتيها ولو في وقت النهي وعند الشك فيتوقى أوقات النهي وحوالي الحرم ونسأ في المكروه ويفعله فيما عداها لكن بشرط أن يستلزمه لا يجرد الوهم (قوله أو في ترتيبها الخ) لا ينبغي أن الذي شئت في ترتيبها أن كانت معينة فكذلك علم عليها المصنفون لم تكن معينة فلم يتكلم عليها المصنف ولا الشارح رويها أن شاء الله تعالى (قوله به) أي بسببه أي بسبب الكلام على قضاء الصلاة الفائتة الكلام الخ (أقول) وما لم يمنع من أن يكون هذا مقصوداً بتداء ولا ينافي ذلك كونه المصنف مستتراً ببيان حكم الفوائت لكون الكلام فيها أكثر ثم بعد ذلك وجدت ابن الحاجب انما عقد هذا الفصل للفوائت ولم يذكر مسألة الماضين نعم ذكرها المصنف في شرحه عليه فكان أشار لا حظ مقصود ابن الحاجب فجعل الباب مقصوداً بدون الخاص من يتي أن قال ولم يرد بقصد ابن الحاجب الآخر من معاً (قوله الحكم العام) هو المشار به بقوله وجب الخ لأن ظاهره سواء كانت كثيرة أو قليلة نعم ترتيبها من الأخرى أم لا كان معها حاصرة ثم لا إلى غير ذلك (فصل في قضاء الفوائت) (قوله فائتة) أي محققة الفوائت أو مظنة أو مشكوكه وأما الوهم والتصور العقلي فلا كذا إذا لمع الصبي وتوهم أو جواز عليه صلاة كذا ذكره الخطاب (قوله دوراً) أي ولا يجوز له أن يؤخر إلا عند ما يحتاج إليه من عاينه قال أبو الحسن انظر هل درس اعلم من ذلك أم لا وما رده بالعلم غير العيني وأما العيني فيقدم مطلقاً وكذا الأمر بنص واشراف انفسه وبوضوئه فيظهر أبو محمد صالح أن قضى في كل يوم يومين لم يكن مضطراً لا يوم قد الامن لا يفسد الا عليه ومن ذلك من يصلي مع كل صلاة صلاة الطاهران مرادهم بقوله لم يكن مضطراً أي مع

تكميل فقد تكلم عليها المصنفون لم تكن معينة فلم يتكلم عليها المصنف ولا الشارح رويها أن شاء الله تعالى (قوله به) أي بسببه أي بسبب الكلام على قضاء الصلاة الفائتة الكلام الخ (أقول) وما لم يمنع من أن يكون هذا مقصوداً بتداء ولا ينافي ذلك كونه المصنف مستتراً ببيان حكم الفوائت لكون الكلام فيها أكثر ثم بعد ذلك وجدت ابن الحاجب انما عقد هذا الفصل للفوائت ولم يذكر مسألة الماضين نعم ذكرها المصنف في شرحه عليه فكان أشار لا حظ مقصود ابن الحاجب فجعل الباب مقصوداً بدون الخاص من يتي أن قال ولم يرد بقصد ابن الحاجب الآخر من معاً (قوله الحكم العام) هو المشار به بقوله وجب الخ لأن ظاهره سواء كانت كثيرة أو قليلة نعم ترتيبها من الأخرى أم لا كان معها حاصرة ثم لا إلى غير ذلك (فصل في قضاء الفوائت) (قوله فائتة) أي محققة الفوائت أو مظنة أو مشكوكه وأما الوهم والتصور العقلي فلا كذا إذا لمع الصبي وتوهم أو جواز عليه صلاة كذا ذكره الخطاب (قوله دوراً) أي ولا يجوز له أن يؤخر إلا عند ما يحتاج إليه من عاينه قال أبو الحسن انظر هل درس اعلم من ذلك أم لا وما رده بالعلم غير العيني وأما العيني فيقدم مطلقاً وكذا الأمر بنص واشراف انفسه وبوضوئه فيظهر أبو محمد صالح أن قضى في كل يوم يومين لم يكن مضطراً لا يوم قد الامن لا يفسد الا عليه ومن ذلك من يصلي مع كل صلاة صلاة الطاهران مرادهم بقوله لم يكن مضطراً أي مع



الاشغال الحاجية أي انه مع الاشغال الحاجية قل ما يقضى كل يوم بمواسب وأما عند عدمها فبعض قضاء الممكن وحرر ولا يجوز نافلة لمن عليه الفوائت الا في يومه والشفع والوتر لا غيره كانه لا يخرج فان فعل أكثر من حيث كونه طاعة واثم من حيث تأخير (قوله سواء تركها) فيه إشارة الى أن قول المصنف مطلقا يرجع لقوله فائتة ويخرج وجوبه أيضا قضاء أي قضاء غير مقيد بوقت يمكن يستثنى المشكوك (قوله مع ذكر) أي وفرة ولا يأتي العجز إلا بالأكرام ولا يأتي في النهار يتسبب بل في الميامين ومن زال الأكرام قبل خروج الوقت أعاد استجابا مادام الوقت فان خرج الوقت فإعادة وان زال في الصلاة بطلت لأن زوال الأكرام كالفكر (قوله شرط) صفة موصوف محذوف أي وجوبها شرط أو غيرهما خلا من ترتيب ولا يحسن أنه يشتمل ما إذا أتى الوقت عن فلهما بحيث صار ما يسع منه فعل الأولى فقط وينبغي أن يقال الترتيب واجب غير شرط (٣٠١) (قوله على المصروف) راجع لقوله أي في الأثناء

الاول فقد اتفق على وجوب ترتيب الطائفتين وإنه ان خالف أعاد الثانية بالاختلاف ومثال المعروف ما قاله الشيخ أحمد الزرقاني به لو ذكرنا ظهر في عصر يومه فن فيه التفصيل الاتي فجاء لو ذكرنا سير الزايات في حاضرة (قوله وجوب مع ذكر لا شرطا) لا يحسن ان هذا من أمارات وقسمين وقت الفائتة الذي هو زمن قد كرهنا وقت الحاضرة فلما تارض الوقتان قدم وقت المتقدم على وقت الحاضرة (قوله أعاد الحاضرة) استحسانا بعد انباهه (لم) ولومها بأ أو عشاء بعد وتر لان الأعادة المذكورة ليست لفضل الجماعة (قوله بناء على أن كل من دخل الخ) وقد حصل الخلط في صلاة الأمام فليكن في صلاة المأموم (قوله وهنا) لا خلط في صلاة المأموم أصل ابتداء البساطي وصره وأعادنا بالخلط في الصلاة فليكن فيها صلاة المأموم (قوله فإراد الشارح) وهو

تكملة على أربع مسائل قضاء الفوائت وترتيب الطوائف وقوائت في أنفسهما وترتيب الفوائت مع الطوائف فإشارتي إلى الأخير بقوله ويسير هاهنا مع حاضرة والى ما قبله بقوله وقوائت في أنفسهما والى ما قبله بقوله ومع ذلك ترتيب حاضرتين شرط طائفة إلى ما قبله بقوله ويجب قضاء الخ (ص) ومع ذلك ترتيب حاضرتين شرطا (ش) أي وجوب مع الذكر ابتداء وفي الأثناء على المعروف ترتيب الطائفتين كالظهر والعصر أو المغرب والعشاء فبقدم الظهور على العصر والمغرب على العشاء فلو بدأ بالأخيرة ناسا الذي أعاد الأخيرة مادام الوقت بعد أن يصير إلى الأولى فلو بدأ بالأخيرة وهو متذكر لا ولي أو جاهل للحكم أعاد الأخيرة أبدأ بعد أن يصلي الأولى (ص) والفوائت في أنفسها (ش) عطفا على حاضرتين فقدم الذكر على ما عليه أي وجوب مع ذلك ترتيب الفوائت كثرت أو قلت متباعدة أو متعقبة في أنفسها، لكن ليس بشرط فلا يرم من عدمه العدم ولا يعيد هاتين الأولى فإخاف تركس ولو عاصدا الذباغ منها خرج وقتها (ص) ويسير هاهنا مع حاضرة وان خرج وقتها وهل أربع وخمس خصال (ش) هو أيضا مجرور عطفا على ما عطف عليه بقوله أي وجوب مع ذلك لا شرطا أيضا ترتيب الطوائف بسلام أو بقاء إذا جتمع مع الطائفة فيقدم عليها وان خرج وقتها على مذهب المدرسة واختلاف في أكثر يسير هل أربع صلوات وهو مذهب الرسالة طاهر المدرسة عند جمعة وخمس صلوات وهو قول مالك وقد مره ابن الحاجب وشهره جماعة منهم المياروي وتذهب إليه طائفة الحاضرة مع الفوائت الكثيرة ان لم يخف فوات الوقت والأوجب (ص) فان كان الفاعل لو عمد أو عمد بوقت انقضاء وقت إعادة مأومه خلاف (ش) هذا راجع لقوله ويسير هاهنا مع حاضرة الخ أي وان حاله ولو عمدا وقدم الحاضرة على يسير الفوائت أعاد الحاضرة استحسانا بعد انباهه يسير هاهنا مع الفوائت الضرورية المذكورة فيه ركعة بسجدة بها أكثر وهو اقرب في الظاهر من والفقر في العشر يسير والطوع في الصحيح كالمختلف ناسيا في حاضرتين وهل يعد مأوم الامام بعد شهره ابن زبيرة بناء على أن كل من دخل في صلاة الامام خلط في صلاة المأموم أو لا إعادة على مأومه وهو الذي يرجع إليه مالك وقوله ابن القاسم واختاره النجاشي وطائفة بناء على أن الأعادة خلط في الصلاة بسجدة وهذا لا خلط في صلاة المأموم وانما هو في صلاة الامام لانه هو الذي عليه يسير المقدم عليه الحاضرة والراجح منهما الأعادة (ص) وان ذكرنا يسير في صلاة ولو جمعة قطع قد

مضروحا حصل كلام البساطي ان الأعادة لا خلط في الصلاة بنفسها أي لكونه اختل بها شرط وهذا لم يحصل مما أشي لانها مستوفية الشروط والاركان فهو الشارح وانما هو في صلاة الامام لا جمع (قوله لا يرجع منهم الأعادة) نسبة إلى الارجح كقوله الاشباح واعتمد عدم الأعادة (قوله) أغما في خلاف في إعادة المأموم وسر مواعيد إعادة المأموم المصلي للنجاسة حيث يسير لا الخلط الذي يحصل بالصلاة بالنجاسة أشد من الخلط بالصلوات بترك الترتيب (قوله في صلاة) أي فرض أو نفسا مع إعادة الجماعة فاعيدتها ولا يلحق بها عيب ولا كسوف ولا استسقاء كما هو ظاهر كلامهم (قوله ولو جمعة) كان الأولى سجدتها لا أن لا تصوم منه جمعة أو يأتي بها بدولة وامام ومأمومه ولا في أول الأربعة منها عيبا كرها ثانيا (قوله قطع قد) وهو با وهو ظاهر المدعي بها في القوم خرج ذكر ان القول بالاستحباب في كل

(قوله وشفع ان ركع) أي استعجابا كما فيه أبو الحسن أو وجوباً كما هو مقتضى كلام بعض الشراح وهذا الحكم عام في الضيق والجمعة  
وسادة العصر كالمغرب على قول ضعيف ومقابله قولان الاتهام ووجهه ابن عرفة والقطع وهو ما اعتد به الشيخ عبد الرحمن في تنبيه  
محل كونه يشفع ان ركع مقيد بما اذا لم يحش خروج وقت المذكرة فيحرم الشفع ويتعين انقطع كان الوقت ضرورياً كما اذا ذكر  
الظهر في العصر وقد بقي لغروب ركعة أو اختياراً أو يتصور في جميع التقديم كما اذا حصل العصر في وقت الظهور والمختار ثم تذكر الظهور فانه  
يقطع العصر ويصل الظهور خشية خروج (٣٠٣) الوقت (قوله لا مؤتم) أي فلا يقطع الا أنه بعد ما ظهر اماماً أم الوقت (قوله

ولو جعة) قال جمهورهم يريد انه تعالى  
مع امامه ويحسد ما ظهر وهو  
المذهب وقال أشهب ان علم انه اذا  
قطع وصلى المنسية أدرك ركعة من  
الجمعة قطع والاعتدادي ولا يعيد  
ظهوراً له وفي شب خلافه ونصه  
وان لم يؤمن ذلك فتعادي مع الامام  
وأعاد ظهراً أو بعاء على ما نقله ابن  
يونس عنه أي عن أشهب ومفاد  
هذا كله ان قوله ولو جعة راجع  
للمأموم وفي بعض الشراح انه  
مبالغة في جميع ما تقدم من قطع  
الامام ومأمومه وتعادي المأموم  
(قوله ولا يستخلف الامام على  
المشهور) ومقابله انه يستخلف وهو  
رواية أشهب (قوله رأيا المأموم  
في تعادي) وهو مسلم فقد ذكر  
الموافق انه ينبغي أيضاً اذا ذكر  
حاضرة في حاضرة وان كان يعيدها  
بعد ذلك أبداً (قوله فانه لو كان أرباباً  
الح) كذا في نسخة والمناصب  
لو كل اثنين وبعد ذلك ففيه وقفة  
مع ما يأتي في قول المصنف في  
مجرد السهو وأتم النقل وقطع غير  
(قوله ولو أراد ذلك) أي الموافقة  
التي شرح بها كلام المصنف (قوله  
وعليه حل حاول) أي على المخافة  
وهو نص ابن فرحون وهو ضعيف

وشفع ان ركع وامام ومأمومه لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جعه (ش) يعني أن المصلي إذا أو  
اماماً أو مأموماً إذا ذكر صلاة يجب ترتيبها مع ما هو فيه كما لو نذر ركعتاً أو أربعاً على اختلاف  
الواحدة وهو في صلاة فان كان من الفذوالامام وهو يقطع ما هو فيه ان لم يركع فان ركع ركعة  
بعدتها شفعها أي كلها ركعتين نافذة وسلم وسواء ذكر فيها ما خرج وقتها أم لا كما لو ذكر ظهر  
يومه في عصره لم يكن ان تعادي بعد ذلك ركعتين في غير مشتركتي الوقت لما تقدم من أن  
الترتيب ليس شرطاً في غير الماشركين وعلى رواية ابن الماجشون من الشريعة تبطل فانه في  
توضيحه واذا قلنا بقطع الامام ولو جعة فبطل صلاة المأمومين ولا يستخلف الامام على المشهور  
وأما المأموم فيتعادي مع امامه وبعد عصر الماشركين في الوقت استعجاباً بهدائه كما ذكر من  
المصالحات اليسيرة وأبداً في الماشركين بعد اتيانه عشر ركعات الشريعة ترتيبهم مع الذي كروا لاقال  
ابن عبد السلام ان التعادي مشكل اذ فيه من اعاده حق الامام باتعادي على صلاة فسد يجب  
على المأموم اعادتها ولا حق للمأموم في ذلك ولا فرق في تعادي المأموم واعادة ما هو بها في الوقت  
بين الجمعة وغيرها يعيدها جمعة ان أمكنه والا ظهر اذ هي بدلها فيرجع اليه عند تعذر الاصل  
ومقتضى قوله وشفع ان ركع في الفرض وأما النقل فيقطعه وركع أم لا فيظهر تأثير الذي ذكره فانه  
لو كل أرباباً يظهر ذلك كروا تأثيره بخلاف الفرض فانه يظهر فيه الاثر وهو شفعه نقله بعضهم  
ثم طاهر كلامه مخافة الامام والمأموم لا فذ في التفصيل السابق ولو أراد ذلك لا شفع قوله وشفع  
ان ركع الخ عن قوله وامام ومأمومه وعليه حل حاول وهو نص ابن فرحون والذي يظهر من  
كلامهم انه ينبغي ان الامام ومأمومه كالفذ في التفصيل وعليه فيكون في كلامه الخذف من  
الثاني لدلالة الاول عليه أو يأتي بالكاف فيقول كامام ومأمومه يؤذن بالتفصيل (ص)  
وكل فذ بعد شفع من المغرب (ش) يعني أن الفساد ذكر ليس من الفوائت بعد ما أتم من  
المغرب وركعتين به يكملها بنية الفرض ولا يخرج عن نقل الا لا يلزم النقل قبلها ولان ما قرب  
الشيء يعطى حكمه وهذا هو المصلحة في قوله (كثلاث من غيرها) أي كما يكمل غير المغرب اذا  
ذكر ليس بعد ما كمل ثلاث ركعات وظاهر كلام أهل المذهب ولو في مشتركتي الوقت ثم بعد  
التكميل بفعل ما تقدم من الاعادة الواجبة والمسحقة وعلى هذا التعميم درج الشيخ سالم في  
شرحيه ونظريه الاجهوري في شرحه قوله وفيه نظر لما تقدم من ان من ذكر حاضرة في  
حاضرة ان صلاته تبطل بمجرد اذ كروا أيضاً لا معنى لوجوب التكميل صلاة فوجب اعادتها أبداً  
وليس من مساجين الامام وأيضاً كلام المؤلف في التكميل بنية الفريضة وهذا لا يتأتى فيمن  
ذكر حاضرة في حاضرة (ص) وان جهل غير نسبة مطلقاً صلى خمساً وان ظاهراً دون يومها  
صلاة واحدة (ش) يعني ان من ذكر كرافة من الصلوات الخمس سواء فاتته ناسياً أو عمداً

لا

(قوله وكل فذ بعد شفع) ويعيد كما يدل عليه قوله فان خالف ولو عمداً الخ والامام أولى  
من الفذ هنا الحكم (قوله ركعتين) أي تامتين (قوله ثلاث من غيرها) أي أتم ثلاث ركعات بسجدة بها أي لتسهل المعظم فان ذكره  
قبل عقد الثالثة رجع وقتشه وسلم (قوله وظاهر كلام أهل المذهب) أي من التكميل بعد الثلاث من غير المغرب وبعد ركعتين  
من المغرب الذي أشار إليه المؤلف بقوله وكل الخ (قوله الاعادة الواجبة) أي باعتبار مشتركتي الوقت (قوله سواء فاتته ناسياً أو عمداً)  
إشارة إلى تفسير الاطلاق فقوله المصنف منسية أي طرأ لها النسيان فلا ينافي انها ركعت في الاول عمداً أو سهواً ويجوز أن يرجع قوله

الخمس) الا انه بعد ابدال اليمين اذا علم ان المقدم في تلك الحالة الليل وتقدم الهرياف اذا علم تقدمها وان شئ خير (قوله لا يلزم منه) الاولى تفريع والا كان مصدرة (قوله فاذا نوى بها يومها) أى على وجهه اسكال لان المذهب لا يشترط تعيين اليوم (قوله أم لا) أى أم لا تعرف من نسبة احداهما من الاخرى هذه لم يتكلم عليها المصنف ولا اشارح وجهها اذا تركت صلاتين لا يدري ما هما ولا يدري نسبة احداهما من الاخرى فلا يلزم ان يعلم انها من يوم واحد والليله التي تليه أو التي تليها أو من يومين أو لا يعلم ذلك فان كان يعلم انها من يوم واحد لكن لا يعلم اهما صبح وظهر أو صبح وعصر أو صبح ومغرب أو صبح وعشاء أو ظهر وعصر أو ظهر ومغرب أو ظهر وعشاء أو عصر ومغرب أو عصر وعشاء أو مغرب وعشاء فانه يصلى خمسا يبدأ بالصبح ويختتم بالعشاء هذا فيما اذا كان ليل متأخر أو اذا كان متقدما كما اذا كان لا يدري هس ليل هو المغرب والعشاء أو المغرب والصبح أو المغرب والظهر أو الظهر والعصر أو الظهر والعصر فانه يصلى سنا يبدأ بالمغرب وان كان يعلم انها

من يومين أو لا يعلم هل هذا من يوم واحد أو من يومين فإنه يصلي الخمس مرتين (قوله والافوه مجيبه) أي وإن لم تكن مماثلتها الخ (قوله في جميع مسائل الباب كلها) هذه الكتابة غير مسلمة إلا أن يراد الكل المحبوس لما يتبين من (قوله وقد علم سقوط طلبه على الراجح) أي فيكون مشككاً (قوله وهو مشهور) هذا هو الجواب أي وطبقكم بكونه يصلي ستاً مشهوراً مبني على ضعفه وهو أن الترتيب شرط

هو قوله وثالثتهم وكذا يقال فيما بعد  
ولا يقال انه لا يحتاج لهذا بقوله  
سابقا لما في من المنسني لاننا نقول  
هذه عبارة أخرى غير الاولى ولا  
يخبر عن الا ان كانت العبارة واحدة  
(قوله وصلى الخمس من تين) محتمل  
لا من تين أحده ما أن يصلي صلاة  
كل يوم متواليه وهو مختار ابن عرفة  
والثاني انه صلى كل صلاة من  
الخمس من تين فصلى الصبح من تين  
ثم الظهر كذلك وهكذا للعشاء وهو  
قول المسارزي فانهم مر على الاولى  
لاختيار ابن عرفة له يراد بالخمس  
من تين صلاة يومين والى هذا  
المقول ذهب شارحنا حيث قال  
بأن يصليها ثم يعيدها (قوله انظر  
وجهه في شرحنا الكبير) ووجهه  
ما ذكره الخطاط ان البراءة هي  
بست صلوات فيمن فيها بالمعنى فلا  
يكلف عشر اقصيصا بعبادتها  
ثانيها وثالثتها بقوله ثالثتهما  
وتاسعتهما بعبادتها واعلم انهما منزلة  
خامستهما وهكذا يقال في ثابته  
عشرتهما وسائرهما ومن يوم آخر  
وهو غير محال لها في نسي صلاة

وهي العصر ويخمس ثلثتها وهي العشاء ويسدس ثلثتها وهي الظهر وفي الثانية يبدأ بالظهر ثم ثلثي عشاء الأتخرة ثم بالعصر ثم بالصبح ثم بالمغرب ثم بالظهر وفي الثالثة يبدأ بالظهر ثم ثلثي الصبح ثم بعشاء الأتخرة ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهر فقولته ثلثي بالمنسي أي ثلثي ثلثي بالمنسي أي بالثاني من المنسي كما يشهد ابنه المنسي إذا فرض أن الأولى وثالثتها وأربعها أو خامستها كل منها منسي وبعبارة أخرى لعل التقية بالنظر إلى فصل كل صلاة والصلاة التي قبلها فقط أي يوقع المنسي في المرتبة الثانية بالنسبة لما انفصل عن فعله فليس المراد ثلثي ضد ثلث ولا ضد ربع ولا ضد يخمس ولا ضد يسدس بل المراد أنه يوقعه في المرتبة الثانية وبه يدفع الاعتراض عليه بأنه لا مفهوم لثلثي بل ثلث وربع ويخمس ويسدس وبأن عين المنسي مجهولة فكيف يقول ثلثي بالمنسي ثم انثنية ليست لتسام المنسي بل ببعضه لأن المنسية هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه فإلغى في الكلام مضافا مقدر أي يباقي المنسي (ص) وصلى الخمس من ثلثي في سادستها وحادية عشرتها (ش) يعني أنه إذا نسي صلاة وسادستها ولم يذكر ما هما أو صلاة وحادية عشرتها فإنه يصلي الخمس من ثلثي بانصليها ثم بعدد ما متواليه وتذكر تقديم ظهر لأنها مما افتاتان من يومين لأن سادستها هي مماثلة المنسية من يوم ثان وحادية عشرتها هي مماثلة المنسية من يوم ثالث وكذا الحكم في كل مماثلتين كسادسة عشرتها وحادية عشرتها وما أشبهه وأما وجوب الخمس من ثلثي لأن من نسي صلاة من يوم لا يدري عينها فيصلي لكل منسية خمسًا لأنها كانت الأولى ظهر الحادية عشرتها ظهر اليوم الثالث وسادسة عشرتها ظهر اليوم الرابع وحادية عشرتها ظهر الغمامس وهو لا يدري أي ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء أو صبح أو حادية عشرتها أو سادسة عشرتها الخ - على ظهرين فقط أو عصرين أو مغربين أو عشاءين أو صبحين وسكت المؤلف عن حكم ما بين المتماثلتين كصلاة وساعتها إلى عاشرتها وكصلاة وثانية عشرتها إلى خامسة عشرتها وهكذا والظاهر بل الصواب أن حكمه كذلك من وجوب صلاة الخمس من ثلثي للعلة السابقة وهو أنها مما مجهولتان من يومين فيصلي بكل مجهولتين خمسًا كما قاله العلامة الباطني وقال الخطاطب يصلي ستين ثلثي بالمنسي انظر وجهه في الشرح الكبير (ص) وفي صلاتين من يومين معينين لا يدري السابقة صلاههما وأعاد المتقدمة

ومماثلة ثابتهما وهي سابعهما يصلي ست صلوات متتابعة ثم نية غزلة من نسي صلاة وثابتهما ومن نسي صلاة (ش)  
ومماثل ثالثهما وهي ثامنتهما يصلي ست صلوات كمن نسي صلاة وثابتهما فيصلي صلاة ثم يترك ثابتهما ثم يصلي ثالثة ثابتهما وهكذا إلى  
أن يصلي ست صلوات ومن نسي صلاة ومماثلة ثالثة ثابتهما وهي تاسعتهما كمن نسي صلاة ورابعتهما يصلي صلاة ويترك ثابتهما  
وثالثة ثابتهما ثم يصلي صلاة ويترك ثالثة ثابتهما وهكذا أي فيصلي صلاة ويترك اثنتين ثم يصلي صلاة ويترك اثنتين وهكذا إلى  
أن يتم ست صلوات (قوله وفي ثلاثين) أي وفي نسيان ثلاثين من باب الاشتغال لأنه قد تقدم اسم وهو قوله في ثلاثين وتأخر عنه فعل  
عاجل في ضميره وهو قوله حسلاهما فجملة صلواتهما مفسرة للعامل المقدور في قوله في ثلاثين الخ إذ قد بره وهو يصلي في نسيان ثلاثين  
(قوله وأعاد المصلي صلاة) ويعيد أو اضرب بين أعادها المفعول هنا رجمي بأربع أعادتها استعجابا في قوله فإن خالف ولي عمدا أعاد الوقت

الضرورة أن الترتيب هنا لا يتصور حصوله بكل وجه إلا بإعادة المفعول فكان مما لا يتصل إلى الواجب إلا به فهو واجب بخلاف الأول  
هنا ما ظهر في الجواب اهـ (قوله لا يدري السابقة من الصلاة) هكذا في نسخة بالافراد والمناسب من الصلاتين إلا أن يراد  
الجنس المتحقق في أكثر من واحد (قوله لا يعلم السابق من اليومين على الآخر) أي بأن عرف بأن الظهر للسبت والعصر للاحد  
ولا يعلم السابق منهما على الآخر وقوله أو يعلمه أي يعلم السابق أي بأن عرف أن السبب سابق على الآخر لا يدري الظهر للسبت  
أو الأحد (قلت) وخلاصة هذا أن اليومين معينان فبقى ثلثة اليومين غير معينين كأن يعلم أن عليه الظهر والعصر وأنهما من يومين  
لكن لا يدري أي اليومين فقوله إن لم يتعين اليومان اتفاقاً لا يظهر ذلك الشرط إلا إذا كان ما قبله يدخل فيه تلك الصورة وقد علمت مما  
قررنا عدم الدخول (قوله كسبت واحد ولم يعلم السابق منهما) أي وعرف ما سلك يوم ولا يخفى أن تعميمهما ليس قاصراً على تلك الصورة  
كما هو ظاهره بل هو شامل لصورة أخرى وهي ما إذا علم السابق منهما ولا يدري أي الصلاتين له ثم لا يخفى أن كلامه هذا يشعر بأن  
موضوع الخلاف ما ذكره وليس كذلك بل موضوع الخلاف الصورة الثانية التي ذكرناها (قوله وقيل إن عرف اليومين الخ) قصره على  
صورة وهو ما إذا عرف أنهما السبب والاحد لا يدري أي الصلاة لهذا أو لهذا (٣٠٥) ولو علم أن السبب سابق على الآخر وأما لو عرف

أن السبب الظهر والاحد العصر  
ولا يدري ما هو السابق فلا يأتي  
فيه ما ذكره من كونه يصلي لكل  
منهما ظهر أو عصر (قوله وبهذا  
يندفع اعتراض المواق) حاصل  
اعتراضه أنه يقول إن ابن يونس  
صوب أنه يصلي ظهر أو عصرين  
أو عصرين ظهرين لا فرق بين  
كون اليومين معينين أو غير  
معينين ومقابله أنه إذا كان اليومان  
معينين يصلي لكل يوم صلاتين  
فالمصنف حيث قيد بقوله معينين  
قد جاء على غير محتمل ابن يونس  
فيكون ذاهباً للقول الضعيف  
وحاصل الجواب أن قوله معينين  
ليس صفة ليومين حتى يأتي  
الاعتراض بل صفة لصلاتين يعني  
قرضين (وأقول) حامداً لله تعالى  
أنه لا اعتراض على جعله صفة ليومين

(ش) أي وفي بيان صلاتين معينتين كظهر وعصر مثلاً من يومين لا يدري السابقة من  
الصلاتين بأن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر أو يعلمه ولا يدري أي الصلاتين له  
صلاه أو أعاد المبتدأ حتى يصير ظهر أو عصرين أو عصرين ظهرين أو ظهرين عصرين أو عصرين  
اتفاقاً وكذا أن تعيناً كسبت واحد ولم يعلم السابق منهما فمعينتين بالتاء صفة لصلاتين حقه أن  
يتصل بوصفه لا بمد كصفة ليومين إذ لا فرق بين كون اليومين معينين كسبت واحد أو غير  
معينين على المشهور وقيل إن عرف اليومين كسبت واحد فصلى ظهر أو عصر للسبب وظهر  
وعصر للآخر ويصح أن يكون معينين بالتاء كصفة لصلاتين أيضاً وذكر الصفة باعتبار  
أن الصلاتين بمعنى القرضين ويفهم الإطلاق في اليومين صريحاً على هذا اضطراباً أيضاً وبهذا  
يندفع اعتراض المواق (ص) ومع الشك في القصر أعاد أثر كل حضرة سفرية (ش) يعني  
فإن شك مع ما تقدم في القصر أي نسي ظهر أو عصر معينتين من يومين لا يدري السابقة  
منهما وشك مع ذلك هل كان الترتيب له في السفر أو في الحضر فالصحيح أنه يصلي ظهر حضرة ثم  
هي سفرية ثم عصر حضرة ثم هي سفرية ثم ظهر حضرة ثم هي سفرية وليست ابتداء  
بالحضرة مستعجلة كما يشعر به كلام المواق كابن الحاجب بل يصح العكس لكن البسطة  
بالحضرة أولى لأنها مجزئة سواء كان ترتيباً في الزمة حضرة أو سفرية بخلاف العكس ولا  
مفهوم قوله أثر بل المراد بعد لان حقيقة الأثر ما كان من غير انفصال وهو لا يشترط ولو أبدل  
أثر به سلك كان أولى لأنه لا يتقيد بالفورية والبعدية تصديقاً بالتراخي والمأخوذ من المتن أنه  
لا يعيد المغرب والصبح لأنهما لا يقصران خلافاً لما قول باعادهما كما هو قول حكاة ابن عرفة  
ولافائدة فيه (ص) وثلاثاً كذلك سبعاً وأربعاً ثلاث عشرة وخمساً إحدى وعشرين (ش) هذا

(٣٩ - خرشي أول) لأنه إذا كان الحكم ما ذكره المصنف في اليومين المعينين الذي هو محل الخلاف فإولى محل الاتفاق فمدير (قوله  
هـ صحيح) ومقابل الصحيح يصلي ظهر أو عصرين ثم تأمّن وهذا القول منقول عن ابن القاسم (قوله بخلاف العكس)  
بل وإعادة الحضرة سفرية ليس بواجب بل مستحب كما قال في ذلك لأن القصر سنة لا يقال قياس ذلك أن تكون الأعادة سنة كالقصر  
لأننا نقول لا بدع من أن يكون ذلك الفعل أو السنة والأعادة مستحبة ألا ترى أنه إذا اشتغل في صلاة عن فعل سنة يعيد في الوقت وحيث  
حكموا بالأعادة في الوقت فهي مستحبة وهو واضح بل تكون الأعادة في الوقت ناشئة عن ترك واجب كما قالوا ما ترك مسح أسفل الخلف  
بناءً على أن مسح الأسفل واجب قال في التوضيح وفي الأعادة لها سفرية أشكال لأن الأعادة من أتم في السفر مستحبة في الوقت ولا وقت  
هما فالذي يأتي هنا على أصل المذهب أن يصلي حضرة بات ليس إلا وانظر هل يقال المسئلة التي أمر بالأعادة فيها في الوقت وإذا خرج  
الوقت للأعادة انما هي إذا أمر فيها بالقصر تخلف وأتمها وهذه أمر بتمامها بناءً على أنها عليه كذا وأمر بالانسان بها سفرية  
لاحتمال أن تكون كذلك فيكون قد حصل له سنة القصر فلا راعي في ذلك بقا الوقت (قوله وثلاثاً كذلك الخ) معمول لمقدراً وان  
ذكرنا نأمله كونها كذلك أي معينات ولا يدري السابقة على سبعاً وقوله أربعاً أي حلق أي كذلك أي وان ذكرنا راعي حال

كونها كذلك صلى ثلاثة عشر وهكذا يقال فيما بعد **تنبيه** كان حقه أن يؤخر قوله ومع الشك في العصر عن قوله وخمساتها  
 فيذكرها آخر الباب لجرى ما في جميع مسائل الباب قاله عجم (قوله لأنها ان فاتته على الترتيب الاول فقد برئ به الخ) حاصله  
 ان كلامنا من الصلوات الثلاثة فيه ست احتمالات اثنان مع التقدم واثنان مع التأخر واثنان مع التوسط وذلك لانه على تقدير تقدم  
 الصبح فيحصل أن يكون الذي بعده الظهر ثم العصر ويحتمل العكس أي أن يكون بعدها العصر ثم الظهر وعلى تقدير توسطها  
 فيحصل أن يكون الذي قبلها الظهر والذي بعدها العصر ويحتمل العكس وعلى تقدير تأخرها فيحصل أن يكون الاول الظهر ثم العصر  
 ويحتمل العكس وكذا يقال في كل من الظهر والعصر فهي احتمالات ثمانية عشر ولا يجمع تلك الاحتمالات الا اذا صلاها سبعة فدينه  
 فنقول انه اذا صلاها سبعة صلاها أولاً مرتبة ثم صلاها ثانياً كذلك ثم صلى الصبح فقد حصل للصبح في الترتيب الاول التقدم على الظهر  
 ثم العصر وعند حصول الترتيب الثاني حصل لها التقدم على العصر الكائن في الترتيب الاول ولا ينظر للتوسط ثم الظهر الحاصل في  
 الترتيب الثاني وحصل لها التوسط بين الظهر الكائن في الترتيب الاول والعصر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها التوسط بين العصر  
 الكائن في الترتيب الاول والظهر الكائن في الترتيب الثاني فقد حصل لها التوسطان وحصل لها باعتبار كونها أول الترتيب الثاني  
 التأخر عن الظهر ثم العصر أي والذي قبلها بالصلح العصر وقبل العصر الظهر وحصل لها باعتبار كونها آخر التأخر عن العصر الكائن في  
 الترتيب الاول ثم الظهر الكائن في الترتيب الثاني وحصل للظهر باعتبار كونها في الترتيب الاول التقدم على الصبح الكائن في أول  
 الترتيب الثاني ثم العصر الكائن في الترتيب (٣٠٦) الثاني وحصل لها باعتبار كونها في الترتيب الاول التقدم على العصر

من تمة قوله وفي صلاتين من يومين معينتين الخ أي ان من نسي ثلاث صلوات معينات كصبح  
 وظهر وعصر من ثلاثة أيام ولا يدري السابقة منها فانه يصلي سبعة الثلاثة مرتبة وبعد هاتم  
 يعيد المبتدأة ثلثة ليعيط بحالات الشكوك لانها ان فاتته على الترتيب الاول فقد برئ به  
 ويحتمل ان الصبح آخرها وأولها الظهر وأوسطها العصر فيعيد الصبح ويحتمل أن الظهر آخرها  
 فيعيد هاء ويحتمل أن العصر بعد الظهر وقبل الصبح فيعيد العصر بعد الظهر ويحتمل ان الصبح  
 متوسطة بعد الظهر وقبل العصر فيعيد الصبح ثلاثة وان نسي أربع صلوات معينات كصبح  
 وظهر وعصر ومغرب من أربعة أيام صلى ثلاث عشرة صلاة أربعة مرتبة وبعد هاء  
 ويعيدها ثم يعيدها ابتداءً ليعيط بحالات الشكوك وان نسي خمس صلوات معينات كظهر  
 وعصر ومغرب وعشاء وصبح من خمسة أيام صلى إحدى وعشرين صلاة خمسة مرتبة  
 ويعيدها ويعيدها ويعيدها ثم يعيدها ابتداءً ليعيط بحالات الشكوك فغنى قوله كذلك أي  
 معينات كانت الايام معينة أم غير معينة مع الشك في التقدم والتأخر فقول التتالي في قوله  
 كذلك أي معينات من ثلاثة أيام معينة غير ظاهري (ص) وصلى في ثلاث مرتبة من يوم

الكائن في الترتيب الاول ثم الصبح  
 الكائن في أول الترتيب الثاني  
 هذان التقدمان للظهر وحصل  
 أي للظهر التوسط بين الصبح  
 والعصر في الترتيب الاول لها  
 والتوسط باعتبار كونها في الترتيب  
 الثاني بين العصر الكائن في الترتيب  
 الاول والصبح الاخير وحصل  
 لها أي للظهر باعتبار كونها في  
 الترتيب الثاني التأخر عن العصر  
 الكائن في الترتيب الاول ثم الصبح  
 الكائن في أول الترتيب الثاني  
 وحصل لها في حال كونها في

الترتيب الثاني التأخر عن الصبح الكائن في أول الترتيب الاول ثم العصر كذلك أي الكائن في  
 الترتيب الاول وقس على ذلك حال العصر وقد أعطيناك الضابط (ويحتمل ان الصبح آخرها) هذا أحد التأخيرين اللذين قد علمناك  
 بهما (قوله ويحتمل ان الظهر آخرها) وقبلها بلصفتها الصبح وقبلها أي الصبح بلصفتها العصر فهذا أحد التأخيرين والتأخر الثاني هو  
 التأخر عن العصر وقبل العصر الصبح أي الصبح الكائن في الترتيب الاول والعصر الكائن في الترتيب الاول (قوله ويحتمل ان العصر  
 بعد الظهر وقبل الصبح) لا يحنى ان هذا التوسط الذي للعصر محقق بالصبح التي فعلت في أول الترتيب الثاني فللمناسبات سقطاه (قوله  
 ويحتمل ان الصبح متوسطة بعد الظهر وقبل العصر الخ) لا يحنى ان هذا التوسط قد تحقق لها بفعل العصر في الدور الثاني لانها صارت  
 متوسطة بين الظهر الكائن في الترتيب الاول والعصر الكائن في الترتيب الثاني والضابط على ما مشى عليه أن تضرب عدد المنسيات  
 في قول منها واحد وتزيد عليها واحد أو تضرب في قول منها واحد وتزيد عليها واحد أو تضرب عدد المنسيات في قول منها واحد وتزيد  
 على المجموع عدد المنسيات في أقل منها باثنين وتزيد على الخارج عدد المنسيات وواحد وهذا الضوابط تأتي فيما لا نهاية  
 له من الصلوات كما اذا ركب ست صلوات معينات من سنة أيام ولا يدري السابقة أو ترك سبعة كذلك وهكذا وهذا يفهم من قول  
 المؤلف (قوله وصلى في ثلاث اس) مؤخر من تقديم وحده ان بصله بقوله وان نسي صلاة وثانيتها لانه من تمة ولعل ناسخ المبيضة خرج  
 في غير موضعه ويمكن الجواب انه اعاد تركب ذلك لاجل أن يشبهه في قوله صلى سبعة قوله فيما تقدم وفي ثالثها أو رابعها أو خامستها  
 كذلك طلب الاختصاص

(قوله وأربعاءنا الخ) قال هرام أربعاءنا وخصنا معمول لقوله نسي والتقديرون نسي أربعاء أي حال كونها كذلك أي من نسيه من يوم لا يعلم الأولى صلى ثمانية نسي خمساً أي في حال كونها كذلك أي من نسيه من يوم لا يعلم الأولى صلى تسعاً ويحتمل أن يكون أربعاء وخصنا منصوبين على اسقاط الظاهر أي وفي أربعاء يصلي ثمانية وفي خمس يصلي تسعاً قال المرادى وشذ صرف ثمان تشبهه بجوار والمعروف عدم الصرف وقيل هما لغتان (قوله من يوم وليلة) فيه إشارة إلى حذف عطف ومعطوف على قوله من يوم فيكون أراد باليوم النهار فقط وليس هذا بعينه كما أفاده في كذا إذ قد يطلق اليوم ويراد به الفرد المكمل منه وهو النهار مع الليل وهو دورة الفلك ليلاً ونهاراً (قوله وهذا) أي الخروج من العهدة بماد كـ (قوله فانه يبرأ) (٧٠ ص) بأربع صلوات) فإذا علم تقدم النهار بدأ بالظهر

ويختتم بالعشاء وأما إذا علم تقدم الليل فيبدأ بالمغرب ويختتم بالظهر (قوله وأما إذا كان لا يدري هل كلها الخ) أي والفرض أنه علم تقدم أحدهما يعني أنه إذا علم تقدم النهار فيبدأ بالصبح ويختتم بالعشاء وإذا علم تقدم الليل فيبدأ بالمغرب ويختتم بالعصر (قوله ثم أنه يصليها الخ) لما كان قوله يصلي خمساً سادساً بالبداءة بالظهر الذي عهد في الباب أنه يتدبى به بين أن ذلك ليس مما إذا دل المراد هنا أنه يصليها من نسيه فيبدأ بالصبح فيما إذا علم تقدم النهار يبدأ بالمغرب إذا علم تقدم الليل (قوله وهو الصحيح) يعمل مقابل الصحيح أنه يبدأ بالظهر ويختتم بالصبح ويحرم

فصل سجود السهو (قوله حكم السهو) أي سجود السهو أو أن الإضافة تأتي لادني ملازمة (قوله وأما النسيان الخ) أي فيقتصر بينهما العيوب والخصوص المطابق وهذا مخالف لما قررنا من أن السهو زوال المعلوم عن المدركة فقط والنسيان زوال المعلوم عن المدركة والحافضة معاً (قوله عما لا يكون)

لا يعلم الأولى سبعة أو أربعاً ثمانية وخمساً (ش) لما قدم أن من جهل عين مفسية يصلي خمساً ومنسية وثانيتها يصلي ستاً وكان الضابط لذلك أنه كلما زاد واحدة زادها على الخمس الثابتة لواحدة فإذا نسي ثلاث صلوات من نسيه أي متواليه من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فإنه يصلي سبع صلوات من نسيه لأن الواحدة المجهولة من الثلاث خمساً فيبدأ بالظهر ويختتم بالعصر وإذا نسي أربع صلوات من نسيه أي متواليه من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فإنه يصلي ثمان صلوات من نسيه لأن الواحدة المجهولة من الأربع خمساً وإذا نسي خمس صلوات متواليه من يوم وليلة ولا يعلم الأولى منها فإنه يصلي تسع صلوات لأن الواحدة المجهولة من الخمس خمساً فقوله هـ من يوم أي وليلة ولا بد أن لا يعلم سبق الليل لليوم وعكسه وفهم من قوله لا يعلم الأولى أنه لا يعلم أعيان الصلوات وبعبارة أخرى وما ذكرناه في تقرير وصلي في ثلاث من نسيه الخ من أنه لا يدري هل الثلاث من النهار أو بعضها من النهار وبعضها من الليل ولا يدري هل الليل سابق أو النهار إشارة إلى أنه لو علم أن بعضها من النهار وبعضها من الليل لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك إذ يحصل البراءة حينئذ نسبت صلوات فيبدأ بالظهر ويحتمل به لا احتمال أن تكون واحدة من النهار واثنان من الليل وعكسه فيخرج من عهدة هذه بصلاته يظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا على احتمال كون النهار سادساً على الليل وأما على احتمال تأخره فلا بد من صلاة الصبح والظهر بعد الصلوات المذكورة وهذا حيث لا بد من تقدم الليل على النهار وعكسه وأما أن علم تقدم أحدهما بعينه على الآخر فإنه يبرأ بأربع صلوات في الموضوع المذكور وهو ما إذا علم أن بعضها من النهار وبعضها من الليل وأما أن كان لا يدري هل كلها من النهار أو بعضها من النهار وبعضها من الليل فإنه يصلي خمساً فقط انتهى ثم أنه يصليها من نسيه وهو الصحيح ولما فرغ من الكلام على ما قصده من أحكام السهو عن الصلاة كلها شمر في الكلام على السهو عن بعضها فقال

فصل في ذكر فيه حكم السهو وما يتعلق به والسهو والذهول عن الشيء تفسيده ذكر أولاً وأما النسيان فلا بد أن يتقدمه ذكر ما يفرق بين السهو والغفلة أن الغفلة تكون عما لا يكون والسهو يكون عما يكون تقول غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت عنه حتى كان لأنك إذا سهوت عن الشيء لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون وفرق آخر وهو أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلاً عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهو عن

الأولى حذف لا (قوله والسهو يكون عما يكون) الأولى اثباتها بدليل ما بعده (قوله تقول غفلت الخ) من باب دخل فهو يفتح الفاء (قوله عن هذا الشيء) أي عن فساد أمر حتى كان أي حتى حصل فلم أتبعه لعدم حصوله أي فأن غفلة في الحقيقة عن سبب عدم ذلك الشيء (قوله لا نك إذا سهوت عن الشيء لم يكن) أي لا نك إذا سهوت عن أمر لم يتقرر خارجاً يحتمل هذا على فعل اختيارى سها عن فعله لأنه لا شك ولا ريب أنه إذا سها عن فعل اختيارى له لا يكون أي بوصف يكونه فلا اختياراً فلا ينافي أنه يكون لا بهذا الاعتبار (قوله وهو أن الغفلة تكون عن فعل الغير) أي والسهو عن فعل النفس بذلك يعلم أن هذه الفرق لازم للفرق الأول بل هو موضع كتابته من تقريرنا و يظهر بذلك التباين بين الغفلة والسهو وأما بين النسيان والغفلة فلم يتعرض له و يظهر أن يكون بينهما التباين لأن النسيان يكون عن فعل النفس تقول نسيت أن فعل نسيت أن أكل وخصوص ذلك و يظهر أيضاً أن هذا التعريف للغفلة لا يظهر رده ما ذكر



في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغفل عن ذكره الغافلون وفي المأموس ما يفيد زائد الغفلة والسهو فانه قال غفل عنه  
سها (قوله سها عن الشيء) أي الذي هو من فعله (قوله مطلقا) أي سواء كان عن ثلاث سنن أو أقل (قوله لا امام ومنفرد الخ) لعله أي  
اصالة والا فالأمام موم يخاطب بالسجود مع الإمام (قوله الكبير) وهو الشيخ أحمد القيشي احتراز عن الشيخ محمد القيشي شارح العزلة  
ودأبهم ان شهاب الدين لقب لمن اسمه أحد وشمس الدين لقب لمن اسمه محمد (قوله أشار الخ) جواب عن سؤال مقدركان قال لا يقول  
وهل أشار فأجاب بقوله أشار أو معطوف على جواب لما هو آخر وحذف العاطف (قوله بمعنى موجب السجود الخ) أي في العبارة  
استخدام ثم لا يخفى ما فيه وذلك لانه يكون حيث تفيضه تناف وذلك لانه لا يفسد ان عمله السجود السهو حيث قال لسهو وقوله وان  
تكرر يفيد ان العلة ما هو وعم فلا يحسن أن يرجع الضمير للسهو ويكون في المفهوم تفصيل أي وأما اذ لم يكن سهو فتارة يسجد كما  
اذا طول الخ ويمكن أن يقال ان قوله بمعنى (٢٠٨) موجب السجود نفس السهو أي المشار له بقوله من السهو (قوله من نوع واحد)

فعل الغير وقد سها عن الشيء فهو ساه وما وقع في المذهب اختلاف في حكمه قبلها أو بعدها  
بالجوب والسنية ووجوب القبلي عن ثلاث سنن وسننيتها عماد ونها وكان الراجح سنيته بعدها  
أو قبلها طلقا عينيه بقوله (ص) سن السهو الخ (ش) أي سن السهو ولا امام ومنفرد سجدتان  
والمراد بالمنفرد ولو حكم بالشمل المسبوق اذا قام للقضاء بعد سلام امامه وكلام المؤلف في غير  
المستسكن دليل قوله فيما يأتي لان استسكه السهو وفي غير ناشئ عن شئ مستسكح والا  
فالسجود له مستحب كما يأتي عند قوله أو استسكه الشئ وقول الشارح وأما السجود  
البعدي فلا خلاف في عدم وجوبه الخ فیه نظر فانه تتبع في هذه العبارة التوضيح لكنه معترض  
فان شهاب الدين القيشي الكبير نقل عن الطراز وأجوبة ابن رشد الوجوب في السجود  
البعدي ولما كان السهو قد يتكرر من المصلي آخر الشارع سجوده الى تمام الصلاة وان كان  
الاصل ان يؤتى بالجبار عند سجوده لكن لو أتى بكل سهو بسجوده عند ذلك بما تكرر سهوه  
وشق عليه تخفف عنه لطفاه أشار الى ذلك بقوله وان تكرر رأى السهو بمعنى موجب السجود  
من نوع واحد اجاء أو أكثر كنقص وزيادة وقلنا بمعنى موجب السجود ليشمل الطول بالمثل  
الذي لم يشرع الطول به فانه يسجد له ولا سهو هتابل هو محمد علي ما يأتي وهذا اذا كان التكرار  
قبل السجود للسهو وأما ان كان بعد السجود فان السجود يتكرر كما اذا سجد المسبوق مع امامه  
القبلي ثم سها في قضائه بنقص أو زيادة فانه يسجد لسهو ولا يجوز سجوده السابق مع الإمام  
أو تكلم المصلي بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضا كما في النواذر عن  
ابن حبيب واللام في قوله للسهو للتعليل مع ملاحظة سجدتان لانه في نية التقديم أي سن  
الانبان بسجدتين أو طلب على وجه السنية الانبان بسجدتين لاجل جبر أو دفع خلل سهو أو جبر  
أو دفع خلل شئ فقلب هتافي السهو بفعله شاملا للشئ بقوله كتم الشئ فقوله وان تكرر  
مبالغة في سجدتان الاتي في كلامه لاني سن لان السهو المكرر لا يتوهم في أصل السجود له  
حتى يبلغ عليه وانما المتوهم السهو المنفرد لانه بما يتوهم انه لا يسجد له لانه خفيف فكان  
يقول وان انفرد لكن لما كان قوله سجدتان في نية التقديم بالغ عليه (ص) بنقص سنة

أي نقص أو زيادة (قوله اجاءا)  
هكذا حكى البساطي الاجاع على  
عدم التعدد (قوله أو أكثر كنقص  
وزيادة) أي بضمهم والعلاء على  
انه لا يتكرر ومقابلته ما قاله ابن أبي  
حازم وعبد العزيز من انه يتعدد  
بأن يسجد قبل وبعد (قوله فانه  
يسجد له) أي لكن بشرط أن  
يستلزم ترك سنة كاطول بعد الرفع  
من الركوع لان استلزام ترك  
مستحب كطول الجلوس الوسطى  
(قوله كما اذا سجد الخ) لا يخفى انه  
لا حاجة لذلك بناء على ما تقدم له من  
قوله لا امام ومنفرد فتأمل (قوله  
أو تكلم المصلي الخ) لا يخفى ان  
السبب مقدم على المسبب والمصنف  
جعل السهو والمكرر سببا في  
سجدتين فقط فتكون السجدتان  
بعد السهو والمكرر فاذا طرأ سهو  
آخر بعد السجود فله حكم آخر فلا  
يقال حينئذ ان المصنف يقيد بذلك  
لان التقييد بذلك انما يكون لو كان  
المصنف محتلا لغير التقييد ومثل  
ذلك من سجد لنقص قبل سلامه

ثم تذكر أنه بقي عليه منها فأنه وسها فيه فانه يسجد ثانيا (قوله للتعليل) أي التعليل لقوله سن (قوله مع  
ملاحظة) أي فالعمل ليس السنية فقط بل سن السجدتين (قوله أو طلب) هذا في المعنى نفس المما قبله فالأفضل أن يقول أي طلب  
الخ (قوله وجه السنية) الاضافة للبيان وفائدتها الاجمال ثم التفصيل لانه أوقع في النفس (قوله أو دفع) لا يخفى ان دفع خلل السهو  
جبره وتنويع في التعبير والمراد واحد (قوله فتعالب الخ) لا يخفى ان المفزع عليه لا يتبع ذلك انما ينتج ان في المصنف حذف العاطف  
والمعطوف ثم أقول لا يخفى انه لا حاجة لذلك بل الاولى ان يبقى المنع على ظاهره وقوله كتم الشئ تشبيه فيما تقدم من الحكم وغيره (قوله  
في أصل السجود له) أي من حيث عدده وكأني به يقول لا يتوهم عدم السجود له والاحسن أن يقال يحمل قول المصنف وان تكرر الخ  
من نوعين ويكون فيه اشارة الى الخلاف خارج المذهب من انه يتكرر بأن يسجد قبل وبعد كما هو عادته (قوله بنقص سنة) أي سهو  
ملتبس بنقص سنة وتلبسه بنقص السنة ليكون سببا له وهو مسبب عنه كما أفاده اللغتان واضافة نقص الى سنة من اضافة المصدر

للمعقول أى نقص المصلى سنة أو إضافة المصدر للفاعل لأنه أتى لازما ومتعديا (قوله سجدتان) فلا تجزئ الواحدة فلو سجدوا واحدة  
وتذكر قبل السلام أضاف إليها أخرى فإن كان سلم سجدة الأخرى وشهد وسلم ولا يسجد عليه وتنع الزيادة على اثنتين ولو سجد ثلاثا فلا  
يسجد عليه قبلها أو بعدا وخالف الشيخ في القبلي فقال ان سجد ثلاثا سجد بعد السلام (قوله قبل سلامه) أى وبعد تشهدته ودعائه  
والظاهر أنه لو سجد قبل التشهد يكتفى ويكفيه له وله صلاة تشهد واحد (قوله مؤكدة) يدخل في السنة المؤكدة الفاتحة في الأقل إذا  
سها عنها في أقل الصلاة وأتى بها في جملها فإنه يسجد لها وإذا لم يسجد لها كان بمنزلة من ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن (قوله  
ولو خفيفة) على هذا يكون قول المصنف أو مع زيادة معطوفا على مؤكدة أى أو سنة مطلقة مع زيادة (قوله قبل سلامه) هذا حيث لم  
يصل خلف من يرى السجود بعد السلام والابتداء خلفه فإن الخلاف شر اهـ (قوله تغليب الجانب النقص على المشهور) مقابله ما نقل  
عن علي بن يركان من تغليب الزيادة وأنه يسجد بعد السلام (قوله أو مردداً) أى أو النقص متردد بين نفسه وبين الزيادة وهذا  
معناه ولا يظهر له وجه فليرجع الصير للنقص لا بمعناه الحقيقي بل بمعنى الخلل (٣٠٩) والمعنى أو تردد الخلل بين كونه نقصاً أو زيادة  
أى يثبت حصول خلل وشك في كونه

نقصاً أو زيادة (قوله كالموشن هل  
صلى ثلاثاً أو أربعاً) أى والفرض  
أنه لم يتحقق سلامه الركعتين  
الأولتين فالأمر إلى أنه شك  
هل زاد أم لا وهل نقص أم لا  
فقول المصنف لا يشك في الزيادة  
والنقص أى شك في كل من الزيادة  
والنقص أى بالمعنى الذي قلنا أى  
هل زاد أم لا وهل نقص أم لا وقوله  
فليست زائدة أى بل هي داخلية في  
قول المصنف بنقص سنة ومع  
زيادة لأن المصنف شامل لما إذا  
كان ذلك متيقناً أو مشكوكاً فيه  
الأئمة خبر بأن هذا التقبل  
لا يطابق الممثل له لأن الممثل له  
يتم من موجب السجود أى يثبت  
حصول خلل ولم يذكر كيفية ذلك  
الخلل هل هو نقص أو زيادة ولا  
شك أن ذلك غير التصور المذكور

مؤكدة أو مع زيادة سجدتان قبل سلامه (ش) يعنى ان المصلى اذا نقص سنة مؤكدة  
داخلية الصلاة سهواً كان كالزائد على أم القرآن أو نقص سنة ولو خفيفة كتكبيرة مع زيادة  
كقيامه مع ذلك لخامسة فإنه يسجد قبل سلامه سجدتين تغليباً لجانب النقص على الزيادة على  
المشهور ولا فرق بين كون النقص محققاً أو مشكوكاً فيه أو متردداً بينه وبين الزيادة كما  
قال القرافي في النهاية إذا ثبت من موجب السجود وتردديه هل هو قبلي أو بعدى كالموشن  
هل صلى أربعاً أو ثلاثاً انتهى لأنه يشك في الزيادة والنقص فيغلب جانب النقص فيثبت  
زائدة على كلام المؤلفين خلافاً للثلاثي ومن تبعه ولا فرق بين كون النقص مع الزيادة محققين  
أو مشكوكين أو أحدهما محققاً والآخر مشكوكاً فيه ففي صورائش يسجد قبل السلام  
وان تحققت الزيادة أو شك فيها فبعده كما يأتي فالصورتان بصورة انقراض سجد بعد السلام  
في الصورتين الأخيرتين منها واحترز بالسنة من الفرض وبالمؤكدة من الخفيفة كتكبيرة  
وتسميته وبدخلة الصلاة مما هو خارجها كالآذان والاقامة وبأسهوعاً إذا كان الترتل عمداً  
فلا يسجد لشي من ذلك بل لا بد من الايمان بالفرض المترتبة ان أمكن التدارك بأن لم يبق  
ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص كما يأتي في قوله وتداركها ان لم يسلم ولم يعقد ركوعاً يأتي ان  
الصلاة تبطل اذا سجد لسنة خفيفة أو مستحب ومثله ما لو سجد لترك ما هو خارج عنها وعلم مما  
قررنا ان النقص مع الزيادة لا يقيده بكونه عن سنة مؤكدة على المشهور (ص) وبالجماع في  
الجمعة (ش) أى ويسجد السجود القبلي في الجامع الاول اذا ترتب عن نقص في الجمعة كالموشن  
أدرك مع الإمام ركعة وقام للقضاء فسها عن السورة مثلاً ولا يسجد في غيره ومقتضى سياق  
هذا هنا أن السجود قبلي وهذا مبني على ان الخروج من الجامع لا يعد طولاً وانما الطول  
بالعرف كما هو مذهب ابن القاسم وأما السجود البعدي من الجمعة فيسجد في أى جامع كان

قأمل (قوله في صورائش) أى الشك في النقص أو هو مع الزيادة (قوله عما إذا كان الترتل عمداً) سبق في ان فيه الخلاف (قوله وبأنى ان  
الصلاة تبطل اذا سجد الخ) أى اذا سجد قبل السلام متعمداً لا بعد (قوله على المشهور) مقابله بتقدير بكونه عن سنة مؤكدة (قوله  
و بالجامع الخ) معطوف على مقدراً في الجامع وغيره في غير الجمعة وبالجماع وحده في الجمعة (قوله اذا ترتب عن نقص في الجمعة) أى  
وأما إذا لم يكن في الجمعة فيسجد عند طلوع شمس وغروبها وخطبة الجمعة لأنه داخل الصلاة بل ولو أخره وكذلك البعدي ان ترتب عن  
سلاة فرض واختلف ان ترتب عن نفل فقبل كذلك وهو ظاهر المدونة وقبل لا واختلف في كونه تفسيراً للمدونة (قوله ولا يسجد في  
غيره) أى غير الجامع الاول والمراد بكونه أولاً أنه لا يصح السجود في الرحبة ولا في الطريق المنصلة إلا أنه قد  
ذكر عجم انه على القول بجمعة الجمعة في رحاب المسجد والطرق المنصلة به وان لم يكن ثم ضمني لا اتصال معطوف كما هو المعتقد به  
السجود فيها لأنه اذا سمعت الجمعة فقام فادرك السجود في تنبيهه كما قبل عجم لو سجد سجود الجمعة في غير الجامع فيكون عبرة تاركه فصل  
فيه اذا طال بين أن يكون عن ثلاث أم لا (قوله في أى جامع كان) فقد نص الشيخ أبو الحسن بقوله فلا بد من المسجد الجامع وان لم يكن  
الذى صلى فيه اهـ وحفظ فلا يكتفى فعله في الزوايا التي تقام فيها الصلوات الخمس دون الجمعة

(قوله أي وأعاد على المشهور) ومقابل عدم اعاده الشهود هو لما لا أيضا واختاره عبد الملك (قوله أي والصلاة والدعاء) لما لم يكن ذلك مفهوما من المصنف زاده (قوله ومن قوله أعاد تشهد الخ) يؤهم أنه غير كلام المؤلف وليس كذلك لأنه سبحانه (قوله ولا يطيله) بمعنى الذي قبله (قوله ومن أقمت الخ) أي وكذا من أقمت الخ الذي هو بقية الموضع (قوله ولا يخفى) أن التشهد الخ (الاولى) أن يقدمه عند قوله ومن قوله أعاد تشهد الخ لا بدعوفيه ولا يطيله فلهذا لا أن في شرح شبه خلاف ما قاله الشارح الشارح فيه للخطاب ونص شرح شبه فيه بحث لأنه ان أراد به المعنى العلى الخ الذي المقتضى فهو وهم عند الفقهاء على الجميع وان أراد به لفظ أشهد أن لا اله الا الله خرج التحيات اه والظاهر عدم محتمل ذلك لقول المصنف وهل الشهود والصلاة الخ ما تقدم (قوله حتى انتهى) ظاهره وان لم يضع يديه على ركبته وهو الموافق لقول المصنف فيما سيأتي الا تركه وكوي في الاختفاء كسر الخ (قوله وأبدله بأقل الس) أي بحركة نسان (قوله بأعلى الس) وهو سماع نفسه فانه لا يسجد اقرب إلى الس من الجهر أو لان من أي بأعلى الس تكون قرأته جهر لان الغائب ان من أسمع نفسه بسمع غيره أولان ما هو ب الشئ يعطى حكمه وقرره بعض الشيوخ واشهر البصير في ذلك بان أعلى الشئ هو الوجه الا كمل منه فأعلى الس حركة نسان لا سماع نفسه (٣١٠) غير ان ذلك مصطلح لهم ولا مشاحة فيه (قوله كإسائي الخ) لا يخفى ان ذلك لا يأتي لان

الذي يأتي له ان يسير الجهر والس حلة وسطى كائنين (قوله أي وأق) بأعلى الجهر) وهو أن يسمع نفسه ويريد على سماع من يليه أي وأما لو أبدله بأدنى الجهر فانه لا شئ عليه أي كإتافي في قوله ويسير جهر أو يس (قوله وسورة بفرض الخ) الاولى أن يقول وظاهر قوله كترك جهر أو سورة بفرض ولو من ركعة لأجل افتادة ان ترك الجهر من ركعة موجب للسجود فانه وان لم يسرك سنة مؤكدة الا أنه ترك بعض سنة مؤكدة بال في طلب بالسجود له وذلك لما تقدم ان الجهر جميعه في الصلاة سنة مؤكدة قال شيخنا في ان السجود له بعض السنة أي تركه قد يكون مطلوبا ترك الجهر في الصلاة من الفرضه وقد يكون مبطلا كالسجود تركا

(ص) وأعاد تشهد (ش) أي وأعاد على المشهور الساجد للسجود قبل السلام تشهد استجابا بالفتح سلامه عقب تشهد وفهم من كلام المؤلف ان السجود القبلي يكون بعد انراغ من التشهد أي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن قوله أعاد تشهد أنه لا بدعوفيه ولا يطيله قاله ابن حبيب وهذا أحد مواضع لا يطلب في تشهد هذا الدعاء ومن أقمت عليه الصلاة أو خرج عليه الخطيب وهو في تشهد نافذة ومن سها عن ان تشهد حتى سلم الامام وما ذكرنا من ان اعاده التشهد للسجود القبلي مستحب تبخا فيه الشيخ سالم في شيء ولكن الذي يظهر من كلام المؤلف ومن صبيح حاولوا ان اعادته على سبيل السنة فانه جهل قول ابن وهب بالاستعجاب مقابلا وما التفتي فقد قرر كلام المؤلف بالاستعجاب قال واختاره ابن رشد فانظر فيه ويكبر لكل حصص ورفع فمهي أربع تكبيرات ولا خفاء في ان التشهد اسم للحيات لله الى قوله وأشهد أن محمد عبده ورسوله (ص) كترك جهر وسورة بفرض وتشهد (ش) هذا امثال نقص السنة الموجه للسجود والمعنى ان من ترك الجهر في الصلاة في صلاة الفرض من الفاتحة أو مع السورة وأبدله بالس أو ترك السورة في صلاة الفرض ولم يذكر ما ترك حتى الخ أي أو ترك لفظ التشهد ولو في نفل فانه يسجد فيها ذكر قبل السلام وقولنا من الفاتحة أو مع السورة احتراز عما لو ترك الجهر وأبدله بأقل الس في السورة فقط فانه لا سجود عليه لانه سنة واحدة غير مؤكدة اللهم الا أن يترك ذلك في ركعتين وقولنا وأبدله بأقل الس احتراز عما اذا أتى بأعلى الس فانه لا يسجد كإتافي في قوله ويسير جهر أو سمر الخ قوله بعد أو ترك سمر أي وأق على الجهر وظاهر قوله وسورة بفرض ولو من ركعة كذا ذكر في المد وقسوا ظاهر قوله وتشهد (ش) أي وأق بالجهر في الفعل لا يمانه به بعد الفيد (ص) والافيه (ش) أي

تكبيره وانظر ما الفرق فيمكن الفرق بأن الشئ يعظم ويما كدما كدمه فالجهر في الفاتحة في ركعة فقط كان بعض سنة وان مؤكدة الا أن شرف بشرق الفاتحة فتعوى على تكبيره واحدة فتدبر وحاصل ما يقال انه لو أبدل الس بأعلى الجهر فانه يسجد بعد السلام لان زيادة محضة حيث فصل ذلك في الفاتحة ولو من ركعة أو في السورة لكن من ركعتين وكذا عكسه لو أسرف في تحمل الجهر فانه يسجد قبل السلام وأما لو كان ماوة متخفيه الخالفه كالآية والايتين من الفاتحة ومن السورة فقط من ركعة فلا سجود ذكره في شرح الرسالة (قوله وتشهد) يتصور ذلك حيث يجلس ثلاثي مسائل اجتماع البناء والقضاء كن أدرك السنة وفاته الثالثة والرابعة فانه يأتي بركعة ويجلس ناشد ثم ركعة ويجلس للشهد أيضا ثم سنة ويجلس للشهد فذا نسي تشهد من هذه سجود وبصورة أيضا بما يأتي في النفل وظاهر قوله وتشهد من ان تشهد الواحد لا يسجد له والمعتد بالسجود له (قوله أي وأق بالجهر) أو بقل ان ترك الجهر (قوله يشل النفل) لا يخفى انه لا يعقل في النفل ترك تشهد من حيث يطالب بالسجود لان غاية ما يصلى النفل أو ما عمنه من يزيد على اثنين فانه وان سن في حقه مؤكدا تشهد بعد اثنين الا ان تشهد لاخير تهم ذكره قبل فوات محله في فعله واجب بأنه أطلق تركه على ترك حقيقة والترك حكما وذلك إذا أخر الثاني عن أوله وقدر ترك الاول حقيقة نعم رأيت

ما يفيد ان هناك من يقول بأنه يكون سناو يكون غمنا قال صحيح وأشار له بعض حذاق اشياخي بقوله ان تأخير الشاني عن محله ينزل منزلة تركه وهو مشكل فان السجود في الحقيقة انما هو للنقص والزيادة وهي تأخيره عن محله واجب بأهله كرحى سلم وقد قال في المدونة اذا ذكر ذلك بقرب السلام وجع وتشهد وسلم وسجد بناء على ان السلام ليس بمنع من الاستدراك كما قال وروى عنه ان السلام يقوت بناء على انه مانع فخاله انه سلم عقب رفعه من السجدة الاخيرة من الصلاة ثم أتى بالشهد عقب اسلام أو بقر به ولا بد في هذا الجواب من دعوى ان ما أتى به من التشهد منزل منزلة العدم حتى يكون السجود تركا لشهدين والا فيمكن ان يكون السجود تركا للتشهد الاول وزيادة السلام والتشهد بعده (قوله بل تمحضت الزيادة الخ) لا يعني ان هذا التفسير يحسب المعنى المراد والا فالمصنف صادق على ما اذا كان السهو بنقص سنة غير مؤكدة أو فرض فتدبر (قوله فيما كل ويشرب) أي جمع بينهما أي فتي جمع بينهما سهوا بطاعت صلاته ولا ينفعه سجوده وامالو فعل أحدهما ناسيا (٣١١) فيجبر بالسجود وسيأتي ما يتعلق بقوله وفيها ان أكل أو شرب انجبر الخ (قوله فانه لا يسجد

عليه على المشهور) ومقابلته بسجده خلاصته ان الزيادة القولية اذا وقعت سهوا لا تجزئ بسجودا على المعتمد (قوله كتم لشك) هذا اذا شك قبل السلام واما اذا شك بعد ان سلم على يقين فقال الهواري اختلف فيه فقيل يبنى على يقينه الاول ولا يؤثر تركه والشك بعد السلام وقيل يؤثر وهو الراجح (قوله من ترك قرا تهما) قصور لان المراد يقين سلامهما من ترك قراءة ومن ترك ركوع أو سجود أو ما لو يقين السلامة كما اذا شك في كونه سها عن سجود الاولى مثلا أو لاقاة الثانية سهوا ترجع أولى والثالثة ترجع ثانية واما لو يقين سلامتهما من ترك الفرض الا أنه شك في ترك السجدة فانه مخاطب بالسجود قبل السلام الا انه لا انقلاب (قوله لا انقلاب الركعات) ظاهر مما قررنا وجهه الا انه لا يلزم الاولى ان يحذف الجلوس لانه

وان اتقى النقص بجميع صورته من يقين أو شك أو شك أفرادا أو اجتماعا بل تمحضت الزيادة اليسيرة وتحققت أو شك فيها فيسجد بعد السلام الواجب أو السني فيشمل تسليم الرد على الامام والمأموم وانما قصدنا الزيادة باليسيرة احترازاً عن الكثيرة فانها مبطله سواء كانت من أقوال غير الصلاة كالسلام نسبانا وبطول أو كانت من غير جنس أفعال الصلاة مثل ان ينسى أنه في صلاة قنأ كل ويشرب أو كانت من جنس أفعال الصلاة والكثيرة منه في الرابعة والثلاثية أربع ركعات وقولنا في الزيادة بالكثيرة من غير أقوال الصلاة احترازاً عما اذا كانت من أقوالها كالسورة مع أم القرآن في الاخيرتين والسورة مع السورة التي مع أم القرآن في الاوليتين فانه لا يسجد بتلييه على المشهور (ص) كتم لشك (ش) هذا اغميل للزيادة المشكوكه فاحرى المحققة يعني ان الشخص المصلي اذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً ولم يكن موسوساً فانه يبنى على الأقل المحقق ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة المأق به وسيأتي ما اذا كان مستسكحاً وموضوع كلام المؤلف انه قد تحقق سلامة الركعتين الاوليين من ترك قرا تهما والجلوس بعدهما ولا يسجد قبل السلام لاحتمال الزيادة والنقصان أي نقص السورة لا انقلاب الركعات وعلى هذا يحمل ما في أكثر الروايات من التصريح بالسجود قبل السلام خلافاً لابن لبابة ثم المراد بالشك مطلق ان رد ذلك يقال في قوله ومفوض على شفع شك اهو به أو يؤثر فيشمل الوهم فانه يوجب ذلك لان لوهم معتبر في القرائن دون غيرها فاذا ظن انه صلى ثلاثاً وتوهم انه صلى ركعتين عمل على الوهم وادنوهم انه ترك تكبيرتين لم يسجد فقول المؤلف لشك ليس ظرفاً لغواً متعلقاً بتم لانه يقتضي انه يتم شكه أي يزيد فيه وليس كذلك فاللام للتعليل وهي متعلقة بتم أو بمحذوف أي وانما لاجل دفع شك أو يؤول شك بمشكوك أي كتم لفعل مشكوك فيه على نظريته كما قاله البساطي ووجه نظيره ان المشكوك فيه انما هو الركعة التي حصل فيها الشك والاعتمام انما هو واقع في الصلاة وعلى انه ظرف لغو متعلق بتم تكون اللام صلة متعديفة لتم والاولى ان اللام بمعنى مع ومما يدل على ذلك في قوله كتم لشك من قدم السورة على الفاتحة ثم أعادها بعد قراءة الفاتحة كما هو المطلوب

لا انقلاب مع ترك الجلوس (قوله وعلى هذا يحمل الخ) أي وأما السجود بعد السلام فلا يكون الا عند تحقق الزيادة هذا معناه (قوله خلافاً لابن لبابة) أي فلا يقول بذلك الجلي وحاصله ان ابن لبابة يقول بسجدة للزيادة بعد السلام الا اذا صلى ثلاثاً أم أربعاً فانه يسجد قبل السلام بخبر الموطأ اذا شك في صلاته فلم يدر ثلاثاً أم أربعاً فحصل ركعة ثم يسجد سجدتين قبل السلام اه أي والفرض انه تحقق سلامة الركعتين الاوليتين عنده فيكون الا هو بالسجود قبل السلام مع هذه الحالة محض بعد (قوله في القرائن) أي في الاجزاء القرائن (قوله أي يزيد فيه) أي وليس المراد بانماه ان له سجدة مخصوصة قد كان نقص عنه فطابا بانماه (قوله أو بمحذوف) أي المشار له بقوله وانماه وتقدرد دفع ليد منه علقته بتم أو بانماه (قوله وعلى أنه ظرف لغو الخ) أي المحكوم به بناءً على شك بمشكوك فيه (قوله والاولى ان اللام بمعنى مع) أي ان الاعتراض وان اندفع بانأويل يندفع بكون اللام بمعنى مع ولعل وجه الاوليه ما ذكره من البحث على انه يمكن صحة التعليل بدون حذف المضاف أي ان وجود الشك وتحققه موجب للاعتمام

وهو ظاهر (قوله فان مذهب المدونة انه يسجد قبل السلام) هذه العبارة التي قالها الشارح هي عبارة الشيخ أحمد بن الحارث الى قوله انظر أبا الطوس بادخال الغاية (أقول) انظر كيف يأتي هذا وقد تقدم لشارحن ان الزيادة القولية لا تقرب «جود أي الزيادة القولية في السنن» لأن سياقي ان تكثير الفاتحة سهو او يجب السجود على انه لا فرق بينه وبين ما بعده من قوله وأما من قرأ السورة الخ بل قد يقال ان السجود عند الشك في الفاتحة أولى لان الفاتحة تكررت احتمالاً هذا هو الظاهر وان كان بعض الاشياخ على عدم السجود فقال لا احتمال لعدم نسيان الفاتحة فتسكون قراءة السورة في محله بخلاف الصورة الاولى فإنه قدم السورة على الفاتحة فناسب للفاتحة الخ والشيخ سالم سوى بين المسئلةين في عدم السجود فقال ولو قدم السورة على أم القرآن ثم رجع لام القرآن وأعاد السورة أو شئت في قراءة أم القرآن بعد قراءة السورة فقرأها أو أعاد السورة فلا سجود اهـ وذكر عيب الحكم عند تقديم السورة بالسجود كما قال الشارح مستكلاً على كون الزيادة القولية لا يسجد فيها فاعل مذهب المدونة الذي هو الحكم بالسجود ضعيف وان اعتد به عيب (قوله أشعر في الوتر) أي جواب أشعر في الوز الخ هذا قاصر على ما اذا كان شك في حال القيام مع ان الحكم عام في حال قيامه أو جلوسه أو سجوده قد دبر (قوله هذا هو المشهور) ومقابلته ما نقل عن مالك من رواية على انه يسجد قبل الاحتمال ان يكون في وتره فيشفعه بسجدتين للمشي الوارد لا وتران (٣١٢) في ليلة (قوله بيان للحكم والسجود جميعاً) أي بيان لكونه بطالب بالاختصار

فان مذهب المدونة انه يسجد بعد السلام وأما من قرأ السورة ثم شك في الفاتحة فإنه يقرأها ويعيد السورة ولا يسجد عليه انظر أبا الحسن (ص) ومقتصر على شفع شك أهو به أو بوتر (ق) يريد ان من لم يدرك أشعر في الوتر أو هو في ثانية الشفع فإنه يجعلها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام لاحتمال ان يكون أضاف ركعة الوتر الى الشفع من غير ان يفصل بينهما بما سلام فيكون قد صلى الشفع ثلاثاً هذا هو المشهور وقوله ومقتصر على شفع بيان للحكم والسجود جميعاً وقوله شك أهو به الخ نفسه بل مضاف مقدر قبل مقتصر تقديره وكشك مقتصر على شفع وسورة شك أهو به أو بوتر وقوله ومقتصر الخ يعني عنه قوله كتم لشك اذا فهم منه ان الشك يعني على الأقل والنافذة في ذلك كالفريضة ولما كان هذا يقتصر على الركعتين المتبعتين فيسلم منهما على انهما شفع ومقابلته لا يقتصر على المتيقن بل يأتي بما شك فيه هب في كل منهما ما عايناسب حكمه فحصل التقابل بين اللفظين بأوجز عبارة (ص) أو ترك سر يفرض (ش) يعني انه اذا ترك السر في الفرض والمقروء فرض وهو الفاتحة أو مع السورة وأبدله بأعلى الجهر فإنه يسجد بعد السلام أمالو أبدله بأدنى الجهر فلا يسجد وانما عدل عن أن يقول أوجهر فيما يسرف فيه بفرض فهدد الاختصار (ص) أو استسكبه الشك وله عن نفسه (ش) يعني وكذا يسجد بعد السلام لكن استحباً اذا استسكبه الشك أي داخله وكثر منه بأن يطأ عليه في كل وضوء وفي كل صلاة أو في اليوم مرة أو مرتين

على الشفع أي يجعل تلك الركعة التي هو فيها ثانية الشفع وقوله والسجود جميعاً أي من حيث عطفه على قوله متم لشك الذي قد جعله تعديلاً لما يسجد به بعد قد دبر (قوله نفسه بل مضاف مقدر) الظاهر لا حاجة لهذا المضاف المقدر وذلك لان المعنى ان المتم لشك يسجد بعد السلام كذلك هذا أي المقتصر فيؤول بالتقدير المذكور له تناسب بين المتعاطفين (قوله والنافذة) أي المشار لها بقوله ومقتصر الخ أي وإطال ان انافذة كالفريضة (قوله ولما كان هذا يقتصر الخ) يمكن ان يحصل هذا جواباً عن قوله ان قوله كتم لشك يعني عن

قوله مقتصر الخ (قوله عبر في كل منهما بما يناسب) أي بلطف يناسب حكمه فعبّر في الثاني بلطف مقتصر المناسب لحكمه وهو كونه يقتصر من مناسبة اللفظ للمعنى وعبر في الاول بلطف متم المناسب لحكمه وهو كونه يتم على الوجه المذكور (قوله بأوجز عبارة) أراد الجنس ان هذا عبارتان متم لشك ومقتصر على شفع أو المعنى أوجز عبارة في كل وهذا أوضح قد دبر (قوله وأمالو أبدله بأدنى الجهر) بأن يسمع نفسه ومن يليه هذا ما حل به بعض الشراح الا انه لا يناسب ما سيأتي للشارح من انه أبدله بحال الوسطى (قوله وله عن نفسه) أي عن مقتضاه (قوله لكن استحباً) كذا قال القاضي عبد الوهاب قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف الا ان البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطهرون المستحب على ما يشمل السنة فليس هذا جارياً على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب (قوله بأن يطأ عليه في كل وضوء الخ) لا يخفى ان هذا يفيد انضمام الشك في الوسائل للشك في المقاصد وليس كذلك (قوله أو في اليوم مرة أو مرتين) لا يفهم كلام عبد الوهاب وعلمه ان لم يطأ له الا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فليس يستسكح من ابن عرفة قال عجب فقوله في كل وضوء أي سواء اختلفت صفة آتيانه فيه كأن يأتيه مرة في نية ومرة في مسح رأسه ونحو ذلك أم لا وكذا يقال في قوله أو صلاة وقوله فان لم يطأ له الا بعد يوم أو يومين يفيد ان ما أتاه في اليوم التالي يوم انقطاعه أو يوم انقطاعه غير مستسكح وأما ما أتاه في اليوم التالي ليوم آتيانه فهل يكون مستسكحاً أثبوته في اليوم الذي قبله أو غاي يكون مستسكحاً في اليوم التالي ليوم آتيانه أو غير ذلك يحرر قلت والذي يظهر ان يقال انه اذا أتاه في يومين متواليين فإنه يكون في اليوم الثاني منهما

وأضرب

وأضرب عنه وجوباً أي لا يصلح ويبنى على الأكثر فاذا أشك فيما صلاه هل انتنار أم ثلاث أم أربع بنى على ثلاث وأتى بركعة وسلم وعلى أربعة وسلم وسجد بعد السلام في حائر غم الشيطان لأن الاشتغال به يؤدي إلى الشك في الإتيان والعياذ بالله واستسكاح الوضوء كالحصاة سواء ابن ناجي وقول أهل المذهب الشك في التفصيص كتحقيقه مخصوص بهذه آتسى بقوله ولها عنه مستأنف والمحصل أن الشك مستكح وغير مستكح والسهو كذلك فالشك المستكح هو أن يعتري المصلح كثيراً أن يشك بل زاد أو نقص ولا يتيقن شيئاً يبنى عليه وحكمه أنه يلهو عنه ولا اصطلاح عليه ولكن يسجد بعد السلام استحباباً كافياً عبارة عبد الوهاب وإلى هذا أشار بقوله أو استكحه الشك ولها عنه والشك غير المستكح كان شكاً أصلي ثلاثاً أم أربعاً وحكمه واضح واليه أشار بقوله كتم لشكاً ومقتصر على شفع الخ والسهو والمستكح كح هو الذي يعتري المصلح كثيراً وهو أنه يسهو ويتيقن أنه سها وحكمه أنه يصلح ولا يسجد عليه واليه أشار بقوله لأن استكحه السهو ويصلح والسهو غير المستكح هو الذي لا يعتري المصلح كثيراً وحكمه أنه يصلح ويسجد حسب ما هما من زيادة أو نقص واليه أشار بقوله من السهو والفرق بين السهو والشك أن الأول يضبط ما تركه بخلاف الثاني (ص) كطول يجعل لم يشرع به على الظاهر (ش) أي إذا طول متفكر الشك حصل عنده فمما يتأخر بقوله أنه فانه أن طول يجعل لم يشرع فيه التطويل كالرفع من الركوع والجلوس بين السجدين ومن استوفى للقيام على يديه وركبته فانه يسجد بعد السلام وأن طول يجعل يشرع فيه التطويل أي يكون التطويل فيه قرينة كالقيام والركوع والسجود والجلوس فلا يسجد عليه إلا أن يخرج عن حده فليسجد ومقتضى كلام المؤلف أنه إذا طول في الجلوس الوسطى لما ذكر أنه يسجد لأن التطويل فيه غير مشروع بل يكره مع أن ابن رشد قال الصواب لا يسجد على من فعل ذلك وهو قول ابن القاسم

(٤٠ - خرشي اول) فان ترتب عليه ترك مستحب فقط كتطويل مجلسه وسطى فتركه مستحب فان قلنا حينئذ كان يستحب قبل السلام وقد يقال ان مناطه الطول بمحل يشرع به بشرط ان يتضمن ترك سنة فحين ترك سنة شرطى كواب الطول في المحل الذي لم يشرع به محققا للسجود افتاده عيب (قوله اذا طول) فلو لم يطل فلا سجود عليه بوضع ذلك قول المنتقى من شذوذ في صلاته لزمه ان يقول ليستذكر أى ما سها عنه فان ذكر والا عمل على ما سبق من ان المستكبر يبنى على الكمال وغيره يبنى على اليقين ما لم يطل فان طال فابن القاسم لا يرى عليه السجود مطلقا ويحتمون برى عليه السجود مطلقا وقرئ أشهب فرأى عليه السجود حيث طول بمحل لا يشرع فيه التطويل وعدمه حيث طول بمحل يشرع فيه التطويل ابن رشد وقوله أصبح الاقوال (قوله فيما يتعلق بصلاته) أى تفكر فيما برئله ومال الطول فيه عبثا أولئذ كفى شي من غير ملالة فانظر ما حكمه ومن العبث التمسك في ذلك المحل بقصد التقرب الى الله تعالى والظاهر لا بطلان بل السجود بان طريق الاولى ما لم يخرج عن الحسد وحرر (قوله والجلوس) أى الشئ قوله الا أن يخرج عن حسده قال عجب وانظر ما حده والمراد ان طول بمحل يشرع به لا تقرب الى الله تعالى فالوطول فيه عبثا أولئذ كفى شي من غير ملالة فانظر ما الحكم افتاده عجب (قلت) والظاهر ايضا لا بطلان بل بسجود وحرر (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابلته قول سحنون بسجود

والحاصل ان ترك التطويل في الركعة من الركوع سنة وكذا بين السجدين وهذا لا يفيد كلاً في سقن الصلاة وهذا هو الاول  
تقدم ان الزائد على الطمأينة سنة فتكون السنة ترك التطويل الزائد على ما هو سنة ولم يشوا بذلك الزائد على الطمأينة ولا حد  
التطويل عليه الذي يوجب السجود وفي بعض التقارير ان هذا قدر الشبهة فانهم ما ترك التطويل الذي هو سنة هل هو سنة  
مؤكد أو سنة خفيفة لم أر ذلك بصار لا يعلم ذلك من كون السجود له ولا تطويل لان انتقص المنضم للزيادة جرى خلاف في انه هل  
يشترط ان يكون في مؤكدة أم لا كما قال عجم (وأقول) انتقص من المالم يؤخذ جزاء بل أخذ شرطاً بل قد يقال التطويل في ذاته هو ترك  
السنة (قوله وان بعد شهر) انظر ما حكمنا به من مدة ما عن الصلاة هل هو مكروه أم لا والحاصل انه يفعل متى ما ذكره الا في صلاة  
ولو ترتب في صلاة جمعة قال مالك في المدونة ومن ذكر سجوداً بعد ما من صلاة قدمته وهو في فرضة أو نافلة لم يفسد واحدة منهما قال  
ابن القمام فاذا فرغ مما هو فيه سجد (قوله وهو كناية) المناسب ان يقول الا ان يقال هو كناية الخ (قوله ولو عبر به) أي بالتطويل وقوله  
ليكان أحسن أي لما فيه من انتصاف بالطول (قوله لان النافذة صارت فرضاً الخ) مقاده انه يأتي به متى ما ذكره ولو وقت نهي  
ولو لم ينعى نافلة وهو كذلك عند صاحب (٣١٤) الطراز وظاهر كلام ابن عبد السلام انه لا يسجد بها في وقت نهي ولو كان محرم بها

لان نصيرها مستحب ولا يسجد في تركه مستحب فكان على المؤلف استثناء هذه من كلامه  
فيقول لم يشرع به الا طمأينة الوسطى على الاظهر (ص) وان بعد شهر (ش) راجع لقوله  
في هذه أي والسجود به وان كان سجوده بعد شهر ونسخة تطويل ولو بعد شهر وعلى كل حال  
لا يتقيد به لكنه يسع المدونة في التعبير بالشهر وهو كناية عن الطول ولما كان أحسن  
فان قاسم الأمر بالسجود بعد شهر وليس هو بفرض والقاعدة ان النافذة لا تقضي فاجاب انه  
لما كان جابر للقرض أمر به بتعبية لا لنفسه فان كانت هذا الطواب فيسهل وهو لان هذا انما  
اذا كانت الصلاة الصبورة فرضه مع ان هذا الحكم جازيماً اذا كانت نافلة والطواب ان قوله  
لما كان جابر للقرض الخ شامل لان النافذة صارت فرضاً بشرط وعندها لا اشكال وانما كان  
السجود القبلي المرتب عن سدين أو سنة مؤكدة لا يوثق به مع الطول والبعدى يأتي به مطلقاً  
لانه ترغيم الشيطان والقبلي جابر وترغيم لا يتقيد بزمان فالجواب ولان السجود البعدى  
أكد من القبلي المدكور ولذا قيل بعدم السجود في بعض افراد كنه قص تكبيرين (ص) باحرام  
وتشهد وسلام جهر (ش) يعني ان السجود البعدى أو القبلي اذا أتم فانه يحتاج الى اسرار  
بمعنى انه نوى تكبيرة الهوى الاحرام وليس للاسرام تكبيرة زائدة على تكبيرة الهوى وهل  
يرفع يده بهذا الاسرام أم لا لم أر فيه مصداقاً له الخطاب والى تشهد والى سلام يجهر به كسلام  
الصلاة وأما سجود القبلي اذا أتى في محله فلا يحتاج الى نية احرام لانه في الصلاة ثم ان  
السلام في السجود البعدى واجب غير شرط فلا يبطل الصلاة بتركه وأخرى أن لا يبطل ترك  
الاسرام بمعنى التكبير وأما البنية فلا بد منها في الطراز لا خلاف ان التمسك لهما ليس شرطاً  
أي فلا يبطل بتركه فلو تركه اشكاً فهو في الاسرام أي التكبير والتشهد والاسلام وأتى بنية

من فرضة ونفلة بن جابر عنه  
وعن غير واحد فانظره في شرحه  
للمسألة وقال عبد الحق عن بعض  
شيوخه ان ترتب عن فرض أتى به  
حيث ذكره عن نقل في الوقت  
المساح (قوله لان لترغيم) وكونه  
فيه ترغيم الشيطان لا ينافي كونه  
جاراً والحاصل ان في البعدى  
شئين كونه جابراً أو محرماً للشيطان  
فراعى أهل المذهب الامر بن  
(قوله والقبلي جابر) والظاهر يكون  
متمم لا بالجبور أو شيئاً من  
(قوله سجدة لاف الجابر) أي بعض  
الذي ليس فيه ترغيم وهو القبلي  
فلا يرد ما قيل أول اسكلام يفتنى  
أن الجابر يجمع ولو مع البعد والآخر  
يقضى به لا يصح الا مع اقرب  
(قوله ولذا) أي وليكونها أكد  
(قوله قيل بعدم السجود في بعض  
أفروده) أي القبلي يعارض هذا بان الصلاة يبطل ببعض ترك القبلي وهو اذا كان على ثلاث سدن وطال

فانما ظهر  
فذلك يقتضي ان القبلي أحسن (قوله تشهد) أي تشهد اجلس الاول فقط (قوله بمعنى الخ) لا يخفى اسناد التفسير للاسرام  
لا ما سببه له اذا لمعنى لكون المراد بالاحرام أن شوى تكبيرة الهوى الاحرام فالاحسن عبارة عجم حيث قال والمراد بالاحرام المعتبر  
في البعدى النية مع تكبيرة السجود والظاهر ان تكبيرة السجود سنة وأما النية فلا بد منها (قوله لم أر فيه مصداقاً له الخطاب) والظاهر  
انه لا يرفع كافي بعض الشراح (قوله والى تشهد) أي على طريق السنة (قوله يجهر به) أي سنة وخلاصته ان الجهر به سنة كسلام  
الفريضة (قوله فلا يحتاج الى نية احرام) اصنافه لبيان ان أريد بالاحرام مجرد النية فان أريد به النية مع التكبير كما هو مقاد عبارة عجم  
المتقدمة فهو ان اضافة الجزاء للكل وما ذكره شارحنا من عدم الاحتياج منقول عن الهوارى (قوله لانه في الصلاة) أي في الصلاة  
المعينة منه حجة عليه أي فالوافق انه أتى بالسجدين ذاهلاً عن كونه ساجداً لله ولحقنا اذا علمت ذلك فقول عب وأما القبلي فالسلام  
للاصلاة وباحتاج لتكبيرة هوى معينة اه لا يظهر لانه مخالف للنقل (قوله فلا يبطل الصلاة بتركه) المناسب السجود كما يستفاد من  
عبارة ابن رشد ويجاب بان أراد بالصلاة السجود لا الصلاة التابع لها السجود (قوله فلا بد منها) أي في سجدة السجود ولا في سجدة الصلاة



التابع لها السجود (قوله وضع سجود السهو وان قدم بعده) ولو كان المقدم له المأموم دون امامه والفرض انه مأموم لا مسبوق (قوله  
أو آخر قبله) ولو المأموم بان سجدة الامام القبلى في محله وآخره المأموم وصحت صلاته ولو أحرأ امام القبلى قبل بقدام المأموم وقيل يؤخر  
(قوله لان فعل الساهى لا يتصف بعينه الخ) ظاهر ذلك انه لا يفتيه ما وقع من سجود سهو يطالب باعادته (أقول) لا يخفى انه ساء عن  
كونه مقدما أو مؤخرام كونه قاصداً فعله وحيث ان الامر كذلك فالظاهر الصحة لان السهو يتعلق بتدعيه لا بذاته لانه مقصود بحسبها  
(قوله لان استسكحه السهو الخ) سيأتى بين الشارح وجه عطفه ويجوز وجه آخر وهو ان يكون معطوفاً على معنى ما تقدم أى وسجد  
قبل السلام أو بعده ان حصل ما تقدم لان استسكحه السهو فلا سجود عليه وأما عطفه على قوله لان استسكحه السهو فغيبه شئ  
وذلك لان اخرجه مما فيه السجود بعد السلام لا يدل على انتفاء السجود بالكتابة الا هى هو المراد لاحتمال السجود قبل السلام وان كان  
هذا بعيد الا لا نقص هنا والحاصل انه لا سجود عليه لما حصل من نقص أو زيادة أو نقص وزيادة عند انقلاب الركعات للخرج اللاحق  
(قوله مثل أن يكون عادته أبدأ السهو عن الجلوس الاول الخ) الظاهر ان ذلك يكتفى منه في كل يوم ولو مرة صلاة (قوله ثم شئت في ترك  
ذلك) كذا في الشيخ أحمد والظاهر بل المتعين حذفه لان هذا المستسكح يضبط ما فعل (قوله فانه يصلح صلاته) أما اصلاح الاول فانه  
يأتى به اذ لم يفارق أو يفارق على ما يأتى من الخلاف وأما اصلاح الثاني بان يترك السجود قبل ان يعقد الركعة الثانية فانه يرجع  
ويستجد (قوله ولا سجود عليه) وانظر ما حكم بسجوده هل هو حرام أو مكروه أو الاول ان كان قبلها والثاني ان كان بعدا كذا في بعض  
الشراح قال عجب فلو سجد للسهو في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل يبطل صلاته حيث كان منهجداً أو جاهلاً لانه غير مخاطب بالسجود  
فهو بمثابة من سجد للسهو ولم يسه أم لا لان هناك من يقول بسجوده وهذا (٣١٥) واضح اذا أصلح ما ساء عنه وأما ان لم يصلح فانه

يكون بمنزلة التارك له وهو كمن لم  
يستسكحه السهو فيجوز عليه  
حكمه اه أى وهو السجود فقوله  
الساھى المستسكح لا سجود عليه  
مفيد بحالة الاصلاح هذا ما يفهم  
من كلام عجب لكن كلامه عذرى  
انني في الرابع فبيد انه لا سجود  
عليه حيث تعدل الاصلاح وهو  
المناسب للفظ المصنف والحاصل  
انه لا سجود عليه مطلقاً أمكنه  
اصلاح أم لا فتدبروا وظاهر الصحة

فاظهار انه صحيح (ص) وضع ان قدم أو آخر (ش) الضمير موزع اذ المعنى وضع سجود السهو ان  
قدم بعده ولو عمد اوعيا المذهب الشافعي ولا يجوز ابتداء أو آخر قبله رعي المذهب أبى حنيفة  
ويكره ابتداء وبعبارة أخرى قوله وضع ان قدم الخ أى عهد ان فعل الساهى لا يتصف بعينه  
ولا فساد لانه غير مكلف (ص) لان استسكحه السهو يصلح (ش) يعنى ان من استسكحه السهو  
أى كثر ذلك عليه مثل أن يكون عادته أبدأ السهو عن الجلوس الاول أو يكون عادته نسيان  
السجود ثم شئت في ترك ذلك فانه يصلح صلاته ولا سجود عليه ثم ان قوله لان الخ عطف على معنى  
قوله بنقص لان في معنى بنقص والتقدير سن لنقص الاستسكاح السهو ولا للفريضة الخ وبعبارة  
أخرى يصلح أى يأتى بما ساء عنه أى يصلح ما يمكنه اصلاحه من الفرائض والسنن والمستحبات  
كما اذا ترك السورة مثلاً ثم ركع ولم يمكن يديه من ركبتها وأما فرض فلا بد من الايمان به وسجد  
بعد السلام كما اذا ترك الفاتحة مثلاً ولم يمكن الايمان بها فانه يأتى بركعة ويسجد بعد السلام

فيما نظريه عجب (قوله كما اذا ترك السورة) مثال ترك السورة وترك مثال ما اذا ترك المستحب وأمكنه اصلاحه ونقول مثله ما اذا ترك  
الفنوت حتى اغتفى فانه يمكنه اصلاحه بالتأخير عن ركوع (قوله ولم يمكن يديه من ركبتها) هذا يقتضى توقف الركوع على تمكن  
انيسدين من اركبتين وليس كذلك اذا لم يجد ايه اذا سدل يديه يصح ركوعه ثم كلامه رحمه الله تعالى صادق بصورتيه الاولى ماذا  
اغتنى ولم يضع الثانية ان يكون وضع ولم يمكن يديه من ركبتها ولا يخفى انه منافي لما تقدم له من ان السورة تنوت بالانحناء وخلاف  
لقول شب كما اذا ترك السورة مثلاً ثم تذكر قبل تمام الانحناء فانه يرجع ويأتى بها و الظاهر ان المعول عليه ما تقدم من الفوات  
بالانحناء الا أن كلام شب بحسب ظاهره مخالف بقول المصنف فيما سيأتى الا ترك ركوع فبالانحناء وخلاف لما تقدم لشارحنا  
والتحقيق ما سيأتى من ان الفوات يتحقق بمجرد الانحناء وان لم يكمل يدل على ذلك بعضهم (قوله كما اذا ترك الفاتحة) مثال لما اذا ترك  
افرض وقلنا يأتى به مع انه هنالك يأتى به بل أتى بالركعة تمامها والحاصل ان المناسب للمقام ان يثب على ما اذا أمكنه الايمان بالفاتحة وأما  
تمثيله فلا يأتى فيه ذلك بل المطلوب منه حيثئذ الايمان بالركعة تمامها (قوله ولم يمكن الايمان بها) أى فاذا أمكنه الايمان بها فأتى بها  
ظاهراً ولو فعل فعلاً ولا سجود عليه وهو كذلك لان الفرض انه ساء مثلاً (قوله ويسجد بعد السلام) كيف هذا مع انه شرح بقول المصنف  
لان استسكحه السهو من انه يصلح ولا سجود عليه ويحجب وان كان بعيداً بان يحمل هذا على ما اذا لم يكن مستسكحاً وأما اذا كان  
مستسكحاً فلا سجود عليه ووجه كونه يسجد بعد السلام ان معه زيادة وهى الركعة التى فاتته ولم يمكنه الايمان بها أو أتى ببطلها ويحمل  
على ما اذا كانت الفاتحة من اشائة أو الرابعة حتى لا يرتب على ذلك ترك السورة وأما لو كانت من غيرهما كان تكون من الاولى  
أو الثانية لكان السجود قبلها لانقلاب الركعات في حقه فيؤدى ذلك الى ان يصلح هذه الركعة بها فتحة فقط لا بهجعل ما مضى أول

المراد به حيث تعلّق بالفراغ  
مطلق التردد الشامل الوهم  
(قوله فتفكر قليلا) بل وكذا لو طال  
التفكير لان الشبهة بافراغه لا يوجب  
محدود سهو وتطويل استعسكرفي  
ذلك انما هو على وجه العمدة فلا  
يتعلّق به سجود وعلى ذلك تبدل  
أصول المذهب ذكره أبو الحسن  
الصغير لكن يحمل ذلك على شكل  
شرع فيه التطويل وأما يحمل  
لم يشرع فيه ذلك فيمجد كما تقدم  
(قوله أو سجدة واحدة) معطوف  
على قوله استعسكفه السهو أي أتى  
بسجدة واحدة بسبب شكه فيه  
هل مجد اثنين والمعطوف محذوف  
أي سجدة اثنين أو واحدة وقوله  
هل أخ نفسه لشكه أي صورة  
شكه فقوله أو سجدة واحدة بيان  
لحكم المسئلة لا صورة شك فليست  
الواحدة هي المشكوك فيها أي  
أب الحكم اذا شاكل سجدة واحدة  
أو اثنين انه يسجد واحدة (قوله  
فليتأمل) أي فتدبر في المسئلة  
استكبري ولا تغفل وهو مستحيل  
لان التسلسل باعتبار المستقبل  
لا استحالته (قوله ولا ينبغي له  
ان يتعبد ذلك) أي يكره فقد  
قال التعبد بذكره فعمد ذلك تعبد

وبعبارة أخرى ويصلح أن أمكنه أن كان باقيا كما لو سها عن الجحش وانكسيرة له وتذكر  
فصل مفارقة الأرض يديه وركبته والافلاش عليه ولا يجوز عدم خطاياه وظاهر  
كلام أبي الحسن على الرسالة أنه يصلح ولا يفوت بمفارقة الأرض يديه وركبته ولو استقل  
فليس هو كمن لم يستسجد بقوت يديه (ص) أو شغل سها أو سلم (ش) يعني أنه إذا شغل  
أمله سها عن شيء أم لا تفكر في ذلك ثم تبين أنه ليس به فلا شيء عليه وكذلك إذا تفكر هل سم  
أم لا فإنه يسجد ولا يجوز عليه أن كان قريبا ولم يعرف عن القبلة ولم يفرق مكانه فان انحرف  
عنها سجدا أو طال جسدا بطلت وإن توسط أو فرق مكانه بنى بإحرام وثقه وسلم وسجد بعد  
السلام كما يأتي في ناهي الإسلام وحذف المضاف مع ما ذهبوا إليه من أنها تسجد أو سلم أو لم  
يسلم (ص) أو سجدا واحدة في شكه فيه هل سجدا اثنين (ش) يريد أن تسجد في السهو  
هل سجدا معا أو تسجد واحدة منهما فإنه يسجد أخرى على التحقيق ولا سهو عليه فالضهير في  
قوله فيه راجع إلى سجود السهو وأعمال يمكن عليه سجود سهو ولا نولوا في ذلك لا يمكن أن  
يسجد أيضا فيلزمه أن يسجد وقد يشك أيضا فيلزمه أن يسجد أيضا فيسجد سجد ذلك ولو سجد  
القبلي ثلاثا سجدا بعد السلام وان كان بعد فلا شيء عليه (ص) أو زاد سورة في آخره أو خرج  
من سورة غيرهما (ش) يعني أنه إذا زاد سورة في الثالثة والرابعة مع أم القرآن فلا سجود عليه  
على المشهور بخلافه لا شوب ذلك كالمسألة بطريق الأخرى به أو لزدها في إحدى الأخرى  
لا يسجد عليه اتفاقا فلا يسجد عليه أيضا إذا خرج من سورة إلى غيرها ولا ينبغي له أن يتعمد  
ذلك كافي الشارح ما لم يكن اختار سورة قصيرة في صلاة يشترع فيها التطويل فله أن يتركها  
إلى سورة طويلة كما في الجلاب (ص) أو غلبة أو قل (ش) أي فلا يسجد عليه ولا تبطل  
صلاته بذلك وهذا إذا كان كل منهما طاهرا يسيرا ولم يرد منه شيئا والموضوع أن كلا منهما  
خرج غلبة ومثل الصلاة يصيام فاباؤد منه شيئا وان كان عمدا وهو قادر على طرده فلا  
ينبغي أن يختلف في فساد الصلاة وصيامة وان كان نسيانا عادى في الصلاة وسجد بعد السلام  
وان كان غلبة ففي بطلان الصلاة قولان على حد سواء ولا يسجد عليه على القول بعدم البطلان  
(ص) ولا فرق (ش) معطوف على معنى قوله ان استسكبه ولا تأكيد ان في أي ولا يسجد  
لا استسكاح السهو ولا فرق منه ويحوز العطف على شخص آخر ويرى من مالك في انماحة  
تجبر بالسجود يعني على عدم الوجوب وهذا هو به مفهوم ما تقدم من ان طاعة السجود لترك  
السنة المؤكدة (ص) أو غير مؤكدة كشهد (ش) أي ولا يسجد لغير سنة مؤكدة كلفظ  
تشهد واحد جلس له قال في توضيحه كالأمر أنه المذهب خلاف ما صرح به اسرشد والخمسي

نظم القرأت والتعليق على المستمع ان كان وكلام اشارح هذا بقيد ان المصنف يجوز على السهو كما يفيد شرح وغيرهما  
 عاب وكذا بكرة في الفسدة سمدا المخرج من رواية الى رواية كان في آية أو آيتين (قوله فله) أي يؤذن له بهي يندب (قوله طهرا  
 يسير الخ) ون كان كثيرا أو بحسب اطلال لانه أهاد بعض الشيوخ (قوله ويجوز اعطى الخ) اذا تأمات تجبده معطوفا على قوله ول  
 الباسين به وسجدتان بهنص فرض ولا يسجد لقريصة والمساب الاول (قوله على عدم الوجوب) وعدم الوجوب في الكل صادق  
 بالوجوب في الجمل ولوجوب في ركعة وتقدم ما يوضح ذلك في قول المصنف وان ترك آية منها سجد (قوله جلس له الخ) قال الشيخ رحمه  
 لورفع من السجود مكبرا وعبر دان اطمأن الرفع منه سلم لكتاب عليه السجود لانه نقص لفظ التشهد والجلوس له

(قوله من ايجاب السجود) اما لانه محتوي على سنتين نفسه وكونه بالافاظ المخصوصة او انه في حد ذاته سنة مؤكدة على ما تقدم من المعتقد (قوله وجعله ابن جزي وغيره المشهور) أي وهو المعتقد (قوله عليه) متعلق بقوله دلالة وقوله فوق ذلك أي ان قوله بنقص سنة مؤكدة فوق قوله وغير مؤكدة أي متقدم عليه ويحتمل أنه حذف العاطفة أي أو فوق ذلك أي ولولا أكثر من سنة مؤكدة في تنبيهه بطل حاله ان سجد للسنة الغير المؤكدة قبل أي عمداً ويازم من البطلان الطرمة (قوله ويرتفع عن أعلى السراخ) الذي هو سماع نفسه فقط حاصله انها حالة وسطى بين أعلى السر وهو سماع نفسه وأدنى الجهر وهو سماع نفسه ومن يليه فتكون تلك الحالة وسطى يسمع نفسه ويريد فوق ذلك فلا أي لكن لا يسمعها من يليه (قوله بأن لا يبلغ فيه) أي السر (قوله بأن يرتفع عن أعلى السر) الذي هو سماع النفس فقط وقوله ينزل عن أدنى الجهر الذي هو سماع نفسه ومن يليه خلاصته انه يريد على سماع النفس ولكن لا يصل لسماع من يليه فهي حالة وسطى فرجع سير الجهر وسير السر لشئ واحد وانما قال في جميع الصلاة الجهرية ويجب الصلاة السرية لاجل ان يفتقر الحال من التي بعدها وهي (٣١٧) قوله واعلان بكآية على ان الحال مفترق بنفس هذا

ان تصور رجل عيب المصنف يحصل آخر فقال بسير جهر بأن يسمع نفسه ومن يليه وترك المبالغة فيه بأكثر من ذلك واقصر في السرية على بسير سر بأن حررك اسانه فقط ولم أرفقه فيسمع نفسه وهو مخافة انه يشرار خذوا حذافا حل عجب أيضا فانه قال بسير جهر أي في محل السر أي لا يسجد على من أتى بأقل الجهر في الصلاة السرية وقوله بسير سر أي بأعلى السر في محل الجهر وهو الموافق للمعقول فقد قال المصنف في شرح المدونة ويخلق بالجهر بالآية ونحوها اذا جهر فيما يسر فيه جهر ليس بالقوى جدا أو أسر فيما يجهر فيه سر ليس بالشديد جدا نص عليه ابن أبي زيد في المختصر فاذا علمت ذلك فقول المصنف فيما تقدم أو ترك سر

وغيرهما من ايجاب السجود وجعله ابن جزي وغيره المشهور وحذف المؤلف الموصوف وهو سنة كما قررنا دلالة قوله بنقص سنة مؤكدة فوق ذلك عليه وقوله وغير مؤكدة أي بانفرادها وأما مع زيادة في سجد (ص) وسير جهر أو سر (ش) أي ولا يسجد على من اقتصر في الصلاة الجهرية على بسير جهر بأن لا يبلغ فيه بأن ينزل عن أقل الجهر بأن يسمع نفسه لا من يليه ويرتفع عن أعلى السر في جميع الصلاة الجهرية أو اقتصر في الصلاة السرية على بسير سر بأن لا يبلغ فيه بأن يرتفع عن أعلى السر وينزل عن أدنى الجهر في جميع الصلاة السرية وقوله (واعلان بكآية) معطوف على تشهد أو ان الكاف داخل على اعلان فهي مؤخره من تقديم فيدخل بالكاف الاسرار بكآية فلا يكون ساكتا عنه أي وكاعلان بكآية في الصلاة السرية وكاسرار في الصلاة الجهرية وحينئذ فلا س الا اعلان والاسرار بكآية تكرار اجمع بسير جهر وسر لان ذلك في جميع الصلاة وهذا في بعضها وبه يعلم رد ما قيل ان المؤلف ساكت عن الاسرار بنحو الآية (ص) واعادة سورة فقط لهما (ش) أي ولا يسجد في اعادة السورة لاجل الجهر أو السر حيث قرأها على خلاف سنتها وتذكر ذلك قبل الانحناء فرجع وأتى بها على سنتها لخفة ذلك واحترز بقوله فقط مما لو أعاد أم القرآن والسورة أو أم القرآن فقط للسر حيث قرأها جهر أو السر حيث قرأها سرا وتذكر ذلك قبل الانحناء فانه يسجد ولو كرر أم القرآن سهواً سجدة بخلاف السورة ويظهر من كلام المقدمات خلاف في بطلان صلاة من كرر أم القرآن أمراً عمداً (ص) وتكبيرة (ش) أي ولا يسجد في ترك التكبيرة لانها سنة خفيفة ما لم تكن من تكبير العبد ولا يسجد ترك واحدة فأكثر لان كل واحدة سنة مؤكدة (ص) وفي ابد الله اسمع الله لمن حمده وعكسه تأويلان (ش) يعني أن المصلي اذا أبدل التكبير بسم الله لمن حمده عند الخفض للركوع وفات التدارك بأن تلبس بالركن الذي يليه أو أبدل بسم الله لمن حمده عند الرفع بالتكبير وفات التدارك في سجوده قبل السلام لانه نقص ذكر أو زاد آخر أو

أي وأتى بأعلى الجهر لا بأدنى الذي هو سماع النفس ومن يليه (قوله معطوف على تشهد) هذا غير مناسب وذلك لان عطفه على تشهد يقتضي انه تمثيل للسنة الغير المؤكدة وليس كذلك بل هو معطوف على معنى لان استنكحه السهو (قوله أو ان الكاف) المناسب حذوق أو يقول والكاف الا انك خبير بان الكاف اذا كانت داخلية على اعلان يقتضي ان الاعلان باتين ليس كالاعلان بالآية مع ان الظاهر ان مثل الاعلان بالآية الايتين وانظر هل الثلاثة كذلك (قوله تكرارا) أقول لا يتوهم تكرار بدون ذلك بل التصوير بين المستثنين بين في نفسه محقق للمغايرة (قوله وبهذا تعلم) أي بقولنا مؤخره من تقديم (قوله أي ولا يسجد في اعادة السورة) أي مع طمسه بالاعادة لاجل ان يأتي بها على سنتها (قوله وتذكر ذلك قبل الانحناء) قيد بذلك لانه انما يعيد القراءة لتعصيل السر أو الجهر لا اذا كان قبل الانحناء فان انحنى فات كما سبأ في قوله كنرك سر أو جهر فيما يقرت بالانحناء (قوله فانه يسجد) أي بعد السلام (قوله ونظرة خلاف الخ) والمعتقد عدم البطلان (قوله ولا يسجد وترك التكبيرة) فلو سجد لها قبل السلام عمداً أو جهلاً بطلت

(قوله أو عدمه لانه لم ينقص الخ) هذا التحليل وجبه فينبغي ان يكون هو المعتقد (قوله ولو وقع الابدال في الموضوعين) وان ابدل إحدى تكبير في السجود خفصا أو رفعها سمع الله لمن حمده لم يسجد فان ابدلها ما سماها سجد كذا ينبغي (قوله وكان العذر له اتباع الام لانها الغالب) أي لان الروايات أكثر في رواية المدونة أي ان المدونة رويت بالقول ورويت بالغالب رواية الواو اعلم أولاً ان كركك نص المدونة تطلع به على حقيقة الحال فمنها ما اذا جعل الامام أو القسذ موضع سمع الله من حمده انكأ كبر أو موضع الله أكبر سمع الله من حمده فليرجع ويقول كما وجب عليه فان لم يرجع ومضى سجد قبل السلام كالقاسطها ابن عرفة رواها ابن أبي زمنين بأورواها الاكثر بالواو ثم قول المواق واختلاف المذهب فمن بدل أحد هذين الموضوعين خافه فقيل لا يسجد عليه لان قصارى مفهوه انه أحل بتكبيره أو صفي منهاها ولا يسجد ذلك وقيل يسجد قبل السلام لانه نقص ما كان مأثوراً بأن يقول فلم يفعل وزاد القول الذي وضعه في غير موضعه اهـ (أقول) لا يخفى ان تلك زيادة قولية غير ركن وراس فيها مجزئ فيظهر من ذلك ترجيح القول بعدم السجود وعلمت من هذا النص ان ما أشار له المصنف بتأويل ان غما هو خلاف لا تأويل ان المدونة عبرت بأو وفي الغالب وإياتها وعلت صحة ما قلناه (قوله لا لإدارة مؤتم) اعلم ان حج قلنا ذكر المصنف ما لا يسجد له وهو منه ما هو واجب ومنه ما هو جائز ومنه ما هو مكروه وأشار إلى الأول بقوله ولا لإدارة مؤتم أي (٢١٨) قوله ولا لجائز إلى الثاني بقوله ولا لتيسر وإلى الثالث بقوله ولا

لتيسر (قوله فإدارة) عن يساره أي يمينه كما صرح به في بعض روايات البخاري (قوله أو عضدي) لاشتمال في الرواية (قوله وكلها في البخاري) لاهل الواقعة تهذبت أو اتها واقعة واحدة واتفق فيها الاشد بالكل وظهور انها ثلاث روايات (قوله وأصلاح رداء) أي سهوا لان حمده مطلوب وبناطاب حمده لا يسجد له وهو يقال مثل ذلك في إدارة المؤتم وسر القرحة أي عباطلب على غير وجه القرحة حتى لا زدا فاحتمس فان حمدها مطلوب وبصموق سهوها السجود كما إذا أعادها سهوا وأصلاح الرداء مستحب ان خفف أصلاحه ولم يخط

عدمه لانه لم ينقص سنة مؤكدة ولم يرد ما يوجب زيادته السجود كن زاد سورة في آخر يسره تأويلان وأوقع الابدال في الموضوعين مع السجود ولا واحد وان لم يفت التدارك وأن يذكر المشروع فيه فلا يسجد عليه وهذا صهر لك ان الصواب في قول المؤلف وعكسه ان يكون بالواو أو كان العذر له اتباع الام لانها الغالب في الرواية (ص) ولا لإدارة مؤتم (ش) معطوف على لان استنكها سهوا وكذا ما بعده أي ولا يسجد لإدارة مؤتم إلى عينه أو خلقه قصيدة ابن عباس حيث قام عن يساره صلى الله عليه وسلم فإدارة عن عينه لكن وقع في رواية فاختلبيدي أو عضدي وفي رواية برأسي وفي رواية بأدنى وكلها في البخاري (ص) وأصلاح رداء أو ستره سقطت (ش) أي ولا يسجد لأصلاح رداء سقط عن ظهره فله عليه الصلاة والسلام ذلك أو لأصلاح ستره سقطت سند هذا اذا كان جالساً يجدي فتيقها امات كان قائماً ينحط لذلك فقيل إلا أنه ينقصر مثله للضرورة وهو بمثابة الخطاطة لأجل تحرير رجلي به العتوب (ص) أو كشى صفين استرة أو فرجة أو دفع مار (ش) أي ولا يسجد في مشي المصلي الصفين والثلاثة لأجل ستره سترها أو لأجل فرجة يسرها أو لأجل دفع مار بين يديه وان بعد أشار إليه بالسكاف لداخلة على المضاف وهو مشي في الحقيقة داخلة على المضاف اليه فقد دخل الثلاثة كما ذكرنا وتحتل ابقاء السكاف على المضاف ويدخل ما أشده من الفعل اليسرى كشى أو غمز أو حرك أو نحو ذلك ابن يونس الشأن في الصلاة سدا الفرج فإذا رأى وهو يصلي

هو الا فلا يستحب بل ينهى عنه ولكن لا يبطل الصلاة به اهـ (قوله أو لأصلاح ستره سقطت أي ويستحب فرجة أصلاحها ان خفف ولم يخط لها من قيام ولا هلا) قوله فاقيل أي مكروه كراهة شديدة (قوله الا انه يفتقر مثله) هذا اذا كان مرة فان الخطأ مرتين بطلت صلاته لا يفصل كثير وانظر هل تنكرار الإدارة كذلك أم لا وكذا الخطأ مرتين فتنبيه على حيث كانت تلك الأشياء يطلب حمدها ان يكون اطاعة فلا ينوهم سجودها حاله السهو حتى ينص على فيه (قوله وهو بمثابة الخطاطة) يعني ان يجوز قتل العتوب التي تريد مظهره ولو انخط فيكون هذا بمثابة من حيث عدم السجود وان لم يكن مثله في الحكم لانه هنا يكون بشدة ومحنة العتوب يجوز ذلك في حيث رادته بناء على ظاهر المصنف عن الاطلاق (قوله لاسترة) أي كسبوق سلم امامه فقام لقضاء ما عليه فيقرب من السور ي يستتر به لا يخفى ان المصنف قد جعل المشي الكسفين في الكل وهو انما هو وارد في القرحة فقط على الخلف مما استرة فقد حدد القرب فيها بما نقوله أهل المعرفة أي فلا يحل بالصفين ولا بالثلاثة إلا أن يكون المصنف فسر العرف بالثلاثة والمراد كصغوف الجمعة وأما دفع المسارها فاعيد أشهب فيها كاتين بالقرب وكذا المدونة نصت في الدابة بالقرب الذي قدمه الشارح في باب أي البسارة إلا أن يكون المصنف فسر اقرب في الموضوعين بالصفين الثلاثة (قوله أو لأجل فرجة) يضم الفاء بفرجة الخطا ثم أتم المقتضى من الامم فثناها ثم ان تفيد المشي للفرجة بالصفين والثلاثة غير الصفا الذي خرج منه وغير المصنف الخفي فيه الفريسة وفي صمبوا انظر هل يجوز ذلك في ما قبل الفرجة من المسائل وما بعدها (قوله وان بعد أشار إليه) كذا في نسخة

شخصاً وفي بعض النسخ: أشهب ان كان قريماً مشى اليه وان كان بعيداً أشار اليه (قوله صفوحاً) هذا جمع كثرة فيجعل على أقل افراد القلة ثلاثاً وأولى أقول (وله وروى ابن نافع) هذا أقول آخر خلاف ما مشى عليه المصنف وغاية ما حذر فيه بالقرب والبعد ولم يقيده بالصنف ولا بأكثر فيمكن ان يكون حول في ذلك على ما يقول أهل المعرفة كالأولى الا ان تفسير القرب بالصنف والبعيد بالاثني والثلاثة فلا يكون مخالفاً للصنف والظاهر كما قال عجيح اغتفار ما اذا حصل مشى لكل من السيرة والفرجة كسجود مشى القربة ثم السيرة بعد سلام امامه وكذا يقال في اصلاح الرداء مع اصلاح السيرة اه وظاهره عدم اغتفار أزيد من اثنين وانظروا اه اذا كان ذلك مطلقاً لا يضر (قوله وسمع ابن القاسم الخ) يرجع هذا القول ابن يونس ويكون ابن يونس جعل الثلاثة مثل الاثنين وان قول ابن المقام صفان معناه أي أثنان (قوله أو ذهاب دابته) ومثل دابته دابة غيره (قوله يريد اذا كان يسيراً) نص المصدرة ان انفلتت دابته وهو يصلي مشى اليها فيمضي ان كانت عن يمينه أو يساره أو بين يديه وقطع ان بعدت وطلبها اه فانت تراها قيدت بالقرب ولا مفهوم لدابته بل كذلك دابة غيره ومثل الدابة له أو غيره المبالغة أو لغيره فيجري فيه تفصيل الدابة (قوله هذا اذا كان في سعة من الوقت الخ) هذا اذا كان المال كثيراً أي يضر به كما يفيد ابن عرفة وأمان قل غمها فلا يقطع أنسع الوقت أرضاق والحاصل انه اذا كان كثيراً يقطع اذا أنسع الوقت وأما اذا ضاق فلا يقطع وأما اذا كان قليلاً فلا يقطع (٣١٩) مطلقاً (قوله يخاف على نفسه) أي هلاكاً أو

مشقة شديدة لا فرق حينئذ بين ان يكون الثمن كثيراً أو قليلاً ضايف الوقت أو أنسع فالصور ثمان والمال كالدابة في هذه الصور التامة (قوله والظاهر ان المراد بالوقت الضروي) الظاهر ما هو فيه سواء كان اختيارياً أو ضرورياً (قوله وان يجنب أو فقهرة) راجع للارادة قبله وظاهره كبن عرفة ان الاستدبار يضر ولو اهدر وفي الرعاف لا يضر معصه والظاهر ان ما هنا أولى قاله عجيح قال عجب هو ظاهر في ذهاب الدابة للضرورة فيستدبر لها فقط دون السيرة والفرجة ودفع المار انظره وقوله وان يجنب أي يميناً أو شمالاً وقوله أو فقهرة وهي الرجوع الى خلف ووجهه مستقبل

فرجة امامه أو عن يمينه أو يساره حيث يجد السبيل الى سداها فيستقدم اليها بسداها ولا بأس ان يحرق اليها صفوحاً وفقاً وروى ابن نافع من رفع من ركوع فرأى فرجة مشى اليها السداها ان قربت ابن حبيب ان بعدت صبر حتى يسجد ويقوم وسمع ابن القاسم يشق اليها اذا كان بينها وبينه صفان ابن رشد في الحديث من سجد فرجة في الصف رفعه الله بها في الجنة درجة وبني الله له في الجنة بيتاً (ص) أو ذهاب دابته (ش) معطوف على قوله لسيرة أي ولا يسجد عليه في مشى لدابة يريد اذا كان يسيراً قال فيها فان تباعدت الدابة قطع الصلاة وطلبها قال في البيان هذا اذا كان في سعة من الوقت والاعتماد ان ذهب ما لم يكن في مفازة يخاف على نفسه ان تركها واطاهر ان المراد بالوقت الضروي (ص) وان يجنب أو فقهرة (ش) راجع للسؤال الرابع قبله كما ان التحديد بالصنفين فيها جميعاً والصواب فقهري بألف التأنيث لا ثمانية كما عبر به في باب الحج في طواف الوداع حيث قال ولا يرجع الفقهري وكثيراً ما يقع للمؤلف تدارك ما يقع منه من خلل ذكره في موضع قبله أو بعده في اللفظ أو في الحكم نعمنا الله به وسمع بعض ان ذلك لغة (ص) وفتح على امامه ان وقف (ش) أي ولا يسجد على مصلى في فتح على امامه أو غيره ممن هو معه في تلك الصلاة وهو جائز ان وقف واستطعم وأمان يخرج من سورة إلى أخرى فيكره الفتح عليه ولا يفسد قاله الجزولي وبعبارة أخرى قوله ان وقف أي واستطعم أو تردد فيطلب منه الفتح عليه حيثئذ والافكره الفتح عليه وهذا في غير الفاتحة وأما هي فيجب ان يفتح عليه مطلقاً وانظر ما الحكم اذا ترك الفتح عليه في شرحنا الكبير (ص) وسد فيه لتأويل ونقش

امامه (قوله تدارك) أراد به الاتيان بالصواب فلا يرد ان التدارك مما يكون اذا كان الصواب بعد (قوله أو غيره) أي فلا مفهوم لقوله امامه وهذا ناظر لمفهوم مناسب أي والمعتمد مفهوم ما هنا وان كان فزع على غير امامه تبطل صلاته باعتبار مفهوم ما هنا ارتضاء عجيح وارتضى الشيخ عالم مفهوم ما يأتي (قوله وهو جائز) أي مأذون فيه فلا ينافي التسبب أو السنة وهذا في السورة لما يأتي في العبارة الآتية (قوله واستطعم) أي طلب الفتح عليه حيثئذ فلا بد من علم كونه استطعم بقربة فلو جهل الامر فلا يفتح عليه ان لم يعلم في فكره فيما يقرأ (قوله أو تردد) معطوف على قوله ان وقف أي أو لم يقف بل تردد بأن قال مثلاً أولئك هم المفلحون ان الذين كفروا ستم الله عليهم أي قهرهم فلم يدر ما هو الذي بعد المفلحون ومثل ذلك اذا كرأية (قوله فيطلب منه الفتح الخ) لما لم يعلم طاب الفتح من كلام المصنف به عليه بقوله فيطلب الخ (قوله فيطلب) امامه ان ترتب على الفتح حصول سنة أو ندب ان توقف عليه حصول مندوب كالكامل السورة (قوله والافكره) أي بان اتى الوقف والتردد بان خرج من سورة إلى غيرها أو وقف ولم يظهر قربة على أن فسد عليه الاستطعم (قوله مطلقاً) أي وقف أولاً بان خرج من سورة إلى غيرها (قوله وانظر ما الحكم اذا ترك الفتح عليه) اعلم انه اذا ترك الفتح عليه في الفاتحة فصلاة الامام صحيحة بمنزلة من طرأه العجز عن ركن من أركان الصلاة وانظر هل تبطل صلاة من ترك الفتح عليه بعبارة من اتم بها من ركن أولاً أو يفصل فعلى القول بوجوبه في الكل تبطل والا فلا (قوله وسد فيه لتأويل) قال عجيح السد مطلوب

للتأثير وأما غيره فغير مطلوب وانظر هل يكره تعمله أم لا ولا سجود في سهوه اه والظاهر ان كراهته وسد بني مطلقا بظاهرها وباطنها وبظاهر اليسرى لا بباطنها الملقاة بالانجاس قاله أبو الحسن واهل حكم السد بالباطن الكراهية (قوله أو نفث) بفتح النون وسكون الفاء (قوله بغير بصاق) راجع لقوله والنفث الخ والتنفذ ريج بغير بصاق هذا التعريف للشيخ أبي الحسن فقال النفث بغير بصاق كذا نفث بجم الزبيب والتفل بالبصاق اه (قوله البصاق بالصوت) أي وأما بصوت فان كان عمدا أو جهلا فإنه يبطل صلاته وان كان سهوا فيسجد ان كان فذا أو عاملا لا مأموما وكلام أبي محمد هو المعتمد كما يفاد من عب وعما كتبه بعض شيوخنا (قوله وهذا هو المناسب) أي لانه لا يفعل بالشوب الا البصاق أي ما ذكر في العبارة الثانية الصادق بالقوانين فظهر ان الاقوال ثلاثة ثم انه وفق بين الاخيرين بأن يجعل قول أبي محمد (٣٢٠) في الفرض وقول ابن شبلون في النفث (قوله وأما قول بعضهم) هذا قول رابع محذور على قولين فالاقوال خمسة ولا نقل قول بعضهم هذا هو الاول لا نا نقول الاول لم يفسره بالتفخ بل قال ريج كالتفخ بخلاف هذا (قوله وحكم النفث الجواز) أي في حالة العمد أي حكم البصاق اذا صدر عمدا الجواز (قوله في حديث البصاق) وهو فاذا نفث أحدكم أي في صلاته فليتنفخ عن يساره تحت قدمه فان لم يجد فليقلع يده هكذا ووصف ابن القاسم نفث في ثوبه ثم مسح بفضه على بعض (قوله والتفخ الخ) عطف على البصاق ثم لا يخفى ان هذا مما يقوى قول البعض ان النفث نفث طيفف والمهمل قد قال لحاجة (قوله فيسجد بسببه ان كان سهوا) أي ان كان اماما أو فذا وان كان مأموما فالامام يحمله عنه وقوله ويبطل صلاته اذا كان عمدا أي أو جهلا وهذا اذا كان بصوت فان كان بالصوت بغير حاجة سهوا لا سجود فيه ولا تبطل الصلاة بفعله مستعمدا وينبغي كراهته (قوله النفث) أي

لثوب طاحنة (ش) يريد انه لا سجود عليه في سدفه لاجل تأثرب أو نفث بثوب طاحنة والنفث ريج كالتفخ بغير بصاق كذا نفث بجم الزبيب والتففل بالبصاق وفي عبارة النفث هو البصاق بالصوت كما قاله أبو محمد أو به كما قاله ابن شبلون وهذا هو المناسب لقول المؤلف ونفث بثوب وأما قول بعضهم النفث نفث الطيف بالريق وقيل معه ريق والصحيح الاول انتهى فلا يناسب ما هنا اذا نفث بانهم مبطل سواء لطف به أم لا وحكم النفث الجواز كما يفهم من كلام الابن فانه قال في حديث البصاق فان لم يجد فليقلع يده هكذا ونقل في ثوبه فيه دليل على جواز البصاق في الصلاة من احتاج اليه والتفخ اليسر اذا لم يصنعه عبثا لا يسلم منه البصاق وكذلك يجب أن يكون التنفخ والتفخ ان احتاج اليهما انتهى وقال الزرقاني ومفهوم قوله لتأثرب انه لو سده لغيره لمكان عليه الموجود مع ان هذا فعل خفيف فلا سجود فيه مع السهو ولا بطلان مع العمد ومفهوم طاحنة ان النفث لغير حاجة فيه السجود مع السهو وهو ظاهر فانه يشبه النفث فيسجد بسببه ان كان سهوا ويبطل الصلاة ان كان عمدا انتهى في تنبيهه في التأثرب هو النفث الذي ينفخ منه اقم لدفع الجنارات المحتقة في عضلات الفل وهو انما يكون من امتلاء المعدة وهو يورث الكسل ونقل البسطن وسوء الفهم والغفلة قاله الكرماني (ص) كتفخ واختار عدم البطلان به لغيرها (ش) يريد ان التنفخ طاحنة لا يبطل الصلاة ولا سجود فيه ابن بشير ولا خلاف فيه واختلف اذا تنفخ لغير حاجة هل يكون كالسكلام فيفترق فيه بين العمد والسهو وهو قول مالك في المحتصر ولا يبطل الصلاة به مطلقا وهو قول مالك أيضا واخذ به ابن القاسم واختاره الأبهري واللغمي ولا سجود في سهوه والضمير المحرور بالباء عائدا على التنفخ والضمير المحرور بغير راجع الى قوله طاحنة وظاهر قوله لغيرها أي لغير حاجة ولو فعله عبثا وهو مقتضى نقل الخطاب عن اللغمي ولا مانع من ذلك ان فعل ما ليس من جنس الصلاة وهو قلسل لا يبطلها وبعضهم حمل قوله لغيرها أي لغير حاجة تنعاق بالصلاة ولا بد أن يكون على غير وجه العبث كان يفعله ليعلم الناس انه في صلاة فان فعله عبثا فلا وجه لكونه لا يفسد على هذا حمله الشيخ سالم في شرحه ونحوه في الزرقاني (ص) وتبديع رجل أو امرأة ضرورة (ش) يعني ان التسييح من رجل أو امرأة ضرورة عرضت في الصلاة لا سجود فيه

الريج (قوله الجنارات الخ) أي الاشياء التي كاللحم (قوله المحتقة) أي المحتقة في عضلات الفل جمع كانت عضلة والعضلة كل لحمة مجمعة مكتنزة في عصبية كما في المختار (قوله الفل) اللحي (قوله وهو انما يكون الخ) أي التأثرب (قوله وهو يورث الكسل) أي امتلاء المعدة (قوله الكرماني) في اللب الكرماني بالكسر والسكون نسبة الى كرماني محلة نيسابور اه ونقل عن ابن سميان صحيح فقهها قال العيني وقد ضبط بالوجهين (قوله كتفخ) والاولى تركه وان كان لشيء نابه في صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام من نابه شيء في صلاته فليسيح فان كان التنفخ لاجل الاتيان بالقرء فإنه يطالب وجوبا حيث توقفت القراءة الواجبة عليه وتندبا أو استنا بحيث توقفت القراءة الغير الواجبة عليه (قوله وهو مقتضى نقل الخطاب عن اللغمي) فقد قال عن اللغمي فان فعل أي التنفخ لامر عرض له يحتاج اليه فلا شيء عليه في صلاته وان تنفخ غير محتاج اليه فليل تبطل صلاته ولا شيء عليه وبه آخذناذ ليس هذا كلاما منهم بانه اه فاذا علمت ذلك فالراجح هو ما حمل به الخطاب (قوله وهو قلسل لا يبطلها) أي فقوله ولو فعله عبثا يقدح بما قل

كانت مما يتبعها بالاصلاحها أولا وان تحركت فلهيهم فيجب قول المؤلف الا في ذلك قصد التفتيم به جعله ولا يابطات ما عدا التسبيح قال ثالث ولا بأس بالتسبيح في الصلاة للصاحبة للرجل وان سبأ وضعف أمر التصديق بتحديث التسبيح وهو قوله من زبد شئ في صلاته فليسبح لا من من انشأه العسوم وقوله انتم المصفيق لنفسه يتحمل أن يكون على وجه ابدن ويحمل أن يكون راد على وجه الشخص من أي اللفظ العام فقدم الظاهر على المحتمل أي أي قدم ظاهر من ثابته على ما يتحمل أن يكون مخصوصا وما يتحمل أن يكون عاما بالضرورة الحاجة التي هي أعم من الضرورة ثم المواد بالرجل والمرأة الجنس ولذا قال (ولا يصفقن) بضمير جمع النسوة والمراد المصلي مطالقا (ص) وكلامه لا صلاحها من سلام (ش) أي ولا محمود في كلامه قائل عمدا لا صلاح الصلاة من مأموه لا مامه بعد السلام وقوله اس عرفه كلاما مسلم من اذنين ولم ينفقه التسبيح فكماجه فضمهم فسأل بقوله تسبحة فقهه اس عرفه كلاما مسلم من اذنين ولم ينفقه فكماجه بعضهم ابن حبيب كسر شئ في ثوب امامه نجاسة فليدن منه ويحبره كلاما ابن رشد لا يجوز ان يستخف ساعة ودخوله ولا علم له بما على الامم اسأل اذا لم ينفقه الاشارة من امام بعد الامم

( ٤١ - شرحى اول ) صوته اذ عورة على ما فيه وبما الفرق بينهما من عدم بغير ما بالصله الا الجهرية بالاقامة واوله بالسرورة  
 هذا المختار فى لفظ التبرج سجدات الله كبروا البغارى عنه على الله عليه وسلم من باب شئ فى سلاله فليقل سجدات لله وسنة التصديق  
 على القول به ان تضرب بظهر احب عين من عينا على بطلان كفالها البسرى واعلم ان التبرج مستحب وغيره من لاله الا المذبحا نزع ( قوله  
 وكلام الخ ) أى من امام أو مأعوم . ومهما ( قوله ولا يسجد فى كلامه قبل محمد ) لا يحكى ان اشأ فى العمل عدد ١ - سجدوا فاذ يتوهم فيه  
 السجود نعم لوقال ولا خلل فى كلام قليل لما غير ان الباعث له رحمه الله على ما قال ان الكلام فى نفي السجود ( قوله وقله ) أى وقبل  
 السلام فلا مفهوما لقوله المصنف بعد سلام امام ( قوله ابن عرفة ) فقل لما اذا وقع الكلام من المأموم مع اح هذا يستحق على ما اذا وقع  
 من كل ( قوله ولم يفقهه التبرج ) أى بالتبرج ( قوله وكما به بعضهم ) أى ولم يفقهه فاذ لك قل فقل بعضهم وقوله ولم يفقهه أى فسهو له  
 ولم يفقه به ( قوله فليد من منه ) ظاهر العبارة انه لا يسجد مع انه شرط فى عدم السجود بشرط منها لا يفقهه الا به ولم يحصل طول تراجعه  
 ويمكن الجواب بأن هذا مبنى على عدم اشتراط الاول وظاهره انه لا يكتفى براءة التماسه لاحتمال ان تقع ويطلق علمه بخلافه  
 شئ ( فان قلت ) هلا كفى بالاتباع ريدون الدف ( قلت ) انه عند الدف لا يحتاج لرفع صوت واسمائل ان يشترط فى عدم السجود بشرط  
 أن لا يفهم الا به ولم يحصل طول تراجعه وسلم معتقدا الكمال ونشأ شكه من كلامه اذ مومنين أو بعضهم لا من نفسه فان احمل شرط  
 من الاربعه باطلت صلاته وحالاتهم ( قوله يجوز ان استخلف الخ ) لا يحكى انه مأموم بحسب الاحواله ( قوله فكما هو ) بان يقول لهم كم  
 صلى ولم يقل اذ لم يفهم بالتبرج لان هذا الموضع ليس يجعل تبرج ( قوله ذالم يفهم بالاشارة ) أى اذ اشار لهم فاشاروا اليه ولم يفهم



بالإشارة هذا إذا قرئ بفهم من فهم ويختل أن يقرأ أن لم يفهم من أفهم أي إذا لم يمكنه أفهامهم السؤال عن هذا ما حصل (قوله لم يحصل له شك بعده) أي من نفسه (قوله ولو شك بعد أن سلم على يمينين) من نفسه دليله عبارة الثانية وقوله بخلاف من حصل له الشك من كلام ماء ومين أي قبل غيرهم وانظر هذا مع قوله في باب أي من مأموه وقوله أو بعضهم أي يسأل بعضهم وانظر هـ مع قوله ويرجع عام الخ (قوله الردخ) لا يخفى أن الرد على من ذكر لا يكون في السجود إنما يكون في ثبات الجواز ما مل (قوله وان سددت الخ) معطوف على قوله أن الكلام واسطد به هو قصرت الصلاة أم تسبت يا رسول الله فقال يا نبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لم يكن (قوله من هذا مأموه) قد أفندوا ما ومينهم لان على ما قام عندهما كتاب الماء ومينهم مع الامم ولا يضر ان يقول غيرهما ما لم يبلغ عندنا سواء خير جعله ويركضه (قوله من مأموه) لان المشاركة في الصلاة تضبط من غير هذا مقتضى المداينة وارتداد من في شرحه وكتب بعض شيوخنا انه المعتمد وظاهره من غير ابن الخطاب انه لا فرق بين كونهم مأموه أم لا ولا كلام التوضيح مقتضى انه لا يرفع قول في ك وعليه (٢٢٢) بنظر ما افرق بين الفندوا لا امام هـ (قوله على النكاح الذي أخبر به الخ) أي

وهو غير مستنكح وكذا يرجع لهما أن أخبراه بنفسه وهو مستنكح يعني على الأكثر (قوله) ان لم يبق كذبهما أي بأن عاب على ظنه صدقه أو رده في المراءاة فيمن هذا بطر لا انعلم انطبق لوقعه لا وضعه ان يجعل دعوله وغلب على ظنه الخيالا ان قوله ان لم يبق كذبهما قوله رجوعه بنفسه (قوله) ان عمل على كلاهما وكلام غيرهما بطلت عليه وعليهم ثم ان عمل على نفسه ولم يرجع نقولهما فان كان أخبراه بالنقص فلا معه مبق من صدقه قد اسم تباعا في عليهم اذ اذا أو باهم وان كانا أخبراه باتمام فكما قام نالما في أي في نفسه بطلت (قوله) من نقص أو كمال هذا التعميم محقق لقوله في باب أي ان الاستثناء منقطع وحاله انه اذا أكثر واجدا فانه يعتبر قولهم أخبروا بالتمام أو أخبروا بالنقص مستنكها أم لا كما قبل السلام أو بعده يمينين خلاف ما أخبروا (قوله) بل ولو حصل له الشك من نفسه بلا أخبار أحد

أو بعده مقتضى اتمام ولم يحصل له شك بعده كان سلامه من اثنين أو غيرهما أم لا وسلم على شاك بطلت الصلاة ولو شك بعد أن سلم على يمينين فالتمس دور رجع السؤال لانه مع الشك مخاطب باليمين وبشارة أخرى ولا يجوز للامام السؤال حيث حصل له الشك قبل سلامه وبحجب عليه فعل ما تبرا منه ومنه وكذا من حصل له الشك بعد سلامه من نفسه وان سأل بالكلام بطلت منه لان خلاف من حصل له الشك من كلام الماء ومين أو بعضهم واعم ان المؤلفات انما هي على عدم السجود في الكلام لاصلاحها بعد السلام مع ان الكلام لاصلاحها قبله كذلك لانه من المسند الذي لا يطل الصلاة الرد على من ذكر ان الكلام بعد السلام لاصلاحها لا يجوز وتبطل الصلاة به على الرابع وان حديث ذي اليسدين منسوخ (ص) ورجع امام فقط بعد يمينين ان لم يبق الاكثر منهم جدا (ش) يعني ان الامام لا غيره من هذا ومأموه ذا أخبره عدلان من مأموه بإتمامه عليه على ظنه صدقه ما أو رده في فانه يمين على النكاح الذي أخبراه به ويحكم على قوبولهما ان لم يبق كذبهما فيما أخبراه به من التمام فان يمين كذبهما فيه رجوع بنفسه ولم يرجع لهما ولا لاكثر الاكثر ثم جدا بحيث يفيد خبرهم السلام الضموري ويركضه ويرجع لهم فاما أخبراه به من نقص أو كمال ونقص برنا صدر المسئلة بما اذا أخبره العدلان باتمام هو الذي يمين ولا يصح مدله على ما اذا أخبراه بالنقص لا يقتضي انه عند عدم نيقة خلاف ما أخبراه به من النقص لا يرجع الا اذا أخبره عدلان وليس كذلك اذ هو في هذه الحالة صار شاكفي انقص بسبب الشك ولو لم واحد وان كان مقتضى النكاح أو لا فيجب عليه العمل باليمين بل ولو حصل له الشك من نفسه بلا أخبار أحد أصلا فانه يمين على اربعين ثم ان الاستثناء منقطع ان لا يستتر في خبر من بلغ هذا المقدار عدلانه ولا أن يكون مأموه يمين حقيق (ص) ولا الحمد فاطس أو مبشر ونسب تركه (ش) يعني ان المصلي اذا حمد فاطس أو مبشر بشريها أو استرجع من مصيبة أخبرهم الا بمبشر عليه

الشك الخ فلا تدخل هذه الصورة في كلام المصنف الا من حيث هذا التصور الثمانية وهي المنة تقول اذا لم يبق خبرهما بل شاك أو غاب على بله صدقه ما يرجع بقوله ما أخبراه بالنقص مستنكها أم لا وسواء في هذا الأربع أخبراه قبل السلام أو بعده مقتضى النكاح فارجع ان هذه الصورة الثمانية فان لم يرجع بطلت سلامته (قوله منقطع) ويصح أن يكون منتهلا واستدريان يمين مرجع عدلين ولا لاكثر الاكثر منهم جدا (قوله لعطاء هـ) انهم الذين فهو مصدر كما هو مفاد فهور أحد المصدرين لغض ولفظ عطي ففتح العين وسكون الفاء الا في سياق قول والاعصاب بخلافه في ذلك ويمكن ان يجاب بأن قوله بخبر أي ذو خبر (قوله أو مبشر) معطوف على فاطس لا يخفى ان هذا صريح في كون الحمد واقعا من المبشر ففتح الشين وبشارة بكسر الباء وضعها وفتح الباء والمصدر التبشير وقوله بشريها أي بمنعها أو في العبارة استفدا ما أطلق البشارة أو لا يعني التبشير ثم يرجع الخبر لهما يعني المبشر به ثم ان في كلامه لشارح اشارة الى قاعدة أصولية وهي ان تعلق الحكم بشئ يؤذن باعلية أي باعلية المأخذ الذي هو

المصدر الا ان ذلك ظاهر في عطاس وأما إشارة فليس بمصدر لأن مصدر بشر التبشير ويجاب بأن اسم المصدر بمعنى المصدر (قوله  
 لكن بسبب ترك الحمد) وكذا ترك الاسترجاع لقول ابن القاسم اذا أخبرني الصلاة بما يسره فحمد الله أو بمصيبة فاسترجع أو شيء  
 فيقول الحمد لله على كل حال أو الذي بهتمته تم الصالحات فلا يجيب وصلاته بخير (قوله ويحتل ان يقرأ بمبشر) كذا في نسخة  
 يحتل الخ لا يعني ان هذا يقتضي ان هذا أصل آخر غير ما أشار له بقوله أو إشارة بشي بها وليس كذلك بل هو عيبه فلا وضع لقوله  
 ويحتل ان يقول أو لا يدل قوله إشارة اسخات يقول أو إشارة بمبشر بكسر الشين كانت إشارة للمعتمد أو غيره (قوله واطاهر الاول  
 قول ابن القاسم لا يجيب قوله) غير جمعه الحمد لله الذي نعمته تم الصالحات أو على كل حال وجهه ان في العجب يحتل الكراهة  
 والحكمة وهي لا تنوهم فافل ما هذا الكراهة (فان قدس) مما يمنع من حده على خلاف الارى (قلت) ان أفاض الامام أو تابعه منزلة  
 أفاض الشارع والنفى بمنزلة انتهى وخلاف الاول لم يصح فيه بانى بل انما أخذ من لفظ الارى بالندوب (قوله الخيشوم) أقصى  
 الانب (قوله وإشارته لسلام) أى وأما الرد باللفظ في بطل عمداً رجلاً لا سهواً (٣٣٣) فيصعد (قوله لا صلاحها) تحت زرقوله لنفسه  
 وكأنه يقول جاز فعمله لا حل حاجة

نفسه (قوله وان طال الانصات  
 جدا) بطل حاله أى عمداً أو جهلاً  
 أو سهواً (قوله وان كان بين ذلك  
 مسجد بعد السلام) أى ان كان سهواً  
 وأما عمداً فبطل (قوله وقصره  
 بعضهم بأنه الاعتماد الخ) أى  
 ولا يحتاج لتفصيله بالاطول لأنه جاز  
 مطلقاً (قوله من حية أو عقرب  
 لحية تكون للذكر والانثى والهاء  
 للأفراد كجملته ودجابه على انه  
 قد روى عن العرب رأيت جمل على  
 حية أى ذكر على أنثى قاله في المختار  
 والله أقرب يشال للذكر والانثى  
 والغالب عنها لتأنيث والانثى  
 عقرباً وعقرباً معشوق معدود غير  
 مصروف والله كرهه من انهم  
 بعين والراء (قوله وفي سجوده  
 قولان) معناه اذا كان ساهياً عن  
 كونه في صلاة كجملته عجب وجهه

لكن بسبب ترك الحمد مراد جهر الان وهو فيه أهم بالاشتغال ويحتل ان يقرأ بمبشر  
 بفتح الميم فيكون فيما اذا كانت الإشارة للعامة فقط ولا يعلم من كلام المؤلف هل الحمد  
 مكره أو خلاف الأولى واظهار الاول بقول ابن القاسم لا يجيب والعطاس بحمار طلع  
 بصرة من الخيشوم يتدفع به مضرة (ص) ولا جائز كانت انصات قل بخير وترويح رجله وقيل  
 عقرب ترده وإشارة لسلام أو حاجة (ش) يعنى ولا سجود في ارتكاب حائز فعمله في الصلاة  
 لنفسه لا لصلاحها فن ذلك الانصات ان يسير لسمع غير قاله في المندوبة ابن بشير وان  
 طال الانصات جدا بطل صلاته لانه اشتغل عن الصلاة وان كان بين ذلك مسجد بعد السلام  
 أى ان كان سهواً والاطول والقله رتبة وسط بالعرف كذا ينبغي ومن ذلك ترويح الرجلين  
 والمفسر اشارة بأنه الاعتماد على رجل ورفع الاخرى احتاج لما يقصده ابن عبد السلام  
 من انه طول اذ هو مع اتقاء ذلك مكره وقصره بعضهم بأنه الاعتماد على احدى الرجلين  
 مع عدم رفع الاخرى ومن ذلك قتل ما بهما ذر من حية أو عقرب ترده فانه لم يرد كرهه  
 لها وفي سجوده قولان ويكونه قتل ما بهما الحية أو عقرب من طير أو صيد أو ذرة أو جملة  
 أو بعوضة ولا تبطل الصلاة بشي من ذلك الا بما فيه شغل كشيئ المراد رادة العقرب لله  
 ان أتى من جهته لانها عجماء لا قصد أحد ولا ان الارادة من صفات المستقلة ومن ذلك  
 الاشارة بيد أو رأس لسلام رداً أو ابتداءً لقوله سند وصريح ابن رشد بوجوده وهو ظاهر قوله في  
 المندوبة ويرد اه وبعبارة أخرى إشارة لسلام أى لرد السلام لا لابتداءه فانه مكره  
 خاسراً لا بس الخاجب القائل بجوازه قال ابن هرون ولم أر ذلك له غيره وتركه عندى صواب  
 وكلام المؤلف في الجائز اه ولا فرق في جواز الاشارة معاجلة رداً أو طلباً ثم الاولى أن  
 يقرأ قول المؤلف لمضرب بالكسر اسم فاعل يشعل ماذا كان لانصات من الخبر بالفتح  
 أو من غيره وأما ان قرئ بالفتح فلا يشعل الثاني وقيد بالجائز في هذه المسائل قولنا في

عيب وهو كلام ظاهر من حيث السجود الا أنه ليس بظاهر من حيث انه لم يكن الكلام على سن وحالات الذكر ههنا مع العلم بكونه في  
 الصلاة والخلاف مع السهواً ولكن انظار بقاء اللفظ على ظاهره كما هو الموافق لنص ابن عرفة ابن رشد وجب فعله بقتل حية ارادة  
 لم يسجد واذا كره قبله ولم ترده في سجوده قولان اه فهذا ظاهر ظهوره في ان الخلاف في السجود في حالة الكراهة ولا يوجب  
 الكراهة الا مع العلم بكونه في الصلاة الا أنه يشكل بان السهواً هو الموجب للسجود الا أن يجب بانه مشل الطول في محلل لا يطلب فيه  
 التطويل فهو مع كونه عيباً في السجود (قوله أو ذرة) قال في المختار الذي جمع ذره وهى أسغر النمل (قوله أو شملة) الواحدة من النمل  
 (قوله أو بعوضة) قال في المختار والبعوض البق الواحدة بعوضة (قوله لان الارادة من صفات المستقلة) ردة هشتى تن بن العقلاء  
 مطبقون على وصف الحيوان بانه المختار بالارادة لا فرق بين كونه انساناً أو غيره (قوله بوجوبه) أى الراد وقوله وهو صاهر لان صيغة  
 الامر تقتضى الوجوب (قوله ولا فرق في جواز الاشارة له اجه رداً أو طلباً) الا أن ابن القاسم قيل ذلك باللفظ (قوله يشعل ماذا كان  
 الانصات الخ) أى ويجعل اللام لتعليل (قوله وأما ان قرئ بالفتح الخ) واللام حيث تدعى من أى وانصات واقع من خبر أو ثابت لمضرب

من حيث وقوعه منه (قوله مع ان بعضه جائز) أي الذي هو الاصلاح وحاصله انه جائز أي بعض الذي تقدم جائزا لأنه مقيس بكونه للاصلاح لا يتحقق ان كل ما تقدم جائز بمعنى انما ذواته فيه لا بعضه (قوله أولان المراد بالجائز ما استوى طرفاه) يرد على ذلك الجواب أمر ان الأول انه يقتضي انه على الجواب الأول لا يكون المراد بالجائز ما استوى طرفاه مع انه على كل حال مراد به ما استوى طرفاه إلا أن يقال على الجواب الأول حيثية الاستواء ليست مرادة الثاني انه صرح ابن رشد كما تقدم بأنه يجب قتل العترة اذا أرادته (قوله هذا مخرج الخ) لا يعني ما في هذا من اتساع لان اخراج شيء من أمر يقتضي دخول الشيء في ذلك الأمر مع ان الرد على المشتم لم يدخل فيما تقدم من قوله كانت قل لمخبر الا ان يقال انه داخل تحت الكاف احتمالا منظورا فيه للظاهر بقي انه لا بد من تقدير مضاف أي مخرج من ذي الجواز (قوله بعبارة أخرى الخ) هذه العبارة ظاهرة (قوله وكذا بعض المعطوف عليه) لا يعني ما في هذا من اتساع فان المعطوف عليه هو الإشارة (٣٢٤) (قوله في تصوير) المراد به التصديق الصحيح (قوله على المشهور) مقابله الحمد قبل

أول حاله ان نفسه للاصلاحها من انما سبق من الجائز فانه جائز وهو للاصلاح كافق على الامام والتسبيح فهو إشارة لجواب اعتراض على المؤلف بان يقال قوله ولا بالجائز يقتضي ان مقابله ليس من الجائز مع ان بعضه جائز أولان المراد بالجائز ما استوى طرفاه وما ذكره قبل هذا مطلوب كان ما ذكره في قوله ولا للتبسم الخ مكرره (ص) لا على مشتم (ش) هذا مخرج من الجواز أي لا الرد على مشتم فلا يجوز أي يكره وعبارة أخرى المعطوف محذوف وكذلك بعض المعطوف عليه أي وإشارة لرد السلام لا إشارة للرد على مشتم أي فليس من الجائز بل هو منهي عنه لقوله في المدونة ولا يرد على من شتمه إشارة كان في فرض أو نافلة اه الوانغي وفي تصوير التثنية على المشهور وعسر لانه فرع سماع الجسد والفرض انه لا يحدده فكيف يرد قلت يمكن فرضه اذا عطف وحده جهر قبل الاحرام ثم أحرم فثمة صدق حينئذ ان لا يرد اه فان قيل كيف كرهتم لإشارة للرد على المشتم في النافلة وأجزتم حكاية الاذان فيه اقبل لان الرد هنا في معنى المحادثة والتثنية قول من منع جد العاطس له يرحل الله بالمهمة من السميت وهو الهدي أي جعل الله على هدي وسميت حسن وبالمهمة معناه أبعده الله عنك الشماتة فائدة أول من عطس آدم وهو من الله والتأوب من الشيطان عثانين من فوق والمد والهمز مخففا على وزن شاعل ولا يقال تتأوب بالواو قال الجوهرى وقال عياض يقال تتأوب بالواو وتتأوبا وقال ابن العربي تتأوب بالمد والهمز يقال تتأوب اذا فزع فاه وأصل هذه الكلمة من قولهم تتأوب اذا أصابه الكسل وهو شئ يعتري الانسان من شئ يأكله أو يشربه فيصيبه منه فترة كفرته العباس وقال سيبدي زروق قيل ان العطاس من الله ومعناه انه من حيز الخير قالوا لا انه يخفف الدماغ ويسهل بعض العبادات وفي الحديث انه يقطع عرق الفالج والسعال يقطع عرق البرص والزان كام يقطع عرق الجداز والورد يقطع عرق العمى ويروي ان من سمع عطاسا سبقه بالجد كان آمنا من الشوص ورأيت في جدار خرم مكتوبا من قرأ الفاتحة عند عطاسه آمن من قلع أخراسه وفي الحديث ان الدعاء عند العطاس مستجاب وقد شرد عنى محل نقل فاجت عنه اه قلت

سراويل جهر (قوله عسر) أراد به التذلل بتدليل استعمل (قوله قلت يمكن فرضه الخ) جواب بالتبسم وان عدم التمسك بالنسبة طائلة أخرى (قوله قلت يمكن فرضه) فان قلت يمكن فرضه اذا ارتكب المكروه وحدقنا ان جد العاطس منهي عنه فهو معدوم شرعا وهو كالمعدوم حقا فتثنيته عدم فلا يستحق ردا وبهذا يظهر الفرق بين ود السلام والرد (قوله في معني المحادثة) الاضافة لبيان أي من قيل المحادثة (قوله وسميت) عطف تفسير والسميت هو الهية (فان قلت) أي مناسبة في الدعاء بذلك قلنا ان العطاس حين عطاسه يتغير هيئته (قوله شمانية) أي فرح الاعداء ببقاء تغير هيئته الطالحة عند العطاس (في تنبيه) قل أبو عبيد الشين المتجسة أعلى في كلامهم (قوله أول من عطس آدم) بفتح الطاء في الماضي وكسرها

وضعه في المستقبل (قوله والتأوب من الشيطان) أي انه من حيز الشر أو أصل سببه من الشيطان لانه حله على كثرة الاكل (قوله عثانين من فوق) الذي في القاموس بالياء المشبهة (قوله وأصل هذه) أي وأخذ هذه الكلمة (قوله فترة) هي الانكسار والصعق مختار (قوله ومعناه انه من حيز الخ) جواب عما يقال كخ شئ من الله تعالى (قوله وسهل) عطف مسبب على سبب (قوله بعض العبادات) مصلوق ببعض العبادات التي تتوقف على فكرة كفرته الفالج (قوله عرق الفالج) كانه أراد بعرق الفالج مسدة في العرق نشأ منها هذا الفالج قال في المصباح والفالج مرض يحدث في أحد شقي البدن طولاً فيبطل احساسه وسركته وربما كان في الشقين ويحدث بعته اه (قوله والورد يقطع عرق العمى) وكان العمى الذي يحصل عند حصول الورد لا موره تعرض اذا نال والافال مسدب في جلاء البصر على حسب ما قال (قوله وقد شرد عنى محسن نقله) شرد من باب دخل قاله في المختار (قوله قلت الخ) أراد ان يبين أصل ما ذكر من الاحاديث والمسند كور ثلاث أو اها يروي ان من سمع الخ الثاني ورأيت في جدار خرم الثالث قوله وفي الحديث ان الدعاء عند العطاس مستجاب الخ

(قوله حديث اللوص) المناسب أن يقول حديث الشوص لأن الذي تقدم كان آمناً من الشوص (قوله في البطن) أي وإذا كان  
 الوحي في البطن فالبطن موجود (قوله من الخمسة) مرض يشأ عن كثرة الأكل (قوله وحديث العطاس الخ) لا يخفى أن هذا  
 الحديث لم يذكر فيما تقدم ما يفيد الإشارة إليه إلا أن يقال إن شأن ما كان الحديث الذي يتحدث به عنده حقاً أن يستجاب عنده  
 الدعاء (قوله الأفراد) بفتح الهمزة جمع فرد (قوله أصيل) تأكيد لأصل أي أصل بلغ الغاية في القوة (قوله وله شواهد) جمع شاهد وهو  
 الحديث الموافق في المعنى دون اللفظ ثم لا يخفى أن شواهد جميع وهذا حديث واحد إلا أن يراد الجنس (قوله عطس عنده) بالبناء  
 للمفعول كذا ضبطه بعض شيوخنا (قوله وفي معرفة العمابة) اسم كتاب (قوله كائين) ظاهره عدم البطالان بالانين بقيد ولو كان  
 من الأصوات الملققة بالكلام لأنه محتمل ضرورة (قوله ففي كلام ابن غازي نظر) عبارته صوابه وكائين بالواو عطف على كائنات أذهو  
 مما اندرج تحت قوله ولا يخفى أنه حاصل رد الشارح أنه ليس من أفراد الجائر والذي أقول أن هذا الانين الذي يقع من المريض  
 نارة يصل إلى حد الغلبة بحيث يصير كالمجال ما يصدر منه ونارة يكون له اختيار (٣٢٥) فيه أي بحيث يمكنه تركه كما هو متأهذ رطاهر

المصنف الاطلاق (قوله إذا كان  
 لا يتعلق بالصلاة والخشوع) أي  
 لا يتعلق بالخشوع في الصلاة  
 بدليل قوله بعد وإن كان من باب  
 الخشوع لا يخفى أن المنطوق يصدق  
 بصورتين بأن كان لمصيبة أو وجع  
 (قوله فلا شيء فيه إذا كان غلبة)  
 وأما إذا كان اختياراً فيبطل وسكت  
 عن السهو فهل كان غلبة لا يجوز فيه  
 أو فيه السجود وهو الظاهر (قوله  
 وهذا معنى قوله وبكاء تخشع) أي  
 فيجعل قول المصنف على ما إذا كان  
 غلبة وظاهره ولو كثر (قوله رالا  
 فكذلك الكلام) أي بأن كان لمصيبة  
 أو وجع فكذلك الكلام كان اختياراً  
 أو غلبة أو كان تخشع وكان اختياراً  
 (قوله وقيد ابن عطاء الله بالغلبة)  
 هو معنى قوله وهذا معنى قوله وبكاء  
 تخشع (قوله يفرق بين عمده وسهوه)  
 أي فإذا كان عمداً فيبطل وكذا  
 إن كان غلبة (قوله وكثيره وقليله)

حديث اللوص رواه ابن الأثير في النهاية بلفظ من سبق العاطس بالحمد أمن من الشوص  
 والوص والعافص وهو ضعيف والأول بفتح الشين المحممة وجمع انفس وقيل وجمع في البطن  
 والثاني وجمع الأذن وقيل وجمع المخ والثالث بكسر العين المهمله وفتح اللام الثقيلة وسكون  
 الواو وآخره مهمله وجمع في البطن من الخمسة وحديث العطاس شرحه الطبراني والدارقطني  
 في الأفراد وأبو علي وألفظه من حدث حديثاً فعطس عنده فهو حق وخبره الصحيح وقال أنه  
 منكسر عن أبي الزناد وقال النوري له أصل أصيل وله شواهد عند الطبراني مرفوعاً صدق  
 الحديث ما عطس عنده وفي معرفة العمابة ومستند الطيالسي من سعادة المرء العطاس عند  
 الدعاء قاله الحافظ السخاوي (ص) كائين لو جمع (ش) تشبيهه في عدم السجود لا في الجواز لأن  
 هذا وقع منه غلبة فلا يتصف بجواز ولا غيره فلذا أحسن التشبيه من المؤلف دون العطف في  
 كلام ابن غازي نظر وأما البكاء المسهوع إذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع يلحق بالكلام  
 فيبطل عمده ويسجد له سهوه وإن كان من باب الخشوع فلا شيء فيه إذا كان غلبة وهذا معنى  
 قوله (وبكاء تخشع والافكالكلام) والمراد بالتخشع الخشوع فليس التفعّل على بابه لأنه يكره  
 اظهار التخشع في الصلاة وقيد ابن عطاء الله بالغلبة وقوله والأرجح لم يستلحق الانين والبكاء أي  
 والأبأن أن تخشع أو بكي لغير الخشوع لمصيبة أو وجع فكذلك الكلام يفرق بين عمده وسهوه  
 وكثيره وقليله (ص) كسالم على مفترض (ش) أي ولا يكره السلام على المصلي في فرض ولا  
 نافذة كما هو نص المدونة فهو تشبيه بما قبله في مطلق الجواز لا في الجواز المنقضي عنه السجود  
 فالأمر أن المسلم ليس بمصل فلا يتوهم أنه يسجد ولذا كان المناسب ما سلكه المؤلف من  
 ترك العاطف ولو قال على مصل بدل مفترض لكان أشمل وأخصر (ص) ولا تبسم (ش) أي  
 لا سجود فيه سواء كان عمداً أو سهواً غير أن العمدة مكروه لأن التبسم حركة الشفتين فهو مكروه  
 الأجنان والقديمين وعرفه بعضهم بأنه انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير

أي وكثير السهو وقليله فإذا كان كثير السهو فيبطل وإن كان قليله لا يبطل في تشبيهه بهذا كراهة إذا كان البكاء بصوت وأما إذا كان  
 لا صوت فيه لا يبطل اختياراً أو غلبة تخشعاً أم لا ولا ينبغي إلا أن يكثر الاختيار والحاصل أن البكاء إن حصل بالأصوت لا يبطل مطلقاً  
 اختياراً أو غلبة تخشعاً أم لا ما لم يكثر ذلك في الاختيار وأما بصوت فإن كان اختياراً لا يبطل مطلقاً كان تخشعاً أم لا بأن كان لمصيبة  
 وإن كان غلبة إن كان تخشع لم تبطل ظاهره وإن كثر وإن كان لغيره أبطل شرح عب وسكت عن السهو وقد علمت حكمه  
 (قوله ولا يكره السلام الخ) صادق بالسنة والجواز وأما ظاهره إن المراد الجواز المستوي المرفق ولا يقال إن السلام عليه سنة كغيره لأن  
 فيه اشعاعاً (قوله غير أن العمدة مكروه) وينبغي إلا أنه مقيد باليسير على ما ينبغي فإن كثيراً بطل الصلاة ولو كان سهواً لا من الأفعال  
 انكثيرة حيث كان لغير ضرورة وإن كان لها فلا كذا كره في لفافاً توسط سجدة في سهوه كما ينبغي وانظر إذا كان عمداً كافي لـ والشأن  
 أن ما كان السجود في سهوه فالبطالان في عمده وبعد كتب هذا رأيت شيخنا عبد الله كتب عن بعض شيوخه أن الظاهر البطالان معطلا  
 بتلك العلة (قوله بأنه انبساط الخ) ليس هو عين ما قبله بل لازم له (قوله مع ظهور البشري) كآله لبيان الواقع

مثل القول في أهل الذي لم يشع  
فيه التطويل أنه سبحانه لم يعمد  
عليه أو يحمل المصنف على  
السهو وإذا تغير ما بين الأسنان من  
ثم اللثة فلا يجوز بلعه (قوله) ولأنك  
طلب الخ لا يخفى أن معناه بلع  
ما بين الأسنان لما كان يتوهم به  
كلا كل يتوهم البطالة في عمده  
والسجود في سهوه نص على أنه  
لا سجود وطلب السؤال أعاهو  
من حيثة أخرى وهي خشية  
النشوب على المصلي بما يبقى بين  
الأسنان من حيث عدم القوة على  
التحرية ومن حيث المالك الذي يضع  
قاه على فم قرأ القرآن (قوله) أسير  
بجدا) الأولى حذف بجدا (قوله)  
وقوه يبطل عمده) أي ويحذف  
لسهوه (قوله) لكن يبطل يبطل  
مطلقا فاعلمه ولو كان لضرورة  
كافي عب (قوله) والابطل الخ  
لا يدخل تحت والأما يتحدد  
التفهم به أصلا لأنها لا يبطل ولا  
تبقى عليه تبديدا أو تغييره (قوله)  
ماعدل التسبيح) أي لأن التسبيح  
لا يتحدد بعمل مخصوص بل محله  
جميع الصلاة ومثل التسبيح  
إبداله بمغفلة أو غسل كالأص

صوت وقيل هو أول الصلاة ومعنى قوله تعالى فتبسم ضاحكاً من قولها فتبسم سليمان استداء ضاحكاً استب من قولها أي الغلبة أيها الملوك (ص) وقرعة أصحاب بيعات وفتقات بلا حاجة (ش) أي فلا سجود في قوله شئ من هذين وهو أن تقدم ركعة ذلك ومفهوم بلا حاجة الجواز معها (ص) وإنه مدح ما بين أسنانه (ش) أي ولا سجود في ذلك قال فيها إن استلغ حبسه بين أسنانه لم تبطل صلاته ويحتمل الإباحة والكراهة وهو أقرب ولذلك طوَّب بالسؤال عند كل صلاة خشية التشويش على المصلي بما يقي بين أسنانه من الطعام ومثل الصلاة للصوم وفي كلام أبي الحسن ما يفيدان مضع ما بين أسنانه كعبه بلا مضغ وأما ما استلغ حبسه من الأرض في الصلاة فلا يضمر على ما هو به ابن ناجي وكذلك في الصوم على ما بحث ابن يوسف لكن مقتضى كلام ابن ناجي أن الرجحان عليه القضاء في الصوم في فعل ذلك سهواً وهو وإن كفره في فعله عمداً (ص) وحديث جسد (ش) أي لا سجود عليه ويكره لغير حاجة وهذا إذا كان يسيراً جداً وقرؤه يدل عمده وإن كثرت يحد أي بطل مطلقاً (ص) رذ كر قصد التفهيم به فعله ولا طلت (ش) يعني أن المصلي إذا قصد بالذكر من قرآن أو غيره التفهيم به فعله كاستئذان عليه وهو التبرع بالسلام به في الصلاة أو يوقف المستأذن أو قصد أمر غيره كالخذه كتاباً وهو يقرأ بإيجاز قصد الكتاب بقوة فرفعها صوتاً يبينه على مراده فإن صلاته لا تبطل ولا سجود عليه فاب تحذر دالة تفهيم بطلت عند ابن الفاسم لأنه في معنى المحادثة وهذا في غير التبرع وقد تقدم قال ترا توضيح معنى تحذره دالة تفهيم العلم بأن يقرأ في هذه المواضع اه زاد الأجهر وري في شرحه قلت هذا يقتضي أنه لو وافق استئذان المستأذن على المصلي فرائعه من التفتحة فشرع يقرأ إذا خاها بسلام آمين فاصدا به التفهيم أن صلاته تبطل وإظهاره أنه ليس كذلك وإن صلاته لا تبطل سواء كان ذلك منه بعد أن قصد قراءة هذه الآية أم لا فالأوفق بهذا أن يقرر قوله بفعله بأن لا يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة أو يكون متلبساً بقراءته وغير محله أن يكون متلبساً بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة ويشمل إليه الخ ثم إن البناء في باله السببية وفي بفعله للظرفية والتفهيم فيهما راجع للذكر (ص) كقفع على من لبس معه في صلاة على أنه صبح (ش) هذا أشبه في البطالة والذي يظهر أنه مثال ذلك ولا بطلان لأنه من الذي كره الذي قصد استقيم به بغير محله وليس تشبيهاً ومعنى كلامه أن من معه في صلاة أن كان هو الإمام فقد تقدم أنه قفع عليه وقد يجب ومن لبس معه في صلاة هو غيره الإمام كان ذلك غير مصادياً أو نالها

حبيب فلا يصح قصد تفهيم طائفة من  
(قوله فان تجرد الفقهاء بطائفة عندنا  
يعني ان هذه الصورة ذاتية في الملة  
فما يشي أصلها واما ما يشي بقراء  
الرحمن الرحيم بطور انهم عند الله  
قبل ان يشرع فعلا بعد ما افوض

المصنف كما ذكره بهرام (قوله لما ورد فيه كذا) لم يجر إلا أنه ذكره تحت فقال عند قول المصنف وقع على إمامه ان وقف الخوف حديث ابن عمر التار رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى قلبه عليه فقال لا يجر أصليت من قال نعم قال خامس (قوله أبطأ وفيه) هذا في نهضة بني الظرفية وهي معنى بآء السببية أي ان الوجه الذي أبطأ بسببه وهو ان ذلك في معنى المسكاة والمخاض (قوله وهو ظاهر قول المدونة) أي ظاهر قوله ولا مصطل على مصطل آخر فهو شامل لما ذكره فخرج ما موم على ما موم معه في صلاة (قوله وطلبت بقهقهة) ولو كانت سرور بما أعيد الله لا يمانه في الجنة على ما فني به غير واحد (قوله وقيل في المأموم) سر اعاد على يقول بعهدة الصلاة وهو ممنون (قوله تفاهص) أي تباعد (قوله مع التمسك) أي بدو الاستان وهو لازم لما قبله واعلم ان من غلبت عليه القهقهة فكما صلى فاعاد على على حالته ولا يؤخر ولا يقدم وأما ان كان لازم في إحدى المشتركين فبه يقدم أو يؤخر أشاره عجم وهذا خلاص الصوم فإنه يسقط من كل من صام عطف أو جامع بحيث لا يصبر على (٣٢٧) عدم الاكل أو الشرب (قوله والافه الضحك) قضيه

ان الضحك ليس معه صوت فيكون التيسيم عين الضحك وهو ما ذهب اليه الجزولي ففسد قال الجزولي في شرح الرسالة التيسيم هو الضحك وانشرح اوجهه واطهار الفرج اه وقال الاقنهسي في شرحها الضحك على وجهين بغير صوت وهو التيسيم بصوت وهو المراد بقول الرسالة من ضحك في الصلاة عاده ولم يعد الرضوء اه وما تقدم به يقيد بما بين التيسيم والضحك فالاقول ثلاثة (قوله قطع مطلقة) أي عمد أو سهواً وغلبة أو نسياناً (قوله ويرجع مأموماً) أو علة أبداً وهل يعيد مأموماً أي في الوقت أو لا واستفاد من ابن رشد (قوله ويرجع مأموماً) رعا لمن يقول بالجمعة في الغلبة والنسيان (قوله هذا ان لم يشدر الخ) أي في المدة التي ضحك فيها إلى جميع الصلاة كان ضحك في ركعة فقط وانقطع الضحك فالمعنى وغادى المأموم

ولا اشكال في البطلان لان ذلك في معنى الكلمة وانما اعتبر نفسه على الامام لما ورد فيه كما مر فالكان المفتوح عليه محضة في الصلاة الا أنه مأموماً فالظاهر البطلان لان الوجه الذي أبطأ فيه صلاته اذا فتح على من هو في صلاة أخرى موجود هنا كما أشار لهذا البرموني فعتبر منه موم من سبق من قوله وقع على امامه ان وقف وهو ظاهر قول المدونة لا يفتح أحد على من يس معه في الصلاة ولا مصطل على مصطل آخر اه وارضاه الاجهوزي في شرحه وتقدم اننا شرحنا أولاً على اعتبار مفهوم ما هنا تباهى في شرحه (ص) وطلبت بقهقهة وقيل في المأموم ان لم يشدر على الترك (ش) يعني ان الصلاة تبطل بسبب القهقهة وهي تفاهص الشفتين مع التمسك عن الاستان عند الاعجاب مع الصوت والافه الضحك سواء وقعت عمداً أو نسياناً كونه في صلاة أو غلبة فإذا كان المصطل على أو مأموماً وممكن ان كان هذا قطع مطلقاً وان كان امامه قطع أي صبر ويقطع من خلفه أيضاً لا يتخلف ووقع لابن التماسيم في العتبية ونحوه في انوازية ان الامام يستخلف في النسيان والغلبة ويرجع مأموماً واقتصر عليه في شرحه وان كان مأموماً قطع ان تعمد هاراً نسي أو غلبة فسادى مع الامام ص اعاد لمن يقول بالجمعة ويعيد أدهذا ان لم يشدر على الترك ابتداء ودوام الان لموم كالابتداء وأما الذي ضحك مختاراً ولو شاء ان يبدأ نفسه أمست فلا خلاف انه أبطأ على نفسه صلاة وصلاة من خلفه ان كان اماماً وظاهره ولو كان حصل له الضحك أو لا غلبه ثم تبادى عليه وأمكنه تركه بعد وهو ظاهر لان الدوام كالابتداء وظاهر قوله تبادى المأموم الوجوب وهو الذي ظهر من التعليل المتقدم للتبادى وقيل مستحب ومحل التبادى في غير الجمعة والاقطع ودخل مع الامام ثلاث نفوتة كما هو منقول في التبادى بعد هاراً نسياناً فياسها على ثلاث اجتماع العلة كما أشار إليه البرموني (ص) كتكبيره للركوع بالنية احرام ركعاً فائسة (ش) لما كان المأموم المقهقه حكاية البطلان وجوب التبادى شبهة في الثاني من الحكمين وهو التبادى مستلزمين الاولى المأموم اذا كبر للركوع في أي ركعة أدرك

ان لم يشدر على الترك في تلك المدة بان كان الضحك فيها غلبة من أولها إلى آخرها وكذا فاعاد على الترك أو المدة أو آخرها قطع وابتداء (قوله وهو الذي يظهر من التعليل المتقدم) أي الذي هو قوله ص اعاد لمن يقول بالجمعة ثم يقول انه اعاد في الوجوب لظاهر النص مع انه منصوص فقال الزناني تبادى وجوباً واعاد استحباباً قال عبد الوهاب تبادى استحباباً واعاد وجوباً قال محشي ت وقول الزناني يعيد اه على ان مر اعاد القول بالجمعة لا يقتضي كونه تبادى وجوباً الا بصحة ان من مسحين الامام (قوله ومحل التبادى في غير الجمعة) ويقيد أيضاً بما اذا لم يحف تبادى خروج الوقت والاقطع وبما اذا لم يزم على بقائه ضحك المأمومين أو بعضهم والاقطع ولو نظر ذلك في مجموع النصوص أربعة ذكر المصنف منها واحد والشارح واحد وكما البقية واقرق بين القهقهة ناسياً والكلام ناسياً ان القهقهة لم يشرع فيها في الصلاة فقامتها شدوا الكلام مشروع فيها كاللزام لا ملاحها (قوله بجامع العلة أي التي هي قوله ثلاث نفوتة (قوله في الثاني من الحكمين) وهو التبادى أي وجوب التبادى أي بالنظر لمجموع المستلزمين أعني قوله كتكبيره للركوع بالنية احرام وركعاً فائسة فلا ينافي انه بالنسبة للاولى تشبيه

في الحكمين مع البطلان ووجوب التماذي فلا ينافي آخر العبارة ثم ما ذكرناه من كون الحكم في قوله تكبيره الخ ووجوب التماذي هو ظاهر المدونة ومتباه الاستحباب وهو قوله في الجلاب وقول ابن المباحثون (قوله ناسيا للاحرام) حاصل ما أشار إليه ان في عبارة المصنف احتمالين أولهما اذا كبر بقصد الركوع ذاهلا عن نية الصلاة المعينة ولم تقع منه أصلا فانه يتماذى مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة أى وان الامام يحمل عنه نية الصلاة المعينة هذا معنى عبارته على ما يفهم من الاحتمال الثاني الذي أشار إليه صحة الصلاة وذلك ان الاحتمال الثاني الذي أشار إليه صحة الصلاة انه نوى الصلاة المعينة ثم كبر فاصدا الركوع غافلا عن النية فقد حصل منه التكبير للركوع ونية الصلاة المعينة قبضه يدبر فاذا علمت ذلك فقول المصنف بلانية احرام معناه أى ناسيا للاحرام واذا حكم بالصحة في الثاني لهذا المعنى فليكن الاحتمال الاول ذاهلا عن النية رأسا هذا خلاصة ما يفهم من شارحنا هنا وفي لئلا ومعتد عجب الاحتمال الثاني ولكن المأخوذ (٣٢٨) من ان يقول ان معنى قول المصنف تكبيره الخ انه نوى الصلاة المعينة الا انه كبر فاصدا الركوع غافلا عن النية

فيها الامام أولا أو غيرها ناسيا للاحرام فانه يتماذى مع امامه الثانية من ذكر في صلاته صلاة فائسة أو حاضرة مشاركة كلما هو فيها فانه يتماذى لكن التماذى في ذكر الفائسة في الحاضرة على صلاة صحيحة وأما في ذكر الحاضرة في الحاضرة فعلى صلاة باطلة والدليل على ان قصد المؤلف التشبيه في التماذى لافي البطلان كونه لم يطفه ههنا على قوله بهقهقهه بل قرن الاولى بكاف التشبيه وجره الثانية من الباب فلما رجع لاطف على القهقهه كبر الباء فقال ويحدث الخ وأما البطلان وعدمه فبما قد تقدمت كذا في محله بكلام شاف فقال في الاولى في فصل الجماعة وان كبر للركوع ونوى به العقد أو نواها أو لم ينوها آخره وان لم ينو ناسيا له يتماذى المأموم فقط وفي الثانية في فصل الفرائض ومع ذكر ترتيب حاضرين شرط الى قوله وان ذكر اليسير في صلاة قطع فلا يشفع ان ركع وامام ومأمومه لا يؤتم فيعيد في الوقت ولو جعسه ويحتمل أن يقرر كلام المؤلف على وجه يكون التماذى فيسهل مع الامام على صلاة صحيحة انظر شرحنا الكبير (ص) ويحدث (ش) هو معطوف على بهقهقهه أى وبطلت الصلاة باضاف المصلي بالحدث فيها أعم من حصوله فيها أو قبل الصلاة وتذكر فيها (ص) وبسجوده افضلية (ش) يريد ان من سجد قبل السلام ترك فضيلة ولو كثرت كفوف وتسبيح ركوع وسجود أعاد أبدا أى اذا فعل ذلك عمدا أو سهوا لم يقم بدله بسجدة واحدة وكذا يقال فيما بعده وسجد معه (ص) أو استكبره (ش) يريد ان من سجد قبل السلام ترك سجدة واحدة غير مؤكدة أو ترك سجدة واحدة خارجة عن الصلاة كالإقامة أعاد أبدا وفي بعض النسخ أو استكبره لكنه يوهم أنه اذا سجد قبل السلام ترك اثنين تبطل وليس الحكم كذلك والرافع لهذا قوله قبل وتشهدين انه هو من أمثلة السجود القبلي اذا معني كتشهدين وانما يريد غسل استكبره التعميد والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والتشهد فلا اشكال ولو اقتصر على هذا الفرع لا غناؤه عن ذكر البطلان بسجود افضلية لفهم ذلك منه بالاولى لكن فيه خلاف فنهى عليه لذلك (ص) وعشعل عن فرض وعن سجدة يعيد في الوقت (ش) هذا معطوف على

كبر فاصدا الركوع غافلا عن النية الذي هو عين الاحتمال الثاني في كلام شارحنا الذي حكم فيه بالصحة فان الصلاة باطلة ويتماذى مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة فانسج الخ واطلع تعلم صحة ما قلنا ولذلك أواد شيخنا عبد الله ناقلنا عن بعض شيوخه ما نصه ولا يقال هذا الاحتمال الثاني عين الذي قبله لانه صدر بان التماذى لا يفيد البطلان فقطناه ان الصلاة صحيحة لا نأقول ان شيخ حفظه الله في الشرح انما قصد النص على ان المصلي في هذا الفرع يجب عليه التماذى بقطع النظر عن كون الصلاة صحيحة أو باطلة اذ معرفة هذا يأتي في كلام المصنف في فصل الجماعة تفصيله اه واعلم ان جميع الشراح فرضوا كلام المصنف في المأموم مع انه يتصور أيضا في المفسر فيما اذا كان ممن سقطت عنه القراءة

لكونه لا يجزى من يعلمه أو ضاق عليه الوقت أو على القول بعدم الوجوب للفاخرة في كل ركعة بقهقهه أواد شيخنا (قوله أى وبطلت الصلاة) لما كان رعايتهم من قول المصنف ويحدث أن المراد بوجود حدث مع أن المراد ما هو أعم أول الشارح العبارة فقال أى وبطلت الصلاة باضاف المصلي بالحدث فنص على هذا مع عدم توهم الصحة ردا على من يقول انه يبنى على ما فعل من صلاته كالعاف (قوله ولم يفتد الخ) أى والاوجب اناعه في السجود ولا تبطل صلاته فان خافه فظاهر عدم البطلان أفاده بعض الشيوخ قال بهم في وسطه ولا خلاف ان الصلاة تبطل بذكر الحدث أو حصوله (قوله اذا معني كتشهدين) أى ويحمل على انه جلس له سوا ذهابنا الى القول بان اللفظ المخصوص مستحب والا فليزم انه ترك أربع سنن على تقدير أن يكون لفظ تشهد مستحبا أو ست سنن ان قلنا ان لفظ تشهد سنة أى اللفظ المخصوص (قوله يمكن فيه خلاف) أى في السجود لافضيلة خلاف انظر هذا مع قول ابن عبد السلام نص أهل المذهب على ان من سجد قبل السلام ترك فضيلة أعاد أبدا وكذلك قالوا في المشهور اذا سجد لتكبيره الواحدة أى ترك التكبير



(قوله بلا بسنة الخ) أفاد ان المبطل انما هو ملازمة المشغل عن انقضاء لادائه والباء السببية ولا تفهم انه أشار بذلك الى ان الباء في  
 بمشغل للملازمة لا للسببية (قوله مشغل عن فرض) أي بحيث لم يأت به أصلاً أو أتى به على حالة غير مرضية بان يضم وركبه أو خذبه  
 ولا يأتي بالصلاة الا بصحوة شديدة واعلم ان محل طائفة المشغل اذا دام وأمان حصل ثم زال فلا إعادة كما يفهم من البرزلي (قوله  
 أي محصور) كذا في نسخة واولى أي حصروا أو محصور فهو تفسير العاقبة والحاصل ان الطائفة هو المحصور بالبول والحاقيب هو  
 المحصور بالفائض والمحصور بمسألة يقال له حاقم وأما المحصور بالريح فيقال له حازق كذا في السطوط على أبي شعيب وعرض عليه بان  
 الحازق هو الذي ضاق نفسه فخرج قدومه واعيا يقال لما يتعلق بالريح حافر باطواء المهمل والقار الزاي (قوله أو غشيان) هو نوران  
 النفس وانقضاء الاماء الى خارج فيصير مشرفا على التقايب ولا يتقايأ (قوله الذي هو فيه) ضروريا كانت أو اختياريا (قوله وظاهره  
 ولو كانت غير مؤكدة) كذا في كلام غيره بخلاف ذلك السنة عددا المختلف فيه والفرق انه عند ادخل على اتيان السنة قاله المبدع  
 وقال المبدع انما يصار بمشغل عن سنة أي بعد الوقوع والافق هو محاط بكافي من بالقطع وخربت الفضيلة (قوله ويجوز ان يفسر لفظ  
 مشغل متعلقا به) أي يقدرا لفظ بمشغل وذلك المقدر متعلق به (قوله وهي لغة (ص ٣٩) رديئة الخ) أي مشغل لغته رديئة دليل

قوله والفصح شاعرا وقوله فيه أي  
 في مشغل كما يدل عليه سياق  
 كلامه وقد يقال ان مشغل كونه  
 من مشغل اسم فاعل فيسافر كيف  
 يقول انه لغة رديئة وما كذا  
 هذا رأي ابن قداموس جعل اللغات  
 ثلاثا في مشغل ونصه وشرح لغته  
 بحسنة أو قبيحة أو رديئة وهي  
 ظاهرة (أقول) ذكر بعضهم ان  
 أو في كلام القاموس إشارة للخلاف  
 (قوله كالثانية على المشهور)  
 ومقابلها ما قبل من زيادة فثنتين  
 قال في له واعلم بمبطل المغرب  
 زيادة مثلها بل زيادة أربع كل باعية  
 لانها والماروكيون لا تعاد  
 بنفسية بل عدة فقهوى أمرها  
 بهذا الموجب قاله عب والظاهر  
 ان عمدة الركعة هارفع الرأس  
 فإذا رفع رأسه في رابعة

بفهمه أي وبطائ الصلاة بلا بسنة مشغل عن فرض تحقق أي محصور ببول أو فرقة  
 أو غشيان متعنه من ركوع ومجود أو نحوه مما هو فرض وان أشغله عن سنة يعيد في الوقت  
 الذي هو فيه على ما يظهر وظاهره ولو كانت غير مؤكدة وهذا في فرض والظاهر ان المفضل  
 المسدود الذي له وقت معين كذلك وأما لا وقت له معين فلا يأتي فيه سدا وان أشغله عن  
 فضيلة فلا شيء عليه فقولوه عن سنة يجوز ان يكون في الكلام حذف تقديره وان أشغله عن  
 سنة يعيد في الوقت ويجوز ان يقدرا لفظ بمشغل متعلقا به (قوله وعن سنة متعلق بمشغل  
 المقدر والتقدير ويعد في الوقت بمشغل عن سنة وعلى كل فهو من عطف الجمل وكل هذا  
 هو روي من عطف عن سنة على عن فرض المتسلط عليه البطلان فيتم انقص الكلام ومشغل  
 اسم فاعل من أشغل وباعيا وهي لغة رديئة والفصح شاعر لكن نقل صاحب القاموس  
 فيه ثلاثة أقوال وصدر به لغة جيدة وثني بالقول بأنها لغة قبيحة وثالث بأنها لغة رديئة (ص)  
 وزيادة أربع ركعتين في اثني عشر (ش) يعني ان الرباعية لا يبطئها الا زيادة أربع ركعات  
 متبقية تسهوا كالثانية على المشهور لا أقل فيسجد بعد السلام وأما الثانية الاصلية كالصحيح  
 والجمعة فانه يبطئها زيادة ركعتين فأكثر بخلاف المقصورة رباعيا لاصلا فلا يبطئها الا زيادة  
 أربع بناء على ان الرباعية هي الاصل وهو الصحيح وما تقدم من ان الجمعة يبطئها ركعتان مبني  
 على انها فرض يومها وعلى مقابلة فلا يبطئها الا زيادة أربع والقولان مشهوران وشرح قيد  
 اليقين ما لو شئت في الزيادة السكينة فانه يجبر بالسجود اتفاقا له ابن رشد وأما الساقية المحدودة  
 كالغدير والعيسدين والكسوف والاستسقاء فانها بظاهر البطلان ركعتين وأما الوتر فربط بطل  
 زيادة مثله كافي المواق (ص) وبتعمد كجمعة (ش) يريدان من زائد في صلاة جمعة عمدا

(٤٢ - شري أول) أو سابعة في ثلاثية أو في رابعة في ثنائية بطلت (قوله وعلى مقابلة) أي مقابل فرض يومها وهو انما يدل عن الظاهر  
 (قوله والقولان مشهوران) أي كونها فرض يومها ومقابلته قوله ما لو شئت في الزيادة السكينة فانه يحري الخ قال في المندوبات لا يخارق  
 الشدائية التي موصفين اذا شئت في الزيادة السكينة اسما موجودا لغيره اتفاقا بخلاف تقدم او اذا كثر انشاء لله (قوله  
 فالظاهر بطلان ركعتين) ولو على غير صفة الكسوف فيما يظهر وأما النافذة غير المحدودة فلا يبطئ عقده ركعتين زيادة مثلها تسهوا كما  
 هو مقتضى قول المصنف وفي الخامسة مطلقا وكذا قول الذخيرة ولو قام خامسة في نافذة ترجع ولا يكملها سادسة ومجدي بعد السلام لان  
 الذي عليه اجادة من العلماء في النافذة عدم الزيادة على أربع فان ترجع من الخامسة بطلت صلاة اه من عب وهو مأخوذ  
 من عجم وسبب ان شاء الله تعالى ما يتم به المراد في حاشية عب (قوله فلا يبطئ بزيادة مثله) انظره ما مع ما ذكر من أن الفعل  
 المحدود يبطئ بزيادة مثله وقد يشرق بان كون الصلاة ركعة واحدة أمر غير غالب والكثير ما ركعتان وأكثر فربما زاد في الوتر واحدة  
 وجعل لها هو العالب والركعتان هما من الغالب فيبطلهما من الزيادة ما يبطل غيرهما من الغالب حينئذ والزم يبطئ بزيادة مثله مجود  
 بعد السلام أو أنه شيخنا عبد الله (قوله يريدان من زائد في صلاته سجدة عمدا) أي أو جهلا وهذا في انقضاء الفعل المحدود كالشعاع وانظر

ضميره هذا المختص عجم (قوله مدخول الكاف) أي ما دخل تحت الكاف (قوله وتقدم فيه خلاف) ظاهرة تقدم في مطلق الذكر  
 خلاف ولم يتقدم ذلك اغتنام ذلك في خصوص الفاشحة (قوله عدم البطلان أيضا) لفظ أيضا نبط بفعل اعتد أي واعتد أيضا كما  
 اعتدنا في قولنا الظاهر لا تبطل (قوله على المشهور) ومقابله عدم البطلان لأن النسخ ليس فيه حروف هي كالكلام (قوله لا من  
 الانف) لأنه لا حروف فيه (فان قلت) ما يخرج من الانف قد يشتمل على أنف وفاء (قلت) ما خرج من الانف ليس بحرف وان كان على  
 صورة الحرف لأن الخارج التي للحروف ليس هي ولا شيء منها في الانف (فان قلت) الصوت المجرد عن الحرف يبطل كما يأتي عند قوله  
 أو كذا (قلت) الصوت خارج من محل الكلام بحروف بخلاف ما خرج من الانف ينبغي تقييد عدم البطلان في الانف بغير العبث  
 فان عبث جرى على الأفعال الكثيرة لأنه فعل من غير جنس الصلاة اه قاله عجم (قوله والمخالف) أي خارج المذهب (قوله  
 أو شرب) وظاهره ولو من انف لم يكن عليه قائله عجم وتبطل إذا وجب أكله أو شربه لا نقاذ نفسه ووجب عليه القطع ولو خشى  
 خروج الوقت (قوله أي الصوت) فيه إشارة (٣٣٠) إلى أن المصنف لم يرد بالكلام حقيقة بل مطلق الصوت سواء اشتمل على

فانها تبطل فقوله كسجدة أي من كل ركن فعلي وانما قدرنا مدخول الكاف ركنًا فعليًا لا مطلق  
 فعل حتى لا يتكرر قوله أو نفخ الخ معه وخرج تقييده بالركن الفعلي القول في تكرير الفاشحة  
 والظاهر لا تبطل لأنه من الذكر وتقدم فيه خلاف واعتد في شرحه عدم البطلان أيضا  
 (ص) أو نفخ (ش) أي وكذا تبطل الصلاة بتعمد النفخ من الفم على المشهور لأن الانف  
 قال المشهور ولا يشترط في الإبطال بالنفخ أن يظهر منه حروف كما يقوله بعض علمائنا  
 والمخالف اه وكان مراده ببعض علمائنا بنقدح لأن الإتيان نقل عنه أن النفخ الذي هو  
 كالكلام ما نطق فيه بالأنف وفاء اه (ص) وأكل أو شرب أو قى (ش) أي وكذا تبطل  
 الصلاة بتعمد الأكل والشرب أو إخراج القيء أو القلس ابتلاعه (ص) أو كذا وان بكره  
 أو وجب لا نقاذ أعمى (ش) يعني أن الكلام أي الصوت سواء اشتمل على حرف فأكثر أم لا  
 يبطل للصلاة إذا وقع عمدًا وان قل أو وقع منه كرها اتسع الوقت أم لا أو وجب عليه تخليص  
 أعمى ونحوه من مهواة أو لا جابته عليه الصلاة والسلام على أحد القولين (ص) إلا لإصلاحها  
 فكثيره (ش) هذا مستثنى من قوله أو كذا من خصوص قوله أو وجب لا نقاذ أعمى أي إلا  
 أن يكون تعمداً للكلام قبل السلام أو بعده لإصلاحها عند تعذر التسليم فلا يبطل ذلك  
 الصلاة إلا أن يكون لا نه حينئذ معرض عن الصلاة والمراد بالكثرة في نفسه وان تعلق بالإصلاح  
 وتوقف عليه (ص) وبإسلام وأكل وشرب وفيه إن أكل أو شرب انجبر وهل اختلاف  
 أو لا للسلام في الأولى أو للجمع تأويلان (ش) يعني أن الصلاة تبطل بوقوع السلام والأكل  
 والشرب سهواً ورويت المدونة أو الشرب لكثرة المنافي هكذا وقع المال في كتاب الصلاة  
 الأولى ووقع المال أيضاً في كتاب الصلاة الثاني اه لا تبطل بالأكل أو الشرب بل تجبر بالسجود  
 البعدي فهل منافي أحد الكتابين من المدونة مناقض لما في الآخر منها إذا منافي في الموضوعين  
 حاصل مع قطع النظر عن تعدده وانجاده فالحكم بالبطلان في أحد الموضوعين دون الآخر

حرف فأكثر أم لا فإذا نطق كالسجدة  
 أو نفخ كالغراب بطلت صلاته وفي  
 المطابق إشارة الآخر من به ثالثهما ان  
 فصلا الكلام (قوله أو وقع منه  
 مكرها) والفرق بين الإكراه عليه  
 والإكراه على ترك الركن الفعلي  
 أن ما يترك منه صار بمنزلة ما يجز  
 عنه ويؤتى ببدله بخلاف الإكراه  
 على الكلام والفرق بين الإكراه  
 عليه ونسيانه أن الثاني لا شعور  
 عنده (قوله ونحوه) أي نحو الأعمى  
 أي من صغير ومعتف ومال وداية  
 كما في ل فلو أدخل المصنف  
 الكاف على قوله لا نقاذ أعمى لشم  
 ذلك والحاصل أنه يجب الكلام  
 لتساق المال مطلقاً حيث خشى  
 يتلفه على نفسه الهلاك أو المشقة  
 الشديدة وأما أن لم يحش ذلك  
 فإن كثر واتسع الوقت فإنه لا يجب  
 عليه التماسه فإن ضاق الوقت

وجب عليه التماسه وان كان يسيراً فلا يجوز له الكلام ولو اتسع الوقت (قوله من مهواة) بفتح الميم أي  
 حفرة قاله في المصباح فان خاف ضمن دية خطأ كذا وجدت وانظره (قوله أو لا جابته عليه الصلاة والسلام على أحد القولين) أي كما كان  
 يقع للمرمى من اجتماعه به في البقعة والراجح من القولين لا تبطل أفاده عجم (قوله لا من خصوص قوله أو وجب لا نقاذ أعمى) لعل  
 عطفه على ذلك بعيدان الكلام لإصلاحها واجب وأما جعله مستثنى من قوله وكلام فلا يفيد ذلك (قوله إلا أن يكثراً) وأولى بكثير  
 لا يتعاق بإصلاحها (وأقول) بل ولو قليلاً لأنه متعمد وكذا كثير فعل جوارح عمد أو سهواً كفعل قلب حيث لا يدري معه قدر ماصلي  
 من سب (قوله وبإسلام) أي من صلاته ساهياً عن كونه فيها وان قصد النطق به (قوله ورويت المدونة أو الشرب) أي مع السلام (قوله  
 لكثرة المنافي) أي تعدده ثلاثة أو اثنين لأجل أن يأتي على الرويتين (قوله بالأكل أو الشرب) أي أو السلام (قوله مع قطع النظر عن  
 تعدده وانجاده) أي فقوله في الرواية الثانية لا تبطل بالأكل أو الشرب أي ولا بالأكل مع الشرب والسلام وأولى بوجود أمرين بل  
 يجبر بسجود السهو وقوله في الرواية الأولى وتبطل بالأكل والشرب والسلام أي أو السلام أي بالأكل وحده وبالشرب وحده

وبالسلام لان المنافي موجود (قوله سمع أحد الفاعلين) مفهوم لقب فلا ينافي انه على رواية الواو موجود مع الفاعلين (قوله المنافي للصلاة) صفه لأحد الفاعلين (قوله فلو لم يوجد سلام) وذلك لان السلام أشد منافاة من الاكل والشرب وذلك لانه جعلت ذاته معلومة على انظر روي من الصلاة فعلى هذا لا يرد لو وجد اكل وشرب مع ابطالان (أقول) هذا التأويل غفلة عن تعليل المدونة الذي هو قوله لكثرة المنافي والحاصل ان تعليل المدونة يدل على ضعف الخلاف وتزجيج الخلاف بالجمع (قوله وهذا على رواية الواو فقط) وسكت عن رواية أو على هذا أقول الأولى أن يقول أو انما يحكم بابطالان في الأولى لطلوع الجمع أي بين اثنين فيصالح بجمع أكل وشرب أو أكل وسلام أو شرب مع سلام وأولى اجتماع الثلاثة وهذا التأويل هو الموفق لتعليل المدونة الأولى (قوله واعلم اخي) هذا كالحاصل لما تقدم (قوله في محل قال) أي في الكتاب الأول أي على رواية الواو أو (قوله أي) (٣٣١) بجمع الاكل مع الشرب الخ) كذا في نسخة

(أقول) لا ينبغي انه ليس في الكتاب الأول جمع بين الاكل والشرب فقط والا حسن أب يقول وأما من وفق بالجمع بين الاثنين فكما ان ذلك موجود في السلام مع كل من الاكل والشرب موجود مع الاكل والشرب فقط. بطل الجمع بين الاكل والشرب كما يبطل الجمع بين السلام والاكل أو الشرب (قوله لان السلام أشد منافاة من الاكل وعده أو الشرب) ووجه كونه أشد منافاة انه يجعل على أعلى المخرج من الصلاة (قوله فإذا حصل الثلاثة) اتفق الموقفان على ابطالان) أي لان السلام وجد مع الواو وحده مع الاثنين ولو وجد الجمع بين اثنين (قوله فن أناط ابطالان بالسلام) أي مع غيره لا وحده (قوله فالأمام لا يحمله عنه) أي يجب لا يبطل الصلاة فعليه وأما يبطل الصلاة بفعله كأك وشرب مثلاً فالأمام لا يحمله عنه (قوله وبانصراف حدث الخ) قال شيخ وهذه نفهم من مسألة الرعاف الأولى فالوتر ركها المصنف لغيرها

اختلاف أو اختلاف بين السكتين وانما جاء البطلان في الكتاب الأول لوجود السلام مع أحد الفاعلين المنافي للصلاة وهذا على رواية الواو وأقول لم يوجد سلام لاستوى الجواب بعدم البطلان أو انما جاء البطلان في الأول للجمع بين ثلاثة أشياء وليس في الكتاب الثاني ذلك وهذا على رواية الواو فقط واعلم ان من جعل بين المصلين خلافاً نظر إلى حصول المنافي بقطع النظر عن تعدده واتقاه في محل قال ان حصول المنافي مخصوص سواء كان سلاواً أو كلاً أو شرباً أو أحدهما فقط أو اثنين معاً بطل وعلى هذا فالخلاف جار في حصول الاكل وحده أو الشرب وحده أو السلام وحده أو اسلام مع الاكل والشرب وفي الثلاثة وأما من وفق بان الأول فيه سلام فعنده ان البطلان حيث حصل السلام مع الاكل والشرب أو مع أحدهما ولا يحصل بالسلام وحده ولا يحصل الاكل مع الشرب ومن وفق بالجمع أي بجمع الاكل مع الشرب فيقول بسلام أو بالسلام مع أحدهما لا أولى كما هو ظاهر لان اسلام أشد منافاة من الاكل وحده أو الشرب فإذا حصل الثلاثة اتفق الموقفان على البطلان وكذا اذا حصل السلام مع الاكل أو الشرب وإذا حصل الاكل وحده أو الشرب وحده أو اسلام وحده اتفقاً على الصحة وإذا حصل الاكل والشرب بالسلام اختلف الموقفان فن أناط البطلان بالسلام بقول بعدم البطلان ومن أناطه بالجمع قال بالبطلان وكلام المؤلف هنا في الامام واذا تأمل المأموم فالأمام بمحده عنه (ص) وبانصراف حدث ثم بين فيه (ش) يعني ان المصلي اذا طس انه أحدث فانصرف من صلاته ثم تبين له انه لم يحدث فانها تبطل عليه لتعريضه والمزاد بالانصراف الاعراض بالنسيئة ولو لم يزل عن مكانه (ص) كسلم شئ في الأقسام ثم ظهر الكمال على الاظهر (ش) يعني ان من سلم وهو غير متيقن الاقام ثم ظهر له بعد السلام الكمال فان صلاته تبطل على أظهر القولين فخذ ان رشد المصلحة ما وجب عليه من البناء على اليقين وأولى لو ظهر التقصان أو لم يظهر شيء أصلاً لانه شئ في السبب المبيح للسلام وهو بضر ومقابله محبة للصلاة وهو قول ابن حبيب لانه شئ في المنع وهو لا ينصر (ص) ويسجد المسبوق مع الامام هدأ أو قبل بان لم يلحق ركعة (ش) يعني ان المسبوق اذا لم يلحق مع الامام من الصلاة ركعة ومجده معه عمداً أو جهلاً لم يوترت عليه فان صلاته تبطل سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور لانه غير مأموم حقيقة ولذا لا يسجد بعد تمام صلاته أيضاً قال في المدونة وقوله ويسجد الخ هو

من مسألة الرعاف ما ضره (قوله بين فيه) وأولى ان لم يبين شيء (قوله كسلم) من صلاته عمداً أو جهلاً وأما مشهوراً فانه كرم قرب أصح بان يبعد السلام لانه بمنزلة من لم يأت به وان قد كرم بعد بطلت صلاته (قوله وهو غير متيقن) فيه إشارة إلى أن المراد بالشك عدم اليقين وأولى لو سلم معتقداً عدم التمام (قوله لانه شك في المنع الخ) أقول لا ينبغي ان السبب المبيح هو الاتمام بالمنع هنا عدم الاتمام مع ان عدم السبب لا يهد ما عاها المنع هو الوصف بالوجودي فالأحسن ما قلناه غيره من أن ابن حبيب يقول انها جائزة كترج باهر أن لا يدرى أزوجها حتى أم ميت ثم انك تشك موتها وقصا عسدتا قبل العسة قد عاها وعرق بان فصيح اسكاح فيسه اضاعة مال وقد تسمى انبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال ولا كذلك الصلاة (قوله سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور) ومقابله ما لصون يتبع الامام في سجوده القبلى لا البهذى وقال سفيان يتبعه فيما

(قوله هو قوله بتمهيد الخ) أي من أفراد هذا بعيد وقوله وانما نص الخ أقول لم يقصد المصنف المجبة على حقيقة ما بل المراد انه وافقه في السجود اما قبل أو بعد لا خصوص المقارنة (قوله قيد في القبلي) الاولي رجوع الشرط للمسئلتين وقوله وآخر البعدي يفيد انه اذا قدمه تبطل صلاته لان المتبادر من قوله وآخر البعدي الوجوب والاصل في مخالفة الواجب البطلان فاستفيد منه بطلان صلاة من سجد البعدي مع الامام وقد أدرك معه ركعة وأولى اذا لم يدرك ركعة وأما ترجيع الشرط للثانية كما قال الشارح فيفيد انه يخاطب بالسجود البعدي التام بلحق ركعة لان قوله وآخر البعدي أي البعدي المتقدم وهو شامل لما اذا لحق ركعة أولا (قوله ولو ترك امامه) أي السجود هذا أو رأيا أو سهوا (قوله سجده قبل قضاء ما عليه) فان أخره تمام صلاة نفسه عمدا أو جهلا بطلت مخالفته للامام في الافعال لا سهوا فلا تبطل قدمه حينئذ قبل سلامه أو أخره كذا ذكره عب وفي شرح شب ولو خالف في القبلي وأخره الى اتمام صلاته فسجده صحت فهو مخالف عب (قوله ولو ترك امامه السجود له) وكان عن ثلاث سنين وطال بطلت صلاته وصحت صلاة المسبوق الفاعل وتزاد هذه على قاعدة كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم الا في سبق الحدث ونسيانه في نسيه كلام المصنف فيما اذا سجد الامام في سجده قبل سلامه ولو كان على رأى الامام (٣٣٣) فقط كشافه يسجد قبل السلام لترك قنوت فيتبناه المسالك في ذلك وليس لترك

السجود معه (قوله وانما كان السجود المترتب على الامام بعد ما فلا يسجد قبل قيامه لقضاء ما عليه) والمراد بعدي ولو في مذهب الامام وانظر لو كان يسجد باصالة وقدمه الامام وهو ممن يرى السجود تارة قبل السلام وتارة بعد فهل يسجد معه المأموم نظرا لفعله أولا يسجد معه نظرا لاصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الامام مراعاة للخلاف في ذلك واما ان كان الامام ممن يرى السجود دائما قبل السلام كالشافعي فينبغي أن يفعله معه ولا يجوز تأخير (قوله وعذره ابن القاسم بالجهل) وحل عب يقتضي ترجيحه ولكن الذي رجحه بعض الاشياخ قول عيسى

قوله بتمهيد كسجدة لكن أعادها اما لان هذا التصور لا يفهم مما سبق واما لاجل أن ترتب عليه قوله والاسجد وقوله مع الامام أي أو قبله أو بعده وانما نص على المتوهم لانه ربما يتوهم صحة صلاته بالتبعية وقوله ان لم يلحق ركعة قيد في القبلي وأما البعدي فتبطل بسجوده ولو لحق ركعة كما قاله الطخفي وهو الصواب (ص) والاسجد ولو ترك امامه أو لم يدرك موجه وآخر البعدي (ش) أي وان لم يلحق ركعة فأكثرت ان كان السجود المترتب على امامه قبلها يسجد قبل قضاء ما عليه ولو ترك امامه السجود له ولو لم يدرك سهوا امامه بان كان سهوا في الركعة الثالثة أو الركعات اللاحقات وان كان السجود المترتب على الامام بعد ما فلا يسجد قبل قضاء ما عليه بل بعد اتيانه بما عليه وسلامه فان دخل عليه فيما يقتضي سهوا بنقص سجدة زيادة الامام ونقص نفسه قبل السلام وان سهل زيادة سجدة لهما بعد السلام ولو قدم البعدي عمدا بطلت وجهه لالم تبطل عمدا بنقص القاسم كالناسي وقال عيسى تبطل ابن رشد وهو القياس على المذهب لانه أدخل في صلاته ما ليس فيها وعذره ابن القاسم بالجهل فسلكم له بحكم التامى مراعاة للقاء بوجوب سجوده مع الامام وهو قول سفيان ولو أخر الامام القبلي وسجده بعد السلام هل يفعله المأموم المسبوق بعد اتمام صلاة نفسه وهو ما يفيد كلام البردلي وما صدر به الشيخ كريم الدين أو قبل قيامه لا اتمام صلاته وهو ما يفيد تحريجه على مسألة المستخلف وعجز كلام الشيخ كريم الدين وان كان عن ثلاث سنين فالثاني والا فالاول وهو ما ذكره ابن ناجي وارضاة وهو بعض من لقيه وشيخه أبو مهدي وانظر تحفة بقل ذلك في الشرح الكبير (ص) ولا سهو على مؤتم حالة القدوة (ش) يعني انه لا يسجد سهوا على مأموم ولو عن سنين كثيرة حيث وقع منه سهو في حال اقتدائه

من أنه لا يعذر بالجهل وهو الظاهر (قوله هل يفعله المأموم المسبوق بعد اتمام صلاة نفسه) أي قبل سلام نفسه أو بعده لا نقطاع قدوته بسلام الامام ولان تأخر السجود عن محله أضعف تأكده وألحقه بالبعدي وعلى هذا القول لو قدمه هل تبطل صلاته لذلك أم لا كذا انظر عيج وأقول وانما ظاهر العج (قوله ما يفيد كلام البردلي) وفيه انه اختاره فلا يناسب التعبير باقادة قدبر (قوله أو قبل قيامه) أي سواء فعله مع الامام أو بعده فلو أخره على هذا فانما ظاهر العج (قوله وهو ما يفيد تحريجه على مسألة المستخلف) أي ولا يعن نقص ولا يضره تأخير الامام لانه هو من حقيقة ومراعاة المستخلف الذي ترتب على أصله سجود قبل السلام فانه يسجد بعد اكمال صلاة أسله وقبل اكمال صلاة نفسه ويبحث فيه بأنه لما تاب عن الامام كان بمنزلة فيما يفعله ولا كذلك مسئلتنا هذه (قوله فالثاني) أي لان الذي تبطل الصلاة بتركه يكبر من الصلاة فهو بمنزلة سجدة منها فاعلموا الامام فينبغي فيه الاجتناف مالا تبطل الصلاة بتركه (أقول) وهذا الثالث هو الظاهر لانه كالجعب بين القولين (قوله ولا سهوا) ظاهره ان الامام لا يحمل عنه نقص السن عمدا او بس كذا (قوله حالة القدوة) بفتح القاف فقط وذلك ان مثل القاب هو الشخص المتقدم وهو المصنف أراد المصدر بمعنى الاقتداء ولا يصح أن يراد الشخص الا يستكشف أي حاله كونه خالف القدوة (قوله حيث وقع الخ) فيه اشارة الى ان قول المصنف حالة القدوة منصوص بعامل مندر أشعر به الكلام تقديره اذا عرض له سبب وموجب حالة القدوة وليس راجعا لقوله ولا

بالامام أي قبل سلام نفسه أو بعده لا نقطاع قدوته بسلام الامام ولان تأخر السجود عن محله أضعف تأكده وألحقه بالبعدي وعلى هذا القول لو قدمه هل تبطل صلاته لذلك أم لا كذا انظر عيج وأقول وانما ظاهر العج (قوله ما يفيد كلام البردلي) وفيه انه اختاره فلا يناسب التعبير باقادة قدبر (قوله أو قبل قيامه) أي سواء فعله مع الامام أو بعده فلو أخره على هذا فانما ظاهر العج (قوله وهو ما يفيد تحريجه على مسألة المستخلف) أي ولا يعن نقص ولا يضره تأخير الامام لانه هو من حقيقة ومراعاة المستخلف الذي ترتب على أصله سجود قبل السلام فانه يسجد بعد اكمال صلاة أسله وقبل اكمال صلاة نفسه ويبحث فيه بأنه لما تاب عن الامام كان بمنزلة فيما يفعله ولا كذلك مسئلتنا هذه (قوله فالثاني) أي لان الذي تبطل الصلاة بتركه يكبر من الصلاة فهو بمنزلة سجدة منها فاعلموا الامام فينبغي فيه الاجتناف مالا تبطل الصلاة بتركه (أقول) وهذا الثالث هو الظاهر لانه كالجعب بين القولين (قوله ولا سهوا) ظاهره ان الامام لا يحمل عنه نقص السن عمدا او بس كذا (قوله حالة القدوة) بفتح القاف فقط وذلك ان مثل القاب هو الشخص المتقدم وهو المصنف أراد المصدر بمعنى الاقتداء ولا يصح أن يراد الشخص الا يستكشف أي حاله كونه خالف القدوة (قوله حيث وقع الخ) فيه اشارة الى ان قول المصنف حالة القدوة منصوص بعامل مندر أشعر به الكلام تقديره اذا عرض له سبب وموجب حالة القدوة وليس راجعا لقوله ولا

سجوداً لأنه يقتضي أنه يسجد بعد حالة القدوة وليس كذلك (قوله القراءة والسجود) أي سجود سهو المأموم (قوله لا بالذمة) أراد بالذمة أي بحيث يشمل الخلل الواقع في الأركان ولو قال لا لذكر كان الكتاب أولى (قوله وترك قبلي) فهم من قوله قبلي أن البعدى لا يدل بتركه وهو كذلك ويسجد متى ذكره (قوله وطال) أن تركه سهو أو أما عداً قبل وان لم يطل قطعاً فلم أن قوله وترك قبلي شامل للترك سهو أو تركه السكن وترك سهو أو مقيد بقوله وطال دوناً عنه وقال الشيخ سالم لا فرق في الترك بين كونه عداً أو سهواً (قوله فإن الجالس قولي) وهو الشاهد والمراد أن ترك الجالس محتوي على قول وهو شاهد فعلي وهو ذاته فذا أنه سنة والشاهد في ذن سنة وكونه باللفظ المخصوص سنة على أحد القواين (قوله على خلاف بين شراح الرسالة في هذه) (٣٣٣) أي فقد قال بعضهم إن القيام لها وسرها

أو جهرها من صحتها فإذا تركها مع القيام لها فم ترك السنة واحدة فلا تبطل الصلاة بترك السجود لها ولو كانت مؤكدة بعضها يقول القيام لها سنة واحدة على السورة وأسرأ وأجهر كذلك فتبطل الصلاة بترك السجود حيث ترك الجميع وكلام شراح خيلس وما يؤذن بترجيحه (قوله ولا سجود) لم يقبل فلا سجود كإقال المصنف إشارة إلى البحث معه إذ لا ملائمة بين عدم البطلان وترك السجود فلو غير المصنف بالو أو كان أحسن أي لا أقل فلا بطلان ولا سجود ولا تبطل بترك البعدى ولو طال وسجد متى ذكره (قوله ولا سجود) جيفة عند ابن القاسم وذلك لأنه سنة غير تبطئة بالصلاة وتابعة ومن حكمه التابع أن يعطى حكمه المتبوع بانقرب فذا بعد لم يلحق به ومقابل له ابن عبد الحكم سجود وإن طال (قوله عند ابن القاسم) وهو المذهب (قوله لم يتجاوز من الصوف ما لا ينبغي أي لا يصح أن يصلي بكتاب على مكان سلاتهم أي الصوف جمع صنف عبارة عن اجاعة المصطفية لكونه لا يمكنه الاقتداء بالامام

بالامام وظاهره ولو قوى الامام أنه لا يحمله عنه لأنه عليه بطريق الأصله وخبر الامام ضامن أي بقراءة السجود لا بالذمة لأن صلاة لا تجزى عن غيرها جامعاً ما بعد مقارنة الامام فلا يحمل سهوه لا تقطاع القدوة وصيرورته منفرداً بالمنق في كلام المؤلفات سجوداً لا سهواً لأنه ساه (ص) وترك قبلي عن ثلاث سنين وطال لا أقل فلا سجود (ش) يعني إن الصلاة تبطل بترك سجود سهو إن قيل السلام إذا كان عن نقص ثلاث سنين وطال قوله كالأثر تكبيرات أرائتين مع تسبيحة أو فعليه كترك الجالس غير الأخير كقبيل وفيه نظر فإن الجالس قولي وفعل أو قوليه وفعله كترك السورة لا شتمها على نفسها والقيام لها وسرها أو جهر على خلاف بين شراح الرسالة في هذه لأن كان عن نقص أقل من ثلاث سنين فلا تبطل في هذه الطائفة ولا سجود حيث عند ابن القاسم والطول معتبر بالعرف عند ابن القاسم وانطروح من المسجد عند أشهب فإن صلى عنده في العشاء يسجد ما لم يتجاوز من الصوف ما لا ينبغي أن يصلي بصلاتهم ومثل الطول ما إذا حصل مانع كما لو أحدث قال ابن هرون أو تسكلم أولاً يسجداً أو استدبر القبلة عامداً انتهى (ص) وإن ذكره في صلاة وبطلت فكذلكها (ش) أعلم أن كل سجود سهو قبلي أو بعدى لا تبطل الصلاة بتركه لا يتطوع ذكره في صلاة دخل فيها من فرض أو نفل بل يتبادى ثم يأتي بالبعدى ويسقط القبلي ولا يفسد ذكره في صلاة أخرى واحدة منها كما قاله ابن يونس وأما ذكره القبلي المبطل تركه وهو جمع الضمير في قوله وإن ذكره الخ والمعنى أنه إذا لم يسجد سجود السهو القبلي المترتب عن ثلاث سنين حتى أحرم الصلاة أخرى فقد كره فيها وقد حكم ببطلان الأول بان طال ما بين انطروح منها والذي كره فكذلك كرهه في أخرى وتقدم حكمه في الفرائض عند قوله وإن ذكره السجود في صلاة قطع فذو شفع ان راعى واما وما مومه لا مؤتم الخ ويدل على أن الضمير فأنه على السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنين لا عن أقل تقر به البطلان على الطول أو الركون وعدمه على عدم ذلك كما كان أقل منسب فيه البطلان مطبقاً والوافي وبطلت أو الحال أي والحال أن الأولى بطلت أي حكم ببطلانها للطول والطول في هذه خارج الصلاة وفي الآية سنة في نفس الصلاة والضمير المؤث في قوله فكذلك كرهها عند على الصلاة مطلقاً لا بقيد كونها هي المذكور فيها فهو راجع للمقيد دون قيده (ص) والأفك بعض (ش) أي وإن لم يحكم ببطلان الأولى سهواً انتفاء طول وحديث فهو كذا كره صلاة كركوع أو ركعة ونحوهما في صلاة أخرى وله أربعة أسوال وذلك أن الأولى لا تحل ما أن تكون فرضية أو نافلة والثانية كذلك فأشار إلى كون الأولى والمراد الصفة وفلو مقصورة ولو قال ما لم يأت مكاناً لا يمكنه الاقتداء به بالامام لكان أحسن (قوله عامداً) قال الشيخ أحمد الزرقاني ونهه في أن يظهر أن قيد العمل راجع لذاته أي التي هي التسكلم وملازمة النجاسة واستدبار القبلة (قوله لا تبطل الصلاة بتركه) صفة مخصصة بالنظر للقبلي وكاشفة بالظن للبعدى (قوله واحدة منهما) أي لا من المذكر كونه ولا من المذكرة كونه (قوله وقد حكم ببطلان الأولى) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وبطلت حال إلا أن ظاهر المصنف وبطلت أي المذكرة كونه جامع للمذكور منها فالأولى أن يبرزو يقول وبطلت هي (قوله تقر به الخ) لا حاجة لذلك بل ذلك يؤخذ من قول المصنف وبطلت (قوله لا يفيد كونها هي المذكور فيها) فيه أن الضمير في قوله وبطلت أي الصلاة المترتبة السجود فليس مرجع الضمير في قوله فكذلك كرهها

والمصنف وفلو مقصورة ولو قال ما لم يأت مكاناً لا يمكنه الاقتداء به بالامام لكان أحسن (قوله عامداً) قال الشيخ أحمد الزرقاني ونهه في أن يظهر أن قيد العمل راجع لذاته أي التي هي التسكلم وملازمة النجاسة واستدبار القبلة (قوله لا تبطل الصلاة بتركه) صفة مخصصة بالنظر للقبلي وكاشفة بالظن للبعدى (قوله واحدة منهما) أي لا من المذكر كونه ولا من المذكرة كونه (قوله وقد حكم ببطلان الأولى) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وبطلت حال إلا أن ظاهر المصنف وبطلت أي المذكرة كونه جامع للمذكور منها فالأولى أن يبرزو يقول وبطلت هي (قوله تقر به الخ) لا حاجة لذلك بل ذلك يؤخذ من قول المصنف وبطلت (قوله لا يفيد كونها هي المذكور فيها) فيه أن الضمير في قوله وبطلت أي الصلاة المترتبة السجود فليس مرجع الضمير في قوله فكذلك كرهها

للصلاة المذكورة فيها راجح حتى يدفعه (قوله فن فرض الخ) الفاعل داخل على شرط مقدم جوابه بطلت وقوله ان أطال القراءة أو ركع شرط في الجواب والتقدير وان ذكره في فرض بطلت ان أطال القراءة أو ركع (قوله بطلت) هذا اذا كان قد سلم منها وطن الاسلام والام قبل ويرجع لانعامها وبعدها فاعله في المذكور فيها ويجعله لا صلاح الاولى وهذا في المشبهة به وهو قوله فكيف يض ولا يجري مثله في المشبهة وهو نقص قبلي عن ثلاث سنين ولم يحصل (٤٣٤) طول قبل الدخول في الثانية وانما حصل بعده ولم يسلم من الاولى

ولا نطسه (قوله وأتم النفل) أي المقابل للفرض فيشمل السنة والمنسوب (قوله وقطع غيره) أي بسلام أو غيره (قوله ونذب الاشفاق) يستثنى منه المغرب فلا يشقها أو الصبح والجمعة بناء على انه اذا اكل من كل ركعة أتمه بنية الفرض واما على القول بأنه يشفعه بنية النفل وهو المذهب فلا يستثنى وانظر هل النفل المنذور كالفرض أو كالتفيل (قوله لا المأموم فلا يقطع) وهذا بخلاف ما اذا حصل التذكر قبل البطلان في الاولى فان المأموم يساوي الفذ والامام في الرجوع لانه تبين أنه في صلاة ظيس من مساجينه (قوله فالحاصلان مفترقان) فيه نظربل صار المحل واحدا كما افاده عيج فالحق انه ذكره هنا للتصريح بالحكم (قوله بخلاف ما قبله) أي المشار به بقوله فن فرض الخ وذلك انه لما طال في الثانية أو المحسني بطلت الاولى وبعبارة مجزلة من ذكره صلاة في صلاة المشاره بقوله وان ذكره السير في صلاة وللجمعة قطع الى ان قال المصنف لا مؤتم وتقدم في الشارح ان المؤتم يكون على قسمين ان ذكر فائته من يسير الفوائت يتعادي مع امامه على صلاة صحيحة وان ذكر حاضرة في حاضرة يتعادي على

فرضه وتحت وجها بقوله (ص) فن فرض ان أطال القراءة أو ركع بطلت وأتم النفل وقطع غيره ونذب الاشفاق ان عقد ركعة (ش) والمعنى ان الاولى اذا كانت فرضية وترك سجود السهو القبلي منها فذكره في صلاة أخرى كانت فرضاً أو نفل بعد الفراغ من الفاتحة وهو المراد بالطول أو بعد الاختفاء من غير قراءة كما موم أو أي فان الصلاة المذكورة معها هي الاولى تبطل ولا منساقاة بين قوله ان أطال القراءة الخ مع كون فرض المسئلة ان لا طول لان الطول المتبقي في فرض المسئلة كما هو السابق الخارج عن الصلاة والطول المدكور هو الحاصل بعد التلبس بها ثم حيث بطلت الاولى لوجود الطول أو الاختفاء في الشروع فيها لا تخلف الثانية اما ان يكون فرضاً أو نفلان كانت نفلاً أتمها ان كان في سعة من الوقت ركع أم لا فان ضاق الوقت قطع ان لم يركع والمراد بالوقت الذي هو فيه وان كانت فرضاً قطع بسلام لكن ينذب ان عقد ركعة بسجودها أن يخرج عن شفع وهذا في حق الامام والفذ لا المأموم فلا يقطع كما تقدم في باب الفوائت لا يقال يستغنى عن قوله هنا ونذب الاشفاق الخ بقوله في الفوائت وشفع ان ركع لا نأقول بين هنا انه ينذب فين الحكم هنا الذي لا يفهم من هناك وهذا بناء على ان قوله فيما تقدم وشفع ان ركع معناه انه ينذب الاشفاق وأما على ما يفهمه كلام بعضهم من انه محمول على الوجوب كما ذكره في التوضيح فالحاصلان مفترقان ولا اشكال وعقد الركعة هنا باقماها بسجودها ومحل الاشفاق حيث اتسع الوقت قاله حلولو (ص) والارجع بالسلام (ش) أي وان لم يحصل منه في الثانية طول ولا اختفاء يرجع لا صلاح الاولى ولو ماموماً ويجب عليه ترك السلام مما هو فيه ثلاثاً يدخل على نفسه بالسلام زيادة ولا تسحب حكم الصلاة الاولى عليه ولهذا يرجع هنا ولو ماموماً بخلاف ما قبله واذا أصحح الاولى سجد بعد السلام واذا علمت هذا ظهر ذلك ان قول البساطي في قول المؤلف بسلام ما معناه انه لا يحتاج الى سلام فيسه نظراً ليهامه انه لو رجع بالسلام انه لا تبطل مع ان الحكم البطلان ومحل البطلان فيما اذا رجع بالسلام حيث كان المتروك غير السجود القبلي والافلا تبطل لان السلام لا يمنع من سجوده لقول المؤلف وصح ان قدم أو أخر (ص) ومن نفل في فرض عمادي كفي نفل ان أطالها أو ركع (ش) أشار الى الوجهين الآخرين وهو ما اذا كانت الاولى نفلاً والثانية المشروع فيها فرضاً أو نفل والمعنى انه اذا ذكر القبلي المبطل تركه والبعض تركه ونحوه من نفل وقد دخل في فرض عمادي فيه طال أو عقد ركعة أو لا ماموماً وغيره طرمة الفرض على النفل ثم لا قضاء عليه بذلك النفل لانه لم يتعمد ابطاله كما عمادي أيضاً اذا ذكره في نفل مثل الاول لكن محل التماذي هنا ان أطال القراءة أو ركع والارجع لا صلاح النفل الاقل وتشهد وسلم وسجد بعد السلام وابتدأ النافلة التي كان فيها ان شاء ومحل كلام المؤلف اذا سلم أو ظن السلام وأما ان لم يسلم ولا ظن السلام فانه بعد عما فعله ولا يتعادي في الثاني ولو أطال القراءة أو ركع كما تقدم في الفرض كما أشار له في شرحه (ص) وهل يتعمد ترك سنة أو لا ولا سجود خلاف (ش) أي وهل تبطل الصلاة بترك سنة

صلاة باطلة ولما كان المصلي هنا مأموراً بان لا في آخر بالرجوع مطلقاً (قوله ومن نفل) ولو مؤكداً وقوله كفي نفل أي ولو دون المذكور منه (قوله اذا سلم أو ظن السلام) أي من النفل الاول (قوله وبعدها فاعله) أي اذا كان الذي تسرع فيه من جنس المتروك وأما في مسألة المؤلف هذه وهو ما اذا كان المتروك سجود سهو قبلي فلا يتعمد ببعدها فاعله من ركعة وغيرها (قوله ولو أطال القراءة أو ركع) أي في النفل الثاني لا يخفى ان ظاهر هذا ولو كان الاول نفلاً والثاني فرضاً ولم يسلم من

مسألة بالاطلة ولما كان المصلي هنا مأموراً بان لا في آخر بالرجوع مطلقاً (قوله ومن نفل) ولو مؤكداً وقوله كفي نفل أي ولو دون المذكور منه (قوله اذا سلم أو ظن السلام) أي من النفل الاول (قوله وبعدها فاعله) أي اذا كان الذي تسرع فيه من جنس المتروك وأما في مسألة المؤلف هذه وهو ما اذا كان المتروك سجود سهو قبلي فلا يتعمد ببعدها فاعله من ركعة وغيرها (قوله ولو أطال القراءة أو ركع) أي في النفل الثاني لا يخفى ان ظاهر هذا ولو كان الاول نفلاً والثاني فرضاً ولم يسلم من

الاول ولا يلزمه فيكمل النقص بالفرض (قوله اولاً تبطل بذلك) كلام غير واحد يشبه انه المعتقد (قوله واقتصر على هذا) أي على الاحتمال الثاني ويرد عليه أن يقال اذا كانت تبطل بترك سجود السهو والقبلي عن ثلاث سنين فأحرى ان تبطل بترك الثلاث سنين عمداً وأجيب بأن ابن القاسم ينزل السجود القبلي عن ثلاث سنين بمنزلة الفرض وقال البدران في ترك السجود عن ثلاث سنين ترك أمرين السجود وموجبه بخلاف العمل اعلم ان اشارة ذكر أربعين سجوداً وهو ان المتروك سنة مؤكدة عمداً أو جهلاً ولم يشهر فرضيتها والمصلحة فذاً وأماماً وهناك قيد خاص وهو أن تكون السنة ذاخت في الصلاة (قوله وإنما المأموم فلا شيء عليه) أي لا تبطل صلاته ولا فهو آثم كذلك وقيل ويقيد الخطأ (قوله بترك ركن) أي بعد تحقق الماهية وكلام (٣٣٥) المؤلف يقيد ذلك لان الكلام فحين دخل الصلاة وطراً عليه نقص (قوله

على التفصيل السابق) أي ان قولنا لا يقيد الطول لا يؤخذ على الإطلاق بل على التفصيل السابق (قوله وتداركه) فيه اشارة الى أنه ركن يمكن تركه كالركوع والسجود وأما ما لا يمكن تداركه كالنية وتكبيره الاحرام فلا لانه غير مصل (قوله ان لم يسلم) أي أصلاً أو يسلم ساجداً عن كونه في الصلاة أو غلباً فيأثم به كسجدة الاسيرة ويعيد اذا تشبه (قوله فاذا كان الركن المتروك من الركعة الاخيرة أتى به) أي أحبته ولو بحسب اعتقاده فقول اشارة من الرابعة أي مثلاً لا جمل أن يشبه ما اذا كان يسلم في الرابعة من ركعتين معتقداً الاعمام وقد فاتته سجدة من ركعة الثانية فانه يقول تداركه بذلك يسلمه معتقداً الاعمام (قوله وقبل سلام الامام جائل) ضعيف (قوله وهو معتقد الاعمام) تدغم مخززه (قوله فانه تداركه) يستثنى منه الجالس بقدر السلام يسلم سهواً وهو واقع رأسه من السجود قبل أن يجلس فلا يفوته السلام كافي المدونة فيجلس

مؤكدة عمداً أو جهلاً وهو قول ابن كاتبة وشهره في البيان تلاعبه أولاً تبطل بذلك ويستغفر الله أن يكون العبادة قد حوكت على تركها وشروطها وهو قول مالك وابن القاسم وشهره ابن عطاء الله ولا يجوز عليه لان السجود اغما هو ولا يشترط في التشمير وكلام المؤلف يحتمل واحدة السنة كما عند ابن رشد في المقدمات وأما ان كثرت بطلت ويحتمل الجلس فيقتول السنة ولو كثرت كذا كرر سند عن المدونة من ترك السجدة في الركعتين لا وبين عمداً بسنة فقرأ الله ولا شيء عليه انتهى واقتصر على هذا وزاد وهذا حيث لم يشهر فرضتها ولا يقبطل الصلاة بتعمد تركها اتفاقاً كالفا تحفة على القول بأنها واجبة في الجمل أي وسنة في الأقل ومعمل الطلاق في النفس والامام وأما المأموم فلا شيء عليه ولو ترك جميع السن عمداً فانه في الارشاد انتهى واغما صرح المؤلف بقوله ولا يجوز مع انه لا نسيان هنا رد القول بالسجود الذي صححه الجلاب والطلاق خاص بسن الصلاة وأما من الوضوء فلا تبطل الصلاة ولو تركها كلها واختلفت من الوضوء وسيلة وسن الصلاة مقصود وهو أقوى من الوسيلة (ص) وترك ركن وطال (ش) يعني ان المصلى اذا ترك ركناً من الصلاة سهواً وطال بحيث لا يتداركه اما بعرف أو بالخروج من المسجد كما يأتي فانها تبطل وأما مع العمد فلا يتقيد بالطول (ص) كشرط (ش) تشبيه في ابطاله لا يقيد الطول أي وكذا تبطل الصلاة بترك شرط من شروطها على التفصيل السابق في أبواب الشرط من تركها عمداً أو سهواً مع القدرة والجهل من كون الشرط المتروك طهارة حدث أو خبث أو ستر أو استقبالا لأفراجه (ص) وتداركه ان لم يسلم ولم يعتمر كوعا (ش) هذا بيان لمفهوم قوله فيما تقدم وطال وكان يقال فان لم يطل فانه تداركه وسياً في كيفية التدارك في قوله وفارك ركوع الخ فغنى تداركه انه يأتي به فقط من غير استئناف ركعة فان كان الركن المتروك من الركعة الاخيرة أتى به ان لم يسلم التارك نفسه فلو ترك المأموم سجدة من الرابعة وسلم لامام فانه يسجد ها عند ابن القاسم ومطرف وأشهب وابن المباحثون وقبل سلام الامام جائل فلا يسجد ويأتي بركعة بقوله في التوضيح ومفهوم ان لم يسلم أنه ان سلم وهو معتقد الاعمام فانه تداركه ويستأنف ركعة ان كان قريباً والا استأنف الصلاة كما يأتي في قوله وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد فهو مفهوم لشرط هنا وان كان الركن المتروك من غير الاخيرة أتى به ان لم يسجد ركعة من ركعة أصلية في ركعة النقص فان عقده ألغى ركعة النقص وقامت المعقودة مقامها كما يأتي في قوله ورجعت الثانية أولى بطلانها وعقد الامام بقوت ثلاثي مأموحه وفي البرموني ولم يعقد التارك لركن

هذا التذكرو يشهد ويسلم ويسجد بعد سهوه ان قرب تداركه فان طال بطلت (قوله ركعة أصلية) خرج بقيد الاصلية عقده نظاماً سهواً الى الركعة التي نقص منها فلا يمنع عقده ركوعها تداركه من الركعة الرابعة لانها ليست لها حرمة فيرجع بكمل ركعة النقص وقيل عقدها يمنع كالاصلية فتبطل الرابعة وهل يقضيها أو تكون الخامسة قضاء قولان (قوله وفي البرموني ولم يعقد التارك للركن) هذا خلاف ما قبله الى هذا ذهب الشيخ أجد الزرقاني فقال أي ولم يعقد التارك ركوعاً احترازاً عما اذا عقده الامام فانه لا يفوته التدارك الى أن قال ونص النخعي في التبصرة ومن نس خلف الامام حتى ركع الامام وانقضت صلاته جاز له أن يصلح التي نس فيها الا الذي فعله الامام وهو ناعس لا يحول بينه وبين اصلاحها وذهب عتب وشب الى كلام البرموني (قوله وعقد الامام بقوت الخ) كذا قال



الشيخ سام وكذلك في نقل المواقف عن عبد الملك فيفيد اعتماد ونصه قال عبد الملك وكذلك المأموم إذا كان قائما في الثانية قد ذكر  
 سجدة من الأولى أو شئ فيها لم يرجع جالس ثم سجدها إلا أن يخاف أن يرفع الإمام من ركوع الثانية فيتبعه فيها ويقضي ركعة اه  
 (قوله ن كان غير عذر) بأن ترك المأموم الركوع وقول لا أقبل أي لا أركع حتى يرفع الإمام رأسه من الركوع فإن عقد الإمام  
 بقيت تدارك ذلك الركن والصلاة صحيحة مع العقد هكذا مراده أي والركعة باطلة وهذا بخلاف ما عليه عجم والذي عليه عجم أنها  
 تبطل الصلاة وهو الظاهر (قوله والافوت الخ) أي وأما إذا كان بعد ركعة يفتوت الأولى كما إذا زوجه من ركوع الأولى حتى يرفع  
 الإمام رأسه فإنه بقيت تدارك الركن أولى فلا يكون عقد الركوع وهو الرفع من الركوع مفتوتا بل لا يفتوت إلا لرفع من سجودها  
 (قوله اتبعه في غير الأولى) أي فعل كفعله وقوله في غير الأولى أي وأما الأولى فلا يتبعه أي فلا يفعل شيئا وبطلت تلك الركعة  
 في تبعه لا يخفى أن هذا الكلام أي كلام ابن مبرموني في غير محله وذلك أن كلام المصنف ولم يستعد ركوعا من الركعة التي تلي ركعة  
 انتقص وأما هذا الذي ذكره من قوله وأما عقد الإمام فيفتوت أن كان غير عذر والأي آخره إنما هو في ركعة النقص لا في الركعة  
 التالية لركعة نقص فتدبر (قوله وهو رفع رأس) أي مطمئنا معتدا لا فإذا رفع رأسه لم يكون كمن لم يرفع لا مجردا لاختلاف  
 لا شوب (قوله لا تترك ركوع) وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه وأما ترك الرفع فقط فيدخل فيما قبل الاستثناء فلا يفوته  
 الاختفاء وإنما يفوته رفع رأسه من التي تلي (٣٣٦) ما تركه منه (قوله فبالاغتناء) عبارة عجم فبالاغتناء ظاهره وإن لم

يطمئن وتبعه عيب وإنما كان تركه  
 يفوته الاغتناء لأنه إن رجع للأول  
 فقد أبطل هذا وأبطل هذا  
 بطل الأول فلا بد من إبطال أحد  
 الركعتين وإبقاء هذا أولى لأنه  
 متلبس به انتهى الآن ذلك بما فيه  
 قول المشرح وقال أشهب بوضع  
 اليدين على الركبتين فإنه يفيد أن  
 الوضع لا بد منه وعبارته في ل  
 ظاهره أنه فوت التدارك في هذه  
 المسألة مجرد الاغتناء وإن لم يمكن  
 بديه من ركعتيه والآن سبب حله  
 بكلام ابن القاسم ووافق ابن القاسم  
 أشهب في انعقاد الركعة بوضع  
 اليدين في مسائل بل في عبارته في التوضيح وأنه وهى أن المعتبر بوضع اليدين لا على خصوص  
 الركبتين حيث قال وضع اليدين ولم يقل على الركبتين فأخذه ابن طلع إلى فوق الركبتين يسيرا أو زل عما كذلك كفي في الاستعداد  
 به وكان مفتوتا بالنسب فقط اه وعبارته أنت بعد قول المصنف فبالاغتناء وهو وضع اليدين على الركبتين وعبارته الساطي ابن يونس  
 جعل مالك عقد الركعة إمكان اليدين من الركبتين في أربعة مواضع في الذي نسي تكبير العيد في صلاة العيد والذي نسي سجود  
 السجدة والذي ذكره سجود قبل السلام من قرىضة في قرىضة أو آفلة والذي نسي السجدة مع أم القرآن وذكر ذلك وهو ركن  
 فإنه غدا في ذلك كله وقال في ل ولو وضع له هذه الأمور المذكورة بعد أن ركع بطلت ثلاثه لأنه رجع بعد أن تلبس بالفرض الذي  
 السنة ولا يعارضه صحة صلاة من رجع وترك الطلوس بعد أن استقل قائما لا في التلبس بالركن أغما يكون تمام القراءة الفاتحة  
 (أقول) إظهار أن الله سبب فهم من يقولهم المصريح بالوضع أس المدا على الاغتناء وظاهر التعديل المذكور وإن لم يتم الاغتناء  
 وظاهر شوب فيه تقدم لا بد من تمام الاغتناء (قوله كس) التكاف التشبيه ولا يلزم استيعاب جميع المسائل وأما جعلها للتبطل للترك  
 المطابق والمضاد إليه كالمضيق الذي هو ركوع فهو في غاية التكاف (قوله عشر مسائل) أي فالترك السجدة بوجوه صورة وللصورة  
 صورة والتكيس كذلك يكون عدد كرا بعض سورين حقيقة أو حكما كسجود السهو (قوله أو التاكيس) لا يخفى أن فيه ترك  
 السجدة فهو يرجع لما قبله (قوله حتى وضع يديه على ركعتيه) فيه ما تقدم (قوله ومنها إذا ذكر بعضا من صلاة أخرى) أي بعد أن ركع  
 بالاغتناء أب كان لا يقرأ أو ما يكونه ثم ما أو أطل بأن كان فري من القراءة أن كان يقرأ لأن طول القراءة منزل منزلة الركوع في

وأم عقد الإمام فيفتوت أن كان لغیر عذر والافوت لاوی فقط کای فی قوله وان زوجه  
 مؤتم عن ركوع أو نفس اتبعه في غير الأولى اه (ص) وهو رفع رأس الالترك ركوع  
 فبالاغتناء كسر وتكبير عيدا وسجدة ثلاثة وذكر بعض واقاه مشرب عليه وهو بها (ش)  
 يعني ان العقد المفيد لتدارك الركن الموجب بطلان ركعة رفع الرأس من الركعة الثانية  
 لركعة لنقص وهو مذهب ابن القاسم وقال أشهب بوضع اليدين على الركبتين الألف عشر  
 مسائل بقول ابن القاسم فيها بقول أشهب منها إذا نسي الركوع فلم يذكره إلا في ركوعه  
 من التي تليها ومنها من ترك السجود أو السجدة أو التاكيس بأن يقدم السجدة على أم  
 القرآن فلم يذكر ذلك حتى وضع يديه على ركعتيه ومنها إذا نسي تكبير العيد أو سجدة السجدة  
 حتى وضع يديه على ركعتيه لكن سجدة السجدة فتفتت بالاغتناء في الركعة التي قرأها فيها  
 كانت الصلاة فرضا أو نفلا لا يسكن يأتي بها في المأفة فقط في الركعة التي تليها كإتيان  
 في باب سجود السجدة من قوله وشاورها يسير يسجدون بكثير عيدها بالفرضه المي نحن  
 وبالفعل في تأنيته في فعلها قبل الفاتحة قولان ولا فرق بين ترك سجدة تكبير العيد أو بعضه  
 لأن كل تكبير سنة مؤكدة كإتيان في صلاة العيد ومنها إذا ذكر بعضا من صلاة أخرى

كرهه

أَيُّ وَتَقْتَضِي إِقَامَهُ مُغْرَبَ عَلَيْهِ  
وَهُوَ بِمَا مِنَ الْقَطْعِ وَالْخُذُولِ مَعَ  
الْإِمَامِ فَلَا يَتَقَطَّعُ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى  
مَدْخُولِ السَّكَافِ فَتَقْدِيرُ مَعْنَاهُمْ

مهمه (أي القيام به) فام وبابه قطع  
من كونه ركنا للصلاة متصوفا والمراد  
ومنه (أي الواجب) والرب (أي الله) حكم

(٤٣ - ختمی اول) کذا فیہ شمرح شب والظاهر السنہ واما النیۃ فواجبہ (قوله مختار) (قوله بناء على ان الحركة للركن وهو القيام مقصود أى التحرك للقيام من حيث ان لا بد ان يكون ذلك القيام مقصودا للصلاة ابتداء (قوله جلوس) أى وجوب على الاطهر لا

المقصد فلو خاف وجرم من قيام فإظهار عدم بطلان مراعاة لمن يقول بجرم قائما (تنبيه) لا يكبر جلوسه لأحرام وإنما يجلس  
بغير مكبر فإذا جلس كبر بالأحرام ثم يقوم (٣٣٨) شكبير الذي يفعله من فارق الصلاة من اثنين (قوله على فإظهار قول ابن يونس)

وجلس من ذلك فإظهار الأحرام أي يأتي به من جلوس لأنه الحالة التي فارق منها الصلاة لأن  
نفسه قبل لم تكن لها قاله ابن شباون ابن رشد وهو الصواب ولا فرق بين أن يكون سلامه من  
اثنين أو أقل أو أكثر على ظاهر قول ابن يونس من قال يرجع بأحرام بلزمه أن يعود ويجلس لأن  
نفسه لم تكن للصلاة انتهى وهذا فيمن ترك بعد أن سلم وقام وأما من ترك وهو جالس فإنه  
يجزم كذلك ولا يطلب منه القيام اتفاقا كما قاله ابن عبد السلام قوله وجلوس له أي يأتي به  
من جلوس لا يجلس له بعد أن يأتي بالأحرام من قيام خلافا للشارح (ص) وأعاد تارك السلام  
التشهد وسجدات الخوف عن القبلة (ش) لما قدم أن من ترك ركعا من الأخيرة يتداركه ما لم  
يسلم وإن السلام يثبت التدارك على المشهور لأنه ركن حصل بعد ركعة السهو فاشبهه عقد  
ما بعدها كان مظنة سؤال وهو أن يقال فلو كان التارك هو السلام نفسه الذي لا ركن بعده  
فما الذي يموت تداركه كأجاب مشير إلى أن ذلك على خمسة أقسام بقوله وأعاد الخ والمخفى أن  
من ترك السلام سهوا أو طال طول لا متوسطا أو فارق موضعه فانه يسجد التشهد بعد أن يرجع  
بأحرام من جلوس ليضع سلامه عقب التشهد ثم يسلم ويسجد بعد السلام وإن طال جدا بطلت  
وإن قرب جسد التارك المخوف عن القبلة فقط من غير طول ولا مفارقة موضعه فانه يعتدل إلى  
القبلة ويسجد ولا يحتاج هذا إلى تكبير ولا إعادة تشهد وأما من لم يعرف في هذا القسم عن  
القبلة وسلم فقط ولا سجود لا اتفاقا فوجه فقوله وأعاد الخ هذا إذا طال طول لا متوسطا أو فارق  
موضعه وسكت عن ذكر عوده بأحرام في هذين القسمين انتكالا على العموم السابق في قوله  
بأحرام وسكت عن مجوده لوضوح الزيادة ودليل أن مراده هذان القسمان دون قسم الطول  
بعد المبطل للصلاة قوله فيما سبق وترك ركن وطال ودون قسم القرب جدا الذي لا أحرام فيه  
ولا تشهد وقوله وسجدات الخ (ص) ورجع تارك الجلوس الأول أن لم يفارق الأرض  
بيديه وركبته ولا سجود ولا اقلا (ش) لما ذكرنا أن التي يموت تداركها بالركوع لأنه ركن  
عقد بعدها وكان من السنين الجلوس الأول وركن بعده القيام شرعا في بيان ما يقو من ذلك  
فقل ورجع الخ والمخفى أن من ترك الجلوس الأول سهوا فتركه بعد أن فارق الأرض بيديه  
دون ركبته أو ركبته دون يديه أو فارق بيديه وركبته واحدة أو ركبته ويد واحدة أو بيد  
واحدة وركبته واحدة أو بقي في الأرض إحدى اليدين فقط أو إحدى اليدين فقط فإن الحكم  
فيما ذكرنا الرجوع يأتي به مع التشهد ولا سجود عليه في ترجمته ذلك لأن الترجيح المذكور  
لا يبطل عمده ومالا يبطل عمده لا سجود في سهوه فانه في ترجمته فان تمادى ولم يرجع لم يبطل  
في السهو ويسجد قبل السلام ويجزى العام لدعي ترك السنين معتمدا والمشهور اتفاق  
الجامع بالعام انتهى فان فارق الأرض بيديه وركبته معا ثم تركه فلا يرجع أن يستقل اتفاقا  
وكذا أن لم يستقل على المشهور ويسجد قبل السلام وإظهار أن حكم الرجوع المشار إليه  
بقوله ورجع تارك الجلوس الخ السنية على القول بأن تعدد ترك الجلوس لا يبطل الصلاة  
وعلى مقابلة الوجوب وقوله الجلوس الأول أو التشهد منه والمراد بالأول غير جلوس السلام  
المشعل الأول وغيره ما عدا الجلوس السلام وقوله الأرض أو السرير واقعصر على الأرض  
لأنها العام وقوله والا فلا نصريح بفهم الشرط أي تب عليه قوله (ولا يبطل أن يرجع

هذا بظاهر غير مسلم بل مقتد بها  
إذا كان مسلم من اثنين وأمان  
مسلم من واحدة أو من ثلاث فانه  
يرجع أي حال رفعه من السجود  
ويجزم حيث لا نها الحالة التي فارقها  
فيها ولا يجلس فانه ابن رشد ولا  
فسوق بين كونه ترك وهو قائم أو  
ترك وهو جالس (قوله وأما من  
ترك وهو جالس) لا يخفى أنه على  
ما قررنا من المعتمد براد بالجلوس  
ماعد القيام فيشعل حنة الرفع من  
السجود في الواحدة والثالثة  
والأشكال حكاه الاتفاق (قوله  
وأعاد تارك السلام التشهد) أي على  
طريق السنة (قوله إلى أن ذهبت  
أي المدلول في مقام ذلك الخ) قوله  
يرجع بأحرام بناء على مذهب  
أبي حنيفة لقائل بالخروج بكل  
ما في ومن جعله الطول المتوسط  
ومفارقة الوضع (قوله لكن المخوف  
عن القبلة) أي كثير الذي يبطل  
عمده لأن ما يبطل عمده يسجد سهوه  
وأما يسيرا فلا يكن لم يعرف فلا  
يبطل عمده ولا به جلد سهوه (قوله  
انتكالا على العموم السابق) فيه  
شيء وذلك لأنه ذكر الأحكام فيما إذا  
ترك ركعا يقبضه سلام ورجله على  
ما هو أهم من ذلك فيه بعد (قوله  
والأخرى وهل يحرم بجاء تنصيصه  
نقل المؤثر أو يكبره) قوله وأبقى في  
الأرض إحدى اليدين فقط هذا  
فيما إذا ترك ركبته ويد واحدة  
(قوله وأحد اليدين) هذا  
فيما إذا فارق بيده إحدى ركبته

وأما قوله أو يد واحدة وقد ترك فيه يد واحدة وركبته واحدة معا (قوله والظاهر الخ) بل الظاهر ولو  
السنة مطلقا وبعد ذلك يجزى على قاعدة الباب هل ترك السنة عمد مبطل أم لا خلاف والوسيلة تعطى حكم مقصدها (تنبيه) إنما  
لم يرجع لسورة وضوها من الركوع للذ اتفاق على فرضيه بخلاف قبه قبل التشهد للغا فتحة قائم غير متفق على فرضيهما بكل ركعة

بل فيه خلاف (قوله ولو استقل) بل ولو قرأ الآن يتها كافي طبع وانظر ما المراد بتمامها هل للفتحة فقط أو هي والسورة وصور ذلك في مسائل البناء والقضاء فقد يكون قراءة الركعة التي تلي الشهد بفتحة وسورة كذا في عب ولكن الظاهر الفتحة فقط لاها للارزمة (قوله وكذا ان رجوع بعد استقله سهوا) هذا بعيد لانه ان رجوع حين نزل كروية لم يعد لانه يمكن أنه قد يتد كروية أدى ثم ينسب فيرجع ثم اذا رجع قسما الشهد فقام فظاهر بطلانها ان رجوع ثانيا لعدم اعتباره هم النسيان الثاني كذا في عب وتأمله (قوله هراة لمن يرى أن عليه الرجوع) متاف لقوله فيما تقدم فلا يرجع ان استقل اتفاقا الا أن يقال أنه اتفاق طريقة (قوله وظاهره ولو كان عالما) أي الجاهل هذا مدلول اللفظ الا أنه غير مناسب لان الذي يكون عالما بخطأ فعله هو المتعمد والعامد فيه الخلاف بالبطلان وعدمه وسند من يقول بالبطلان ونص سنده وان رجوع غير متأول بان كان عالما بأنه خطأ أو بفعله فهذا تنفس صلاته بالرب اه (قوله فلا ينقض حتى يشهد) فان قام بعد اقبل الشهد بطاعت صلاته عند ابن القاسم وعله بناء على بطلانها بعدم ترك السنة خلاف قول أشهب (قوله أي وتبعه مأموه) أي وجوبه فان لم يتبعه سهوا أو تأويله بلاحقت صلاته لا عمد أو جهلا (قوله كان رجوعه) أي الامام مشروعا كما اذا كان لم يفارق الأرض بيديه وركبته (قوله أم لا) بان يفارق الأرض بيديه (٣٣٩) وركبته (قوله وسواء انتصب المأموم لا يخفى أن الرجوع عند الانتصاب غير مشروع

ولو استقل) تقدم انه قال والافلا أي فان خاف ما أمر به من التقدي ورجع فان صلاته لا تبطل ان لم يستقل ولو عمدا انما قال وكذا ان رجوع بعد استقله سهوا أو أعمدا فالشهور والجمعة خلافا للفتا كها في هراة لمن يرى ان عليه الرجوع والجاهل كالعالم وظاهره ولو كان عالما بخطأ فعله خلاف سنده واذا رجع فلا ينقض حتى يشهد لان رجوعه معتد به عند ابن القاسم ولهذا ينقلب السجود القبلي بعديا كما أشار اليه بقوله (ص) وتبعه مأموه ومجده بعده (ش) أي وتبعه مأموه في قيامه ورجوعه كان رجوعه مشروعا أم لا وسواء انتصب المأموم دون الامام أو العكس واذا اعتد برجوعه فليس معه الا زيادة محضة وهي قيامه سهوا فلا سجد بعد السلام وقال أشهب رجوعه غير معتد به فهو لم يأت بما طاب منه من الجلوس والشهد اذا فعله منه ما غير معتد به فمعه نقص التشهد وزيادة وهو القيام ابن حبيب يستحب للمأمومين أن يسجدوا قبل اتباعه ما لم يستوفوا غار الافلا فلعلموا قاله المواق والمراد بالاستواء قائما مفارقة الأرض بيديه وركبته (ص) كمن لم يعقد ثابته والا كل أربعين في الخامسة مطلقا وسجد قبله فيهما (ش) هذا التشبيه في الرجوع والسجود بعده والمعنى أن من صلى ركعتين نافله ثم قام ساهيا الى ثالثة فانه يرجع ويسجد بعد السلام ان فارق الأرض بيديه وركبته والافلا سجود عليه لرجوعه لانه انما حصل منه الترخيع وهو لا يسجد له كما مر هذا ان لم يعقد الثالثة فان عقدها رفع رأسه من ركوعها فانه يكمل ما هو فيه أو يعا في غير الفجر فان صلى النافلة أربعين أو قام خامسة ساهيا فانه يرجع مطلقا أي سواء عقدها أم لا ويسجد قبل السلام سجدتين في الصورتين لنقصه السلام والزيادة واضحة وانظر الرد والجواب على هذا التعديل

وأما رده فقد يكون كذلك كما اذا فارق الأرض بيديه وركبته وقد يكون مشروعا كما اذا لم يفارق الأرض بيديه وركبته فاذا علمت ذلك تعلم ان هذا التعميم انما قصد به توضيح أن المأموم يتبع امامه ولو خالف فعله فعل امامه وان أمكن أن يستغنى عنه بالذي قبله (قوله وهي قيامه سهوا) مكنت من رجوعه مع أنه يمكن أن يكون سهوا كما يكون عمدا وأصله لما كان وسيلة لفعل السنة لم يتعلق به سجود (قوله رجوعه غير معتد به) لا يخفى أنه اذا كان رجوعه غير معتد به لا يكون مطالبا بالشهد فيكون زيادة عمدا غير مطلوبة كما هو قضية كلامه في ترتيب عليها السجود ويكون من افراد العمد الذي فيه السجود كما يفيد بعض التفارير على نت الكبير فيقول الشارح وزيادة وهو القيام لا مفهوم له لانه وجد زيادة غير القيام وهو الرجوع (قوله والمراد بالاستواء قائما) جواب عما يقال قوله ما لم يستوفوا غار الصادق ع اذا فارق الأرض بيديه وركبته وان لم يستقل قائما مع أنه في تلك الحالة لا يسجدون له فاجاب بما ذكره وقائما حال مؤسسه لان الاستواء يتحقق في حالة الجلوس وحالة القيام فاذا كان المراد الاستواء في حالة كونه قائما (قوله والا كل أربعين) ظاهر المنقول عن مالك الوجوب (قوله وفي الخامسة مطلقا) فان لم يرجع اطلت صلاته والفرضية كانه نافله (قوله فانه يكمل ما هو فيه) هذا ان قام للثالثة ساهيا أو ما لو قام عامدا في ثالثة النقل فان صلاته تبطل لدخوله في قول المصنف وبتعمد كسجدة (قوله في غير الفجر) اعلم أن العبد وان كسوف والاستسقاء كالفجر وانما استثنى ما ذكر لان زيادته لها بيطاها بل في الطراز اذا صلى الفجر ثلاثا انما استثنى في مطاله ولا راسا ع حده باتقنين ففعله أربعين نافله (قوله لنقصه السلام) أي في الصورتين والزيادة واضحة أي في الأخيرة (قوله على هذا التعليل) أي الرد على هذا التعليل حاصله ان ابن القاسم يقول في المسئلة الاولى انما يسجد قبل لنقصه السلام عن محله الاصل ونقصه السجدة المزمومة فمن صلى الظهر خمساً فقد نقصه في محله وفعله بعد الخامسة فكان التأخير نقص مع أنه يسجد في هذه بعد رده ابن عرفة باستقلال الركعتين في النفل أي بالسلام ونفيه في خامسة الظهر لان خامسة الظهر متعلق على نفيها فليس محض زيادة أو امالات اشبه والارابعة في

القل من ينزل في النفل أربع وعشرون اثنتان فهو نقص السلام من اثنتين عند بحال كميله أو بعد ولا ينقص بان السلام فرض ولا يجبر بالجدول لأن ركن النفل أربع وعشرون أو أربعين كسنة وآمانى المسئلة اثنية فوجهه أنه أتى بنقص وزادوا نقص تقديم بيانه الزيادة والخمسة (قوله سواء عقد الخامسة أم لا) بناء على أنه لا يراعى من السلاسل إلا ما قوى واشتهر عند الجمهور والطلاق في الأربع قوى بخلاف غيره (قوله وترك ركوع) يشبه ما إذا كان الخطاط به بنية الركوع ونسى الركوع بعد ذلك (قوله من فخصه أو غيرهما) إصواب أن لا يقرأ الفاتحة بل يقرأ غير هاتئلا يلزم عليه تكرار الركن القولى وهو لا يكرر كذا قرره شيخنا الصغير ويوافق قول الخطاط بعد أن ذكره شتلى فقال ما نصه وعلم منه أن المطالب قراءة شيء من القرآن ولا ينسب له إعادة الفاتحة وهو ظاهر والله أعلم اهـ أقول ظاهره ولو في الأخيرتين مع أم ما يستأجل سورة (قوله فان رجع سجودا) أى على الأول (قوله ولو رجع إلى القيام معسدا لا يبطى) وجهه أنه رأى أن الرفع معصودة لا بد بعد ذلك رأيت في عيب مانصة والفرق بينهما أن هذا أتى بزيادة بخلاف من رجع سجدا ودبى ترك الركوع وحاصل ما يقال أنه يخص قوله على هذا ونسب أن يقرأ بالصبح والجمعة وأتوا الرعية والثلاثة وهذا يقتضى أنه بعد الاتصاف بالخيار كغيره وليس كذلك وبذلك قوله وكان رأى الخ ولدك كتب شيخنا ما نصه وعلى قول محمد لا يقرأ كذا لا يقرأ على (٣٤٠) قول ابن حبيب في أنه يرجع قائما لا يخط من قيام السجود وأما لقراءة لمن ترك

في الشرح انصحر في قول المؤلف مطبقا أى سواء عقد الخامسة أم لا ولا يصح أن يدخل الفروض في الاطلاق ثلاثا فافهم قوله وسجد قبله إذا انقضت إذا رجع بعد قيامه الخامسة قائما بسجد بعد السلام للزيادة المحضة فغيره ما يرجع للنفل المكمل أو يساوي رجع فيه من الخامسة عقدها أم لا والله أن تعم في الاطلاق وتخصص قوله ولو سجدا قبله فيهما أى في مسألتى الذل فقط دون الفرض (ص) وتارك ركوع يرجع قائما ونسب أن يقرأ (ش) يعنى أن من ترك الركوع في صلاة فم يذكروه حتى يسجد فانه يرجع له قائم لينخط له من قيام على المشهور وليس محمد ودبى على المشهور فيسجد به ان يقرأ قبل الخطاطه شيئا من القرآن من فاتحة أو غيرهما لأن شأن الركوع أن يعقب قراءة فان رجع سجدا وبالم تبطل صلاته بما به من أى بالسجدة من جالس كذا كره وأما لو ترك الرفع من الركوع فقال يسجد يرجع إلى الركوع يسجد ودبى برفع ولو رجع إلى القيام معسدا لا يبطى وظاهر كلام ابن حبيب أنه يرجع قائما كالركوع وكان رأى أن المقصود من رفع الركوع أن يخط للسجود من قيام فإذا رجع قائما وانخط للسجود فقد حصل المقصود انتهى وعلى قول محمد لا يقرأ المؤلف يرى رأى ابن حبيب فاستغنى بذلك الركوع من ذكر الرفع (ص) وسجدة يجلس لا يسجد بين (ش) يعنى أن من تركه سجد واحدة فانه يجلس بأى هما من جلوس بناء على أن الحركة للركن مقصودة بخلاف لو ترك سجدة واحدة السجدة بين السجدة فانه يأتى بهما من غير جلوس بل يخط بهما من قيام كن لم ينسهما ومقتضى التمسك أنه يجلس لترك سجدة ولو كان يجلس أولا وتفيد التوضيح انما بأتى

الركوع اهـ ولعلنى وجسد ذلك القول أنه لا يقال له إذا رفع من الركوع (قوله وظاهر كلام ابن حبيب) أى والفرض أنه يجزى ساجدا بعد الرفع لأنه بعد ركع (قوله وعلى قول محمد لا يقرأ) بل وعلى قول ابن حبيب لا يقرأ أيضا (قوله فاستغنى بذلك الركوع عن ذكر الرفع) أى فإدراكه من قبله بركوع ما يشغل تارك الرفع منه ويخصص قوله ونسب أن يقرأ الحمد للركوع (قوله وسجدة) عطف على ركوع وقوله ويجلس معطوف على يرجع الواقع خبرا عن المبتدأ الذى هو تارك فقد عطفتم الواو شيئين على شيئين وضع هذا العطف لأن قوله وتارك أى ومصل

باركاه وشامل لكل حصل كذلك انه هو لم جنس ولا يخفى أنه من باب العطف على معمولين عامل واحد وان كان بناء بعدى مختلفا بناء على أن التعاريف بالاعتبار منزل منزلة التعاريف بالذات ويجوز أن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بإقيا على بمره وقد وجد شرط المسئلة لأن المحذوف المخطوف لفظ تارك وهو المخطوف عليه لفظ تارك (قوله نسي سجدة) أى يتركها ولم يسهل أن يقرأ (قوله فانه يجلس لأى هما من جلوس) فلو لم يجلس فظاهر البطالة لأن الجلوس بين السجدة بين فرض كذا في له (قوله) على أن الحركة للركن مقصودة (أراد بالركن السجدة الثانية ثم لا يخفى أن قصدا ثانية يتحقق ولو أتى بها من قيام ويمكن أن يقال أن قصدا الثانية من حيث كونها ثانية اغما يتحقق بقصد الايمان بها من جلوس (قوله بخلاف لو ترك سجدة بين السجدة بين السجدة) هو لو ترك سجدة بين السجدة فانه يأتى بالسجدة بين السجدة فانه يخط بهما من قيام فان لم يفعل وسجد هما من جلوس سهوا وسجد قبل السلام لنفس الخطاط لهما فالخطاط لهما غير واجب والى يجزى سجودا سهوا ويكره تعمد ذلك (أقول) كونه بكرة التعمد وفى حادثة السهو يسجد السلام ولا يظهر أن سجودا سهوا يجب بكونه قصدا مؤكدة وتر كها عمدا يؤثم لا يكره بناء على القول الثانى القائل بسجدة واحدة ولا تسمى عليه (قوله وتفيد التوضيح) أى أنه فيسجد في توضيحه بما إذا لم يكن جلوس أولا والآخر بغير جلوس اتفاقا بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة يقال لا فائدة في الجلوس أولا ولا معنى بتفصيل ولا لحكاية الاتفاق

(قوله ولا يجبر ركوع أوله بسجود ثانيته) أي ركوع الحاصل منه أولاً لا يضم إليه سجود ثانيته بحيث يصير المجموع كركعة واحدة بالخير المضم (قوله لا المواق) ونص المواق في ابن القاسم أن ينسي سجدة من الأولى والركوع من الثانية وسجدة واحدة بسجدة يصلح بها الأولى ويبنى عليها ولا يضيف إليها من سجود الثانية شيئاً لأن ينسي في هذا السجود انما كان ركعة ثانية فلا يجزئ ركعة الأولى اهـ ودأبه يحل المصنف بالقول (قوله وسجدة بعد السلام) فان قلت لم ترتب السجود ههنا مع أن الزيادة محسنة في الجواب أنه لما كانت الزيادة غير مشروعة أشبهت السهو فعلى هذا قولهم سنسهو أي حقيقته أو حكمها كما هنا كذا في ك (قوله ولم يذكر ركوع في الام) كذا هو الجمع في نسخهته والمناسب اسقاط الواو أي ولم يذكر سجود في الام التي هي المدونة إلا أن يقال ان سجوداً عظيماً شأنه مثل ميراثه جماعة وأما التهذيب فهو للبرادعي وهو مختصرها (قوله فسجد كما هو الخ) أي كما هو جالس لبعض التهوض أي فيسجد قبل السلام ان ترك ذلك فهو وان تركه عمداً يكره له ذلك على ما تقدم قريبا (٣٤١) (قوله وان ذكر وهو قائم أي من الثانية وقوله أو قام أي أودرك وهو جالس ثم قام ليأتي بالسجدة من قيام وقوله سجد بعد أي لماسه من الزيادة وهي السجدة الثانية الواقعة في الركعة الثانية (قوله ولهذا يعقب على أبي سعيد) أي الذي هو صاحب التهذيب في تنبيهه إذا ذكر وهو جالس أو سجد أنه ترك من الأولى السجود ومن الثانية الركعة الأولى وقبلنا بعد المجلد قال عبد الحق ينبغي أن يرجع للقيام ليأتي بالسجدة من قيام وهو منقطع له من قيام فان لم يرجع وسجد ههنا فقد نقص الاحتياط فيسجد قبل السلام اهـ (قوله بأربع سجود) وكذا لو ترك الثمان سجودات أصلح ركوع الأربعة بسجدة من ركني عليها ولا مفهوم لسجودات وانما ينسبها لاجل قوله الأول والآخر ركعات وانها مائة كذلك وانما يختلف

بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة (ص) ولا يجبر ركوع أوله بسجود ثانيته (ش) ظاهره أنه ترك من الأولى سجوداً كاهه فلا نسب به حمل على الأول المواق ولم تعرض المؤلف هنا للسجود السهو هل هو قبلي أو بعدى أو التفصيل قال حارثوني المدققة اذ انسي السجود من الأولى والركوع من الثانية وسجدة في سجدة الأولى ويبنى عليها ولا يضيف إليها من سجود الثانية شيئاً وسجدة بعد السلام هذا نص التهذيب ولم يذكر ركوع في الام السجود بعد السلام قال أبو إبراهيم فأنثته أنه اذا ذكر وهو جالس فسجد كما هو فقد نقص التهوض فيسجد قبل السلام وان ذكر وهو قائم أو قام ليأتي بالسجود من القيام كما كان عليه سجد بعد ولهذا يعقب على أبي سعيد انتهى فالموقف ما شاعني ما في الام أي فيجوز على هذا التفصيل وانما أمر بان يأتي بالسجود ليصلح الأولى لان التدارك لم يفت الأبركوع ولا ركوع هنا وفي عكس صورة المؤلف وهو أن ينسي من الأولى الركوع ومن الثانية السجود لا يجبر لسجود الأولى ركوع الثانية اتفاقاً للوجوب ترتيب الاداء اجاباً فالموقف انما نص على الصورة المتوهمه لان السجود المفهول بعد ركوع فرعايتهم نه يجبره (ص) وبطل بأربع سجودات من أربع ركعات الأولى (ش) يعني أن من ترك أربع سجودات من أربع ركعات أي من كل ركعة سجدة من ارباعية فان الثلاث ركعات الأولى تبطل عليه لفوات تدارك اصلاح كل ركعة بعقد ما بعدها ففحصير الاربعة أولى ثم يأتي بشائبة بام القرآن وسورة ويجلس ثم ركعتين بام القرآن فقط ويسجد قبل السلام لان معه زيادة وهي الفاء الأولى ونقصا وهي السورة من الرابعة التي حارت أولى وكذا لو ترك الثمان سجودات أصلح ركوع الأربعة بسجدة من ركني عليها وان تذكر بعد ان سلم بطلت صلاته فيها على المشهور لان بالسلام فوات تدارك الأخيرة (ص) ورجعت الثانية أولى بطلانها لفظاً وامام (ش) ههنا راجع لمفهوم قوله سابقاً ولم يعقد ركوعاً أي فان عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص بطلت الأولى ورجعت ههنا الثانية أولى وتقلب الركعات بالنسبة لفظاً والامام على المشهور ومومه تسبيل وقيل لا انقلاب فعلى

البناء وقوله بأربع أي ترك أربع ولا مفهوم للذبح ولا للذول (قوله لان بالسلام فوات تدارك) قال الخطاط ويصير بمنزلة من زاد أرباعاً وهو جواب عما يقال قد تقدم أن السلام ليس مانعاً من البناء فقصيته أنه يبنى هنا ولو سلم وحاصل الجواب أنه انما لم يبن ههنا لأنه بمنزلة من زاد أرباعاً وهو (قوله ورجعت الثانية أولى) وكذلك بطلت الثانية بعقد الثالثة ورجعت الثالثة ثانية ثم محل انقلاب ركعات الامام ان وافقه بعض ما موميه على السهو والام لا يقلب بطلان الأولى من صلاته ويحب عليه أن يتم لاجل بقائه وعدم انقلاب ركعاته في هذه الحالة ظاهر لانهم يأقون بالسجدة لما يأتي عند قوله وان سجد امام سجدة وحاصله أنهم اذا لم يوافقوه لم تنقلب بل يصير قاضياً وعند الانقلاب يصير باياديه وعلى كل حال أت ركعة زائدة لكن هل هي بناء أو قضاء هذا كله اذا لم يكثر واجداً ولا انقلاباً ولا قضاء (قوله بطلانها) الباء للسببية وقوله لفظاً وامام يحتمل أن ينأزعه قوله رجعت وقوله بطلانها وأعمال انشائي وحذف من الأول الجار والمجرور أي ورجعت بلفظ وامام (قوله وتقلب الركعات بالنسبة للفظ والامام) أي واد انقلاب ركعات الاسام واللفظ سجدة قبل السلام ان حصل منه نقص أو مع زيادة والافعه في تنبيهه انما أخر المصنف قوله ورجعت عن قوله ولم يعقد

د كوعامع أنه مفرع على مفهومه كما أفاده بقوله هذا راجع لمفهوم الخ لئلا يناسب بينه وبين قوله هنا و بطل أربع سجعات من أربع ركعات  
 الأولى كأن قال لا قال له وما وراء ذلك فقال ترجع الرابعة أولى كأنه إذا بطلت الأولى ترجع الثانية أولى أي وهو راجع لما قبله من حيث  
 الانقلاب وليس متعلقا بما قبله بلصقه من كل وجه لأنه حكم في التي قبلها بطلان الثلاث الأولى فكيف يقال ترجع الثانية أولى (قوله  
 وإن شئت) إلى قوله سجدها هنا ثم الكلام (٣٤٣) وهو بيان لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الأخيرة تفصيل لهذه

القاعدة فالجمله مستأنفة استئنافا  
 بياناً قصده إيضاح الجمله التي قبلها  
 لأحال وقوله سجدها فان ترك  
 الايمان بها بطلت صلاته لأنه تعمد  
 ابطال ركعة أمكنه تلافيا وان  
 تحقق سقط تمامها لم يسجد (قوله على  
 أي حال عند ابن القاسم) يتبين لك  
 المقابل بما يأتي عند تبين ما ذكره  
 المصنف (قوله فان حصل له) فيه  
 اشارة الى أن الأولى له مصنف أن  
 يقول في الأخيرة بالغاء التفسيرية  
 (قوله في الجلسة الأخيرة) فيه  
 اشارة الى أن معنى قول المصنف  
 وفي الأخيرة أي وفي الجلسة الأخيرة  
 (قوله فانه إذا سجد السجدة التي  
 يجبر بها الرابعة) أي الذي هو  
 مذهب ابن القاسم الذي أشار  
 اليه اشرح بقوله عند ابن القاسم  
 ومخالفه أصح وأشبه فقال لا يأتي  
 بركعة فقط لأن المطلوب انما هو  
 رفع الشك باقل ما يمكن وكل ما راد  
 على ما يرتفع به الشك فهو خارج  
 عن الصلاة يجب اطراجه (قوله  
 قاله ابن القاسم) ومقابل له ابن  
 الماسحون فانه وافقه على كل  
 ما قاله إلا أنه خالفه في ذلك فزاد  
 التشهد قبل الايمان بالركعة لأن  
 سجوده انما هو صحيح للرابعة  
 والتشهد من تمامها ورأي ابن  
 القاسم ان الحق له ثلاث ركعات

المشهور الركعة التي يأتي بها في آخر صلاته بناءً يقرأ فيها بأم القرآن فقط كما يأتي بما قبلها أيضا  
 بأم القرآن فقط وعلى الشاذل ركعة الأخيرة قضاء عن الأولى يقرأ فيها بأم القرآن وسورة  
 ومفهوم لفظ وامام ان ركعات المأموم لا تنقلب حيث لم تنقلب ركعات امامه بل تبقى على حالها  
 فيأتي بسجل ما بطل على صفته فان كانت الثانية هي التي حصل فيها الخلل يأتي بسجلها بأم  
 القرآن وسورة جهرا ان كانت جهريا وسرا ان كانت سرية (ص) وإن شئت في سجدة لم يدر  
 محلها سجدها وفي الأخيرة يأتي بركعة وقام ثابته بثلاث ورابعته بركعتين وتشهد (ش) لما  
 كانت القاعدة أن الشك في النقصان كتحققه فرع على هذه القاعدة ما ذكره والمعنى أن المصلي  
 إذا شك في سجدة لم يدر هل أتى بها أم لا وعلى تقدير تركها لم يدر تعيين محلها المتروكة منه أيضا أي  
 ركعة من الركعات فانه يجب عليه الايمان بالسجدة لأن على أي حال عند ابن القاسم  
 وأمرى لو تبين تركها وشك في محلها فقط وانما يجب الايمان بها لأن احتمال أن يكون  
 ذلك المحل الذي هو فيه محلها ومتى أمكن وضع الركن في محله تعين فبالايمان بها في محل ذكرها  
 تبين سلامتها فصار الشك فيما قبله فلا بد من ازالة الشك عنه أيضا كما أشار اليه المؤلف فان  
 حصل له الشك في الجلسة الأخيرة فانه إذا سجد السجدة التي يجبر بها الرابعة التي لم يفت  
 تداركها المحتمل كون السجدة منها يأتي بركعة بأم القرآن فقط لاحتمال أن تكون السجدة  
 من إحدى الثلاث الأولى ولا يتشهد قبل اتيانه بالركعة لأن الحق له ثلاث قاله ابن القاسم  
 وليس محلا للتشهد ويسجد قبل السلام لنقص السورة لانقلاب الركعات وهذا بالنسبة للفظ  
 والامام كما يأتي وان حصل الشك في قيام الثانية فانه إذا سجد السجدة التي يجبر بها الثانية التي  
 لم يفت تداركها المحتمل كون السجدة منها يأتي بثلاث ركعات ويبنى على ركعة فقط لاحتمال  
 كون السجدة من الأولى وقد بطلت بعقد الثانية فيقرأ في التي قام لها بأم القرآن وسورة  
 ويتشهد بعدها ثم بركعتين بأم القرآن فقط ويسجد بعد السلام ومثل هذه الصورة سواء  
 لو قد كثر في تشهد الثانية وان حصل له الشك في قيام رابعة فانه إذا سجد السجدة التي يجبر بها  
 الثالثة المحتمل كون السجدة منها يتشهد عند ابن القاسم لانه تمامها ثبت له ركعتان لانه ليس  
 معه محقق إلا أن سوى ركعتين ويأتي بعد ذلك بركعتين لاحتمال أن تكون السجدة  
 من إحدى الأوليين يقرأ فيها بأم القرآن فقط ويسجد قبل السلام فقوله لم يدر محلها يحتمل أن  
 يكون بدلا من قوله شك في محلها مع كون التردد محققا ويحتمل أن يكون صفة لسجدة أي شك  
 في سجدة مجهولة المحل فهو شك في السجدة وفي محلها وحكم المستثنين واحدا كما أشيرنا له وقال  
 ز قوله وفي الأخيرة يأتي بركعة أي بالفتحة فقط ان كان فذا أو اماما لانقلاب الركعات  
 في حقها ويسجد قبل السلام لنقص السورة وان كان مأموما يأتي بها بالفتحة وسورة  
 لاحتمال أن تكون السجدة من الأولى أو من الثانية مع كون الركعات لا تنقلب في حقها

وليس محلا للتشهد واختاره محمد (قوله لانقلاب الركعات) هذا ما قاله سحنون وقال أشهب يأتي بأم القرآن وسورة بعد  
 ويسجد بعد السلام وهو ضعيف (قوله فاذا سجد السجدة التي يجبر بها الثانية) أي عند ابن القاسم ومخالف له أشهب وأصح فقل أنه  
 يبنى على ركعة فقط (قوله فانه إذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة) أي عند ابن القاسم ومقابل له لأشهب وأصح من كونه يبنى على  
 ركعتين وبأنى بما بقي عليه فاعلم ذلك قالوا ولي اشرح ان يقول فانه إذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة عند ابن القاسم وقد  
 عرفت مقابله هذا ما فهمه نت وبهم رام (قوله يحتمل أن يكون بدلا من قوله شك في محلها) بدل كل لا يدل اشتغال الأولى أن



انما اعتدل عن له اى به لئلا يتوهم  
 تزويه فقال سبحانه اذ انزلناه اى  
 تنزيه الاسم سمى بالابيق من النفس  
 وليس هو ادا (قوله وجب عليهم  
 عمله سبحانه) اى ولا يعتدون  
 بسجودهم بها فسمي بها لقبس له (قوله ولا  
 يسأله) على جأوس انخطا فيه  
 زاد في ان لكن انظر هل يسجدون  
 كما هم مجلس في اولاء ترك جأوس  
 ثانياً فسمي قال بعد ذلك وظاهر كلام  
 المؤلف انهم لا يكلمونه وهو  
 واضح لان هذه المسئلة على الوجه  
 الذى ذكره المؤلف لا يعتدون وهو  
 يرى ان الكلام لا صلاح المصلاه  
 مفسد وقال عيب وظاهر المصنف  
 انهم لا يعتدون السجود هي العجوى  
 وهو ظاهر المنقول من المعتدون  
 ولعله اذ المنيبه بالسجود الحاصل  
 عقب الترك فلا ينسبه بالواقع بعد  
 طول اه وانظر لو اعاد والتسبيح  
 هل تبطل والظاهر لا تبطل (قوله  
 واليه اشار بقوله كقوله الخ)  
 وسكت عما اذا ترك القعود في

بعد السلام لا محتمل أن يكون المأثري بها بعد السلام زائدة ثم ان قوله في الاخير بمجتمعا  
أن يكون متعلقا بآثري ويحتمل عطفه على في سجدة وقوله وقيام ثالثه بثلاث أي فيأتي بركعة  
بالفاحشة وسورة ويخلص ثم بالركعتين وهذا اذا كان قد اقاموا ان كان ما موما في ركعتين  
مع الامام ثم بعد سلامه أتى بركعة بالفاحشة وسورة ثمانية من سبق بركعة وسجدة بعد  
السلام كما هو ولو شئت بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة فلا يسجد لفوات التدارك ثم يأتي  
بركعتين ويسجد قبل السلام انقص السورة والجلوس في محله مع الزيادة وقوله وفي قيام  
رابعة بركعتين ويشهد عقب السجدة التي يأتي بها ويسجد قبل السلام وهذا ايضا في  
حق القسود والامام واما المأثري يأتي بركعة مع الامام ثم بعد سلامه يأتي بركعة بالفاحشة  
وسورة ويسجد بعد السلام والظاهر لا يشهد عقب الايمان بالسجدة وانظر في ذلك  
انتهى (ص) وان سجد امام سجدة لم يسبح وسبح بعده فاما اذا جلس قاموا  
كعوده بمائة فاذا سلم أتوا بركعة وامهم أحد هم وسجدوا قبله (ش) يعني ان الامام اذا سجد  
سجدة واحدة من الركعة الاولى وترك الاخرى وقام مسهوا وسواء ان فرد باسها أو شأرك فيه  
بعض فلا يبعثه المأموم العالم بسهوه في قيامه وترك السجدة وسبح به فاذا رجع فلا كلام وان لم  
يرجع وخاف ان يعقد تركعة التي تلي ركعة النقص قاموا معه وكانت أولى لهم ولا يسجدوا  
لانفسهم ا سجدوا وان سجدوا لم تجزهم نص عليه معذور لكن لا يبطل صلاتهم ولا يبعثه  
لأجل الاختلاف في ذلك وان رجع اليه الامام وبعث عليهم عند سجدة وسجدوا معه فاذا جلس  
بعد هذه الركعة التي ظنوا ثمانية كان كلاما جلس بعد الاولى فلا يتبع ويقومون ولا يسعدوه  
على جلوس اخطأ فيه وكأنيهم لا يتبعونه وهذا الملبوس لأول خاطئة فيه لا يتبعونه في الاخير  
ايضا لانها ناشئة في نفس الامر واليه أشار بقوله كعوده بثمانية في نفس الامر لظن هاراجعة  
فاذا ذكر الامام قبل سلامه أتى بركعة يتابعه فيها القوم وان لم يزد كروسم طلعت مسلاته ان  
طال وأتوا بركعة فور الانفسهم ا فاذا ان شأوا وصحبت لهم وان شأوا أمهم فيها أحد هم لان

فإنما يثبتهم بالجموع في قيامه لأن (قوله بطلت صلاةنا طال) فيه نظر لأن الإسلام في هذه عند معصومين غير أنه الحديث فبطل  
صلاةنا بمجرد سلامه ومذهب ابن النعمان أنهم لا يبطل إلا إذا طال الأجر بعد السلام وأما بالقرب فيما فيه قوله وبني القرب الخ (قوله  
والأجر كعبه الخ) أي ولا ينفذونه بمقدار ما يرجع ويبنى لما تقدم من سلامه عند معصومين غير أنه الحديث وتحصيل المسئلة كما في  
الخطاب أنه إذا سلمها الإمام عن السجدة الثانية وقام وسجدوا فلم يرجع قيل بسجدة واحدة لأنهم لا ينفذونها ويحرم تلك الركعة فلا يتبعون إلا ما  
فيها إذا رجع فسجدوا وهو قول ابن المواز وهو الصحيح على ما نقله النعمان والمنازري وقول ابن النعمان أيضا إلا أنه قال يستحب له الإعادة  
أي إعادة الصلاة ومذهب سجنون أنهم لا يسجدون ولو سجدوا وهما لم يعدوا بها وإذا سجدها الإمام أتبعوه فيها أو علم منه أن تسجدوا  
لمسجدوا لا يتبعونهم وكانه لا اختلاف في ذلك ثم اختلف هل الاختلاف مطلقا أو في بعضها الإمام عنها وحده أو نحو بعض من خلفه وهو  
ظاهر كلام النعمان والمنازري وعليه فهمه المصنف أو أعا تخلاف إذا سجد عنها الإمام وبعض من خلفه وأما إذا سلمها وحده فلا يتبعون  
فيها ولا يسجدونها وتحريمهم وإن اتبعوا الإمام في تركها بطلت صلاتهم بانقضاء وقتها وهذا ما رويته ابن رشد وظاهر المصنف أنه مشي على

قول سجنون وانهم ان اختلفوا في الصور بين قنأمله والله اعلم والراجح ما قاله ابن رشد فيجعل كلام المصنف على ما اذا سها مع الامام  
غيره وأما لو انفرد بالسجدة فانه يجب عليهم ان يسجدوا والسجدة التي تركها الامام ويجلسون معه حيث جلس ولا يقومون لمساكنة ابن  
رشد الاتفاق عليه فاقول مرآته أن يكون مشهورا وبعد هذا كله فليفتد كقوله عجب خلافي من ذهب سجنون وانهم اذا اختلفوا عقد  
الامام فانهم يسجدون السجدة التي سها الامام ويسجدون بها وان اختلفوا في السجدة فلا يجزئهم سجدتها ولا فرق بين أن يوافقوه  
بعض المأمومين في السجدة أم لا ولكن تنقلب ركعة الامام ولا تنقلب ركعاتهم قال عجب ولا يفسر ذلك كما تنصير المخالفة  
بالاداء والقضاء ثم قال أيضا غاي يسجدون السجدة على المعتمد بعد تسبيحهم وخوف عقدا لاسام كافي ابن عبد السلام اه (قول)  
ظاهر هذا الذي ذكره عجب انهم لا يكلمونه على هذا المعتمد الذي هو مقابل سجنون فانظره وقال عجب واداروا المأموم التسبيح  
بطان صلاته جميعهم وظاهره ولو ركعوه وهو اسكن العلة تقتضي ان الصلاة لا تبطل بتركه نسبانا كما سيذكر عند قول المصنف ولما فيه  
ان سجد والتعجيل الذي أشار اليه هو انه لما أمكنه (ع ٤٤) رد امامه عنه ولم يفعل كان مسببا فيه (قوله اتبعه في غير الاولى) لا يستجاب  
حكم المأمومية عليه نادرا كذا في الاولى

فولم يتبعه تبطل صلاته (قوله عالم برفع  
من سجودها) ظاهرها يسجدوها ككلمة  
وهو كذلك وانما اصل ان قوله  
يسجدوها مفرد مضاف الى معرفة  
فيهم السجدة من ماعومها مولى  
فكما يقال عالم برفع من كل سجودها  
وعاد التغيير مؤتمرا به عائد على  
الغير وهو منذ كرسكون الغير واقعا  
على الركعة قرأه المعنى واكتسب  
نقطة غير التانيث من المضاف اليه  
والمراد مدة غايه ظنه أنه لم يرفع  
من تمام سجودها بقي شيء وهو ان  
قوله عالم برفع ان جعل ظن فالابتداء  
الاتباع أشكل من حيث انه يقتضي  
انه لو شرع في الرفع من الركوع  
فرفع الامام رأسه من السجدة  
الثانية أنه يأتي بالسجدة التي يكونه  
في ابتداء الاتباع لم يكن رافعا  
رأسه من السجدة من مع ان  
المرموق قال فلو اتبعه بان ركع ورفع من الركعة وأراد ان يسجد ساجدا فرفع الامام رأسه من السجدة  
الثانية في نظر ما الحكم هل يسجد ساجدا او يسجد السجدة التي ثم يلحق الامام أو يلحق الامام من أول وهلة ويترك السجدة التي لا يحفظ فيها  
نصاروان جعل ظن فالانها الاتباع أشكل من حيث انه اذا كان يدرك في الثانية من السجدة التي ويسجد الثانية بعده انه لا يتبعه مع ان  
الموافق للمفسر أنه يتبعه فاذا ظن انه لا يدرك في شيء من السجدة التي لم يفعل ما زوجه معه وقضى ركعة خلفه وأدرك سجدة صلاته ولم  
يلزمه شيء مما يجابان فان لم يدرك بطان صلاته اذا دل ذلك محمدا أو جدها اذا فعل مع ظن الادراك وتختلف ظنه أني ما فعله من  
التكميل وقضى ركعة فان فلت تدارك ركعة كركضه وهو لا يكون الا بعد سلام الامام فلت تخفف ذلك فعل الامام له بعد احرام المأموم  
معه والقضاء الذي لا يقضيه الا بعد سلام الامام هو ما سبق به الامام قبل أن يسجد معه ك (قوله ولا يتقدم مذكرة المؤلف بندي  
العدو) أي ولذلك قال فيما تقدم أو شغل محل أرزاه فاب مثل ذلك لا يعد عذرا اذا كان عيدا كذا قال بعض ونازعه عجب بان كلمة  
أهل المذهب انقضت كما نصت على أن التذنب بل المدا كور هذا في ذي العذر وهو يقتضي بطلان صلاة غيره (قوله فان لم يطمع فيما قبل  
عقد امامه) قدم النبي مع انه لو قال فان طمع فيما قبل عقد امامه سجدها والاعتدلى وقضى ركعة ولا يسجد عليه ان يقن لكان مساويا

وقضى  
الثانية في نظر ما الحكم هل يسجد ساجدا او يسجد السجدة التي ثم يلحق الامام أو يلحق الامام من أول وهلة ويترك السجدة التي لا يحفظ فيها  
نصاروان جعل ظن فالانها الاتباع أشكل من حيث انه اذا كان يدرك في الثانية من السجدة التي ويسجد الثانية بعده انه لا يتبعه مع ان  
الموافق للمفسر أنه يتبعه فاذا ظن انه لا يدرك في شيء من السجدة التي لم يفعل ما زوجه معه وقضى ركعة خلفه وأدرك سجدة صلاته ولم  
يلزمه شيء مما يجابان فان لم يدرك بطان صلاته اذا دل ذلك محمدا أو جدها اذا فعل مع ظن الادراك وتختلف ظنه أني ما فعله من  
التكميل وقضى ركعة فان فلت تدارك ركعة كركضه وهو لا يكون الا بعد سلام الامام فلت تخفف ذلك فعل الامام له بعد احرام المأموم  
معه والقضاء الذي لا يقضيه الا بعد سلام الامام هو ما سبق به الامام قبل أن يسجد معه ك (قوله ولا يتقدم مذكرة المؤلف بندي  
العدو) أي ولذلك قال فيما تقدم أو شغل محل أرزاه فاب مثل ذلك لا يعد عذرا اذا كان عيدا كذا قال بعض ونازعه عجب بان كلمة  
أهل المذهب انقضت كما نصت على أن التذنب بل المدا كور هذا في ذي العذر وهو يقتضي بطلان صلاة غيره (قوله فان لم يطمع فيما قبل  
عقد امامه) قدم النبي مع انه لو قال فان طمع فيما قبل عقد امامه سجدها والاعتدلى وقضى ركعة ولا يسجد عليه ان يقن لكان مساويا

لما فعله مع الترتيب لان الترتيب هو الاصل (قوله ولا سجود عليه ان يتيقن) هذا اعم من فرض المسئلة اذ موضوع المسئلة انه متيقن لتترك  
السجدة والدايل على الاعمية تقبيده هنا بقوله ان يتيقن لانه لو لم يرد ما هو اعم من فرض المسئلة كان يقول ولا سجود عليه اذ سبق  
موضوع المسئلة والطمع هو الرجاء فهو من قبيل الظن كذا في (قوله بغلبة الظن) تفسير لقوة الرجاء فيثبت تصديق بما اذا يتيقن  
عدم الاثبات أو ظنه أو شك أو ظن الاثبات فذا يكون مخالفا لما في ك المتقدم وعل ما في ك احسن الا ان يجاب بأن اضافة غلبة  
الى الظن اضافة للبيان ويراد بالرجاء ما يشمل الشك ويوجد في نص المواق التعبير تارة بالعلم وتارة بالظن وفي بعض النسخ ان يتيقن  
عج تفسير الطمع بالظن وأولى العلم وينبغي الجزم بذلك وذلك لان الطمع هو الرجاء وهو الطرف الراجح (قوله سواء كانت أولى الخ)  
والفرق بين المراجعة عن السجدة وعن الركوع ان السجدة خصصت له احكام المأمومية بمجرد رفع الرأس من الركوع والمراجعة عنها  
بعد ذلك بخلاف الركوع (قوله وقيل يفصل) فيقال اتبعه في غير الاولى مالم (٣٤٥) يعقد ركوعها أو لا يتيقن به حيث زوحم

عن السجود معه (قوله وفيه انعطاف  
على الجلسة قبل كمالها) أي فانه  
عطفت ونعس على زوحم قبل  
الاثبات بقوله أو سجدة لانه أعنى  
سجدة معطوف على ركوع  
والركوع معطوف لزوحم والمعطوف  
على المعمول معطوف فليزم انعطاف  
على الجلسة قبل كمالها فثبت في  
زوحم أو حصل له نعاس عن الرفع  
من الركوع فهل هو كمن زوحم عن  
الركوع أو كمن زوحم عن السجدة  
والاول هو البين كما قال ابن يونس  
(قوله فتيقن انتفاء موجبها) أي  
عن نفسه وعن امامه أي يجزم  
بانتفاء موجبها وهذا على طريقة  
مخزون المتقدمه واما على مذهب  
ابن القاسم المتقدمه للموافق لقول  
ابن رشد كل سهو لا يجهل له الامام  
عمن غفله فلا يكون سهوه عن نفسه  
سهو الهلهم اذا هم فعلوه فيكون قوله  
قبيح انتفاء موجبها يجلس أي  
عن نفسه وكذا يقال في نظيره في

وقضى ركعة والاسجد ها ولا سجود عليه ان يتيقن (ش) يعني ان من زوحم أو نعس أو نحوها عن  
سجدة مع الامام يريد كذلك سجدين من باب أولى حتى قام الامام لما يليها فان لم يقو رجاءه  
بغلبة الظن في الاثبات أو بهما قبل عقد امامه برفع رأسه من ركوع ما يليه اعتمادا مع  
الامام فيها هو فيه وترك السجدة أو الاثنتين لانه لو اشتغل بها أو بهما لم يحصل له سوى ركعة  
مع وقوعه في مخالفة الامام فأمر بالتعدي اليه من الخاصفة مع حصول ركعة الامام له  
ويقضى بعد سلام الامام ركعة بدل ركعة انقص بقراؤها بأم القرآن وسورة البقرة  
الاولى اذا بطلت على المأموم لم تنقلب الثانية أولى كالامام والفعل ينسب على حالها أولى  
ويجوز فيها ان كانت احدى الاوليين من صلاة جهرية ولا سجود عليه لزيادة ركعة انقص  
ان يتيقن ترك السجدة مما لانها زيادة في حكم الامام بحملها عنه وان لم يكن على يقين من تركها  
يسجد بعد السلام لاحتمال تمام صلاته في الركعة المأني بها بعد الامام زيادة ليست في حكمه  
ولا يقال انما سجد ولا سجود في العمدة لانه قول هو كمن يدرأ صلى ثلاثاً أم أو يساقان قوى  
رجاءه بغلبة الظن في الاثبات بالسجدة أو السجدين قبل عقد امامه وهو رفع رأسه سجده  
أو سجدة سواء كانت أولى صلاته أم لا على المشهور وقيل يفصل بين الاولى وغيرها كزاحته  
عن الركوع وقوله أو سجدة الخ معطوف على ركوع وفيه انعطاف على الجلسة قبل كمالها وانظر  
وجهه في الشرح الكبير (ص) وان قام امام خامسة فتيقن انتفاء موجبها يجلس ولا اتبعه  
فان خالف عمدا بطلت فيهما (ش) يعني ان الامام اذا قام لرائدة تكباسة في رابعة أو رابعة  
في ثلاثة أو ثمانية رجوع منى علم وان تعادى بعد علمه بطل عليه وعلى من خلفه وان لم  
يعلم فأموه على ما يهتكم من توضيحه على خمسة أقسام متيقن انتفاء تلك الركعة ومتيقن  
موجبها بطلان احدى الاربع بوجبه من وجوه ابطالان وطلان الموجب وطلان عدمه  
وشاك في الموجب فتيقن انتفاء موجب بالاعتقاد الجازم ليكامل صلاته وماله امامه يجلس  
وجوبا ويسجد فان لم ينفقه كله بعرضهم وأما من يتيقن ثبوت الموجب أو ظنه أو توهمه أو شك

(٤٤ - نعمتي اول) الاقسام لادخله تحت قوله ولا اتبعه والاحتمال انه اختلف في سهو الامام في الاركان هل يسرى له أموم  
فلا يجلس من عهدته بفعله أم لا وعلى هذا الظاهر يتفرع كل سهو لا يجهل له الامام الخ (قوله اتبعه) وجوبا ثم ان ظهر له قيام امامه  
لموجب فواضح وان ظهر له بعد فراغه من الخامسة سواء كان قبل سلامه أو بعده انه لم يقم لموجب وانما قام وهو اسجد بعد السلام  
وسجد معه المتبع (قوله فان خالف عمدا) أي ولو حكما كجهل غير متأول (قوله بالاعتقاد الجازم) أصو يرتقن انتفاء الموجب (قوله  
يجلس وجوبا ويسجد) لا يخفى ان صحة ثلاثه شرطه فأمرين أن يسجد ولم يظهر له خلل في صلاته ويدل على الاول قوله ان صح وعلى  
الثاني قوله لان لزمه الخ فان لم يسجد طات (قوله كله معصية) أي واذا كله بعضهم فيرجع لقولهم ان يتيقن بصفته أو شك فيهما فان لم  
يرجع طات عليه وعليهم في السابق وكذا في الشك ان أجمع مأمومه على بني الموجب فان يتيقن خلاف خبرهم فلا يجب عليه الرجوع الا  
أن يكثر واجدا بحيث فيد خبرهم العلم الضروري فيجب رجوعه لان يتيقنه حيث يتيقن له الشك فان لم يرجع بطل عليه وعليهم وأما ان  
لم يكثر واجدا فهل يسألون قبله أو ياتظرونها حتى يسلم ويسجد لانه هو قوله لا في تنبيهه مما تقدم من انه اذا لم يفرح بالاتباع بطلان

اعترضه شيخنا المصغير رحمه الله تعالى بأنه إذا لم يفهمهم بالتسبيح يشير ون له فإن لم يفهمهم به كقوله فربما الكلام إذا لم يفهمهم بالإشارة (قوله) بطلت صلاة كل من لم يتبين) بهذا يفهم أن قوله بطلت أي تهيأت للبطلان (قوله فيأتي الجالس بركعة) قال الامام قت لموجب أم لا أي لم يعرف ما عنده أما إذا قال الامام بعد ذلك (٣٤٦) فتغير موجب أي علم عدم الموجب لتلك الركعة فلا يجب عليه ذلك (قوله) وبعد ها

فيه فانه يجب عليه في هذه الاحوال الاربعة أن يتبعه في قيامه وجوباً بالان الشخص انما يعتد من صلاته بما يتيقن أداءه فان خالف من أمر بالجلوس وتبعه عمداً أو جلس من أمر بالقيام عمداً بطلت صلاة كل من لم يتبين أن ما فعله هو من المخالفة موافق لما في نفس الامر اما ان تبين لمن حكمه القيام فجلس موافقة فعمله لما في نفس الامر بأن تبين له وللإمام عدم الموجب وزيادة تلك الركعة فقال ح الظاهر صحة صلاته ولا تضره المخالفة ولم أره منصوصاً انتهى وأما من حكمه الجلوس فقام عمداً ثم تبين أن الامام قام لموجب فان صلاته تصح عند ابن المواز كما يأتي وهو الموافق لمفهوم قول المؤلف ولم يتبع من قوله لا لمن لم يمتعه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع فانه يقيدها من لزومه اتباعه في نفس الامر واتبع ان صلاته صحيحة واختار اللخمي البطلان وعلى كلام ابن المواز هل تنوب له تلك الركعة عن ركعة الخلل وهو ظاهر عبارة ابن المواز الاتية أو يقضى بها قولان وثانيهما هو الموافق لقول المؤلف وقارنك سجدة من كآوله لا تجزئه الخامسة أن نعهدها (ص) لسهولة يأتي الجالس بركعة وبعد ها المتبوع (ش) أي ولا يبطل صلاة من حكمه الجلوس فقام سهواً ولا صلاة من حكمه القيام فجلس سهواً السكن يأتي الجالس سهواً عما أمر به من اتباع الامام بركعة إذا استمر على اعتقاده ذلك وبعد الركعة المتبوع للإمام فيها سهواً عما أمر به من الجلوس لتيقنه انتفاء الموجب إذا تبين له خطأ يقينه ولا تجزئه ركعة السهو على أصل المشهور وقيل تجزئه وهو الجاري مع مفهوم قول المؤلف الاتي لا تجزئه الخامسة أن نعهدها قوله فان خالف عمداً أي ان لم يكن متماً ولا بدليل قوله كتبت نأول وجوبه على المختار فان كلام اللخمي هو المذهب وقوله فان خالف أي أحدهما لا يبعثه وقوله عمداً حقيقة أو حكماً كن خالف جهلاً فانه ملحق بالعادم ثم الإفصح أن يقول فان خالف لان العطف بالواو لا يفصح المطابقة وتقدم تقييد البطلان فيهما إذا لم يتبين أن ما فعله كل من المخالفة موافق لما في نفس الامر فقوله بطلت أي تهيأت للبطلان لا بطلت بالفعل والالورد عليه صورة العلة (ص) وان قال قت لموجب صحت لمن لم يمتعه اتباعه وتبعه ولمقابلة ان سج (ش) لما فرغ من بيان اللازم للمأمورين قبل سلام الامام من جلوس واتباع وما يترتب على من خالف شيئاً مما أمر به عمداً أو سهواً شرع في بيان أحكامهم بهذا السلام فقال وان قال الخ والمعنى ان الامام إذا قال بعد السلام لمن اتبعه في الخامسة فجلس ولم يتبعه اغناقت لموجب ذلك لاني أسقطت الفتحة ونحوها ولم أفعل ذلك سهواً فان الحكم ينقسم باعتبار المأمورين خمسة أقسام من لزومه اتباعه بان يكون من أحداً الاقسام الاربعة وتبعه كما هو يريد أو جلس سهواً ولكن يأتي بركعة كما هو ومقابلة وهو من يثق انتفاء الموجب وجلس فصحة صلاته ما عدا ذلك من صلاة من جلس لتيقن انتفاء الموجب مشروط بأن يسجد للإمام والام تصح صلاته ويعيد أبدأ أو زاد شرط على التسبيح ولم يتغير يقينه بدليل قوله لا لمن لم يمتعه في نفس الامر الخ بان استمر على يقينه وتكذيب الامام والقييد الاول استحسن والثاني لابن المواز فان تغير يقينه فهو قوله لا لمن لم يمتعه الخ فقوله ان سج قيسد في مقابلة فقط خلافاً لت (ص) كتبت نأول وجوبه على المختار (ش) لما قدم ان من خالف

المتبوع أي إذا علم ان الاتيان لموجب ومثله الشك لان علم عدم الموجب (قوله) فان خالف عمداً المناسب أن يقول فان خالف عمداً أي أو جهلاً غير متأول لان التأويل في الجاهل الخ (قوله) وان قال قت لموجب الخ قال حج اعلم أن كلام المؤلف هذا يجب فيه تأخير الواو عن محله أو ادخالها على صحت فيكون حينئذ كلامه هكذا وبعد ها المتبوع ان قال قت لموجب أي وتغير اعتقاده عما كان أولاً وصحت لمن لم يمتعه اتباعه وتبعه وأما بقاء الكلام على ما هو ففيه خال من وجهين الاول انه يقتضي انه اغناقت صحة صلاة من لم يمتعه اتباعه وتبعه حيث قال قت لموجب وهذا وان راقق ما لابن عبيد السلام لكنه مخالف لكلام ابن هرون وهو المرتضى الثاني أنه يفيد أو بوجه ان قوله ولمقابلة ان سج فيما إذا قال الامام قت لموجب إذ المتبادر عطفه على معمول جواب الشرط مع ان قوله ان سج هذا أعسم من أن يقول الامام قت لموجب أم لا وفيقده عجم وانظر هل يكفي ان يسجد البعض كذلك لا إلا أن في عب في غير ذلك الموضع أنه يكفي تسبيح البعض لانه فرض كفاية (قوله) والام تصح صلاته ويعيد أبدأ أي إذا ركع عمداً (قوله) ولم يتغير يقينه أي بقوله قت لموجب أم لا لما تقدم

ان قوله ولمقابلة ان سج سواء قال الامام قت لموجب أم لا وبعض من كتب يقول المراد بقوله قت لموجب أن ما أمر أني بما يؤثر وجود الموجب ولو هو ما كان بهذا اللفظ أو بغيره فان أي هذا اللفظ ولم يؤثر عند المأمورين ما ذكره يعتبر في حق متيقن انتفائه اه (قوله) كتبت نأول وجوبه على المختار) لافرق بين أن يقول الامام قت لموجب أم لا كما عليه الخطاب وهو الراجح وقيل

خاص بما اذا قال الامام قمت لموجب فان لم يقل بطلت على المأموم وعليه شيخ عبيد الله بن علي بن ابي طالب فان استغفر على تبين انتفاء الموجب ولم يؤثر عنده قول الامام قمت لموجب أي لسبب فلا شيء عليه والابان أثر قول الامام ظنا أو شكاف على أن الساهي بعيدا فالتعمد أولى وعلى أنه لا يعيد فيجزي في المتأول القولان هل تلك الركعة تنوب عن ركعة الخلل أو بقضيتها في تنبيههم في فهم من كلام جلولان المراد بالتأويل أن يكون جاهلا لا يظن أن عليه اتباعه وان لم يحظر بماله حديث انما جعل الامام ليؤتم به ونحوه (قوله كحجة صلاة) لا حاجة لتقدير صحة لان الصحة هي مفاد التشبيه (قوله ولم يتبع) أي ابتداء (قوله هذا يخرج من قوله صحت الخ) فيه من لان الانحراج فرع الدخول بل هو في الحقيقة معطوف على محذوف هو محترزه والتقدير وصحت لمقابله ان سجد ولم يتغير اعتقاده لان لزمه الخ لان معناه لان تفسير اعتقاده (قوله أي معتقدا الخ) أشار الى أنه ليس المراد باليقين (٣٤٧) الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل بل المراد الاعتقاد الجازم فقط (قوله لم تجز مسجوقا علم الخ) هذا حكم بعد الوقوع وأما القدوم على ذلك ابتداء فينبغي أن يكون حراما (قوله بخامسيتها) لا يحكي ان الاسم انما يدعى به بالنسبة وتاء انما أتيت صار مصدرا الى الاعلى الحدث أي يكونها خامسة ولو قال بخامسها أو بخامسيتها لم يستفد هذا المعنى (قوله قام لها ساهيا) أي باعتبار اعتقاد المأموم (قوله لم تنب له عن الركعة) أي فيأتي بركعة أخرى ويفرض ذلك بان ظهور ان الموجب من الركعة الاولى التي فأت المسبوق فلولم يتبين ذلك فإظهاره يأتي بركعتين المسبوق بها والتي حصل فيها الخلل لجواز أن يكون من الركعات التي حصلها مع الامام (قوله والاحال ان الامام قال قمت لموجب) وأما ان لم يقل ذلك لان الصلاة تبطل وتطأ ما فعله المواق عن التعمي عن مالك بطلان جملة الصلاة ولو قل الامام قمت لموجب وحصل كلام

ما أمر به من الجلوس وقام عمدا بطلت صلاته وكان نظاهر ويشمل انعاما والجاهل وهو الجاهل على المشهور ومن الخلق الجاهل بالاعتماد ان التعمي اختار فيه الصحة فشبهه بقوله صحت الخ قوله كتبع الخ والمعنى ان من تبين انتفاء الموجب وتبعه جهلا متأولا وجوب الاتباع فان صلاته صحيحة على ما اختاره التعمي فقوله كتبع أي كحجة صلاة منبوع فقوله على المختار متعلق بالمضاف لا قبل (ص) لان لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع (ش) هذا يخرج من قوله صحت ومعنى ذلك ان من جلس متيقنا أي معتقدا انتفاء الموجب ثم لم يصدق ظنه وتبين له خطأ نفسه فان صلاته تبطل فهذا يقارق قوله ولمقابله ان سجد أي ولم يتغير يقينه وهذا تغير عما كان أولا بعقده وانما تصح صلاته لانه تبين انه كان يلزمه اتباعه في نفس الامر فهو مؤاخذا بظاهر تارة وبما في نفس الامر أخرى (ص) ولم تجز مسجوقا علم بخامسيتها (ش) يريد أن المسبوق بركعة فأكثرا اذا تبع الامام في الركعة التي قام لها ساهيا وهو عالم بأنها خامسة لامامه لم تنب له عن الركعة التي سبقه بها وهذا قول مالك وقال ابن الموارز تجزئه لان الغيب كشف انها رابعة وقال زهير تجزئ عائدا على الركعة لا الصلاة أي ولم تجز الركعة مسجوقا علم بكونها خامسة لاعتقاده المكمل بحضوره الامام قول صلاته وسماعه قراءة السرية والاحال ان الامام قال قمت لموجب والفرق بين هذا وما تقدم من ان من وجب عليه الجلوس وقام عمدا تبطل صلاته ان المسبوق لما كانت عليه ركعة فطلعا وقام عالما بها فبطلت قام لها فبطلت اغتفر في حقها القيام بخلاف من قام ولبس عليه شيء قطعا فانه بمنزلة من تعمد الزيادة في الصلاة اذا اقر هذا علم ان الكلام السابق مقيد بغير المسبوق فيتميد أول كلامه بآخره وعلم ايضا ان هذه المسئلة غير مقيدة بما اذا اتبع متأولا كما جعله على ذلك المنهوي ومن تبعه لان مقتضى كلامهم الاطلاق والمحقق للعمل المدكور اعراضا لما تقدم وقد علم الجواب عنها (ص) وهل كذا ان لم يعلم أو تجزئ الا أن يجمع مأمومه على نبي الموجب قولان (ش) اعلم ان المسبوق اذا تبع الامام في الخامسة وهو غير عالم بذلك فهل لا تجزئه تلك الركعة عما سبق به سواء أجمع المأموم على نبي الموجب أم لا أو تجزئه الا أن يجمع مأمومه على نبي الموجب في ذلك قولان فعل الخلاف في اجزائها عند من حيث أجمع

المصنف كما قال بعضهم الا أن يجمع كل من خلف الامام على انه لم يستطع شيئا (قوله والفرق بين هذا) لا حاجة لهذا الفرق لان الفرق انما قال قمت لموجب والاطلاق في السابق لم يدل الامام فيه قمت لموجب أي فلم يتغير اعتقاد المأموم المدكور فلا حاجة لهذا الكلام الا أن يبين (قوله للمحقق للعمل المدكور) وهو حمل السهموري (قوله وقد علمت الجواب عنها) أي بان ما تقدم في غير المسبوق (قوله فهل لا تجزئه الخ) كذا في نسخة المؤلف رجه الله بزيادة (قوله فعل الخلاف الخ) هذا لا يناسب المقارع عليه الذي هو في نسخة اشرار ولا ينبغي الا لو كان الاصل فهل تجزئه تلك الركعة عما سبق به الا أن يقال قصد بذلك الاشارة الى أن كلام المصنف لا يستقيم والا لولى للمصنف أن يقول وهل عدم العلم تجزئ مطلقا أو تجزئ الا أن يجمع الخ وانظر لم جرى خلاف في هذه الصورة وأطلق القول فيها وانقياس خلافة المسابق في الخامسة من أن المأمومين اذا كثروا جدا فيخيرهم العلم اضروري فان الامام يلغي نفسه ويرجع اقوالهم وقياس هذا لا تجزئه الركعة حيث كثروا جدا وسبق أيضا أنهم اذا لم يكثر واجدا مع يقينه خلاف قولهم وعدم شكه منه ولا يرجع وقياس

هذا أن تكون الركعة صحيحة لقول الإمام قن لموجب (قوله هذا إذا قال الإمام قن لموجب) أي أن محل الخلاف في الصورة الأولى والاتفاق في الثانية أن قال قن لموجب والأفلا تجزئ الركعة اتفاقاً في صورتين (قوله يظهر أن زائدة) أي يعتد أنها زائدة على حسد قوله تعالى يظنون أنهم ملاقوا ربهم الخ (قوله قال ابن غلاب وهو المشهور) أي مع صحة الصلاة إلا أن مقتضى التعليل البطالان إلا أنه يرد عليه قول المصنف فيما سبق وبتمهيد كصحة أي من البطالان فيها والجواب أن ما تقدم لم تكن عليه في نفس الأمر وما هنا عليه في نفس الأمر وقد علمت أنهم في هذا المبحث يراعون ما في نفس الأمر وفي الخطاب عن الهواري المشهور بطلان الصلاة حينئذ ويمكن حمله على الإمام والفلا والملاين (٣٤٨) غلاب على المأموم لأن له عذراً في الجملة (قوله فالمشهور أنها تجزئه) ومقابلها لابن

القاسم لا تجزئ الساهي ولعله لفقد قصد الحركة للركن وعليه فلا مفهوم لقول المصنف أن تعيدها (قوله فلا يكون ما يأتي به زائداً) فإن قلت لا نسلم أنه إذا ذكر الخلل قبل عقدها لا تكون خامسة وإنما تكون رابعة إذ قد يفعلها بنية أنها خامسة قلت لا نسلم لأنه لا يتصور أن يفعلها بنية أنها خامسة مع علمه بالخلل قبل عقدها وإن سلم ذلك فلا تنصر هذه النية كنية الإمام أن لا يجتمع عن المأموم ما يجمل عنه (قوله وكلام المؤلف في غير المسبوق) أقول بل يتصور في المسبوق أيضاً والموضوع مختلف في فصل في سجود التلاوة (قوله) وإن تفارقا في بعض الأحكام وذلك أن سجود التلاوة لا يبطل الصلاة بتركه وبعض أفراد سجود السهو يبطل بتركه وغير ذلك (قوله) سجود بشرط الصلاة أي الصلاة المأفلة اذ يجوز أن تفعل على الدابة أي لغیر القبلة في سفر القصر كصلاة المناقلة وفي السفينة تغير القبلة لم يمكن الدوران (قوله) أو للسببية (الاحسن أن تكون للسببية ولا تظهر السببية لأن وجود الشرط ليس سبباً للسجود وإنما سبب السجود القراءة أو السماع وحاصله أن جعلها السببية يناق أن مدخولها شرط (قوله والثانية للتمدية) لا يظهر بل الذي يظهر أنها للملابسة حال من فاعل سجود (قوله بخلاف سجود السهو) أي فيحتاج إلى إحرام وسلام ورفع يدين وهو غير مسلم في الكل وذلك لأنه كما لا يرفع يديه في سجود التلاوة لا يرفعهما في سجود السهو كما لا يحتاج هنا لتكبير زائد على تكبير الهوى لا يحتاج في سجود السهو إلى تكبير زائد على تكبير الهوى نعم سجود السهو يحتاج لسلام بخلاف سجود التلاوة فقلت يجوز أن يرد بالأحرام النية أي فيحتاج لها في سجود السهو أي البعدي ولا يحتاج لها هنا لأن عجز قد قال لا تطلب منه البنية في سجود لانية الفعل ولانية التقرب لتكون تابعة لانية نية

المأمومون على نفي الموجب وأما أن لم يجب معوا على ذلك فتجزئ من غير خلاف وهذا إذا قال الإمام قن لموجب والأفصلاته صحيحة ولا تجزئه تلك الركعة اتفاقاً وكلام المؤلف مشكل إذ ليس ثم قول بعدم الإجزاء سواء أجمع مأمومه على نفي الموجب أم لا كما هو ظاهر قوله قال وهل تجزئه أن لم يعلم أو ألا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب قولاً لأن لطابق المنقول والمراد بقوله ألا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب أن يجمعوا على نفي الموجب عن أنفسهم فقط وإن لم يجمعوا على نفيه عن إمامهم وهذا على ما عليه ابن القاسم وابن المواز وعليه جل ابن غازي كلام المؤلف وهو الموافق لقاعدة كل سهو لا يحمله الإمام عن خلقه لا يكون سهو عنه سهوا لهم إذا هم فعلوه وأما على ما تقدم للمؤلف في مسئلة وإن سجدت أم سجدة أم لا فالحال هذه القاعدة ويقول ابن القاسم وابن المواز فإراد المؤلف يجمعهم على نفي الموجب عن أنفسهم وعن إمامهم (ص) وتارك سجدة من كآؤلاه لا تجزئه الخامسة أن تعيدها (ش) يريد أن من ترك ركناً سهواً وسجدة من الأولى أو الثانية مثلاً وفات استدارك ولم يتنبه لذلك واعتقد كمال صلاته وتأتي ركعة يظهر أن زائدة فإذا عليه مثلاً لا تجزئه تلك الركعة الخامسة في رابعة أو الرابعة في الثانية أن تعيدها عند سحوت وصوبه ابن المواز قال ابن غلاب وهو المشهور لأنه لا لعب أمالوصلي خامسة أو أربعة ساهياً وذكروا سجدة من الأولى فالمشهور أنها تجزئه انتهى وعلم من تقريرنا للمسئلة أنه ذكر السجدة ونحوها من كآؤلاه بعد ما عقد الركعة الزائدة وهذا أوسهوا وأما أن تذكر ما ذكر قبل ذلك فلا يكون ما يأتي به زائداً لأنها عوض عما حصل فيه الخلل كما أشار إلى ذلك الشارح وكلام المؤلف في غير المسبوق سواء كان قد أرا ما أمأ وما هو ما أو لا فهو الفرع الذي قبله ولا مفهوم لخامسة ولما كان سجود التلاوة له شبهة بسجود السهو لا شراً كهـما في الزيادة على أن كان الصلاة المحدودة وإن تفارقا في بعض الأحكام أتبعه به

فقوله

للمعينة ولا تظهر السببية لأن وجود الشرط ليس سبباً للسجود وإنما سبب السجود

القراءة أو السماع وحاصله أن جعلها السببية يناق أن مدخولها شرط (قوله والثانية للتمدية) لا يظهر بل الذي يظهر أنها للملابسة حال من فاعل سجود (قوله بخلاف سجود السهو) أي فيحتاج إلى إحرام وسلام ورفع يدين وهو غير مسلم في الكل وذلك لأنه كما لا يرفع يديه في سجود التلاوة لا يرفعهما في سجود السهو كما لا يحتاج هنا لتكبير زائد على تكبير الهوى لا يحتاج في سجود السهو إلى تكبير زائد على تكبير الهوى نعم سجود السهو يحتاج لسلام بخلاف سجود التلاوة فقلت يجوز أن يرد بالأحرام النية أي فيحتاج لها في سجود السهو أي البعدي ولا يحتاج لها هنا لأن عجز قد قال لا تطلب منه البنية في سجود لانية الفعل ولانية التقرب لتكون تابعة لانية نية

فان يعد ذلك غاية البعد كيف بعد التحصيل فضيلة أو سنة بدون نية خصوصاً وقد ذكر عجم في حاشية الرسالة انه لا بد من النية لان الاعمال بالنيات وهذا مما لا شك فيه فالصواب الرجوع اليه كما قررره بعض الاشياخ (أقول) ولعل التعبير بالفعل الماضي للإشارة الى انه ينبغي المحافظة على ذلك في تنبيهه بقوله بالاحرام وسلام أى الا قصد خروج من خلاف على ان ابن وهب يقول انه يسلم منها كالصلاة (قوله اذ لا معنى له) أى معنى صحيح فالمنقح الصحة (قوله فى أقل افرادها) (٣٤٩) أى لانه المحقق (قوله اشارة الى ان الفعل الخ)

الانساب أن يقول اشارة الى انه يكفي سجدة واحدة لان الفعل يكفي في تحقق مدلوله واحد فيسوقه مساق التعليل (قوله فى كلامه تعرض لقيد الوحدة) لا يخفى ان هذا كله اذ لم ينظر لخروج كلام المصنف والا ففيه التعرض لقيد الوحدة فقد قال فيما أتى وجهها وتكررها وغير ذلك (قوله اذا تبعه) قال فى المصباح تلوت لرجل أتله تلوا اذا تبعه اه (قوله فاذا لم تكن اخ) ولذلك سياتى بقول واقتصر عليها الخ (قوله لانه) أى ما ذكر من مشروعيتها (قوله اذ لا يحاطب بالسجود الا بالانغ) أى بحسب المنقول فلا يقال انه تعليل الشئ بنفسه أى ربما الصبي فلا يحاطب ندبا ولا سنة بسجود التلاوة هذا معناه (أقول) لا يخفى انه سياتى بذكر انه يحاطب بها على طريق التلذذ وهو الصواب لموافقة لما تقدم من ان المعتمدان الصبيان مكافون بالمدحوب (قوله ان صلح ليوم) أى فى انفرصة فلا يسجد من سمع قراءة غسبير بالغ (قوله القرآن) يشمل أوجه القراءة كقراءة ورش (قوله وأحكامه) بل وما كان جائز كسنة تسعين وقدر عند الوقت (قوله عند الاكثر) عبارة تكفى في التوضيح على نيل الاكثر فيهم ان المراد

فقوله سجدة خبرية لفظاً انشائية معنى بدليل قوله وهل سنة أو فضيلة خلاف أى طاب سجود قارئ أو مستمع لو سجد على وجه المطالبة وليس المراد الاخبار عن سجود قارئ ومستمع فيما مضى اذ لا معنى له وسيأتى ان هذه المطالبة على وجه السنة أو الفضيلة وقوله سجدة أى طلب منه السجود أى طلب منه ايجاده هذه المسألة فى أقل افرادها وهو واحد فادفع ما أورد على المؤلف من انه ليس فيه التعرض بقيد الوحدة على انه قد يقال انه عبر بالفعل ولم يقل سجود التلاوة مشروط بشرط الصلاة مشلا اشارة الى ان الفعل يكفي في تحقق مدلوله واحد من أفراد الحقيقة اذ هو عندهم له حكم التكررات فى كلامه تعرض لقيد الوحدة \* (قائدة) \* انما قالوا سجود التلاوة ولم يقولوا سجود القراءة لان التلاوة أخص من القراءة لان التلاوة لا تكون فى كلمة واحدة والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمها ولا تقول تلا اسمها لان أصل التلاوة من قولك تلا الشئ يتلوه اذا تبعه فاذا لم تكن الكلمة تسع أختم لم يستعمل فيها التلاوة ويستعمل فيها القراءة لان القراءة اسم بل ليس هذا الفعل والذي يظهر عدم كفر من أنكر مشروعية سجود التلاوة لانه ليس معلوماً من الدين بالضرورة أى يعرفه الخاص والعام وان كان مجمعا عليه وظاهر قوله قارئ أنه يطلب بها ولو ماشى أو هو كذلك ونخط من قيام ولا يجلس لها من قيامه وارتضى بعض أن شرط سجود التالى بالوغه وكذا شرط سجود المستمع اذ لا يحاطب بالسجود الا البالغ (ص) ومستمع فقط ان جلس ليتعلم ولو ترك القارئ ان صلح ليوم ولم يجلس لسمع (ش) مستمع بالرفع عطف على قارئ المهموز وفى بعض النسخ فارق منقوصا عومل بمعاملة قاض بعد قلب همزة نيا فهو مرفوع بضمة مقصورة على الياء المحذوفة لاتقاء الساكنين والمعنى أن المستمع يحاطب بسجدة التلاوة كما يحاطب بها القارئ لكن يشترط لسجود المستمع شرط منها أن يكون جالس ليتعلم من القارئ القرآن أو أحكامه من ادغام وظهار ونحوهما ليصون قراءته عن اللحن فلا يسجد جالس بمجرد ابتغاء اشواب عند الاكثر وخروج يستمع وهو قاصد السماع الذى طرق أذنه السماع من غير قصد فلا يسجد عليه ومختار ابن القاسم يسجد المستمع ولو ترك القارئ السجود لان تركه لا يسلط على طوبىة الاخر منه وهذا فى غير الصلاة وأما فيما يفتبعه على تركه لا خلاف وبطل سلاته بفعله اذ ان امامه دون العكس كما يفيد ما أتى ومنها أن يكون القارئ الذى يسمع المستمع قراءته حالاً لا مامة أى فى الجلسة بأن يكون ذكراً بالغاً حقيقياً عاقلاً غير فاسق فلا يسجد مستمع قراءته أنسدادهم وقولنا فى الجملة ليدخل ما اذا كان القارئ غير متوضئ فان المشهور بسجود مستمعه كذا ذكره انصار النفاى لكن المذهب انه لا يسجد على مستمع غير متوضئ وهو ما حرم به الجمهور واقتصر عليه أبو الحسن فى شرح المسند وبقرا الشاذلى وهو أن لا يكون القارئ جالس لسمع الناس حسن قراءته والا فلا يسجد المستمع منه مادخل قرائته من ارباء فلم يكن أهلاً لا قناده وما ذكرناه من اختصاص هذا الشرط بسجود المستمع هو ظاهر كلام المؤلف وعليه قرر

أكثر أهل المذهب (قوله وخرج يستمع ط) أقول اذ الاحجية نقول لفظاً والمخصص أن يقول انما أتى بقوله فقط دفعاً لما يتوهم ان فى العبارة حذفاً والتقديرو مستمع وسمع (قوله ومختار ابن القاسم) مما له عاقله مطرف وعبد الملك وابن عيسى الحكم وأبوعب من أنه لا يسجد (قوله لكن المذهب) فهو المعقول عليه وقال عب فى الجملة لا يدخل سجود مستمع غير عاجز من متوضئ عاجز عن ركس ومستمع مكروه الامامة وكذا من فاسق بخارجة على المعتمد فقول الشرح غير فاسق أى بناء على اشول الضعيف (قوله من الربا) أى بحسب



المظنة (قوله وفيه بعد) أي من العبارة (قوله لمكان أخضر) جواب ذلك ما بعده (قوله اختلاف المتعلق) أي الفاعل (قوله ان كان الله الخ) أي فلم يعطف ان كان الله على ان أردت لاختلاف الفاعل (قوله اما الثاني فظاهر) وذلك لانه يقول وصلح ليوم فيصدي ان (أقول) فاذا انقوت الشككة المتقدمة (قوله لاثانية الحج الخ) ولو سجد في ثانية الحج وما بعدها بطلت صلاته الا ان يكون مقتديا بمن يسجد ها وبه فلا بطلان فلو سجد هادون (٣٥٠) امامه بطلت صلاته وان ترك اتباعه أساء وصحت صلاته وقال عجب لاثانية الحج

أي يكره وقول النخعي يمنع معناه يكره وقوله والجسم معطوف على ثانية أي ولا يسجد العجم كذا في ك (قوله اذ هو مفعول سجد) بعده قوله لاثانية الحج لان المعنى لا يسجد بسبب قرأته ثانية الحج فالمناسب كون في السببية أي سجد بسبب قراءته آيات احدى عشرة سجدة (قوله يعزم) أي يأمر الناس بالسجود فيها (قوله وقيل هي) أي العزائم ما ثبت الخ الحاصل ان الاحدى عشرة سجدة تسمى عزائم فتسقط عجم وسهيت الاحدى عشرة عزائم مبالغة في فعل السجود مخافة ان تترك اه واختلف في العزائم فقيل هي الامور وقيل ما ثبت بدليل شرعي الخ كانه يشير الى ان ما عدا الاحدى عشرة لم يخل عن معارض راجع وهو عمل أهل المدينة (قوله والمشركون) أي زعمهم انه مدح آلهم بقوله أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى وألقى الشيطان صوتا مثل صوته سمعه تلك الغرائيق العلى وان شفاعتهن لترجى الأئمة شير بان القاضي عياض رده هذا بعدم ثبوته وفي ك وجد عندى مانعه وسبب سجود المشركين معه عليه الصلاة والسلام مدح آلهم عند قراءته أفرايتم اللات والعزى

المشارح وغير واحد وهو خلاف ما عليه السنهوري من جعله شرطاً في سجود القارئ أيضاً وقد نقله أبو الحسن عنه في شرح الرسالة وعليه فيكون قوله ولم يجلس ليسمع شرطاً فيهما ومقابلته في المستمع فقط وفيه بعد والظاهر من العبارة اختصاصه بالمستمع ثم لوقال وصلح ليوم لمكان أخضر وقال السنهوري فان قلت لم يعطف صلح على جلس ليسمع مع ان كليمه شرط فيه قلت يظهر والله أعلم انه رأى لما اختلف المتعلق صار كذلك كالدين لا اشتراك بينهم فترك العطف لذلك انتهى وتظير قوله تعالى ولا ينفعكم نفعي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم ثم لو قدم المؤلف قوله ان صلح ليوم وما بعده على المبالغة لمكان أحسن وأخصر أما الثاني فظاهر وأما الاول فلانه يؤهم ان اشتراط الصلاة اجسمة وما بعدها حيث ترك القارئ وصلح بفتح اللام وضعها ثم ان قوله ليسمع مبنى للمفعول وللفاعل وقصره نت على الاول وهو مقصور (ص) في احدى عشرة لاثانية الحج والنجم والانشقاق والقلم (ش) هذا متعلق بقوله سجد أي سجد قارئ ومستمع في احدى عشرة سجدة ولو حذف لفظة في ماضره اذ هو مفعول سجد المتعدي ولعل في هذا السببية على حد قوله عليه الصلاة والسلام دخلت امرأة النار في هرة الحديث والا فظرفية فيه مجازية وهي العزائم أي الامور التي يعزم الناس بالسجود فيها وقبل هي ما ثبت بدليل شرعي خال عن معارض راجع وليس في المفصل منها شيء على المشهور والاحدى عشرة هي آخر الاعراف والا صال في الرعد ويومرون في التصل وخشوعا في سبحان وبكافي مريم وما يشاء في الحج ونوراني الفرقان والعظيم في النمل ولا يستكبرون في السجدة وأباب في ص وتعدون في حم السجدة وما يروى زيادة على ما هنا يجهل على النسخ عند مالك وان الذي استقر من أمره عليه الصلاة والسلام احدى عشرة وزاد ابن وهب وابن حبيب اربع ردها المؤلف صرح بحاوه لانه لا يسجد في ثانية الحج عند قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا لانها في مقابلة الركوع الذي هو أحد أركان الصلاة ولا في النجم عند قوله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا وان صح انه صلى الله عليه وسلم سجد عدها وهي أول سورة اعلن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرم وسجد معه المؤمنون والجن والمشركون غير أبي لهب رفع حفنة من تراب الى جبهته وقال يكفي هذا الا ان اجماع فقهاء المدينة وقراءها على ترك السجود فيها مع تكرار القراءة ليس لاونها ريدل على النسخ ولا يجمعون على ترك سمنه قاله في الذخيرة غير ان قوله غير أبي لهب فيه نظرا لظروجه في الشرح الكبير ولا في الانشقاق عند قوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ولا في القلم عند قوله واسجدوا وقرب تقديم العمل على الحديث (ص) وهل سنة أو فضيلة خلاف (ش) هذه جملة استثنائية قصدها تفصيل الحكم الذي أجله في قوله سجد أي طلب منه السجود وهل هذا الطلب على وجه السنية وظاهر كلامهم انها غير مؤكدة وشهره ابن عطاء الله وابن الفكاكي وعليه الاكثر والفضيلة وهو قول الباجي وابن السكاتب وصدره ابن الطاجب ومن قاعدته تشهير

ومناة الثالثة الاخرى اليكم المذكور له الاثنى ثلاث اذ قسمه فبزي (قوله اظروجه الخ) وفي ك ماصد يمكن قال ه في شرحه ان الصواب غير الوليد بن المغيرة بدل غير أبي لهب كذا قال بعضهم قلت وفيه نظرفان الذي في رواية الشيخين ان الفاعل لذلك أمية بن خلف (قوله تفصيل) أي تبين لاذكر تفاصيل (قوله وهل سنة) ومقتضى ان عرفه انه راجع وكان ينبغي للمصنف الاقتصاد عليه فان القول بالفضيلة لم يشهر

(قوله لا تنافي في الفضيلة الخ) بل تنافي لان طريقة المصنف انما اراد في المستحب (قوله لان الواجب يجامع الجائز) لا يخفى ان الجائز يطلق بمعنى المأذون وبمعنى مستوى الطرفين وبمعنى خلاف الاولى فالجماعة اتفاهى على المعنى الاول لا مطلقا كما هو منه لفظه (قوله) الاكثر الثواب وقتله (أى لا ما قاله البعض المشار به بقوله فقول بعضهم الخ) (قوله على القوانين) تفسير لقوله مطلقا (قوله وبطل ما قيل المتبادر للذهن قلبها) وجه ذلك انه يقع في الذهن انها اذا كانت في صلاة فلا تفتقر للتكبير الذي يقر بها من الصلاة فيسجد لها بخلاف ما اذا كانت بغير صلاة فتفتقر الى التكبير الذي يقر بها حتى يسجد (٣٥١) لها هداية ما يفهم فيبين الشارح بالنقل ان

ما مشى عليه المصنف هو الصواب  
(قوله لا نأقول قد وهم الخ) لك  
أن تقول ان اشوهم من حيث انه  
اعتمده ورجحه لان حيث كونه  
منقول في المذهب (قوله وكره على  
المشهور سجود شكر الخ) أى  
ومقابلة الجواز كما أفاده بهرام  
(قوله كره سجود شكر) أى وكذا  
ملاته (قوله بمسرة) أى ما يسره  
(قوله يوم الجمعة) أى يوم وقعة  
الجمعة وهي بلاد رنقل التتوي  
الاجماع على الطهارة في الصلاة  
والجنازة وسجود التلاوة والشكر  
(قوله شديدة) راجع للريح والظلمة  
(قوله ودل كلامه ان الصلاة الخ)  
أى للزلة ونحوها أى ويدخل في  
ذلك الصلاة لدفع الرياح والطاعون  
لانه عفوية من أجل الزنا وان كان  
شهادة بغيرهم كما أفاده البدرفلا  
يكروه فيصلون اقد اذا أوجاعه اذا  
لم يجتمعهم الامام أو يحمله على  
ذلك وهل يصلون ركعتين أو أكثر  
ذكر بعضهم عن الغمى أنه  
يستحب ركعتان ولم أره اه والذي  
يظهر الوجوب اذا جمعهم الامام  
على ذلك واعلم شرعت الصلاة  
لذلك لانه أمر بحاف منه (قوله)  
ودل كلامه الخ) لادلالة لانه  
مفهوم لقب لا يعتبر (قوله اشهارها  
والمدادومة عليها) لا يخفى ان

ما صدر به خلاف وكان الاولى أن يقول أو مستحبة لان السنة لا تنافي في الفضيلة والثى انما  
يقابل بمناقبه فلا يقال في الثى انه واجب أو جائز لان الواجب يجامع الجائز وهذا الخلاف في  
حق المكلف وأما المصنف فيخطب بها نداء وما ينبغي على الخلاف الاكثر الثواب وقتله وأما  
السجود في الصلاة فهو مطلوب مطلقا على القولين فقول بعضهم ينبغي على القول بالسنة  
انه يسجد في الفرض وعلى القول الآخر لا يسجد هافيه فيه نظر (ص) وكبر الخنض ورفع ولو  
بغير صلاة (ش) قل فيها ويكبر اذا سجد ها اذا رفع رأسه منها وهذا في الصلاة اتفاقا  
وفي غيرها الخلاف والذي رجح اليه مالك التكبير أيضا ابن يونس وهو أحسن والظاهر ان  
حكم التكبير السنة كتكبير الصلوات واذا عانت ما قرأ من ان التكبير للسجدة رفعها  
وخفضها متفق عليه في الصلاة والخلاف في ذلك خارجها كما هو صريح المواضع ظهر لك صواب  
المبالغة وبطل ما قيل من ان المتبادر للذهن قلبها (ص) و ص وأب وفصلت تعبدون  
(ش) أى ومحل سجدة ص هذا الموضع فالمبند المحذوف وأب هو الخبر ولما كانت مواضع  
السجود على قسمين قسم متفق عليه وقسم مختلف فيه لم يتعرض للقسم الذى اتفق على محل  
السجود فيه وذكر ما هو مختلف فيه وذلك في موضعين الاول سجدة ص والمشهور انها عند  
وأب من قوله تعالى فاستغفر به وخر را كما هو أب وقيل عند قوله تعالى لاني وحسن ما ب  
والثاني سجدة حم فصلت والمشهور كما قاله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون لا عند قوله تعالى  
وهم لا يسأمون وان قيل انه آيين لا يقال قد وقع خلاف في سجدة الخل فقل عند قوله العظيم  
وهو الراجح وقيل عند قوله وما يعبدون فكان على المؤلف أن يبين محلها على المعقل لا نأقول قد  
وهم ابن عرفة ابن عبد السلام في الثاني فقال والعظيم في الخل ونقل ابن عبد اسلام محلها منه  
وما يعبدون وهم (ص) وكره سجود شكر كرارزلة (ش) أى وكره على المشهور سجود شكر  
عند بشاره بمسرة أو دفع مسرة العمل ولذلك أنكر مالك قولهم سجدة أبو بكر يوم الجمعة  
حين بشره قتل مسيلة بكسر اللام قال لا ما سمعته فظ وأراهم كذبوا عليه وقد دفع الله على نبيه  
وعلى المسلمين فاسمعت ان أحدا منهم سجدة وكذا يكره سجود الزلة أو ظله أو ربح شديدة ودل  
كلامه ان الصلاة لا تنكره بل تطالب (ص) وجهر بها بسجدة (ش) يعنى انه يكره اظهار  
سجدة التلاوة لأنمة المساجد يعنى اشهارها والمداومة عابها خوف اعتقاد وجوبها ان  
الصلاة تبطل بشرائها كما هو مشاهد الان عند كثير من العوام فيؤول جهر باظهار واشهار  
ومداومة كما أشار له فت وقال ابن غازي وظاهر كلام المؤلف انه يكره الجهر بالسجدة في  
المسجد ولم أقف على هذا منصوصا لغيره ولو كان هذا الكلام مؤخر عن قوله وقراءة التلميم  
لا يمكن أن يكون الضمير في قوله بها عائدا على القراءة الخ رضى حل كلامه عليه بعد من وجوه  
لا يخفى وهو انكر ارفع قوله هار اقيم الفارى في المسجد الخ ومع ما يأتي له في باب احياء الموت

ذلك يؤخذ من قوله وفعدها فريضة باطر بقى الاولى (قوله انه يكره الجهر بالسجدة في المسجد) أى فعلها بمسرة الناس في المسجد  
(قوله عليه) أى على ترجيح الضمير للقراءة (قوله لا يخفى) الى هاتين كلام ابن غازي (قوله وهو) أى ما ذكر من الوجوه التكرار  
ولا يخفى ان ما ذكره وجه واحد وهو التكرار الا أنه متعدد فيجاب به أراد بالوجوه من حيث تعدد التكرار أو أراد بالجمع ما فوق الواحد  
ويظهر وجه التعدد أيضا من جهة ان الاصل في الضمير أن يكون عائدا على متقدم ورجحه لما أخرجه خلاف الاصل ثم لا يخفى

ان الذي يوصف بأنه تنكر ارمع غيره اغناه والثاني لا الاول الا ان يجاب بأن المراد لازمه وهو أنه يمكن الاستغناء عن ذلك بما يأتي (قوله فيه تجوز) أي مجاز استعاره شبه الاشهار والمداومة بالجهر بالقراءة في جميع اطلالع الغير على ذلك واستهين اسم المشبه به المشبه (قوله وعلى كلام ابن غازي) فيه ان ابن غازي لم يقل ذلك ولو كان هذا الكلام مؤخر الامكن وعلى تقدير لو حمل على ذلك لكان فيه بعد من وجوه (قوله وقراءة بتلحين) ما ذكره المصنف هو المشهور من مذهب الجمهور وذهب الشافعي الى جوازه واختاره ابن العربي بل قال انه منه وان كثيرا من فقهاء الامصار استحسنه وسماحه يريد غبطة بالقراءة وإيماناً ويكسب القلوب خشية (قوله ومن المكروه قراءة السبع) أي ومن افراد ما حكم بكراهته الذي هو قراءة الجماعة لا من مطلق المكروه قراءة السبع ويحمل كلام المصنف صورة أخرى فانها مكروهة عند مالك وهو أن يقرأ أحد ربع حزب ثم الثاني كذلك وهي المسماة بالمداينة وتقل النووي عن مالك جوازها ويحمل الكراهة ما لم يشترط ذلك واقف (٣٥٣) بغير مسجد أو به ولو من غير واقفة والا فلا كراهة ويحمل الكراهة في تلك الصورة

الرائدة ما لم يقرأ كل واحد سورة مستقلة والا فلا كراهة للفصل بالصور كما لا تنكره المداينة بالمعنى الذي كان يدارس به جبريل النبي صلى الله عليه وسلم رمضان من قراءته واعادة النبي عيسى ما قرأه جبريل (قوله لا تعليم) أطلقه على حقيقة نفسه وهو افادة الغير ومجازه وهو العلم الذي هو الافادة من الغير (قوله يريد ولا شواب) وهذا على خلاف قول الاكثر (قوله بقاء ندبا) هذا اذا قسروا على الوجه المشروع والا وجبت اقامته (قوله وظاهره ولو لم يرفع صوته) في كلام غيره ان يحل الإقامة اذا رفع صوته وهو ظاهر والمحصل انه يقام بشروط ثلاثة مع الكراهة أن يرفع صوته وأن لا يكون بشرط من الواقف وأن يقصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله أو فريسة وفعل ذلك لا على الدوام مكروه أيضا لكن لا يقام قاله البساطي ويؤمر بالسكوت

من كراهة رفع الصوت في المسجد ولو بالقراءة على جواب تت فيه تجوز لان المراد بالجهر الانظار وعلى كلام ابن غازي مقدم من تأخير (ص) وقراءة بتلحين (ش) أي وكراهة قراءة بتلحين أي تطريب الصوت أي ترجيعه ترجيعا لا يتفرجه عن حد القرآن والاحرم كذا المقصور وفن المدغم وعكسهما (ص) كجماعة (ش) تشبيه في الحكم وهو الكراهة ابن يونس وكراهة اجتماع القراء يقرؤون في سورة واحدة وقال لم يكن من عمل الناس وراها بدعة ويحمل كراهة قراءة الجماعة ما لم يشترط ذلك لواقف والا وجب فعله وظاهر كلامه الكراهة ولو بني كل واحد على قراءة نفسه وهو كذلك لكنه خلاف ما تقدم في الاذان ومن المكروه قراءة السبع بضم أوله (ص) وجالس لها لا تعليم (ش) أي وكراهة جالس للسجدة فقط أي ليس الحامل له على الجالس الا السجدة أي لا جالس أن يسجد ها فقط لا لتعليم يريد ولا ثواب كما قاله أبو الحسن (ص) وأقيم القارئ في المسجد يوم خميس أو غيره (ش) أي ان القارئ في المسجد يوم خميس وغيره يقام ندبا وظاهره ولو لم يرفع صوته وهذا اذا كان على سبيل الدوام لان الغالب قصد الندب لا بدلا وهذا ما لم يشترط الواقف ذلك فيجب فعله (ص) وفي كراهة قراءة الجماعة على الواحد روايتان (ش) أي وفي كراهة قراءة الجماعة أي ما زاد على الواحد دفعة على الواحد اذ لا بد أن يفوته ما يقرأ بعضهم بالا مسغاة الى غيره فقد يخطئ في ذلك الحين ويظن انه قد سمعه فيحمل عنه الخطأ أو يظنه مذهبا له وعدم كراهتها للمشقة الداخلة على القراء بانفراد كل واحد اذ قد يكثر من فلا يهمهم - فمهمهم أحسن من النطق ببعضهم روايتان كان مالك يكرهه ولا يراه صوابا ثم رجوع وخفقه (ص) واجتماع لدعاء يوم عرفة (ش) أي ويكره الاجتماع يوم عرفة لدعاء أي بأي دعاء كان في المسجد ومقام الرجل في منزله أحب اليه لان ذلك من البدع المحدثه التي لم ترد عن السلف فقوله لدعاء بالتسوين لا بالاضافة لانها تقتضي ان له دعاء خاصا ولا يكره الاجتماع يوم عرفة للدعاء به وليس كذلك وينبغي أن يخص كراهة الاجتماع المسد كور بمن يفعله على انه من سنة ذلك اليوم وأمن يفعله لا على هذا الوجه فلا يكره كما ذكره ابن رشد

في

أرأى القراءة مرة (قوله لان الغالب قصد الدنيا) هذا التحليل ناتج الإقامة ولو لم يقصد

الدوام (قوله وعدم كراهتها للمشقة الداخلة على القراء بانفراد كل واحد اذ قد يكثر من فلا يهمهم الخ) لا يخفى ان قوله اذ قد يكثر من يفيد ان قوله للمشقة أي لظنة المشقة فيكون الخلاف مطلقا وفي كلام بعض الشراح ان محل الروايتين اذا كان يحصل بقراءة كل واحد بانفراده مشقة والا فلا كراهة باتفاق اه (قوله ثم رجوع وخفقه) أي تخفيفه فلو وصل الى درجة الزاجية بدليل قوله أحسن (فان قلت) حيث رجوع وخفقه كان الواجب عدم ذكر الرواية الاولى لان رجوعه بمثابة النسخ قلت المرجوع عنه لما كان غير خارج عن قواعده لم يبلغ أصلا كذا كروا (قوله واجتماع لدعاء يوم عرفة) وبقياس عليه الذكر (قوله ومقام) بمعنى واقامة (قوله وليس كذلك) أي ليس له دعاء خاص والكراهة لا تنفيده على تقدير وجوده هذا ظاهر اللفظ مع انه ورد عن ابن عباس انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكاني وتسمع كلامي الى آخرها وفي حاشية عب ويمكن أن يكون النفي منصبا على المجموع ويجاب بأن المراد ليس له دعاء خاص أي مخصص فلا ينافي ان له دعاء خاصا أو لو باره هو في الحديث (قوله كذا ذكره ابن رشد) أي فانه يكره اذا فعله على انه من

سنة التضيعة وأما على غير ذلك فلا كراهة (قوله من أن) أي من أحسانك وقوله واليه أي ومقترب به اليك (قوله وتقدم عن المواق) أي في قول المصنف في السجود سبحان ربّي الأعلى وفي الركوع سبحان ربّي العظيم تقدم أنه مكروه وأن محل ذلك إذا جعل ذلك أمرا لازما لا بد منه والافهم مستحب (قوله في غير المسجد لا يكره) لا يخفى أن تقييد الكراهة بكونه إذا فعله على أنه من سنة ذلك اليوم يفيد الكراهة ولو لم يكن في المسجد إلا أن يريد أنه وإن كان لا يكره إلا أنه خلاف الأولى (قوله على أنه ليست كالمسجد) لعزل ذلك أن ذلك الموضع معدل في الاموات وأعلم أن أشبه كان يقول يجوز ذلك والظاهر أنه لا يعتقد أنه من سنة ذلك اليوم فكان يفعله بجامع مصر قال يحنون فخصرته وكان يصلي المأذنة جالسا وفي جانبته صرة يعطى منها السؤال فإذا به أعطى سائلا ديارا فذكرته فقال أو ما كنا نفعل ذلك من أول النهار وكان يمد يده خارج مصر وهو يومه على بغلة فقال ابن القاسم وجعلنا بعضكم لبعض فتنة ثم رضى بإبطال قائله عياض (قوله وقت جواز) أي وقت جواز السجدة لأنها قد تجوز ولا تجوز إلا في صلاة كعبه الفجر إلى الاستغفار وبعد العصر إلى الاصفرار (قوله تأويلان) محل التأويلين ما لم يقرأ الصلاة الفرض وقت نهي والاسجدها (قوله عدم توالي آيات القرآن) أي فعدم توالي آيات القرآن مكروه وعدم توالي الكلمات حرام (قوله أو يجاوز الآية كلها) ابن رشد (٣٥٣) هو الصواب للتأويل المعنى اه ظاهره أنه على الأول يلزم تفسير المعنى لكنه

ليس ظاهرا في مثل ترك آخر الاعراف وغيرهما يعرف بالتأمل في تنبيهه إذا قلنا بالتأويلين فلا يرجع لقراءتها إذا ظهر أو رآل وقت الكراهة لنص أهل المذهب على أن القضاء من شعار الفرائض وهذا هو المذهب خلافا للجسلاط وكذا القولان فيما إذا لم يجاوزها وقت نهي وفعلها فيه انظر عب (قوله أي محمل ذكرها أي السجدة) ويأتي بمحمل فعلها أي فيسقط واسجدوا لله ويأتي بقوله إن كنتم آياه تعبدون (قوله انظر ثم حنا الكبير) عبارة فيك وفيه بحث أذ يقضى أنه يجاوز محمل ذكرها ويأتي بمحمل فعلها وليس كذلك إذ مفاده أنه إذا كان موضع

في نحو قول المصنف اللهم من أن والدنوثة دم عن المواق عند قول المؤلف وتبجح ركوع وسجود ما يفيد ذلك ثم يفهم من كلام الشارح أن الاجتماع على الوجه المذكور في غير المسجد لا يكره ومنه ما يفعله عساجدا القراءة بناء على أنها ليست كالمسجد (ص) ومجاوزتها المتطهر وقت جوازها والافهم يجاوز محلها أو الآية تأويلان (ش) أي أنه يكره مجاوزتها أي تعسدي سجدة التلاوة لمن قرأ محلها في وقت جوازها وهو متطهر وأما من تركه فليس مجاوز لها وقد تتعلق به الكراهة من جهة أخرى وهي عدم توالي آيات القرآن فإن لم يكن متطهرا أو كان الوقت ليس وقت جواز أو لم يكن متطهرا ولا الوقت وقت جوازها فلهل بجاوز محلها فقط قبيحا وزم ما يشاء في الخلق وأتاب في ص وهكذا أو يجاوز الآية كلها تأويلان وحمل بعضهم كلام المؤلف على خلاف ظاهره فجعل فيه حذف مضاف أي محمل ذكرها أي السجدة ويأتي بمحمل فعلها وفيه بحث انظر ثم حنا الكبير فإن فيه كلاما نفيسا (ص) واقتصار على أو أول بالكلمة والآية قال وهو الاشبه (ش) يعني أنه يكره الاقتصار على قراءة السجدة حيث كان يفعل ذلك لاجل أن يسجد والافلا كراهة وإنما كرهه الاقتصار عليها لأن قصده السجدة لا التلاوة وهو خلاف العمل قاله أشهب انتهى وعليه فلا يسجد حيث فعل ما لا يجوز قال في المدونة ويكرهه قراءتها خاصة لا قبلها شيء ولا بعد هاشي ثم يسجد في صلاة أو غيرها واختلاف الاشياخ في ذلك فذكر عبد الحقي في نكتته عن بعضهم أن الكراهة مخصوصة بما إذا قرأ موضع السجدة مثل واسجد والالاية يجملتها فلا كراهة فيها لأنه صار تأليا لذلك وحكى في تهذيب الطالب عن بعض الشيوخ أنه يكرهه قراءة الآية مثل واسجد والله الذي خلقهن إن كنتم آياه تعبدون لأن حكم التلاوة لم يحصل له وإنما هي لمن يستمر على قراءة الآيات الكثيرة قال المارزي

(٤٥ - خرشي أول) ذكر السجدة غير موضع فعلها كفي قوله واسجدوا لله الذي خلقهن إن كنتم آياه تعبدون أنه يجاوز على التأويل الأول لفظ واسجدوا لله ويقرأ أن كنتم آياه تعبدون وليس كذلك بل تجاوز محل السجود وهو تعبدون اه وحاصله أن محل البعض محل التلاوة زاد غيره في بيان النظر أن طاهره ولو كان حذف محمل ذكرها يعبر المعنى وليس كذلك فقد قيده بسند بأن لا يغير المعنى واللام يجوز كأن يقرأ في الخلق ألم تر أن الله يوصله بقوله من في السموات ويحذف يسجد له (قوله وهو الاشبه) أي بالقواعد (قوله والافلا) أي وإن لم يقصد السجدة أي بأن قصد ثواب القراءة فلا كراهة طاهره على كل من القولين (قوله لأن قصده السجدة الخ) هذا التعليل يعود بالتعكير على قوله لاجل أن يسجد لأنه يفيد أن هناك حالة واحدة وقوله لاجل أن يسجد فتعدي حالتين (قوله لأنه خلاف العمل) أي قصده السجدة لا التلاوة خلاف العمل (قوله حيث فعل ما لا يجوز) أي ما يكره وأما لو لم يكن قصده السجدة فأنظروا أنه يسجد (قوله مثل واسجدوا) فيه أن موضع السجدة هو قوله إن كنتم آياه تعبدون لا قوله واسجدوا وصح المواق يريد موضع السجدة فقط لا آيتها المارزي وقيل آيتها اه وكذا في هروم فلم يقع منه التمثيل كما قاله الشارح وما ذكره شارحنا تبع فيه اتفاق من تقر به الذي كتبه الفيشي (قوله وحكى) أي عبد الحقي لأن تهذيب الطالب لعبد الحقي تحقيقا

(قوله فتعبره بالفعل جار على اصطلاحه) فيه شيء لا يدل على جار على اصطلاحه لأنه مسبوق به وانما هو أي المازري اختاره فهو قطعاً الخبير من خداف وان كان ذلك الخلاف اختلافاً في فهم المذوثة لا اختلافاً خارجياً (قوله دخل في الوعيد) المشار به قوله تعالى ولا تقرأ عليهم القرآن لا يسجدون (قول) إلا أنه وعيد بالنظر لتترك السجدة وعيد تلوم (قوله زاد في أعدد سجودها) فيه ان تلك العدة موجودة في النافذة ويمكن أن يقال ان اسجودها كان نافذة وله صلوات نافذة صار كما ليس وإنما الخلاف في المقرض ثم انه مقتضى الزيادة في الفرض البطلان فيجب بان الشارع لما طلب من كل قارئ كانها ليست برائدة مخصوصة خصوصاً وهي جائز في النقل (قوله لا ندله بنفها) أي خذ لا يؤدي للطلان (قوله اتفاق) أي لم يفصله أشعر بها ثم أقول هذا لا معنى له وذلك لا بما مروون بالاعتداء بأفعله وأقول الله تعالى يقره ليل على التخصيص (قوله أوليين الجواز) أي لبيان ان ليس بحرام وهذا لا ينافي الكراهة (أقول) لا يخفى بعد هذا ترفقه على دليل (٣٥٤) (قوله ويركع مساجد محبة عمل) أقول إذا كان بيان الجواز فلا ينافي قوله

وهو الاشبه اذا فرق بين كلمات السجدة أو جهة الآية وذكر التأويلين عدل الحق ولم يمكن هذه خلافاً وانما هو فهم لشيوخها أي بافظ الفعل لا بد من قبل نفسه لا من خلاف حقيق قاله نت أي فتعبر به بالفعل جار على اصطلاحه وهو أي من قول ز وهو مختار من الخلاف قاله قال وهو الاشبه على المقول كان مناسباً لاصطلاحه انتهى وإذا اقتصر على الآية فعلى القول بكراهة الاقتضاء عليها لا يسجد وعلى القول الآخر يسجد وإذا اقتصر على السجدة لا يسجد بانها فهم (ص) ونهجهما بغير بضمة أو خطبة لا نقل مطلقاً (ش) يعني انه يكره بعد قراءة المصعدة في اقرضه لا ما هو قد لا نه لم يسجد دخل في الوعيد وان يسجد زاد في اعداد سجودها وكذا يكره تعهد بها في الخطبة لا خلافة نظامه ونحوه عليه الصلاة والسلام وسجودها اتفاقاً أوليين الجواز وترك لمالم بحسبه عمل ولا يكره تعهد بها في النقل هذا أرفق جمعة جهر أو سراف حضرة أو سفر في ليل أو نهار متناً كذا أو غير متناً كذا خشى على من خلفه القنيط أم لا (ص) وان قرأها في فرض سجدة لا خطبة وجهر امام السرية ولا التبع (ش) لما ذكر ان السجدة تكرر قراءتها في اقرضه وتخطبة خشى أن يوههم ان الحكم بالنسبة إلى السجود وعدمه مستوفى ذكر ان قارئها في اقرضه سجدة لا خطبة وهو يكره أو يحرم وإذا وقع وصعد فهل تبطل الخطبة لرواها أم لا واسمها ظهره لشيخنا الكريم الدين وطاهره قوته مجيد ووفى وقد حرمه كما قال ابن المطاح لأنها تتبع للصلاة كسجود السهر القسلي وظاهره ولو تعبد قراءة السجدة في وقت النهي وقال نت ينبغي أن يبعد ذلك عما إذا لم يسمع قراءة السجدة أي في وقت النهي تأمل وإذا قلنا يسجد في اقرضه فإن كان اماماً أو مصلاً يسهرونه باليهن المأمورين ولو قلنا ان يحجروا ويسجد فقال ابن القاسم يبيع لان الأصل عدم السجود وقال سحر بن عتبة أن يبعوه لأخاه السهر وعلى شكل من أقول ان لو لم يبعوه هذه الاتهم صحبه كما مرح به أبو الحسن على الرسالة (ص) ويجاوزها بسبب يسجدو بكنير بعدد ما يفرض ما لم يفرغ وبالنسبة في ثابته في فعلها قبل الفاتحة قولان (ش) يعني ان قارئ السجدة إذا جاوزها بسبب كالاتية ونحوها يسجد ما من غير عود

وترك لمالم بحسبه سهل الآن يجاب بأن لو لم يبعوه أي (قوله ولا يكره تعهد بها في النقل) قال في سائر ما لم يرد بان نقل الذي يجوز عدها فيه هل ما قبل اقرضه فيشمل السنة أو المطلق وأما الخطبة فلا فرق بين أن تكون الخطبة بحسبه جمعاً أو لا (قوله خشى الخ) فيه أن الخشية تؤدي إلى اختلاف العبادة فكيف يرتكب أمر تفسير واجب أدى إلى اختلافها (قوله وان قرأها) أي وان اقرضه النهي وهل يصحده سنة أو خطبة خلاف وهذا إذا كان الفرض غير جهر أو سراف كانا جهر ولا نه يسجد ما فيه فان فعل فأنظر انه يجري فيها مجرى في سجدة الخطبة (قوله وهل يكره ويحرم) انما امر الكراهة فوجبه لا بطلان (قوله القسلي) انظر تنبيهه بالقسلي فإنه لا يظهر ولا نه خطبة لا بالقرآن ما تقدم في سجود السهر (قوله أي وفي وقت النهي) هذا

تفسيراً شارحاً لا من كلام نت وقوته تأمل هذا آخر كلامه وأمر التأمل أي في وجهه مقالته من انه عند تعهد به يقرأها يعامل بنته من مفصود وان في تلك الحالة يشبه من زاد وقوله تدافعه ان مقتضى الاعلام السنية لان الراجح ان السجود سنة فيكون وسياً كذا (قوله فسأل ابن القاسم يبيع) في كذا الظاهر الوجوب فان قيل لو كان الاتباع واجباً لما جاز لهم التردد في الجواب ان ذلك يجوز ان يكون لرعي الخلاف (قوله يبعدها) أي يبعد عمل السجود أي الآية التي فيها السجدة (قوله ان النقل في ثابته) أي ويعود لقراءتها في ثابته انما حكم اعادة قراءتها في ثابته ان النقل هل هو مستحب أو يجري فيه الخلاف ابتداء هكذا انظر بعض الشراح الا ان شاذنا حكم بالسند وقوله من فعلها أي السجدة مع لا ياتي بآيتها (قوله في فعلها قبل الفاتحة) وعلى الاول لو أخرها حتى قرأها فحدها بعد ما قبل وكذا بعد اذراء وجعل الاضمار على الثاني لو قدمها قبل بكتفيها وهو الظاهر أو بعد ما قبل لم يذكرها حتى بعد الثانية فانت ولا شيء عليه (قوله اذا جاوزها) أي محبة أي عمل السجدة (قوله كالاتية ونحوها) أي في الآيات

(قوله فلا يعود لقراءتها) أي يكره فان سجدها في ثانية الفرض من غير قراءتها لم تبطل فيما يظهر تقدم سببها أو يستعمل البطلان لانقطاع السبب بالانحطاط فيه شيء (قوله هل يسجدها) أي هل يقرأ آيتها في سجدها (قوله متعلق بسجد) فيه نظر بل متعلق بقوله ويجوزها الخ (قوله وهل عن) ذهل عن الشيء نسبيته وغفل عنه من باب قطع وذهل أيضا بالكسر وهو لا يختار وقوله أو رفع وأتم الركعة الظاهر أنه يسجدها في ذلك عند ابن القاسم ولا نقوت إلا أن قوله أبعاضها لا يصلح أن يكون جوابا إلا باعتبار قوله أتم الركعة الخ وقوله بخلاف تكريرها) أي تحقيقها أو شكافن شذلهل سجدها أم لا فإنه يسجدها ويُسجد (٣٥٥) بعد السلام لان الشك في الزيادة كتحققها

(قوله سموا) قيد في المسئلة تبيين وأما عمد اقتبطل وإضافة تكرير لما بعده من إضافة المصدر للمفعول أي تكرير المكلف أباها والتعبير بالتكرير أخصر ويكون من إضافة المصدر للفاعل لكن لما استند الفعل فيما تقدم للشخص ناسب أن يستدله فيكون الكلام على وتيرة واحدة (قوله فليقرأ السجدة في باقي صلاته) ظاهره ولو في الركعة الثانية قضاؤه فرضا أو نفاذا مع أن عمدها بالفرض مكرره إلا أن يقال لما اتفق أنه قرأ الآية قبلها فليؤمر بقراءة ما يلزمها ويكون أولى من قراءة غيره وعادة تعجب كالمسجد في آية قبلها بظن أنها مجملها فإنه يسجد للمسلم بعد السلام سواء يسجد عند قراءتها أم لا اه (قوله كالمعلم) أي سماعه والمعلم بقراءته على السماع المذكور البالغين إذا قرأ عليه القرآن بتمامه مثلا أو كرر سورة سجدة واحدة كذا قول عب ثمان بعض الشيوخ كتبوا افتاء الصمد رعمارة عب فقالوا لا يصلح أن المعلم أو المتعلم إذا كرر سورة واحدة من القرآن أو غيرها لا يسجد إلا لتكرارها وأما يسجدان المرة الأولى وكذلك إذا

لقرأتها في صلاة أو غيرها وان جاوزها بكثير رجح اليها فقرأها وسجدها ثم عاد إلى حيث انتهى في القراءة وسواء من في صلاة أو غيرها **المكن** من في صلاة يعود لقراءتها بالفرض والنفل ما لم ينحن للركوع فان الشك في فاتته فلا يعود لقراءتها في ثانية الفرض لانه كالتسديد قراءتها فيه وهو مكروه وبالنفل يعود لقراءتها في ثانية استحبها أو اختلف المتأخرون هل يسجد لها قبل قراءة أم القرآن لتقدم سببها أو بعد قراءتها لانها غير واجبة فشرعيتها بعد الفاتحة ثم يقوم فيقرأ السورة قولان لا في بكر بن عبد الرحمن وابن أبي زيد قوله بكثير متعلق ببعده وتم الكلام عنده وقوله بالفرض متعلق بما مل مقدور مماثل لما ذكر رأى ويعبد بالفرض والجملة مستأنفة استئنافا بما يجاب عن سؤال مقدر تقديره ماذا يفعل اذا جاوزها بكثير في الفرض والنفل وقوله وبالنفل الخ معطوف على قوله بالفرض فال موضوع واحد وهو مجاوزتها بكثير وان لم يجعل متعلقا ببعدها المذكور لاستلزام ذلك عدم الاعادة في مسئلة مجاوزتها في غير الصلاة (ص) وان قصدها فركع سموا واعتدبه ولا سموا (ش) أي اذا انقطع في السجدة فلما وصل إلى حد الركوع ذهل عما أوى الركوع فإنه يعتدبه عند مالك فيرفع له وقامت السجدة في هذه الركعة ولا يسجد سموا وعليه عنده ولا يعتد بالركوع عند ابن القاسم بل يجزئ ساجدا فان اطمان مضميا أو رفع أو أتم الركعة اغاها وسجد تلك الزيادة بعد السلام (ص) بخلاف تكريرها أو سجود قبلها سموا (ش) قال مالك وان سجد السجدة ثم سجد معها ثانية سموا فليس يسجد بعد السلام قال ولو سجد في آية قبلها بظن أنها السجدة فليقرأ السجدة في باقي صلاته ويسجد بها ثم يسجد بعد السلام (ص) قال وأصل المذهب تكريرها ان كورخربا الا المعلم والمتعلم فأول مرة (ش) الضمير في قال عائذ على المازري قال في القارئ اذا قرأ آية سجدة بعد ما سجد فيها أنه يسجد عندنا وعند الشافعي خلافا لابي حنيفة قال وهذا الذي ذكرته من تكرار السجود هو أصل المذهب عندنا الا أن يكون القارئ ممن يسكر ذلك عليه غالبا كالمعلم والمتعلم ففيه قولان اذا كانا بالغين قال مالك وابن القاسم يسجدان أول مرة وقال أصبغ وابن عبد الحكم لا يسجد عليهما ولا في أول مرة وأما قارئ القرآن فإنه يسجد بجميع سجده الله انتهى الشارح ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان قوله الا المعلم الخ من جملة موقوف المازري فيكون دالا تحت قوله وأصل المذهب الخ مع ان الشارح قد عزا هذا لابن القاسم أي فكان ينبغي أن يقول على الموقوف والمراد بالمرتب الورد الذي يقرؤه لا الحزب المعلوم الذي من تجزئة ستمين (ص) وتندب لاجد الاعراف قراءة قبل ركوعه (ش) يعني انه يسجد لمن قرأ سورة الاعراف أو غيرها وسجد سجدتها أن يقرأ ما يتيسر من الله آن من الانهال أو من غيرها بعد

قرأ المعلم سورة واحدة لا يسجد الا عند سجدة السورة الأولى وكذلك المعلم أيضا عند تلا كلام عب (أقول) بل ان الذي يتعين انه في الثانية يسجد المعلم والمتعلم عند كل سجدة حيث كان قارئ تلك السورة من غير تكرارها كما هو نص شارحنا وقوله انتهى الشارح أي من الشارح ثم انه يرد ان المعلم سماعه والسمع لا يسجد الا اذا كان متعلما بالجواب ان المعلم سجد مع كونه ساهما وقول المصنف فيما تقدم ان جلس ليعلم فيه حذف أي أوله علم ولا اعتراض على عب في قوله الا المعلم سماعه (قوله أي فكان ينبغي أن يقول على الموقوف) أي ليكون المازري اختاره من خلاف وخلاسته ان صدر العبارة يقول ليس يختار من خلاف فاسباب التعمير فيه بافعال وآخرها مختار من خلاف فالمناسب فيه التعبير بالاسم (قوله أو غيرها) أي مما يليها على نظم المحقق لا ما يشمل قبلها والا كان تسكيما

مكروها (قوله ولا يكتفى منها ركوع) أطلقوا الر كوع عليه وعلى الرقع منه لان سجدة التسلاوة خفض ور كوع (قوله أى لا يجعل الر كوع) أى تلك الهيئة المخصوصة لانه اذا قصد أى تلك الهيئة ار كوع فم سجدة ها وان قصد تلك الهيئة السجدة فقد غير هاهن صفتها وقوله وذلك غير جائز وهل تبطل الصلاة حينئذ كما هو ظاهر قوله وذلك غير جائز ثم بعد كتي هذا رأيت أن الشيخ سالمحاكم بالطلان في هذه الصورة فقد قول بقية شرح المصنف لهذا كله اذا ائتمركها في ركوعه الصلاة وأصلها بالركوع فينية في بطلان صلاته ويدل عليه قول ابن يونس وان قصد السجدة فقد أجازها عن صفتها وذلك غير جائز الا أن مفاد ابن القاسم في الغيبة الاجزاء ولا بطلان انظر عجم (قوله مع وكراهه) بقوى (٣٥٦) الطرف الاول في كلام أبي الحسن لان جعله على الطرف الثاني غير جائز والمتبادر منه الحرمة فاذن وهذا بطلان

في الطرف الثاني (قوله قصد جعلها) يجعل وقصد تلك الهيئة ويجعل جعل الر كوع الذي هو الركن نائباً عنها (قوله يوافق ماد كاعبي الاعتدال بالركوع) أى في هذه المسئلة على هذا التفوير لان ابن القاسم يقول ان الحركة لركن مقصودة وهي موجودة هنا فالأولى دعوى التكرار ولا يجعل على هذه الصورة لا اتفاق الأمامين على هذه الصورة وحاصل كلام الطائفتي ان تارك السجدة ثلاثة أحوال إما أن يتركها سبباً ويركع قصد الر كوع من أول الخطا وإما أن يتركها عمداً ويقصد الر كوع وإما أن يقصدها أولاً ويخطئ بينها فلا يصل إلى جسد الر كوع فهمل معها فتوى الر كوع في الوجه الاول يقصد بالركوع بانفاق مالك وابن القاسم لان قصد الحركة التي هي للر كوع وجسد وفي الوجه الثاني يقصد بالركوع أيضاً لكن يكره له ذلك الفعل وإليه الإشارة بقوله وان تركها وقصده صح وكراهه وفي

قيامه معها وقصد ركوعه ليكون الر كوع واقعا على سنته وهو كونه بعد قراءة وانما يخص الاعراف بالركوع لا يتوهم في الاعراف عدم القراءة لان في انقراء عدم الاقتصاء وعلى سورة مع ان الأفضل الاقتصار على سورة وعلى هذا يستثنى هذا من ذلك وقيد بالاعتناء لان هذه ليست قراءة اسنة الصلاة (ص) ولا يكتفى منها ركوع (ش) أى ولا يكتفى عن مصدة التلاوة ركوع اقول المدة وثلاثة ركعات هي صلاة ولا غير هاهى لا ركعة هاهى صلاة قال أبو الحسن أى لا يجعل الر كوع عوضاً عما لا نه اذا قصد به الر كوع فم سجدة ها وان قصد به السجدة فقد أجازها عن صفتها وذلك غير جائز (ص) وان تركها وقصده صح وكراهه (ش) أى وان ترك السجدة عمداً وقصد جعل الر كوع عوضاً عنها كما بقية كلام أبي الحسن فهو إشارة لبيان ان الر كوع المشار إليه بقوله ولا يكتفى منها ركوع صحيح مقصده وفي كلامه إشارة الى هذا ويفهم منه حكم ما اذا تركها وقصد الر كوع ولم يقصد جعله عوضاً عنها أنه صحيح بالطريق الاولى فقوله صح أى صح ركوعه وكراهه فعله المذكور وما ذكرناه في معنى قصده خلاف ما ذكره الطائفتي من ان معناه قصد الر كوع ويأتى نصه (ص) وسهوا اعتد به عند مالك لابن القاسم (ش) أى وان ترك السجدة سهواً وتركه بنية الر كوع ثم تركه حين وصل إلى جسد الر كوع اعتد بالركوع وعصى على ركعته ويرفع ركعته عند مالك من رواية أشهب لا عند ابن القاسم فيجوز ساجدة ثم يقوم فيبتدئ الركعة فيقرأ شيئاً ويركع ابن عجلب وسجدة بعد السلام ان طال في الخشاعة وهو معنى قوله فيسجدان طمأن به وكذلك وقع منه بل هو أسخى وان لم يترك حتى أتم الركعة انما هو نيت هذه مكررة مع قوله وان قصد هاه ركع معى اعتد به لانه هذا الخط للسجدة وهما لا ركوع ما بهما يمكن الذي صوبه ابن يونس ان الخلاف يجري فيه وقصداً المؤلف على قول مالك في ثلاث وقصده له في هذه يشرع برحمة بينة والافتقار خلاف أوقولان كما أشار له س في شرحه لكن انظر قوله ان ابن يونس صوب جريان الخلاف فيها مع نقل الطائفتي من ان ابن القاسم يوافق ما تكا على الاعتدال بالركوع وانظر نصه في شرحنا الكبير

(فصل) في بيان صلاة النافلة وسكهاها وتيسر هذا الفصل بسجود التلاوة لسانه وبين صلاة التطوع من المشاهدة في الحكم والنقل لقصة الزيادة والمراد به هنا ما زاد على الفرض واسنة والرغبة بسبيل ذكرهما بعد اصطلاحاً ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه وهذا الحد غير جامع فخرج نحو الر كوع قبل الظهر لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان

الوجه اثبات اختلافه ما لا وابن القاسم فيعتد به عند مالك ولا معى عليه وعند ابن القاسم لا يعتد به (فصل) صلاة النافلة (قوله في بيان صلاة النافلة) أى في باب الاحكام المتعلقة بصلاة النافلة من تأكد هاه قبل الظهر ووجهه وقبل العصر وهذا المعرب ومن ندد اسسها راوا لظهور لئلا يغير ذلك وأما قوله وحكمها أى وهو الندب فهو المشار له بقوله ندد نقل (قوله) لم يفته ومن صلاة الخ أى لما من سجود التلاوة وصلاة التطوع من المشاهدة في الحكم أى وهو الندب ولعل الا حسن أن يقول لما بينه وبين صلاة التطوع من الاتحاد في الحكم وعكس الجواب ان لا حظا في زيادة باعتبار الاضافة والندب باعتبار اضافة الصلاة لتطوع مغاير لنفسه باعتبار اضافة سجود التلاوة الا أنه برد أنه ذكر في هذا الفصل اسنة والرغبة فليس بقاصر على صلاة التطوع ويمكن الجواب بأن صلاة التطوع الكلام فيها أكثر (قوله والمراد به هاه الخ) أى على تقدير ارادة المعنى اللغوي وهو بعيد (قوله) ولم يداوم عليه استشكل بآثار عمله وأجيب بأن المراد ان لا يقطعه رأساً (قوله نحو الر كوع قبل الظهر) أدخل نحو الر كوع قبل العصر



(قوله على أربع قبل الظهر) أي وقبل العصر وغير ذلك قال في المدخل في آداب طالب العلم ينبغي له أن يشد يده على مداومته على فصل السنن والروايات وما كان منها تهاهنا فرائض قبله أو بعده فإظهارها في المسجد أفضل من فعلها في بيته كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل في عدم موضوعين كان لا يعلمهما لافي بيته بعد الجمعة وبعد المغرب أما بعد الجمعة فلأن يكون ذريعة لأهل الدرع الذين لا يرون صحة الجمعة إلا خلف إمام معصوم وأما بعد المغرب فلتفق على لأهل لأن الشخص قد يكون صالحاً في نظر أهله وأولاده لأهله أو يشقون إلى مجيئه فلا يطول عليهم اهـ (قوله وأظهره في جماعة) أي صلاة في جماعة كـ (أقول) فضيلة ذلك أن يصلي الوتر في جماعة كما يدرين مع أنه لا يجمع فيها (قوله التخصيص) ظاهر العبارة أنها نفس الحدث الذي هو مدلول إمامه صدر وليس كذلك بل هي التي المرغوب فيه قال في المصباح والرياسة الطاهر الكبر والعلو فسرهما بفرد من أفرادها وأظهره ولعل الظاهر أن الرغبة في الشهادة مرغوب فيه مطلقاً كان خيراً أو شراً إلا أن يجاب بالخير ولو باعتبار الموضع (قوله ما رغب فيه الشارع وحده) فيه أنه يصدق على أربع قبل الظهر مثلاً فإنه رغب فيه وحده في حديث ترمذي (٣٥٧) من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع

بعد العصر سمى الله على النار ورحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً والحوادث أن المبرور وحده أي بحيث لو زاد أو نقص فقد سلب الفضل المرغوب فيه ليس كذلك ولا حسن أن يفسر الرغبة بأعداد ولا به ليس لأنه سوى ركعتي الفجر كـ (قوله كظهر) أي بعد ظهره وقوله ما عطف على بعد المقدرة أي شرط اتساع الوقت والامتنع (قوله ولشأنه عليه) عطف تفسير وكانه قال فليبدأ بشأنا عليه لا يحسن أن يشاء ليس فيه الأمر خصوصاً شأن اليهود من التسبيح والتعبد والتكبير ويكن أن يقال من لم بدأ بشأنا عليه أي شأن اليهود الميم في الرواية الأخرى (قوله وحديث) بناءً على كذا نقل قبل الظهر أي بعد دخول وقتها وفي فعلها ولا يعارض هذا ما سألني من أن يكونه أشقل عنه الأذات وكذا بعده أن نقيم

يدوم على أربع قبل الظهر والسنن غرة الطرية واصطلاحاً فاعلم عليه الصلاة والسلام وأظهره في جماعة ودأوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه والمؤكدم السنن ما كثرت أوابه كالوتر ونحوه والرياسة جمع رغبة وهي لغة التخصيص على فعل الظاهر واصطلاحاً ما رغب فيه التمسك وحده ولم يفعل في جماعة كصلاة الفجر وانظر بسط ذلك في شرحه الكبير (ص) نذب تفصل وتأكده بعد المغرب كظهورها كعصر (ش) يعني أن التفضل مستحب في كل وقت يجوز إقامته فيه لكن يتأكد بعد صلاة المغرب أي وبعد أن يأتي بالذكر الوارد عقبه قوله عليه الصلاة والسلام إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله تعالى وشأنه عليه ثم يصلي على ثم يدعو بمشأمو كذلك بناءً على كذا التمسك في قبل الظهر وبعده وقبل أداء فرض العصر كما جاء عليه الصلاة والسلام قال من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعد العصر سمى الله على النار وظهر رحم الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً ودأوم عليه السلام مستحب بقول المؤلف وتأكد أي التذنب وعوده إلى التفضل أعلاه باعتبار الحكم وهو التذنب فعوده على الذنب أشد وأولى وفي التوضيح حكيم تقديم التواضع على الصلاة وتأخيرها عنهم أن العبد مشغول بأمر الدنيا فبعد النفس بذلك عن حضور القلب فإذا تقدم ما زاد على النفس من است النفس بالعبادة فكان ذلك أقرب لمصروف الذنب وأما التأخير فتدور دون الوصل جارية لتقصير الفرائض انتهى فهي تكميل ما عسى أن يكون نقص واعلم أنه لا يتفضل وينتبه ذلك لكرهه التفضل بهذه التهمة قال في سمع ابن القمام وليس من عمل الناس أن يتفضل ويقول أخاف أن ينقص من الفرائض وما سمعنا أحداً من أهل الفضل يفعل شيئاً من ابن عرفة (ص) فلا حد (ش) أي أن المطلوب المتأكدم التواضع الفرائض لا يتوقف على عدد خاص بحيث تكون الزيادة عليه أو النقص منه مغفولة أو يكون مكرهاً أو خلاف الأولى والاقتصاد الواردة في الأحاديث ليست لتخصيد بقوله بسلاً حياً بالأحاديث

أخرجه سواء كان أذان جماعة أو غير هالال المكروه بأربعة من كتاب جالساً عند آداب وأما من كان داخل فيه ذلك (قوله حرمه الله تعالى إنسان) فإنه هالالهم الكفر بآياتهم وقولهم لا تكفراً إلا بآياتهم وعقوباتهم من العباد لا تكفراً إلا بآياتهم أو مسامحة أو إساءة منه إساءة من جانب ما أموره من حافظ الحافظة على وجهها من كل الخشوع والانتباه للعبادة والحفاظ على المذكرة لا تكون من غير تكبير أو على فرض وقوعها فتكبر سباني للهواستغفاره فالتكفير دعواً لله واسميه الصريح لهم من حيث أنها سبب في دعوه فبنيته الموقوف عن فعله وإساءة الله عنه بإشباع الوتر وأما لدل قبله فغير بدعي فذلك وأفعاله فيه شيء وقيل سيدي روي ولم يرد شيء مع في الفضل قبل دعائه لا يعم قوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين ثلاثاً من الأذان والاقامة والمغرب من شأنه وقوله منقوب أي لقوا به أي ليست لا يكون فيه ثواب آحاد (قوله روي) أي ما ذكر من الزيادة والنقص (قوله ليست للأخذ) أي بحيث يقال لا تزداد شيئاً في ربه أو أنقص أي بل التفضل الخاص المبرر عليها أي أن الخاص المترتب عليها لا يكون على أنقص منها فإني أنه كلما يكون ما يكون على أن يزداد من الأذان إلا أن يفسر ما يفسر عنه

في عب وفيه ان الوقت يصرفه  
للضحي ويمكن ان يقال ان محل  
سكونه يصرفه للضحى اذ لم يصل  
فيه المقدار المعلوم الذي هو الثمان  
(قوله وسجيت ضحي باسم وقتها)  
لا يعني ان وقتها من ارتفاع الشمس  
فيدرج الى الزوال هذا هو الواقع  
(قوله وذلك عند الشروق) أى  
شروق الشمس ظاهرا لا قبل ولا بعد  
أى عند طلوعها كما يفيد المختار  
(قوله وذلك اذا رقت الشمس)  
أى وقت ارتفاع الشمس عن الافق  
أو قبل ربح أى لا قبل ولا بعد هذا  
ظاهره (قوله وذات الى الزوال)  
أى مستدام ارتفاع الشمس الى

لا يتعداه ولا ينقص عنه (ص) والضمي (ش) هو معطوف على انضمم المستتر في تأ كذا كما قال  
تأ أي وتأ كدهور انضمي فهو أرفع من انفل والفعل موجود بأمر كثيرة وعلى انه معطوف  
على نفل يكون من عطف الخاص على العام ولا يفتى الى كلام الشارح لانه يجوز عطف  
المعرفة على المكرة والعكس اجماع الفصاة ومما رآه أخرى معطوف على فاعل تأ كدهور فاستط  
اعتراض اشاره مع ان كلامه يفتى فافادة التأ كدهور مطفه البساطي على الظرف واستقدير  
وتأ كدهور في وقت المذكور وفي وقت الضمى وعليه فاضى اسم للوقت والاحسن  
ان يراد به الصلاة التي تقع عنده كافي فيه الصلوات وكون الضمى من التوابع المتأ كدهور نص  
عليه ابن العربي ومنتهى ما عند أهل المذهب ثمان وألفها ركعتان وأوسطها ست فإزداد على  
لا أكثر بكرة وسبعت ضمى باسم وقتها لان من طلوع الشمس الى الزوال له ثلاثه أسماء فاولها  
ضوءة وذلك عند الشروق وثانيها ضمى مقصور وذلك اذا انقضت الشمس وثالثها ضحايا بالمد  
وذلك الى الزوال والمراد بالوقت الذي ينسب اليه الصلاة ارتفاع الشمس وهو مقصور (ص)  
ومر به ارباب جهول بال (ش) أي ومما يستحب أيضا السرب لنو فل تها راوا اظهر به ليل لاقوله وسر  
الخ معطوف على فاعل يدب به ليل وتأ كدهور تزويعا بسر ادا واجهار لكان أظهر وفي كراهة  
بظهره راقولان وأما سر ليل لا يخفى ابن المطايع وان سراجا وكذا ذلك الوتر على المشهور

الزوال هذا ظاهره فيكون الضمى بالعصر بعض الضمى بالمدح يتحمل وذلك مبتدأ من بعد ان رفع الشمس قيد انتهى  
 رجع الى زوال فيفيد المبتدأ وعلى كل فلا يفيد المدح مع تقدم ان وقتها يستمر من ارتفاع الشمس فقدر رجع الى الزوال وقد علمت بقصد ان  
 الضمى بالعصر وفي القاموس الضمى والضوء والضحية كخشية ارتفاع النهار والضمى فويقه والضياء بالمدح اقرب ان تصدق  
 النهار اه المراد منه لا ينبغي ما يفيد كلامه من المباشرة بين اثلاثه الا ان يحجب بان مرادنا شرح بقوله وذلك اذا رجع الضمى  
 بيان للعبد أي ويستعمل ذلك الزوال الا انه بعيد من كلام القاموس وقوله وذلك الى الزوال أي مبتدأ محمدا بعده أي مما يقارب  
 نصب النهار الى الزوال كما يدل عليه القاموس واعلم ان هذه العبارة أصلها الذقة هي والاحسن حذف تلك العبارة لانها لا تناسب  
 المعنى المراد (قوله وسر به نارا) انه من طلوع الفجر الى غروب الشمس واليسل من غروب قرص الشمس الى طلوع القمر  
 الصادر والفي له (قوله كان اظهر) أي لان النسيب وغيره من الاحكام انما يتعلق بالافعال (أقول) اما جهر فهو صحيح لاجابة  
 فيه للتأويل فتدوال في المصاحح جهر النسيب جهر بفتح نين جهر او أجهرت بالالف اظهرته بعدى بنفسه أيضا وبالباء فيقال جهرته  
 وجهرت به وقال الصغاني وأجهرت بها وأما السر فقد قال في المصاحح السر ما يكتم وهو خلاف الاعلان اه فظهر المقابلة  
 فان مقتضى كونه خلاف الاعلان ان يكون سر بمعنى اسرار فيكون المعنى عليه صحيحا الا انه يناهيه قوله ما يكتم الا ان تجعل ما مصدرية  
 وفيه بعد (قوله قولان) أي بالكرهية وخلاف الاولى الا لورد بعد طلوع القمر أي فيجهر به (قوله فالتأويل) بمعنى خلاف الاولى (قوله  
 وكذلك التور على المشهور) أي أن الاسرار فيه جازع بمعنى خلاف الاولى ومقابلها مقابلة الابن من انه ليس بخازن فيقول اذا أسر فيه

حامداً أو جاهلاً أعاده وإن أمر ناسياً بسجدة قبل السلام ثم أقول وقضية كون الجهر يتأكد بالوتر أن يكون السر مكرهاً لا خلاف  
 الأولى (قوله أن ههنا جماعة تصلي) أي لا جيل أن لا جبراً بين أيديهم أو لا جيل أن يقتدوا بهم أي فعلوا مثل أفعالهم (قوله ولأن  
 التكفار الخ) هذا لا يفيد المذهب (قوله لحضور الخ) فيه أن الأغويي جدد حينئذ والجواب لا بل يقل أو ينعدم حين يحضر ماذا كروا أن ذلك  
 علة أقوى (قوله وتأكد بوتر) أي سواء فعله ليلاً أو بعد طلوع الفجر لأنه أتى به في وقته الضرورية كذا في ل (قوله أعاده) أي لكونه  
 ترك سنة مؤكدة أي بناء على أن الجهر فيه سنة مؤكدة وتركها عمداً أو جهلاً يبطل وسهواً بسجدة قبل السلام (قوله تحية مسجد)  
 أي تحية رب مسجد لأن الإنسان إذا دخل بيت الملك اغتايح الملك لا يشه (٣٥٩) فينوي بذلك التحية التقرب إلى الله لا المسجد  
 ونكر مسجد ليظهر مسجد الجمعة

وغيره وانظر هل المراد ما يطلق عليه  
 اسم مسجد لأنه فيشمل ما يتخذ من  
 لا مسجد لهم من بيت أو غيره ومن  
 اتخذ مسجداً له في بيته أو المسجد  
 المعروف وهو الظاهر أنه إن تركها  
 حيث أراد من المسجد ولو كان  
 جالوسه في أقصى المسجد وقيل  
 إن المسحوب إن تركه عند دخوله  
 ثم عشي إلى حيث شاء واقتصر يوسف  
 ابن عمر على الثاني (قوله كفاه  
 ركوعه الأول) أي أن قرب  
 رجوعه له عرفاً لا طلباً بها ثانياً  
 وكلام ابن ناجي الآتي مبين لهذا  
 (قوله لمكان الخلاف) أي لوجود  
 الخلاف أي لأن منهم من يقول  
 بطلانها وقت النهي كافي ل (قوله  
 فان قلت فعل التحية الخ) هذا  
 السؤال والجواب الأول لا ورود له  
 بعد قوله ينبغي استعماله في وقت  
 النهي لوجود الخلاف أي أنما قلنا  
 يستحب هذا المذكور في وقت النهي  
 لا جيل أن يكون بدلاً عن الصلاة  
 لأن منهم من يقول بفعل في وقت  
 النهي صلاة فتدبر (قوله فان كثر  
 منزع) أي كره فيما يظهر وهو من  
 أشرط الساعة وهذا كافي أنت

انتهى وانما تحب الجهر في الليل قبل لأن صلاة الليل في الأوقات المظلمة فينبه بالجهر الممارسة  
 أن ههنا جماعة تصلي ولأن التكفار إذا سمعوا القرآن لغوا فيه فاهم بالجهر وقت اشتغالهم  
 بالنوم وترك الجهر في حضورهم وانما جهر في الجمعة والعبد في حضور أهل البوادي والقرى  
 حتى يسمعه فيستعلمونه ويطلبونه (ص) وناكد بوتر (ش) أي وتأكد الجهر المذكور قبله بوتر  
 وأما الشفع فقد دخل في قوله وجهر ليلاً وانما تأكد الجهر بالوتر لاجل الخلاف الذي فيه فقد  
 قال لا ينبغي إذا أمر فيه سهواً بسجدة قبل السلام وعمداً أو جهلاً أعاده وضعفه عبد الحق  
 وظاهر كلامه أن الجهر في غير الوتر من باقي السنين كالعبد ليس بمنأى كدوا حكمه  
 حكم الجهر في سائر النوافل وكذا يقال في السر في السنن المؤكدة (ص) وتحية مسجد (ش)  
 عطف على فاعل ندب أي ندب تحية مسجد لادخل متوضئاً يريد جالوساً فيه وقت جوارقائه في  
 توضيحه فان كثر دخوله كفاه ركوعه الأول قاله أبو مصعب والمراد بالكثرة الزيادة على الواحدة  
 كما يفيد كلام الجلاب ابن ناجي ولو صلاها ثم خرج لحاجة ورجع بالقرب فلا تكرر عليه كما  
 قاله ابن فرحون ويكره جالوسه قبل التحية حيث طلبت ولا تسقط به وذلك سبيل أحد زروق  
 عن الغزالي وغيره أن من قال سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والنداء كبير أربع مرات قامت  
 مقام التحية المنوي ينبغي استعماله في أوقات النهي لمكان الخلاف انتهى وهو حسن انتهى  
 قاله ح فان قلت فعل التحية وقت النهي عن التنفل منهى عنه فكيف يطلب بسجدة لها وبناب  
 عليه قلت لا نسلم أن التحية وقت النهي عن التنفل منهى عنها بل هي مطلوبة في وقت  
 النهي وفي وقت الجواز غير أنها في وقت الجواز يطلب فعلها من صلاة وفي وقت النهي يطلب  
 فعلها ذكرها وان فعلها ذكر الخروج من خلاف من يقول إنها مطلوبة وقت النهي (ص)  
 وجاز ترك ما (ش) أي وهو الذي لا يريد الجلوس وهو مشعر ويجوز المرور به كافي المسدقة  
 وقيداً بعضهم بما إذا لم يكثر فإن كثر منع وانما جاز ترك الممارعة المشقة ولهاتان ترجيحاً  
 المشقة وهي سقوط الاحرام عن المتردين لمسكة بالفاكهة ونحوها المبر في السوق لا يلزمه  
 السلام على كل من لقيه وسقوط إعادة الوضوء عن ماس المصحف من معلم أو بائع وسقوط  
 غسل ثوب المرصعة وصاحب القرحة والحرار وسير الدم انتهى وكلام المؤلف يقتضي أن  
 المارح مخاطب بالتحية وأنه انما يسقط عنه للمشقة وهو ظاهر قوله وجاز ترك ما ولو كان صحيح  
 الشاوح والمؤلف في التوبيح بان المارح غير مخاطب بها وهو الموافق لما تقدم من أنها لا تطلب  
 إلا من الداخل المراد للجلوس وسيندفع لوصلاها المارح تكون من التنفل المطلق (ص) ونادت

إذا كان سابقاً على الطريق لا بد تعبيراً بالنس (قوله لا يلزمه السلام) أي لا يطلب إلا السلام سنة وليس لازماً فإراد بالزوم مطلق  
 الطلب (قوله من معلم) قد تقدم أن المعلم لا يجب عليه ابتداءً ولا دوماً على الراجح. قوله أو استخ صحت إذا اعتقد أنه يجب عليه تكرار  
 لوضوء عند إرادة مسه (قوله وصاحب القرحة) في المختار القرحة واحدة أو فرج بورت القلس والقروح أي الجراح (قوله والجرار)  
 أي والكف أي إذا كان كل منهما يجتمع في يد واحدة (قوله تكون من التنفل المطلق) أي لا تحية وهل يكره أن يسويهما التحية  
 حينئذ أم لا فالجواب نعم انما يفتقر كون ما صلاه المارح هل هو تحية أو تنفل مطلقاً ان قبل أن التحية من التنفل المؤكدة ولم أر التصریح به  
 والافلا يظهر فرق بينهما أو يفرق فيما إذا طرأت له نية الجلوس بعد صلاته ما فعلت أنه تحية أجزأت لأعلى خلافه

(قوله أو نوى نيابة الخ) أي حيث طلبت لأن صلاه بوقت نوى وأما إذا نوى به الفرض ولم ينو معه التيمم ولا نيابة عن التيمم فإنه لا يحصل له ثواب أو يجزى مثل هذا في قوله نابت عن التيمم فإن قلت أذا فعل الفرض في وقت النوى معه التيمم فهل يحصل بذلك ثوابها كما في سجود السهو ولا يحصل ثوابها لفرق بينهما وبين سجود السهو ولا يصحح ذلك إلا بالصلاح لخل الصلاة بخلافها وفي له الثواب والظاهر لا ثواب فإن قلت الفائدة في تأدية التيمم بالفرض مع عدم ثوابها إذا لم ينو به التيمم قلت لا بل فيه فائدة وهو عدم اللوم على تاركها في تيممه <sup>في</sup> قال النووي ولا يكفي عن التيمم صلاة جنازة ولا سجود تلاوة ولا شكر على الصحيح عندنا وقال بعض أصحابنا يكفي واستظهره بعض أشياخ مذهبنا (قوله ولا مفهوم للفرض الخ) وهل يأتي ما تقدم في الفرض من أن الثواب يتوقف على نية السنة والتيمم أو نيابة السنة عن التيمم وهو الظاهر (قوله لأن التيمم حق الله الخ) ومن ذلك إذا دخلت مسجد أو فيه جماعة فلا تسلم عليهم إلا بعد أن تأتي بالتيمم كما ذكره (قوله وإيقاع نفل به) الضمير في به المسجد الرسول وقوله بمصلاه بدل من قوله به ولذا أعاد الجار للمبدل منه والاولى أن يقول بمصلاه فيأتي بالاولى لأنه مندوب آخر (قوله لكنه أقرب شيء إليه) يصح ترجيعه في قوله لكنه لأنه للمود الخلق والمعنى يمكن العمود الخلق أقرب شيء إليه أي إلى (٣٩٠) المصلي الذي عنده مالك ويحتمل العكس إلا أن عبارة التوضيح عن البيان تفيد

بفرض (ش) يعني أن ركعتي التيمم ليسا من أدتين لهما إذا قصدت منهما تغيير المساجد عن سائر البيوت فلذا إذا صلى صلاة أخر أنه عن تيمم المسجد في القيام مقامها في استغفار البقعة مع حصول ثوابها إذا نوى بالفرض الفرض والتيمم أو نوى نيابة الفرض عنها كما في غسل الجنابة والجمعة ولا مفهوم لفرض لأن السنة كذلك وكذا الرغيسة وانما نص على الفرض لأنه المتوهم لأنها إذا تأدت بغير جنسها فأولى بحسنها (ص) وبدء بمسجد المدينة قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم (ش) أي وبدء بتيمم مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام بأن يصلي ركعتين قبل السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسلم لأن التيمم حق الله والسلام حق آدمي والاولى آكد من الثاني فقوله وبدء عطف على فاعل نذر لا على فاعل جاز (ص) وإيقاع نفل بمصلاه عليه الصلاة والسلام (ش) يعني أنه يستحب إيقاع النفل بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم في مصلاه وهو العمود الخلق عند ابن القاسم ولكنه أقرب شيء إليه ويمكن الجمع بأن الاصطوات المختلفة كانت مصلاه وكان أكابر الصحابة يصلون ويحلبون عندها وصلى لها عليه الصلاة والسلام بعد تحويل القبلة بضعة عشر يوما ثم تقدم لمصلاه المعروف اليوم فإن قلت هذا يخالف ما تقر بأن صلاة النافلة في البيوت أفضل قلت يحتمل هذا على ما سألته في المسجد أولى أو على ما سألته بمسجده بمصلاه أولى كطلاق التفضل للغيراء (ص) والفرض بالصف الأول (ش) الفرض مخفوض صطفا على نفل المخفوض بإضافته إلى المصدر أي ويستحب إيقاع الفرض في الصف الأول من مسجده عليه الصلاة والسلام لافي مصلاه عليه الصلاة والسلام بناء على أن ما زيد فيه له حكمه فأولى الصف الأول من غير

الأول ونصه قال مالك العمود الخلق ليس هو قبلة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه أقرب شيء إلى مصلاه خلاف قول ابن القاسم العمود الخلق أي بالزعفران هو مصلاه (قوله ويمكن الجمع الخ) حاصل ذلك أنه ثبت أن كلا من الموضوعين مصلاه فكل واحد منهما مصيب وقوله بأن الاصطوات المختلفة أي التي يقول بها مالك وقوله بمصلاه المعروف اليوم أي الذي يقول به ابن القاسم فظهر من ذلك أن العمود الخلق غير الاصطوات وتسمى تلك الاصطوات اصطوات عائشة ثم أن قضية ذلك أن الاصطوات كانت معروفة للصحابة وعبارة اللقائي شخا لفسه ونصه وبدء بمصلاه هو مجهر لحتى في زمن عائشة ولم يعلم الناس بالاصطوات التي كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم عند هاشمية الا فتان وانزع عليها وإذا كانت

لوعرفها الناس اضربوا على الصلاة عند هاشمية أي القرعة والقرعة محل النزاع وأيضا المسجد حرق وغيره بدل فعلى هذا الاحتياط الآن استحب جميع البقعة التي هي مصلاه بالنفل وقول مالك في العمود الخلق ولكنه أقرب شيء إلى مصلاه أي بحسب الظن لأنه مما يلي الحجر والنبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس قريبا من حجرته والعمود الخلق الذي كان في زمن مالك وابن القاسم غير الاصطوات التي كانت في زمن عائشة وانما عرفتها دون الناس لأن صاحب البيت أدرى (قوله بضعة عشر) البضع ما بين الثلاث إلى التسع (قوله على ما سألته في المسجد أولى) أي وهو الرواتب أو النوافل النهارية في بعض الأحوال وهو ما إذا كان لا يمكنه في بيته صلاة النفل فصار فقد سمع ابن القاسم استحباب النفل نهارا في المسجد وليلا في البيت ابن رشد ثلاثا يشتغل في النهار باهله فإن أمن فالبيت أفضل ونفل الغريب بمسجده عليه الصلاة والسلام أحب إلى لأنه لا يعرف وغيره بيته وأكره تطويل سجود النفل بالمسجد المشهورة اه (قوله كطلق التفضل) أي رواتب أو غيرها أو نهارية وليلية والكافي للتفضل استقصائية وكانه قال وهو مطلق التفضل بالنسبة للغيراء بالمدينة ففيه تولى مالك صلاة النافلة في مسجد عليه الصلاة والسلام للغيراء أحب إلى منها في بيوتهم اه (قوله بانساقته إلى المصدر) الأولى أن يقول بإضافة المصدر إليه أو بناء على أن الثاني هو المضاف (قوله لافي مصلاه) المناسب لأن مصلاه في تيممه

وهل النقل اذا صلى جماعة كالترابح يكون الصف الاول أفضل كالفرض نظر الشيخ احدثوا الظاهر انه كالفرض وانظر هل يدخل في الفرض صلاة الجنازة أو لا كما تقول الشافعية من استواء صفوفها في الفضل (قوله وقد ورد ان الله) بكسر همزة ان لان الظاهر انها من الحديث (في تنبيه) المشهور ان التضعيف الوارد في الصلاة في مسجده عليه أفضل الصلاة والسلام خاص بالفرائض وبصلاة الرجال دون الاناث ووجهه ان فعل النوافل في البيوت أفضل ونهى النساء عن حضور جماعتهن في مسجده لكثرة المراجعة فيه (قوله أي للقادم بحج) أي للقادم المتلبس بحج أو المتلبس بعمرة وقوله أو افاضة معطوف على حج والمعنى ان القادم المتلبس بارادة طواف افاضة هذا معناه فاذا علمت ذلك فالاحسن حذف أو افاضة لان الطواف بالنسبة للمتلبس بالحج شامل للافاضة كما انه شامل للفردم والوداع ولا فرق في ذلك بين الآفاني وغيره وظهر من هذا التقرير ان من طاب بالطواف وجوباً أو بدناً بحجته الطواف سواء كان آفانياً أم لا (قوله أو المقيم الذي يريد) حاصله ان المقيم اذا لم يكن مطالبًا بالطواف لا وجوباً ولا ندباً لكونه ليس متلبساً بحج ولا عمرة يفصل فيه ان أراد الطواف فحجته الطواف وان لم يرد فحجته ركعتان ان كان الوقت وقت جواز الافلا ولم يجعل هذا التفصيل في المقيم أفاد ان الآفاني ليس كذلك أي وان تحبته الطواف مطبقاً أراد أم لا (٣٦١) فالخاصل ان من طاب بالطواف ولو ندباً أو أراد

مسجده عليه الصلاة والسلام ومن لا يرى مساواة ما زيد فيه له في الحكم يرى تفضيل ما فعل بمسجده عليه الصلاة والسلام ولو باقتصاف منه على الصف الاول في الزيادة واليه يحتاج ان عرفه وقد ورد ان الله وملائكته يصلون على طائفة من عباده اهل الصف المقدم وواحدة على ما يليه (ص) وحجته مسجد مكة الطواف (ش) أي للقادم بحج أو عمرة أو افاضة أو المقيم الذي يريد الطواف أو امن دخوله للصلاة أو لم يشاهده فحجته ركعتان ان كان في وقت تحل فيه النافذة والاجلاس كغيره من المساجد قاله ابن رشد وعياض (ص) وزاويج وانفراد فيها ان لم تعطل المساجد (ش) أي وتراً كذا تراويح قيام رمضان سمى بذلك لانهم كانوا يطيلون القيام فيقرأ القارئ بالمئين يصلون تسليتين ثم يجلس الامام والمأموم للاستراحة ويقضى من سبقة الامام ووقتها وقت الوتر على المعتد والجماعة فيها مستحبة لاستمرار العمل على الجمع من زمن عمره والانفراد فيها طلباً للسلامة من الرياء أفضل والمراد بالانفراد فيها فعلها في البيوت ولو جماعة هذا ان لم تعطل المساجد فان خيف من الانفراد في التراويح التعطيل فالمساجد أفضل ولا يلزم من مخالفة الأفضل الكراهة فلو قال وفعلها بغير المساجد ان لم تعطل أي المساجد لو في المراد ثم المراد بتعطيل المساجد عن صلاتهم فيها في جماعة لان افراداً ويحتمل ان يريد عن صلاتهم فيها جملة والثاني استقراره ابن عبد السلام واقصر عليه السنهوري ونقي لانفراد شمرطان ان لا يكون فاعلمها آفانياً بالبدنية فان كان آفانياً ففعلها في المسجد أفضل وان لم تعطل المساجد وان ينشط ففعلها في بيته وما ذكرناه من تأكد التراويح بغيرها في البساطى والسنهوري في شرحه وجعله الشارح عطفًا على فاعل ندب وتبعه أت وقول عمر نعمت البسطة هذه يعني بالبسطة جمعهم على قارئ واحد مواظبة في المسجد بعد ان كانوا يصلون أوزاع

(٤٦ - خرشي اول) أو الثلاث ما فوق (قوله ووقتها وقت الوتر على المعتد) أي بعد العشاء ومقابلها ما نقل عن بعض أهل العلم من فعلها قبل العشاء ايضاً كما يفيد الخطاب (قوله والجماعة فيها مستحبة) فهي مستحبة من كراهة صلاة النقل جماعة فهي كصلاة العيد تصلى في جماعة (قوله والافراد في الخ) لا يحتمل ان اذا كان الانفراد أفضل يلزم ان يكون مقابله خلاف الاولى أو مكرهاً فكيف يصح قوله والجماعة مستحبة قلت لا ورود ذلك لان الاستحباب مشروط بالاعلمين لها في المسجد أي ان اتسع لهما في المسجد يندب لهما ان يجتمعا على اسم واحد وهذا لا ينافي ان الاولى عدم الذهاب للمسجد وفعلها في بيته (قوله والمراد بالانفراد الخ) فيه اشارة الى ان هذا ليس تفسيراً بالحقيقة فلذا قال ولو قال وفعلها الخ أي لاجل ان يكون ظاهراً في ارادة المقصود من ان فعلها في البيوت جماعة ومراعى أفضل (قوله ولا يلزم من مخالفة الافضل الكراهة) أي حيث قلنا فالمساجد أفضل لا يلزم من ذلك ان يكون فعلها في البيوت مكرهاً بل يجوز ان يكون خلاف الاولى ففاده انه ليس هناك تصريح بالمراد بل هو محتمل للكراهة ومحتمل لخلاف الاولى (قوله جمعهم على قارئ واحد) أي صلاتها جماعة بامام مع مواظبة على ذلك (قوله أوزاعاً) بفتح الهمزة وسكون الراء وانف فعين مهمله جماعات متفرقة أي ففهم من يصلى لنفسه وعنهم من يصلى بصلاة الرهط أي ما بين الثلاثة الى العشرة وانما فعل ذلك لانه لا يشغل كثير من المصائب ولما

(٤٦ - خرشي اول) أو الثلاث ما فوق (قوله ووقتها وقت الوتر على المعتد) أي بعد العشاء ومقابلها ما نقل عن بعض أهل العلم من فعلها قبل العشاء ايضاً كما يفيد الخطاب (قوله والجماعة فيها مستحبة) فهي مستحبة من كراهة صلاة النقل جماعة فهي كصلاة العيد تصلى في جماعة (قوله والافراد في الخ) لا يحتمل ان اذا كان الانفراد أفضل يلزم ان يكون مقابله خلاف الاولى أو مكرهاً فكيف يصح قوله والجماعة مستحبة قلت لا ورود ذلك لان الاستحباب مشروط بالاعلمين لها في المسجد أي ان اتسع لهما في المسجد يندب لهما ان يجتمعا على اسم واحد وهذا لا ينافي ان الاولى عدم الذهاب للمسجد وفعلها في بيته (قوله والمراد بالانفراد الخ) فيه اشارة الى ان هذا ليس تفسيراً بالحقيقة فلذا قال ولو قال وفعلها الخ أي لاجل ان يكون ظاهراً في ارادة المقصود من ان فعلها في البيوت جماعة ومراعى أفضل (قوله ولا يلزم من مخالفة الافضل الكراهة) أي حيث قلنا فالمساجد أفضل لا يلزم من ذلك ان يكون فعلها في البيوت مكرهاً بل يجوز ان يكون خلاف الاولى ففاده انه ليس هناك تصريح بالمراد بل هو محتمل للكراهة ومحتمل لخلاف الاولى (قوله جمعهم على قارئ واحد) أي صلاتها جماعة بامام مع مواظبة على ذلك (قوله أوزاعاً) بفتح الهمزة وسكون الراء وانف فعين مهمله جماعات متفرقة أي ففهم من يصلى لنفسه وعنهم من يصلى بصلاة الرهط أي ما بين الثلاثة الى العشرة وانما فعل ذلك لانه لا يشغل كثير من المصائب ولما

في ذلك من اجتماع الكلمة قولها الجاهلي وابن اثنين وغيرهما استبط جهورى الله عنه ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في ذلك الليل وان كان كره ذلك لهم فاعا كره خشية ان تفرض عليهم فلما مات صلى الله عليه وسلم آمن من ذلك فلو لمها وأحبها اسنة أربع عشرة من الهجرة ويدل على أنه صلى الله عليه وسلم من ذلك قوله ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسننت لكم قيامه فمن صامه وقامه أيتنا وغفر له ما تقدم من ذنبه (قوله لأن الصلاة نفسها) أي باعتبار كونها في جماعة بدليل التعليل (قوله ثم تركها) أي تركها أصداوراً ما أي ترك فعلها في جماعة على هذا الوجه الذي صلاها عليه هذا هو المراد كافي لنا (قوله خشية ان تفرض عليهم) استشكل الخطيب أصله هذه الخشية مع ما ثبت في حديث لا بأس ان الله تعالى قال هن خمس وهن تحسون لا يبدل القول لدى فإذا أمن التبديل فكيف يقع الخوف من الزيادة وأوجب باجوبة الأولى انه خاف جعل التهجد في المسجد جماعة ثم طافى حجة النقل باليسيل ويؤي اليه قوله في حديث زيد بن ثابت خشيتم ان تكتب عليكم ولو كتب عليكم ما فتم به فصاروا أي الناس في بيوتكم فنعهم من التجمع في المسجد اشفاقاً عليهم من اشتراطه وأمن مع اذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم المأني انه خاف افتراضه كعبه لا عينا بل يكون زاندا على الخمس بل هو نظير ما ذهب اليه قوم في العيد ونحوها الثالث انه خاف فرض قيام رمضان خاصة وقيل غير ذلك (قوله بدعة) حال أي (٣٦٢) فوقعت المواظبة في الجمع مالة كون المواظبة بدعة (قوله والا فليست

في الحقيقة بدعة) أي من حيث الجمع (قوله تنكفي عن طلب قراءة الختم) أي تنكفي عن جئس طلب قراءة الختم من حيث هو وقوله فيسقط اطلب أي جنبه كذلك لا الختم من حيث تحفة في طلب قراءة الختم ولا الجزئي الذي هو طلب قراءة الختم (قوله غير لمبة احمدوف) أي وهي ثلاث وعشرون (قوله وان كان بدلا أرعطف بيان فدخل الخ) قول بل ذلك يأتي على أنها خبر لمبتدا محذوف (قوله فيه تجوز) أي من اطلاق اسم البعض الاغلب على الكل (قوله لا فاد المراد بالا كلفة) أي بالا كلفة في فهم المعنى المذكور وهو أن من وب آخر (قوله وليس

لأن الصلاة نفسها بدعة لأنه صلى الله عليه وسلم صلاها جمعا بالناس ثم تركها خشية أن تفرض عليهم فلما أمروا تلك العلة ومن تجدد لا يحكم بوفاته عليه الصلاة والسلام فصاروا ما علموا أنه كان مقعوده فوقعت المواظبة في الجمع بدعة والا فليست في الحقيقة بدعة لأن لها أصلا في الجوار (فائدة) \* تراويج على وزن مفعيل فهو متنوع من الصنف لصيغة منتهى الجموع والراجح أفندية التراويج على الاشتغال بالعلم غير المتعين (ص) والختم فيها وسورة تجزئ (ش) يعني أنه يستحب مع القرآن كله في التراويج أي في جميع الشهور أن يمكن لموقف للمؤمنين على سماع جميعه والسورة في جميع الشهور تنكفي عن طلب قراءة الختم فيسقط الطلب بذلك هذا هو المراد بالاجزاء (ص) ثلاث وعشرون (ش) هو خبر لمبتدا محذوف ويحتمل أن يكون بدلا من تراويج أي بدل مطابق أو عطف بيان وإذا كان بدلا أو عطف بيان من تراويج فادخل الشفع والوتر فيها فيه تجوز وبشارة أخرى المراد أنه يندب كونها ثلاثا وعشرين فهو مندوب آخر ولو قال وثلاث وعشرون لا فاد المراد بالا كلفة لكنه يرد عليه أنه يقتضى أن الشفع والوتر يجزئ فيهما ما جرى في التراويج من التفصيل أشار إليه بقوله أيضا وفرد فيها أن لم تعطل المسجد وأن الشفع والوتر يندب فعله في الجماعة كالتراويج وأنه من الأقل المؤكد وليس كذلك في واحد منها ويأتي مثل ذلك كله في جعل ثلاثا وعشرين بدلا من تراويج وكذا على جعله خبر لمبتدا محذوف فتأملته انتهى قال في النوادر عن ابن حبيب أنه عليه الصلاة والسلام رغب في قيام رمضان من غير أن يأمر بمزجها فقام الناس وحدا نامهم

كذلك في واحد) أي أن الشفع والوتر لا يطلب فيهما جماعة بل فواى كان ذلك عقب تراويج أولا لا يباحث في ما تقدم في تعريف السنة وأظهره في جماعة وحاصله أنه يقول ليست الجماعة مشروعة في الشفع والوتر وليس الأفراد بقيدة مطلوبا فيه أو ليس أن الأقل المؤكد لأن الترتيب سنة فهو أهلي من النقل المؤكد لأن المراد به ما ليس بسنة ولا رغبة وأما الشفع فهو يوم من تراويج وهو مؤكدا باعتبار كونه شرط كمال أو شرط صحة في لوز القولين المعروفين أو ليس كذلك بل من النقل الغير المؤكد فعلى الأول فالمعنى إسماعا من نقل المؤكد فلا تاتي الشفع من النقل المؤكد على الثاني فالمعنى ليس كل واحد منهما من النقل المؤكد بل الترتيب من الشفع من النقل الخالي عن التأكيدهم فهو من كون التراويج تصلى ثلاثا وعشرين فيفسد الشفع والوتر بصليان جماعة (قوله بدلا) أي أرعطف بيان (قوله رغب في قيام رمضان) أي صلاة التراويج قاله النووي وقال غيره بل مطابق الصلاة الحاصل بها فيم الذين كانوا يحد أي قوله من قام رمضان عبدا واحسابا غفر له ما تقدم من ذنبه اه أي ذنبه المتقدم لكنه فن للبيان لا للتبعض أي الصعد لا السكناز كما قطع به امام الحرمين والفقهاء وعنه عياض لاهل السنة وقال ابن عبد البر اختلف فيه العلماء فقال قوم تدخل فيه الكناز وقال آخرون لا تدخل فيه لأن يقصد التوبة والتسليم وقال بعضهم يجوز أن يخفف من الكناز إذا لم يصادف صغيرة (قوله من غير أن يأمر بعزيمة) أي من غير أن يوجه أمر ندب وترغب كذا قاله شرح الموطأ (قوله وحدا نا)

جمع واحد قال في المختار الواحد أول العدد والجمع وحيدان كشاب وشبان وراع ورعيان اه وأراد بالوحدان معنى الاوزاع وقد تقدم (قوله وفي أيام أبي بكر) أي وكان الامر على ذلك في أيام أبي بكر رضي الله تعالى عنه (قوله وصدر الخ) منصوب على نزع الخافض معطوف على قوله في أيام أبي بكر والمعنى فكان الامر على ذلك في أيام أبي بكر وفي صدر من خلافة عمر رضي الله تعالى عنه (قوله فأمر أيبا) أي أبي بن كعب اختار أيبا لقوله عليه الصلاة والسلام أقرؤهم أي أمر أيبا أن يصلي بالرجال (قوله ونعيا) هو ابن أويس بن خارجة (قوله الدار) نسبة الى جدّه الأعلى الدارين هائي عند الجهور وقيل الى دارين مكان عند البحرين أي ان يصلي بالنساء وفي رواية أن عمر جمع الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حنيفة وجمع بان ذلك يجوز أن يكون في وقتين (قوله إحدى عشرة ركعة) قال الباقى لعزل عمر أخذ ذلك من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة أنها سألت عن صلاته في رمضان فقال ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة (قوله في ثمان ركعات) الحديث أفضل الصلاة طول القيام (قوله وربما قام الخ) وجلة القول انه لا حد في مبلغ القراءة (قوله وقيل كان من ثلاثين آية) أي في ركعة واحدة ففي هذا تعيين ما يقرأ في الركعة الواحدة (قوله الى وقعة الحرة) أي في زمن يزيد بن معاوية والحرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود والجمع حرار مثل كلبة وكلاب كما قاله في المصباح وبعبارة أخرى والحرة بفتح الحاء موضع (٣٦٣) بين المدينة والعقيق وقصده أنه لما

قتل الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين خلع أهل المدينة بيعة يزيد بن معاوية وأخرجوا عائلته ومن معه من بني أمية فجاءهم الميزدجيش من أهل الشام وأمر عليهم مسلم بن عقبة فلما نزل بالمدينة ناداهم يا أهل المدينة ما تصنعون أنتم ولون أم حجابون قالوا بسل نحارب فوقع القتال بالحرة وكانت الهزيمة على أهل المدينة وأباح مسلم المدينة فلما تم أخذ البيعة عليهم يريد على أنهم عبيد له شاء أعتق وإن شاء قتل انظر تمام القصة (قوله فجعلت ستا وثلاثين) قال العلماء وسبب ذلك ان ركعات العشرين خمس رويحات وكل رويحة أربع ركعات وكانت أهل

في بيته ومهم في المساجد فأتاه عليه السلام على ذلك في أيام أبي بكر وصدر من خلافة عمر ثم رأى عمر أن يجمعهم على امام فأمر أيبا ونعيا الدار أن يصلي بهم إحدى عشرة ركعة بالوتر يقرؤون بالمئين فتقل عليهم تخفف في القيام وزيد في الركوع فكانوا يقومون بثلاث وعشرين ركعة بالوتر وكان يقرأ بالبقرة في ثمان ركعات وربما قام بها في اثنتي عشرة ركعة وقيل كان من ثلاثين آية الى عشرين في يوم وقعة الحرة بالمدينة فتقل عليهم طول القيام فقصوا من القراءة وزيد في الركوع فجعلت ستا وثلاثين ركعة والوتر بثلاث قضى الامر على ذلك والمية الاشارة بقوله (ثم جعلت ثمان وثلاثين) أي ثم بعد وقعة الحرة جعلت الخ وانما أمر عمر أيبا ونعيا الدار بإحدى عشرة ركعة دون غيره من الاعداد لانه عليه الصلاة والسلام لم يزد في رمضان ولا غيره على هذا العدد وحكمة الاقتصار على ذلك للعدد أنه الباقي من جلة الفرائض بعد اسقاط انه شاء وان أصبح لاكتنافها صلاة الليل فاسب أن يحاسب ما عداها (ص) وتخفف من وقتها ثمانية وخلق (ش) يعني ان المسبوق ركعة يستحب أن يصلي الثانية بعد سلام الامام مخففة وخلق الامام في أول ان يركع الثانية وهو قول سمعون وابن عبيد الحكم ولان الجلاب انه يخفف بحيث يدرك ركعة من الترويحة التي تلي ما رقع فيه المسبوق ولو الاخيرة وهو قول ابن القاسم وظاهر التدخيرة انه المذهب وفائدة التخفيف جنة ثلث اذراك الجماعة (ص) وقراءه شفع تسبيح والكافرون ووتر باخلاص ومعوذين الامن له حزب فيه فيها (ش) يعني أنه يندب قراءة الشفع والوتر بعد الفاتحة في أول الشفع تسبيح اسم رب الأعلى

مكة بطوفون بين كل رويحة سبعة أشواط يصلون ركعة في الطواف أفرادا أو كانوا لا يصلون ذلك بين الفريضة والتراويح ولا بين التراويح ولوز فأراد أهل المدينة أن يسألوهم في القضية فجعلوا مكان كل أسبوع رويحة فحصل أربع رويحات وهي ست عشرة ركعة تضم اى عشرين نصير ستا وثلاثين وضع ركعات الشفع والوتر الثلاث نصير ستا وثلاثين ركعة فانه الساطي في شرح البردة والجامع له ستة وثلاثين عمر بن عبد العزيز وقيل عثمان وقيل معاوية أقوال (قوله لاكتنافها ما أي لا حاطتها ما بصلاة الليل لانه لا سقاط أي فلم يعتبر من صلاة النهار (قوله فاسب أن يحاسب ما عداها) وهو إحدى عشرة ركعة والحاصل أنه لم يكن صلى الله عليه وسلم يزيد في الليلة على إحدى عشرة ركعة لاجل أن يخاف بالفرائض وأقط من ذلك العشاء والصبح لاكتنافها ما صلاة الليل أي فلم يكونا بذلك الاعتبار من الهرايات (تبيينه) الذي صار عليه عمل الناس واستمر الى زماننا في سائر الامصار وهو ما جمع عمر بن الخطاب عليه السلام وهو ثلاث وعشرون بالشفع والوتر (قوله وفائدة التخفيف اذراك الجماعة) هذا مرئى عج والاول من نفسى الله ابي وهو الذي ذهب اليه نت فانه قال خلق الامام في أول الترويحة الثانية اه أي في الركعة الاولى من الترويحة الثانية والترويحة اسم لجموع الركعتين (قوله وقراءه شفع) المراد به هنا ما يصلي بعده الوتر لا مطلق شفع فلا يندب فيه القراءة (قوله تسبيح) ادخل حرف الجر على تسبيح وان كان في لفظ التلاوة فعلا لانه لا تسبيح لانه لا يريد ان يقرأ (قوله والكافرون)



بالرفع على الحكاية (قوله الى بحث المازري) أي الى ما أراه اليه اجتهاده فلم يرد بالبحث المناقشة في بعض الشراح موافقا لتت ونبع المصنف في هذا الباب العريبي خلاف ما قاله شارحنا وكل منهما صحيح إلا أن الأولى مذهب اليه غير شارحنا وذلك لأن المازري قد رجع عن هذا البحث ونص المواق المازري وقع في نفسه عدم تعيين قراءة أثر نهج دفاهرت به امام تراويح رمضان ثم خفت اندراس الشفع عند العوام ان لم يختص بقراءة فوجعت (٣٦٤) للمألوف اه (قوله ولم يده مقدم) ظاهره سواء كان ما حصل منه من التنفل

مكروها أم لا (قوله لان صلاة آخره مشهودة) أي محضورة تحضرها الملائكة (قوله هذا ظاهر كلامه) ووجهه أن المتبادر من قوله لمنتهى أي الغالب عليه الانتباه أي لمن غلب على ظنه الانتباه ولو كان عاده عدم الانتباه كنوم يحل بكثرة فيه المستجيبون بالصوت الرفيع بحيث يتبسه لذلك المناء ولو ثقل نومه غالباً فقتضاه ان من الغالب عليه عدم الانتباه كالافراط في الشبع أو شرب الماء أو استوى الأهران فالأفضل التقدم (قوله وكلام الرسالة الخ) كلام الرسالة هو المعتد (قوله أما من جعل الوتر أثناء تنفله) أي وذلك بان يشوي أن يصلي الشفع والوتر ثم يتنفل بعد ذلك (قوله تخالف للسنة) أي فهو مكروه واعلم ان محشى آت نقل نقولاً استدلل بها على أن هذا القيد أعني قوله حيث حدثت الخ غير معتبر فراجع (قوله أي وقوله آخر الليل) بيان لوجه التنازع والافق عند العمل الثاني بقول وفعله فيه واعلم ان كلام المصنف مقيد بما اذا كان يصلي الوتر بالأرض وأما المسافر اذا صلى العشاء بالأرض ونية الرحيل والتنفل على دابته فاستحب له في المسدونة أن يصلي وتره بالأرض ثم يتنفل على دابته

وفي الثانية بقل يا أي الكافرون وفي الوتر بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ومحل استحباب القراءة بهذه السور ما لم يكن له حزب أي قدر مهين من القرآن يقرأه في نافلة يفعلها ليلاً فان كان له ذلك فالمستحب حينئذ أن يقرأ من حزبه في شفعه ووتره كما قال المؤلف وهو تابع لبحث المازري وما كان يذبح له العدول عن نقول الأئمة من استحباب قراءة السور المذكورة في الشفع والوتر ولو لم يكن له حزب الى بحث المازري هذا حاصل ما نقل ابن عازي (ص) وفعله لمنتهى آخر الليل ولم يده مقدم ثم صلى وجز (ش) وهذا وقت فضيلة للوتر وسبأ في وقته الاختيار والضروري والمعنى أنه يندب فعل الوتر آخر الليل لمن الغالب عليه بحسب العادة من نفسه الانتباه آخر الليل لان صلاة آخره مشهودة فان غلب على ظنه عدم الانتباه أو استوى الأهران عندده فان الأفضل له تقديمه هذا ظاهر كلامه وكلام الرسالة يقتضي ان من استوى الأهران عنده يؤخر فانه قال فيها من آخر تنفله ووتره الخ فذلك أفضل له الا من الغالب عليه أن لا ينتبه آخر الليل فليقدم وتره ويحومافي الرسالة لابن يونس كافي المواق واذا قدم الوتر ثم صلى نافلة فانه لا يعيد الوتر لغيره الا في ليلة تنفد عما خبر النبي على خبر الأهران من قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً عند تعارض ما ويجوز له التنفل بعد الوتر حيث حدثت له نية اما من نوى جعل الوتر أثناء تنفله فخالف السنة ويستحب لمن بداهة التنفل أن يفصل نفل من وتره بقوله في المدونة من أو تر في المسجد ثم أراد أن يتنفل بعده تر بص قليلا وان انصرف بعد وتره الى بيته تنفل ما أحب انتهى ويكره بلا فاصل عادي قاله سيدي ذرروق في شرح الارشاد واليه يشير عطف المؤلف صلى بتم المفيدة لله تعالى على مقدم وهو من عطف الفعل على الاسم المشبه له كقوله تعالى فالخير ان صباحاً فمن به تنقعا وقوله آخر الليل يتنازع كل من المصدر واسم الفاعل وهو فعل ومنتهى والعمل الثاني أي وفعله آخر الليل لمنتهى آخر الليل فقوله ولم يده مقدم أي يكره وقوله ثم صلى أي حيث حدثت له نية التنفل بعد الوتر وهذا يشعر به قوله ثم ولماذكر ان من قدم الوتر ثم أوقع نافلة لا يعيد الوتر ولم يعلم من ذلك هل حكم ايقاع النافلة في هذه الحالة الجواز أم لا أشار الى أن الحكم الجواز بقوله (وجاز) أي هذا الفعل وليس المراد بالجواز المستوي الطرفين بل المراد به الطرف الراجح أي يستحب ومحل اذا طرأت له نية التنفل بعد الوتر أو فيه فان طرأت قبله لم يكن تنفله بعده جائزاً بهذا المعنى بل مكروها وما قلناه من أنه اذا طرأت له في أثناء الوتر فهي كطروها بعده ذكره المواق وانما استحباب جعل الوتر آخر صلاة الليل لان المغرب أول صلاته وهي وتر مناسب أن يكون آخره وتر أيضاً (ص) وعقيب شفع (ش) عطف على قوله آخر الليل أي ندب فعل الوتر عقيب شفع على ما صدر به ابن الحاجب ويستحب اتصاله به فلو طل الفصل استحباب إعادة الشفع وشهر الباسي ان كونه عقيب شفع شرط صحة وعليه في شرط اتصاله قولاً المشهور ليس بشرط

وليعرجه ايقال رجل صلى العشاء ونية التنفل ويقدم الوتر قبل تنفله قاله الخطاب فيقدم الوتر ويجوز له التنفل ولو عتب الوتر لان فعله بالأرض راكعاً وساجداً أفضل من فعله على الدابة ايماء (قوله بعد الوتر) أي أوفى الوتر (قوله ولم يعلم الخ) أقول اذا كان الحال ما ذكر فيقتضي ان قوله ثم يصلي اخبار بحسب ما اتفق واذا كان كذلك فلا تقيس عدم ان المطلوب تأخر صلاة التنفل عن الوتر (قوله ندب فعل الوتر عقيب شفع) والظاهر من القولين انه لا يفتقر الشفع لنية خاصة بل يكفي بأي ركعتين كانتا (قوله على ما صدر به ابن الحاجب) متعلق بقوله ندب ومقابل له انه شرط صحة (قوله وشهر الباسي الخ) هذا مقابل ما صدر به ابن الحاجب ثم

(قوله الا لاقتداء بواصل) اعلم انه ان سلم حين دخوله معه انه يوصل وصل معه ولم يكن ينوي بالاوليين الشفع وبالاخيرة الوز ولو نوى الامام بالثلاث الوتر ولا تضر هذه المخالفة كنية ظهر بخلاف جمعة لمن لم يدرك منها ركعة مع الامام وان لم يعلم حين دخوله انه يوصل ونوى خلفه الشفع فقط أحدثت به الوتر من غير نطق به عند فعل الامام له قاله انفا كهافي ومن دخل مع الواصل في الركعة الثانية صار وتره بين ركعتي شفع وفي الثالثة صار وتره قبل شفعه (قوله ولعله يريد اذا كان بمحضرة ذلك) ولو فرض انه سمع فقد قال الشيخ سالم ولو اوتر بواحدة شفعها ولو سلم ان كان قريبا (قوله ولعله يريد اذا كان بمحضرة ذلك) ظاهره ولو كان سلم عامدا وعل وجهه انه لم يأت بالشفع الذي قد طلب به صار سلامه وان كان عمدا بمنزلة العدم فلا يؤثر بطلانها (قوله وقال أشهب (٣٦٥) يعيد وتره) يتبادر منه انه مقابل قوله فان ابتعد أجزأه (قوله فانه لا يطلب منه انفصاله) وجهه ان

حين دخل مع الامام الواصل في الركعة الاخيرة فانه ان يكون وتره او يأتي بعده اركعتين من غير فصل بجهل أو وس ويكونان شفعه وبلغز فيقال صلى شفعه بعد وتره (قوله بل يتبعه) ظاهره وجوبه بالدليل التعليل فلو لم يتبعه وسلم على هذا فانظر هل تبطل أو تصح مراعاة لقول أشهب وهو الظاهر وحرره وعجاجة المدونة لا بد من شفع قبل الوتر سلم منه في حضر أو سفر ومن صلى خلفه من لا يفصل بينهما بسلام يتبعه (قوله اذ كلام المواق فيه ذكر اهتاه) وانصه الجلاب الوتر ركعة بعد شفع منفصل منهما بسلامية ويكره أن يوتر بثلاث بسلامية واحدة في آخرها اه بسلامية واحدة في آخرها اه وعدم اتقييد (قوله لا اشتغاله) لا يحق ان هذه العلة بارية حتى في التفضل (قوله وألف منها عبادة الامثال) والمراد الامثال المتكررة والامثال ججمع مثل

ثم ان قوله وعقب باثبات الباء لغة قليلة والمث هو وعقب محذوفها (ص) منفصل بسلام الا لاقتداء بواصل وكره وصله ووتر بواحدة (ش) يعني انه يستحب الفصل بين الشفع والوتر بسلام ويكره وصله مع الشفع من غير سلام كما يكره أن يوتر بواحدة لا شفع قبلها الحاضر أو مسافر صحيح أو مريض قال سنده الصحيح انه يشفعه انتهى ولعله يريد اذا كان بمحضرة ذلك فان تباعد أجزأه كما قال في كتاب ابن سمعون وقال أشهب يعيد وتره باثر شفع مالم يصل الصبح وما تقدم من استحباب الفصل بين الشفع والوتر بسلام انما هو في حق من صلى وحده أو خاف من يفصل بسلام وأما من صلى خلفه من لا يفصل بينهما كما ذهب الحنفى فانه لا يطلب منه انفصاله بسلام بل يتبعه لما يؤدي فصله الى السلام قبل الامام وقال أشهب سلم انتهى ولو قال ومن فصل بالواو لمكان صريح في كون الانفصال مستحباً مستقلاً اذ وصله مكروه وانظر هل يكره ابتداء ان يقتدى عن يصل الشفع بالوتر لانه لا يلزم من قولهم انه اذا اقتدى بمن يصل يتبعه أن لا يكره ذلك ابتداء لانه حكم بعد الوقوع لانهم يفتتقرون في الدوام ما لا يفتتقرون في الابتداء واستظهر الشيخ كرم الدين عدم الكراهة وفيه شيء اذ كلام المواق يفيد كراهته انتهى (ص) وقراءة ثان من غير انتهاء الاول (ش) يعني اذ صلى اثنتان واحد بعد واحد في قيام رمضان ونحوه فانه يكره للثاني ان يقرأ من غير المحل الذي انتهت اليه قراءة الاول ان كان يحفظ ذلك ثلاثاً بغير كل واحد اثنان توافق صوته ولان القرض سماع المصلين لجميع القرآن فان لم يعلم انتهاء الاول فانه يحتاط حتى يحصل لهم سماع جميع القرآن (ص) ونظر في المحصف في فرض (ش) يعني انه يكره قراءة المصلي في المحصف في صلاة الفرض ولو دخل على ذلك من اوله لاستغاله غاياب ويجوز ذلك في النافلة اذا ابتدأ القراءة في المحصف لاني الاثناء في كره وهو معنى قوله (أو اثناء نفل لا وله) الفائدة في جملة ما في القرآن من الآتي ستة آلاف وستة وستون آية ألف منها أمر وألف منها نهي وألف منها وعد وألف منها عيادة الامثال وألف منها قصص وأخبار وخمسة مائة حلال وحرام ومائة دعا وتيسير وست وستون ناسخ ومنسوخ أبو الحسن (ص) وجمع كثير لنفل أو بكان مشتهراً ولا فلا (ش) يعني انه يكره اجتماع الجمع الكثير في النافلة خشية الزيادة ولو في مسجد وعادة الصلاة والسلام وهذا في غير التراويح والعبدين والاستسقاء والكسوف وكذلك يكره اجتماع الجمع القليل كالثلاثة لكن بكان مشتهراً أما بكان غير مشتهر فلا كراهة الا أن يكون من الاوقات التي صرح العلماء

والعبادة بانية المشاة التمنية فكانه قال وألف مكرر ومتماثل وتكراره حكمه بعلله الدلالة تكرر انخل عن الفائدة كذا كتب شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى في تنبيهه في مثل الحذف اذ لم تتوقف قراءة الفاتحة على النظر في المحصف والارجح عليه ذلك ولا يكره والظاهر انه اذ لم يتيسر له قراءة الفاتحة الا بالاشياء فانه يسعه ان اذ لم يتيسر له قراءة الفاتحة الاجابة له وأما قراءة القرآن في المحصف في المسجد فقال ما لم يكن من أمر اساس التقديم وأول من أحدثه الحاج وأكره أن يقرأ في المحصف في المسجد (قوله) أو بكان مشتهراً فيه حذف معطوف على كثير ومكان صفة له أي قليل كان بكان مشتهراً كذا قاله الشيخ أحمد (قوله يكره الجمع الكثير) أي مع الامام (قوله ولو في مسجد) أي لان التضييق الوارد في نواب الصلاة في مسجد عابيه الصلاة واسلام خاص بانقرانض (قوله فلا كراهة) وهل خلاف الاول أو مندوب انظر

(قوله ببدعة الجمع فيها الخ) يعمل وجه الكراهة اتخذهم ذلك سنة (قوله فلا كراهة فيه) أي إلا أن الأفضل له ترك المكان المشتهر  
 كذلك (قوله روى ابن حبيب الخ) هذا الحديث ربما يفيد كراهة صلاة الواحد في المكان المشتهر وحيث قال كفضل الخ إلا أن  
 يقال المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله في الجمع في المنافاة) (قوله في أمور الدنيا) أي الكلام  
 المباح وما صله أنه يجوز الكلام بعد طلوع الفجر وركعتيه إلى صلاة الصبح ويكره بعد صلاة الصبح بقرب الطلوع كما قال المصنف  
 ومحل ذلك في غير المسجد وذلك لأنه يكره الكلام بخير الله وبخير دينه بالمسجد إلا أن الشيخ سألنا قال وفي المأونة كان مالك  
 يتحدث ويسئل بعد طلوع الفجر حتى تمام الصلاة ثم لا يجيب من سأل به بعد الصلاة بل يقبل على الذكر حتى تطلع الشمس (قوله  
 التمدد في الذكر والاستغفار الخ) ظهره أن غير القرآن أولى منه وسئل ابن المسيب إنما أفضل في الوقت المذكور القرآن أو الذكر  
 فقال تلاوة القرآن إلا أن هدي المصنف المذكور قال التمدد في قوم منها أن الاستغفار والذكر في هذا الوقت أفضل من قراءة العلم  
 فيه وقال الأشياخ تعلم العلم فيه أولى قال ابن ناجي قلت وهو الصواب وبه كان بعض من لقيناه يعني لا سيما في زمننا فقلة الحاضرين  
 له على الحقيقة كذلك قال ابن ناجي (قوله ٢٦٦) (الطلوع الشمس الخ) انظره فإنه مخالف للمصنف في قوله لقرب الطلوع في

ببدعة الجمع فيها كليلته انصف من شعبان وليلة عاشوراء فإنه لا يختلف في كراهته وينبغي  
 لنا نعمة المنع من ذلك قاله ابن بشير وأما صلاة المنفرد فلا كراهة فيه في أي مكان كان لكن روى  
 ابن حبيب عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال فضل صلاة الطلوع في التطوع على صلاة العلاءية  
 كفضل صلاة الجماعة في الفرض بضع على صلاة الفذ (ص) وكلام بعد صبح الفجر لا بعد  
 فجر (ش) يعني أن الكلام في أمور الدنيا لا يكره بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح وأما بعد  
 صلاة الصبح فيكره إلى قرب طلوع الشمس قال في الرسالة ويستحب تأخير صلاة الصبح التمدد  
 في الذكر والاستغفار والثناء إلى طلوع الشمس أو قرب طلوعها الخبر من صلى الصبح في جماعة  
 ثم قهقهه كراهة فعلى حتى تطلع الشمس كان له كأجر خمسة وعشرة تامتين وانما ورد الحديث على  
 الذكر ونحوه بعد الصبح إلى الطلوع لأنه أول صحيفة اليوم ويستحب أيضا بعد الصلاة الصفر إلى  
 الغروب لقوله عليه الصلاة والسلام من كان أول صحيفة حسنة وفي آخرها حسنة محب الله  
 ما بينهما (ص) وضبعة بين صبح وركعتي الفجر (ش) أي ومحب بكره أيضا الضبعة بين صلاة  
 الصبح وركعتي الفجر حيث قهقهه على وجه السنة لا على وجه الاستراحة وهي بالفتح المرة  
 وبالكسر الهيئة وبه يضبط قول الشيخ أبي عمرو والضبعة بعدها غير مشروعة لأن المراد  
 الهيئة لا المرة ولو قال المؤلف بين ركعتي الفجر وصبح لأفاد المراد (ص) والوتر سنة أكد ثم  
 عيده ثم كسوف ثم استسقاء (ش) اغما عطف بم إشارة منه إلى أن من أتى هذه السنن تفاوت  
 فأكد الوتر بالهيئة الفوقية وهو الركعة الواحدة الموصوفة بالأوصاف الآتية ويلى الوتر  
 صلاة العيدين وهما في مرتبة واحدة ويليهما صلاة كسوف الشمس ثم الاستسقاء ويأتي أن

بعض الشروح ما يفيد أن المعتدل  
 لا طلوع قلت والحديث يدل عليه  
 قال بعض الشراح وانظر ما وجد  
 اقرب على كلام المصنف (قوله  
 قهقهه كراهة حتى تطلع الشمس)  
 أي وصلى ركعتي الفجر حتى كفى  
 الرواية (قوله تامتين) بقية  
 الحديث قال تامتين ثلاث مرات  
 (قوله لانه أول صحيفة المؤمن)  
 يفيد أن الملتزمين الذين يزلان  
 عند صلاة الصبح أول ما يكتبون  
 ما يحدث بعد صلاة الصبح  
 لكن رداً يكون صحيفة الليل  
 آخرها غير حسنة إذا تكلم  
 قبل صلاة الصبح بكلام اللب  
 إلا أن يقال آخرها مبدع في  
 صلاة الصبح لا مقابلة من الكلام  
 المباح (قوله ويستحب أيضا بعد

الاستسقاء الخ) هذا يأتي على رواية مالك في الليل يزلان عند صلاة العصر ثم يأتي  
 على قول من قال أنه ما يزلان عند الغروب قال في شرح الطهارة روى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون  
 فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعان في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يرجع الذين بالقوم فيكم قال ابن حبان في هذا الخبر  
 يمان وأصح ما رواه الليل اغما تنزل والداس في صلاة العصر وحينئذ تصعد ملائكة انهم رعد قول من قال إن ملائكة الليل اغما  
 تنزل بعد غروب الشمس (قوله في الله ما بينهما) أي من الذنوب المستغفائر على ما هو مقرر (قوله الاستراحة) أي ما إذا لم يقصد شيئاً  
 وعبارة عجم فليس عدم الكراهة (قوله أبو عمرو) بواو بعد الزاء (قوله لأن المراد الهيئة) أي أن المراد الضبعة التي على العين  
 فيكون فيه إشارة لا مقابلة وهو كون الاستسقاء على عينه وأما على غير عينه فلم يقل المؤلف بشبهه (أقول) وحيث كان المراد الهيئة  
 فالأولى أن يقال وبه يضبط المصنف لانه الأولى بالانفادات الضبعة قال في لـ وانظر هل كراهة الضبعة خاصة بالضبعة الواردة عنه  
 هذه الصلاة والسلام وهو على شقه الايمن وأما الواضحة على شقه الايسر فلا كراهة في ذلك لانه لا يتصور أن يقصد بهما استئنا  
 أو الكراهة لا تقصد بذلك وانظر الأول (قوله لا فاد المراد) وذلك لأن المراد أن ركعتي الفجر من ذلك اليوم وهي لا تكون بعد الصبح  
 بل تكون قبله ثم أقول ركونه يتوهم بين صبح وركعتي الفجر من ثاني يوم بعد أو كونه يتوهم أن يكون الصبح قبل الفجر في يوم واحد

صلاة

بعيداً أيضاً (قوله بوجوبه على الاعيان) أى خارج المذهب وقوله بأنه فرض كفاية أى فى المذهب فيعلم من هذا ان الفرض على الاعيان ولو فى الخارج مقدم على الكفائى ولو فى الداخل (قوله بالانزاع فى الجلة) أى على بعض الاقوال أى فكونه بالانزاع ليس متفقاً عليه أى فبعضهم حكى انه متفق عليه بل حكى بعضهم انه مجمع عليه وبعضهم ادعى انه مشهور لا متفق عليه فلذا قال فى الجلة (قوله ثم ان العمرة آكد من الوتر) أى لانه قيل بوجوبها فى المذهب دون الوتر (قوله وانظر ما بينهما وبين العمرة) فى عب وآكد من العمرة ركعتا الطواف لجزم المصنف فيما بأتى فى العمرة بالسنية وحكاية الخلاف بالسنية والوجوب فى ركعتي الطواف (قوله فهى دون الوتر) استظهر عب ان صلاة الجنائز افضل لحكاية الخلاف أيضاً فى سقيتها ووجوبها بخلاف الوتر (أقول) بل الصواب ان يجوز لانه منصوص (فان قلت) ما وجه ما دعاه الشارح (قلت) لان الوتر واجب على الاعيان خارج المذهب وصلاة الجنائز فرض كفاية فى المذهب والعينية ولو خارج المذهب تقدم على الكفاية ولو فى المذهب والخلاف لهذا لا يعلم ذلك (قوله كليلة الجمع للمطر على المشهور) ومقابله انه يجوز تقديم ليلة الجمع اذا قدم الفرض فاعزى غيره ورد بأن العشاء (٣٧) قدمت لفضل الجماعة ورفع المشقة كما قاله

الشارح (قوله لكون ايقاع الصلاة الخ) أى بخلاف الوتر فلا يكون تقديمه فى أول وقته الاختيارى أفضل (قوله فيه نظر) أى بل يحتاج اليه أى فيكون فعل الوتر أول وقته الاختيارى أفضل (قوله بل انما عايرتفتنا) وتعين المبدأ ظاهر بدون من (قوله لصلاة الصبح) أى لو قوت بدرك الصبح فى محتارها بعد الفجر لانه عنه أو ناسبه مثلاً كتركه اختياراً مع كراهة تأخيرها للفجر كذا فى عب والمناسب ان يقول أى لو قوت بدرك الصبح فى وقته الضرورى كما سبأ فى قوله وان لم يتسع الوقت لمحسن ان المراد الوقت الضرورى (قوله على احدى الروايتين) اعلم انه سبأ فى الامام روايتان رواية بنديب قطع الصبح ورواية جواز القطع فاذا علمت ذلك فلا يصح هذا الكلام

صلاة خسوف القمر مندوبة على الراجح وانما كان الوتر آكد لانه قد قيل بوجوبه على الاعيان وانما كان العيد آكد بما بعده لانه قد قيل بأنه فرض كفاية وانما كان الكسوف آكد لانه سنة بالانزاع فى الجلة بخلاف الاستسقاء فانه قد قيل انها لا تفعل ثم ان العمرة آكد من الوتر كما ان ركعتي الطواف كذلك وانظر ما بينهما وبين العمرة وأما الصلاة على الجنائز فهى دون الوتر وآكد من العيد (ص) ووقته بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر وضروريه للصبح (ش) أى وقت الوتر الاختيارى بعد فعل العشاء الصحيحة والشفق فلا يصح قبل العشاء ولو سهواً ولا بعد عشاء فاسدة أو بعد العشاء وقبل الشفق كليلة الجمع للمطر على المشهور لان العشاء قدمت لفضل الجماعة ورفع المشقة ولا ضرورة فى الوتر وانما يقال من بعد كما قال فى الاوقات من زوال لان تعين المبدأ هنا لا يحتاج اليه بخلاف تعيينه هنا فانه يحتاج اليه لكون ايقاع الصلاة فى أول وقته أفضل وقد عبر ابن عرفة بمثل ما هنا فقال ووقته من بعد الشفق والعشاء الى الفجر كما قاله ز وفى قوله لان تعين المبدأ هنا لا يحتاج اليه فيه نظر بل انما عايرتفتنا بينهما ويمتد اختيارى الوتر من صلاة العشاء الصحيحة والشفق الى طلوع الفجر وضروريه من الفجر لصلاة الصبح أى للشروع فيها بالنسبة للامام على احدى الروايتين ولا نقضاً لها بالنسبة للفرد والمأموم كالامام على الرواية الاخرى وانما قلنا ان المأموم كالفرد لانه يباح له القطع فلا يفوت الوقت بالشروع لانه لو فات به لزم انه لا يجوز له القطع تأمل ثم ان تأخير الوتر لوقتها الضرورى مكروه (ص) ونبدب قطعها لانه لا مؤتمن وفى الامام روايتان (ش) هذا تفريع على ما ذكره من ان للوتر وقتاً ضرورياً يعنى اذا نسي الوتر فلم يذكرها حتى شمر فى صلاة الصبح فان كان قد استحب له ان يقطع ما لم يسفر الوقت جدا فقد ركعه آملاً على ظاهر قول الاكثرو عزا عبد الحق لبعض شيوخه خلافاً لابن زرقون وبأتى بالشفع والوتر وبعد الفجر

لانه قد جعل اباحة القطع لانفوت الوقت بالشروع هذا على ما فى بعض الشراح من حكاية الرايتين على هذا الاسلوب نعم يصح على حمل المواق فانه قال وفى الامام روايتان ابن حبيب و يقطع الامام الا ان أسفر جدا وقال المغيرة لا يقطع فعلى كلام المواق هذا يكون قول الشارح على احدى الروايتين أى القائلة بعدم القطع والحاصل ان فى الامام ثلاث روايات استحباب القطع وهى رواية ابن حبيب عن مالك والنهى عن القطع وهى رواية المغيرة فان لا يقطع ونظيره المنع والتخير وهى رواية الباجي وذكر المصنف فى توضيحه الثلاث روايات ولم ير شيئاً سوى انه قدم الاولين (وله ولا نقضاً لها بالنسبة للفرد) أى لانه يندب له القطع وقوله والمأموم أى على غير ما مر عليه المصنف وذلك لان الامام كالباقى ولا يندب له القطع ثم جزم فقيل بجواز القطع وقيل يندب عدم القطع ولكن المحدثان المرجوع اليه جواز التمسك لانه يندب كقاض عليه شئى انت والراجح جواز التمسك لانه يندب (قوله وانما قلنا ان المأموم كالفرد) أى معنى أى بقوله الى الفرد والمأموم (قوله لانه يباح) المراد بها الاذن فتأمل (قوله تأمل) تأملناه فوجدناه قال اللعث كرايت (قوله ما لم يسفر الوقت جدا) صادق بأن لا يسفر أو يسفر لا جدا (قوله خلافاً لابن زرقون) فانه قال لا يقطع ان عذر ركعة وان اقتصر فى كتابه الطالب عليه (قوله وبأتى بالشفع) أى ولو كان قدمه

(قوله فيما يأتي بها ويصلي الصبح ثانيا) (قوله لا يبعدها) أي الفجر الاظهر الاول وذلك لان الفجر بمنزلة آخرى ورابعة من الصبح فالخلف في الصبح خلل فيها (قوله على ما رجح اليه مالك) وكان يقول أولا يندب له القطع (قوله خلافا لسنيد) فانه قال محل كون المأموم لا يقطع اذا كان بقطعه ورتبه فتوته صلاة الجمع ولو كان يعتقد انه كان بدرك ركعة منها قطع (قوله ما لم يسفر الوقت جدا) أي بحيث يخشى ان يوقعها أو ركعة منها خارج الوقت الضروري خلافا لعب (قوله أولا يندب له القطع) أي بل يجوز به (قوله روايتان) يظهر من كلام الخطاب ترجيح الاولى لانه عزاها (٣٦٨) لابن القاسم وابن وهب ومطرف وعز الثانية للباحي ومقتضى كلام المواق

ترجيح الثانية (قوله لابن ناجي وشيخه البرزلي) قال ابن ناجي كنت أقول انه يقطع لانه اذا كان يقطع الصبح في قول فاحرى ان يقطع هنا وكان شيخنا يعني البرزلي لا يرتضى ذلك ويعتدل بأنه اذا لم يقطع في الصبح فات التور وهو هنا اذا اعتاد على الفجر لا يفوت بل يبعده (قوله ويصلي الصبح على المشهور) ومقابل له لا يصبح يأتي بالتور ويصلي ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس وركعة بعدها وليس بظاهر لانه يفوت بعض القرض لاجل سنة (قوله وكذا الاربع على الرابع) ومقابله يأتي بالشفع والتور ولو قامت ركعة من الصبح (قوله وان كان قد تنفل) فيه اشارة الى ان الضمير في ولو قدم ليس عائدا على الشفع بخصوص بل عائدا عليه لانه هذا المعنى بل بمعنى الشفع والحاصل ان الخلاف مفروض في كلام أهل المذهب اذا قدم الشفع بعد العشاء (قوله وكان من جملة التور عند أبي حنيفة) في العبارة حذف والتقدير وهو أي أبو حنيفة يقول بوجوب التور (قوله لكن نوزع ابن رشد في الاتفاق) أقول أفضل ما هنالك ان يكون هو الرابع فلا يتم الجواب وبعد كتب هذا رأيت ان الخطاب قد

ذكره الجوزي كالوذ كرم نسبة بعد ان صلى الصبح فيما يأتي بها ويصلي الفجر ذكره ابن يونس والمازري عن سمعون وقال التمساني انما يظهر من المذهب لا يبعدها انما الترتيب بين الفرائض وان كان مأموما فلا يندب له قطع الصبح للتور بل يندب تعاديه على ما رجح اليه مالك وظاهره ولو ايقن انه انقطع وصلاها أدرك فضل الجماعة خلافا لسنيد وان كان اماما فهل يندب له القطع ما لم يسفر الوقت جدا أولا يندب له القطع روايتان ولو ذكر التور في الفجر قول يقطعها له قولان لابن ناجي وشيخه البرزلي وان ذكر التور بعد ما صلى الفجر أتى به وأعاد الفجر (ص) وان لم يتسع الوقت الا لركعتين تركه لثلاث ونحس صلى الشفع ولو قدم وليسع زاد الفجر (ش) المراد بالوقت الوقت الضروري والمعنى ان من ترك التور ونام عنه ثم استيقظ وقدم بقى اطلوع الشمس مقسدا ما يدرك فيه الصبح وهو ركعتان فانه ترك التور والشفع ويصلي الصبح على المشهور ويؤخر الفجر الى طلوع الشمس ولا اشكال انه يأتي بالتور فقط مع الصبح ان اتسع الوقت لثلاث ركعات أي وكذا الاربع على الرابع فان اتسع نحس صلى الشفع والتور والصبح ويقضى الفجر بعد حل النافذة ان لم يكن تنفل بعد العشاء وان كان قد تنفل فقال أصبغ يصلي الشفع والتور والصبح أيضا ويترك الفجر واليه أشار بقوله ولو قدم أي صلى الشفع وترك الفجر ولو قدم فلا بعد العشاء أي أول الليل لان فصله والمطوب اتصاله ولانه من جملة التور عند أبي حنيفة ولم يقل أحد بوجوب الفجر وقيل ان قدم اشفا عا فلا يبعد الشفع بل يأتي بركعتي الفجر بله لان الوقت لهما وهما تابعان للقرض والشفع من توابع التور واذا كان الصبح أولى عند ضيق الوقت كان تابعه أولى وحكي ابن رشد الاتفاق على هذا ولهذا قال بعضهم كان اللاتي بالمؤلف الاقتصاد عليه لكن نوزع ابن رشد في الاتفاق انتهى وان اتسع الوقت ليسع صلى الشفع والتور وركعتي الفجر والصبح ومفهوم ليسع انه لو كان لست لا يزيد الفجر بل يفعل الشفع والتور والصبح ويقضى بعد حل النافذة وبقى ركعة ضائعة وقولنا المراد بالوقت الوقت الضروري يجوز به عن الوقت الاختياري فانه لا يراعى فيه هذا التفصيل فيصلي هذه ولو أدى الى أن يصلي بعد الاسفار مراعاة للقول بأن وقتها الاختياري لاطلوع هكذا يستفاد من كلام الشاذلي في شرح الرسالة (ص) وهي رغبة (ش) الضمير في هي راجع الى صلاة الفجر أي وصلاة الفجر رغبة وهو أحد قول مالك وأخذ به ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبغ وهو الرابع عند ابن أبي زيد صدريه به بقوله وركعتا الفجر من الرغائب وقيل من السنن المؤكدة وهذا القول الثاني قول مالك أيضا وأخذ به أشهب قال ابن عبد البر وهو الصحيح وحكي اللخمي وغيره القولين عن أصبغ وأشهب ولم يرجح شيئا (ص) تفتة رغبة تخصها (ش) يعني ان صلاة الفجر تفتة الى رغبة على نية مطلق الصلاة غير هاهن سائر التوافل كافتقار السنن لذلك قال في

قال كان ينبغي للمصنف الاقتصاد على هذا القول أو ذكره مع ذكره (قوله لا يراعى فيه هذا التفصيل) يرد الطرار ان يقال ايقاع الصلاة في وقتها الاختياري واجب فكيف يترك لاجل الشفع مثلا وجوابه ان القول بأنه لا ضروري للصبح قدر رجح آراءه أرجح من مقابلته (قوله وهي رغبة) بمعنى مفعولة أي مرغوب فيها اقول صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فان قلت قدر غيب في غيرها من الصلاة قبل ان تظهر وغيرها قلت كان الترغيب فيها أشد بعد ذلك صارت علما بالغاية عليهم اوالرغبة هي ابتهادون السنة وفوق الفضيلة وهو اصطلاح (قوله وأخذ به ابن القاسم) وهو الرابع

(قوله كالسنن الخمس) العبد من وهما اثنتان والسنن الخمس والسنن الخمس (قوله من حيث الجملة) أي الاجمال (قوله فان كانت في رمضان) أي في ليل رمضان (قوله وكذا سائر العبادات) فان قلت الضحى مقيد بوقت قلت يمكن ان تكون السنن في قوله كالسنن الخمس للتعديد أي بقيد كونها السنن الخمس والفجر أو ان قيام الليل والضحى ونحوه المسجد في حد ذاتها عبادة مثلاً لركعتان نافلة وان اختلفت بالصفة بخلاف السنن الخمس والرغبة وقوله المطلقة ما عداها أي ما عدا السنن الخمس والفجر (قوله لا يفتقر مطلقها الى التعيين) وأما مقيدها كالخج والندرا والقران أو التمتع فانه يفتقر لنية تحضه وانظر ذلك فانه لا يظهر في التمتع لان صدور نية الخج على الاطلاق بعد حصول العمرة في أشهر الحج يحصل التمتع وان لم ينبو بحجبه خصوص التمتع كما هو الظاهر وأما يوم عرفه وحاشا ولا يفتقر لنية تحضه أي مع انها من المقييدات بأزمانها وكنها المأ (٣٦٩) كان كل منهما يوماً من الايام معينا صار من قبيل المطلق

(قوله فلا بأس) أي ان ظهر أنه صلاحاً بعد الفجر أو لم يقين شيء (قوله الذي ليس بمجتهد) أي ليس بمجتهد وقوله وهذا في المجتهد أي المجتهد وحاشا له ان المتحرى قد علمت ان له أحوالاً ثلاثة تجزئ في صورتين ولا تجزئ في واحدة ومثله المتيقن أي الجازم وأما الشاك فلا تجزئ في الاحوال الثلاثة فالصور تسعة جعل عجم ما قبل المبالغة الحزم ولا يظهر لان ما قبل المبالغة أولى بالحكم مما بعد ها فالأولى جعلها للعال وصورة الحزم تفهم من صور المتحرى أي الظن (قوله وهذا في المجتهد) ظاهره اية بارة ان المتحرى يجوز له ذات في الفرض تبين التأخر عن الوقت أو لم تبين شيء وقد قرر الحطاب بخلافه فقال رحمه بخلاف القرينة فانه لا يصلحها حتى ينفق الوقت وقد تقدم ما فيه (قوله ان الموضوع مختلف) أي ما كان يتم مذكراً لا لو كان الموضوع متفناً (قوله على المشهور) ومقابلته يقرأ الفاتحة وسورة من قصار المفصل (قوله فالمصنف جمع بين القواين) الاولى ان يقال هذا مشهور

الطراز انما اقل المقيدة بأزمانها أو بابابها كالسنن الخمس والفجر لا بد فيها من نية التعيين فن افتتح الصلاة من حيث الجملة ثم أراد ردها لانه لم تجزها المطلقة ما عداها يكفي فيها نية الصلاة فان كانت في رمضان سميت قياماً وعند ادول النهار سميت ضحى وعند دخول المسجد سميت تحية وكذا سائر العبادات المطلقة من سج أو عمرة أو صوم لا يفتقر مطلقها الى التعيين بل يكفي فيها نية العبادة (ص) ولا تجزئ ان تبين تقدم احرامها للفجر (ش) يريدان من شرط ركعتي الفجر ان يقع بعد طلوع الفجر فلا تجزئ ان تقدم متاعيه ولو بالاحرام قال فيها ومن تحرى الفجر في غير ركعتي فلا بأس به فان ظهر انه ركعها قبل الفجر عاده وانيه أشار بقوله (ولو تحرى) وقال ابن حبيب لا يعيدها بعده ابن يونس وقاله ابن الماسحون والمتحرى الاجتهاد وهو بذل الوسع التحصيل الظن بدخول الوقت ولا يعترض بما تقدم من قوله وان شئت في دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه لان ذلك في الشاك الذي ليس بمجتهد وهذا في المجتهد ولا يقال ركعتا الفجر الا عرفيهما ما أتخف من الفرائض لان الموضوع مختلف اذ فرق بين الشاك والمجتهد (ص) ونادى الاقتصار على الفاتحة وابقاها بمسجد ونابت عن التحية (ش) يعني انه يستحب الاقتصار في ركعتي الفجر على الفاتحة على المشهور لانها مع الصبح كربعية ركعتان بالحمد وسورة ركعتان بالحمد فقط ولتدب شرع فيهما الاسرار ويستحب أيضاً ابقاها في المسجد لانه تنوب عن التحية في اشغال البقعة ففعلها في المسجد يحصل التحية بخلاف فعلها في البيت فانه محل بذلك ثم ان استحباب ابقاها في المسجد مبني على القول بأنها سنة وهو خلاف ما مضى عليه المؤلف والمؤلف جمع بين القولين وتقدم ان معنى نياتها عن التحية في اشغال البقعة لافي اشواب ما لم ينوا التحية بها فان قلت التحية غير مطلوبة منه حينئذ والاثواب يتبع الطلب قلت هذا مبني على القول بطلبها في هذا الوقت كاذب اليه بعضهم أو انه فيما اذا صلى الفجر بعد الشمس قضاء (ص) وان فعلها بيته لم ركع (ش) يريدان من خالف المستحب وصلى الفجر في بيته ثم أتى المسجد لم ركع بل يجلس من غير ركوع أي لم ركع ركعتي الفجر أي لم يعد هما في المسجد ولا ركع غيرهما على المشهور (ص) ولا يقضى غير فرض الاهي فالزوال (ش) هذا مما لا اشكال فيه لان الفرائض اهلها من غير على غيرها والاستثناء مما عدا الفرائض ولا يقضى غير فرض الاهي فيكون استثناء من المستثنى ان وقع

(٤٧ - عرشي اول) مر احيى فيه الضعيف ومما ساهى لانه اظهر السنة خير من كتمام المقتضى الناس بعضهم ببعض كذا لما لاك وهو يؤيدان صلاة الرجل في المسجد الفريضة مع الجماعة أفضل من صلاته مع أهل بيته جماعة ولو لم يصلاة أهل بيته فرادى لان لم يعدم صلاة بالكلية على انه قد يقال ان قوله لاها تنوب عن التحية الخ يفيد طلبها في المسجد ولو قلنا انها رغبة فما مل (قوله أو انه الخ) الاولى حذفه لان الكلام انما هو فيما اذا صلى في وقتها المعهود ثم بعد ان كذب هذا رأيت محشئ انت جعل الصواب حذفه فالحمد لله على الموافقة ونقل النقل الذي يدل اذلا وقوله أو معطوف الخ أي ان قلنا انه معطوف (قوله على المشهور) راجع للطرفين أي لم يعد هما في المسجد على المشهور ولا ركع غيرهما على المشهور والعبر هو التحية وقبل ركع التحية (قوله ولا يقضى غير فرض) أي يحرم كذا كتب والد عب (قوله فيكون استثناء من المستثنى الخ) فيه نساخ بل استثناء من أداة الاستثناء التي هي غير رأى من الى

قد تكون أدا استثناء والاهي الآت نائب فاعل (قوله على المشهور) متعلق بقوله حقيقة وقوله من جعل النافلة إلى الزوال وقوله  
 وقيل إنه ليس الخ مقابل الأول وسكت عن مقابل الثاني وهو أنها تقضى في كل وقت من أين أو أنها على المشهور فيقدم الصحيح وهو  
 المعتمد (قوله إن لم تحف فوات ركعة) الخوف كالمشقة يشمل الظن والشك والوهم كذا كره في له (قوله وطرق المتصلة) فيه موافقة  
 لهج ونحو نفسه يعجب منه شريح الطرق المتصلة واستدل على ما قاله بكلام الباسجى وانفصلي واستدل في له على ما قاله هابعل المواق  
 مع أن حاصل نقل المواق أنه لا فرق بين أن يدخل المسجد أولا في أنه انخاف فوات ركعة دخل مع الإمام والأهليل دخل بل يصليها خارج  
 عن الأهلية انتهى على الرقاب (قوله حالة الإقامة) أى حالة الصلاة المقامة ولو كانوا يطيلونها أو عيارا شرب وظاهروا ولو كان الإمام يطيل  
 كاهم المسجد الحرام لا طائفة فيه (قوله بخلاف الورى) أى فيخرج ليركعها بشرط أن لا يخاف فوات ركعة والشرق ظاهر لأن الورى فوت  
 بالصحيح بخلاف النجس يؤخر ويغفل ولا يفوت (قوله أو طول القيام) استظهره ابن رشد أى لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام أفضل  
 الصلاة طول القنوت أى القيام وبشبهه (٣٧٠) خبر الموطأ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع في ركعتين ولا في غيره على

احدى عشر ركعة يصلى أو بها  
 فلا تسأل عن حسنين وطولهن  
 ثم يصلى أو ما فلا تسأل عن حسنين  
 وطولهن ثم يصلى ثلاثا يدل  
 الأول على كثرة السجود وخبر  
 من ركع ركعة وسجد سجدتين  
 الله بدرجة وحط عنه بها خطيئة  
 اه وقال في له قد دل كذا المواقف  
 في توضيحه أن السجود أشرف  
 أركامها ورعا أشرف ركعاته  
 القول بكثرة السجود بذلك إذا تقدم  
 في الذكر له هبة والأفضل هو  
 الأكثر ثوابا وهذا يظهر أن أفضل  
 أركان الحج الطواف اه (قوله  
 فلا طول زمانا فحصل) أى سواء  
 كان فيه القليل من العدد كالمسورة  
 الأولى أو فيه الكثير منه كالصورة  
 الثانية وهى المشار به بقوله  
 أو سكرته وهو أربع ركعات في  
 خمس درج وعشر ركعات في عشر  
 درج (قوله فهو في المشى) أى  
 المقادير أو هو النفس المنفصل

بغير عرف عطف أم معطوف على المستثنى أى لا يقضى من الصلوات الا المفراغ من الفجر  
 فيقضى حقيقة من جعل النافلة إلى الزوال على المشهور وقيل إنها ليست قضاء حقيقة بل  
 ركعتان تنوبان عنها وهما عن المشهور فيقدم الصحيح عليهما لمن لم يصل الصحيح والفجر حتى  
 طلعت الشمس وقيل يقدم العبر والقولان لما لاك (ص) وان أقيمت الصلاة وهو يسجد ركعا  
 وخارجة ركعة ان لم تحف فوات ركعة (ش) يريد ان من دخل المسجد وما في حكمه مما تصح  
 فيه الجماعة من ركبته والطرق المتصلة ولو لم يكن ركع الفجر فأقيمت عليه صلاة الصحيح فانه يترك  
 ركعتي الفجر ويدخل مع الجماعة ثم يركعها ما بعد الشمس ولا يصليهما حالة الاقامة ولو كانوا  
 طائفتين لا يخرج ليركعها بخلاف الورى ولا يسكت الإمام أو يؤذن ليركعها فانه لا بأسجى  
 ويسكت له على الورى وان أقيمت الصلاة عليه وهو خارج المسجد أى وما اتصل به مما تصح فيه  
 الجماعة ركعها ان لم تحف فوات ركعة من الصحيح أى ان لم تحف فوات الركعة الأولى فان خاف  
 ذلك دخل مع الإمام ثم تلاها بعد الشمس (ص) وهذا الأفضل كثرة السجود أو طول القيام  
 قولان (ش) يعنى انما استدل في الشغل على الأفضل كثرة السجود الركوع أو طول القيام  
 بالقولان ومجملهما مع اتحاد الزمن كعشر ركعات في عشر درج وأربع ركعات وأربع  
 اختلاف الزمن كاربعة ركعات في عشر درج وعشر ركعات في خمس درج أو عكسه فلا طول زمانا  
 ففضل سواء كان كثرة السجود وطول القيام من غير اختلاف وفي حج والظاهر أن الطواف  
 وغيره من العبادات كذلك انتهى ومعنى ذلك في الطواف بحسب أهله في المشى وعنده  
 وطرفه تصور في القيام وذلك بقوله القليل منه كالثلاثة أيام في الزمن الطويل كشه  
 بؤته وفعل ستة أيام في الزمن القصير حيث يكون زمنها كزمن الثلاثة أيام في الطويل أم لا  
 وصاهر كذا م ح الأول ولو فرغ من الكلام على النفل المنفصل من المفراغ شريح فيما  
 هو متصل بها من الجماعة وأركانها وما يتعلق بذلك من شروط الإمام والمأموم وآداب ما قال  
 في فصل الجماعة بفرض غير جمعة سنة (ش) يعنى ان اجتماع الجماعة في الفرض

الحج أى لم يرد بان نفل العبادة المستقلة بل الأمر المطلوب طائفة غير جام سواء كان عبادة  
 مستقلة أم لا كالجماعة (قوله وأركانها) لم يشكك المشرح على أركانها وهى إمام ومأموم أو يد من اثنين في بلدان كانا أقل الجمع لعدم  
 الشهادة في مأموم أو مؤذن أى عارف بوقت شروق صلاة عليه وسجد بنى من بيت المال فان تعذر فعلى الجماعة جبراً عليهم كان  
 عليهم من أول الأمر أم لا وهو مؤذن لم يوجد من غير والفريق بينهما بين جعل الإمام المسجد ابتداء من بيت المال خصة مؤنة  
 أخرجهما دون ذاته (في فصل صلاة الجماعة) (قوله يعنى ان اجتماع الجماعة) فيه إشارة إلى أن البنية وصف لا اجتماع الجماعة  
 لأنفسها لأنها لا تتعصب (قوله في الفرض) ائتر به عن غيره فان منه ما الجماعة فيه مستحبة كترابح وعبد كسوف واستسقاء  
 ومنه ما يكره فيه كغير من قوله وسجد ومثل فيما يظهر رغبة وسنة غيره وكذا كغير على القول بسنة إلا أن عما إذا صرح في  
 فواعده بسنة الجماعة في العبد والكسوف والاستسقاء واستظهره خشى أت لمواظبة على الله عليه وسلم على ذلك وقوله في



جماعة حقيقة السنية صادقة على ذلك (قوله المعنى) احترز به عن الجنازة فان الجماعة فيها مستحبة على المشهور وظاهره ولو على القول  
 بوجوب صلاة الجنازة على الميت والحمد لله سنة فان صلواته عليه وحدها انا استحب اعادتها جماعة ولا ينشأ شرط الجماعة (قوله سنة) أي  
 في الجملة أي بقطع النظر عن كل مسجد وعن كل انسان في خاصة نفسه وكأنه قال سنة في البلاد على الاجمال أي بقطع النظر عن كل مسجد  
 (قوله في بن في حقه طلب الجماعة) أي المنفرد الذي لم يصل وحده (قوله بدليل الخ) وجه الدلالة أن من لم يصل وحده لم يقطع عنه  
 الفرض والذي صلى وحده سقط عنه الفرض وقد تعاقب به طلب الجميع بدليله يمكن الذي لم يسقط عنه الفرض أقوى والوجوب منتف  
 قطعاً فبقي السنية (قوله بين الاقوال) حاصله أنها أقوال فقيل فرض وقيل سنة وقيل مندوب فأراد ابن رشد ان لا يجعل الخلاف حقيقة بل  
 بل لفظياً لا خلاف في الحقيقة (قوله من كونها فرضاً في الجملة) أي في البلاد (قوله فضيلة للرجل في خاصته) أي الذي يأتي بها اقامتها في  
 كل مسجد يريد أن يجمع مع غيره فالجماعة اذ كانت مستحبة وأما على المعتقد فهي سنة (قوله والعلماء والكثير الخ) الوار فيها معني أو (قوله  
 لشمول الدعاء) أي عمومها أي كثرة وقوله وسرعة الاجابة من عطف (٣٧١) المسبب على السبب وقوله وقبول الشفاعة أي

الدعاء وقبول الدعاء أعم من سرعة  
 الاجابة والحاصل أنه يلزم من  
 سرعة الاجابة قبول الشفاعة ولا  
 يلزم من قبول الشفاعة سرعة  
 الاجابة لجواز أن تأخر قبول  
 (قوله لان الفضيلة التي شرع  
 الله لها الاعادة) وهي التسبيح  
 والعشرون أو الخمس والعشرون  
 (قوله بخلاف ابن حبيب) فانه  
 يقول يجعل الفضائل سبباً لاعادة  
 كما افاده ح (قوله تفاضل  
 يطلب لاجل الخ) أي تكون  
 التفاضل الذي يطلب تخصيصه  
 الاعادة زيادة في الكمية والذي  
 يحصل بانصلاح وغيره التفاضل  
 في الكيفية (قوله تفاضل من  
 حيث وصفها بالكثرة) أي في  
 الكيفية (قوله من حيث انها  
 جماعة) أي لان الكمية واحدة  
 لا تزيد فيها فظهر ان الوجه الآخر  
 مبني للوجهين الاولين فهي

المعنى الحاضر أو الفات سنة مؤكدة وليست واجبة الا في الجماعة وظاهر كلام المؤلف كغيره  
 أنها سنة في الجملة وفي كل مسجد وفي حق كل مصل حتى في حق المنفرد فيسن في حقه طلب الجماعة  
 بدليل انه يستحب لمن صلى وحده طلب الجماعة خلاف ما جمع به ابن رشد بين الاقوال من كونها  
 فرضاً في الجملة سنة في كل مسجد فضيلة للرجل في خاصته وظاهر كلام ابن عرفه ان طريقة ابن  
 رشد هذه خلاف طريقة الأكثر وعلى طريقة ابن رشد يحمل كلام المؤلف على اقامتها بكل  
 مسجد لا على اقامتها بالبلاد ولا على ايقاع الرجل صلاته في الجماعة (ص) ولا تفاضل (ش)  
 اعلم انه لا نزاع ان الصلاة مع الصلوات والعلماء والكثير من أهل الخير أفضل من غيرهم لشمول  
 الدعاء وسرعة الاجابة وكثرة الرحمة وقبول الشفاعة لكن لم يدل دليل على جعل هذه الفضائل  
 سبباً لاعادة لان الفضيلة التي شرع الله لها الاعادة لا تزيد على المذهب بخلاف ابن حبيب  
 كما قاله القرافي والعز بن عبد السلام فعنى قول المؤلف ولا تفاضل أي تفاضل يطلب  
 لاجل تخصيصه الاعادة فليس لمن صلى في جماعة ان يبيد في أخرى. فصل أراً كثر منها وهذا  
 لا ينافي انها تفاضل من حيث وصفها بالكثرة أو بالصلاح أو نحو ذلك أو معنى قوله ولا تفاضل  
 من حيث انها جماعة لان حيث وصفها بالصلاح ونحوه أو لا تفاضل باعتبار الكمية  
 وان تفاضل باعتبار الكيفية (ص) وانما يحصل فضلها بركعة (ش) أي انما يحصل فضل  
 الجماعة الموعود به بغير صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبع وعشرين  
 درجة أي صلاة بادرلك ركعة كاملة لخبر من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة أي  
 فضلها وحكمها أيضاً فلا يفتدى به ولا يعيد في جماعة ويلزمه السجود القبلي والبعدي المترتب  
 على امامه ويسلم على الامام وعلى من على يساره ومن لا يدرك ركعة لا يحصل له حكمه فيعيد  
 مع جماعة ولا يسلم على الامام ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به ولا فضله أي الموعود  
 به في الخبر السابق والا فلا نزاع ان مدرك الشهادة أجروا منه مأثور بالدخول مع الامام في

أوجه متعارفة فهو ما فقط فظهر ان مرجع الثلاثة واحد (قوله ركعة) بأن يمكن بديه من ركبة أو مما قاربها قبل رفع الامام رأسه  
 وان لم يتمن الا بعد رفعه ولا بد من ادراك سجدة قبل سلام الامام فان زوحم أو عس عس ما حتى سلم الامام وفعلاهما بعد سلامه فهل  
 يكون كن فعلهما معاً فيحصل له فضلها أم لا قولان لان القاسم وأشهب (قوله لخبر) الذي معني في (قوله بسبع وعشرين) وفي رواية  
 بخمس وعشرين جزاً وقد جمع بين الخبرين بأن الجزء الأكبر من الدرجة أو أخيره أو بالافل ثم تفصل بالزيادة فذكره بياناً والحاصل  
 أن المراد بالجزء والدرجة الصلاة فيكون المراد بالجزء من ثواب الجماعة لا جزئ ثواب اعداء الواردة كلها أعداداً صوات  
 فصلاة الجماعة ثمانية وعشرون صلاة واحدة الصلاة الفروسة وعشرون فضيلة الجماعة على رواية بسبع وعشرين جزاً يخرج على  
 ذلك بقية الأعداد الواردة في الروايات (قوله فلا يفتدى به) يرتب على قوله وحكمها الخ فهي في المعنى هي سبب الحكم (قوله والله مأثور  
 بالدخول مع الامام الخ) قال عجم من لم يدرك ركعة خير من أن يبنى على احرامه فهذا أو يقطع ويدرك جماعة أخرى من جملتها لم يرحها  
 فأنه يبنى على احرامه فهذا اتفاقاً وظاهر العبارة أن الضمير عائد على مدرك الشهادة فلا يظهر قوله بعد ذلك مأثور بالدخول الخ

(قوله والافلا يؤمر بالدخول) بل يؤمر بعده قبل في التوضيح وأما من صلاها ولم يحصل له فضل الجماعة فزوي أشهب لا يدخل معه  
 قاله في التوضيح وكذا اذا شئت فلا يدخل حتى يتحقق ان معه شيئا فان اقتسم ودخل شفع بعد سلام الامام وان لم يقدر ركعة وقطع بهما  
 سواء أحرم بقرض أو نفل وحصل شفعه ان كان وقت نفل والاقطع واعلم أنه لا يحصل له فضل الجماعة الا اذا فاتته بعد زوايا فاته ولو  
 ركعة اختيارا فانه لا يحصل له فضل الجماعة على المعتد ولذلك قال اللقاني وقيل لا يفتيد اي بان يفوته اضطراب اختلاف ظاهروايات  
 لكن له عند من النظم وظاهروايات ثبت كظاهروايات ثم ان التقيد المذكور يجري فيمن أدرك ركعتين أو ثلاثا من الرباعية وكذا  
 فيمن أدرك ركعتين من الثلاثية (قوله لمن لم يحصل له) تحقيقه لا شكافيا يظهر تقدمه لظهور (قوله مخصوصة بوقت الاداء) ولو انصرف وروى  
 بغير مسجد وأما به بعد صلاة منفردة فانه لا يفتد (٣٧٢) مع امامه وأما لو كان خارج المسجد ومع الجماعة فانه يستحب له اعادة

الركوع أو السجود أو التشهد ما يمكن معيد الفضل الجماعة والافلا يؤمر بالدخول (ع) ونائب  
 لمن لم يحصل له فضل ركعة لا امرأة ان يجد مقوضا مأموما ونوع واحد (ش) يعني انه يستحب  
 لمن لم يحصل له فضل الجماعة بان صلى منفردا في غير المساجد الثلاثة أو لم يدرك من صلاة الجماعة  
 ركعة أو صلى مع غيره صلى ان يطلب جماعة يعيد معها ما دام الوقت باقيا بخلاف من صلى مع  
 امرأته أو نفل في الجماعة في صلاة نفل فليس له الا إعادة الفضل ولا يلزم من مطلقه في الجماعة في حق من  
 فاتهم صلاة من يوم واحد مطلقا بانها بعد الوقت في حق من صلى فلان الا إعادة الفضل فضل  
 الجماعة مخصوصة بوقت الاداء كما قاله ابن عرفة وينوي بالمعادة بقرضه ويفوض الامر  
 الى الله في جعله أمما شاء فرفضه وليس له ان يعيد اماما بل انما يعيد مأموما لان ذلك مشهورة  
 بصلاة أولها فاشبهت لمادة نفل ولا يؤم من منفرد بقرضه ويستحب له الا إعادة مع أكثر من  
 واحد ومع امام وانما انما قال ولو مع واحد صغير وانما على ما استظهره في توضيحه قال لانه  
 اذا دخل معه صار جماعة ولان الصلاة انما أعيدت للفضل وهو يحصل مع واحد من صحبة ابن  
 الحاجب قول القابسي بعد عدم الاعادة معه الا ان يكون راتب المسجد وانكر ان عرفه وجود  
 القول الذي مشى عليه المؤثر انما انكره من حنا الكبير وقولنا في غير المساجد الثلاثة احسن ازا  
 محاد اصل واحد في أحد ما قاله لا يعيد في غيرهما جماعة من صلى في غيرهما منفردا يعيد فيها  
 ولو منفردا من صلى في غيرهما جماعة يعيد فيها جماعة ولا يعيد هاهنا منفردا (ص) غير مغرب  
 كعشاء بعدوتر (ش) يعني ان ما ذكر من استعجاب اعادة المنفرد مع غيره انما هو بالنسبة الى  
 غير المغرب والعشاء بعد الوتر الصحيح أما هاهنا لا يجوز أي يحرم كما يفهم من كلام التوضيح حيث  
 عبر فيها بالمنع ونحوه لابن عرفة في اعادة المغرب وصريح أو استحق بكرهه اعادة المغرب وانما  
 لم تعد المغرب له لم يكره من وصفين أحدهما انها ان أعيدت صارت شفعاً وهي انما شمرت  
 لتور عدد ركعات اليوم والليله لانه يلزم من اعادة وتران في ليلة واحدة ان يلزم من اعادة وتران  
 استنفال ثلاث وهو لا أصل له في التسمية واما العشاء بعد الوتر فلا اجتماع وترين في ليلة ان  
 قد انما يعيد الوتر وهو أحد القولين وان قلنا انه لا يعيد فقد خالف قوله عليه الصلاة والسلام  
 اجعلوا آخر صلاةكم من الليل وتر (ص) وان أعاد ولم يعقد وقطع والاشفع وان أتته ولو

وقيل المصنف أعم بان يطرأ له  
 نية الاعادة بعد الدخول في الاولى  
 بطريقه بآحين نيته انها بقرض  
 احترازاً من نية اعادة الجماعة قبل  
 تلبسه بها مقروناً مع بقرضه ايا غير  
 الفرض أو ردداً وعدم نيته قبل بطل  
 ونكون التي يصليها مع الجماعة  
 انفسه من التوفى بها الفرض  
 لا تنوي ايضا فقط ولا يتغير نه كالأولى  
 كذلك في عب وقوله ان توفى بها  
 الفرض غير لازم ان يكفيه نية  
 الصلاة المعينة (قوله وينوي  
 بالمعدة بقرضه) فيه اشارة الى  
 الثانية التقوية بين مقصدين  
 انقرضه ولا يقال عجز المعتد  
 انه لا بد في التقوية بين نية  
 الفرنسية اما على أنها شرط فيه  
 أو شرط كما عليه معظم مشايخنا  
 وانما لم يكتف بنية الصلاة المعينة  
 حيث لم ينو بها التفلية سواء توفى  
 الفرضية أو لم ينو بها لانها اسقط  
 انقرض به عليها أو لا لم يحصل نيته  
 شاعلى العريضة (قوله ويفوض  
 الامر) قال ترك نية التقوية

وتوفى ان فرض عجزت وان ترك نية بقرضه عجزت ان لم يبين عدم الاولى أو عجزاها ولا لم ينع ان نية أيضا سلم  
 (قوله وانكر ان عرفه) حيث قال ابن الحاجب ولا يعيد مع واحد على الأصح قال ابن عرفة مقابل الأصح لا أعرفه (قوله فانه لا يعيد في  
 غيرهما) ويعيد في أحدها جماعة ولو فوضوا بالنية لما جئ في فيه منفردا (قوله له من كبة من وجهين) فيه شيء بل كل منهما على  
 مسئلة (قوله فلا اجتماع وترين) قال المواق مع ابن القاسم لا يعيد في جماعة من صلى العشاء وحده أو وتران وشهد هذا الصحيح على  
 أصله ان من أعاد في جمعه لا يدري أي شماس لانه ان كانت هذه الثانية هي صلاته بطل وتره فان هو أعادها فقال سبحانه يعيد  
 الوتر وقال يحيى بن عمر لا يعيد هاه (أقول) هذا النص يفيد ان العلة احتمال كون العشاء تصير بالوتر لا ما قاله شارحنا (أقول)  
 حاصل ما يقال ان ذكر القولين انما أي بعد وقوع الزلزل أي فان وقع زلزل وعاد فقولان لا العلة المرادة والماسب للاحظالة العلة  
 حلق قوله وهو أحد القولين (قوله أعاد) أي شرع في الاعادة (قوله المصنف قطع) أي وجوباً وقوله أي وجوباً وظاهر قوله

والاشفع أنه يشفعها مع الامام وهو ما يشعهم من كلام النوادر قاله في ك (قوله فاختار أعاد) أي سهوا احترازاً عن أعادته عمداً أو جهلاً ولم  
يرفض الاولى فيقطع عقد ركعة أو لا (قوله شفعها) أي إن شاء راقطع أولى كإيدل عليه كلام المواق ونص المواق «مع ابن القاسم أن ذكر  
بعد أن صلى ركعة شفعها فإن قطعها كان أحب إلى ابن رشد استصحاباً لقطعها إذا ذكر بعد ركعة هو الذي يأتي على ما في المدونة  
يعني فيمن أقيم عليه المغرب وهو بها ١٥ وفي حمله كلام المؤلف على غير ظاهره اعتماداً على السماع المذكور وكقول المدونة  
ومن صلى وحده فله أعادتها في جماعة الا المغرب (٣٧٣) فإن أعادها أحب إلى أن يشفعها ١٥ غاية القصور والمحب من المواق كيف

غفل عن نصهم مع أن الغالب عليه  
الاستدلال بكلامها وأعجب منه  
تقليد الزرقاني روح له اه محشى  
ت (قوله وسجد بعد السلام) أي  
حيث أتى بأربعة بعد سلامه فإن  
تذكره قبله لم يسلم وأتى بأربعة  
ولا يسجد عليه (قوله يجب عليه  
الاعادة إذا) سلم وجماعة (قوله  
وكذا من صلى وحده) هذه هي  
التي تناسب أن يحصل بها انقضاء  
المصنف وحملها شارح أولاً على  
ما علمت لأن شأن المعيد أن يعيد  
مأموماً لا اماماً (قوله وهو صادق  
بالقليل والكثير) أي إلا أنه باعتبار  
هذه الحال يراد به الجنس من حيث  
تحقيقه في إفساده (قوله وانما  
أعيدت فذا الخ) الرابع أنها تعاد  
جماعة أطلان صلاتهم خلف المعيد  
ثم لا يخفى أن هذا التعليل انما يأتي  
على حل المصنف بقوله وكذا من  
صلى وحده الخ (قوله على سبيل  
البحث) وإذا كان كذلك فينبغي  
تأخير خبره على ما بعده (قوله  
أو اتفقوا) لما تقدم أن نية  
التفويض تتضمن نية التفويض  
حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الخ فانه فهم بذلك تفسير التفويض  
والدفع بذلك اعتراض الاشياخ  
المقدمين حيث قالوا النصاب

سلم أتى بأربعة أن قرب (ش) هذا تفريع على المشهور يعني إذا شئنا على أنه لا يعيد المغرب  
فأخطأ وأعاد من غير نية رفض الاولى فإن لم يعقد ركعة برفع رأسه قطع ويخرج ويجعل يده  
على أنفه مخافة الطعن على الامام بخروجه على غير هذا الوجه وإن عقد ركعة شفعها بركعة  
أخرى مع الامام وسلم قبله ونصير نافله وإن أتم المغرب مع الامام فانه يأتي بأربعة إن لم يسلم بل  
وان سلم مع الامام أن قرب وسجد بعد السلام يصير مصلياً لم يشو فان بعد فلا شيء عليه  
وتخصنا كلام المؤلف بالمغرب دون العشاء بعد الوتر لقوله في توضيحه عن ابن عبد السلام  
لم أر هذا التفريع الا في المغرب ولا أذكره الآن في العشاء بعد الوتر اه وتعميم بعضهم في كلام  
المؤلف يحتاج لنقل على أنه لا يأتي له التعميم الا في صدر كلامه كما فعل ابن الحاجب وهو مما  
انفرد به كما قال ابن هرون وعلى عدم التعميم ما حكم المشاء بعد الوتر هل يشفعها مطلقاً أو يقطع  
فيها مطلقاً سواء عقد ركعة أم لا وهو الظاهر والفرق على هذا ان العشاء التي أوتر بعدها قد قيل  
انه لا ينفل بعد الوتر فيها ولم يقل أحد مثل ذلك في المغرب (ص) وأعاد مؤتم عييداً بعد اذا  
(ش) يعني ان من أعاد بفضل الجماعة مؤتماً ذهب امامه مثلاً لكونه مسوقاً فعقد شخص  
انه يصلي منفرداً أو اقتدى به صلى فان من صلى خلفه يجب عليه الاعادة فذا وكذا من صلى  
وحده وصلى اماماً فان من صلى خلفه يعيد أبداً وأما هو فلا يعيد قاله ابن يونس عن ابن حبيب اه  
وانما لم يطلب بالاعادة لأن فضل الجماعة قد حصل له على احتمال كون هذه فرضه قاله الناصر  
وقوله وأعاد الخ راجع لفهم قوله مأموماً وكان قائلاً قال له وان أعاد اماماً الخ الحكم فاجاب  
بقوله وأعاد الخ وجعده طرف فهو متعلق بمؤتم وأبد اطرف لا عادوا وإذا حال من مؤتم رجع  
باعتبار أن مؤتم أراده بالجنس وهو صادق بالقليل والكثير والتنوين فيه لنوعيته أي نوع  
المؤتم والافعال واجب مطابقة الجبال لصاحبها اه وانما عييدت فذا لانها قد تكون هذه  
صلاته فتحت لهم جماعة فلا يعيدون جماعة ووجب عليهم الاعادة خوفاً أن تكون الاولى  
صلاته وهذه نافله فاحتيط للوجهين (ع) وان تبين عدم الاولى أو فسادهما أجزاء (ش)  
هذا يرجع لقوله وأعاد مؤتم عييداً أي انما يعيد المؤتمون بالعيد لم تبين للعيد عدم  
صلاته الاولى بأن ظن أنه صلاها فبين انه لم يصلها أو تبين فساده الاولى بأن تبين أنه صلاها بغير  
وضوء مثلاً والا فلا اعادة على المؤتمين لانهم لا ينعصرون فرضه في الثانية فلم يأتموا فتقل كما أشار له  
المطاب على سبيل البحث ويحتمل أن يكون منقطعاً عما قبله ويرجع لقوله وتنب لمن لم يتحصله  
أن يعيد مشروطاً أي وان تبين عدم الصلوة الاولى أو فسادهما فحين أعاد بفضل الجماعة أجزائه  
صلاته الثانية ان قوى الغرض أو التفويض لان قوى الفضل أو الكمال وأما ان تبين فساده  
الثانية فتجزي الاولى بالاولى وفي كلام المؤلف احتمال آخر انظره في شرحنا الكبير (ص)

التفسير بالواو وبعضهم يقول قوله والتفويض أن مع نية الغرض أيضاً وأما نية الغرض بدون نية التفويض فلا تجزئ خلافاً  
لما توهمه عبارة الشارح وإذا علمت ذلك فهو من عطف لكل على الجنس ولذلك قال في ك ان اعتبار نية الغرض في التفويض  
على انها شرط فيه أوجز من حقيقته لا يمنع كونه قسماً لقوله بأنه ينوي فرضه لان الشيء مع غيره غيراً شيئاً مفرداً اه (قوله  
احتمال آخر الخ) هو انه يرجع بقوله وان أتم لكن حيث لم أي انه إذا سلم سواء أتى بأربعة أم لا ثم تبين عدم أجزاء الاولى فإن  
الثانية تجزئه وكذا ان تذكر قبل ان سلم عدم أجزاء الاولى وسلم وأما ان أتى بأربعة ولم يسلم ثم تبين عدم أجزاء الاولى فلا تجزئه ثلاث

الصلاة لانه حصل منه زيادة ركس فعلى عمد وان تبين له ذلك قبل تمام الصلاة أقمها بنية الفرض التي دخل فيها وأما لو لم يكن كفساد الأولى بعد عمد ركعة مثلاً وشفع بنية اسفل فلا يجوز له وهذا ظاهر (قوله رعايهم من السياق) أي فان الكلام في الجماعة ومن المعلوم ان الذي يطيل الامام (قوله فان كلامه) المناسب بأن كلامه (قوله يشمل الغد) وليس كذلك لانه لا يتجاوز له ان يطول فالتكرار خاصة بالامام أي لان من وراءه أعظم حفاً مما يأتي أو لصرف نفوسهم الى انظار الداخل (قوله يحصل الضرر) وانظر هل الضرر القتل أو ما يحصل به الاكراه على الطلاق وهو الظاهر (قوله المقتضب للامامة) أي ممن له ولا ينفذ ذلك من واقف أو سلطان أو نائبه على وجه يجوز أو يكره لان الواقف اذا شرط المكره مفسى وكذا السلطان أو نائبه لان كلاً اذا أمر بكذا وجب طاعته على أحد القوين والاذن يتضمن الامر كذا في عجم وقد كرر القائل أو اتفق عليه أهل المحلة وهو ظاهر (قوله وفوى الامامة) ولو عند اللعمى لا بد لا يجرأ عليه قلنا من حاله (٣٧٤) أما الابائية (قوله وأذن وأقام) أي اذا حصل اذان واقامة ولو من غيره فالمقصود

ولا يطال ركوع الداخل (ش) أي يكره في حق من وراءه مأوم أن يطيل ركوعاً وغيره داخل أو غيرهما أو أحسن به وكون ذلك في حق الامام رعايهم من السياق لان الوائب متى طال لنفسه ولو لم يبين المصلي من هو فان صح ذلك كان فيه جواب عن المؤلف عن اعترافه اشارة الى ما في الكبر فان كلامه يشمل الغد وليس كذلك ثم ينبغي أن يقيس كلام المؤلف بما اذا لم يترتب على ترك التطويل مفسدة كعلم الامام أنه اذا لم يطول بعثه الداخل بذلك الر كمة وان لم يتركها أو يحصل به الضرر من الداخل (ص) والامام الراتب بجماعة (ش) أي ان الامام المنتصب للامامة الملازم لها في مسجد أو مكان سورت العادة بالجمع فيه سواء كان راتباً في جميع الاوقات أو بعضها اذ صلى رسده في وقتها المعتاد وفوى الامامة زاد عند الوهاب واذن وأقام فانه يقوم مقام صلاة الجماعة فيما هو راتب فيه في الغرضية ولو راتب الجماعة وهو مسجد وعشرون درجة ولا يعيد في جماعة ولا بعدد واحد ليله المظفر لان المشقة حادثة في حقه ويقول مع الله من حده ولا يزيد رتبة الحمد وخلف بعضهم في هذا وقال يجمع بين سبع النبلن حده وبنائك الحمد قال سندوا اذا أقام الامام الصلاة فم يانه أحدهم يسجد له طلب جماعة في مسجد آخر بل يكره له ذلك وهو مأمور بالصلاة في مسجده (ص) ولا تسجد أصلاً بعد الإقامة (ش) أي يحرم على الشخص منفرداً أو متعدياً أن يتعدى صلاة فرض أو فضل في المسجد وما في حكمه من أفئدة التي يصلي فيها الجماعة بعد الاحتراق الإقامة ويمنع من صرح ابن الحاجب بذكرها بجماعة وحده على التحريم نظير اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أي الحاضرة وفهم من قوله بعد الإقامة ان الصلاة القائمة فرض وان الصلاة التي لا إقامة لها ليس حكمها كذلك فنه عليه فريضة يصلي والامام يصلي ما لا اقامة له كالترديد والعمدين وذكر الخطاب قواين عن المتأخرين في صلاة السنة والامام يصلي النافلة عن الزاني في شرح التهذيب أمحهما المنع لقرب الدرجة من المتدوبات انظر شرحنا الكبير (ص) وان أقيمت وهو في صلاة قطع ان خشي فوات ركعة (ش) لما ذكره حكم ابتداء الصلاة بعد الإقامة ذكر حكم ما اذا ابتدئت قبله وانعى أن من أقام عليه

فحصل الفعل بدون تعيين لفاعل ومضد غير شارحاً اعتماد كلام هبه الوهاب من انه لا بد في ذلك من الاذان والاقامة (قوله في الغرضية) بدل من قوله فيما هو بدل اشتمال ومن المعلوم ان الذي هو راتب فيه نفس الصلوات وأراد بالغرضية نسخة الجماعة وكان قد قال فانه يقوم مقام صلاة الجماعة في أداء فريضة وحيداً فقولوله ولو راتب الجماعة متغير ويحتمل غير ذلك (قوله في يجمع بعده ليلة المظفر) وانظر انه اذا استمر في المسجد للشفق أن يعبد العشاء كالجماعة اذ استمررا به الشفق ثم ان ظاهر ما تقدم ان هذه الامور يتوقف عليها اكل من حصول فصل الجماعة وحكمها كما في شمس ولا يعطى حكم الامام في التخفيف لانتفاء عاتقه (قوله من أفئته الخ) قال عجم والمراد بأفئته رجا به فقط لا هي وطرقه المتصلة به كما هو ظاهر ما يأتي عن ابن عرفة (قوله وذكر الخطاب الخ) في

المبارزة تقديم وتأخير والتقدير ذكر الخطاب عن الزاني قولين ناقلاً لهما عن المتأخرين أي قولين بالحوار الامام والمنع كما تقدم من كلام بعض (قوله في صلاة السنة والامام يصلي النافلة) بان كان يصلي أو تروى وهو والامام يصلي التراويح وأما صلاته بافلة والامام يصلي بافلة كقيام رمضان ففي الخطاب آخر القول مبيهاً للاختلاف في ذلك بالجواز والمنع أي ويكوننا الاصح المنع في هذه الما بطريق الأثر (قوله لقرب الدرجة من المتدوبات) أي اقرب درجة السنة من المتدوبات وبقي ما اذا كان الامام يصلي سنة وهو يصلي بافلة والظاهر المنع (قوله وهو في صلاة أي بالمسجد أو رجبته) (قوله قطع ان خشي فوات ركعة الخ) هذا كله ظاهر الامر كان يصلي ثلاث الصلاة في جماعة أو كانت لاتعاد كعرب أو عشاء بعد وتر وقد كان شرع في نفل قبل أن تمام الصلاة فهل يقطع عند إقامة الصلاة أو يكمها وهو معنى ما في عب تبعاً للعجم وكلام بعض الما شرحين القطع قائلاً الأولى التعميم لانه تعارض أمران حتى أدى وهو اطعن على الامام وحق الله وهو لزوم النافلة بالشرع وفيها غير محقق الا أدى لبنا نه على المشاحة

(قوله وبعبارة أخرى وقوله في صلاة الخ) رده محشى تب بأن هذا الإطلاق غير مرضى بل بفصل فيه قال قطع أن خشى بتعديده على  
انتمائها ان كانت نافلة أو فريضة غير المقامسة كظهر فأقيمت عليه عصر وبالنزوح عن شفع ان كانت هي المقامسة وذلك لان غير  
المقامسة يطلب تعاديا ان لم يحش فوات ركعة والا فطعن ولو أمكنه الخروج عن شفع قبل فوات ركعة والمقامة يطلب تشبيها ان  
أمكن وهذا قول مالك الذي يرجع عليه المؤلف ولذا افرق بين المقامة وغيرها فهذا التفصيل الذي قلنا لا يسمونه (قوله وهو أنه اذا أتم  
ركعتين) وسكت عما اذا أتم ثلاث ركعات بسند بينهما من غيرها وانظروا أن (٣٧٥) الحكم كذلك على هذه العبارة وسر (قوله كالاولى  
ان عقدها) وعقد الركعة هنا

بافراغ من سجودها وقول الشارح  
في الكبير قال في الذخيرة وانعقاد  
الركعة هنا يتمكن المدين من  
الركعتين عند ابن القاسم ويرفع  
الرأس عند أشهب اه غير ظاهر  
كذا في شب ان كان ذلك لها فنه  
الراجع في المذهب يتم والا فلا (قوله  
قبل عقدها) أي الثالثة فان عقد  
الثالثة بالفراغ من سجودها على  
المعتمد لا بما قبله بمعنى رفع الرأس من  
الركوع كلها فريضة ركعة ولا  
يجعلها نافلة (تنبيه) \* انما أمر  
بالقطع ان لم يعقد الاولى ولم يشفعها  
كالنافلة المتقدمة لان النافلة اذا  
قطعتها اطلها بالكلمة والفرضة  
يأتي بها على وجه أكمل وبأنية  
اشافله لم تتغير وفي الفريضة تغيرت  
الى التفل فضعفت (قوله لانه أحرم  
بصلاته وهو في صلاة) ولا تكون  
نية الاقتداء كنية في الرقص  
للاول مع انه ذكر في المدونة انه اذا  
ظن ان الامام كبير فكبير ثم كبر الامام  
فانه يكبر بعد تكبير الامام بغير  
سلام فان لم يكبر بعد تكبير الامام  
وعادى معه أعد الصلاة اه  
فهذا يقتضى أن نية الاقتداء  
تكن في المناقاة ويترتب أن من ظن  
تكبير الامام فكبر عقد على نفسه

الامام الراتب الصلاة وهو في صلاة لا يتحساوا ما ان تكون التي فيها نافلة أو فريضة غير التي  
أقيمت كالواقيت عليه العصر وهو في الظهر أو هي التي هو فيها نافلة الا أنها غير المغرب أو هي  
المغرب فان خشى من التشاغل باتمام ما هو فيه فوات ركعة من المقامسة قطع ما هو فيه بجميع  
صوره عقد ركعة أم لا وظاهره ولو أمكنه ان تمام ركعتين مما هو فيه قبل ركوع الامام والخروج  
عن نخل وبعبارة أخرى وقوله في صلاة صادق بما اذا كانت المقامة عين ما هو فيه أو غيرها  
فريضة كانت أو نافلة وصادق ايضا بما اذا كانت التي هو فيها مغربا أو غيرها لكن فيما اذا  
كانت مغربا تفصيل مستفاد مما تقدم وهو أنه اذا أتم ركعتين بسجودهما فانه يتيمها مغربا ولا  
يقطعها لخوف فوات ركعة من المقامة (ص) والا أتم النافلة أو فريضة غيرها (ش) أي وان لم  
يحش باتمام ما هو فيه فوات ركعة من المقامة فان كانت التي هو فيها نافلة أو فريضة غير  
المقامة أعها سواء عقد ركعة أم لا (ص) والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولى ان عقدها  
(ش) أي وان لم تكن الصلاة التي هو فيها نافلة ولا فريضة غير التي أقيمت عليه بل هي هي  
وليست مغربا والموضوع بحاله ان لم يحش فوات ركعة من المقامة فانه ان كان في الركعة  
الثالثة قبل عقدها رجع فجلس وسلم عن شفع ودخل مع الامام كما اذا عقد الركعة الاولى فانه  
ينصرف عن شفع وان لم يعقد ها قطع وأما المغرب فالمشهور بقطع ولو عقد ركعة لئلا يصير  
مستغفلا في وقت من فيه عن التفل ومثل المغرب الصبح فليست هذه المسئلة كسئلة من ذكر  
يسير الفوائت في صلاة فانه يشفع ان ركع ولو كان المذكور فيه صلاة صبح وأما ان كانت مغربا  
فلا يشفع كما هنا فان عقد الثالثة فانه يكملها فريضة ولا يجعها نافلة كما يكمل المغرب بعد تمام  
ركعتين منها فهذه كسئلة من ذكر فائسة المشار اليها بقوله سابقا وكل فذ بهد شفع من المغرب  
كثلاث من غيرها (ص) وانقطع بسلام أو صاف (ش) أي وانقطع حيث قيل به بكون  
بسلام مما هو محرم فيه أو منافله من كلام أو أكمل أو غيره ويدخل فيه الرقص على المشهور  
خلافه للشارح (ص) والا عاد (ش) أي بأن أحرم مع الامام من غير أن يخرج من أحرامه  
الاول بشئ مما ذكر أعاد كلامه من الصلاتين لانه أحرم بصلاته وهو في صلاة (ص) وان أقيمت  
بمسجد على محصل الفضل وهو به خرج ولم يصلها ولا غيرها (ش) المراد بمحصل الفضل من  
صلى تلك الصلاة مع واحد كما ذكر فانه اذا أقيمت عليه الصلاة وهو في المسجد أو ما هو بمنزلة خرج  
وجوبه بالان في جابسه حيث ذ في المسجد طعا على الامام ولا يصلها الا بعد صلاة الجماعة في  
جماعة ولا غيرها الا يقع في التمسك عن صلاتين ما يجمع في راجع الى المسجد ما لم يكن في أحد  
المساجد الثلاثة والادخل معهم وكذا الصلي فيها فاذ على ماضي (ص) والا لزمته كن لم يصلها

احراما مقيدا بعبية الامام فلما تبين عدم القيد عدم مقبده بخلاف المحرم بصلاته قبل الامام قاله الشيخ سالم (قوله خرج ولم يصلها ولا  
غيرها) فان أقيمت عصر ولم يكن صلى يظهره خرج أيضا ولو صلى الظهر هذا قول وشم قول آخر يدخل معه بنية التفل أو بما وقدمه ابن  
عرفه (قوله أو ما هو بمنزله) أي من رجا به لا طرفة بمنزلة (قوله خرج وجوب) أي ورضاها يده على أنفسه كما في شب (قوله ولا غيرها)  
أي مرضا ولو صلى خلفه فلا جاز كما يدل عليه ما أتى في قوله الا فلا خلاف فرض (قوله وكذا يصلى فيها فاذ الخ) هذا المخالف لما تقدم  
والذي تقدم هو الراجح (قوله والا لزمته) فان كانت مغربا أو عشا أو تر بعد ها خرج

(قوله كل في المدافرو نحوه) أي المرأة والله سبحانه إذا حضر الجماعة أي فلا يجب عليه الطمأنينة بقايتها كافي شيب وانظروا حاله يخفى على الناس فالظن حاصل كايحتمل بعض لا يشايع ربه الله تعالى ثم بعد كتيبه هذا رأيت محشي فت رد كلام الشارح قائلا لا من ذكره بل ظاهر كلامهم لزوم الإقامة للمسافرة ونحوه (قوله والمراد بالبيت) أي لأحقه قته والا كان الكلام قاصرا (قوله في شروط الامام) ولا يشترط ان يكون بشرا فيصح الاقتداء بالجن والملائكة وقول المشدائي لم يرسل الى الملائكة هذا قول والجميع انه ارسل اليهم ويدل له قوله تعالى ومن قبل منهم اني اهل من دونه الآية لا بد صلى الله عليه وسلم ما مور بتبليغ ما نزل عليه وهو صلى الله عليه وسلم قد بلغهم ذلك فهو صلى الله عليه وسلم الامام كما لم يعلم عين (٣٧٦) ما كلفوا به (قوله وهو حسن في الاختصار) لا يخفى انه لو قال وشروط صحة اسلام

وذكر كونه الخ لكانت مستحصرا (قوله ولا يكون بصلاة مسلم) ويشكل ويغال مجتبه كان منا على نفسه أم لا قال قلت ما فائدة كونه بصلاة مسلم قلنا فائدة انه يحرم عليه أحكام المرتد حيث أظهر الاسلام (قوله ولا فيكون مسلما) أي ونصح صلاته ان مقامه لا ان تحقق منه النطق بالشهادتين فيها التقيد جزء منها حال الكفر (قوله كما اذا اذن) وكذا اذا كثرت منه الصلاة فانه يحكم باسلامه بخلاف الصوم وال الحج وال زكاة وانظر ما حد استكثر في تنبيه (قوله كافر متفقا على كونه بدليل قوله وعاد يوقت في كسر ري واعربا انه تميز بحلول عن الفاعل ونقطة يدربان كفرة أو بان كونه امرأه ولا يصح أن يكون مفعولا به لان بان فعل لازم لا يصبب المفعول به ولا أن يكون حالا لانه ليس المفعول بان في حال كونه راعيا المراد بان انه كافر (قوله ولي بقوله) البناء لسببية أي أولى بسبب قوله أو مجنوننا وأولى أيضا بغيره لقوله عن بان كافر (قوله ان يعطف على باقتداء) الأولى العطف على عن (قوله

وبينه بينهما (ش) أي وان أقيمت على من لم يحصل له فضل الجماعة بأن يكون قد مسلم وحده أو مع صبي وهو في المسجد أي وهي مما تبادفانه لزمه الدخول مع الامام كما يلزم الدخول معه من لم يكن صلاحا أصلا حيث كانت تزمه بينهما خوفا الظن على الامام بخبر وجهه أو مكنته ولزومه له لئلا يكره فلا يحاطه أن يذلة الجماعة سنة والإعادة لفضل الجماعة مستحبة فان كانت مغر با أو عشاء أو تر بعد هاتين ولا يدخل معه وهو مفهوم قولنا وهي مما تبادفانه ولما حيث كانت تزمه بينهما احترامًا عما إذا كانت لا تزمه بينهما فوجب عليه بقايتها كافي للمسافر ونحوه إذا حضر الجماعة وأما لو أقيمت الصلاة في المسجد وهو محرم بصلاة بينه فانه يتها وجوبا ولا يتطعمها للدخول مع الامام سواء خشي فوات ركعة أم لا كانت المقامة هي التي هو فيها أو غيبها ولو اقتصر على قوله والا لزمته بفهم مسحة حكم قوله كمن لم يصلها بطريق الأولى لكن قصده الاختصاص والتخصيص على أعيان المسائل والمراد بالبيت ما كان خارجا عن المسجد وراحه التي تصح فيها الجمعة (ص) وبطلت يا قند، بمن بان كافر (ش) هذا شروع منه في شروط الامام بتكررها لها وهو حسن في الاختصار وقد كرر ان من اقتدى بشخص فبان كافر ابتوع من أنواع الكفران صلاته بطل وبطلها أي بالفقده شرط الاسلام ولا يكون بصلاة مسلم ولو كان في مسجد خلافا لا يضيفه القائل بأنه اذا كان في مسجد حكم باسلامه لا من شهادته الاسلام وهو راجح حيث يغم الصلاة أو يتحقق منه النطق فيها بالشهادتين والافتيكون مسلما كما اذا اذن كافر في الاذان (ص) أو امرأة (ش) هو معطوف على الجور وبالبا ويحتمل أن يكون معطوفا على المنصوب وهذا الثاني أولى بقوله أو مجنوننا الخ ثم لما أراد أن يعطف على باقتداء أعاد البناء في قوله ويجوز المخي أنه لا تصح امامة المرأة سواء أمت رجلا أو نساء في فريضته أو نافلة (س) أو خشي مشكلا (ش) أي وبطلت صلاة من اقتدى عن بان خشي مشكلا لفقده تحقق الذكورة ولو أم مشله وعلاته في نفسه محكية (ص) أو مجنوننا (ش) أي وبطلت صلاة من اقتدى عن بان مجنوننا مطلقا أو يفتي أحيا بادولأم في حاله افاقته كإفيمده نيل ابن عرفة عن ابن القاسم وبطله لاحتمال طر والجنون له في اثباتها أو أنه مظنة ذلك وحل من في شرحه كلام المؤلف على ظاهره ما لا ين عبادكم فقال في قوله أو مجنوننا حال جنونه (ص) أو فاقا بجرحة (ش) أي ان حالة من اقتدى بفاسق بجارحة باطله وظاهره سواء كان فسقه بارتكاب كبيرة أم تكفرا أو صغيرة لكن ابن ريرة التابع له المؤلف قيسد البطالين عما اذا كان الفاسق بارتكاب كبيرة فيقتد به كلام المؤلف وسواء كانت الكبيرة له أو لم تكن بالاصالة

لا تصح امامة المرأة أي وصلااتها صحيحة ولو فوت لامامة كاهر ظاهره وهل يقال في الخشي كذلك (قوله أو كالتهاون خشي مشكلا) ولو انتمعت بعد ذلك ذكر كونه واما غير المشكلى فله حكم ما نصح به (قوله وخشي مشكلا) قال عجم ولو استغنى بقوله خشي مشكلا لا غنى عن قوله امرأه فويل شيئا لا يسلم له الا ترى انه بكرة ذبح الخشي ولا يكره ذبح المرأة لان المرأة كاملة في جنسها (قوله أو انه مظنة ذلك) أي موضع ظن فيه وجوده كذا في القاموس فاذا علمت ذلك فنقول المظنة أقوى من الاحتمال فمن جرت العادة بعدم طر والجنون له في وقت معين والجواب به محتمل لان ذلك الوقت حينئذ مظنة لذلك (قوله وحل من في شرحه الخ) الحق كلام من وان محل علم الاقتداء اذا كان في حال جنونه وذلك لانه في حال افاقته تجري عابه أحكام العقل وكلام ابن عرفة الذي أشار اليه

الشارح عاطفا على شروط الاقتداء وعقله روى همدان من أئمة يسكران أعاد أبدا وصحح ابن القاسم لا يؤم المعنوي معنونه ويعيد مأمومه الشيخ روى ابن عبد الحكم لا بأس بامامة المجنون حال إفاقته اه وقد بين ابن رشد ان المعنوي الذاهب العقل وكلام ابن عبد الحكم لم يكن مقابلا لما قبله بل فرع آخر (قوله كالتهاون بها) أي بحيث يحصل بركن من أركانها وقوله أو بشرطها كأن يتساهل بالصلاة بدون وضوء أو نحو ذلك (قوله ودفع دراهم الخ) الظاهر ان مثل ذلك ما إذا أقرها على الدخول للحمام ولو لم يعطها دراهم (قوله متجردة مع نساء متجردات) أو كانت هي متجردة فقط أو هن متجردات فقط (قوله وإمام أو كاتب الظالم) قال عب والعل المراد كما في هذه النقل وكتابه ما نظم فيه لا كتابة كتاب بأجرة ولعل المراد لم يحاطه كالأمام وقوله وإمام أو كاتب أي وإمامة أو كتابة كاتب وهو عطف على زنا (قوله الاقتداء به مكروه) وقال القاني يحرم الدخول معه ابتداء ويحرم عليه ان يتقدم للإمامة مع علمه بنفسه (قوله كقصده العلو) أي أو يكون متهاونا بما يتوقف عليه صحة الصلاة فإن علم الله صلى وبه مانع من موانع الصحة أو ظن ذلك فإنه يجب على من صلى خلفه الاعادة أبدا وإن شئت في ذلك ففرضي كلام ابن عرفة ومن وافقه ان صلاته صحيحة فإنه ذكر ان قول بيطلان صلاته مقابلا للقول بصحتها (قوله انظر استدلاله الخ) عبارة في ل وما قول من قال انه يمكن ان يقال ان فاسق الجارحة أو أحوال من فاسق الاعتقاد كما أشار إليه بعضهم من أن فسق الاعتقاد لا ينفى ظن صدق الفاسق ألا ترى (٣٧٧) اتفاق أصحاب كتب الصحاح في الحديث على جواز

الحديث من المبتدع الذي يحرم الكذب ولم يكن داعيا إلى مذهبه ولم يكن مارواه بقوى مذهبه بخلاف فسق الجوارح اه وفيه بحث اذا المعنى المعترف بالصلاة من الاسلام وضوء غير المعنى المعترف بقبول الرواية وهو الصادق والاول موجود في فسق الجارحة أقوى من وجوده من فاسق الاعتقاد راشاني بالعكس لا اعتبار الاسلام من جملة ما يتبرئ في الامامة وكذا ما أشبهه بوجوده في فاسق الجارحة قطعا واختلاف في وجوده في فاسد الاعتقاد وأما الصادق فوجوده في فاسق الاعتقاد الذي يحرم الكذب ولم يفعل ما يؤيد بدعته مع اتصافه بصفت قبول الرواية

كالتهاون بها أو بشرطها أو لا كزنا وغيبه وعقوق ودفع دراهم لزوجه قد دخل بها الخام متجردة مع نساء متجردات وإمام أو كاتب الظالم ثم ان المعتد صحة الصلاة خلف الفاسق ككافي ابن غازي وغيره وهو الذي يدل عليه ما يأتي من صحة الصلاة خلف المبتدع مع أنه قد وجد فيه قول بكفره من يعتد بقوله وان كان خلاف الرابع ولم يقع قول من يعتد بقوله بكفر الفاسق بجارحة الا تارك الصلاة عند الامام أحد ومن وافقه وعلى المعتد الاقتداء به مكروه حيث كان فسقه غير متعلق بالصلاة كشراب خمر ونحوه وإماما يتلقاها كقصده الكبر بعلوه فإنه يتمتع الاقتداء به ولا يصح وفي قول من قال ان فاسق الجارحة أو أحوال من فاسق الاعتقاد بحث انظر استدلاله ورد في شرحنا الكبير (ص) أو مؤمونا (ش) أي وتبطل صلاته من اقتدى عن بان مؤمونا فقد شرط عدمي وهو عدم تبعية الإمام لغيره في تلك الحالة إذا الامامة ان يتبع مصل آخر في جزء من صلاته غير تابع غيره فتبعه الإمام غيره مبطلة للصلاة مأمومه وذلك بأن يكون مسبوقا قام بقضى أو يقتدى بمصطل من يعتد امامته وهو مأموم (ص) أو محمدا ان نعمه أو علم مؤتمه (ش) يعني ان الامام اذا صلى بمن خلفه عالم بحديثه أو ذكره فيها وتماذى جاهلا أو مستغيا فان صلاته من خلفه باطلة كما اذا تاعد الحديث فيها ولو لم يعمل صلا أو لم يعتد به بل نسيه لكن علم مؤتمه بحديث امامه حال ائتماره وتماذى فان ذكر الامام حديثه ولم يعمل عملا فاستخاف أو استقر ناسيا للحديث ولم يعلم المأموم الا بعد قراعه صحت صلاة القوم دونه على المشهور وسواء قرأ المأموم أم لا

(٤٨ - خرشي اول) أقوى منه في فاسق الجارحة فتأمله قال في ل وجد عندى مانصه أو فاسقا

بجارحة ولو بالشبهة والظن بذلك يكفي وأما صلاته فصحيحة بلا خلاف اه (قوله آخر) الاولى حذف آخر وقوله مصل نائب فاعل يتبع ولا يصح قراة يتبع بالبناء للفاعل ومصل فاعل لأنه يكون تعريفا مأمومه لا الامامية (قوله عالم بحديثه أو ذكره فيها) يمكن قبول المصنف لذلك بأن يقال أو يحدث ان يحدث أي تعمد الصلاة محمدا وقوله كما اذا تعمد الحديث فيها أي اخرجها فيها هذا ظاهر المصنف والحاصل أنه يراى بقوله أو تعمد الحديث يشمل الصور الثلاث (قوله وتماذى) موافق لما دونة خلافا للجمع وتبعه عب فعنده مجرد علم المأموم بمبطل ولو أعلمه فورا لأن القاني قال أو علم مؤتمه أي قبل الصلاة أو فيها وعمل معه عملا بعد علمه وأما لم يعمل معه عملا بعد علمه أو علم به الصلاة فلا وهو موافق لمدونة ويكون هو الرابع وكما تبطل مع علمه في صلاة وتماذى على ما تقدم تبطل لو علم قبل دخوله في صلاته يحدث امامه ونسب عند الدخول فيها والحاصل أن صلاة المأموم في هاتين صورتين باطلة عليه مطلقا تبين حديث الامام أو تبين عدمه أو لم تبين شي والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم فهذه ست صور ومثل ذلك كما قبل الدخول فيها من حديثه أو تبين عدمه أو لم تبين شي مع حرمه الدخول معه وأما عند الدخول أي ويحب امتدادى قبل ان تبين الحديث أو لم تبين شي لا ان تبين عدم الحديث (قوله على المشهور) ومقابله تبطل عليهم أيضا (قوله وسواء قرأ المأموم أم لا) أي خلافا لمن يقول بالعمية اذا قرأ المأموم



(قوله كانت جمعة ولا) خلافاً لمن يقول بالجمعة في غير الجمعة (قوله وهو مذهب المدرسة) ومقابلته ما نقل عن ابن القاسم من أن الإمام إذا أحدث بعد التشهد فقد أدى حتى سلم منه ما أرى أن تجزئ من خلفه لا أنهم يأتونه لوتبين أن المأموم محذور فهل يعيد الإمام في جماعة أي نظر الماتين أو لا أي نظراً لعدم وجوب نية الإمامة وإن فواتها فتقولات (قوله وظاهر كلام المصنف) أي بناء على أن قول المصنف أو تعهد الحدوث أو تعهد الصلاة بعد تأويل من جهة الصلاة والسلام (قوله وبما جاز عن ركن) ظاهره شامل للعاجز عن القيام لكن يقوم بإعانة غيره وهي واقعة حل كما أفاده بعض شيوخنا (قوله اختياراً أو بغيره) راجع لقوله أو نفل (قوله لا يأتى به مقتضى) راجع لقوله فإيجابه في فرض وقوله ولا يستعمل راجع لقوله راجع لقوله أو نفل أي ولا يأتى به لمستعمل فائماً (قوله وفقه) أي كعرفه مفروضها من مسنونها ومعرفة شروط صحته ووجوبها يحصلها ما ومن جهل فرضها من مسنونها لم يصح صلاته فضلاً عن إمامته لأن يكون أخذ وصفها عن عالم فتصح صلاته ولو لم يميز فرضها من سنتها كما أفاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخ نزع تلامذة المؤلف وحاصله أنه إما أن يميز المفروض من غيره أو أخذ وصفها عن عالم فأحد هما كفى وسيأتي بقية الكلام (قوله على معرفة كيفية الغسل والوضوء) أي الصفة التي يحصل بها صحة الصلاة لا كإنها ومعرفة (٣٧٨) كيفية أي الصلاة أيضاً والمراد معرفة الكيفية المصاحبة لها حصوها لا معرفتها

كانت جمعة أم لا وظاهر كلام المؤلف أنه متى عمل عملاً بعد ذكر الصلاة فله عليه وعليهم ولو كان أهل السلام وهو مذهب المدرسة وقوله أو علم موثقة أي علم يحدث الإمام في الصلاة والإمام غير عالم بدليل ما قبله وأما عليه بعد الفراغ منها فلا يضر وظاهره أن علم المأموم يبطل صلاته ولو علم قبل الدخول فيها ونسي عند الدخول فيها التفریط وهو كذلك كما ذكره الشيخ كرم الدين فليس هذا كالتحاسة إذا علم بها قبل الدخول فيها لانه ونسيها حين الدخول فيها (ص) وبما جاز عن ركن (ش) أي وبطلت باقتداءه القادر في فرض أو نفل وبما جاز عن ركن ابتداء ودوامها في فائقة أو ركوع أو سجود فإيجابها في فرض أو نفل اختياراً أو بغيره لا يأتى به مقتضى بقدر عني الإتيان لا قائماً ولا جالساً ولا مستقلاً قائماً ولا يأتى به المستعمل جالساً فإن عرض لإمام ما عنده القيم فيستخلف من يصلي بالقوم ويرجع هو إلى المصنف فيصلي بصلاة الإمام (ص) أو علم (ش) كان الأولى تأخير قوله وبما جاز عن ركن عن هذا لأجل الاستثناء الذي بعده هذا والمفني وبطلت باقتداءه بإبطاله يعلم ما صح به الصلاة وما تبطل المسازرى من مواقع الإمامة عدم العلم بما لا يصح الصلاة إلا به من قراءة وفقه ولا يراد بالفقهاء هنا معرفة أحكام الصلاة وفان صلاة من جهل أحكام السهو صحه إذا سلمت له بما يفيد صحتها وانما توقف صحة الصلاة على معرفة كيفية الغسل والوضوء ولا يشترط تعيين الواجبات من السنن والفضائل (ص) إلا كاتفاعه على الفائز (ش) يعني أن محل بطاذا لا اقتداء بما جاز عن عالم يسار المأموم في الجهر فان ساواه في الجهر صح الاقتداء به كاتفاعه علىه ويشمل الموهى عنه وهو لقياس عند ابن رشد والمشهور من كلام المسازرى خلاف ما في سماعه ومضى وشهر ثم ان فساد الاستثناء الجملة فقوله بخلافه لما زائد على ما يفيد الاستثناء وبعبارة أخرى أي الاكل شخص عاجز عن ركن ومماثلة شخص آخر في الجهر عن ذلك الركن وأما قوله أيضاً فلا في الركن المجوز عنه كجهز أحدهما عن إقباله والآخر عن الجاهل مثل فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر وأقضى أبو عبد الله القورى

بدون حصولها (قوله ولا يشترط تعيين الواجبات) فيه إشارة إلى أنه لا بد أن يعلم بأن فيها فرائض وسنن وغير ذلك إلا أنه لا يميز بين الفرض والسنة وأقضى بالعبادة على الوجه الصحيح أي بشرط أن يأخذ وسننها عن عالم كما قال زروق وحاصل ما في صحيح أن علم ما صح به الصلاة على قسمين العلم الحقيقي ظاهر والعلم السلكي هو الاتيان بالصلاة على الوجه الذي يتوقف صحته عليه سواء ميز بين فرائضها وسننها أم لا فكتب بعض الشيوخ عليه فقال أي مع كونه يعلم بان فيها فرائض وسنن ولم يعتبر صحيح ما اعتبره زروق من كونه يأخذ وصفها عن عالم فواعتقد أنها كلها سنن أو فضائل بطلت فان اعتقد أنها كالفرائض فهل تبطل أولاً انما سلمت مما يبطلها هو الظاهر ويجزئ عن ذلك الباب من عقد

أن السنة أو فضيلة فرض أو الفرض سنة أو فضيلة (قوله لا كاتفاعه علىه) الاستثناء يصح أن يكون متصلاً بقدراً أو بالأول عامداً بقلوب وبما جاز عن ركن سواء وافق المأموم الإمام في المجوز عنه أو خالفه ويصح أن يكون منه ظاهراً بقدر لا قول شيء خاص بأن يقال وبما جاز عن ركن وهو محال لتمام المأموم في المجوز عنه ثم استثنى منه كاتفاعه علىه (قوله الموهى عنه) كركض مصطليح على بمرض مصطليح (قوله خلاف ما في سماعه ومضى) أي ابن معاوية أي سماعه ابن القاسم أي بانه قال بعدم الإمامة أي بعدم إيجاب فعل الإمام ونص ابن رشد وإمامة المصطليح المريض بالمصطليح المريض في ذلك في الرواية والقياس أن ذلك جاز أن استوت حاشيتهم (قوله وشهر) وعنده مشى عب فقال ولكن المشهور كافي المعتمد أنه لا يؤم منه في الأعيان كما لا يؤم من ركع ويعبد (قوله في زائد) الأولى أن يقول بخبر زائد (قوله وأقضى أبو عبد الله القورى) أي وأقضى العبدوسى شيخه زورى بطلان صلاة المقتدى بالآخر كركضه صحيح وه قاذ كلام بعض شيوخنا اعتقاده

(قوله المراد بالامى من لا يقرأ الخ) وأما قولهم النبي الامى صلى الله عليه وسلم فعنه من لا يقرأ الخط ولا يكتب لبقائه على حال ولولادة أمه (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن الانسليم انما صار تاركين لها اختيارا لا لانه لا يوصف الشخص بكونه تاركاً لشيء اختياراً الا اذا كان يمكنه فعله من قبل نفسه وحسب الامام القراءة قدر زائد جار على العموم في انقاد رواها جاز (قوله خيف فوات الوقت) الظاهر أنه أتى مافي التيسر فالأيسر أول المختار فكلامهم ممنون بقيسدهم (قوله وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً) أى كقراءة ابن أبي عبيدة أفلا ينظرون الى الابد كيف خلقت بضم التاء في الجميع والشاذ عند ابن السبكي ما وراء العشرة وعند ابن الحاجب في أصوله ما وراء السبعة وقول ابن السبكي هو الصحيح في الاصول وقول (٣٧٩) ابن الحاجب قول مرحوح فيها فهي مسألة أصولية لا يرجع فيها الى مذهب

(قوله وكلام ابن عرفة الخ) لا يخالف

بعضه امامة شيخ مقوس الظاهر للسالمين من ذلك قال في وهو الصحيح (ص) أو أباى ان وجسد قارئ (ش) المراد بالامى من لا يقرأ يعنى ان الشخص الامى اذا أتم من هو مثله فان صلاة الامام والمأموم تبطل ان وجسد قارئ ابن عبد السلام لان القراءة يحتملها الامام فلما أمكن الاتمام بقارئ صار تاركين لها اختياراً وفيه نظر انتهى فان عدم القارئ يثبت على الاصح ممنون اذا خيف فوات الوقت وظاهره ان ذلك في الابتداء فلا يقطع لانيان قارئ قاله ابن يونس عن بعض القرويين (ص) أو قارئ بكقراءة ابن مسعود (ش) عطف على أى والمراد بكقراءة ابن مسعود كل شاذ يخالف لرسم المصحف كقراءة عمر فامضوا الى ذكراته وقراءة ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعة وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً فان صلاة فاعله لا تبطل ولا يبطل الاقتداء به وان حرمت القراءة به وأما ما وافق الرسم ولم يقرأ به في الشاذ ولا غيره فيجوز على اللحن كذا ينبغي وكلام ابن عرفة يفسد صحة صلاة المقتدي به وهذا انما يتبع اذا قلنا ان ثم ما وافق الرسم ولم يقرأ به وأما اذا قلنا ان كل ما وافق الرسم يقرأ به فيكون كلام ابن عرفة موافقاً لما قبله وظاهر كلام المؤلف بطلان الاقتداء به ولو لم يوجد غيره والفرق بينه وبين الامى أن الامى لم يأت بكلام أجنبى في الصلاة بخلافه من شرح الاجهورى (ص) أو عبد في جمعة (ش) يعنى ان صلاة من اقتدى بعبد ولو فيه شائبة حرة في الجمعة باطلة لان شرط امامتها الحرية لعدم وجوبها عليه بخصوصها بخلاف الاقتداء به في غير الجمعة وأما صلاة العبد فيصح الاقتداء بالعبد فيم اولا اعادته لكنه تكبره امامته وان لم يكن راتباً لما أتى عند قوله وعبد بفرض من أن مثل الفرض العبد فيسه بحث اذ في العبد الكراهة حاصلة وان لم يكن راتباً كما في الخطاب (ص) أو صبي في فرض وبغيره تصح وان لم يجز (ش) أى وكذلك تبطل صلاة من اقتدى في فرض بصبي لفقد شرط البلوغ لانه متفعل وأما من صلى خلفه في النفل فصلاته صحيحة وان لم يجز ابتداء على المشهور ويصح بجوازها مثله ابن رشد انما لم يجز امامة الصبي للبالغين لانه لا يؤمن ان يصلى بغير طهارة اذا لا يخرج عليه في ذلك الا ترى ان شهادته اغاردت من أجل انه لا يؤمن من أن يشهد بالبرور اذا لا يخرج عليه في ذلك ولا يتعرض للصبي في صلاة لفرض ولا نفل وانما يروى فعل الصلاة المعينة قاله (ص) وهل بالحن مطلقاً أو في انما تحقه (ش) أى وهل تبطل صلاة المقتدي بلا حن مطلقاً أى في الماتحة أو غيرهما سواء غير المعنى ككسر كاف اياك وضم ناء نعمت ثم لا وجد غيره أم لا اب لم نستو حالتها أو ان كان لحنه في الماتحة دون غيرها قولان وترك المؤلف بقول بالحنه مطلقاً مع

ابن اللباد أى الذى هو الثاني من المصنف قال ابن يونس قال أبو محمد عن ابن اللباد ومن صلى خلف من لحن في أم القرآن فليعبد يريد الا أن تستوى حالتها اه (قوله وترك المؤلف بقول بالحنه مطلقاً) أى في الماتحة وغيرهما شذاً على تقييده محل الخلاف بقوله ومحل الخلاف والظاهر النقل الاطلاق وأما بالقول بنس القول المتيقن في ثلاث وهو القول بالصحة مع الكراهة والصحة مع المنع والجواز. تبين الاقوال في ذلك ومنقول ان المصنف ذات أقوال سنة الاولين الذين ذكرهما المصنف وثابته البطلان ان غير المعنى لان لم يغير ككسر دال الحمد ورابعها ان ذلك مكروه واختاره ابن رشد وخامسها منع ابتداء مع وجود غيره ويصح بعد الوقوع وهو مختار المعنى فان رشد والمعنى متفقان على الصحة بعد الوقوع ومختارهما في الحكم ابتداء وادساها بجوزاً ابتداء قال الخطاب

ابن اللباد أى الذى هو الثاني من المصنف قال ابن يونس قال أبو محمد عن ابن اللباد ومن صلى خلف من لحن في أم القرآن فليعبد يريد الا أن تستوى حالتها اه (قوله وترك المؤلف بقول بالحنه مطلقاً) أى في الماتحة وغيرهما شذاً على تقييده محل الخلاف بقوله ومحل الخلاف والظاهر النقل الاطلاق وأما بالقول بنس القول المتيقن في ثلاث وهو القول بالصحة مع الكراهة والصحة مع المنع والجواز. تبين الاقوال في ذلك ومنقول ان المصنف ذات أقوال سنة الاولين الذين ذكرهما المصنف وثابته البطلان ان غير المعنى لان لم يغير ككسر دال الحمد ورابعها ان ذلك مكروه واختاره ابن رشد وخامسها منع ابتداء مع وجود غيره ويصح بعد الوقوع وهو مختار المعنى فان رشد والمعنى متفقان على الصحة بعد الوقوع ومختارهما في الحكم ابتداء وادساها بجوزاً ابتداء قال الخطاب

والصحة فيها السادس وبقيتها من جهة وأرجحها قول من قال الحجة مطابقة وهو الرابع الذي اختاره ابن رشد والخامس الذي اختاره  
 الذهبي وكان على المذهب المذكور ثم ان من قال بالحكمة وهو ابن رشد والذهبي على ما قال فقال ابن رشد لان القارئ لا يقصد  
 ما يقصده المعنى بل يعتقد بقراءته ما يعتقدها من لا يلحق فيها وقال الذهبي ولا يتخير به لحظه عن أن يكون قراءا ولم يقصد ما يجب  
 المعنى (قوله فيمن يحجز) أي فعل الخلاف مقيد بتقدير أو يحجز عن تعلم الصواب لتضييق وقت أو عدم معلم وقوله مع قبول التعليم ان  
 وقوله وانتم به من ليس مثله ثالث وقوله لعدم وجود تفسيره رابع (قوله وأما من تعمد المعنى) محترز يحجز (قوله لانه أنى بكلمة أجنبية في  
 صلاته) هذا موجود في مسألة الحجز فنقول أنى بكلمة أجنبية منه هذا فكان لعل بتلاعبه وقوله ومن فعله ساهيا هو محترز عاجز ففهوم  
 عاجز فيه تفصيل (قوله بان لا يقبل) أي بسبب عدم قبوله (قوله فان كان مع وجود من يأتم به) محترز قوله لعدم وجود غيره (قوله ان  
 كان مثله) محترز قوله وانتم به من ليس مثله (قوله ١٣٨٠) فان مثل الخلاف هذا الكلام لعجز وخطا في المعالوم وطلق غير مقيد بتقدير

أرجح من القوانين اللذين ذكرهما وهما الخلاف فيمن يحجز عن تعلم الصواب لضيق الوقت أو  
 لعدم من يعلمه مع قبول التعليم وانتم به من ليس مثله لعدم وجود غيره وأما من تعمد المعنى  
 فصلاته وصلاته من اقتدى به باطلا بلانراغ لانه أنى بكلمة أجنبية في صلاته ومن فعله ساهيا  
 لا تبطل صلاته ولا صلاة من اقتدى به قطعا بلانراغ من ساهيا عن كلمة فاكثري الفاحشة أو غيرها  
 وان فعل ذلك يحجز بان لا يقبل التعليم فصلاته وصلاته من اقتدى به بحجة أو بضاقطه لانه بمنزلة  
 الاكبر كيا أي وسوا وجه عدم تأتم به أم لا وان كان يحجز لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه مع  
 قبوله التعليم فان كان مع وجود من يأتم به فان صلاته وصلاته من اتهم به باطلا سواء كان مثل  
 الامام في المعنى أم لا وان لم يجد من يأتم به فصلاته وصلاته من اقتدى به بحجة ان كان مثله  
 وان لم يكن مثله بان كان ينطق بالصواب في كل قراءة أو صوابه أكثر من صواب امامه فانه  
 محل لخلاف (ص) وبغير بين بين عدو طاء (ش) أي وهل تبطل صلاة لمقتدى بغير محبين بين  
 صادو طاء ما لم تتوحد حالتهم وهو قول ابن أبي زيد والقاضي وصححه ابن يونس وعبد الحق وأما  
 صلاته هو فحجة الا أن ترك ذلك عدم القدرة عليه أو يهيج الاقتداء به وهو الذي سكت  
 ابن رشد الاتفاق عليه (خلاف) ومحل الخلاف فيمن لم يجد من يأتم به وهو يقبل التعليم ولم يجد  
 من يعلمه أو ضاق الوقت عن التعليم وانتم به من ليس مثله أي وانتم به من هو أعلى منه في التمييز  
 بين الصاد والباطل لعدم وجود غيره كإلى المسئلة السابقة هذا وظاهره جريان هذا الخلاف فيمن  
 لم يجد بين الصاد والظالم في الفاحشة وغيرها وفي المواقف تعميده من لم يجد بين يمينهما في الماحضة  
 وكذا المطالب وانما صرا القبيح ما يقيد أن الرجح صحة الاقتداء بمن لم يجد بين الصاد والظالم سكت  
 المواقف الاتفاق عليه وسكت من لم يجد بين الصاد والسين كن لا يميز بين الصاد والظالم كما قلناه المواقف  
 عند قوله ولكن وكذا بين الذي والسين (ص) وأعاد الوقت في كروزي (ش) يريد ان من  
 صلى خلف مبتدع كروزي أو قدرى فانه يجزى في الوقت الاختيارى ويجزى في واحد الضرورى  
 وهم قوم خرجوا على شجر وراة قرية من قرى الكوفة فقاموا عليه في التحكيم وكفروا

وان القول بالحكمة هو المحقق ما لم  
 يتعمد المعنى (قوله الا أن يترك  
 ذلك) أي التمييز المأخوذ من محض  
 فهمد مع القدرة عليه ولا يتحقق ان  
 ترك التمييز تعمد يستلزم القدرة عليه  
 فقوله مع القدرة عليه تصريح  
 بما علم التماسا (قوله ومحل الخلاف)  
 أي فالخلاف مقيد بتقدير أو بصفة  
 الاول هو قوله من لم يجد من يأتم  
 به الثاني هو قوله وهو يقبل التعليم  
 الثالث هو قوله ولم يجد من يعلمه  
 أو ضاق الوقت الخوالى سبع هو قوله  
 وانتم به من ليس مثله فان قلت  
 قولكم يحجز لعدم من يعلمه مع وجود  
 من يأتم به مشكل اذ هذا الذي  
 انتم به بعينه هكذا توقف فيه بعض  
 شيوخنا مع مشايخه (أقول) يفرض  
 فيما اذا كان ذلك الامام يتعذر  
 منه التعليم بوجه من الوجوه (قوله  
 وحكى المواقف الاتفاق علىه)  
 فكان على المصنف الاقتصاص عليه  
 أي بالحكمة مطابقة وجد غيره أم لا

اتسع الوقت أم لا قبل التعليم أم لا (قوله نعم واعليه في التحكيم) هو بالمعنى بعد اتفاق  
 أي عاوا عليه كقوله تعالى وما اتفقوا من قرأه باضداد فقد صحف وذلك لما طال الحرب بصفتين بين علي ومعاوية اتفق الفريقان على  
 التحكيم فرضى جيش علي بآبي موسى الأشعري وجيش معاوية بعمر بن العاص وأنه يجب عليهم لمصير عما حكاه فهاب الطوارج على  
 علي في التحكيم وكفروه فأتين آت على الحق فتم تحكيم لا اعتقادهم ان من فعل ذنبا كفر فقوله كفر بالذنوب مبني للفاعل مشدد  
 الفاء وحصلها كذا كرر انهم اتفقوا على تحكيم أبي موسى الأشعري رضي الله عنه من جهة علي وعمر بن العاص رضي الله عنه من  
 جهة معاوية فقال عمرو لابي موسى فاعلم الناس بما اتفقا عليه فخطب أبو موسى فقال في خطبته أيها الناس انما قد نظرنا في هذه  
 فلم نر أمرا صالحا ولا ألما شنعانا رأى اتفقت أنا وعمر وعليه وهو انما خلع عليا ومعاوية وترك الأمر شورى وتستقبل الأمة ههنا  
 الأمر فيولون عليهم من أحبوا واني قد خلعت عليا ومعاوية ثم انصى رجاء عمر وقيام مقامه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان هذا قد قال  
 ما سمعتم وانه قد خلع عليا ومعاوية فانه على عثمان والمطالب بدمه وهو أحق الناس بفائدة

بالدب

بالدب

قال البدر المعتزلة القائلون بالمتزلة والجهمية أصحاب أبي جهنم منكر الرؤية ويقولون بخلق القرآن والامامية قدموا امامة علي عليه السلام والخوارج من خرج على عثمان وعلى والروافض من رفض الصديق وعمر وعثمان وكفر بعض الصحابة اهـ (قوله بتعاقدها الخوارج) أي بتعاقدها الخوارج على محاربه سيدنا علي (قوله فهو مما اختلف في تكفيره) والراجح عدم تكفيره وقوله كذا هوى خفيف أي كذا فضيل علي عليه السلام (قوله وكذا قطع) وان حسن حله قطع من جنابة أو لا عينا أو شملا لا يلد أو الرجل والنشال يمس في اليد (قوله أن يكون اماما) أي ولو لمثله في تنبيهه يانزم من كراهة امامة من ذكر كراهة الاقتداء به ومن جوازها جوازها وكذا العكس ولذا عبر ابن شاس بجواز الا تمام به فائلا بقول ابن وهب لا يرى ان يؤم فقول عجم لا يلزم من كراهة الامامة كراهة الاقتداء غير ظاهر (قوله والمراد بالقطع غير الاعور) (أقول) من المعلوم ان الاقطع غير الاعور ويحاجب بان المصنف كى بالقطع عن مختل عضو فصيح حينئذ قوله أراد به الخ (قوله ويجرى مثله في قطع اليد) تأمله فانه لا يلد فان أراد المصنف فيه (قوله وأعرابي الخ) البدوي عربيا أو عجميا (قوله أولئك الجماعة) قد يقال ان خوف الطعن انما (٣٨١) هو من أجل ترك الجماعة والجماعة فلا يصح عطفه عليه المؤذن بالله عليه منتهى (قوله

بالذنب يتعاقد فيها الخوارج بعد هاهن الكوفة ميلان وأدخلت الكفاف سائر من اختلف في تكفيره ببدعته وخرج المقطوع بكفره كنكر علم الله أي ان الله لا يعلم الاشياء مفصلة فان الصلاة خلقه باطلة وأما من ينكر صفة العلم ويقول انه عالم بالذات فهو مما اختلف في تكفيره وخرج به المقطوع بعدم كفره كذا هوى خفيف (ص) وكذا قطع وأشل (ش) يعني انه يكره للقطع أو الاشل أن يكون اماما والمراد بالقطع غير الاعور بدليل قوله لا في وجاز أعمى فالاعور من باب أولى ومحمل ذلك مع وجود غيره والا فلا كراهة والشيخ مشى على قول ابن وهب والمذهب لا يكره الاقتداء بالقطع ولا بالاشل كما قاله الشارح عن ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما ثم انه على قول ابن وهب لا بد من تقييد كراهة الاشل بما اذا كان لا يضع يده على الارض كما في نقل المواق والشارح ويجرى مثله في قطع اليد كما يفهمه كلام ت (ص) وأعرابي (ش) يعني انه يكره امامة الاعرابي للعضري ولو في سفروا كان أقرأهم خوف الطعن بانه ليس فيهم من يصلح للإمامة أولئك الجماعة والجماعة لا لجهله بالسنة كما قيل والامنة امامته وقوله (غيره) راجع لثلاثة كما هو ظاهر الروايات وهو السليم في الاولين والحضري في الثالث وكذا قوله (وان أقرأ من غيره) ثم يحتمل كون معناه من القرآن أكثر أو كونه أفصح وأقدر على مخرج الحروف علمانية فاسيها (ص) وذو سلس وقروح الصحيح (ش) يعني انه يكره لصاحب السلس المعفو عنه في طهارة حديثه وأثبت وصاحب القروح السائلة ان يؤم الاصحاء بناء على عدم تعدى الرخص عن ذي السلس والفرح محالها أي أن المعفو مختص بذي السلس والقروح ولا خصوصية بها بذلك بل سائر المعفوات كذلك فن تلبس شيء معفو عنه بكرهه ان يؤم غيره ممن هو سالم من ذلك (ص) وامامة من يكره (ش) أي يكره للرجل ان يؤم قوما وهم له كارهون أو أكثرهم أو ذوو الفضل

بالذنب يتعاقد فيها الخوارج بعد هاهن الكفاف سائر من اختلف في تكفيره ببدعته وخرج المقطوع بكفره كنكر علم الله أي ان الله لا يعلم الاشياء مفصلة فان الصلاة خلقه باطلة وأما من ينكر صفة العلم ويقول انه عالم بالذات فهو مما اختلف في تكفيره وخرج به المقطوع بعدم كفره كذا هوى خفيف (ص) وكذا قطع وأشل (ش) يعني انه يكره للقطع أو الاشل أن يكون اماما والمراد بالقطع غير الاعور بدليل قوله لا في وجاز أعمى فالاعور من باب أولى ومحمل ذلك مع وجود غيره والا فلا كراهة والشيخ مشى على قول ابن وهب والمذهب لا يكره الاقتداء بالقطع ولا بالاشل كما قاله الشارح عن ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما ثم انه على قول ابن وهب لا بد من تقييد كراهة الاشل بما اذا كان لا يضع يده على الارض كما في نقل المواق والشارح ويجرى مثله في قطع اليد كما يفهمه كلام ت (ص) وأعرابي (ش) يعني انه يكره امامة الاعرابي للعضري ولو في سفروا كان أقرأهم خوف الطعن بانه ليس فيهم من يصلح للإمامة أولئك الجماعة والجماعة لا لجهله بالسنة كما قيل والامنة امامته وقوله (غيره) راجع لثلاثة كما هو ظاهر الروايات وهو السليم في الاولين والحضري في الثالث وكذا قوله (وان أقرأ من غيره) ثم يحتمل كون معناه من القرآن أكثر أو كونه أفصح وأقدر على مخرج الحروف علمانية فاسيها (ص) وذو سلس وقروح الصحيح (ش) يعني انه يكره لصاحب السلس المعفو عنه في طهارة حديثه وأثبت وصاحب القروح السائلة ان يؤم الاصحاء بناء على عدم تعدى الرخص عن ذي السلس والفرح محالها أي أن المعفو مختص بذي السلس والقروح ولا خصوصية بها بذلك بل سائر المعفوات كذلك فن تلبس شيء معفو عنه بكرهه ان يؤم غيره ممن هو سالم من ذلك (ص) وامامة من يكره (ش) أي يكره للرجل ان يؤم قوما وهم له كارهون أو أكثرهم أو ذوو الفضل

ما شيا على قول ضعيف اذا المعتمد الجواز وردة محشى ت بان لا يسلم ضعفه ولا يلزم من نصه بقرافي عقابا بضعفه على انه لا يلزم من ضعفه عند القرافي ضعفه عند غيره فالمشهور وانكره ونقل عن بعض النسخ تقرر ان الكراهة ثابتة ولو على القول بالتعدي في تنبيهه في التقييد بالصحيح تتبع المصنف فيه ابن الحاجب ووافقه ابن عرفة الا ان المصنف في توضيحه تعقب التقييد المذكور فانه قال بعد ذكر الخلاف في امته عن عياض وظاهر كلامه وكلام غيره ان هذا الظاهر لا يختص بامامة الصحيح وهو خلاف تقييد المصنف فانظره في فائدة في كراهة امامة المتوضى وامامة ماسح الجبيرة لغيره اي اذا كان متوضى وثوأ كما هو اقتداء ماسح الخلف ماسح الجبيرة وكذلك اقتداء الماسح بالمتيم لان الماسح متوضى وقد كرهوا اقتداء المتوضى بالمتيم بامامة ماسح الجبيرة ماسح الخلف ولا كراهة ومثله في عدم الكراهة اقتداء المتوضى بماسح الخلف والضابط في ذلك ان كل من كان أعلى من غيره يكره ان يتعدى بمن هو دونه والتميم دون المتوضى وماسح الجبيرة دون ماسح الخلف (قوله وهم له كارهون أو أكثرهم) هذا غير ماسح بل محمل ذلك اذا كرهه النضر البير منهم الذين ليسوا من أهل الفضل والهي وأما ان كرهه جميعهم أو أكثرهم وذو الفضل والهي منهم وان فوا حرم تقدمه وأما ان شئ في كراهتهم له وعدمها فيسأل ان أهل شملته دون لطاثنين في تنبيهه في الاصل فيما كره لشخص فعليه كره لغيره

الاقتداء به فالكرهية متعلقة بالمقتدى والمقتدى به (قوله والنهي) جمع شبهة وهي العقل لانه ينهى عن القبيح (قوله خصي) فاعمل  
 بمعنى مفعول وأصله خصي يخاصي من الأولى ساكنة فادغمت في الثانية كما هو شأن كل مثليين كذلك وأطلقه هنا على ما يشمل المحبوب  
 فلما دعى النقص في الخلقة كان مقطوع الذكر والاثنيين أو أحدهما لأن المدار على النقص (قوله في العبد) بالبناء الموحدة أي أخذ  
 العبد كما هو نص المدونة (قوله انه لا كراهة في السفر) أي انه لا كراهة في شيء من ذلك في السفر ونص ابن الطحاوي ويكره أن يكون  
 العبد والخصي وروى ابن ناو المأثور والاثنيين أو أحدهما ما رواه في الفروض والعبد بن محاذق السهرورقيام رمضان هـ وقد اقتصر على  
 كلام ابن الطحاوي فيفيد انه المتقدم هذا وظاهر كلام المصنف ان الاقتداء بهم غير مكروه لكن انهم في مجهول الحال بخلافه أفاده عجم  
 ثم لا يخفى ان مقتضى الشرح لازمه فهو غير انظار (قوله وهو أرذل الفاسقين) فتكون الصلابة باطلة على كلام المصنف وتقدم  
 انه ضيف والراجح كراهة الاقتداء به فتكون امامة من يوق في دبره مكروهة ولو لم يكن رتبة فلا تصح ارادته هنا كذا أفاده بعض  
 شيوخنا (قوله بل المراد المتكسر (٣٨٣) في كلامه) وهو صرح الحال في نفسه (قوله أو من كان أع) معطوف على قوله المتكسر

والنهي منهم وان قد ألوا (ص) وترتب خصي ومأثور (ش) هذا هو القسم الثاني وهو من  
 تركه امامته بحال القرون حاشا أي يكره أن يكون الخصي ومن ذكره اماما تباين  
 انفراد أي أو السنين كما يأتي وظاهره في سفر أو سفر وهو مقتضى المدونة في العبد وظاهرها  
 في غيره والذي عنده ابن الطحاوي انه لا كراهة في السفر وإس المواد بالمأثور الذي يفعل به  
 كما فهم ابن عرفه واعترض بقوله يقتضي أن يشترط كراهة امامة المأثور لا عرفه وهو أرذل  
 الفاسقين بل المراد به المتكسر في كلامه كالنساء وهو ظاهر فمن تكلفه لا حين ذلك طبعه  
 أو من كان به علة بحيث يشتمل ذلك أو من به داء ينفعه ذلك أو من كان متعقبا بذلك ثم تاب بعد  
 ذلك وبقية الحسن أن ينسب إليه أو الماتم وهو بين المساهدة للفساد العريضة في البخاري  
 ما كتبا بأنه برقية قل في الصحاح أبنته شئ بأنه اتهم به والرقية نوع من الرقي (ص)  
 وأغلبنا (ش) أي وكراهة ترتب أعذب بالعين المبهمة وبالغالب بداها وهو من لم يمتنع لنقص  
 سنة الحنن وسوا تر كذا عزرا م لا وهو كذلك نص عليه ابن شرون (ص) ولقد زنا (ش)  
 أي وكراهة ترتب ولد زنا خوفان ان يمرض نفسه للقول فيه لان الامامة موضع دفعة (ص)  
 ومجهول حال (ش) وهو من لم يهمل هل هو عدل أو فسق ومثل مجهول الحال مجهول الاب كما  
 قاله سند لثلا وذو باطن في النسب (ص) وعبد في فرض (ش) أي وكذا يكره ان يتخذ العبد  
 اماما تباين في الفرض أي غير الجمعة وأما هي فلا تصح ويعيد وهو من خلفه أبدا كما أتى في باب  
 الجمعة من ان شرط وجوبها طرية وقوله بفرض راجع للمسائل الست ومثبه المسنن  
 لا كراهة في (ص) ومثله بين الاساطين (ش) يعني ان الصلابة بين الاساطين وهي السوارى  
 مكروهة اذا كان لغرض ضرورة فقيده بهصم بالصل في جماعة اما القاطع المصطفى وفيه نظر  
 القول أبي الحسن موضع السوارى ليس بفرضه أولا به موضع جمع المال وروى عنه محمد ث أولان

(قوله بحيث يشتمل ذلك) أي  
 يشتمل بفعل فيه (قوله ينفعه ذلك)  
 أي الشغل فيه ولا ينفعه غيره  
 تحرز من دفعه أو أبنته بحسبه كما  
 كان يفعل العين أو مجهول لا بلانته  
 بها فلا يكون المسلم المندفع عنه  
 بالثبته ممن يكره ترتب امامته  
 ولا يخفى ان من به داء ينفعه فيه  
 لانه مرض يتضرر به بخلاف الشهوة  
 (قوله أو من كان متعقبا بذلك)  
 أي بانفسه على فيه ثم تاب (قوله)  
 أو الماتم أي بالفعل فيه كما أفصح  
 به عجم (قوله بأنه) بضم اباء  
 وكسرها وهذا شارة إلى حديث  
 الصحيحين في الذي رقى سيدها على  
 الذي لدغ فقال رجل ما كتبا بأنه  
 برقية (قوله لرقية نوع من الرقي)  
 الاحسن واحدة لرقى كافي عب  
 (قوله وكراهة ترتب أعذب) هذا ما قاله  
 ابن الطحاوي وهو ضعف بل الذي  
 في سماع ابن اقامه وأقره ابن وشاذ

كرهه امامته مطلقا أي راسا ثم لا (قوله ومجهول حال) أي وكراهة الاتهام شخص مجهول حال لان كان رتبة ماوى  
 فلا يكره ان يتم به وهل مطلقا أو يتبدل بكونه قبيحة فلا من الساطات العادل في تنبيهه كما علم ان كل من تقدم اسمها يكره امامته اما  
 مطلقا أو في حال درج حال انما هو مع وجود من هو أولى منه فان لم يوجد سواه لم يوجد الامانة جازت قول واحد وقوله هل هو عدل  
 أي جواب هل هو عدل (قوله مثله لسن) قال الذهبي كره ابن القاسم أن يكون اماما تباين في الفرض وفي السن كالعبد  
 والاسنقاء اه وقال ابن بوسان أنهم في جمعة أو عيدا أو أقال محشيت فت فأنظار ما قاله ابن بونس اذ هو أعلم بها بالمدونة ولذا  
 قال ابن ناجي ظاهر انكأب في عيادتهم يعيدون ولا عبرة برد الخطاب عليه فتخلص مما تقدم ان امامته في العبد اماما باطلة أو مكروهة  
 لا بقدر ترتيب اه كذا محشيت فت (قوله وهي السوارى أي الامعة) (قوله موضع السوارى ليس بفرضه) قال عب واهل المراد  
 الخليفة كأمعة الجتمع الا زهرا لا كيفة كأمعة البرقوية ولا بناء على صورة الامعة كافي جامع عمرو وطالون والحاكم بمصر  
 بفرضه خاصة قطعاً بين المصنف غير الاول بل من الاول ما رواه الامام ولو فصل عنه ضرورة أو من يعنى الصحيح اه (أقول) هذا الترجي  
 لا يظهر بل انظار من كلامهم انه موم (قوله أولا به موضع جمع المال) أي فلا يحل من تجاسة (قوله وروى عنه محمد ث) أي لم يكن في زمن

السلف لانهم لم يكونوا يدخلون بالنعال (قوله اولاً لأنه مأوى الشياطين) أي فلا يحل من عبثهم أو وسوستهم بأمل (قوله اما الواحد) أي  
 المنفرد الذي ليس بمجموعة (قوله وهو طاهر نقل المواق) وفي حرام ان تقدموا كاهنهم فلا يجوز لهم ان يأتوا في ذلك كذا في صغيره وفي  
 كبيره اجاب عازداً لطالب عن ابن خرم في شرح الرسالة بطل عليه وعليهم ويمكن حل كلام الشارح على الكراهة والراجح الصحة كما  
 أفاده شيخنا صاحبنا (قوله خوفي ان يطرا) فان قلت هذا بقضي الحومة لا الكراهة بل البطلان لا يقال هذا حيث خيف بان تقدم  
 ما ذكر من غير تحقيق كما ذكره في (قوله وقد ورد الخ) أي لا بسبب الدوران بل بسبب عدم مراعاة الامام فلا يتفرض ذلك بما  
 اذا كان المأموم في العلو وهذا يفيد تقييد المصنف بما اذا لم تكن في المراساة فوافق تقييد بعض الاشياخ المصنف بما اذا لم تكن في  
 المراساة (قوله بعد الاسفلون في الوقت) هذا يفيد ان مع الامام في العلو طائفة (قوله وليس كالكاهن) أي لان الكاهن لم توجد فيه تلك  
 ابهة الموجودة في السفينة (قوله يكون فيهم مع الامام قوموا أسفل قوم) (٣٨٣) مفهوماً ولو لم يكن مع الامام أحد لم يخرجوا الا ان

التونسي قال لو اتى رجل على نفسه  
 على ذلك كان جائز بل فصل أسفل  
 منه بخلافه ما لان الامام  
 لم يتصدد الكبر وكذا الوفاة وان  
 اضيق (قوله فترق) أي في الحكم  
 (قوله لان العلو في السفينة) أي  
 في غير ما ياتي عازداً كان العلو  
 مظنة كبر (قوله والاجاز) أي  
 ولا يان كابر ضرورة كما في قول  
 المصنف واقتداء من بأسفل الخ  
 ثم بحث كل الكلام بان المصنف  
 صرح بالكراهة في قوله واقتداء  
 الخ لا بالحوار كما هو قضية الجارة  
 (قوله وعبارة الطبراز) قال في  
 اعتراض من ان الامام قطع المأموم  
 ولا ياتي نفسه مع وجود الامام  
 اهـ أي الامام الذي في العلو (قوله  
 أي ويكره صلاة رجل بين نساء الخ)  
 قال في لز ظاهر كلام المصنف  
 سئل كل واحد من صفاء آخر أو بين  
 صفوفه الا ان ابطاش الاول والا كان  
 عين كلام المصنف (قوله على  
 تفصيل عذره) وفيه يقول نفسه

مأوى الشياطين وانظر قول بعضهم اما الواحد فلا بأس به مع هذين التعليين (ص) أو امام  
 الامام (ش) يريد ان الصلاة امام امة أو محاذاته مكرهة بغير ضرورة كضيق ونحوه فقوله  
 (بالضرورة) يرجع لهذه وما قبلها وكلام المؤلف يصدق بما ذكره من كل المأمومين وهو  
 طاهر نقل المواق ولا يتم كراهة التقدم خوف أن يطرا على الامام ما لا يعلمونه مما  
 يبهلهم او قد يخطرون في ترتيب الركعات اذا تقدموه (ص) واقتداء من بأسفل اسفينة عن  
 باعدها (ش) يعني انه يكره لمن بأسفل السفينة ان يصلي خلف من يكون في أعلاها لعدم  
 تمكنهم من مراعاة الامام وقد ورد في كل عليهم أمر صلاتهم ولذا قال بن حبيب يهين  
 الاسفلون في الوقت ابن يونس وليس كالكاهن يكون فيهم مع الامام قوموا أسفل قوم فافترقا  
 انتهى لا يقال ما ذكره من الكراهة هنا بما رخص ما أتى له من ان علوا الام لا يجوز لال العلو  
 في السفينة ليس يجعل كبر وأيضاً علو الامام أغب عمن حيث لا ضرورة ولا اجز من غير كراهة  
 وأما عكس كلام المؤلف فسيأتي في قوله وعلوا مأموم أي فيجوز فلا يفتح الى جعله مفهوم  
 كلام المؤلف وعبارة انظر ان التي نقلها انت هنا معروفة فابرجع الاصل (ص) ككافي  
 قبس (ش) أي ككراهة اقتداء من بابي قبس عن المسجد الطرام قال أبوهم ان لم يجد ان  
 فاما مقتضى كانه ليس معهم وان كان يسمع تكبير الامام الا ان تتصل الصفوف اليه وبانه عليل  
 المذكور يهيم ان هذا لا ينافي ما سبب أن من جواز علو المأموم (ص) وصلاة رجل بين نساء  
 وبالعكس (ش) أي ويكره صلاة رجل بين نساء وصلاة امرأة بين رجل ولا يفتتح على ارجال  
 صلاتهم ولا على نفسه بخلافه لا يخيصة على تفصيل عنده وليس في كلام المؤلف تدخل  
 لان قوله وصلاة رجل بين نساء الرجل مفرد ونساء متعددة وقوله وبالعكس لمرة مفردة  
 والرجل مفردة فأحد ههنا لا يفتي عن الاشارة بخلاف قول المدونة بذكره صلاة الرجل بين  
 صفوف النساء الخ وقد استدلل لانه يلزم من صلاته بين صفوف النساء صلاة المرأة بين صفوف  
 الرجال بخلاف كلام المؤلف فانه سالم من ذلك (س) وامامة يهين بالرداء (ش) يعني انه يكره  
 لا لانه المساجد الصلاة بغير رداء وقد تقدم علوه وأقسامه (ص) وسنعه بمحرابه (ش) أي

صلاة واحد عن يمينه أو آخر عن يمينه أو على من خلفها من يمينها إلى آخر الصفوف وعلى نفسها ان تولى الامام دخولها في امامته وعلى  
 الامام (قوله إلى آخره) وهو المرأة بين صفوف الرجال (قوله لانه يلزم الخ) وجبه المأموم ان يعد ذلك الرجل صفه وقوله صلاة المرأة أي  
 جئس المرأة المتحقق في منه سلم بين صفوف الرجال المصنف المتقدم على صفوف النساء والرجل الذي جاء بين صفوف النساء لا بعد  
 من ان سمعنا (أقول) بحمد الله ان الظن ان المصنف تابع للمدونة وان المصنف فهم ان اراد بان صفوف في كلام المدونة بطرس المتحقق  
 في واحد فيكون عين كلام المصنف على ان المصنف يمكن حله على كلام المدونة وان معناه صلاة رجل بين صفوف النساء اصل ان  
 لمصنف والمدونة يمكن حمل كل منهما على سوا نين أن يفتت الرجل بين صفوف النساء أو صفوفهن والمرأة يكرهه من نفسه في صف  
 الرجال أو بين صفوف الرجال (قوله يعني انه يكره لانه المساجد) رأياً مأموم وانفرد فلا يكره بل خلاف الاول وقد لا نعه في غير  
 مسجد كسفرة أو منزل أو غير ذلك (قوله لانه محرابه) أي محراب الامام أي موضع الصلاة كان في مسجد أو غيره في حرم أو غير محراب

قوله أو خوف الزيادة أي كأنه يظهر أنه في عبادة (قوله أقبل بوجهه) أي ولا يستدبر القبلة فقد قال سعيد بن جبيرة والمطلوب من الأمام  
 أن لا يتصرف أي بشرق أو بغرب ولا مستقبل والافضل أن يجعل وجهه جهة المغرب ويمينه جهة المصلين ويساره جهة القبلة وما عدا  
 ذلك من الهيئات فهو خلاف الافضل ومحل ذلك حين يصلي في غير الروضة الشريفة أما المصلي حين أفاضه يجعل وجهه قبلة القبر الشريف  
 ويساره جهة المصلين ويمينه جهة القبلة من خط الشيخ اشعراوى ناقض له عن شيخه عيب (قوله وهذا هو السنة) أي تغيير الهيئة  
 (قول عيب) هكذا في خطه بكتير من نسخة فوق طرف الاو ونقطة تحت الحرف الثاني فإذا قدر مضاف أي مدلول خبر وقوله ومخالفة  
 السنة أي وبالزمه مخالفة السنة وفي الخطاط (٣٨٤) خبران ولا يظهران مخالفة السنة ليست خبر إلا أن يفدر مضاف أي عدم

شكا له وفي عرج خط بعض الشيوخ  
 من غير شك، وبنوا ثمانية فتمت وعلمه  
 فالإضافة للبيان في قوله (يذهب  
 للأصوم فتعلمه بعينه موضع فريضة  
 قال المصنف وعلى قياسه يذهب  
 تخويله إلى مكان آخر كما حصل في  
 ركعتين ويكره إتيان الصلاة ثم  
 سلام الإمام من غير فصل أي  
 بلا قبضات وآية الكرسي أي يكره  
 للإمام وأما موعود كذا ينبغي المنفرد  
 (قوله بعد الراتب) وكذا قبله وأما  
 معه فخرام (قوله مع مفعول) أي  
 ضملا لتحقيق أي والمصنف على مع  
 مع مفعول منفرد (قوله ومن  
 فضله) أي الجمع (قوله لا بد لا  
 يكره في الجملة مع مفعول) أي  
 ويكون في الجمع (قوله  
 ثم شرع العيد) أي لا بد لا يكون  
 في الجمعة مع مفعول (قوله ثم شرع  
 الموقفت) أي لا بد لا يكون في  
 العيد مع مفعول (قوله العيد) عن  
 العبودية لا العيد بالبادئة فتحت  
 (قوله وشبه) أي ومثل التحير  
 كغيره في قوله (قوله) تنج تردد  
 بعض أئمتنا في حصول فضل  
 الجماعة على الراتب أو قبله  
 ولهذه هم ذهب لأن الكراهة



نفسه لئلا ياتوا بغيرها جماعة فلا يطالبون بالدخول فيها ولا يطلبون بالدخول وصلاتهم فيها أفذاذا وتأمل في ذلك (قوله ما عدا القملة) أفاد بعض شيوخنا أن المراد أن القملة إذا كانت في صلاة تكون أشد كراهة له ولكن الظاهر خلاف ذلك وإن مراده بقوله ما عدا القملة أي أنها محرم (قوله للخلاف في نجاستها) أي ما ذكر من برغوث ونحوه وإن كان المشهور أن ميتة طاهرة ما عدا القملة وعبارة أت وكره قتل برغوث وقلة وبق وذباب ونحوه بمسجد للخلاف في نجاسته (قوله وكذا القملة لا كل ما ذكر كما يفيد نص المدونة وأما القاء البرغوث في المسجد حيا فخالفه ابن بشير ومثله ما يشبهه من بق ونحوه وذكر المواق أن طرح القملة في المسجد حية لا يجوز لأنها تتعلق بالناس فتؤذيهم (قوله ويصرها) أي القملة (قوله وإن كان في غير صلاة) مبالغة في قوله ولا يلقها فيه كما هو مفاد أت لأنه قال وفهم من كلام المصنف أنه لا يلقها فيه حية وإن كان في غير صلاة (أقول) إن علة النهي عن القاء القملة في المسجد الأذى وذلك موجود في الصلاة وغيرها على حدسوا فلا وجه لمبالغة إلا أن يقال نظر لكون الألقاء فعلا من الأفعال التي ينبغي التنزه عنها في الصلاة فلعلة مبالغة في (٣٨٥) قوله ولا يقتل القملة (فان قلت) أي فائدة في قوله

ولا يقتل القملة بعد قوله ويكره قتل القملة (قلت) أي هي المبالغة في تنبيه طرح القملة في المسجد بعد قتلها المكروه حرام وصرها بعد قتلها فيه ارتكاب مكروه قتلها فيه وأما رمي القمير فمباح حكم على ميتة القملة بالنجاسة فرميها فيه ميتة حرام لذاته ورمي قمير البرغوث ونحوه حرام إن لم يزل عنه تقدير والاكره (قوله أي لأن فيه تعذيرا) قال في لـ وجد عندى مانعه ومقتضى التعادل بالعذاب عدم الخصومة لقملة بذلك اهـ وتأمله وقوله لأنما يصره عقربا أي إن فرض أنها الميت وقوله قل من لا غنة إلا الخ أي اتنى عنه كل شيء الاموتة فلم ياتفقه وثابت تحقيقا (قوله بضعة عشر) من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر (قوله ما يشمل خلاف الأولى) أي والمراد لفظ الجواز معني يشمل خلاف

كانت الصلاة فيها أفضل ترجحت الصلاة فيها أفذاذا دخلوها أم لا وإن لم تكن الصلاة فيها أفضل فلا ترجح الصلاة فيها أفذاذا دخلوها أم لا (ص) وقتل برغوث بمسجد (ش) أي وكره قتل برغوث وبق وبهوض وقلة بمسجد ولو في صلاة ما عدا القملة وانما كره قتل ما ذكر في المسجد للخلاف في نجاستها ولأنه محل رحمة وكذا القملة ما فيه ويصرها في طرف ثوبه لقولها ويكره قتل البرغوث والقمل في المسجد ولا يقتل القملة ولا يلقها فيه وإن كان في غير صلاة ابن ناجي وتفاوت الكراهة في القملة أشد لأن المشهور أن لها نفسا سائبة ثم إن كلام المؤلف فيما إذا قل والاحرم لأنه يقتدر المسجد ونقد بره حرام وإن كان بعض ميتة ما أدخلته الكفاف طاهر أو تغش المسجد بالطاهر مكروه لكن الاستدلال بحرام وفرق بين التغش والتغش والاستدلال يقال كلام المؤلف في باب الأحياء حيث قال عاطفا على الممنوع ومكث بنفس يقتضى حرمة قتل ما ذكر في المسجد بنجاسة الدم فيكون مخالفا لما صرح به من الكراهة لا ما نقول خفف ما ذكر الضرورة أو يقال هذا مبني على أن المكث بالغمس مكروه وكلام الخطاب فيما يأتي يقتضى ترجحه (ص) وفيها يجوز طرحها خارجا واستشكل (ش) أي لأن فيه تعذيرا وذكر أبو الحسن حرمة لأنها أنصير عقربا قل من تلذغه الامات والضمير في مارجها للقملة التي دخلت تحت الكفاف وأما طرحها فيه فلا يجوز لأنها تتعلق بالناس فتؤذيهم كما قاله في وفي شرح (هـ) وأما طرحها فيه فيكره لقوله فيها ولا يلقها فيه وليصرها في طرف ثوبه (ص) وجاز اقتداء بأعمى ومخالف في الفروع (ش) يعني أن امامة الأعمى جائزة من غير كراهة لاستنابته عليه الصلاة والسلام ابن أم مكتوم على المدينة في غزواته بضعة عشر مرة يؤم الناس والمراد بالجواز ما يشمل خلاف الأولى لأن امامة البصير أفضل على الراجح وكذا يجوز الاقتداء بالخالف في الفروع كصلاة المساكين خذ الشافعي وغيره من المذاهب ولو رآه بفعل خلاف مذهب المقتدى على ما قاله ابن ناجي ومثله للقرا في الفروع وأحسن الطرق طريق سند ونصه وتحقيق ذلك أنه متى تحقق فعله للشرائط جاز الاقتداء به وإن كان لا يعتد به وجوبها كالألو

(٤٩ - شرحي أول) الأولى أي والمستوى الطرفين والمعنى الذي يشمل خلاف الأولى شيء ليس بكره (قوله أفضل على الراجح) أي لتوقيه النجاسة لرؤيته ومقابله قولان أحدهما أن امامة الأعمى أفضل لقلة شواغل فكره الثاني هما سوا (قوله ولو رآه بفعل خلاف مذهب المقتدى) أي بان رآه عيى بعض رأسه لكونه شافعي أو يقبل زوجته لكونه حنفي ثم لا ينبغي أن يظهر عبارة ابن ناجي والقصر في المذكور في الخطاب موافقة لما قاله العوفي من أن ما يرجع إليه الصلاة والعبرة بمذهب الإمام كما صورنا ويكون ما كتبهما يتعلق بمسألة الإتمام ويحتمل أن يعمم في قوله ولو رآه بفعل شموله لما يتعلق بمسألة الإتمام كان يجمل اماما وهو مستقل لمن يصلي فرضا فعليه يكون طريقة نائبة مقابلة للعوفي وسند وهو الموافق لظاهر قوله وأحسن الطرق حيث سار بالجمع المتبادر منه الزيادة على اثنين (قوله وأحسن الطرق) سبأ أي أنها ضعيفة فقلت لا أحسنه إنما عني عند من رجع كلام سند (قوله للضرورة) أراد ما ما يشمل الأركان وهو ما تحتل الصلاة بتركه

مطلقاً أي فيما يرجع للصحة الأصلية  
ومابر جمع الصحة الاشتقاق (قوله  
مف. لانه مذهب) أي الواضح أي  
بأنه هو المذهب أي الراسخ قوله  
اشتمام) بشهه على التمام الأولى  
كأرأيت في التماموس في نسخة  
يظن صحته (قوله والأثر) وأتت  
بخطه بنقط ثلاث فوق الحرف  
الآخر وقوله هو الذي يجعل الاء  
تاء وجدت بخطه نقطتين فقط على  
قوله تاء وكذا في ما رأيت في بعض  
نسخ كت التكسير التي يظن بها  
الصحة ورأيت في خط بعض المشيوخ  
والأثر بنقطتين فوق الحرف  
الآخر وكذا في قوله تاء (قوله أو من  
يدغم حرفاً في حرف) إشارة لتلاف  
وكأنه قال وقيل هو من يدغم  
حرفاً في حرف (قوله أو من حرف  
السخ) من عطف عام على الخاص  
(قوله والطاء ساطم من يشبهه)  
المناصب أن يقول وهو من يشبه

مسح الشافعي جميع رأسه ولا يضر اعتقاده منه خلاف لو أم في القصر فيه بقية النافذة أو مسح رجليه انتهى وذكرنا في ضابطها من عند نفسه وهو كل ما كان من شرائط صحة صلاة الموتر مطاوعا بها في نفسه فلا يضره فيها صحة صلاة من اتهم به مثل أن يكون متنفلا فلا يضره منه - فرض وإن كان الإمام يتقدمه هذه الكثرة في لسان هذا شرط في الاقتداء بخلاف ما إذا كانت الشرائط معتبرة في حق الإمام مثل المتدلك بين لا يراه أو لا يرى الموضوع من القبلة أو اللبس فإن هذه عند المأموم شروط في صحة صلاة المصلي لا في صحة صلاة الإمام به أي لا معتبرة باعتقاده الإمام ولا ينبغي أن يجعل كلام العوفي مقابلا للذهب وأخترنا بقوله في الفروع من المخالف في الأصول فإن الاقتداء به صحيح وتقدم في قوله وأعاد بوقت في تكروري مالم يكفر ببدعيه (ص) والمكن (ش) يعني أنه يجوز الاقتداء بالمكن وظاهره ولو كانت لكنته في الفاشية وهو الصحيح وهو من لا يستطيع استرجاع بعض الحروف من شجارها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة وينطق به بغير إفشال التمام وهو الذي ينطق أول كلامه بباء مكرونة والارث وهو الذي يجعل اللام تاء أو من يدعم حرفا في حرف أو لا يفتح بالمشقة وهو من يحول لسان من السين إلى التاء أو من الراء إلى الغين واللام أو الباء أو من حرف إلى حرف أو من لا يترقب لسانه لتقل فيسه والاعظام من يشبه كلامه كلام الجهم والقمة مقام من لا يكاد صوته يقطع ما حروفه والآخر وهو الذي يشوب صوت تماشية شيء من الخلق وغير ذلك (ص) ومحمد (ش) يعني أن المحدثين يجوز الاقتداء به إذا تاب وحسن تقية ببدل ما تقدم (ص) وعين (ش) لأنها ليست بحالة ظاهرة تقرب من الأول في بخلاف الخصماء ثم إن بعضهم قسمه بالاعتراض وهو الذي لا ينتشر ذكره وبعضهم بمن له ذكر صغير ولا مانع من تفسيره بها (ص) ويجوز أن لا يشهد فيمنع (ش) الجذاماء معروف بأكل اللحم وقال المواق ابن رشد إمامة المحدثين جائزة بخلاف الأول لا يتفاحش جذامه وعلم من جبرائه أنهم يتأذون به في محاطة لهم فينبغي أن يأخروا عن الإمامة انتهى فقوله فينبغي الخ يفيد عدم وجوب تبعه وإظهار أن

و كذا يدل فما بعد يدل على ذلك عبارة فت لان المراد ان هذه كلمات

يشتملها إلا تلك (قوله من يشبه كلامه كلام العجم) أي لعدم بين الحروف والظاهر عدم تمام رفع لسان من لازمه شبه كلامه  
بكلامهم وتو لا يكاد يخط بالحروف إلا في لا يكاد زائدة وكأنه يقول من يقرب صوته من الانقطاع وقوله بالحروف أي بعدم  
تتابع الحروف وقوله يشوب صوت نداء شبه شيء الخ أي فهو منسوب للحياشيم والخلق إلا أن جله من الحياشيم والحياشيم عروق في باطن  
الأنف كما أفاده القاموس (قوله وغير ذلك) وهو الاغن بالذنين والنون وهو الذي يشوب صوته شيء من الحياشيم وهو سايعر وانقافه  
وهو الذي بكر النسا والاعجمي قال ابن عرفة وهو الذي لا يفرق بين الضاد وانطا قال ابن اهرابي والنكسة فتجمع ذلك كله (قوله ان تاب  
وحسنت فوبنه) أي بناء على ان الحدود لا ترجح للتركيز من الذنب فيعوز مطلقا مع انه المعتمد والخاص بل ان مقاله اشراخ ضعيف ان  
الراجح ان الحدود جواربه يجوز اقتداء به أي بالحدود مطلقا أي سواء تاب مما حذفه أو لا

(قوله بمن يصلي الخ) للتبعية أي وليس المراد أنه بفرضه ولو لم يصل خلفه (قوله تفسير الخ) أي أن ضابط التفاحش كونه يعلم من جبرانه ولم يلزمه كثير في نفسه (قوله وهذا الذي ذكره المواق) المخالفة من جهة أن انتهى على كلام في على طريق التسبب وأما على كلام الشارح فهو على طريق الوجوب وإن كان عبري ينفى بقوله فإن أبي جبر وأقول ويمكن حمل ينفى في كلام المواق على الوجوب وهو ظاهر (فان قلت) ان المخالفة من جهة أن التفاحش على كلام المواق علم أن الذي ولو لم يكن كثير في نفسه بخلاف كلام مبراهم فإنه عبر بالكثرة (قلت) ذلك يمكن وإن كان المتبادر من التفاحش الكثرة (٣٨٧) وقد فسّر بالعلم المذكور فيمكن تفسير الكثرة بذلك

وأنه أعلم (قوله وعدم الصاق الخ) صورته خلفه واحد محذو له وعلى يمينه واحد وعلى يساره واحد وكل منهما في الصف الذي حذوه فأما المصنف أنه يجوز لمن على يمينه أو على يساره أن لا يتصدق بمن حذوه وقال المصنف في توضيحه يعني إذا رقت طائفة حذوا الإمام أي خلفه ثم جاءت طائفة فوقف عن يمين الإمام أو عن يساره ولم يتصدق بالطائفة التي خلف الإمام فلا بأس بذلك (قوله ومعنى الجواز هنا المضى) أي بمعنى لا تبطل حاله إلا حسن قول اللقي في قوله وعدم أي وجوبه أو غير مستوي الطرفين والأفضل ترك ذلك لأن الأفضل تسوية الصفوف إلا أن الخبيران الجواز برأيه ما يشمل خلاف الأولى فقط لا ما يشمل الكراهة وقول الشارح من غير كراهة يفيد أن الحكم بالكراهة (قوله يعني أنه يجوز للمنفرد الخ) أي إذا عسر عليه الوقوف في الصف والا كره (قوله فهو خطأ منهم) قال ت وتم يذكروا عين الحكم هل الكراهة أو المنع (أقول) وانظروا الكراهة كما قيد عن بعض الشيوخ (قوله وليس مقابله أي وليس جذب مقابله

المراد بجبرانه من يجاوره ممن يصلي خلفه وفي كلام بعضهم ما يشير له ثم انظر ان قوله وعلم من جبرانه الخ تفسير لقوله إلا أن يتفاحش جذامه وهذا الذي ذكره المواق خلافاً قول الشارح فان كثرة ذلك أي الجذام وتصر من خلفه ينفى له أن ينحى عنهم فان أبي الخ جبرانه انتهى من شرح (هـ) وينبغي أن أبرص مثل الجذام (ص) وصبي مثله (ش) أي ويجوز للصبي أن يؤم أمثاله من الصبيان (ص) وعدم الصاق من على عين الإمام أو يساره بمن حذوه (ش) أي يجوز لمن على يمين الإمام أو على جهة يساره أن يقف مكانه ولا يلصق بمن خلفه وهو مراده عن حذوه ومعنى الجواز هنا المضى إذا وقع لأنه يجوز ابتداء من غير كراهة (قوله لا يسار بفتح الياء وكسر هاء) هو أفصح وليس في كلام العرب كلمة أو أهاهيا مكرورة الا قوله سم يسار ليد (ص) وصلاة منفرد خلف صف ولا يجذب أحداً وهو خطأ منهم (ش) يعني أنه يجوز له منفرد أن يصلي خلف الصف ولا يجذب إليه أحد من المأمومين فان فعله وأطاعه الا شرفه وخطأ ممن ما أي من الجاذب لنفسه وله والمجذوب لا طاعته ويقال جسد وجذب فمتان قاله في انقاموس وليست مقابله وهم الجوهرى وفي قوله ولا يجذب الخ دليل على أنه لم يجدهم وضعا في الصف والا كره وقوله وصلاة منفرد الخ مع حصول فضل الجماعة وفوات فضيلة الصف حيث كره فعله والاحصائه فضيلة الصف أيضا لأنه كان فاديا للدخول فيه (ص) وامرأع لها بالاجنب (ش) يعني أنه يجوز لاسراع للصلاة من غير أن يمرر وهو مراده بالخطيب وانما جاز لا سراع لها لأن المبادرة إلى الطاعة والاهتمام بها مطلوب وانما شئ عن الخطيب أي شئ كراهة لأنه يذهب الخشوع والسكينة وقيل في التكميل لا بأس باسراع المصلي للصلاة ما لم يسرع يجذب ولا بأس بتعريض دابته ليدرك الصلاة بن رشد لم يخرج اسراعه عن السكينة فيهما سواء خف أن تفوته الصلاة كلها أو بعضها انتهى (ص) وقيل عقرب أو فأر بمسجد (ش) هكذا قال اللخمي ونصه ويجوز قتل العقرب والشارقة في المسجد لا يذمهما ولا يجوز للمعمر قتلهما في الحرم في المسجد الحرام لا يقال هذا تكرار مع قوله في باب السبهو وقيل عقرب تريده لأنه ذكره أولا فيما لا تبطل به الصلاة ولا سجود فيه وهذا كحكمه وهو الجواز وقيل بالاستصحاب لا يذمهما واعلم ان قتل الفأر في المسجد جائز سواء كان في الصلاة أم لا كما نص عليه اللخمي وان قتل العقرب في المسجد لمن ليس في الصلاة جائزا أيضا من غير تفصيل وأما لمن في الصلاة فتقدم مفيه من التفصيل بين أن تريده فيجوز ولا كره فان قيل لم جاز قتل الفأر في الصلاة مطلقا بخلاف العقرب قلت لان فساد عام والعقرب انما يحصل منها شئ خاص ولا يكون حيث لم ترده فان قيل لم جاز قتل العقرب في الصلاة بشرطه وكره قتل البرغوث قلت لان ضررها

جذب (قوله والا كره) أي كره له جلوسه خارج الصف (قوله حيث كره فعله) ظاهر عبارته أن المصنف يحتمل هذه الصورة وليس كذلك لان المصنف حكم بالجلوس هذه مكرهة تخرج عن المصنف لقول الشارح وفي قوله ولا يجذب الخ في أن الأولى أن يقول وقوله ولا يجذب ويحجب بان الدليل هو المعنى وهو المظروف في اللفظ (قوله وامرأع لها بالاجنب) وأما ما خاف بترك الخطب فوات الوقت فإنه يجنب (قوله فيهما) أي في اسراع الدابة واسراع الرجل (قوله كلها أو بعضها) ولا فرق أيضا بين الجماعة وغيرها قال اللخمي السكينة أفضل من ادراك الركعة وادراك الصف الاول أفضل من السكينة اه فادراك الصف الاول أفضل من الركعة (قوله بالمسجد) أي في المسجد (قوله فان قيل لم جاز قتل الفأر وكره قتل البرغوث الخ) هذا علم جوابه من العلم بكون الفأر أشد من العقرب من حيث

مهم أن يشبه (قوله من الفواسق) فسوق فسوق فسوق فاسن باب قد عرّج عن اطاعة قبيل الخيوانات الحسن فواسق استعاره وامتناناً  
 لهن ككثرة خبثهن واذا نحن حتى فيسئل يقتلن في الطل والحرم مصباح (قوله أي يقتلن ما أمر به) الاولى حذفها من تقديس لا يعيب لانه  
 مدلول قوله ويكتب اذا انتهى في المعنى وان كان المصنف غير لم يسمي (قوله وثانيهما الحلال) أي من صبي وانما صبي الحلال من صبي  
 لانه وصف بقوله لا يعيب والتقدير واحضار صبي موصوف بهدم العبث في حال كونه ينكف عن العبث بتقدير وجوده اذا انتهى أي  
 بتقدير وجوده المنتهي عادة (قوله أو عدم الكف عند الخي) أي على تقدير وجود العبث (قوله لا راوا العطف) أقول لا مانع من العطف  
 على جملة لا يعيب لانه المعنى الآتي على الثانية أنت مع العطف اذا المعنى على العطف واحضار صبي موصوف بكونه لا يعيب وموصوف  
 بكونه ينكف عند وجود العبث بتقدير اذا انتهى ويدل عليه قوله بشرطين فثلث الشرطية ظاهرة في العطف وكذا قوله بقيد في ظاهر في  
 العطف (قوله فان فقدنا) أي بان كان يعيب ولا ينكف اذا انتهى وقوله أو أحدهما أي بان كان يعيب وكان اذا انتهى ينتهي أو كان لا يعيب  
 وبتقدير اذا عيب ونهي لا ينتهي في نفسه بل قد ضاعفناه له الشارح وان المعتقد أن الجواز مشروط بأحد شرطين أي فالمعنى على أو أي  
 فمن شأنه أن يعيب ولا ينكف اذا انتهى لا يجوز احضاره وأما من شأنه أن يعيب وليكنه عدم من عاقبته به يكف اذا انتهى في ابن ناجي على  
 المدونة عن أبي الحسن عليه السلام في قوله محضوره ولكن مفاد ابن عبد السلام وابن فرج وابن عرفة سوازه في ذلك أيضاً (قوله وبصق)  
 أي أو يتختم (قوله به) أي في المسجدة (قوله ان نصب) أي فرش بالحصباء فيصحق في حلال الحصباء ويدفعه فيها (قوله أو تحت حصيره)  
 سيما في قول الشارح انه موقوف على مقدار فوق (٣٨٨) حصص أو تحت حصيره ففاده أن الضمير في حصيره يرجع للمحصب أي

فقداه اختصه جسوار بهنق  
 تحت الحصباء المحصب وهو ما ذكره  
 غير واحد من الشراح وكلام  
 الطيبي فيفسد أنه يجري في غير  
 المحصب (قوله ثم قدمه) أي ثم تحت  
 قدمه ونظراً قدمه مفرد مضاف ليع  
 فهو شامل لقدم اليمنى وقدام اليسرى  
 قال في ك وقدر تحت قدمه مع  
 كونه من ادراج حصباءه على  
 حصيره وقوله ثم بينه ثم امامه  
 عطف على تحت فأنت تراها عطف  
 على المضارايه ثم عاد العطف  
 على المضارايه فقلت ان فاد علمت  
 أشد فان قيل لم جاز قتل البشار وكذا قتل البرغوث قلت لأن البشار من الفواسق التي يساحق عليها  
 في الحل والحرم لا محرم وغيره بخلاف البرغوث (ص) واحضار صبي لا يعيب ويكف اذا انتهى  
 (ش) يريد أنه يجوز احضار الصبي في المسجد بشرطين أحدهما الوصف بقوله لا يعيب ولو قومه  
 بعد نكته أي يقتل ما يؤمر به أو أنه لا يلبس وثانيهما الحلال بقوله يكف اذا انتهى أي يعلم  
 من حاله أنه على تقدير وقوع العبث من يتبع اذا انتهى عنه بان يعرف ذلك منه قبل دخول  
 المسجد فان علم منه العبث أو عدم الكف عند الهوى حرم احضاره فقوله به بمعنى في والور  
 في ويكف أو الحلال لا راوا العطف على جملة لا يعيب أي واجزة احضار صبي في المسجد بقيد  
 أن يعلم أنه لا يعيب وبتقدير ان يعيب ينكف اذا انتهى فان فقدنا أو أحدهما حرم لان المقصود تنزيه  
 المساجد عن احضار الصبيان (ص) وبصق به ان نصب أو تحت حصيره ثم قدمه ثم بينه ثم امامه  
 (ش) يعني أنه يجوز لمن في المسجد المحصب كان في صلاة أو غيرهما ان يصق أو يتختم فيه فوق  
 حصباءه أو تحت حصيره ثم ان لم يمسره دفن في الحصباء بفعل ماد كرت تحت قدمه ليعني  
 واليسار وجهة اليسار في مرتبة القدم ثم جهة بينه ثم امامه وأما المخطط فظاهر كالمقصود

فقداه اختصه جسوار بهنق  
 تحت الحصباء المحصب وهو ما ذكره  
 غير واحد من الشراح وكلام  
 الطيبي فيفسد أنه يجري في غير  
 المحصب (قوله ثم قدمه) أي ثم تحت  
 قدمه ونظراً قدمه مفرد مضاف ليع  
 فهو شامل لقدم اليمنى وقدام اليسرى  
 قال في ك وقدر تحت قدمه مع  
 كونه من ادراج حصباءه على  
 حصيره وقوله ثم بينه ثم امامه  
 عطف على تحت فأنت تراها عطف  
 على المضارايه ثم عاد العطف  
 على المضارايه فقلت ان فاد علمت

ذلك في الاتبات ثم نظر وذلك لانه يقتضي ان تحت الحصير من تبة مقدمة على القدم وليس كذلك بل هي ارب القدم  
 ومبعدة عما هي في الذي ليس فيه حصير والحاصل أن المسجد اماماً ط أو محصب أو مرتبة والمسط لا يصح فيه مطعاً كان حصير اولاً  
 وأما المحصب والمترب فان كان حصير فيصحق تحت حصيره ولا تأتي المراتب فيه وانما تأتي فيما اذا لم يكونا حصير وحاصله أنه لا يبعث  
 في ثوبه فان لم يكن تحت قدمه اليمنى أو اليسار وجهة اليسار في مرتبة القدم فانه أي تحت القدم اليمنى وتحت القدم اليسرى وجهة  
 اليسار في مرتبة واحدة وانما غير القدم اليمنى عن القدم اليسرى وجهة اليسار ثم بينه ثم امامه فاذا كان كذلك فلا وجه للادتيان  
 يتم لانها تقتضي ان قبل اقدم مرتبة أخرى وهي تحت حصيره وليس كذلك وما أفاده ظاهر العبارة من ان هذا الترتيب يكون في الذي  
 محصب وغيره غير ظاهر بل هو قاصر على المحصب أو المترب الطائي عن حصير أو قال المصنف وبصق بمحصب أو تحت حصيره كفي طرف  
 ثوبه يصل وان بعيره ثم على يساره وتحت قدمه ثم بينه ثم امامه في محصب فقط لا حصير به ولو في المسئلة (قوله أو يتختم) أي لا مخطط  
 فيكراه (قوله فوق حصباءه الخ) أي أو فوق ترابه ويدفعه في الحصباء أو التراب وهذا الذي يأتي فيه المراتب (قوله أو تحت حصيره) أي  
 المحصب (قوله ثم ان لم يمسره دفن في الحصباء) هو احصل ظاهر المصنف مقتضى ان قبل التقديم مرتبة أخرى وليس كذلك بل قوله  
 قدمه ثم بينه الخ تفصيل في المحصب الطائي من الحصير قالوا حذف ثم كان أحسن وخلاصته أنه ليس في المحصب المذكور مرتبة متعلقة  
 بالبصق في ندال الحصباء قبل التقديم بل الذي فيه مرتبة خارجة عن ذلك وهي البصق في الثوب (قوله وأما المخطط فظاهر الخ) قال  
 بعض شيوخنا الذي يظهر من المخطط في المسجد ولا يصح قياسه على المصنعة أي المشاهدة ابداء الغيب بالمخطط فيه

(قوله وقوله أو تحت حصيره) أي لا فوقها وإن دللنا فيه ما قاله مالك وإذا بصق فوق الحصية دفعته بها وتكره المصنعة فيه وإن غطاها بالحصية والفرق بينها وبين الخامة أنها تكثر وتكرر فيشك في خروجها منه بخلاف المصنعة ويؤخذ من ذلك عدم كراهتها به في محل معد للوضوء حيث يكون الماء سرب بالارض ويؤخذ منه انتهى بلاعة في سخن الجامع الارزكره عب (قوله لان هذه الاقسام الخ) تعليل للعطف على مقدار المفيد أن قوله أو تحت حصيره أي للخصب (قوله مفيد بالمره والمرتين) قال عب وهل المراد بالمره والمرتين من واحد وفي يوم فقط وأما مره من واحد ومثله لغيره ففعل كثير فلا يجوز لتأذي الماس غالبا بذلك أم لا اه (قوله لا أكثر تأذيته) أي لا سيما ان كان عنها من الوقف (قوله لاستجلاب الدواب) أي انما كان يؤذى لاستقذاره لاستجلاب الدواب وقوله ان أدى الى شيء من ذلك حرم وكذلك الخط والمصنعة انما يكرهان فقط ما لم يؤدلا مستقذارا والاحرم كما اذا كان يتأذى بهما الغير (قوله ومفيد أيضا بما إذا لم يقصد حائط المسجد) اذا كان فرض المسئلة في البصق في الحصب فوق الحصية أو تحت الحصية لا يظهر ذلك القيد وكأنه نظر الى ظاهر قوله امامه من أنه يصق بحائط القبة فأفاد أن المراد بين يديه لا في حائط القبة والحاصل أن المصلي يصق بطرف ثوبه مطلقا أي في حصب وغيره (قوله لانه غير ممكن من الاتعات) هذه العلة لا تمنع الترتيب وتقيد أن الاصل الخلف مع انه أي فرق بينه وبين اليسار (قوله فان لم يفعل) بان لم يتيسر له ذلك أي نقلة الحصية وقوله (٣٨٩) التراب فيبصق تحت اقدامه ليعر كها يقدمه

وهذا يفيد أن يقدم البصق بثوبه على الحصب أو المترب وإذا كان بعض شيئا والحاصل ان الثوب يطلب تقديمه على الجميع ويتعين في غير الحصب وهو المسلط فانه لا يجوز البصق فيه بحال لا على بلاعه ولا في فرشه اه الا أن هذا الحديث المروي عن أبي رافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نساء في قبة المسجد فأقبل على الناس فقال ما بال أحدكم يقوم فينضم امامه أيح أحدكم أن يستقبل فينضم في وجهه وإذا نضم أحدكم فلينضم عن يساره تحت قدمه في المسجد فلينضم هكذا أو وصف بقاسم فعل

كما قاله ح أي فتكره في المسجد فقوله ان حصب أي فرش بالحصية وقوله أو تحت حصيره عطف على مقدر أي وبصق به فوق حصية أو تحت حصيره لان هذه الاقسام في الحصب والجواز في البصق والخامة مفيد بالمره والمرتين لا أكثر لتأذيته تقطع حصيره واستقذاره لاستجلاب الدواب فان أدى الى شيء من ذلك حرم ومفيد أيضا بما إذا لم يقصد حائط المسجد والا كرهه ومفيد أيضا بان لا يتأذى به غيره ولا يمنع كذا ينبغي وبعبارة أخرى هذه المراتب مستحبة في الصلاة للضرورة لانه غير ممكن من الاتعات لا خارجها الا لضرورة والحاصل أن المصلي يصق بطرف ثوبه فان لم يفعل به أو أراد أن يبصق في المسجد فان كان غير محصب فليس له ذلك وان كان محصبا فله ذلك على الترتيب الذي ذكره وأما غير المصلي فانه يبصق في الحصب أيضا في خلال الحصية أو تحت حصيره لكن لا يطلب منه الترتيب الذي في المصلي (ص) وخروج متعالة ليد واسنقاء وشاة لمسجد ولا يقضى على زوجها به (ش) يعني أنه يجوز ويندب للمتعالة المستمعة التي لا أرب للرجال فيها أن تخرج الى صلاة العيد والاستسقاء وأحرى للفرض أما متعالة لم تقطع أرب الرجال منها بالجله فهذه تخرج للمسجد ولا تكثر التردد كما في الرواية ويجوز جواز امر جوا للشابة أن تخرج للمسجد في الفرض وجنازة أهلها وقرايتها لاندكرو ومجالس علم وان انزلت كما قاله ابن عرفة وهذا لم تكن بادية في الشبهات والتعاقب والافلا تخرج أصلا ولا يقضى على زوج الشابة بالخروج للمسجد صلاة الجماعة ان

في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض اه يحاشه (قوله فان كان غير محصب) أي ولا مترب أي بان كان له حصية أم لا (قوله وان كان محصبا) أي وليس له حصير (قوله ويندب) هذا حكم خارج عن كلام المصنف لان كلام المصنف في الجواز في ثوبه من المصنف أنه جائز غير مندوب مع أنه مندوب (قوله لا أرب) أي لا حاجة (قوله تخرج للمسجد) أي جواز امر جوا كما قيل عليه انه انص بمعنى خلاف الاولى (قوله ولا تكثر التردد) الظاهر أن المرأة تخرج للمسجد في الفرض وغيره ولا تكثر التردد فقارقت اشابة بخلاف المتعالة وانظروا أن كثرة التردد مكروهة (قوله ويجوز جواز امر جوا) أي ذلك خلاف الاولى كما صرح به شب (قوله وجنازة أهلها) معطوف على المسجد (قوله وقرايتها) عطف بنفسه (قوله لاندكرو ومجالس علم) أي فجمع كافي شب فعال وجمع خروجها لمجالس العلم والذكروا الوعظ وان بعدت وان كانت منعولة عن الرجال وانظروا أن المراد به اشكراه الشديدة وشرط العلماني خروجها أن تكون بلبيل وقال بعضهم لا يكون خروجهن لبلالا وانما يكون نهوا ويمكن اختلاف ذلك باختلاف الاراء وان يكن غيرهن بنات ولا مطيعات ولا من اجبات للرجال وفي معنى الطيب انه هار الزينة وأن تخرج في خشن ثيابها وأن لا تقبلى بحلى يظهر أثره من كمال سطور أو سوت والافلا بأس به وان لا يبقى بالطريق ما ينافي مفسده عياض واذا مع من المسجد لغيره أولى وان وجدت اشروط ١٠٩ أي بان يخرجن في غير اللباس المفسودة بالخروج قال في توضيحه وينبغي في زمانه المنع (قوله بادية) أي ظاهرة (قوله والاندكرو) أي الكرم كما فيه مده المصباح والمراد الحسن تقول امرأة كريمة أي حسنة ومنه كرائم الاموال طيبة او حسنة وندفقه على ما قبله نفسه

(قوله ثم ظاهر كلام لابي أنه لا فرق) أقول وهو المظاهر (قوله ولو اشترط لها في العهد) أي وهو كذلك إلا أنه ينبغي كافي السماع أن يني  
 به خبر أحق الشرط أن يفرقوا ما استعملتم به الفروج وأشعر قوله ولا يفتضى بأن الأولى كما قال ابن رشد عدم منعها خبر لا يفتضى ما الله  
 سبحانه والله وهو مع الشرط أكد (قوله ولو متبالة) هذا ينافي قوله ولا يفتضى على زوج الشابة ووجهه أن قوله ولا يفتضى على زوج الشابة  
 يقتضي بأن التمهيد في قول المصنف ولا يفتضى على زوجها فاصري على الشابة وقوله لا يفتضى أنه عائد على المرأة المطلقة شابة وغيرها  
 والجواب أن مراده بقوله ثم ظاهر كلام المصنف أي على اعتبار أن الصغير لا يفتضى على المرأة المطلقة (قوله ويرود فماله) الواو بمعنى أو أي  
 أو يرون أنه ماله وحذف النون على لغة (٣٩٠) كقوله ولو نسوا على فالت رفته على المشهور ومقابلته الجوزي المرسى لافي

حال السير (قوله إلا أن يكونوا  
 عسلا لا نفس-م) أي كركوع  
 لا كفراة فهم على ما موميتهم  
 فيتعين وجوبها وإن كان هو قد  
 عمل بغيرهم عملا ويجمعهم حينئذ  
 البسائر القضا والحاصل كما كتبه  
 بعض شيوخنا أنهم إذا عملوا عملا  
 أو اختلفوا وإن لم يعملوا شيئا  
 لا يرجعون إليه وإن رجعوا بطلت  
 صلاحهم وإن لم يعملوا شيئا ولم يختلفوا  
 وجب رجوعهم إليه وإن لم يرجعوا  
 بطلت صلاحهم اهـ في تنبيه  
 بسبب كون الامام في حق  
 انقلبه را نظر وحصل تفريق راجع  
 له بعد ما قرأ الامام هل يعد بذلك  
 لأن حكم الماء ومية لم يرل منه حبا  
 عليهم إلى وقت التفريق بل ربه  
 أيضا حيث اجتمع قبل الاختلاف  
 وحصول عمل أو لا يعتد بها أقول  
 الظاهر الأول (قوله بخلاف  
 مسبق فظن الخ) وفريق بأن  
 نفس في السفن ضروري فلذا  
 اعتدوا بعملا بخلاف المسبق  
 فان عقار قسه للامام ناشئة عن  
 نوع فرب قسه وأيضا لا يؤمن  
 فترقه ثانيا (قوله والمراد باله غير

طليقة بخلاف المتبالة وفي كلام ابن رشد في سنده وظاهر ما ذكره لابي أنه لا فرق بين الشابة  
 وغيره في عدم انقضاء على الزوج وكذا هو ظاهر السماع ثم ان ظاهر كلام المؤلف عدم  
 انقضاء ولو اشترط لها ذلك في نفسه ولو متبالة في هذا المتقرر يعلم ان النساء على أربعة أقسام  
 (ص) وقد اذرى من يمام (ش) بريء أنه يجوز لاهل السفن المتقاربة أن يقتصدوا بغيرهم  
 راجدان كانوا بحيث يسهرون بكبيره ويرود فماله وسواء كانوا في المرسى أو سائر من على  
 المشهور لأن الأصل اسلامه من صرفه بغيرهم من ربح وغيره فلو رقبهم الربح استعملوا وإن  
 شأو اصلوا وسدنا فلو اجتمعوا بعد ذلك رجعو لاصولهم إلا أن يكونوا عملا ولا  
 يرجعوا إليه ولا ينفوا عما عملوا به خلاف مسبق فظن فراع طامه فقام القضاء مقبين نهما طامه فانه  
 يرجع وينفي ما فعله في سلب الامام فلو استعملوا عملا فلا يرجعوا أيضا وقد يخرجون من  
 مامه لأهم لا يأمرون التفريق فانيا فانه عبد الحق (ص) وفصل ما موم بغيره أو طريق  
 (ش) يعني ان المأموم يجوز له الاقتصد امبالامام ولو كان بينهما فاصل من شهر صغير أو طريق  
 والمراد بالصغير ما يأمون معه عدم سماع قوله أو قول موموه أو رؤية فعل أحد ههنا ومنع  
 أبو حنيفة كل فاصل (ص) وعلموا موم ولو بسطع لا عكسه (ش) يريد أنه يجوز للمأموم أن  
 يصلي في مكان مرتفع ولو كان سطح غير الجبل ولا يجوز للامام أن يصلي على مكان مرتفع  
 عن مكان المأموم هو من دة بالعكس وبعبارة أخرى وعلموا موم أي وكاب يضبط أحوال  
 الامام من غير تفريق فلا يشكل بكمراهة اقتدا من بأي قيس عن في المسجد الحرام لا ب ذلك قد  
 يتعدر عليه ضبط أحوال امامه فلو فرض الاعتراض وعدمه فبما استوى بظاهر كلام المؤلف  
 أن القول الذي أشار إليه بلوى قوله ولو بسطع هو عدم الجواز من نفسه المشرح ليس فيه لا  
 تكراره ثم منقحه نت عن صاحب الامم في المنع فقف عليه (ص) وبطلت بقصد امام  
 ومأموم التكبير (ش) يعني ان الامم إذا قصد بالارباع ولو يسيرا التكبير على المأمومين أو  
 قصد المأموم به ذلك بطلت صلاتهما ومأموم عدم انقضاء فلا بطلان لا لامام وان حرم عليه كما  
 هو الأصل يكون يسيرا كما يأتي فيجوز لاصولهم مع حوازمه وان أكثر أحسن المنع فقف  
 اقتصد باللام وبأيها نسخة الباء لام السببية وقبحها نسخة السكاف على جعلها للتنبيه لانها  
 تقتضي بطلان صلاة الامم بالعمول ولو لم يقصد التكبير وهو قول لكنه ضيق تصح على جعلها  
 للتعديل على حد قوله تعالى كما هـ إذا وقوله أي بأحد المطلق لا المصاوي بسطع وقوله (الا

الخ) في نسخة يكون ان فصل بالكبير غير جائز كما صرح به بعض الشراح (قوله ولا يجوز للامام الخ)  
 أي يكره على المعتد وقبل المنع هذا لم يقصد التكبير والاحرم فطعا وبطلت وحمل ذلك بقبول ثلاث لا يكون لعلمه وأن يكون دخل  
 الامام على ذلك وأن لا يكون ضروري فان كان لعلمه كصلاته صلى الله عليه وسلم على المنبر ولم يدخل على ذلك بان كان ابتد الصلاة  
 وحده على مكان مرتفع فجاء من على أسفل منه أو دخل عليه لضرورة كضيق مكان ونحوه جاز (قوله لان ذلك قد يندرج الخ) فانه قد  
 محتمل ولذلك كره ولو تحقق أو غلب على الظن حرم (قوله وان حرم) ضعيف اذا لم يجد تكراهة (قوله وأحسن الشيخ نسخة لقصد  
 باللام) لانها ظاهرة في التعليل أقول لا يخفى أن الباء السببية وهي ترجع للتعليل فواجه الاحتمية ألا أن يقال ان اللام ظاهرة في  
 التعليل فظهر رافقها بخلاف كون الباء السببية فليست كذلك فمات في تفسيرها كانه مدية (قوله به أي بالعمول) ظاهرة لقصد التكبير

بقدمه للإمامة أو قصد الكبر لتقدمه على آخر فلا تكون باطلة والتعليل بفسق المنكبر يقتضي البطالة واحده بعض الشيوخ  
(قوله والأفضل الخ) أي فيكون قوله وجازت بمعنى خلاف الأولى بمعنى أن الاقتداء به خلاف الأولى (قوله الاقتداء بصوت المسمع)  
هذه مرتبة وقوله وأولى صوت الامام مرتبة ثانية ورؤية الامام والمأموم من تبيان الأتأعلاهارؤية فعل الامام فسماع قوله  
فروية فعل المأمومين فسماع قوله \* (ثانية) لا يخفى أن ظاهر المصنف (١٩١) يجوز الاقتداء به ولو بصيرا أو أمرا أو غير

مصل أو غير متوض وهو ما اختاره  
البرزلي واختاره اللثاني وحكي  
البرزلي عن بعض شيوخه صحة في  
الرابع واستظهر الحاطب الصحة  
الافين ليس مصليا أو غير متوض  
(قوله فصولا نصيلا لا نقول به)  
أي فمألو ان قصد ذلك بطلت  
صلاته وان قصد الذكر أو الذكر  
والاعلان فلا تصح وان لم يكن  
له قصد في طاعة قدس (قوله  
مساححة) أي لو أريد به طاهره  
وأما حيث أريد به المعنى الذي  
ذكره الشارح فلا مساححة (قوله  
أي وشرط صحة الخ) المناسب أن  
يقول وشرط صحة الاقتداء وقوعه  
أولا ومصداق شرطية قول أولا  
وقوله قدس الخ طاهره أو المتفرع  
الصورتان راس كذلك بل الثانية  
لا دل لها في التفرع (قوله لانه)  
لتعليل تقدير أولا وحاصلا له انه  
لا يمكن وجود الاقتداء بدون نية  
فكيف يقول وشرط الاقتداء  
نية المتقيد امكان وجود الاقتداء  
بدون نية وحاصل الجواب  
أن الشرطية منصبة على الأولية  
(قوله فهو مأموم) أي مقتدى به  
وقوله فهو مقتدى أي ليس مقتد  
وقوله وحاصل له أنه الخ الأولى  
أن يقول وحاصل الاقتداء وقوله

بكثير) مستثنى من قوله لا عكسه سواء حمل على المنع أو استكرهه فكان الأولى وصلا به لان  
الموضوع مع عدم قصد الكبر وفي كلام الطحطاوي نظرحيث جعله مستثنى من قصد الكبر وقد  
علمت بطلان الصلاة مع قصده ولو بالهوا اليسير ثم ان مثل اشترعظم الذراع من طوى المرفق  
الى مبدأ الكف وينبغي أن يرأى الذراع المتوسط (ص) وهمل يجوز ان كان مع الامام طائفة  
كثيرهم تردد (ش) أي ان ما ذكره أولا من همل الجواز في قوله لا عكسه سواء حمل على  
الكره أو على المنع اختلف همل ذلك مطلقا سواء كان مع الامام طائفة من المأمومين أو كان  
وحده وهو ظاهر المذهب أو همل التمسك اذا كان وحده في المكان المرتفع وأما ان كان معه غيره  
فلا من حيث كان انه لا من الانراف بل من سائر الناس أما لو صلى معه طائفة من أشراف  
الناس فلا يجوز لان ذلك مما يزيد من فخر وعظمة وهذا محذور قوله كثيرهم تردد (ص) ومسمع  
واقته به أو برؤيته وان بدار (ش) أي رجازت صلاة مسمع والاقتداء بصوت المسمع  
والافضل أن يرفع الامام صوتا ويستغنى عن المسمع فانه من وظائف الامام وكل يجوز الاقتداء  
بصوت المسمع وأولى صوت الامام يجوز الاقتداء برؤية الامام أو المأموم وان كان مقتدى  
في الرابع بدار والامام خارجها بمجد أو غيره في غير الجماعة فمثل كلامه على أربع هي انب  
فقوله ومسمع على حدف مصاف أي ورازت صلاة مسمع كما شرب له في استقرار بر بدائل قوله  
واقته به ومن لازم جوازها محتمل الانعكس فلهذا عدل عن قول بن الحاحب وتصحوظه هره  
ولو قصد الكبر وصح الله من حده بغير داسماع المأمومين فلا للاشافة فاهم فصولا  
تفصيلا لا نقول به وفي قوله واقته به مساححة لان الاقتداء اغاها هو بالامام أي وجاز لا مقتدى  
أن يقتدى في انقالات الامام على صوت المسمع ولما فرغ من شروط الامام اتبعها بشرط  
الاقتداء وهي ثلاثة نية الاقتداء والمساواة في الصلاة والمتابعة في الاحرام والسلام وبدأ  
بالاول منها بقوله (ص) وشرط الاقتداء نية (ش) أي وشرط صحة صلاة المأموم نية اتباع  
امامه أولا قاييس للمنفرد أن يتقل للجماعة ولا انعكس فلافائدة لهذا الشرط الا في عدم  
الانتقال ولذا فرغ عليها ابن الحاحب فلا يتقل منفرد للجماعة كالانعكس وكان الأولى أن  
يفرغ قوله ولا يتقل الخ لبقاء على هذا كما فعل ابن الحاحب لانه لا يتصور وجود الاقتداء دون  
نيته فان من وجد شخص يصلي وفوى الاقتداء به فهو مأموم وحصلت له نية الاقتداء وان نوى  
انه يصلي لنفسه ولم ينو الاقتداء به فهو منفرد وصلاته صحيحة ان قرأوا الاطلت من ترك القراءة  
لا تزل نية الاقتداء في أي صورة يحكم بانه مأموم ولم ينو الاقتداء به فبطلت صلاته (ص) بخلاف  
الامام ولو بجنازة (ش) أي بخلاف الامام فبطلت نية الامامة شرطاً في صحة الاقتداء به ولا  
في صحة صلاته ولو بجنازة اذا لجماعة ليست شرطاً في صحتها بل شرط كمال (ص) لاجتماعها

فهو منفرد أي ولم يحصل الاقتداء (قوله في أي صورة) استهزاء استكاري أي لا في صورة \* (ثانية) نية الاقتداء لا يشترط أن  
تكون حقيقة لان الحكمية تكفي كانتظار المأموم امامه بالاحرام ولو سئل حينئذ عن سبب الانتظار لاصح ما يرد مؤم والأولى ان نية  
مستد أو شرط الاقتداء خبره لان القاعدة في المبتدأ والمخبر ان كانا مرفقين أن يجعل الاعرف مستد أو نية أعرف لا معضاف للغير  
وشرط مضاف له جعل بال والمضمر أعرف من المجلي بال وهذا على ما في أكثر النسخ وفي أقلها أو شرط الاقتداء نية جعل شرط فعلا  
مقيا للمالم اسم فاعله (قوله بخلاف الامام) أي بخلاف امامه الامام لان لدى يقابل الاقتداء لامامة (قوله لاجتماع الخ) لا يخفى  
ان النية الحكمية تكفي فتقدم الامام في الجماعة ولا يستلزم دال عليه ساقا شرط النية في صحة الصلاة في هذه الأربع وفي حصول



فضل الجماعة لا فائدة فيه ويجاب بأن المراتب لا ينوي الانفراد (قوله نية الجميع عند الاولى) فالوتر كها فضله لا نية لا نية  
غير شرط (قوله فالوتر نية الامامة) أي فيها فان تركها في الثانية فقط بطلت شأية فقط واطاها لانه لا يصح ما قبل الشق أي لفصل  
بجميع وكلمات التي بطلت وأما ان تركها في الاولى ونسبها للجميع فانه تبطل ذمتها مشروطة بنية الامامة هذا ما فاده في (قوله  
فان لم ينو الامامة) وذكر عيج خلافة فقال ما حاصله انه اذا لم ينو الامامة اطلعت صلاته لثلاثة لان رضاه بكونه مستخفاً يقتضي  
نفيه افعله بما فيه دونهم بلوازا انما هم (٣٩٢) اقله اذا لم ينسبهم في ذلك قدماؤهم وفي اليرموني انه اذا لم ينو

والامامة في هذه المسائل فصلة  
المؤمنين باطلة وأما صلاة الامام  
ففيها خمسة في الاستحلاف عاينه انه  
منفرد وتبطل عليه أيضا في غير  
الاستحلاف ولم يستكمل لثلاثة  
والقياس بطلانها عليه وحينهم  
لم اطلعتهم بصلاة اثنين الاختلاف  
(قوله لثلاثة) أي لثلاثة اوقاف لار  
كونه خديعة ينال كونه مسالما  
انه مأوم وملا حقة انه مأوم  
تأني كون خديعة الامم بقول  
كلما رضاه بالاستحلاف نية ايمته  
فقد نية الامامة ساقية وهو  
تلاعب ففضله البطلان وادنى  
له فلا بد ان ينوي عدمه  
الامامة ورض المؤمن (قوله  
ان افسدوا بالامام) الا حسن  
بالمختلف (قوله بالامام) أي ان  
الانسان اذا نوى الانفراد ثم جاء  
من سبلى خلفه حصل للمأموم  
فضل الجماعة دون الامام (قوله  
في بعض الوجوه) وهو عدم شيء  
والحاصل ان عدم صحة الصلاة  
وجه وعدم فضل الجماعة وجه  
آخر وعدم شيء وجه الثالث وهو  
المراد (قوله) الزم اس عرفة  
على قول الأكثر ان يبعد الامام  
في جماعة ونحوه لا ين عبد السلام

وخوفاً من مختلفا (ش) يعني انه لا يشترط نية لامامة لاني أربعة مواضع أعدها اذا كان  
امام في الجماعة لان الجماعة شرط في صحتها فلو لم ينو الامامة والابطال عليه لا تفارده  
وعليه لم يطلعه عليه ثانياً بالجماعة لانه لا بد فيه من الجماعة وان كان الاسم  
الراعي يجمع وحده وتكمل به فضيلة الجماعة لان هذا خصوصية لا عام بخلاف غيره من  
قصة الجموع كالجوع وعرفة وغيره فلا يشترط فيها الجماعة اذ لا انسان ان يجمع فيها نفسه  
ثم ان المؤتمن لم يبين هنا نية الامام مشروطة لتكمل من الصلاتين أولت نية فقط وذكرفي  
التوضيح ان نية الجميع عند الاولى وأما نية الامامة فمقبول تكون عند الثانية اظهروا للجميع  
فما قيل في الصلاتين اذ لا يعقل الجميع الا بين اثنين انتهى والمثـ وراشاني فالوتر نية الامامة  
بطلت الثانية على الاول وطلعتا على الثاني فاشها لـ لـ في الطواف الذي ادب فيه  
على هيئته بطائفتين اذ لا يصح كذلك الجماعة وان ينو الامامة بطلت على الثانيين وعلى  
لامام رابعها الاسم استخفاف ليرمى ان ينوي الامامة ليعين بين نية الامامة والمأمومة  
اذ شرط الاستحلاف ان يكون خلف الامام جماعة فلو لم يكن خلفه الا واحد لم يصح له  
الاختلاف فان لم ينو الامامة فصلة صلاته صحيحة عاينه انه منفرد الا ب ينوي كونه خديعة  
الامام كونه مأوم ما قبل صلاته لثلاثة وبطلت عليه ان اقتدوا  
بالامام ولا فلا ولما كانت نية الامامة في الاربع السابقة شرطاً في صحتها بحيث تعلم بعدمه  
وفضل الجماعة كذا في عدم حصول الفضل للامام بعدمه عند الأكثر وان لم يكن شرطاً  
في صحة الصلاة نفسها وان تشبهه يكون في بعض الوجوه صحيح تشبيهه بما يشبهه هذا الاعتبار بقوله  
كفضل الجماعة أي شرط حصول الفضل للامام في كل صلاة نية الامامة ولو في لثلاثة سواء  
كان راتباً أم غيره هذا هو المراد واخذوا بالذي من عند نفسه في الفرع الاخير وهو قوله  
كفضل الجماعة خلاف قول الأكثر ان الفضل للامام أيضاً ولا بد في جماعة  
ولو لم ينو الامامة (ص) ومساواة في الصلاة وان ابداء أو قضا أو يظهر من يوهين (ش)  
هذا معطوف على نية أي وشرط الاقتداء به ومساواة أو مشابهة أي مساواة في عين الصلاة  
المقتضى به فيها الامامة مستتبه لا فلا يصح في فرض خلفه مثل وظاهره لا يصح لانه اذا رابع  
وكلمات خلفه مستثنى لانه فرض خلفه فرض مغاير له وأما المنذورة خلفه النافذة فلا تصح  
وهو ظاهر المسألة يرد انما يشك في ناذر كعتين صلاتهما خلف من منفلي وأما بعض شيوخنا  
على امامة من يرد بانها نية الفرض ولا يصح في ظهره خلفه وعصره ولا عكسه فالوطن المساواة  
فأخره تشبهين شرطه كضمان الامام في ظهره فاحرم فاذا هو في عصره فمقبول يقطع ويستأنف

ولا احد يقول سائر الاربع ما ختاره اللحنى قال بعضهم والظاهر على قول الأكثر نية الامامة لا يشترط ان  
تكون من أول الصلاة من افتتح الصلاة وحده فمثل معه آخر فوسى ان يؤم في نية صلاته يحصل له فضل الجماعة (قوله على امامه  
النصب) أي وامامة النبي اليه في العرض فيها ولا بد من الصلاة والبطالات والراجح البطلان (قوله يرد بانها نية) أي بان هذا قياس مع  
التفريق وان في امامة النبي به الفرض فمما وفرقش بأن النبي لا ينوي الفرض ويوجب بأن المراد نية الصلاة الموصوفة بكونها فرضاً  
في الجملة أو المراد نية الصلاة معينة (قوله ويستأنف) أي الصلاتين كفي الخطاب (أقول) ذكر عب فيما تقدم ان من أقمت عاينه  
انه عصر وعمله يظهر فقبل صحح وصحى الظهور وقبل يدخل معه خديعة السفل رعاها فذا علمت ذلك فقول الخطاب ويستأنف

الصلاة أي خارج المسجد على القول الأول (قوله والذي يأتي على ما في المدونة الخ) حاصله أن الذي في المدونة يتبادى إلى تمام الصلاة وما هنا يتبادى إلى تمام ركعتين إن لم يتذكر بعد ثلاث ولا شفعا بأخرى فإذا علمت ذلك فقول الشارح والذي يأتي على ما في المدونة من التبادى إلى تمام الصلاة أن يتبادى هذا إلى تمام ركعتين أنما هو إتيان في الجلسة لا من كل وجهه والاعتقادى تمام الصلاة وأنما يأتي من كل وجه لا اختلاف الية في مسئلتنا لانية الإمام مخالفة لنية المأموم ويظهر من ذلك ترجيح القول الأول الذي هو القول بالقطع فقد قال في لـ وجد عندى مانصه وقد يقال إن الظاهر هو القول الأول ولا يقاس على من يصلى العصر خلف الإمام ثم يذكر الظاهر لأن نية موافقة لنية إمامه بخلاف ذلك وفرق بينهما وقوله في الذي يذكر الظاهر حال من مافى قوله ما في المدونة أى حالة كون الحكم الذي في المدونة وارد في شأن الذي يذكر الخ وقوله يتبادى المقصود منه الحدث وهو خبر بمتد المحذوف والتقدير وهو التبادى وقوله أن يتبادى خبر الذي (قوله حصلت المخالفة بينهما في الاداء والقضاء) وظاهره ولو كان الاداء والقضاء بالنسبة للإمام والمأموم كما قد تقدم ما لا يكتفى في ظهوره بشافعى بعد دخول وقت العصر اهـ وجد عندى مانصه لأننا ظهر عند الشافعى قضاء والظاهر أن العبرة باعتقاد المأموم وان اقتداءه صحيح ولا فيلزم بطلان صلاة الجمعة خلف الشافعى حيث كانت مسبوقه بغيرها اهـ (قوله أى في عينها) أى كظهوره وظاهره وقوله وفي زمنها كيوم أحد مثلاً وفي صفته اداء وقضاء فإذا كانت ظهراً من يوم الأحد مثلاً وصلى ما لا يكتفى خلف شافعى بعد العصر مثلاً فصلاة المسالكى خلف الشافعى باطلة لأنهما (٣٩٣) وإن انفق في عين الصلاة وفي زمنها إلا أنهم اختلفا في الصفة لأن الشافعى قاض والمساكنى يؤدى ذكره بعض

والذي يأتي على ما في المدونة في الذي يذكر الظاهر وهو مع الإمام في العصر يتبادى أن يتبادى هذا إلى تمام ركعتين عقد ركعة أم لا فإن ذكر بعد ثلاث شفعا بأخرى قاله ابن رشد وكما تبطل صلاة المأموم إذا حصلت المخالفة في عين الصلاة المقتضى فيها الصلاة أمامه كما تبطل صلاته أيضاً إذا تمت الصلاة لكن حصلت المخالفة بينهما في الاداء والقضاء كظهوره من خلف ظهر اليوم وعكسه أو حصلت المخالفة بظهورين مثلاً فالتين من يومين فلا يصلى قاضى ظهر السبت خلف قاضى ظهر الأحد ولا عكسه ويعيد المأموم فقول المؤلف ومساواة أى في الصلاة أى في عينها وفي زمنها وفي صفته اداء وقضاء وقوله وإن اداء وقضاء مباغلة في مفهوم قوله ومساواة في الصلاة أى فإن حصلت مخالفة في الصلاة بطلت وإن كانت المخالفة باء وقضاء أو كانت المخالفة بسبب ظهورين من يومين ولا مفهوم لظهورين ولو عبر به صلاتين كان أعم وفي تقرير الشارح الكبير والوسط لقوله أو بظهورين بالعجبة بعد من كلام المؤلف والصواب ما في الصغير (ص) الانفلا خلف فرض (ش) هذا مستثنى من قوله ومساواة في الصلاة أى أنه بشرط أن يتحد فرضهما إلا في مثل هذه المسئلة لا ارتفاع رتبة الفرض عن النقل بناء على جواز النقل بأربع أو في سفر كفى ابن عرفة وهو يقتضى أنه لا يصلى ركعتين بفلا خلف أخير في الظهور ولا يصلى النافلة أو بخلاف من يصلى الظاهر أى أنه يكره ذلك لأنه من باب الاقتداء بالواصل

(٥٠ - شرحى اول) لا يجوز إلا إذا كانا من يوم واحد اهـ ويحوى في الكبير قال الخطاب ربما حل عليه كلام المصنف في هذين الشرحين فيه نظراً للصواب ما في الصغير (قوله أن يتحد فرضهما) المناسب صلاتهما (قوله هذا مستثنى من قوله ومساواة) أى من مفهومه وكأنه قال ويشترط اتحاد الفرض فلا تصح الصلاة عند عدمه إلا في مثل هذه الصورة (قوله بناء على جواز) كأنه جواب عن سؤال مدة تقديره كيف يعقل نقل خلف فرض إذا الفرض الذي يأتي وقت النافلة لا يكون إلا أربعة مع أن عندنا النقل اثنان فأجاب بقوله بناء على الخ (قوله بناء على جواز النقل بأربع) أى جوازه من غير كراهة والمذهب أنه مكروه بأربع لأن عبادنا في قواعد جعل السلام من ركعتين من مستحبات النقل وفي التلخيص الاختيار في النقل منى منى قاله محشى ثت وتأمله وقال عب بناء يحتمل عندنا ويحتمل عند أبى حنيفة فهو كقول المصنف طهارة الأرض بالخفاف (قوله وهو يقتضى) أى من حيث اقتضاه على الأمرين المذكورين وهما جواز النقل بأربع أو في سفر (قوله أنه لا يصلى ركعتين بفلا الخ) الظاهر التكرار ثم هذا حكم الاقدام وأما بعد الوقوع فيصيح فإنها أوها أوها خلف أخير في الظهور فله أن يقتصر على ما وبسم مع الإمام كفى النقل بل يفيد أنه مأثور بذلك فإذا دخل معه من أولها ثم أربعاً وكذا أن نوى اثنتين مع علمه بأنه في أولها فان نوى اثنتين ظن أنه ما فرقتين أنه مخيم ثم أربعاً لأن الاعتناء أو بالاعتناء على نية كإيدل عليه اللغوى أو يحدث نية كما إذا اقتدى بواصل تر غير علمه ونوى الشفع فقط (قوله لا يصلى أربعاً الخ) به شى بل يقتضى لأنه قدناه خصوصاً وقد قال ثم أن قول ابن عازى الخ (قوله لأنه من باب الاقتداء بالواصل)

أي من يصلي النفل أربعاً أي يصل النفل بعرضه ببعض ركعتين ركعتين ولا يسلم بينهما ولا يد من حذف في العبارة أي من تشبه باب الاقتداء بالخ لانه هنا الإمام مفترض لا منتفل (قوله على ما يظهر الخ) أي من قوله بناء على كذا فيقتضي ان خلاف كذا هو الأقوى (أقول) لا يخفى صحة هذا إلا أن المصنف لما قال الانفلاخلف فرض ثم قال بناء الخ يكون مقاداة الانفلاخلف فرض بخلاف بناء على جواز النقل أي ان الجواز في مسئلتنا مشهور مبني على ضعفه ولا غرابة في ذلك فقوله على ما يظهر قد ظهر خلافه (قوله ومن ظاهر نقل المواق) نص المواق قد قول المصنف الانفلاخلف فرض المتقين للمأموم المنتفل ان يأتي بمفترض ابن عمر ع بناء على جواز النقل بأربع أو في سفره فكلام ابن عرفة من جهة نقل المواق (قوله وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح وت من أن ذلك جائز) فيه ان نقل كلام ابن عرفة بذاته ككيف يظهر هذا أو أم قوله وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح فسلم ونصه نقله عن الكافي وجاز لا منتفل ان يأتي عن يصلي الفرض (قوله مبني على ان الاستسما في كلام المؤلف في جواز) وكان المصنف قال لا انفلاخلف فرض فحاش بناء على جواز النقل بأربع فيكون مشهوراً مبني على ضعفه (قوله وأما على أنه يفيد الصحة الخ) لا يخفى ان هذا هو الذي يفيد المصنف لا أن قوله ومساواة (٣٩٤) معطوف على قول المصنف بناء أي وشرط الاقتداء به ومسواة أي وشرط

صحة (قوله قد أئتم نفسه حكم الاقتداء) أي حكمها الاقتداء بالاضافة لليسان (قوله لا ينتقل من في الجماعة عنها) سيأتي ان الجواب عنها هو زيادة أي مع بقاء الجماعة لا بمجرد الانتقال عن الجماعة (قوله لا تهم لم ينتقلوا عن الجماعة) فيه أنهم انتقلوا عن الجماعة فلا يتم الجواب بالزيادة أي مع بقاء الجماعة (قوله وبتم منفردا) وانما ظاهر انه لا يصح الاقتداء به لانه كالمسبوق اذا قام لأتمام صلاته واعلم ان مفهوم قول المصنف بانه أبا المريض اذا اقتدى بصحيح ثم صحح المقتدى وان المريض اذا اقتدى بغيره فصح الامام وان الصحيح اذا اقتدى بغيره ثم مرض المأموم فصح صلاته في هذه المثلث وأما الصحيح اذا اقتدى بغيره ثم مرض المأموم فلا تصح صلاته المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن ركن (قوله ولا ينتقل منفرد) أي بان يتحول نيته من الفدية الى المأمومية وأما انتقال المنفرد للجماعة بحيث يصير اماماً جائزاً واعلم انه اذا انتقل المنفرد جماعة وعكسه كقوله المصنف فالصلاة باطلة قل صحيح ويؤخذ من هذا صحة صلاة منفرد دخل خلفه جماعة لانه لم يلزم عليه انتقال منفرد جماعة على أن يكون مأموماً على انه قد يقال انه لم ينتقل لجماعة لانه حين نيته الانتقال لم يكن من انتقل اليه جماعة (توقف الجماعة على امام كما أقامه بعض شيوخنا) (قوله فلا ينتقض بمسائل الخوف) أي فان الطائفة الاولى انتقلت عن الجماعة فلا نفاد لكن ليس مع بقاء الجماعة (قوله والاستخلاف) تقدم قريباً ان الامام اذا حصل له عذر قلماً مأموم ان يتم منفرداً فهو لم ينتقل للأفراد مع بقاء الجماعة (قوله والسهر) من افراد ما اذا سها حتى صلى الامام الركعتين الاخيرتين فان المأموم يصلي ماعليه منفرداً فهو انتقل من الجماعة فلا نفاد لكن ليس مع بقاء الجماعة (قوله ولرعاي) كما اذا ذهب بفعل الدم وظن انه اذا رجع لا يدركه بغيره صلاته فانه يتم في موضع غسل الدم منفرداً فهو لم ينتقل عن الجماعة مع بقاء الجماعة لانهم في تلك الحالة تعبيرة الذين انقضت صلاتهم بالفعل (قوله على أحد القولين) أي ان معنى العكس لا ينتقل من كان في الجماعة فيرد عليه ان هذا الانتقال عن الجماعة فاجاب بان المسئلة ذات قولين وهذا

وهو مكرره على ما يظهر من كلام ابن عرفة هنا ومن ظاهر نقل المواق وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح وت وبهضهم من أن ذلك جائز ثم ان قول ابن عازي ابن عرفة بناء الخ مبني على ان الاستسما في كلام المؤلف يفيد الجواز وأما على أنه يفيد الصحة فلا يظهر (عن) ولا ينتقل منفرد لجماعة كانه كس وفي مريض اقتدى عنه فصح قولان (ش) انما لم ينتقل المنفرد للجماعة لان نيته الاقتداء فان حملها وهو أول الصلاة وأما العكس وهو كونها من في الجماعة لا ينتقل الى الافراد عنها ولانه قد أئتم نفسه حكم الاقتداء وبقولنا لا ينتقل من في الجماعة عنها بصدق الاعتراض بما لو طرأ على الامام عذر ولم يستطع فانه يجوز للمأموم معه ان يتم اذا لانهم لم ينتقلوا عن الجماعة واختلف في المريض اذا اقتدى بغيره فصح المأموم فقبل يجب عليه لا تمام معه فاعماله دخوله بوجه جائز وقيل يجب عليه الانتقال عنه ويتم منفرداً ولا يقتضى قادر بما حذر قولان لا يخفى بن عمر ومعتنون وقول تمت وجوازه وبما اخذ خلاف النقل وقوله ولا ينتقل منفرد لجماعة مفقوع على قوله وشرط الاقتداء بغيره ليس له عجز لا هذا كما تقدم التقيية عليه وقوله كانه كس لا دخل له في التفريق والاحتراز وقوله كانه كس أي لا ينتقل عن الجماعة الى الافراد أي مع بقاء الجماعة فلا ينتقض بمسائل الخوف والاستخلاف وانهم وررعاي وقوله وفي مريض الخ جواب عن سؤال مقدم واررد على قوله كانه كس على أحد القولين (ص) ومتابعة في احرام وسلام (ش) هذا هو الشرط الثالث من شروط الاقتداء وهو متابعة المأموم لامامه في الاحرام والسلام أي بان يفعل كلاهما بعد فراغ الامام منه ولما كان عدم متابعتها يصدق بصورة السبق المتفق على البطالان فيها وبصورة التساوي المختلف فيها ذكر مختاره من ذلك الخلاف بقوله (فالمساواة) للامام في واحد منهما ارشاه

مرض الامام فلا تصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن ركن (قوله ولا ينتقل منفرد) أي بان يتحول نيته من الفدية الى المأمومية وأما انتقال المنفرد للجماعة بحيث يصير اماماً جائزاً واعلم انه اذا انتقل المنفرد جماعة وعكسه كقوله المصنف فالصلاة باطلة قل صحيح ويؤخذ من هذا صحة صلاة منفرد دخل خلفه جماعة لانه لم يلزم عليه انتقال منفرد جماعة على أن يكون مأموماً على انه قد يقال انه لم ينتقل لجماعة لانه حين نيته الانتقال لم يكن من انتقل اليه جماعة (توقف الجماعة على امام كما أقامه بعض شيوخنا) (قوله فلا ينتقض بمسائل الخوف) أي فان الطائفة الاولى انتقلت عن الجماعة فلا نفاد لكن ليس مع بقاء الجماعة (قوله والاستخلاف) تقدم قريباً ان الامام اذا حصل له عذر قلماً مأموم ان يتم منفرداً فهو لم ينتقل للأفراد مع بقاء الجماعة (قوله والسهر) من افراد ما اذا سها حتى صلى الامام الركعتين الاخيرتين فان المأموم يصلي ماعليه منفرداً فهو انتقل من الجماعة فلا نفاد لكن ليس مع بقاء الجماعة (قوله ولرعاي) كما اذا ذهب بفعل الدم وظن انه اذا رجع لا يدركه بغيره صلاته فانه يتم في موضع غسل الدم منفرداً فهو لم ينتقل عن الجماعة مع بقاء الجماعة لانهم في تلك الحالة تعبيرة الذين انقضت صلاتهم بالفعل (قوله على أحد القولين) أي ان معنى العكس لا ينتقل من كان في الجماعة فيرد عليه ان هذا الانتقال عن الجماعة فاجاب بان المسئلة ذات قولين وهذا

الجواب لا يظهر فلو قال: بأن القاعدة ليست كتيبة بل أغلبية السكان أحسن في تنبيهه على أن قوله الأول فيخصه قوله وبما جزم من ركن  
عما إذا دخل على ذلك ابتداء (قوله إن يشرع الخ) لا يخفى أن هذا نصير بالمصاحبة تفسير مراد لا تفسير حقيقة قال في كذا وما فسرنا  
به المساواة من أن المراد بها أن يشرع المأموم قبل انقضاء تكبيرة الإمام أو سلامه وليس المراد بالمساواة أن يساويه في الابتداء بحيث  
لو ابتداء بعده صححت وإن أتم معه أو بعده كفى البيان هو ظهروا قوله عليه الصلاة والسلام غساجل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا فأنى  
بالقاء الملة قضية للمتعقب فإذا شريع في أحدهما قبل انقضاء فعل الإمام كان مساواة اهـ والحاصل أنه على تفسير المساواة بهذا التفسير  
يكون معنى السبق أن يفعله قبل فراغ الإمام منه وإن شريع في أحدهما قبل انقضاء فعل الإمام أي ويتم بعده فراغ الإمام كان مساواة  
هذا على غير كلام البيان وأما على كلام البيان الاتي فالسبق أن يسبق نطق الإمام والمساواة أن يقارن في الزمان نطقه بنطق  
الإمام والمتابعة أن يسبقه الإمام في الإحرام ولو بغير فرق في سلام كذلك بقيدان يحتم معه أو بعده (قوله وإن شئت في المأمومية)  
هذا إذا كان جازما بأمومية قال في كذا وانظر ما مراد بالثبوت هل على باب من أنه التردد بين أمرين عبي السواء كما عليه الأصوليون  
أو مطلق التردد كأنه قد تم منه اصطلاح الفقهاء حيث أطلقوه قاله البرموني (قوله مبطلة) أشعر بأنه لا يحتاج إلى سلام كما قال مالك وفي  
الشيخ أحمد الزرقاني لا بد من السلام لهذا الإسراء كما قال بصحون واختاره (٣٩٥) بعض المدائرين انظر عب (قوله في كونه إماما  
أو مأموماً أي أو هذا أو مأموماً أو

أن يعجب نطق المأموم إمامه بأن يشرع المأموم قبل تمام الإمام من الإحرام والاسلام  
(ص) وإن يشئت في أمومية مبطلة (ش) بأن شئت كل منهما في كونه إماماً أو مأموماً كرجلين  
أتم أحدهما بالآخر فثبت كافي تشهدهما في الإمام منهما وسلب معا بطلت عليهما وإن تعاقبا  
صححت للثاني فقط وإن شئت أحدهما في كونه إماماً أو مأموماً دون الآخر وسلم اشك قبل سلام  
الآخر ففصلانه باطلان وأما أن سلم بعده فصلانه حقيقة وكلام المؤلف شامل لذلك وإنما بالغ على  
مسئلة الشك المذكرة لتلاشهم متوهم فيها الأجزاء مع المساواة لاحتمال كون كل في نفس  
الأمر إماماً وهل الشارح كلام المؤلف على معنى البيان وهو الذي يتعين المفسر إليه وحاصله  
أنه إن ابتدأ قبله بطلت صلاته وإن أتم بعده وإن ابتدأ بعده بان سبقه الإمام ولو بغير فرق وأتم  
بعده أو معه أجزاء قولاً واحداً فيهما وإن ابتدأ معه فاتم معه أو بعده ففعل الخلاف والراجح  
البطلان والاختيار أن لا يحرم المأموم إلا بعد أن يستكت الإمام قاله مالك وحكم السلام في ذلك  
حكم الإحرام (ص) لا مساواة (ش) هذا انزعاج من حكم المساواة أي أن المساواة مبطلة في  
الإحرام والاسلام دون المساواة فيهما وهي المتابعة فوراً وإن كان خلاف الأولى كما مر (ص)  
كثيرهما لكن سبقه بمنوع والا كره (ش) صفة التثنية راجع للإحرام والاسلام وهو مشبه  
في عدم البطلان والمعنى أن غير الإحرام والاسلام كالسجود ويحويهما لا تبطل  
الصلاة بعدم المتابعة فيه كالمساواة والمساواة لكن سبقه فيما ذكر ممنوع ومساواته فيها

فيهما متافية بالقدرة على إتمامهما وهو مراده بالمساواة أبطل على نفسه قاله مالك في كتاب ابن حبيب وهو أيضاً قول محمد وأصبح وقال  
ابن القاسم تجزئه وهو قول ابن عبد الحكم قال في البيان لا أول أظهر ثم قل وهذا الاختلاف انما هو إذا أتت تكبيرة الإحرام معه فأتى  
معه أو بعده وأما إذا ابتدأها قبل فلا تجزئه وإن انتهى بعده قولاً واحداً والاختيار أن لا يحرم المأموم إلا بعد أن يستكت الإمام قاله  
مالك إذا علمت هذا أظهر أن ما ادعاه الشارح من قوله وحاصله الخ لم يظهر تأمل (قوله أجزاء قولاً واحداً) لا يخفى أنه على الطريقة الأولى  
متى شريع المأموم قبل تمام الإمام بطلت صلاته مطلقاً فتم معه أو قبله أو بعده فعلى هذه الطريقة لأنصح الصلاة لا بعد فراغ الإمام  
فقط فالصورتان المحكومتان بالصلاة قولاً واحداً على كلام البيان محكومتان بطلانهما على الطريقة الأولى فكيف يقول صاحب  
البيان قولاً واحداً ويكن أن يقال قولاً واحداً من أهل هذه الطريقة أي التي ذهب إليها صاحب البيان في تنبيهه على تلك الصور التي  
على كلام البيان جارية في كل من الإحرام والاسلام محمد أو جهلاً مطلقاً وفي السامى فيما يتعلق بالإحرام فيلغى إحرامه قبله أو معه  
سهواً وأما أن سلم قبل سهواً فيسلم بعده ويحمل الإمام السهو عنه فإن لم يسلم بعده إلا مع الطول بطلت وفهم قول الشارح أتم معه  
أو بعده لو أتم قبله فسدت (قوله وهي المتابعة فوراً) أي أتى المأموم بالإحرام والاسلام بعد أنتم فعل الإمام من غير فصل لطيف قد  
تبطل (قوله كما مر) أي في قوله والاختيار أن لا يحرم أي والاختيار الأفضل أن لا يحرم (قوله كالمساواة والمساواة) العكس كان  
استقصاءه لا يدخل شيئاً (قوله لكن سبقه فيما ذكر ممنوع) ولا تبطل به الصلاة حيث أخذ فرضه مع الإمام وأما إذا لم يأخذ فرضه

فتبطل ووضع ذلك عجم بقوله فان مما ذكرنا من سبق الامام في فعل الركن عمدا كما ان يفعل الاختفاء للركوع والرفع منه قبل ركوع الامام عمدا أو يفعل ما ذكر من الاختفاء للركوع قبل ركوع الامام أو يفعل الرفع بعد الاختفاء الامام أو يرفع قبل رفعه فيها ولم يأخذ فرضه معه فيها فان تبطل لذلك وسواء كان خفضه للركوع فيها عمدا أو سهوا وهذا الاشبهه فيه اه وقوله لم يأخذ فرضه أي بأن لم يطمئن فالاطمئنان هو أخذ الفرض (قوله أي سبق المأموم) هو من اضافة المصدر الى الفاعل وقوله أو الامام هو من اضافة المصدر الى المفعول (قوله لا سهوا أو غفلة) جعل السهو والغفلة متباينين بناء على ما تقدم له مع ان ذلك لا يصح هنا فالاحسن الذهاب الى انهما مترادفان لانه المناسب للمقام (قوله وقيل يجب عليه وعليه اقتصر المواق) قال عجم وهو يفيد ترجحه (قوله على المشهور) سيأتي مقابله وان مقابله هو المعتقد (قوله واغما المقصود منه الركوع والسجود) أي وحيث كان المقصود الركوع والسجود فلا يرجع حيث انخفض ولا لاجل ذلك يؤمر بالعود لاجل حصول المقصود (٢٩٦)

الذي هو الركوع والسجود والحاصل انه انما امر بتلك التفرقة لانها مفيدة للمقصود الذي هو الركوع والسجود لان الرفع اذا رجع للركوع والسجود واذا انخفض انخفض للركوع والسجود (قوله والموضوع انه أخذ فرضه) هذا امر يبط بقوله قيل بسن وقيل يجب قال عجم والحاصل ان من رفع من الركوع أو السجود قبل امامه سواء انخفض لهما أيضا قبل أم لا فتارة يكون رفعه منهما قبل أخذ فرضه منهما مع الامام وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد أخذ فرضه معه فان صلاته صحيحة ولو فعل كلاما من الخفض والرفع عمدا أو يؤمر بالعود بشرطه الذي ذكره المصنف وان كان رفعه قبل أخذه معه فان كان عمدا بطلت صلاته لانه تعمدا ترك ركن حيث اعتد بما فعل ولم يعده فان لم يعتد بما فعله وأعاد فقد تعمدا زيادة ركن وسواء كان خفضه سهوا أو عمدا وان كان سهوا كان عمدا ان كان رفعه سهوا أو عمدا فان كان ركوعا فبأنى به حيث كان يدرك الامام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان من غير الاولى فان كان منها تركه فعل مع الامام ما هو فيه وبأنى به ان كان سجودا لم يعد الامام ركوع التي تليها وانظر ما ذكره ابن رشد من انه ان رفع قبل امامه سهوا في صلاته كلها قبل أخذ فرضه في الجميع انه لا صلاة له هل معناه انها تبطل أو معناه انه لا يعتد بما فعله من الركعات ويبنى على احرامه وهو الظاهر اه والحاصل انه اذا رجع قبل الامام ركوعا أو سجودا أو جهلا أو سهوا أو جهلا أو سهوا فلهذا اذا عثر فان لم يأخذ فرضه فهي باطلة في ثمانية وهي الخنق قبله عمدا أو جهلا أو سهوا أو الخنق بعده ورفع قبله عمدا أو جهلا أو سهوا ففيه التفصيل (قوله ثم ركب منزل) يجوز رفعه وجزه (قوله كل يصلح للامامة) أي لا يستحقها الدخول المرأة ورب المنزل ونحوها فانها لا تصلح مباشرة

سلطان

ركن وسواء كان خفضه سهوا أو عمدا وان كان سهوا كان عمدا ان كان رفعه سهوا أو عمدا وان كان ركوعا فبأنى به حيث كان يدرك الامام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان من غير الاولى

فان كان منها تركه فعل مع الامام ما هو فيه وبأنى به ان كان سجودا لم يعد الامام ركوع التي تليها وانظر ما ذكره ابن رشد من انه ان رفع قبل امامه سهوا في صلاته كلها قبل أخذ فرضه في الجميع انه لا صلاة له هل معناه انها تبطل أو معناه انه لا يعتد بما فعله من الركعات ويبنى على احرامه وهو الظاهر اه والحاصل انه اذا رجع قبل الامام ركوعا أو سجودا أو جهلا أو سهوا أو جهلا أو سهوا فلهذا اذا عثر فان لم يأخذ فرضه فهي باطلة في ثمانية وهي الخنق قبله عمدا أو جهلا أو سهوا أو الخنق بعده ورفع قبله عمدا أو جهلا أو سهوا ففيه التفصيل (قوله ثم ركب منزل) يجوز رفعه وجزه (قوله كل يصلح للامامة) أي لا يستحقها الدخول المرأة ورب المنزل ونحوها فانها لا تصلح مباشرة

(قوله أو نائبه) فيه حمل السلطان على حقيقةه وقال القاضى المراد بالسلطان من له سلطنة كان السلطان الاعظم أو نائبه ويدخل في ذلك القاضى والباشا ونحوهما كما أفاده شب فان اجتماعهما يظهر شيئا للصغرات القاضى يقدم لانه الذى يتولى أمر العبادة بخلاف الباشا (قوله ولو ان غيره أفقه وأفضل) وسيأتى فى القولة الآتية ما يخالفه فهما طريقتان جمع بينهما (قوله ولو كان غيره) فيه ما تقدم في السلطان من انه سيأتى يحكى خلافه (قوله لانه أدري بقبلته) نقول والافقه أدري بأحوال الصلاة وكأنه وجه ماسيا (قوله لا نأمنع الخ) المناسب ان يجعله تعليلا ثانيا (قوله أو المستأجر) قال عب استرازا عن مالك منفعته بعار به فان الظاهر تقديم ربه على المستأجر لا واقف مسجد ليس له امام راتب لانه لا ملك له فيه بخلاف غير المسجد من بيت مثلا اه وقال شيخنا الصغبر الظاهر تقديم المستأجر لوجود العلة وقول عب فان الظاهر لا يسلم له (قوله عبد الخ) أى فيقدم على من بيته غير سيده والأقدم لانه مالك حقيقة (قوله ولذا تستخلف من شأت) وجوبا كفى وتوبا كفى الشيخ أحدولا ساقى اذ معنى قول الاول انه لا تقدم فلا ينافى انه يشدب لهما ان تقدم رجلا (قوله وغيرهما من الذكور) أى ماعد الكافر وماعد المخنون وماعد المغنى عليه ومثل الذكور الممنوع الامامة الخ لئلا يشك (قوله فرائد فقه) صادق بصورتين الاولى ان يشتر كفى معرفة الفقه وغيره وأحدهما أزيد فقها الثانية ان يشتر كفى معرفة الفقه فقط ويريد أحدهما فى الفقه (قوله ثم أب وع) أى فيقدم الاب على ابنه ولو كان ابنه (٣٩٧) أزيد منه فقها ويقدم العم على ابن أخيه ولو كان ابن أخيه أزيد فقها من شرح شب ومعنى هذا كله عند المشاحة وأما عند عدمها فيقدم زائد الفقه من ابن وابن أخ على أب وع ثم كفى بقده كلام أى الممنوع أيضا ولا عقوق فى هذا لانه فى حالة الرضا وظاهره تقديم الاب والعلم ولو كانا عبدين وابناهما حرا ان وأما الاب والعم فهما اخوان فيقدم أحدهما على الآخر بموجب من الموجبات الآتية اه (قوله أى واسع الرواية) أى العقل عن الثقات وعطف الحفظ من قبيل عطف الخاص على العام لان واسع الرواية كما يصدق به يصدق بكثير ما كتبه عن الاشياخ وضبطه وان لم يكن

سلطان أو نائبه ولو ان غيره أفقه وأفضل ثم ان لم يكن سلطان ولا نائبه قرب المنزل المجمع فيه ولو كان غيره أفقه منه وأفضل لانه أدري بقبلته لا نأمنع ان يؤم أحدى المسجد عن امامه الراتب الا باذنه فى داره أولى واذا اجتمع المالك للذات مع مالك المنفعة قدم مالك المنفعة لطهرته بعورته منزله ولو كان رب المنزل أو المستأجر عبدا أو امرأه لكن العبد يستحق التقديم مباشرة والمرأة استنباه ولذا تستخلف من شأت وغيرهما من الذكور الممنوع الامامة كذلك ثم ان لم يكن رب منزل بأن اجتمعوا فى غيره فزائد فقه وان كان المحدث أفضل منه لاعلمته بأحكام الصلاة وحق المؤلف ان يقدم الاب والعم على زائد الفقه فيقول ثم أب وع ثم زائد فقه ثم عند التساوى فى الفقه يقدم زائد حديث أى واسع الرواية والحفظ ثم مع تساوىهم حديثا وما قبله فيقدم زائد قراءة أى أدري بالقراءة وأمكن فى الطروف ويحتمل ان يكون أكثر قرأنا وأشد اتقانا لان القراءة مضمنة بالصلاة بخلاف العبادة ثم مع تساوىهم قراءة وما قبلها يقدم زائد عبادة من صوم وصلاة لان من هذا شأنه أشد خشية ورع وتزاهما مع تساوىهم عبادة وما قبلها يقدم بمن اسلام لزيادة أعماله ثم يشرف نسب لانه على صيانة المتصغرين عم ينافى دينه ويوجب له ألفة عن ذلك ثم تكمل خلق بفتح المجهة وسكون اللام وهو الصورة لان العقل والتفسير يتبعانها فالباحث بحسن خلق يضم المجهة واللام لانه من أعظم صفات اشرف وقدمه بعض على كمال الصورة واستظهره فى توضيحه ويحتمله كلامه هنا بعكس الضبط

حافظا لان الضبط قسمان ضبط صدور وضبط كتاب (قوله أو أشد اتقانا) أى حفظا وانظروا وجد من يحفظ البعض وهو متقن من جهة الخارج والثانى أكثر قرأنا والظاهر تقديم الاول وانظروا كان كل يحفظ البعض الا أن أحدهما أكثر معرفة فى الخارج والثانى أشد حفظا والظاهر تقديم الاول ولو كان محفوظ الثانى أكثر وانظروا كان كل منهما يحفظ الا أن أحدهما أشد حفظا والثانى يس كذلك الا أن محفوظه أكثر وانظروا الاول (قوله لان القراءة مضمنة بالصلاة) علة ليكون زائد القراءة على ما قبله ويقدم على زائد العبادة أى لان القراءة جعلت كقولة للصلاة أى جعلت من حيث وجودها كقولة لعكة الصلاة وكألفها (قوله بخلاف العبادة) فلا يثبت مستلزما لعكة الصلاة (قوله خشية) هى خوف مع تعظيم للمخوف منه (قوله وتزاهما) أى وتباعد أعمالهما يحل بدنه (قوله بمن اسلام لزيادة أعماله) فاذا وجد ابن سبعين سنة الا أن اسلامه من نحو أربعين سنة وابن خمسين سنة مسلما أسليا فيقدم الثانى على الاول لان الثانى أزيد من حيث الاسلام (قوله ألفة) أى تباعد عن ذلك ثم لا يخفى ان شارحنا حمل قوله ثم بنسب على ما علمت من أن المراد شرف النسب وكذا فى نت الا أن فى عب وشب ان المراد بقوله بنسب أى معروف الاصل كان بشرف أو غيره وان فسر الدليل وهو خير قدم واقربا ولا تقدموه على الاول لقياس الثانى عليه (قوله لان العزل) أى العقل الكامل (قوله وقدمه بعض) أى وهو ابن هرون وجه الله تعالى (قوله ويحتمله كلامه بعكس الضبط) لا يخفى انه جعله وجهها وجوامع ان قضيه استظهرها المصنف لانه فى توضيحه جعله وجهها راجعا خير ما فسرته بالوارد وجواب بأن شارحنا اعتمد فى قوة الاول على الاخذ من الاشياخ وكذا تلقاه المصنف عن شيخه كذلك

وان كان استظهر خلافه (قوله ثم بجمل لباس) أي الجمل شعره لا تكبر ولا جمل شعرها ولا يرض فاذا اجتمع مخصصا أحد هذه الالاس  
 في الأبيض والا سخر غير أبيض وكلاهما نظير في مقدم الاقل ومقاله عيب من أن المراد الجمل شعرها ولو غير أبيض يتوقف على نقل  
 كما قرره شيخنا (قوله واظهار من كلامهم) لا يخفى أن ما تقدم من قوله وغيرهما من المذكور الخ قول بعض الشراح وذكر عيب خلافه  
 وهو ما أشار به بقوله واظهار من كلامهم غير أن الكافر متفق على شروجه فالتحالف انما هو في غير الكافر ولكن الظاهر ما قاله بعض  
 الشراح لانه لا فرق بين المرأة وغيرها من الذكر الممنوع الامامة (قوله ان عدم نقص منيع) أي من فسق وعجز وغيره على ما تقدم (قوله  
 أو كره) أي من قطع وشال وغيرهما (قوله قد تقدم ما يفيد) أي وذلك لانه تقدم ان المرأة تستحق مع أنها قامة بنقص المنع أي والسلطان  
 مثلها أو أولى (قوله أي انه يستحب تقديم من ذكر) من زائد الفقه وما بعده ان عدم نقص منيع أو كره قد قام به واحد منهما فلا حقه  
 مباشرة ولا استنباط وحاصل الفقه ان رب المنزل والسلطان لهما حق ولو قام بهما نقص المنع والكره وغيرهما لا حقه أصلا عند وجوب  
 نقص المنع والكره بقى ان يقال النقص المانع من الامامة مانع من الولاية لا نأقول شرط الامامة اسكبري قسمان قسم بشرط في  
 ابتدائها ودوامها وقسم بشرط في استدامتها (٣٩٨) واذا نظر لا يوجب العزل كاختلاف الاموال (قوله بل الحق له الخ) قد علمت ان هذا

ثم بجمل لباس دلالة على شرفها تنفس والبعده عن المستقدرات ثم ان المبالغة في قوله  
 وان هذا الخ في مقدم لا في استحقاق التقديم أي ومستحق أمر الامامة رب المنزل وان  
 عبدا كافر أو غير الامامة يشمل مباشرة أو النيابة فيم لا يصلح جعله مبالغة في استحقاق  
 التقديم واظهار من كلامهم ان رب المنزل لو كان كافرا أو به مانع من الامامة غير ما ذكر  
 لاحق له فيم مباشرة ولا استنباطية (ص) ان عدم نقص منيع أو كره (ش) قد تقدم ما يفيد  
 ان هذا الخ بقوله ثم زائد فقه الخ أي انه يستحب تقديم من ذكر بشرط ان تقتضي الاوصاف  
 المتقدمة من الامامة والاصناف المذكورة فان وجد شيء مما ذكر فلا يستحب تقديمه بل  
 الحق له فيستحب له ان يستتيب فان قلت كان المناسبات ان يطف بالواو لا بأوفان الشرط  
 انتفاؤه فما فالجواب ان المراد الاحد الدائر وانتفاؤه بانتفاء الاخر من مبالغة قوله تعالى ولا  
 تطع منهم آثما أو كفورا فان قلت هذا لا يقتضي على قوله ان عدم نقص منيع أو كره ولم يذكر  
 قوله (واستنباط الناقص) فالجواب انه لو اقتصر على ذلك لاستبعد منه انه لاحق له بالكنية  
 حيث قام به المانع مع ان الحق له أي ويندب استنباط المستحق للامامة المانقص نقصا تجوز معه  
 امامته كاملا بان كان اعلم من السلطان أو من رب المنزل فيندب له ما أن يذاله فاستنباط  
 مصدر مضاف لفاعله وحذف مفعوله وهو معطوف على نائب فاعل نذب كما أشرفنا ليه  
 وجعله بنفس معطوف فاعلى نقص منيع نائب فاعل عدم فيصير التقدير ان عدم نقص منيع أو  
 كره وعدم استنباط الناقص غيره أما اذا استنباط الناقص فمأثبه أحق بمرتبته ولو كان نقص  
 المستتيب أو وجب منه أو كره أو فيه بعد التكليف فيه ولكن على هذه التسمية ينبغي  
 اختصاصه برب المنزل والسلطان ويدل على ذلك قول ابن الطاجب والسلطان صاحب

لا يناسب لان كلامه في زائد الفقه  
 وما بعده وهو اذا قام به نقص المنع  
 أو الكره سقط عنه أصلا (قوله مع  
 ان الحق له) من وادى ما قبله الا  
 ان قوله أي ونذب الخ كلام ظاهر  
 في ذاته الا انه لا يناسب ما تقدم له  
 من أن قوله ان عدم نقص منيع أو كره  
 في زائد الفقه وما بعده (قوله بأن  
 كان اعلم من السلطان) قد أفدناك  
 ان هذه صيغة أخرى غير ما تقدم  
 ثم لا يخفى ان الموافق لظاهر  
 المصنف انما هو الاول لان المصنف  
 قد قصر الكلام على نقص المنع  
 أو الكره فيستفاد منه ان نقص  
 اذا كان معنى خلاف الاول المشار له  
 بقوله بأن كان اعلم من السلطان  
 الخ ليس حكمه حكم نقص المنع  
 أو الكره فتأمل (قوله وفيه بعد  
 التمسك ما فيه) الحاصل ان فيه

شيئين التمسك وأما آخرهما التمسك فبان يريد بالناقص في قوله استنباط الناقص مخصصا آخر غير هذا الذي  
 اشترطت فيه عدم نقص والا أشكل ولا شك ان هذا التمسك هو الذي أشار به بقوله وفيه ما فيه انه بقوة الاخبار بنذب  
 الاستنباط من الناقص (قوله ولكن على هذه التسمية) وجه الاستدلال انه وبما يتوهم تساوي الحالتين في العموم لان الاصل التساوي  
 فأفاد أنه لا تساوي بل ينبغي على هذه التسمية الخ وظاهر العبارة وأما على غير هذه التسمية فلا ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان  
 مع انه ينبغي اختصاصه بهما على هذه التسمية وعلى غيرهما وهو جعله مبطوفا على المندوبات (أقول) ولعل الاحسن ان يكون قوله ان  
 عدم نقص منيع الخ شرط في الكل من السلطان ورب المنزل من حيث المباشرة أي انه يندب تقديم السلطان ورب المنزل وغير ذلك  
 مباشرة ان عدم نقص منيع أو كره وبمخصص قوله واستنباط الناقص بالسلطان ورب المنزل (قوله ان الحاجب الخ) لم يشر المصنف  
 في توضيح تلك العبارة والظاهر ان يقال ان المعنى انه يجوز لسلطان ورب المنزل بمعنى الاذن الشامل لخلاف الاول والمستحب فهو بمعنى  
 المستحب في حالة نقص الكره والرجوب فيما اذا كان نقص منيع وبمعنى خلاف الاول فيما اذا لم يتم بهما نقص منيع أو كره وقد تقدم  
 معنى الرجوب في عبارة من غير الرجوب في نقص المنع



(قوله كوقوف ذكر عن عينه) ويندب تأخره قليلا وذكره المذاكرة فان جاء آخره يندب لمن على العين ان يتأخر قليلا حتى يكون خلفه  
 فقوله واثنين أي ابتداء أو في الاثناء (قوله عقل القرية) أي الطاعة فعلا أو تركا أي عقل أن الطاعة ثواب عليها أي يحصل الثواب  
 بها عليها وان المعصية يعاقب عليها أي يحصل العقاب انفعالها الا الصبي (قوله ونساء خلف الجميع) فتقف خلف امام ليس معه  
 غيره ها وخلف رجلين أو صبيين فأكثر مع الامام فان كان معه رجل أو صبي شرطه وقفت خلفهما أي بحيث يكون خلفها خلف  
 الامام وبعضها خفف من على عينه لا تخاف أحدهما فقط (تنبيه) قال في لثو وقف الخلفي المشكل بين صفوف الرجال والنساء  
 (قوله راكم من وراء ظهري) أي به صيرتي رؤيه كزينة البصر أو به صيرتي خرق عادة وما قيل كان له صلى الله عليه وسلم عينا بين  
 كتفيه كسم الخياط يرى به ما ولا تفجيجها الثياب لم يثبت ما يدل عليه والاصل عدمه ابن حجر على الهمزة (قوله بان لا يذهب) الباء  
 السببية وكانه يقول أي عقل ثوابها بسبب كونه لا يذهب (قوله وينزل) (٣٩٩) من معه أي كونه لا يذهب بسبب في العلم بكونه  
 عقل الثواب ويردانه يمكن أن

يكون عدمه به استحياء من  
 اباسي الا أن يقال الباء لا تصور  
 أي تصور الشيء ثمرة وما يتنسب  
 عليه قال شيخ ومن لم يعقل القرية  
 وهو من يؤمر بالاملاء فيقف حيث  
 شاء قاله أبو الحسن الشاذلي (قوله  
 ولها) أي ولكونه أولى بقدومها  
 المدين بعلته قوله كما يغضى بكتاب  
 الوثيقة) رد ابن عرفة بأن غيره  
 يشاركه في هذا التعليل وهو لم  
 مسدول كلمات الوثيقة نقله عنه  
 المشدالي ه ورده في ثبات  
 القوي ربما غفل عن بعض الامور  
 التي فيها بخلاف الكتاب وقته  
 ناظر لكل حرف فهو أقوى علما  
 ولذا اعتبر بالعلم (قوله على الورع)  
 أي الا بريد فقه (قوله وموسى  
 اترك) راجع للورع وأما الارع  
 فهو الذي يترك بعض المباحات خوفا  
 الوقوع في الشهوات كذا ذكر بعض  
 شيوخنا عن بعض شيوخه  
 (واقول) ويمكن أن يكون تنسيبا

المزلة الاستنابة وان كان ناقضا (ص) كوقوف ذكر عن عينه (ش) يريد كايئندب استنابة  
 الناقص يندب وقوف ذكر بايع عن عين الامام وان وقف عن يساره أداره الى عينه من خلفه  
 (ص) واثنين خلفه وصبي عقل القرية كالبائع ونساء خلف الجميع (ش) يعني ان الاثنين من  
 الذكور فصاعدا يقومون وراءه وذلك لان التصديق مطلوب لقوله عليه الصلاة والسلام  
 أقيموا صفوفكم فاني أراكم من وراء ظهري والصبي اذا كان بعقل القرية كالبائع فيقف وحده  
 عن عين الامام ومع رجل خلفه وأما النساء فيقفن خلف الرجال لانهن عورة وقوله وصبي  
 مبتدأ أو سوغ الابتداء به وصفه بقوله عقل القرية أي ثوابا بان لا يذهب ويترك من معه  
 وقوله كالبائع خبره (ص) ورب السابعة أولى بقدومها (ش) يعني انه اذا أكثرى شخص من  
 رب دابة حمله معه ولم يشترط تقدم أحدهما على الآخر فان رب الدابة أولى بقدومها بكم  
 الدال مخففة وقصها مشددة لعله بطباعها او مواضع الضرب منها كعصم رب الدار بقبائلها واذا  
 يقضى بالدابة عند تنازع الرابين لمن يقدمها كما يقضى بكتاب الوثيقة بتقديم شهادته لانه  
 اعلم بما احقوت عليه وكل هذا دليل على تقديم الافقه لا علميته فصالح الصلاة ومفاسدها  
 (ص) والاروع والعدل والحري الاب والعم على غيرهم (ش) يعني ان الاروع يقدمه بعبا على  
 الورع وهو المتارك لبعض المباح خوفا الوقوع في الحرام وان العدل يقدمه بعبا على مجرول  
 الحلال وان الحر يقدمه بعبا على ذي الرق وان الاب والعم يقدمان بعبا على الابن وابن الاخ ولو  
 كانا زائدين في الفضل خلافا للحنون في تقديمه ابن الاخ الا فضل على عمه ولا يلزم مثله في الاب  
 زيادة عمره قال المسازري خلافا للحنون ويحتمل ان يريد بالعدل الا عدل أي يندب تقديم  
 الا عدل على العدل لانه لو بقى على ظاهره لا وهم انه يندب تقديمه على الفاسق لانه المقابل له  
 مع انه لا حق له في الامامة كما مر كما أشار له ابن عازي أو ان المراد بالعدل هنا عدل الشهادة ولا  
 يلزم ان يكون مقابله فاسقا كما قالوا في باب الشهادة بالفضل وهو ليس بقاسق وهذا أولى من  
 كلام ابن عازي لان فيه تكيفا ومن كلامه في المقابل له بالمجهول لان العدل لا يقابل بالمجهول  
 لان الشيء انما يقابل بنقيضه أو المساوي لنقيضه والمجهول ليس بنقيضا للعدل (ص) وان تشاح

لاورع أي ان الاروع هو الذي يترك بعض المباح وأولى تركه المشبهة وأما الورع فهو الذي يترك المشبهة خوفا الوقوع في الحرام ثم  
 بعد كنه هذا أيت عن بعضهم ما قلته وهو ان الورع تارك الشبهة خوفا الوقوع في الحرام قلله الخ (قوله ندبا على ذي الرق) أي غير  
 رائد في الفقه الا مع سيده فيقدم عليه ولو زائد فقه ولا ترتيب بين رقبتي شائبة كجعض فلا يقدم بعض على حاله (قوله ولو كانا  
 زائدين في الفضل) ولذا قال شيخ وظاهر كلام غير واحد تقديم الاب على ابنه ولو كان الابن سرا أو زائد فقه والاب عبدا أو غير زائد  
 فقه وكذا العم في شيخ ان مرتبة الاب والعم بعد رب المنزل وقيل رائد الفقه وهو يدل على اسر المنزل واسطون مقدم على غيره ولو نا  
 اه (تنبيه) تقدم الاب على ابنه ولو سرا أو زائد فقه عند المشاحة وأما مع التراضي فيندب تقديم الابن الحر أو زائد فقه  
 ولا عقوق بذلك (قوله أي يندب تقديم العدل) أي لأن يكون العدل زائد فقه (قوله وهذا أولى من كلام ابن عازي) أي الذي هو  
 قوله ويحتمل أن يريد بالعدل الا عدل (قوله لا يقابل بالمجهول) أي لو زاب يكون المجهول عدلا (قوله ليس بنقيضا) ولا مساويا لالنقيض

مثال التقيض كما اذا قامت الموحود اما قديم أو ليس قديما ومثال المساوي الموحود اما قديم أو حادث (قوله ان كان عطلوهم  
 حجارة فضل الامامة وأما لو كان تشاخيهم لكان في الوظيفة فالظاهر انه ينظر لفقره يقدم به ولا أقرع بينهما قاله البرهوني (قوله ولا  
 ينظر الامام حتى يرفع) أي فيكره ذلك ما لم يرد الاعادة بفضل الجماعة ولا أقرع قوله فيه كانه لا احتمال كونه الأخير وهل وجوب  
 للناس عن ايقاع صلاة في حين أو ثوبا (قوله بعد ولا ينتظره) أي يحرم عليه ذلك ما لم يشك في الأدراك فاستحب مالك تركه إجماعه (قوله  
 ظاهره الوجوب) مسلم ان ظاهره الوجوب لا انك قد علمت انه في الركوع مسلم وأما في السجود فالأصل ان تقدم ان التأخير في السجود  
 مكروه بقوله (في تنبيهه) لو حذف المصنف (ع . ٥٠) قوله أو ركوع لسكتا أخصص لانه اذا كان لا يطلب تكبيره للسجود الذي لا يعتد

بمتساوون لا يجسكبوا (ش) يعني انه اذا اجتمع جماعة واستتوا في هيئتهم الامامة  
 وتنازعوا فمن يقدم منهم أقرع بينهم ان كان مطلوبهم حيازة فضل الامامة لا اطباء الرياسة  
 الدينية والاستقامة حقهم من الامامة لا نعم حيثما فساق (ص) وكبر المسبوق لسجود  
 أو ركوع بلا تأخير لا الجاوس (ش) يعني ان المسبوق اذا وجد الامام ما جسد افاته يكبر للسجود  
 بربطه بتكبيره الاسرار ولا ينظر الامام حتى يرفع وكذلك يكبر فيما اذا وجدته راكعا تكبيرا  
 أحداهما الاسرار والاخرى للركوع ولا ينتظره وأما اذا وجدته جالسا في التشهد فانه يكبر  
 تكبيرة الاسرار فقط ثم يجلس بغير تكبير بلا تأخير أيضا فقوله بلا تأخير ظاهره الوجوب  
 مالك ولا يرفق في مثله ليعتوم الامام بطريق ما ذكره كتم فلهذا لو اوفاهما فأنتم (ص) وقام  
 بتكبير ان جلس في ثابته الامدرك التشهد (ش) يريد أن المسبوق يقوم بتكبير ان جلس  
 مع الامام الجالس الذي يفارقه منه في ثابته هو بان أدرك معه أثناء الركعة أو الرابعة لان  
 سجوده وافق سجده بخلاف ما اذا أدرك ركعة أو ثابته فانه يقوم بلا تكبير لانه جلس في غير محل  
 سجوده موافقة للامام وقد رفع بتكبيره جلس به وهو في الحقيقة للقيام هذه في غير مدرج  
 التشهد الأخير أما هو فيقوم بتكبير وان لم يجلس في ثابته نفسه لانه كتمت الصلاة وهو مذهب  
 المدونة ومثله مدرج السجود الأخير ويسجد فهو قوله ان جلس في ثابته عا اذا قام للقضاء  
 وأما مدام مع الامام فيكبر في ثابته وغيره هو وقفة للامام وقوله أي ثابته نفسه  
 لا امامته وفي بعض النسخ ثابته بدون الضمير والاولى (ص) وقضى القول وبني الفعل (ش)  
 يعني ان المسبوق اذا أدرك بعض صلاة الامام وقام لا كمال ما بقي من صلاته بعد سلام الامام فانه  
 يكون فانسيا في الاقوال بانها في الافعال والقضاء عبارة عن جعل ما فاته قبل الدخول مع الامام  
 أول صلاته وما أدركه آخر صلاته والباء عبارة عن جعل ما أدركه معه أول صلاته وما فاته آخر  
 صلاته قاله الشارح والمراد بالاقوال المقرأة خاصة وأما غيرهما من الاقوال فهو بان فيه كالافعال  
 فلذا يجمع بين جميع اللهجات جده وروايتك الخلفان أدرك ثابته الصحيح فثبت في فعل الاول  
 على المشهور كما قاله الكل من الجوزي ويوسف بن عمر كل منهما في شرح الرسالة فقوله الشارح انه  
 لا يثبت في ركعة القضاء وهو جار على مذهب المدونة لانه انما يقضى ما تقدم من القول في  
 الاولى والافعال فيها الخ فيسه نظر لما علمت ان القول الذي يقضى هو القراءة فقط (ص) وركع  
 من خشى فوات ركعة دون المصنف ان ظن ادراكه قبل الرفع يدب كانه صنف لا خرفة

به فأولى الركوع (في فائدة) تقديم  
 الغير في الطاعات والتخير لا ينبغي  
 كما يقع لبعض الناس في الامامة  
 فيرى من هو أكبر منه فيقدمه  
 للامامة على نفسه فلهذا لا ينبغي  
 بل يقدم بنفسه كذا نقل عن بعض  
 الشيوخ وهو ظاهر (قوله وقام  
 بتكبير) أي ويكبر بعد استقلاله  
 (قوله وقد رفع بتكبير) أي من  
 السجود (قوله وان لم يجلس) الواو  
 للفعال (قوله وهو مذهب المدونة)  
 ومقابلها ما خرجت منه من قول  
 مالك انه اذا جلس في ثابته يقوم  
 بغير تكبير أنه يقوم هنا أيضا بغير  
 تكبير (قوله ومثله مدرج السجود)  
 المراد لم يدرك ركعة (قوله فيكبر  
 في ثابته وغيرها) مثال ثابته  
 ما لو أدرك معه الركعة الثانية فان  
 ثابته اثنا عشر فيكبر في قيامه  
 منها أي من ثابته الامام التي هي  
 ثابته وان لم يجلس حيثما فقوله  
 فيكبر في ثابته أي في قيامه من  
 ثابته (قوله وقضى القول وبني  
 انفسه) اعلم ان ما كان كاذبا الى  
 القضاء في الاقوال دون الافعال  
 والبناء في الافعال دون الاقوال

وذهب أبو حنيفة الى القضاء فيها والشافعي الى البناء فيها ومنشأ الخلاف خبر اذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنت قائم  
 تسعون وأتوها وعليكم السكينة والوقار فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا وروى فاقضوا فأنشد الشافعي برواية فأتوها وأبو حنيفة برواية  
 فاقضوا وما لك بكسبت ما بقا عسدة الاصولين والمحدثين وهي انه اذا أمكن الجمع بين الدليلين جمع جعل رواية فأتوها في الافعال ورواية  
 فاقضوا في الاقوال وظهر ثمة الخلاف في أدرك الأخيرة المغرب فعلى مذهب الشافعي يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة جهرا  
 ويجلس ثم يأتي بركعة بأمر القرآن فقط وعلى مالا في حنيفة يأتي بركعتين بأمر القرآن وسورة جهرا ولا يجلس بينهما لانه قاض فيهما  
 قولوا رفعه لا على ما مالك يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة جهرا لا بالقاض القول ويجلس لانه بان في انفسه ثم بركعة بأمر القرآن وسورة  
 أيضا جهرا لانه قاض القول بركعة ويسلم (قوله فلذا يجمع الخ) فاقولنا سمع الله من جده وروايتك الخلفان جعله الاقوال التي تقضى  
 لا تقتصر على روايتك الخلفان في حنيفة خلافا لمساوية (قوله دون المصنف) متعلق بقوله وركع (قوله ان ظن ادراكه) أي المصنف

(قوله فاعلم أورا كما) كان ينبغي للمصنف أن يقول را كما فاعلم أورا كما في الأولى فاعلم في الثانية  
 (قوله فاعلم أورا كما) أي غلب على ظنه فيما يظهر (قوله فاعلم أورا كما) أي ندب (قوله أفضل منها على الصف) فيه أنه يحصل الصف  
 والركعة فلاولى أن يقول المحافظة عليهم ما أحسن من المحافظة على أحد ههنا الذي هو الصف (قوله فلا يجوز له) أي يكره له فيما يظهر  
 (قوله والركعات الركعة اتفاقاً) أي اتفاقاً من قول مالك والافاقية ذات خلاف وسيأتي مقابله الذي هو القول الثاني الذي هو قوله  
 وقيل يحرم مكانه فهذا مقابله وأما قوله وقيل لا يحرم هذا فيجب يتعلق بما إذا ظن ادراكه لا في سنده فلم يقابل الذي قبله بل كل منهما في  
 موضوع (قوله وقد أساء) أي ارتكب مكرهاً (قوله وهذا إذا لم تكن الركعة الأخيرة) فالوشاح هي الأخيرة ثم لا يمتطأ بحملها الأخيرة  
 (قوله وقيل لا يحرم حتى يأخذ مكانه) هذا قول ابن حبيب وروى أشهب أنه لا يجوز حتى يأخذ مقامه من الصف (قوله يدب الصفين  
 والثلاثة) أي كاف في المصنف استصحاب أنه فلم يدخل شيئاً فقوله والثلاثة المناسب حذفه (قوله ولا يدب في قيام ركوعه) وانظر  
 لودب في رفعه المذكور وظاهر عدم البطلان من إعاة ظاهراً المدونة وأهل الفرق بين الركوع والرفع أن الدب مثله أطول وهو خير  
 مشرور في القيام من الركوع (قوله ولا يدب الخ) فلا هي تلك العبارة أنه يدب في ركوعه عند أشهب فيساق ذلك قوله بسند يرب  
 في ركوع أو لا مخرافاً لا شهب في أنه لا يدب را كما (قوله ويدب را كما في (٤٠١) أولاً مخرافاً لا شهب) عبارة بهرام في سماع  
 أشهب لا يدب را كما لان يديه

فاعلم أورا كما لا ساجداً أو جالساً (ش) يعني أن المسمى إذا جاء فوجد الإمام را كما فاعلم أورا كما في  
 قوت الركعة برفع رأسه أن عمادي إلى الصف فذكر ركع قرب الصف حيث يطعم إذا دب را كما  
 وصل إلى الصف قبل رفع الإمام من الركوع لأن المحافظة على الركعة حصة أفضل منها على  
 الصف أما أن كان ذكر ركع دون الصف لا يدرك الوصول إليه را كما حتى يرفع الإمام رأسه فلا  
 يجوز له أن يركع دون الصف ويتأدى إليه وإن كانت الركعة اتفاقاً فإن فعل بخرأته ركعته وقد  
 أساء وهذا إذا لم تكن الركعة الأخيرة والأركان الثلاثة في الصلاة وما ذكره مؤلف هو المشهور  
 وهو مذهب مالك في المدونة واختاره ابن رشد وقيل يحرم مكانه ترجيحاً للأدراك الركعة وقيل  
 لا يحرم حتى يأخذ مكانه من الصف أو يقاربه وعلى المشهور يدب الصفين والثلاثة وإذا  
 تعددت الفرق ديب لا يفرجه بالنسبة إلى جهة الداخل وهي التي بالنسبة إلى جهة الإمام  
 أولى سواء كانت أمامه أو عن يمينه أو عن يساره وإذا تعددت أطنسه فمدرك الصف في يمينه  
 را كما دب فاعلم في الثانية ولا يدب في قيام ركوعه هذا المسمى وقوله كافي سماع أشهب خلافاً  
 لما في الجلاب ويدب را كما في أولاً خلافاً لا شهب في أنه لا يدب را كما ولو فعل بجافته يراه  
 عن ركعته وأما ساجداً أو جالساً فلا يدب لجمع الهيئة (فان قلت) كيف يتصور فيمن نطق  
 أدراك الصف قبل الرفع أن يظن قوت الركعة أن عمادي صف (قلت) أي يجب باجوبة منها  
 وعليه نقتضيه من يظن أدراك الصف قبل الرفع ويخبط ويظن عدم أدراك الركعة أن عمادي  
 إلى الصف بالسكينة والوقار فيركع قبل الصف لأن الخطيب حينئذ غير مهيئ عنه إذ هو في الصلاة  
 ولا يجب قبل أن يركع لبدر الركعة قبل الرفع لا يوجب الصلاة وهو مهيئ عنه (ش) وان شئت

(٥١ - خرمي أول) وميند فلا متافاة بين ظن أدراك الصف قبل الرفع وبين ظن أن عمادي إلى الصف وأنه الركعة وذلك  
 لأنه إذا ركع دون الصف يحصل له الظاهر بنية في حال الدب وإذا عمادي إلى الصف يدرك الركوع من غير صمأ بنية في الرفع ومنها  
 أن تخشى معنى توهمهم أنه انعمادي إلى الصف فانتبه الركعة ويظن أنه انركع دون الصف ودب له أدراك الركعة والصف  
 قبل الرفع فلا إشكال (قوله وان شئت في الأدراك الغافل) المراد به مطلق التردد الشامل للظن والشك والوهم فهي أحوال ثلاثة  
 تضرب في خمسة حالات المدخول وهي ما إذا تحقق الأدراك أو ظنه أو شئت في الأدراك أو تحقق عدم الأدراك أو ظنه ويطلب بالرفع  
 مع الإمام فإن لم يرفع في الظاهر البطلان حيث فعل ذلك عمد أو جهلاً كما أفاده عجم وبني ما إذا كان عند الدخول تردداً في ضرورة الثلاث  
 أو جازماً بالأدراك أو جازماً بعدم الأدراك ثم بعد تحقق الأدراك فجزئاً الركعة قطعاً برفع رقبته بزم ما إذا تحقق عدم الأدراك  
 آخر الأمر فيرفع برفع الإمام في الصور الخمس حالة المدخول التي هي تحقق الأدراك تحقق عدم ظن الأدراك توهمه شك بطاب  
 بالرفع مع الإمام عند ابن عبيد السلام فإن لم يرفع لم يطل وعدم الرفع عند زروق فابرفع اطلت ويطلب بالرفع في تحقق الأدراك  
 وظنه فقط عند الهوري فإن لم يرفع لا بطلان لأن تحقق عدم وظنه أو شئت في رفع رقبته فلا يرفع في رفع رقبته الرابع أن يجرى حال

انضمائه بالادراك أو شئ رفع ورفع الإمام ولا تبطل بعده وإن جزم بعده أو ظن بطلان رفعه على ما استظهره صحيح  
 قوله وإن شئت في الادراك المذكور في الأولى أن لا يصح (م) ويرد ذلك ما قاله المصنف من قوله وإن شئت في الادراك أنما هابل أراد  
 أن الشخص إذا حصل له الشك المذكور في حال قدومه على الإمام فإذا علمت ذلك فلا يرد أن يقال إن هذا الكلام لا يناسب لأن  
 الشك المذكور لدى المصنف بعده واقع في صلب الصلاة لأنه خارج حتى يأتي ما قاله (قوله سواء كان مسبوقاً أم لا) أي معيوقاً  
 بركعة (قوله أي تكبيرة الاحرام) تفسير للعقد فالمعنى فوي بتكبيره في حالة الركوع تكبيرة الاحرام وعبرة غيره أي الاحرام وهي أولى  
 أي قصد بتكبيره المأمول في الصلاة (قوله أي تكبير العقد) لا يناسب مقابلة والمناسب له أن يقول أي تكبيرة الاحرام (قوله أول  
 ينو واحد منهم) لأنه إذا لم ينو واحداً فينصرف للاحرام (قوله الاغنى) أي الركوع (قوله ناسياً للاحرام) أي ناسياً بتكبيره للاحرام  
 فلا ينافي أنه فوي الصلاة المعينة (قوله فإن كان اماماً الخ) هذا صريح في أن قول المصنف وإن كبر الركوع الخ في الإمام والمأموم والله  
 وأبسن كذلك بل انما هو في المأموم فقط (٤٠٢) كما أفاده بعض الأشياخ وهو ظاهر (فإن قاس) وهل يفعل ذلك في الإمام والفد

في الادراك ألفاها (ش) لما كان المسبوق مأموماً يتابع الإمام على الجملة التي هو فيها  
 من ركوع أو سجود فإذا انسمه في الركوع وينقش أدراكه بأن يمكن يديه من ركبته قبل رفع  
 رأسه اعتد بذلك الركعة وإن شئت في الادراك المذكور في الأولى أن لا يصح فإن فصل ألفاها  
 ونحوها في هذه وأن ركعة بعد سلامه وسجده بعد السلام قال المؤلف كن شاكراً أصلي ثلاثاً ثم  
 أربعا (ص) وإن كبر الركوع وفوي به العقد أو فوها أو لم ينوهما أجزاً (ش) يعني أن المأموم  
 سواء كان مسبوقاً أم لا إذا كبر للركوع في حال انخطاطه وهو ركع وفوي بها العقد أي تكبيرة  
 الاحرام دون الركوع أو فوها أي تكبير العقد والركوع أول ينو واحد منهما أجزاً في الجميع  
 واللام في قوله الركوع يعني في أو يعني عند فلا ينافيه قوله وفوي به العقد (ص) وإن لم ينو  
 ناسياً له فمأدى المأموم فقط (ش) أي وإن لم ينو المصلي بتكبيره الركوع الا هو ناسياً للاحرام  
 ثم تذكروا فإن كان اماماً أو فذا انقطع متى ذكر وإن كان مأموماً فمأدى وجوباً ويعيد وجوباً  
 كافي الجواب خلافاً لما يوهمه كلامه ثم لا فرق بين أن ينوي ذلك في الأولى أو غيرها ولا بين  
 الجمعة وغيرها على ظاهرها ورواه ابن القمام ومفهوم ناسياً بقطع العام وهو كذلك لأنه انما  
 فمأدى الناسي هو إعادة القول مستنداً إلى شجاعت الأجزاء (ص) وفي تكبير السجود تردد (ش)  
 عليه حيث كبر للسجود ناسياً للاحرام فهل يقادى أن عقد الركعة التي بعده هذا السجود  
 المقطع أي إذا كبر للسجود ناسياً للاحرام فهل يقادى أن عقد الركعة التي بعده هذا السجود  
 وهو رأي ابن راشد أو يقطع مطلقاً وهو قول مستند فيحققان على القطع حيث لم يعقد الركوع  
 ما بعده أو أما إذا كبر للسجود وفوي بها العقد أو فوها أو لم ينوهما فإنه كتكبيره للركوع على  
 العقد (ص) وإن لم تكبر استأنف (ش) أي أن من دخل الصلاة بغير تكبير أصلاً ناسياً ثم ذكر  
 فإنه يستأنف الصلاة باحرام ولا يحتاج إلى سلام لأنه لم يدخل فيها ولم يكن الاستئناف  
 من جهة مندوبات الإمام وكان في الكلام عليه طول أفرد به فحصل له حكمه وأسبابه  
 لمعبر عنها بالشروط وصفه المستخلف وفعله وبه حكمه مضمناً له أسبابه فقال

(قلت) يفعل ناسياً أو في الذي  
 تسقط عنه لفتاحه وقوله قطع متى  
 ذكر يشعر بالانقطاع والظاهر  
 لافله أنه يجوز به عن بطل (قوله  
 خلاف ما يوهمه كلامه) عبارة  
 تت ظاهر قوله فمأدى المأموم  
 وجوبه وهو مذنب المدون وجعلها  
 أبو الحسن على الاستصحاب  
 وهو قول الجليلين ورعا أشهر  
 قوله فمأدى بهم وبعبوب إعادة  
 وفي الجواب وجوبها أه فإذا علمت  
 ذلك فقوله خلاف ما يوهمه كلام  
 تمت أي من أن الفمأدى عند  
 الجواب مستحب مع أن الفمأدى  
 عند الجواب واجب إذا علمت ذلك  
 فنقول قوله يوهمه أي يوقع في انهم  
 أي الدهن وذلك يصح بالجزم  
 لا بمجرد الوهم لأن كلامه  
 صريح في الاستصحاب عند الجواب  
 (قول) وينبغي مراعاة الجواب  
 فتعلم الحق ولو قال فمأدى وجوباً  
 على الرابع خلافاً لما يوهمه تمت

من عدم الرجحان لكان أولى (قوله في الأولى أو غيرها) مثال الغير كالأوقات الأولى ودخل في الثانية  
 فندى تكبيرة الاحرام وكبر للركوع فيمأدى ويقضى ما قاله ويعيد كذا عند مالك وقال ابن حبيب يقطع بغير سلام وينتدى كبر للركوع  
 أولاً وتأمل وجهه (قوله ولا بين الجمعة وغيرها) ومقاله مانع من أن القاسم وابن حبيب من أنه يقطع في الجمعة بغير سلام ثم يقوم للحومة  
 الجمعة خلاف غيرهما تنبيه على قول المصنف وإن لم ينو ناسياً له هذه هي المذكورة قبل في قوله كتكبيره للركوع بالانية أحراماً ذكرها  
 هنالكا لظن تردد كرم عجب أنه بعد الصلاة على الرابع خلافاً لما يوهمه كلامه تمت وذكر المؤلف في الرابع الصحة (قوله وفي تكبير السجود  
 تردد) يستفاد من كلام ابن عرفة أن الرابع القول بالفمأدى أي بشرطه وإن القول بالقطع مردود (قوله ناسياً للاحرام وعقد الخ) أي  
 ناسياً بتكبيره الاحرام فلا ينافي أنه ناسياً للصلاة المعينة (قوله أجزاً على العقد) وقيل لا يجرئه (قوله ثم ذكر الخ) أي سواء تذكروا قبل ركوعه  
 أو بعد ركوعه دون تكبيرة الركوع أيضاً أو بعد سجوده دون تكبيره أصلاً أو بعدهما كبر له وقبل عقد الركعة التي تليه وفي قوله استأنف

إشارة إلى أن الإمام لا يحتمل عن المأموم تكبيرة الأحرار وهو المشهور بل حكى بعضهم الاتفاق عليه خلافا لما حكى عن ذلك في فصل في صلاة الاستخلاف (قوله المعبر عنه بالشروط) أي في تكبيرة وقوله وفعله عطف نفسه على صفة من قوله وتقدمه أن قرب وقرأ من انتهاء الأول وغير ذلك وقد قررنا سابقا بخلاف ذلك فظهر أن هذا أحسن (قوله مضمنا أنه أسبابه) أي ضاملا له أسبابه (قوله خشى نفسه مال) الخشية في عرفهم أن ينظر في أدونه كذا قيل فإنه يفهم من كلامهم أنه استعمال لغوي (قوله وثبتت) نفسه (قوله سواء كان) وينبغي أن يفيد عماله بل أي واتسع الوقت وأما إذا ضاق الوقت فلا يستخلف ويظهر أنه إذا كان قبل الألا يقطع ويستخلف ضاق الوقت أو اتسع وإنما إذا كان كثيرا فيفصل هذا كله ما لم يحش هلا كأورشيد أذى والاتباع القطع ضاق الوقت أولا كثيرا أو قل ومثل الإمام في القطع وعدمه المأموم والفرد وانقص الإمام نذوب الاستخلاف (٤٠٣) (قوله مع كثرة الفصل) صبر بالكثرة

لواقع والأقسام الواردة في الفصل كما يفيد هذه العبارة حيث قال لكنه لا يقتصر مع الفصل (قوله لا لا يعلم الخ) فيه نظر بل يعلم منه المستخلف بكسر اللام فتأمل (قوله وأما شروجه الخ) فيه أن الخروج من الصلاة ليدرك في العبادة حتى يتوهم أن النذوب ينصب عليه الآن يقال إن الاستخلاف متضمن للخروج فصح بذلك الاعتبار (قوله وأخرى لو شئت في وضوءه) قال في ذلك وأظهر هذا ظاهر قوله فما سبق وإن شئت في الصلاة بان أظهر لم يرد من صحة صلاته وعدم الاستحباب فينافي وجه أهم هنا الشك في وضوءه من أسبابه الآن يحتمل ما هنا أنه شئت حصل وضوءه أم لا وما تقدم أنه شئت في طروا التساقط فلا منافاة اه ولذلك قال غيره ومن فوائده تنكح في الصلاة هل دخل وضوءه أم لا فيستخلف كما أنه شئت ابن عرفة عن سحنون وكذا إن تحقق الحدث والوضوء وشئت في صلاته في السابق منهما اه (قوله وفيه شقافة لكلام

في فصل في نذوب الإمام خشى نفسه مال أو نفس (ش) أي يشدب لمن تحققت امامته وثبتت الاستخلاف في ثلاثة مواضع الأول إذا خشى تلف مال له أو لغيره كانهفلات دابة أو نفس تكونى على صبي أو أعمى أن يقع في بئر أو نارا فلا يستخلف من تركه النية أو تكبيرة الأحرار أو شئت فيهما لأنهم تعفوا امامته بل ولا دخوله في الصلاة وظاهر قوله مال سواء كان قليلا أو كثيرا له أو لغيره ولو كافرا ولذلك ذكرنا كونه نفسا يشهد بنفسه ونفس غيره ولو كافرا وينبغي أن يشدب مال له بالأي بحسب الاختصاص أي بحسب كل شخص في نفسه وقوله لا امام متعلق بنذوب يدل عليه قوله ولهم أي ونذوبهم لا باستخلاف خلافا لثبوت لانه يلزم عليه تقديم معمول المصدر عليه مع كثرة الفصل ومعمول المصدر اغتفر تقديمه عليه إذا كان ظروفا أو جارا أو مجرورا لكنه لا يقتصر مع الفصل وفيه إجماع لانه لا يعلم منه أن النذوب للمستخلف أو للمستخلف ومصعب النذوب قوله استخلاف أو ما شروجه من الصلاة فهو واجب (ص) أو منع الإمامة لعجز (ش) الموضع الثاني إذا طرأ على الإمام ما يمنع الإمامة لعجز عن ركن كعجزه عن الركوع أو عن القراءة في بقية صلاته أو ما عجزه عن السورة فليس من موجبات الاستخلاف (ص) أو الصلاة برعاف أو سبق حدث أو ذكره (ش) الموضع الثالث إذا طرأ على الإمام ما يمنعه من تمام الصلاة كرهاف يبيع البناءه فيها أو يمنعه من جرائمها بطلانها كسبق حدث أصغر كرجع أو أكبر كني لنعاص خفيف حصل فيها أو ذكر حدث كذلك وأخرى لو شئت في وضوءه وحاشا لكلام المؤلف على رفاف يبيع البناء تبعا لس في شروجه وفيه شقافة لكلام ابن عرفة أنه لو ليس عيانا للصلاة لزاله بنفسه أو بفعله بل مانع للإمامة وانظر الجواب مع أسئلة وأحوال في شرحنا الكبير وقوله (استخلاف) نائب فاعل نذوب وهو متوجه النذوب فكانه يقول بنذوب للإمام أن يستخلف عنه وجود سبب من هذه الأسباب وله ترك الاستخلاف ويدع القوم هلا فلا يرد عليه أن كلامه يوهم أنه الإمام لا يشدب له الاستخلاف عند عدم هذه الأسباب بل يجوز له مع أنه لا يجوز بعبارة أخرى استخلاف نائب فاعل نذوب أي بنذوب الاستخلاف لما ذكره وهذا لا يفيد أنه عند عدم ما ذكر من الأسباب يمنع منه مع أنه المراد فاعل قال صح لا امام أن خشى تلف مال أو نفس الخ استخلاف وهو أولى من تركه أسلم من هذا وانما يشدب له الاستخلاف لانه أعلم عن يستحق التمسك به ومن التعاون على البر والنيل لا يؤدى تركه إلى التنازع فيمن تقدم فمطل صلاتهم وانما يستخلف الإمام نذوبا إذا تعدد من خلفه فإن كان

ابن عرفة) أي لأن ابن عرفة جعله من مواضع الإمامة لأن مواضع الصلاة (قوله وانظر الجواب الخ) وحاصل الجواب أن المعنى أو منع تمام الصلاة إما برعاف ولا يمنعه عطف سبق عليه إذ يفيد به دلالة المقام أو منع الصلاة نفسه لاجل سبق حدث قال عجم فإن قيل لم يستخلف في الرعاف إذا أوجب القطع بمنزلة من سقطت عليه التجاسة قلت أعل أمر الرعاف أشد ذوقا فيل ينعضه الظهارة فإن قيل قد جعلوا لمن سببه الحدث الاستخلاف فهلا كان الرعاف مثله قلت أعل منافاة أكثر وفيه شقافة لكلام ابن البناء في الرعاف وخاصة فيتم صريحه على ما هنا وحصل الاتفاقى كلام المؤلف على رفاف يمنع البناء كولو تكرر كما عند ابن زرقون أو ردهن درهم أو لطنخه اه (قوله وعبارة أخرى استخلاف الخ) هذا لا يفتراض علم جوابه من الذي قبلها (قوله ولا يؤدى) ليس هذا تحقيقا بل محققا فلا يقال فضيحه أن ذلك يجب

(قوله ويبنى على قراءة الامام فيها) أي انسانية (قوله بالتكبير) أي في السجود أي بزيادة نسبه في الركوع (قوله ولا تبطل ان رفعوا برفعه) وكذلك ان خفضوا بخفضه قبله (قوله يحتمل رجوعه للاختلاف) أي ما نحدث لعنف في الركوع ولم يستخف في حالة الركوع ورفع (قوله يحتمل رجوعه لرفع المستخف) فعلى هذا يكون العذر وحصل في حالة الركوع واستخف في تلك الحالة (قوله وظاهره ولو علموا) أي في الصورة (قوله يستخرج وجه) أي فانه لا يسهل ان يكون مصليا بل بخروج وجه من الصلاة (قوله واذا رفعوا برفعه قيل الاختلاف) أي على الاحتمال (٤٠٤) الاول وقوله أو بعده أي هي الاحتمال الثاني (قوله فمهم يعودون الخ) أي

من خلفه واحدا فلا اذ لا يكون خلفه على نفسه فيتم وحده قاله ابن القاسم وقيل يقطع ويمتدئ فله أصبح وقيل يعمل عمل المستخف بالفتح فاذا أدركه رجل ثابته الصبح فاستخف به الامام وكان وحده فعلى الاول يصلي ركعتي الصبح كصلاة العذر ولا يبني على قراءة الامام وعلى الثاني يقطعهما وعلى الثالث يصلي الثانية ويجلس ثم يركع الركعة الاولى ويبنى على قراءة الامام فيها واذا استخف على قراءة نفسه بعد ما صلى معه ركعة من المغرب فعلى الاول يأتي بركعة بأم القرآن وسورة ثم يجلس ثم ركعة بأم القرآن فقط لانه بان في الاقوال والافعال وعلى الثاني فالظاهر وأما على الثالثة فيكون بانها في الاقوال والافعال كالاول لانه يبني على قراءة الامام (ص) وان بركوع أو سجود (ش) يريد ان الامام اذا حصل له سبب الاختلاف في ركوع أو سجود فانه يستخف كما يستخف في اقيام وغيره ويرفع مهم تخفيفه ويرفع الاول رأسه بالتكبير لئلا يفتدوا به ومثل الركوع الجالس كما يفيد قوله بعد مقدمه ان قرب وان يجالس (ص) ولا تبطل ان رفعوا برفعه قبله (ش) الصبر في رفعه لنفسه بالمستخف بالكسر وأما في قبله فيصحب رجوعه للاختلاف وهو الموافق لما في التوضيح ويحتمل رجوعه لرفع المستخف بالفتح كما قبله بعضهم وظاهره ولو علموا بحدته ورفعوا معه نعمدا وهو ظاهر كذا مهم وقيل تبطل صلاحاتهم عند ذلك من انهم بن علم حدته وفيه نظر ان علمهم بحدته هنا بعد خروجه من الامامة بخلاف ما في علمهم بحدته حال تدينه بها واذا رفعوا برفعه قبل الاختلاف أو بعده وقبل رفع المستخف فانهم يعودون مع المستخف فيكون معهم ويرفعون برفعه فان لم يعودوا معه لم تبطل صلاحاتهم كذا كره ابن رشد ونقل اللخمي عن ابن الموارسدم الاجزاء في هذا وأما ان رفعوا برفعه بعد ما حصل له العذر ولم يحصل اختلاف واعتدوا برفعهم مع الاول فان صلاحاتهم تخرج انصافا كما هو ظاهر كلامهم وقوله بعد ادخلوا واقتصار الشرح عبد الرحمن على كلامه بعد ادخلوا يومهم الاتفاق على البطلان حيث استخف وهذا اذا أتوا فرغهم مع الامام المستخف بالكسر قبل حصول المانع فان لم يأخذوا فرغهم معه قبل حصوله فانه يجب عليهم العود مع المستخف بالفتح فيأخذون فرغهم معه فان تركوا ذلك عمدًا بطلت صلاحاتهم وانذر وفات التدارك بطلت تلك الركعة وهذا في غير من استخفه وأما من استخفه فساد بان ركع ويرفع ولو أخذ فرسه في الانحط مع من استخفه قبل حصول المانع لانه نزل منزله وركوعه غير معتد به فيكون هو كذلك كذا ينبغي كافي شرحه (ص) ولهم ان لم يستخف (ش) أي وبذلك لهم ايضا الاختلاف ان خرج ولم يستخف عليهم أي ولهم ان يصلوا افتادا وليس مقابلة ان لهم الانتظار حتى يعود لهم فان صلاحاتهم تبطل حينئذ كما هو مبني اشكال ابن عازي (ص) ولو أشار لهم بالانتظار (ش) أي ان استخفهم مندوب ولو أشار لهم الاول بالانتظار إلى ان يأتي ويتمهم على ظاهر المذهب خلافا لابن نافع في ايجاب انتظاره

في صورتين (فان قلت) هذا ظاهري في الاحتمال الثاني لو يعود الاختلاف دون الاول لعدمه (قلت) لانه في الاول وان لم يستخف في حالة الركوع استخف بعد الفراغ (قوله فيكون) هذا صريح في ان المستخف بالفتح في صورتين يبعد الركوع ويعدون معه الركوع ولو كان المستخف بالفتح مع المأمومين أخذوا فرغهم مع الاول (قوله فان لم يعودوا معه) أي في صورتين (قوله بحسبهم) الاخر في هذا) أي في ذكر من الصورتين (قوله وأما ان رفعوا الخ) شروع في صورة ثالثة (قوله ولم يحصل اختلاف) أي من الامام أملا بخلاف ما تقدم من الصورتين فانه قد حصل من المستخف اختلاف اما بعد الرفع أو قبل الرفع وذلك ولم يحصل اختلاف من الامام أصلا وهل حصل منهم اختلاف وهو ظاهر قوله مع الاول وهو ما فهمه شيخنا عبد الله أولا وهو الموافق لظاهر النقل ويكون هذا وجه الاتفاق (قوله هذا الخ) أي يحصل العسفة في الصورتين الاولتين بدليل آخر العبارة حيث قال وهذا في غير من استخفه الخ (قوله اذا أخذوا فرغهم الخ) أي

حيث

بان ركعوا وطما أو قبل حصول المانع ولم يحصل المانع (قوله وأما من

استخفه) حاصله ان الخليفة لا بد أن يركع ولو أخذ فرسه بخلاف من خلفه فانهم يؤمرون بالعود ولو أخذوا فرغهم مع الاول قالوا يعودوا والمقرض انهم أخذوا فرغهم تحت (قوله أي وينبأ لهم) فيه إشارة إلى ان قول المصنف ولهم مندوب على الجار مجرور في قوله لا امام ويدل له كلامه ادونه رأب الحسن أي يدل لذلك العطف المقضي بالندبة (قوله ولهم ان يصلوا افتادا) أي مع الكراهة (قوله كما هو مبني اشكال ابن عازي) ونفسه يقتضي هذا الاغناء ان عدم انتظاره مندوب وهو خلاف قوله بعد كعود الامام لانعائها

ان في نسبة العمل اختلافهم ان لم يفعلوا لانفسهم فلهذا يحصل التسامح الاول فان فعلوا لم يستثنوا والامه لا تبايع بعد القطع (قوله  
 أي وتنب اختلاف الاغريب) فان لم يستثنى الاقرب خالف الاول في شرح شب (قوله ودخل بالكاف وضاف غير انبائها الخ) لا يخفى ان  
 هذا الذي قلناه لا يأتي الا على القول بان الاستثناء اذا فاعله راضع بالعرف ولا يأتي على ما قدمه من عدم الاستثناء في محال بان العذر  
 وافي في قرب لا في بعد وقد تقدم ان القول بعدم الاستثناء في معناه يستثنى في سبق الحدوث وذكره ليكون الاستثناء في رخصة  
 يقتصر فيها على ما ورد (قوله وتأنى خروجها بالنسبة) فان قلت وجوبها (٢٠٥) ونبهه الاقنداء بنافي ما يأتي من صحة صلاتهم  
 وسدانا وجوبها هذا هو على هذا

بطلت هذه لانتفاءه من جماعه  
 مع المستثنى بالفتح لا بشرائه بخلاف  
 مسئلة بطلانهم وجوبها فان  
 الجماعة زالت بصور اهذلا عنهم  
 كذا في عب الا ان هذا بنافي  
 ما يأتي من قول شارح أو بعضهم  
 وحدا بانور كالاقتداء بمن أم الباقين  
 (قوله على ما تقدم عند قوله) ثم تقدم  
 ذنب (قوله وأما خود عن محله  
 عند رتب) والحاصل ان ما أخرجه  
 مكانه مصلو من قوله مؤتمرا أما  
 مكانا فهو من لفظ آخر لا أن  
 أخرجه مكانه واجب مكانا مندوب  
 كما نبهه قوله أو أمم الامام الخ  
 (قوله ربه سنة) في خبره (قال  
 النجاشي انما أمر المحدث أنما  
 يأخذ بأخيه بنوهم يقولون ان به رعا  
 وفي هذا من باب الاختلاف لا في  
 أثر العورة واختلافه في روى  
 بما هو حسن وليس يدخل في باب  
 لربا وان كانت وتمامه من باب  
 العمل واستعمال الجاه وطلب  
 السلامه من الناس انه لا تقل  
 هذا في وجوب ما يحصل به انما  
 لا نقول هذا حيث نسبته  
 عدم استثنائه من غير تحقق ذلك  
 والا وجه (قوله وأما من قسرب)  
 أي لانه قد يخفى في نكاحه إلى أي

حيث أشار لهم أن استثنى وعلى مشهوره ولو انظره حتى عاينهم بطلت عنهم كما يأتي في  
 قوله كعود لامام لانها مضافه بينه وبين ما هنا لان المقصود من هذا انبأ اختلافهم  
 فلا يلزم منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاختلاف الصادر بحوار تمامه اخذنا وهو  
 المراد (ص) واختلاف الاقرب (ش) أي ونسب اختلاف الاقرب من العيب الذي يليه لانه  
 أدى باحوال الامم وليس يلزم لهم الاقتداء به (ص) وترك كلام في كذا (ش) أي ونسب له  
 ان لا يتسكك في استثنائه بعد مطلق اصله كذا في سبقة أذكره يستثنى في خبره بل يشير  
 لمن يقدمه ودخل بالكاف وضاف غير انبائها وهو فترك الكلام ما است (ص) ونأخر من غاي  
 العجز (ش) يريد ان الامم فاضر أعليه منعه لامامه كالحج عن بعض الاركان فله  
 يستثنى بنأخر وجوب بالانية بان ينوي المأمومة وان لم ينوها بطلت صلاته على ما تقدم  
 عند قوله بخلاف الامم ولو حازها الخ وافترق كون الية في أثناء الصلاة لمضرور وأما أخرجه  
 عن محله فتدبر كما يفيد كلامه في الفصل السابق وكلام حنوفوهم وجوب هذا التفسير  
 (ش) ومثل أنه في خبره (ش) أي ونسب له اذا سراج ان عسما أنه ليورى أنه قد حصل به  
 رعا في رعا في خبره وظاهر قوله ومثل أنه في خبره ولو كان انما ذكرنا فان قلت  
 التعليق المتقدم يقتضي ان ائذ اذا كان رعا في رعا في خبره هذا ولا يراه من مقدم من قوله  
 في الرعا في خبره ج مع ما أنه لان ذلك في رعا في رعا في خبره هو سترل تخلف النجاسة وهذا في  
 رعا في خبره قيمت لا شئ من بعده لا يحصل الستر منه الاتساع فله وكذا من قرب حيث  
 قطع لزيادة الرعا في خبره في الامم الوسطى (ص) ونقد هذا ان قرب (ش) أي ونسب  
 تقدم المستثنى بالفتح الى موضع الامم ان كـ قريب اسمه كالمستثنى لا يحصل له ربة الفضل  
 فان بعد انتم م موضعه لان مشي الكثير فيفسد هواه ولا يقرب من على الصلاة التي حصل  
 استثنائه فيها (وأما محله) بخلاف الخبر بخلاف الصف فلا يربح جالسا كما هو لان هنا  
 عذرا بخلافه هناك وأما هنا لاجل القيمة فلا يحصل ليس على القوم فهو أشد مما هو ثم ان  
 مفهوم ان قرب نفي استصحاب التمام مع عدم اقرب ولا يؤخذ منه المنع مع أنه ممنوع (ص)  
 وان تقدم خبره محتمل (ش) يعني ان الامم اذا اختلفت رجا فتقدم خبره من يصلح بلامه  
 عمدا أو اشتباها كقوله بالان يربوا اسدا وفي القوم أكثر منه يبعث به فأنتم هم الصلاة  
 صحت وهذا يدل على ان المستثنى لا يحصل له ربة الامامة بنفس الاختلاف بل حتى  
 يقبل ويفعل بعض العمل (ص) كأنما اختلفت حتى لو لم يقد به (ش) انشبه في المعصية  
 يعني ان الامم اذا اختلفت على القوم مجتونا أو نحوهم لا يجوز امامته ولم يحصل عملان  
 صلاتهم صحيحة لما تقدم ان المستثنى لا يكون اماما حتى يعمل بالماء ومين عملا في الصلاة

بجسدا أنه من خبر (قوله وان محله) أي وجوده أي في هيئة اليهود والاولى كان ساريا على العمل خصصت له اشقة العصب (قوله  
 لان له عذر) وهو ان الامم مأموه بان تقدم على المأمومين كما تقدم من كراهة الصلاة امام الامم (قوله فلا يستعمل) ليس على  
 القوم أي من جهة عدم تعيين المستثنى بفتح انهم (قوله وبطلت) بعض القول أي م مع استثنائه هكذا قال بنوهم أي انه لا يرب  
 من العمل وحتى بعد الحق عن بعض شبوخة انه بنفس الاختلاف يعبر اربا ما وان لم يعمل في الصلاة حتى هو أحد من السائلين  
 المأمومين (قوله ولم يقتل ربه) قال الله أي مفعول ما به مجرد الاقنداء سطل واملا به لا يخل الا اذا لم يلمعه بعد الاقنداء  
 وهذه لا ترد على المستثنى لان مفعول شربوط (قوله ويومهم) هذا اجل غير خط عن المصنف لان المصنف انما قال ولم يقتل ربه



(قوله ولو كان اماما معجرا للاختلاف) حاصله ان بعض شيوخ عبد الحق يقول انه معجرا للاختلاف يصير خليفة مطلقا أي في جميع  
 النصور وأما عبد الحق فقد وافق بعض شيوخه فيما عدا المجنون وأما المجنون فقد وافق معجون على أنه لا بد من العمل فظهر من ذلك  
 طرق ثلاثة طريقة معجون وطريقة بعض شيوخ عبد الحق وطريقة المصنف طريقة رابعة وبها ذهب عبي  
 فقال فان اقتصدوا به بطلت عليهم وان كانوا غير عاقلين كما تقدم في قوله أو يجنوننا (قوله لم يطلت عليهم ولو لم يقتدوا به) نظر الظاهر لفظ  
 المصنف ولو نظر لفظه أو لا لقال ولو لم يعمل بهم شيئا إلا ان قال ان المعنى ولو لم يقتدوا به أي فضلا عن الانقياد له مل حتى يقول ولو لم  
 يعمل بهم (قوله وقرن عبد الحق) أي بين مسألة (٤٠٩) المجنون والتي قبلها كما بينا (قوله وهو الظاهر) رجوع الكلام عيج ورجوع

ولو كان اماما معجرا للاختلاف كما عند بعض شيوخ عبد الحق بطلت عليهم ولو لم يقتدوا  
 به وقرن عبد الحق بان هذا ليس بمن أو ثم به فلا يضرهم اختلافه حتى يعمل عمليا أو يمتنع به  
 فيسه انتهى ومقتضى قوله ولم يقتدوا به بطلت عليهم معجرا فيسه الاقتداء به وهو الظاهر  
 خلاف مقتضى قول عبد الحق حتى يعمل بهم عمليا أو يمتنع به فيه انتهى ومقتضى قوله ولم يقتدوا  
 به بطلت ان اقتدوا به وان كانوا غير عاقلين كما تقدم في قوله أو يجنوننا (ع) أو اتوا وحدا  
 أو بعضهم أو بامامين (ش) يعني وكذلك لا يطل صلواتهم اذا اتوا وحدا لا انفسهم  
 وترى في اخلاقه الامام وأولى لو لم يستخف عليهم أو بعضهم وحدا أو ترك الاقتداء بمن أم  
 الباقين الذي استخافه الامام أو غيره أو اتوا بامامين بان قدمت كل طائفة أمما وقد أسست  
 الطائفة الثانية بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصحون في المسجد بامام فقد مر واحد منهم وصلوا  
 وهذا كله في غير الجمعة واليه أشار بقوله (الا الجمعة) فلا تصح للثنتين وهذا ما انفرد  
 شرطها من الجماعة والامام ولو بعد ركعة على المشهور وليسوا كالسبوق لا يعقبن ركعة  
 تقدمت بشرطها بخلافهم فان الركعة المأثري بها بناء ولا يصح صلاة ثني من الجمعة مما هو بناء  
 فلا ولا تصح للثالثة الثانية الا يصلي جعتان في موضع ونصح لاسبقهما ثم انه يوجد في بعض  
 النسخ واتوا وحدا بالواو وهي محتملة للعطف والحال الا ان الظاهر منها الحال وصاحبها  
 وصاحب الحال التي قبلها وهي التي ولم يقتدوا به مجنوننا وهي حال مترادفة أي متتابعة وفي  
 بعضها بابا وهو مخطوف على تقدم غيره أو على اختلاف مجنوننا وقوله الا الجمعة راجع للفروع  
 الثلاثة ونصح صلاة من صلى مع الامام في الفروع الثاني بشرط توفر الشرط ككون من معه  
 اثني عشر تقدمهم الجمعة وأما الفرع الثالث فنصح صلاة من صلى مع من قدمه الامام حيث  
 قدم أحدهما فان لم يقدم أحدهما أو قدموا اثنين أو قدم هو اثنين فنصح صلاة من سبق بالسلام  
 بشرطه فان استوى بطلت عليهم ما رويهم ونهاجعة مادام وقتها باقيا وقولنا تصح صلاة من قدمه  
 الامام أو من سبق بالسلام محله حيث وجدت الشرط فان لم توجد فاتها تبطل وحيث بطلت  
 فهل تصح الجمعة الثاني حيث وجد شرطها لم تبطل واستظهر (ه) في شرحه الاول (ص) وقرا  
 من انتهاء الاول (ش) يعني ان المستخف يكمل على صلاة الاول فيقرأ من حيث انتهى الاول  
 في الظاهر وان لم يكن قرا شيئا اقتضت القراءة من أوها فان كانت سرية ابتداء المستخف القراءة  
 من أوها ولو مكث في قيامه قد قرأه أم أقرآن لا مكان أن يكون قد نسى أو أبطأ في قراءتها  
 ولم يبقها وهذا معنى قوله (واستدسرية ان لم يعلم) فان علم بان يكون قد أخبره الامام بأنه انتهى

كما حصل به أولا (قوله حتى يعمل  
 عملا) أي معجرا للاقتداء لا يكفي  
 (قوله بطلت ان اقتدوا به)  
 بمعنى ما قبله الذي قلنا انه كلام  
 عيج أتى به للمبالغة والحاصل  
 ان المعاني يقول لا يطل الا اذا  
 عمل بهم عملا وعيج بقول معجرا  
 الاقتداء بطل وهو الظاهر (قوله  
 أو اتوا وحدا) ولو استخلف  
 الاصل عليهم لا لا ثبت له حكم  
 الاصل الا اذا تبع كما يفيد كلام  
 ابن بشير كذا في شرح عجب وظاهره  
 عدم انهم (قوله أو بعضهم وحدا)  
 لكن يأثم كإفاده شبه (قوله  
 وقد أسست) أي أثبت كما هو  
 مصرح به (نقبة) إذا صلا  
 وحدا بامام كونه استخف عليهم  
 وصلى المستخف وحده ولم يدركوا  
 مع الاصل ركعة فكل ان يعيد في  
 جماعة ويظهر بذلك فيقال شخص  
 صلى بنية الإمامة ويعيد في جماعة  
 وما يؤم صلى بنية المأمومية ويعيد  
 في جماعة (قوله ولو بعد ركعة)  
 ومقابلته أنها تصح بعد ركعة لان  
 من أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة  
 (قوله محتملة للعطف) أي على قوله  
 استخف مجنوننا (قوله والحال)

فان قلت الحال وصف صاحبها والاعمام وحدا ليس وصف المجنون والجواب ان الوصف  
 في الحقيقة المقارنة لذلك (قوله مجنوننا) خبر صاحب اقتصد الحكاية (قوله وفي بعضها بابا الخ) لا يخفى ان نسخة أو أولى من نسخة الواو  
 نقصور هاتي المجنون أي النصور مسألة الواو بخلاف نسخة أو لعدم موها (قوله وهو مخطوف على تقدم غيره الخ) لا يخفى ان عطفه على  
 تقدم غيره يوجب أن في اعادة حذف والتدوير ان اتوا وحدا نا الخ محض أو ان محض المقدمة جواب عما مر ان تقدم على المخطوف  
 (قوله قدمه الامام) أي اسم المسجد المقام من السلطان أو من الواقف (قوله بشرط الخ) وهو كونه معه اثنا عشر والاولى حذف  
 بشرطه لقوله بعد وحمل الخ (قوله أو أبطأ في قراءتها) فبسه ارب هذا لا يقتضي ابتداء ومقاله شارحنا في هرام بعينه والظاهر أنه اذا أبطأ  
 وعلم أنه قد قرأه ان بعد المحقق له آية أو أكثر (قوله واستدسرية بالذكر لان الظاهرية شأها العلم بحقيقة الحال

بعد ذلك قبل الظمأ بنية أو بعدها  
وقبل الرفع أو بعد الرفع وماذا أحرم  
قبل الشحذاء الإمام وحصل له العذر  
بعد إحرامه وقبل اغتائه أو أحرم  
معه قبل الركوع وركع الإمام ولم  
يركع بناء وم حتى يحصل له العذر  
فيصح استخلافه والجماع له متى  
حصل له العذر قبل تمام الرفع فإنه  
يستخلف من أحرم معه قبل  
العذر ولو في حال شروعه في الرفع  
و أئى المستخلف بالركوع وأمان  
حصل له العذر بهذا تمام الرفع فلا  
يستخلف إلا من ذكر معه ركوع  
ذلك الركعة أن يخفى معه فحصل  
حصول العذر ويحصل هذا من  
أدركه معه لا شحذوا وأمان  
فيه في حال انتهاء الإمام أو بعد  
ذلك فإذا علمت هذا كله فيقيد  
كلامنا بأشراح رحمه الله تعالى عما إذا  
حصل له العذر قبل تمام الرفع وأمان  
يحصل له العذر بناء على ما لا يدرأ  
يدركه الاستخفاء وإذا قال عجم اعلم  
أن الإمام إذا حصل له العذر بعد  
تتمد ركعة سواء كانت الأولى  
أو مستخلفاً به عجم وغيره عذرهما

في قوله الى كذا أو كان في ما منه فسمعوا تغفله بقراءته حيث انتهى الامام كما يفهم من  
الاصالة الجهرية وقوله وقرأ أي تدبأ بالقراءة بهضم على سبيل البحث وظاهره ان له ان يقرأ  
الفاتحة حيث قرأها الاول وهو ممنوع لان تكرار الركوع يمكن ان يكون لا يجوز وان لم يطل به  
الاعلاف قد عوي أنه يعترف بذلك لان المقيد للفاتحة شخص آخر يحتاج لنقل وقوله وبسبب  
بسمه أي وجوباً (ص) وهتمة يادراك ما قبل الركوع (ش) أي وصحة الاستغفار يادراك  
المستغفر قبل العذر من الركعة التي وقع الاستغفار فيها أمراً به وهو ما قبل تمام الركوع  
لذي هو وقع الرأس وذلك بان يدرك الامام في الركوع فتقبله كافي لوضوئه وقبلنا من الركعة  
لمستغفره القيم اليه من صفة ركوع ركعة وأدرك معودها واستمر مع الامام حتى قدم لها بعداها  
ويجعل له العذر فانه يصح استغفاره لادراكه ما قبل تمام ركوع الركعة المستغفر فيها وهو  
القيام ولا يضره عدم ادراكه ما قبلها (ص) والا فان صلى نفسه أو بنى بالاولى أو الثانية صححت  
والا فلا كعود الامام لانما جاء به بعد ركعتين (ش) أجمع من يعتدي به من شراره  
على أنه لا يستقيم على هذا المساق ولذا قال ابن غازي حقه أن يفرض قوله والا فان صلى نفسه  
امخ على قوله وانما جاء بعد العذر فكما جني كما فعل ابن الطائيب وقرره في توضيح والا فليلم  
يدرك جزاً يعتدي به يستكمل بناؤه بالاولى انتهى وقال بعض لاشك ان فيه نقصاً وتقديراً تأخيراً  
صدر مثله من شرح مبسطة المرفوعة انتهى ونحن نشرح على ما صواب ويكون مساقه وهتمة  
بادراك ما قبل الركوع والاطلاق صلاتهم دون وان جاء بعد العذر فكما جني وان صلى نفسه  
أو بنى بالاولى أو الثالثة صححت والا فلا كعود الامام لانها لا خلاف في هذا والارادة ان يركع  
قوله فان صلى لنفسه الى حيث فانه مقدم عن محله ومجمله بقوله وان جاء بعد العذر وتأخير  
هو قوله وان جاء بعد العذر فكما جني طامه مؤخر عن محله ومجمله قبل قوله فان صلى نفسه فقوله  
والا فليلم صلاتهم دون أي وان لم يدرك جزاً يعتدي به نكث الركعة بان فانه ركوعها عابان  
أجمع بعد ان رفع أو قبله وتخلل أو نهى حتى رفع الامام فلا يصح استغفاره وان تقدم الامام  
فليقدم هو فغيره فان لم يتأخر وعادى يقوم في سجودها بطلت عليهم صلاتهم على المشهور  
لاعتدادهم بذلك السجود وعدم اعتدادهم به لانهم يجب عليهم الامانة الامام فهو كمن نكث  
أم فغيره فاقبل عليهم دون مصلاته فلا يطل أي بشرط أن يني على ما قبل الامام

هنا يتعامد الرفع وانما يستخلف من أدركه اعمه فان لم يدركه اعمه لم يصح استخلافه وبقوله ما دللنا أدركه اعمه ما تبين ان معنى مع الامة مع الامة  
وكعبه ثم زوجه عن ركوع ما بعد ها ولما لم يكنه ثلاثيه وحصل الامام العذر في حال سجودها بعد ركوعه سبيل قبول قيامه لم يمانع ولا  
يستغاض الامام في بقيته الا انما يستغاض بالرفع من حيث لا يستغاض به وبهم بعد وثيقه فقلنا اوعى به كذا فانه ما تعرض يستغاض  
اه (قوله وأدرك سجودها) بل ولولم يدرك سجودها وأدركه في الثانية ثم حصل له العذر (قوله ان فرغ قومه والا) يعني بالهنية  
الادخل في التفرغ (قوله والا في الح) أي ان لم يقبل حقه كاذبا بل أبي المن على ظاهره هذا يصح لان من لم يدرك سجودا بعد ركوعه لم يستعمل  
الح (قوله صدر مثله) مثل زائدة (قوله أو قبله) انقبلية بطريق متسع أي بان أحرم في حالة قيام ثلاث الركعة ثم زوجه عن ركوعها أو أحرم  
قبل قيام ثلاث الركعة بان كان أدرك الركعة الأولى مثلاً ثم زوجه عن ركوع الثانية (قوله على المشهور) وقيل لا لانه لو كان لا  
يحتسب بان أحرم عليه لوجب ما يفي الامام لو لم يجد ث وجداً باستخلافه كان الامام لم يخطئ في تركه

قوله فيأني بالرفع لا يفتي أن الآيات بالرفع فرع عن كونه يركع مع أنه لا يركع بل يسجد (قوله فكأن جنبي) السكاف رائدة لأنه أجنبي حقيقة (قوله لا هم صغر) قوله هذه العلة لا تنفي البطلان (قوله بان صلى الله عليه صلاة مفردة الخ) بأن لا يكمل الركعة في الفرض المذكور وإنما ابتدأ القراءة فاعاد الجميع الركعة فصح صلاته صلاة مفردة (قوله ولم يركع) لازم لذى قبله (قوله بالركعة الأولى) قال الشيخ أحمد البناء في قوله بالأولى الخ ظرفية والجار والمجرور عمل أي بني صالح كونه مستخلفاً في الأولى أو الثانية (قوله وابتدأ القراءة) تنبع الشأن فيه استظهار بعض الشراح وقال الشيخ أحمد ثم مقتضى البناء أنه لو أدرك الإمام بعد أن قرأ الفاتحة أنه ينبغي على ذلك وقد يقال بناء على وجوب الفاتحة في الجبل وترد فيه (٤٠٨) المطالب (أقول) ولا تردد لأن الفرض أنه جاهل فالتامين الاقتصار على الأول وهو أنه لو فرأى الإمام الفاتحة فالمراد أنه

ينبغي على قراءة الإمام كإفاده بعض المحققين (قوله للمأمومية) المناسب الإمامية (قوله والافليس مؤقفاً) المناسب أن يقول والافليس اماماً (قوله ان استخلفه على وتر الخ) أي بأن كان الباقي وتر أو شيئاً (قوله فلاحاجة ما قوله المازري مع قوله ان استخلفه على وتر) أي بأن كان الباقي وتر (أقول) بل يحتاج له وذلك من معنى قول المازري وشفع المغرب كوتر غيرهما ان الباقي شفع لأن المأضي شفع وحاصله أن قولهم يحتمل مقتضى أنه لو استخلفه وكان الباقي شفعان تصح الصلاة مع أنها بطله فقال المازري وشفع المغرب كوتر غيرهما في البطلان (قوله وظاهر كلام المؤلف) هذا صحيح موافقاً لما في وهو قد مر آخر ما مر لمصادر به الذي نهايته فأنتم بهم (قوله على ما إذا كان في حدث الخ) أي مطابقاً سواء استخلف عليهم أم لا عملوا عملاً أم لا فانه متى رجع بعد زوال حدثه وانتم بهم فان صلاتهم بطلت فقولهوا استخلف الخ راجع لقوله أو في رعاي بناء الخ (قوله وكان في اقوس هذا يدل على أن خلفه مسجودين وغيرهم وقوله هذا

بأن يأتي بما كان يأتي به مع الإمام لو لم يحصل له عذر فيأتي بالرفع والسجود فان تركه بطلت صلاته أيضاً (ص) وان جاء بعد العذر فكأن جنبي (ش) ما تقدم حكم من جاء قبيل العذر وأما ان جاء المستخلف بالرفع بعد حصول العذر من الإمام وخروجيه من الإمامة فكأن جنبي فلا يصح استخلافه على القوم وبطلت صلاته المأخوذين به لأنهم هم من قبله وأما صلاته هو فان صلى لنفسه صلاة مفردة ولم يركع على صلاة الإمام ولم يقبل الاستخلاف فان صلاته صحيحة وكذا ان قبل الاستخلاف صلى حسب طننه وإبدال منه بنى على صلاة الإمام بالركعة الأولى وابتدأ قراءة الفاتحة أو الثالثة في الرابعة واقتصر كالإمام على الفاتحة وانما صحت صلاته لأنه لا مخالفة بينه وبين المنفرد جلوسه في شغل جلوسه وقيامه في محل قيامه وإلى هذا أشار بقوله (فان صلى لنفسه أو بنى بالأولى أو ثالثة صحت) أي صلى لنفسه بنية الفسدية أو بنى بالأولى بنية المأمومية أي بحسب طننه وهذا لا يكون إلا وجه لا والافليس مؤقفاً (ص) والافلا (ش) أي وان لم يركع بالأولى ولا ثالثة بل بنى بالثانية في الثانية أو ثالثة أو الرابعة أو الثالثة في الثالثة فقط أو الرابعة في الرابعة فلا تصح صلاته جلوسه في غير موضع جلوسه وهذا معنى قولهم يحتمل ان استخلف على وتر بطلت وعلى شفع تحت المازري وشفع المغرب كوتر غيرها انتهى ومعنى ان شفع المغرب كوتر غيرها أنه استخلفه بعد ان مضى منها شفع لا بعد ان مضى منها ركعة وحينئذ لا حاجة لما قوله المازري مع قوله ان استخلفه على وتر بطلت (ص) كرهود الإمام لا تمامها (ش) تشبيه في البطلان أي كابتطل الصلاة إذا عاد الإمام بعد زوال عذره لا تمامهم سواء خرج ولم يستخلف ولم يركعوا لأنفسهم شيئاً إلى أن عاد أو استخلف عليهم ثم عاد فأخرج المستخلف وأتمهم وظاهر كلام المؤلف كغيره بطلان الصلاة كان العذر حدثاً أو رعايا استخلف الإمام أم لا عملوا عملاً أم لا راجع كذلك بل البطلان محمول على ما إذا كان في حدث أو في رعاي بناء أو استخلف الإمام أو لم يستخلف وعملوا عملاً بعده وأما لو لم يستخلف ولم يركعوا عملاً بعده فلا بطل (ص) وجلس للإمامه المسبوق كائن سبق هو (ش) لما لم يكن من شرط المستخلف ادراك صلاة الإمام من أولها بل ادراك جزء يعتد به من ركعة الاستخلاف وهو صادق عن سبق بما قبل تلك الركعة كخارجهم بين ههنا كيفية فعل المستخلف المسبوق والقوم بعد تمام صلاة الإمام الاصل سواء شارك في ذلك بعض من خلفه أم لا والمعنى ان الإمام اذا استخلف مسجوداً وكان في القوم أيضاً مسجوداً فأنتم الثائب ما بقي من صلاة الأول أشار إليهم جميعاً أن اجلسوا وقام لقضاء ما عليه وجلس من خلفه من المسجودين على المشهور فإذا اكمل صلاته وسلم قاموا للقضاء وكذلك لو كان المستخلف فقط مسجوداً والقوم فانهم

وجلس من خلفه نافية الان يقال ان في العبارة حدثاً أي وغيرهم وقول المصنف وجلس للإمامه المسبوق أيضاً أي وغيره (قوله وجلس من خلفه من المسجودين) وذلك لأنه لا يصح الاقتداء بالمستخلف فيما فيه بان سواء كان المستخلف بالكسرة بقوله أم لا كما إذا كان الإمام المسافر استخلف مثبته ولا يصح الاقتداء به فيما فيه فأنتم خلف الإمام المستخلف بالفتح وان كان فيما يقضاه جميعاً سبق به المستخلف بالكسرة لم يصح اقتداؤه بغيره وان كان فيما يقضاه سواء كان المستخلف بالكسرة بقوله أم لا (قوله على المشهور) مقابلة الخمي بخير بين ان يصلي ويصوم قياساً على انما أتته الأولى في صلاة الخوف أو يستخلف من يصلي به أو يقتل الإمام فيسلم معه لا بكماله فاقضوا الإسلام واحد أو ينتظر فراغ الإمام من قضائه ثم يقضي

(قوله وقد سلم فيه الخ) هذا فيما اذا كان المزمع مسبوقاً بأقل جماعاً على المستخلف بالفتح وقوله أو حصل منه أحد هما أي القضاء  
 كما لو كان المأموم مسبوقاً بآثار أو يسأو أو السلام كما اذا كانت الذي خلفه غير مسبوقاً (قوله ما وجه ابرار الضمير) أقول كان وجهه  
 إشارة الى ان السبق المختص به وقد أشار به بقوله كأن سبق هو أي وحده (قوله عطف على الضمير) فيه شيء لانه يصير المعنى المسبوق  
 مجلس السلام الامام المسبوق لسلام الامام المقيم فيقتضي تعيينه هذه بمسبوق وليس كذلك فالتناسب عطفه على جملة قوله وجلس  
 لسلامه الخ لانها في قوة قوله أي المستخلف المسبوق ينتظر لا المستخلف المقيم وقرئ بين هذه واسابقتها بان هذه لم يدخل فيها على موافقة  
 الامام في السلام فلا يلزم انتظار سلامه بخلاف السابقة (هـ) (قوله يقومون لانعام ما عليهم) اقدان أي وهي بناء فقول المستخلف

للقضاء تسع (قوله ان لم يدخل هذا  
 المقيم على أن يقتدي بالاول في  
 السلام) أي متى ينتظره المسافر  
 يسلمون بسلامه (قوله كراهة قدرا  
 المسافر) أي الذين هم المؤمنون  
 بالمقيم بقوله وكذا بكمرة اقتدار  
 المقيمين الذين خلفه بالمسافر (قوله  
 باب يكون موجوداً هناك) وانما لم  
 يسمه على عدم أحد منقول  
 المصنف فيسلم المسافر وقوله  
 ولا يصلح للامامة أي لا يكون عاجزاً  
 مثلاً أو جاهلاً فقول الشارح بعد  
 أو لكونه جاهلاً لا يظهر لانه يلزم  
 عليه التكرار الآية بحص الاول  
 بما عدا الجاهل في آب قال ان  
 صحت صلته مع الانعام فكيف  
 يتأتى أن يكون جاهلاً ونقص صفة  
 ولا يصح الانعام به الا أن يفرض  
 ذلك في أي وقوله فهو من إضافة  
 المصدر لقوله أي في الاواس وقوله  
 أو لفاعله أي في الثالث وقوله كما  
 يفهم منه) أي مما أتى في باب  
 أسفر ولما كان في ذلك خفاً قال  
 أصل (قوله) بما أتى في قوله يفهم  
 منه ذلك لا التكرار كما يمكن  
 عند الامكان لا عند عدمه فندبر  
 (قوله من أنهم كلهم يجلسون) أن  
 مسافرهم وقوله لا يفهم  
 (أبني بما عليه) المستخلف  
 المقيم لا يلزم عليه الاقتدار

أيضا يجلسون ينتظرون قضاء سلامه على مذهب المدونة لان السلام من رتبة  
 صلاة الاول وقد حل هذا كله في الامامة فيه فلا يخرج عنه لغير معنى يقتضيه وانتظار القوم  
 لفرغه من القضاء أنصف من الخروج من امامته وقيل يستخلف من يسلمهم فبسل قيامه  
 لقضاء ما عليه وقوله وجلس لسلامه بمسبوق أي والمستخلف في هذه أيضاً مسبوق وقوله  
 كأن سبق هو أي وحده دون من خلفه فالويل بحسب المقتضى لسلامه فانما يبطل صلته لانه صار  
 بالاستخلاف امامه وقد سلم قبله وقضى في صلته أو حصل منه أحد هما فقط وانظر ما وجه ابرار  
 الضمير في قوله كأن سبق هو (ص) لا المقيم يستخلفه مسافر لتعذر مسافر وجهه فبسل  
 المسافر ويقوم غيره لقضاء (ش) المقيم بالجر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من غير  
 اعاده الخافض أي لا الامام المقيم يستخلفه الخ والمعنى ان الامام المسافر اذا استخلف مقيماً  
 على مسافرين ومقيمين وأى صلاة الاول فبث من خلفه من المقيمين يقومون لانعام ما عليهم  
 اذ ان ذلك عليهم على عدم السلام مع الاول والمسافرون يسلمون لانفسهم عند قيام  
 المستخلف المقيم لسلامه ولا ينتظرونه ليسلوا معه ان لم يدخل هذا المقيم على أن يقتدي بالاول  
 في السلام وقيل يستخلف من يسلمهم وقيل ينتظرونه ولما كانت المسئلة أن يستخلف المسافر  
 مثله كراهة امامة المقيم لمسافر أشار المؤلف الى التعذر بقوله لا تعذر استخلاف مسافر بان  
 يكون موجوداً هناك ولا يصلح للامامة وليس من التعذر بعده لا مكان استخلافه مع صلته في  
 مكانه من غير كراهة لان دخول محل ضرورة أو جهله أي جهل تعيينه من المقيمين أو جهله  
 خلفه أو لكونه جاهلاً فهو محتمل لان يكون قوله أو جهله من إضافة المصدر لقوله أو لفاعله  
 وعبارة أخرى فان قلت كلام المؤلف يقتضي انه اذا استخلفه اقيم له من مسافر وجهه أن  
 الحكم ليس كذلك مع أنه كذلك قلت مراده بيان الوجه الذي يجوز فيه استخلاف المقيم على  
 المسافرين اذا استخلفه عليهم في غير ذلك مكرره ولكن الاولى حذف قوله لتعذر مسافراً وجهه  
 ليشمل ما اذا استخلفه مع عدم تعذر المسافر وجهه ويفهم حكم ما اذا استخلفه في هذه الحالة  
 وهو التكرار مما أتى في باب السفر كما يفهم منه جواز استخلافه لتعذر مسافراً وجهه تأمل  
 ثم انما مشى عليه المؤقت من ان المسافر يسلم ويقوم غيره للقضاء عند قيام المستخلف المقيم  
 بخلاف المعتد من المذهب من أنهم كلهم يجلسون في هذه المسئلة أيضاً كالتى قبلها السلام المقيم  
 المستخلف (ص) وان جهل ما صلى أشاراً أشاروا والاسج به (ش) أي اذا جهل المستخلف  
 المسبوق ما صلى الامام الا أن أشار اليهم ليلجوه وأشار اليه المأمورون عند ما صلى فافهم  
 فواضح ولا جدوايه فان لم يفهمه تسبج كلوه وكلهم على ما في سماع موسى ابن رشيد هو  
 الجارى على المشهور من ان الكلام لا صلاح الصلاة غير مبطل وقوله تسبج به أي لاجل قوام

(٥٣ - خرشي اول) بامامين في صلاة ليس أحدهما نابعاً عن الآخر لم لو جاء شخص فوجد الامام في ركعتين الانعام فله أن يأم  
 به (قوله أشاراً أشاروا) أي ليلجوه بما صلى لا بما بقي وهو ظاهر وقوله وان جهل ما صلى لاشاق المؤقتين سواء كانوا غيبين أو مسافرين  
 على ما صلى الخلاف أحوالهم فيما بقي مع أن العلم بأحدهما يستلزم العلم بالآخر (قوله والاسج به) تسبجهم اليه بالاشارة  
 فبسل بعدم البطلان واستظهر البطلان لان قصد الافهام بالتسبج في غير محله لغير حاجة يطل وحديث حصول انعام الانذاره صار  
 التسبج لغير حاجته (قوله كلوه) وهو كونه مع وجود الفهم بالاشارة والتسبج بطلت (قوله لا) لافهام المستخلف أو تسبجه مرجع

التمثيل والمسيبية شئ واحد (قوله من لم يعلم خلافه) قال عيب ويعمل المأموم المسبوق العالم مع المستخلف الذي لم يعلم ولكن لا يتبعه  
 فيما زاد عليه ولا يجلس معه اذا جلس في محل لا يجلس فيه فاذا استخلف في ثانية انظر وقال له الاصلى به ما يصلى ذلك المستخلف  
 الثالثة اسقطت ركوعا من الاولى فن من علم من المأمومين خلاف قوله لا يجلس مع المستخلف اذا جلس به فحصل لثلاثة انى صارت  
 ثانية وبطل معه الزاوية فذا جلس المستخلف بعد ما وسجد للسهو فان العالم خلافه يسقط ركوعا حتى يأتي المستخلف بركعة القضاء  
 فيشهد به ويسلم بعد صلاة كذا في عيب (١٠) ولم يظهر قوله فاذا جلس المستخلف بعد ما لان المستخلف لا يجلس بعدها كما يظهر

من تقريره (قوله وفي لزوم اتباع) من تقريره (قوله وفي لزوم اتباع) أي اتباع هذا المأموم الامام المستخلف (قوله بعد) اعلم ان فطر عقيب تدل على ان المراد بركعة بعد لان بعد حقيقة في التراخي قال عيب فان أخرجه وسجد به كماله صلاة نفسه وانظر انه لا يضم (قوله سجود الامم) أي البعدي (قوله فان كان سهو به زيادة) أي كان عيبا يأتي به قضاء أو كان فيها استخفاف عليه وقوله وان كان بنقص أي كذلك (قوله ينقلب لهما قبلها) أي للثلاثة المعروفة أنه اذا اجتمع نقص وزيادة ينقلب جانب النقص على جانب الزيادة (قوله أنه لا ينقلب) أي بل يكتفي بالسجود بعد اسلام أي الذي هو زيادة الامام وهو مختلف لا فهو عدوا نظر لم كان انقص الذي حصل فيما استخف عليه يبقيه الى أن يفرغ من صلاته وهذا فعله عقيب كمال صلاة الامم مثل السهو الذي يترتب عليه ويحجب بأنه نظره فيه لفسده هو والطائفة ان مقاله اشارة من القولين في السجود بعد اكمال صلاة المستخلف بالنقص من كونه يسجد قبل أو بعد انما هو في محض الزيادة من الامام وأما اذا كان المترتب على الاصل سجودا بنقص ثم سجد بها المستخلف بنقص أو زيادة فيما كمله من صلاة امامه

المستخلف أو بسببه واذا جهل وجهه لو فاته يعمل على المحقق وباني غيره (ص) وان قال للمسبوق اسقطت ركوعا يعمل عليه من لم يعلم خلافه (ش) يعني ان الامام اذا قال للمستخلف المسبوق اسقطت ركوعا ونحوه مما يجب ابطال الركعة فانه يعمل على قوله المستخلف المسبوق ويعمل عليه أيضا من المأمومين كل من لم يعلم خلافه وهو من علم صحة مقاشته أو ظنها أو شك فيها أو ظن خلافها ولا يعمل على قوله من علم صحة صلاة الامام وصلاة نفسه بل يعمل على ما علم وظاهره ولو المستخلف وفي لزوم اتباع من يمين صحة صلاة نفسه وشك في صلاة الامام قولان نقلهما ابن رشدوا تقدم نقل طر بقية ابن رشد وغيره وهذه المسئلة ينشأ عنها ما تقدم من قوله وان قام ادم نظامه الخ وأعادها لابل قوله وسجد قبله الخ وانما قرضا في المسبوق مع أن غيره كذلك في أنه يعمل عليه من لم يعلم خلافه لاجل قوله يسجد قبله بعد صلاة امامه اذ لا يأتي هذا في غير المسبوق ولا مفهوم ركوعه ولو قال ركعتا السجود أشمل (ص) وسجد قبله ان لم تتجسس زيادة بعد صلاة امامه (ش) والمحدث أن السجود القبلي يسجد به عقيب كل صلاة امامه وقبل تمام الصلاة كما اذا أخبره بعد ما عقدا ثالثة أنه أسقط ركوعا مثلاً فانه يسجد هنا بعد كمال صلاة امامه الذي استخلفه لان هناك زيادة ونقص السجود لرجوع الثالثة ثانية أو أخيرة بذلك في قيام الرابعة أو بعد عقدها ولو في الجلدة الأخيرة لاحتمال أن يكون من الاولى فتقلب الثالثة ثانية وهذا ما لم يعين له انه من الثالثة أو من الرابعة فان عين له ذلك فانه سجد ثم تجسس الزيادة فيسجد بعد سلامه وكذا اذا أخبره وهو في الجلدة الوسطى مثلاً أنه أسقط ركوعا فانه يسجد بعد كمال صلاته لان السجود هذا بعدي لبعض الزيادة وهذا واضح اذا أدرك مع الامم ركعة والا فلا يسجد كما يفيد ما تقدم في باب السهو وقد يقال انه لياسته عن الامام يصير مطاوعا بما يطلب به الامام فيطلب حيث يسجد السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا فيقبل ما تقدم في السهو وغير ما هنا حيث كان السجود بعديا لبعض الزيادة فله بعد سلام المستخلف ولو ترتب عليه فيما استخلفه عليه الامام أو فيما يأتي به فمما بنقص أو زيادة غير ذلك سجود الامام فان كان سهو به زيادة كسهو الامام فواضح وان كان بنقص فقال غير ابن القاسم ينقلب لهما قبلها وظاهر ما في النودار أنه لا ينقلب عند ابن القاسم فقد تبين أن الظرف من قول المؤيد بعد صلاة امامه متعلق بقوله محمد قال بعض راغبا أخرجه عن قوله ان لم تتجسس زيادة ثلاثتهم رجوعا شرطه اذ نصير الترتيب هكذا وسجد قبله بعد صلاة امامه ان لم تتجسس زيادة فيوهم أنه عند تجسس الزيادة يسجد قبل صلاة الامام وهو فاسد \* ولما كانت اقرار بنقصه مرة تامة غير مجموعة مع فرض آخر مجموعة ومرة مة مة مجموعة وغير مجموعة وقد تقدم حكم التامة غير المجموعة شرع فيما عداها مبسدا ببيان حكم القصر فقال

اربعة

فان سجوده لا امامه يعني عن سجوده هو أي بنقص أو زيادة ويبقى ما اذا حصل له استخفاف سهو فيما يأتي به قضا فانهم لا يسجدون معه سواء كان بنقص أو زيادة هذا كله مستفاد من الخطاب في فصل صلاة المسافر (قوله غير عاص به) صفة مسافر أي حريه السفر فهو محراز من اطلاق اسم المسبب على السبب (تفسيره) \* السفر لغة قطع المسافة مأخوذ من الاسفار ومنه أسفرت المرأة عن وجهها أظهرته وأسفر الصبي طهر لاله لشفته يسفر عن أخلاق الرجال وقوله أربعة برء معقول مسافر ولو قطعها في لحظة واحدة كالموطأ ومثلها المشهور أنه تحديد لا نفي فلا يجوز القصر فيها دونها (قوله أربعة برء) وهذا إما عيبا أو المسكان

واعتبار الزمان من زمان أي سب يومين متتاليين سيرا الحيوانات المثقلة بالأجمال كافي الشح أجد الزقاني أو سب يومين وبهذه سب  
 الحيوانات المثقلة بالأجمال على المعتاد كالأشياء وقطرها بعضهم أله الراجح قال في له وجد عندى ما نصه والله هل بحسب اليونان  
 من الشعر أو من طلوع الشمس وهو الظاهر اه (قوله كل ميل ثلاثة آلاف الخ) قيل ومقادير بعضهم أن الراجح أن الميل ستة آلاف  
 ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعها مترضة معتدلة والمراد به الذراع الهاشمي والأصبع ستة شعيرات معتدلة مترضة وكل شعيرة  
 ستة شعيرات من شعيرات البرذون والذراع الهاشمي ينقص عن الذراع الحديدي المعروف لأن الفم فتكون الستة آلاف خمسة آلاف  
 وسبعمائة وخمسين ذراعا بالحديد (قوله كل شعيرة ستة شعيرات) كذلك قال (٤١٤) القرافي واعترض بأن الشعيرة بهذا الوصف وهو

كون بطن احداهما يظهر الاخرى  
 لا يصح لان لشعيرة بهذا الوصف  
 تكون على اثنين وهذا الاصبع الست  
 شعيرات واعيا بها أطرها و  
 بطنها كما هو نقل النوروي (قوله  
 يسن في حقها) أي يسن في حقه  
 سنه عين مؤكدة وفي أكديتها  
 على ستة الجماعة ونكسه في لابن  
 رشيد والهمي (قوله غير خاص  
 بسفره) وأما العاصي فيه كالزاني  
 وشارب الخمر في قصره انما قالوا فرق  
 في منع العاصي من القصر بين أن  
 يكون عاصيا مدحولا عليه أو  
 طارقا لقصره بالسفر في أناته أم  
 (قوله بالكرهية في طوار) وقيل  
 بالكرهية والخمرية والحاصل أن  
 الراجح الحرمة في العاصي والكرهية  
 في اللادهي قاب وقيل وقصر  
 فاراجح لا إعادة فيهما قوة فلو قصر  
 الخ الراجح لا إعادة في العاصي  
 واللاه (قوله ولابن المسبوز  
 تفصيل) وهو أنه يلحق تقدمت  
 مسافة البر أو تأخرت حيث كان  
 السب فيه بجدا أو به وبأريج  
 فاب كان يسير فيه بالرجح فقط  
 بقصر في مسافة البر المتقدمة وهي  
 دون قصر الزلا به بتعد عليه أريج

أو أربعة بردها أكثر كل برده أربعة فراسخ وأربعة فراسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف وخمسمائة  
 ذراع والذراع مابين طرفي المرفق إلى طرف الاصبع الوسطي كل ذراع ستة وثلاثون  
 أصبعها كل أصبع ستة شعيرات بطن احداهما إلى ظهر الاخرى كل شعيرة ستة شعيرات من شعيرات  
 البرذون يسن في حقها أن يقصر الصلاة الرباعية حيث كان غير خاص بسفره أو لا فيمنع قصر  
 العاصي كالأبوق وقاطع الطريق ما لم يتب فان تاب قصره وبطلت المسافة من وقت التوبة وفهم  
 من قوله به أن العاصي فيه يقصر وهو كذلك انما قالوا في قصر العاصي قولان بالحرمة والكرهية  
 وفي اللادهي قولان بالكرهية والجواز والراجح الحرمة في العاصي والكرهية في اللادهي  
 فلو قصر العاصي أعاد أبدا على الراجح وان قصر اللادهي أعاد في الوقت كما هو (ص) ولو  
 قصر (ش) مبالغة في طلب هذه المسافة لا للرد على من يقول أنه لا يقصر في البحر لان هذا  
 لم يقوله أحد ولا بد من مسافة أربعة برده ولو كان السفر بحر جمع لساحل أو للبحر على المشهور  
 وقيل يعتبر في البحر سير يوم وليلة دون المسافة وقيل يعتبر في للبحر بالزمان ومع الساحل بالمسافة  
 ولو اتفق له سفر بر بحر فيقصر ويلحق من غير تفصيل ولابن المراز تصويل وعليه قصر  
 شارح قواعده عياض كما اقتصر بهرام عليه واعتز به بعضهم بأهمه أنه المذهب (ص)  
 ذهبا (ش) امامه قول مطلق لفعل محذوف أي يذهبها ذهابا ولو كانت مملوكة من الذهب  
 والاياب لا يقصر أو تغير نسبة أي من جهة الذهب أو حال من أو به برده عند من يجوز في  
 الحال من أسكرة من غير مسوغ لكن يؤول ذهابا بغيره بأي حالة كونها مذهبا أو (ص)  
 قصدت (ش) يريد أن مسافة القصر لا بد وان تكون مقصودة بذوق قطعها من غير قصد  
 لم يقصر كالأهائم كما يأتي ولو جاوز مسافة القصر (ص) دفعه (ش) مفعول مطلق لفعل محذوف  
 أي بدفعه أدفعه ومعنى بدفعها نوقعتها أو عرابها بتغييرها من عدم التيقن لأن دفعه وطور أو مرة  
 ونحوها مصادر منصوبة على المصولة المطلقة كما قاله ابن الحاجب والمراد بكون الأربعة  
 برده قصدت دفعه أن لا يقيم فيما بينها إقامة توجب الاتمام كأربعة أيام صحاح فن قصد أو به  
 برده في التيسير منها ما لا يقصر فيه الصلاة ثم يقيم أربعة أيام صحاح ثم يسافر باقيا فانه يتم  
 وليس المراد أن يقطعها على ظهور واحد أي أنه يقطعها في واحدة أي يسيرها في سيرة واحدة  
 لان عادة فاصية بخلاف ذلك ودفعه بفتح الدال (ص) ان عدى المبدى البساتين المسكونة  
 (ش) لما كان الاتمام هو الأصل والنسبة لا تمنع عن الأصل بمجرد اشتراطها التيسير  
 واشترط في التيسير مع الانفصال عن حكم محله ثم قسم المحل المتفصل عنه فان كان بالأفلا

وقصر ان تله حيث كان فيه مسافة قصر لا أقل وهو الراجح خلافا شارحنا ولا يقصر مادام في المرمى انظر سب (قوله شارح قواعده  
 عياض) أي الذي هو العوق (قوله امامه مفعول مطلق) وهو لا يظهر فلذا أقدمه (قوله أو تغير نسبة) طاهر اعتبر به السبب في  
 شيئين وفيها إجماع كقولك طاب زيد بنفساو بدت بالقيسيز وقول هنا نسبة السرار أربعة ثلاث النسبة الاقارب فيها إجماع بدت بنسبة  
 ذهابا لأنه يتخيل من جهة الذهاب أو الاياب فافاد أنه من جهة الذهاب فقط (قوله من غير مسوغ) فيه نظير المسوغ موسود وهو  
 انحصار بالاضافة (قوله يريد الخ) نراه جعل قوله قصدت شرط على حدثه وليس كذلك بل هو وقوله دفعه شرط واحد وذلك لان  
 الهائم قد خرج بقوله المسافر أي لم يسفر أو به برده أو الهائم لا يقال في حقه ان كان يريد سفر أو به برده (قوله ونحوها) كعادة (قوله  
 ان عدى المبدى) أي الحضري ويدخل فيه انه مودى ادانوى إقامة أربعة أيام صحاح ثم زاد الاربعان فلا يقصر حتى يجاوز البساتين

(قوله أو ما في حكمه) كان اتفاق ساكنيها بابل البلد بنار وطبخ وغبر وشراء من سوقها وإذا سافر من الجانب الذي لا يسكن به لم يقصر حتى يجاوز قدومه أي إذا سافر من الجانب الذي لا يسكن به أو انصرف من الجاهزة كن سافر من ناحية باب انصرف طهسة الشريعة ما بجانب البساتين أوليس بجانبها إلا أنه محاذها وأما لو كانت البساتين من جهة باب النصر وسافر من الجهة الأخرى بان سافر من ناحية الأزبكية وفرض أنه لم يكن بها سائرين فيكون تعديه البناء في بنييه كمثل البساتين القريتان التي ترافق أحدهما بابل الأخرى بالفضل والافضل لكل واحدة يفرضها بان كان عدم الاتفاق نحو عدة أوة وفي شرح شيب وانظر إذا كان بعض ساكنيها يرافق بالبلد كالجانب لا يمين دون الآخر والظاهر أن حكمها كلها حكم المصنعة (٤١٣) هـ قوله يحمل هذا على ما إذا كان من جانب واحد

والأفلا (قوله إن كانت قرية جعة) يقصر حتى يتعدى البساتين والمتصلة به وما في حكمه كانت بلد جعة أو غيرها ولا عبرة بالمزارع وهذا هو المشهور وروى طرف وابن الساجشون عن مالك أن كانت قرية جعة ولا يقصر حتى يجاوز بساتينها ثلاث أميال من السور وإن كان للبادسور والافضل آخر بساتينها وإن لم تكن قرية جعة فيمكن مجاوزة البساتين فقط واختلاف هل هو نفسان وهو اختيار ابن رشد وأخلاف وهو رأي الباجي وغيره وتؤولت المدونة على هذه الرواية لأن حقيقة السفر في هذا الباب باب الجعة سواء فيكون الجعة لا تسقط عن هودون ثلاثة أميال لأن في معنى المذاخر كذلك لا يقصر حتى يجاوزها وهذا معنى قوله (وتؤولت أيضا على مجاوزة ثلاثة أميال بقية الجعة) انتهى والظاهر أن هذا الخلاف حيث لا تريد البساتين المسكونة على ثلاثة أميال فإن زادت عنها اتفقوا على اعتبار مجاوزة البساتين وكذلك إذا كانت ثلاثة أميال وأما إذا كانت أقل من ثلاثة أميال فيريد على بساتين المسكونة فيجوز قياسها على البساتين المشاورة بلان في اعتبار مجاوزتها وعدمها والمراد بالمسكونة المسكونة ولو في بعض الأحيان وهذا أولى من البناء الخوب فإنه لا يقصر حتى يجاوزها (ص) والعجودى حاته (ش) أي وإن جاوز وفارق العجودى ساكن المدينة سلكه الصحاح هو في حله صدق في محله صدق والمحلة منزل انقوم ولو تفرقت البيوت بحيث يحكمهم اسم الحى واسم الدار فلا يقصر حتى يجاوز الجميع ويكون ذلك حكم القضاة والرجال وإن لم يحكمهم اسم الحى واسم الدار قصر إذا جاوز بيوت حاته هو وإذا جمعهم اسم الدار دون اسم الحى فهو كما إذا جمعهم اسم الحى والدار كما هو الظاهر والظاهر أيضا فجمعهم اسم الحى ولم يجمعهم اسم الدار باب كان لكل فرقة منهم دار تعذر كل دار على حداثتها وهذا ظاهر حيث كان لا يرفق بعضهم ببعض والافضل كاهل الدار الواحدة كذا ينبغي كافي شرح (هـ) (ص) وانفصل غيرهما (ش) يريدان من كان في قرية لا آيات بها متصلة ولا بساتين فإنه لا يقصر حتى ينفصل عن قريته وكذلك من كان في أطراف فانه لا يقصر حتى يجاوز محله (ص) قصر رابعة وقية (ش) يعني أنه يسن قصر رابعة رابعة الوقية ولو في القصر يرى فيه قصران يظهر من سافر قبل العروب ثلاث فأكثر ولو أخرجهما ولا قل من ثلاث إلى ركة على القصر يسنه ونزعت الظهور قصر رابعة وقية فائدة السفر واسمه أشار بقوله (أرفقته) فيه ولو أداها في القصر وخرج بالربعة الثلاثة وإنشائية فاسمها لا يقصر إن اتفاقا فقوله قصر رابعة نائب فاعل سن وهو إذا مؤنث بالوقية الحاضرة يباين قوله أرفقته فيه ولو عبر بحاضرة لكان أولى لأن اتفاقه وقية أيضا

والأفلا (قوله إن كانت قرية جعة) تقام بها ولو في زمن دون زمن فيما نزلهم ثم على التأويل الأول وهو المشهور فافضل الجعة الأربعة بردهد مجاوزة بساتين قطعاً أو ما على ثاني فهل بحسب الثلاثة الأميال من الأربعة بردهد هو ظاهر كلامهم واختاره البرزلي وغيره أو لا وصوبه ابن ناجي وصوب بعضهم بالشيخ (قوله فغير) أي تقييد (قوله وتؤولت على هذه الرواية) هو ما أشار إليه المصنف بقوله وتؤولت وهذا التأويل لأن رشد وهو موجود فقوله من قال لم تؤول المدونة عليه مردود كما أفاده محشى أنت (قوله وهذا معنى قوله وتؤولت الخ) وانظر أن المراد بقرية الجعة ما قام فيه الجعة بالفعل أرماء جدي فيه شرط أومة الجعة هكذا قال عجم وهو مردود بل ظاهراً لنقل تمام فيه الجعة بالفعل (قوله فيجوز فيه التأويلان) أي هو محل التوبين (قوله فانه لا يقصر حتى يجاوزه) ومجاوزة مقابلة من الطرف الذي ليس به مثله (قوله والعجودى) سمى بذلك لأنه يجعل يسه على عهد (قوله أي

محلة صدق) أي منزلة يصدق أي حراته هي صدق ويكون ذلك مباينة في الصدق أو أنه جعل منزلة طرفا للصدق وكأن الصدق جسم من الأجسام مظهر في المنزل ويكون أيضا كناية عن انصافه بأعظم الصدق (قوله ويكون ذلك حكم القضاة) أي ويكون السبب المنة بقاء لفضاء والرحاب التي يصدق لانية فكأنه لا بد من مجاوزة القضاة كذلك لا بد من مفارقة جميع البيوت المستقرة (قوله إذا جمعهم اسم الحى) أي يسنون لأب واحد كبنى ثعلب هذا معناه لغة والشاوخ تسع عجم في هذا الذي يظهر من كلامهم أن المراد بذلك كونهم محجة من في مواضع واحد ولو من قبائل شتى فعلى هذا اسم الحى والدار شي واحد أفاده محشى أنت (قوله والدار) يسن جعهم بلخيرة قريته من قري مصر (قوله لا آيات بها متصلة) أي ساكنة أو قرية أي أو منفصلة هي نفقة (قوله أرفقته فيه) ولو صلاها نامة أجزأ ولا إعادة لأنها خرجت عنها



اسم سفر سائر أقوله وأقوله وأقوله وأقوله  
خارجها أو أن أقوله سني يدخل قول  
وقوله أو أن أقوله آخره وأقوله  
أخلافه فيقول قول خارجها بأقل  
من الميل وعلايه العصور ولم يدخل  
أجله سني غور من اسمها سني  
الأول يعني العصور سفره وقوله  
أما سني يصلحها عصوره (قوله سني  
سفره سفره) أي أنها سفره  
(قوله إذا بلغ سفره) أي أنها  
سفره فاتمها وأقوله ولا قصر  
بأقل الخ) بالمذهب إلا الأربعة  
وردت عليه ولا يجوز الإقدام على  
القصر في ما هو في أقوله الشيخ سالم  
وأما خلافه في وقوع قوله في  
أو عصوره) أو عصوره حقيقة  
ثم لا يحسن أن بين قصص متعددة  
وأن لا انتهاء فاما سبب التسمية  
أن يقولوا أو عصوره فيقول فيما  
بين اسمه وعصوره وتسعة وأربعين  
الذي بينه وبين الأربعة والتسمية  
والأربعة عصوره وما هو عليه من  
أقوله إلى أربعين أن يقول على  
من قصر من ثمانية وأربعين إلى  
أربعين بدليل فيقول كذلك يقال  
فيما بعد التسوية والأربعين  
مبذاهي أربعة ورد قوله في  
والثلاثين) أو عصوره (قوله عصوره)  
والراجح عدم التسمية كما هو في  
المطاب وتنت (قوله لا أقل من ثمانية  
على المشهور) ومقابله أقوله فيقول  
ثلاثين وأربعين عصوره وقيل

لان الوضعية منسوبة الى وقت وكل صلاة لها وقت وقوله اوفئته أي اوفى بعهده فانه فيه (ص) وان  
 فويما بأهله (ش) يريد به من المسافرين القصر قصر وطه المذكور ولو كان فويما معه أهله  
 خذوا لاجله وأخرى غير انوقت والتوقيت بغیر أهله فهو على المنوم ان يترجم عدم القصر لان  
 المركب صارت له كالدار وانوقت خدم السفينة (ص) لي محل البسطة (ش) يعني ان المسافر  
 اذا رجع الى وطنه لا يرأى بالقصر حتى يرجع الى المكان الذي قصر منه في خروجه فاذا انما  
 يستدل لان منه هي القصر في الدخول هو مسدود في الخرج وهو غافل في قول المذوق واد  
 رجع من سفره فلبقه حتى يدخل البيوت أو قصر جاس لانها من منه هي القصر نفس كبره  
 ونحوه في الرسالة ولذا حمل بعضهم كلام المؤلف على منتهى سفره في الذهاب لاني الرجوع أي  
 بقصر اذا بلغ منتهى سفره الرقعة يحمل البسطة وهو يثبت في الماد الذي له ذلك والاطلة  
 في البدوي وحمل الاتصال في غيره ما يكون ساكن من منه رجوعه وهو أرى من حمله  
 على منتهى رجوعه مثلا يكون ما شيا على القوت الضعيف (ص) الا اقل (ش) معطوف على  
 أربعة برء على حذفي الموصوف أي لا مسافة أقل اي لا يباح انقص في مسافة أقل من أربعة  
 برء وان كان اللفظ لا يعطى الا عدم من القصر ولو قال ولا نقص أقل لاواه هذا ان قصر في  
 الاقل فنية تفصيل قال ابن رشد لا اعاده على من قصر في بين فماتة وأربعين الى أربعين  
 وغيا بين الاربعين الى ستين وثلاثين في اعادته في الوقت أي وعدم الاعادة مسلا قولان وفيما  
 دون ستين وثلاثين بعد أي (ص) الا كما في في خروجه لعمدة رجوعه (ش) برءات السفر  
 المبيع للقصر غايه أو أربعة برء بعد الاقل من ذلك على المشهور ثم استثنى من ذلك مسافة  
 المكي والقصر في المنزوي والمزدي فنه يباح بل بسن له ان يقصر في خروجه من وطنه لعمدة  
 للمسافة ورجوعه منها لعمدة غير هاهنا الا لاوطان سنة واقفه فيله في خروجه ورجوعه  
 ان كل خارج من وطنه يقصر في خروجه منه ورجوعه اليه لانه فلا يقصر متى وسوى  
 وعمره في رخصته بمالههم يقصر المكي اذا خرج حتى ولو اذركه الصلاة قبل ان يصل ليه على  
 الاحسن والحاصل ان الرجوع الى بلده وعليه شيء من عمل الحج قصر حيث كان عليه من  
 العمل في بلده في غير وطنه فاذا تم المنوى لان سبق عليه من العمل اعادته لوطنه وليس  
 عليه بعد عمل من عمل الحج ولا يتم المكي في رجوعه فله وان كان رجوعه لوطنه لكنه في  
 عليه شيء من عمله وهو المثل بالحب ثم اب كذا المؤلف لا يقبل ان (ع) في في ذهابه  
 لوجه جهرة امة وليكن اطواف الافاضة وفي رجوعه الى ارض يقصر مع انه يقصر في كلامه  
 في باب الحج ما يقيد حيث قال وجمع وقصر الا كاهها كثر وعرفة وما ذكره من انه لا يقصر  
 غير ظاهر (ص) ولا راجع لوجهها ولو لشيء سبه ولا عادل عن قصره بلا عذر ولا هاتم وبنا  
 رعى الا ان يعلم قطع المسافة فيه (ش) يعني ان الرجوع الى موضعه بعد سفره على مسافة  
 القصر ونفسه الى وطنه لا يقصر اذا كان رجوعه من دون مسافة القصر ولو لشيء سبه  
 فيه وعود لا تمام سفره لان الرجوع معتبر سفره بنفسه قول ابن المباشون اذا رجع شيء  
 سبه يقصر لان لم يقصر سفره وهذا ان لم يدخل وطنه والا فلا شئ في تمامه فاولم يكن مكان

(الاحسن) ومقابلته الوصل بال  
من العمل وهو الرمي بعد له في بلد  
(ب) أي اداناء (فونتم ان كلام  
بدخس في فناء من كان يهونه الامه

لا يصدق عليه أنه يخرج لغيره (قوله جرى قصره على الخلاف الآتي) (الخلاف الآتي) في أنما هو في حالة الدخول في البلد وأما في حالة الذهاب فيقصير بالخلاف لما بين (أقول) وبعد ذلك فالأحسن أن يعمم فيقال قوله ولا راجع لدونها شامل حتى لما إذا نوى إقامة قطع حكم السفر ولو لم نوا الإقامة على التأنيل لانه لا أربع كأي (قوله وأما عليهم) أي بعدم القصير في الطريق القصيرة (قوله مبني على عدم قصر اللذهي) أي على عدم الراجح عدم العودة مع أن نقل المواقف بعيدا عن المعادل عن القصرير بالأعذر بطلت به لأنه الآن يقال أنه مشهور مبني على ضعفه (٤١٤) وهو سره قصره للذهي (قوله اللهم لا أن يعلم الخ) بأن يجوز الفقير المجرد

بأنه من مبني على سفره أي الموضع الذي لا يتصرف فيه طبيب العيش (قوله عماله بال) أي بحسب الامتعة (قوله لا أن يجوز بالسفر) أي قبل إقامة أربعة أيام فيقصير بمجرد تعديه بحسب مدة القصر وكذا إن تحقق مجئها قبل إقامة أربعة أيام وأما لو عزم على السفر دونها لكن بعد أربعة أيام أو شاكها لم يلقونه قبل أربعة أيام أو لا أن (قوله ولا انعام هو الأصل) في أن ما يفيد رجع به (قوله لا أعلم من وطئه) مفاده أن يراد بالذهاب هو أهم من أهمين الأول الوطن وهو ما اتخذ فيه الإقامة بنية التأنيل الثاني ما مكث فيه مدة طويلة بنية عدم التأنيل فصح الاستثناء الثالث بنية قوله الاصطون فالمستثنى منه عام أصدقه صورته والمستثنى إحدى الصورتين ويدل على ذلك أيضا قوله في سياحي من باب ذكر أشخاص بعد العام فالأحسن أن يراد بالبلد ما يشمل ثلاث صور بلده الأصلية والتي لم تكن أصلا له إلا أنه نوى الإقامة على التأنيل وما نوى إقامة قطع حكم السفر دون بنية الإقامة على التأنيل (قوله وإذا كفته بينها) أي المشار إليها وله فيه دخوله وليس منه وبه المسافة (قوله وسواء رجع بعد مسافة القصير

نحو جسد وطئه وإنما تقدم له إقامة جرى قصره على الخلاف الآتي في قوله الاصطون ككفة صرح به النخعي ولا يقصر من عدل عن طريق قصير ليس فيها مسافة قصر بالأعذر إلى طريق فيها المسافة أسان كان هذرا لطوف وجوه فانه يقصر فقله قصير نصفه لو سوف محذوف أي طريق قصير وانظر لو كان كل من أطرافه يباع مسافة القصر واحداهما أطول وسلكه من غير عذر هل يقصر في زائده وأما اللهم بأن ذلك مبني على عدم قصر اللذهي بسفره يقتضي عدم قصره أي في زائده الطويل وأما اللهم وهو الذي لا يعم على مسافة معلومة فلا يقصر كما تقره المتجربون فاهم يخرجون ليدوروا في البلدان لا يقصدون مكانا معلوما لكن كدفا طابعتهم بلدهم فيكون فيهم مثل الهاشم طابعتهم في الجوعة في الرعاة يتبعون الكلاب بمواسمهم أنهم يتقون اللهم الآن يعلم كل من الهاشم والراعي قطع مسافة القصر قبل البدء في طلبه المقام به قبل محل الرعي يريد وقد عزم عليه عسخر وجهه فيقصير حينئذ ثم إنه أصبح رفع قوله ولا راجع الخ على أنه فاعل لمصدر أي ولا يقصر راجع لدونها أي لدون مسافة القصر وجهه على أنه صفة موصوف محذوف عطية على مسافر المقدر قبل أقل إذا لم يدرك لا مسافر أقل منها ولا مسافر راجع لدونها ثم انه يجري مثل هذا في قوله ولا عادل وما بعده وصحوا بأن ليس عذرا ينبغي أن يفيد عماله بال (ص) ولا منفصل ينتظر رقة الآن يجوز بالسفر دورها (ش) يريد أن من رزق من البلد ما على السفر الآن ينتظر رقة ليسافرهم فان كان جازما بالسفر على كل حال فانه يقصر وأما يكسر الأبيرهم فلا يقصر حتى يسير وان كان مترددا فقولنا ولا انعام هو الأصل (ص) وقطعه دخول الله وان رجع (ش) الضمير في وقطعه راجع للقصر وليس راجع لبلده بقيد السنة لأنه لو هم ان السنة تم قطع ويسقى الجوار وليس كذلك وبعبارة أخرى أي وقطع حكم السفر من القصر وغيره كقطر رمضان دخول بلده الاعلم من وطنه إذا أراد به الموضع الذي يقصدت فيه إقامة طويلة فوجب الانعام كانت إقامة فيه على نية الانتقال أو عدمه بدليل الاستثناء وأما قطع دخوله السفر لانه مظنة الإقامة وإذا كفت بنها فقهها المظنون أخرى وسواء رجع إليه بعدم مسافة القصر أو قبلها فانه يتم إذا دخله وأما انعامه أو قصره في رجوعه فتقدم أنه يعتبر بسفره بنفسه فليس مرادها ولا فرق في قطع حكم السفر بين أن يدخل البلد اختيارا أو غلبة كالوردته إلى المذمبي وان رده غاصب لسكان على القصر في رجوعه وإقامته الآن نوى إقامة أربعة أيام أنه أي لأن العاصب يمكن الخلاص منه بخلاف الرجوع الدابة إذا جمعت به وودته (ص) إلا مواطن ككفة رفض سكناها ورجع بناويا السفر (ش) أي ان من طالت إقامته في مكان من غير اتخاذها وطبا بنية عدم الانتقال ثم خرج منها ورفض سكناها ورجع إليها بعد بلوغ مسافة

أولا) أقول يتعين حمله على ما إذا رجع بعدم مسافة القصر لانه إذا رجع قبل مسافة القصر ثم ولا يتوقف على الدخول ويكون من أفراد قوله ولا راجع لدونها (قوله كالوردته لرج) وبلغ عليه رداعلى معنون الفائل يجوز قصر مغلوب الرج (قوله لان العاصب يمكن الخلاص منه) أي جملة كان يتشفع بالتأنيل أو يستعين عليه بأعلى معنون الفائل يجوز قصر مغلوب الرج (قوله فانه لا حيلة تفعل معه الا اذا كان أمر من تدودي) شب ان هذا الفرق يفيد عكس المقصود ولم يظهر لي (قوله بنية عدم الانتقال) منة على عدم دخولها وطنها أي ان اتخاذ الوطن يفتق بنية عدم الانتقال (قوله ثم خرج منها ورفض سكناها) والحال انه نوى بسفره مسافة القصر (قوله ورجع إليها بسا بالرجع مسافة القصر) لا يفهم له بل ولورجع قبل بلوغ مسافة القصر

ويكون موافقة لما تقدم له من التمهيم فكذلك فهم بعض اشراج ورده عشق تحت بأنه يمين حمله على ما اذا كان جامدا فاقه القصر  
 ان لو رجع قبل مسافة القصر كما اذا احرم من الحرم انما لا تنعيم فانه يتم لقول المصنف ولا راجع لدونها وقصره على ما اذا خرج من  
 وطنه لا من محلي اقام به اقامة تقطع حكم السفر بخلاف النقل (قوله ناويا السفر) ليس بشرط بل الموادلي يكن ناويا لاقامة فيبصر  
 بما اذا نوى السفر اولانية له واما لو رجع ناويا لاقامة تقطع حكم السفر فيه يتم كما اذا خرج منها لمحل دون مسافة القصر بحسب نفسه  
 واصل ان يفتقر دخول بلده ووطنه ودخوله محلا اقام به ما يقطع حكم السفر من وجهين احدهما ان دخول الاولين يقطع ولودخل  
 ناويا السفر حيث لم يرفض مكانها ومحل اشتراط الرضا حيث مات أهله به حين الرضا او لا اهل له واما الرضا عن وجود الامل أي  
 الزوجية فانه لا عبرة به ويتم ودخوله محل الاقامة لا يقطع الا اذا نوى به اقامة تقطع به ما انية دخول محل الاقامة غير ناويا لا يقطع  
 ولو كان بينه وبينه دون مسافة القصر أي على ما تقدم من البحث بخلاف نية دخول وطنه وبلده فانه يقطع حكم السفر انما يكن بينه  
 وبين ذلك مسافة القصر (قوله على ما رجع اليه مالك) وجهه قوله الاول بالاقام انما لسا وطنا وانما لسا لاقامتها لهما حكم الوصن  
 فكانه رجع لوطنه ووجه القصر الذي رجع اليه انما ليست وطنه على الحقيقة (٤١٥) واغ اتم نوى الاقامة (قوله اوساني

حكمه) مهطوف على وطنه وفيه  
 انه في حالة رجوع لا يفتقر الى اثنين  
 في القصر الا ان يحمل كلام المتن  
 على دخول المرور كما يدل عليه  
 ما يأتي بقول الشارح من باب ذكر  
 انما هو بعد الامام الخ لاجابة  
 لا اختلاف الموضع لان قول  
 المصنف وقطعه دخول بلده في  
 دخول رجوع ونحوه وقطعه دخول  
 وطنه في دخول مرور (قوله ولا فائدة  
 فيه الخ) جواب عن سؤال قد  
 هو ان عطف الخ على على العام  
 يحتاج الى كسرة وما هي (قوله على  
 اصله) أي ان ذلك الخاص في  
 قطع السفر أي رأيا الذي لم يخذ  
 وطنا أي على التباديل من مسائل  
 في قطع السفر وهو ما أشار له

القصر كمعمر من كالحفصة ناويا للسفر بان يقيم بها دون أربعة أيام بقصر في رجوعه بلا  
 خلاف وفي اقامته على ما رجع اليه مالك (ص) وقطعه دخول وطنه (ش) وعلى ما قررنا  
 من أهمية البلدي بصر قوله وقطعه دخول وطنه وهو موضع نويت الاقامة فيه على الدوام أو  
 ما في حكمه من اثنين المسكونة من باب ذكر انما هو بعد الامام فلا فائدة فيه الا ان ينييه على  
 على اصله في قطع السفر ومحل الاستيطان شبيه به في ذلك أو التمهيم على شرطية دخوله  
 ولا يكفي مجرد المرور به ولا الاجتياز من غير دخول اونه خذ الف المبررة قول ابن المطايع  
 وعمره بوضعه أو ما في حكمه كنية اقامته وقد يعقبه في توضيحه بأنه يفهم ان مطلق المرور  
 مانع وليس كذلك انما يمنع شرط دخوله اونه دخوله لان اجتياز قط (ص) أو مكن زوجة  
 دخل بها (ش) أي وقطعه دخول مكان زوجته حتى دخل بها فيه ولو لم يخذ وطنا ولا فائدة  
 (قط) ولا ينبغي أن يرشح للزوجة يخرج السرية وأم الولد ككافة من بعض الناس استدلال  
 بحرجها وما اذا علمت ان ابن الحجاب وابن عرفة أخفا اسم يد بالزوجة علمت ما في الشارح  
 الوسط ولوا تنقالت الزوجة لبلد باذنه فانه يصير وطنا أيضا فلو مات وعلم بها فلا يتسبب موضعها  
 حينئذ اذا كان متوطنا غيره والا فاعتبر لان موتها كالرفض والوطن لا يرفض الا ان يتوطن  
 غيره انظر الطحطاوي وقوله (وان يرحل غائبة) قيد انقلبه من أي في الرجوع اياه فانه ثم ان رجع  
 المرور لا يقطع حكم السفر الا اذا انضم لدخول اونه دخول وفي كلام ابن عازي انظر (ص)

بقوله ومحل الاستيطان فلم يرد بالاستيطان ظاهره لارادته الاقامة لقاطعة حكم السفر الخايسة عن يه المكت على التاميد (ثان  
 قلت) أي سورة في حذف المشابهة مع قوله الاموطن كمنك الخ (قلت) في حذفها اذا رجع متوطن لا يمكنه ان يوا اقامة (قوله و  
 التمهيم على شرطية دخوله) فيه ان المصنف قد قال وقطعه دخول بلده والوطن من افراد البلد وجعل على عب بلده دخل اقامته  
 اصالة فقال دخول بلده أي محل اقامته اصالة وان لم يوا اقامة أربعة أيام حيث لم يرفض مكانها والا فلا بد من نية اقامته او جعل وبقته  
 ما نوى عدم الانتقال عنه بل نوى اقامته به على التأيد وليس بلده اصالة (نظيره) قال ابن عازي انما دخول في البلد بالرجوع  
 والدخول في الوطن بالمرور (أقول) وهو الذي تفيد عبارة ابن الحجاب الا نية فاختلف الموضوع فلا يكون من عطف الخاص  
 والاصل ان المتعين ان قوله وقطعه دخول بلده دخول رجوع وقوله دخول وطنه من دخول من رجوع فاختلف الموضوع فلا يكون  
 من عطف الخاص على العام (قوله والاجتياز) هو نفس المرور (قوله علمت ما في الشارح الوسط) من اشراج اسم من قوله والوطن  
 لا يرفض) أي لا يبرفضه الا اذا توطن غير موافقا لم يتوطن غيره ورفضه فلا يعتبر (نظيره) اد احرم بعد الاقامة قطعة  
 على السفر فقال ممنون لا يقصر حتى يفر من كالاته وان حبيب يقصر بالمرور فاعلى لنية ابن راجي وبالاول اقول شذبت  
 شيئا يبقى به ولو نوى أن يقيم موضع ثم رجع نية قبل الدخول اياه فانه قصر قوله في المقدمة مات (قوله وفي كلام ابن عازي انظر) أي لانه  
 قال الدخول في البلد الرجوع والدخول في الوطن المرور (أقول) يمكن أن مراده ان الدخول في بلد يكون في حالة الرجوع والدخول  
 في الوطن يكون في حالة المرور فلا اعتراض بل هذا معي

(قوله وليس بين محل النية) هذا تقويم وتقدير اتخذ ذكره الشيخ أحد وحاصله ان المراد وليس بينه أي محل بدو السفر ولا بين محل النية وتظهر عمدة الخلاف بين التقريرين فيما اذا قصد السفر اذا ادى الى بلده وبين ابتداء سفره وبلده مسافة قصر ونوى دخولها بلده سفره بعض المسافة بحيث يبقى من وقت نيته الى بلده دون مسافة قصر فعلى ما ذكره الشارح يتم لان ما بين محل نيته وبلده دون مسافة قصر وعلى الثاني يتم لان لا يبعد محل النية والراجح (١٤٦) الثاني كما افاده محمدي نت (قوله في تليق يوم الدخول) أي تليق الباقي من يوم

ونية دخوله وليس بينه وبينه المسافة (ش) يعني ومما يبطل بحكم السفر أيضا نية دخوله بلده أو وطنه أو مكان زوجته أو ممره أو أم ولده وليس بين محل النية وبين محل المنوى دخوله مقداره مسافة القصر فانه يتم من محل نيته الى ذلك المحل المنوى دخوله ثم يعتبر باقي سفره فان كان أو بعه برده قصر والأتم أيضا لو كان بين محل النية والمكان المنوى دخوله المسافة قصر اليه واعتبر باقي سفره أيضا فالصواب ان يقع قصر قبله وبعده ان وجدت المسافة فيهما لا يقصر فيهما ان عدمت المسافة فيهما يقصر قبله ان وجدت فيه لا بعده ان عدمت فيه يقصر بعده ان وجدت فيه لا قبله ان عدمت فيه (ص) ونية اقامة أربعة أيام (ش) أي ومما يبطل بحكم السفر أن ينوي اقامة أربعة أيام في أي مكان من بر أو يهجر وانما قال نية اقامة ولم يقل اقامة أربعة أيام لان الإقامة المجردة عن النية لا أثر لها كما يأتي ووصفه الايام بقوله (صباح) لقول ابن القاسم يلقي يوم دخوله المسبوق بالفجر ويوم شروجه عند الافلاصون القائل باعتبار عشرين من صلاة ولا بن نافع في تليق يوم الدخول والاعتداد به الى مثله قل في توضيحه اعلم ان الاربعه الايام تسلمت عشرين من صلاة بخلاف العكس فلو دخل قبل العصر ولم يكن صلى الظهر ونوى أن يصلي الصبح في اليوم الخامس ثم يخرج فقد نوى عشرين من صلاة وليس معه الاثلاثة أيام صحاح انتهى ولا بد من كون الاربعه الايام صحاح لمبايها كافي الجلاب والمهونه وغيرهما واعلم ذلك يؤخذ من قوله في توضيحه ان الاربعه الايام مستلزمة لعشرين من صلاة والادخل قبل الفجر ونية الطروج بعد غروب الرابع ليكتمت الاربعه الايام صحاحا وليس معه الا تسعة عشر صلاة قاله في اقامة القاضيه في ذلك أن يخرج بعد عشاء الرابع وليس المراد كمال اليلة الرابعة الى الفجر كما يوهمه التعبير بالمالى وقل ق قوله صحاح بان يدخل قبل الفجر ويرتحل بعد غروب الرابع ولا يعتبر عشرين صلاة على المذهب (ص) ولو بخلافه (ش) يعني ان نية اقامة معتبرة في قطع السفر ولو حدثت بفساد السفر ونوى في ثنائه من غير أن يركب مقارنة لاوله وفيه رد لما يشوههم من أن النية المؤثرة هي ما كانت في غير السفر لا ما كانت في ثنائه لانما قيل كان في غير محله وارجاع المبالغة الى نية الإقامة المطاوعة في أثناء السفر لرفع الشوهم المذكور أمس لفظه وأولى من ارجاعها الى نفس الإقامة لمبايها في اشرح الكبير (ص) الا انكريد ارا طرب (ش) يعني ان نية اقامة أربعة أيام وأكثر تبطل بحكم سفره غير انكريد ارا طرب وأما هو يوم اقامتهم يقصرون وان نوا اقامة المدة الطويلة وأفهم قوله العسكري اعظام الاسير بدادهم وأنص عليه في المدونة اعظام العسكري بداد الاسلام والمراد بداد طرب محل اقامة العسكري ولو في دار الاسلام حيث لا آمن (ص) أو العلم بها عادة (ش) عطف على قوله ونية اقامة أربعة أيام أي ومما يبطل بحكم السفر العلم بالاقامة ولو لم يوه كما علم من عادة الحاج اذا نزل عقبه أو دخل مكة أن يقيم أربعة أيام ولخصير فيها للاقامة انما طاعة لحكم السفر وهناك احتمال آخر انظره في شرحنا الكبير وعادة مفهول مطلق

الدخول وقوله الى مثله أي الى مثل المسافى منه من يوم الطروج مع ما بينهما وفي نسخة أخرى الدخول في البلد بالرجوع وفي الوطن بالمرور (أقول) مفاد كلامه ههنا ان قول المصنف وقطعه دخوله ووطنه في ممر ولا رجوع ولا يكون من عطف الخاص على العام لا اختلاف الموضوع كما تقدم (قوله ولا بد من كون الاربعه الايام الصحاح لمبايها) هذا محمدي عجب فقال ونية اقامة أربعة أيام صحاح أي مع وجود عشرين من صلاة في مدة الإقامة التي فواها (قوله هي ما كانت في غير السفر) أي بان كانت في البلد قبل الشروع في السفر (قوله لمبايها) أي ان يصير المعنى على ذلك ان الإقامة المذكورة تقطع ان كانت في منتهى بل ولو بخلافه كن يخرج سفر طويل نوا يسير ما لا يقصر الصلاة فيه ويقصر أربعة أيام ثم يسير ما بقي فقال ابن القاسم لا يفتقر ما قبل الإقامة لمبايها وتصير هي والاقامة تسفرين فلا تقصر وقال محسنون وابن اسحاقون يافق ويقصر وهو وان كان فيه على هذا الاحتمال الاشارة بل الى خلاف مذهبي لكن يستغنى عنه بقوله فيما مضى قصدت دونه (قوله الا أن يكون العسكري) قال اللغوي الا أن يكون العسكري العظيم (قوله

وأفهم قوله العسكري الخ) المراد فهم قوله العسكري الخ بدليل قوله العسكري دار الاسلام (قوله أو العلم بها عادة) انفع احترز من الشك فيها فيستمر على قصره لان من خوطب بالقصر لا ينفصل للتعلم بأمر مشكوك فيه (قوله وهناك احتمال آخر) أشأوله بقوله يمكن عددي أن يرجع الضمير الى الامور المتقدمة من قوله وقطعه دخوله واما بعده بدليل ما وقع في بعض نسخ ابن الحاج والاعلم بما بالعادة مثلاً قال في توضيحه قال ابن عبد السلام وابن هرون أي والعلم بمروره بالوطن أو ما في حكم الوطن كمروره بهما أي ويقيد بأن تكون المسافة أقل من مسافة القصر (قوله وعادة مفهول مطلق) أي واعتبه العلم عادة

مسئل محمد بن أي واعية الاسم عادة (ص) لا الإقامة وإن تأخر سفره (ش) يريدان الإقامة، فمعرفة أثرها ألا ترى أن من أقام بموضع فهو وإن كثرت الحاجة به وجوب قضاءها في كل يوم ونسبه السفر من غير نيته إقامة، بل بقصر فقله تأخر سفره بالثبوت في قرية صغيرة يفعل ورفع سفره فاعل له هو فحقول أبي جعفر وإن كثرت بصدق بانها السفر ومنتهاه وإن قرئ أن تأخر سفره بالموجودة كان كقول ابن الحارث والأقصر أنه لو لم ينتهي سفره وغرزه في قوتهم فقال في رأت لم يجر وطسه ولم يعلم الإقامة قصر أم لا ولو كان في آخر سفره كما لو سافر إلى الإسكندرية ودخلها ولم ينو بها إقامة أربعة أيام فإنه يقصر بها انتهى (ص) وإن نواها بمصلاة سبع ولم تجز حاضرة ولا سفرة (ش) يعني أن المسافر إذا دخل في صلاة سفرية ثم عرّض له نية الإقامة، لم يطعم فيها وهي أربعة أيام فإنه يقصر عن ركعتيه، فإنه لم يثبت بينه وبين الإقامة حقيقة لا اختلاف التبع ولم تجز حاضرة وإن تمها أربعة ولا سفرية إن أضاف إلى الركعة أخرى ومثل نية الإقامة المذكورة ما إذا دخلته الربيع وهو في الصلاة فحده بقطع دينوله حكما السفر من بعده ووطئه أو حمل زوجته التي دخل بها فيه وقوله بمصلاة لم يخرج وقتها سواء عقد ركعة أم لا ويحتمل وقد عقد ركعة كافي المدونة بما يشبهه بقوله فتقطع بوجوب حجج عن نافذة واختلاف الاحتمال الأول (ص) وبعدها أعاد في الوقت (ش) معطوف على الصلاة أي وإن نوى الإقامة المذكورة بعد إيقاع الصلاة والفرار منها سفرية أعادها حضر يني الوقت المختار استحبابا وإنشككت الأمانة ولو فرغ الصلاة مستعدة للشرايط قبل طروا نية فيكاد أن لا وجه لها إلا أن يقال فيها أن الطهر ما نية على جرى العادة لا أنه من تركه قبله فعل مبدأ النية كان فيها فاحيط له بالأداة ولما كان الأفضل أن لا يؤم المسافر مع قيامه لا عكسه في غير المغرب والصبح من الحكم لورق فعال (ص) وإن قصدى مقببه فكل على سنته زكرك (ش) يعني أن المقيم إذا قصدى بالمسافر لا ينقل عن فرضه وبصر كل منهما على سنته فيصلى المسافر فرضه فإذا سلم أتم المقيم ما بقي عليه من صلاته فذاكره خلفه نية إمامه (ص) كعكسه وتما كدونه (ش) أي ككراهة اقتداء المسافر بالتأخير ولو في المسابحة ثلاثة أو مع الإمام الأكبر إلا أن يكون المقيم ذاتا أو فضل أو رب مغفل لكن ككراهة هذا أشد من الأولى مخالفة سنة الأقصر ولو لم لا ينقل إلى الإمام مع الإمام أو زكرك مع لا مع الأقصر ونحو على أصح الصلاة سفر وكذا يتم ولو دخل معه فأحدث الأمام قبل أن يفعل الصلاة شيئا فقدمه أو لم يكن وراءه غيره لا يدخل في حكمه ولو دخل معه في الخلو لا يخبره يصل هذا إلا

هي القصص والاشعار التي تليها  
 أن يقول إذا سبقت به جزم فالأول  
 بالجزم الذي هو من قبيل العلوم  
 حقيقة بل أراد به معنى آخر بخازيا  
 بين شوبه بالنسبة فإسألة انصر  
 وقوله لا بد من نرم أي زدد وقوته  
 فدخل مبدأ أسية أي مقدماتها  
 لأن ترد لباس مبدأ نسبة بل  
 مقدمه لها (قوله ذكره لمخالفة فيه)  
 خافه سا كراعه متفادسه  
 بمقتضى وهل تتفق ذكره  
 الامم تقدم ما قبله (قوله لا أن  
 يكون المقيد من مع) فيه شك  
 من وجهين الأول ان السقطات  
 اذا اجتمع مع ذي اسن فانه يرفع  
 وطبقه لا تنقض ذلك الثاني انه  
 كيفما نزلت منه فله بعض مقتضى  
 وهو كونه مع ذي اسن أو غرض ثم  
 بعد كسبي غرضه وثبت محشى فست  
 اعتدله فقام ما نصه ول من أي  
 الشيخ سالم وكره كنهته أي ولرف  
 اساجد اشترافه أو مع الاعام  
 الاسمر لأن يكون المقيد من  
 أو غرض أو بوب مدول وهو وجه  
 أي عجم فاستلها كسبا يستفاد  
 من كلامه لعلها ويحرم مثل

(٥٣ - نحوemy اول)  
ذاتى اقتداء المفسر المسافر الا انه لا ياتى فيه ان يكون  
ذلك واقضى كلامهم ان هذا هو المقصد في قوله ليس كذلك انكره في كل  
بذلك في تقييده الى ان قال وقد اطلق غير واحد انكره في قوله ولزوم الانتقال الخ من عطف  
وبعده ما هو اى وجوب (قوله ان ادرك ركعة في الصلاة) هذا الذي اقوى الاعم  
مادام كانت قوى ان تصح فليكن الكلام على وجهه في قوله وكذا انتم اى ان قوى الاقام اول  
فعل هذا اشياء واولى ففعل (قوله اوله) الخ اى اوله ففعله لم يكن لم يكن وراءه غيره ففعل

الانعام حيث كان نوى الانعام أو أحرم بما أحرم به الإمام لوجود العلة التي هي قوله لانه دخل في حكمه (قوله سند يرد الخ) ذكر ان  
ما قاله سند فانه من عند نفسه وذكر عن النبي ما يفيد انه لو نوى الانعام لظنه ادراك ركعة فتبين انه لم يدركها فانه صرح على ركعتين  
على الخلاف في ذلك (قوله يرد ان لم يدخل نية الانعام) أي ولو حكم كما اذا أحرم بما أحرم به الإمام أي بان نوى القصر وأما اذا لم  
ينوشأ فسيأتي نيته عليه المصنف بقوله وفي ترك نية القصر والانعام تردد والحاصل كما يستفاد من عجب انه ان نوى الانعام حقيقة  
او حكمًا لم يمتنع الاتباع في الانعام حتى ركعة أم لا وان نوى القصر خلفه ولم يدرك معه ركعة فانه يصلي صلاة منفردة وتصح له وان ادرك  
معه ركعة بطاعت صلواته ويقتضى أو يباح ان الإمام خلف المسافر تارة بنوى الانعام خلفه وعشه الاحرام بما أحرم به الإمام وتارة  
بنوى صلاة منفردة في كل امان يدرك معه ركعة ثم لا في القسم الاول نيته مطلقا وفي الثاني ان أدرك معه ركعة بطلت صلواته والاحت  
ويصلي ركعتين هذا حاصل ما أفاده عجب فاد اعلمت ذلك فقول لفظ المدونة واذا أدرك مسافر خاف مقبر ركعة أتم وان لم يدركها قصر  
أي وان فرض نه العالم بان امامه مقيم كما قاله أبو الحسن ثم ان محشى تمت ذكر ما حاصله ان ما قاله عجب خلافا للسفل وان كلام المدونة  
ظاهر في كونه نوى القصر لا الانعام وان ابا الحسن (٤١٨) توقف في كونه نوى القصر او الانعام وذكر بعد ما يفيد انه نوى القصر كما

ركعتين رواه عيسى عن ابن القاسم سند يرد ان لم يدخل نية الانعام والاصلي أن امامهم يعيد  
في الوقت (ص) ولم يعد (ش) متعلق بالفرع الثاني لانه محتمل انهم اذا قال انه مسافر قد أتم  
وسبباني في المسافر بنوى الانعام وتم انه يعيد في الوقت وأما الفرع الاول فسلابة توهم فيه  
الاعادة لانه مقيم صلى رعاوا غلظ بعد هنا وأعاد في الفرع الثاني مع اشتراكهما في كون كل  
منهما أتم المسافر فيه لان الصلاة هنا قد أوقعتها في الجماعة وقد قيل ان فضيلة الجماعة  
أفضل من فضيلة نفسه أو مسأولة لها وفيما يأتي قد أوقعتها منفردة لذلك لم يطلب بالاعادة  
هنا وطلب بها هناك (ص) وان أتم مسافر نوى انعام وان سهوا بعدوا والاصح اعادته كما مومه  
وقت والارح الضرورى ان تبعه ولا بطلت (ش) الكلام السابق فيما اذا نوى في الصلاة  
أو بعده او هذا فيما اذا نوى قبلها ولا ينظر لكثرة الصور وقتها الا لتعلق بذلك غرض والمعنى  
أن المسافر اذا خالف السنة ونوى الانعام عمدا أو جهلا أو تأويا ولا راعاها فانه يعيدها في الوقت  
أو اتم ان دخل في الحضر في وقتها ومقصوده ان لم يدخل في وقتها ولو شئت فيما نوى من قصر  
أو اعادته قال سند فليتم ثم يعيد في الوقت وان نوى الانعام سهوا عن سفره أو عن اقصاره فانه  
يسجد لان انعامه من معنى الزيادة وسواء أتم سهوا أو عمدًا والسجود في الاول ظاهر وفي الثاني  
من اعادته حصول السهو في نيته وقيل يعيد في الوقت من نوى الانعام سهوا أو أتم أي ولا سجود  
عليه كما يدل عليه كلام ابن الحاجب وابن عرفة وابن عبد السلام وهو الذي رجع اليه ابن  
القاسم ومأ مومه أيضا يعيد في الوقت ~~سكان~~ مقيم أو مقيم فراكن المقيم يعيد رعاوا وغيره  
ركعتين الا أن يدخل الحضر في وقتها فيعيد أو رعاوا هل الوقت في هذا الباب الاختياري كما عند  
الايبي أو الضرورى كما عند أبي محمد وصو به ابن بونس وعليه اقتصر المؤلف لكن المأخوذ من

نيته واب ما قاله عجب خلافا للسفل  
وعلى هذا فيكون الكلام على  
تيرة واحدة ثم تبين بعد ان الشيخ  
سأله ما حله على نية القصر كما قاله  
محشى تمت فهو المتعين (قوله لم  
يعد) هذا خلافا من ذهب المدونة  
ومذهب يعيد في الوقت ذكره  
محشى تمت عند قوله واعاد فقط  
في الوقت (قوله وقد قيل ان فضيلة  
الجماعة أفضل) هذا قول النبي  
وطريقة ابن رشد آكد به ان قصر  
والما و اعاد قول ثالث (قوله وفيما  
يأتي اوقعه منفردا) فيه نظر بل  
فيما يأتي ايضا اوقعها جماعة لقول  
المصنف والاصح اعادته كما مومه  
وقت واجاب عجب بسلبس له عن  
الانعام مندوحة حيث قصد تحصيل  
فضل اجزائه وفيما يأتي له مودة  
اذ ذكره القصر و نيته الانعام حصل

منه اختيارا عن قصد السأهى ملحق به لتفرطه واعادة مومه لظلال الحاصل لاممه بخلاف ما هنا  
اه (قوله لا ينظر لكثرة الصور الخ) أي لا ينظر لكون الصور قليلة أو كثيرة بل ينظر في صور المسئلة وفهمها وقد يقال ان كثرة الصور  
وقته الزمة لفهم المعنى على وجهه وهو مطلوب فصار ينظر لها لازما وصوره ست عشرة صورة وذلك لانه اذا نوى الانعام فتارة يتوبه  
عمدا أو جهلا أو تأويا أو سهوا أو أتم فتارة يتم عمدا أو جهلا أو تأويا أو سهوا أو أربعة أو ثمانية عشر (قوله وانها) أي في  
الاحوال الاربعة فهذه ثمانية عشر (قوله سهوا أو عمدا) أي أو جهلا أو تأويا ولا فلهذا صور أربع (قوله لحصول السهو في نيته) أي باعتبار  
نيته (قوله وهو الذي رجع اليه) أي القول بكون السأهى يعيد في الوقت وهو الراجح (قوله ومأ مومه أيضا يعيد في الوقت) أي  
تبعًا لاعادته امامه فيما تقدم انشأها في عدا السهو وفيه على القول الثاني قال محشى تمت قول المصنف كما مومه سواء كان المأموم  
مقيمًا أو مسافرًا دخل على القصر وهو كذلك وقول ج أي الاجهري هذا اذا نوى المسافر الانعام كما نوى الإمام وأما ان دخل  
على ركعتين طائفاً امامه كذلك فتبين خلافه ولفظها صلاته باطالة القول المؤلف وان ظنهم سفر الخ وفي المقدمات ما يقتضى  
ذلك خلافا لاطلاقهم اذ لم يقيده بذلك ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام ولا المؤلف في توضيحه ولا ابن عرفة ولا أبو الحسن ولا ابن  
رشد ولا غيرهم ممن وقف عليه والمسئلة مختلف في الوقت أو ابدأ أو بناء على الخلاف في عدال كمات هل لا بد من تعيينه أم لا

(قوله انه لا يصفرار) أي انه ينتهي في الظهرين للأصفرار أي وفي العشاءين للغير وفي الصبح الطلوع فيكون في العصر الاختياري وفي الظهر الاختياري وبعض الضروري وفي العشاءين والصبح الضروري وانهم نهى عن من طيب الاعادة في الوقت الضروري طلبها في الوقت الاختياري دون العكس (قوله بالاعادة في الوقت) واستجود في السجود (٤١٩) هذا من باب الحذف والافعال المصنفة

في الاعادة في الوقت ولم يصرح بسجود الأمر ولا يخفى أن جعله شرطاً في الاكتفاء، ذلك انما هو بحسب المعنى وفي الحقيقة يشترط في صحة صلاة المؤمن ان يقرأه والا بطلت (قوله ويعيدون الخ) جمع نظر الافراد المؤتم (قوله عدا وهو ظاهر) أي أوجهلا أو تأو بلا (قوله سواء أتم سهواً أو عمدًا) أي أوجهلا أو تأو بلا (قوله وعني استباط الخ) أقول يجب أن يكون على صفة الاستباط يكون الجواب محذوفاً وقوله وان سهرها صالحة في مقدار (قوله والظاهر أن حكم الخ) فيكون صورته اثني عشر من ضرب أربعة في ثلاثة وأما إذا قصر سهواً أي وكان نوى الاتمام عمدًا أوجهلا أو تأو بلا أو سهواً (قوله ولما قل خناهوا) هذا باعتبار القصر لا باعتبار الإتمام أو لا (قوله لا يقال به جمع) والظاهر يشترط في كونه متدولا ملاحظة ذلك ألا وهو الظاهر (قوله بعد نية قصر أي عمدًا أوجهلا أو تأو بلا أو سهواً) أنه أربعة ضرب في أحواله للإتمام الأربع عدا ان البطلان اعلموا فيها إذا كان الاتمام عمدًا (قوله وسهواً أوجهلا في الوقت) أي الضروري شيئاً (قوله وانما يصل فيها أتم) أي يطعم المسترعى ان يبدى حرج به الله تعالى أنه أتم عمدًا بطلت وان أتم سهواً في الوقت ولا يلزم فيه بالسلطان والشيء لم يجر فيه ذلك انما يفتي شيئاً قوله وسبغ

تشيده في المدونة بالمصلي بالنجس انه لا يصفرار ويحصل الاكتفاء من المأموم بالاعادة في الوقت أو السجود في السهو والاكتفاء به ان تسع الامام في تمامه والابطال حالته ويعيدون أتم كانوا مقيمين أو مسافرين لمخافتهم منهم قوله وان أتم مسافرون نوى تماماً أعاد بوقت كذا في بعض النسخ ثابت أعاد بوقت وظاهره أنه لا محدود عليه سواء وقع الاتمام عمدًا أو سهواً أو سهواً إلا جعل ما يميزه فعليه فقوله وان سهواً عمدًا نفي أي ان نوى الاتمام سهواً أو أتم وسواء أتم سهواً أو عمدًا وعلى اسقاط قوله أعاد بوقت يصير قوله وان سهواً عمدًا فيجوز في قوله نوى أو أتم ولتقديره وان نوى الاتمام عمدًا بل وان سهواً عمدًا بل وان سهواً وجواب الشرط مسجد لكر يشكك مجموع به أنه لا سجود على امتعة إذا غلب عليه الاعادة ومثله الجاهل والمأول (ص) كأن قصر عمدًا أو الساهی كأن حكم السهو (ش) التشبيه في قوله بطلت وقصر بتعريف الصادق وشديد هو الاصح والمعنى ان المسافر اذا نوى الاتمام عمدًا أوجهلا أو تأو بلا أو سهواً ثم قصر عمدًا فن صلاته بطل لا يثبت به المقيم قصر صلاته عمدًا أو بعدده سفر يذلل قصره وان قصر سهواً عمدًا دخل عليه من نية الاتمام كان كأن حكم السهو الخصل المقيم سلم من ركعتين فان طلال بطلت وان قرب جبرها ومجدد السلام وتعاد في الوقت كسافر أتم والمظاهر أن حكم الجاهل والمأول كأنه ما دلل الاصل في العبادات المطلقة به الا في مسائل معينة ليست هذه منهن فان قلت يأتي في المسئلة الا تشبه ان الجاهل والمأول ملحقان بالساهی فما الفرز قلت انه فيما يأتي فعلهما يرجع للأصل الذي هو الاتمام بخلاف ما هنا والمأول هنا هو من نوى وجوب القصر في السفر لانه قول به جمع من أنفسنا كذا كره المشرح أول الفصل (ص) وكان أتم ومأمومه بعد نية قصر عمدًا أو سهواً أوجهلا في الوقت (ش) عطفت على قوله كأن قصر عمدًا يعني ان المسافر اذا أتم صلاته بعد نوى القصر فامان يتعمداً أوجهلا أو تأو بلا أو سهواً فان أتمها عمدًا بطلت صلاته لخالفه ما دخل عليه وصلاة مأمومه تبعه أتم لا كان مأمومه مقيماً أو مسافراً أو نوى مأمومه القصر عمدًا أو غير عمد وان أتمها سهواً أو جهلاً أو تأو بلا فبعد في الوقت ويسجد في حالة السهو والسجود هو قوله عمدًا معمولة ثم وقوله وسهواً أوجهلا أو تأو بلا لا معطوفان على عمد والعامل فيهما أتم راسداً بل هنا هو من عادة القول بأن القصر لا يجوز أن يرى ان الاتمام أفضل (ص) وسجده مأمومه ولا يتبعه وسلم المسافر بسلامه وأتم غيره بعده أفذاذاً أعاد فقط لوقت (ش) الضمير في مأمومه عائدة على الامام المسافر يعني أنه اذا حرم على القصر ثم قام من اثنين سهواً أوجهلاً فان مأمومه يسجد به اربع ركعات فان رجع اليهم فان رجع اليهم سجدة واحدة وان عادى لم يتبعوه كما اذا قام جماعة بل يجلسون اقرغعه سواء كان المأموم مقيماً أو مسافراً اذا سلم المسلم المسافر ولا يسلم قبله لدخوله على منابته وقام المقيم ليأتى عباقي عليه من صلاته فذا لا مقتضى بأحد لا متتابع الاقتران بامامين في صلاة واحدة في غير الاستخلاف ويعيد الامام وسجده في الوقت السابق دون المأمومين لانه لا دخل عليهم ان لم يتبعوه فالصحيح الجوز به عمدًا على السلام أي وأتم غير المسافر وهم المقيرون بسلام الامام افذاذاً وظاهره أنه لا يكافئه ذلك المفسهم بالتسبيح وهذا ظاهراً تقدم في الخامسة وأراد بالغير الجنس الصادق بتعدد ذلك قال (قوله اذا

به) أي تسبيحاً بمصلي به الا فقام قوله وظاهره أنه لا يكافئه أي عند سكونه وقام غيره فاهم بكاء وسهر والاشارة به تسبيرة والعبارة بما تقدم من كونهم يشيرون له أولاً وان لم يفهمه يسجد وان قدم لم يصح شيئاً فسلم يسجد فهل يبدل كما تقدم في الخامسة أم لا وهو الظاهر لان هذا أخف من شرح سبب قال عجم ونظر اذا لم يعلم هل قام عمدًا أو سهواً قال بعض الشيوخ راعاها من تسبيرة



حال قيامه وان رجع فواضح وان لم يرجع يسألونه بعد سلامه ان قل قلت عمدا اطلعت عليه وعابهم والا فذل (قوله ظنهم سفرا) يجمع لسافر  
 لا لسافر ككعب وصاحب خلافة اب ومفهوم ظنهم انه ان شكهم مسافر سفرا وان احرم بما احرم به امامه صحت ان يظهر انه مسافر وكذا  
 مقبم ان اتم معه والا بطلت كائن لم يبين شي وبقي ما اذا شكهم مسافر سفرا فاحرم بحضرة أو سفرية وفي كل امانات يبين انهم احضرية  
 أو سفرية أو لا يبين شي فان صورته انظرها ولو شكهم مقبم سفرا صحت في الاقسام الثلاثة ان نوى حضرة فان احرم بما احرم  
 به الامام صحت ايضا ان يبين انه مقبم لان يبين انه مسافر او لم يبين شي فبطل (قوله في الوجهين) أي سواء ظهر انه مسافر او مقبم  
 (قوله واما ان لم يظهر شي) أي بان ذهبوا حين سلوا من ركعتين ولم يدركا ركعتين وانما هي حالهم وانما هي حالهم وانما هي حالهم  
 سالم انصرف اليهم ابطلان في هاتين بمخالفة نية المأموم ومخالفة فعله بنية وقوله سمعني أدرك المسافر ركعة مع المقيم لزمه الاقسام  
 والا قصر فظاهره انه يتم مع كونه نوى القصر بل بقيس ذلك قولهم والا قصر اذا دخل نية الاقسام لا يتم من غير تفصيل بين ادراك  
 ركعة أو دونه فينبغي ان يحمل الكلام على من لم يدرك ركعة ولا اقاما اه (قلت) لا معارضة لان نية عدد ركعتين ومخالفة نية  
 أصل بمخالفة نية وقاؤه وقاؤه يعتبرونه والمدة لم تعتبره في المدرك وان اعتبرته في مسائل رموز عليه المؤثر بدرجة الله تعالى  
 هذا قول ابن القاسم في الموازنة ولا معارضة (٤٢٠) مع الاختلاف وقوله مع قولهم متى أدرك المسافر يفتى انه متفق عليه

وا نظر لوجهه والظاهر جزم على حكم وان قام امام تمامية (ص) وان ظنهم سفر فظهر  
 بخلافه اما ان كان مسافر (ش) يعني ان من هو بمحكمة يصدره فظنهم مسافر من قد دخل  
 معهم على ذلك ثم يبين انهم مقبمون بنية يسد ابواب كان الداخل مسافر لانه حين ظنهم سفرا  
 نوى القصر فان انظر الى امام الى ان يسلم وسلم معه مخالفة نية وفعل وان اتم حلالته مخالفة في  
 النية وخالف فعله ما احرم هو به فهو كمن نوى القصر فأتى عمدا ولو كان مقبلا لا يتم حلالته ولم  
 يضره ظن المخالفة لان الاقسام واجب عليه في الوجهين وقد وافق الامام في النية في نفس  
 الامر فلا مخالفة واحترز بمفهوم ظهر مخالفة عما اذا لم يظهر خلافه بان ظهر ما وافق قلته  
 واما ان لم يظهر شي فينبغي فيه البطلان كما هو منقول في مسئلة العكس وان كان ظاهر  
 المفهوم باصديق باصورتين (ص) كعكسه (ش) العكس في الظن باعتبار متعلقه لان  
 اموضوع ان انظر ان مسافروا لو آخر قوله ان كان مسافرا عن قوله كعكسه لكان احسن  
 والمعنى ان المسافر اذا ظن القوم مقبمين فنوى الاقسام فببين انهم مسافرون او لم يبين له  
 شي فانه يبعد ابدا وان كان الظان مقبما فبطل حلالته في الصورين لانه في الاولى كشف  
 ابعابا موافق له نية وفعل كالحرك ولا حاجة ما في الشبهة انه مقبم صلى خلف مسافر ثم  
 انه لا اعادة في هاتين الصورتين في الوقت كما فهم من نقل المقدمات فالشبهة في قول المؤلف  
 كعكسه في الاعادة ابدا وفي قوله ان كان مسافرا (ص) وفي ترك نية القصر والاقسام تردد (ش)  
 أي وفي كيفية ما يفعله من ترك نية القصر والاقسام بل دخل بنية انظر مثلا من غير قيد

وليس كذلك (قوله كعكسه) واعا  
 بطلت صلاته ان كان مسافرا لمخالفة  
 نية نية امامه ومخالفة فعله لنية  
 أي ان يسلي بصلاة الامام فان  
 صلى صلاة مقبم فمخالفة فعله  
 نية فلكان القياس النجاسة كافي  
 الباصر قياسا على قوله وان اقتدى  
 مقبم به مع ان ظاهر المصنف  
 كظاهر كلامهم ابطلان صلاته ان  
 كان مسافرا كافي هذه ولو صلى  
 صلاة مقبم والفرق كافي الشيخ  
 اجماع قوله وان اقتدى مقبم  
 الخ دخل على المخالفة بخلاف هذه  
 دخل على الموافقة فبين المخالفة  
 (أقول) لا ينجي له اذا اقتدى مقبم  
 بانسان يعتقد انه مقبم فبين به  
 مسافر ان صلاه المقتدى صحيحة

مع انه دخل على الموافقة فبين المخالفة (قوله في الصورتين) أي الشئ هما قوله وان  
 باحد  
 ظنهم سفر فظهر خلافه وقوله كعكسه وقوله فالشبهة هذا معارض صدره حيث قل العكس في الظن باعتبار اخ لا به اذا كان الموضع  
 هكذا فلا يخل بالشبهة في قوله ان كان مسافرا الخ قوله العكس في الظن باعتبار متعلقه أي باعتبار نفسه لا باعتبار رفاقه (قوله  
 أي وفي كيفية ما يفعله من ترك الخ) إشارة الى أن كلام المصنف لا يؤخذ بظاهره بل لابد من تقدير وهو ما أشار اليه بقوله أي وفي  
 كيفية وقد عيب أي وفي موجب بفتح الجيم والمعنى واحد وظاهر المصنف كغيره انه لا يلزمه اعادة كمال عيب والمتبادر من المصنف  
 ما قرره به انت من قوله وفي صحة صلاة من دخل على صلاة ظهر مثلا على ترك نية القصر والاقسام معاسها وعمدا وعدم صحتها  
 تردد اه وعليه فعل التردد ان صلاه مسافرا لا يصح اتفاقا يجرى ساقا له تمت في المأموم أيضا فاذا نوى الصلاة وترك نية القصر  
 والاقسام فان كان الامام يصلي صلاة سفر جري في صحة صلاة المأموم الخلف المذكور وان كان يصلي صلاة حضر صحت صلاته اتفاقا  
 كما قاله عيب في حاشيته هذا سلمت هذا كله فقول قد أشار ابن الحاجب الى هذه المسئلة بقوله انما ثلاثة ان اتم أو قصر في صحة قولان  
 اه ومراومه بان ثلاثة ان يترك النبيين اما ساهبا أو مضرا بأي عامدا أو قروا من عبس السلام على ظاهره ولم يتعقبه فخص في غيبة عن  
 تقرير شارحنا التابع للشيخ سالم والمناسب حينئذ هو تقرير انت ولا يقصر على ما اذا صلاه مسافرا كما قال عيب لقول ابن الحاجب  
 المذكور أهله محشئ نت

[illegible]

بالحمد الوصفين من هذا النوع وعرضها متعديا رد أي هل يلزمه الإقام كما قاله سيدنا أبو حمزة كما قاله  
للخمس (ص) ونسب تعيين الاووية والدخول في (ش) يعني أنه يندب الجسد ويجعل الاووية  
أي الرجوع الى وطنه ويستحب استحب هذه قدر رحلت ان طال سفره واستبد دخوله  
بالسجدة والدخول في لانه ابلغ في الضرر ويكره الطريق ليدل خوف أسبب في بيته ما كره  
وهذا في غير معلوم القديم وقت في حق ذي الزوجة فالمراد في أي لا بد من دليل لان المسمى  
عنه الطريق وهو فها يكون ليس الا في كتابة أخرى المراد بالخصي هنا قبل اقصى أي ما قبل  
الاصفرار وهو انهم الكلام على ما أراد من العصر شي عن أسباب جمع المشتركين وهي  
سنة السفر والطريق مع الظلمة ومرور وعرفة ومن دقة ونكاح مؤلف على الاربعة  
الاول وسيد كر الباقي في عمره والخوف ولم يشكهم عليه وفيه قولان ثم عمن المسافر ترة نزول  
عليه الشمس وهو نازل أورا كسب وفي كل ما ان يجرى النزول بعد الغروب أو قبل الاصفرار  
بينها فان زالت عليه الشمس وهو نازل نوى الرحيل والنزول بعد الغروب فيجمع العصر في  
ان تحال مع الظهور لانه وقت ضروري العصر في غير ايقاعها فيه منقصة النزول ونوى ضروري  
قبل الاصفرار فلا يجمع بل يصلي الظهور قبل ان تحال في وقتها من وجوب نزوله في وقتها في  
مختارها وان نوى انزل بعد دخول الاصفرار وقبل الغروب فله يصلي الظهر ويحرم في العصر  
ان شاء جمعها مع الظهر وشهره ابن بشير وان شاء آخره لنزوله في ختاره المسمى بالهو وهو ان  
من قد يعجز عند الزوال لان ذلك يخصه ولا ينطبق على المصلي حينئذ ناسب لان ذلك للضرورة  
انتهى وان زالت الشمس عليه وهو سائر فان نوى النزول قبل الاصفرار وفيه أمر الظهور  
والعصر الى نزوله في وقتها في ضروريهما في امانته لانه معذور بالانصراف في وقتها في ضروري  
الاولى وان نوى النزول بعد انقضاء الاصفرار ودخول المغرب فله يجمعها مع ما جاز في  
الاولى في آخر مختارها واثنائه في اوله ثم الجوع اذا كور حكمه الجوار غير استوى الطرفين  
اذا الاولى تركه من غير كراهة ولا فرق في السفر بين كونه طويلا من غير قصد للصلاة أم لا بل  
سيرة فيه لا دار له أم من مال أو رقة أم لا هي ما شهده ابن رشد في المدونة بما يحال فيه انك  
لا بد من كونه غير ماض به ولا لا وان يكون بر لا يجرى الى هذا كاله آثار المؤلف يعرفه (ص)

يتوقع مع تأخير الصلاة فهو في أول الوقت وإن كان يؤخر الجمع من ذكر أو الإقبال عليه، وإذا تأخر جمع بين ما في وقت الصلاة أو إيقاعه وشهره، ابن بشر الخ) اعلم أن ظاهرة تلك العبارة أن اسشير شهر الجمع والجمعي اختار التأخير ليعزى إلى القول به لأنه ثابت، كما ثبت المستبينة ذات قولين تأييد التأخير، إذ في هذه المصنف والمصنفان لا يفتي بكلام علي ذلك الوجه، ويدل أن اسشير بقوله في الجمع ويجعله المشهور ونصه أن كان أو تحاله بعد الزوال كما لا ينزل إلا هذا الأسبق، وفي الصلاة من حين ارتحاله هذا هو مشهور من المذهب والنحوي يقول بتحسين الآيات تأخير الثانية أولى وهما قول ثبت تأخير الأشياء والنصوص أن مصنفه مشير على كلام النحوي فقط (قوله لا بد من تحصيلها) أي على تقدير انصاف لأنه إذا دعاك الوقت أخذت به تأخيراً، فيقول مشير: إن شئت إلى أن يكون وهو كما أي سأكون لم يكن راكاً (قوله لا بد من الاستمرار) أي على عدمه، فقله لا، إن يكون غير منسلاً ولا، فلو كانه عاصياً أو لا، فقله لا بد من إجماع من أن الرجوع عدم الإعادة، وهو الظاهر (قوله ليس) أي لا بد من الرجوع إلى ما لا بد من الرجوع من غير

الا عند جمل السير خوف فوات أمر وهذا معدوم في سفر الراجح اهـ واظهر هل يلزم من لا يشترط الجدل في سفر البران يبيح الجمع في البصر فيحصل  
 المتعارض بين كلاميه فانه بعض الشراح (قوله وفيها شرط الجدل) لم يزل أو امرأه لا يجزئ قطع المسافة كذا في ك وشب وقال في كذا والجد  
 بكسر الجيم الاجتهاد وفي بعض رجل تخرجه من المرأة فتجمع وان لم يجزئها سير ولم تقش فوات أمر وكلام الموافق بقوله (قوله ونوى النزول  
 بعد الغروب) وليس عليه تأخير الجمع قدر ما يعصى من الزوال ما ينصلي فيه الظهور (قوله وقبل الاصفه انما العصر) وجوبا كقيل فانه  
 قدمها اجزأت وينبغي أن تعاد في الوقت (قوله خير فيها) والاولى تأخيرها اليه لانه ضروريها الاصل (قوله أخر عم الخ) وجوبا كذا قيل  
 وفيه شيء والقياس ان تأخيرها جواز في الصورة الاولى وأما في الثانية فمأخوذ بالصلاة الاولى جائز وانما في وجوب لزوله بوقتها الاختيار  
 كذا كتب والد عب والخمى ان تأخيرها جائز أي ويجوز اي كل صلاة في وقتها ولو جها ضروريا ولا يجوز جمعها مع تقديمها  
 وقع فانه ظاهر الاجراء في الثانية في الوقت (٤٣٢) قال شجره الله تعالى ويمكن الجمع بان من قال بالوجوب بمعنى لا يقدم العصر فلا

ينافي انه يجوز ايها كل صلاة لوقتها  
 والجواز في كلام الله تعالى بالمعنى  
 الحقة (قوله أي في جوازها) أي الجمع  
 المناسب أي في تجويزه أي تجويزه  
 الجمع ويجوز بان الله تعالى يشره  
 وقوله وأما كونه أي الجمع (قوله ويمنل  
 الخ) الا حسن في هذا كله ما سبأني  
 من أن يبر متعلق بجمع ويمنل بدل  
 منه لانه اذا جعل قوله يبر متعلقا  
 برخص رعايته وهم ان رخص  
 الشارع حين صدر منه كتاب في البر  
 وليس كذلك كما قلناه البدر (قوله  
 مهم) لم يبد الا في المدونة بكونه  
 مهما فتقيد من وغيره كلام  
 المؤلف به فيه نظر اهـ محتى ات  
 (قوله هو محل النزول) أي في هذا  
 الموضوع فلا ينافي انه في الاصل  
 الموضوع الذي فيه المسألة عبارة  
 وقال في الصباح والمنزل بفتح الميم  
 واهـ المورد وهو عين ما رده الابل  
 اهـ وعبر به عن نزول المسافر مطلقا  
 أي سواء كان فيه ماء أم لا (قوله  
 معطوفان على بطل فيه ما تقدم من  
 الاعتراض والجواب (قوله فاسدة)

ورخص له جمع الظهور بن برهان قصير ولم يجزئ بل كره وفيها شرط الجدل لادراك أمر بمنزل  
 زالت به ونوى النزول بعد الغروب وقبل الاصفه انما العصر وبه خبر فيم وان زالت  
 را كما أخرهما ان نوى الاصفه انما وقته (ش) كلام المؤلف في المترخص أي  
 في جوازها وأما كونه راجحا أو محظوظا في آخر الجواز لا ينافي المرجوحية وقوله بلا كره  
 أي كراهة لا تنافي المرجوحية أيضا والظهير في له لانه ما في السابق لا يقيده وهي أربعة رد  
 قصدت دفعة الخ بل بعضها هو غير خاص لانه فاضل ويراجع للمقيد بدون بعض قيوده أي  
 رخص له مسافر غير المعاصي بالسفر واللاه في وقوله يبر متعلق برخص بمنزل متعلق بجمع  
 وقوله ولم يجزئ معطوف على قصر واسناد الجدل لسير من الاسناد المجازي وهو اسناد المثلث أي  
 ملائمة والا فالحمد انما هو المسافر وقوله بلا كره متعلق برخص لكن تركه أرجح وقوله وفيها  
 شرط الجدل أي في السير لا يجزئ قطع المسافة بل لادراك أمر مهم من مال أو رفقة أو مبادرة  
 ما يحذف فواته وان جمع على هذا القول من لم يجزئ السير فانه يعيد ثانيا في الوقت وقوله بمنزل  
 هو محل النزول وان لم يكن في نفسه ماء وهو متعلق بجمع وقيل برخص وقال ز وقوله بمنزل الخ بدل  
 من قوله يبر بدل بعض من كل فهو متعلق بجمع المقدر برخصه بجمع المذكر وانما لم يكن  
 متعلقا بجمع المذكر ولا يكون بدلا للزوم تعلق حرفي من متعددي المعنى بهما واحد وذات  
 لا يجوز انتهى وقوله زالت الخ أي زالت على المسافر حاله كونه به أي بالمنزل وهو محل نزوله لا  
 الشمس انما نزول في السماء وقوله بعد الغروب متعلق بالنزول لا بسوى لان التنية عند الزوال  
 وقبل وبعد معطوفان على بعد وقوله خير فيها أي في العصر ونسخة فيهما بتنية الظهير فاسدة  
 وتضريمت لها وشماؤه لتصحح غير سديد وقوله وان زالت را كالح الخ أي سائر اوله وسببه  
 ان كان أحسن ليشمل الماشي على ما في الطور لابن عات وقوله والافق وقته هما أي وان لم ينو  
 النزول في الاصفه اذ لا قبله بل بعد الغروب على كلام ابن مسلة وعند أبي الحسن ان حكم نية  
 النزول في الاصفه انما حكمه بعد الغروب (ص) كن لا يضبط نزوله (ش) يعني أن من لا يضبط  
 نزوله من المسافر بن حكمه حكمه ما قبله في جميع الصلوات في وقتها وقوله (وكالمطون) ثاني

فيه نظر بل حقيقة يترجح النصير للتأخير وعدمه أو الجمع وعدمه (قوله وتضريمت) أي لانه قال وشائعه ان نوى النزول اسباب  
 بعده أي بعد دخول الاصفه اذ رقب فراغه صورة بين الصورتين السابقة خبر فيم ما ياب بجمع بينهما في الممثل أو بعد الاصفه اذ رقبه  
 في نويضة عن الجواهر عند قول ابن الحاجب فان نوى الاصفه اذ رقب (قوله في وقتها) جمعا ضروريا أي فهو جمع سورة أي مجازا لا حقيقة  
 لان حقيقة الجمع تأخير إحدى الصلوات أو تقديمها (قوله على كلام ابن مسلة) وذلك ان ابن مسلة يقول ان نوى النزول في الاصفه اذ رقب  
 يؤثرهما لانه معدوم بل لا يثبت في التوضيح ثم قال وانما يثبت ما نقله أبو الحسن عن ابن رشد انه يجزئهما جمعا ضروريا  
 فقوله والابان لم ينو النزول في الاصفه اذ رقب بل بعد الغروب على كلام ابن مسلة (قوله وعند أبي الحسن الخ) فان حل كلام المصنف  
 عليه فيجعل قوله الاصفه اذ رقب أي مقارب الاصفه اذ رقب ويجعل قوله قبله قبلية طويلة وقوله والأي بان لم ينو النزول  
 مقارب الاصفه اذ رقب ولا قبله قبلية طويلة أي بان نوى النزول في الاصفه اذ رقب (قوله كن لا يضبط) هذا اذا زالت وهو ركب  
 والاصلي الظهور قبل أن يرتحل والعصر في وقتها (قوله كنكم ما قبله في الجمع الخ) ويجزئ له فضيلة أول الوقت (قوله وكالمطون)

ونحصل له نصيب أول الوقت شيخنا (قوله كل من تحقه المشقة الخ) أي إذا صلى كل صلاة في وقتها ولا يشهد له إذا هلك ما يجتمع بين  
(قوله بربع القامة) أي يحصل من الظل ربع القامة والمعتد الأول وهو الحمل على الجمع المصوري (قوله العطف يقتضي العبارة) أي  
يقتضي أن المبطلون يضبط أسهال بطنه لئلا يقول أن قوله كذا لا يضبط له فربما على أن قوله كذا مبطلون أي الذي لا يضبط  
أسهال بطنه والمخاطبة حاملة تحققة (قوله بخلاف المسافر) الظاهر أن قوله مع قوله غير جويده (قوله والمعتد الخ) أي يؤخذ من أنصر يحبه به  
وحذف مقابله (قوله يستحب أن يقدم على المشهور) الظاهر أن قوله (٤٣٣) على المشهور معلق به يقدم بقطع النظر عن قوله

يستحب أي فالنفس مبدور ثم  
يحمل استجابا ويحمل جواز أي  
خلاف لابن زائع الغافل بأنه لا يجوز  
له ذلك ويصلي كل صلاة في وقتها فمن  
أنهى عليه من ذهب وقته لم يكن  
عليه قضاء واستظهر لأنه على  
تدبير الانعام فلا ضرورة تدعو إلى  
الجمع وكذا إذا خافت من تفويض أو  
تسوت فيه لا يشرع فيها الجمع ذكر  
ذلك بمسارم وفقرى بين الجنبين  
والآخر، إن المبطلين يسقط الصلاة  
قطعة بخلاف الإجماع، وإن فيه خلافا  
أوران الجنبين انعامه فيه أن يعم  
الوقت بخلاف الإجماع وهذا يقتضي  
مساواة الجنبين له (قوله  
وارتضاء) أي إذا كان المراد طواف  
المستوى الطريبي (أقول)  
وظاهر الأول وهو التقديم  
سجدة في المواقف المبطل إذا  
خاف المرض أن يعل على عقله  
جميع بين الظهور والعصر إذا زلت  
الشمس لا قبل وقت وبين العشاءين  
عند المغرب إذا كان فيه العقل  
ألم تحسن على الوجوب إلا أن  
من أن يحصل على التمسك  
ذلك في أي وجهه عند الزوال  
أعني أي من أن يصليها وقتها  
فأعني أي ثم بعد كسبي عند الزوال  
يعني أي قال قال أنت لم يذكر

أسباب الجمع عطف على مثله مشارك له في الحكم وهو الجمع المصوري ويسمى الحكم مخصوصا  
بالمبطلين بل يشارك فيه كل من تحقه المشقة بالوضوء والقيام بكل صلاة لقوله فيها وإن كان  
الجمع للمبطلين أرقق به شدة عرض أو بطن مفرق من غير محبة على عقل جمع بين الظهور  
والعصر في وسط وقت الظهور وبين العشاءين عند غيوبة الشفق حل جماعة قواها ووجه  
الوقت على الجمع المصوري وهو آخر القامة ويؤيد قوله عند غيوبة الشفق وقصره بعضهم  
بربع القامة وقيل بجمع جمع تقديم في أول وقت الأول وقوله كالمبطلون أي الذي لا يضبط  
أسهال بطنه والافلاحيث له هذا الحكم بل إمامان يقدم، ويؤخر كلام المؤلف مع كل لاه  
معطوف على كذا لا يضبط نزوله والعطف يقتضي العبارة (ص) والله أعلم بقوله (ش) يعني  
والصحيح المقيم أن يجمع بين الظهور والعصر جمعا صوريا فالصحيح راجع إلى الجمع المصوري وأما  
جاء لئلا لا يعمد إلى جمع إحدى الصلاتين عن وقتها بل أوقع كلامه في وقتها إلا أن فضيلة أول  
الوقت تفوقه بخلاف المسافر وفي العذر فلا تنوبه فصيلة الوقت (ص) ومن العشاء أن كذلك  
أو يلائن (ش) يعني أن من غربت عليه الشمس وهو نازل هل حكمه حكم من زالت عليه  
الشمس وهو نازل من تقديم وتأخير وتخير فينبول القبر منزلة الغروب والثالث الأول منزلة  
ما قبل الاصفرار وما بعده للقبور بمنزلة الاصفرار فإذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى  
الرسيل وانزول بعد القبر جمع العشاء مع المغرب قبل الزوال وانقضى الرجب وانزول  
في الثالث الأول آخر العشاء وجو بالي نزوله وانقضى الرجب وانزول في العشاءين  
شاهد مع المغرب وان شاء أخرها إلى نزوله والمعادل هل يمسك في أي أو لا أي ليس  
كالظهورين وانما يصلي كل صلاة في وقتها لا اختيار ولا وقت ولا يقسمه ليس وقصر حصيل رحلتا  
كلام المؤلف على من غربت عليه الشمس وهو نازل لأن من غربت عليه الشمس وهو  
راكب لا خلاف أن حكمه فيهما كالمظهرين فيؤخرهما في أي أو لا أي لا يمسك في  
وانقضى بعد القبر وفي وقتها جمعا صوريا والمعتد من التأويلين هو التأويل المصريح به  
لا المظن (ص) وقد من نفسه الانعام والتأخير والمبد (ش) يعني أن الشخص إذا خاف الانعام  
أو الحلي النافضة أي المراجعة أو الدوحة عند العصر أو العشاء في أي يستحب أن يقدم العصر  
أول وقت الظهور والعشاء عند أول وقت المغرب على المشهور وقوله وقدم أي استجابا كما قاله  
ابن يونس وجواز كما قاله ابن عبد السلام وارتضاء في وقتها الحلي بانه فقه لان الحلي غير  
النافضة يمكن معها من الصلاة (ص) وأما سلم أو قدم لم يرتحل أو ارتحل قبل الزوال وورل  
عنده فجمع أعاد الثانية بالوقت (ش) يعني أن خائف الانعام ومن معه إذا قدم الثانية عدد  
الأولى ثم لم يحصل ما دفعه عند الثانية أو قدم المسافر الثانية عند الأولى سواء كان قد عها أو سبها

المؤلف حكم التقديم سبق أن عرفه عبر الجواز وكذا في التوضيح وهو من ومن تبعه بالاستصحاب وهو خلاف ما تقدم وخلاف قول  
ابن عبد السلام المشهور وجوؤه وقال الزرقاني عن ابن يونس التقديم على جهة الاستصحاب نقله بعض مشايخه وافترض عليه أنه غير  
لا يعادل الأول وانصواب حمل كلام المؤلف على الجواز وإن كان تعبيره بالعقل يدعو عن ذلك أنه (أقول) تعبير من استدل السلام  
المشهور والجواز اعلاه في مقابلة من منع هذا إلا في الاستصحاب خصوصاً وقد علمت المنصيص في المبد عند الزوال أحب إلى وقد  
تصريح بعض شيخنا في القدر للجمع (قول المصنف أو قدم) معطوف على مثله محذوف دلالة له عليه والتقدير برأس قدم وسلم أو  
قدم ولم يرتحل (قوله سواء) كانت تقديمها أو اجبا) انظر هذا مع ما تقدم من أن من زالت عليه الشمس وهو نازل في أي أو لا

بعد الغروب يرخص له الجمع والاولى به ترك الجمع أي يؤخر العصر لو قتها ويمكن الجواب بان يراد بقوله فقد عجزوا واجب أي لا يجوز خبرها  
بعد الغروب وأجاب بعض الشيوخ بجعل ما هنا على من يتعذر عجزه نزول في وقتها وما تقدم على ما إذا كان يمكنه عجزه (قوله والاولى  
والاعادة) أي فان فرض السفر بالكتابة حتى نزل بعد زوال اعادة الثانية (قوله لمطر) ظاهره ولو حصل قبل المجيء للمسيح ولا يتأني  
هذا ان المطر الشديد المسوخ للجمع مع اختلافه عن الجماعة لان اعادة الاختلاف لا تأتي اجمع بجمعهم اذ انما يخطئوا (قوله كاتب المدينة  
أو غيرها) أي خلافاً لمن خصه بمسجد المدينة أي أو خصه به وبمسجد مكة ومثل المسجد الحرام الذي اتخذته أهل المدينة لصلاتهم به جماعة  
كما أفنى به البرزلي (قوله يحمل الناس) أي أو اسطر الناس كافي شريعته (قوله بالمداين) بكسر الميم الا ان هذا ظاهر اذا كان  
الطين في جميع الطرق ربما اذا كان في بعض (٤٣٤) الطرق فهل لمن لم يكن في طريقه للجمع بالجمع في طريقهم انظر في ذلك واظهار

أو جاز الزوال الشمس عليه نازل ونوى النزول بعد الغروب أو في الاصفراء ولم ير تحمل  
لاخر اقتضى ذلك وتغير امره أو ان يحصل قبل الزوال ثم أدركه الزوال كما ورنى عند الزوال  
ونيته عدمه لا احتمال فلن جواز الجمع التمسك بجمع جهلاء بعد استصحابا الصلوة الثانية في  
انقوع الاثنية في وقت احتسار الاربع انصر وري وما ذكره في الفرع الثاني من الاعادة في  
الوقت ليس بظاهر وانما هو بالاعادة عليه أصلاً وما ذكره من الاعادة في الوقت في الفرع  
الثالث مقيد بما اذا جمع غير او الاربع في الاثنية (ص) وفي جمع العشاء فقط بكل مسجد  
لمطر أو طين مع ضلّة لأطيان أو ظلمة (ش) يعني انه رخص في المختصر بجمع العشاءين فقط  
بان يقدم اثني عشر بعد الاولى بكل مسجد وفي كل بلد كانت المدينة أو غير هالاجل لمطر العزير  
وهو الذي يحمل الناس على تقطيع الرأس أو الطين الذي يجمع الشئ بالمداين مع ظلمة الشهر  
لا انقوع ومثل المطر الثلج والبرد ولا يجوز الجمع المذكور لاجل طين فقط ولا لاجل ضلّة ولو جمع  
ويجمع شديد وقوله وفي جمع العشاءين معطوف على نائب فاعل رخص أي ورخص في جمع الجمع  
وقوله فقط يعني ان الجمع للمطر وما معه مخصوص بالمغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر  
لعدم المشقة فيهما عايناهما من اختلاف العشاءين لانهم لو شئوا من الجمع لادى الى عسر أمرين اما  
حصول المشقة ان حصر الدخول المشقة أو نوات فضيلة الجماعة ان ذهبوا الى منازلهم من  
غير صلاة في نيةهم المطر المتوقع بغيره الواقع كاذكراه الشيخ زروق ونقله عنه الشاذلي قال قلت  
للمطهر انما يجمع اذا كثرت الزواجر لا تأتي فيه ذلك قلت يمكن علم ذلك انه كذلك بقوله ثم انه  
اذا جمع في هذه الحالة لم يحصل فيبقى أن يعيد في الوقت كافي مسئلة وان سلم أعاد بوقت وقوله  
لا اثنين معطوف على لمطر وأما المداين فإشارة الى ذلك ولو حدثت في الماضي لا يلائمهم عطفه  
على ظلمة (ص) أذن للمغرب كالعادة وأتقرب لغيره ولا الاقدار اذان منخفض بمسجد  
واقامة (ش) هذا شروع من المؤن في صلاة الجمع وهو أنه يؤذن للمغرب على المنار في أول وقتها  
بصوت مرتفع كعادة ثم يؤخر صلاة المغرب قليلاً بعد على الرابع قدر ما يدخل وقت الاشارة  
لاختصاص الاذان بثلاث بعد الغروب وقال انه ياتي في حاشية المدونة يؤخر قدر ثلاث  
وكتابت وقيل قدر ما تطلب عيشة الشاة ثم يقيم للمغرب ثم يصليها ثم يؤذن للعشاء اذا انما منخفضا  
بمعن المسجد ويصليها ثم يصليها من غير فصل فقوله ثم يصلي أي الفرضان والذبح ذكرنا في  
ولا يكسر الواو والمداين غير فصل ولو قال الا بآذان منخفض الخ بدل قوله قد رآذان مع لكان

الجمع (قوله ولو جمع ربيع شديد الخ)  
لا يحق ان اظلمه وحده لا  
يجمع لها اتفاقا والطين وحده فيه  
خلاف والمشهور عدم الجمع وأما  
الظلمة مع شدة الريح فلا يجمع لها  
بعد ما لا خلافه بين عبد  
العزيز (قوله معطوف على نائب  
فاعل رخص) لا يحق ان رخص  
الفاعل هو جمع الظاهر من المشقة  
بالمسافر وهذا متعلق بالمظاهر  
والعطف يقتضي تعاضده بالمسافر  
فيقال هو معطوف عليه بدون  
التقديم بقوله عليه غير ان الاول  
عدم بنفسه وهذا عدا هنا أيضاً  
كذلك فيقول وجمع العشاءين  
والموافق لما في المصباح ومختار  
الصالح وانما موس الثاني فافقوا  
على التمهيد بغير الفجر أي رخص  
في كذا ترخيصاً وقال البساطي ان  
في جمع متعلق بعدد زواجر بعد الوار  
أي ورخص والنائب فاعل  
بكل مسجد ويحتمل أن يتعدى بأذن  
أي بآذان في قوله وأذن للمغرب  
(قوله بصوت مرتفع كالعادة أي  
فهو سنة (قوله نذر على رابع)

وقيل وجوباً كما ذكره المطاط (قوله يؤخر قليلاً قدر ثلاث ركعات) بمعنى ما قبله قال  
بعض النحاة والظاهر ان قدر ثلاث ركعات مقداره سبع تحصيلاً من كان يحصل الشروط وأما من لم يكن محصلاً لها فيكون قدر  
الثلاث به مقداره ما يسع تحصيلاً أو انظر ما روي طلب انما خيرة في ذلك في جمع العشاءين دون انظر بين ولعله للفرق بالمسافر (قوله  
ذاتاً منخفضاً) قال بعض النحاة ان هذا الاذان مستحب لانه ليس في جماعة تطلب غير هالاولى في طين في وقتها  
فيؤذن بها أو تؤتم (قوله بعض المساجد) هذا عدا من حبيب وقيل بعد رابعه كافي المدونة ورضاه القاني أي لا بالمنار ولا بجوارح المسجد  
لئلا يلتبس على الناس في طين وقت العشاءين وهذا العلة شهر صر منه فما ذكر (قوله ثم يصليها من غير فصل) هذا  
شرط في كل جميع وليس خاصاً بالجمع ليلة المطر

احسن

(قوله لان كلاه لا يدل الخ) وكلا لا يدل على فعل الاذان لا يدل على فعل الإقامة (قوله اذا اظهر ان الاذان الخ) اظاها أنه يختلف قدر فعله (قوله في رم) موافق لظاهر قوله وكذا كل جمع يمنع النفل بينهما الخ (أقول) والظاهر أنه الكراهة ولا وجه لحرمة وان كان ابن عروبة غير بالمنع لانه قال مشهور منع النفل بين جمعهما الخ (قوله أو الفصل بينهما يحرم ولا يمنع الجمع) اظاها لحرمة ولا يمنع الجمع بينهما الخ قال الشيخ زروق في الوقعدو بعد ما جهر الى مغيب ان شفق أعادوا (٢٥) العشاء وقيل لا يعيدون وقيل نفل الجبل

أعادوا لا الأقل اه وهو بقدر جمع الأول ويرجع ابن عروبة الثاني (قوله) وهذا رد للخ أي ان الجواب بالاكتفاء بوجه الخ أي لا يفسد فيه الامم كقوله ينشأ عن نية لما موم مع أنه يسوغ له الجمع مع كونه لم ينو عند الأول (قوله مع أنه مستحب لتخصيل الخ) أي الاحتجاب لأجل التخصيل هذا في أنه يجب عليه لكونه في المسجد مع الامام كما قالوا في قول المصنف والمصنف بالجمود فان اثاره رجحه الثاني أي وجاز الجمع قالوا المسرا بالحوار الاذن فيه صدق بالوجوب (قوله وجوبا) اي قيد به عند الطوق اذا كان يصح الامامة غير والاهدم ذكره محققين في قوله (اشرعوا) أي لولم يقدروا ركعة وكذا اذا انقطع بعد غام الأول وفي الشرع في الثانية وأما اذ شرع في الثانية فيجب التمسك ولا يجوز انقطع (قوله يجوز لهم الفحدي) أي جواز استوى الطر حين قرره شيئا (قوله اذا لم يردت) عبارة غير موصاهة ولو لم يردت وهي أحسن (قوله وصاهاه ولو ظهر عدم عودته) في عبارة حديث والتقدير ظهر لانه لو ظهر عدم عودته لان سبب المباشرة باعتبار الانتهاء والذي قلناه باعتماد الانداء (قوله فيؤثر) يجوز لرفع والذهب والحزم لانه عطف على

أحس لان زيادة النظم قدر مضرة وذلك لان كلاه لا يدل على فعل الاذان بانفسه كظاهر المطاوب وقد يقال ان قوله منقطع مشعر بفعله اذا اظهر ان الاذان لا يختلف قدر فعله سواء كان منقطعا أو غير (ص) ولا تنفل بينهما ولم ينعها ولا بعدهما (ش) أي ليس ان أراد الجمع ان ينفل بين الفرصتين الا لشرع تأخير الجمع للنفل كما استعاضا في وقتها أفضل لكن لو وقع ونفل بينهما لم يمنع الجمع ولا ينفل بعدهما أيضا في المسجد لان قصد من الجمع ان ينصرفوا في صوة وانفل بينهما ذلك قال زروق وكذا كل جمع يمنع تنفل بين الصلاتين فيه انتهى وظاهره جمع تقديم أو تأخير فلا خسر صفة لمنع النفل بين الصلاتين لجمع العشاء بين ليلة المطر و بطر لو فصل بينهما بغير تنفل فهل يكون كالفصل بينهما بغير ولا يمنع الجمع أو الفصل به يحرم ولا يمنع الجمع لان المتنفل أشد على الوقت جماعهم من جنسهم بخلاف الآخر و اظاها أيضا انه لو كثر النفل بينهما بحيث دخل وقت الظلمة الشديدة لم يمنع الجمع ثم ان قوله ولا تنفل بينهما يعني عده قوله ولا أعاده ليرتب عليه قوله لم ينعها أي لم يمنع النفل الجمع وقوله ولا بعدهما عطف على قوله بينهما أي لا ينفل بعدهما أي يمنع وهذا في جمع العشاء بين وانظر في جمع الظاهر والعصر جمع تقديم هل يجوز له التنفل بعدهما أم لا كما اذا فعله ما في وقتها (ص) وجاز ان يركب المغرب بمحدهم العشاء (ش) يعني أن من صلى المغرب فذا في جماعة ثم ركب جماعة يجتمعون في العشاء فانه يجوز له ان يدخل معهم في العشاء حيث كان يدرك معهم ركعة في كثر فضل الجماعة على مذهبه المذوبة لانه كفاء بنية الامم عن نيته فلا يقال ان نية الجمع تكون عند الأول وقد فات محلها لبقا لها من غير ان ينوي الجمع وهذا رد عما أتى من جمع المنفرد بأحد المساجد الثلاثة وأوجب أيضا أن كون نية الجمع عند الأولى في حق من أدرك الصلاة الأولى ثم عبر بالحوار في هذا مع أنه مستحب لتخصيل فضل الجماعة لأجل المخرجات الآتية وأما نية الامامة فتكون عند كل منجزها فقول لم ينعها أي عن جماعة الجمع فيه صدق عن صلاحها مع غيرهم جماعة من صلاحها منفردا كما قررناه وفهم من قوله وجاز لمنفرد بالمغرب أنه ان لم يكن صلاحها ووجدتهم في العشاء أنه لا يدخل معهم ويؤثرها لوقتها لان ترتيب واجب ولا يصلي الأولى والمسجد لانه لا يجوز أن يصلي فيه صلاة مع صلاة الامام (ص) ولم يستكف بالمسجد (ش) هذا معطوف على قوله لمنفرد أي وجاز الجمع أيضا لانه مستكف والعرب يكون في المسجد تبعاً للجماعة لثلاثة فونه فضل الجماعة ولاجل التبعية بخلاف الامام المستكف وجوبا من يصلي بهم على ظاهره ان يذهب ابن عروبة وقول ابن عبد السلام استحبابا لا عرفه (ص) كان انقطع المطر بعد الشروع (ش) أي ان الجماعة اذا شرعوا في صلاة المغرب لو حودب بالجمع وهو المطر فلما صاهاه أو بعضها ارفع السبب فانه يجوز انهم التمسك على الجمع اذا لم يردت عودته وظاهره ولو ظهر عدم عودته انقطع قبل الشروع فلا يمنع الاسباب غير فالمراد الشروع في الأولى (ص) لان فرغوا فؤثر لاشفق لا بالمسجد الثلاثة (ش) هذا مخرج من قوله وجاز لمنفرد بالمغرب بمحدهم بالعشاء أي وان وجدتهم فرغوا من العشاء بحيث لا يدرك منها ركعة

(٥٤ - خرشي اول) جواب اشراط بانها قال ابن مالك وذهب من بعد الجزان يقرن باغا ولو ان ثبت في أي لا يجوز ان فرغوا فؤثر (قوله بحيث لا يدرك منها ركعة) فلو دخل ولم يدرك معهم ركعة فبني أي ان ينعها من تنفل خلاف لانه لم يعمل أولا مدخل مع الامام فيه ولا يجزى فيه ما جرى في معبد دخل مع امام يدرك ركعة من قولنا القطع والاشفاق و تنحس المواقف الثاني في حصوله اذا وجدهم فرغوا فلا يجوز له أن يصح له سبه ولا مع جماعة باهام لان فيه إعادة جماعة بعد الراتب فلو جهر فلا بد من كراهة في

(قوله الا ان يكون الخ) هذا ظاهر في كونه دخلها أو أمان لم يكن دخلها فلا يطالب به بدليل ما تقدم من قوله فيصلون أفذا ان دخلوها فيقيد ما هنا بما هناك ذكره في ك (قوله وفات جميع جماعة) ظاهر في كون الجماعة آتية بما قبلهم من جملة ما تقدم من قوله فيصلون أفذا ان دخلوها (قوله وينبغي ان المرأة الخ) أي المشار إلى بقوله ولا امرأة والضعيف الخ (قوله الا ان يكون أمانا) أي فيجتمع (أي إذا كان ينصرف من المسجد ولا يجمع بين التجميع والتفريق) بل يقول سمع الله من حده فقط وصوبه ابن زحجي وصوب بعضهم الجميع بينهما (أقول) والصواب عندي الاول وما تقدم من ان الراتب يستحق ولا يتقدم ويصلي تبعا لان ذلك في المعتكف الذي لا يخرج من المسجد وهذا يذهب لمنزله فلا يحتاج للاستلاف بل يجمع بقدره ويخرج في الضوء (قوله انهم يحجمون تبعا) أي لمن يذهب لبيته وليس منقطعاً بالمسجد مثاهم (قوله اذا كانوا في أماكن (٤٣٦) متفرقة) أي وان لم يكونوا كافي عن أي فيجمعون اذا كانوا في موضع يجمعون

فلا يجوز له ان يجمع لنفسه لقوات فصيله لجماعة التي شرع الجميع لاجلها في وقت العشاء حتى يغيب الشفق الا ان يكون بأحد المساجد الثلاثة المدنية ومكة وبيت المقدس فإنه يصلي العشاء قبل الشفق بناء على ما يجمع حديث صلى المغرب بعيرها وفات جميع جماعة فان كان عليه المغرب والعشاء صلاهما أيضا جازهما ففضلها على الصلاة جماعة في غيرها (ص) ولان حدث السبب بعد الاولى (ش) معطوف على قوله لان فرغوا يعني ان اسبب وهو وقوع المطر ذا حدث بعد الشروع في المغرب وأولى بعد انقراغ منها فاجتمع لا يجمعون لان نسبة الجميع قد قامت بناء على ان محلها أول الاولى فلو جازوا لا شيء عليهم ابن أبي زئبدين وينبغي ان المرأة والضعيف كذلك ذابعتا للجماعة التي في المسجد أي مراعاة لمن يقول يجمعهما (ص) ولا امرأة والضعيف بينهما (ش) بردت المرأة والضعيف من مرض أو غيره لا يجوز لهما الجميع بينهما مع جماعة المسجد المحاورين له قاله أبو عمر ان وصو به عبد الحق وقال غيرهما يجمع المرأة وظاهر كلام الشارح ان هذا الخلاف جار في الضعيف أيضا (ص) ولا منفرد بمسجد الجماعة لا يخرج عليهم (ش) يعني ان المنفرد يجمع بين العشاءين اذا كان لا ينصرف منه بل ولو كان ينصرف منه لم ينزل ذلك مشقة عليه في ابقاع كل لوقته لان شرط الجميع الجماعة الا ان يكون أمانا بما يجمعهم كان الجماعة المنقطعين عذرسة أو زينة لا يجوز لهم الجميع اذا لم يخرج ولا مشقة عليهم بعدم اختيارهم الى الانصراف من مكانهم الى غيره لان الجميع انما هو لضرورة الانصراف في الاسفار قبل مغيب الشفق ثم انهم يجمعون تبعا كما يفيد كلام ابن عمر وغيره ومن ذلك ان يكون الامام خارجا عنه فانهم يجمعون تبعا له ثم ان أهل التراب اذا كثروا فيجمعون حينئذ كما هل رتبة في إتيان قاله الشيخ كريمة الدين قوله اذا كثروا الى آخره حقه ان يقول بدله اذا كانوا في أماكن متفرقة كما أشار له (هـ) في شرحه

الجمعة فيه ويتمه ركون الى أماكن يجمعهم فصل الجمعة في وقت الاجتماع آدم مع حواء بالارض فيه وقيل لما جمع فيه من طير وقيل لاجتماع الناس للصلاة فيه وقيل غير ذلك (فائدة) لا شأن ان العمل في العمل في العمل في غيرهما ولذلك ذهب بعضهم الى انه اذا وقع الوقوف بركعة يوم الجمعة كان ذلك الجفة فضل على غيره وما مر به ابن رزين انه أفضل من سبعين ركعة في غير يوم الجمعة وفيه وقفة كما نص على ذلك المناوي ذكره شب في شرحه (قوله كرهوا الحق) اعلم ان انصرافه في وقت الصلاة المذهب اجماعا واجب مستقل وقال انما كرهوا المشهور وانما يدل من الظاهر والتشكيك بأن البديل لا يفعل الاعتذار بالمبدل منه وقال ابن عرفة الجمعة ركعة ان يتعان وجوب الظهور على رأي ويسقطها على آخره وقوله يتعان وجوب الظهور على رأي وعليه فهي فرض يومها والظاهر بطلانها هذا هو المعتمد وقوله ويسقطها على آخره وهي

بدل من الظهور وهو قوله ابن زائع وابن وهب الا انه شاذ ولو كانت بدلا من الظهور لم يصح فعلها مع إمكان فعله العصر ويثبت في بدلي الظهور في وقت سمي الجمعة ثم في صلاة الجمعة فان صلاة بدلة لا بد من الاعادة لانه لم يصل الواجب عليه والقول الشاذ لا اعادة عليه لانه لا ياتي بالواجب عليه اذا علمت ذلك فقوله كما هو الحق كما تقدم من قوله (قوله كلها) استعمل كل المضافة للظهور في غير الابتدائيات كما ذكر أي بعض وعلى الاخر فادركه من قوله صلى الله عليه وآله (قوله للظهور) حقيقة على الثاني أو قبله بركعة على الاول فأطلق الغروب على ما يشاءه ومقتضاه أو قبل جرم بمشهور أو لا ثم سبق الخلاف بعد ذلك ولذلك قال اللغوي ان قول المصنف وهل ان أدرك ركعة من العصر يعني بظاهر كلام المصنف انه لا بد من ادراك كل الجمعة قبل الغروب وان من أدرك منها ركعة قبله لا يجمع بل ظهر أو قطع مع انه يجمع الجمعة على المشهور قال عجي ويحاجب بأن كلامه في وجوب اقامتها

العصر



ابتداء أي أنهم هل لا يطلون بأقامتها إلا إذا كانوا معتقدين أنهم يدركون ركعة من العصر بعد فعلها قبل الغروب أو لا فعلى الأول إذا نفي من الغروب قدر ما يسع خطبهم ففعلها فقط لا تجب أقامتها لكن إن وقعت أجزأت زحلي الثاني تجب والحاصل أن الوجوب منوط بأعداد أدراك كل الصلاة أمام ركعة من العصر أو بدونها فلقد دخل معتقد ذلك ثم تبين أنه لم يدرك الأركعة قبل الغروب فأنه يفتها بجهة بعد الغروب ولم يلزم علم ابتداء أنه لم يبق للغروب الأركعة فلا يصح حينئذ أن من أحرم ما حاشد لا يعتد بأمره ولو أدرك ركعة هذا هو الصواب خلافا لما في بعض الشراح والوقت المذكور ليس كله اختيارا بل هي فيه وفي النص يرى كالتفريع سواء قلنا بأنهم يدل أو فرض يومها (قوله أو اتفق على ذلك) لكن إن كان غير عذر بأثباته مع الذهول لا (قوله وأشبه برواية ابن القاسم) فظاهر عبارة أن هذا ليس برواية ابن القاسم بل أشد شبهة به قال المواقف فيها لا ينقسم أن آخر الصلاة الجمعة حتى دخل وقت العصر فله أن يصلي الجمعة بهم ما لم تعيب الشمس والساكن لا يدرك بعد العصر لا بعد الغروب فإذا علمت ذلك النص في كلام الشارح أن ابن القاسم لم يصح بذلك إلا أن كلامه ظاهر فيه ثم قال المواقف بعد قوله رويت عليهم ابن (٤٢٧) رشد اختلف في آخر وقت الجمعة فقبل ما نفي العصر

ركعة إلى الغروب وهو ظاهر المدونة وسبعة عيسى وقيل ما لم تغرب الشمس وهي رواية مطرف ومائى بعض روايات المدونة من قوله وإن كان لا يدرك العصر إلا بعد الغروب اه إذا علمت هذا فمضى ردت باعتبار الأول أن المدونة ظاهرة في نفسه (قوله وحقيقته) أن أراد المراد منه في نفس الأمر فلا يظهر أن أراد منه الذي يطهره وان أراد منه الذي يطهره ظاهر المنظر فهو عين ما قبله (قوله) ويحل الخلاف الخ زوده غشبي أنت بأن ظاهر كلامهم الاتفاق (قوله) باستيطان) أي شرطتهم استيطان من تعقده بلدها أي أنام بها وأما استيطان بلدها غير قريبة منها كفرسج من المنابر شرط في الوجوب ولا تعقدها إلا أن غشبي أنت اعترضه في عدة الاستيطان من شروط الصحة فقال ما نصه قوله باستيطان الخ وهو شرط وجوب كما في ابن شامس وابن الحاجب وابن

العصر وصحح أولاً وروى عليه مارش لا خلاف عدد بأنها فرض عين وقت ذكوان من شرط صحته أن تقع هي وخطبتها في وقت الظهور فلو خطب قبل وقتها ثم صلى في وقتها أو وقع الخطبة في وقتها وأصله خارج لم نصح وقد اختلف في آخر وقتها ولم يستغفاب أوله زوال الشمس والمشهور أنه بعد للغروب كاهله المؤقف وهو مذهب المدونة وقيل الأصغر وهذا إذا أخرها الإمام والناس اعذر أو اتفق على ذلك وهل امتداد وقت الجمعة للغروب وجوب إقامة الإمام لها أم لا إن خطب وصلاها أو أدرك بعدها ركعة من العصر والأصل أنها ظهروا فقط وجوب الجمعة عنهم وسبعة عيسى وصحح هذا القول عياض فقال هو أصح وأشبه برواية ابن القاسم عن مالك وعلمه فلا يريد بقوله للغروب حقيقة أول لا يشترط ذلك شيء من العصر قبل الغروب بل حيثما أدرك خطبته أو فعلها قبله وجبت كما هو ظاهر اللفظ وحقيقته ورواه مطرف عن مالك قولان ورويت المدونة عليه مارشحل الخلاف حيث كانت العصر عليهم أم لا ورواه العصر ناسين للجمعة فإنه ينفق على أن وقتها يتهمس للغروب (ص) باستيطان بلد أو اختصاص لاخير (ش) البناء للمعية أي شرط صحة الجمعة وقوع كلها بخطبتها في وقت الظهور إلى الغروب مع الاستيطان وهو العزم على الإقامة على نية التأييد ولا تنكفي نية الإقامة ولو طالت ولا فرق بين أن يستوطنوا بلد أو اختصاصا والاختصاص بيوت من قصب لا يمكن الشوى فيه والاستعانة عن غيرهم بمخلاف الخسيم لأنه لا يمكن فيها مذكرة غالباً ولشبهها بأسفن لا تنقلها مع اختلاف الاختصاص وبعبارة أخرى المراد بالخص هذا يعرف أي ما يسمى في عرف الناس خصا كان من قصب أو خشب أو بناء صغير أو غير ذلك لا خصوص الخصى العزوى فإنه ليس شرطاً للمراد بالاختصاص مقابل الخميم والمراد بالخميم هنا الخميم العرقية أي ما يسمى في عرف الناس شعبة كانت من ثياب أو صوف أو وبر أو شعر أو غير ذلك لا خصوص الخميم اللغوية لا هي ليست شرطاً فقوله باستيطان البناء للمعية وهو متعلق بما ملء قدس أي وقوعها مع استيطان لا بوقوع المذكور لأنه لا يصح تعليق حرفي بغير معنى المعنى يعامل واحد اه وإضافة استيطان إلى بلد

عرفة وغيرهم وهو نص المؤقف فيما يأتي بقوله المتوطن وليس ذكره معاً على سبيل التوضيح وأما ما رواه فخص باستيطان البلد والاختصاص بالخميم فعدت به من شروط الاداء غير صحيح اه (قلت) وكانهم أرادوا شرط الجمعة هنا شرط الانعداد (قوله سمع الاستيطان) السنين زائدة للتأكيد (قوله وهو العزم على الإقامة على نية التأييد) المناسب أن يقول لا على نية الانتقال وهذا في بادئ النظر له كما أفاده في ذلك وقال في التوضيح المتوطن الإقامة بغير نية الانتقال ولا يخرجهم عن حقيقة الاستيطان كونهم يخرجون في أيام المطر فتواشهر بن قد نقل أبو الحسن عن عاصم أبي عمران في الجماعة يمتحن سنة أشهر وعوسع في آخر سنة أشهر يجمعون فيه لأنها صارت كقرنين إذا دخلوا باحد هما أقاموا بها (قوله بيوت من قصب) هذا هو الخصى العزوى أي يتكلم عليه (قوله أشوى) هكذا بخطه بغير ميم وهو بناء المشتبه أي الإقامة وأما بناء الفوقية فهو الهالك كذا في الشيخ سلم بخط الشيخ إبراهيم اللقاني (قوله كان من قصب) وهو الخصى اللغوي كما تقدم (قوله لا خصوص الخميم اللغوي) وهي بيت بنى العرب من عيد أو استخرج قال ابن الأعرابي لا تكون الجمعة عند العرب من ثياب بل من أربعة أعواد ثم يسقف بها ثم كذا في المصنف بإحراق الدوى ولا يكون

الأمس أربعة أعواد ويسقف بأشام قال أهل اللغة ولا تكون الجهة من ثياب ووف وبر وشعر اه في نفسه فيجب الجمعة على أهل النسيم اذا كانوا على كفر صريح من منار قرينة جهة تبعا (قوله وهو متعلق بما قبل مندر) هذا يعارض مقتضى حله السابق والاولى أن يقول ووقوعها (قوله وكلامه في نفسه نظير) لانه قال لا باستيطان نسيم (قوله فيتمثل النظر في نفسه والمعنية) المناسب الظرفية (قوله وقيل شرط فيهما) أي توقف الوجوب عليه والجهة أيضا لان السواب ان شرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب وشرط الجهة ما يتوقف الجهة عليه وبهذا المعنى يصح اجتماع الوجوب والجهة هذا ما كتبه شيخنا عن بعض شيوخه (قوله أن لا يكون مسجدا) أي تمام فيه الجمعة (قوله الا ما كان له سقف) أي وبناء على وجه مخصوص (قوله لانه قد يعدم) أي المسجد على هذه الصفة صادق بعدم وجوده أصلا ووجوده بدون سقف (قوله فيكون من شرائط الوجوب) أي من الشرائط التي يتوقف الوجوب عليها وفي العبارة حذف والتقدير لانه يعدم على هذه الصفة فلا يجب الجمعة فيظهر حينئذ كونه شرط وجوب لان الوجوب توقف عليه (قوله وقد يوجد) أي على هذه الصفة في العبارة حذف والتقدير فتصح الجمعة فيه فيكون من شرائط الجهة واحدا حصول ان معنى كونه شرط وجوب وصحة ان الوجوب يتوقف عليه والجهة تتوقف عليه وعلى هذا القول فلا يجب على مثل القرينة بناء مسجدا فيكون الوجه في الجمعة وعلى هذا القول فقول المصنف كاشف (ثم أقول) وظاهر الشارح ان الوجوب والجهة باعتبارين لا باعتبار واحد فوجوب باعتبار حالة العدم والجهة باعتبار حالة الوجود مع ان ما كان من شروطها لا اعتبارا فيهما واحد كالعقل فانه شرط وجوب وصحة أي يتوقف الوجوب والجهة على وجوده (٤٢٨) فكذا نقول هنا يتوقف الوجوب والجهة على وجود الجامع لأن يقال ان الاعتبار

فيهما وان كان واحدا إلا أنه ظاهري وما بالنظر له حقيقة فهما اعتباران (قوله ومنهم من قطع بانه من شروط الجهة) هذا الذي صدر به الشارح أي ان الجامع المرصوف تلك الصفات من شروط الجهة أي انصح الجمعة الا فيه (قوله وهذا مبني) أي القول بأنه بالصفات المذكورة من شروط الجهة حاصله ان وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين والتعيين لا كلفه فيه فصار الوجوب متوقفا بالاصالة وان صحها يست منوطا بمجرد تحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل ما وساده المشار بها بقوله مبني الخ (قوله يكون مسجدا) أي جامع باطله بتعيينه أي الوجوب منوط به أي ما كان جامعاً موسوفاً بالوصف المذكورة به لا يكون الا شرط خمسة (قوله اذا يعدم موضع) نسبة لقوله وهذا مبني الخ أي وعما صح ذلك البناء لان كل موضع يصح اتخاذ مسجداً بمجرد التعيين والوجوب منوط به تعالى يكون بالوصف المذكورة لا يكون الا شرط صحة لا شرط وجوب لان الوجوب ثابت بمجرد التعيين (أقول) لأن ظاهره انهم اذا عينوا موضعاً يعلق الوجوب هم فاذ لم يعينوا موضعاً فلا يجب وعلى هذا نقول يكافون بنائه لاجل صحة الصلاة وأما على انه شرط وجوب وصحة فلا يكفون بنائه نعم اذا ما واحد وجبت وعلى هذا فقوله مبني مخصص لا كاشف في قول من يقول انه شرط وجوب فقط (أقول) لا يخفى ان معنى الكلام ان لا يجب الجمعة الا اذا وجد الجامع واذا وجد نصح الصلاة في غيره ولو وقع لما ذكرنا انما هو شرط في الوجوب فقط وعبارته في لفظ ظاهر كلام المؤلف ان غير المبني يسمى جامعاً كالقضاء من الارض اذا عين وجس وعلى من لا يرى ان القضاء من الارض لا يكون مسجداً يكون قوله مبني صفة كاشفة وهو الموضع المبني بالقضاء لا يسمى جامعاً اه (قوله أوسط حوله) عطف على حجر أقوله فلا يجوز التمسك على المشهور أي ولو عظم رعاية لما كان عليه السلف طلباً للكل وجهه الجلاء صد القلوب ومقابلته بما لا يحجب عن حجر من جوار التعداد ان كانت البلد ذات جانبين ومثله لمؤلف في مثل مصر وبغداد فلا لا أنظهم يختلفون فيه قال اللغوي وقول المؤلف لا أنظهم الخ فيه نظيران الخلاف موجود في مثل مصر وبغداد والمؤول عليه عدم التعدد اه (أقول) وهذا المشهور الذي حكاه الشارح قد جرى العمل بخلافه

تتحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل ما وساده المشار بها بقوله مبني الخ (قوله يكون مسجدا) أي جامع باطله بتعيينه أي الوجوب منوط به أي ما كان جامعاً موسوفاً بالوصف المذكورة به لا يكون الا شرط خمسة (قوله اذا يعدم موضع) نسبة لقوله وهذا مبني الخ أي وعما صح ذلك البناء لان كل موضع يصح اتخاذ مسجداً بمجرد التعيين والوجوب منوط به تعالى يكون بالوصف المذكورة لا يكون الا شرط صحة لا شرط وجوب لان الوجوب ثابت بمجرد التعيين (أقول) لأن ظاهره انهم اذا عينوا موضعاً يعلق الوجوب هم فاذ لم يعينوا موضعاً فلا يجب وعلى هذا نقول يكافون بنائه لاجل صحة الصلاة وأما على انه شرط وجوب وصحة فلا يكفون بنائه نعم اذا ما واحد وجبت وعلى هذا فقوله مبني مخصص لا كاشف في قول من يقول انه شرط وجوب فقط (أقول) لا يخفى ان معنى الكلام ان لا يجب الجمعة الا اذا وجد الجامع واذا وجد نصح الصلاة في غيره ولو وقع لما ذكرنا انما هو شرط في الوجوب فقط وعبارته في لفظ ظاهر كلام المؤلف ان غير المبني يسمى جامعاً كالقضاء من الارض اذا عين وجس وعلى من لا يرى ان القضاء من الارض لا يكون مسجداً يكون قوله مبني صفة كاشفة وهو الموضع المبني بالقضاء لا يسمى جامعاً اه (قوله أوسط حوله) عطف على حجر أقوله فلا يجوز التمسك على المشهور أي ولو عظم رعاية لما كان عليه السلف طلباً للكل وجهه الجلاء صد القلوب ومقابلته بما لا يحجب عن حجر من جوار التعداد ان كانت البلد ذات جانبين ومثله لمؤلف في مثل مصر وبغداد فلا لا أنظهم يختلفون فيه قال اللغوي وقول المؤلف لا أنظهم الخ فيه نظيران الخلاف موجود في مثل مصر وبغداد والمؤول عليه عدم التعدد اه (أقول) وهذا المشهور الذي حكاه الشارح قد جرى العمل بخلافه

[illegible]

وايه مثله وانظر في ذلك قاله في كذا غير ان قول الشارح فيما يتخذ لخصه وصفاً يقتضي أن المراد جنس الجنس المتحقق في واحد وان القول الاول لا يعبر الا بما اذا اتخذ لخصه من الجملة ويكون قول الشارح وتدخل الجنس أي كل الجنس يعني ذلك لو فرض انه يصل فيه صلاة واحدة من الجنس تكون صحيحة بانفاق ما يجوز انقل (قوله منزلة تسمى بهم بعد اشتراطه) وهو المعتمد أي ان القول باشتراط إقامة الجنس ضعيف (قوله ويصح برجبه) أي لم يتخذ لالامام فلا تصح له ولا لهم والحاصل ان محل صلاة الامام والخطبة ليس الا المسجد ولو لمع الضيق أو اتصال الصفوف (قوله متصله) أي لم يحل بينهما وبين أرضه غيره ولو فيها أرواث الدواب وأبوالها ومثله المدارس التي تحول الجامع الأزهر بالقاهرة قاله الشيخ سالم وظاهره انه لو فصل بينهما وبين الطريق حوائط كجامع الأزهر بهم من ناحية بابي المغاربة المتصورة لا تصح فيها الجمعة وبعض الشراح يظن فيها نعم اذا صلى في نفس مصاطب الخوانيت جاز (قوله ان ضاق الخ) الظاهر ان الضيق يستلزم اتصال الصفوف وبعد كتي (٤٣٠) هذا رأيت الثاني قال مانعه وتصور ضيق المسجد مع عدم اتصال الصفوف

لا يسهل ومعنى اتصال الصفوف ان يكون صفان في صفين أو قال بدو والمراد اتصالها من المشرق الى المغرب لا من جهة الامام وقامل وقال عجم والمراد اتصالها برجبه (قوله أو اتصال الصفوف) أي اتصالاً مفاداً أو كلمة تادقوله الزرقاني (قوله لم تصح الجمعة في واحد منهما) هذا ضعيف في المواقف ابن رشد ظاهر مذهب مالك في مذوقه ومجامع ابن القاسم ان سبلاته صحيحة في الطرق المتصلة مع اتصاف الضيق والاتصال ولكنه أساء (قوله كبيت القناديل) وفي معنى ذلك بيت بسطة وسقايته لانه يجوز وظاهره ولو لمع الضيق ونظر فيه صاحب الطراز باب أصله من المسجد وإنما قصر على بعض مصالحه (قوله لا تصح على سطح المسجد) سواء ضاق أولاً كان المؤذن أو غيره ويغنيهم منها جميعاً بدكة المسلفين والفرق بين السطح والطريق أن الطريق المتصلة متصلة بآرسته (قوله أو عشرة) يقتضي انها تصح في عشرة اذا انفرد بهم قرية رئيس كذا (قوله وأفهم كلام المؤلف ان الاثني عشر الخ) أي أفهم من كونه جعل الاثني عشر كافية صلواتهم في غير الاولى فيقتضي أن الاثني عشر لا تكفي في الاولى (أقول) ولا يخفى مساقاة هذا بقوله أو اثني عشر أو عشرة كما قيل بكل منهما في المناسب ان يأتي به على طريق الاستدراك كأن يقول لكن كلامه فيما بعد فهم ان الاثني عشر الخ ثم قول وظاهره ان الثلاثة عشر تنقري بهم قرية وأي فرق بين الاثني عشر والثلاثة عشر على ان ابن عبيد السلام قال في قول ابن الحاجب ولا بد من تنقري بهم القرية اثني عشر شارة الى انه لا بد من جماعة عظيمة لانهم هم الذين يمكنهم الاثني عشر في الخوف اه (قوله فيجوز باثني عشر احرار اذ كوراً متوطنين غير الامام باقير اسلامها أي مع خمسة عشر شافعين لم يقدروا الا به شرط في محتمل عندهم أو بعون بصفتهم الفاضلة بشدائهم

الخصوصها وتدخل الجنس به وهو قول ابن بشير مع سبلاته لا بد من ان يكون الصفين ثمانية الا ان يزيله الا عذار الى لا بد منها اه (والعص وسكت غيره عن اشتراط ذلك فلو كان معتبراً منهم عليه فنزل المؤلف ذلك منهم منزلة تصح بهم بعد اشتراطه فصح قوله (تردد) أو أولاً المتأخرين في الفروع الثلاثة وما ذكره ابن بشير ذكره عن المتخصصين ما يوافقه فقول ابن غازي لا أعرف ما ذكره ابن بشير لغيره فيه نظر (ص) ويصح برجبه وطرف به متصلة ان ضاق أو اتصال الصفوف لا تنقيا (ش) أي وصحت صلاة الجمعة لثمة لثدي في رحاب الجامع وطرفه المتصلة به أي التي لم يحل بينهما وبين أرضه غيره ومحل الجمعة المذكورة ان ضاق الجامع اتصال الصفوف أم لا أو اتصال الصفوف من غير ضيق والمراد بالرحاب ما يزيد خارج محيطه ثم سئل عنه كما سئل عنه في ولاق ولا رجة للجامع الأزهر لان ما يزيد خارج باب الكبير انما هو خارج الدواب لا توسعته فهو من أطراف وان اتى الضيق والاتصال فلا تصح الجمعة في واحد منهما (ص) كبيت القناديل وسطحه ودار وحاقوت (ش) أي ان من سئل في بيت القناديل لا تصح له الجمعة وظاهره ولو لمع الضيق وكذا لا تصح الجمعة على سطح المسجد وكذا لا تصح في الدار والحاقوت بالطريق المتصلة المحجورين ولو أدت أهلها جاراتها الخوانيت والدور التي تدخل من غير اذن فحكمها حكم رعب المسجد والطريق المتصلة به هكذا قاله في المذوق (ص) وبجماعته تنقري بهم قرية أولاً الاحد (ش) هذا هو طرف على قوله وبجامع وبأه فيه تحتل أن تكون الجمعة أي بشرط الجماعة وفوقها في الجامع مع جماعة وتحتل أن تكون لا ظرفية أي شرطها أن تكون في جامع وجماعة تستغني وتأم من هم قرية بأمر يمكنهم اشوي بالثلاثة أي الإقامة فيها صيغاً وشما والدفع عن أنفسهم في الامور الكثيرة لا المادرة وذلك يختلف بحسب الجهات من كثرة الخوف والخير فقامت بالاحد شعور من خمسة إلى أو اثنين أو اثني عشر أو عشرة كما قيل بكل منها قال بعضهم وأفهم كلام المؤلف ان اثني عشر لا تنقري بهم قرية اه فعلى هذا فقوله بالاحد أي فيما بعد الاثني عشر واشتراط حضور الجماعة المذكورة انما هو في الجمعة الاولى وهو المراد بقوله أولاً لا في كل جمعة بل يجوز فيها بعد اثني عشر واثني عشر أو عشرة (ص) والاعتجوز باثني عشر باقير اسلامها (ش) أي وان لم تكن الجمعة الاولى بل كانت غيرا فيجوز ابتداء اثني عشر رجالاً احرار اذ كوراً متوطنين غير الامام باقير اسلامها أي مع خمسة

قرية رئيس كذا (قوله وأفهم كلام المؤلف ان الاثني عشر الخ) أي أفهم من كونه جعل الاثني عشر كافية صلواتهم في غير الاولى فيقتضي أن الاثني عشر لا تكفي في الاولى (أقول) ولا يخفى مساقاة هذا بقوله أو اثني عشر أو عشرة كما قيل بكل منهما في المناسب ان يأتي به على طريق الاستدراك كأن يقول لكن كلامه فيما بعد فهم ان الاثني عشر الخ ثم قول وظاهره ان الثلاثة عشر تنقري بهم قرية وأي فرق بين الاثني عشر والثلاثة عشر على ان ابن عبيد السلام قال في قول ابن الحاجب ولا بد من تنقري بهم القرية اثني عشر شارة الى انه لا بد من جماعة عظيمة لانهم هم الذين يمكنهم الاثني عشر في الخوف اه (قوله فيجوز باثني عشر احرار اذ كوراً متوطنين غير الامام باقير اسلامها أي مع خمسة عشر شافعين لم يقدروا الا به شرط في محتمل عندهم أو بعون بصفتهم الفاضلة بشدائهم

[illegible]

صلاتهم وفروقت ذلك صلاة واحد منهم روي بعد ذلك إمامنا عاتق صلاته وجاهته ومقامه ونايه  
كلام المؤلف من أن المراد بالأولية أول جمعة تقام عطايق مسافره في توضيحه من كلام ابن  
عبد السلام وقرر بعض الأريسة على أوية أحرامها والدخول فيها أي تشترط الجماعة التي  
تقرى بهم القرية أو لا أي عند الدخول فيها أو ما يقع مقر قواعده بعد الإحرام أي ما يثابته  
عشر وقال مع الذي يظهر من كلام ابن عبد السلام خلاف ذلك كله وأنه ما أراد أن الجماعة  
التي تقرى بهم القرية شرط في وجوب إقامة الجماعة وفي محنتها في كل مسجد حتى يحدث جماعة  
الامة كونهما قرية بينهما جماعة واحدة وصحت في كل شخص منهم لا شاعسا والإمام ولا فرق  
بين الجماعة الأولى وغيرها في ذلك ويمكن جعل كلام المؤلف على كل من الاحتمالات الثلاثة  
أنظر شرحنا الكبير (ص) بأهم مقيم (ش) عند حال من جماعة ومن قوله يثابته عشر والمراد  
بالإقامة المقابلة للسفر فيصير يومهم غير مستوطن من ثوى إقامة أربعة أيام أو جوب  
عليه إذ كل من وجبت عليه تصح إمامته وبشارة أخرى بإمام مقيم وإن لم يكن متوليا فنصحه  
إمامة المسافر في الجمعة بمسئل ثوى به إقامة تقطع حكم السفر وكذا الخارج من قرية الجمعة  
على كفره وأما الخارج منها على أكثر من كفره فحكمه حكم المسافر على ما عساه من  
علاق والشيوخ وسننهم وفي حاشية الطر بلدى لا تصح إمامة غير متوطن بقرية الجمعة  
في الجمعة (ص) إلا أن يضافه بقرية الجمعة ولا تجب عليه وبقرية الجمعة وعليه (ش)  
هذا مستثنى من مفهوم الوصف أي فلا تصح إمامة المسافر إلا أن يكون المسافر خفيفا  
وهو عسا لا قول غير إلا الإمام وعبارة الام تقتضي تعميم ذلك في كل أمير بقرية الجمعة من  
قوى عمله وفقرت الشروط في أهلها فليجمع بهم أمالهم بقرية من قرى مسلمة لم تتوفر الشروط  
في أهلها فليصلهم بجمعة بقرية بطل عليه وعليه والمراد بالليف من أهلها كبر الصلاة  
والمقصود لا أن فليس لهم بقرية بطل عليه ولا يقض بغيرهم (ص) وبقرية الخطيب  
الاعتراف (ش) يعني أنه يشترط أن لا يصل بغيره من خطب إلا أن حصل له الخطب وهو من مرض

وعاونه الامم فتفرضي ارجح ثم لا يخفى ان الامم نفس في القاطنة الى لاجعة على الامام المساعرا الا بعمره في سنة في عاونه او قربت فتنه فيها  
الجمعة فيجمع باعلامها ومن معهم من غيرهم لان الامام اذا وافق الجماعة لم يقع انان عليها باختلاف زعماله او قسوى من وبيته وقول المصنف حيا  
الا تخليفه فان كان قصده الاعتراض على المصنف فلا يظهر له اعلمت من المساراة وان كان قصده مشيئة فو ان من رضى بقوله في كل  
امير لا يظهر مع كونها في خطبة الذي هو احد (قوله لا يجمع هم) أي زبا (قوله والمراد بالخليفة مع) آثاره بل انما ليس اموات  
بخطبة السلطان الاعظم بل كل حاكم (قوله نعم الا ان اخ) أي ارالحاكم الا ان كالاته في ليس له حكمه انما من السلطان بل  
ما جعل لهم السلطان الا الحكم فقط والحاصل ان قوله والمراد بالخليفة يكون في شوا انفاذ في الشوا انما اسلماني عن الله معلوم قطعا  
ان له الحكم والصلاح ليس بق الاصل (قوله وكونه مخاطب) وصف ثان لامام أي امام مقيم موجب يكون مخاطب (قوله على أي  
حصل بعد الشروع في الخطبة او بعد انقراض احسن ازمن عذر حصل قبل الشروع فيها بقية نظر ان امير في السنون وانما بعد قوله  
ما ليس كونها جمعة ان فله واهلي الجسم وونه واهي ما يبق مقدمه بل ان به الظاهر ان بقية واهي ما يجمع وونه واهي ما يبق مقدمه بل ان به الظاهر ان

لا نهمس بها مكثروا من أهل الجمعة امتنع عليهم الجمع تشبيهاً به من فاته وهو من أهلها انظر ع (قوله فان لم يستخلفوا) قال  
تقدم واحد من غير استخلاف أحد صحت (قوله يسيراً) أي تقييد المدة بقرينة بأن تتحمل المدة على حالة انه قد (قوله والحكم انه يجب  
الاستخلاف) وما تقدم من نذبه فهو في غير الجمعة (قوله والقرب قدر اوتى الرباعية) انظر هل العصى أو الظهور أو الغشاء والظاهر الغشاء  
(قوله ويخطبتين قبل الصلاة) ولا بد أن تكون في المسجد وندب كونهما على المنبر (قوله وقال ابن الماجشون) مقابل المشهور  
(قوله هو المشهور) ومقابل له أقله صلاة الله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام وتخير وتبشير وقراءة وعلى المشهور فكل من  
الحمد والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم وقرأت مستحب وسأقي يصح المصنف باستحب القراءة وأما الدعاء للصحب فبدعة  
مستحسنة وأما ذكر السلاطين والدعاة لهم (٤٣٣) فبدعة لكن بعد احداثه واستمراره في الخطب في أقطار الارض بحيث يحشى

أومن أرفقوهما فهو وصفتين للامم مكانه قال شرط صحتهم ان تقع بامام مقسم موصوف  
بكونه انطاطب فلا يصح في غيره الا لعذر (ص) ويجب انتظاره بعد قرب على الاصح (ش) يعني  
ان الامام اذا حصل له عذر يزول عن قرب فابالجماعة يجب عليهم انتظاره على الاصح  
وهو قول ابن كثرانه وابن أبي حازم وانه قول الاخر انه يستخلف من رتبهم فان لم يستخلف  
استخلفوا من رتبهم ولا ينتظر وهو هذا القول هو ظاهراً من المدونة وانما قصص المؤلف على  
ما صححه هذا قوله في توضيحه عند قول ابن الحاجب فان عرض بينهما عذر يزول عن قرب  
ففي استخلافه قولان اظهرهما عدم الاستخلاف وجوب انتظاره وهو لابن كثرانه وابن أبي  
حازم انتهى وعزه ابن يونس لسحنون قال بعض وعزاه سنده للجلال زرواه من حبيب عن  
مالك ونحوه في المواربة وقوله أشهر في المجموعة وكأن صاحب الطراز جعله تفسيراً به جزم  
ان انكشاف في الو في فذلك صححه المؤلف فلا يفرض عليه بان ظاهر المدونة انه لا ينتظر  
ويستخلف أو يستعصمون قرب العذر أو بعد ه ومفهوم قول المؤلف قرب انه ان لم يقرب  
لا يجب انتظاره وهو كذلك والحكم انه يجب الاستخلاف كما هو ظاهر كلام ابن الحاجب قاله  
اللساطي وقرب قدر اوتى الرباعية وقراهما (ص) ويخطبتين قبل الصلاة (ش) هو أيضاً  
معهطوف على عاقبه من شرط الجمعة أي ومن شرط صحة الجمعة خطبة الاولى والثانية على  
المشهور قالوا كهما أو احدهما لم تصح وهو مذهب ابن القاسم وقال ابن الماجشون استخفهما  
ويشترط على الاصح كافي الشا من أن يكون قبل الصلاة فلو خطب بعدها عاد الصلاة وحدها  
وفي أبي دارد كانت الخطبة بعدوا غاردت قبل من حين انقضوا (ص) مما تسميه العرب  
خطبة (ش) أي والمجزئ من الخطبة عند ما بين القسم ان تكون متصلة بما ذكر ابن بركة  
وهو المشهور قال بعض وهو نوع من استكلام مسجع يحالف النظم والنثر يشتمل على نوع من  
استدراك فاعل وكسب لم يجزه في قوله مما تسميه العرب خطبة اشعاراً بما لا بد أن تكون  
باللغة العربية اذ غيرها لا تسميه العرب خطبة وهذا هو الذي ينبغي (ص) فخصرهما الجماعة  
(ش) يعني ان الجماعة الذين تتقدمهم الجمعة يجب عليهم حضور الخطبتين مستمعين لهما كما  
قال بعضهم من شرطهما اتصالهما بالصلاة واستماعهما فالالتزام في الجماعة للعهد  
الذكرى ويدل على ذلك قول سنده فوق غاموذين ولم يأت أحد انظر فان كان في المسجد جماعة  
تمتقد الجمعة بهم خطب والا انتظر الجماعة وعبر هذا الحضور ودون السماع وعبر في باب

على الخطيب غوائله ولا تؤمن  
عاقبه هـ راجحاً أو راجحاً ما لم  
يكن مجاوزة في وصقه اذ يستحب  
الدعاء بالصلاة السلاطين (قوله  
مسجع) فان أتى استكلام ثم ظاهر  
كلام مالك انه يجب قبل الصلاة  
ويحزى بعدها وهل كذا اذا كانت  
نظماً أو يقال ان النظم قريب من  
المسجع حرر (قوله لا بد أن تكون  
بالعربية) فوقوعها عبرانية  
لعرفان لم يكن في الجماعة من يعرف  
العربية والخطيب يعرفها وجبت  
فان لم يعرف الخطيب العربية لم يجب  
ولا بد أن تكون جهرًا سراً  
كسدهما وتعاد جهرًا ولا بد من  
كونها اقبال ولو قدم الخطبة  
الثانية على الاولى لكانت كالمادة  
في ك والحاصل ان أركانها ثلاثة  
كلام مسجع مشتمل على تحذير  
وتبشير وكونها بالعربية وكونها  
جهرًا فامررها كسدهما (قوله  
تخصرهما الجماعة) الانسب جعل  
الجملة حالاً لان التكررة خصصت  
(قوله الذين تتقدمهم الجمعة) قال  
للعهد الذكرى وهذا يفيد ان حضور

الخطبة بنسب فرض عين على كل من يجب عليه فهو فرض كفاية ان زادوا  
على العدد المذكور وفرض عين ان لم يزدوا عليه (قوله مستمعين) لا يفتي ان الاستماع هو الاصغاء والذي من شرط الجمعة انما هو  
الحضور لا الاصغاء فتي حصل الحضور بحسب الجمعة ولو لم يحصل اصغاء ولو لم يتم ذلك لما كان فرق بين الجمعة والعيد فانه في العيد تعبر  
بالسماع ومن المعلوم ان المراد به الاستماع والا حسن آخر العبارة المفسدان الذي هو شرط في الجمعة انما هو الحضور فقط بخلاف  
العيد فان المطلوب الاستماع وما قلنا من ان شرط الجمعة الحضور ولو لم يستمعوا كما اورد بعض لا ينافي أنهم يطالبون بالاستماع بعد الصلاة  
الجمعة (قوله ويدل على ذلك) أي على كونها للعهد الذكرى كما افصح به شب (قوله تتقدمهم) هذا محل الشاهد (قوله وعبر هذا  
بالحضور الخ) الاصل انه انما هو المؤلف بالحضور اشارة الى انه يكفي مجرد الحضور ولو لم يصنع بان اشتغل في قلبه بشكوة حساسية

العيد

الخطبة بنسب فرض عين على كل من يجب عليه فهو فرض كفاية ان زادوا

(قوله بالسمع أي الاستماع والاستماع كما يقولون حصرها متفقون في أمر فلا بد من الاستماع بخلاف الجمعية فلا يشترط ذلك بل المدعى على المصور وعدم وجودها شغل من كتابه قراءته (قوله وسبقه غير الصف الأول) أي عند نقطة الخطية (قوله من على القبلة وغيرها) فوجب أن غير الصف الأول يستقبل ذاته وجهه وأما الصف الأول فيستقبل جهة لأنه قال شيخنا وهو ضعيف والمعتد أنه لا فرق بين الأول وغيره في الاستقبال إلا ما قال شيخنا لا أعرف بعد ذلك هل يستقبل ذاته أو تكفي الجهة (أقول) وفي كلام عجي ما يفيد أن المراد استقبال ذاته في غير وجهه بل كانت لقبلة بل المتناسي كما أفاده في كلامه صريح بأن المراد استقبال الذات هذا والقول المسمى أن الاستقبال ليس بواجب كما يفيد من القول بل سنة كما يفيد الموطأ وغيره وقيل بالاستقبال كما أفاده محض من رحمه الله تعالى (قوله بذلك) راجع للقول بشرطية كقولنا لا أكثر على أن قيامه لهذا يجب كقول ابن عرفة وقوله وابن العربي راجع إلى نسبة وقوله وقال عبد الوهاب لا يخفى أنه موافق لابن العربي والمناسيب أن يذهب على ما قبله مع ابن القصار وعبد الوهاب وله أنما أفاده تعبيره بقوله أساءوا نظائره أن أراد المكراهة وإن كان المتبادر الحارسة وحروها كان المأزوي موافقا لا أكثر في مداع لا شراده وهلا اكتفى بذلك أكثر عنه ويكون مندوبا فيهم وله لكونه من جهة المذهب وقد اشترع منه ذلك القول أو أنه قول الأكثر من تقدمه لا قول الأقل وكان قد اختاره ورعا يؤخذ ههنا من بعض الشراح أن أن قال (٤٣٣) وابن العربي وابن القصار يذهب ابن القصار على أن العربي وله أن يكون القول اشترع ابن القصار ووافقه

العديد بالسمع حيث قال ربه سمعهم فأفهم بذلك أنه لا يجب سماع خطبتي الجمعة والواجب الحضور في الجامع وأنه يستحب في العبد من السماع ولا يكفي في الاستقبال المصروف في الجامع (ص) واستقبله غير الصف الأول (ش) المذهب أنه يجب على الناس استقبال الإمام بوجوههم على أهل الصف الأول وغيرهم ممن سمعوه ومن لا سمعوه ومن يراه ومن لا يراه فقول المؤلف غير الصف الأول وأما هو فلا يجب استقبال من هو فيه لا لأنه لا يتأتى لهم ذلك إلا بآفة أهم من مواضعهم تبع فيه للقبلى قال ابن عرفة وجهه بعض من أقيمت خلاف المذهب وشلاف نص الموطأ أقوله فيه من إلى القبلة وغيرها (ص) وفي وجوب قيامه له ما تردد (ش) أي وفي وجوب قيامه للخطبتين على جهة الشريطة كما عند المأزوي وسبقته تردد للأكثر وابن العربي مع ابن القصار وقال عبد الوهاب السنة أقيم فن خطب جالس أساء وصحت (ص) ولزم المكلف الحر الذكر (ش) ما أنهى الكلام على شروط الجمعة وهي على ما تحصل من كلامه خمسة شرع في الكلام على شروط الوجوب وهي أيضا خمسة ففي وحدت الزمت وجوب التاركها عقوبة وهو هل يعاقب تركه ولو مرة أو لا تقدم الكلام على ذلك فقال ولزم الخ أي ولزم الجمعة عينا المكلف ولو كفر على المذهب من خطابهم بقروا الجمعة لا المصبي والمجنون وهذا شرط ليس مخصوصا بالجمعة ولا يمد كره غير المؤلف في شروطها بل في شروط الصلاة من حيث هي وانفذ كره المؤلف لتجميع الكلام على شروطها وقطعة قوله الحر لا الرقيق ولو بشأنه ولو أن سيده على المشهور ولو وجد لها اختلاف غير هاهنا من أساءات وظاهر هذا الشرط وما بعده نفي الوجوب عن أساءات هاهنا وتخيير أو ما يخفى فاحصرها منهم بل أعين الظهور والقرافي هذا كلامه انظره ورده في شرحنا

(٥٥ - خرشي أول) المعتمد أن مادون الثلاث من الصهار ولا يفسق إلا تركها ثلاث مرات متواليات أقوله لتجميع الكلام على شروطها لا يظهر ذلك لما قاله من أن ذلك الشرط ليس خاصا بالجمعة والقاعدة أنه لا يعد من شروط الشيء إلا ما كان حاصلا له الشيء (قوله عينا وتخييرا) أي أن الجمعة ليست واجبة على الأضداد وليست واجبة تغييرا بات قول الواجب عليه أحد الأمرين الجمعة والظهور كما سكره الواجب أحد الأمور (فان قلت) أن كلامه لا يفهم إلا نفي الوجوب عن أحداهما عن الآخر فإله ولزم الخ أي عينا احتراز من أنه في ليست واجبة عينا فكيف يقول ذلك ويمكن الجواب بأن ذلك منظور في نفسه هاهنا لأنه أي لزم الحر لا العبد فلا يلزمه فإن ظاهر الملقط الإطلاق وإن كان أمرا نفي الوجوب المعنى (قوله وانقرافي هذا كلامه) (ووجهه وقال القرافي يلزم من ذلك خلاف الاجتماع من عدم اجراء التمسك من الفرض فيجب أن يعتد بأن أراد نفي المروم التعبد بقاء الوجوب المخير فالواجب على أحد من الصلوات والتسليم له في التخيير فكيف يمكن التكامل الكفاية وهو مستطوع بالتعبد فقط والظهور مفروض عليه فليس من باب جزاء التمسك من الفرض وما قاله القرافي من أن التخيير بغيره قسرات تعبير عما يكون من متساويين ه والظهور والجمعة ليسا متساويين إذ الواجب عليهم الظهور والجمعة إذ لا يتم عليهم في تركها بخلاف الظهور (أقول) ولا يتم ترك أحد الأمرين



الواجب الجهر وقيل غيره فقدم في فائدة في أن أدرك ركعة من الجمعة أو ركعة أو ركعة أو ركعة (قوله بالاعذار) فلا تجب على من به العذر وإنما يستحب له أن يضررها (قوله الدوام) بالمشقة وأما البناء المثنى فهو الهلاك (قوله وأما أعاد الخ) فيه تنافي لأن المبالغة بهذا تكرار لأن المبالغة يكون هذا أهم من الذي تقدم ودفع التكرار عيب يجعل ما قبل المبالغة الثانية باقل من كفر مخ وإن قرر بعض الأشياخ خلافه شارحنا وإن الصواب لا تذكر لأن الاستيطان المقتضى في شروط الجمعة استيطان بلد الجبهة وإذا قيل هناك أن التنوين في قوله باستيطان البلد عوض عن المضاف إليه أي استيطان بلدها وأما الاستيطان الذي ذكره في شروط الوجوب بقوله المتوطن فهو الاستيطان بالمسكن بلدها بل خارج عن بلدها ولكن داخل كفر مخ من المنافر فهذا يجب عليه ولا تنعذه وقال الأتاني المتوطن هو المستوطن السابق وأما الإشارة إلى أنه من شروط الوجوب والعصاة باعتبار جوهريين فحققتين لأن الاستيطان العزم على الإقامة والماتوطن المراد به المتوطن (٤٣٤) بالفعل فهناك عزم وهنأفل (قوله من ربيع ميل أو ثلثة الخ) فال في المدونة

يشهدا من على ثلاثة أميال أو أربعين ميلا من المدينة ابن ناجي فسر أبو الطمسين المغربي الزيادة اليسيرة ربع ميل وثلاثة وأغما اعتبرت الزيادة اليسيرة تحفيها لثلاثة أميال اه (أقول) قضيته ولو كان على طرف مائة كرويه ومقاد ما نقله عيب عن عجم في حل قول المصنف كان أدرك الخ إلا أنه خلاف ما قرر به بعض شيوخنا من أن المعنى حال كونها في كفر مخ من المنافر فيقتل لا بد أن تكون تلك القرية داخلية في كفر مخ فإن كانت على طرفه لا تجب عليه غير من نفي كلام عجم في تنبيهه على راحي نفسه لا مسكنه فنخرج عن مسكنه الداخل ثلاثة أميال فأخذه الوقت خارجا فلا تجب عليه وتجب على من منزله خارج الثلاثة وأخذ الوقت داخلها وخالف يوسف بن عمرو في الثاني فقال لا تجب عليه إلا إذا دخل مقيما لا محضاً وهو الظاهر (قوله أو المعتبر المنار الذي في وسط البلد الخ) في شرح شب من المنار

الكبير الله كره لا تجب على المرأة وإن حصرتها أخرتها إجماعاً وأشار بقوله بالاعذار إلى أن هذه الشروط أغما فيكون موجبة للجمعة حيث انتهى العذر وأما مع العذر فلا يستأني الاعذار المسقط لها (ص) المتوطن (ش) هو أيضاً من شروط الوجوب يعني أنه يشترط في وجوب الاستيطان بالمدن في نفسه ويحسب أن الإقامة يمكن الدوام فيسهل وإن بعدت دارة من المنار سمع النداء أو ولو على خمسة أميال أو ستة إجماع فلا تجب على مسافر ولا مقيم ولو فوى إقامة زماناً طويلاً لا يتبعها كالمأوى وأغما أنه قد قيل المتوطن وإن استغنى عنه بقوله سابقاً باستيطان ليرتب عليه قوله (ص) وإن بقربة مائة بكفر مخ (ش) أي تجب على المستوطن وإن كان قوطنه بقربة بعيدة عن ههنا الجمعة بثلاثة أميال وما قال به من ربيع ميل أرشده وأبداه الفرمسخ (من المنار) وأقول لو نهى المنار هل المعتبر المنار الذي يصل في جامع من يسمى أو المعتبر المنار الذي في وسط البلد (ص) كان أدرك المسافر النداء قبله (ش) تشبيهه في لزوم الجمعة للنداء بالفرسخ والمسافر مفعول مقدم والنداء بكسر النون وقد انضم بالمسافر فعل مؤخر والمراد به الأذان الثاني وهو إذا المؤلفان من سافر من بلد الجمعة وهو من أهله أو مستوطن بها وأدرك النداء قبل مجاوزة فرسخ وكان يدرك منها ركعة أن يجمع فإنه يجب عليه الرجوع وما ذكرناه من جعل المسافر على من أنشأ السفر من بلده أو وطنه هو الذي يفيد هذه النقل وأما من أقام ببلد إقامة تقطع حكم السفر ثم خرج عنها وسمع النداء فليس بمجاورة الفرمسخ فإنه لا يطالب بالرجوع (ص) أو صلى الظهر ثم قدم (ش) عطف على أدرك يريد أن مسافر إذا صلى الظهر قبل قدومه من السفر في جماعة أو فداً أو صلاحاً مع العصر كذلك ثم قدم وطنه أو غيره ناوياً إقامة تقطع السفر فيجد الناس لم يصلوا الجمعة فإنه يلزمه أن يصلها معهم عند ذلك تبين استحبابه (ص) أو بلغ (ش) يعني أن من صلى الظهر ثم لم يقبل تمام فعل الجمعة بحيث يدرك منها ركعة مع الإمام فأنما ألزمه ولا ينبغي أن يختلف فيه كما في توضيحه لأن ما وقع فعله وبالبالوع حوطبه به (ص) أو زال عذره (ش) هذا وما قبله من طوف على أدرك أي وكان بلغ الصبي أو زال عذر المحصل والمعنى أن من صلى الظهر لعذر من سبعين أو مرض أو ورق ثم زال

الذي في طرف البلد اه (قوله من بلده أو وطنه) البلد غير الوطن لأن الوطن هو ما سكن فيه وفوى الإقامة عذره على التأيد والبلد ما كان مشأه ولا صلته ولو لم ينو الإقامة على التأيد لأن الأصل المكث فيه على التأيد فلا يتوقف على نية (قوله قبل مجاوزة الفرمسخ) أي لا قبل كفر مخ كما هو ظاهر المصنف لصدقه بالرجوع حيث أدركه النداء في مسافة قدر ثلاثة أميال مع أن كلامهم يقتضي عدم الرجوع قاله الشيخ أحمد ويعمل شب أن كلام الشيخ أحمد هو الذي يفيد المقل قول عجم وقد يقال من أدركه النداء بعد الفرمسخ قبل مجاوزة ربع الميل أو ثلثة كالساكن يعمل كذلك أو أولى فيجب عليه الرجوع اه (قوله فإنه يلزمه أن يصلها معهم الخ) فإذا كان قد صلى العصر فأنظر كمال بعض الشراح أنه يجسد العصر استحباباً بالاجتماع بغيره من صلى العصر قبل الظهر ناسياً اه فإن لم يجد معهم فهل يبيدها فظهر قضاء عزمه عن أعادته الجمعة أو لا تقدم صلاته لها قبل لزومها لجمعة وظاهر قوله الاتي وغير المذكور أن صلى الخ الثاني لعذره بالسفر الذي أوقعه به (قوله يعني أن من صلى الظهر ثم بلغ) فهو موصلي الجمعة ثم بلغ ووجد الجمعة أخرى فالظاهر وجوبها عليه من غير تردد في ذلك فإن لم يجد الجمعة أخرى صلاحاً ظهراً (قوله أو زال عذره) انظر من صلى

الجمعة يجعل إقامة تكب عليه فيه تبعاً ثم قدم وطته قبل إقامة فيه هل يجب عليه إعادتها (قوله أسفرت) أي أظهرت (قوله مع قطع النظر عن الضمير) أي الذي في قدم أي لأن ضمير قدم للمسافر والضمير في قوله أزال عدوه لمن قام به العذر ولك أن تقول إن الضمير في قوله أوصلي ما تدعي المصلح المطلق ويصرف في كل مسألة بما يناسب بان تقول ثم قدم أي المسافر وقوله أزال عدوه أي عدو ذي العذر (قوله وجعل ثياب) أي ولبس جميل ثياب وقوله وطيب أي واستعمل طيب (قوله وقراء الجمعة) أي لمواظبته على الله عليه وسلم على ذلك غالباً (قوله وجاز الثانية) أي وجاز في القراءة في الثانية بسج الباء زائدة وفي نسخة سيج بدون باء (قوله سرك) أي مطلقاً وبه من تحسب لهجنة لأن فيه تنظيف الفم من اللزجات وقد يجب أن أكل كثر يومها وقرقة أزال التراب تحتها عليه فان لم يرها سقط حضوره (قوله أو يكون له شعر عانة) هذا دخل في قوله ونحوها (٤٣٥) (قوله ولبس الثياب الجميلة) فيه إشارة إلى أن قول

المصنف وجعل ثياب من إضافة الصفة للموصوف (قوله وأفضلها البياض) يقتضي أساساً لجعل ثياباً يكون أبيض وغير أبيض إلا أن الأبيض أفضل وفيه شيء بل أجعل ثياباً هو لا يبيض خصه وإن عني بقى أن قوله وأفضلها البياض بمعنى ذوالبياض (قوله الجميلة) عند الناس (الوضح أن يقول وهو الجديد ولو أسود فثياب الجميلة يوم الجمعة للصلاة لا لليوم خلاف) المصنف فليوم لا للصلاة فإن كان يوم الجمعة يوم عيد لبس أحديد غير الأبيض ذل النهار إلا يصح به وقت الجمعة (قوله ولو بالطيب المؤنث) أي كالسند والمذكر كالورد (قوله وهذا وما قبله) القليلة نظير من منع في بكل ما قبله في تنبيه على أنما طلب الطيب والسواك يومها لأجل الملازمة الذين يكرهون على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول ويرعنا آخره أو يسوه وفي رواية ابن خزيمة على كل باب من أبواب المسجد يوم الجمعة ملصكان يكتبان الأول فالأول (قوله ومشي في دهايه) أي ذهب إلى مولاه

عذره قبل الجمعة بحيث يدر له مع الإمام ركعة بات على سبيل المستحبين أو صبح المريض أو عتق الرقيق فنها يجب عليه لأن العاقبة أسفرت أنه من أهلها وعظفهما الباطني على قدم مع قطع النظر عن الضمير (ص) لا بالأقامة إلا تبعاً (ش) معطوف على المعنى أي لم تمت بالاستيطان لا بالأقامة أي من نوى إقامة أربعة أيام فأكثر من المسافر ين فاتها لا يجب عليه إلا بطريق التبعية وفائدة ذلك أنه إذا كان لا يتم العدد إلا به لا يعتبر ولا تقام الجمعة وأما امامته فأنها جائزة وقال ابن علاق وهو البين كما نقله لمواق وجزم بذلك الشيخ سليمان الصبري في شرحه للدرر شاد (ص) وتنبه من هبة وجعل ثياباً طيباً ومشق ونهجه وقامه أهل السوق مطلقاً لوقتها وسلام خطيب طور وجسه لاصوده وسالوسة أو لا ويذهب ما ذكره في تفسيرهما والثانية أقصر ورفع صوته واستخلافه عذراً حاضراً وقراءة فيه ساجداً وختم الثانية بغير اللذان وانكم وأجراً ذكره الله كركم ونحوه على كقوس وقراءة الجمعة وإن لم يسبق وقوله أزال ذلك وجزأ الثانية سجع أو المسافقون وحضوره ككتاب وصبي ومسلم ومدرأذن سيدهما (ش) هذه مستحبات الجمعة منها تحسب من الهيئة لمزيد حضورها من قص شارب وطقف وتنف ابطوسواك ونحوها لمن كان له أظفار فتحتاج إلى القص وشارب محتاج إلى القص أو يكون له شعر عانة فإن لم يكن له شيء من ذلك يومها بان كانت هيئته حسنة فلا تعلق بها التخصيص إذ التخصيص الحاصل محال ومما لبس الثياب الجميلة ثياباً أو أفضلها البياض بخلاف العبدان المراد بالجميلة فيه الجميلة عند الناس ومنها التطيب بأي رائحة طيبة ولو بالطيب المؤنث وهذا ما قبله خاص بغير النساء ومنها المشي في غدوة للجمعة لما فيه من التواضع لله عز وجل وقوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة اغتسل في سبيل الله حرمه الله على أنوار ومنها التهجير وهو الرواح في الميرة وهي شدة المطر وبكره التمسك كبير لأنه لم يفعل عليه الصلاة والسلام ولا الخلفاء بعده وخيفه الرياء والسعة والمراد بالهاجرة الأيمان في الساعة السادسة فالمراد بالساعات المسد كورة في قوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكن ما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكن ما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكن ما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكن ما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكن ما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر الجزاء الساعة السادسة كاذب إليه الباسي وغيره وشهره الرجاء في خلاف الاختيار ابن العربي من

فيه طلب منه التواضع له بكون سبباً لا قبالة عليه بقوله صلواته ودعاه ووفى لرجوع فلا يطلب بالمشي لأن العبادة قد انقضت (قوله من اغتسل) أي في طاعة الله تعالى أي وشأن المشي الأغصار وإن اتفق عدم لأغصار فحين من له قرب واعتبر وقد في الرأب نادراً ومظنة له عدم ذلك غالباً فلا يرد نقضاً (قوله حرمه الله على الناس) أي كان سبباً بحيث أن من فعل ذلك فإساءة المثل فما اشروع كان سبباً في عفوانه عن ذنوبه فلا ينافي أن المكافأة لا يكثرها إلا التوبة أو عقوبة (قوله وخيعة الرياه أو السعة) أي أو السعة ولازل فيمن رآه أو الثاني فيمن سمعه به (قوله غسل الجنابة) أي كغسل الجنابة (قوله أجزاء الساعة السادسة الخ) خبر المراد لا الساعات متعارفة المنقصة إلى أربعة وعشرين جزءاً من الليل والنهار (فان قلت) حمل الساعة لواقعته في الحديث على أجزاء الساعة من ساعات النهار مجاز بلا قرينة وحملها على ساعات النهار كاذب إليه السافى جعل لها على حقيقة فوجب المصير إليه فالجواب أن الأخبار لا رم

على كلاً المذهبين ويبان ذلك أن الشافعي حل الساعات على ساعات المهرطقة والرواح على العدر أول النهار وهو مجاز وسماه  
مات على حقيقته وهو الذهاب بعد الزوال أو قربه والساعات على أجزاء الساعة فتحقق الشافعي في لفظ الساعات وتجويز في الرواح  
وتحقق مالك في الرواح وتجويز في الساعات ورجح ما قاله مالك لقوله تعالى ذاقوا الصلاة الآية وانما يكون بعد الزوال وبالعامل  
أيضاً وجاء في حديث ابن أبي شيبة في نسخة ثم دجاجة ثم بيضة وفي رواية النسائي دجاجة ثم عصافور ثم بيضة وإسناده صحيح وعليه  
فتكون الساعات ستاً وفي الشافعي شرح مسلم ما نصه اختلف أصحابنا هل تعتبر الساعات من طلوع النجور أو من طلوع الشمس  
والأصح عندهم من طلوع النجور وكذا ذكرهما غير واحد من المالكية والشافعية فلا عبرة بمن أنكر ذلك فإننا إن مذهب الشافعية  
أن الساعات عندهم من طلوع الشمس فقط وعلاط من نسب القواين للشافعية فقط كالقرا في وغيره من كبار المالكية والشافعية  
المستأثرة مشهور بيننا وبين الشافعية قال النووي في شرح مسلم ابتدوا بقرة يعني على الذكر والأنثى باتفاقهم والها فيهما للوحدة  
كقصة وشيرة ونحوهما والدجاجة بكسر الدال وفتحها لثقتان مشهورتان ويقع على الذكر والأنثى وقال البساطي الدجاجة بتثنية  
الدال والفتح أفصح ثم مكسر واطلاقهم في التهجير يشمل الامم وقال السيوطي في حاشية الموطأ استنبط المصنف من قوله صلى  
الله عليه وسلم فأنشج الامام حضرت (٤٣٦) الملائكة أن التكبير لا يستحب للامام قال ويدخل المسجد من أقرب أبوابه أي

أنه تقسم الساعة السابعة والأولى هو الأصح وسماه أنه يندب للامام أن يقيم من في السوق  
عند دخول وقت الجمعة من تارمه ومن لا تارمه فلا يشهد من تارمه أو يستحب بالارباح ثم إن  
الامام في وقتها يحتمل التعليل والظرفية أي لاجل وقتها أو عنده لا قبل ذلك فلا قامة مستحبة  
وأما قسام من تارمه إذا خشي فواتها فهو واجب والمثل كذلك ولا يحتاج إلى جعل قامة بمعنى  
قيام أو أن الاستحباب من نصب على مطلقاً أي على المجموع اهـ ووقتها هو الاذان الثاني ومنها  
سلام الامام عند خروجه على الناس لرق المنبر وإن كان أصل السلام ستة ويكره تأخير  
السلام لانتها صعد على المنبر ولو كان كادخل المسجد لعدم خبر صحيح به لا استحباب متعلق  
بوقوعه عند خروجه لا بأصل فصله فاللام في نظريته بمعنى أنه قد دخلها جالساً في الخطيب باثر  
صعوده على المنبر لقرع الاذان وكذلك جالساً بين الخطبتين لفصل والاستراحة من تعب  
القيام قد جالس في المسجد بين السجدة بين عات قد رقل هو الله أحد أمكن انتقال عن ابن عرفة أن  
الجالس يقرأ سورة الفاتحة أو الفاتحة في "وهما سنة على الراجح" ومنها تقصير الخطبتين بحيث  
لا يخرج جهماهما تسجعة العرب خطبة وتقصير الخطبة الثانية عن الأولى ومنها رفع الصوت  
بالخطبة ولذلك استحب للخطيب أن يكون على منبر لأنه أبلغ في الإسماع وهو أرفع الصوت  
زيادة على الجهر لقل أن عرفة أمرها كعادتها ومنها أن الامام يستحب له إذا حصل له عذر  
بعد الخطبة وقبل الصلاة أن يقرأ في أثناءها أن يستخلف من خطب الخطبة كما يستحب له إذا حصل له  
العذر في أثناء الصلاة أن يستخلف من خطب الخطبة قال فيها وأكره له أن يستخلف من لم يشهد  
الخطبة وكذلك إذا أقروا أن لم يستخلف عليهم الامام يستحب لهم أن يستخلفوا حاضرهما فقوله

المنبر والمورد في شافعي فلذا عبر  
بالتكبير على مذهبه ووزاه على  
مذهبه لا يستحب التهجير وقوله  
صلى الله عليه وسلم حضرت قال  
النووي فتح الضاد وكسر هـ الغنان  
مشهورتان الفتح أفصح وأشهر وبه  
جاء القرآن فقال وإذا حضر القسمة  
اهـ (قوله والأول أصح) لأن الامام  
يطالب بخروجه أول السابعة  
وبخروجه فحضر الملائكة توجهه  
على أربعة من السابعة في غاية  
السرعة بأداء الحديث والتواضع  
لأن البدنة والبيضة لا بد أن يكون  
بينهما من التعجيل والتأخير ويحمل  
المكلف من المشقة ما يتقضى  
هذا التهفيم والافلام منى  
للحديث قاله الشيخ سالم (قوله  
أو يستبد أي يستعمل) (قوله فلا قامة

مستحبة) أي كونه يقيم الناس أي يستحب للامام أن يقيم رجلاً نائباً عنه يقيم الناس من السوق  
وقتها كافي شب (قوله ويكره تأخير السلام الخ) أي ولا يجب رده كخبره البرموي على نقل عجب وظاهره ولو شافعي يقول به قال  
أبو الحسن يسل الخطيب المؤذن الذي يناوله العصا إذا دخل قال بعض فيؤخذ منه أن يكون معه مؤذن يناوله العصا (قوله ولو كان  
كادخل) أي ولو كان على الحالة التي دخل عليها فالكاف بمعنى على (قوله بعدم خبر صحيح) قصد بذلك الرد على ابن حبيب حيث قال  
إن كان كادخل قلبه سلم إذا جلس للخطبة ويرد عليه من سمعه ولو كان في المسجد يركع مع الناس أو لا يركع لم يسلم إذا جلس للخطبة  
أي بالصواب أنه لا يسلم كان كادخل أو كان في المسجد لأنه لم يرد ذلك في شيء من الروايات ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما  
هو شيء محدث وهو مذهب الشافعي اهـ وفيه إشارة إلى ورود خبر غير صحيح (قوله لا بأس بقلعه) أي لأن أصل فعله الساقية (قوله قد ر  
الجالس) أي الجالس الشرعي الذي فيه اعتدال وطعاً بيته (قوله ابن عات قد رقل هو الله أحد) الظاهر أنه قريب مما قبله أو مقبلاً  
ويستأنس لأن عدم إتيانه بالعاطف فيه فلم يقل وقال ابن عات (قوله لكن اسفل) أي وهو الراجح (قوله وتقصير الخ) أي فهو مندوب  
أشهر كذا يندب بتقصير الصلاة لماس من أن التخفيف لكل المصالح على ندبه (قوله أو في أثناءها) أي الخطبة وخطيب الثاني من انتهاء  
ما وقف عليه الأول أن علم والا ابتداءها كذا ينبغي كافي عجب (قوله أن يستخلفوا حاضرهما) قال شب كلها أو بعضها

(قوله ابن يونس الخ) يستفاد من نفسه أن المراد بقوله قراءة فيهم ما أتى في مجموعها وشبهه شيب راسخ أهدل المذهب صورة  
 كما هو في الأول من قصار المفصل نفسه والاحتجاب بالقرأة في الأولى ويكون ما يتروك سرقة من قصار المفصل وشبهه الدوافع وأما  
 لم عدل أهل المذهب عما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من قراءة آياتها الذين آمنوا بالله وألوهه على وأشار إلى أن فعله إتيان الجوار  
 (قوله بكسر دونه الأولى في الفضل) أي فكل من ما منعت إلا أن ذلك أقوى في الاحتجاب (قوله يونس كذلك) أي بل كلاهما حسن  
 لكن الأول أحسن وحاصله أن ما حليها به كذا مذهبنا وأما ما منعت من الاحتجاب فكان عبارة لا تفيده وقوله وحله جواب عن ذلك  
 وقوله نفسه تكلف وإن كان هو المراد بقوله لا تكلف فيه والمعنى وأخر في أحد الاحتجاب (قوله فقط هو كلامه أي غير مطاوع)  
 أي ويكون ما ورد عن عمر بن عبد العزيز بخلاف ما عليه عمل أهل المدينة وقوله غير هو المذهب به حذف أي ويريد ذلك غير هو المذهب  
 (قوله المهدى) شيخ الميم وهو ابن أبي جعفر المشهور (قوله وهو من لأمر القديم) أي قبل الإسلام في طائفة من وفي الأماهير بنه  
 قال البدوي أنظر هل انحاز الخلق مندوب وهل تحصل على سائر المذاهب (٤٣٧) أو عينه (قوله أريد حذف) أي قبل أن يستقيم  
 للمعاصرين راجعاً إلى ما قبل

حاضرهما هو محط الاحتجاب وأما الاختلاف من صله واجب ولو قال واستلاب المذهب  
 الضمير لكان أولى ليشمل الإمام والمأموم عند عدم استخلاص الإمام ومنها الدراية في  
 الخطبة ابن يونس يعني قراءة سورة بانه في الأولى من قصار المفصل وكان عليه الصلاة  
 والسلام يقرأ في خطبته بآياتها الذين آمنوا بالله وقولوا قولا سديداً أي قوله وقولوا  
 ومنها خطبة الخطبة الثانية بغير الله لا أول لكم وأجراً أن يأتي مكان ذلك قوله لا أول لكم لا يذكركم  
 لكنه دون الأولى في الفضل وتفسير المؤقت بالأجزاء لا يفيد ذلك بل يقتضي مع مذهب  
 ابتدأ وليس كذلك وحله على ما مراد واستقرأ في الاحتجاب أن كروا لله كركم  
 وأما قوله إن الله أمر الآية فظاهر كلامه أنه غير مطاوع في خطبة أو أول من قرأ في آخر الخطبة  
 لأن الله يأمر بالعدل والإحسان لا يتخير عن عبد العزيز أو أول من قرأ في الخطبة أن الله  
 وملائكته يصلون على النبي المهدى العباسي ومنها أريد كذا الخطبة في خطبة على عصا  
 أو قوس غير هو المذهب ولو كان خطاب بالأرض ويكون في عينه وهو من الأماهير استدل به وقوله النبي  
 صلى الله عليه وسلم وأطاعوا بعده خوفاً الحبس على خطبته أو غيره أو قبل سيرته وإعلاء شأنه  
 كون أمهات غير هو المذهب لأنه لا يمكنه إرساءه خوف سقوطه بخلاف هو المذهب فإنه يمكنه أن  
 رسوله ولا يقطعوا عصا أول من لم يوافق حذو القوس أو المسير وفوق كذا المؤقت العصا لكان  
 أولى لأنها المذكورة في المذون فهي الأصل وسوى ابن حبيب من النور ومنها قوله سورة  
 الجعة في الركعة الأولى ولو لم يبق لانه يقتضي القوس وسبقه وفي الآية أنه أتاه حسد من  
 أبعاشه على ظاهر المذهب وبيان ذلك أن يقرأ فيها أيضاً سبع أحمر بل الأعلى أو المذون  
 ومنها حذر لمكان ولا يتوقف قد حضوره الجمعية على ذلك من عدمه وعوط نصه  
 بالكتابة وكذلك يوجب حضوره للصبي إذا وليه أم لا يعتد به ويستحب استماعه حيث  
 لا مضره عليه في الغرض ولا يشعه من سوء النية وأما العبد والمذنب فيجب أهما الخطورة

بأن يقال لا يهمل القوس وحده المندوب فيما أول لم يرد من الإمام في ذلك الأمر فقرأتها في الأولى فلا بد من غيرها في الثانية من  
 ظاهر المذهب لأن يكون قرأ في الأولى من قوفها لا يكره تسكين القراءة له (قوله بجزء من) أي في خمسة من المندوب  
 كذا في نصه فيكون حصصه أربعين بين الثلاثة وهذا العدد الخبير محض استدل به وهو المذهب في كل عام  
 ما يفيد أن المسئلة ذات قوين وأن الاقتصاص على سبع قول المذون وأما في استكافي (أما) خمسة أي خمسة عشر  
 لأن قوله على ظاهر المذهب أفاد أن المسئلة ذات اختلاف ويكون قوله وأما ذلك أن في مقتضى الخطبة أن المسئلة ذات  
 المصنف بتعبير وأن كلاهما يخص به أصل المذهب لكن هو أن ذلك أقوى في الاحتجاب (قوله حيث لا مضره عليه) أي لا يضره  
 التوضيح وأما ظاهره في محل ما عذر ذلك مضره فقد يجب الاحتجاب بقوله المندوب المندوب بل هو المذهب والاحتجاب بهما  
 هكذا أنظر بعض الشراح (أقول) والظاهر أنه يذهب الأدرك لا بد له من وجوب (قوله) أي هو المذهب الذي كان يذهب إليه  
 بطن على الإمام بخلاف المذاهب والأشياء والعلل في أذهانهم إذا صعدوا لا تحول مع الإمام فكذلك المذهب هو المذهب  
 وقوله تقرر أن الظاهر عدم لزوم أي قرينه وبين المذهب وتقرر

بأن يقال لا يهمل القوس وحده المندوب فيما أول لم يرد من الإمام في ذلك الأمر فقرأتها في الأولى فلا بد من غيرها في الثانية من  
 ظاهر المذهب لأن يكون قرأ في الأولى من قوفها لا يكره تسكين القراءة له (قوله بجزء من) أي في خمسة من المندوب  
 كذا في نصه فيكون حصصه أربعين بين الثلاثة وهذا العدد الخبير محض استدل به وهو المذهب في كل عام  
 ما يفيد أن المسئلة ذات قوين وأن الاقتصاص على سبع قول المذون وأما في استكافي (أما) خمسة أي خمسة عشر  
 لأن قوله على ظاهر المذهب أفاد أن المسئلة ذات اختلاف ويكون قوله وأما ذلك أن في مقتضى الخطبة أن المسئلة ذات  
 المصنف بتعبير وأن كلاهما يخص به أصل المذهب لكن هو أن ذلك أقوى في الاحتجاب (قوله حيث لا مضره عليه) أي لا يضره  
 التوضيح وأما ظاهره في محل ما عذر ذلك مضره فقد يجب الاحتجاب بقوله المندوب المندوب بل هو المذهب والاحتجاب بهما  
 هكذا أنظر بعض الشراح (أقول) والظاهر أنه يذهب الأدرك لا بد له من وجوب (قوله) أي هو المذهب الذي كان يذهب إليه  
 بطن على الإمام بخلاف المذاهب والأشياء والعلل في أذهانهم إذا صعدوا لا تحول مع الإمام فكذلك المذهب هو المذهب  
 وقوله تقرر أن الظاهر عدم لزوم أي قرينه وبين المذهب وتقرر

(قوله فيذهب الى الجمعة في يومه) أي ندبا (قوله لا افله التحجيل) أي على جهة الذنب ان كان منفردا وفي قوله فيما سبق والا فضل  
لقد تقدم عليها الى آخر ما تقدم وقول الشارح على سبيل الاحتياط أي خلافا لظاهر المصنف والمراد بقوله والافله التحجيل أي بعد  
فراغ الامام من صلاة الجمعة (قوله على سبيل الاحتياط) فان خالف المصنف وقدم الظهور ثم زال عذره بجيشه يدل ركعة من الجمعة  
ويجب عليه الجمعة (قوله على سبيل الاحتياط) حال منظره أي مقبلا اندرا كلها (قوله على الاصح) مقابلة ما لابن نافع ان صلاها وهو لا يريد  
الظهور لجمعة لم يمسها وكيف يعيد أربها وقد صلى أو بعلا أنه أتى بالاحمل (قوله عذرا أو سهوا) نعم في قوله أم لا وذلك لان جمعا  
معناه عاز على ذلك فيكون عامدا قطعها (قوله من سهو ورض الخ) ويدخل في المريض الجذعي فانهم يجمعون في موضعهم الا ان  
حيث لا يمكن حضورهم الجاهل من غير (٤٣٨) خبره على الناس كإسنيان وقصر الشارح العذر على الثلاثة التي هي المرض والسجن

أذن سيدهما أو أهما البعض فيذهب الى الجمعة في يومه بلاذن من سيده وفي يوم سيده باذنه  
(ص) وأخر الظهور راج زوال عذره والافله التحجيل (ش) يعني أن المذدور اذا كان يرجع زوال  
عذره قبل صلاة الجمعة فانه يؤخر صلاة الظهر على سبيل الاحتياط بلعله أن يدرك الجمعة مع  
الناس فان لم يرجع زوال عذره فلا تحجيل الظهر (ص) وعبر المذدور ان صلى الظهر مدوكا ركعة  
لم يجزه (ش) يعني ان غير المذدور من قومه الجمعة اذا حرم بالظهور كان بحيث لو سعى الى  
الجمعة لادرك منها ركعة فان الظهور لا تجزئه على الاصح وهو قول ابن القاسم وأشهب وعبد  
الملك لان الواجب عليه الجمعة ولم يأت بها وبعيد طهرا ان لم يمكنه جمعة وسواء حرم بالظهور جمعا  
على أنه لا يصلي الجمعة أم لا يجزئه أو سهوا وان لم يكن وقت احرامه مدوكا ركعة من الجمعة  
لو سعى اليها أجزأتها ظهر وظاهر قوله لم يجزه سواء كانت تحجب عليه وتنعقد به أو تحجب عليه ولا  
تستعده كالسافر الذي أقام في محل الجمعة اقامة تقطع حكم السفر وأما من لا تحجب عليه أصلا  
فانه من المذدورين أو غير مكلف فجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك صلاة الجمعة (ص) ولا يجمع  
الظهر الاذ وعذر (ش) يعني انه لا يصلي الظهر جماعة من غير كراهة من فاته الجمعة الاذ  
عذر لا يمكن معه حضورهم من سفر ورض وسجن فليطاب منه الجمع ولا يجرم فصل الجمعة  
ان كان يستحب صبرهم الى فراغ صلاة الجمعة واختفاء جاعتهم فلا يجرمهم بالركعة عن صلاة الامام  
ولا يؤذون اذا جهر أمانهم له عذر مع الخلف ويمكن الحضور معه تخوف بيعة الامير النظام  
أو من تخلف لغير عذر من فاته الجمعة من تحجب عليه فكل هؤلاء يكره جمعهم وان جهر  
لم يعذر وعلى الاظهر ابن رشد لان المنع لا يرجع لاصل الصلاة وانما يرجع لو صعب ما فهم  
يجوزة باصلها مكرهه بوصفها للتسوية في عذرها النوعية أي نوع من العذر وهو العذر الكثير  
الوقوف وأما العذر النادر الوقوع مثل منه الامام النظام فلا عند ابن القاسم خلافا لابن وهب  
(ص) واستؤذن امام وجبت المنع وأمنوا والالم تجز (ش) يعني انه يستحب أن يستأذن  
الامام في ابتداء اقامة الجمعة ولا يشترط اذنه على الاصح فان استؤذن في اقامتها ومنع من  
ذلك فتجب على الناس ان أمنوا على أنفسهم ومنه فان لم يأمنوا منه لم تجزهم سند لانها  
محال اجتهاد فاذا اتفق السلطان فيسب منها فلا يخالف فيجب اتباعه كحكم الحاكم فيمنع  
فيسب بين العبد فانه ماض غير مريد ودلان الخروج عن حكم السلطنة بسبب الهرج والفتنة

والسفر يقتضي أن المظهر الغائب  
ليس كذلك وليس كذلك بل أهلي  
المطر الغالب يجمعون فأنص عليه  
ابن عرفة وذكره محشي نت (قوله  
انكن يستحب صبرهم) لا يناسب  
قوله أول لعبارة فانهم (قوله  
ولا يؤذون اذا جهر الخ) قال حج  
وهي يجوزها ولا الجمع ولو بعد  
الركعة أو يكره لهم ذلك وهذا هو  
الظاهر (قوله ومن فاته الجمعة)  
أي سيما ما وقوله على الاظهر أي  
انه اختلاف في الاعادة كافي بهرام  
والاظهر عدم الاعادة (قوله لو صعب  
جمعا) وهو الجمع (قوله خلافا لابن  
وهب) فانه لما تخلف تخوف بيعة  
النظام حين وقع ذلك مع ابن القاسم  
بالاستئذنه فلم يحضر والجمعة  
فصل يجمع ابن القاسم ويرى ان  
ذلك من فاتهم الجمعة لقدرتهم على  
شهدها وأما ابن وهب فجمع بالقوم  
ورآهم كالسافر من وخرج ابن  
القاسم عنهم ثم قدم على مالك  
فسأله فقال لا يجمعهم ولا يجمع  
الأهل السجن والمرضى والمسافرون  
فان كان ابن وهب يرجع عن قوله  
فقول الشارح خلافا لابن وهب

أي في أول الامر وان لم يكن رجع عن قوله فتقويه خلافا لابن وهب ظاهر (قوله ان  
منع) وأخرى من أهل بان لم يحصل منه منع ولا اذن فيها (قوله والالم تجز) أي بان اتفق الامر ان المنع والا من أو اتفق الا من ووجد  
المنع ولا يدخل ما اذا وجد الامن وان اتفق المنع (قوله على الاصح) ومقابله قول يحيى بن عمر باشرطه فقال الذي أجمع عليه مالك وأصحابه  
انما اقام الاثلاثة شروط المصرو الجماعة والامام الذي يخاف مخالفة فاذلهم شيء من ذلك لم تكن جمعة (قوله لم تجزهم) قال في  
ومقتضاه دخول حكم الحاكم في العبادات اه أي قصد (قوله لانها على اجتهاد) أي لان اقامتها محل اجتهاد وانظر ذلك وان كان  
بعض الأئمة يقول ان السلطان المنع من اقامة الجمعة فالامر واضح وان كانت الأئمة أجمعت على انه لا يجوز له المنع فامعنى ذلك ورأيت  
بعضهم اعتمد عدم الجواز وجعلوا اجزئة وهو الظاهر ثم رأيت بعض شيوخنا قال مانعه هذا يقتضي أن المنع مسدود عن اجتهاد الامن  
ثم وعندها مع ان ظاهر النص العموم

رذلك لا يجعل فعله فلا يجوز عن الواجب اه زاد ابن عازي وفي النفس من هذا التعليل شيء  
 ووجهه ان يجعل فعله عدم الاجزاء المختلفة مع انها موجودة في ذاتها مع ان النص وجوب  
 اقامتها ولو قال المولى واستند ان امام بالمسجد كان أولى من التعبير بانفسه المشهور  
 بالوجوب وانما وجب ضبطه في مجزئ يضم التاء وسكون الجيم من الاجزاء لا يرفع اسم موضع الجيم من  
 الطوار كقاضيه فيجوز ان لا يتأني بعد التعرض بل يصير في قول الطر زعن  
 ما لم تجزهم لانما جعل اجزاءه اطلق وما فرغ من مندوبات الجمعة شرع في مسنونا حتى وجازاتها  
 ومكروها ما لو عذر زكها على هذا الترتيب فقال (عن) ومن غسل عتسه بالارواح ولم يزمه  
 وأعاد ان تغدى أو نام اعتبار الاكل خفف (ش) والمعنى ان غسل الجمعة سنة مؤكدة على  
 امته وروى على كل من حضرها ولو لم يزمه من مسافر وعبد وامرأة وصبي كان ذات ليلة  
 كاهن صابرا طواف أي الامام والعباد أولا ويقيد البعض سنة انفسه عن الارواح لا  
 ويجب كالتصايب والنجوى وشرط الغسل المذكور ان يكون مارا فلا يجوز قبل نفس بسة  
 ومطلق ومفقه كغسل الجنابة ان يكون متصلا بالارواح الى الطامع وهو الصلاة لا يزم فلا  
 يفعل بعد الصلاة فان فصل بين الغسل والارواح الى الطامع بالغداة أو ايام اعتبار إعادة  
 وظاهره سواء كان عاذا أو ناسيا أو ملوا فصل الغسل بالارواح ونام أو غدا في المسجد فلا يطل  
 بإعادة الغسل وعبارة أخرى وظاهر كلام شراحه ان قيد الاحتياط وراجع للموم فقط كمن  
 ربما يقال ان من اكل لشدة جوع أولا تكره أعذر من نام غلبته وظاهره - وان فصل  
 ما ذكر في طريقه أن بعد دخوله المسجد وظاهر كلام الامان فعله بعد دخول المسجد لا يضر  
 في الاتصال قولها وان تغدى أو نام بعد غسله أعاد حتى يكون غسله متصلا بالارواح اه وكذا  
 في السهم وروى وأما الاكل الخفيف الذي لا يذهب الغسل فالا يضر فقوله لا لاكل خفف  
 مطلق على معنى ان تغدى أي وأعاد لا تغدى أو لتضم لا لاكل خفف (عن) وجوز تحذير  
 جالس الخطيب (ش) يعي انه يجوز له ان يذهب الى طامع الخطيب رواب الطامعين  
 فيه قبل بدو الخطيب على المنبر لقوله سنة ومكره فغيرها انما سنة فيصير ما لو فرقة

فمنه انما هو المقطع انشاء عضو  
عضو (قوله من الارض قوله) أي  
تضمير بالاسم وفيد ظاهر (قوله  
وصفة) يحتمل أن يكون مبتدأ  
وتنبيها وأن يكون مفعولاً  
يحل الله به في قوله يكون (قوله وأن  
يكون متصلاً) (روح) فيه إشارة  
إلى أن الاتصال ليس من تمام  
الصفة وإنما هو شرط وله ابن عرفة  
والشهور شرط وصلة روحها  
ولا ينافي ذلك مع أنه ليس أي  
بالروح المطبوع عندنا وهو التفسير  
فلا روح فيه بعد الإدراج فيه  
خلاف حال الروح الحسنة قال ابن  
انصاري كتاب شمسك انفتحت  
عند طلوع الفجر وروح فلان يجزئه  
وقال مالك لا يبعثني وقال ابن وهب  
يجزئه واستخسره الله وسبب الفصل  
عقود كافي شرح شمسك (تمت)  
أورد أي أنما أو كذا في قوله  
حاصل عرفت أو من أن أو من  
من المستعمل معاً (قوله) أو تعدي  
أو بعد أن أن فلما تامة

والله هو ما يؤكل قبل الزوال وأما الغذاء بالذال المجهة فهو بمعنى به سوا كتاب أول بهار وآخره فان قرأ به لم يله في بكاء من قاصر ان في  
ما اذا كان أول النهار ذوقاً لله بالله يكون شاملاً لما قبل الزوال وما بعده فقرأ الله بالله مرة أخرى كما أورد بعض الشيوخ (قوله يمكن  
دعاً يقال) قال عبيد بن ربيعة فيمنع من أكل الشدة في وجع أو أكره (قوله لا يفعله به بعد دخول المسجد لا يفعله)  
بل وظاهره ان أكله ما شياً لا يصير كسراً مشياً واستظهره بعض الشيوخ (قوله وأما إلا كل خفيف) فمفسر الخفة على أنها كل ولا يكون له من  
حبيب بقيد أنه لا فرق في الخفة بين الأكل والشراب ولعمري ان الأكل لا يفعله ولا يشرب منه فلو كان قد فعله في أول يومه من  
كان شيئاً خفيفاً لم يعبه وكذلك لا يبطل بنفسه وضوئه ولو قبل دخوله المسجد واستغفره ونفضه بالجماعة وكذلك لا يستثنى بالصالح من باب  
وبعضها وضوئه لا يبرأ من أنه ما رافق فيه من خف (قوله أي رآه) والله تعالى أول اليوم (خ) هذا بقيد أن لا يقابل له عداء الا اذا كان  
كثيراً (قوله وأما بعده فبحرهم ولو اخرج) فظاهره ولو في حال الغم وقال عبيد بن ربيعة أن يحرق فيه مسير في الصلاة قال عبيد بن ربيعة  
بان من منع الخطي وهي أن لا يحل لمن هو مسير حتى حال الغم وحالة حوائز الكلام والله أعلم بعد الله وحده على ما فيه الله

(أقول) الظاهر كلام عجب لأن ما قبله عجب موجود ثم أبعد الخطبة وقبل الصلاة مع أن الحكم الجواز حينئذ (قوله) وأما بعد الخطبة (ويدخل في بعد وقت الترتيب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك) (قوله) بين خطبتيه (وكذا) الأولى فيها أن خطب جالس العذر كغيره ما على سنة قيامه فيها (قوله) إدارة الخ) أي جعل الجالس ثوبه مدبراً أي يحيطاً بظهره وركبته ولا مفرقاً ومثوبه بل شيء يعتد عليه (قوله) ثوبه) ليس المراد به ما يسلك في العنق بل المراد به ثوبه المحض (قوله) أو حتى وإن لم يتقدم لها ذكر) أي قرينة فلا ينافي أن المصنف قال بخطبتيه الخ (قوله) لكن دل عليه) فالمرجع تقدم معنى (قوله) لأن الخطبة بمثابة ركعتين) أي في قول المصنف وكلام بعدها بالصلاة رد على من يقول أن الخطبة تبدل من ركعتين ووجه الرد أن الخطبة لو كانت بدلاً من ركعتين لم يجوز إسكلام بعدها بالصلاة لأنه لا يجوز إسكلام في الصلاة ما فهم حوز الكلام في حال الترتيب على التعبد والدعاء للسلطان ونحو ذلك مما يقع بعد الخطبة (قوله) بلاذن قال اللغوي أي بلاذن من الإمام الأعظم أو نائبه إن كان لأن إمام المسجد لا يعتبر اه وإظهاره وفي شرح عجب خذقه لأنه قال بلاذن من الخطيب (قوله) يعني أنه يجوز الإقبال على الذكر) قال عجب وهذا ليس مما استوى فعله وذكره كإثباته المصنف بل هو مندوب اه وهو سبق فلم يل هو خلاف (٥٤٤) الأولى كما أفاده شيخنا رحمه الله تعالى وقرره غيره وعليه تمت في كبيره وشب

وأما بعد الخطبة وقبل الصلاة فخاثر ولو تغير فرجة ويجوز المشي بين المصنوف ولو في حال الخطبة (ص) واحتساب فيها (ش) أي يجوز للأمام الاحتساب والاحتساب بالخطبة والاحتساب بالركعة وكذا الاحتساب الإمام في جلاوته بين خطبتيه والاحتساب إدارة الجالس ثوبه بظهره وركبته وقد يكون باليدين عوض الثوب فالصحيح في قوله فيها الخطبة وهي وإن لم يتقدم لها ذكر لكن دل عليه أقوله قبل جلاوس الخطيب أي في خطبته كقوله تعالى اعدوا له أو أقرّب التقوى أي العدل أقرب للتقوى (ص) وكلام بعدها بالصلاة (ش) يعني أنه يجوز إسكلام بعدها بالخطبة وقبل الصلاة ولو في حال زول الخطيب لزوال مانعه وهو الاشتغال عن الاستماع لها وانما نص على جواز ما ذكرنا لا يتوهم منع الكلام حينئذ كما نقل عن عطائ ومجاهد لأن الخطبة بمثابة ركعتين فكانت تكلم في صلب الصلاة وبعبارة أخرى قوله للصلاة أي لا قامتها ويكره من أخذها في الإقامة إلى أن يحرم الإمام ويحرم إذا أتمهم ولا يختص هذا التفصيل بالجمعة (ص) وخروج كحدث بلاذن (ش) يعني أن من طرأ له حدث في الخطبة أو ذكره أو عاف أو نحو ذلك من الأمور التي تبيح له الخروج من الجامع فإنه يجوز له أن يخرج من غير أن يستأذن الإمام في جلاوسه عليه قوله بلاذن فلا ينافي أن الخروج واجب لتعصيل الطهارة (ص) والإقبال على ذكر قل سراً (ش) يعني أنه يجوز الإقبال على الذكر بحركة اللسان عند اسباب وخشيته إذا قل والامام يحط بيمينه الكثير أو يظهر باليسر ولعل المراد بالمنع التكرار لقوله (كثامين وتعود عند السبب) تشبيهه لا تعصيل لأنها غير مقيد بالبار (ص) كمدعاطس (ش) هو كقول المسدونة ومن عطس والامام يحط بيمينه إذا سرف نفسه ولا يشتمه غيره وفصله بكاف التشبيه لأنه سنة بخلاف ما قبله فإن جوارحه مستوى الطرفين وقوله سرفا قد فيه وفيه فباله ويكره جهره أو به يصلم رد قول الزرقاني المناسب هنا الوامكان المكاف لأن الحمد من الذكر فلا يبغي أن يشبهه بالمثل لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء والحمد مطلوب هنا (ص) ونهى خطيب أو أسره (ش)

(قوله) أو الجهر باليسر) وأما الجهر باليسر فيجوز قطعاً (قوله) ولعل المراد بالمنع التكرار اه) مفاد النقل سرمة الجهر بالنظر محشى نت (قوله) تشبيهه لا تعصيل) الكاف داخله على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء اعلم أنه اختص في جواز التخطي بالذكر وعدمه وانفق على جواز النطق بالتأمين وأنه قد عند السبب وانما تسلفه في صفته من سر وهو قول مالك وصحيح أو جهر وهو قول ابن سبب قال يؤمن الناس ويجهر بوجهه ليس بالعالي والراجح أن التأمين والتعود عند السبب مستحب خلاف لما يفيد الخطاب من أنه مستوى الطرفين بخلاف اندكفه وخلاف الأولى كما تقدم (تنبية) \* مثل التأمين التصلية والاستتعار عند سبب كل من ذكره عليه الصلاة والسلام وأمره باستغفار (قوله) ولا يشتمه غيره) أي لا سرا ولا جهر الحق الخطبة كما أفاده بعض الشراح قال أبو الحسن أي نطقاً أي لا يشتم نطقاً بل مشيراً وكذا لا بد من السلام نطقاً بل يرد مشيراً أي أن شب قال ولا يشتمه غيره الحق الخطبة أي ففاده أن التهمة سرام (قوله) لأنه سنة) أي لأن حمد العاطس سنة في عجب الراجح أنه مندوب وكذا في شب إلا أن محشى نت أقر كلام الحاكم بالنسبة (قوله) فإن جوارحه مستوى الطرفين الخ) الراجح أن ما قبله من التأمين والتعود مستحب وأما الإقبال على الذكر بخلاف الأولى (قوله) ويكره جهره) انظر من نص على التكرار وظاهر كلامهم أي فيه مافي الذكر قاله محشى نت (قوله) وبه يعلم) أي يكون سنة لكن تقدم أن الراجح أنه مندوب على مافي عجب (قوله) رد قول ز اخ) حاصل ما يستفاد من عبارة ز أن الكاف في قوله كثامين للتعصيل والحمد من جهة الذكر فيسقط على مثال الذكر أي الذي هو قول كثامين لأنه تعصيل للذكر (قوله) فلا ينبغي أن يشبهه) أي مثالا من أمثلة الذكر كمثل من أمثله وقوله لأن المشبه الخ نقول له ولا مفرقاً لها كمثل لأن الأمثلة للشيء متغايرة فالأولى أن يقول لأنه يقتضي أنه ليس من أفراد المذكور مع أنه من أفراد (قوله) والحمد مطلوب) يستفاد من الشيخ أحمدان هذا دفع ما يتوهم من أن

قال

أبو الشراح قال أبو

الحسن أي نطقاً أي لا يشتم نطقاً بل مشيراً وكذا لا بد من السلام نطقاً بل يرد مشيراً أي أن شب قال ولا يشتمه غيره الحق الخطبة أي ففاده أن التهمة سرام (قوله) لأنه سنة) أي لأن حمد العاطس سنة في عجب الراجح أنه مندوب وكذا في شب إلا أن محشى نت أقر كلام الحاكم بالنسبة (قوله) فإن جوارحه مستوى الطرفين الخ) الراجح أن ما قبله من التأمين والتعود مستحب وأما الإقبال على الذكر بخلاف الأولى (قوله) ويكره جهره) انظر من نص على التكرار وظاهر كلامهم أي فيه مافي الذكر قاله محشى نت (قوله) وبه يعلم) أي يكون سنة لكن تقدم أن الراجح أنه مندوب على مافي عجب (قوله) رد قول ز اخ) حاصل ما يستفاد من عبارة ز أن الكاف في قوله كثامين للتعصيل والحمد من جهة الذكر فيسقط على مثال الذكر أي الذي هو قول كثامين لأنه تعصيل للذكر (قوله) فلا ينبغي أن يشبهه) أي مثالا من أمثلة الذكر كمثل من أمثله وقوله لأن المشبه الخ نقول له ولا مفرقاً لها كمثل لأن الأمثلة للشيء متغايرة فالأولى أن يقول لأنه يقتضي أنه ليس من أفراد المذكور مع أنه من أفراد (قوله) والحمد مطلوب) يستفاد من الشيخ أحمدان هذا دفع ما يتوهم من أن



الانسان مشغول بجماع الخطية فلا يجد كماله على قاجاب بقوله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله (قوله رجائون يتكلم المصنف في باب عبود السهو ويندب له زمان الحمد مراراً ويظهر الان ما هو فيه أهم الاشتغال بها النبي كلام ز) (قوله رجائون يتكلم المصنف في خطبته لا مرأى أو نهى) أي بقوله صلى الله عليه وسلم للذي يتخطى رقاب الناس اجلس فقد أدب (قوله ولا يكون لأغنياً) أي الغنيب أي لا يكون منسكاً بالجلام منقط باطل أي لان اجابته مطلوبه أي يجوز اجابته الامام فيما لا مام اليه من أي وحازن كله الخطيب في أمر أو نهى اجابته فاجبته مصدراً مضافاً لمفعوله وإذا وقف الخطيب فلا بد عليه اجابته لا مام من غير ان يطلب منه الكلام (قوله الذي المعتقد فيه انه مستحب الخ) هذا هو الذي نهى عليه سابقاً وقوله أي فيقضي الخ يريد ان الكافي اذا خلى على تأمين التمثيل وليس كذلك بل هي للشبهة قد عبر (قوله نزل للعسل) أي وجوباً (قوله وانتظروا ان تروا) انظر هل انظر بعداً قدم من قوله والقرب قد رأت في الراعية وقراءتها وهر (21) الظاهر (قوله وعادى) أي حرزها الحرمة والحال له انه يتعلق به الكراهة لانه ين

مختلفين (قوله ان تركه تعظيماً) أي لا يرد (قوله لا يرد) أي لا يرد وقوة وأبصر أي انه صارى ثم لا ينجي من المصنف في ترك العمل وأم يعمل فيه ما هو عليه وهو العمل في وظائف جمعاً راجعاً بالعلم في تركه على ما يعمل فيه وظائفه فخره ومكره وهو العمل الذي شمله عن وظائف الجمعة فخره وهو جاز وهو عمل الذي تركه (قوله رجوع) أي كالتب (قوله وقت الصلاة) ويدل وقفاً على ان الامام على المنس لا قبله ولا بعده انما امر من الصلاة (قوله لا يرد) أي لا يرد ولا يمكن ذلك من غير ان يرد (قوله رجوع) أي لا يرد وقوة وانزاعه مع من يرد به أي لا يرد ولا يرد من تركه في الصلاة ان تركه من تركه من تركه أو لا يرد من تركه من تركه كما يرد من تركه من تركه

قال فيها وبزمان يتكلم الامام في خطبته لا مرأى أو نهى ولا يكون لأغنياً ثم قال ومن كلفه الامام فرد عليه لم يرد لا غنياً وهذا معنى قوله وجبته أي يجوز له اجابة الخطيب بقوله ومنه بالرفع عطف على فاعل جزاء لا يجر من لا يكون موطوعاً على تبيين الذي المعتقد فيه انه من المستحب أي فيقضي انه من جهة أمثلة الذكر وليس كذلك (ص) وكره ترك طهور فيها (ش) ضمير التثنية مضاف على الخطيبين أي وكره الخطيب ان يترك الظهارة الصغرى والكبرى في الخطيبين وليس من شرطهما الظهارة على المشهور لانه ذكرتم على الصلاة وانكرم عليه في الكبرى من حيث المنكث بالجبنة في المسجد ابن عباس عن معمر بن النزاري في الخطبة انه يندب نزل للعسل وانتظروا ان تروا قرب وبني وقال غيره من لم يفسد وعادى في الخطبة وانما يختلف في الصلاة أجبرهم (ص) والعمل يومها (ش) أي يكره ترك العمل يوم الجمعة ان تركه تركاً كلياً كما ينبغي أهل الكتاب لسببهم وحدهم وأمر كمالاً مستراحاً فباح تركه الاشتغال بأمر الجمعة من تفتيش ونحوه فسن يثبت عليه عقوبته والعمل بمحور وبالاجابة عطفاً على المضاف اليه وهو طهر أي ذكره ترك العمل يومها أي يوم الجمعة (ص) وسبع كعبه بوق وقتاً (ش) معطوف على المسرف وهو ترك أي وكرهه سبع (ص) وهو متعلق في سقوط الجمعة عنه كالصبي والمرأة في وقت الخطبة وهو الصلاة مع مثله وهو طاهر المذنب لا سبب ادبهم بالرجوع دون الساعتين فيدخل عليهم ضرر فخره انما فيه اصلاح العامة وهذا اذا توافق الاسواق وأما غير الاسواق فخر العبيد والنساء والمسافرين من غيرهم فباح تركهم ومفهوم مع مثله الخروجه مع من تركه (ص) ونفسهم لهم قبلها (ش) هو مرفوع عطف على ما قبله أي وكرهه نزل الامام اذ بوقت وقت الخطبة ويتركه كالبطلان لا يكرهه (ل) ذلك فلا بأس بتركهم ويحاسب مع ساس (ص) أو عالس عند الاناث (ش) هو تشرير عطفاً على امام أي وكرهه نزل جاس في المسجد يوم الجمعة عند الاداء الا لا يقر خروج الخطيب فلهما رخصة قبل في المحرمات وابتداء من تركه وكذا يكره العباس العمل وقت كان لله اوقات غير حصة من عليه في محرمات لو جار ومال ويكره قيام الناس بركوع بعد قراء

(57 - غرضي اول) فعدم فسحده بل على انه غير حرام لانه (قوله) أي قد شئت ان اذكر من كرهه خطيب من انكره حق كالبس مع قولها واذا فخر الامام على المنس وأمر المؤمنين ان لا يرد من تركه من تركه الوافق قبده ابن رشد في رسم حنف بطال ان امره بما اذا كان في الاسواق ويجوز في غير الاسواق لا يرد عليه ولا يرد في الاسواق للعباد وغيرهم رايه اشار ابن حرفة بقوله مع من تقام ربيع الاسواق في غير الاسواق لا يرد عليه ولا يرد في الاسواق لهم بغيرها (قوله وقد حار وقت الخطبة) أي واجتماعه مضروب (قوله لا يكرهه) أي لا يكرهه في الخطبة لا يرد في الاسواق لم تخض (قوله فلا بأس الخ) لا بأس لما هو خير من غيره لا يندب له في صلاة الجمعة (قوله فخره) أي فخره في انقاف بيوتهم شمس وهو محمد بن زكريا أبو بكر من أي تحب ان تروا قوله فتفسر ان في حقه ان يكرهه في سبعة عشر مرة في حقه أي ومن عبد الخكم وأصبح (قوله وكرهه قيام الناس للركوع) فل يجمع راء طهراته بكرامة تنسب به عمل الصلاة ان أدبها في تركه ومن المسجد أو يرضونه به ولو في غير هذا

(قوله أن يعتقد) بآبناء الفاعل (قوله وأما من فعله معتقدا أنه من الفعل المندوب) أي والفرض أنه لا يفتدي به (قوله وهذا امراد الخ) أن من قوله ولو فله انسان في خاصة نفسه هي ادعاءه مع ذلك يعلم أنه من الفعل المندوب (قوله أن يعتقد فرضيته) بآبناء الفاعل أهله عجم (قوله ولو فله انسان في خاصة نفسه) أي انسان يعلم أنه من لفعل المطاوب كما أفاده عجم (قوله إذا لم يجعل ذلك استثناء) أي لم يفعله على أنه مطاوب لخصوص ذلك الوقت كما هو ظاهر كذا مهم ويحرم مثل ذلك كله في التفضل بهذا لجمعة كذا قول عجم وقال ابن عبد السلام ويحذف وقت الكراهة بعد الجملة حتى لا يصرف أكثر المصنفين لا كما هم أريحي وقت انصرافهم وان لم ينصرفوا ويحتمل أنه يكره لكل مصنف أن يتفضل بعد الجملة في الجملة مع حتى ينصرف وهذا هو المتصور وهو لا مأم أشد كراهة اهـ (قوله والآخر) وهو بقية ما إذا كان غير خاص من الجهال الذين يفتدون به أو مطلقا لأنه مظنة الاقتداء به انظره (قوله وكره حضور شبابة الخ) وأما الجملة التي لا أرى الرجال فيها فخار (٤٤٤) وانما كره حضور الشابة للجمعة وجاز حضورها فرض غير حال كثره من يحضر

الجمعة وهو مظنة لمراجعة الرجال وجاز لها فرض غيرهما لعدم المظنة المذكورة وانظر ان المجتلة التي للرجال فيها أرب كالشابة التي لم تكن تخشع المنيمة (قوله على المشهور) ومقابلته مدرواه ابن زيد وابن وهب من ابائنه اذ لم يتناولوا المطاوب (قوله على المعروف) ومقابلته الكراهة حكمه المنيمة كما أفاده تمت (قوله لا يصرفه) أي فهو عارم ولو حكما على صلاة الجمعة في البلد الذي يسافر فيها أو لم يسافر فيه أربعة أيام وهو الظاهر وانظر هل مسئلة من يخرج من بلده فيدخل بلد آخر في طهره يصلي فيها الجمعة فلا يحرم السفر بعد الزوال والظاهر لا يفرق وحرر (قوله لكن يجب بعض الخ) هو دود ذلك ابواب فكلما الخطاب فله

المؤذين من الأذن يوم الجمعة وغيرهما انتهى ويحل انكره حيث فعل ذلك من يتخشى منه أن يعتقد وجوبه وأما من فعله معتقدا أنه من الفعل المندوب فلا يكره له ذلك وهذا امراد الشارح بقوله قال الأصحاب ويكره أي التفضل للرجال عند الأذن خشية أن يعتقد فرضيته ولو فله انسان في خاصة نفسه فلا بأس به إذا لم يجعل ذلك استثناء انتهى ونبه أن يفتدي بها إذا لم يكن الفاعل من يفتدي به ولا كره (ص) وحضور شبابة (ش) أي وكره حضور شبابة يريد غير تخشع المنيمة والأصابع حضورها (ص) وسفر بعد الفجر وجاز قبله وسحر الزوال (ش) أي وكره السفر يوم الجمعة لمن تزمه بعد جهره على المشهور إذا حضر وعليه في السفر لتحصيل هذا الظهور العظيم وأما قوله فخار وسرا بالزوال قبل السجدة على المعروف لتعلق الخطاب به الآن يتحقق عدم ترك الجمعة بسفره أو قصره فيحوز محل الحرمة ما لم يحصل له ضرورة بسفره السفر عند الزوال من ذهب ماله ونحوه كذهاب رفقة فانه يساح له السفر حيث يشاء ابن رشد ويكره السفر بعد فجر يوم العيد وقبل طلوع الشمس ويحرم بعد طلوعها قال ح وفيه نظر انتهى لكن أجاب بعض بان كلام ابن رشد مبني على القول بان العيد فرض عين أو كذا بحيث لم يعمم غيره ولا غرض في بناءه فهو على ضعف (ص) ككلام في خطبته بقيامه وبينهما ولو لم يسمع (ش) هذا التنبيه في آخره بالمعنى ان التكلام والامام يحط بحرم لوجوب الانصات ولا خلاف فيه والضعف في خطبته وقيامه ما نذكره في الامم والباء وفيه طرفية واستر به عما قبله فانه جائز قبل الشروع فيها قال بعض وانظر الاستغناء عن قوله بقيامه بقوله في خطبته لانه ان القيام يحرم من غير أخذ في خطبته واختصاص الحكم بان خطبته قائما وليس كذلك ولما كان كذا من مؤانيسهم ان التكلم في حال جلوسه على المنبر لا يحرم ولو بين الخطبتين بين ذلك بقوله وبينهما أي ان التكلام يحرم بين الخطبتين كما يحرم في قيامهما ابن صرفه يجب استماعهما والصمت لهما وبينهما وفي غيرهما وفي غيرهما طرق الاكثر

فالمعتد به لا يحرم السفر يوم العيد بعد طلوع الشمس (قوله واحترز به) أي بما ذكرنا من قوله في خطبته وقوله عما قبله أي قبل ما ذكرنا من ذلك فلا حاجة لقوله قبل الشروع فيها (قوله والظاهر الاستغناء) الاولى أن يقول والظاهر حذفه لليلة التي ذكرها (قوله لا يهاجمه ان القيام يحرم) أي لان قوله بقيامه يدل من قوله في خطبته ويحط المقصد البديل وقد يقال ان هذا الإجماع لا يأتي الا على ابتدائية أي كذا قلنا أو ما لو جعل بقيامه صفة لقوله في خطبته وكذا قال ككلام في خطبته المتكاثرتين في قيامه فينتهي الإجماع الاول (قوله يجب استماعهما) أي الاستغناء لهما وانظر هل أراد به عدم التكلم وعدم الفعل فلا وكان غافلا عن سماع الخطبة وفكره لا يحرر أو أراد به عدم الفكرة في غيرها وانظر الاول (قوله طرق) لعلها ما شارها في التوضيح الاولى الحرمة في خارج المسجد وحاب وطرقه وداخله وهو ما رواه ابن المواز عن مالك ان ثمانية ما قاله مطرف وابن ابي جندب من انه لا يجب الانصات حتى يدخل المسجد انما يشيخ يجب اذا دخل رجا المسجد اني يصلي فيها الجمعة فاذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قوله الشارح واهل مراد ابن عرفه الخ بل نقول هي ادعاء بخارج المسجد ما يشيخ الطرق المنصاة لا غيرها من الرعايا

فالمعتد به لا يحرم السفر يوم العيد بعد طلوع الشمس (قوله واحترز به) أي بما ذكرنا من قوله في خطبته وقوله عما قبله أي قبل ما ذكرنا من ذلك فلا حاجة لقوله قبل الشروع فيها (قوله والظاهر الاستغناء) الاولى أن يقول والظاهر حذفه لليلة التي ذكرها (قوله لا يهاجمه ان القيام يحرم) أي لان قوله بقيامه يدل من قوله في خطبته ويحط المقصد البديل وقد يقال ان هذا الإجماع لا يأتي الا على ابتدائية أي كذا قلنا أو ما لو جعل بقيامه صفة لقوله في خطبته وكذا قال ككلام في خطبته المتكاثرتين في قيامه فينتهي الإجماع الاول (قوله يجب استماعهما) أي الاستغناء لهما وانظر هل أراد به عدم التكلم وعدم الفعل فلا وكان غافلا عن سماع الخطبة وفكره لا يحرر أو أراد به عدم الفكرة في غيرها وانظر الاول (قوله طرق) لعلها ما شارها في التوضيح الاولى الحرمة في خارج المسجد وحاب وطرقه وداخله وهو ما رواه ابن المواز عن مالك ان ثمانية ما قاله مطرف وابن ابي جندب من انه لا يجب الانصات حتى يدخل المسجد انما يشيخ يجب اذا دخل رجا المسجد اني يصلي فيها الجمعة فاذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قوله الشارح واهل مراد ابن عرفه الخ بل نقول هي ادعاء بخارج المسجد ما يشيخ الطرق المنصاة لا غيرها من الرعايا



(قوله وأول ما توسم قبل دخول الامام) سواء أحرّم هذا أو سهّواً الذي يخرج عليه أو جهلاً باعتداس ركعته أو لافهذه مشقة وينبغي أن يخفف  
بجدة لصورة خماسية عشر (قوله يرجع لصلوة النفل) أي ويحمل على أنه كان داخل المسجد فوجد جالساً على المنبر أو مضطجداً  
وأحرّم جاهلاً أو عافلاً لا علمه أو لا أن كان جالساً وأحرّم حينئذ فيقطع مطلقاً ويصح حمل كلام المصنف على الستة التي لا قطع فيها  
والمعنى ولا يقطع أن يدخل عليه الامام وهو يصلي عند ركعة أم لا أحرّم عاماً أو رجلاً أو ناسياً (قوله وقالة) في طعام وضوءه لاف غيره  
أذهب يسع قد دخل في الاول أو يبال حقيقة الاقوال تفسير حقيقة السبع وان زلت من زلت (قوله أو شمه) أي أخذ الاثر (قوله  
بأذن ثاب) أي عند الاذن الثاني أي عند الشرع فيه فلباء عني عند شجار أو سماء ثانياً باعتبار الفضل وان كان أولاً في المنبر وصية  
وهذا اذا وقع الاذان الثاني بعد جالس (٤٤٤)

وأولى لو أحرم قبل دخول الإمام المسجد ثم دخل عليه قبل إتمامه أنه يساري فإن سبب اتفاقنا  
في دخول دخل يرجع له سبب أي لصداقة العقل ويحتل مرفق قوله أن دخول المسجد والمعنى  
حقيقة دخول لا قطع المحرم وقت الخطبة أو دخل المسجد لأن كان بالصادقة فقط قطع ولو ياهلا  
أو ناسيا (ص) وقسح بيع وأجارة وقولية وشركوا قالوا وشعة بأذان ثاثة فاثبات فاقية حين  
القبض كالبيع الفاسد (ش) يعني أن هذه الأمور إذا وقعت عند الأذان الثاني إلى انقضاء  
الخمسة لا لا يجوز ونصح ومحل الفسخ بهذه الأمور وردها من يد المشتري إلى المبتدع فإن  
قامت على ما يأتي في محل مجازم المشتري لثمة حين القبض على المشهور وقيل بحضي العقد  
وقيل بالقيمة حين البيع ثم أن قوله فإن فات الخ كالمسألة تفتي عنه ببوله فسخ وإن كان له  
وقم بقوله حين القبض وقوله كالبيع الفاسد أي كالبيع الفاسد غير ما ذكرنا أي موجب  
فساده عند وقوعه وقت الأذان الثاني فلا يترتب تشبيه الشيء بنفسه أو يقال كالبيع الفاسد  
المفتي على فساده كقوله الشيخ عبد الرحمن وهذا يقتضي لزوم القيمة في الفاسد المذكور ولو  
كان مختلفا في فساده ومختلفا في وسبب شيء من قوله في باب البيع أن فات مضمي المختلف فيه  
بأنه من مع هذا مضمي بالقيمة وهو مختلف فيه كالمحتمل مقتضى كلام المصنف (ص) لانكاح  
وهبة وصدقة (ش) يعني أن وقوعه عند الأذان الثاني واحد مما ذكر فلا يفسخ وإن لم يبرأ  
والعرق بين ما ذكره وبين البيع ومضمعه من أنه يفسخ أن وقع ونزل أن البيع ونحوه مما لم يبرأ  
العوض يرجع لكل واحد عوضه بالفسخ فلا كبير ضرر بخلاف ما لا عوض فيه فإنه يبطل أصلا  
لو فسخ انظر أبا الحسن ومقتضى هذا أن هبة أنواب كالبيع وأما الكتابة فأنصهر فيها إعادة  
كأنها من باب العتق وإنما أطع فيمنعني امضاؤه على مقتضى العدة المتقدمة (ص) وعذر  
تركها أو الجاهة شدة وحل ومطر بعد أمورها ونقص وإشراف قريش ونحوه (ش) لما  
أجل في العذر المسقط فخرج الوجه المشار إليه سابقا بقوله ولزمت المسكنة إلى قوله لا عذر  
أخذ يدينه والأعذار المبيحة تركها أو دفعه متعلق بالنفس والأهل وبهال وبالدن فقال  
وعذر الخ والمعنى أن من الأعذار المبيحة ترك الجماعة وترك الجماعة في الأحوال الخمس شدة  
الوحل وهو الرقيق وبداوة أخرى وهو الذي يتهم الناس على ترك المداس ومنها شدة  
الطر وهو الذي يحمل الناس على تعطيه رؤسهم ومنها شدة الجذام بحيث تقصر راحته بالناس

فالجواب لا لا ينفق بآزواج ذلوط لها فنفق فليس هو ضاحية (قوله على مقتضى الآية المتقدمة) وهي انه لا يطل أصلا فنفق (قوله والجماعة) امام منصوب عطا على المفعول وهو مضاف اليه أو مجرور بانه تقدير معطوف مضافا بعدوا والعطف من قوله والجماعة أي وزل الجماعة للسلامة من العطف على التفسير المخفوض من عبارة إعادة النافض أو أن تركبه للذهب الكوفي لا اختصاره نظير عطف بعض الأعداد بأو وبعضها بالواو (قوله وهو الطين الرقيق) هكذا فسره أهل اللغة فعبر الرقيق أخرى لانه أشد لئ وقال في المصباح ما حاصله ان الوحل يفتح طاء يأتي منه من باب تعب وبأى اسما فيجمع على أوحال مثل سبب وأسباب وبالسكون اسم مثل فلس وفلوس في شرح شب وحل بالنحر ين على الألف (قوله ترك المداس) تكسر الميم أى يجعله أو وسط اناس وكذا يقال في قوله الذي يحمل الناس على نعطيه رؤسهم (قوله شدة جذام) لا اشتراط الشدة والمدار على تحقيق كونه جذا اما لو لم يتضرر من راحته ورد ذلك عشى تمت فقال كلام الآية فمن تضرر راحته ظاهر في اشتراط الشدة فالصواب ما قاله بهرام للتضرر راحته

(قوله وتجمع الجمل في) أي يصلحون الظهور جماعة جمع أجمع (قوله إذا كانت المسكن تجزئ فيه الجملة) ولو الطرق لما قدم ان  
 المعقد ان الجملة تجزئ في الطرق (قوله بحيث يشق عليه الاتيان) تصويرا لشدة المرض وان لم يشق جدا كما في شرح شب ومن اب  
 أولى اذا تكرر منه الاتيان (قوله ومثله كبر السن) لكن ينبغي لزومها تقادير على مركوب لا يصحف كالجرح قاله المنوي (فائدة) \*  
 المرض قيل قد مضى والقوة وقيل اختل الطبع (قوله ويخشى عليه المضيق) الواو بمعنى أو كما أفاده شرح شب والمراد بالمضيق ان  
 يخاف عليه ان يقع في ضرر أو يمتد أو يخاف عليه العطش بل يخوف المضيق أعظم (قوله اشرف قريب) وأولى قرب كل قال عجم والحاصل  
 ان شدة مرض أحد الابوين أو زوجته أو ابنته ونحو ذلك يوجب التخلف وأولى اشراف من ذكر على الموت وما للصديق فلا ينج شدة  
 مرضه لتخلفه ويجهه الاشراف (قوله من صديق) قال قت لا يدخل فيه الصاحب غير الصديق كظاهر كلام ابن تيمية قال شيخ  
 وقرئ بـ المرض ان يخرج من المسجد والامام يحط به اذا لمعه محشوش (٤٤٤) منه الموت وقد استصحح عمر بن عبد الله بن زيد

بعدنا أهله للخدمة فتركها وذهب  
 اليه بانفسه اه فنت وفي المدخل  
 مانعه وقد وردت السنة ان من  
 اكرام الميت تجليل الصلاة عليه  
 ودفعه فقد كان هذا العلم ارجحه  
 الله الى من كات بهما على السنة  
 اذا جازا بالميت الى المسجد في  
 عليه قبل الخطبة ويأمر أهله ان  
 يخرجوا الى دفة ويعيهم من الجعة  
 ساقة عنهم لم يدركوها بعد  
 دفة فخره المدا من نفسه على  
 محطه على المنذر ان يديه من  
 السدة اه وفيه وقوله وقوله  
 السدة اه فيه نصديق بقوله ان  
 علمه عصره ان من كرامه  
 دفة وتكديس لمن كانه من  
 يدعيهم بل لا يلزم منه ثم ان  
 دهره كذا دعا على المدخل ان  
 السدة فذكر رسله يحشوا  
 الميت ولا يخشى عليه من اصحاب  
 وهو طاهر من مسه فله الاشرف  
 وكذا من يمد يده الى جوفه  
 انما هو باهر من نفسه عليه  
 وانما هو باهر من نفسه عليه

لئلا يتأذى بعضهم من بعض وتجمع الجمل في موضعهم بل ذات وأوجب ابن حبيب عليهم  
 السجى اليها قال ولا ينعون من دخول المسجد فيها خاصة ولا سلطان منعهم من غيرها الماررى  
 بعد ذكره الخلاف المذكور وهذا على أنهم لا يحدون موضعها بغيره فله أم لو وجدوه  
 بحيث لا يلحق ضررهم بالناس وجبت عليهم اذا كانت المسكن تجزئ فيه الجملة لا مكان الجمع بين  
 حق الله وحق الناس ومثل الجلاد المضرر المضرر المضرر ومنه شدة المرض بحيث يشق عليه  
 الاتيان ومثله كبر السن ومنها التمرين لم يخاف عليه الموت ويخشى عليه المضيق لكن  
 تمريض اقرب اطباء وان لم يخف عليه الموت ولم يترتب على تركه مرضه شدة وعاه  
 القربى غير الخاص فظاهر كلام ابن الحاجب انه كذلك وكلام ابن عرفة فيقيدان مرضه  
 كغيره من الاجنبى وظاهر كلام الشامل ان التمرين المسقط هو ما يحصل تركه لئلا يضر  
 ولو قري بما خاص وهو خلاف ما يقيد كلام ابن عرفة وابن الحاجب فلا يعول عليه ومنها اشراف  
 قريب على الموت ونحوه من صديق وشيخ وزوجه ومحمول وتولم يخف اليه لان فعله ليس لاجل  
 تمريضه بل لما علم مما يدهم اقربا بشدة المضيق ابن القاسم عن مذهب ويجوز ان لا ينظر  
 في أمر ميت من اخوانه مما يكون من شأن الميت او شدة حاجته او غيره وهذا  
 ظهر ان قوله واشراف قريب غير قوله وغيره (من) وخوف على مال أو ضرب أو ضرب (من)  
 أي من الاعذار المبيحة للتخلف عن الجماعة والحاجة الخوف من ظلم أو غلب أو اذ على مال  
 أو لغيره بشرط ان يكون المبال له بال بأن يخافه ركبة خوف على عرض أو دين يتكوى  
 ان لم يقتل رجل أو ضرب به أو عين بجمعة ظلم أو خوف من ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب  
 عطف على خوف من حرق المضاف واقامة المضاف اليه فله لا يبالر عطف على مال  
 انفسا المعنى فله لغير أو خوف من ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب  
 الكل واحد لا يكتفى منفردا (من) ولا يظهر الاصح وحسب (من) من الناس الاعذار  
 المبيحة للتخلف عن الجماعة من ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب  
 شدة لم يجب عليه السجود مطاوعا بالاطمئنان محكوم عليه بحق في اصابه كقوله ان يرضى  
 سكون لا عذر له في التخلف ونظر فيه ابن رشد والمضمي بما تقدم في قوله ان يرضى

(قوله مما يدهم القربى) أي الاقارب فسا في المصباح دهمهم الامر دهمهم من به وقوله ان يرضى  
 وفتح اليها وقوله بشدة الباء بمعنى من أي ما يدهم الاقارب من شدة المصيبة أو ان لا يتصور (قوله من رشداش) لا معنى بكلام من  
 رشدهم خلاف ما يفهمه كلام صاحب المصباح (قوله أو ضرب) ظاهره ولو لم يزل (قوله أو ضرب) هو من ضارب أو ضرب  
 بجمعة ضارب على قتل رجل أو عين بجمعة ظلم أو خوف من ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب  
 يدى ولا من شدة حكمى وهو تمثيل للدين ومثال العرس عرس أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب  
 على حبس الخ (قوله والاظهر والاصح) خبر بـ شدة الخوف والحاجة من المعصوف عليه أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب أو ضرب  
 ليثبت عسره) فلو كان ثابت العسر فلا يجوز له التخلف لانه لا يجوز له فلو علم انه يحس لظلم حاله فله التخلف فله التخلف فله التخلف  
 ونظر فيه ابن رشد والمضمي بما تقدم في قوله ان يرضى

كان ذوهمرة فظنارة الى مبصرة فهو مظالم الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر (قوله طابق النقل) من حيث ان الله ليس الاختيار  
 اللغوي لا يختار غيره كما يفيد التفسير بالادح وقوله وكان أظهر أي من حيث ان قوله لا يظهر الخ متعلق بحسب المعنى لا بمن تقدم  
 (قوله عدم وجود ما يستر به عورت) فصبية كلام شارحنا انه لو وجد ما استر به السوا بين فقط يجب عليه الذهاب للجامع وهو تابع  
 في ذلك الثاني وهو بعد وقال شيخ عبيد الله أي لم يجد ما يستر به عورت فقط اذ هو الواجب لاجتماع الجسد فان رجده ولو بكرا أو عارة وجب  
 عليه ذلك وحضور الجعة وظاهر كلامه ولو على القول بأن ستر العورة ليس بشرا للصلاة اه (أقول) وحاصله ان المراد ما بين السرة  
 والركبة فقط قال عبيد الله وما ذكره شيخنا وذكرناه من ان العذر عدم ما يستر به العورة فقط لا يجب الجسد بغيره ان من وجد ثوبا  
 يستر جسده ولكنه يرى عظمه يجب عليه حضور الجعة فلو وجد ثوبا يستر بعض الفضلاء من ثوبه لا يجب عليه حضور الجعة في هذه الحالة  
 غير ظاهر اه وقال تقي است كل من وقف عليه من امرأه وغيرهم يفسرونه بأنه لا يجد ما يستر به عورته (أقول) مقتضى المحافظة  
 على العرض صحة ما قاله بعض الفضلاء وبعد (٤٤٦) كتي هذا رأيت ان بعض من شرحه فسر العري بأنه عدم ما يليس مسئلة

وقال بعض ائمة مع العري لا يجوز  
 له الخروج دخل عليه ان يستعير  
 أو يستتر بالنجس كما تقدم في قوله  
 وان باعارة أو طلب أو نجس وحده  
 أو لا تكونها لها بدل فهو اخت  
 مما تقدم واذا أعطى له ما يستر به  
 عورته ولو عارة من غير طاب  
 فالظاهر وجوب قبوله من غير نظر  
 لنفسه اه (قوله وضوها) أي يستر  
 القذف اذا بلغ الامم (قوله وأكل  
 كتوم) ما لم يكن عنده ما يستر به  
 الرأحة (قوله فهل يجوز أو يكره  
 قولان) فرض القولين انه لا يريد  
 جماعة من درس وضو كما يفيد  
 بعض الشراح والاحرم أي اذا  
 تأذوا برأحتهم ولم يقدر على ازالته  
 عز بل وانظر ولو باستئان يجوز  
 أو لا طهر منها على الرجل على  
 الاصح وقيل يكره أو يستأان بها  
 للجمعة فقط لتعنيها لا غيرها وقال  
 ابن عرفة الاظهر كراهة أكل

الاصح المختار بل لو قال نجس مفسر على الاظهر والمضار طابق النقل وكان أظهر (ص)  
 رعى (ش) يعني ان من الاعذار المبيحة للخلاف عدم وجود ما يستر به عورته التي تبطل  
 الصلاة شررها (ص) ووجهه مشهور (ش) يريد به اذا خشى ان يظهر على نفسه من الاهلاك  
 بسبب دم ترب عليه ورجوع فعله العفوة فانه يجوز له التعذب عن حضور الجماعة  
 ثم ان القول بشغل النفس وغيرها كذا ما يفيد فيه العفو من الحدود كذا انقذف على  
 نفسه يله بخلاف ما لا يفيد فيه لعفو كذا السرفه ونحوها (ص) وأكل كتوم (ش) يعني ان من  
 الاعذار المبيحة للخلاف عن الجماعة والجماعة أكل ما يؤدى واختمه كتوم قبل ان يصاحبه بالنار  
 وخل لا اذا حشأه وضو عما مما له الرأحة خبيثة وأكل مذكري المسجد حرام ثوبا واستأوا  
 اذا أكل شيئا من ذلك خارج المسجد فهل يجوز لا كراهة الدخول فيه أو يكره قولان ثم انه يحرم  
 أكل شي من ذلك خارج المسجد يوم الجمعة قبل الصلاة ما لم يكن عنده ما يستر به الرأحة المأكول  
 فلا يحرم وما يستر به الرأحة كتوم وضو مضغ السعف والسعتر (ص) كرمع عاصفة بديل (ش)  
 هذا من الاعذار المبيحة للخلاف بالنسبة الى صلاة الجماعة لا بالنسبة الى الجماعة اذا تكون  
 بيل (ص) لا عرس (ش) هو بالنكس اسم امرأه مسل وبالفم طعام لولجته يدكرو يؤث  
 قاله الجوهري وقال الخطيب الشمريني العرس ضم العين والراء وسكونها الالباء بالزوجة  
 فان قرئ بالنكس فاستكلام عن حذف مضاف أي لا ابنة عرس وان قرئ بضم ولا تقدير على  
 مذكرة الخطيب لا على ما ذكره الجوهري وبعبارة أخرى أي لا حق للزوجة في اقامة زوجها  
 عندها بحيث يبيع ذلك تحلفه عن الجماعة والجماعة اذا مشقة في حضوره ولا مفسر تعليم افلا  
 وجده للخلاف قاله مالك (ص) أو عصى (ش) يريد ان الله يبي لا يكون عسدا يبيع الخلف عن  
 حضور الجماعة وهذا اذا كان ممن يمتد الى الجامع أو عنده من يقوده ايسه والافساح له  
 الخلف ولو وجد فإدا بأجرة وجب عليه حيث كانت لأجرة أجرة المثل (ص) أو شهود عيسد

المصل واشوم يوم الجمعة وفي عب وفي جواز دخول آكله المسجد بغير جعة وجماعة وكراهة قولان وعص ابن رشد (ش)  
 في المقدمة والبيان بأنه يحرم على آكله دخول المساجد وهو الظاهر (قوله فلا يحرم الخ) قال بعض الشراح ورواه ذلك الكراهة  
 والجواز فلو لم يجد ما يستر به الرأحة ففسط عنه (قوله) قال بعض الشراح يؤخذ من قول لمصنفه وأكل كتوم اشراج يدي  
 اللسان من المسجد كبعض الجوارين بالازهر وقوله عن أهل الاندلس (قوله عاصفة) أي شديدة وليس منها شدة البرد ولا شدة الريح  
 والشمس الآن تكون ربيع عارة بحيث تذهب بها القرب والاسقية فيكون عذرا لمن هو خارج المصمر اه (قوله يدكرو يؤث) راجع  
 للطعام فقط كما فهم من مختار الصحاح ولم يتكلم على ذلك في حالة النكس وكأنه لا اذا كان اسمها امرأة الرجل يكون مؤثالا لا غير  
 ويطاق العرس بالنكس على رجل المرأة على قوله هو خلاف ما في المصباح فانه جعله يدكرو فقط اذا أريد منه طعام الولية (قوله لا على  
 ما ذكره الجوهري) في أنه يحتاج التقدير والتقدير لا العورة الى طعام وليه من الولم وهو الاجتماع (قوله) غسانه المؤث على ذلك  
 اقول بعضهم لا يخرج عنها اذ هو حق لها بالسنة قاله في الطراز (قوله أو عنده من يقوده) ومن ذلك ما اذا علم انه يرشد الى المساجد اذا  
 خرج لسبكه (قوله ولو وجد فإدا بأجرة) أي لا تخلف به

(قوله لمن شهد العيد) أي صلاة العيد (قوله أو خارجة) أي بأن كانت صلاة العيد بالبحراء هذا ظاهر وليس هو ادب بل هو أنه كان يشهد داخل البلد أو خارجة (قوله وإن أذن الإمام في التلخيص) أي فلم ينفعهم أنه لهم في التلخيص ومقتضى ما رواه ابن حبيب من أنه كان يأذن وأنهم يتفهمون بظاهر الشارح أن الخلاف جرسوا، كان في البلد أو خارجة وبعبارة أت أرسه وبعيداً حتى أو فطر إذا وافق يومها إلا بإجماع أو خلافه إنما ولو أذن الإمام في التلخيص وسواء كان مسكن من شهد العيد داخل المصير أو خارجة خلافه لا جد وعطاء في الأول ولطريق ابن المساجين وابن وهب في الثاني أي لما في رجوع أهل القرى الخارجية عن المدينة من المشقة على ما هم من شغل العيد (قوله وهو أحد قول مالك الخ) أقول وبه علم أن الخلاف عندنا إنما هو في الخارج عن المصير أي وكان على ثلاثة أعيال أو داخلها كما أفاده بعض الشيوخ فذكر قول الشارح على المشهور بقيد أن الخلاف داخل البلد وقد علمت أنه في داخله وخارجة والتميز بأن يفيد أنه خارج المذهب (فصل صلاة الخوف) لم يجد المصنف ولا ابن عرفة صلاة الخوف ولا غيرهما قال بعض الأشياخ ويمكن ردها بأما قيل فرض من الحس ولو جمعة مقبولة ما قبله لما مؤمنون قسمين مع الامكان ومع عدمه لا قسم في قتال جائز (قوله جمعها لاشتراط) لا شدة أن ذكره عقب الجمعة جمع لهما إذ من المعلوم أن جمعها ذكر أحدهما عقب الآخر فظاهر عبارته خلافه فلو قال اعلم أنه قد جمع صلاة الخوف والجمعة ليكون كل منهما من المعيرات ويشترط الجماعة فيهما وآخره عدم الشدة فغيره كان أحسن (قوله يعني أنه يباح الخ) تبين الشيخ أن جعلها مباحة وقال ليست سنة ولا فرضاً وهو ضعيف والراجح أنها سنة وقيل أنها مندوبة (قوله قسمين) نسواياً أولاً كثيراً أو قليلاً ثانياً يصر من اثباته (٤٦٧) في الطراز والخيرة (قوله كقتال أهل الشرك) أي الكفار (قوله رابعتي) أي المسلمون

البقاء أي الخربون عن طاعة الإمام (قوله أو مباح كقتال الجهاد المال) فإن قلت حفظ المال واجب قلت مسمى وجوبه لا يجوز إلا أنه لا يجوز إن وأما يمكن غيره منه فلا مال يحصل موجب للتحريم كان يخاف تلف نفسه إن ممكن غيره منه (قوله أو الهزيمة الممنوعة) هي القرار من الزحف عند بلوغ المسلمين النصف وهو إقرار بالحرم فلا يجوز لهم القسم واحتراز بالحرم عن الجأز ومثل شيخنا بها بان لم يمنع المسلمون الزحف على ما تقدم

(ش) يعني أنه إذا وافق العيد يوم جمعة فلا يباح لمن شهد العيد داخل البلد أو خارجة التلخيص عن الجماعة والجماعة (وإن أذن له) الإمام في التلخيص على المشهور وأذله حقه ولما كان الخوف من جملة ما يفسد صلاة الجمعة ذكره عقب الجمعة التي هي من المعيرات أيضاً جمعها لاشتراط الجماعة فيهما وآخره عدم الشدة تغييره وإباحة ما يباح غيره من مقارعة الأسماء ونحوه فقال في قسمين (ش) يد كرفية حكم صلاة الخوف وصفتها وما يتعلق بها وليس المراد بقوله صلاة الخوف أن له صلاة فحده كالعديد ونحوه وإنما المراد الصفه أي كية فيه صلاة الخوف ولما كانت صلاة الخوف نوعين كما قال ابن الحاجب أشار إلى الأول بقوله (ش) رخص لقتال جئزاً يمكن تركه لبعض قسمهم (ش) يعني أنه يباح قسم المقاتلين قسمين لقتال واجب كقتال أهل الشرك والنجس أو مباح كقتال أهل المال لأحرار كقتال الإمام العادل والهرجة الممنوعة بخمس أو سفير ببر ويحرم الجماعة وغيرها سواء على الأشهر بشرط أن يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين بأن يكون فيه مقاومة العدو وخاف خروج الوقت على أقسام السهم من راجح ومتروك وأيسر فإن لم يمكن التفريق وخافوا أن يشتغلوا بالصلاة دهمهم العدو وانهم زواصل على ما يمكنهم رجالاً وركباً كما كان في ولا فرق بين أن يكون العدو خمسة أو مائة أو خلف أو مائة الفسدة

فصل في جماعة تركت جماعة فتظن العدو ولكن على تقدير لو جالغزوا وعلم أن الهزيمة بالضرورة تابعة للقتال لا قتال حقيقة وظاهره أنه لا يدخل فيه المذكورة كما أشاره المتن في الباغية بقوله ذكره للرجل قتل أبيه وورثته (قوله على الأشهر) يستفاد من شرح شب و الشيخ أحمد أنه راجع لقوله بحض أو سفير ومقابلته ما قبله عن مالك من أن الأصغر (قوله بشرط أن يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين) اعلم أن قول المصنف لبعضهم يصح تحققه بإمكانه وتركه كذلك أن على بإمكانه كان بعض هذا ما ركأ أي أمكن لبعض تركه لقسام البعض الآخر بدوان على تركه كان البعض هنا متروكاً إلا أنه على حذف مضاف أي تركه لقسام بعض به واللام على الأول معذرة وعلى الثاني للتسهيل (قوله بأن يكون فيه مقاومة العدو) أي في البعض النازل مقاومة العدو كانت توطئ الطائفة التي دخلت معه أو لا أيضاً أم تشاومه (قوله خروج الوقت) أي الذي هو فيه قال عبيد ولا تصلى صلاة الخوف على الوجه المذكور إلا حيث لم يرج انتكشاف العدو قبل زهاب الوقت فإن رجي انتكشافه انتظر ما لم يخرج الوقت (قوله وركباً الخ) كما يأتي لكن في حالة عدم إمكان قسمهم يصلون أفذاً إذا مطلقاً ركباً أو مشاة وأما في حالة إمكانه فإن لهم أن يصلوا على دوابهم أعياناً وبأنهم اعلم أن صلواتهم على الدواب إنما تكون حيث احتاجوا لذلك والاصل أهل أنه إذ لم يمكن قسمهم وهي الآية في قول المصنف وإن لم يمكن الخ يصلون أفذاً ولو على خيولهم وإن أمكن قسمهم فيصلون ولو بأسم ركباً أو مشاة (قوله ثمة) أي عنقه القبلة فظاهر العبارة ثمة القبلة ويسرة لقبلة وخفف القبلة ومقابل القبلة ومعنى خلف القبلة أي أن العدو مستدير القبلة ومعنى مقابلة القبلة أن العدو مستقبل القبلة فله يكون

هو قول المشي قوله وهو أحد قول مالك ليس في نسخ الشرح التي أبدينا



قول المصنف وان وجاه الخ معناه ان كان المصنف لو كان يلزم ثبوت ان الله غير المناسب لجميع الصغرى ان يقسم والمعنى وان كان من يقسم وهو الاسم والمسا فون وجاه بقسم الواو وكسر هـ بمعنى مستقبليين للقبلة قال في المصنف قد دوا انجاهه وبوجهه أى مستقبلين له والمصنف ان طاهر يدل الشارح ان قول المصنف وجاه يقبلة معناه وان كان ان يدور وجه القبلة فيلزم عليه ثبوت القبلة الضمائر فاذا كان المعنى ولو كان من يقسم مستقبلي القبلة لم يلزم ثبوت على ان المصنف الرد على المخالفين ان الله ان كانوا مستقبلين القبلة والعدوى في القسم لا يسعرون ولا يتأني ذنب الرد الاول بل قوله وان وجاه أى المسلمون القاصمون وجاه الصدا أى مستقبل القبلة ولو وجع الصغير للعدو ولكان المعنى وان كان العدو مستقبلي القبلة وهذا مذكور في ان الله ان على التقسيم فيها (قوله كان بعضان) يضم اثنين وسكون السين المهملة في بين مكة والمدينة على مرتين من مكة حين كان على المشركين خالد بن الوليد واحدا صل أنه في غزو عسفان كان المسلمون وجه القبلة (قوله أو على دوهم) قال عبيد وامامهم يصلي اياه هذه صفة من قولهم فيما تقدم ان المولى لا يؤم المولى لان المحل محل فمروية وعامله اشكال انهم ساجدون على الدوران اياه مع القسم لا مكانه بخلاف ما سيأتي فانهم يصالون على دوهم اول ان الدم (٤٤٨) امكان القسم (قوله ومعهم مسافر ون) أى كثير ون (قوله الاية) تقدم ان

كما كان بعض من وسواء كان المسلمون مشاة أو ركابا على دوهم ان احتاجوا لذلك وتكون الدوام على ما الى هذا أشار بقوله (ووجه القبلة أو على دوهم) (عدين) واذا كان الخوف في الحضر ومعهم مسافرون فاستحب ان يكون الامام من أهل السفر ان لا يتخير حكمه اذا انهم لا يملكون ركعتين ولو كان أهل السفر الاثنين والاثنتين (تقدم الحضرى انهم) وتقدم السجدة فيهم من تأكيدها كراهة كراهة وبما قررنا نعم ان المراهة الى هذه الاية (ص) وعلمهم (ش) أى يجب على الامام ان يعلم القوم كيف يقولون حيث خاف الخلط كافي ح والظاهر ان تطوف يشمل ما اذا شئت في ذلك أو قهرك ونهم منه أنه اذا لم يحفظ الخلط لا يجب ولكن يندب (ص) وصلى بأذان واقامة (ش) الظاهر أنه مضطوف على قوله وعلمهم أى والجميع ان يصلى بأذان واقامة ويحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة مستأنفا يابا كان قائلا قال اذا قسمهم فما كيفة يفعل فأجب بقوله صلى والواو للاستئناف وعلى صلى هو الامام كما أشار له (ص) بالاولى في الثانية ركعة والافركعتين (ش) هذا متعلق به صلى كأن قوله بان كذلك والمبا في اذان معنى مع وفى بالاولى للملازمة فلا يلزم تأني عرفي جزمى المسمى بالعمل واحد والمعنى ان الامام صلى بالطائفة الاولى ركعة فمما اذا كانت الصلاة تامة كاصحح والسفر ان اذا كان مسافرا ولو كان المأموم عاذا أو بعضهم شر أى المسافر عن شافيه في السفر بركعة والمخاض ثلاث كليات وان لم تكن الصلاة تامة بل كانت ثلاثية كالمخاض أو رابعة بالقسمة الى الامم ولو كان خلفه مسافر و يلزمه الاعتماق به صلى بالاولى ركعتين (ص) ثم قام ساكنا أو داعيا أو قارئا الثانية وفى قيامه بغير هاترد (ش) هذا شروع في كيفية ما يفعل الامام وهو

الراجح احب سنة (قوله ولكن يندب) أى سلب له أن يفعله ان تحقق انهم يهتدون بكيفية الاحتمال نسباهم في ذلك الحياتة التنظيمية (قوله وصلى بأذان) في شرح عب وشب اذان استئنافا في حضر كسفر ان كثروا أو طلبو غيرهم ولا غلبا اه ثم قال شب واقامة بكل صلاة على طريق السنة اه (أقول) وهذا خلاف ما تقدم في الاذان فان الذي تقدم فيه ان القوم في السفر يندب لهم الاذان اذ لم يطلبوا غيرهم وظاهره ولو كثروا (قوله استئنافا) بماتيا اعترضه المقتضى بان الاستئناف اليماني لا يقترب ولو او أى فالمناسب أن تكون هذه استئنافا الخوى (قوله والواو للاستئناف)

ظاهر اية باره أنها للاستئناف اليماني وقد علمت أنه لا يقترب بالواو وان أراد الخوى تأني الموضع (قوله وفى بالاولى للملازمة) انظره فان الملابس للشئ مصاحبه فترجع للمعية (قوله كالمصريح) أى دون جعل تحت الكفاف الجملة وان الطائفة الاولى يصالون الى ركعة الثانية اذا ولا يستغفرون لانهم عسرة من حصل له رعا في بناء في الثانية حتى فاته فعلها مع الامام فانه يأتي بها وحدها و الظاهر أنه لا بد من حضور كل من الطائفتين الخطبة والظاهر أنه لا بد أن تكون كل طائفة اثني عشر غير الامام من تعقد بهم ولا يكفي أن يكون في الطائفتين اثنا عشر لان الامام بقيامه لثانية انقطع تعلقه بالاولى بحيث لو تعدد مسطلح لم يتصل بالانهم والظاهر أنه يسرى الخلل في صلاتهم لصلاة الامام لانه امام بكلتا الطائفتين (قوله ثم قام) أى قسم مؤتمنين أى أن يستقل ثم يفارقونه فان أحدث قبل استغفاله عمدا بطت عليهم كهموسهوا أو غلبة استخفاف هو اوهم من ثم هم ثم ثبت المستخلف ويتم من خلفه ثم تأني الطائفة الاخرى فيصلى بهم ركعة وسلم بخلاف ما اذا أحدث ولو عمدا بعد تمام قيامه فصلاهم تامة (قوله أو داعيا) الاولى بالنصر وانفتح (قوله في الثانية) ان حصل متعلقا بتمام كان ساكنا عن حكم صغير على القول بالقيام وان جعل متعلقا بقارئا أو اذ لا ولي تعلقه به ولو زاد واو افعال ووقار تأني الثانية كان أولى (قوله وفى قيامه بغيرها) وهو المشهور فالمناسب الاقتصار عليه

(قوله أو ينتظر ما هو جالس) وعليه ففارقة الأولى تمام تشهد الشهادتين كافي نت ويعلم ذلك بأشارة أو بجملة أو بجملة  
 لم يبين حكم قيامه في المسئلة الأولى وفي هذا جالس في على القول به عبارة اليد عن بعض مشايخه قوله وفي قيامه أي هل يمتنع  
 الجلوس أو يمتنع القيام (قوله أو ينصرف) والمعتبر من دخل معه من الطائفة أول مسالته ولا ينظر بصلاته مع الثانية تمام صلاة  
 المسبوق من الأولى وهذا هو المتبادر من النقل (قوله فإن أهمهم أحدهم) أي باختلافهم أم لا أي مع نسبة الإمامة كما يتبادر من  
 قوله أهمهم أحدهم وكان القياس البطلان ويحاج بان نية الإمامة قد لا تنصرف كما ذكره في المرأة إذا فوت الإمامة وما يأتي به الطائفة  
 الثانية قضاء لا بناء كذا كرهه المواقف في قوله بالفاتحة وسورة (٩٤) (قوله ولو صلوا بإمامين) أي أو بأربعة ركعات ينبغي تفرده  
 بالبناء كما هو صنيع ابن المواقف فيكون

ان في الثانية ينتظر الطائفة الثانية قائما لأنه ليس محل جلوس لكن يحيز بين ثلاثة السكوت  
 والدعاء ومثله التسبيح والميليل والقراءة بما يعلم أنه لا يتها حتى تأتي الطائفة الثانية وأما في  
 غير الثانية كالثانية والرابعة فهل ينتظر الطائفة الثانية أيضا قائما عليه فيسكت أو  
 يدع ولا يقرأ لأن قراءة هنا بأمر القرآن فقط قد شرع منها قبل مجي الطائفة الثانية وهي  
 لا تتكرر في ركعة أو ينتظر ما هو جالس لأنه محل جلوس ساكنا أو داعيا وإن كان الدعاء في  
 الجلوس الأول مكروها فقد يتفق هنا على جواز تركه للتمسك في النقل فحكى صاحب  
 الأكمال وابن شير في ذلك قولين الأول لابن المقاسم مع مطرف وهو المشهور ومذهب المدونة  
 والثاني لابن وهب مع ابن كنانة وابن عجلون الحكم والاتفاق على قيامه في الثانية وعكس ابن  
 بري في فكي الاتفاق على استمراره جالسا هنا وفي قيامه في الثانية قواين قال بعضهم  
 والظريقة الأولى أصح لموافقتها المدونة (ص) وأعت الأولى وانصرف ثم صلى في الثانية مما ياتي  
 وسلم فاعوا لانفسهم (ش) هذا بيان لما تفعله الطائفة الأولى والثانية يعني ان الطائفة الأولى  
 إذا صلى بهم الإمام الركعتين في غير الثانية والركعة في الثانية فقامت عليهم ما بقي عليها من الصلاة  
 أفذاذا وسلمت وانصرفت وجاء العدو فقامت بهم أحدهم فصلاته تامه وصلاتهم فاسدة قاله في  
 الطراز عن ابن حبيب كذا كرهه الاتفاق (ص) ولو صلوا بإمامين أو بعض فذا جاز (ش) لما كان  
 إيقاع صلاة الخوف على غير الوجه المذكور جازا اتفاقا أشار إلى صفتين أشريين وإن كانتا غير  
 محتملتين بالخوف وهوان القوم إذا صلوا بإمامين بان صلت الأولى بإمامها الصلاة كاملة  
 والأخرى وجاء العدو ثم سلمت وقامت وجاء العدو وجاءت الأخرى بإمامها وصلت الصلاة كلها  
 أو صلى بعض فذا والباقي بإمام قبله أو بعده أو وصلى الجميع أفذا إذا جاز (ص) وإن لم يمكن  
 أن يقرأ الاختيارى وصلوا إماما (ش) هذا إشارة إلى النوع الثاني من صلاة الخوف  
 وهو صلاة المسابقة فهو قسيم قوله سابقا يمكن تركه لبعض أي وإن لم يمكن قسم الجماعة ولا  
 تفرقة هم لكثرة عدو ونحوه وجوا انكشافه قبل خروج الوقت المختار بحيث يدركون الصلاة  
 فيه أكثر واستحبوا فإذا بقي من الوقت ما يسع الصلاة صلوا إماما على خير لهم ويؤمنون ويكون  
 السجود أنقص من الركوع ولو كانوا طائفتين لأن أمرهم إلى الاتساع مع عدوهم  
 ينقض ولا يأمنوا ويؤمنهم أي فهم خائفون فوفت العدو وحصول الخوف في المستقبل  
 وقال ابن عجلون الحكم ان كانوا طائفتين لا يصلون إلا بالارض صلاة أمن قوله وصلوا إماما أي  
 مفتردين وهذا حيث لم يكن لهم الصلاة إلا ركعتين وساجدين ذكره في الرسالة شرحها وتظهر  
 بعضهم بقوله وانظر هل بإمام أو أفذا إذا وهو ظاهر كذا مهم قصور (ص) كان دشهم عدوها

ان في الثانية ينتظر الطائفة الثانية قائما لأنه ليس محل جلوس لكن يحيز بين ثلاثة السكوت  
 والدعاء ومثله التسبيح والميليل والقراءة بما يعلم أنه لا يتها حتى تأتي الطائفة الثانية وأما في  
 غير الثانية كالثانية والرابعة فهل ينتظر الطائفة الثانية أيضا قائما عليه فيسكت أو  
 يدع ولا يقرأ لأن قراءة هنا بأمر القرآن فقط قد شرع منها قبل مجي الطائفة الثانية وهي  
 لا تتكرر في ركعة أو ينتظر ما هو جالس لأنه محل جلوس ساكنا أو داعيا وإن كان الدعاء في  
 الجلوس الأول مكروها فقد يتفق هنا على جواز تركه للتمسك في النقل فحكى صاحب  
 الأكمال وابن شير في ذلك قولين الأول لابن المقاسم مع مطرف وهو المشهور ومذهب المدونة  
 والثاني لابن وهب مع ابن كنانة وابن عجلون الحكم والاتفاق على قيامه في الثانية وعكس ابن  
 بري في فكي الاتفاق على استمراره جالسا هنا وفي قيامه في الثانية قواين قال بعضهم  
 والظريقة الأولى أصح لموافقتها المدونة (ص) وأعت الأولى وانصرف ثم صلى في الثانية مما ياتي  
 وسلم فاعوا لانفسهم (ش) هذا بيان لما تفعله الطائفة الأولى والثانية يعني ان الطائفة الأولى  
 إذا صلى بهم الإمام الركعتين في غير الثانية والركعة في الثانية فقامت عليهم ما بقي عليها من الصلاة  
 أفذاذا وسلمت وانصرفت وجاء العدو فقامت بهم أحدهم فصلاته تامه وصلاتهم فاسدة قاله في  
 الطراز عن ابن حبيب كذا كرهه الاتفاق (ص) ولو صلوا بإمامين أو بعض فذا جاز (ش) لما كان  
 إيقاع صلاة الخوف على غير الوجه المذكور جازا اتفاقا أشار إلى صفتين أشريين وإن كانتا غير  
 محتملتين بالخوف وهوان القوم إذا صلوا بإمامين بان صلت الأولى بإمامها الصلاة كاملة  
 والأخرى وجاء العدو ثم سلمت وقامت وجاء العدو وجاءت الأخرى بإمامها وصلت الصلاة كلها  
 أو صلى بعض فذا والباقي بإمام قبله أو بعده أو وصلى الجميع أفذا إذا جاز (ص) وإن لم يمكن  
 أن يقرأ الاختيارى وصلوا إماما (ش) هذا إشارة إلى النوع الثاني من صلاة الخوف  
 وهو صلاة المسابقة فهو قسيم قوله سابقا يمكن تركه لبعض أي وإن لم يمكن قسم الجماعة ولا  
 تفرقة هم لكثرة عدو ونحوه وجوا انكشافه قبل خروج الوقت المختار بحيث يدركون الصلاة  
 فيه أكثر واستحبوا فإذا بقي من الوقت ما يسع الصلاة صلوا إماما على خير لهم ويؤمنون ويكون  
 السجود أنقص من الركوع ولو كانوا طائفتين لأن أمرهم إلى الاتساع مع عدوهم  
 ينقض ولا يأمنوا ويؤمنهم أي فهم خائفون فوفت العدو وحصول الخوف في المستقبل  
 وقال ابن عجلون الحكم ان كانوا طائفتين لا يصلون إلا بالارض صلاة أمن قوله وصلوا إماما أي  
 مفتردين وهذا حيث لم يكن لهم الصلاة إلا ركعتين وساجدين ذكره في الرسالة شرحها وتظهر  
 بعضهم بقوله وانظر هل بإمام أو أفذا إذا وهو ظاهر كذا مهم قصور (ص) كان دشهم عدوها

(٥٧ - شرمي اول) استحبنا أي كذا ينبغي فباسا على الراعي إماما في التجم تفرير بعضهم (قلت) وما يأتي من أن هذه المسئلة مشابة  
 لمسئلة الرافق أي من رفق قيل دخول في الصلاة يفيد أن التأخير على جهة الوجوب لقول ابن ناجي لا يبعد اجراؤه على الرافق  
 يتبادر به الهم وخاف خروج الوقت انظر ع (قوله فتر العذر) أي خائفون أن يفوتهم العدو أي خائفون أن لا يمكنهم قلبه وقهره  
 (قوله لحصول الخوف) أي لا احتمال حصول الخوف أو متعلق الخوف وهو قوت غلبة العدو في المستقبل (قوله أي منفردين) أي لأن  
 الغرض أنهم لا يمكنهم الصلاة قسما (قوله وهذا حيث الخ) أي وما قلنا من أنهم يصلون إماما حيث الخ (قوله وتظهر الخ) الأولى اتقوا  
 أي حيث كان في الرسالة تفرير الخ وانظر إذا كان لا يمكن القسم ويمكن القوم أن يصلوا إماما فحين كل طائفة بإمام والظاهر

أنه يصلي كل طائفة بامام (قوله من إمام أو غيره) لا يتم مع قوله فبادروا إلى ركوب دوابهم لأن صلاتهم على دوابهم لا تكون إلا إماماً  
ويأتي من جهة البواهر أو يقال فبادروا أي جنسهم المتخفف في البض أي والمراد بمبادرة البعض لا حقيقة المجلس (قوله وهذا  
سالم شرع في النصف الثاني) هذا ما يتعلق بالنسبة الأولى أصل هذا الكلام لأن بشر بارضخ من ذلك فقال لو صلى بهم صلاة آمن  
فطراً الخوف وهم في الصلاة فالحكم أن تقطع طائفة وتكون وجاء العدو ويصلي الإمام بالذي معه ثم يشعل معهم على ترتيب صلاة  
الخوف وهذا أن لم يشرع في النصف الثاني من الصلاة وأما أن يشرع فيه حتى ركع أو سجدة فلا بد من قطع طائفة ويتم بالأولى وتصلي  
الثانية لنفسها إما إذا ألبسها آخر (قوله كتحذير الخ) إشارة إلى أن الكلام لا بد أن يحتاج إليه فيما يتعلق بذلك كالتحذير ودخل تحت  
الكاف التجميع والافتقار عند الرمي والرجحان ترتيب على ذلك فوهين العدو والالم يكن من المحتاج إليه (قوله كان في غنية عنه أم لا)  
الآن ابن شاس قد قال لا الآن يكون في غنى (٥٠٠) عنه ولا يحسن عليه وشي عليه ع وظاهره تحسن انت اعتماده (قوله على

(ش) يعني أنهم إذا افتقروا لصلاتهم آمنين ثم فخأهم العدو في أثناءها فبادروا إلى ركوب دوابهم  
فأتمهم كما لو كانوا على حسب ما يستطيعون من إمام أو غيره قاله في البواهر وإنباء في في الطروقة  
والضمير فيه عائذ على الصلاة وقال في كائن دهم أي بغتهم والذنية تام أي في قوله رخص  
لقتل جائزاً تكون تركه لبعض وإن وجه القبله قسمهم قسمين كان دهمهم عدوهم أي في مشيهم  
قسمين أن أمكن وفي قوله رخصوا إماماً كان دهمهم عدوهم أي في مشيهم على ما تقدم من صلاتهم  
في ضمير بعضهم ركوع وسجود بعضهم إماماً خلافاً لما قال أنهم لا يبنون على ما تقدم من صلاتهم  
وهذا ما لم يشرع في النصف الثاني والأوجب القطع على طائفة وطائفة تثبت معه (ص) وحل  
الضرورة مشى وركض وطعن وعدم توجه وكلامه ومساك ملطخ (ش) هذا راجع لقوله وان لم  
يمكن أي وحل في صلاة المسابقة ما هو سر أم في غيرهما من مشى كبير وركض وهو يحري أن الرجل  
وهو أشد من المشى وإذا عطفه عليه وطعن برمح برمح بنبل وعدم توجه للقبلة وكلامه غير  
اصلاحه ولو كثر كتحذير غيرهم من يريده أو أمره بقتله ومساك ملطخ بفتح الطاء وظاهره كان  
يدم أو غيره كان في غنية عنه أم لا لأن المحل محل ضروري (ص) وان آمنوا إماماً أعت صلاة آمن  
(ش) ضمير إماماً عائذ على صلاة الخوف مطلقاً كانت صلاة مسابقة أو قسم ونائب فاعل أعت  
ضمير مستتر أي ان سفريه فسفريه وان حضريه فحضريه وصلاة آمن حالاً أو صلاة المسابقة  
فحسبها ظاهراً يتم كل انسان صلاته وأما صلاة القسم فإن حصل الأمن مع الأولى قبل  
مواقفها استمرت معه ولا بأس بدخول الثانية معه على ما رجع إليه ابن القاسم وان حصل  
الأمن مع الثانية وقد فارقته الأولى رجع إليه من لم يفعل لنفسه شيئاً ومن أتم منهم صلاته  
أخبر أنه ومن صلى بعض الصلاة أمهل حتى يصلي الإمام ما صلا المأموم ثم يقتدي به (ص)  
وبعد هذا إعادة (ش) معطوف على الجار والمجرور أي وان آمنوا بعدها فلا إعادة عليهم في  
وقت ولا غيره فكان ينبغي إدخال إلغاء على الجملة الأهمية لأن عدوها أشاد ومنه حديث اللقطة  
فان جاء صاحبها أو الاستمع بها أو الجواب ان المستداه حذف مع القاء وهو غير شاذ أي فالحكم  
لا إعادة ولا فرق في المستداهين أن يكون ضميراً كافياً الحديث أو ظاهراً كما هنا (ص) كسواد

مارجع إليه ابن القاسم) أي بعد  
أن قال يصلي بامام ولا يدخل معه  
ابن رشد ولا وجه له وجهه في الطران  
بأنه لا عقد الإحرام صلاة خوف  
وكان إتمامها مستحبكم المبال صار  
كن أحرم جالساً ثم يصح بعد ركعة  
فقام فإنه لا يحرم أعود خلفه قائماً  
(قوله رجع إليه من لم يفعل) يحتمل  
على ما إذا كان مسبوقاً مع الطائفة  
الأولى (قوله ومن صلى بعض  
الصلاة) أي عقد ركعة انتظر  
الإمام حتى يفعل ما فعله ثم يقتدي  
به فيما بقي ولو السلام فإن خالف بان  
فعل ما بقي عليه أو سلم قبله بطلت  
صلاته فإن خالفوا أعاد مع الإمام  
ما فعله حال المفارقة حصله الإمام  
عنه ان كان سهواً أو جهلاً  
كذاني عيب وقضيته أنهم اذا  
فعلوا ما بقي عليهم أو سلموا قبله بطل  
مطلقاً ما عدا من أو جاهل بن أو ما بين  
وانظر الفقه في ذلك فإنه يستبعد  
المطال مع النسيان في تنبيهه في  
انظر هذا مع قولهم اذا فرق الرمي

النسب ثم اجتمعت فلا يرجع إلى الإمام من عمل لنفسه شيئاً أو استخلف قال عجم ويمكن الفرق بأنهم هذا ما لم يمكن  
الاستخلاف كان ارتباطهم بالإمام أشد من فرقهم الرمي في السفن وإذا حصل للطائفة الأولى سهواً بعد مفارقتهم الإمام ثم حصل الأمن  
قبل سلامهم ورجعوا إلى الظاهر أنه لا يعمل عنهم وسجدون القبلي قبل سلامهم وبعد سلام الإمام والبعدي بعد سلامهم وانظر لوسها  
الإمام وحده بعد مفارقتهم له ثم رجعوا إليه هل يسجدون معه تبعاً أو لا (قوله أمهل) في المصباح أمهله انظره فتقول أمهله أي أنظرته  
أي أخرت طلبه اه فيكون على هذا استعمال الشارح انظر في معنى انظر على طريق التجوز أو بقرأ بالبناء للمفعول والمضي انظر رأي  
أن رأي أمره الشارح بالتأخير (قوله ومنه حديث اللقطة) أي ومن الخذف الشاذ من حيث هو وان لم تكن الجملة اسمية حديث اللقطة  
(قوله ولا فرق في المستداه) عبارة لئلا يمكن أن يجاب بان المحذوف هنا القاء مع المستداه وهو غير نادر أي فالحكم لا إعادة ويجري  
مثل ذلك في الحديث أي والأفان استمع بها ووقع الجملة الطلبية خبراً جارز في كلام الزرقاني ما يفيد هذا في تنبيهه وعارضها ابن  
فان في المضطر للصلاة بالجماعة ثم جدد باطاهر فإنه يهتد في الوقت وفرق اللقاني بان صلاة الخوف ورد الاذن فيها بالنص العاصم

قرأنا وسنة فذلك لم يعد إذا آمنوا بخلاف الصلاة بالجماعة للمضطر لم يرد فيها الاذن بالصراحة من القرآن والسنة وأما هو باجتهاد  
 الآية فذلك كان اذا زال الاضطراب بالوقت نصلي بفرق بينهم ما (قوله قمر الخ) عبارة نت فسر السواد في المصباح بالشخص ثم بالعدد  
 الكثير أيضا زاد في القاموس ومن الناس عامتهم اه واعلى الثاني هو المصادفة نت وفرد شيخنا رحمه الله تعالى أنه يصح أي معنى من  
 تلك المعاني الثلاثة والعامية خلاف الخاصة والجمع عوام مثل دابة ودواب قاله في المصباح والمهني حينئذ كسواد أي جماعته من العوام  
 فلتواعدوا (قوله نفسه) أي الظن منه أنه لن يكون عدوا ولا आफانظن واقع ورفعه محال أي فظهرني متعلق الظن أو أراد بالظن  
 المظنون (قوله بيان تبين الخ) واجمع لقوله أو نفي الخوف منه قرره شيخنا أي تبين نفي الخوف منه ولا فالخوف واقع ورفع الواقع محال  
 (قوله فيؤخذ منه الفرق الخ) وفرد آخر بان العدو يطلب النفس واللص (٤٥١) يطلب المال غالباً وحرمته النفس أقوى من  
 حرمة المال ولا يرد السمع لانه وإن كان يطلب النفس لكن دفعه  
 عن مطلوبه يحصل بإسرها يندفع  
 به العدو فان السمع يندفع بصوت  
 الدليل ونحوه كنقرا الطست ومن  
 الهرو يغير هذروية الشار ولا  
 يدنو من المسرة الطامث ولو بلغ  
 الجهد وكذلك بغض البصر مع  
 الخشع وباعطائه ما يجزئه من اللطم  
 وجرحه بين يديه قاله عجم (قوله  
 الخائف من الص) أي المتقدم في  
 باب التيمم اذا خاف سبعا على الماء  
 فتبين أنه لا يسبح (قوله صجبت بعد  
 اكالها) فان لم يسجد أو وسجده  
 بطلت صلاته ثم ان ترتب عن  
 نقص ثلاث سفن وطال ثم ان كان  
 موجب السجود لا يبيح كالكلام  
 أو زيادة الركوع والسجود وشبهه  
 فلا يحتاج لساوته لها وان كان  
 مما يبيح أشارها فان لم تفهم  
 بالاشارة سمع لها فان لم تفهم به  
 كله ان كان النقص مما يوجب  
 البطان والافلا كذا ينبغي قرره  
 عجم (قوله أي وان كان  
 الخاطب الخ) هذا محل بحسب  
 الفقه لا بحسب ظاهر لفظ المصنف

ظن عدوا فظهر نفسه (ش) أي لا فرق في عدم الاعادة بين كون الخوف محققاً أو مظنوناً  
 كسواد فسر بالشخص وبالعدد الكثير وبالعامية من الناس ظن رؤيته أو بالخيار ثقة عدوا  
 يخاف قصد الواسلة الانعام أو صلاة النفس فظهر نفسه أي نفي الظن أو نفي الخوف منه بان تبين  
 أن يتم ما نرا أو نضوه فلا اعادة فان قلت لا عبرة بانظان البين خطو فلما نهم فيما يؤدي لتعطيل  
 حكم لا فيما غير كعبه قلت فيؤخذ منه الفرق ينسبه وبين المتيهم الخائف من لص ونحوه ثم يظهر  
 نفسه فانه يسجد لانه أدخل بشرط (ص) وان سهام مع الاولى صجبت بعدا كماها (ش) يعني أن  
 الامام اذا سهام مع الطائفة الاولى سهوا بترتب عليها به سجود صجبت السهو بعد كمال صلاتها  
 لنفسها القبلي قبل سلامها والبعدي بعده وجاز سجودها قبل امامها للضرورة واذا ترتب عليها  
 بعد مفارقة الامام سجود قبلي وكان ما ترتب عليها من جهته الامام بعدا فانها تغلب جانب  
 النقص (ص) والا سجبت القبلي معه والبعدي بعده انقضاء (ش) أي وان كان الخاطب  
 بالسجود الثانية بان سهام مع الاولى مع الاولى لما تقدم من لزوم السجود للمسبوق المدرك لركعة  
 ولو لم يدرك موجهه صجبت كما يسجد المسبوق القبلي معه قبل انعام ما عليها والبعدي بعد قضاء  
 ما عليها ولا يلزم الاولى سجود لسهو مع الثانية لانقضاء الهامع امامته حتى لو أفسد صلاته  
 لم تفسد عليها والحاصل أن الطائفة الاولى تخاطب بالسجود اذا سهوا الامام معها وأن الثانية  
 تخاطب به سهوا مع الاولى أو معهما أو بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية (ص) وان  
 صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الاولى والثالثة في الرباعية (ش) هذا مفهوم القسم  
 المسنون وهو قوله فيسابق قسمن والمعنى أن الامام اذا قسم القوم أقساماً جهداً أو جهلاً  
 وصلى بكل طائفة ركعة في الثلاثية أو الرباعية فان صلاته صحيحة وأما صلاة القوم فتبطل  
 صلاة من فارقه في غير محل المفارقة وهي الطائفة الاولى في الثلاثية والرباعية لان السنة  
 ان يصلي بها ركعتين وأيضاً فقد صاروا يصلون الركعة الثانية اذ ذاقوا قد كان وجب ان  
 يصلوها مأمومين والطائفة الثالثة في الرباعية تساقطت من التطيل ونقص صلاة الطائفة  
 الثانية في الثلاثية والرباعية اذ صاروا كن فاتته ركعة من الطائفة الاولى وأدرك الثانية  
 فوجب أن يصلي ركعتي البناء ثم ركعة القضاء فذا فقد فعل هؤلاء كذلك وكذلك تصح صلاة  
 الطائفة الثالثة في الثلاثية لموافقهم بها سنة صلاة الخوف وكذلك تصح صلاة الطائفة  
 الرابعة في الرباعية لانهم كن فاتته ركعة من الطائفة الثانية فيما أتى بالثلاث ركعات قضاء

واعلى عدول الشارح عن ظاهر المصنف فيكون ظاهر المصنف بقوله صورة ما اذا سهام مع الاولى فان الثانية تخاطب بالسجود  
 فيها ولو نظر لظاهر المصنف لم يعلم منه مخاطبة الثانية بالسجود فيها (قوله بأن سهامها أو مع الاولى) أي أو بين الاولى والثانية أي بأن  
 أكل أو شرب سهوا (قوله انصلي معه) وانظر لو أخرته واطاها أنه يجري فيه ما تقدم في المسبوق ثم ان سجود القبلي ولو تركه امامهم  
 وبطل صلاة فقط ان ترتب عن ثلاث سنن وطال كما تقدم (قوله وان صلى الخ) وصلاة الامام صحيحة على القول الاول بطله على الثاني  
 (قوله هذا مفهوم القسم المسنون) الذي قدمه الاباحة فهو مناف لما قدمه وهذا هو الرابع شيخنا عبد الله (قوله عهداً أو جهلاً) أي  
 لا سهواً لا ينبغي ان صدر ومثل ذلك سهواً بعد

وقد فعلوا ذلك هذا قول الاخيرين مطرف بن المباحثون وقول اصيغ وصحبه ابن الحاجب  
وقال متفقون تبطل صلاة الجميع الامام بقبضة الطوائف لخالفه السنة ابن يونس وهو  
النصواب واليه أشار مشيهم في البطلان بقوله (كغيره ما على الاصح) أي كبطلان غير  
الطائفة الاولى والثانية في الرابعة وهي الثانية فيهم او الثالثة في الثالثة والرابعة

في الرابعة وكذا صلاة الامام ايضاً على ما عند ابن يونس وأشار بقوله  
(وهو خلافه) الى تصحيح ابن الحاجب قول الاخيرين وهو

قسم البطلان على الطائفة الاولى والثالثة

في الرابعة دون ما عندهما

ودرن الامام وهو القول

الاول المعتمد به

وهو عند

المذهب

(قوله لقول الاخيرين) مطرف بن

المباحثون

\*(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله فصل في صلاة الهبل)\*